





تَصَنِيفَ الإمَامِالِعَلَّامَة القَصَّرِيِّ بن مُحِدَّالِخُتَارِبنْ عُمْانُ بنْ القَصَّرِيِّ رَحِهَهُ اللّهَ تَعَالَىٰ

> اعتىنىد. أبولفضل الرمياطي أحسمدبن عسيلي عنسالله عنه

> > المجَـُلَّةُ الْأَوَّكِ

دار ابن حزم

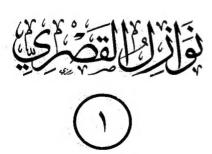
حُقُوقُ الطّبُع بَحَفُوظَةٌ الطّبُع مَعَفُوظَةٌ الطّبُعَة الأولى 1870 هـ ١٠٠٩ م



ISBN 978-9953-81-739-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

كَارِ البِنُ حَرْمِ للطَّنَاعَة وَالنَّسْدِ وَالتَّونَ المَّعِ المِلْ حَرْمِ للطَّنَاعَة وَالنَّسْدِ وَالتَّونَ المَّعِ المِلْوَتَ للبَانِ مِنْ 14/6366 (009611) هاتف وفاكس: 701974 مِرْدُ المُكْتِرُونَي: ibnhazim@cyberia.net.lb



بِسْ مِلْ السَّهِ السَّهِ السَّمْ السَ

بيتِماللاً المِمن الهِيم مقدمة المحقق

إن الحمـ لله تعالى نحمـ ده، ونستعين به، ونستـ غفره، ونعـ وذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فبين يديك أخي الكريم كتاب: «نوازل القصري» للإمام الهمام والعلامة المقدام: القصري بن محمد المختار بن عثمان القصري ـ رحمه الله تعالى ـ جرى فيه مؤلفه في ترتيب «مختصر خليل» ، غير أنه زاد في أول هذه النوازل أبواباً لم تكن موجودة في «مختصر خليل» وهي : ذكر مسائل من التوحيد وما دفع إليه من الآيات وأشياء أخر ليست على منوال واحد، ومسائل في التفسير، ومسائل في الحديث .

وقد اختار المصنف ترتيب هذه النوازل على «مختصر خليل» لغاية أرادها وأعرب عنها فقال : «واخترت أن يكون ذلك على طبيعة ترتيب «مختصر الشيخ خليل» ليكون ذلك أسهل في تحصيل المراد وأيسر في الكشف عما يراد» .

وتمتاز هذه النوازل بعدة ميزات منها:

ـ كثرة مواردها مما أثر إيجابياً في قوة الفتوى .

- ومنها: عزو الأقوال إلى مصادرها الأولى ،غير أني لاحظت عليه أنه ينقل من شروح خليل - وخاصة «مواهب الجليل» ما نقله من «المدونة» ويعزوه إلى «المدونة» مباشرة - هذا غالباً ما يفعله - ويكون صاحب الأصل قد نقل كلام «المدونة» باختصار أو بتصرف في بعض العبارات فتبحث عن هذا الكلام في «المدونة» فلا تجده بالصيغة

التي ذكرها المؤلف هنا.

وربما نقل من (ح) فَيهم ويعزو المنقول إلى (مخ) أو ينقل من (ق) ويعزو إلى (ح) وهذا قليل جداً، وقد نبهت عليه في موضعه .

_ ومنها : نسبة كل قول إلى قائله، مع بيان بداية كلامه من نهايته فيقول _ مثلاً _ ابن رشد : أهـ المراد منه والله تعالى أعلم .

هذا في كل النقولات التي نقلها ،مع حسن ترتيب وتمييز .

- ومنها: جـودة الترتيب وسهولة الـتناول، وهذا ما سبقت الإشـارة إليه، وأنه رتب النوازل مع ترتيب «مخـتصر خليل» لهـذا الغرض ،أعنى تسهيل تحـصيل المراد، وتيسير الكشف عما يراد .

_ ومنها: الأمانة في النقل ، فإن المصنف كثيراً ما بين نوع نقله من الكتاب الذي ينقل فيه، في قول في نهاية النقل: أه بتصرف، أو بنصه أو: باختصار، أو: بعناه، أو: بزيادة ، أو: بحذف بعضه .

وهكذا ، مما يدل على أمانته رحمه الله تعالى .

_ ومنها: شمولية هذه النوازل ، فإن هذه النوازل اشتملت على أكثر من ألفين ومائة وأربعين سؤالا وجوابه، وربما كان السؤال الواحد يشتمل على عدة أسئلة، بل هذا ما يحدث غالباً ، فأراها _ إن شاء الله _ شافية كافية .

- ومنها: قرب عصر المصنف من عهدنا فإنه من متأخري أئمة المالكية، مما جعل هذه النوازل تمس جانباً كبيراً من نوازلنا المعاصرة التي نعيشها ونراها بأم أعيننا.

إلى غير هذه الميزات التي سوف تطلع عليها أخى الكريم .

ومراعاة لأهمية هذه النوازل اهتم السيد الأستاذ الفاضل / أحمد قصيباتي بنشرها، فأرسل لي _ مشكوراً _ نسخة الكتاب الخطية فقمت بالعمل عليها ، وكان عملي فيها محصوراً فيما يلي :

١ - نسخ الأصل الخطى .

٢ ـ ضبط النص كله بالشكل، وإخضاعه لقواعد الإملاء والإعراب.

" _ توثيق النص، وذلك بالرجوع إلى كثير من موارد الكتاب ومقابلة النقولات بمصادرها التى نقلت منها ، مع بيان الفرق بين المنقول وما في المرجع الأصلي، وهذا ساعد كثيراً في ضبط النص _ خاصة أني لم أقف له سوى على نسخة خطية واحدة _ وبينت ما كان منقولا بنصه أو بتصرف أو بتحريف أو بتصحيف ، وهذا كله وارد.

- ٤ ـ تخريج الآيات .
- ٥ ـ تخريج الأحاديث ، والحكم عليها .
 - ٦ _ شرح بعض الكلمات .
- ٧ ـ وضع هوامش لبيان ما يشكل ، أو لزيادة بيان، أو لتوضيح قول، أو ما شابه ذلك.

٨ ـ ترقيم النوازل على النحو التالي : قمت بوضع ترقيم عام لكل النوازل هكذا من أولها إلى آخرها نبدأ برقم (١) وتنتهي عند رقم (٢١٤٢) ووضعته بين قوسين () وترقيم خاص بنوازل كل كتاب يبدأ برقم (١) وينتهى عند آخر الكتاب ، ووضعته هكذا [] بين معقوفتين .

- ٩ ـ عمل فهارس علمية للكتاب .
- ١٠ ـ عمل مقدمة أعربت عن طرف من أهمية هذه النوازل ، وطبيعة عملنا فيها.

أما بالنسبة لمؤلف النوازل:

فهو الإمام العلامة: القصرى بن محمد المختار بن عشمان بن القصري ، اليلبي نسباً، والولاتي منشأ ووطناً .

وللأسف الشديد أني لم أقف للمؤلف على ترجمة ، ولم أر من ترجم له ، لكنني عرفته من خلال هذا الكتاب إماماً علماً عاملاً ، حبرًا تقيأ ورعاً ، عدلاً متواضعاً ، أميناً محبوباً ، وليس لمثلي أن يتحدث عن مثله ، تظهر هذه الصفات التي سقتها جلية لمن قرأ هذا الكتاب، أما إمامته ، فتظهر جلية في أن يقصده معاصروه من عامة وطلبة علم وعلماء بالسؤال والقضاء فيما بينهم ، كما تظهر إمامته أيضاً من أجوبته هذه وما امتاز به من جودة وإتقان وحسن اختيار لمواضع الاستشهاد ، واستلال الأدلة من مصادرها بكل يسر وسهولة ، وحفظ كتب العلماء من مختصرات

وشروح ، واطلاع تام على كثير من المطولات وإلا لما تأتى له مثل هذه النوازل .

كما مدحه معاصروه بمقـالات وقصائد ـ ذكر المصنف طرفاً منها في المجلد الرابع من هذه النوازل ـ أشادوا فيها بعلمه وإمامته وتقواه وورعه .

أما تواضعه، فيظهر من ف اتحة كتابه هذا إذ يقول فيها : فيقول أفقر العبيد على الإطلاق وأحوجهم لمغفرة الملك الخلاق .

وبتراجعه عن كـــثير من الفتوى التي أفتى بها إذا ظهــر له دليل بخلاف ما أفتى به قبل .

أما أمانته ، فتتضح في عزو الأقوال إلى قائليها، مبيناً نوعية النقل هل هو بالنص ،أم بتصرف ،أم باختصار .

أما كونه محباً، فأعني محباً للعلم وأهله ،ومن قرأ الكتاب اطلع على ما يؤكد هذا .

أما كونه محبوباً فيظهر هذا من مناصرة أهل العلم من معاصريه له والدفاع عنه وكتبوا في ذلك المقالات والأشعار عندما قضى في أكثر من قضية فرد عليه بعض الناس.

وفي الختام ليستني أقف لهذا الإمام على ترجمة لا لـضعف إيمان بما ذكرته عنه ؛ ولكن ليطمئن قلبي .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد الأستاذ / أحمد قصيباتي، مدير دار ابن حزم، وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد وهذا العمل في ميزان حسناته آمين .

هذا والله تعالى من وراء القصد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتبه

أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي عفا الله عنه آمين

وصف النسخة الخطية

نسخت هذه النسخة بخط مغربي جيد، لكن الخط متنوع ومتعدد، وتقع هذه النسخة في (٧١٠) لوحة غير مضبوطة في عدد سطورها، مقسمة إلى أربعة أجزاء على النحو التالى :

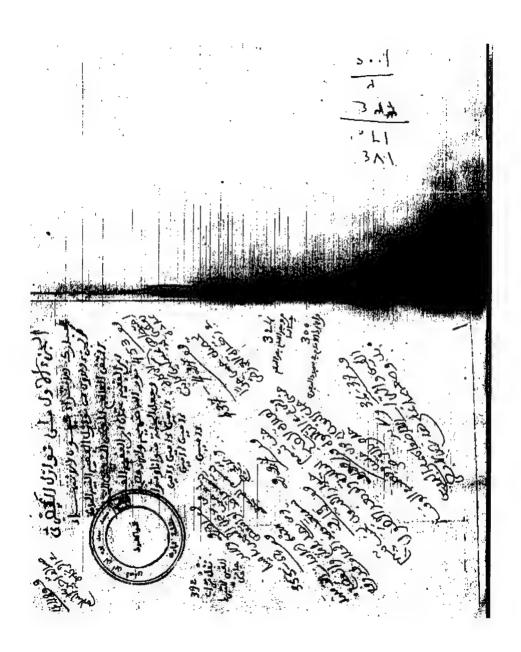
الجسزء الأول : ويبدأ بمقدمة المؤلف ، ونوازل التوحيد ، وينتهى بنوازل الزكاة والمباح والضحايا .

الجزء الثاني : ويبدأ بنوازل اليمين والنذور، وينتهى بنوازل الرضاع .

الجزء الثالث : ويبدأ بنوازل المعاوضات ، وينتهي بنوازل الاستحقاق .

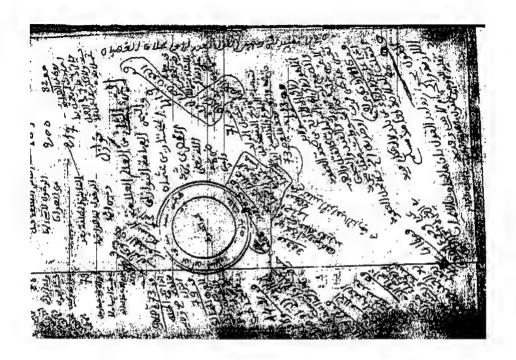
الجزء الرابع : ويبدأ بنوازل الإجارة والجعل، وينتهي بآخر الكتاب .

وورد في آخر الجـزء الرابع تاريخ النسخ لهذه النسخــة وهو شهر شعــبان ١٣٢٠ هجرية .

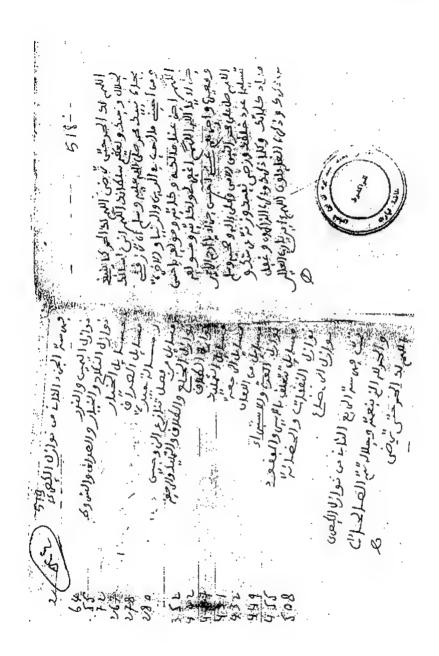


لوحة العنوان من المجلد الأول

のではないのの دیکیبال بع الشائه واوله شوازن الیمیهی والنزره



من حلرج (المكان و للبيوج) الطبطائ يعلم لالا بعل المد علاما يبرا علايته فلا سر يستطروح لأوح اليدي إلدحاده بلغك فبكأم معلق فرسيته جلاله والعهولي يؤخل الملاوط يم ومنزا بيئ ، واسم لله يللواووالم بالواه ا بالا وا شوائه مه مثلا و بوا و شه وسوعول والابطرة وطربه معذاهذا من مش كم او صبر بالحبيج أية سولا بعيده والإدامر سينتادا ويفع بعلا the street of dailete



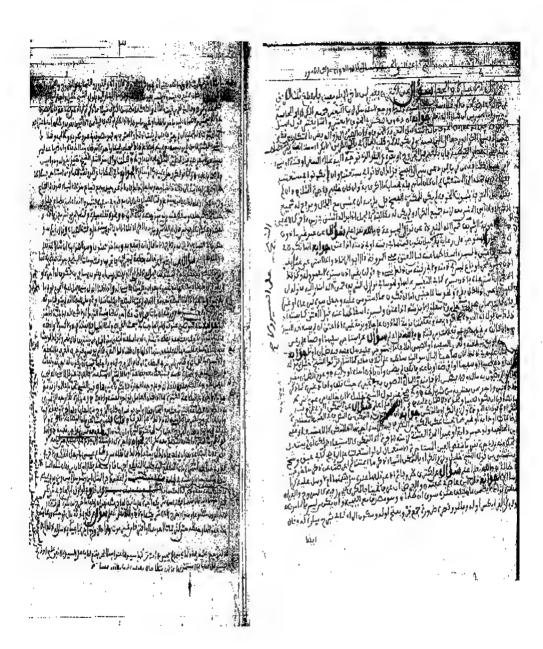
I Lag		••	5.	. 1	
-	بدا ه الله ي والوده وم و لودا والمدي أوا	وبوا ألمشتادين	والألغم يرمر	لاعر التالكام	19 .65
37.	والديدوم ولووا	اللدنعاريوب	المروكمة الكب	وتسلابولانهمة	dell's'l
Sea.		رب العلمين	ايسيداه رسيعها	ينه والسابيي	ومشا
Carrier Co	STE HOLD	er es	ومالم أندا	الالم المراجعة	7 (5) 3
	()-YTER	1 1 3	رهمي على إغرامه ا	لزع القالنامرو	المراكز الرحق
يروني في و	مالزل <u>خالها تنا</u>	ارتهان ا <u>ح</u> اعدار اعتدا	الشاع الثابة	كالدامع وزاء	
d.	77 110				المردان المراق
- 20	ونون فسما الوخوء ولوا	,	صلوالاند كارد وفية	رودا مير عرو	
2.0	والوصوءولوا		كسروا لعشركبا فالرسر	والعالم والع	43114114
		لاستنسبند دووا عمداد	وسير العدور والسواري		
P P	الاو العرون الحالم	بداحرسدوري	on the said	ne Cooke	and the same
er.	100		رسید برسب منظری می دُر	روای و دان	فأسرالعريث
17.0	المناب وي العاد	ربيت ديدن ننخه <i>ځال</i> ه وا	وتهنأهمهاه	لكموصا	E SIL
, Sales	نُّهِيبِيُورَ الْبِهَلِورِ عَلَّهِا غَيْهِ فَاسِكِّ		7 10 1 7	- A	وكامهم فغ
615	116-22	سعو اللشاك	خ روم سنتد ل	بالمرقال الزار	4.212.9
ا بغ به معمر	يتاوكدنا وود	و هستيد ميم	(ك بالناميم بغا		
	Committee and the			ヤリザ	
معوج	جمر على لافس	. مۇ.مكل.	باداعرم	ريا ۽ الب	4
مىوق	السما للنداس ع جرد خاط	فکر رہ	إماسيقوا	اے کے تحر	السيرة الم
23	عهجيد	الهاعلى	رمىنىكىرەر مادان ئام	المالية الرم	علاجاء المالة
J. J	سينا معان 19 المناد	ローレン・トトー・	معاسراتجراله	المالية	اللوسطي
3/ 3/1	و ذلا مون م	(رماسا	100		العديدات
T. William		••	-	4.0	***
	Harry Contract		:		\$





به المستخدم المستخدم والملاق من مراجعة المستخدم المستخدم

معاعر روأت المرم عاج برمينيا وماتون فيرع والموجود منم اليوع لعال تعيا إليواد والشبروات نعا أدسوناه الوجورون فأوله الديعة لم بهركم الرقوقا وألول المايكرية وإدروا سعاءا الاسالولون يباواكاباسطاوكام والمعولات المهارة ي ووا الناسع ولي نويا باصر ونها بعواجه ما بدفوارا الفات لديكم الوقائي وفاعه وسيوكم كاركاء إرالب ودارا العشر الإالاسلام براج وإلكيد وغلطا والعزة أولا ماجلب انم دعير مالغمابان المعدود والعالم الوافي وأ مُلكة لان مر تزوالم إذ ليسم فاسراد عن سويفة لوعان لدايا على الم الااحد معرفية بارتواء الاس والااخد لبوء فبالمسواه بعوولله تأرتسو اوفيله تعوونون توعيم له جالاسلام وراب تسال بشال توظافاك ... خليل بني البرة مستمالة مل مخ بدكرة وينه وارومسل الدوهكم اسلام مع صفيراً ذان اوكين ونوفيال وجا وبعرساعظ النوسية ومان ويعربان يعربان عبد اج ي عليه ما الرنع الرادسة مين النشيج إذ الرقو ولوة اليوز علكنا .. في على تنافع ألب سام وعدى وهدوع فالارجيب وفوه لوترواو تناسلوا إلكريم الم وعراري بسنتاني الخارسة ودمانوا والافتلواو والمراب مخوارم والبي فدراوكا عواسنها فه والسب و يحاسا للي موجوره لله واليسمة مانناسلسم ويبر المعارع الاسلادوست باس بلغ والأينا فتافان ابهيدون الاعلابية وأصاباناه وورنصوصا يطعموا بالم سراهم المفراونه والغاوباطالة الشبر تسبيرة إلريع وساؤس ونفع أموالع والأخلاف وخلام التعقاء وجالكا يروا كانزاء خالها بالثق 4: أحض والسليم ارتوا ويها الساع الالكيم التسوى واليم أوا والمالع بدونين السلين غالب وشره سؤلسوالهم يجيمون



262

النان النان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان المرحدة وباتران النان المرحدي والمرحدي والمنان المناز المنان المناز المنان المناز المنا

الله والمحالمة الماتية الدولة والمضافة والنشاة على خلط رساب المضع المحالة والنشاة والمنطقة و

بني أللهُ الجَمْزِ التَحِيْمِ

وَصَلَّ اللهُ عَلَى سَيِّـدنَا مُحَمد وَالهِ وَصَـحْبِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيما ، رَبِّ يَسِّرْ وَلاَ تُعَسِّرْ، وَلا جَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهُ الْعَلَيِّ الْعَظيم .

الحمدُ لله الذي أنْعَمَ عَلَيْنَا بِنعمة الإِيمانِ والإِسْلاَم وَجَعَلَنَا مِنْ أُمَّةٍ سَيّدنَا مُحَمد عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَزْكَى السَّلامِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الأَعْلاَمِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِيّته البَرَرَةِ الْكِرَامِ.

وبعَــدُ:

في قُولُ أَفْ قَرُ الْعَبِيدِ عَلَى الإطلاقِ وَأَحْوجُهُمْ لِمَغْفِرَةِ الْمَلِكِ الْخَلاَّقِ ، الْقَصْرِيُّ ، الْيلبي نَسَبًا ، الْولاتي الْقَصْرِيُّ ، الْيلبي نَسَبًا ، الْولاتي مَنْشَئًا وَوَطنًا ، لَطَف اللهُ تَعَالَى بِه وَبِوَالِدَيْه وَمَنْ وَلَدُوا وَمَ شَايِخِهِ والْمُسْلِمِين أَجْمَعِين :

لَمَّا كَانَ جَمْعُ الْمَسَائِلِ وَتَرْتِيبُهَا أَنْفَعَ وَأَفضلَ للإِفَادَة أَرَدْتُ جَمْعَ وَتَرْتِيبَ مَسَائِلَ وَرَدَتْ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَسْأَلني عَنْهُ مَسَائِلَ وَرَدَتْ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَسْأَلني عَنْهُ أَحَدُ للإِفَادَة لِيَحْصُلَ بِها النَفْعُ لِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، واخْتَرْتُ أَنْ يكُونَ ذَلكَ عَلَى طَبْقِ ترْتَيب «مُخْتَصَر » الشيخ خليل ليكُونَ ذَلِكَ أَسْهَلَ فِي تَحْصِيل المُرَادِ وَأَيْسَرَ فِي الكَشْفِ عَمَّا يُرادُ .

وَأُقَدَّمُ عَلَى ذَلِكَ مُقَدَمَةً أجمَعُ فيها أَشْيَاءَ لَيْسَتْ عَلَى مِنْوال وَاحِد رَاجِيًا - في الله - القَبُولَ ، طَالِبًا مِنْهُ بُلُوغَ المأمُولِ ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ ، عَلَيْه تَوَكَلَّتُ ، وَإِلَيهِ أُنيبُ وَأَرْمُزُ لشروح الشيخ خليل للاختصار بما كَيْفيَتُهُ : طخ: للطخيخى ، وحم: للشيخ سيدي أحمد بابا ، وغ: لابنِ غَازِي ، وق : للمواقِ ، وح: للحطابِ ، وس: للسَّهُ ورِي ، وعج : للأجهوري ، ومخ: لِلْخَرْشِي ،

وشخ: للشَبْرخيتي ، وعق: لعبد الباقي ، ومج: لمجَمع الوَادَانِي ، وغير هذا من تَصَانيف الأَئمة أُسَميه باسْمه، واللهُ المستَعَانُ ، وعليه التُّكُلاَنُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلا بِالله الْعَلِيّ الْعَظيم، وَهَذَا أَوَانُ الشُّرُوعِ فِي المقْصُودِ بِعْونِ المَلكِ المَعْبُودِ.

व्याया

في ذكْر مَسَائِلَ مِنَ التَّوْحِيد وفيماً دُفعَ إلينا مِنَ الآيات وأشْياءَ أُخَرَ لَيْسَتَ عَلَى مِنْوَالِ وَاحِدِ

(١) [١] سُؤَالٌ: عَمَّا ذَكَرَهُ في الرد عَلَى الرِّسَالَةِ عَنْ الأَشْعَرِيّ فِي حُدُوث صِفَاتِ الأَفْعَالِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُه : أَنَّهُ صَحِيحٌ ، فَفِي حَاشِية عَجْ عَلَى الرَسَالَة [ق/ ١] مَا نَصَهُ : "وصفاتُ الأَفْعَالِ حَادِثَةٌ عِنْدَ الأَشْعَرِيِّ »(١) ، قَالَ الشَّيْخُ جَلاَلُ الدينِ (٢) : أَمَّا صِفَاتُ الأَفْعَالِ كَالْحَلْقِ وَالرِزقِ والإحيَاءِ والإمَاتَة فَلَيْسَت أَزَلِيَّةً ، خلاَفًا للْحَنفيَّة ، بَلْ هِي حَادثَةٌ أَي مُتَجَردةٌ لأَنَّهَا إضافاتٌ تَعْرضُ للْقُدُرةَ وَهِي تعلَّقاتها بِوجُود المَقْدُوراتِ لأَوْقات وجُودها ، ولا مَحذور في اتصاف البَارِي _ سبُحانه _ بالإضافات ككونه قَبْلَ العَالَم ومَعَهُ وبَعدهُ . انتهى .

إلى أَنْ قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : يَتَّصِفُ ـ تَعَالَى ـ بِصِفَاتِ الأَفْعَالِ وَهِي حَادِثَةٌ وَقِيَامُ الحدَثِ بِالْقَديمِ مُحَالٌ .

قُلْتُ : اتَّصَافُهُ بِها لاَ يَقْتَضِي قيامُهَا بِهِ لأَنَّهَا إِضَافَاتٌ وَهِيَ مِنَ الأُمُورِ الاعْتَبَارِية التي لاَ وُجُودَ لَهَا ، وَمَنْهُ يُسْتَفَادُ أَنَّ الصِّفَةَ التِي لَهَا مَعْنَى مَوْجُودٌ لاَ تَقُومُ بِهِ تَعَالَى إِذَا كَانَتْ حَادِثَةً ، وأمَّا التِي لاَ مَعْنَى لَهَا مَوْجُودٌ فَإِنَّمَا هِي مِنَ لَقُومُ بِهِ تَعَالَى إِذَا كَانَتْ حَادِثَةً ، وأمَّا التِي لاَ مَعْنَى لَهَا مَوْجُودٌ فَإِنَّمَا هِي مِنَ الأُمُورِ الاعْتَبَارِية _ فَيتصفُ بِهَا البَارِي _ تَعَالَى _ كَصفَاتِ الأَفْعَالِ، لأَنَّ المُمْتَعَ هُو قِيامُ حَادِثٌ بِقَديم لاَ اتصَافُهُ بِها ، قَالَ فِي «جَمع الجَوامِع» وَشُرِحِهِ : هُوَ قِيامُ حَادِثٌ بِقَديم لاَ اتصَافُهُ بِها ، قَالَ فِي «جَمع الجَوامِع» وَشُرِحِهِ :

⁽١) حاشية الأجهوري على الرسالة (ق/١١٩) .

⁽٢) أي المحلي .

والأَصَحُ أَنَّ النَّسَبَ وَالإِضَافَاتِ أُمُورٌ اعْتِبَارِيةٌ ، يَعْتَبِرُهَا العَقْلُ لاَ وَجُودِيةٌ بِالوجُودِ الخَارِجِي . انتهى.

وأيضًا صفَاتُ الأَفَعَالِ لَيَسْتَ بِصفَات حَقِيقِية ، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَعَلَقةٌ بِالله _ تَعَالَى _ وَلا يَلزَمُ مِنْ تَعَلَقٍ الشيء بالشَّيء أَنْ يَكُونَ صفَةً لَهُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ صفَةً لَهُ لَهُ لَكُونَ مَوْجُودً (١). انْتهى المُرادُ لَكَانَ مَوْجُودً (١). انْتهى المُرادُ

(۱) قال شيخ الإسلام: وقول القائل: الصفات تنقسم إلى صفة ذات، وصفة فعل ويفسر صفة الفعل بما هو بائن عن الرب كلام متناقض، كيف يكون صفة للرب وهو لا يقوم به بحال بل هو مخلوق بائن عنه، وهذا وإن كانت الأشعرية قالته تبعا للمعتزلة فهو خطأ في نفسه فإن إثبات صفات الرب وهي مع ذلك مباينة له جمع بين المتناقضين المتضادين بل حقيقة قول هؤلاء: إن الفعل لا يوصف به الرب، فإن الفعل هو المخلوق، والمخلوق لا يوصف به الحالق، ولو كان الفعل الذي هو المفعول صفة له لكانت جميع المخلوقات صفات للرب، وهذا لا يقوله عاقل فضلا عن مسلم.

فإن قلتم:

هذا بناء على أن فعل الله لا يقوم به لأنه لو قام به لقامت به الحوادث.

قيل: والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس الخلق والتكوين وبين المخلوق المكون .

وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة، وهو الذي حكاه البغوي وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أثمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي عبد الله بن حامد والقاضي أبي يعلي، في آخر قوليه، وهو قول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، وحكاه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد عن العلماء مطلقا وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم.

ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من قوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيره وهو الذي ذكره الثقفي وغيره من الكلابية لما وقعت المنازعة بينهم وبين ابن خزيمة .

ومنهم من يقول بل هو حادث النوع، كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية، ومنهم من يقول: هو يقع بمشيئته وقدرته شيئا فشيئا لكنه لم يزل متصفا به فهو حادث الآحاد قديم النوع، كما يقول ذلك من يقوله من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من =

مِنْهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ لِـ تَعَالَى لِـ أَعْلَمُ .

= أصحاب الشافعي وأحمد .

وسائر الطوائف منهم من يقول: بل الخلق حادث قائم بالمخلوق، كما يقوله هشام بن الحكم وغيره ومنهم من يقول: بل هو قائم بنفسه لا في محل، كما يقوله أبو السهذيل العلاف، وغيره، ومنهم من يقول بمعان قائمة بنفسها لا تتناهى، كما يقوله معمر بن عباد وغيره. وإذا كان الجمهور ينازعونكم، فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم، فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث لكن يقولون: هو قائم بذات الله، فيقولون: قد جمعنا بين حجتنا وحجتكم، فقلنا: العدم لا يؤمر ولا ينهي وقلنا: الكلام لابد أن يقوم بالمتكلم. فإن قلتم لنا ما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به.

قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة، ونصوص القرآن والسنة تتنضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته. ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الأمراض والنقائص، والله تعالى منزه عن ذلك كما نزه نفسه عن السنة والنوم واللغوب وعن أن يؤوده حفظ السماوات والأرض وغيره، ذلك مما هو منزه عنه بالنص والإجماع.

ثم إن كثيرا من نفاة الصفات المعتزلة وغيرهم يجعلون مثل هذا حجة في نفي قيام الصفات أو قيام الحوادث به مطلقا وهو غلط منهم، فإن نفي الخاص لا يستلزم نفى العام، ولا يجب إذا نفيت عنه النقائص والعيوب أن ينتفي عنه ما هو من صفات الكمال ونعوت الجلال . ولكن يقوم به ما يشاؤه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك، مما دل عليه الكتاب والسنة قد قلتم بقيام الحوادث بالرب .

قالوا لكم : نـعم، وهذا قولنا الذي دل عليه الـشرع والعقل ومن لم يقل إن البــارئ يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب الله تعالى .

ومن قال: إنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد خالف كلام الله مع مكابرة العقل لأن الله يقول: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن يقول : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن يَقُولَ لَهُ كُن فَيكُونُ﴾ [سورة يس ٨٢] فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال .

قالوا: وبالجسملة فكل ما يحتج به المعتزلة والشيعة بما يدل على أن كلامه متعلق بمشيئته وقدرته وأنه يتكلم إذا شاء وأنه يتكلم شيئا بعد شيء، فنحن نقول به، وما يقول به من يقول إن كلام الله قائم بذاته وإنه صفة له والصفة لا تقوم إلا بالموصوف، فنحن نقول به وقد أخذنا ونحن نقول لمن أنكر قيام ذلك به أنكره لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة أم تنكره لأن من قامت به الحوادث لم يخل منها ونحو ذلك مما يقوله الكلابية فإن قال بالأول كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائما بالمتكلم لا منفصلا عنه كافيا في هذا =

=الباب، وإن كمان الثاني قلنا لهؤلاء أتجموزون حدوث الحوادث بلا سبب حمادث أم لا فإن جوزتم ذلك وهو قولكم لزم أن يفعل الحوادث من لم يكن فاعلا لها ولا لضدها ، فإذا جاز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن قائمة به هي ولا ضدها .

ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول فإذا جاز فعلها بلا سبب حدث فكذلك قيامها بالمحل، فإن قلتم: القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده .

قلنا : هذا ممنوع ولا دليل لكم عليه، ثم إذا سلم ذلك، فهو كقول القائل: القدر على الشيء لا يخلو عن فعله وفعل ضده، وأنتم تقولون إنه لم يزل قادرا ولم يكن فاعلا ولا تاركا لأن الترك عندكم أمر وجودي مقدور وأنتم تقولون: لم يكن فاعلا لشيء من مقدوراته في الأزل مع كونه قادرا بل تقولون إنه يمتنع وجود مقدوره في الأزل مع كونه قادرا عليه . وإذا كان هذا قولكم فلأن لا يجب وجود المقبول في الأزل بطريق الأولى، والأحرى فإن هذا المقبول مقدور لا يوجد إلا بقدرته وأننم تجوزون وجود قادر مع امتناع مقدوره في حال كونه قادرا ثم نقول إن كان القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث وتسلسل الحوادث إن كان القال الصحيح قول أهل الحديث الذين يقولون: لم يزل متكلما إذا شاء ، كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أثمة السنة .

وإن لم يكن جائزاً أمكن أن يقوم به الحادث بعد أن لم يكن قائما به كما يفعل الحوادث بعد أن لم يكن فاعلا لها، وكان قولنا هو الصحيح، فقولكم أنتم باطل على كلا التقديرين . فإن قلتم لنا : أنتم توافقونا على امتناع تسلسل الحوادث وهو حجتنا وحجتكم على نفي قدم العالم.

قلنا لكم : موافقتنا لكم حجة جدلية وإذا كنا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقة لكم، وقلنا بأن القابل للشيء قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم، وأنتم تقولون إن قبل الحوادث لزم تسلسلها، وأنتم لا تقولون بذلك قلنا :

إن صحت هاتان المقدمتان ونحن لا نقول بموجبهما لزم خطؤنا ، إما في هذه وإما في هذه، وليس خطؤنا في وليس خطؤنا في وليس خطؤنا في من خطئنا فيما خالفناكم فيه، فقد يكون خطؤنا في منع تسلسل الحوادث، لا في قولنا إن القابل للشيء يخلو عنه وعن ضده، فلا يكون خطؤنا في إحدى المسألتين دليلا على صوابكم في الأخرى التي خالفناكم فيها .

أكثر ما في هذا الباب أن نكون متناقضين، والتناقض شامل لنا ولكم، ولأكثر من تكلم فيه هذه المسألة ونظائرها، وإذا كنا متناقضين فرجوعنا إلى قول نوافق فيه العقل والنقل أولى من رجوعنا إلى قول خالف فيه العقل والنقل فالقول بأن المتكلم يتكلم بكلام لا يتعلق بمشيئته وقدرته أو منفصل عنه لا يقوم به مخالف للعقل والنقل، بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بمشيئته وقدرته قائم به، فإن هذا لا يخالف لا عقلا ولا نقلا لكن قد نكون نحن لم نقله بلوازمه فنكون متناقضين وإذا كنا متناقضين كا الواجب أن نرجع عن القول الذي أخطأنا فيه لنوافق =

_______ =ما أصبنا فيه لا نرجع عن الصواب لنطرد الخطأ فنحن نرجع عن تلك المناقضات ونقول

بقول أهل الحديث فإن قلتم: إثبات حادث بعد حادث لا إلى أول قول الفلاسفة الدهرية . قلنا : بل قولكم إن الرب تعالى لم يزل معطلا لا يمكنه أن يتكلم بشيء ولا أن يفعل شيئا ثم صار يمكنه أن يتكلم وأن يفعل بلا حدوث سبب يقتضي ذلك قول مخالف لصريح العقل ولما عليه المسلمون فإن المسلمين يعلمون أن الله لم يزل قادرا وإثبات القدرة مع كون المقدور ممتنعا غير ممكن جمع بين النقيضين، فكان فيما عليه المسلمون من أنه لم يزل قادرا ما يبين أنه لم يزل قادرا على الفعل والكلام بقدرته ومشيئته .

والقول بدوام كونه متكلما ودوام كونه فاعلا بمشيئته منقول عن السلف وأثمة المسلمين من أهل البيت وغيرهم كابن المبارك وأحمد بن حنبل والبخاري وعشمان بن سعيد الدارمي وغيرهم، وهو منقول عن جعفر بن محمد الصادق في الأفعال المتعدية، فضلا عن اللازمة وهو دوام إحسانه، وذلك قوله وقول المسلمين يا قديم الإحسان، إن عنى بالقديم قائم به . والفلاسفة الدهرية قالوا بقدم الأفلاك وغيرها من العالم، وأن الحوادث فيه لا إلى أول، وأن البارئ موجب بذاته للعالم ليس فاعلا بمشيئته وقدرته ولا يتصرف بنفسه .

ومعلوم بالإضطرار من دين الرسل أن الله تعالى خالق كل شيء ولا يكون المخلوق إلا محدثا فمن جعل مع الله شيئاً قديما بقدمه فقد علم مخالفته لما أخبرت به الرسل مع مخالفته لصريح العقل .

وأنتم وافقتم وهم على طائفة من باطلهم، حيث قلتم إنه لا يتصرف بنفسه ولا يقوم به أمر يختاره ويقدر عليه، بل جعلتموه كالجماد الذي لا تصرف له ولا فعل وهم جعلوه كالجماد الذي لزمه وعلق به ما لا يمكنه دفعه عنه ولا قدرة له على التصرف فيه، فوافقتموهم على بعض باطلهم.

ونحن قلنا بما يوافق العقل والنقل من كمال قدرته ومشيئته، وأنه قادر على الفعل بنفسه وعلى التكلم بنفسه كيف شاء، وقلنا إنه لم يزل موصوفا بصفات الكمال متكلما إذا شاء فلا نقول إن كلامه مخلوق منفصل عنه، فإن حقيقة هذا القول أنه لا يتكلم ولا نقول إن كلامه شيء واحد أمر ونهى وخبر وأن معنى التوراة والإنجيل واحد، وأن الأمر والنهى صفة لشيء واحد، فإن هذا مكابرة للعقل، ولا نقول: إنه أصوات مقطعة متضادة أزلية، فإن الأصوات لا تبقى زمانين .

وأيضا فلو قلنا بهـذا القول الذي قبله لزم أن يكون تكليم الله للمـلائكة ولموسى ولخلقه يوم القيامة ليس إلا مجرد خلق إدراك لهم لما كان أزليا لم يزل .

ومعلوم أن النصوص دلت على ضد ذلك ولا نقول: إنه صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما فإن هذا وصف له بالكمال بعد النقص، وأنه صار محلا للحوادث التي كمل بها بعد =

(٢) [٢] سُؤَالُ: عَـنْ رَجُل إِذَا سَأَلَهُ عَنِ الرَّبِ جِل وعـلا _ يَذْكُرُهُ بِالوَحَدانِيَّة، وَيْذَكُرُ أَنَّ الرَّسُولَ _ عَليه الصَّلاَةُ والسَّلامُ _ رَسُولُهُ . لكنَّ ذكرَهُ لَيْسَ مَمْزُ وجَا بَقَلْبِهِ وَجَاهِلُ لَمَا احْتَوَى عَليه يَوْمَ الآخِرَة، وَإِنْ كَشَفَ عَنْ عَقَائِده لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الرَّاسِلِ وَالمَرْسَل بِحُجَّةً ، هَلْ هُوَ مَسْلمٌ لُمُ الْاَ ؟

جَوابُهُ : إنَّ الشَّيخَ الإِمَامَ السُّنُوسِي قَالَ فِي جَوَابِهِ لَهُ: إنَّ مَا ذَكرهُ فِي عَقيدتِهِ الصُّغْرَى (١) مِنَ التَّفصيلِ فِي معنَى لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله مُحمدٌ رَسُولُ الله _ ﷺ كَمَّ عَقيدتِه الصُّغْرَى (١) مِنَ التَّفصيلِ فِي معنَى لاَ إِلهَ إِلاَّ الله مُحمدٌ رَسُولُ الله _ ﷺ لاَ يُشْتَرِط فِي صِحَّتِهِ مَعْرفَةُ مَعْنَاهَا عَلَى لاَ يُشْتَرِط فِي صِحَّتِهِ مَعْرفَةُ مَعْنَاهَا عَلَى الإَجْمَالِ عَلَى أَنَّ الغَالِبَ فِي المؤمنين عَامَّتِهِم وَخَاصَتَهِم يَعْرفُ ذَلِكَ ؛ إِذْ كُلِّ اللهِ هُو الخَالقُ وليسَ بِمخلُوقَ والرَّازِقُ وليسَ بَمَرزُوق، وذَلِكَ هُو مَعْنَى غِنَاهُ _ جَلَّ وَعَزَّ _ عَنْ كُلِّ مَا سِواهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا سِواهُ إِلَيْهٍ ، ويَعْرفُونَ مَعْنَى غِنَاهُ _ جَلَّ وَعَزَّ _ عَنْ كُلِّ مَا سِواهُ وَافْتِقَارُ كُلٍّ مَا سِواهُ إِلَيْهٍ ، ويَعْرفُونَ

⁼نقصه، ثم حمدوث ذلك الكمال لابد له من سبب، والقول في الشاني كالقول في الأول، ففي عدد كمال بلا سبب ووصف له بالنقص الدائم من الأزل، إلى أن تجدد له ما لا سبب لتجدده، وفي ذلك تعطيل له عن صفات الكمال.

وأما دوام الحوادث ف معناه هنا دوام كونه متكلما إذا شاء، وهذا دوام كماله ونعوت جلاله ودوام أفعاله وبهذا يمكن أن يكون العالم وكل ما فيه مخلوق له حادث بعد أن لم يكن، لأنه يكون سبب الحدوث هو ما قام بذاته من كلماته وأفعال وغير ذلك، فيعقل سبب حدوث الحوادث، ويمتنع مع هذا أن يقال بقدم شيء من العالم لأنه لو كان قديما لكان مبدعه موجبا بذاته ليلزمه موجبه ومقتضاه، وإذا كان الخالق فاعلا بفعل يقول بنفسه بمشيئته واختياره امتنع أن يكون موجبا بذاته لشيء من الأشياء، فامتنع قدم شيء من العالم، وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئا منفصلا عنه مقارنا له مع أنه لا يقوم به فعل اختياري فلأن يمتنع ذلك إذا قام به فعل اختياري بطريق الأولى، والأحرى لأنه على هذا التقدير لا يوجد المفعول حتى يوجد الفعل الاختياري الذي حصل بقدرته ومشيئته وعلى التقدير الأول يكفي فيه نفس المشيئة والقدرة والفعل الاختياري .

ومعلوم أن ما توقف على المشيئة والقدرة والفعل الاختياري القائم به يكون أولى بالحدوث والتأخر مما لم يتوقف إلا على بعض ذلك . منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٧٧_٣٨٩).

⁽۱) متن السنوسية مع شرحه العقائد الدرية $(m \cdot m)$.

[ق/ ٢] أنَّ الله لا يُصَلَّي إلا لَهُ ولا يُصَـامُ إلاَّ لَهُ، ولاَ يُحَجُّ إلاَّ لَهُ ولاَ مَـعبُـودَ سِوَاه ، وَهذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلهِمْ : إِنَّ الله هُوَ المُستِحَق للعِبَادَةِ وَلا يسْتِحِقُّها سِوَاهُ.

وَأَمَّا الذي لاَ يدْرِي مَعْنَى : لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ لاَ جُمْلةً وَلاَ تَفْصِيلاً ، وَلاَ يُفرِّقُ بَيْن الله والرَّسُولِ، بل يتَوَهَّمُ أَنَّه مِثلُ وَنظيرٌ لله تَعَالَى _ جَلَّ وَعز _ فَإِنَّه لا يُضَرِبُ لَهُ نَصِيبٌ فِي الإسْلامِ. انتهى .

قَالَ الشَّريف حمى الله في « نَوَازِلهِ » بَعْدَ ذِكْرهِ لِهَذَا الجَوَابِ مَا نَصَّهُ: فَإِذَا تَأَمَّلْتَ جَوَابَ هَذَا الشَّيخ ـ نَفَعَنَا الله بَه ـ عَلَمْتَ أَنَّ المَعْافرة (١) وَمَن فِي مَعْناهُمْ مَحكُومٌ لَهُمْ بِالإسْلاَم لِمعْ فَتِهِمْ مَعْنى الشَّهَادَةِ عَلَى المعنَى الَّذِي ذَكرهُ فِي جَوَابِه إلا أَنَّهُمْ يَتَعَاطُونَ المَعَاصِي بِسَفْكِ الدِّمَاء ، ونَهِبِ الأَمَوالِ، وتَضييع الفَرَائضِ،

⁽۱) قال محمد محمد أحظانا: « وقد كان أهم احتكاك حفظه المؤرخون، وكان له تأثير تاريخي ملحوظ على المراحل اللاحقة من حيث التشكل الاجتماعي والسياسي للبلاد، وهويتها الثقافية، ذلك الاحتكاك الذي بين المغافرة من بني حسان بقيادة هدي بن أحمد بن دامان المغفري التروزي ، وبين مجموعة كبيرة من قبائل الزوايا، بقيادة الإمام ناصر الدين الشموشي، وقد انتهت الحرب التي سميت «شر ببه» (حرب ببه) وببه هذا اسم شخص غني نشبت الحرب بسببه في سبيعنات القرن الحادي عشر الهجري، وكرست تقسيمًا معينًا أصبحت فيه السيادة السياسية للمغافرة ، على حساب قبائل الزوايا وأبناء عمومة للمغافرة هم أبناء رزق، حيث انزاح الرزقيون جنوبًا وعبروا النهر السنغالي بعد معركة «انتنام» سنة هم أبناء رزق، حيث انزاح الرزقيون جنوبًا وعبروا النهر السنغالي بعد معركة «انتنام» سنة

وقد أسس المغافرة - بعد أن استتب لهم الأمر - أربع إمارات ، شغلت - إلى جانب إمارة صهناجية واحدة ابتداء واثنتين انتهاء - الحيز الترابي الموريتاني الحالي بإضافات ترابية في المناطق المجاورة من مالي والسنغال . والإمارات المتشاكلة في بتيتها السياسية وأنظمتها الإنتاجية والاجتماعية هي :إمارة الترارة في الجنوب الغربي، إمارة البراكنة في الجنوب الأوسط، إمارة أولاد مبارك في أقصى الشرق والجنوب الشرقي ، وإمارة يحيى بن عثمان في الشمال ، وقد بقيت الإمارة الصنهاجية الوحيدة في وسط البلاد حينها ، رغم جهود المغافرة في محاولة القضاء عليها ، لكنها ظلت صامدة إلى النهاية والإمارة هي إمارة أدوعيش، التي أسسها أحفاد أبي بكر بن عامر اللمتوني المرابطي، خاصة منهم ذرية أعمر بن محمد بن خونا.

وَلا يُخرجُهُم ذَلكَ عَنِ الإِسْلامِ؛ إِذَ لا يُكفَّرُ أَحَدٌ بِذَنْ مِنْ أَهْلِ القبلة (١). وَإِذَا عَلَمتَ هذا عَلَمتَ منه أيضًا أَنَّهُ لا يُطلَبُ الكَشْفُ عَنْ عَقيدَته؛ لأَنَّ التَّائِبَ مِنَ الكُفْرِ مَحْكُومٌ لَهُ بِفَسَادِ العَقيدَة قَبْلَ إِسْلامِه، وَمَعَ ذَلكَ لَمْ يُطلَبْ بِالكَشْفَ عَن عَقيدته بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الإِسْلامِ بِالنَّهَادَة؛ قَالَ _ عَلَيْ : « أُمرِتْ أَنْ أَقَاتِلِ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلهَ إلاَّ الله، مُحَمدٌ رَسُولَ الله عَلَى الله تعالى ١٤٠٠ . أى: فِي مَنِي دَماءَهُم وأَعْراضَهُم إلاَّ بِحَقِّها ، وحسابُهُم عَلَى الله تعالى ١٤٠٠ . أى: فِي سَرائرِهم . فَإِذَا وَسَعَهُ _ عَلَيْ فَي الكَافِرِ المُحكُومِ لَهُ بِالإِسْلامِ؟ يَعْرفُ الله وَيَعلمُ أَنَّهُ مُطَالَبٌ بِمَا وَجَبَ عَلَيه مِن صَلاة وَصَوم وزكاة وحَجّ، الله عَلَي مَن طَلاة وصَوم وزكاة وحَجّ، ويَعدُنُ نَفْسه مِنْ جُمْلة المُؤْمنين ، ويَستعيدُ بالله تَعالَى مِنَ الكُفْرِ والمُوتَ عَلَيه ، ويَعمُن عَلَيه مِن الكُفْرِ والمَوْتَ عَلَيه ، ويَعمُن عَلَيه مِن الكُفْرِ والمَوْتَ عَلَيه ، ويَعمُن عَلَى كَلمَة المُؤْمنين ، ويَستعيدُ بالله تَعالَى مِنَ الكُفْرِ والمَوْتَ عَلَيه ، ويَحضَ عَلَى كَلمَة المُؤْمنين ، ويَستعيدُ بالله تَعالَى مِنَ الكُفْرِ والمَوْتَ عَلَيه ، ويَحضَ عَلَى كلمَة المُؤْمنين ، ويَستعيدُ بالله تَعالَى مِنَ الكُفْرِ والمَوْتُ عَلَيه ، ويَحضَ عَلَى كلمَة المُؤْمنين ، ويَستعيدُ بالله تَعالَى مِنَ الكُفْرِ والمَوْتَ عَلَيه ، وأَنْ يَسعَنَا فِي حَقه عَذَا المَوْتِ . فَمْنَ كَانَ هَكَذَا جَدِيرٌ بَانْ يُحكمَ لَهُ بِالإِسْلامِ ، وأَنْ يَسعَنَا فِي حَقه عَدَمُ التَّفْتَيش عَنْ عَقيدتِه .

نَعَم إِنْ ظَهَرَ لَنَا مُنكَرُ فِي عَقيدته نَجْتَهِد في تَغييره بالتَّلطف وَالمُحَاوَلة فِي تَغييم إِنْ ظَهَرَ لَنَا مُنكَرُ فِي عَقيدته نَجْتَهِد في تَغييره بالتَّلطف وَالمُحَاوَلة في تَعليميه مَا يَسَعُهُ عَقلهُ ، وَإِلاَّ بَعَدم البَحث عَنِ الضَّمائِرِ ، بَلْ نَهَى الإمام أَبو حامد عَنْ تَحريك عَقَائِد الْعَوَامُ (٣). انْتَهَاى كلامُهُ بِلَفظه _ رَحِمَه الله تَعَالى، آمين .

فَإِذَا علمتَ هذَا عَلَمتَ أَنَّ الرَّجُلَ المسؤُولَ عَنْهُ إِنْ كَانَ يَعْرِفُ مَعنى لا إِلَهَ الله ، محمدٌ رسول الله ﷺ عَلَى [ق/ ٣] الإجْمَال عَلَى وَجّه يتضمن التَّفَصيلَ فَهُو مُؤمنٌ ، وَإِن كَانَ لاَ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا لا جُمْلةً وَلاَ تَفْصِيلاً فَلاَ يُضْرَبُ لَهُ بنصيب فِي الإسلام. انتهى .

⁽١) مالم يستحله .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رفي الله

⁽٣) انظر : قواعد العقائد (ص/٧٥ ـ ٧٦) وإحياء علوم الدين (١/ ٩٤) .

وَالمَعْرِفَةُ الَّتِي تُشترَط فِي صِحَّةِ الإِيمَانِ: هِيَ أَنَّ يَعرفَ بِأَنَّ مُحمدًا رَسُولُ الله، والتَّعريف بالرِّسَالَةِ تَعريف بِما جَاءَ بِه إجمَالاً كما هُوَ ظَاهِر كلامِ اللَّخِمي وَغَيره.

قُلتُ : فيَـدخُلُ فِي ذَلكِ يَوْمُ الآخِرَةَ وَمَـا احْتَـوَى عَلَيه مِنَ النَّشْـرِ والبَعْثِ وَعَيرِ ذِلك، وذكر أَنَّهُ لَابُدَّ مِنَ التعريفِ به تَفصِيلاً . انتهى .

انظر : مخ .

وَأَمَّا امْتَزَاجُ ذِكْرُهِ مَعَ قَلْبِهِ فَلاَ يُشْتَرُط فِي صِحَّةٍ إِيَمَانِهِ ، بَلُ الَّذِي يُشْتَرطُ فِي صحَّةٍ إِيمَانِهِ أَنْ يَذْكُرُهَا مرَّةً وَاحدةً فِي عُمْـرِهِ ، مُصِّدقًا بِهَا ، عَارِقًا لِعنَاهَا عَلَى الإِجْمَال كَمَا تَقَدَّمَ. انتَهَى .

والله تَعَالَى أعْلَمُ .

(٣) [٣] سُؤالُ: عَنْ مَعْنَى الرَّبِّ.

جَوَابُهُ : إِنَّ الرَّبَّ هُوَ المربي وَالمنعْمِ ، ومَعناهُ المَالكُ ، وأصلُ التَّـرْبيَة: نَقْلُ الشَّيء مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ حَتَّى يَصِلَ إلى غَايَةٍ أَرَادَهَا المُرَبِي .

والتَّربيَةُ تَربيتَان : تَربيةٌ عامَّةٌ، وَتَربيةٌ خَاصَّةٌ ، فالعَامَّةُ : تَربيَةُ الإِيجَادِ عَامَّةٌ على الجرم والعرض، وَالحَاصَّةُ : تَرْبيَة الأفرَاد خَاصَّةً بالجرم دُونَ العَرْضِ : لأَنَّ العَرْض لا يبقى زمانين بنَفْسِ الوُجُودِ، وَيَنعَدِمُ وَيَتجرَّدُ بِمثْلِهِ، ورَبُمَا يَتجرَّدُ بخلافه.

انْظُر شُرُوح عَقيدة السَّنوسِيِّ الصُّغْري . انتهى . والله تعالى أعلم .

(٤) [٤] سُؤَالٌ: عمَّا سَمِعتُ عَنْ بَعضِ الأشياخِ في تفسيره يَقُولُ فِي علم الكَلام: الغَنيُّ سُبِحَانَه _ بذَاته عَنْ ذَاته . هَلْ هُوَ صَحيحٌ أَم لا؟

جُوابُهُ : أَنَّهُ صَحيحٌ مَوَافِقٌ ، فَفي كِتَابه _ عزَّ وجلَّ _ ﴿والله هُو الغنيُّ

١ ---- الجيزء الأول

الحَميد ﴾ (١).

وفي عَقيدة الإمام السُّنُوسيِّ « أمِّ البَراهين» مَا نَصَّهُ: وَقيامُهُ ـ تَعَالَى ـ بِنفْسِهِ أي: لاَ يَفْتقرُ إِلَى مَحلِّ وَلاَ مَخصص .

وفي « الحكم» لابْنِ عَطَاءِ الله مَا نصُّهُ: إلَهِي أنت الْعَنِيُّ بَذَاتِكَ عَنْ أَنْ يَصِل إلَيْكَ النَّفَعُ مِنْكَ ، فكيفَ لا تَكُون غنيًا عَني. انتهى .

واللهُ تَعالَى أعلمُ.

(٥) [٥] سُوالٌ: عَنْ هَذَا التَّخْصِيصِ الَّذِي يَقُولُونَه فِي عَقِيدَةِ الإمام السُّنُوسيّ أُم البَراهين مَا هُوَ عنْدَكُم ؟

جَوابُه : أنَّ مَا اشْتَ مَلَتْ عَلَيْه تِلْكَ الْعَقِيدَةُ تُواتَرَتْ عَلَى مُوافَقَتِه وصِحَّتِه أَكَابِرُ مَا هُلِ السُّنَّةِ ولاسيَّمَا ذَكْرُ صَاحب بُغْيَةِ الطَّالِبِين عَنْ أُسْتَاذِهِ عَنْ أَكْبِرُ مَا مَا السَّيْعَ الْمَامَ السنوسيَّ رضي الله تعالى عنه تَمَاعة مِنْ أَشْيَاخِه المُحَققينَ أنّ الشيخ الإمامَ السنوسيَّ رضي الله تعالى عنه تلقى العَقيدةَ المُذْكُورَةَ . [ق / ٤] من اللَّوْح المَحْفُوظِ . انتهى .

والإِجْمَاعُ مَعْصُومٌ كَمَا فِي كَرِيم عِلْمِكُمْ ؛ فَفَي الحَدِيثِ : « أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَة » (٢). انتهى . وَالله تعالى أَعْلَمُ .

(٦) [٦] سُوَّالٌ: عنْ مُسلم يُحققُ أنَّ اللَّهَ عزَّ وجَلَّ مُخَالفٌ للْحَوادث، وأنَّهُ منزَّةٌ عَنْ التَّكْييفِ والتَّشْبيه، ويَعْلَمُ مَا يَجِبُ للَّهِ تَعَالى، ومَا يسْتَحِيلُ، ومَا

⁽١) سورة فاطر : ١٥ .

⁽٢) أخرجـه الترمـذي (٢١٦٧) والحاكم (٣٩٤) و (٣٩٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٧) من حديث ابن عمر رهي .

قال الترمذي : غريب من هذا الوجه .

وقال الألباني : صحيح .

يَجُوزُ ، ومَعَ ذَلكَ يَفْتَنَهُ الشَّيْطانُ بالتَّكْيْيف فيُمثَّلُ لَهُ صُورَة ،ومِثَالاً يَضيقُ صَدْرُهُ مِنْ ذَلكَ ، ويَكُثُرُ بُكَاؤُهُ وحُزْنُه ، ويَنَالُّهُ جَزَعٌ عَظِيمٌ مِنَ ذَلِك، مَا الحُكْمُ فِي ذَلكَ وَمَا المَخْرِجُ مِنْهُ والدَّوائر ؟

جوابُه: سئلَ عنْ ذَلكَ إسْحاقُ بن هلال فأجابَ عنه بقوْله بعْدَ الحمد لله: مَا كَانَ يطْرأُ لكُمْ فَقَدْ طراً مِثْلُهُ قديماً لأَنَاسٍ مِنْ الصَّحابَةِ رِضُوانُ اللَّه عَلَيْهِمْ؛ فَفِي صَحيح مُسْلُم (١) عَنْ أَبِي هُريرةَ وَفِي قَالَ: جاءَ أُناسٌ مِنْ أصْحاب النبيِّ فَفي صَحيح مُسْلُم (١) عَنْ أَبِي هُريرةَ وَفِي قَالَ: جاءَ أُناسٌ مِنْ أصْحاب النبيِّ وَفَي صَحيح مُسْلُم اللهِ عَلَيْهِمْ أحدُنا أَنْ يَحِدُ فِي أَنْفُسنا مَا يتَعاظمُ أحدُنا أَنْ يَتَكلَّمَ بِهِ . قَالَ: «ذلك صَريح يتكلَّمَ بِه . قَالَ: «ذلك صَريح للهُ عَلَيْهِمْ اللهِ عَالَ: «ذلك صَريح الإيمان».

قَال أَبُو سليمَان الخَطَّابِي رحمَهُ اللَّهُ تعالَى (٢): «الْمُرَادُ بِصَرِيحِ الإِيمَان : هُوَ الَّذِي يعظُمُ في أَنْفسِهم أَنْ يَتكَلَّمُوا به ويمَنَعُهم مِنْ قَـبُولِ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ إليْهِمْ مَنْ قَـبُولِ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ إليْهِمْ مَنْ ذَلك ؛ فلَوْلا ذلِك لمْ يتعاظَم فِي أَنفُسِهمْ حتى أَنْكَرُوه ، وليْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الوَسُوسَةَ نَفْسَهَا صَرِيحُ الإِيمَان . بلْ هِي مَنْ قَبَلِ كَيْدِ الشَّيْطانِ . انتهى .

وقال الإمَامُ رضي اللَّهُ تعَالى عنْهُ : ما وَجَدُوا فِي أَنفُسِهِم مِنْ الخَوْفِ مِنْ اللَّهِ تعالى أَن يُعاقِبهُمْ علَى ما وقَعَ فِي نفُوسِهِم . وفَرَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ هُوَ مَحْضُ اللَّه تعالى أَنْ يُعاقِبهُمْ علَى ما وقَعَ فِي نفُوسِهِم . وفَرَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ هُوَ مَحْضُ الإيمَانِ . انتهى .

وقالَ الطَّبَرِيُّ رحمهُ اللَّهُ تعالَى : قولهُ : نجِدُ فِي أَنْفُسنَا : أي : نَجِدُ الشَّيء القَبِيحَ ، وقَولُه: ما يتَعَاظَمُ أحدُنَا : أي: يتَكَلَّمُ بِه؛ أيْ : للْعلْمِ بأنَّهُ لا يليقُ أَنْ يَعْتَقِدهُ ، وقولهُ : ذَلِك صريحُ الإيمَانِ : أيْ : عِلْمُكُمْ بقَبِيحِ الوَسْوَاسِ يليقُ أَنْ يَعْتَقِدهُ ، وقولهُ : ذَلِك صريحُ الإيمَانِ : أيْ : عِلْمُكُمْ بقَبِيحِ الوَسْوَاسِ وَامْتِناعِ قُلُوبِكُمْ لَهُ ؛ فإنَّ وُجُودَكُمْ النَّفْرة عنها دليلٌ على خُلُوصِ إيمانِكُمْ ؛ فإنَّ وامْتِناعِ قُلُوبِكُمْ لَهُ ؛ فإنَّ وُجُودَكُمْ النَّفْرة عنها دليلٌ على خُلُوصِ إيمانِكُمْ ؛ فإنَّ

⁽۱) حدیث (۱۳۲) .

⁽٢) معالم السنن (٤/ ١٣٦).

الكَافرَ يُصرُّ علَى مَا في قلْبه من الحال . انتهَى .

وكلامُ الأئمة الثّلاثة في تفسير الحَديث بعضُه قريبٌ مِنْ بعض ، والحَاصِلُ أَنَّ مَنْ استَعْظَمَ ذلكَ ولَمْ يقبَلهُ وعلمَ قُبْحَهُ وخشي المؤاخَذة بِه، فهو خالِصُ الإيمانِ ثَابتُ اليَ قينَ ، وتلكَ الوَسْوَسَةُ مِنَ الشَّيطانِ ؛ فَكَأَنَّهُ يئسَ مِنْ إغْواء المؤمنِ وتَزْيينهِ الكُفْرَ لَهُ، فَيرجعُ حينئذ إلى نَوْعِ مِنَ الكَيْدِ والمخاتلة (١) فيُحدِّثُ نَفْسَهُ بِمَا يكُرههُ المؤمنُ إذا لَمْ يَطْمَعْ فِي مُوافقته لَهُ عَلَى كُفْرِهُ ، [ق / ٦] وهذا لا يكُونُ مِنْه إلا مَعَ مَوْمِن صريح الإيمانِ واليقينِ ، بخلاف غيره مَنْ كَافِر وشَاكِ وضعيف الإيمانِ فإنَّه يأتيه مِنْ حيثُ شَاءَ ويتَلاعبُ بِه كَمَا أَرَاد ، والمؤمِّنُ ليس لهُ عَلَيْه سُلُطانٌ (٢) ، فلماً لَحمْ يُمكنهُ منهُ مُرادُهُ رَجَعَ إلى شَعْلِ سرّه بتحديث نفسه ، ودسَّ كَفْرَهُ عندَهُ بحيثُ يسْمَعُ المَوْمِن فيوْذِيه بتلكَ الوَسُوسَة ، وقدْ قال يَقْسِه ، ودسَّ كَفْرة عندَهُ بحيثُ يسْمَعُ المَوْمِن فيوْذِيه بتلكَ الوَسُوسَة ، وقدْ قال يَقْسِه ، ودسَّ كَفْرة أَلْهُ الَّذي ردَّ كَيْدَهُ إلى الوسُوسَة » وقدْ قال ـ الحَمْدُ للَّه الَّذي ردَّ كَيْدَهُ إلى الوسُوسَة » (٣).

وفي الصَّحيحَين مِن حديث أبي هُريْرة _ رضي اللَّه تعالى عنه : « يأتي الشَّيْطانُ أحدَكُمْ فيقُول مَنْ خَلَق كذا ؟ حتى يقُول له منْ خَلَق ربَّك ؟ فإذا بلَغَ ذَلك فليستعذ باللَّه ولينتَه » (٤) أي: يتْرُكُ التَّفكيرَ في ذَلك الخَاطِر ويستَعيذُ باللَّه تعالَى إذَا لَمْ يزُلُ عنهُ التَّفْكيرَ ، ولا شيء أذْهَبُ لوسْواسه مِنْ الإعْراضِ عنهُ بالكُلية فلا يشتَغِلُ بمجَادلَتِه لأنَّهُ كما قال أبو العبّاس بنُ البناء رحمهُ اللَّه تعالى:

⁽۱) المخاتلة: مشى الصياد قليلا قليلا في خُفيه لئلا يسمع الصيد حسه، ثم جعل كل شيء وُرُي بغيره وستر على صاحبه ، لسان العرب (۱۱/ ۱۹۹ مادة خليل).

⁽٢) قال تعالى : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢] .

⁽٣) أخرجه أبو داود (٥١١٢) وأحمـد (٢٠٩٧) والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٠٣) وفي «عمل اليوم والليلة» (٦٦٧) ومـحمد بن نصـر في «تعظيم قدر الصـلاة» (٧٧٩) من حديث ابن عباس رفيي .

صححه الشيخ أحمد شاكر ، والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى .

⁽٤) أخرجه البخاري (٣١٠٢) ومسلم (١٣٤) من حديث أبي هريرة يُطُّكُ .

كُلّما أَلْقَى عَلَي شُبْهَة وحَلَلْتُهَا أَلقَى أُخْرَى ، فإلَى مَتَى ؟ فلا بُدَّ أَنْ تَقَفَ عَنْهُ وَرَدُدَّهُ عَنْكَ ؛ فافْعَلُ ذَلكَ مَنْ أُوَّلِ الأَمْرِ معه ، لأَنَّهُ لا ينحَصِرُ وهو كَافِرٌ لا يبالي بَمَا يُلقِي عليْكَ ، فإمَّا أَن ترجَع إلى وسُواسه ولا يَفْعلُ ذَلك مؤمنٌ ، وإمَّا أَنْ تُرْسِع فَي النَّفُسِ خيال ، والعياذُ باللَّه اكتفى مَنْكَ بذَلك حتَّى تأنسَ بِه الطَّبَائعُ فيرسم في النَّفْسِ خيال ، والعياذُ باللَّه تعالى ، فاحْدُ التشبيه والتعطيل في صفة الحق سبحانه وتعالى ، والمؤمن يعلم الشيطان من ذلك علمًا ضروريا فلا يحتاج للاحتجاج والمناظرة معه ؛ لأنَّ وساوسه عن من المخالطة والاسترسال فيضيع الوقت ، فلا تَدْبِيرَ في دفعه أولى من الإعراض عن وسُواسه بالكلّية ، ولا أَمْرَ أَدفعُ لكيده وأقوى على ردِّ نزغاته من اللجُوء إلى وسُواسه بالكلّية ، ولا أَمْرَ أَدفعُ لكيده وأقوى على ردِّ نزغاته من اللجُوء إلى فاسْتَعَلْ بَنْ غَلَى بالاستعادة بِه متمسكًا ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَلُكُ مِنَ الشّيطَانِ نَزغُ فَا سُمِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأعراف : ٢٠٠] .

وبالجملة لا يتفكرُ في ذَاتِ الله تعالى ، وقد جاء : تَفكرُوا في الخَلْقِ لا في الحَالِقِ (٢)، فَإِنَّ الله تعالى لا يُوصَفُ بالماهيَّة ولا بِالكَيْفية ولا يتمكنُ في مكان ولا يَجِيءُ عليه زَمانٌ ولا يُشبِهُه شَيءٌ وليسَ بِغَرَضٍ ولا جَوْهَرِ ، ولا جسم ، ولا مُصَوَّر ، ولا مَحْدُود، ولا مَعْدُود ، ولا متبعض ولا متحيز ، ولا مركب، ولا مُتناه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيَّءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ٧] [ق / ٧] .

وما أحسن قولَ الشبليِّ عَلَيْهِ : كُلُّ مَا مَيَّـزْتُمُوهُ بأوْهَامِكُمْ وأَدْرَكُـتُمـوهُ

⁽١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل.

⁽٢) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة » (٥) من حديث ابن عباس رطيع مرفوعًا.

قال ابن كثير : ليس بمحفوظ .

وقال الألباني : ضعيف .

وأخرجه هناد في «الزهد» (٩٤٥) من حديث عمرو بن مرة رطي بسند ضعيف أيضًا .

بِعُقُولِكُمْ فَهُوَ مُحْدَثٌ مَصْنُوعٌ قَبْلَكُمْ ، لأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يُدْرِكَهُ وَهُمٌ أَوْ يُحِيطَ بِهِ عِلْمٌ أَو تَلْحَقَهُ عِبَارَة (١) . انْتَهَى المرادُ مِنْ «نَوَازِلِ ابن هِلال» مَعَ حَذْفٍ واخْتِصَارِ ، واللهُ تَعالَى أَعْلَمُ.

(٧) [٧] سُؤَالٌ: عمَّن لا يعرفُ من الْعِباداتِ إلا التَّقليدَ. هَلْ هُوْ مُؤْمنٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُه: إِنْ كَانَ يَعْرِفُ معنى الشهادة على الإجمال على وجه يَتَضَمَّنُ التفصيلَ فلا ريْبَ في صحة إيمانه كما يشهد لذلك جوابُ الشيخ السنوسيُّ ، ولفظه : وسئل الشيخ سيدي مُحَمد السنوسي _ نَفَعنا اللهُ تعالى به _ هل يُشتَرطُ في الإيمانِ أَن يَعْرِفَ المَكَلَّفُ معنى «لا إله إلا اللهُ محمدُ رسولُ اللهِ عَلَيْلَةٌ » ، على التفصيل الَّذي ذكرة في « العقيدة الصَّغْرَى » (٢) ؟

فأَجَابَ : إِنَّ ذَلكَ لا يُشْتَرِطُ إِلا في كمالِ الإيمانِ، وإنما يُشْتَرطُ في الصَّحَة مَعْرِفَةُ المعنى على الإِجْمَالِ على وَجْه يتضمنُ التفصيلَ ، ولا شكَّ أن الغالبَ من المؤمنين عامتهم وخَاصَتهم يعرفُ ذلك، إذ كلُّ أحد يعرفُ أَنَّ اللهَ هُو الخالقُ وليسَ بمخلوق ، والرازقُ وليس بمرزوق ، وذلك هو مَعْنَى غناه ـ جَلَّ وعـزَّ عن كلِّ ما سواه وافتقارُ كُلِّ مَا سواه إليه، ويعرفون أن اللَّهَ لا يُصَلَّى إلا لَهُ ولا يُصامُ إلا له، ولا يحج إلا له ولا معبود سواه ، وهذا هُو مَعْنى قَوْلهم: إِنَّ الإله هو المستحقُّ للعبادة ولا يستحقُّها سواه ، وذلك الذي وقعت به الفتوى بعدم هو المستحقُّ للعبادة ولا يستحقُّها سواه ، وذلك الذي وقعت به الفتوى بعدم

⁽۱) أخرجه السلمي في «تفسيره» (۲/ ۲۲٤) وأبو نعيم في «الحلية» (۲۱ / ۳۹۹) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (۹/ ۲۱) بلفظ: «كلما ميزتموه بأوهامكم وأدركتموه بعقولكم في أتم معانيكم فهو مصروف إليكم ومردود عليكم، محدث مصنوع مثلكم لأن حقيقته عال عن أن تلحقه عبارة أو يدركه وهم، وأن يحيط به علم كلا، وكيف يحيط به علم وقد اتفقت فيه الأضداد بقوله: ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾ أي عبارة تخبر عن حقيقة هذه الألفاظ قصرت عنه العبارات وخرست الألسن لقوله: ﴿ليس كمثله شيء ﴾ .

⁽۲) (ص/ ۳۵) .

الإيمان _ نادر _ وَهُو الذي لا يَدْرِي معنى لا إلهَ إلا اللَّهُ لا جملةً ولا تفصيلاً ولا يُفْرَقُ بينه وبينَ الرسول _ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ _ بل يتوَهَّمُ أنه مثلٌ أو نظيرٌ لله تعالى ولا يُضرَبُ له بنصيب في الإسلام ، وَهَذا النوْعُ يَقَعُ في الْباديةِ البعيدة جدا التي لا تخالطُ علمًا ولا خيرًا ، ، والله تعالى أعلم .

فقد بَانَ للنَّاظِرِ أَنَّ مَنْ كَان يعرفُ معنى الشهادة على الإجمالِ على وجه يتضمنُ التفصيلَ مؤمن بلا مِرْيَة ، ولو لمْ يُصلِّ ولم يَصُمْ على المشهور ، إذ لا يُكفَّرُ أحدٌ بذنب من أهل القبلة كما في « الرسالة» (١) .

فَهَلْ يَنْتَفِعُ هَذَا الشَّخْصُ بِمَا صَدَرَ مِنْهُ فِي صُورِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ

⁽۱) (ص/۷۹) .

⁽٢) انظر : «شرح أم البراهين » (ص/ ٥٥ _ ٧٣) للسنوسى .

⁽٣) مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب ، كان أول من اختطها الناصر بن علناس في حدود سنة ٧٥٤هـ . انظر : معجم البلدان (١/ ٣٣٩) .

حَقيقَةُ الإِيمَانِ فيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ؟

فَأَجَابِوُا كُلُّهُمْ : بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لاَ يُضْرَبُ لَهُ فِي الإِسْلاَمِ بِنَصِيبٍ وَإِنْ صَدَرَ مَنْهُ مِنْ صُور أَقْوَال الإيمَان وَأَفْعَاله مَا وَقَعَ. انتهى .

وَزَادَ السُّنُوسِي مَا نَصُّهُ: وَهَذَا الَّذِي أَفْتُواْ بِه فِي حَقِّ هَذَا الشَّخْصِ وَمَنْ كَانَ عَلَى حَالَته فِي عَايَة الْجَلاء لاَ يُمْكُنُ أَنْ يَخْتَلْفَ فِيهِ اثْنَان ، وَإِنَّمَا نِزَاعُ الْعُلَماء وَاخْتلافُهُمْ فِيمَّنْ عَرَفَ مَذَلُولَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَجَزَمَ بِمَا تَضَمَّنْتُهُ مِنْ عَقَائِد الْعُلَماء وَاخْتلافُهُمْ فِيمَّنْ عَرَفَ مَذَلُولَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَجَزَمَ بِمَا تَضَمَّنْتُهُ مِنْ عَقَائِد التَّوْحِيد مِنْ غَيْرِ تَرَدُّد إلاَّ أَنَّ مُوجِب جَزْمِه ذَلِكَ التَّقْليدُ مُجَرَّدًا لِنَشْأَته بَيْنَ قَوْم مُؤْمِنِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ بُرْهَانَا عَلَى ذَلِكَ أَصْلاً . انتهى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨) [٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلاَّ بَعْضَ الْعَقَائِدَ أَوْ لاَ يَعْرِفُ إِلاَّ الْمَعْرِفَةَ الْكُلْيَّةَ أَهُو مُؤْمنٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِه عَلَى مُسْلَمٍ " (١) عِنْدَ قَوْلِه عَلَيْهُ: " أُمرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِما جَنْتُ بِه " (٢) مَا نَصُّهُ : [وفي هَذَا الْحَديث] (٣) دَلالَةٌ ظَاهِرةٌ لمذْهَبِ الْمُحَقِّقِينَ وَالْجَماهِيرِ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا اعْتَقَدَ دِينَ الإِسْلامِ اعْتَقَادًا جَازِمًا لاَ تَرَدُّدُ فِيهِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا اعْتَقَدَ دِينَ الإِسْلامِ اعْتَقَادًا جَازِمًا لاَ تَرَدُّدُ فِيهِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا اعْتَقَدَ دِينَ الإِسْلامِ اعْتَقَادًا جَازِمًا لاَ تَرَدُّدُ فِيهِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا اعْتَقَدَ دِينَ الإِسْلامِ اعْتَقَادًا جَازِمًا لاَ تَرَدُّدُ فِيهِ كَفُونُ وَلَا [يَجِبُ] (٤) عَلَيْهِ أَدْلَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمُونَ مَنْ الْمُوحِدِينَ وَلاَ [يَجِبُ] (٤) عَلَيْهِ أَدْلَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمُونَ مَنْ الْمُوحِدِينَ وَلاَ إِنْ الْمُعَلِّمِينَ إِلاَّ بِهِ ، وَهُو خَطَأُ الْمَدْهَبُ هُو قَوْلُ كَثِيرِ مِنْ الْمُعْتَزِلَة وَبَعْضِ أَصْحَابِنَا الْمَتَكَلِمِينَ ، وَهُو خَطَأُ الْمَدْهَبُ هُو قَوْلُ كَثِيرِ مِنْ الْمُعْتَزِلَة وَبَعْضِ أَصْحَابِنَا الْمَتَكَلِمِينَ ، وَهُو خَطَأُ

^{. (}۲۱ · /۱) (1)

⁽٢) تقدم .

⁽٣) في «شرح مسلم » : فيه .

⁽٤) في الأصل : تجب ، والمثبت من شرح مسلم .

ظَاهِرٌ ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ وَقَدْ حَصَلَ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ عَيَّكِيْ اكْتَفَى بِالتَّصْدِيقِ بِالتَّصِدِيقِ بِمَا جَاءَ بِهِ عَيَّكِيْ وَلَمْ يَشْتَرِطْ الْمَعْرِفَةَ بِالدَّلِيلِ، [وَقَدْ] (١) [تَظَاهَرَتْ] (٢) بِهَذَا أَحَادِيثٌ يَحْصُلُ بِمَجْمُوعِهَا التَّوَاتُرُ بِأَصْلِهَا وَالْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ . انتهى .

وَنَحُوهُ لِلشَّيْخِ الْعَلاَّمَةَ عَبْدِ الْغَنِي فِي شَرْحِهِ الْمُسَمَّى « رَائِحَةُ الْجَنَّةِ عَلَى إِضَاءَةِ الدَّجِنَةَ فِي عَقَائِد أَهْلِ السَّنَّة » وَلَفْظُهُ : وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ عُمَر َ وَرَضِى اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ : «أُمرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمدًا رَسُولُ الله عَلَيْ وَيُقيمُوا الصَّلاةَ وَيُوثِيُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلكَ عَصَمُوا منِّى دَمَاءَهُم وَأَمُوالَهُم والْعَهُم وأَعْرَاضَهُم إِلاَّ بِحَقِّها وَحسَابُهُم عَلَى الله » (٣) ، قال : فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَديث وأَعْرَاضَهُم إلاَّ بِحَقِّها وَحسَابُهُم عَلَى الله » (٣) ، قال : فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَديث اشْرَاطُ دَليلٍ وَلاَ بُرْهَانِ فِي أَمْرِ الإِيكانِ ، وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «شَرْح الْبُخَارِيّ» (٤) فَقَالَ : وَالإِيكانُ عَنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَ وَإِليه ذَهَبَ الأَشْعَرِيُّ وَأَكْثَرُ الأَنْمَة كَالْقَاضِي فَقَالَ : وَالإِيكانُ عَنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَ وَإِليه ذَهَبَ الأَشْعَرِيُّ وَالْكُونُ الْأَنْمَة كَالْقَاضِي عَبْد الْجَبَّارِ وَالأُسْتَاذَ أَبِي إِسْحَاقِ الإِسْفُرَايينِي وَالْحُسَينِ بَنِ الْفَضْلُ وَغَيْرِهِم لَ عَلَى مَا عَلْمَ مُجَرَّدُ التَّصَدْيقِ بِالْقَلَبِ [لَلْرَسُول لَ عَلْيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ] (٥) فِي كُلُّ مَا عَلْمَ مَجِينُهُ بِهِ [ضَرُورَةً] (٢) تَصَدِّيقًا جَازِمًا مُظْلَقًا ؛ أَى : سَوَاءً كَانَ [بِدَليلٍ أَمْ] (٧) مُجيئهُ بِهِ [ضَرُورَةً] (٢) تَصَدِّيقًا جَازِمًا مُظْلَقًا ؛ أَى : سَوَاءً كَانَ [بِدَليلٍ أَمْ] (٧)

فَقَوْلُهُمْ : «هُوَ مُعجَرَّدُ التَّصْديق » إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لاَ يُعْتَبَرُ فِيهِ كَوْنُهُ مَقْرُونًا بِعَمَلِ الْجَوَارِحِ ، وَالتَّقْيِيدُ «بِالضَّرَّورَةِ» لإِخْرَاجِ مَا لاَ يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الرَّسُولَ

⁽١) في «شرح مسلم » : فقد .

⁽٢) في الأصل : تظافرت ، والمثبت من «شرح مسلم » .

⁽٣) تقدم .

⁽٤) عمدة القاري (١٠٢/١) .

⁽٥) في العيني : أي تصديق الرسول .

⁽٦) في العيني : بالضرورة .

⁽٧) في العيني : لدليل أو .

- عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلاَمُ - جَاءَ بِهِ كَالاجْتهَادِّيَاتِ وَكَالتَّصْدِيقِ [بِالله بِأَنَّهُ] (١) عَالِمُ بِالْعِلْمَ أَوْ عَـَـالِمٌ بِذَاتِهِ ، وَالتَّـصَديقُ بِكَوْنهِ مَـرَئِيًا أَوْ غَيْـرَ مَرْئِي ؛ فَـإِنَّ هَذَيْنِ التَّصَدُّيَ قَيْنِ وَأَمْثَالَهُمَا غَيْرَ دَاخِلِيْنِ فَى مُسَـمَّى الإِيمَانِ ؛ [وَلِهَذَا] (٢) لا يكْفُرُ مُنْكِرُ الاجْتهَادِياتِ بِالإِجْمَاعِ .

وَالتَّقْيِيدُ «بِالْجَازِم» لإِخْرَاجِ التَّصْدِّيقِ الظَّني ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ كَافٍ فِي حُصُولِ الإَيَان .

وَالتَّقْيِيدُ «بِالإِطْلاَق» لدَفْع تَوْهُم خُرُوجِ اعْتِقَادِ [الْمقلد] (٣) [بلا دَليل] (٤) إِلَى أَنْ قَالَ : وَمَذْهَبُ السَّلَفُ وَأَئِمَّةُ الْفَتْوَى مِنَ [ق/ ١٠] الْخَلَفِ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ بِهَذِهِ الأُمُورِ - يَعْنِى الْوَاقِعَةَ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلامُ - لَمَّا جَاءَ إِلَى النَّبِي بِهَذِهِ الأُمُورِ - يَعْنِى الْوَاقِعَةَ فِي حَديثِ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلامُ - لَمَّا جَاءَ إِلَى النَّبِي بَهِذَهِ الأُمُورِ - يَعْنِى الْوَاقِعَةَ فِي حَديثِ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلامُ - لَمَّا جَاءَ إِلَى النَّبِي عَنْهَا فِي صُورَةِ رَجُلِ يَسْأَلُهُ عَنْ الإِسْلاَمِ وَالإِيمَانِ وَالإِحْسَانِ (٥) وَأَجَابَهُ وَيَلِيهُ عَنْهَا تَصَدِّيقًا جَازِمًا لاَ رَبْبَ فِيهِ وَلا تَرَدُّدُ وَلا تَوَقُّفَ كَانَ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً ، سَوَاءً كَانَ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً ، سَوَاءً كَانَ مَنْ بَرَاهِينَ قَاطِعَةٍ أَوْ عَنْ اعْتِقَادَاتٍ جَازِمَة .

عَلَى هَذَا انْقَرَضَتْ الأَعْصَارُ الْكَرِيَةُ وَبِهِ صَرَّحَتْ فَتَاوَى أَئمَّة الْقُرَى حَتَّى حَدَثَتْ مَـذَاهِبُ الْمعْتَزِلَةِ الْمبْتَدَعَةِ فَقَالُوا : لاَ يَصِحُّ الإِيمانُ الشَّرْعِيُّ إِلاَ بَعْدَ الإِحَاطَةِ بِالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ ، وَحُصُولِ الْعِلْمِ بِنَتَائِجِهَا وَمَطَالِبِهَا ، وَمَنْ لَا يَحْصُلُ إِيمَانُ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَبِعَهُمْ عَلَى لَمْ يَحْصُلُ إِيمَانُهُ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنَ وَلاَ يُجْزِئُ إِيمَانُ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَبِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةُ مِنْ مُتَكَلِّمِي أَصْحَابِنَا كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي إِسْحَاقِ الإِسْفراييني ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ مُتَكَلِّمِي أَصْحَابِنَا كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي إِسْحَاقِ الإِسْفراييني

⁽١) في العيني : بأن الله تعالى عالم .

⁽٢) في العيني: فلهذا.

⁽٣) في الأصل : القلب ، والمثبت من العيني .

⁽٤) في العيني : فإن إيمانه صحيح عند الأكثرين وهو الصحيح .

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩ ـ ١٠) من حديث أبي هريرة تُطَيُّك ، وأخرجه مسلم (٨) من حديث عمر تُطَيِّف .

وأَبِي الْمِعَالِي فِي أَحَـد قَوْلَيْه ، وَالأَوَّلُ هُوَ الصَّحيحُ ؛ إذ الْمطْلُوبُ : مَا يُقَالُ إِنَّهُ إِيمَانٌ ؛ لَقَوْلُـه تَعَالَى : ﴿آمنُوا بِاللَّهِ وَرَسُـوله﴾ [النساء : ١٣٦] ، وَالإِيمَانُ هُوَ التَّصْديقُ لُغَةً وَشَرْعًا ؛ فَمَنْ صَدَّقَ بذلكَ كُلِّه وَلَمْ يَخُرج ْ بنَقيض شَيء منْ ذلكَ فَقَدْ عَملَ بمُقْتَضَى مَا أَمَرَهُ اللهُ عَلَى نَحْو مَا أَمَرَهُ به ، وَمَنْ كَانَ كَذَلَكَ فَقَدْ قَضَى عُهْدَةَ الْخطَابِ ؛ لأَنَّهُ عَملَ بمُقْتَضَى السُّنَّة وَالْكتَابِ ، وَلأَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُ وَأَصْحَابَهُ بَعْدَهُ حَكَمُوا بصحَّةً إِيمَان كُلِّ مَنْ آمَنَ وَصَدَّقَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بيْنَ مَنْ آمَـنَ عَنْ بُرْهَان أَوْ غَيْـره ، وَلأَنَّهُمْ لَمْ يَأْمُـرُوا أَجْلاَفَ الْعَـرَب بتَرْديد النَّظَر وَلاَ سَأَلُوهُمْ عَنْ أَدَّلَة تَصْـدِّيقهمْ وَلاَ أَرْجَؤوا إِيمَانَهُمْ حَتَّى يَنْظُرُوا ، وَتَحَاشُوا عَنْ إِطْلاَقِ الْكُفْرِ عَلَى أَحَد منْهُمْ بَلْ سَمُّوهُمْ الْمُؤْمِنينَ وَالْمُسْلمينَ وَأَجْرُوا عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ الإيمَان وَالإِسْلام ، وَلأَنَّ الْبَـرَاهِينَ الَّتِي حَرَّرَهَا الْمتكلمونَ] (١) إِنَّمَا أَحْدَثُهَا الْمَتَأْخِرُونَ وَلَمْ يَحْضُرُ فِي شَيءٍ مِنْ تِلْكَ الأساليب الْمَاضُونَ فَمنْ الْمُحَالِ وَالْهَذَيَانِ أَنْ يَشْتَرَطَ فِي صحَّة الإِيمَانِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا وَلاَ مَعْمُولاً بِهِ لأَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَنِ (٢). انْتَهِيَ الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ مَعَ حَذْف ، وبَعْضُهُ بِالْمعنى .

وَفِي (مخ) (٣) عَنْ النَّاصِ اللقانِيِّ : أَنَّ الإِيَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ لِلْرَسُولِ _ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ _ بِمَا عُلَمَ مَجِيئَهُ بِهِ ضَرُورَةً ؛ وَمنْهُ أَقُوالُ الإِسْلاَمِ وَأَعْمَالِهُ الْمَبْنِي عَلَيْهَا ، فَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ هَا وَلَمْ يُصَدِّقْ بِهَا فَلَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا [ق/ ١١] وَلاَ الْمَبْنِي عَلَيْهَا ، فَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ هَا وَلَمْ يُصَدِّقْ بِهَا فَلَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا [ق/ ١١] وَلاَ مُسْلِمًا ، وَهَذَا الْقَدْرُ لاَ بُدَّ مِنْهُ لأَنَّ ظَاهِرَ كَلاَمِ اللَّحْمِي وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَكُفِي الإِيمانُ مُسْلِمًا إِجْمَالاً بِأَنّ يُصَدِّقَ بِأَنَّ مُحمَّدًا رَسُولُ الله وَ اللهِ وَالتَّصْدِيقُ بِالرِّسَالَة وَصْدِيقٌ بِالرِّسَالَة وَصْدِيقٌ بِمَا جَاءَ بِهِ إِجْمَالاً ، وَالَّذِي ذَكْرَهُ المَتبطئ أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ التَصْدِيقِ بِهِ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) حاشية الأجهوري على الرسالة (ق/ (7)) .

⁽٣) حاشية الخرشى (٨/ ٦٧).

تَفْصيلاً. انْتَهي.

فَأَنْتَ تَرَاهُ لَمْ يَذْكُره اشْتِرَاطَ دَلِيلِ وَلاَ بُرْهَان فِي أَمْرِ الإِيمَانِ وَالإِسْلامِ .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «شَرَح مُسْلَمٍ» (١) عِنْدَ قَوْلَه عَلَيْهِ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى الله الأَلَدُ الْخَصِمُ » (٢): وَغَاية عَلْم الْعُلَمَاء [وَإِدْرَاكِ الْعُقَلاءِ أَنْ] (٣) يَقْطَعُوا بُوجُودِ فَاعِلِ [لَهَذِه] (٤) المصنوعات مُنزَها عَنْ صَفَاتِها [] (٥) مَوْصُوفًا بُوجُودِ فَاعِلِ [لَهَذِه] (٤) المصنوعات مُنزَها عَنْ صَفَاتِها [] (٥) مَوْمُوفًا بُوجُودِ فَاعِلِ الْهَذَه] (٦) ، فَإِذَا أَخْبِرَنَا الصَّادَقُ عَنْ شَيء مِنْ أَسْمَاتُه أَوْ صَفَاتِه قَبِلْنَاهُ وَمَا لَمْ يَتْعَرَّضْ لَهُ سَكَتُنَا عَنْهُ ، هَذِه طَرِيقَةُ السَّلُفَ ، وَغَيْرُهَا تَلَكُ (٧) . انْتَهى .

وَلاَ سِيما أَنَّهُ صَرَّحَ بَعْضُ أَئِمَّتَنَا أَنَّهُ يَكُفِي مِنْ عِلْمِ التَّوحِيدِ اعْتَقَادُ أَنَّ كُلَّ مَا يُتَصَوَّرُ فِي الأَوْهَامِ فَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِخِلاَفَه ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلَكَ يَحْيى بْنُ مُعَاذ بِقُولِه: التَّوحِيدُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ : مَا يُتَصَوَّرُ فِي الأَوْهَامِ فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِخِلاَفَهِ (٨) . انْتَهى .

وَنَحْوَهُ لِلْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ فِي شَرِحِهِ عَلَى ﴿ إِضَاءَةَ الدَجِنَةِ ﴾ عنْدَ قَوْلِ صَاحِبِهَا : سَبْحَانَهُ جَلَّ عَنْ النَّظَائِرِ وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ فِي الضَّمَائِرِ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ

⁽١) المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم (١٤٨١/٤) .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٥) ومسلم (٢٦٦٨) من حديث عائشة ﴿ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ا

⁽٣) في المفهم: وإدراك عقول الفضلاء أن الفضلاء.

⁽٤) في المفهم: هذه.

⁽٥) هنا في المفهم : مقدس عن أحوالها .

⁽٦) هنا في المفهم : اللائق به .

⁽V) أرى أنه ينقل هنا بتصرف واختصار .

⁽٨) أورد ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٩٦/٤) وتقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد» (ص/٤٤) . وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٢١) بلفظ : أن لا تتصور في وهمك شيئًا إلا واعتقدت أن الله ـ عز وجل ـ هو مالكه من جميع الجهات .

بِقَوْلِهِ : فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ جَلِيلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَ الْعَارِفِينَ حَتَّى صَرَّحُوا بِأَنَّهَا كَافِيةٌ فِي عِلْمِ التَّوْجِيدِ . انْتَهى .

إِذَا عَلَمْتَ هَذِهِ الأَنْقَالَ اتَّضَحَ لَكَ صِحَّةُ إِيَانِ الْمَسْتُولِ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ مُصْدَقًا لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - فِي كُلِّ مَا عُلَمَ مَجِيثُهُ بِهِ ضَرُورَةً مَصْديقًا جَازِمًا لَا رَيْبَ فِيهِ وَلاَ تَردُّدَ وَلاَ تَوَقَّفَ ، وَكَذَلَكَ مَنْ نَحَا نَحْوَهُ مِنْ الْمَغَافِرَةِ وَعُوامِ الزوايةِ ، فَفِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ» :

(٩) [٩] وَسُئِلَ: هَلْ الْمغَافِرَةُ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَحْكُومٌ لَهُمْ بِالإِسْلامِ أَمْ لاَ؟ وَعَلَى الْحُكْمِ بِالإِسْلامِ لَهُمْ، مِنْ تَابَ مِنْهُمْ وَلَحِقَ بِالزَّوايَةِ هَلْ يُطَالَبُ بِالْكَشْفِ عَنْ عَقيدَته أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ الْمَغَافِرةَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مِنْ عَوَامِ الْمُسْلِمِينَ مَحْكُومٌ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ ؛ لأَنَّ الْغَالِبَ مِنْهُمْ عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ حَالِهِمْ بِالْاسْتَقْرَاء مَعْرِفَةُ اللهِ وَرَسُولِهِ ؛ إذْ يَعْرِفُونَ أَنَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ بَاقَ ، وأَنَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَيُفْقَرُ، ويُفَرِقُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّسُولِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُو مُؤْمِنٌ ، حَسْبَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ شَقَرُونَ فِي جَوَابِهِ الْمُسَمَّى بِ «اَلْجُيشِ الكَمِينِ لِقَتَالَ مَنْ كَفَّرَ عَامَّةً مُحْمَدُ بُنُ شَقَرون فِي جَوَابِهِ الْمُسَمَّى بِ «الجُيشِ الكَمِينِ لِقَتَالَ مَنْ كَفَّرَ عَامَّةً الْمُسْلِمِينَ » (١) [ق/ ١٢] وَجَوَابُ السَنُوسِي فِيمَا نَقَلَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ مَيارَة فِي اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ مَيارَة فِي إللهُ اللّهُ مِنْ يَقْضِى بِمَا ذَكَرُنَا مِنْ الْحُكْمِ فِي إِسْلاَمِهِمْ .

(١٠) [١٠] وَنَصُّ السُّوَالِ وَالْجَوَابِ: سُتُلَ الشَّيْخُ سَيدى مَحمدٌ السُّنُوسيُّ فَ فَعَنَا اللهُ به هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الإيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ الْمُكَلِفُ مَعْنَى « لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ ، مُحَمدٌ رَسُولُ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْعَقيدَةِ الصَّغْرَى أَمْ لاَ ؟

⁽١) ذكره كـحالة في «مـعجم المؤلفين » باسم : «الجـيش الكمين في الكر على من يكفـر عوام المسلمين » وأشار إلى أنه مطبوع .

لكنه نسبه إلى شقرون بن محمد ، والمصنف هنا يقول : محمد بن شقرون .

والذي أراه أن الاسم انقلب على المصنف هنا ، فبدلاً من يقـول : «شقرون» سبق القلم إلى «محمد» والله أعلم .

فَأَجَابَ : إِنَّ ذَلِكَ لاَ يُشْتَرَطُ إلاَّ في كَمَالِ الإِيمَانِ ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ في الصِّحَّة مَعْرِفَة الْمَعْنَى عَلَى الإِجْمَال عَلَى وَجَه يَتَضَمَّنُ التَّفْصيل ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ الْمُؤْمنينَ عَامَّتَهُمْ وَخَاصَّتَهِمُ يَعْرِفُونَ ذَلكَ ؛ إِذْ كُلُّ أَحَد يَعْرِفُ أَنَّ اللهَ هُوَ الْخَالقُ وَلَيْسَ بِمَخْلُوق، وَالرَّازِقُ وَلَيْسَ بِمَرْزُوق وَذَلكَ هُوَ مَغْنَى غَنَاهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سَوَاهُ وَافْتَقَارَ كُلِّ مَا سَوَاهُ إِلَيْهِ ، وَيَعْرَفُونَ أَنَّ اللَّهَ لاَ يُصَلِّى إِلاًّ لَهُ، وَلاَ يُصَامُ إِلاَّ لَهُ، وَلا يُحَجُّ إِلاَّ لَهُ ، وَلا مَعْبُودَ سُواهُ ، وَهَذَا هُوْ مَعْنَى قَوْلهمْ : إنَّ اللهَ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ للْعبَادَة وَلا يَسْتَحقُّهَا سواهُ ، وَذَلكَ الَّذي وَقعَتْ بِه الْفَتُوى بِعَدَم الإِيمَان نَادرٌ ، وَهُوَ الَّذِي لاَ يَدْرِي مَعْنَى لاَ إِلَهُ إِلاَّ اللهُ لاَ جُمْلَـةً وَلَا تَفْصيلاً وَلاَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّسُولِ _ عَلَيْهِ الصَّلاّةُ وَالسَّلامُ _ بلْ يَتَوهَّمُ أَنَّهُ مثلٌ أَوْ نَظيرٌ لله تَعَالَى ، وَهَذَا النَّوْعُ يَقَعُ فِي الْبَادِيَةِ الْبَعِيدَةِ مِنْ الْعُمْرَانِ جِدًّا الَّتِي لاَ تُخَالطُ علْمًا وَلاَ خَيْرًا ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَأَشَارَ بِمَقَوْله : (وَذَلكَ الَّذَى وَقَعَتْ به الْفَتْوى) لِمَا نَقَلَهُ فِي «شَرْح الْوسطى» فِي بَابِ الدَّلِيلِ مِنْ فَتْوى الأَشْيَاخِ بِأَنَّ مَنْ يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ مُـحمـدُ رَسُولُ الله ﷺ ، وَلاَ يَعْرِفُ لَهَـا مَعْنَى لاَ يُضْـرَبُ لَهُ بنصيب في الإسلام.

فَإِذَا تَأَمَّلْتَ جَوَابَ هَذَا الشَّيخ - نَفَعَنَا اللهُ تَعَالَى بِه - عَلَمْتَ أَنَّ الْمَغَافِرَةَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمُ مُعْنَاهُمُ مُحْكُومٌ لَهُمْ بِالإِسْلامِ لِمَعْرِفِتهِمْ مَعْنَى الشَّهَادَةَ الْتِي ذَكَرَ فِي جَوَابِهِ ؟ إِلاَّ أَنَّهُمْ يَتَعَاطُونَ الْمَعَاصِي بِسَفْكَ الدِّمَاء وَنَهْبِ الأَمْوَالِ وَتَضْيِعِ الْفَرَائِضِ وَلاَ يُخْرِجَهُمْ ذَلِكَ عَنْ الإِسْلامَ ؟ إِذْ لاَ يُكَفَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ .

وَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ التَّائِبَ مِنْ الْكُفْرِ ؛ إِذْ لاَ تُسْقَطُ تَوْبَتُهُ الْمَظَالِمَ الَّتِي وَالتَّائِبُ مِنْ الْكُفْرِ ؛ إِذْ لاَ تُسْقَطُ تَوْبَتُهُ الْمَظَالِمَ الَّتِي عَلَيْهِ مِنْ مَالِ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا لاَ يَخْفَى ، وَعَلَمْتَ أَيْضًا أَنَّهُ لا يُطْلَبُ الكَشْفُ عَنْ عَقِيدَتِه ؛ لأَنَّ التَّائِبَ مِنْ الْكُفْرِ مَحكُومٌ لَهُ بِفَسَادِ الْعَقِيدَةِ [ق/١٣] قَبْلَ إِسْلاَمِه، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُطَالَبُ بِالْكَشْفِ عَنْ عَقِيدَتِهِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الإِسْلاَمِ بِالنَّطْقِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُطَالَبُ بِالْكَشْفِ عَنْ عَقِيدَتِهِ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الإِسْلاَمِ بِالنَّطْقِ

في ذكر مَسَائلَ منَ التوْحيد _______ ٥٠

بِالشَّهَادَة بِأَنْ قَالَ ﷺ : «أُمرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ مُحمدٌ رَسُولُ الله عَلَى اللهُ مُحمدٌ رَسُولُ الله عَلَى مَا عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ تَعَالَى » (١) .

أَىْ: فِي سَرَائِرِهِمْ . فَإِذَا وَسَعَهُ عَلَيْهِ ذَلَكَ فِي الْكَافِرِ المَحْكُومِ لَهُ بِالْكُفْرِ وَفَسَادِ الْعَقَيْدَة، فَكَيْفَ لَا يَسَعُنَا ذَلَكَ فِيمَنْ وَلَدَ مَحْكُومًا لَهُ بِالإِسْلاَمِ، يَعْرِفُ اللّهَ وَيَعْرِفُ رَسُولَهُ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ مُطَالَبٌ بِمَا يَجَبُ عَلَيْهِ مِنْ صَلاةً وَصَوْمٍ وَزَكَاة وَحَجّ، وَيَعْدُ نَفْسَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلَمِينَ، ويَسْتَعِيدُ بِاللّه تَعَالَى مِنْ الْكُفْرِ وَالْمَوْتُ عَلَيْهِ، ويَحُضُ عَلَى قُول كَلَمَة الشَّهَادَة عِنْدَ الْمَوْتِ ؛ فَمَنْ كَانَ هَكَذَا جَدِيرٌ بِأَنْ يُحْكَمُ لَهُ بِالإِسْلام، وَأَنْ يَسَعَنَا فِي حَقِّهُ عَدَم التَّفْتِيشَ عَنْ عَقِيدَته.

نَعَمْ ! إِنْ ظَهَرَ لَنَا مُنْكَرٌ فِي عَقيدَته نَجْتَهِدُ فِي تَغْييرِهَا بِالتَّلَطُّفِ وَالْمُحَاوِلَةِ فَى تَغْييرِهَا بِالتَّلَطُّفِ وَالْمُحَاوِلَةِ فَى تَعْلِيمِهِ مَا يَسعُهُ عَقْلُهُ ؟ وَإِلاَّ لَمْ نُكَلِّفُ بِذَلِكَ، لأَنَّ السُّنَةَ مَضَتْ بِعَدَمِ الْبَحْثُ عَنْ الضَّمَائِرِ ، بَلْ نَهَى الإِمَامَ أَبُو حَامِدُ عَنْ تَحْرِيكِ عَقَائِدِ الْعَوام . الْبَحْثُ عَنْ الضَّمَائِرِ ، بَلْ نَهَى الإِمَامَ أَبُو حَامِدُ عَنْ تَحْرِيكِ عَقَائِدِ الْعَوام . تَأْمَلُ . انْتَهى كَلامُ الشَّرِيفُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى _ وَنَفْعَنَا بِهِ . آمِينِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ صِحَّةُ إِيمَانِ المَستُولِ عَنْهُ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ مِنْ الْعَوَامِ.

وَفِي «نَوَازِل الْفَاسِي» : وأَمَّا الْمُ قَلِّدُ فَهُو الَّذِي مَعَهُ عَقْدٌ صَحِيحٌ جَازِمٌ فِي جَزِيرَة أَوْ قَفْرَاء مَنْقَطِعًا عَنْ الْعمارة وعَنْ مُجَاورة الْمُسْلَمِينَ، وَلاَ سَمِع قَطَّ شَيْئًا مِنْ أُمُّورِ الْمُسْلَمِينَ ، فَأَخْبَره مُخْبَر بِذَلِكَ فَصَدَّقَهُ وَجَرَزَمَ بِهِ ، وأَمَّا مَنْ خَالَطَ الْمُسْلَمِينَ وَيَعْرِفُ الْخَالِقَ مِنْ الْمَخْلُوقِ وَالرَّسُولَ مِنْ الْمُرْسَلِ ، ويَسْتَدل بالأَثْرِ عَلَى المَافِئةِ مَا الْمَدْ لَوق وَالرَّسُولَ مِنْ الْمُرْسَل ، ويَسْتَدل بالأَثرِ عَلَى المَافِئةِ ، والمُلْكِ النَّافِذِ ، عَلَى المَافِيةِ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرة ، والمُلْكِ النَّافِذِ ، فَلْيُسَ بِمُقَلِّدِ بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ مُسْتَدل . انْتَهَى .

وَفِي شَرْحِ إِضَاءَةِ الدُّجنةِ المُسَمَّى «بِرَائِحَةِ الْجَنَّةِ » : أَيَرَى مُقَلِّدٌ فِي الإِيَانِ بِاللهِ تَعَالَى ، وَكَلامُ الْعَوامِّ فِي الأَسْوَاقِ مَحْشُو بالاسْتِدْلال بِالْحَوادِثِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَعَلَى صفاته . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١) [١١] سُؤالٌ: عَمَّنْ يَعْرِفُ العَقَائد الستَ والستينَ بدَلائلهَا التي ذَكَر الشيخُ السنوسي في عَقيدته الصغرَى دُون غيرِها مِنَ العقائد، هل [ق/ ١٤] يُكْتَفى بذلك في صحة إيمانه أم لا ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ حَصَلَ إِيمَانُهُ عَلَى الْوَجْهِ الأَكْمَلِ ، بَلْ حَقَّ لَهُ أَنْ يَنْتَصِبَ شَيْخًا فِي هَذَا الْمَقَامِ ، وَتُرْكَبُ إليهِ الْمَطَايَا ، وتَسِيرُ إليه الأَقْدَامُ لِتَحْصِيلِ أَسَاسِ الدِّينِ مِنْ فَيْضِهِ الْمُسَمَّى بِعِلْمِ الْكَلاَمِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فيهِ فَلاَ يُحْتَاجُ إِلَى جَلْبِ نَصِّ عَلَيْهِ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَةِ الأَعْلامِ ، وَلاَ يَصِحُّ شَيءٌ فِي الأَذْهَانِ ، إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ . انْتَهَى . وَاللهَ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢) [١٢] سُوَالٌ: عَمَّنْ يَقُولُ: لاَ إِلهَ إِلاَ اللّهُ مُحَمدُ رَسُولُ الله ﷺ، ويُصلى ويُصومُ وَلا يُبَالي بغَيرْ ذلك، مَا الحكم في إيمانه وغُسله والصلاة عليه إِنْ مَاتَ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ يَعْرِفُ مَعْنَى الشَّهَادَة عَلَى الإِجْمَالِ عَلَى وَجْه يَتَضَمَّنُ التَّفْصِيلِ ، فَلاَ رَيْبَ فِي صِحَّة إِيَانِه، كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَوابِ الشَّيْخ ، ويَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلكَ عَصْمَةُ مَالِه ، وَوجُوب غُسُلَهِ ، والصَّلاةُ عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ ، وتَرِثُهُ وَرَثَتُهُ ، إِلَى غَيْر ذَلكَ مِنْ أَحْكَام الإِسْلاَم .

وَإِنْ كَانَ لاَ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا لاَ جُمْلَةً ولاَ تَفْصِيلاً ، فَلاَ يُضْرَبُ لَهُ بِنَصِيبِ فِي الإِسْلامِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لا يُغَسِّلُ ، وَلاَ يُصَلَّى عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ ، وَلاَ تَرِثُهُ وَرَثَتُهُ ، بَلْ يُقْضَى بِمَالِهِ لَبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوى الشَّرِيف حمى الله : وَسُئِلَ عَنْ أُنَاسَ لاَ يَعْرُونَ مَعْنَى الْكَلْمَةِ الشَّرِيفَةِ وَلاَ يَكَادُونَ يَفْصِلُونَ بَيْنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَلاَ بَيْنَ الرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ ، وَلَكِنْ نَشَأُوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ

وَيُصَلُّونَ مَنْ غَيْرِ طَهَارَة ، وَيُزكَّـونَ أَمْواَلَهُمْ ، مَا حُكْمُ هَؤُلاَءِ ؟ هَلْ يُحْكَمُ لَهُمْ بالإيمَان أَمْ لاَ ؟ وَمَا حُكْمُ أَمْوَالهم ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْجَوَابُ مَا نَقَلَهُ الْعَلاَّمَةُ سَيدى مُحمدُ بْنُ يُوسُفَ السَّنُوسِيُّ فِي « شَرْحهِ عَلَى الْوسْطَى » فِي بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَة لَهُ جَلَّ وَعَلاَ، وَنَصَّعُهُ : وَسُئِلَ فُقَهَاءُ بِجَاية وَغْيرُهُم مِنْ الأَئْمَّة فِي أُولِ هَذَا الْقَرْنِ أَوْ قَبْلَهُ بِيسِيرِ عَنْ شَخْصَ يَنْطقُ بِكَلَمَتِي الشَّهَادَة وَيُصلِّي وَيَصُومُ ويَحَجُّ ويَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، لَكُنْ إِنَّمَا يَأْتِي بِمُجَرَّد الأَقْوَالِ وَالأَعْمَالِ فَقَط عَلَى حَسْبِ مَا يَرَى النَّاسُ وَكَذَا، لَكَنْ إِنَّمَا يَأْتِي بِمُجَرَّد الأَقْوَالِ وَالأَعْمَالِ فَقَط عَلَى حَسْبِ مَا يَرَى النَّاسُ يَقُولُونَ ويَعْمَلُونَ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَنْطقُ بِكَلَمَتَى الشَّهَادَة، وَلا يَفْهَمُ لَهَا مَعْنَى وَلا يَعْهُمُ لَهَا مَعْنَى وَلا يُعْمَلُونَ وَيَعْمَلُونَ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَنْطقُ بِكَلَمَتَى الشَّهَادَة، وَلا يَفْهَمُ لَهَا مَعْنَى وَلا يَعْهُمُ لَهَا مَعْنَى وَلا يَعْهُمُ لَهَا مَعْنَى وَلا يَعْهُمُ لَهَا مَعْنَى وَلاَ عُلْمَالُونَ وَيَعْمَلُونَ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَنْطِقُ بِكَلَمَتَى الشَّهَادَة، وَلا يَدْرى مِنْ كَلَمَتِي الشَّهَادَة مَا يُدْرِكُ مَعْنَى الله ولا مَعْنَى الرَّسُولَ ، وَبِالْجُمْلَة فَلا يَدْرى مِنْ كَلَمَتِي الشَّهَادَة مَا يَدُولُ مَعْنَى الله ولا مَعْنَى الرَّعُولُ وَالْفَعْلُ وَيَعْمَ أَنَّ السَّهُادَة مَا السَّعْمُ هَذَا الشَّخْصُ بِمَا اللّهُ مَا الشَّعْمُ هَنْ وَيَعْدَ وَلَي كَثِيرِ مِنْ الْمُواضِع ، فَهَلْ اللهِ عَلَا الشَّخْصُ بِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ أَمْ لا ؟

فَأَجَابُوا كُلُّهُمْ : بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لاَ يُضْرَبُ لَهُ فِي الإِسْلاَمِ بِنَصِيبٍ، وَإِنْ صَدَرَ مِنْهُ مِنْ صُورِ أَقْوَالِ الإِيمَانِ وَأَفْعَالِهِ مَا وَقَعَ . انْتَهَى .

السَّنُوسِيُّ: وَهَذَا الَّذِي أَفْتُواْ بِهِ فِي حَقِّ هَذَا الشَّخْصِ وَمَنْ كَانَ عَلَى حَالَتِهِ جَلِيٌّ فِي غَلَيةِ الْجَلاءِ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَلَفَ فِيهِ اثْنَانِ ، وَإِنَّمَا نِزَاعُ الْعُلَمَاءِ وَاَخْتِلاَفَهُم فِي غَلَيةِ الْجَلاءِ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَلَفَ فِيهِ اثْنَانِ ، وَإِنَّمَا نِزَاعُ الْعُلَمَاءِ وَاَخْتِلاَفُهُم فِي مَنْ عَرَفَ مَدْلُولِ الشَّهَادَتَيْنِ وَجَزَمَ بِمَا تَضَمَّنَتُهُ مِنْ عَلَا التَّوْجِيدِ مِنْ غَيْرِ تَرُّدُد إِلاَّ أَنَّ مُوجِبَ جَرْمِهِ ذَلِكَ التَّقْلِيدُ وَمُجَرَّدُ النَّشَأَةِ بَيْنَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ عَلَى ذَلِكَ بُرْهَانًا أَصْلاً. انتَهى .

وأَمَّا حُكْمُ أَمْوالهِمْ: فَمَعْلُومٌ مِمَّا قَالَهُ سَيِّدي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى _ فَقِيهُ بِجَايَة _ فِي جَوَابِهِ عَنْ الْمَسْأَلَةِ: فِي أَنَّ حُكْمَ الْمَجُوسِي فِي جَمِيع أَحْكَامِهِ إِلاَّ فِي

الْقَتْلِ ، فَإِنَّهُ لاَ يُقْتَلُ إِلاَّ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ التَّعْلِيمِ ؛ إِذْ يَقْتَضِى أَنَّهُ لَبَيْتِ مَالِ الْمُسْلَمِينَ حَيْثُ مَاتَ عَلَى حَالَتِهِ وَالْعِيَاذُ بِاللّهِ إِذَا أُعْطِى حُكْمَ الْمُرْتَدِّ كَمَا لاَ يَخْفَى . انْتَهى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣) [١٣] سُؤَالُ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْجَزَائرى ِّ: مِن قَابِ قَوْسَين لَمْ تُدْرِكْ ولم تَنلْ.

جَوَابُهُ: قَالَ الإِمَامُ السُّنُوسِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ:

قَوْلُهُ: «مِنْ قَابِ قَوْسَيْنِ »: الْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْزِلَةِ وَمَعْنَى «قَابَ قَوْسَيْنِ»: مِقْدَارُهُمَا ، وَقَابُ الْقَوْسِ: قَدْرُ طُولِهَا ، وَقِيلَ : قَدْرُ الْوَتَرِ مِنْهَا .

وَمَعْنَى : «لَمْ تُدْرِكْ » : لَمْ تلْحَقْ .

وَمَعْنَى ﴿ لَمْ تَنَلْ ﴾ : لَمْ تُصِبْ بِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الإِصَابَةِ وَلَوْ بِنَظَرِ الْعَيْنِ مِنْ بُعْدِ بَلْ وَلاَ بِخُطُورِهَا عَلَى الذِّهْنِ .

وَفِي الْبَيْتِ الْإِطْنَابِ بِبَيَانِ مَا أَبْهَمَ فِي قَوْلِهِ : «مَنْزِلَة» بِقَـوْلِهِ : «مِنْ قَابِ قَوْسَيْنِ . قَوْسَيْنِ . قَوْسَيْنِ .

وَقَوْلَهُ : «لَمْ تُدْرِكَ » مِنْ بَابِ التَّكْمِيلِ الْمُسَمَّى بِالاحْتِرَاسِ دَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ مُشَارَكَةِ الْغَيْرِ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي وَصَلَ إِلْيَهَا فِي الإِسْرَاءِ .

وَقَوْلُهُ : « لَمْ تَنَلْ » تَكْميلُ عَلَى مَا فَسَرْنَا دَفْعًا لِمَا يُتَـوَهَّمُ أَنَّهَا وَإِنَّ لَمْ تَلْحُقْ بِالْحُلُولِ بِالْبَدَنِ لاَ تُنَالُ بِالْعَيْنِ مِنْ بُعْدٍ وَمَعْرِفَةِ الْقَلْبِ، وَإِنْ لَمْ يَرَهَا هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ [ق/١٦] باللَّفْظ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُرَادِ مِنْ هَذَا الْكَلاَمِ فَأَحْسَنُ مَا يُشْرَحُ بِهِ مَا شَرَحَ بِهِ سَيدي مُحمدٌ بْنُ مَرْزُوقٍ _ رَحِمَةُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ _ قَوْلَ الْبُوصِيرِيِّ فِي بُرْدَتِهِ: مُحمدٌ بْنُ مَرْزُوقٍ _ رَحِمَةُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ _ قَوْلَ الْبُوصِيرِيِّ فِي بُرْدَتِهِ: وَبَعَ بُرُهُ مَنْ فَابِ قَوْسَيْنِ لَمْ تُدْرَكُ وَلَم تُرمُ

قَالَ فِي شَرْحِ هَذَا الْكَلاَمِ: أَىْ: بِتَ لَيْلَةَ إِسْرَائِكَ مِنْ مَكَةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بَعْدَ وُصُولِكَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى تَصْعَدُ إِلَى أَنْ بَلَغْتَ سَمَاءَ الدُّنْيَا ، وَمُولِكَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى تَصْعَدُ إِلَى أَنْ بَلَغْتَ سَمَاءَ الدُّنْيَا ، فَمُ فِي السَّمَاوَاتِ سَمَاءً بَعْدَ سَمَاءً إِلَى أَنْ نَلْتَ وَبَلَغْتَ مَنْزِلَةً شَرِيفَةً ، نَسْبَهَا فِيما يُمْكُنُ وُصُولُ مَنَازِلِ الْبَشَرِ إِلَيْهِ مِنْ الْمَحَلِّ الَّذِي لاَ يَصِلُونَ إِلَيْهِ بِمُ قَتَضَى إِرَادَةِ يَمْكُنُ وصُولُ مَنَازِلِ الْبَشَرِ إِلَيْهِ مِنْ الْمَحَلِّ الَّذِي لاَ يَصِلُونَ إِلَيْهِ بِمُ قَتَضَى إِرَادَةِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهِ عَلْمَه كَمَقْدَارِ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ، وَهَذَا اللّهَ عَلَيْهُ مِنْ إِذْرَاكَ ذَلِكَ أَوْ يَقْدِرُ أَنْ يُدْرِكَهُ مِنْ الْمَحْلُ اللّهُ عَلْمَ الله تَعَالَى ، وَهَذَا بَاعْتِبَارِ مَا فِي الآيَة ؛ فَكَلاَمُ النَّاظِمِ لَيْسَ فِيهِ : «أَوْ أَدْنَى » ؛ فَالتَقْدِيرُ فِي كَلامِ النَّاظِمِ لَيْسَ فِيه : «أَوْ أَدْنَى » ؛ فَالتَقْديرُ فِي كَلامِ النَّاظِم : «أَنْ نِلْتَ مَنْزِلَة » مَا لَمْ يُقَدِّرُ مِنْ الله عَلَيْهُ أَلُولُ وَلَمْ اللّهُ بَشَرٌ بَعْدُ مِنْ نَحْوِ قَابِ قَوْسَيْنِ ، حَالَة كُونَ تِلْكَ الْمَنْزِلَة اللّه وَتَعَالَى أَنْ يَنَالَهُ بَشَرٌ بَعْدُ مِنْ نَحْوِ قَابِ قَوْسَيْنِ ، حَالَة كُونَ تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ اللّه وَتَعَالَى أَنْ يَنَالَهُ بَشَرٌ بَعْدُ مِنْ نَحْوِ قَابِ قَوْسَيْنِ ، حَالَة كُونَ تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ اللّه وَلَابُ إِلاّ مَا يُمْكِنُ إِذْ لاَ يُطْلَبُ إِلاَّ مَا يُمْكِنُ إِذْ لاَ يُطْلِبُ إِلاَّ مَا يُمْكِنُ إِذْ لاَ يُطْلَبُ إِلاَّ مَا يُمْكِنُ إِذْ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّه عَلْمُ اللّه عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الْمُعَلِقُولَا الْمَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعَلِّ الْمَالِعُولُ اللّهُ اللّه

إِلَى أَنْ قَالَ: وَلاَ يَخْفَى تَنْزِيلُ هَذَا الشَّرْحِ عَلَى كَلاَمِ الْمُؤلِّف _ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، وَفِي : «الشِّفَا » (١) لِعَياضٍ وَلَيْ قَالَ : وأَمَّا مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الإِسْرَاءِ وَظَاهِرُ الآيَةِ مِنْ الدُّنُو وَالْقُرْبِ مِنْ قَوْلِه : ﴿ دَنَا فَتَدَلَىٰ ﴿ اَ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أُوْ وَظَاهِرُ الآيَةِ مِنْ الدُّنُو وَالتَّدَلِي مُنْقَسِمٌ مَا بَيْنَ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم: ٨ ، ٩] فَأَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ عَلَى أَنَّ الدُّنُو والتَّدَلِي مُنْقَسِمٌ مَا بَيْنَ مُحمد وَ اللَّهُ وَجِبْرِيل _ عَلَيْهِ السَّلامُ _ أَوْ مُخْتَص ٌ بِأَحَدِهَمِا دُونَ الآخَرِ وَمِن سِدْرَةِ المُنْتَهَى ؟

قَالَ الرَّازِيُّ (٢) : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مُحمدٌ دَنَا فَتَدَّلَى مِنْ رَبِّهِ (٣) . وَقَيلَ : زَادَ فِي الْقُرْبِ . وَتَدَّلَى : زَادَ فِي الْقُرْبِ .

⁽١) (١/ ١٥٨) والمصنف هنا ينقل بتصرف واختصار .

⁽۲) التفسير الكبير (۲۸/۲۸) . .

⁽٣) انظر في هذه الأقوال : «تفــسير ابن أبي حاتم» (١٠/ ٣٣١٩) و«جــامع البيان» (٢٧/ ٤٤ ــ ٢٤) و «المحرر الوجيز» (٥/ ١٩٧) و«تفسير البغوي » (٤/ ٢٤٥ ــ ٢٤٦).

وَقِيلَ : هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ أَىْ : قَرُبَ .

وَحَكَى مَكِيُّ وَالْمَاوَرْدِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : هُوَ الرَّبُّ دَنَى مِنْ مُحمدٍ، فَتَدَّلَى إلْيه أَمْرُهُ وَحُكَمَهُ .

وَحَكَى النَقَّاشُ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : دَنَى مِنْ عَبْدِهِ مُحمد ﷺ، فَتَدلَّى، فَقَرُبَ مِنْهُ فَأَرَاهُ مَا شَاءَ أَنْ يُرِيَهُ مِنْ قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ .

قَالَ : فَارَقِنِي جَبْرِيلُ ـ عَلْيَـهِ السَّلامُ ـ وَانْقَطَعَتْ عَنِّى الأَصْوَاتُ، وَسَمِعْتُ كَلامَ رَبِّي » (٢) .

وَعَنْ أَنَسِ فِي الصَّحِيحِ (٣): «عَرَجَ بِي جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلامُ - إِلَى سدْرَةَ الْمُنْتَهَى» وَدَنَى الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةَ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى الْمُنْتَهَى» وَدَكر حَديث الإِسْرَاء ثم فَأُوْحَى إليْه مَا شَاءَ وَ أَوْحَى إِلَيْه خَمْسِينَ صَلاةً . . . » وَذَكر حَديث الإِسْرَاء ثم قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ - رَضِي الله تَعَالَى عَنْهُ (٤) ـ : «اعْلَمْ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ إِضَافِةِ الدُّنُو وَالْقُرْبِ هُنَا مِنَّ الله تَعَالَى أَوْ إِلَى الله تَعَالَى فَلْيس بِدنو مَكانَ وَلاَ قُرْبِ مَدَى [بَلْ] (٥) كَمَا ذَكَرُنَا عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِق، وَلَيْس بِدُنُو حَدًّ ، وَيَشْرِيفُ مَكَانَ وَلاَ النَّبِيِّ - مِنْ رَبِّهِ وَقُرْبِهِ مِنْهُ إِبَانَةً [عَظَم] (٢) مَنْزِلَتِهِ ، وَتَشْرِيف رَبَّةِ وَإِشْرَادِ غَيْبِهِ وَقُدْرَتِهِ ، وَمُشَاهَدَةً أَسْرَارِ غَيْبِهِ وَقُدْرَتِهِ . وَمِنْ الله وَمُنْ الله وَمُشَاهَدَةً أَسْرَارِ غَيْبِهِ وَقُدْرَتِهِ . وَمِنْ الله وَمُنْ الله وَمُؤْمِونِ وَالْمُ وَمُنْ الله وَمُنْ الله وَمُنْ الله وَمُنْ الله وَالْمَالُ وَالْمَالُولُ الْقُولُولُ وَالْمُؤْمُ وَلَهُ وَمُنْ الله وَالْمُنْ وَالْمُؤْمِ وَلُولُولُ الله وَقُولُولُ وَالْمُؤْمُ اللهُ وَالْمُؤْمُ وَاللّهُ وَالْمُؤْمُ وَلَهُ وَالْمُؤْمُ وَلِهُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلَا اللهُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤُمُ وَلُولُولُولُ الْمُؤْمُ وَلُولُولُ وَالْمُؤْمُ وَلُولُولُ وَلَا عُنْ وَلُولُولُ وَلَا عَنْ وَالْمُؤُمُ وَلُولُولُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلِيْ وَالْمُؤُمُ وَالْمُؤُمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤُمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَاللّهُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤُ

⁽١) تفسير القرطبي (١٧/ ٩٩ ـ ٩٨) .

⁽۲) انظر : « تفسير السمعاني » (٥/ ٢٨٧) .

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١٦٤) ومسلم (٢٦٣) .

⁽٤) الشفا (١/ ١٥٨).

⁽٥) سقط من الأصل ، والمثبت من «الشفا» .

⁽٦) في الشفا: عظيم.

⁽٧) زيادة من الشفا .

فِي ذِكْرِ مَسَائِلَ مِنَ التوْحِيد ______

تَعَالَى لَهُ مَبَرَّةٌ وَتَأْنِيسٌ وَبَسْطٌ وَإِكْرَامٌ .

وَيُتَأُوَّل مَا يُتَأَوَّلُ فِي قَوْلهِ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ اللَّنْيَا » (١) عَلَى أَحَدِ الْوجُوهِ (٢) : نُزُولَ إِفْضَالُ وَقَبُولُ وَإِحْسَانِ .

وَقُولُهُ: «قَابَ قَوْسَيْنِ»: إِنْ جَعَلَ الضَّمِيرَ عَائِدًا إِلَى الله ـ تَعَالَى ـ لاَ إِلَى جَبْرِيلَ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ عَلَى هَذَا كَانَ عَبَارَةً عَنْ نِهَايَةِ الْقُرْبِ وَلُطْفِ الْمَحْلِ وَاتِّضَاحِ الْمَعْرِفَة وَالإِشْرَاقِ عَلَى الْحَقِيقَة مِنْ مُحمد ﷺ ، وَعَبَارَةً عَنْ إِجَابَة الرَّغْبَة وَقَضَاء الْمَطَالِبِ وَإِظْهَارِ التَّحضَى وَإِنَافَة الْمَنْزَلَة وَالْمَرْتَبَة مِنْ اللهِ تَعَالَى ، وَيُتَأُوّلُ فِي قَوْلهِ: « مَنْ تَقَرَّبَ مِني شَبْرًا تَقَرَّبُتُ مِنْ اللهِ تَعَالَى ، وَيُتَأُوّلُ فِي قَوْلهِ: « مَنْ تَقَرَّبَ مِني شَبْرًا تَقَرَّبُتُ مِنْ الله وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

قُرْبًا بِالإِجَابَةِ وَالْقَبُولِ ، وَإِنْيَانًا بِالإِحْسَانِ وَتَعْجِيلِ الْمَأْمُولِ (٤) . انْتَهى كَلاَمُهُ مَعَ حَذْف ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤) [١٤] سُؤَالُ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ:

فَفِي حَاشِيَةِ (عج) عَلَى : «الرِّسَالَة»: وأُمَّا مَنْ نَفَى صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ الذَّاتِيَةَ أَوْ جَحَدَهَا مُسْتَبْصِرًا فِي ذَلكَ كَقْولِهِ : لَيْسَ بِعَالَم ، وَلاَ قَادِر، وَلاَ مُرِيد ، وَلاَ مُستَكلِّم ، وَشَبَهَ ذَلكَ مِنْ الْوَاجِبَاتَ لَهُ تَعَالَى فَقَدْ نَصَّ أَيْمَتَنَا عَلَى الإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ مَنْ نَفَى عَنْهُ الْوَصْف بِهَا وَأَعْرَاهُ مِنْهَا ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ عَلَى الإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرٍ مَنْ نَفَى عَنْهُ الْوَصْف بِهَا وَأَعْرَاهُ مِنْهَا ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٩٤) ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَبُوليُّك ٠

⁽٢) أسلم هذه الوجوه والذي ندين الله به هو ما ورد سلفنا الصالح وهو أن الله ينزل نزولاً يليق بجلال الله تعالى من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ، والقاضي عياض مذهبه في الصفات مشهور ، عفا الله عنا وعنه بمنه وكرمه .

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٨ ٧) ومسلم (٢٦٧٥) .

⁽٤) الذي قلناه سابقًا في صفة النزول نقوله هنا في القُرب والإتيان .

قَوْلَ سَحْنُونَ : مَنْ قَالَ : لَيْسَ لِلهِ كَلاَمٌ ، فَهُو كَافِرٌ .

وَأَمَّا مَنْ جَهِلَ صِفَةً مِنْ هَذِهِ الصِّفاتِ فَاخْتُلِفَ فِيهِ ، فَكَفَّرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَحُكِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي جَعْفَر الطَّبَريِّ وَغْيرِهِ، وَقَالَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ مَرَّةً .

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا لاَ يُخْرِجُهُ [ق/ ١٨] عَنْ اسْمِ الإِيَمَانِ ، وَإِلَيْهِ رَجَعَ الأَشْعَرِيُّ . قَالَ : لأَنَّهُ لَمْ يَعْتَقَدْ ذَلِكَ اعْتِقَادًا يَقْطَعُ بِصَوَابِهِ وَيَرَاهُ دِينًا وَشَرْعًا ، وَإِنَّمَا يَكْفُرُ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا قَالَهُ حَقٌّ .

وَاحْتَحَ هَوُلاءِ بِحَديثِ السَّوَداءِ (١) قَالُوا: وَلَوْ بَحَثُ أَكْثَرُ النَّاسِ عَن الصَّفَاتِ وَكُوشِفُوا عَنْهَا لَمَا وَجَدُوا مَنْ يَعْلَمُهَا إِلاَّ الأَقَلُّ. انْتَهى .

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصُّهُ : وَفِي : «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » (٢) : أَنَّ مَنْ جَهِلَ بَعْضَ الصِّفَاتِ لَيْسَ بِكَافِرٍ خلافًا لِبَعْضِ الْمُتَكَلِمِينَ ؛ لأَنَّ الْجَهْلَ بِهَا هُوَ الْعِلْمُ ؛ إِذْ لاَ يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ تَعَالَى ؛ فَالْجَاهِلُ بِهَا هُوَ الْمؤمنُ حَقيقَةً .

وَلِلأَشْعَرِيِّ فِي الْحَدِيثِ قَوْلاَنِ ؛ كَانَ قَوْلُهُ الأُولُ يَقُولُ : مَنْ جَهِلَ الْقُدْرَةَ أَوِ صَفَةً مِنْ صَفَاتِ اللهِ _ تَعَالَى _ فَلْيْسَ بِمُـوْمِنٍ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ ، وَقَالَ : لاَ يَخْرُجُ الْمُؤْمِنُ مِنْ الإِيمانِ بِجَهْلِ صِفةٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحمد بْنُ عَبْدِ السَّلامِ : الأَشْعَرِيُّ رَجَعَ عِنْدَ مَوْتِهِ عَنْ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، لأَنَّ الْجَهْلَ بِالصِّفَاتِ لَيْسَ جَهْلاً بِالْمَوصُوفِ (٣) . اَنْتَهى الْمُرَادُ .

ثُمَّ نَقَلَ أَيْضًا عَنْ الْقَرَافِيِّ مَا نَصُّهُ: وَأَمَّا الْجَهْلُ بِاللهِ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ

⁽١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَفَّتُكُ .

⁽۲) انظر : «فتح الباري » (٦/ ٢٢٥) .

⁽٣) قلت : صدق أبو محمد .

أَحَدُها : لَمْ يُؤْمَرْ بإِزَالَتِهِ أَصْلاً وَلاَ يُؤَاخَذُ بِبَقَائِه ؛ لأَنَّهُ لاَزِمٌ لاَ يُمْكِنُ الانْفَكَاكُ عَنْهُ ؛ وَهُو جَلاَلُ اللّهِ وَصِفَاتُهُ الَّتِي لَمْ تَدُلَّ عَلَيْهَا الصَّنْعَةُ ، وَلَمْ يَقْدِرْ الْغَبْدُ عَلَى تَحْصِيلِهَا بِالنَّظَرِ فَعَفَا عَنْهُ لعَجْزِنَا عَنْهُ ، وَإِليه الإِشَارَةُ بِقَوْلِه عَيَالَةٍ : الْعَبْدُ عَلَى تَحْصِيلُهَا بِالنَّظَرِ فَعَفَا عَنْهُ لعَجْزِنَا عَنْهُ ، وَإِليه الإِشَارَةُ بِقَوْلِه عَيَالَةٍ : الْعَبْدُ عَنَى أَنْتَ كَمَا أَنْنَيْتَ عَلَى نَفْ سِكَ » (١) ، وقُولُ الصَّدِيقِ _ رضي الله تَعَالَى عَنْهُ : الْعَجْزُ عَنْ دَرْكِ الإِدْرَاكِ إِدْرَاكِ إِدْرَاكِ أَدْرَاكُ .

وَالْقَسْمُ الثَّانِي : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ جَحْدَهُ كُفْرٌ . قَالَ الْقَاضِي عِياضٌ فِي كِتابِ «الشِّفَا» (٢) : انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ قَالَ : إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِعَالِمٍ فَي كِتابِ «الشِّفَا» (٢) أَوْ مُتَكَلِّمَ وَغَيْرِ ذَلكَ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَةِ .

وَإِنْ جَهِلَ الصِّفَةَ وَلَمْ يَنْفَهَا كَفَّرَهُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقِيلَ : لاَ يُكَفَّرُ ، وَالَيْه رَجَعَ الْأَشْعَرِيُّ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُصَمِّمْ عَلَى اعْتِقَاد ذَلكَ ، لحَديث الْقَائِل : « لَئِنْ قدر الله عَلَى لَيُعَذِّبنِي » (٣) ، وحَديث السَّوْدَاءِ لَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ الله ﷺ : «أَيْنَ اللهُ ؟ » فَقَالتْ : فِي السَّمَاءِ (٤) .

قَالَ : وَلَوْ كَشَفَ أَكْثَرُ النَّاسِ عَنْ الصِّفَاتِ لَمْ يَعْلَمْهَا إِلاَّ الأَقَلُّ .

الْقَسْمُ الثَّالَثُ: اخْتُلَفَ في التَّكَفْيرِ بِه ؛ وَهُو مَنْ أَثْبَتَ الأَحْكَامَ بِدُونِ الصِّفَاتَ فَسَقَالَ : اللهُ تَعَالَى عَالَمٌ بِغَيْرِ عَلْمٍ ، مَتُكَلِّمٌ بِغَيْرِ كَلامٍ ، وَمُريدٌ بِغَيْرِ اللهُ يَعَالَى عَالَمٌ بِغَيْرِ عَلْمٍ ، مَتُكَلِّمٌ بِغَيْرِ كَلامٍ ، وَمُريدٌ بِغَيْرِ اللهُ إِرَادَة ، وَحَذَلِكَ بَقَيَةُ الصِّفَاتِ ، هَذَا هُو مَذْهَبُ [ق/ ١٩] المُعْتَزِلَةِ .

وَلَمَالِكَ وَأَبِى حَنِيـفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالْقـاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلاَنيِّ فِي تَكْفِـيرِهِمْ قَوْلاَن .

⁽١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة ﴿اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

⁽٢) الشفا (٢/٢٣٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٢٩٤) ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة وَلِيْكِ.

⁽٤) تقدم .

الْقَسْمُ الرَّابِعُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَقِّ فِيهِ هَلْ هُوَ جَـهْلٌ يَجِبُ إِزَالَتُهُ، أَوْ هُوَ حَقُّ لاَ تَجبُ إِزَالَتُهُ ؟

فَعَلَى الْقَوْلِ الأولِ هُو مَعْصِيةٌ ، وَمَا رَأَيْتُ مَنْ يُكَفِّرُ بِهِ ؛ وَذَلِكَ كَالْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ ، فَهَلْ يَجِبُ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ اللهَ بَاق بِبَقَاء قَديمٌ بِقِدم ، وَيَعْصَى مَنْ لَمْ يَعْتَقَدْ ذَلِكَ ؟ أَوْ يَجِبُ أَنْ لاَ يَعْتَقَدَ ذَلِكَ بلَ اللهُ تَعَالَى بَاقِ بِغَيْرِ بَقَاءٍ قَدِيمٌ بِغَيْرِ قِدَمٍ ؟ وَاعْتِقَادُ خِلافِ ذَلِكَ جَهْلٌ صَرَاحٌ عَكْسَ الْمَذْهَبِ الأَولِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَالْقَدَمِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الصِّفَاتِ مَذْكُورٌ فِي كُتُب أُصُولِ اللّينِ ، وَالصَّحِيحُ هُنَاكَ : أَنَّ الْبَقَاءَ وَالْقِدَمَ لاَ وُجُودَ لَهُ مَا فِي الْخَارِجِ ، اللّينِ ، وَالصَّحِيحُ هُنَاكَ : أَنَّ الْبَقَاءِ وَالْقِدَمَ لاَ وُجُودَ لَهُ مَا فِي الْخَارِجِ ، بِخلافِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مِنْ الصِّفَاتِ السَّبْعَةَ الَّتِي هِي : الْحَياةُ وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ وَالْقَدْرَةُ وَالْكَلاَمُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ ، وَاخْتَصَرَهُ السَّنُوسِيُّ فِي « شَرْحَ الْعَقيدَة » وَالْقَدَرَةُ وَالْكَلاَمُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ ، وَاخْتَصَرَهُ السَّنُوسِيُّ فِي « شَرْحَ الْعَقيدَة » وَالْقَدَمُ الْعَلَامُ وَلَمْ أَرَ مَنْ كَفَرَ بِهِ ، وَذَلِكَ كَالْقِدَمِ وَالْبَقَاءُ وَ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْعَدَمِ وَالْفَالَمُ وَاللّهُ وَلَوْلَ ، فَهُو مَعْصَيةٌ ، وَلَمْ أَرَ مَنْ كَفَرَ بِهِ ، وَذَلِكَ كَالْقِدَمِ وَالْمَالِقُولُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَالَ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَالَ وَلَالَ اللّهُ وَاللّهُ وَلَالَ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَوْلُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَالُكُولُ وَاللّهُ وَلَالْتُولُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَالْمُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَلّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللللّهُ وَلَا الللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللللللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ و

قَالَ الْقَرَافِيُّ: الْقَسْمُ الْحَامِسُ: جَهْلٌ بِتَعَلَّقِ الصِّفَاتِ لاَ بِالصِّفَاتِ ، نَحْوَ: تَعَلَّقَ قُدْرَةِ اللهِ تَعَالَى ، هَلْ تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْمُمْكَنَاتِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَوْ لاَ تَتَعَلَّقُ إِلاَّ بِبَعْضِ الْحَيوانَاتِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ ؟ وَفِي تَكْفِيرِهِمْ بِذَلِكَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلاَّ بِبَعْضِ الْحَيوانَاتِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ ؟ وَفِي تَكْفِيرِهِمْ بِذَلِكَ لِلْعُلْمَاءِ قَوْلاَنِ ، وَالصَّحِيحُ : عَدَمُ تَكْفِيرِهِمْ .

الْقَسْمُ السَّادِسُ: جَهْلٌ يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ ، لاَ بِصفَة مِنْ الصِّفَاتِ ، مَعَ الاعْتِرَافَ بِوُجُودِهِ ، كَالْجَهْلِ بِسَلْبِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْجَهةَ وَالْمَكانِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعُتْرَافَ بِوُجُودِهِ ، كَالْجَهْلِ بِسَلْبِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْجَهةَ وَالْمَكانِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُثُويَةِ ، بِذَلِكَ قَوْلاَنِ ؛ وَالصَّحِيحُ : عَدَمُ التَّكْفِيرِ ، وَأَمَّا سَلْبُ الْبُنُوَّةِ وَالأَبُوةِ الْحَشُويَةِ ، بِذَلِكَ قَوْلاَنِ ؛ وَالصَّحِيحُ : عَدَمُ التَّكْفِيرِ ، وَأَمَّا سَلْبُ الْبُنُوَّةِ وَالأَبُوةِ وَالْأَبُوةِ وَالْمُلُولِ وَالاَتِحَادِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا هُو مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ هَذَا

الْقَبِيلِ فَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، بِخِلاَفِ تَجْويزِ غَيْرِهِ مَنْ الْمُسْتَحِيلاتِ كَالْجِهَةِ وَنَحْوَهَا مِمَّا تَقَّدَمَ ذِكْرُهُ .

وَاخْتَصَرَ السُّنُوسِي كَلامَ الْقرافيِّ فِي هَذَا فَقَالَ : السَّادِسُ : جَهْلٌ يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ الْعَلْيَّةِ وَاعْتَقَادِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَفِي كُوْنِهِ كُفْرًا قَوْلاَنِ : وَالصَّحِيحُ : عَدَمُ التَّكُفيرِ بِذَلِكَ ، بِخِلاَفِ الْبنُوةِ وَالأَبُوةِ وَالأَبُوةِ وَالأَبُوةِ وَالْأَبُوةِ وَالْأَبُوةِ وَالْأَبُوةِ وَالْمُلُولِ ، فَإِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى كُفْره . انْتَهى .

قَالَ الْقِرَافِيُّ : الْقَسْمُ السَّابِعُ : الْجَهْلُ بِقِدَمِ الصِّفَاتِ لاَ بُوجُودِهَا وَتَعَلَّقِهَا كَقَوْل الْمَرَامِيةِ [ق/ ٢٠] بِحُدُوثِ الإِرَادَةِ وَنَحْوَهَا ، وَفِي الْتَكْفِيرِ بِذَلِكَ قَوْلاَنِ ؛ الصَّحيحُ : عَدَمُ التَّكْفِيرِ .

الْقَسْمُ الثَّامِنُ : الْجَهْلُ بِمَا وَقَعَ أَوْ يَقَعُ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ ، وَهُو قَسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : كُفْرٌ إِجْمَاعًا ، وَهُو الْمُرَادُ هُنَا كَالْجَهْلِ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ قَسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : كُفْرٌ إِجْمَاعًا ، وَهُو الْمُرَادُ هُنَا كَالْجَهْلِ بِبَعْثِهِ الْخَلائق يَوْمَ بَعْثُ الْرَسُل ، فأَرْسَلَهُمْ لِخَلْقِهِ بِالرَّسَائِلِ الرَّبَانِيَّة ، وكَالْجَهْلِ بِبَعْثِهِ الْخَلائق يَوْمَ الْقَيَامَة وَإَحْيَائِهِمْ فِي قُبُورِهِمْ وَجَزَائِهِمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْوَارِدِ فِي الْقَيَامَة وَإِحْيَائِهِمْ فِي قُبُورِهِمْ وَجَزَائِهِمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْوَارِدِ فِي الْكَتَابِ وَالسَّنَّة ؛ فَالْجَهْل بِهِذَا كُفْرٌ إِجْمَاعًا ، وَهُو مَـذْهَبُ الْفَلاسِفَة وَمَنْ تَبَعَهُمْ . انْتَهَى .

وَاخْتَصَوهُ السُّنُوسِيُّ فَقَالَ : الثَّامِنُ : جَهْلُ مَا وَقَعَ أَوْ مَا يَقَعُ مِنْ تَعَلُّقَاتِ الصِّفَاتِ وَقَدَّمَ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ عَلَى وُقُوعِهِ ، وَذَلكَ كَجَهْلِ إِرَادَةِ اللهِ تَعَالَى بعث الصِّفَاتِ وَقَدَّمَ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ عَلَى وُقُوعِهِ ، وَذَلكَ كَجَهْلِ إِرَادَةِ اللهِ تَعَالَى بعث الرُّسُلِ وَالْجَهْلُ بِبَعْثِ الْخَلْقِ وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَلاَ خَلافَ أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ ؟ لأَنَّهُ جَهْلٌ لِمَا عُلِمَ مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً . انْتَهَى .

الْقَسْمُ التَّاسِعُ: الْجَهْلُ بِمَا وَقَعَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ ، وَهُو تَعَلَّقُهَا بِإِيجَادِ مَا لاَ مَصْلَحَةَ فِيهِ لِلْخَلْقِ هَلْ يَجُوزُ عَلَى اللهِ تَعَالَى أَمْ لاَ ؟

فَأَهْلُ الْحَقِّ يُجُوِّزُونَهُ ؛ وَأَنْ يَفْعَلَ لِعِـبَادِهِ مَا هُوَ الأَصْلَحُ لَهُمْ وَأَنْ لاَ يَفْعَلَهُ

كُلُّ ذَلِكَ لَهُ تَعَالَى ؛ فَكُلُّ نَعْمَة مِنْهُ فَضْلٌ ، وَكُلُّ نِقْمَة مِنْهُ عَدْلٌ ، وَالْخَلاَئِقُ دَائِرُونَ بَيْنَ فَضْلُهِ وَعَدْلِهِ ، لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ، وَفِي تَكْفِيرِ دَائِرُونَ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ ، لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ، وَفِي تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَة بِذَلِكَ قَوْلاَنِ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ والصَّحِيحُ : عَدَمُ تَكْفيرهمْ .

الْقَسْمُ الْعَاشِرُ: الْجَهْلُ فِي مَا وَقَعَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ الرَّبَانِيَّةِ أَوْ يَقَعُ مَا لَمْ يُكَلَفُ بِهِ كَخَلْقِ حَيَوان فِي الْعَالَمِ أَوْ إِجْراء نَهْرٍ أَوْ إِمَاتَة حَيَوان أَوْ نَحْوَ ذَلكَ، فَهَ ذَا الْقَسْمُ لَا خلاف أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصِية مِنْ حَيْثُ هُوَ جَهْلٌ ، بَلْ قَدْ يُكَافُ بِمَعْرِفَة ذَلكَ مِنْ قَبَلِ الشَّرَائِعِ لأَمْرٍ يَخُصُّ تِلْكَ الصُّورَة ، لأَنَّ الْجَهْلَ بِهِ يُكَلفُ بِمَعْرِفَة ذَلكَ مِنْ قَبَلِ الشَّرَائِعِ لأَمْرٍ يَخُصُّ تِلْكَ الصُّورَة ، لأَنَّ الْجَهْلَ بِهِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى مَنْهِى عَنْهُ .

وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ اللَّذَينِ فِي الْقِسْمِ الثَّامِنِ. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ. وَفِي حَاشِيَتِهِ أَيْضًا: وأَمَّا مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيةَ وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ قَدِيمٍ يَكُفُرُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ (١): وكَذَلكَ يكُفُرُ مَنْ اعْتَرَفَ بِأَلُوهيته تَعَالَى وَوَحْدَانيتِه وَلَكِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ حَيٍّ أَوْ غَيْرُ قَدِيمٍ أَوْ أَنَّهُ مُحْدَثٌ أَوْ مَصُورٌ أَوْ ادَّعَى لَهُ وَلَدًا أَوْ صَاحِبَةً أَوْ وَالدًا أَوْ أَنَّهُ مُتَولَدٌ مِنْ شَيء أَوْ كَائِنٌ عَنْهُ أَوْ أَنَّ مَعَهُ الْعَلَم سِواهُ أَوْ مُدَبِّرًا غَيْرَهُ فَذَلِكَ كُفُنٌ فِي الأَزَل شَيْئًا قَدِيمًا غَيْرَهُ أَوْ أَنَّ ثَمَّ صَانِعًا لِلْعَالَم سِواهُ أَوْ مُدَبِّرًا غَيْرَهُ فَذَلِكَ كُفُنٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ . انتهى . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥) سُؤَالٌ [ق/ ٢١] عَنْ عَدَدِ أَنْفَاسِ الشَّخْصِ في السَّنَة ... إِلَخْ ؟

جَواَبَهُ : قَالَ فِي شَرْحِ الْجَزَائِرِيِّ الْمُسَمَّى ﴿ بِالْفُوائِدِ الاصْطْفَائِيةِ ﴾ نَاقلاً عَنْ ﴿ أَسْنَى الْمَطَالِبِ ﴾ مَا نَصُّهُ : قَالَ : يَتَنَفَّسُ الإِنْسَانُ فِي الْيَوْمِ وَاللَيْلَةِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ أَلْفَ نَفَسٍ ، وَزَادَ : وَكُلُّ نَفَسٍ يَقْتَضِي شُكْرَيْنِ : شُكْرًا عَلَى دُخُولِهِ

⁽١) الشفا (٢/٢٣٦).

وَشُكُورًا عَلَى خُرُوجِهِ .

وَنَحْوَهُ فِي "شَـرْحِ دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ » وَزَادَ مَـا نَصُّهُ : وَيُقَـالُ: إِنَّ الطرفَاتِ ضَعْفُ الأَنْفَاسِ لأَنَّ كُلَّ نَفَسٍ طَرْفَـتَانَ فَعَددُهَا _ عَلَى مَا تَقَـدَّمَ _ ثَمَانٍ وَأَرْبَعُونَ أَلْفَ طَرْفَةً فِي الْيُومُ وَاللَيْلَة . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦) سُؤَالٌ: عَن الْمَلائِكَةِ هَلُ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ مُحمَّدٌ ﷺ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: الَّذِيْ صَحَّحَهُ جَمْعٌ مِنْ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ؛ لِخَبِرِ مُسْلَمٍ: "وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْحَلْقِ كَافَّةً" (١) ، وَلَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ لَأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩] وَقَوْلِه : ﴿ لِلْعَالَمِينَ نَذيرًا ﴾ [الفرقان: ١] ؛ فَإِنَّ الْعَالَمِينَ مَا سَوى الله ، وَقَدْ تَواتَرَتْ الأَخْبَارُ بِعُمُومٍ بَعْثَهُ وَهُوَ الْحَقُّ ، وَإِنْ حَكَى بَعْضُهُمْ الإِجْماعَ عَلَى انْفَكَاكِهِمْ عَنْ شَرِيعَتِه وَفَسَّرَ ﴿ وَمَن بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩] مِنْ الْجِنِّ وَالإِنْسِ ، وقَدْ نُوزِعَ فِي ذَلِكَ ؛ وَعَلَى هَذَا فَفَائِدَةُ إِرْسَالِه لَهُمْ ، وَهُمْ مَعْصُومُ وَنَ أَنَّهُمْ كُلِّفُوا بِتَعْظِيمِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ، وَدُخُولِهِمْ تَحْتَ دَعْوَتِهِ تَشْرِيفًا لَهُ عَلَى جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ .

بَلْ ذَهَبَ بَعْضُ مُحَقِّقِى الْمَتَأْخِرِينَ إِلَى بِعْشَتِهِ إِلَى الْجَمَادَات ، وَمَعْنَى بِعْتَهِ لَهَ أَنَّهُ رَكَّبَ فِيهَا إِدْرَاكًا لِتَوْمِنَ بِهِ وَتَخْضَعَ لَهُ ؛ ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ لَهَا أَنَّهُ رَكَّبَ فِيهَا إِدْرَاكًا لِتَوْمِنَ بِهِ وَتَخْضَعَ لَهُ ؛ ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء: ٤٤] أَى : حَقِيقَةً بِلِسَانِ الْمقالِ لاَ بِلْسَانِ الْحَالِ خِلافًا لِمَا زَعِمَهُ . قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ » .

وَأَمَّا غَيْرُ نَبِيِّنَا فَغَيْرُ مُرْسَلٌ إِلَيْهِمْ قَطْعًا ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُرْسَلُ إِلَى الْجِنِّ غَيْرُ نَبِيِّنَا _ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ .

وَأَمَّا حُكْمُ سُلَيْمَانَ فِيهِمْ وَطَاعَتُهُمْ لَهُ فَلَيْسَ مِنْ جِهَةِ رِسَالَتِهِ بَلْ لَكُونِهِ وَلَيَا عَلَيْهِمْ . انْتَهَى . مِنْ أَبِي عَبْدِ الصَّادِقِ عَلِّى بْنِ عَاشِرٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢٧) ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله يُطُّيُّك .

(١٧) [١٧] سُوَال : عَنْ مَعْنَى قَوْل «دَليلُ الْقَائد» : وَقَوْلهمْ :

تَعَلَّى الْأَرَادَةِ مَنَّ الْأَرَادَةِ مَنَّ الْإَرادَةِ الْإِرادَةِ الْإِرادَةِ الْإِرادَةِ الْإِرادَةِ الْإِرادَةِ الْإِرادَةِ الْإِرادَةِ الْأَرْلُ فَظَاهِرٌ وَغَيْرُ هَذَا أَبْطَلُ الْأَرْلُ فَظَاهِرٌ وَغَيْرُ هَذَا أَبْطَلُ

جُوابُهُ : إِنَّ مَعْنَاهُ مَا أَشَارَ لَهُ مُصَنَّفُهُ فِي شَرْحِه عَلَيْه بِقَوْلِه : أَى : وَقَالَ عُلَمَاءُ الْفَدِنِ الْمُسَارُ إِلَيْهِمْ أَوَّلاً : إِنَّ تَعَلَّقَ الْقُدْرَةِ مُسَبِّعٌ لِتَعَلَّقِ الإِرَادَةِ إِنْ كَانَ الْمُسرَادُ بِهِ أَنَّ تَعَلُّقَ الْفَدْرَةِ التَّنْجِيرِيَّ الْحَادِثَ تَابِعٌ لِتَعلَّقِ الإِرَادَةِ [ق / ٢٢] الْمُسرَادُ بِهِ أَنَّ تَعَلُّقَ الْفَدُرَةِ التَّنْجِيرِيَّ الْمُسرَادُ بِهِ أَنَّ تَعَلُّقَ الْفَدُرَةِ التَّنْجِيرِيَّ الْحَادِثَ تَابِعٌ لِتَعلَّقِ الإِرَادَةِ [ق / ٢٢] التَّنْجِيرِيِّ الأَزْلِيِّ بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ مَا أَوْجَدَهُ اللهُ تَعَالَى فِيما لاَ يَزَالُ فَهُو مُرَادٌ لَهُ فِي التَّنْجِيرِيِّ الأَزْلِي بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ مَا أَوْجَدَهُ اللهُ تَعَالَى فِيما لاَ يَزَالُ فَهُو مُرَادٌ لَهُ فِي الأَزْلِ وَكُلُّ مَا أَرَادَ عَدَمَهُ أَى : إِعْدَامَهُ بَعْدَ وُجُودِهِ أَوْ إِبْقَاءَهُ عَلَى عَدَمِهِ فَهُو مُرَادٌ لَهُ فِي الأَزْلِ فَكُلُ مَا أَرَادَ عَدَمَهُ أَى : إِعْدَامَهُ بَعْدَ وُجُودِهِ أَوْ إِبْقَاءَهُ عَلَى عَدَمِهِ فَهُو مُرَادٌ لَهُ فِي الأَزْلِ فَكُلُ مَا أَرَادَ عَدَمَهُ أَى : إِعْدَامَهُ بَعْدَ وُجُودِهِ أَوْ إِبْقَاءَهُ عَلَى عَدَمِهِ فَهُو مُرَادٌ لَهُ فِي الأَزْلِ فَهُ وَ عَلَى هَذَا ظَاهِرٌ ، وَلاَ إِشْكَالَ فِي التَّبَعِيةِ بَيْنَ الْقُدُرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالْإِرَادَةِ وَعَيْرُ هَذَا بَاطِلٌ لاَ يُعْقَلُ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨) [١٨] سُوَّالٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْله أَيْضًا :

وَفِي الإِرَادَةِ التَّعَلَّقَ يَلِي تَعَلَّقَ الْعِلْمِ فَبِ التَّعَقُّلِ وَهُوَ قَاطِعٌ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَزَلِي تُسَابِعٌ لَأَزَلَ فِي الْعَقْلِ وَهُوَ قَاطِعٌ

... إِلَخ.

جَوابُهُ: مَا أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه أَيْضًا فِي شَرْحِه عَلَيْه أَىْ: وقَوْلُهُمْ فِي الإِرَادَةِ الْعَلْمِ، فَبِاعْتبارِ الْعَقْلِ لاَ بِاعْتبارِ الْعَقْلِ لاَ يَكُونَ الشَّيءُ الأَرْلِيُّ تَابِعًا لِلْشَيءِ اللَّرَلِيِّ ، وَهُو قَاطِعٌ أَيْ: سَيَتْبَعُ ؛ لأَنَّ التَّابِعَ أَبَدًا لاَ يَكُونُ إلاَّ حَادثًا بَلْ التَّبَعيَةُ إِلاَّ عَاتبارِ التَّعَلُقِ لاَ بِاعْتبارِ الْمَعْقُولِ؛ فِي كَلاَمِهِمْ فِي تَعَلَّقِ الإِرَادَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِتَبَعِيتَه بِاعْتبارِ التَّعَلُقِ لاَ بِاعْتبارِ الْمَعْقُولِ؛ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ أَبَدًا مُتَأْخِرًا وَالْمَتْبُوعُ أَبِدًا مُتَقَدِّمًا ، لاَ يَعْتبارِ الْمَعْقُولِ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ أَبَدًا مُتَأْخِرًا وَالْمَتْبُوعُ أَبِدًا مُتَقَدِّمًا ،

وَأَمَّا التَبَعِيَّةُ بِاعْتِبَارِ التَّعْقُّلِ، فَلَيْسَتْ كَذَلكَ بَلْ قَدْ يَكُونُ فِيهَا التَّابِعُ مُتَقَدِّمًا كَمَا فِي تَبَعِيَةَ الأَبُوةِ، لأَنَّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْبُنُوةَ وَتَابِعَةٌ لَهَا بَعْدَ الاعْتِبَارِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالَ فَالتَّابِعُ الَّذِيْ هُوَ الأَبُوةُ مُا قُدِّمَ عَلَى الْمَتْبُوعِ الَّذِي هُوْ الْأَبُوةُ مُا قُدِّمَ عَلَى الْمَتْبُوعِ الَّذِي هُوْ الْأَبُوةُ، وَقَدْ يَكُونُ التَّابِعُ بِهَذَا الاَعْتِبَارِ مُسَاوِيًا لِلْمَتْبُوعِ الْمُتَعَقَّبِ كَالزَّوْجَةَ، فَإِنَّ الْبُنُوةُ، وَقَدْ مُتُوقِفُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَتَابِعُ لَهَا ، فَلاَ يُعْقَلُ الزَّوجُ حَتَّى يُعْقَلَ أَنَّ لَهُ زَوْجَةً وَلَا يُعْقَلُ أَنَّ لَهُ زَوْجًا ، وَكَذَلِكَ فِي الأُخُوةِ ، وقَدْ يَسْتُويَانِ فِي الزَّمَنِ كَالْتَوْأُمَيْنِ .

فَإِذَا اتَّضَحَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ لاَ إِشْكَالَ فِي تَبَعِيَّةِ الأَزَلِيِّ لِلأَزَلِيِّ بِاعْتِبَارِ التَّعَقُّلِ فَتَقُولُ : تَعَلُّقُ الإِرَادَة بِالإِيجَادِ وَالإِعْدَامِ أَزَلِي ، وَتَعَلُّقُ الْعِلْمِ فِيهِمَا كَذَلكَ، فَقَدْ أَرَادُوا عِلْمَ إِيجَادِ مَا يُوجَدُ وَإِعْدَامٍ مَا يُعْدَمُ فِي الأَزَل ، وَبِه يُرَدُّ قَوْلَ الْكَعْبِيِّ أَرَادُوا عِلْمَ إِيجَادِ مَا يُوجَدُ وَإِعْدَامٍ مَا يُعْدَمُ فِي الأَزَل ، وَبِه يُرَدُّ قَوْلَ الْكَعْبِيِّ حَيْثُ قَال : وَعَلَى مَذْهَبِكُمْ يَا أَهْلَ السَّنَّةِ أَنَّ تَعَلُّقَ الإِرَادَة تَابِعٌ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ هُوَ الْمُخَصِّصُ لاَ الإِرَادَةُ وَلاَ قَائِلَ بِهَذَا .

فَإِذَا عَلَمْتَ [ق/ ٢٣] مَا قُرِّرَ ظَهَرَ لَكَ صِحَّةُ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّة : أَنَّ تَعَلُّقَ الإِرَادَةِ تَابِعٌ لَتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالأَعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ وَفَسَادُ قَوْلِ هَذَا الْكَاذِبِ وَبُطْلاَن رَدِّهِ، الإِرْادَةِ تَابِعٌ لَتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالأَعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ وَفَسَادُ قَوْلِ هَذَا الْكَاذِبِ وَبُطْلاَن رَدِّهِ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : فَاقْطَعْ بِهَذَا الخ ؛ أَى : وَاقْطَعْ بِهَذَا الْقَوْلِ شُبُهَاتِ الْكَعْبِيِّ وَأَمْثَالِهِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَأَعْرِضْ عَنْهُ، وَدَعْهُ ، فَوَبَالُ ضَلالِهِ عَلَيْهِ .

وَللهِ دُرُّ الإِمَامِ السُّنُوسِيِّ حَيْثُ قَالَ : فَصَارَ تَأْثِيرُ الْقُدْرَةِ فَرْعَ تَأْثِيرِ الإِرَادَةِ عَنْدَ أَهْلِ الْحِتَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَّةُ عَنْدَ أَهْلِ الْحَقَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَّةُ وَالسَّنَّةُ وَاللَّهُ الْعَقْلِيَّةُ ، فَشُدْ يَدَكَ عَلَيْهِ ، فَقَلَّ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ إِلاَّ مُوفَقَى (١) انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) شرح أم البراهين (ص/ ١٠٠ ـ ١٠١) بتصرف واختصار .

(١٩) [١٩] سُوَّالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْله أَيْضًا:

لَهُ تَعَلَّقُ الصَّلَاحِ فِي الْقَدَمِ تَنْجِيزُهُ الْحَادِثُ مِنْ بَعْدِ عَدَمٍ فَسَاوَلُ دَلاَلَتِهِ فِي الْقَدَمِ قَبْلَ وُجُودٍ مُمْكَنِ يَا مُعْتَلِي فَسَاوَلُ دَلاَلَتِهِ فِي الْأَزَلَ قَبْلَ وُجُودٍ مُمْكَنِ يَا مُعْتَلِي أَمَّا الدَّلاَلَةُ مَسَعَ الْوجُودِ فَذَاكَ حَادِثٌ بِلاَ جُسحُودٍ أَمَّا الدَّلاَلَةُ مَسَعَ الْوجُودِ

جَوابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهُ مَا أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله فِي الْقَدَم : وَتَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ وَهُوَ الْكَائِنُ بَعْدَ عَدَم، وَالأُولُ الَّذِي هُو الصَّلَاحِيُّ الْأَزَلِيَ هُو تَأْتِي دَلاَلَة كَلامه بِالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي هِي الْمَدْلُولَاتُ فِي الأَزَل، لَوْ قُدَّرَ أَنَّ هُنَاكَ مَدْلُولاً دَلاَلَتُهُ كَلاَمهُ بِالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي هِي الْمَدْلُولاَتُ فِي الأَزَل، لَقَرَّرَ أَنَّ هُنَاكَ مَدْلُولَ دَلاَلَة كَلاَمهُ بِالْمَعْلُومَاتُ الَّتِي هِي الْمَدْلُولاَتُ فِي الأَزَل، لَقَرَّرَ أَنَّ هُنَاكَ مَدْلُولَ دَلاَلَة كَلاَمهُ تَعَالَى ؛ إِذْ الدَّلاَلَةُ تَسْتَدْعِي وُجُودَ مَدْلُول ، وَلاَ مَدْلُولَ فِي الأَزَل، إِذْ لاَ مَوْجُودَ فِي الأَزَل إِلاَّ اللهُ تَعَالَى ، ويَسْتَحيلُ أَنْ يَكُونَ الإِلهُ تَعَالَى مَدْلُولاً، لأَنَّ كُونَ الإِلهُ تَعَالَى مَدْلُولاً ، وَلاَ مَدْلُولَ فِي الأَزَل إِلاَّ اللهُ تَعَالَى ، ويَسْتَحيلُ أَنْ يَكُونَ الإِلهُ تَعَالَى مَدْلُولاً ، وَلَا مَدْلُول عَلْمُهُ مَاللهُ تَعَالَى مَدْلُولَ اللهُ تَعَالَى مَدْلُول عَلْمُهُ وَعَلْمُ اللهُ تَعَالَى مَدْلُولَ اللّهُ تَعَالَى مَالله وَعَلْمُ وَعَلْمُ وَعَلْمُ وَعَلْمُ وَعَلْمُ وَعَلَى اللّهُ لَا مَدْلُولَ ؛ فَالتَّعَلَقُ الصَّلاحِيُّ هُو تَأْتِى الدَّلاَلَةِ فِي الأَزَلِ لُوجُودِ مَدُلُول .

قَوْلُهُ: أَمْا الدَّلاَلَةُ . . . إِلَى . أَشَارَ بِهِ إِلَى التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ وَهُوَ دَلاَلَةُ كَلامِهِ تَعَالَى عَلَى الْمَدْلُولاَتِ بَعْدَ وَجُودِهَا فَهُوَ حَادِثٌ بِلاَ جُرُودِ فِي دَلاَلَةُ كَلامِهِ تَعَالَى عَلَى الْمَدُلُولاَتِ بَعْدَ وَجُودِهَا فَهُو حَادِثٌ بِلاَ جُرودِ فِي ذَلكَ ؛ أَيْ ذَلكَ الْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِ صَارٍ . ذَلكَ ؛ أَيْ : لاَ يَجْحَدُهُ ذُو عَقْلٍ . تَأَمَّلُ ذَلِكَ . انْتَهى الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِ صَارٍ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْله أَيْضًا:

أَقدِمُ لَتَعَلَّمِ مِنْ كَلامِ اللهِ تَعَالَى وَقَوْلُهُ: وَقَدْ وَفَيْتُ فِي الْكَلاَمِ عَهْدِي . جَوَابُهُ: أَمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَقْدِمِ لِتَعَلَّمٍ مِنْ كَلامَ اللهِ تَعَالَى: قَدِيمُهُ وَضِدهُ يَا سَاهِي . أَعْنِي : الْمَعَانِي وَهِيَ الْمَدْلُولَةَ لِصِفْةِ الصَّفَةِ المعْقُولَةِ .

فَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ : أَيْ : أَقْبِلْ أَيُّهَا الْمُحْتَاجُ لِلْفَائِدَةِ بِمَعْنَى : اصْغ بِأُذُنَكَ الْكَلَامُ مَا هُوَ مِنْهُ قَديمٌ وَمَا هُوَ مِنْهُ [ق/ ٢٤] كَادَثٌ . يَا مَنْ هُوَ سَاه عَنْهَا : أَىْ : لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ بِهَا عَلْمٌ .

قُولُهُ : أَعْنِي الْمَعَانِي ، أَىْ : أَعْنِي بِكَلاَمِ الله تَعَالَى هُنَا: الْمَعَانِي الْمَدْلُولَةَ لِصِفَةِ الْكَلاَمِ لاَ تَتَنَوَّعُ وَلاَ تَنْقَسِمُ . لصِفَةِ الْكَلاَمِ لاَ تَتَنَوَّعُ وَلاَ تَنْقَسِمُ . انْتَهَى، وأَمَّا مَعْنَى قَوْله :

لأَنَّهُ قَسْمَانِ بِالثَّبَاتِ يَأْتِسِى أَدَلَّةً وَمَدْلُولاَتِ لِلأَرْبَعِ الأَدِّلَةِ الْحُدُوثُ وَالثَّانِي قَسْمَانِ فَذَا الموروثُ للطَّرْبَعِ الأَدِّلَةِ الْحُدُوثُ فَا الْمُوروثُ الْمُفْرَدَاتِ وَلَمُسْنَدَاتِ فَا الْثَبَاتِ الْمُفْرَدَاتِ وَلَمُسْنَدَاتِ فَا النَّبَاتِ النَّبَاتِ أَمَّا النَّتِي مَنْ جَعَلَهَا لذَاتِه قَديمَةً كَذَا إلَى صِفاتِه وَمَا لِحَادِثِ لَهُ الرُّجُوعُ فَحَادِثُ هَذَا هُصو الْمُوقُوعُ وَمَا لِحَادِثِ لَهُ الرُّجُوعُ فَحَادِثُ هَذَا هُصو الْمُوقُوعُ وَمَا لِحَادِثِ لَهُ الرُّجُوعُ فَا اللَّهِ فَعَادِثُ هَذَا هُصو الْمُوقُوعُ وَمَا لِحَادِثِ لَهُ الرَّجُوعُ فَيَا فَيَا هُمُوقُوعُ الْمُوقُوعُ فَيَا اللَّهُ اللَّهِ الْمُوقُوعُ فَيَا اللَّهُ اللَّهُ الْمُوقُوعُ فَيَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُوقُوعُ فَيَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُوقُوعُ فَيَا الْمُولُوعُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُوقُوعُ فَيَا اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

فَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ : قَالَ الْقَرَافِيُّ فِي «شَرْحِ الأَرْبَعِينَ» لِلإِمَامِ الْفَخْرِ : اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ عَلَمَاءِ الأُصُولَ فِي زَمَننَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْقُرُانَ مُحْدَثُهُ وَأَنَّ مَدْلُولَهَا قَدِيمٌ قَطْعًا، وَلَيْسَ كَذَلكَ بَلْ الْحَقُّ أَنَّ فِي ذَلكَ تَفْصِيلاً وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : أَىْ لأَنَّهُ : أَىْ الْقُرْآنُ أَوْ كَلامُ الله قسْمَان بَالنَّبَات .

قَوْلُهُ : يَأْتِي أَدِلَّةً وَمَدْلُولاَت : أَىْ : قِسْمٌ يَأْتِي عَلَى أَنَّهُ أَدَلَّةٌ ، وَقِسْمٌ يَأْتِي عَلَى أَنَّهُ مَدْلُولاَتٌ عَلَى أَنَّهُ مَدْلُولاَتٌ عَلَى أَنَّهُ مَدْلُولاَتٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْه .

قَوْلُهُ: لِلأَرْبِعِ . . . إِلَخ: أَىْ: الْحُدُوثُ ثَابِتٌ لِلأَدِلَّةِ الأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِىَ: أَدِلَّةٌ تُكْتَبُ ، وَأَدِلَّةٌ تُقْرِأً ، وَأَدِلَّةٌ تُسْمَعُ ، وَأَدِلَّةٌ تُحْفَظُ ؛ فَهَذهِ الأَدِلَّةُ الأَرْبَعَةُ حَادِثَةٌ قَطْعًا وَهُوَ الْقِسْمُ الأَولُ ، وقِسْمُ الْقُرآنِ أَوْ كَلامِ اللهِ تَعَالَى . . قَوْلُهُ : وَهُوَ الْمَدْلُولاَتُ . يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ .

وَقَوْلُهُ : فَذَا الْمَورُوثُ أَىْ : عَن أَهْلِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ فِي هَذَا الْفَنِّ .

قَوْلُهُ : لَمُفْرَدَات . . . إلخ .

الْمَدْلُولاَتُ تَنْفَسِمُ إِلَى مُفْرَدات وَمُسْنَدات أَىْ : إِسْنَادَات فَالْمُفْرَدَات وَمُسْنَدات أَىْ : إِسْنَادَات فَالْمُفْرَدَات وَسْمَان، وَهِي الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : فَا أُوّل لُ . . . إِلَّخ ، مِنْهَا مَا يَرْجِعُ لِذَات الله تَعَالَى وَصِفَاته، كَـ: الله وَالرَّحْمَنِ وَقُدْرَتِهِ وَكَلامِهِ ؛ فَمَدْلُولُ ذَلِكَ ذَاتُ الله تَعَالَى وَصَفَاتُهُ وَهُمَا قَدِيَان .

وَٱلْمُرَادُ بِقُولِهِ : أَمَّا الَّتِي مَرْجِعُهَا لِذَاتِهِ . . إِلَخ .

وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْحَوَادِثِ كَـمُوسِى وَهَـارُونَ ، وَفِرْعَـونَ وَقَـارُونَ ، وَالْمَّوْنَ ، وَالأَرْضِ ، فَلاَ شَكَّ أَنَّ مَـدْلُولَ اللَّفْظِ فِي مِثْلِ هَــذَا حَادِثٌ، لأَنَّهُ وَالسَّمَـاواتِ وَالأَرْضِ ، فَلاَ شَكَّ أَنَّ مَـدْلُولَ اللَّفْظِ فِي مِثْلِ هَــذَا حَادِثٌ، لأَنَّهُ ذَاتُ الْحَوادِثِ ، وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْحَادِثُ . . إِلخ.

هَٰذَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ وَثَبُتَ بِالْحَقِّ . انْتَهى .

وَأَمَّا [ق/ ٢٥] قَوْلُهُ :

وَالْمُسْنَدَاتُ قِسْمَةٌ مُرْضِيَةٌ وَهِـي حِكَايَةٌ وَإِنْشَائِيَةٌ مَرْضِيَةٌ وَهِـي حِكَايَةٌ وَإِنْشَائِيَةٌ مَدْلُولُ إِنْشَاءِ قَدِيمٍ فَرْضَا كَالأَمْرِ وَالنَّهِْي لِمَرْجِعِ الْقَضَا

فَمَعْنَاهُ: هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَالْإِسْنَادَاتُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى حِكَايَاتٍ وَإِنْشَائيَات قَسْمَةٌ مُرْضِيَةٌ.

فَأَمَّا مَدْلُولاَتُ الإِنْسَائِيَاتِ أَىْ: الصَّادِرَةُ مِنْهُ تَعَالَى فَكُلُّهَا قَدِيمَةٌ كَالأَمْرِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْيد وَنَحْوَ ذَلِكَ ؟ لأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ رَاجِعٌ إلَى حُكْمِهِ وَالْخَبَرِ وَالْوَعْد وَالْوَعْدِ وَلَوْعَا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْله : مَدْلُولٌ إِنْسَائِيُّ . . . وَقَضَاؤُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ قَطْعًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْله : مَدْلُولٌ إِنْسَائِيُّ . . . الْبَيْتِ وَهِي أَيْ: الأَمْرُ وَالنَّهِي وَنَحْوَهَا فِي نَفْسِهِا صَفَةٌ وَاحِدَةٌ تَرْجِعُ لِلْكَلامِ الْبَيْتِ وَهِي أَيْ: الأَمْرُ وَالنَّهْ يُ وَنَحْوَهَا فِي نَفْسِهِا صَفَةٌ وَاحِدَةٌ تَرْجِعُ لِلْكَلامِ

وَتَعَدَّدُهُمَا إِنَّمَا هُوَ بِحَسْبِ تَعَلَّقَاتِهَا، فَقَوْلُهُ: مَدْلُولٌ إِنْشَائِيٌ . . إِلَخ . أَى : مَدْلُولُ الْمُسنْدَاتِ الإِنْشَائِيَة الصَّادرة منْهُ تَعَالَى، بِدَلِيلِ قَوْلَهِ: لِمَرْجِعِ الْقَضَاءِ أَى : لِأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهُ . وَأَمَّا الإِسنْاَدَاتُ الصَّادِرَةُ مِنْ الْحَادِثِ فِي نَحْوِ قَوْلِ أَى : لَأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهُ . وَأَمَّا الإِسنَادَاتُ الصَّادِرَةُ مِنْ الْحَادِثِ فِي نَحْوِ قَوْلِ نَوْحٍ: ٢٦] .

مِنْ طَلَبِ الْهَلاَكِ فَإِنَّهُ حَادِثٌ كَمَا سَيَأْتِي . انْتَهَى . وَأُمَّا قَوْلُهُ :

ثُمَّ الْحِكَايَاتُ أَتَتْ قِسْمَانِ حِكَايَةُ الْكَلاَمِ لِلْرَّحْمَنِ ثُمَّ الْحِكَايَةُ كَلاَمُ الْغَيْرِ ضَيْرِ فَافْهَمْ بِغَيْرِ ضَيْرِ كَايَةُ كَلاَهُ كَايَةُ كَلاَئِكَةً كَالَّهُ قَدِيمٍ فَالْفُجُوجُ مُنْسَلِكَةُ وَالثَّانِي فِي إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى فَحَدِّثْ الْمَحكِي وَكُنْ مَأْنُوسَا وَالثَّانِي فِي إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى

فَمَعْنَاهُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ : يَعْنِي : وَالْحِكَايَاتُ قَسْمَانِ : حَكَايَةُ كَلاَمِ فَافْهَمْ مِثْالَهُ حِكَايَةُ كَلاَمِهِ فَافْهَمْ مِثْالَهُ بِغَيْرِ ضَيْرٍ .

أَىْ : ضَرَرٌ ؛ فَمثَالُ كَلاَمِه تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٠] ، و ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٤] يحكى كَلاَمَهُ بِكَلامِه ؛ فَالْحَاكِي قَدِيمٌ وَهُوَ اللهُ تَعَالَى ، وَالْحِكَايَةُ قَدِيمٌ ، وَهُو كَلامُهُ الَّذِي حَكَى كَلاَمَهُ ، والْمَحْكَى _ بِالْفَتْحِ _ قَدِيمٌ وَهُو كَلامَهُ الَّذِي حَكَى كَلاَمَهُ ، والْمَحْكَى _ بِالْفَتْحِ _ قَدِيمٌ وَهُو كَلامَهُ اللهُ اللهُ الْوَاقِعُ فِيهِمَا قَدِيمٌ ؛ وَهُو الْمُرَادُ بِقُولِهِ : كُلُّ قَدِيمٌ .

وَالْفُجُوجُ مُنْسَلِكَةٌ أَىْ : كُلُّ فَجٍّ مِنْهَا سَـالِكٌ أَىْ : مَمْـرُورٌ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ السَّنَّةِ أَىْ : مَقْطُوعٌ بِاعْتِقَادِهِ لَهُمْ .

قَوْلُهُ : وَالثَّانِي الْبَيْتُ : يَعْنِي : حِكَايَة كَلامِ الْغَيْرِ ؛ أَيْ: وَالْمَدْلُولاتُ

الْمُسْنَدَاتُ الْمَحْكِيُ بِهَا كَلامُ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّوْمِنَ لَكَ حَتَىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةَ﴾ [البقرة: ٥٥] ، ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ [البقرة: ٦١] وَنَحْوَهَا ، فَحكَى كَلامَ غَيْرِه بِكَلامِه لَهُ فَحدَثَ الْمَحْكِي ؛ أَى : البقرة: ٦١] وَنَحْوَهَا ، فَحكَى كَلامَ غَيْرِه بِكَلامِه لَهُ فَحدَثَ الْمَحْكِي ؛ أَى : الْمُحْكَى (بِالْفَتْح) هُوَ الْحَادِثُ فَقَطْ ؛ فَالْحَاكِي قَدِيمٌ _ وَهُوَ اللّهُ تَعَالَى _ وَالْمُحْكَى _ بِفَتْح الْكَاف _ وَالْمُحْكَى _ الْهِ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى الْوَاقِعُ فِيهِ مُحَدَثٌ ، وَإِسْنَادُ الْمُحْدَثِ بِخِلاَف الأَوّل ، فَاإِنَّهُ وَقَعَ مِنْ الله تَعَالَى فَهُو قَدِيمٌ .

فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ أَلْفَاظَ الْقُرُآنِ مُحْدَثَةٌ وَمَدْلُولاَتُهَا فِيهَا التَّفْصِيلُ ، وَهَذَا التَّفْحِيلُ ، وَهَذَا التَّفْحِيلُ قَلَّ مَنْ يُحيطُ به.

. فَاضْبِطْهُ وَكُنْ مَأْنُوسًا، أَىْ : مِمَّنْ يُسْـتَأْنَسُ بِهِ كَالسَّنِيِّ ، وَلا يُسْتَوْحَشُ مِنْهُ وَلاَ يُجْتَنَبُهُ كَالْمُعْتَزِليِّ . انْتَهِيَ بِاخْتِصَارِ .

وأَمَّا قَوْلُهُ :

وَقَدْ وَقَيْتُ فِي الْكَلامِ عَهْدِي وَالْحَمْدُ لِلهِ وَلِيِّ الْحَمْدِدِ

فَمَعْنَاهُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَىْ : وَفَيْتُ بِمَا وَعَـدْتُكَ بِالإِتْيَانِ بِهِ فِي قَوْلِي سَابِقًا : وَهَا أَنَا أَجْمَعُ تَشْتَيتًا شَرَدًا .

وَالْحَمْدُ لِلهِ وَلِيِّ الْحَمْدِ، أَيْ: مَالِكه بِالْحَقِيقَة فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مَا فِي ذَلِكَ ظُهُورًا وَاضِحًا ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَجَبَنَا بِحِكْمَتِه فِي الدُّنْيَا غَالِبًا عَنْ الاستدلال بصفة على مَدْلُولاتِهَا لِمَا اقْتَضَتْهُ الْحَكْمَةُ الْعَظيمَةُ الْعَظيمَةُ الْأَرْلِيَّةُ ؛ أَيْ : لا يُسمَعُ الْبَاقِي بِالْفَانِي كَمَا لا يُرَى الْبَاقِي بِالْفَانِي غَالِبًا ، وَتَفَضَلَ عَلَيْنَا أَنْ جَعَلَ لَنَا الاَّدَلَّةَ الأَرْبَعَةَ الْحَادثَةَ يُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَدْلُولَةِ لِصِفْتِهِ الْقَدِيمَةِ ، وأَمَّا فِي الآخِرَةِ فَيَخْلِقُ اللهُ لَنَا أَسْمَاعًا بَاقِيَةً نَسْمَعُ بِهَا الْمَدْلُولَةِ لِصِفْتِهِ الْقَدِيمَةِ ، وأَمَّا فِي الآخِرَةِ فَيَخْلِقُ اللهُ لَنَا أَسْمَاعًا بَاقِيَةً نَسْمَعُ بِهَا

كَلاَمَهُ الْقَدِيمَ وَأَبْصَارًا بَاقِيَةً نُبْصِرُ بِهَا ذَاتَهَ الْعَلَيَّةَ الْبَاقِيَةَ وَصِفَاتِهِ السَّنَيَّةَ الْوجُودِيَّةَ، وَفِي غَيْرِ الْغَالِبِ وَقَعَ لِنَبِّيَا وَعَلَيْهِ رُؤيتُهُ تَعَالَى وَسَمَاعُهُ كَلاَمَهُ مَنْ غَيْرِ وَاسطَة فِي لَيْلَةِ الإِسْرَاء ، وَكَذَلِكَ مُوسَى - عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - وَلَمَّا قِيلً لَهُ: لِيْلَةِ الإِسْرَاء ، وَكَذَلِكَ مُوسَى - عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - وَلَمَّا قِيلً لَهُ: بِما عَلَمْتَ أَنَّ اللَّذِي تَسْمَعُ أَوْ سَمِعْتَ كَلامَ رَبِّكَ ؟ فَقَالَ : لِي فِي ذَلَكَ أَدِلَةً قَطْعِيَّةً ، مِنْهَا أَنَّ كَلامَ الْخَلْقِ أَسْمَعُهُ بِأَذُن ، وكَلامُ الْحَقِّ أَسْمَعُهُ بَجَميع جَوارِحِي ، وكَلامُ الْحَقِّ مِنْ كُلِّ جِهَة ، وكَلامُ الْحَقِّ مِنْ كُلِّ جِهَة ، وكَلامُ الْحَقِّ مِنْ كُلِّ جِهَة ، وكَلامُ الْحَقِّ مِغَيْرِ حُرُوفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وكَلامُ الْحَقِّ بِغَيْرِ حُرُوفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وكَلامُ الْحَقِ بِغَيْرِ حُرُوفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وكَلامُ الْحَقِ بِغَيْرِ حُرُوفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وكَلامُ الْحَقِ الْعَلَقِ آقِهِ إِلَى الْمَقَ الْمِيْرِ مُرُوفٍ وكَلامُ الْحَقِ الْمَالِي الْمَعَلَى الْمَالِقَ الْمَالِدَةِ إِلَى الْمَالِقَ الْمَالِدِي الْمَالِقِ الْمَالِولِ اللهِ وكَلامُ الْحَقِ الْمَالِمُ الْمَالِقُولِ الْمَالِولِ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُعَلِقُ الْمَالَةِ الْمَالِمُ الْمَعْقُ الْمَالِمُ الْمَالِولَ اللَّالِي اللْمَلْقُ الْمَالِقُولِ الْمَالِمُ الْمَالَقُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُ الْمَعْقُ الْمِي الْمَالَةُ الْمَالِمُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُعْلَى الْمَالَ الْمَالِمُ الْمُولِ الْمُؤْلِقُ الْمَالُولُ الْمَالِمُ الْمُولِ الْمَالِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُولِ الْمَالِمُ الْمُؤْلِقُ الْمَالْمُ الْمُؤْلِقُ الْمَالَ الْمَالُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ ال

وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ . انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠م) سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ: سُئِلَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْد الله سيِّدي مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوق عَنْ فَتُوى أَفْتَى بِهَا رَجُلٌ مِمَّنْ يَتَصَدَّى للإِقْرَاء وَهِى َ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ وَجَدُّ أَنْ يَسْأَلُهَا عَنْ عَقيدَتَهَا ، فَإِنْ وَجَدَهَا مُعْتَقَدَةَ مَا يَسْتَحيلُ فِي حَقِّ اللهِ _ تَعَالَى _ كَالْجِهَةِ مَثَلاً ، فَإِنَّهُ يَجَبُ عَلَيْه أَنْ يُفَارِقَها ؟ لأَنَّها مُشْرِكَةٌ .

فَهَلْ يَاسَيِّدِي يَجِبُ وَيَكُونُ الْحُكْمُ مَا أَفْتَى بِهِ أَوْ لاَ يَجِبُ ؟

وَمَا الْحُكْمُ فِيمَنْ وَجَدَ جَاهِلاً لاَ يَعْتَقَدُ غَيْرَ قَوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ عَيْقِ - كَمَا تَعْلَمُونَهُ - مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ ؟

بَيِّنُوا لَنَا ذَلكَ مَأْجُورينَ .

فَأَجَابَ : هَـذه إِحْدَى الطَّوَامِّ ، فَمَهْ مَا فُتِحَ هَذَا الْبَابُ عَلَى الْعَـوَامِّ اخْتَلَّ النِّطَامُ ، فَلاَ تَجْرِي عَلَى الْعَوَامِّ الْعَقَائِدُ وَلْيُكْتَفَ بِالسَّهَادَتَيْنِ كَمَا قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ وَبِهَذَا جَاءَتْ الأَحَادِيثُ الصِّحَاحُ ، ولَوْ وَجَبَ سُؤَالُ النِّسَاءِ عَنْ هَذَا بَعْدَ

التَّزْويج ، لَوَجَبَ قَـبْلَهُ ، فَلاَ يُقْدَمُ عَلَى نِكَاحِ امْرَأَة تَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُـولُ اللهِ ﷺ إِلاَّ بَعْدَ اخْتِبَارِ عَقِيدَتِهَا ؛ لأَنَّ مِنْ أُصُولِهِمْ أَنَّ مَنْ طَرَأَ قَطَعَ ، فَإِذَا قَارَنَ مَنَعَ . انْتَهى منْ « الْمعيار » .

وَفِي الْحَدِيثِ : « أُمرْتُ أَنْ أُقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ ، مُحْمدٌ رَسُولُ الله عَقِيرٌ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْواَلَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا » (١) .

الْقَسْطَلانِيُّ : وَيَحْرُمُ النَّقبُ عَمَّا فِي صُدُورِهِمْ (٢) . انْتَهى .

الشَّيْخُ خَلِيلٌ : وَيَجِبُ غَسْلُ كَـافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذَكَـرَ ، وَصَحَّ قَبْلَهَا ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى الإِسْلام (٣) .

الآبِيُّ (٤): لاَ يُشْتَرَطُ لَفْظُ «أَشْهَدُ» وَلاَ النَّفْيُ وَالإِثْبَاتُ ، وَلَوْ قَالَ : اللهُ أَحَدُ مُحَمدٌ رَسُولُهُ ؛ كَانَ مُسْلِمًا (٥). انْتَهى مِنْ (س).

وَفِي «الْمُدَوَّنَة» (٦): وَلاَ تُوطَأُ الأَمَةُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكَتَابِ حَتَّى تُجِيبَ إِلَى الْإِسْلامِ بِأَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَوْ تُصلِّي أَوْ تُجيبَ بِأَمْدٍ يُعْرَفُ بِهِ أَنَّهَا قَدْ دَخَلَتْ فِي الإِسْلاَمِ وَتَسْتَبْرِئُ . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) تقدم .

⁽٢) إرشاد الساري (١/ ٢٣٦).

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٧) .

⁽٤) هو الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري رحمه الله تعالى .

⁽٥) جواهر الإكليل (١١٦/١) .

⁽٦) المدونة (٢/ ٢٢٥ _ ٢٢٦) .

(٢١) [٢١] سُؤَالٌ: عَنْ مَعْنَى الْكَلاَمِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْوَرْزَازِيِّ (١) فِي « نَوَازِله» : فَائِدَةٌ : قَالَ فِي «طَبَقَاتِ السُّبْكِيِّ » (٢١) : رَبِّى الإِمَامُ سَيْفُ الدِّينِ الآمَدِيُّ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ : مَا فَعَلَ اللهُ تَعَالَى بِكَ ؟ فَقَالَ : أَجْلَسَنِي عَلَى كُرْسَيِّ، فَقَالَ لِي: أَقِمَ الدَّلِيلَ [ق/ ٢٨] عَلَى وَحْدَانيَّتِي بِحَضْرَةِ الْمَلائِكَة . فَقُلْتُ كُرْسَيِّ، فَقَالَ لِي: أَقِمَ الدَّلِيلَ [ق/ ٢٨] عَلَى وَحْدَانيَّتِي بِحَضْرَةِ الْمَلائِكَة . فَقُلْتُ لَهُ : لَمَّا كَانَ الْحَارِثُ الْمُحْتَرِعُ عَلَى أَحْسَنِ مِنْوَالَ فَلاَ بُدَّ لَهُ مَنْ صَانِعٍ ، وَكَانَ نَشْبَةُ الثَّانِي وَالثَّالِثَ إِلَى الْوَاحِد كَنَسْبَة الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكُ مِمَّا لَمْ نَشْبَةُ الثَّانِي وَالثَّالِثَ إِلَى الْوَاحِد كَنَسْبَة الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكُ مِمَّا لَمْ وَعَزَّ سَلُطَانُهُ . فَقَالَ لِي : اذْخُلِ الْجَنَّة .

جَوَابُهُ : أَمَّا قَوْلُهُ : « لَمَّا كَانَ الْحَادِثُ الْمُخْتَرَعُ عَلَى أَحْسَنِ مِنْوَالٍ فَلا بُدَّ لَهُ مِنْ صَانِعٍ » : فَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ فَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَى تَفْسِيرٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ نَسْبَةُ الثَّانِي وَالثَّالِثِ إِلَى الْوَاحِد . . ﴾ إِلَخ : فَمَعْنَاهُ ـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى جَلَّ عَن وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ـ أَنَّ قَـوْلَ مَنْ قَالَ مِنْ الْمَخْلُوقِينَ : إِنَّ اللهَ ـ تَعَالَى جَلَّ عَن النَّقَائِصِ ـ ثَانِى اثْنَيْنِ أَوْ ثَالِثُ ثَلاثَة ، بَاطِلٌ كَبُطْلَانِ مَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ وَلاَ ادَّعَاهُ أَحَدٌ مِنْ الْمَخْلُوقِينَ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ ؛ وَهُو أَنَّهُ _ تَعَالَى عَنْ النَّقَائِصِ ـ رَابِعُ أَرْبَعَة أَوْ خَامِسُ خَمْسَة وَشَبْهُ ذَلِكَ ؛ فَإِذَا ثَبُتَتْ وَحْدَانِيتُهُ فِي ذَاتِه وَصَفَاتِه وَأَفْعَالِهِ لاَ قُو خَامِسُ خَمْسَة وَشَبْهُ ذَلِكَ ؛ فَإِذَا ثَبُتَتْ وَحْدَانِيتُهُ فِي ذَاتِه وَصَفَاتِه وَأَفْعَالِهِ لاَ شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ ، هُو اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ . انْتَهَى . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١م) سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ:

أَمَّا بَعْدُ : فَاعْلَمْ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِالإِيمَانِ لَمَنْ كَانَ عَارِفًا بِعَقَائِد إِيمَانِهِ وَلَوْ بِالدَّلِيلِ الْجُمَلِيِّ ؛ فَفِي شَرْح الإِمَامِ السَّنُوسِيِّ عَلَى «الْوسْطَى» (٣) فِي بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى

⁽١) هو أحمد بن محمد الورزازي التطواني المتوفى سنة ١١٧٧هـ .

ونسبته إلى ورزاز قبيلة بالمغرب من البربر ، أو موضع .

⁽٢) لم أقف عليه في «الطبقات» المذكورة .

⁽٣) شرح أم البراهين (ص/ ٦٧) .

وُجُوبِ الْوَحْدَانِية لَهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا نَصُّهُ : وَالتَّقْلِيدُ يَكُفِّي فِي الْخُرُوجِ عَن الدَّلِيلِ الْجُمَلِيِّ ، وَلاَ تُشْتَرَطُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْتيبه عَلْى الْوَجْه الَّذي يُرَكِّبُهُ الْعُلَمَاءُ ، وَلاَ دَفْعُ الشُّبُهُ الْوَارِدَةُ وَلاَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ ، إِذَا فَهِمَهُ فَهْمًا عُرِفَ به الْحَقُّ ، وَخَرَجَ بِهِ عَنْ التَّقْليد ، فَهُوَ عَارِفٌ ، وَإِنْ لَمْ يَقْـدرْ أَنْ يُعَبِّرَ عَمَّا في ضَميره منْ ذَلِكَ وَلاَ قَدِرَ أَنْ يَرُدَّ عَلَى مُبْتَدع لشُبْهَـة يَرُدُّهَا عَلَى الْحَقِّ ؛ لأَنَّ ذَلكَ وَصْفُ الْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ ، وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ ، مَنْ قَامَ بِهِ مِنْ الْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ قُطْرِ أَجْزاً عَنْ غَيْرِه في ذَلكَ الْقُطْرِ . وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى تَقْرِيرِ الدَّليلِ وَالتَّعْبِيرِ عَنْهُ لَيْسَ بِشَرْطِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْخُروجِ عَنْ التَّقْليد، بَلْ فَهْمُهُ فِي الْغَالِب هُوَ الْمُشْتَرَطُ ، لَمْ يَكُنْ لَنَا أَنْ نُسيءَ الظَّنَّ بَعامى ٍّ أَوْ غَيْرِه ، وَلاَ أَنْ نَجْزِمَ بحقّه في التَّقْليـد بمُجَرَّد عَـجْز لسَانه عَنْ تَـقْـرير أَدلَّة الْعَـقَائِدِ ، لإحْتِـمَالِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِعَـقَائِد إِيمَانِهِ وَبِأَدِلَّتِهَا ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ يَعْسُرُ عَلَيْـه التَّعْبِيرُ عَنْهَا ، وَكَثَيرٌ مِنْ [ق/ ٢٩] الْعُلَمَاءِ يَعْجَزُونَ عَنْ التَّعْبِيرِ عَمَّا فِي ضَمَائِرِهِمْ مِنْ الْعُلُومِ الْمُحَقَّقَةِ، فَكَيْفَ بِالْعَامَّةِ ، اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى لسَانه مَا يَدُلُّ عَلَى مَا كَمُنَ في ضَميره مِن الاعْتقَادِ الْفَاسد ، فَالْوَاجِبُ حينَئذ أَنْ يَتَلَطَّفَ فِي تَعْليمه بِمَا أَمْكَنَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُسْتَعَانُ . انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلامِه ـ رَضَىَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. آمين

وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْفَاسِيِّ فِي « نَوَازِلِهِ » مَعَ زِيَادَةٍ : وَسُئِلَ عَن الْمُقَلِّدِ مَا هُوَ وَبِمَاذَا يَخْرُجُ عَنْ التَّقْلِيدِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْله : أَمَّا الْمُقَلِّدُ : فَهُوَ الْذي مَعَهُ عَقْدٌ صَحِيحٌ جَارِمٌ تَلَقَّاهُ مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ ، وَلَيْسَ مَعَهُ دَلِيلٌ ، إِذْ لَمْ يَنْظُرْ قَطُّ فِي الآيَاتِ وَلاَ اعْتَبَرَ فِي الْمَصْنُدوعَات ، وَبَعُدَ مِنْ مُجَاورة الْمُسلمين ، ولا سَمِعَ قَطُّ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسلمين ، ولا سَمِع قَطُّ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسلمين ، وَلا سَمِع قَطُّ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسلمين ، وَلا سَمِع قَطُّ شَيْئًا مِنْ أَمُورِ الْمُسلمين ، وَلا سَمِع قَطْ شَيْئًا مِنْ أَمُورِ الْمُسلمين ، وَأَمَّا مَنْ خَالَطَ الْمُسلمين

وَيَعْرِفُ الْخَالِقَ مِنْ الْمَخْلُوقِ وَالرَّسُولَ مِنْ الْمُرْسِلِ ، وَيَسْتَدَلُّ بِالأَثَرِ عَلَى الْمؤثِّر ، وَبِالْمَصْنُوعَاتِ عَلَى الصَّانِعِ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَالْمُلْكِ النَّافِذِ ، فَلَيْسَ بِمُقَلِّدِ ، بَلْ هُوَ مُؤمنٌ مَسْتَدَلٌ .

وَأَمَّا بِمَاذَا يَخْرُجُ عَنْ التَّقْلِيد ، فَهُ وَ الدَّلِيلُ الْجُملِيُّ الْمُتَيسَّرُ عَلَى كُلِّ أَحَد عَلَى حَسْبِ قَرِيحَته ، وَلاَ يُكَلَّفُ بِنَظِرِ الأَدلَّةِ وَالْبُرْهَانِ عَلَى الاصْطلاحِ الْمَنْطقيِّ وَالْمُتكَلِّمِينَ ، بَلْ كُلُّ أَحَد يَنْطقُ بِلَسَانِه ، وَإِنْ لَمْ يَقْدرْ عَلَى الْمُنْطقيِّ وَالْمُتكَلِّمِيء بِهَ الظَّنَ ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَعَبِّرُونَ عَنْ مُرَادِهم ، نَعم ! النُّطق بِهِ فَلاَ تُسِيء بِه الظَّنَ ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَعَبِّرُونَ عَنْ مُرَادِهم ، نَعم ! إِنْ ظَهَرَ عَلَى لِسَانِهِم مَا يُخَالِفُ الْحَقَّ احْتِيلَ فِي تَعْلِيمِهم وَإِرْشَادِهم إِلَى الْحَقِّ إِنْ ظَهَرَ عَلَى لِسَانِهِم مَا يُخَالِفُ الْحَقَّ احْتِيلَ فِي تَعْلِيمِهم وَإِرْشَادِهم إِلَى الْحَقِّ بِالْطَفَ عِبَارَة وَأَسْهِلِ إِشَارَة ، وَلاَ يُكَلِّفُونَ فَوْقَ طَاقتهم : ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّه نَفْسًا إِلا وَسُعْهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْكَلام وَمَعْرِفَةَ اصْطلاح أَهْلِه فَوْضُ كَفَايَة بِجُمْلَتِه ؛ مَنْ قَامَ بِهِ مِمَّنْ فِيهِ أَهَلِيةٌ لِذَلِكَ وَحَصَّلَ شُرُوطَه . انْتهى ، وَالله بَعَلَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

وَالْجَبْرِيَّة كَمَا في « إضاءَة الدُّجْنَة » :

نَعَمْ لَهُ كَسْبٌ بِهِ يُكَلَّفُ شَرْعًا وَلاَ تَأْثِيرَ مِنْهُ يُعْرَفُ

جَوابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ فِي "كُبْرَاهُ " فِي بَابِ الْوَحْدَانِية بِقُولُه : وَبِهِذَا الدَّلِيلِ بِعَيْنِه - يَعْنِي دَلِيلَ التَّمَانُع - يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ جَلَّ وَعَلاَ هُوَ الْمُوجِدُ لأَفْعَال [ق/ ٣] الْعباد ، وَلاَ تَأْثِيرَ لقُدْرَتِهِمْ الْحَادِثَة فِيهَا ، وَعَلاَ هُو مُودَةٌ مُقَارِنَةٌ لَهَا ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بَوجُود قُدْرَة مُقَارِنَة لَهَا لمَا نَجَدُهُ مِنْ الْعُرْف الضَّرُورِيِّ بَيْنَ حَرَكَة الاضْطَرار وحَركة الاخْتيار ، وَعَنْ تَعَلَّقَ هَذِه الْقُدْرَة الْحَادِثَة بِالْمَقْدُور ، وَمُقَارِنَة لَهَا فِي مَحلِها مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ عَبَّرَ أَهْلُ السَّنَة وَالْحَادِينَ بِالْكَسْبِ ، وَهُو مَتَعَلِّق التَّوْلِ وَالْعِقَابِ ، وَأَمَارَةٌ عَنْ التَّوابِ وَالْعِقَابِ ، وَالْكَسْبَ ، وَهُو مَتَعَلِّق التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ ، وَأَمَارَةٌ عَنْ التَّوابِ وَالْعِقَابِ ،

فَيَبْطُلُ إِذًا مَذْهَبُ الْجَبْرِيَّة ، وَهُوَ إِنْكَارُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لَمَا فِيهِ مِنْ جَحْد الضَّرُورَةِ وَإِبْطَالِ مَحَلِّ التَّكْليف وَأَمَارَةُ الثَّوَابِ وَالْعَقَابِ ؛ وَمَنْ هَنَا تَعْلَمُ كَوْنَهُ بِدْعَةً .

وَمَذْهَبُ الْقَدْرِيَّةِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْعَبْدِ يَخْتَرِعُ أَفْعَالَهُ عَلَى وِفْقِ مُرَادِهِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ الَّتِي خَلَقَ اللهُ _ تَعَالَى _ لِمَا عَلَمْتَ مِنْ دَلِيلِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَاسْتِحَالَةَ الشَّرِيكِ مَعَ الله تَعَالَى أَيَا كَانَ . انْتَهَى الْمُرَادُ منْهُ .

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ فِي تَقْرِيرِهِ للْبَيْتِ الْمَذْكُورِ ، وَلَفْظُهُ بَعْدَ حَذْف صَدْرِ كَلاَمِه : مَذْهَبُ شَيْحِ السَّنَّةَ وَأَتْبَاعِه كَافَّةً أَنَّ لِلْعَبْد قُدْرَةً حَادثَةً تُقَارِبُ أَفْعَالَهُ الاَحْتِيَارِيَّةَ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهَا أَلْبَتَة ، فَهَذَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ حَادثَةً تُقَارِبُ أَفْعَالَهُ الاَحْتِيَارِيَّةَ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهَا الْبَتَة ، فَهَذَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ وَلاَ يَصِحُ سُواه ؛ ولذَلِكَ قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ الله تَعَالَى : الْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ وَلاَ يَصِحُ سُواه ؛ ولذَلِكَ قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ الله تَعَالَى : نَعْمُ الله كَسُبُ بِهِ يُكَلِّفُ مَنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهَا . . . إلَح ، يَعْنِي : أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ كَسُبٌ بِهُ يُكَلِّفُ مَنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهَا . .

وَتَفْسِيرُ الْكَسْبِ عِنْدَ الأَشْعَرِيَّةِ: مُقَارَنَةُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي مَحَلِّهَا مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهَا وَهُوَ مَحَلُّ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ وَأَمَارَةُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ؛ فَمعْنَى الْكَسْبِ: تَعَالَى _ إِذَا خَلَقَ الْفَعْلَ فِي الْعَبْدِ خَلَقَ لَهُ قُدْرَةً تُقَارِنُهُ ، فَذَلِكَ عَلاَمَةٌ اللّهَ _ تَعَالَى _ إِنْ كَانْ شَرًا ، وَعَلَى الْعِقَابِ إِنْ كَانَ شَرًا ، وَأَمَّا نَفْسُ الثَّوابِ فَعَدْلٌ مِنْهُ ، وَنَفْسُ الْعُقَابِ إِنْ كَانَ شَرًا ، وَأَمَّا نَفْسُ الثَّوابِ فَعَدْلٌ مِنْهُ .

انْتَهى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ مِنْ كَلاَمِهِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ . انْتَهى وَاللهُ تَعَالَى عَنْهُ . انتَهى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢م) سُؤَال: عَنْ الثَّمَانِيةِ الَّتِي لاَ تَفْنَى فَأَيْنَ هِى مِنْ قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨] ؟ فَإِنَّ هَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ عِنْدِي ؟.

جَوَابُهُ: قَالَ اللِّقَانِيُّ فِي «جَوْهَرَتِهِ »:

وَكُلُّ شَيء هَالَكٌ قَدْ خَصَّصُوا عُمُومَهُ فَاطْلُبْ لَمَا قَدْ لَخَّصُوا

[ق/ ٣١] قَـالً فِي شَـرْحِهِ عَلَيْهَـا : لَمَّـا أَسْلَفَ الْخَـلافَ فِي فَنَاءِ الرَّوْحِ وَالْعَجَـبِ وَكَانَ الرَّاجِحُ فِيهِمَـا الْبَقَـاءُ وَكَانَ قَوْلُهُ تَـعَالَى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجُهُهُ ﴾ [القصص: ٨٨] .

ممّا يُشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ الرَّاجِحِ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ كُلَّ مَا سوَى الله تَعَالَى مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْهَلاكِ وَمَشْمُولٌ لَهُ الاسْتَثْنَاءُ مَعْيَارُ الْعُمُومِ ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِكَ ﴾ [الرحمن: ٢٦ _ ٢٧] إلى أنَّ الاسْتَثْنَاءَ فيه مَعْنُويٌ أَسَّارَ إلى مَا يَدْفَعُ الإِشْكَالَ بِهَذِهِ الْـجُـمْلة ، وَمَّرَادُهُ أَنَّ الآيَتَيْنِ دَخَلَهُ مَا التَّخْصِيصُ، وَهُوَ : قَصْرُ الْعَامِ الَّذِي هُوَ: لَفُظَّ يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ التَّخْصِيصُ، وَهُو : قَصْرُ الْعَامِ اللَّذِي هُوَ: لَفُظَّ يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ . فَلْيكُنْ هَذَانِ الأَمْرَانِ مِمّا أَخْرَجَهُ التَّخْصِيصُ أَيْضًا مِنْهُمَا عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ . فَلْيكُنْ هَذَانِ الأَمْرَانِ مَمّا أَخْرَجَهُ التَّخْصِيصُ أَيْفًا مَنْ عَيْرِيها هَلاكٌ فَقَدْ اسْتَثْنُوا مِنْ ذَلِكَ الْعَرْشَ وَالْكُرْسِيَّ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَأَهْلَهُمَا فَلا يَعْتَرِيها هَلاكٌ وَلا فَنَاءٌ .

وَمِثْلُ هَذَا الْجَوَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُـما ـ وَزَاد اللَّوْحَ وَالْقَلَمَ وَالْأَرْوَاحَ ، وَمَثْلُ التَّخْصِيصِ لاَّ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الأَكَابِرُ وَخُصُوصًا الصَّحَابَةُ ـ وَالْقَلَمَ وَالأَرْوَاحَ ، وَمَثْلُ التَّخْصِيصِ لاَّ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الأَكَابِرُ وَخُصُوصًا الصَّحَابَةُ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ـ إِلاَّ بِدَلِيلٍ سَمْعِيًّ ؛ إِذْ لاَ يُتَلَقَّى مِثْلُ هَذَا إِلاَّ مِن السَّمْعِ . وَقَدْ جَاءَتْ الآثَارُ بِأَنَّ الأَرْضَ لاَ تَأْكُلُ أَجْسَادَ الأَنْبِياءِ (١) وَلاَ الْعُلَمَاءِ وَلاَ

أخـرجـه أبو داود (۱۰۳۱) والنسـائي (۱۳۷٤) وابن مـاجه (۱۰۸۰) وأحـمـد (۱۰۲۰) والدارمي (۱۰۷۲) وابن خزيمة (۱۷۳۳) والحاكم (۱۰۲۹) .

قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه .

وقال الذهبي : على شرط البخاري .

وقال الألباني : صحيح .

الشُّهَدَاءِ ، وَلاَ حَمَلَةِ الْقُرُآنِ ، وَلاَ الْمُؤذِّنِينَ احْتِسَابًا ؛ فَأُولَى أَنْ لاَ تَفْنَى . إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِلَى هَذه الْمَذْكُورَات أَشَارَ بِقَوْلَهِ : فَاطْلُبْ لِمَا قَدْ لَخَّصُوا .

وَهَذَا الْجَـوَابُ الَّذِي قَـدْ سَلَكَهُ قَدْ عَلِـمْتَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْـهِ مِنْ الْقُدَمَـاء ؛ وَلذَلكَ سَلَكَهُ اقْتِدَاءً بِهِمْ ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ الْمُتَأْخِّرِينَ إِلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ وَلاَ تَخْصَيصٌ .

وَمَعْنَى ﴿هَالِكٌ ﴾ : قَابِلٌ لِلْهَلاَكِ مِنْ حَيْثُ إِمْكَانِهِ وَافْـتَقَارِهِ ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى فَانٍ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ : قَابِلٌ لِلْفَنَاءِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُمَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣) [٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ حَقِيقَة جَوْهُرِ الْفَرْدِ.

جَوَابُهُ: قَالَ صَاحِبُ « الإِضَاءَة » :

وكُلُّ مَا أُلِّفَ فَهُ و الْجِسْمُ وَمَا انْتَهَى لِمَنْعِ حَدِّ الْقَسْمِ فَالْجَوْهُرُ الْفَرْدُ الشَّهِيرُ اللَّوسَمُ وَهُو عَلَى مَذْهَبِنَا الْمَحْمُود مَوصُوفٌ بِالْحُدُوثِ وَالْوجُودِ هَذَا وَفِي الْقَوْلِ بِهِ إِزَاحَةُ مُوصُوفٌ بِالْحُدُوثِ وَالْوجُودِ هَذَا وَفِي الْقَوْلِ بِهِ إِزَاحَةُ

لظُلْمَة الْغَاوِينَ وَاسْتَرَاحَةُ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ: وَكُلُّ مَا أَلِّفَ فَهُوَ الْجِسْمُ فِي اصْطِلاَحِ الْجِسْمُ: يَعْنِيَ أَنَّ كُلَّ مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرُ هُوَ الْجِسْمُ فِي اصْطِلاَحِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

قَوْلُهُ: وَمَا [ق/ ٣٢] انْتَهَى لِمَنْعِ حَدِّ الْقَسْمِ فَالْجَـوْهَرُ الْفَرْدُ ، يَعْنِي : أَنَّ جَوْهَرَ الْفَرْدِ هُوَ الَّذِي انْتَهَى إِلَى حَدِّ يَسْتَحِيلُ انْقِسَامُهُ عَقْلاً .

الشَّهِيرُ الْوَسْمُ: أَىْ: الشَّهيرُ الْعَلاَمة بِكَثْرَةِ الاخْتِلافِ فِيهِ.

وَهُوَ عَلَى مَـذْهَبِنَا يُوصَفُ بِالْحُـدُوثِ وَالْوُجودِ خِـلافًا لِلْفَـلاسِفَـةِ وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مَعَ أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ فِيهِ إِبْعَادٌ لِجَهْلِ الْغَـالِينَ وَاسْتِرَاحَةٌ

مِنْ تَقْدِيرِ الْمَحَالِ ؛ لأَنَّ الْجِسْمَ مُتَنَاهِي الأَطْرَاف ضَرُورَةً فَوَجَبَ أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ جَوَاهِرَ مُتَنَاهِية ضَرُورَةً ؛ لأَنَّ تَنَاهِي الْكُلِّ يَسْتَلْزِمُ تَنَاهِي الأَجْزَاءِ ، وَلأَنَّ الْجِسْمَ لَوْ كَانَتُ مَّ أَجْزَاوُهُ غَيْرُ مُتَنَاهِية لَدَحَلَ فِي الْوجُودِ مَا لاَ يَتَنَاهَى وَهُو مُحالٌ ، لوَ كَانَتُ اللهَ يَتَنَاهَى ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَلَسَاوَتُ الذَّرَةُ الْفِيلَ ، لأَنَّ مَا لاَ يُتَنَاهَى ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ وَالْمُعَايَنَة . انتَهى .

وَقَالَ ابْنُ السَّبْكِيِّ وَشَارِحُهُ الْمَحَلِّى : وَالأَصَحُّ أَنَّ جَوْهَرَ الْفَرْدِ وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لاَ يَتَجَسَرًا ثَابِثٌ فِي الْخَارِجِ ، وَإِنْ لَمْ يُرَ عَادَةً إِلاَّ بِانْضِمَامِهِ إِلَى غَـيْرِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ منْهَا .

فَائِدَةٌ: فَفِي "الرَّعينيِّ عَلَى "الْمُرشِدَةِ » مَا نَصُّهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَرضِ الْمُوثِدَةِ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ: إِذَا الْموْجُودِ مَعَ الْجَوْرِ الْفَرْدِ فِي أَوَّل وُجُودِهِ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ: إِذَا وُجِدَ وُجَدَ مُتَحَرِّكًا ، وَسَبَبُ الْخِلافِ بَيْنَهُمَا اخْتِلافُ اللَّغَةِ وَالْأَصْطِلاَحِ ؛ فَالسَّكُونُ فِي اللَّغَة هُو : الْمُكْثُ .

وَفِي الاصْطلاح : عبارَةٌ عَنْ الْكُوْن فِي الْحَينِ أَكْثَرَ مِنْ زَمَانٍ وَاحِد ؛ فَتَمسَّكَ الْقَاضِي بِاللَّغَةِ وَتَمسَّكَ أَبُو الْحَسَنِ بِالاصْطلاح .

وَفِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ بِالْوَقْفِ فَلاَ يُقَالُ فِيهِ : مُتَحَرِّكٌ وَلاَ سَاكِنٌ ؛ لأَنَّ الْحَرَكَةَ عَبَارَةٌ عَنْ النَّقْلَة ، وَهُو الْجَوْهَر حِينَ خَلَقَهُ الله لَمْ يُنْقَلْ مِنْ حَيِّز إِلَى حَيِّز ، وأَمَّا السُّكُونُ فَهُو عَبَارَةٌ عَنِ الْكَوْنِ فِي حَيِّز أَكْثَرَ مِنْ زَمَانِ وَاَحِد ، وَهَذَا الْجَوْهَرُ لَمْ السُّكُونُ فَهُو عَبَارَةٌ عَنِ الْكَوْنِ فِي حَيِّز أَكْثَرَ مِنْ زَمَانِ وَاَحِد ، وَهَذَا الْجَوْهُرُ لَمْ يَسْتَمِرْ عَلَيْهِ زَمَانًا فَيُوصَفُ بِالسُّكُونِ . انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ «الرَّعينى » وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

مسائلُ الْقُرْآنِ

(٢٤)[١] سُؤَالٌ: هَلْ يَجُوزُ لأَحَدِ أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْآنِ بِفَهْمِهِ أَمْ لا ؟

الْجَواَبُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي «نَوَازِله» : أَمَّا سُوَالُكُمْ عَنْ تَفْسِيرِي لِكِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ فَعَنْ أَىِّ شَيء تَسْأَلُونَ ؟ فَإَنْ كَانَ سَبَبُ سُؤَالِكُمْ مَا وَرَدَ مِنْ النَّهْيِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ [ق/٣٣] عَلَيْ : «مَنْ فَسَّرَ الْقُرُانَ بِرَأْيهِ فَلَيْتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّهْيِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ [ق/٣٣] عَلَيْ : «مَنْ فَسَّرِينَ كَافَّةً وَهُوَ: أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصُّ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ» (١) فَجَوابِي عَنْهُ جَوابُ الْمُفَسِّرِينَ كَافَّةً وَهُوَ: أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصُّ بِمَا لاَ مَجَالَ لِلرَّايِ فِيهِ ، كَأَسْبَابِ النَّزُولِ ، وَمَعْرِفَةِ الْغَرِيبِ، وَالأُمُورِ الْغَائِبَةِ .

قَالَ الإِمَامُ الْقَاضِي أَبُو مُحمَّد بْنُ عَطَيَّة (٢) : وَلَيْسَتَ مِنْ التَّفْسِيرِ بِالرَّأَى أَنْ يَقُولَ فِيهِ الْفَقْهِيُّ بِفَعْهِ ، وَالنَّحَوِي ، وَاللَّعْوَىُّ بِلُعَتِهِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ تَفْسِيرٌ بِأُصُولِ صَحِيحَةٍ .

قَالَ الإِمَامُ حُجَّةُ الإِسْلاَمِ أَبُو حَامِدِ الْغَزَالِيِّ فِي «الإِحْيَاءِ» : (٣) تَحْرِيمُ التَّكَلُّم بِغَيْرِ الْمَسْمُوعِ بَاطِلٌ ؛ إِذْ لاَ يُصَادفُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلاَّ فِي بَعْضِ التَّكَلُّم بِغَيْرِ الْمَسْمُوعِ بَاطِلٌ ؛ إِذْ لاَ يُصَادفُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلاَّ فِي بَعْضِ الآيَاتِ ، وَالصَّحَابَةُ وَ الْحُمْعُ وَيَمْتَنِعُ سَمَاعُ الْجَمْعِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَالأَحْبَارُ وَالآثَارُ تَدُلُّ عَلَى اتِّسَاعِ مَعَانِيهِ .

قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاّةُ وَالسَّلامُ لابْنِ عَبَّاسٍ وَلَيْك : « اللَّهُمَّ فَقَّهْ هُ فِي الدِّينِ ،

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۹۰۰) وأحمد (۲۰۲۹) وأبو يعلى (۲۰۸۰) والبيهقي في «الشعب» (۲۲۷۰) والنسائي في «الكبرى » (۸۰۸٤) وابن حبان في «الثقات» (۸/۸۳) من حديث ابن عباس مرفوعًا .

قال الترمذي : حسن صحيح .

وقال الألباني : ضعيف .

⁽٢) المحرر الوجيز (١/ ٤١) .

^{. (79 - / 1) (7)}

مَسَائِلُ الْقُرْآن

وَعَلِّمْهُ التَّأُويلَ » (١).

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣] ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَلِيْكِ : لاَ يَفْقَهُ الرَّجُلُ حَتَّى يَجْعَلَ لِلْقُرآنِ وُجُوهًا (٢). وَقَالَ عَلَى اللهُ وَجُهُهَ : لَوْ شِئْتُ لأَوْقَرْتُ سَبْعِينَ بَعِيرًا مِنْ تَفْسِيرِ فَاتَحَةَ الْكَتَابِ (٣).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَائِكِ : مِنْ أَرَادَ عِلْمَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فَلْيُؤْثِرُ الْقُرْآنَ.

وَفِي الْقُرْآنِ إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمَعِ الْعُلُومِ بِالنَّهْيِ، إِمَّا عَنْ التَّأْوِيلِ عَلَى وَفْقَ مَا لَهُ مِنْ الرَّأَى ، وَإِمَّا عَنْ التَّسَارُعِ إِلَى الْبَاطِنِ قَبْلَ إِحْكَامِ الظَّاهِرِ . انْتَهى بِاخْتِصَارٍ.

وَقَالَ شَارِحُ «التَّأْوِيلات» : أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ اسْتَخْرَاجِ مَعَانِيهِ بِالرَّايِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأْويلِ ، فَقِيلَ : التَّفْسِيرُ سَبَبُ النَّزُولِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأُويلِ ، فَقِيلَ : التَّفْسِيرُ سَبَبُ النَّزُولِ ، وَالتَّأُويلُ : بَيَانُ مَا يَحْتَمَلُهُ اللَّفْظُ .

وَقَدْ جُعِلَ الْقُرْآنَ أَصْلاً لِكُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ كُلُّهُ مَنْصُوصًا فَلاَ بُدَّ مِنْ

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٣) ومسلم (٢٤٧٧) .

⁽٢) أخـرجه عـبــد الرزاق (٢٠٤٧٣) وابن أبي شيـبــة في «المصنف» (٦/ ١٤٢) وأبو نعــيم في «الحلية» (١/ ٢١١) موقوفًا .

قال العيني : قال أبو عمر : لا يصح مرفوعًا ، وإنما الصحيح أنه من قول أبي الدرداء ، وصدقة السمين راويه ـ أي : مرفوعًا ـ مجمع على ضعفه . «عمدة القارئ» (٢/٥٥) .

⁽٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما ما يروي عن بعضهم من الكلام المجمل مثل قول بعضهم: لو شئت لأوقرت من تفسير فاتحة الكتاب . . . إلخ ، فهذا إذا صح عمن نقل عنه كعلى وغيره لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف للظاهر ، بل يكون هذا من الباطن الصحيح الموافق للظاهر الصحيح وقد تقدم أن الباطن إذا أريد به ما لا يخالف الظاهر المعلوم، فقد يكون حقا ، وقد يكون باطلاً ولكن ينبغي أن يعرف أنه قد كذب على على وأهل بيته ، لا سيما على جعفر الصادق ما لم يكذب على غيره من الصحابة ، حتى إن الإسماعيلية والنصيرية يضيفون مذهبهم إليه وكذلك المعتزلة .

الاسْتخْرَاجِ بِالرَّايِ مَعَ الْعَرْضِ عَلَى الأُصُولِ . انْتَهَى مُـرَادُنَا مِنْ كَلامِهِ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - . . اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - .

وَفِي «لُبَابِ التَّأُويلِ فِي مَعَانِي التَّنْزِيلِ» الْمَعْرُوف « بِالْخَازِن » مَا نَصُّهُ : وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضَى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله عَيَّالَةُ : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَّوا مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ » (١) ، وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأَيِهِ » [ق/ ٣٤] أَخْرَجَهُ أَبَوُ دَاوِدٍ والتَّرْمِذِيُّ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

قَوْلُهُ : « فَلْيَتَبِوَّأُ مَقْعَدَهُ » : فَلْيَتَخِّذْ لَهُ مَبَاءَةً أَىْ : مَنْزِلاً مِنْ النَّارِ .

وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : « مَنْ قَالَ فِي كَتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِرَأَيهِ فَأَصَابَهُ فَقَدْ أَخْطأً » (٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودٍ وَالتَّرْمِذِيُّ وقَالَ : حَدَيثٌ غَريبٌ .

⁽١) تقدم .

⁽٢)أخرجه أبو داود (٣٦٥٢) والترمذي (٢٩٥٢) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٨٦) والطبراني في «الكبير» (١٦٧٢) وفي «الأوسط» (١٠١٠) وأبو يعلى (١٥٢٠) والبيهقي في «الشعب» (٢٢٧٧) وأبو يعلى في «المفاريد» (٣٣) وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٥٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٢٠) من حديث جندب بن عبد الله وطفيته .

قال الألباني: ضعيف.

وقال أبو عيسى : هكذا روى عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي على انهم شددوا في هذا في أن يفسر القرآن بغير علم ، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم .

حدثنا الحسين بن مهدي البـصري : أخبرنا عبد الرزاق عن معمـر ، عن قتادة قال : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئا .

حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان بن عيينة عن الأعمش قال : قال مجاهد : لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم إحتج إلى أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت .

وَسُئِلَ أَبُو بَكْرِ الصَّدِّيقُ _ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ _ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًا ﴾ [عبس: ٣١] فَقَالَ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلِّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ (١) .

قَالَ الْعُلَمَاءُ: النَّهْىُ عَنْ الْقُول فِي الْقُرْآن بِالرَّأِي ، إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ يَتَأُوّلُ الْقُرْآنَ عَلَى مُرَاد نَفْسِه ، وَمَا هُو تَابِعٌ هَوَاهُ، وَهَذَا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ عِلْمٍ أَوْ لَا ؛ فَإِنْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ كَمَنْ يَحْتَجُّ بِبَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى تَصْحِيحٍ عَنْ عِلْمٍ أَوْ لَا ؛ فَإِنْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ كَمَنْ يَحْتَجُّ بِبَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى تَصْحِيحٍ بِدْعَتِهِ وَهُو يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ غَيْرُ ذَلِكَ لَكَنَّ غَرَضَهُ أَنْ يُلَبِّسَ عَلَى خِصْمَه بِدْعَتِهِ عَلَى بِدْعَتِه ، كَمَا يَسْتَعْمَلُهُ الْبَاطِنِيُّونَ وَالْخُوارِجُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي الْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ لِيُغْرُوا بِذَلِكَ النَّاسَ .

وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْقُرَانِ بِغَيْرِ عِلْمِ لَكِنْ عَلَى جَهْلِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِوَجْهٍ ، فَيُفَسِّرُهَا بِغَيْرِ مَا تَحْتَمِلُهُ مِنْ الْمَعَانِي وَالْوجُوهِ .

فَهَذَانِ الْقِـسْمَانِ مَذْمُــومَانِ ، وَكِلاَهُمَا دَاخِلٌ فِي النَّهْى والْوَعِــيدِ الْوَارِدِ فِي ذَلكَ.

فَأَمَّا التَّأْوِيلُ وَهُو حَرْفُ الآيَةِ عَنْ طَرِيقِ الاسْتنْبَاطِ إِلَى مَعْنَى يَلَيقُ بِهَا مُحْتَملٌ لِمَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، وَغَيْرُ مُخَالِف لِلْكَتَابِ وَالسَّنَّة ، فَقَدْ رَخَّصَ فيه مُحْتَملٌ لِمَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، وَغَيْرُ مُخَالِف لِلْكَتَابِ وَالسَّنَّة ، فَقَدْ رَخَّصَ فيه أَهْلُ الْعِلْم ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَلَيْهِم قَدْ فَسَرُوا الْقُرْآنَ وَأَخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى

⁽۱) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٣٦) قال الدارقطني: يرويه أبو حصين واختلف عنه ، فرواه ابن المبارك عن مالك بن مغول ، عن أبي حصين، عن مجاهد، عن عائشة، قال: ذلك عبد الله بن جعفر الرقي ، وخالفه أبو أحمد الزبيري ومسلم بن إبراهيم ومحمد بن سابق ، فرووه عن مالك بن مغول عن أبي حصين، عن مجاهد مرسلاً ، ورواه مسلم الجرمي ، عن محمد بن مصعب، عن مالك بن مغول، عن أبي حصين عن القاسم بن محمد عن عائشة وقال شعيب بن حرب عن مالك بن مغول عن أبي حصين عن سالم بن أبي الجعد مرسلاً ، والصحيح قول من قال: عن أبي حصين عن مجاهد مرسلاً . «العلل» (١/ ٢٣٦) .

وُجُوه ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا قَالُوهُ سَمِعُوهُ مِنْ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ وَلَكِنْ عَلَى قَدْرِ مَا فَهِمُوهُ مِنْ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ وَلَكِنْ عَلَى قَدْرِ مَا فَهِمُوهُ مِنْ الْقُرَآنِ تَكَلَّمُوا فِي مَعَانِيهِ ، وَقَدَ دَعَا النَّبِيُّ عَلَيْكَةٍ لاَبْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : «اللَّهُمَّ فَقَهُهُ الْقُرانِ تَكَلَّمُ وَعَلَّمُ النَّالُومِ لَا اللَّهُ أَعْلَمُ . فَكَانَ أَكْثَرَ مَا نُقِلَ عَنْهُ التَّفْسِيرُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

انْتَهِى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ عَنْهُ . انْتَهِى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥) [٣] سُوَّالٌ عَنْ مَعْنَى آيَة الرَّضَاعِ الْمَنْسُوخَة الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلُ الْحَافِظُ ابْنِ الأَعْمَشِ فِي «نَوَازِله» : وَعَنْ عَائِشَةَ وَلَيْهِا : كَانَ في مَا نَزَل عَشْرٌ رَضْعَات مَعْلُومَات [ق/ ٣٥] يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسخَتْ إِلَى خَمْس مَعْلُومَات (٢) .

جَـوَابُهُ : مَعْنَاهَا أَنَّهُ قَـدْ نَزَلَ أَوَّلَ مَـرَّة أَنَّ الْرَّضَاعَ لاَ يُحَـرَّمُ مِنْهُ إِلاَّ عَشْرُ رَضْعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ . انْتَهى .

فَ فِي ﴿ الْخَارِنِ ﴾ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] مَا نَصَّهُ : عَنْ عَائِشَةَ وَلَىٰ قَالَتْ : ﴿ كَانْ فِيما أُنْزِلَ مِنْ الْقُرُانِ عَشْرُ رَضْعَات مَعْلُومَات يُحرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَات فَتُوفِّي رَسُولُ اللّهِ عَلَيْهُ وَهُنَّ فِيمًا يُقْرَأُ مِنْ الْقُرْآنِ ﴾ (٣) يَحْتَملُ أَنَّهَا لَمْ يَبْلُغْهَا نَسْخُ ذَلِكَ ، وَاجْتَمعُوا وَهُنَّ فِيمًا يُقْرَأُ مِنْ الْقُرْآنِ ﴾ (٣) يَحْتَملُ أَنَّها لَمْ يَبْلُغْهَا نَسْخُ ذَلِكَ ، وَاجْتَمعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لاَ يُتْلَى ؛ فَهُو فِيمَا نُسِخَ تلاوتُهُ وَبَقِي حُكْمهُ ، وَهُو قُولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَر ، وَهُو قُولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَر ، وَهُو قَولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَر ، وَهُو قَولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَر ، وَهُو تَولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَر ، وَهُو قَولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَر ، وَهُو تَولُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُبَارِكُ وَبُهُ وَالرَّوَايَةِ الأُخْرَى كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيّ. وَأَبُو حَنِفَةَ وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتِيْنِ عَنْهُ وَالرَّوَايَةِ الأُخْرَى كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيّ.

وَاحْتَجَّ مَذْهَبُ الْجُمْهُ ورِ بِمُطْلَقِ الآيَةِ ؛ لأَنَّهُ عَمَلٌ بِعُمُومِ الْقُرآنِ وَظَاهِرِهِ ،

⁽١) تقدم .

⁽۲) أخرجه مسلم (۱٤٥٢) وأبو داود (۲۰٦۲) والـنسائي (۳۳۰۷) وابن ماجه (۱۹٤۲) والدارمي (۲۲۵۳) .

⁽٣) تقدم .

وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا ، وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي هَذِهِ الْـمَسَأَلَةِ : بِأَنَّ السُّنَّةَ مُبِيِّنَةٌ لِلْقُرَآنِ مُفَسِّرَةٌ لَهُ . انْتَهى الْمُرَادُ منهُ .

وَإِلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ يُشِيرُ صَاحِبُ " الرِّسَالَة » (١) وَالنَّفْرَاوِيُّ بِقَوْلِه : وَكُلُّ مَا وَصَلَ وَلَوْ مَعَ الشَّكِّ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ شُرَّاحُ خَلِيلٍ كَالْحَطَّابِ (٢) وَتَبِعَهُ السَّنْهُورِيُّ : مَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الرَّضِيعِ دَاخِلَ الْحَوْلِيْنِ مِنْ اللَّبَنِ وَلَوْ خُولِطَ بِغَيْرِ غَالِب ، فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ مِثْلَ مَا حَرَّمَهُ النَّسَبُ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاصِلُ إِلَى جَوْفِ الرَّضِيعِ مَصَّةً وَاحِدَةً عَلَى قَوْلَ أَكْثِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى التَّحْرِيمِ جَوْفِ الرَّضِيعِ مَصَّةً وَاحِدَةً عَلَى قَوْلُ أَكْثِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ» (٣) لا تَحْديدَ فِيه بِعَشْرِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ : "يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ» (٣) لا تَحْديدَ فِيه بِعَشْرِ السَّلامُ : "يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ» (٣) لا تَحْديدَ فِيه بِعَشْرِ وَلا خَمْسِ رَضْعَات ، وَمَا وَرَدَ مِنْ التَّحْدِيدِ فَمَنْسُوخٌ بِمَا قَدَّمْنَا . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦) [٤] سُوَّالٌ: عَنْ الأَلْف فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَأَضَلُونَا السَّبِيلاُ﴾ [الأحزاب: ٢٦] ، و ﴿ الرَّسُولاْ﴾ [الأحزاب: ٦٦] ، هَلْ هِيَ لَلتَّنْنِيَة أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: قَالَ صَاحِبُ كِتَابِ «مُشْكُلِ إِعْرَابِ [ق/٣٦] الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» مَا نَصُّهُ: «السبيلا» نُصِبَ بِحَذْف الْخَافِض ؛ أَى : عَن السَّبِيلِ ، وَالأَلِفُ مِنْ السَّبِيلِ ، وَالأَلِفُ مِنْ السَّبِيلِ و«الطنونا» و«الرسولا» زَائِدَةٌ لِلْتَرَنُّمِ وَالْخُرُوجِ وَالْتِزَامِ الصَّوْتِ . انْتَهَى .

وَقَالَ الأَشْمُونِيُّ فِي تَعْرِيفِهِ لِلتَّرَنُّمِ مَا نَصُّهُ: التَّرَنُّمُ مِنْ الصَّوْتِ مَدُّ يُجَانِسُ الرَّوِيِّ وَهُوَ حَرْفُ الْقَافِيَةِ الَّتِي تَنْسَبُ إِلَيْهِ الرَّوِيِّ وَهُوَ حَرْفُ الْقَافِيَةِ الَّتِي تَنْسَبُ إِلَيْهِ

⁽۱) (ص/ ۲۰۵) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٣٦٥ ـ ٥٣٧) .

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٥٠٢) ومسلم (١٤٤٧) من حديث ابن عباس رَطِيْقُكُ .

الْقَصِيدَةُ فَـيُقَالُ: لاَمِيَّةٌ مَثَـلاً ، إِذَا كَانَ أَخِرُهَا لاَمًا (١) . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧) [٥] سُؤَالٌ: عَنْ غَمْر حُرُوف الْقُرْآنِ الْعَظِيم هَلْ يَجُوزُ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ : قَالَ جَلاَلُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ فِي «الإِثْقَان» (٢) فِي فَصْلِ آدَابِ كَتَابَة الْمُصْحَفَ وَتَبْيِينُهَا وَإِيضاَحُهَا وَتَحْقِيقُ الْخَطَّ الْقُرُآنِ : وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ كَتَابَة الْمُصْحَفَ وَتَبْيِينُهَا وَإِيضاَحُهَا وَتَحْقِيقُ الْخَطَّ دُونَ مَشْقَة وَ [تَعْلِيقه] (٣) ، فَيُكْرَهُ ، وَفِيه أَيْضًا عَنْ الْبَيْهَقِيِّ : مِنْ آدَابِ الْقُرآنِ دُونَ مَشْقَة وَ [تَعْلِيقه] (تَا) ، فَيُكْرَهُ ، وَفِيه أَيْضًا عَنْ الْبَيْهَقِيِّ : مِنْ آدَابِ الْقُرآنِ أَنْ يُفَخَّمَ فَيُكْتَبُ مَفَرَّجًا بِأَحْسَنِ خَطِّ وَلاَ يُصَغَّرُ وَلاَ تُقَرِّمُ لَا يُحَلُّولُ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ كَعَدَدِ الآيَاتِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْقَرْمَطَةُ : دِقَّةُ الْكِتَابَةِ ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ (٤) .

وَفِيهِ أَيْضًا الدَّقِيقُ : هُوَ الْغَامِضُ مِنْ الشَّيءِ .

وَالْمَشْفَةُ : بِفَتْحِ الْمِيمِ وَهِيَ سُرْعَةُ الْكِتَابَةِ مَعَ بَعْثَرَةِ الْحُرُوفِ . انْتَهى . وَالْبَعْثَرَةُ : اخْتِلاَطُ الْحُرُوفِ ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ (٥) . انْتَهى .

وَالتَّغْلِيقُ : خَلْطُ الْحُرُوفِ التَّي يَنْبَغَى تَفْرِقَتُهَا . انْتَهَى .

فَمُ قُتَضَى هَلَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُ عَدَمُ غَمْرِ حُرُوفِهِ . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) قال ابن هشام : الترنيم : هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء. « مغني اللبيب » (ص/٤٤٧) .

^{. (}٤٥٣/٢) (٢)

⁽٣) في الأصل : تغليق ، والمثبت من «الإتقان» .

⁽٤) (ص/ ٣٩٦) .

⁽٥) (ص/ ٥٠٤) .

(٢٨) [٦] سُؤَالٌ: عَنْ حَقيقَة الأَعْرَاف وَعَنْ أَصْحَابِهَا .

جَوابُهُ: إِنَّ الأَعْرَافَ هِي أَعَالِي السُّورِ الْمَضْرُوبِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ أَوْ بَيْنَ الْجَوَافِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ أَوْ بَيْنَ الْمَضْرُبِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ أَوْ بَيْنَ أَهْلِهِ مَا كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَبَيْنَهُما حِجَابٌ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجَالٌ ﴾ [الأعراف: ٤٦] وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾ وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾ [الحديد: ١٣].

وَالْأَعْرَافُ : جَمْعُ عُرْفِ ، اسْتُعِيرَ مِنْ عُرْفِ الْفَرَسِ ، وَعُرْفِ الدِّيكِ ، كَمَا فِي «النَّسَفِيِّ» (١) انْتَهى .

وَأَمَّا أَصْحَابُ الأَعْرَافِ فَقَد اخْتُلِفَ فِيهِمْ ؛ فَمِنْ الأَئِمَّةِ مَنَ قَالَ: إِنَّهُمْ أَهْلُ الْنَارِ الْفُومِنْ مِن الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الأَعْرَافِ ، فَيَطَّلِعُونَ عَلَى الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ جَمِيعًا، وَيُطَالِعُونَ الْفَرِيقَيْنِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَوْمٌ اسْتَوتْ حَسَنَاتُهُمْ وَسَيَّنَاتُهُمْ فَقَصَّرَتْ [ق/٣٧] بِهِمْ سَيْئَاتُهُمْ عَنْ الْجَنَّةِ ، وَتَجَاوزَتْ بِهِمْ حَسَنَاتُهُمْ النَّارَ فَوَقفُوا هُنَالِكَ حَتَّى يَقْضِي اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا يَشَاءُ ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ ، وَهُمْ آخِرُ مَنْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ ، وَهُمْ آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَـالَ : إِنَّهُمْ رِجَالٌ غَـزَوا فِي سَبِيلِ اللهِ عُصَـاةً لآبَائِهِمْ فَقُـتِلُوا فَأَعْتَقُـوا مِنْ النَّارِ بِقَتْلَهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَحُبِسُوا عَنْ الْجَنَّةِ لِمـعَصْيَةِ آبَائِهِمْ ؟ فَهُمْ آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُمْ قَوْمٌ خَرَجُوا فِي الْغَزْوِ بِغَيْرِ إِذْنِ آبَائِهِم.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُمْ أَقُوامٌ رَضِيَ عَلَيْهِمْ أَحَـدُ الأَبُويْنِ دُونَ الآخَرِ يُحْبَسُونَ عَلَيْهِم عَلَيْهِمْ أَحَـدُ الأَبُويْنِ دُونَ الآخَرِ يُحْبَسُونَ عَلَى الأَعْرَافِ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ اللهُ تَعَالَى بَيْنَ الْخَلْقِ ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ .

⁽١) تفسير النسفى (١/ ١٣) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُمُ الَّذِينَ مَاتُوا فِي الْفَـتْرَةِ وَلَمْ يُبَدِّلُوا دِينَهُمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُمْ أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ . انْظُرْ «الْبَغُويَّ» (١) اَنْتَهى .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩) [٧] سُـوَالٌ: عَنْ مَـعْنَى قَـوْلِهِ عَـرْ وَجَلَّ: ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧]؟

جَواَبُهُ : أَنَّ الْكَلاَمَ فِي يُونُسَ _ عَلَى نَبيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ _ قَـالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] .

قَالَ قَـتَادَةُ: أُرْسِلَ إِلَى أَهْلِ نِينَوى مِنْ أَرْضِ الْـمُوصِلِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ مَا أَصَابَهُ .

وَقُوْلُهُ : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ ﴾ أَىْ : وَقَدْ أَرْسَلْنَاهُ .

وَقِيلَ : كَانَ أَرْسَلَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَطْنِ الْحُوتِ إِلَيْهِمْ .

وَقِيلَ : إِلَى قَـوْمِ آخَرِينَ ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢) قَالَ ابْنُ عَـبَّاسِ : وَهُوَ الَّذِي عَلَيهِ الأَكْـشُرُ، وَمَـعْنَاهُ : وَيَزِيدُونَ ؛ فَأَوْ بِمَـعْنَى : الْوَاوِ ؛ كَقَـوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ عُذَرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ [المرسلات:٦] .

وَقَالَ الزَّجَّاجُ (٣): «أَوْ » هُنَا عَلَى أَصْله وَمَعْنَاهُ: أَوْ يَزِيدُونَ عَلَى تَقْديرِكُم وَظَنَّكُمْ كَالرَّجُلِ يَرَىَ قَوْمًا فَيَقُولُ: هَؤُلاءِ أَلْفَ ٌ أَوْ يَزِيدُونَ ، وَالشَّكُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَخْلُوقِينَ .

⁽١) معالم التنزيل (ص/ ٢٣١) .

 ⁽۲) انظر : «تفسير الطبري» (۱/ ٤٠٤) و(۳/ ۲۹) و (۱۰ / ۳۵۱ ـ ۵۳۲) ، و«معالم التنزيل»
 (ص/ ۲۹) و(ص/ ۱۱۰) ، و«الدر المنثور» (۷/ ۱۳۲) .

⁽٣) معاني القرآن وإعرابه (٣١٤/٤) .

وَاخْتَلَفُوا فِي مَبْلَغ تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

قيلَ : كَانُوا عِشْرِينَ أَلْفًا (١) .

وَقيلَ : بضْعًا وَثَلاثِينَ أَلْفًا (٢) .

وَقِيلَ : تَسْعُونَ أَلْفًا . انْظُرْ الْبَغَوِيُّ (٣) . انْتَهِيَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠) [٨] سُؤَالٌ: عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُقَرَّبِينَ وَأَصْحَابِ الْيَمِينِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمِ : ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ (٩٨) وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ

أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿ فَسَلامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة : ٨٨ ـ ٩١] .

جَوَابُهُ : إِنَّ الْمُقَـرَّبِينَ : هُمْ الْمُشَارُ إِلَيْهِم بِقَـوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۞ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١] .

الْبَغَوىُ (٤): قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: السَّابِقُونَ إِلَى الْهِجْرَةِ هُمْ السَّابِقُونَ فِي الْاَخْرَة .

وَقَالَ عِكْرِمَةُ : السَّابِقُونَ [ق/ ٣٨] إِلَى الإِسْلاَمِ .

وَقَـالَ ابْنُ سِيسِرِينَ : هُمْ الَّذينَ صَلُّوا إِلَى الْقِـبْلَتَيْنِ ؛ دَلِيلُهُ : قَـوْلُهُ : ﴿ وَالسَّابِقُونَ اللَّهُ وَالسَّابِقُونَ إِلَى الْسَّابِقُونَ إِلَى الْمَابِقُونَ إِلَى إِلَى الْجَنَّةِ الرَّسُولِ فِي الدَّنْيَا هُمْ السَّابِقُونَ إِلَى الْجَنَّةِ .

وَقِيلَ : الأُنْبِيَاءُ إِلَى الإِيَانِ .

قال الترمذي : هذا حديث ضعيف .

وقال الألباني : ضعيف الإسناد .

⁽١) وهو ما أخرجه الترمذي (٣٢٢٩) مرفوعًا من حديث أبي بن كعب ولطيخه .

⁽٢) وهو ما روي عن ابن عباس وْطَيْكُ ، وراجع كتب التفسير المشار إليها آنفًا.

⁽٣) معالم التنزيل (٤٣/٤) .

⁽٤) معالم التنزيل (٤/ ٢٨٠) .

وَقِيلَ : إِلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ .

وَقِيلَ : إِلَى الْجِهَادِ .

وَقِيلَ : هُمُ الْمُسَارِعُونَ إِلَى الْقُرْبَةِ وَأَعْمَالِ الْخَيْرِ .

وَقِيلَ : السَّابِقُونَ إِلَى كُلِّ مَا دَعَا اللهُ تَعَالَى إِلَيهِ .

وَقِيلَ : هُمْ أَهْلُ الْقُرُآنِ الْمُتُوَّجُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

وَقِيلَ : هُمْ أُوَّلُ النَّاسِ رَوَاحًا إِلَى الْمَسْجِدِ وَأُوَّلَهُمْ خُرُوجًا فِي سَبِيلِ اللهِ.

وَقِيلَ : إِلَى كُلِّ خَيْرٍ . انْتَهَى .

وَأَمَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فَهُمْ : كُلُّ مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهُ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١) [٩] سُوَّالٌ: عَنْ الْقَومِ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللهُ فيهِم : ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾ الآية [المتحنة: ٨].

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ عَـبَّاسِ (١): إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي خُـزَاعَةَ ، كَانُوا قَدْ صَـالَحُوا النَّبِيَّ عَلَى أَنْ لاَ يُقَاتِلُوهُ وَلاَ يُعِينُوا عَلَيْهِ أَحَدًا فَرَخَّصَ اللهُ في بِرهِمْ .

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزَّبْيُو: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بِكُو الصِّدِّيقِ وَالْفِيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أُمَّهَا قَتِيلَةَ بِنْتَ عَبْدِ الْعُزَى قَدَمَتُ الْمَدينَةِ بِهَدَايَا [أَضْبَابًا] (٢) [أَقُطًا] (٣) وَسَمْنًا وَهِى مُشُوكَةٌ فَقَالَتُ أَسْمَاءُ: لَا أَقْبَلُ مَنْكَ هَدِيَةً وَلاَ تَدْخُلِى عَلَى بَيْتِي وَسَمْنًا وَهِى مُشُوكَةٌ فَقَالَتُ أَسْمَاءُ: لَا أَقْبَلُ مَنْكَ هَذِيةً وَلاَ تَدْخُلِى عَلَى بَيْتِي حَتَّى أَسْمَاءُ : لَا أَقْبَلُ مَنْكَ هَذِيةً فَأَمَرَهَا رَسُولُ الله عَلَيْ أَنْ الله عَلَيْ أَنْ

⁽١) معالم التنزيل (٤/ ٣٣١) .

⁽٢) في البغوي : ضبابًا.

⁽٣) في الأصل : أقراطًا ، والمثبت هو الصواب .

مَسَائِلُ الْقُرْآنِ _______

تُدْخِلَهَا وَتَقْبَلُ هَدِيَّتَهَا [وَيَكُرِمُ إِلَيْهَا] (١) وَتُحْسِنُ إِلَيْهَا (٢). انْظُرْ الْبَغَوى . انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢) [١٠] يَسْأَلُ عَمَّنْ يَقْرَأُ الْقُرآنَ يَجْمَعُ وَرْشًا وَقَالُونَ فِي آيَةٍ ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ هِلاَل فَأَجَابَ : إِنَّ الأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ ؛ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ - رَحَمَهُ اللهُ - فِي «عَارِضَتِه» : وَيَصِحُّ أَنْ تَبْدَأَ السُّورَةَ لِنَافِعٍ وَتَخْتِمُهَا لِأَبِي عَمْرُو ؛ كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ فِي الآيَةَ الْوَاحِدَةِ .

وقَالَ أَيْضًا فِي « أَحْكَامِ الْقُرآنِ » (٣) لَهُ: إِذَا ثَبُتَ [الْقراءَاتُ] (٤) [وَتَقَيَدَّتُ الْحُرُوفُ] (٥) فَلَيسَ يُلْزِمُ أَحَدًا أَنْ يَقْرأَ بِقراءَة شَخْصِ وَاحِد كَنَافِعِ مَثَلًا أَوْ عَاصِمٍ ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرأَ الْفَاتَحَةَ فَيَتْلُو حُرُوفَهَا كَنَافِعِ مَثَلًا أَوْ عَاصِمٍ ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرأَ الْفَاتَحَةَ فَيَتْلُو حُرُوفَها عَلَى ثَلِاثَ قراءات مُخْتَلِفَاتٍ ، لأَنَّ الْكُلَّ قُرانَنُ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣) [١١] سُوَّالٌ عَمَّنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِلاَ فَهْمٍ ، هَلْ لَهُ ثَوَابٌ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ نَاجِي : أَفْتَى بَعْضُ مَنْ لَقَيِّنَاهُ غَيْرَ مَا [ق/٣٩] مَرةٍ بأَنَّ مَنْ

⁽١) في البغوي : وتكرمها .

⁽٢) أخرجه أحمد (١٦/٥٦) والبزار (٢٠٠٨) والطيالسي (١٦٣٩) وابن سعد في «الطبقات» (٢/٨) أخرجه أحمد (٢٥٢/٨) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٦/٦) والبيهقي في « الشعب » (٧٩٣١) .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . قلت : وافقه الذهبي .

^{(7) (7/717).}

⁽٤) في الأصل القراءة ، والمثبت من «أحكام القرآن» .

⁽٥) زيادة من «أحكام القرآن» .

يَقْرَأُ الْقُرِآنَ بِلاَ فَهُم لاَ ثُوابَ لَهُ زَاعِمًا أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ نَصَّ عَلَى ذَلكَ ، وَهُوَ كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ، وكُنْتُ لاَ أَرْتَضِي هَذِهِ الْفَتْوى وَأَحْمِلُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبدِ الْبَرِّ - إِنْ صَحَّ - عَلَى قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْقُرُآنِ .

انْتَهِي مِنْ «نَوَازِلِ عج» . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٤) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قَرَاءَة الْقُرْآن بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّثُونَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا دونَ إِصْغَاءِ الْقَارِئِ إِلَيْهِمِ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ هِلاَل ، فَأَجَابَ بِالْجَوَازِ إِذَا صَحَّتْ نِيَةُ الْقَارِئ ، وَذَلِكَ أُولُك مَنْ الاسْتِمَاعِ وَالإصْغَاءِ إِلَى لَغْوِ الْكَلاَمِ وَسَقَط الْقَوْل ، وَذَاكِرُ الله في الْغَافِلِينَ كَالْمُقَاتِلِ وَرَاءَ الْفَارِينَ ، لَكِنْ إِنْ صَحَّتْ نِيتُهُ وَسَلِم مِنْ الرِّيَاءِ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥) [١٣] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ مُعَاهَدَة الْقُرْآنِ حَتَّى نَسِيَهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَأْثُمُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: قَالَ عِج فِي "نَوَازِلهُ " نَاقِلاً عَنْ "أَجُوبَة ابْنِ رُشْد": أَنَّهُ لاَ إِثْم عَلَى مَنْ تَرَكَ مُعَاهَدة الْقُرْآن غَفْلَةً عَنْ ذَلك واشْتَعَلَ بِغَيْرِه مِن الْوَاجِب وَالْمَنْدُوبِ حَتَّى نَسِى سُورةً أَوْ آيَةً بِإِجْمَاعٍ ، وأَمَّا مَنْ تَرَكَهُ اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِ وَرَغْبَةً عَنْ ثَوَابِهِ فَهُوَ مَأْثُومٌ .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَيْأَتِى لابْنِ رُشْد أَنَّ مَنْ يَقْرِأُ الْقُرَانَ بِغَيْرِ فَهُم كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ، وَلِغَيْرِهِ مَا يَدُّلُ عَلَى اللَّهُ يُثَابُ بِفَهْمٍ وَبِغَيْرِ فَهُم . أَنْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦) [١٤] سُوَّالٌ: عَنْ الْوَقْفِ عَلَى (سَوَاءٌ) أَوْ (جَزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ، هَلْ هُوَ كَالْوَقْفِ عَلَى نَحو (جَزَاءٌ) و (مَاءً) بِالنَّصْبِ مِنْ أَنَّهُ يَبَدِلُ نُونَ التَّنُويِنِ النَّصْبِ مِنْ أَنَّهُ يَبَدِلُ نُونَ التَّنُويِنِ الْفَا مِنْ غَيْرِ مَدِّ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَزِّ :

وَأَلِفُ التَّنُويِنِ أَعْنِى الْمُبدَلَةَ مِنْهُ لَدَى الْوُقُوفِ لاَ تُمَدُّلَهُ لَهُ لَدَى الْوُقُوفِ لاَ تُمَدُّلَهُ مُ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ التَّنُويِنَ لاَ يُبْدَلُ أَلْفًا إِلاَّ فِي حَالَةِ النَّصْبِ ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فَيُحْذَفُ وَيُوقَفُ بِالسُّكُونِ عَلَى الْحَرْفِ الْمُنوَّنِ ؛ فَنَحْو (سَوَاء) و (جَزَاء) يُوقَفُ فِيهِمَا بِالسُّكُونِ عَلَى الْهَمْزِ مَعَ الإِشْبَاعِ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧) [١٥] سُوَالٌ: عَنْ كِتَابِة الْقُرْآن بِزَعْفُرَان أَوْ عَلَكَ أَوْ عَلَى تُرَابِ وَيُغْسَلُ وَيُعْسَلُ وَيُسْرَبُ فِي الأَولَيْنِ وَيُوَكُلُ فِي الثَّالِثَةِ هَلْ يَجُوزُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلكَ ؟

جَوابُهُ : إِنَّ المَسْأَلَةَ ذَات خِلاَف ؛ فَفي «المَدْخلِ» (١) : وَلاَ بَأْسَ بِالْتَدَاوِي بِالنَّشْرَة [وَهِي رُقْيةٌ يُعَالَجُ بِهَا الْمَجْنُونُ] (٢) تُكْتَبُ فِي وَرَق أَوْ إِنَاء نَظيف، وَفيها سُورَةٌ مِنْ الْقُرآنِ أَوْ بَعْضِ سُورَة أَوْ آيَات مُفْتَرِقَات مِنْ سُور مَّلُ آيَات الشَّفَاء ؛ فَقَدْ نُقلَ عَنْ الشَّيخ الإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقُشيرِيِّ وَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَنَّ وَلَدَهُ مَرِضَ مَرضا شَديداً ، قَالَ : حَتَّى [ق/ ٤٠] آيَسْتُ مَنْهُ وَاشْتَدَّ عَلَى الأَمْرُ ، فَرَايْتُ النَّبِيَّ وَقِيْهُ فِي الْمَنَامِ ، فَشَكَوْت لَهُ مَا بِولَدي فَقَالَ [لي] (٣) : أَنْنَ مَنْ آيَات الشَّفَاء ؟ فَانْتَبَهْتُ فَفَكَرَّتُ فِيها ، فَإِذَا هِي فِي سِتَة مَواضِع أَيْنَ أَنْتَ مِنْ آيَات الشَّفَاء ؟ فَانْتَبَهْتُ فَفَكَرَّتُ فِيها ، فَإِذَا هِي فِي سِتَة مَواضِع مَنْ كَتَابِ الله تَعَالَى وَهِي قَوْلُهُ : ﴿وَيَشْفِ صَدُورَ قَوْمٍ مَّوْمَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٤] ، ﴿وَيَشْفَ صَدُورَ قَوْمٍ مَّوْمِينَ ﴾ [التوبة: ١٤] ، ﴿وَيَشْفَ صَدُورَ قَوْمٍ مَّوْمِينَ ﴾ [التوبة: ١٤] ، ﴿وَيُشْفِينَ ﴾ [الشعراء: ٨] ، ﴿قُلْ هُو لِلَذِينَ آمَنُوا السَّمَاء : ٨ .] ، ﴿قَلْ هُو لِلَذِينَ آمَنُوا السَّعَراء: ٨] ، ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُو يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨] ، ﴿قُلْ هُو لِلَّذِينَ آمَنُوا السَّعِراء: ٨]

^{. (177} _ 171/8) (1)

⁽٢) زيادة من كلام المصنف ليست من كلام صاحبه « المدخل » .

⁽٣) زيادة من «المدخل» .

هُدًى وَشَفَاءٌ ﴾ [فصلت: ٤٤] .

قَالَ : فَكَتَبْتُهَا فِي صَحِيفَةٍ ثُمَّ [حَلَلْتُهُ] (١) . بِالمَاءِ وَسَقَيْتُهُ إِيَّاهَا فَكَأَنَّمَا نَشِطَ مِنْ عَقَالِ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

وَمَا [زَالَتْ] (٢) الأَشْيَاخُ مِنْ الأَكَابِرِ _ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ _ يَكْتَبُونَ الأَيَاتِ مِنْ الْقُرانَ وَالأَدْعِيَةَ فَيَسْقُونَهَا لِمَرْضَاهُمْ وَيَجِدُونَ الْعَافِيَةَ عَلَيْهَا [] (٣)، وَقَدْ كَانَ سَيدِي أَبُو مُحَمَّد _ رَحمَهُ اللهُ تَعَالَى _ أَكْثَرَ تَدَاوِيَهُ بِالنَّشْرَةِ يَعْمَلُهَا لِنَفْسِهِ وَلاَّوْلاَدِهِ وَلاَّصْحَابِه فَيَجِدُونَ عَلَى ذَلكَ الشِّفَاءَ . أهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي " نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ ": وَأَمَّا النَّشْرَةُ وَهِي كَتَابَهُ آيَة مِنْ الْقُرآنِ أَوْ آيَاتٍ، ثُمَّ يُمْحَى بِمَاء، ثُمَّ يُعْسَلُ بِهِ فَقَد اخْتَلَفَ أَئِمَّةُ التَّابِعِينَ فِي جَوازِه ؟ فَمَنَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسيِّبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ _ رَضِيَ اللّهُ تَعَالَى عَنْهُما _ وَالْعُلَماءُ بَعْدَهُما تَبَعًا لَهُما ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَآهُ مِنْ الرَّقِي ، فَجَوَّزَهُ ، وَهُو ظَاهِرُ الْحَديث ، وَمُنْهُمْ مَنْ رَآهُ مِنْ الرَّقِي ، فَجَوَّزَهُ ، وَهُو ظَاهِرُ الْحَديث ، وَمَنْهُمْ مَنْ رَآهُ يُسْبِهُ التَّشَعُوذَ وَالسِّحْرَ فَمَنَعَهُ . وَاللهُ الْمُوفِّقُ لِلْصَوَابِ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعَوَّذِ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَانِ ؟ جَوَابُهُ: عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ شُزُوحٍ «خَلِيلٍ» وَشُرُوحٍ «الرِّسَالَةِ» أَنَّهُمَا شَيْئَانِ،

⁽١) في المدخل : حللتها .

⁽٢) في المدخل : زال .

⁽٣) في هذا الموضع من "المدخل" ما نصه: "وقد كان سيدي أبو محمد المرجاني ـ رحمه الله ـ لا تزال الأوراق للحمى ولغيرها على باب الزاوية ، فمن كان به ألم أخذ ورقة منها، فاستعملها فيبرأ بإذن الله ـ عز وجل ـ وكان مكتوب فيها (الله أزلي لم يزل ولا يزال يزيل الزوال وهو لا يزال ، ولا حول ولا قوة إلا بالله) ، ﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ . فلعله سبق نظر ، فإن المصنف لم ينبه أنه اختصر كلام ابن الحاج .

وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ مَا هُوَ أَنَّ التَّعَوَّذَ : مَا يُرِيدُ بِهِ الْمُتَعَوِّذُ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ خَاصَّةً .

وَالرُّقَى: مَا يُرِيدُ بِهِ دَفْعَ الضَّرَر عَنْ غَيْرِهِ ؟ فَغِي «الْقَلْشَانِي عَلَى الرِّسَالَةِ» (١) : أَمَّا الاسْتَرْقَاءُ فَدَلِيلُهُ : ﴿ وَنُنزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُو شِفَاءٌ ﴾ الآية [الإسراء: ٨٦] ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ فِي ابْنَتِيْ جَعْفَر ، قَالَتْ لَهُ حَاضِنَتُهُما : إِنَّهُمَا تُسْرِعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ ، وَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَسْتَرْقِي لَهُمَا إِلاَّ أَنْ لاَ حَاضِنَتُهُما : إِنَّهُمَا تُسْرِعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ ، وَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَسْتَرْقِي لَهُمَا إِلاَّ أَنْ لاَ أَدْرِي مَا يُوافَقُكَ ، أَأَسْتَرْقِي لَهُمَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ سَبَقَ الْقَدَرُ شَيءٌ لَسَبَقَ الْقَدَرُ شَيءٌ لَسَبَقَتُهُ الْعَيْنُ » (٢) انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَكَانَ ﷺ [ق/ ١٤] إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَيَنْفِثُ . قَالَتْ عَائِشَةُ _ رَضِىَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا _ : فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ بِيدِهِ رَجَاءً لِبَرَكَتِهَا (٣) . انْتَهى .

قَوْلُهُ : وَكَانَ عَلِيْكُ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ . . . إِلَخ . هُوَ التَّعَوُّذُ . وَقَوْلُهُ : وَكَانَتْ عَائِشَةُ . . إِلَخ . هُوَ الرُّقَى . انْتَهَى .

⁽۱) نسخته الخطية بدار الكتب الوطنية بتونس (۱۲۲۵۱ ـ ۱۲۲۵۲) وقد وصفه أحمد زروق بأنه صحيح النقل .

⁽٢) أخرجه الـترمـذي (٢٠٥٩) ، وابن ماجـه (٣٥١٠) وأحمـد (٢٧٥١٠)، والنسائي في «الكبـرى» (٧٥٣٠) والطبـراني في «الكبـيـر» (١٤٣/٢٤) حديث (٣٧٩) والـبيـه قي في «الكبرى» (١٩٣١) وابن عـدي في « الكامـل » (١٣٧٤) والحميدي (٣٣٠) وابن أبي عاصـم في « الآحاد والمثـاني » (٣١٤) وابن الأثير في « أسد الغـابة » (ص/١٣١١) من حديث أسماء نظيها.

قال الترمذي : حسن صحيح . وقال الألباني : صحيح . (٣) أخرجه البخاري (٥٤٠٣) .

وَمِنْ الرَّقَى أَيْضًا حَديثُ النَّفَرِ الَّذِينَ كَانُوا فِي السَّفَرِ ، فأُووا إِلَى حَىِّ مِنْ الْعَرَبِ ، فَاسْتَضَافُوهُمْ ، فَأَبُوا ، فَلُدَغَ سَيِّدُهُمْ ، فَقَالُوا لَهُمْ : هَلْ فيكُمْ مِنْ رَاق فَإِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ قَدْ لُدِغَ ، فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ : نَعَمْ ، فَرقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ : نَعَمْ ، فَرقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فَقَالً (١) . الْحَديثِ .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ «الرِّسَالَةِ» (٢): «وَلاَ بأَسَ [بِالرُّقَى] (٣) بِكِتَابِ اللهِ _ عَزَّ وَجَلَّ _ [أَوْ] (٤) بِالْكَلاَمِ الطَّيبِ » . انْتَهَى .

وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ (٢٦ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ [القيامة: ٢٦ _ رُقَالَ عَنَّ مِنْ قَائِلٍ : هَلْ مِنْ طَبِيبٍ يُرْقِيهِ وَيُدَاوِيهِ مِمَّا نَزَلَ بِهِ فَيُخلِّصُهُ مِنْهُ بِرُقْيَتِهِ وَدَوائِهِ ؟ انْتَهَى .

وَفِي الْقَامُوسِ (٥): إِنَّهُمَا بِمَعْنَى ، لِقَوْلِهِ : الْمُعَوِّذَةُ : الرُّقْيَةُ ، والرُّقُوةُ بِالضَّمَ : الْمُعَوِّذَةُ . النَّهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩) [١٧] سُوَّالٌ: عَنْ التَّأْلِيفِ الْمُسَمَّى بِ [الْهبطى] (٦) الْمَعْدُود ، وَفيه مَا يُوقَفُ عَلَيْه مِنْ مَسٍّ أَوْ رِدَّةٍ، أَوْ مَا يُوقَفُ عَلَيْه مِنْ مَسٍّ أَوْ رِدَّةٍ، أَوْ عَيْر ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ لَهُ حُكْمَ الْمُصْحَفِ فِي جَمِيعِ الأَشْيَاءِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ

⁽۱) أخرجـه البخاري (٥٤٠٥) من حديث ابن عـباس رَبِيُّ ، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد رُبُقِي .

⁽٢) (ص/ ٢٨٣) .

⁽٣) في الرسالة : بالاكتواء والرقى .

⁽٤) في الرسالة : و .

⁽٥) (ص/٤٢٨) .

⁽٦) مكذا بالأصل.

هَيْئَـتِه إِلاَّ بِعَدَمِ تَوَالِي آيَاتِ الْقُـرِآنِ ؛ وَحِينَئذ ، فَـقَدْ قَالَ مَحْ عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَـَاطَفًا عَلَى الْمَنْع : « وَمَسَّ مُـصْحَفً » (١) مَا نَصُّهُ : [وَيَشْمَلُ] (٢) الْمُصْحَفَ الْكَامِلَ وَالْجُزْءَ ، وَالْوَرَقَةَ فِيهَا بَعْضٌ سُورَة (٣) .

وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرِّدَةِ مُعْتَلا لِلْفَعْلِ الَّذَي تَكُونُ بِهِ الرِّدَةُ : «وَمِثْلُ الْمُصْحَفِ الآيَةُ [و] (٥) الرِّدَةُ : «وَمِثْلُ الْمُصْحَفِ الآيَةُ [و] (٥) الْحَرْفُ منْهُ » (٦) . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠) [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ أَنْظَام الْقُرآن هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : لَيْسَ لَهَا حُكُمُ الْقُرآنِ لِخُرُوجِهَا عَنْ هَيْئَتِه وَمُضَاهَاتِهَا الـتَّفْسِيرَ ، وَقَدْ قَـالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ (٧) : «لاَ دِرْهَـمَ وَتَفْسِيرَ » (٨) انْتَهى . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٤١) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَف [ق/٤٢] أَمْ لاَ ؟

مختصر خلیل (ص/۱۹) .

⁽۲) في «حاشية الخرشي» : وشمل .

⁽٣) حاشية الخرشى (١/ ٢٩٨) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢١١) .

⁽٥) في حاشية الخرشي : أو .

⁽٦) حاشية الخرشي (٨/ ٦٣) .

⁽٧) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٨) قال الخرشي : هذا مخرج من أصل المسألة أي : ومنع حدث كذا وكذا لا درهم ، ونحوه مكتوب فيه أسماء الله ، فيجوز مسه ولو لكافر ، وكذا يجوز للمحدث مس التفسير ولو كتفسير ابن عطية إن لم يقصد الآي ، كما قاله ابن عرفة أنه ظاهر الروايات .

جَوابُهُ: قَالَ فِي حَديث الشَّفَا (١) مَا نَصَّهُ: «وَمَنْ إعْظَامِهِ وَإِكْبَارِهِ يَعْنِي : النَّبِيَّ عَلَيْ إعْظَامُ جَمِيعِ أَسْبَابِهِ ، وَإِكْرَامِ مَشَاهِدِهِ وَأَمْكَنَتِهِ مِنْ مَكَّةً وَالْمَدينَة ، وَمَعَاهِدِه ، وَمَا لَمَسَهُ [بيده أَوْ بِغَيْرِهَا مِنَ أَعْضَائِه كَالْحَجَرِ الأَسْوَدِ وَالرَّكُنِ وَمَعَاهِدِه ، وَمَا لَمَسَهُ [بيده أَوْ بِغَيْرِهَا مِنَ أَعْضَائِه كَالْحَجَرِ الأَسُودِ وَالرَّكُنِ التَّي جَاهَدَ فِيهَا وَالْغَارِ الَّذِي دَخَلَهُ رَسُولُ الله الْيَمَانِي ، أَوْ أَعَرِف بِهِ مِنْ الأَمَاكِنِ التَّي جَاهَدَ فِيهَا وَالْغَارِ الَّذِي دَخَلَهُ رَسُولُ الله عَلَيْهِ] (٢)

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلِهَذَا كَانَ مَالِكٌ لاَ يَرْكَبُ بِالْمَدِينَةِ دَابَّةً وَكَانَ يَقُولُ [إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ] (٣): أَسْتَحِى مِنَ اللهِ أَنْ أَطَأَ تُرْبَةً فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِحَافِرِ دَابَّةٍ.

وَقَدْ حَكَى َ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيُّ عَنْ أَحْمَدِ بْنِ فَضْلُويه الزَّاهِدِ وَكَانَ مِنَ [الرُّمَاةِ الْقُرْاء] (٤) : مَا مَسَسْتُ الْقَوْسَ بِيدِي إِلاَّ عَلَى طَهَارَةٍ _ أَىْ : مُتَوَضِّمًا _ مُنْذُ بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ أَخَذَ الْقَوْسَ بِيدِهِ .

وَقَدْ أَفْتَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِيمَنْ قَالَ : تُرْبَةُ الْمَدينَةِ ـ أَىْ : أَرْضُهَا ـ رَديئَةٌ ، قَالَ : يُضْرَبُ ثَلاَثِينَ ، وَهِى آلَةٌ مِنْ قَالَ : يُضْرَبُ ثَلاَثِينَ ، وَهِى آلَةٌ مِنْ جَلْد غَلِيظ يُضْرَبُ بِهَا مَعْرُوفَةٌ ـ وآمُرُ بِحَبْسِه وَإِنْ كَانَ لَهُ قَدْرٌ ، وَقَالَ : مَا أَحُوجَهُ إِلَى ضَرْبِ عُنُقِهِ ؛ تُرْبَةٌ دُفِنَ فِيهَا رَسُولُ الله عَلَيْقٌ يَزْعُمُ أَنَّهَا غَيْرُ طَيَّبَةٍ؟

إِلَى أَنْ قَالَ : وَحَكَى أَنَّ جِهْجَاهًا الْغَفَارِيَّ أَخَذَ قَضِيبَ رَسُولِ اللهِ عَيَّكِيْ مِنْ يَدِ عُثْمَانَ _ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ _ وَتَنَاوَلَهُ لِيكْسَرَهُ عَلَى رَكْبَيْهِ، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ تَحْذِيـرًا لَهُ لِيَرْتَدِعَ عَـمًّا أَرَادَهُ _ فَأَخَـذَتْهُ _ أَيْ : أَصَابَتْهُ وَنَدُرَتْ بِهِ _ الْأَكْلَةُ فِي

^{. (}٤٧/٢)(1)

⁽٢) لم أره في «الشفا».

⁽٣) ليس في المطبوع من الشفا .

⁽٤) في الشفا: الغزاة الرماة.

رُكْبَتَيْهِ فَقَطَعَهَا وَمَاتَ قَبْلَ الْحَولِ(١). انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف وَاخْتِصَارٍ.

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ مِنْ بَابِ الأَحْرَوِيةِ وُجُوبُ تَعْظِيمِ جَبِيرَةِ الْمُصْحَفَ ؟ لأَنَّ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّد عَلَيْ إَنْ فَفِي نَوَازِلِ عَج : وَسَعُلَ هَلْ الشَّرِيفُ أَفْضَلُ مِنْ الْعَالِمِ أَوْ الْعَالِمُ أَفْضَلُ ؟

فَأَجَابَ: الشَّرِيفُ أَفْضَلُ مِنْ الْعَالِمِ مِنْ حَيْثُ النَّسَبِ ، وَالْعَالِمُ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ النَّسَبِ ، وَالْعَالِمُ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ النَّسَبِ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ آيَةً مِنْ حَيْثُ الْعِلْمِ ، وَفَضِيلَةُ الْعِلْمِ تَفُوقُ فَضِيلَةِ النَّسَبِ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ آيَةً مِنْ [ق/٤٣] كِتَابِ اللهِ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّد ﷺ وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ، إِلاَّ أَنِّي اللهِ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّد ﷺ وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ، إِلاَّ أَنِّي لَمْ أَحْفَظُ وُرُودَ هَذَا اللَّفْظِ . انتهى الْمُرادُ مِنْ كَلاَمِهِ بِلَفْظِهِ ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ بِالسُّؤَالِ بَمَاءِ هَيْ تَتِهَا فِي اللَّوْح بَعَدَ غَسْلِهَا هَلْ حُكْمُهَا كَحُكُمْهَا قَبْلَ غَسْلِهَا ؟ فَلاَ يَجُوزُ لِلْمُحدِثِ مَسُّهَا لِوجُودِ هَيْئَتِهَا فِي اللَّوْح عَلَى حَالَتِهَا .

وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ بِالسَّوَالِ عَنْ الْحُكْمِ فِي الْمَاءِ الَّذِي غَسَلُوا بِهِ ، جَوَابُهُ مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمَغِيلِيِّ وَلَفْظُهُ : وَالْمُعَلِّمُ الَّذِي يَنْظُرُ للصِّبْيَانِ يَعْسِلُونَ أَلْوَاحَهُمْ حَيْثُ يَظَأُ النَّاسُ فَهُوَ كَافِرٌ . انْتَهى . وَاللّهُ تَعَالَى اللّهُ مَعَالَى اللّهُ اللّهُ مَعَالَى اللّهُ اللّهُ مَعَالَى اللّهُ مَعَالَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ

(٤٣) [٢١] سُوَّالٌ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرأ آية الْكُرْسِيِّ دُبُر

⁽١) الشفا (٢/ ٤٧) .

كُلِّ فَرِيضَة لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ »(١) ، هَلْ يُقيدُ قِرَاءَتُهَا بِمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ أَنَّ يَتَكَلَّمَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنِّي بَحَثْتُ عَنْ ذَلِكَ فِي مَظَانً طَلَبِه فِي تَنْسِيرِ الْقُرْآنِ وَشُرُوحِ «الرِّسَالَةِ» فَلَمْ أَرَ مَنْ قَيَّدَهَا مِنْهُنَّ بِذَلِكَ ؛ فَفِي الْخَطِيبِ السِّرْبِينِيِّ عَنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] مَا نَصُّهُ : وَرَوَى تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُو الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] مَا نَصُّهُ : وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ : ﴿ مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ النَّبِي عَلَيْهُ قَالَ : ﴿ مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُولِ الْجَنَّةُ إِلاَّ الْمَوْتُ ، فَإِذَا مَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ ﴾ (٢) وَلَا أَنَّ النَّبُهُ عَيْ ﴿ فَيَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى عَلَى اللَّهُ وَجَارَهُ وَجَارَهُ وَجَارَهُ وَجَارَهُ وَمَنْ بَاتَ حَوْلَهُ ﴾ (٣) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ _ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ _ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَواً حِينَ يُصْبِحُ آيَةَ الكُرْسِيِّ وآيَتَيْنِ مِنْ ﴿ حَمْ ۞ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللّهِ الْعَزِيزِ الْعَلَيمِ ﴾ حُفَظَ مِنْ يَوْمِهِ حَتَّى يُمْسِي حُفِظَ فِي لَيْلَتِهِ تِلْكَ حَتَّى يُصْبِحُ (٤) .

⁽۱) أخرجه الطبراني في « الكبير » (۷۵۳۲) وفي « الأوسط » (۸۰ ۲۸) والبيه قي في «الشعب» (۲۳۸۵) والنسائي في « الكبيرى » (۹۹۲۸) وفي « عمل اليوم والليلة » (۱۰۰) من حديث أبي أمامة رشي . قال الألباني : صحيح . قلت : وفي الباب عن علي ، وأبي مسعود .

⁽٢) تقدم .

⁽٣) هذه الزيادة أخرجها البيهقي في «الشعب» (٢٣٩٥) من حديث علي ترفي . قال البيهقي : إسناده ضعيف .

⁽٤) أخرجه الترمذي (٢٨٧٩) من حديث أبي هريرة للحقيد . قال الترمذي : هذا حديث غريب . وقال الألباني : ضعيف .

وَرَوَى : «مَا قَرَأْتُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دَارِ إِلاَّ هَجَرَتْهَا الشَّيَاطِينُ ثَلاَثِينَ يَوْمًا ، وَلاَ يَدْخُلُهَا سَاحِرٌ وَلاَ سَاحِرةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . يَا عَلِيُّ عَلِّمْهَا لِولَدَكَ وَأَهْلِكَ وَجَيرَانِكَ ؛ فَمَا [ق/ ٤٤] نَزَلَتْ آيَةٌ أَعْظَمُ مِنْهَا . . . » . انْتَهى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف .

وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عَلَى «الرِّسَالَة» قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ : « مَنْ قَرَأَ أَيَة الْكُرسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاة أَدْخُلَهُ اللهُ الْجَنَّة » (١) ، وزَاد : « وَمْنَ قَرَأَهَا إِذَا نَامَ كَانَ فِي أَمْنِ الله حَتَّى يَعُودَ الله حَتَّى يَسْتَيْقَظَ ، وَمَنْ قَرَأَهَا إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِله كَانَ فِي أَمْنِ الله حَتَّى يَعُودَ إِلَى بَيْتِه ، وَلاَ يُواظِبُ عَلَيْهَا إِلاَّ صَلِّيقٌ أَوْ عَابِلاً ، وَمَنْ قَرَأَهَا دُبُرَ كُلِّ صَلاة مَكْتُوبَة كَانَ الله حَتَّى اسْتُشْهدَ » . وَكَانَ كَمَنْ قَاتَلَ مَعً أَنْبِياء الله حَتَّى اسْتُشْهدَ » .

انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ السَّنَدِ . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) تقدم .

مسائلُ الْحُديثِ

(٤٤) [١] سُؤَالٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ هَلْ كَانَ يَحْلِقُ رَأْسَهُ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ النَّفْرَاوِيُّ عِنْدَ قَوْلِ «الرِّسَالَة» (١): «وَلاَ بَأْسَ بِحِلاقِ غَيْرِهَا ـ يَعْنِي : الْعَانَةَ ـ مِنْ الْجَـسَدِ »: [إِنَّ رَسُولَ الله] (٢) ﷺ لَمْ يَعْلِقُ رَأْسَهَ إِلاَّ فِي التَّحَلُّلِ مِن الْحِجِّ (٣). انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥) [٢] سُؤَالٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ ضَفَائرُ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: مَا فِي حَدِيثِ الشَّمَائِلِ عَنْ أُمِّ هَانِيُّ بِنْتِ أَبِي طَالِبِ وَنَصُّهُ: (قَالَتْ: قَدَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ - قُدُومَهُ وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ» (٤). قَالَهُ شَارِحُهُ بِمُعْجَمةٍ فَمُهُمَلَةٍ جَمْعُ: غَدِيرَةٍ ، وَهِي الذُّوَابَةُ . انْتَهى .

وَفِيهِ أَيْضًا: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ ذَا ضَفَائرَ أَرْبَع» (٥).

⁽١) الرسالة (ص/ ٢٧٢) .

⁽٢) في «الفواكه الدواني» : لأنه .

⁽٣) الفواكه الدواني (٢/ ٣٠٦) .

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤١٩١) والترمذي (١٧٨١) وابن ماجه (٣٦٣١) وأحمد (٢٦٩٣٤) و و (٢٧٤٢٩) و أحمد (٢٦٩٣٤) و (٢٧٤٢٩) و ابن أبي و (٢٧٤٢٩) والطبراني في «الكبير» (٢٤٢٩) حديث (٢١٤٩) و ابن أبي شيبة (٥/١٨٧) و إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢١٢١) و ابن سعد في «الطبقات» (١/٩٢٤) و الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/٩٣٤) و ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٩/١) .

قال الترمذي : حسن غريب . وقال الألباني : صحيح .

⁽٥) أخرجـه التـرمذي في «الشـمائل» (٣١) ، وأحـمد في «المسند» (٢٧٤٣٠) والطبـراني في «الكبير» (٢٧٤٣٠) حديث (١٠٤٨) وابن سعد في « الطبقات» (٢/ ٤٢٩) وابن عساكر في «التاريخ» (٢/ ٢٦٠) بسند ضعيف لانقطاعه .

قَالَ شَارِحُهُ: « ضَفَائِرَ أَرْبَعٍ » بِمَعْنَى : غَدَائِرَ السَّابِقَةِ ، وَالضَّفْرُ : نَسْجُ الشَّعْرِ أَوْ غَيْرَه حَتَّى للرِّجَالَ . انْتَهى مُرَادُنَا منْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦) [٣] سُوَالٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ لَهُ سَرَاوِيلُ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَهُ مَا كَيْفِيَتُهُ؟

جَوابُهُ: إِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى شَيء فِي ذَلِكَ سِوى مَا فِي «الشِّفَا» (١) وَشَارِحهِ « نَسِيمُ الرِّيَاضِ » مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ اشْتَرَى سَرَاوِيلُ بِأَرْبَعَةٍ دَرَاهِمَ ، وَفِي لِبَاسِهِ لَهَا قُولاَنِ ؛ لأَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرا وَصْفَ السَّرَاوِيلَ .

وَمَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغيرِ » أَيْضًا وَنَصَّهُ مَسْبُوكًا بِكلامِ شَارِحِهِ الْمَنَاوِيِّ (٢): «اتَّخِذُوا» (٣) [ق/ ٤٥] نَدْبُ السَّرَاويلاتِ الَّتِي لَيْسَتْ بِواسِعَة وَلاَ طَوِيلَة فَإِنَّها مَكْرُوهَةٌ كَمَا فِي خَبَرِ ٱخَرَ : «فَإِنَّهَا مِنْ أَسْتَرِ ثِيَابِكُم» _ أَيْ ": مِنْ أَكْثَرِهَا سَتْرًا وَمِنْ زَائِدَةٌ ؛ وَذَلِكَ لِسَّتْرِهَا للْعَوْرَةِ التَّتِي يَسُوءُ صَاحِبَهَا كَشْفُهَا ، « وَحَصِّنُوا بِهَا فَسَاءَكُمْ » ؛ أَيْ : اسْتُرُوهُنَّ وَصُونَهُنَّ بِهَا .

« إِذَا خَرَجِنَ » مِنْ بُيُـوتِهِنَّ لِمَا فِيهَا مِن الأَمْنِ مِنْ انْكِشَافِ الْعَـوْرَةِ بِنَحْوِ سُقُوطِ أَوْ رِيح ، فَهِى كَحِصْنِ مَانع . انْتَهى الْمُرَادُ مِنْهَا .

وَقُولُ مُعَاوِيةً _ رَضِى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ _ عَلَى نَقْل بَعْضِ الأَصْحَابِ

^{. (1.0/1)(1)}

⁽٢) فيض القدير (١٠٩/١) باختصار .

⁽٣) هذا الحديث أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١/ ٢٥٦) والعقيلي في « الضعفاء » (١/ ٥٤) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١/ ٢٠٢) و (١/ ٢٢٢) . قال أبو حاتم : هذا حديث منكر . وقال ابن الجوزي والألباني : موضوع .

فَإِنَّ قَوْمِي أَقْوَامٌ مُسَرُولَةٌ وَالتِّربِّيونَ أَقْوَامُ التُّبَّانِينَ

قَالَ فِي الْقَامُوسِ (١): التَّبَّانُ: سَرَاويلٌ صَغِيرةٌ تَسْتُرُ الْعَوْرَةَ الْمُغَلَّظَةَ. انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧) [٤] سُؤَالٌ عَنْ : «عَلَيْكُمْ بِالسَّرَاوِيلِ» ، هَلْ هُوَ حَدِيثٌ : أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : إِنِّي لاَ أَدْرِي ، وَقَدْ بَحَثْتُ عَنْهُ فِي مَظَانٌ طَلَبِهِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيءٍ فِيهِ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨) [٥] سُوَّالٌ عَنْ: «لَعَنْ اللهُ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتَهَا ولَوْ بِالذِّكْرِ » هَلْ هُوَ حَديثٌ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ سَيِّدِي عَبْدُ اللهِ، الْمُلَقَّبُ بِالْوَالِدِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمِمِ التَسْمَشَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : "وَإِنْ أَقَامَتْ الْمَرَأَةُ» (٢) مَا نَصُّهُ : وَلاَ تَكُونَ إِقَامَتُهَا إِلاَّ سِرا ؛ لأَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ (٣)، وَرَبَّمَا كَانَ فَنْنَةً ؛ وَلِذَا لاَ تُؤذِّنُ اتِّفَاقًا لِخَبَرِ : "لَعَنَ اللهُ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتَهَا وَلَوْ بِالذَّكْرِ». انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩) [٦] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقُولٍ بَعْضِ شُرَّاحِ الرِّسَالَةِ

⁽۱) (ص/ ۳۳۹) بمعناه .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٥) .

⁽٣) قال علاء الدين الكاساني: وأمَّا الذي يَرْجعُ إلَى صفات الْمُؤذَّن فَأَنْوَاعٌ أَيْضًا مِنها أَنْ يَكُونَ رَجُلًا فَيْكُرَهُ أَذَانُ الْمَرْأَة بِاتِّفَاقِ الرِّوايَات؛ لأَنَّهَا إِنْ رَفَعَتْ صَوْتَهَا فَقَدْ ارْتَكَبَتْ مَعْصِيَةً، وإِنْ خَفَضَتْ فَقَدْ تَرَكَتْ سُنَّةَ الْجَهْرِ؛ وَلأَنَّ أَذَانَ النِّسَاء لم يكُنْ فِي السَّلَفِ فَكَانَ مِنَ الْمُحدَثَات، وقال النبي ﷺ: : « كُلُّ مُحْدَثَة بِدْعَةٌ » وَلَوْ أَذَنَتْ لِلْقَوْمِ أَجْزَأَهُمْ حَتى لاَ تُعادَ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وهو الإعلامُ.

وَرَوِيَ عن أَبَي حَنيْفَةَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الإِعَادَةُ (بدائع. الصنائع» (١/ ١٥٠).

عِنْدَ قَوْلِهَا : "وَلاَ تَلْبِسُ النِّسَاءُ مِنْ الرَّقِيقِ مَا يَصِفُهُنَّ ...» ^(١) إِلِخَ : كَاسِيَاتٌ فِي الدَّنْيَـا عَارِيَاتٌ فِي الآخِرَة ، وَرُوىَ : «كَاسِيَاتٌ عَـارِيَاتٌ مَائِلاَتٌ مُـمِيـلاتٌ لاَ يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلاَ يَجِدْنَ رِيَحَها » (٢) .

جَواَبُهُ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: « كَاسِيَاتٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَاتٌ فِي الأَخْرَةِ » فَظَاهِرٌ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى تَفْسِيرِ .

وأَمَّا مَعْنَى قَوْلُهِ: وَرُوىَ « كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مَائلاَتٌ مُميلاتٌ ... » إِلَح ، فَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مَيَارَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الزَقَاقِيةِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ لِبَاسُ النِّسَاءِ الثِّيابَ الرَّقِيقَةَ الْخَفِيفَةَ النَّسْجَ الَّتِي يَظْهَرُ مَا تَحْتَهَا ؟ فَهِي كَاسِيَةٌ لِوجُودِ الثَّوْبِ عَلَيْهَا ، عَارِيَةٌ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ مَا تَحْتَهُ .

وَمَعْنَى مَائِلاتٌ: مُنْحَرِفَات [ق/٤٦] عَنْ الشَّرِيَعة بِسَبَبِ هَذَا الْفِعْلِ ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : « مُم يلات لَّ لِقُلُوبِ الرِّجَالِ » . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠) [٧] سُؤَالٌ عَنْ صِفَة مَـشْى النَّبِيِّ ﷺ هَلْ تُخَطِّي رِجْلاهُ أَو التُّرَابُ هِيَ النَّبِيِ ﷺ هَلْ تُخطي رِجْلاهُ أَو التُّرَابُ هِيَ النَّبِي تَسِيلُ بِهِمَا وَهُمَا مُعْتَدِلَتَانَ لاَ تُخطي إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الأَخْرَى ؟

جَوابُهُ: مَا فِي «الشَّمَاثِلِ» مَسْبُوكًا بِكَلامِ شَارِحِهِ ابْنِ حَجَرٍ وَنَصُّهُ: إِذَا مَشَى - يَعْنِي: النَّبِيَ ﷺ يَتَكَفَّا - بِالْهَمْزِ، وَتَرْكُهُ تَخْفِيفُ تَكَفَّا - كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ. وَالتَّكَفُّ وَ بِالْهَمْزِ: الْمَيْلُ إِلَى سَنى الْمَشْيُ - أَيْ: إِلَى قُدَّامٍ - كَالسَّفِينَةِ فِي جَرْيها.

الرسالة (ص/ ۲۷۰) .

⁽٢) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وَعِنْدَ الْبَزَّارِ : « إِذَا وَطِيءَ بِقَدَمِهِ وَطِيءَ بِكُلِّهَا وَمَا رَأَيْتُ أَحَـدًا أَسْرَعَ مِنْ مَشْيه » (١) .

وَعِنْدَ ابْنِ سَعْد : «كَانَ إِذَا مَشَى مَشْيً مُجْتَمِعًا » (٢) أَى : قَوِى الْأَعْضَاءِ عَيْرُ مُسْتَرْخ فِي الْمَشْي .

وَفِي رِوَايَة : «كَانَ إِذَا مَشَى تَقَلَّعَ» (٣) أَى : رَفَعَ قَدَمَهُ عَلَى الأَرْضِ ارْتِفَاعَةً وَاحِدَةً كَأَنَّهَا تَنْقَلعُ مِنْهَا ، وَهِيَ نَفْيُ الاخْتِيَالِ فِي الْمَشْي .

وَفِي أُخْرَى : أَىْ «إِذَا زَالَ زَالَ تَقَلُّعًا وَيَمْشِي هَوْنًا، ذَرِيعَ الْمِشْيَةِ إِذَا مَشَى، كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَب » (٤) .

وَفِي أُخْرَى «إِذَا زَالَ زَالَ قَلَعًا» (٥) أَى : قَالَعِّا لِرِجْلِهِ مِن الأَرْضِ ، وَالاَنْحِدَارُ مِنَ الصَّبَبِ وَالتَّقَلُّعِ مِنْ الأَرْضِ مُتَقَارِبَانِ أَى : كَانَ يَسْتَعْمِلُ التَّثَبُّتَ

⁽١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (١/ ٢٢٧) من حديث أبي هريرة يُطْبُك .

وقال الألباني : ضعيف .

⁽٢) أخرجـه أحمد (٣٠٣٤) وابن سعد في «الطبـقات» (١/ ٤١٧) من حديث ابن عـباس ولي (٢) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى .

⁽٣) أخرجه التسرمذي (٣٦٣٨) وابن أبي شيبة (٣٢٨/٦) والبيسهقي في «الشعب» (١٤١٥) وابن سعد في «الطبقات» (١١/ ٤١٠) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٠) من حديث على ولي الله على ولي .

قال الترمذي : حسن غريب ، ليس إسناده بمتصل .

وقال الألباني : ضعيف .

⁽٤) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٣٩) والطبراني في «الكبير» (١٥٥/٢٢) حديث (٤١٤) من حديث هند بن أبي هالة .

قال الألباني : ضعيف .

⁽٥) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٨) والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٥٥) حديث (٤١٤) والبيههقي في «الشعب» (١٤٣٠) وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٢٢) وابن حبان في «الثقات» (١/ ١٤٦) بسند ضعيف .

وَلاَ يَظْهَرُ مِنْهُ اسْتِعْجَالٌ وَلاَ مُبَادَرَةٌ .

وَ ﴿ ذَرِيعٌ الْمِشْيَةِ ﴾ مَعْنَاهُ وَاسِعُ الْخُطُوةِ ، وَالتَّقَلُّعُ : الارْتفَاعُ مِنْ الأَرْضِ بِجُمْلَتِهِ ، كَحَال الْمُنْحَطِّ فِي الصَّبِ ، وَهِي مِشْيَةٌ أُولِي الْعَزْم وَالْهِمَّةِ وَالشَّجَاعَةِ ، وَهِي أَعْدَلُ الْمَشْيَاتِ وَأَرْوَحُهَا لَلْأَعْضَاءِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا . فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ رَجْلَيْه تَخْطُوان . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥١) [٨] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى «كَلَمَاتُ الله التَّامَّات» مَا هي ؟

جَوابُهُ: قَالَ النَّوَوَىُّ فِي شَرْحِه عَلَى "صَحِيحِ مُسْلِم" مَا نَصُّهُ: قَوْلُهُ ﷺ : "

«أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ » (١) قِيلَ : مَعْنَاهُ الْكَلِمَاتُ [الْكَامِلاَتُ] (٢) الَّتِي

لاَ [يَدْخُلُهَا] (٣) نَقْصٌ وَلاَ عَيْبٌ ، وَقِيلَ : النَّافِعَةُ الشَّافِيةُ ، وَقِيلَ : الْمُرادُ

بِكَلِمَاتِ اللهِ تَعَالَى : الْقُرآن (٤) . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٢) [٩] سُؤَالُ عَنْ مَعْنَى الضَّبَابِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَديثِ الْمُشَارِ إِلَيْه بِقَوْلُ النَّفْرَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ «الرِّسَالَة»: «وَإِنَّ الْمؤَمنينَ يُعْتَنُونَ فِي قُبُورِهَمْ وَيُسْأَلُونَ» (٥) قَالَ شَيْخُ شَيُوخَنَا اللَّقَانِيُّ (٦): إِنَّهُ وَرَدَ [ق/٤٤] فِي حَديثِ : «أَنَّهُ مَا يَبْحَثَانِ قَالَ شَيْخُ شَيُوخَنَا اللَّقَانِيُّ (٦): إِنَّهُ وَرَدَ [ق/٤٤] فِي حَديثِ : «أَنَّهُ مَا يَبْحَثَانِ اللَّرْضَ بِأَنْيَابِهِ مَا أَوْ أَنَّهُ مَا كَصِيَاحِي الْبَقَرِ لَقُ أَيْ : قُرُونِهَا لَ ، وَفِي آخَر: أَنَّهُ مَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي الضَّبَابِ» (٧).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم السلمية بريشا .

⁽٢) زيادة من شرح النووي على صحيح مسلم .

⁽٣) في شرح النووي : يدخل فيها .

⁽٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٣١) .

⁽٥) الرسالة (ص/ ٧٩) .

⁽٦) الفواكه الدواني (١/ ٩٩) .

⁽V) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/ ٣٥٥) وضعفه الألباني رحمه الله تعالى .

جَوَابُهُ: قَالَ فِي الْقَامُوسِ (١): الْيَوْمُ صَارَ ذُو ضَبَابٍ _ بِالْفَتْحِ _ أَىْ: نَدَىً كَالْغَيْمِ أَوْ سَحَابٍ رَقِيقِ كَالدُّخَانِ . انْتَهَى . إِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ مَعْنَى مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣) [١٠] سُؤَال : هَلْ رَأَيْتُمْ أَصْلاً لِقَوْلِهِم كَذَا وَكَذَا يُؤَدِّي لِلْفَقْرِ ؟

جَوابُهُ : مَا في حَديث الْبَرَكَة (٢) وَلَفْظُهُ : «وَمَمَّا يَنْبَغي اجْـتنَابُهُ حَرْقُ قَشْر الْبَصَلِ وَالشُّومْ ، وَالنَّوْمُ عَلَى الْوَجْه ، وَكَنْسُ الْبَيْتُ فَى اللَّيْلِ وَكَنْسُهُ بالْخرْقَة، وَتَرْكُ الْكُنَاسَة ْفِي الْبَيْت ، وَغَــسْلُ الْيَدَيْنِ بالطين وَالنُّخَالَة وَفَى الإِنَاء الَّذي يَأْكُلُ فِيهِ ، وَالْجُلُوسُ عَلَى الْعَتَبَة وَهِيَ الَّتِي يُوطَأُ عَلَيْهَا ، وَالاتِّكَاءُ عَلَى أَحَد رَوْحَي الْبَابِ ، وَالتَّـوَضُّو في المزْر ، وَخـيَاطَةُ الثَّوْبِ عَلَى الْبَـدَن ، وَتَجْفـيفُ الْوَجْه بالثَّوْب، وَوَضْعُ الْيَدْ عَلَى الْخَاصِـرَة ، وَالْبَوْلُ عُرْيَانًا ، وَالْأَكْلُ جُنْبًا ، وَإِسْرَاعُ الْخُرُوجِ مِنْ الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلاَة الْفَجْر ، وَالْبُكُورُ إِلَى السُّوق وَبُطْءُ الرُّجُوعِ مِنْهُ، وَشِرَاءُ كِسَرِ السَّائِلِينَ ، وَتَرْكُ تَخْمِيرِ الأَوَانِي وَإَطْفَاءُ السِّرَاجِ بالنَّفَس ، وَدُعَاءُ الشُّرِّ عَلَى الْوَالدَيْنِ وَعَلَى الأَوْلاَدِ وَعَلَى الْوُلاَةِ ، وَالرَّمْيُ بِالْقَـمْلَةِ وَهي حَيَّةٌ ، وَغَسْلُ الْقَدَم بِالْيَمِينِ ، وَالْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ ، وَلِبْسُ السَّرَاويل قَائمًا، وَالتَّعَمَّمُ قَاعِدًا ، وَغَسْلُ الْجَنَابَةِ فِي مَوْضِعِ الْبَوْلِ وَالنَّجَاسَة ، وَالأَكْلُ بِإِصْبَعَيْن، وَالْمَشْيُ بَيْنَ الْغَنَم وَبَيْنَ امْرَأْتَيْنِ ، وَكُـثَرَةُ الْعَـبَث بِاللِّحْيَـة ، وَقَرْعُ الأَسْنَان ، وَتَشْبِيكُ الأَصَابِعِ حَـوْلَ الرَّكْبَتَيْنِ وَكَثْرَةُ تَفَرْقُعِهَا ، وَوَضْعُ الْكَفِّ عَلَى الأَنْف، وَقَطْعُ الظُّفْرِ بِالسِّنِّ ، وَكَشْفُ الْعَوْرَةِ فِي وَجْهِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْبَوْلِ وَالْغَائِطَ ، وَالْبُزَاقُ عَلَى الْخَلاءِ وَالرَّمَادِ ، وَوَضْعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الْخَدِّ وَأَنْتَ قَاعِــدٌ بِلاَ وَجَع ، وَمِنْ أَعْظَم ذَلكَ التَّـهَاوِنُ بالصَّــلاة وَالتَّهَــاوِنُ بِمَا سَــقَطَ منْ الْمَائِدَةِ ، وَتَرْكُ التَّـسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ ، وَكَـثْرَةُ الأَكْلِ ، وَالْكَذِبِ ، وَلِبْسُ نَعْل

⁽۱) (ص/ ۱۳۷) .

⁽٢) هذا الحديث لم أقف عليه ، وعليه أمارات الوضع واضحة .

مَسَائِلُ الْحَديث ______

الشَّمَالِ قَبْلَ الْيَمِينِ ، وَالأَكْـلُ عَلَى الطَّبَقِ الْمَقْلُوبِ ؛ فَكُلُّ هَذِهِ الْخِصَالِ تُورِثُ [قُركُ عَلَى الطَّبَقِ الْمَقْلُوبِ ؛ فَكُلُّ هَذِهِ الْخِصَالِ تُورِثُ [ق/٤٨] اللَّهَمَّ وَالْحَاجَةَ » . انْتَهَى .

وَفِي مَوْضِعِ آخَرَ مِنْهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَنْعُ الْخَمِيرِ يُورِثُ الْفَقْرَ». انْتَهَى . وَذَكَرَ عَج فِي حَاشِيتِه عَلَى «الرِّسَالَة» شَيْتًا مِنْ ذَلَكَ ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا ابْنُ عَبْدِ الصَّادِقِ فِي شَرْحِهِ عَلَى ابْنِ عَاشِرِ وَفَي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَاهُ اللهُ» مَا عَبْدِ الصَّادِقِ فِي شَرْحِهِ عَلَى ابْنِ عَاشِرِ وَفَي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَاهُ اللهُ» مَا نَصَّهُ: وَفِي «شَرْح الْوَغْلِيسيَّة» (١) لِلشَّيْخ زَرَّوق وَيْ وَفِي : إِنَّ فِي الْغَفْلَةِ عَنْ الْفِطْرَةِ أَرْبُعِينَ يَوْمًا ضِيقُ الْمَعِيشَةِ . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٤) [١١] سُوَالٌ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَديثِ مِنْ قَوْلِه ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِـدْرَةً صَوَّبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» (٢) هَلْ النَّهْئُ عَامٌ سَوَاءً قَطَعَ لَلا نْتَفَاع أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : فَفِي نَـواَذِلِ عج : وَسُئِلَ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِـنْ قَوْلِهِ ﷺ : "مَنْ قَطَعَ سِـدْرَةً صَوَّبَ اللهُ رَأْسَـهُ فِي النَّارِ " فَمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثَ ؟ وَهَلْ النَّهْيُ عَـامَّ سَواءً قَطَعَ لـالانْتِفَاعِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ النَّهْيُ مَـحْمُـولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَوْ الْمَنْعِ؟ وَهَلْ النَّهْيُ مَحْمُـولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَوْ الْمَنْعِ؟ وَهَلْ يَخْتَصُ بِالْمُثْمِرِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بأَنَّ مَا جَاءَ مِنْ النَّهْيِ مَحْمُ ولٌ عَلَى سِدْرِ الْحَرَمِ كَمَا ذَكَرَهُ الطَّبَرَاني فِي رَوَايَتِ ، أَوْ عَلَى مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً بِفَلاة مِنْ الأَرْضِ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ الطَّبَرَاني فِي رَوَايَتِ ، أَوْ عَلَى مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً بِفَلاة مِنْ الأَرْضِ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ ، عَبَثًا ، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقُّ ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاودٍ.

⁽١) المقدمة الوغليسية لأبي زيد عبــد الرحمن بن أحمد الوغليسي ، المتوفي سنة ٧٨٦هـ ، وهي مقسمة إلى جزئين الأول في الفقه ، والثاني في التصوف والأخلاق والسلوك .

⁽٢) أخرجه أبو داود (٥٢٣٩) والنسائي في «الكبرى» (٨٦١١) والطبراني في «الأوسط» (٢) أخرجه أبو داود (٥٢٣٩) والبيهقي في «الكبرى» (١١٥٣٨) من حديث عبد الله بن حبشي. قال الهيثمي : رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات . وقال الألباني : صحيح .

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ . انْتَهَى . وَنَحْوَهُ بِزِيَادَةَ لِلْعَلْقَمِيِّ فِي شَرْحِهِ «الْكَوْكَبُ الْمُنيرُ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغيرِ» أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلاَمِهِ: قَالَ شَيْحُنَا : وَالأَوْلَى عِنْدِى فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَحْمُ ولٌ عَلَى سِدْرِ الْحَرَمِ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ .

وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ فِي «النِّهَايَة» (١): «قِيلَ: أَرَادَ بِهِ سَدْرَ مِكَّةَ لأَنَّهَا حَرَمٌ، وَقِيلَ: شيدُرَ الْمَدَينَةَ نَهَى عَنْ قَطْعِهِ لِيكُونَ أَنْسًا وَظِلاً لِمَنْ يُهَاجِرُ إِلَيْهَا ، وَقِيلَ: أَرَادَ السَّبِيلِ وَالْحَيَوَانُ أَوْ فِي أَرَادَ السَّبِيلِ وَالْحَيَوَانُ أَوْ فِي أَرَادَ السَّبِيلِ وَالْحَيَوَانُ أَوْ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ فَيَتَحَامَلُ عَلَيْهِ ظَالِمٌ فَيَقْطَعُهُ بِغَيْرٍ حَقًّ .

قَالَ : وَمَعَ هَذَا فَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبُ الرِّوايَةِ ، فَإِنَّ أَكْثَـرَ مَا يُرْوَى عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزَّبْيْرِ وَكَانَ [هُوَ] (٣) يَقْطَعُ السِّدْرَ وَيَتَّخِذُ مِنْهُ أَبْوَابًا ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ مُجْتَمِعُونَ عَلَى إِبَاحَةٍ قَطْعِهِ » . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥) [١٢] سُؤاَلٌ عَنْ مَعْنَى [ق/ ٤٩] كَلَمَات مِنْ أَوْصَافِهِ ﷺ فِي وَصَفْ أُمِّ مِعْبَد لَهُ فِي نَظْم بَعْضِهِمْ لَهَا، أَشَارَ بِذَلِكَ بِقَوْلِه :

كَلاَّ وَلَمْ تُزْرِ بِهِ مِنْ صَعْلَة وَالصَّوْتُ فِيهِ صَحْلٌ قَسِيمٌ فَهُو لَدَى أَصْحَابِهِ مَحْفُودُ

الْخَلْقُ مِنْهُ لَمِ يُعِبْهُ ثَجْلَة وَالْجِيدُ مِنْهُ سَطِعٌ وَسَيَمٌ أَزَجُ أَقْرَنُ تَحُفَّهُ الرُّفْقَةُ بِائْتِمَارِ أَىْ: يُسْرِعُونَ طَاعَةً محشود.

^{. (}A90/Y)(1)

⁽٢) في النهاية : أبناء .

⁽٣) زيادة من النهاية .

مَسَائِلُ الْحَديث ______

وَفِي وَصْف هَنْد بْن أَبِي هَالَةَ :

أَزَجُّ فِي غَيْرَ قَرْنَ مَا بَيْنَهُمَا مَعَ أَزَجٍّ أَقْرَنُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وَعَنْ مَعْنَى بَادِنَ والدُّمْية فِي قَوْلهِ :كَجِيدِ دُمْيَةً وَسَائِلُ الأَطْرَافِ. ذَرِيعُ المِشْيَةِ فِي غَيْرِ قَرْنَ إِذَا غَضِبَ بَيْنَهُمَا عَرِقٌ يَدَرُّهُ الْغَضَبُ .ً

وَعَنِّ نص ْ أُوَّل بَيْتٍ ، آخِرُه أَدْعَجُ وَفَسَّرَهُ بِشِدَّةِ السَّوَادِ فِي الْعَيْنِ .

جَوَابُهُ : إِنَّ مَعْنَى مَا سَأَلْتَ عَنْهُ سَأَذْكُرُهُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللهُ بِأَوْضَحِ بَيَانِ ؟ فَمَعْنَى الثَّجْلَة : عِظَمُ الْبَطْنِ _ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَة _ ضِدَ صِغَرِهَا أَوْ اسْتَرْخَائِهَا وَذَلِكَ مَّا يُسْتَقْبَحُ بِلْ كَانَ يَكِيْكِيْ سَوَاءَ الصَّدْرِ وَالْبَطْنِ ، وَذَلِكَ أَحْسَنُ وَصَفْ فِي الْبَطْنِ .

وَمَعْنَى الصَّعْلَة : دقَّةُ الرَّأْسِ وَالْعُنُّقِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَصْفَهُ ﷺ ، بَلْ كَانَ عَظِمَ الْهَامَةِ ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرَّزَانَةِ وَالْوَقَارِ .

وَمَعْنَى السَّطْعِ بِالتَّحْرِيكِ : طُولُ الْعُنُقِ مَصْدَرُ سَطِعَ بِالْكَسْرِ ، وَالْوَصْفُ مِنْهُ أَسْطَعُ عَلَى وَزَنَ أَحْمَرَ .

وَمَعْنَى الْوَسِيمِ : الْحَسَنِ ، فِعْلُهُ : وَسُمَ بِالضَّمَّ وِسَامَة فَهُوَ وَسِيمٌ أَىْ : حَسَنٌ ، وَحُسْنُهُ بِاعْ تَدَالِه وَبَيَاضِه وَصَفَاء لَوْنِه ، وَيُسْتَحْسَنُ فِي الْعُنُق . التَّلَعُ : وَهُوَ إِشْرَابُهُ وَانْتِصَابُهُ وَالتَّنَطُّعُ وَهُوَ طُولُهُ ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا فِي وَصْفِهِ عَلَيْكُ .

وَمَعْنَى الصَّحَلِ بِالتَّحْرِيكِ : مَـصْدرُ صَحِلَ بالْكَسْرِ ؛ أَىْ : بُعَّ ؛ فَهُوَ ﷺ وَالْكَسْرِ ؛ أَىْ : بُعَّ ؛ فَهُوَ ﷺ أَصْحَلُ أَىْ : فِي صَوْتِهِ بَحَّةٌ .

وَمَعْنَى الْقَسِيمِ : الْجَمِيلُ ، قَسُمَ الشَّيءِ بِالضَّمِّ قَسَامَةَ أَىْ : حَسُنَ . وَمَعْنَى أَزَجِ : بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالزَّايِ يُوصَفُ بِهِ [ق/٥٠] الرَّجُلُ، وَالْحَاجِبُ وَصُفٌ مِنْ الزَّجَجِ بِالتَّحْرِيكِ ، وَهُوَ دِقَّةُ شَعْرِ الْحَاجِبَيْنِ وامْتِدَادِهِ إِلَى مُؤْخِرِ

١٠٦ ----- الجـزء الأول

الْعَيْنِ غَيْرِ كَثِيفٍ وَلاَ عَرِيضٍ .

وَمَعْنَى أَقْرَنَ : وَقَعَ هَذَا فِي حَدِيثِ أُمِّ مَعْبَد وَهُوَ يُخَالِفُ الرِّوَايَةَ الْمَشْهُورَةَ أَنَّهُ أَبْلَجُ ؛ وَلِهَذَا رَدَّ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ، وَوَفَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا شَعْرٌ خَفِيفٌ بِمَا يَظْهَرُ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْغُبَارُ فِي سَفَرٍ وَنَحْوَهُ ، وَحِديثُ أُمِّ معْبَد سَفَرٍ يَمْ وَنَحْوهُ ، وَحِديثُ أُمِّ معْبَد سَفَرِين، وَوَصْفُ النَّبِيِّ بِالْبَلَجِ مَشْهُورٌ ، وَهُو ً أَيْ الْبَلَجُ مِ بِالتَّحْرِيك : نَقَاءً سَفَرَ وَصَفْ النَّبِي مِنْ الشَّعْرِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ يَمْدَحُهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ :

وَأَبْلَجُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ حَمَّالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

بِهَذَا تَعْلَمُ مَعْنَى «أَزَجُّ فِي غَيْرِ قَرْن» . وَمَعْنَى الائْتِمَارِ : الْمُشَاوَرَةُ ، وَقَدْ عَلَمْتَ وَجُوبَ الْمُشَاوَرَةِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْأُولِي الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الآرَاءِ وَالْمُهِمَاتِ تَطْيِيبًا لِخَوَاطِرِهِمْ لاَ لأَنَّهُ يَزْدَادُ مِنْهُمْ عِلْمًا .

وَمَعْنَى الْمَحْفُودِ: الْمَخْدُومُ.

وَمَعْنَى الْمَحْشُودِ: الْمُطَاعُ الَّذِي يُبَادَرُ لِخِدْمَتِهِ.

وَمَعْنَى الْبَادِنِ : الْجَسِيمِ ، وَوَقَعَ فِي وَصْفِ أُمِّ مِعْبَدِ وَلَيْهِ أَنَّهُ ضَرْبُ اللَّحْمِ بِسُكُونِ الرَّاءِ أَىْ : قَلِيلُهُ ، وَوُفِّقَ بَيْنَهُ مَا بِأَنَّهُ كَانَ ضَرَبًا فِي أُوَّلِ عُـمْرِهِ بَادِنًا فِي آخِرِه ، وَلاَ شَكَّ أَنَّهُ يَكُنْ سَمِينًا قَطُّ وَلاَ نَحِيفًا قَطَّ .

وَمَعْنَى الدُّمْيَةِ: بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ: الصُّورَةُ الْمُنَقَّ شَةُ مِنْ الرُّحَامِ شَبَّهَ عُنُقَهُ بِجِيدِهَا لِصَفَاء لَوْنِ الْعُنُقِ مِمَّا يُسْتَحْسَنُ فِيهَا.

وَمَعْنَى «بَيْنَهُ مَا عِرْقٌ يَدرُّهُ الْغَضَبُ» . أَى : بَيْنَ حَاجِبَيْهِ عِرْقٌ يَدِرُّهُ الْغَضَبُ. الْغَضَبُ. أَى : بَيْنَ حَاجِبَيْهِ عِرْقٌ يَدِرُّهُ الْغَضَبُ. أَى : يُحَرِّكُهُ ، وَدَرُورَةٌ غَلْظَةٌ وَنُتُوءٌ .

وَمَعْنَى «سَأَئِلُ الأَطْرَافِ» أَى : طَويلُ الأَصْابِعِ وَمَعْنَى «ذَرِيعُ الْمِشْيَةِ» أَى :

مَسَائِلُ الْحَدِيثِ ______

وَاسِعُ الْخَطْوِ ؛ أَىٰ أَنَّ مَشْية يَرْفَعُ رِجْلَيْهِ بِسُرْعَة وَيَمُدُّ خَطْوَهَ ، خلافَ مِشْية الْمُخْتَالِ ؛ كُلُّ ذَلِكَ بِرِفْقٍ وَتَثَبُّتٍ دُونَ عَجَلَةٍ ، وَرَبَّمَا أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ لِحَاجَةٍ ذَكَرَهَا .

_____ الجيزء الأول

مسَائِلُ مِنْ أَنْواعِ شَتَّى

(٥٦) [١] سُؤَالٌ [ق/ ٥١] عَمَّنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ فَعْلُ الْكَبَائِرِ هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ لَا كَكَبَائِرِ هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ لَا كَكَمَا بَلَغَنَا ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِللهِ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لللهِ لللهِ اللهِ عَزَو بَجَهَالَة ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ [النساء: ١٧] ، وَإِذَا قُلْتُمْ بِقَبُولِهَا فَهَلُ تَقْبَلُ ولَو تَكرَّرَتْ مِنْهُ بِتَكْرَارِ الْمَعَاصِي أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: إِنَّ تَوْبَةَ الْمؤمنِ قِيلَ: تُقْبَلُ قَطْعًا ، وَقِيلَ: ظَنًا ، مَعَ الاتِّفَاقِ عَلَى قَبُولُهُ عَلَى السَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ عَلَى قَبُولِهَا شَرْعا ؛ لِقَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ السَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى: ٢٥] كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ عَلَى «الرِّسَالَةِ» (١).

وَمَعْنَى الْجَهَالَة فِي الآيَة الْكَرِيَة مَا فِي الْبَغَوِيِّ (٢) عَنْ قَتَادَةَ وَلَفْظُهُ: [اجْتَمَعَ] (٣) أَصْحَابُ رَسُولِ الله عَيْقِيَّةَ أَنَّ كُلَّ مَا عُصِى بِهِ اللهُ فَهُو جَهَالَةٌ عَمْدًا كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكُلَّ مَنْ عَصَى اللهَ فَهُو جَاهِلٌ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمُّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ [النساء: ١٧] . قيلَ : مَعْنَاهُ قَبْلَ أَنْ يُحيطَ السُّوءُ بِحَسَنَاتِه فَيُحْبِطُهَا ، وَقَالَ السُّدِيُّ وَالْكَلْبِيُّ : الْقَرِيبُ أَنْ يَتُوبَ فِي صِحَّتِهِ قَبْلَ مَرضِ مَوْتِه ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ : قَبْلَ الْمَوْتِ ، وَقَالَ الضَّحَّاكُ [قبل محَانيه ملك الموت . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله عَلَيْ اللهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَالَمْ يُغَرْغِرُ (٥) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيد الْخُدَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: « إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعَزْ آبِي سَعِيد الْخُدَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: وَعِزَّ تِكَ وَجُلاَلِكَ لاَّ أَبْرَحُ أَغُوي عِبَادَكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ فَقَالَ

⁽١)الفواكه الدواني (١/٧٦) .

⁽٢) معالم التنزيل (١/ ٤٠٧) .

⁽٣) في البغوي : أجمع .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) أخرجه أحمد (٦١٦٠) وابن حبان (٦٢٨) والحاكم (٧٦٥٩) بسند حسن .

الرَّبُّ عَـزَّ وَجُلَّ: وَعِزَّتِي وَجَـلالِي وَارْتِفَاعِ مَكَانِي لاَ أَزَالُ أَعْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي » (١) . انْتَهى

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ مَا نَصُّهُ: «وَجَرَى الْخِلافُ فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ عِنْدَ الْمَرضِ؛ وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلاَمَ النَّبِيِّ عَجُلِلَةٍ قَبُولُهَا مَا لَمْ تَظُهَرُ عَلاَمَةُ الْمَوْتِ » (٢٠). انتهى.

مَعْنَاه _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّهُ مَا دَامَ كُلَّمَا أَذْنَبَ ذَنْبًا اسْتَغْفَرَ وَتَابَ مِنْهُ وَعَادَ إِلَيْهِ بِدَلِيلِ قَـوْلِهِ : «ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا أَخَـرَ » فَلْيَفْعَلْ _ إِذَا كَانَ هَذَا دَأَبُهُ _ مَـا شَاءَ

⁽۱) أخرجـه أحمـد (۱۱۲٦٢) والحاكم (۷٦٧٢) والطبـراني في «الأوسط» (۸۷۸۸) وأبو يعلى (۱۲۷۳) وأبو يعلى (۱۲۷۳) وأبو نعيم في «الحليـة» (۸/ ۳۳۲) وعبد بن حـميد (۹۳۲) والحافظ ابن حـجر في «الأمالي المطلقة» (ص/ ۱۳۲ ـ ۱۳۷) .

قال الحاكم : صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ، وصححه الذهبي في «التلخيص» .

وقال الحافظ : حسن .

وقال الألباني : حسن .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ٧٦) .

⁽٣) (٤٦/٤) حديث (٤٧٥١) .

⁽٤) أخرجه البخاري (٧٠٦٨) ومسلم (٢٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

لأَنَّهَ؛ كُلَّمَا أَذْنَبَ كَانَتْ تَوْبَتُهُ وَاسْتَغْفَارُهُ كَفَّارَةً لِذَنْبِهِ فَلاَ يَضُرُّه، لاَ أَنَّهُ يُذْنِبُ الذَّنْبَ فَيسْ تَغْفِرُ مِنْهُ بِلسَانِهِ مِنْ غَيْرِ إِقْلاعٍ ثُمَّ يَعَلُودُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ هَذِهِ تَوْبَةُ الْكَاذِبِينَ. اه. . الْمُرَادُ مَنْهُ .

وَفِيهِ أَيْضًا : «إِنَّ الْمُسْتَغْفِرَ مِنْ ذَنْبٍ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ كَالْـمُسْتَهْزِئ بِرَبِّهِ » . انْتَهَى .

وَفِي شَرْحِ الشَّيْخِ سَيدي ّ أَحْمدُ زَرُّوق عَلَى ّ ابْنِ عَطَاء الله ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا نَصُّهُ : وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ : إِنَّ الْعَـوْدَ لِلذَّنْبِ أَعْظَمُ مِنْ فِعْلِهِ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، غَيْرَ أَنَّ الْعَوْدَ لِلذَّنْبِ أَعْظَمُ مِنْ التَّوْبَةِ ابْتِدَاءً .

قِيلَ : لِمَا فِيهِ مِنْ حُسْنِ الظَّنِّ بِاللهِ تَعَالَى ؛ فَصارَتْ مُقَابَلَةُ التَّعْظِيمِ مُكُفِّرةً.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَامِد _ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : كُلَّمَا اتَّخَذْتَ الذَّنْبَ وَالْعَوْدَ إِلَيْهِ حِرْفَةً ، انْتَهى . حِرْفَةً ، انْتَهى .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ (١): «إِذَا أَذْنَبَ التَّائِبُ فَالصَّحِيحُ أَنْ لاَ تَعُودَ إِلَيْهِ ذُنُوبُهُ، وَلَوْ عَادَ بِمَجْلِسِ التَّوْبَةِ ، وَلَكِنْ يُجَدِّدُ التَّوْبَةَ لِمَا اقْتَرَفَ ، وَإِذَا تَابَ مِنْ بَعْضِ الذُّنُوبِ دُونَ [بَعْضِ التَّوْبَةِ عَصَحَّحَ بَعْضُ [الأَشْيَاخ] (٣) قَبُولَ تَوْبَتِهِ مَعَ الإصْرارِ عَلَى الْبَعْضِ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي التَّوْبَةِ تَعْيِينُ الذَّنْبِ إِلاَّ إِذَا تَابَ مِنْ الْبَعْضِ وَيَصِحُّ التَّوْبَةِ مَا لاَ مُن النَّعْفِ التَّعْيِينُ خِلاَقًا لِبَعْضِ وَيَصِحُّ النَّوْبِ إِجْمَالاً ، ولَوْ لَمْ يَشُقً عَلَيْهِ التَّعْيِينُ خِلاَقًا لِبَعْضِ شُرَاح هَذَا الْكَتَابِ » . انتَهى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي «مَيَارَةِ» عَلَى ابْنِ عَاشِرٍ مَا نَصُّهُ: التَّوْبَةُ لُغَةً: الرُّجُوع، وَشَـرْعًا:

⁽١) الفواكه الدواني (١/٧٦) بتصرف واختصار .

⁽٢) في الفواكه : بعضها .

⁽٣) في الفواكه : الشيوخ ، والكل صحيح .

الرُّجُوعُ عَنْ أَفْعَالِ مَذْمُومَةِ شَرْعًا إِلَى أَفْعَالِ مَحْمُودَةِ شَرْعًا .

وَالذَّنْبُ الَّذِي يُتَابُ مِنْهُ إِنْ كَانَ حَقًا لِلهِ تَعَالَى، فَيكُفِي فِيهِ النَّدَمُ وَالإِقْلاَعُ، وَيَشْرُعُ فِي قَضَاءِ الْفَوَائِتِ كَالصَّلاَةِ [ق/٥٣] وَالصِّيَامِ وَشَبْهِ ذَلِكَ .

وَإِنْ كَانَ حَقًّا لآدَمِى وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ مَالاً وَالتَّحَلُّلُ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَلْهُ عَرْضًا ، فإِنْ لَمْ يَجِدْهُ وَلاَ وَجَدَ أَحدًا مِنْ وَرَثَتِهِ، فَإِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللهَ وَيَتَصَدَّقُ عَنْهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ نَفْسًا وَجَبَ تَسْلِيمُ نَفْسِهِ للأَوْلِيَاءِ إِنْ أَمْكَنَ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ الْإِمْكَانِ فَمَذْهَبُ الْجُمْ هُورِ صَحَّتُهَا ، وَهذه مَعْصَيةٌ أُخْرَى يَجِبُ عَلَيْهِ أِنْ يَتُوبَ مِنْهَا، وَقِيلَ : لاَ تَصِحُ ، وَهُو مَرْجُوحٌ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧) [٢] سُؤَالٌ عَنْ أَعْظَم الْكَبَائر ؟

جَوابُهُ: مَا فِي «الْبُخَارِيِّ » (١) فِي كتَابِ الْوَصَايَا مِنْ الْجُزْءِ الثَّانِي وَنَصَّهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَى عَنْ النَّبِيِّ قَالَ : ﴿ اجْتَنبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ » قَالُوا : يَا رَسُولَ الله ، وَمَا هِي ؟ قَالَ : الشِّرْكُ بالله ، وَالسِّحْرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسَ إِلاَّ بِالْحَقِّ، وَالله وَالله مَا الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله وَالله وَله وَالله وَلّه وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَ

وَزَادَ الْقَسْطَلاَنِيُّ : «الزَّنَا بِحَلِيلَةِ الْجَارِ ، وَعُـقُـوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَالْيَـمِينُ الْغَمُوسُ» (٢) انْتَهى .

وَفِي مَوْضِعِ آخَر مِنْ الْبُخَارِيِّ (٣) مَا نَصُّهُ : قَـالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « أَلاَّ أُنَبِئُكُمْ بِأَكْبُرِ الْكَبَائرِ ؟» «ثَلاثًا » .

⁽١) حديث (٢٦١٥) ومسلم (٨٩) .

⁽۲) إرشاد الساري (۲۰/ ۱۲۵).

⁽٣) حديث (٢٥١١) ومسلم (٨٧) من حديث أبي بكرة رُطُّيُّكِ .

١١٠ ------ الجيزء الأول

قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ الله.

قَالَ : « الإشراكُ بالله ، وعُقُوق الْوالدَيْن » ، وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ : « أَلاَ وَقَوْلُ الزُّور » ، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ . انْتَهَى .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ (١): ﴿ أَعْظَمُ الْكَبَائِرِ الْكُفْرُ ، وَيَلِيهِ الْقَتْلُ الْعُدُوانُ ، وَقِيلَ : تَعَمَّدُ الْكَذَبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى مَا قَالَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ مِنْ كُفْرِ مَنْ كُذَبَ عَلَيْهِ ، وَمَا عَدَا ذَلَكَ تَخْتَلِفُ مَرَاتِبُهُ بِحَسْبِ الْمَفَاسِدِ الْمُتَرَتِبَةِ عَلَيْهِ كَالزِّنَا ، وَالْخَيْبَةِ ، وَالنَّمِيمَةِ ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ جُمْلَةً وَالسَّرِقَةِ ، وَالْخِيانَةِ فِي الْكَيْلِ ، وَالْغَيْبَةِ ، وَالنَّمِيمَة ، وَتَرْكَ الصَّلَاةِ جُمْلَةً وَتَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتَهَا وَتَقْدَيهِا مِنْ غَيْرِ مُسُوعٍ شَرْعِيٍّ ، وَكَضْرَبِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقِّ شَرْعِيٍّ ، وَكَضْرَبِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقَّ شَرْعِيٍّ ، وَكَضْرَبِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقَّ شَرْعِيٍّ ، وَسَبِّ مَنْ لَمْ يُخْمَعُ عَلَى نُبُوَّيَهِ أَوْ مَلْكِيتِهِ مِثْلَ الْخِضْرِ وَهَارُوتَ وَمَارُوتَ وَكِتْمَانِ الشَّهَادَةِ وَقَبُولِ الرِّشْوة » . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨) [٣] سُوَّالٌ عَنْ أَعْظَم الصَّغَائرِ.

جَوابُهُ : إِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ [ق/ ٥٤] وَلَعَلَّهُ مَا ذَكَرَهُ النَّفْرَاوِيُّ (٢) بِقَوْله : « إِنَّ الصَّغيرةَ أَفْرَادُهَا كَثِيرةً ، وَلَنُبَّهُ مِنْهَا عَلَى مَا يُتَوَهَّمُ كَوْنُهُ كَبِيرةً مَعَ كَوْنِهَا صَغِيرةً كَقُبْلَة الأَجْنَبَيَة ، ولَعْنِ الْمُعَيَّنِ ولَوْ بَهِيمةٌ ، وَلَنُهُ كَبِيرةً مَعَ كَوْنِهَا صَغِيرةً كَقُبْلَة الأَجْنَبَية ، ولَعْنِ الْمُعَيِّنِ ولَوْ بَهِيمةٌ ، والْكَذَبِ عَلَى غَيْرِ الأَنْبِياء بِمَا لا حَدَّ فِيهِ ولا فَسَادَ بَدَن ولا مَالَ ولا ضَرُورةً ، وَالْكَذَبِ عَلَى غَيْرِ الأَنْبِياء بِمَا لا حَدَّ فِيه ولا فَسَادَ بَدَن وَلاَ مَالَ ولا ضَرُورةً ، وَهُجْرِ الْمُسْلِم وَقَدْفِهِ وَلَوْ تَعْرِيضًا ، وَهَجْرِ الْمُسْلِم فَوْقَ ثَلاثِ [لَيَال] (٣) ، وَالنَّوْحِ ، وَالْجُلُوسِ مَعَ الْفَاسِقِ الَّذِي لاَ يُنَاسِبُ ، وَالنَّجَشِ ، وَالاحْتِكَارِ وَالنَّوْحِ ، وَالْجُلُوسِ مَعَ الْفَاسِقِ اللَّذِي لاَ يُنَاسِبُ ، وَالنَّجَشِ ، وَالاحْتِكَارِ الْمُصْرِّ ، وَبَيْعِ مَا عَلِمَهُ مَعِيبًا كَاتِمًا عَيْبَهُ ، وَالْغِشِّ وَالْخَدِيعَةِ » . انْتَهَى .

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ٧٨) بتصرف واختصار .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ٧٨) .

⁽٣) في الفواكه : «أيام» .

وَفِيهِ أَيْضًا (١): «أَنَّ الصَّغِيرَةَ تَنْقَلِبُ كَبِيرَةً بِالإِصْرَارِ عَلَيْهَا وَالتَّهَاوِنِ وَالْفَرحِ بِهَا وَصُـدُورِهَا مِنْ عَالِمٍ، فَيُقَـتَدَى بِهِ فِيهَا ، وَحَقِيقَـةُ الإِصْرَارِ عَلَى الذَّنْبِ : الإِقَامَةُ عَلَيْهِ وَالْعَزْمُ عَلَى الْعَوْدِ إِلَيْهِ » . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٩) [٤] سُوَالٌ عَنْ الْحَجِّ هَلْ يُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ وَالْكَبَائِرَ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تَدْخُلُ حُقُوقُ الآدمِيِّنَ أَمْ لاَ؟ أَوْ لاَ يُكَفِّرُ إِلاَّ الصَّغَائِرَ وَحْدَهَا؟ وَهَلْ تُغْفَرُ الْكَبَائِرُ بِلاَ تَوْبَةَ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ عِج فَأَجَابَ عَنْ الْوَجْهِ الأَوَّلِ بِقَوْلِهِ بَعْدَ كَلامٍ طَويلٍ: قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ : «الْحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَ الْجَنَّةُ» (٢)، وَقِيلَ : هُوَ الْمُتَقَبَّلُ الَّذِي تَخْلُصُ فِيهِ وَالْمَبْرُورُ : هُوَ الْمُتَقَبَّلُ الَّذِي تَخْلُصُ فِيهِ النَّمَالُ الْحَلالُ ، وقِيلَ : هُوَ مَا لُيِّنَ فِيهِ الْكَلامُ وأَطْعِمَ فِيهِ اللَّهَا أَنْ فِيهِ الْكَلامُ وأَطْعِمَ فِيهِ الطَّعَامُ. الطَّعَامُ.

وَاسْتَظَهَرَ الآبيُّ وَابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ يَهْدِمُ الْكَبَائِرَ .

وَأَمَّا التَّبِعَاتُ، فَقَالَ الْقَرَافِيُّ وَغَيْرُ وَاحِد: أَنَّهُ لاَ يُسْقِطُهَا، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ حَجَرِ أَنَّهُ يَهْدُمُهَا للأَحَادِيثِ الوَارِدَةِ فِي ذَلَكَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ سُقُوطِ مَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ الصَّلُواتِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالصَيَّامِ وَالزَّكَاةِ وَحُقُوقِ الآدَمِيِّينَ وَغَيْرِهَا. انْتَهَ.

وَأَجَابَ عَنْ الْوَجْهِ الثَّانِي فِي نَازِلَة أُخْرَى لَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ كَلامٍ طَويلٍ: قُلْتُ: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُغْفَرَ الْكَبَائِرُ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ ، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ٧٨) باختصار .

⁽٢) أخرجه البخاري (١٦٨٣) ومسلم (١٣٤٩) من حديث أبي هريرة وَطَيْبُكِ.

بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ صَلاَةِ التَّسْبِيحِ وَجُمْلَةٍ مِنْ الأَحَادِيثِ غَيْرِهَا .

مِنْهَا : مَا رَوَاهُ الْبُخَارِى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضَى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - : «غَفَرَ اللهُ لاَمْرَأَة مُومِسَة مَرَّتُ بِكَلْبِ [ق/٥٥] عَلَى فَم رَكبَّة كَادَ بَقْ تُلهُ الْعَطَشُ اللهُ لاَمْرَأَة مُومِسَة مَرَّتُ بِكَلْبِ [ق/٥٥] عَلَى فَم رَكبَّة كَادَ بَقْ تُلهُ الْعَطَشُ فَنَزَعَتْ خُفُّهَا فَوَثَقَتْهُ بِحَمَارِهَا فَنَزَعَتْ لَهُ مِنْ الْمَاءِ فَغُفْرَ لَهًا بِذَلكَ (١) وَمَنْهَا : مَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ : «مَنْ قَالَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ أَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إَلَيْهِ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ فَرَّ مِنْ الزَّحْف (٢) .

وَلاَ شَكَّ أَنَّ الْفَرَارَ مِنْ الزَّحْفِ مِنْ الكَبَائِرِ .

وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ : «مَنْ حَـمَلَ بِجَوَانِبَ السَّرِيرِ الأَرْبَعِ غُـفِرَ لَهُ أَرْبَعُونَ كَبَيرَةً» (٣) .

وَمَنْهَا : مَا رَوَاهُ الْبَيْهِ قَيِيُّ : «مَنْ صَامَ يَوْمَ الأَرْبَعَاءِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ تَصَدَّقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ ، غُفِرَ لَهُ كُلُّ ذَنْبٍ، حَتَّى يَصِيرَ

⁽١) أخرجه البخاري (٣١٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٥١٧) والترمذي (٣٥٧٧) والطبراني في «الكبير» (٤٦٧٠) وابن الأثير في «أسد الغابة» (١٥١٧) وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٦٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٢٦٥) من حديث هلال بن يسار بن زيد مولى رسول الله ﷺ قال: سمعت أبي يحدثنيه عن جدي .

قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

وقال الدارقطني : هذا حديث لا يصح .

وقال الألباني : صحيح لغيره .

⁽٣) أخرجه الحارث (٢٧٠/ زوائد) من حديث ثوبان نُولَقِيْك .

قال الدارقطني : هذا لا يصح ، قال أحمد ويحيى والنسائي : سوار ضعيف .

قلت : هو سوار بن مصعب الهمداني .

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٨١) من حديث واثلة ولحيُّك . قال الألباني: ضعيف جدًا.

كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنْ الْخَطَايَا » (١) .

وَمِنْهَا: مَا رُوىَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ بِإِنْصَاتِ وَسُكُوتِ وَتَعْبِيرٍ وَتَعْمِيدٍ، يُحِلُّ حَلالَهُ وَيُحَرِّمُ حَرَامَهُ، غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا» (٢).

وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ : «مَنْ قَادَ أَعْمَى حَتَّى يَبْلُغَ فَرَاشَهُ وَقَالَ : أَسْتَغْفُرُ اللهَ الَّذِي لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ غَـفَرَ اللهُ ذُنُوبَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَد الْبَحْرِ» (٣) .

وَمَنْهَا: مَا رَوَاهُ [ابْنُ النَّجارِ] (٤): « مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَمَـدَّهَا هُدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةُ آلاَف ذَنْب مِنْ الْكَبَائِرِ ، وَمَن ذَكَرَهَا خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ وَمَدَّهَا لِلتَّعْظِيمِ غُفِرَتْ لَهُ أَرْبَعَةُ آلاف مِنْ الْكَبَائِرِ» (٥).

⁽۱) أخرجه الطبراني في «الكبير» (۱۳۳۰) والبيهقي في «الشعب» (۳۸۷۱) و(۳۸۷۲) وفي «الكبرى» (۸۲۳۲) والدقاق في «مجلس في رؤية الله» (۹۱۸) وابن حبان في «المجروحين» (۲/ ۳۰) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

قال الألباني : ضعيف جدًا.

⁽٢) لم أقف عليه ، وعلامات الوضع عليه ظاهرة .

⁽٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩٤٢) من حديث ابن عباس رَطِيْقِيُّ بسند ضعيف جدًا ، فيه رجل مجهول وعلى بن زيد ضعيف .

⁽٤) في الأصل : البخاري ، وهو خطأ واضح.

⁽٥) أخرجه ابن النجار في «الذيل» في ترجمة أبي القاسم عبد الله بن عـمر الكلوذاني المعروف بابن داية ، من روايته عن يونس بن طاهر بن محـمد عن عبد الرحمن بن محـمد بن حامد عن محمد بن عبد الوارث بن عبد الله بن عبد الملك الأنصاري الزاهد عن الحسن به.

قال ابن الجوزي . موضوع .

وقال الحافظ ابن حجر : باطل .

ولعل نسبة المؤلف له للبخاري سبق نظر أو قلم ، والله أعلم .

قِيلَ : فَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الذَّنُوبُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُ أَبَوَيْهِ وَأَهْلِهِ وَجَيرَانِه» وَلَمْ يُنْسِبْهُ لَمُخَرِّجِه .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الأَحَادِيثِ . انْتَهى الْمُرادُ مِنْهُ .

ثُمَّ وَقَفْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى كَلامِ لعج في مَنَاسِكِه في شَأْنِ الْوَجْهِ الأُوَّلِ الْوَجْهِ الأُوَّلِ أَوْضَحَ مِنْ كَلاَمِهِ الأُوَّلِ فِي نَوَازِلِهِ وَلَه فَلْهُ : وَرَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ عَلَيْهِ الطَّلْاةُ وَالسَّلامُ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ وَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْشُقْ خَرَجَ مِنْ ذَنُوبِهِ كَيَوْم وَلَدَتْهُ أُمَّهُ » (١) . ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي إِيضاحِه ، وَذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَلَمْ يَعْرُهُ لِلصَّحِيحَيْنِ .

قَالَ الْقَرَافِيُّ: أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَلَعَلَّ الْمُراَدَ إِخْرَاجُ مَعْنَاهُ ؛ فَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ : "مَنْ حَجَّ لله فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ [ق/ ٥٦] أُمَّهُ. . لَابُخَارِيٍّ ، وَلَفْظُ مُسْلَمٍ : "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ وَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَّتُهُ أُمَّهُ .. " ، وَفِي رِوَايَة لَهُ : "مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ .. إلَخ " . وَنَقَلَهُ ابْنُ الْأَثْيِرِ فِي "جَامِعِ الأُصُول" ، وصَاحب " التَّرْغيب وَالتَّرْهيب (٢) وَالْمُحِبُ الطَّبَرِيُّ وَابْنُ جَمَاعَة عَنْ الصَّحِيحَيْنِ بِالأَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمَةَ ، ورَوَاهُ التَّرْمِذِي (٢) مِنْ ذَبْهِ ") طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَة بِلَفْظ : "ولَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْشُقْ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مَنْ ذَنْبِهِ ") وقالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . انْتَهَى .

وَالرَّفَثُ : الْجِمَاعُ ، وَقِيلَ : الْفُحْشُ مِنْ الْقَوْلِ . وَالْفُسُوقُ : الْمَعَاصِي . وَالْفُسُوقُ : الْمَعَاصِي . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ : «الْحَجُّ الْمَبْرورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الْجَنَّةُ (٤) ،

⁽١) أخرجه البخاري (١٧٢٣) ومسلم (١٣٥٠) من حديث أبي هريرة تُخلَيْكِ .

⁽۲) (۱۰۳/۲) حدیث (۱۲۷۹) .

⁽۳) حدیث (۸۱۱) .

⁽٤) تقدم .

وَالْمَبْرُورُ هُوَ الَّذِي لاَ يُخَالِطُهُ مَأْثَمُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْمُتَقَبَّلُ الَّذِي تَخْلُصُ فِيهِ النِّيةُ لله تَعَالَى وَيُنْفَقُ فِيهِ الْمَالُ الْحَلالُ ، وَقِيلَ : هُو مَا لُيِّنَ فِيهِ الْكَلاَمُ وَأُطْعَمَ فِيهِ الطَّعَامُ . وَلَيْنَ : بِضَمَّ اللاَّمِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ لِينَ عَلَى وَزْنِ قِيل .

قَالَ بَعْضُهُمْ : يَقْتَضِى أَنَّهُ لاَ يَتَغَرَّى بِنَفْسِهِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافظُ فِي قَوْلهِ: «كَيَوْمِ وَلَدَنْهُ أُمَّهُ» (١): أَى : صَارَ بِلاَ ذَنْب ، وَظَاهِرهُ عُفْرَانُ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ وَالتَّبِعَاتِ ، وَهُوَ أَقْوَى الشَّوَاهِدِ لَحَديثِ أَبْنِ مِرْدَاسِ الْمُصَرِّحِ بِذَلِكَ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَديثِ ابْنِ عُمَرَ فِي تَفْسِيرِ [الطَّبَرِيِّ](٢).

وَقَالَ الآبِيُّ : قَـالَ الْقُرْطُبِيُّ : أَمَّا الْحَجُّ وَالْعُمْـرَةُ فَلاَ يَهْدِمَانِ إِلاَّ الصَّخَائِرَ وَفِي هَدْمِهِمَا لِلْكَبَائِرِ نَظَرُ (٣) .

قُلْتُ : الأَظْهَرُ هَدْمُهِهَا ذَلكَ .

وَقَالَ الْقِرَافِيُّ : الَّذِي يُسْقِطُهُ الْحَجُّ إِثْمَ مُخَالَفَةِ اللهِ تَعَالَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّغَائِرَ يُسْقِطُهَا الْمَذْكُورُ بِلاَ خِلاَفٍ ، وَكَذَا الْـكَبَائِرَ عَلَى الأَظْهَر، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الآبِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ.

وَأَمَّا التَّبِعَاتُ فَـقَالَ الْقِرَافِيُّ : لاَ يُسْقِطُهَا الْحَجُّ ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ حَـجَرٍ

⁽١) فتح الباري (١٣/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) .

⁽٢) في الأصل الطبراني ، والمثبت من «الفتح» .

⁽٣) قال القرطبي في «المفهم» : (وقوله : «ليس له جزاء إلا الجنة» يعني : أنه لا يعتقد فيه على مغفرة بعض الذنوب ، بل لابد لصاحبه من الجنة بسببه) .

وقال أيضًا : (وقوله : «رجع كسيوم ولدته أمه» أي : بلا ذنب ، وهذا يتنضمن غفران الصغائر والكبائر والتبعات) .

انظر : «المفهم» (۱/ ۱۷۰) .

وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُسْقِطُهَا لِلأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدمِ سُقُوطِ مَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ الصَّلُواتِ وَالْكَفَّارَاتِ وَحُقُوقِ الآدَمِيِّينَ أَوْ غَيْرِهَا . انْتَهى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدُةٌ: قَالَ عِج فِي «مَنَاسِكِه» نَاقِلًا [ق/٥٥] عَنْ الشَّيْخِ خَلِلِ فِي «مَنَاسِكِه» (١) أَيْضًا مَا نَصَّةُ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَافِرَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَإِنْ فَاتَهُ فَيَوْمَ الْجُمِيسِ، فَإِنْ فَاتَهُ فَيَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْتَبَكِيرُ أَحْسَنُ. هَكَذَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، ويُسْتَحَبُّ إِذَا للإِثْنَيْنِ وَالْتَبَكِيرُ أَحْسَنُ. هَكَذَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا خَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ وَيِنْ يَرِيدُ السَّفَرِ» (٢).

قَالَ فِي «الْمَدْخَلِ» (٣): وَإِنْ قَرَأَ فِيهِمَا بِسُورَةِ الإِخْلاَصِ فَحَسَنٌ ، وَإِنْ قَرَأَ فِيهِمَا غِيْرَهَا فَواسعٌ. انْتَهى .

قَالَ بَعْضُهُمْ بَعْدَهُ: وَقِيلَ: يَقْرَأُ فِي الأُولَى آيَةُ الْكُرِسَىِّ، وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿ لِإِيلافَ قُرَيْشٍ ﴾ .

قَالَ : وَإِنْ صَلَّى أَرْبُعَ رَكْعَاتِ فَحَسَنٌ يَجْمَعُ فِيهِمَا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ جَمَاعَة : قَالَ بَعْضُهُمْ : يَقْرَأُ فِيهِمَا الْمُعَوِّذَتَيْنِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأُ فِيهِمَا الْمُعَوِّذَتَيْنِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأُ بَعْدَ سَلاَمِهِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ و ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشَ﴾ ؛ فَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا آثَارٌ عَنْ السَّلَف.

وَيَدْعُو بِحُضُورِ قَلْبٍ بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ أُمُورِ الدُّنيَّا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى

⁽١) مناسك خليل (ق/٣ _ ١٤) .

⁽٢) أخرجـه ابن أبي شيبة (١/ ٤٢٤) وابن عـساكر في «تاريخ دمـشق» (٥٨/ ٣٥٦) من حديث المطعم بن المقدام مرسلاً.

⁽٣) (٤/ ٤٥ ـ ٤٦) بتصرف واختصار .

الإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقَ فِي سَفَرِهِ وَغَيْرِهِ . أه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ أُخْرَى: ذَكَرَهَا عَج أَيْضًا فِي "نَوَازِله" وَهَى : وَرَدَ فِي رِواَيَة : "أَنَّ الشَّخْصَ إِذَا عَملَ ذَنْبًا يَنْتَظُرُ سِتَ سَاعَات، فَإِنَّ استَغْفَر منْهَا كَتَبَ لَهُ صَاحِبُ الشَّمال سَيئَةً "(1)، وَفِي رِواَيَة : "أَنَّهُ الْيَمِين حَسَنَةً ، وَإِلاَّ كَتَبَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الشِّمال سَيئَةً "(1)، وَفِي رِوايَة : "أَنَّهُ يَنْظُرُ سَبْعَ سَاعَات "، وقَدْ ذَكَرَ الرِّوايَتَيْنِ الْحَافِظُ السَّيوطِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ يَنْظُرُ سَبْعَ سَاعَات "، وقَدْ ذَكَرَ الرِّوايَتَيْنِ الْحَافِظُ السَّيوطِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (٢).

فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ مُدَّةِ الانْتَظَارِ وَلَمْ يَتُبْ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . (٦٠) [٥] سُوَالٌ عَنْ رَجُلِ لاَ يُصَلِّي ويَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكَشْف وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي ذَلكَ ، هَلَّ يَصِحُّ هَذَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: سُبُلَ عِج عَنْ رَجُلٍ لاَ يُصَلِّي وَيَبُولُ وَيَتَغَوَّطُ تَحْتَهُ وَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ يُكَاشِفُ ولاَ يَصِحُّ لِمَصْلُ هَذَا النَّاسِ: إِنَّهُ يُكَاشِفُ ولاَ يَصِحُّ لِمَصْلُ هَذَا الْمُكَاشِفَةَ ، فَمَا الْحُكْمُ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: يَجُوزُ وُقُوعُ الْمُكَاشَفَة مِنْ [ق/٥٥] الْمُكَاشَفَة ، فَمَا الْحُكْمُ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: يَجُوزُ وُقُوعُ الْمُكَاشَفَة مِنْ [ق/٥٥] أَهْلِ الْجَذْبِ، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلُ مِنْهُمُ صَلَاةٌ وَلاَ طَهَارَةٌ (٣). انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦١) [٦] سُؤَالٌ عَنْ إِبْلِيسَ هَلْ هُوَ مِنْ الْمَلاَئِكَةِ أَوْ مِنْ الْجِنِّ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَـبْدِ الصَّادِقِ فِي شَـرْحِهِ عَلَى ابْنِ عَاشِـرٍ : وَاخْتُلِفَ فِي

وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى .

⁽٢) الجامع الصغير وزياداته (٣٨٦٠) .

⁽٣) هذا الدي يحدث لأمثال هؤلاء إنما هو من حيل الشياطين وتلبيسهم على العامة، فإذا رأيت شيئًا من هذا يحدث لهؤلاء فلا تصدقه حتى تسأل عن دينه وعبادته .

إِبْلِيسَ هَلْ هُوَ مِنْ الْـمَلاَئِكَة أَوْ مِنْ الْـجِنِّ فَقَـالَ قَـوْمٌ : كَـانَ مِنْ الْجِنِّ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا فِي الأَرْضِ فَحَارَبَهُمْ الْمَلائِكَةُ فَسَبُّوا إِبْلِيسَ مِنْهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَصَارَ فِي النَّكَ الْعَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَكَانَ فِي النَّسَبِ جِنِيًّا الْحُكَمِ مِنْ الْمَلائِكَة ؛ فَإِنَّ مَـوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَكَانَ فِي النَّسَبِ جِنِيًّا فَيَصْدُقْ فيه الْقَوْلاَن .

وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ الْبِحِنِّ فِعْلاً وَمِنْ الْمِلائِكَةِ نَوْعًا ؛ فَبِاعْتِبَارِ فِعْلِهِ كَانَ مِن الْكَافِرِينَ . قَالَهُ فِي مَبْحَثِ الْحَقِّ مِنْ الْيَوَاقِيتِ . انْتَهى.

قَالَ عِيَاضٌ : وَالاْستِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ شَائِعٌ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمِ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظُّنِّ ﴾ [النساء :١٥٧] ، وَرَجَحَّهُ السُّيُــوَطِيُّ بِأَنَّهُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الاَّثَارُ .

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمَلائِكَةِ مِنْ طَائِفَة يُقَالُ لَهَا : الْجِنُّ ؛ ثُمَّ مُسخَ لَمَّا طُرِدَ ، وعَزَاهُ الْقُرْطُبِيُّ لَلْجُمهُورِ وصَحَّحَهُ النَّوَويُّ مُعَلِّقًا بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : إِنَّ غَيْرَ اللَّائِكَةَ أُمرَ بِالسُّجُودِ فَإِنَّ الأَصْلَ فِي الاسْتِثْنَاء أَنْ يكُونَ مِنْ الْجِنْسِ ، وَتَعَقَّبَهُ بِأَنَّ الْبَلائِكَة وَجَمِيعَ الْعَالَمِينَ وَتَعَقَّبَهُ بِأَنَّ الْبَلائِكَة وَجَمِيعَ الْعَالَمِينَ أُمرُوا بِالسَّجُودِ حَينَئذ ولَكِنْ خُصُّوا أُمرُوا بِالسَّجُودِ حَينَئذ ولَكِنْ الْعَالَمِينَ أُمرُوا بِالسَّجُودِ حَينَئذ ولَكِنْ خُصُّوا بِالسَّجُودِ حَينَئذ ولَكِنْ الْعَالَمِينَ أُمرُوا بِالسَّجُودِ حَينَئذ ولَكِنْ خُصُّوا بِالسَّجُودِ حَينَئذ ولَكِنْ خُصُّوا بِالْسَّجُودِ مَن غَيْرِهِمْ لَكُونْهِمْ أَشْرَفَ الْعَالَمِينَ يَوْمَئذ ، وَبَابُ الاسْتِثْنَاء مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ شَائعُ فَلاَ يَنْهَضَ حُجَةً .

وَفِي «حَيَاةِ الْحَيَوَانِ» الْمَشْهُـور : أَنَّ جَمِيعَ الْجِنِّ مِنْ ذُرِّيَّةٍ إِبْلِيسَ وَبِذَلِكَ يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَا مِنْ الْمَلاَئِكَة لاَنَّهُمْ لاَ يَتَنَاسَلُونَ وَلَيْسَ فِيهِمْ إِنَاتٌ .

وَقِيلَ : الْجِنُّ جِنْسٌ وَإِبْلِيسٍ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، وَلاَ شَكَ أَنَّ الْجِنَّ ذُرِيَّةُ الْقَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ الْمَحْدِيث : كُمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ لِإِبْلِيسَ نَسْلاً وَزَوْجَةً أَلْقَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ الْحَدِيث : كُمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ لإِبْلِيسَ نَسْلاً وَزَوْجَةً أَلْقَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ فَطَارَت شَظْيَةٌ مِنْ النَّارِ فَخَلَقَ مِنْهَا امْرأَةً وَيُقَالُ لَهَا : طرطبة ، وقَالَ النَّقَاشُ : بَلْ هِى حَاضِنَةٌ أَوْلاده ، وقِيلَ : خَلَقَ اللَّهُ لَهُ فِي فَخْذِه الأَيْمَنِ ذَكَرًا وَفِي فَخْذِه الْيُسُرَى فَرْجًا فَيُنْكَحُ هَذَا بِهِذَا فَيَخْرُجُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ عَشْرَ بَيْضَات يَخْرُجُ مِنْ كُلَّ بَيْضَة سَبْعُونَ شَيْطَانًا وَشَيْطَانَة وَيُقَالُ : إِنَّهُ بَاضَ ثَلاَثِينَ بَيْضَةً ؛ عَشْرَةً فِي الْمَشْرِق وَعَشْرَةً فِي وَسَطِ الأَرْضِ فَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ بَيْضَة بَعْرُجُ مِنْ كُلِّ بَيْضَة مِنْ الشَيَاطِينِ كَالْعَقَارِبِ وَالْغِيلانَ وَالْقَطَارِبَة وَالْجَانِ ، وأَسْمَاء مُخْتَلِفَةً ، الشَمْ عَرُوبُ وَعَشْرَةً فِي وَسَطِ الأَرْضِ فَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ بَيْضَة مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ جُنْسٌ مِنْ الشَيَاطِينِ كَالْعَقَارِبِ وَالْغِيلانَ وَالْقَطَارِبَة وَالْجَانُ ، وأَسْمَاء مُخْتَلِفَةً ، وَكُلُّهُمْ عَدُولًا لَبْنِي اَدَمَ ؛ لِقَوْلَه تَعَالَى : ﴿ أَقَتَتَخِذُونَهُ وَذُرِيَّتَهُ أُولِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُولً إِلَى اللَّهُ مَا مَنْ مُؤْهُمْ . وَكُلِّ اللّهِ فَا الْكَهْفَ: . •] إِلاَّ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ .

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ : بَاضَ إِبْلِيسُ خَمْسَ بَيْضَاتٍ فَذُرِيَّتُهُ مِنْ ذَلكَ (١) .

انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . نَوَازِلُ الطَّيَّارَةِ .

(٦٢) [٧] سُؤَالٌ عَنْ القرَبِ يَتَغَيَّرُ مَاؤُهَا بِالدِّبَاغِ وَالدَّهْنِ وَبَوْلِ الْمَاشِيةِ لِلإِصْلاَحِ هَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَفِي ابْنِ مَـرْزُوقِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْقَاضِي سَبِيرِ أَرُوانِيُّ فِي بَعْضِ فَتَـاوِيهِ مَا نَصُّـهُ : مُقْتَـضَى مَا قَالَهُ اغْـتِفَارُ بَقَـاءِ رَائِحةِ

⁽١) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة » (٥٣) من قول مجاهد .

الْقَطرَانِ فِي وِعَاءِ الْحَاجِّ بِجَامِعِ الضَّرُورَةِ للاحْتِيَاجِ ، وَنُقِلَ عَنْ الطَّرْطُوشِيِّ أَنَّ النَّهْنَ لاَ يُضيفُهُ . انْظُرْهُ .

وَقَالَ فِي "تَهْذَيبِ الطَّالِبِ" عَنْ الْقَابِسِيِّ: مَنْ اسْتَنْجَى مِنْ دَلْوِ جَدِيد دُهِنَ بِزَيْتِ لاَ يُجْزِئُهُ ، وَقَالَ أَيْضًا : فَقَدْ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى أَنَّ الْمُتَعَيِّرَ بِدَهْنٍ لَيْسَ بِطَهُورٍ . انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ بَعْدَ حَذْفِ فِي صَدْرِهِ .

وَنَحْوُهُ فِي "نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ " وَلَفْظُهُ: وَسُئِلَ عَنْ مَاء الْقَرْبَةِ إِذَا تَغَيَّرَ بِالدَّهْنِ الَّذِي دُهَنَتْ بِهِ لِلإِصْلاَحِ فَأَجَابَ: إِنَّ الدَّهْنَ لَا يَضُرُّ إِنْ لاَصَقَ سَطْحَ الْمَاءِ وَلَمْ يُمَازِجُهُ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْمَودَّة فِي "مُخْتَصَرِهِ" سَوَاءً كَانَ الإِصْلاَحِ أَمْ لا ، ويَضُرُّ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْمَوْدَة فِي "مُخْتَصَرِهِ" مَوَاءً كَانَ للإِصْلاَحِ أَمْ لا ، ويَضُرُّ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ وَرَجَّحَهُ غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِ الْمُخْتَصَرِ سَوَاءَ مَازَجَ الْمَاءَ أَوْ لَمْ يُمَازِجُهُ بَلُ لاَصَقَ سَطْحَ الْمَاء ، وَلَمْ نَرَ مَنْ فَصَل فِي ذَلِكَ مَا هُوَ للإِصْلاَحِ أَوْ غَيْرِهُ ، وَإِنَّمَا نَصَ الْمَاء ، وَلَمْ نَرَ مَنْ فَصَل فِي ذَلِكَ مَا هُوَ للإِصْلاَحِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا نَصَ الْمَاءَ أَنْ مَا كَانَ لِلدَّبَاغِ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَضُرَّ تَغَيَّرُهُ وَلَوْ بَيَنَا.

قُلْتُ : وَقَدْ يَشْهَدُ بِكَوْنِهِ يَضُرُّ وَلَوْ لـلإِصْلاَحِ مَا نَقَلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ مَنْ اسْتَسْقَى بِدَلْوِ دُهِنَ بِزَيْت غَيْرِ طَهُور إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الدَّلُو دُهِنَ بِزَيْت لِغَيْرِ السَّيَسْقَى بِدَلْوِ دُهِنَ بِزَيْت لِغَيْرِ الْهُور إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الدَّلُو دُهِنَ بِزَيْت لِغَيْرِ إِصْلاَحٍ ، وَمَا نَقَلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ فِي الدَّلُو ارْتَضَاهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ ، وَاعْتَرَضَ ابْنُ عَرَفَةَ عَلَى ابْنُ مَرْزُوقٍ ، وَاعْتَرَضَ ابْنُ عَرَفَة عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٣) [٨] سُوَّالُ عَنْ حُكْمِ اسْتعْمَال بِمَاء بِعْرِ الْبَادِيَةِ الْمُتَعَيِّرِ بِأَرْوَاثِ الْمَاشِية وَأَبْوَالِهَا وَلاَ يُمْكِنُ احْتِرَازُ الْبَعْرِ مِنْهَا .

جَوابُهُ: إِنَّهُ سُئِلَ الْعَلَّمَةُ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهُ عَنْ الاسْتِعْمَالِ بِمَاءِ بِئْرِ الْمعْطَنِ إِذَا تَغَيَّرَ بِمَا سَاخَ وَنَزَلَ فِي أَرْضِهَا لِكَوْنِهَا رَخُوةً مِنْ أَرْوَاثِ الدَّوَابِ الدَّوَابِ وَأَبُوالِهَا إِذَا لَعْيَر بِمَا سَاخَ وَنَزَلَ فِي أَرْضِهَا لِكَوْنِهَا رَخُوةً مِنْ أَرْوَاثِ الدَّوَابِ وَأَبُوالِهَا إِذَا لَمْ يُوجَد غَيْرُهَا لِعُسْرِ الاحْتِرازِ مِنْهُ ، فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ صَدَرَ مِنْ وَأَبُوالِهَا إِذَا لَمْ يُوجَد غَيْرُهَا لِعُسْرِ الاحْتِرازِ مِنْهُ ، فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ صَدَرَ مِنْ

الْعَلاَّمَة عج الْجَوَابُ بِأَنَّ تَغَيُّرُ الآبَارِ بِمَا تَرَاكَمَتْ وَنَزَلَتْ مِنْ الْعَرَصَة فِي أَرْضِهَا لَا يَضُرُّ إِذْ سَأَلَهُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ الْحَاجُّ عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَدُ بْنِ أَبِي لَا يَضُرُ إِذْ سَأَلَهُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ الْحَاجُ عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَ مَا تُلْقيه الرَّيحُ فِي الْبِيْرِ مِنْ الأَرْوَاتُ ذَلِكَ الْبَعْضُ فِي جَوَابِهِ لَهُ عَنْ حُكْمِ مَا تُلْقيه الرِّيحُ فِي الْبِيْرِ مِنْ الأَرْوَاتُ وَالْأَبْوال فَقَالَ : إِنَّ أَرْواَتُ الدَّوابِّ وَأَبُوالَهَا تَسْلُبُ الطَّهُورِيَّةَ لَأَنَّهُ مَا يُفَارِقُهُ وَالْأَبُوال فَقَالَ : إِنَّ أَرْواَتُ الدَّوابِ وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ تَيقَّنَ أَنَّهُ مِنْ قَرَارِهِ وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ تَيقَّنَ أَنَّهُ مِنْ قَرَارِهِ وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ تَيقَّنَ أَنَّهُ مِنْ قَرَارِهِ وَإِنْ شَكَ فِي ذَلِكَ أَوْ تَيقَّنَ أَنَّهُ مِنْ قَرَارِهِ وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ تَيقَّنَ أَنَّهُ مِنْ قَرَارِهِ وَإِنْ شَكَ عَنْ الْمَارِيِّ عَنْ مَالك فِي آبَارِ الدُّورِ [ق/ ١٦] الطَّهُورِيَّة مِنْ الْمَرَاحِيضَ إِذَا أَنْتَنَ أَنَّهُ يُومُرُ بِنَزْحِهَا يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاقَة ، فَإِنْ طَابَتُ اللَّهُ يُومُ وَمَا يَوْمَنُ إِلَّ لِطُنَّ حُصُولِ التَّغَيُّرِ مِنْ ذَلِكَ .

ابْنُ رُشُد (١) حُمِلَ التَّغَيُّرُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَمَرَاتِ الْمَرَاحِيضِ ، وَلَوْ عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ بِهَا بَأْسٌ.

قَوْلُهُ : « وَلَوْ عَلَمَ أَوْ ظَنَّ أَوْ شَكَّ » قَالَهُ عج . وَمَا وَقَعَ فِي أَسْئِلَةِ الصَّالِحِ الْحَاجِّ عَبْدِ اللَّه لعج أَنْ الْبِئْرَ إِذَا تَرَاكَمَتْ الْعَرْصَةُ وَتُرِكَتْ فِي أَرْضِهَا وَتَغَيَّرَ مِنْهَا أَنَّ ذَلِكَ لا يَضُرُّ فَمُشْكَلٌ عِنْدِي لِمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ فِي آبَارِ الدُّورِ ، وَوَقَعَ لَنَّ فَي شَرْحِهِ مَا يُخَالِفُ مَا أَفْتَى بِهِ . انْتَهَى كَلاَمُهُ بِرِمَّتِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤) [٩] سُؤَالٌ عَنْ الْوَبَرِ إِذَا انْفَصَلَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ نَتْفِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَمْ لا؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ طَاهِرٌ لِدُخُـولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَـلِيلٍ : "إِنْ جُزَّتْ » (٢) لأَنَّ

⁽١) البيان والتحصيل (١/ ٣٧ _ ٣٩) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٤) .

الْمُرَادَ بِالْجَرِّ مَا قَابَلَ النَّتْفَ ؛ فَفِي الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » مَا نَصُّهُ : أَمَّا حُكْمُ مَا انْفَصَلَ مِنْ الْوَبَرِ وَنَحْوِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ نَتْفَ فَالطَّهَارَةُ كَالَّذِي جُزَّ بِالْمِقْرَاضِ وَنَحْوِهِ ، وَأَمَّا الْمَنْتُوفَ فَنَجِسٌ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُبَاحٍ ذُكِي ، وَقَوْلُ صَاحِب «الرِّسَالَةِ» : «وَأَحَبُ إِلَيْنَا أَنْ يَغْسَلَ هُوَ فِيمَا جُزَّ مِنْ مَيْتَةً وَأَمَا مَا نُتُفَ مِنْهَا وَمِنْ عَيْةً فَنَجِسٌ ، وكَذَا مَا صُنعَ مِنْهُ إِلاَّ أَنْ تَقْرَضَ بَعْدَ النَّنْفِ أَصُولُهُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهَا عَرْاءً مِنْ اللَّحْمِ » . انْتَهَى .

وَفِي قَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : "إِنْ جُزَّتَ» (١) مَا نَصَّهُ : "الشَّعْرُ وَالصُّوفُ وَالْوَبَرُ [مِنْ] (٢) أَيِّ مَحَلِّ أُخِذَ مِنْ غَيْرِ قَلْعٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مُذَكَّى طَاهِرٌ » (٣) . انْتَهَى . وَمُرَادُهُ بِالْقَلْعِ : النَّتْفُ .

قَوْلُهُ : إِنْ جُزَّتْ أَيْ : مِنْ حَيٍّ أَوْ مِيِّتٍ غَـيْرِ مُذَكَّي طَاهِرٌ . انْتَهَى . انْظُرْ عج. انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥) [١٠] سُـؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الرِّيقِ السَّائِلِ مِـنْ فَمِ النَّائِمِ هَلْ هُو نَجِسٌ أَوْ طَاهِرٌ ؟

جَواَبُهُ: إِنْ كَانَ مِنْ الْفَمِ فَطَاهِرٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ الْمَعَدِةِ فَنَجِسٌ إِنْ تَغَيَّرَ وَإِلاَّ فَطَاهِرٌ .

الدَّميريِّ : وَيُعْـرَفُ كَوْنُهُ مِنْ مَعِدَتِهِ بِنَتَنِهِ وَصُفْرَتِهِ ، وَقِـيلَ : إِنْ كَانَ رَأْسُهُ عَلَى الْمَخَدَّةِ فَمِنْ الْفَمِ وَإِلاَّ فَمِنْ [ق/ ٦٢] الْمَـعِدَةِ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ يُعْفَى عَمَّا لاَزَمَ مِنْهُ . انْظُرْ (ح) (٤) ، وَ (عج) . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/١٤) .

⁽٢) في الأصل : فمن ، والمثبت من «التاج والإكليل » .

⁽٣) التاج والإكليل (١/ ٩٩) .

⁽٤) مواهب الجليل (١/ ٩١) بتصرف واختصار .

(٦٦) [١١] سُؤَالٌ عَنْ الْبَلَلِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ الْمُبَاحِ لأَجْلِ وِلاَدَتِهَا هَلْ هُوَ نَجسٌ أَوْ طَاهرٌ ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ نَجِسٌ إِنْ كَانَ فِيهِ دَمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَمٌ فَإِنْ قُلْنَا بِطَهَارَةِ جَنِينِ الْمُبَاحِ _ وَهُو مَا نَقَلَهُ سَ عَنْ ابْنِ قَدَاحٍ _ فَهُو طَاهِرٌ ، وَإِنْ قُلْنَا بِنَجَاسَةَ جَنِينِ الْمُبَاحِ _ وَهُو مَا نَقَلَهُ مخ عَنْ ابْنِ عَرَفَةً _ فَهُو نَجِسٌ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ لَبَنٍ سَقَطَتْ فِيهِ رِيشَةٌ مِنْ غَيْرِ مُذَكَّى هَلْ يُرَاقُ أَمْ إِيَّ

جَواَبُهُ: إِنَّهُ يُرَاقُ ؛ فَفِي س عَنْ الْبُرْزُلِيِّ عَنْ ابْنِ قَدَاحٍ مَا نَصَّهُ : إِذَا وَقَعَتْ رِيشَةٌ مِنْ غَيْرِ مُذَكَّى فِي طَعَامٍ مَائِعٍ طُرِحَ وَالْمَاءُ الْمُضَافُ كَالطَّعَامِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ مَاء مُضَاف حَلَّتْ فيه نَجَاسَةٌ هَلْ يَتَنَجَّسُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُضَافَ كَالطَّعَامِ فَفِي عَج : إِنْ حَلَّتُ النَّجَاسَةُ فِيهِ بَعْدَ إِضَافَتِهِ فَهُ وَكُثُرَ الْمَاءُ وَلَمْ تُغَيِّرُهُ ، وَإِنْ حَلَّتْ فِيهِ قَبْلَ فَهُ وَكُثُرَ الْمَاءُ وَلَمْ تُغَيِّرُهُ ، وَإِنْ حَلَّتْ فِيهِ قَبْلَ إِضَافَتِهِ وَلَمْ تُغَيِّرُهُ مُ ثُغَيِّرُهُ ثُمَّ أُضِيفَ بَعْدَ ذَلِكَ بِطَاهِرٍ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ .

انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وَفِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغلاَّوِيِّ مَا نَصَّهُ : أَمَّا الْمَاءُ الْمُتَغَيِّرُ بِأَرْواَثِ الدَّوابِّ وَأَبْوالهَا إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ فَإِنَّهُ يَصِيرُ نَجِساً كُلَّهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وقِيلَ : لاَ يُنَجَّسُ إِلاَّ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْفَقُ بِأَهْلِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وقِيلَ : لاَ يُنجَّسُ إِلاَّ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْفَقُ بِأَهْلِ الْبَادِيةِ فِي اسْتَعْمَالِهِمْ الْقَدْرَ الْمُتَغَيِّرَةُ بِأَرْوَاثِ الْمَاشِيةِ مَع تَحَقُّقِ وَقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهَا يَسْتَعْمَلُونَهَا فِي الْعَادَاتِ دُونَ الْعِبَادَاتِ لِمِكَانِ الْضَرُورَةِ ، وَمِنْ فَوَائِدِ نَقُلِ فِيهَا يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْعَادَاتِ دُونَ الْعِبَادَاتِ لِمِكَانِ الضَّرُورَةِ ، وَمِنْ فَوَائِدِ نَقُلِ

الشَّاذِّ فِي الْكُتُبِ: البِنَاءُ عَلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَهَذَا مِنْهَا بِالنَّسْبَةِ لأَهْلِ الْبَادية. انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَمْلَةً وَسَمَّى عَلَيْهَا اسْمَ اللَّهِ هَلْ يُحِلُّهَا ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّرِيف فَاضِلٍ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : إِنِّي لَمْ أَرَ نَصًا صَرِيحًا عَنْ أَهْلِ مَذْهَبَنَا بِحلِيَّتِهَا بِذَلِكَ سُوَى مَا ذَكَرَهُ (ح) عَنْ بَعْضِ الْفُضَلاَءِ الصَّالِحِينَ أَنَّهُ يَحلُّهَا بِذَلِكَ وَلَمْ يُدَعِّمْهُ [ق/ ٦٣] بِنَقْلِ بِحَيْثُ يُعْتَمِدُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ الَّذَي يَقْتَضِيهِ النَّظُرُ الْفَقْهِيُّ عِنْدَنَا : عَدَمُ طُهْرِهَا بِذَلِكَ ؛ لِعُتْمَدُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ الَّذَي يَقْتَضِيهِ النَّظُرُ الْفَقْهِيُّ عِنْدَنَا : عَدَمُ طُهْرِهَا بِذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْقَمْلُةَ مِنْ مُحَرَّمِ الأَكْلِ إِجْمَاعًا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : «وَمَا ذُكِّي وَجُزْوُهُ مُحَرَّمَ الأَكْلِ لاَ تُفيدُ فِيهِ الذَّكَاةُ شَيْعًا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : «وَمَا ذُكِّي وَجُزْوُهُ مُحَرَّمَ الأَكْلِ لاَ تُفيدُ فِيهِ الذَّكَاةُ شَيْعًا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : «وَمَا ذُكِي وَجُزْوُهُ مُحَرَّمَ الأَكْلِ الْمُثَلِي الْأَكْلِ الْمُتَعْدُ فِيهِ الذَّكَاةُ اللَّالَةِ الْمُعْلَمَاء فِي تَحْرِيهِهَا لَمْ تُفَدْ فِيهَا الذَّكَاةُ أَيْضًا عِنْدَ الأَكْلِ الْمُتَّفِقَ عَلَى تَحْرِيهِ فَيْ الذَّكَاةُ الشَّيْخُ مَا اللَّكُلِ عَنْ المُثَلِقُ عَلَى عَدَمَ الإِفَادَةِ . انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَلُكُ عَلَى عَدَمَ الإِفَادَةِ . انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمُبَاحِ أَهِيَ نَجِسَةٌ أَوْ طَاهِرَةٌ ؟

جَواَبُهُ : إِنَّهَا طَاهِرَةٌ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَحِيضُ كَالإِبلِ فَنَجِسَةٌ مِنْهَا عَقِبَ حَيْضِهَا ، أَوْ كَانَ مِمَّا يَتَغَذَّى بِالنَّجَاسَةَ فَنَجِسَةٌ أَيْضًا مُدَّةَ ظَنِّ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ فِي جَوْفِهِ لِنَجَاسَةِ بَوْلِهِ ، كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٢) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ فُخَّارِ مَشْوِيَّة بِنَجَاسَة مَا الْحُكْمُ فِي اسْتِعْمَالِهَا بَعْدَ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٤) .

⁽۲) انظر : «مواهب الجليل » (۱/ ١٠٥ و ٣٤٨) .

غَسْلها بالماء ؟

جَوَابُهُ : ذَكَرَ عج فِي اسْتِعْمَالِهَا ثَلاَثَةَ أَقُوال :

أُوَّلُهَا : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا وَلَوْ غُسِلَتْ أَوْ غُلِيَ الْمَاءُ فِيهَا ، وَعَزَاهُ لِمَالِكِ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَالْقَابِسِيِّ .

الثَّانِي : يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا بَعْدَ غَلْمِي الْمَاءِ ، وَعَــزَاهُ لاَبْنِ شَبْلُون ، وَصَوْبَهُ عِيَاضٌ .

الثَّالِثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ طَبْخِهَا يَابِسَةً فَتَكُونُ مَكْرُوهَةً ، وَرَطِبَةً فَتَكُونُ نَجِسَةً ، وَقَلَهُ عِيَاضٌ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ ، وَهِي ظَاهِرُ الْكَتَـابِ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا قُدُورِ الْمَجُوسِ الَّتِي تُطْبَخُ فَيهَا الْمَيْتَةُ فَإِنَّهَا تَطْهُرُ بِغَلْيِ الْمَاءِ فِيهَا كَـمَا فِي الْحَدِيثِ فَهِي قَدْ أُخْرِجَتْ بِالسَّنَّةِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٢) [١٧] سُوَّالٌ عَنْ فُخَّارِ غَاصَتْ فيه نَجَاسَةٌ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ وَالطَّعَامِ بَعْدَ غَسْلِهِ بِالْمُطْلَقِ أَوْ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ إِذْ عَدَمُ قَبُولِهِ للتَّطَهُّرِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لاَ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ عَلَى أَحَد بَطُلَتْ صَلاَتُهُ ، وَأَمَّا الطَّعَامُ يُوضَعُ فِيهِ أَوْ الْمَاءُ فَإِنَّهُ لاَ يَتَنَجَّسُ بِهِ لأَنَّهُ لَمْ تَبْقَ فِيهِ أَجْزَاءُ النَّجَاسَة بَعْدَ غَسْلَهَا كَمَا فِي البناني ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَنَجَّسُ بِهِ لأَنَّهُ لَمْ تَبْقَ فِيهِ أَجْزَاءُ النَّجَاسَة بَعْدَ غَسْلِهَا كَمَا فِي البناني ، وَنَحُوهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى «الْمُدُونَة» أَنَّ الْمَنْصُوصَ : أَنَّ أَوَانِي الْخَمْرِ وَزَقَاقَهَا يَجُوزُ اسْتَعْمَالُهَا بَعْدَ غَسْلَهَا وَتَنْظِيفِهَا ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : تُسْتَعْمَلُ الأَوْانِي دُونَ الزَّقَاقِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ [ق/ ٢٤] .

(٧٣) [١٨] سُؤَالُ عَنْ آلَةِ السِّوَاكِ هَلْ يَجِبُ غَسْلُهَا مِنْ وَسَخِ الأَسْنَانِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَـالَ فِي «نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » : مَنْ مَسَحَ أُصُـولَ أَسْنَانِهِ بِشَوْبِهِ عِنْدَ

انْتِبَاهِهِ مِنْ النَّوْمِ لَمْ أَرَ فِيهِ نَصا إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَبْعُدُ مِمَّا تَعَلَّقَ بِالأَسْنَانِ، وَفِي «النَّتَاتَيُّ» : أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ لَمْ يَجُزْ أَكْلُهُ .

النَّفْرَاوِيُّ : «لأَنَّهُ صَارَ نَجِسًا.

وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ فِي نَجَاسَتِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى طَهَارَتِهِ» (١).

وَفِي «الْمدْخَلِ» أَنَّ نَجَاسَةَ مَا بَيْنَ الأَسْنَانِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ تَغَيَّرِهِ بَلْ لِمَا يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ مِنْ مُخَالَطَتِهِ بِشَيَءٍ مِنْ دَمِ اللِّثَاتِ ؛ فَيُفْهَمُ مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّ الْمُتَغَيِّرَ لاَ يَجُوزُ بَلْعُهُ . انْتَهَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ لاَ يَجِبُ غَسْلُ آلَة السِّواكِ مِنْ وَسَخِ الأَسْنَانِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَغَيِّرًا أَوْ كَانَ مُتَغَيِّرًا وَفَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ بَاقَ عَلَى طَهَارَتِهِ ، وَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِه فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «الْمَدْخَلِ» أَنَّ نَجَاسَتَهُ لَيْسَتْ بِمُجَرَّد تَغَيُّره بَلْ لَمَا يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِ مِنْ مُخَالَطَتِه لِدَمِ اللَّثَاتِ وَحِينَئِذ فَلاَ يَجِبُ عَلَى الظَّنِ مِنْ مُخَالَطَتِه لِدَمِ اللَّثَاتِ وَحِينَئِذ فَلاَ يَجِبُ عَسْلُهَا بِالنِّسْبَةَ لِلصَّلاةِ إِلاَّ إِذَا تَعَلَّقَ بِهَا مِنْ عَيْنِ الدَّمِ قَدْرُ الدِّرْهَمِ أَوْ أَزْيَدَ ، وَحُكْمُهُ كَعَيْنِهِ عَلَى الرَّاجِح كَمَا في عبق .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٤) [١٩] سُوَّالٌ عَنْ حَبِّ كرخيٍّ أَوْ قِمْحٍ مَثَلاً بُلَّ بِمَاءٍ نَجِسٍ هَلْ يَقْبَلُ التَّطْهيرُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ تَشَرَّبَ مِنْهُ فَلاَ يَقْبَلُ التَّطْهِيـرَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَشَرَّبُ مِنْهُ فَاسْتَظْهَرَ (س) أَنَّهُ يَطْهُرُ بِغَسْله . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٥) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ لَحْمٍ شُوِيَ وَفِيهِ شَيءٌ مِنْ دَمِ النَّبْحِ هَلْ يَجُوزُ أَكْلُهُ أَمْ لاَ؟

⁽١) الفواكه الدواني (٢/٣١٨) .

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْد في "النَّوَادر " : " ولَوْ شُوطَ الرَّأْسَ ولَمْ يَغْسلَ الْمَذْبَحَ ثُمَّ غَسَلَ بَعْدُ فَلاَ بَأْسَ بِأَكْلِهِ ، ولَوْ لَمْ يَغْسلْ بَعْدُ وتَنَاهَى فيه النَّارُ حَتَّى الْمَذْبَحِ أَدْهَبَتْ الدَّمَ فَلاَ بَأْسَ بِأَكْلِهِ ، وَإِنْ شَكَّ فِي ذِهَابِهِ بِالتَّشْوِيطِ اجْتَنَبَ أَكُلَ الْمَذْبُحِ وَأَكُلَ بَاقِيةُ " (١) . انْتَهَى مِنْ (عج) .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا إِذَا غَسَلَ الدَّمَ وَاللَّحْمَ بِالْمَاءِ الْمُضَافِ ثُمَّ شُوي فَإِنَّهُ يُؤْكُلُ ، وَلَوْ كَانَ غَسَلَهُ بِالْمَاءِ الْمُضَافِ مَعَ وُجُودِ الْمُظُلَقِ وَتَيَسَّرَ غَسْلُهُ بِهِ لَأَنَّ رَوَالَهُ بِالْمُضَافِ كَزَوَالِهِ بِالنَّارِ بَلْ أَقْوَى . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٦) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ طَعَامٍ صَنَعَتْهُ أَمَةٌ لاَ تَتَحَفَّظُ مِنَ النَّجَاسَةِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الطَّهَارَةِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا حُكْمُ طَهَارَةِ ثَوْبٍ [ق/ ٦٥] غَسَلَتْهُ مِنْ غَيْرِ حَضْرَة صَاحِبه ؟

جَوابُهُ: إِنَّ مَا عَمِلَهُ الصَّنَّاعُ كَالْخِيَّاطِ وَالْجَزَّارِ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا مُصَلِّيًا أَمْ لأ، وَالْمَرْأَةُ النَّجِسَةُ النَّبِي وَلَدَهَا ، وَحَالِبَةُ اللَّبَنِ وَمَا خَضَتُهُ ، وَجَامِعَةُ الزَّبُد مِنْ الْقَرْبَةِ ، وَسَاقِيَةُ الْمَاءِ ، وَخَادِمَةُ الطَّعَامِ ، وَالْمُغَرِبِلَةُ لَـهُ ، مَحْمُولٌ عنْدَنَا عَلَى الْقَرْبَةِ ، وَسَاقِيَةُ الْمَاءِ ، وَخَادِمَةُ الطَّعَامِ ، وَالْمُغَرِبِلَةُ لَـهُ ، مَحْمُولٌ عنْدَنَا عَلَى الطَّهَارَة حَتَّى يُتَحَقَّقَ خَلاَفُهُ . أَبْنُ شَعْبَانَ : وَالثِّيَابُ الَّتِي يَلِي غَسْلَهَا الْكُفَّارُ وَمَا يَنْسُجُهَا الْمُجُوسُ طَاهِرَةٌ وَإِنْ لَمْ تُغْسَلْ . كَمَا فِي (س) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٧) [٢٢] سُوَّالٌ عَنْ مدَادِ الصَّبْيَانِ يَقَعُ عَلَى الْمُحَلِّمِ شَيءٌ مِنْهُ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَة أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يُعْفَى عَمَّا لاَ تَتَحَقَّقُ نَجَاسَتُهُ ، وَعَلَيْهِ تَحْرِيضُهُمْ عَلَى طَهَارَتِهِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَلِ » . انْتَهَى .

⁽١) النوادر والزيادات (٣٨٦/٤) بتصرف واختصار .

وَفِي الرَّبَّانِيِّ : أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الثَّوْبِ وَالْيَدِ إِذَا أَصَابَهُمَا إِنْ كَانَ الصِّبْيَانُ لاَ يَتحَفَّظُونَ مِنْ النَّجَاسَةِ . انْتَهَى .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى أَئِمَّتَنَا : إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ أَيْدِيَهُمْ نَجِسَةٌ حَالَ فِعْلِهِمْ الْمُرَادِ فَهُوَ نَجِسٌ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٨) [٢٣] سُؤَالٌ عَمَّا يُوجَدُ فِي بَطْنِ الشَّاةِ مَثَلاً مِنْ الدَّمِ عِنْدَ شَقِّهَا هَلْ هُوَ مِنْ الْمَسْفُوحِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ مِنْ الْمَسْفُوحِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْجَوْفِ جُرْحٌ يَخْرُجُ مِنْهُ ذَلِكَ كَمَا فِي (عج) . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٩) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّا تُلْقِيهِ الدَّوابُّ مِنْ عَلَفِهَا مِنْ الْحَبِّ هَلُ هُوَ طَاهِرُ الْعَيْن أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : إِنَّهُ إِنْ كَانَتْ صَـلاَبَتُهُ بَاقِيَةٌ بِحَيْثُ يَنْبُتُ إِنْ زُرِعَ فَفِي طَهَـارَةِ عَيْنِه خلاَفٌ وَيَجِبُ غَسَّلُهُ عَلَى الْقَوْلِ بِطَهَارَةِ عَيْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ لاَ يَنْبُتُ إِنْ زُرِعَ فَنَجِسَ الْعَيْنِ وَلاَ يَقْبَلُ التَّطْهِيرُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي (س) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٠) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي الْقِشْرَةِ الَّتِي تَسْقُطُ مِنْ الضِّرْعِ فِي اللَّبَنِ هَلْ يَجِبُ طَرْحُهَا منْهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: مَا فِي فَتَاوِى بَعْضِ الأَئمَّةِ وَنَصَّهُ: وَمَا حُكْمُ قِشْرَة تَتَسَاقَطُ فِي اللَّبَنِ وَمَا حُكْمُ وَشُرَة تَتَسَاقَطُ فِي اللَّبَنِ وَمَا حُكْمُ دُوَيْبَة تُلاَزِمُ الإِبلَ تَتَسَاقَطُ مِنْ الضِّرْعِ فِي اللَّبَنِ وَإِذَا سَأَلْتَ أَهْلَهَا يُخْبِرُونَكَ بِعُسْرِ الاحْتِرَازِ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ ؟

فَأَجَابَ : لاَ يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ اللَّبَنُ كَانَ مُتَنَجِّسًا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَـغَيَّرْ عَلَى الْمُفْتَىَ بِهِ ، لَكِنْ فِي كَلاَمٍ غَيْرِ وَاحِدٍ كَالْمَازِرِيِّ [ق/٦٦] مَا يُفِيدُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ

مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَزَادَ مَا نَصُّهُ: وَأَمَّا حُكْمُ لَبَن مَكَثَ فِي الضِّرْع حَتَّى صَارَ خَاثْرًا فَإِنْ نَزَلَ أَبْيَضَ لاَ تَغَيُّرَ فيه فَطَاهرٌ ، وَإِنْ نَزَلَ بصفَة الدَّم أَوْ الْقَيْح أَوْ نَحْوهما كَالصُّديد فَنَجسٌ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨١) [٢٦] سُوَّالٌ عَنْ الْحُكْم فِي قراءَة الْقُرْآنِ فِي مَوْضع النَّجِس ؟

جَوَابُهُ : يَنْبَعٰي أَنْ يُنزَّهُ ذَكْرُ اللَّه عَنْ ذَلك ، وَمَنْ أَجَازَ دُخُولَ الْخَلاَء مُسْتَصْحِبًا مَعَهُ ذِكْرَ اللَّهِ أَوْ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِيهِ فَلاَ يَبْعُدُ جَوَازُهُ ، كَمَا في (ح) (١). انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٢) [٢٧] سُؤَالٌ عَمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ مِنْ التُّرَابِ النَّجِسِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ أَمْ

جَوَابُهُ : إِنَّ مَا تَحْمِـلُهُ الرِّيحُ مِنْ التُّرَابِ النَّجِسِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ مِـمًّا يُشكُ فِي نَجَاسَـتِهِ فَلاَ يُتَنَجَّسُ مَـاً اتَّصَلَ بِهِ لَأَنَّهُ مَحْمُـولٌ عَلَى الطَّهَارَة ، وَلاَ يُعْفَى عَــمَّا تَحَقَّقَ نَجَاسَتُهُ مِنْهُ لِنُدُورِهِ كَمَا فِي نَوَازِلِ (عج) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٣) [٢٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ بِهِ سَلسُ الْمَذْيِ مَثَلاً هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَخَفْ تَلَطُّخَ الْمَسْجِد فَيُمْنَعَ كَمَا فِي (مخ) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: «وَعُفِيَ عَمَّا يُعْسَرُ كَحَدَثَ مُسْتَنْكح» (٣). وَالْمُرَادُ بِالْحَدَثِ النَّجِسِ لِيَعُمَّ سَائِرَهَا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ضَابِطَ الْمُسْتَنْكح مَا

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٣) .

⁽٢) حاشية الخرشي (١٩٦/١) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٥).

فَسَّرُوهُ بِهِ فِي بَابِ السَّهْوِ وَهُوَ : إِتْكَانِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ لاَ مَا يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ عَلَى تَفْصِيلُهِ الاَّتِي لأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الأَحْدَاثِ وَذَا مِنْ بَابِ الأَخْبَاثِ ، وَهَذَا أَسْهَلُ . انْظُوْ (مخ) (١) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٤) [٢٩] سُوَّالٌ عَـمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْفُوِّ عَنْهَا هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لِصَلاَةَ الْجُمُّعَةِ وَالْجَمَاعَة أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ [إِحْيَاء] (٢) الْمَوَاتِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : (وَمُكْثُ بِنَجِسٍ) (٣) أَيْ : غَيْرُ مَعْ فُوِّ عَنْهَا ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ وَإِنْ غَطَّاهَا بِشَيْءِ طَاهِرِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ .

وَقِيلَ : إِنْ غَطَّاهَا فَلاَ بَأْسَ بِهِ ، وَلاَ مَفْهُومَ لِلْمُكْثِ بِالْمُرُورِ مِثْلِهِ .

وَأَمَّا إِنْ أُزِيلَ عَيْنُ النجَاسَةِ مِنْ الثَّوْبِ وَبَقِيَ حُكْمُهَا فَلاَ يُمْنَعُ الْمُكْثُ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ كَـمَا اسْتَظْـهَرَهُ الشَّيْخُ كَـرِيمُ الدِّينِ . انْظُرْ شُرُوحَ الشَّـيْخِ خَلِيلٍ (٤٠). [ق/٦٧] انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٥) [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّا تَطَايَرَ مِنْ الْمَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ عَلَى نَجَاسَةٍ ثُمَّ عَلَى الْمُتَوَضِّيء وَخَفيَ عَلَيْه مَكَانَهُ مَا الْحُكَمْ فيه ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : "وَيَـطْهُرُ مَحَلُّ النَّجَـسِ بِلاَ نِيَّةٍ

⁽١) حاشية الخرشي (١/١٩٦) .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من «مختصر خليل ».

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٨) .

 ⁽٤) انظر : «التاج والإكليل» (١٣/٦ ـ ١٤) و «الشرح الكبير» (١٤) و «حاشية الدسوقي»
 (٤/ ٧١) و «مواهب الجليل» (١٣/٦ ـ ١٤) .

مَسَائِلٌ مِنْ أَنْوَاعِ شُتَّى ______ ١٣٣

بِغَسْلهِ [إِنْ عُرِفَ] (١) وَإِلاَّ فَبِجَمِيعِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ» (٢) كَمَا فِي نَوَازِلِ (عج) . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٦) [٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ في ثُوبِهِ نَجَاسَةٌ مَبْلُولَةٌ وَعَجَزَ عَنْ إِزَالَتها وَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْت وَإِنْ صَلَّى بِثَوْبِهِ تَنَجَّسَ مَكَانُهُ هَلْ يُصلِّى وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لأَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْوَقْتِ أَوْلَى مِنْ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَيْمَّتِنَا . انْتَهَى .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٧) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ تَخْفيفِ النَّجَاسَةِ هَلْ هُو وَاجِبٌ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : « [إِنْ] (٣) تَعَدَّدَ مَحَلُّ النَّجَاسَةِ وَوَجَدَ مِنْ الْمَاءِ مَا يَغْسِلُ بِهِ النَّجَاسَةِ مِنْ مَحَلِّ دُونَ مَحَلِّ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ [لَأَنَّ تَقْلِيلَ النَّجَاسَةِ مَطْلُوبٌ](٤) لِلَّنَجَاسَةِ مَطْلُوبٌ](٤) بِخِلاَفِ غُسْلُهُ يَزِيدُهُ انْتِشَارًا » كَمَا فِي بِخِلاَفِ غُسْلُهُ يَزِيدُهُ انْتِشَارًا » كَمَا فِي رِخِلاَفِ غُسْلُهُ يَزِيدُهُ انْتِشَارًا » كَمَا فِي (حَ)(٥) . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٨) [٣٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ فِي جَسَده نَجَاسَةٌ ولَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ الْمَاءِ إِلاَّ قَدْرَ مَا يَتُوَضَّأُ بِهِ وَلَيْ عَنْدَهُ مِنْ الْمَاءِ إِلاَّ قَدْرَ مَا يَتُوَضَّأُ بِهِ وَلَيْ عَنْدَهُ مِنْ الْمَاءِ إِلاَّ قَدْرَ مَا يَتُوَضَّأُ بِهِ وَلَيْ مَا يَتُوضَّأُ بِهِ وَلَيْ مَا يَتُوضَّأُ بِهِ النَّكَمُّمِ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ النَّجَاسَةَ إِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ

⁽١) سقط من الأصل ، والمثبت من «مختصر خليل » .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۵) .

⁽٣) في «مواهب الجليل »: فلو .

⁽٤) سقط من الأصل ، والمثبت من «مواهب الجليل » .

⁽٥) مـواهب الجليل (١٣٤/١) وذكـره بعده : «ذكـر ذلك الإمـام وأخذه مـن قول مـالك في الموضع: ولتدرأ البول جهدها .

وقاله سند في باب التيمم. اهـ .

لأَنَّ غُسْلَ النَّجَاسَةِ سُنَّةٌ (١) وَالْوُضُوءُ فَرْضٌ كَمَا فِي (ق) (٢) عَنْ أَبِي عِمْرَانَ .

(۱) قال ابن عبد البر: ومن الحجة لمن جعل غسل النجاسة سنة حديث حماد بن سلمة عن ابن نعامة السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: (بينما رسول الله عليه يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى ذلك القوم خلعوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلاته قال: ما حملكم على إلقائكم نعالكم ؟ فقالوا: رأيناك ألقيت نعالك فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله: إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرًا).

وقد ذكرناه في التمهيد مسندا ومرسلا من وجوه .

وذكرنا هناك بمثل ذلك حديث بن مسعود أيضا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي عن زهير بن معاوية عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: خلع النبي _ عليه السلام _ نعليه وهو يصلي فخلع من خلفه فقال: ما حملكم على خلع نعالكم ؟ قالوا: يا رسول الله إنك خلعت فخلعنا ، فقال: إن جبريل أخبرني أن في إحداهما قذراً فإنما خلعتهما لذلك فلا تخلعوا نعالكم).

ولما بنى _ عليه السلام _ على ما صلى بالنجاسة ولم يقطع صلاته لذلك _ علمنا أن غسلها لم يكن واجبا ولو كان واجبا فرضا لم تكن صلاة من صلى بها جائزة ولما تمادى في صلاته إذ رآها وعلمها في نعليه .

وقد روي عن ابن عمر وسعيد بن المسيب وسالم وعطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري في الذي يصلي بالثوب فيه نجاسة وهو لا يعلم ثم علم أنه لا إعادة عليه وبه قال إسحاق واحتج بحديث أبي سعيد المذكور .

ومالك ـ رحمـه الله ـ مذهبه في هذه المسألة نحـو مذهب هؤلاء لأنه لا يرى الإعادة إلا في الوقت والإعادة في الوقت الستحباب لاستدراك فضل السنة في الوقت ولا يستـدرك فضل السنة بعد الوقت لإجـماع العلماء علـى أن من صلى وحده في الوقت ووجد قـوما يصلون جماعة بعد الوقت قد فاتتهم تلك الصلاة بنوم أو عذر ـ أنه لا يصلى معهم .

وكلهم يأمره لو كان في الوقت ـ أن يعيد الظهر والعشاء هذا مـا لم يختلفوا فيه وقد اختلفوا فيما عدا هاتين الصلاتين على مـا نذكره في بابه من هذا الكتاب إن شاء الله ومن هاهنا قال أصحابنا : مذهب مالك في غسل النجاسات أنه سنة لا فرض .

وجملة قول مالك في هذا الباب أن إزالة النجاسـة من الثياب والأبدان واجبة بالسنة وليست بوجوب فرض .

(۲) انظر : «التاج والإكليل » (۱/ ۱۳۰ ـ ۱۳۱) .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعٍ شُتَّى ______ ١٣٥

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٨٩) [٣٤] سُـوَالُ عَنْ صَـاحِبِ السَّلَسِ إِذَا بَرَأَ مِنْهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غُـسْلُ ثَوْبِه وَجَسَده منْهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُهُ مَا مِنْهُ إِذَا بَرَاً لأَنَّ الْغُسسْلَ حِينَئذ مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا فِي (مَخ)(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : "وَإِنْ اخْتَلَطَتْ الْعَذْرَةُ بِالمصيبِ"(٢).

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٠) [٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَرَّكَ نَعْلَهُ الْمُتَنَجِّسَةَ فِي الصَّلاَةِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: « الصَّوَابُ عَدَمُ الْقَطْعِ [إِنْ حَرَّكَهَا] (٣) لأَنَّ الْمُحَرِّكَ لَيْسَ بِحَامِلٍ، وَالْقَطْعَ فِيـمَنْ رَفَعَهَا » كَـمَا نَقَلَهُ (ح) (٤) عَنْ ابْنِ نَاجِي وَاسْتَظْهَـرَهُ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩١) [٣٦] سُوَّالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً بِمَحَلِّ سُجُودِهِ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ السُّجُودِ هَلَ يَقْطَعُ صَلَاَتَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَـالَ ابْنُ عَرَفَـةَ : « إِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتُهُ » ، وَقَـالَ غَيْـرُهُ : إِنَّهُ يُتِمُّ صَلَاتَهُ مُتَنَحِيًّا عَنْهُ ، كَمَا فِي (عج). انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) حاشية الخرشي (١/٩/١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٥) .

⁽٣) في «مواهب الجليل » : فيمن حرك .

⁽٤) مواهب الجليل (١/ ١٣٧) .

(٩٢) [٣٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ صَلَّى فِي خَيْـمَةٍ غَـيْرِ طَاهِرَةٍ وَرَأْسُهُ يَمَسُّـهَا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنْ كَانَ [ق/ ٦٨] رَأْسُهُ يَمَسُّ الْخَيْمَـةَ بَطُلَتْ صَلاَتُهُ وَإِلاَّ فَلاَ. كَمَا فِي (ح) . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٣) [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَمِي فَمُهُ فِي الصَّلاَةِ هَلْ يَقْطَعُ أَمْ لاَ (١) ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: رَوَى ابْنُ حَبِيبِ: مَنْ دَمِى فُوهُ بِالْمَسْجِدِ انْصَرَفَ حَتَّى يَنْقَطِعَ ، وَلاَ يَقْطَعُ صَلاَتَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كَتْيرًا جِدا . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٤) [٣٩] سُوَّالٌ عَنْ الإِمَامِ إِذَا ذَكَرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً هَلْ يَقْطَعُ مَنْ خَلْفَهُ كَمَا يَقْطَعُ مَنْ خَلْفَهُ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الْجَارِيَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ يَقْطَعُ وَيَقْطَعُونَ ، وَقِيلَ : يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ كَذَاكِرِ الْحَدَثِ . كَما فِي (ح) (٢) . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٥) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى الْجُهُمَّةَ بِالنَّجَاسَةِ نَاسِيًا مَا الْحُكُمُ فِي ذَلك؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا تُعَادُ جُمُعَةً إِنْ أَمْكَنَ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَهَلْ يُعِيدُهَا ظُهْرًا أَمْ لاَ؟ قَوْلاَن ؛ وَهَــذَا بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ الظُّهْرِ ، وأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فَرْضُ يَوْمِهَا فَإِنَّهَا لاَ تُعَادُ ظُهْرًا قَطْعًا .

⁽۱) انظر : «فتاوى البرزلي » (۱/ ٤٥٩) .

⁽٢) انظر : «مواهب الجليل » (١/ ٩٦ - ١٣٦) و «فتاوى البرزلي » (١/ ٣٢٥) .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعِ شُتَّى ______

وَهَلْ تُعَادُ جُمُعَةً إِنْ أَمْكَنَ أَمْ لاَ؟ كَمَا فِي (عج) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٦) [٤١] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ في إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا هُوَ وَلاَ مَنْ خَلْفَهُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلاَتِهِ هَلْ تُسْتَحَبُّ الإِعَادَةُ لِمَنْ خَلْفَهُ كَمَا تُسْتَحَبُّ لَهُ هُوَ أَوْ لاَ تُسْتَحَبُّ لَمَنْ خَلْفَهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لاَ تُسْتَحَبُّ لِمَنْ خَلْفَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، كَمَا فِي (ح) . انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٧) [٤٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَمْلَةً عَلَى ظُفْرِهِ وَأَزَالَ عَنْهُ جِلْدَهَا وَصَلَّى قَبْلَ غَسْلِ ظُفْرِهِ هَلْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ صَلَاتِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَمَّ لاَ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَوْ صَلَّى بِجِلْدَهَا ذَاكِرًا عَامِدًا ؛ فَفِي "كَبِيرِ" (مخ) (١) : أَنَّ مَنْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ قَمْلَةٌ لَه يَعْنِي : جِلْدَهَا _ أَوْ ثلاث وَهُو ذَاكِرٌ قَادَرٌ لا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ، وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الْفَقِيقِي: أَنَّهُمْ رَخَّ صُوا فِي قَتْلِ الْوَاحِدَة وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَعْتَبِرُوا الدَّمَ مُطْلَقًا وَالْمُرَاعَى إِنَّمَا هُوَ جِلْدُهَا .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٨) [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي الصَّلاَةِ فَهمَّ بِالْقَطْعِ ونَسِيَ وَتَمَادَىَ عَلَى صَلاَته مَا الْحُكْمُ فيها ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ عَلَى الأَصَحِّ كَمَا فِي «الشَّاملِ» وَرَجَّحَهُ سَنَدٌ [ق/ ٢٩] وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «تَـوْضِيحِهِ» ، وَاخْتَارَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : الصِّحَّةَ (٢) . انْتَهَى .

⁽۱) حاشية الخرشي (۲/ ۳۵۵) .

⁽٢) فتاوي البرزلي (١/ ٤٤٧) .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩) [٤٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي أَثْنَاء صَلاَته وَقَطَعَهَا وَذَهَبَ لغَسْلهَا فَنَسى وَصَلَّى بهَا أَيْضًا هَلْ يُعْتَدُّ بصَلاَته الثَّانيَة أَمْ لاَ؟

جُواَبُهُ: اخْتَلَفَ أَئِمَتُنَا فِي اعْتَدَاده بِصَلْآتِهِ النَّانِيَة ؛ واسْتَظْهَرَ (ح) (١) اعْتَدَاده بِهَا بِمَثَابَة مَنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ سَاهِيًا وَقَالَ : إِنَّ الْمَسْأَلَة دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ : (لاَ قَبْلَهَا) (٢).

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٠) [63] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ ثَوْبُهُ مُتَنَجِّسًا فَهَلْ يَجِبُ فِي حَقِّهِ طَهَارَةُ الْبَدَن وَالْمَكَان أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ ؛ لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: " إِذَا أَمَرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَ أَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ " (٣) ، وَكَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ أَيْضًا مِمَّا فِي (ح) وَنَصَّهُ: " [إنْ] (٤) تَعَدَّدَ مَحَلُّ [النَّجِسِ] (٥) وَوَجَدَ مِنْ الْمَاءِ مَا يَغْسَلُ بِهِ النَّجَاسَةَ مِنْ مَحَلِّ دُونَ مَحَلِّ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ [لأَنَّ تَقْلِيلَ النَّجَاسَةَ مَنْ مَحَلِّ دُونَ مَحَلِّ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ [لأَنَّ تَقْلِيلَ النَّجَاسَة مَطْلُوبٌ] (٢) بِخِلاَفِ غَسْلُ بَعْضِ مَا فِي مَحَلِّ وَاحِدٍ ؛ فَإِنَّ غَسْلُهُ يُزِيدُهُ انْتَشَارًا "(٧) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (١/ ١٤١) بتصرف واختصار .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٥) وسيأتي شرح هذه الفقرة في جواب السؤال رقم (٥٩) .

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٨٥٨) من حديث أبي هريرة رُوائيك .

⁽٤) في «مواهب الجليل » : فلو .

⁽٥) في «مواهب الجليل »: النجاسة .

⁽٦) سقط من الأصل ، والمثبت من «مواهب الجليل » .

⁽٧) مواهب الجليل (١/ ١٣٤) .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعِ شَتَّى ________________

(١٠١) [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَجَّسَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ وَوَجَدَ مِنْ الْمَاءِ مَا يَغْسِلُ بِهِ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ وَلَمْ يَغْسِلْهُمَا وَصَلَّى عَالِمًا عَامِدًا بِتِلْكَ النَّجَاسَةِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ غُسْلُهَا بِتَعَدَّدِ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ كَمَا فِي (ح) (١) وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ بُطْلاَنُ صَلاَتِهِ إِنْ لَمْ يَغْسِلْهَا عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ إِزَالَتِهَا .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٢) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ الْمُسْتَنْجِي أُصْبُعَهُ مَعَ الْمَاءِ فِي غُسُله لدُبُره هَلْ هُوَ جَائزٌ أَمْ لاَ ؟ (٢) .

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ كَمَا فِي (عج) وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَلاَ يُقَالُ : إِنَّ الْحُقْنَةَ مَكْرُوهَةٌ ، فَمَا الْفَرْقُ ؟ فَيُجَابُ بِأَنَّ الْحُقْنَةَ شَأْنُهَا أَنْ تُفْعَلَ لِلتَّدَاوِي.

وَقَالَ أَيْضًا : وَتَغْسِلُ الْمَرْأَةُ فِي اسْتَنْجَائِهَا مِنْ قُبُلِهَا حَالَ جُلُوسِهَا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَغُسْلِ اللَّوْحِ وَلَا تُدْخِلُ يَدَهَا بَيْنَ شِفْرَيْهَا لِحُرْمَةِ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٣) [٤٨] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي الاسْتِنْجَاءِ فِي مَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ؟ جَوَابُهُ: أَنَّهُ يُنْدَبُ عَدَمَ الاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِ قَصَاءِ الْحَاجَةِ كَمَا فِي

⁽١) مواهب الجليل (١/ ١٣٤) .

⁽٢) قال في «الرسالة» : «وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين» «الرسالة» (ص/ ٩٢) .

قال النفراوي : وَلَمَّا تَقَدَّمَ أَن الاستنجاء من باب إِزالة النجاسة ولا تطلب إِزالتها إلا عن الظاهر من الجسد قال : (وليس عليه) أي : مريد الاستنجاء (غسل ما بطن من المخرجين) حال استنجائه لا وجوبا ولا ندبا بل ولا يجوز، له تكلف ذلك بأن يدخل الرجل إصبعه في دبره وتدخل المرأة أصبعها في قبلها ؛ لأنه من البدع المنهي عنها إذ هو من الرجل كاللواط ومن المرأة كالمساحقة بل المرأة تغسل دبرها كالرجل وتغسل ما يظهر من قبلها حال جلوسها لقضاء الحاجة كغسل اللوح . «الفواكه الدواني » (١٩٢١) .

الجيزء الأول

«كَبِيرِ» (مخ) (١)

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : ذَكَرَهَا (عج) فِي «نَوَازِله» وَلَفْظُهُ : [ق/ ٧٠] «إِنَّ مَنْ أَدَامَ النَّظَرَ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ابْتُلِيَ بِصُفْرَةِ الْوَجْهِ ، وَمَنْ تَفَلَ عَلَيْهِ ابْتُلِيَ بِصُفْرَةِ الْأَسْنَانِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْ الْاَلْتَفَاتَ عَلَيْهِ ابْتُلِيَ بِالْوَسْوَسَةِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ الْكَلاَمَ عَلَيْهِ ابْتُلِيَ بِالْجُنُونِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ الْكَلاَمَ عَلَيْهِ ابْتُلِيَ بِالْجُنُونِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ الْكَلاَمَ عَلَيْهِ ابْتُلِيَ بِالْجُنُونِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ الْكَلاَمَ عَلَيْهِ ابْتُلِيَ بِالْجَنُونِ ، وَمَنْ أَكْثَرَ الْكَلاَمَ عَلَيْهِ ابْتُلِي بِالْصَّمَمِ» (٢) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٤) [٤٩] سُوَّالُ عَنْ الْبَلَّة الْبَاقِيَة بَعْدَ الاسْتَجْمَار هَلْ يُعْفَى عَنْهَا أَمْ لاَ؟ (٣).

(١) قال الحطاب : عـد في «المدخل» من الخصـال المطلوبة : أن لا يسـتنجي في موضع قـضاء الحاجة وقاله في «الذخيرة» أيضًا : لما في التـرمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يتوضأ فيه أو يغتسل فيه فإن عامة الوسواس منه» .

قال الدميـري عن الشافعية : هـذا إذا لم يكن مسلك يذهب فيه البـول وهذا في الاستنجاء بالماء وأما إذا استنجى بغيره فلا يندب له ذلك .

قال الشافعية أيضا وهو ظاهر . «مواهب الجليل » (١/ ٢٧٦) .

- (٢) وهذا كله لم نقف له على دليل لا من شرع ولا من طب .
- (٣) قال الدسوقي: وَمـثل الربح في كونه لا يستنجي منه الحصى والدود إذا خـرجا خالصين من البلة أو كانت خـفيفة وأما لو كـثرت البلة فلابد من الاستنجاء أو الاستجمار بالحجر وإن كانت لا تنقض الوضوء كما يأتي وبهذا يلغـز ويقال شيء خرج من المخرج المعـتاد أوجب قطع الصلاة والاستنجاء والوضوء باق بحاله . «حاشية الدسوقي» (١١٣/١).

وقال الخرشي : ومني صاحب السلس يكفيه الحجر كالبول والحصى والدود ولو ببلة ظاهرة وأما بغيرها فلا استنجاء كالريح ويعفى عن خفيف البلة كأثر الاستجمار . «حاشية الخرشي» (١/ ١٤٨) .

وقال الحطاب: الاستنجاء إنما شرع لإزالة عين النجاسة وإذا لم يكن في ذلك بلة فماذا يزال فإن تخيل فيه أدنى بلة فذلك مما يعفى عن قذره وكأثر الاستجمار وأما إذا خرج ببلة طاهرة فيجب الاستنجاء لمكان البلة ويكفي في ذلك الاستجمار لأن ذلك من جنس ما تجمر منه بخلاف الدم. «مواهب الجليل» (١/ ٢٨٤).

مَسَائِلٌ مِنْ أَنْوَاعِ شَتَّى __________181

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ خَفِيفِهَا كَمَا فِي (مخ) . انْتَهَى .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٥) [٥٠] سُوَّالٌ عَنْ رِيشِ الطَّيْرِ إِذَا كَثُرَ فِي الْمَسْجِدِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ لِمَنْ يُصلِّي عَلَى الأَرْضِ مِنْ غَيْرِ حَائِل أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ لِعُسْرِ الاحْترازِ مِنْهُ ؛ فَفِي (ح): «أَنَّهُ يُعْفَى عَمَّا يَقَعُ فِي الْمَسْجِد الْحَرَامِ مِنْ كَثْرَةِ الرِّيشِ لَعُسْرِ الاحْترازِ مِنْهُ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ لِمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ مُصَلَّى [وَصَلَّى] (١) عَلَى الأَرْضِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ فَلاَ يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ يَتَّخِذْ مُصَلَّى [وصَلَّى] (١) عَلَى الأَرْضِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ فَلاَ يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ نَادرًا » (٢).

انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٦) [٥١] سُوَّالٌ عَنْ رَجُل صلَّى بِعَبَاءَة مَثَلاً وَجَعَلَ بَعْضَهَا بُسَاطًا يُصلِّى عَلَيْهِ وَالْتَحَفَ بِبَعْضِهَا الآخَرِ وَالْمَكَانُ نَجِسٌ هَلْ تَصِحُ صلَاتُهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : مَا فِي (ق) وَلَفْظُهُ : الْبُرْزُلِيُّ [عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ] (٣) فِي بَدَوِيٍّ عِنْدَهُ كِسَاءٌ وَاحِدٌ لاَ يَجِدُ غَيْرَهُ هَلْ [يَفْتَرِشُ] (٤) طَرَفَهُ [لِـلصَّلاَةِ] (٥) وَيَرْتَدِي بِطَرَفِهِ الآخَرِ ؟

قَالَ : إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَيَسْلَمُ مِنْ كَشْف عَوْرَتِه إِذَا رَكَعَ وَسَجَدَ جَازَتْ صَلاَتُهُ ، [وَإِنْ كَانَ يَؤُولُ] (٦) إِلَى كَشَف عَوْرَتِه بَطُلَتَ صَلاَتُهُ (٧).

⁽۱) في «مواهب الجليل »: ويصلى .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ١٣٦) بتصرف واختصار .

⁽٣) في البرزلي : أسئلة لبعض المصريين . (٤) في البرزلي : يفرش .

⁽٥) سقط من الأصل والمثبت من البرزلي . ﴿ (٦) في البرزلي : فإن كان يؤدي .

⁽٧) تمام الكلام في البرزلي : «.. ويتخذ غشاء من ظفيرة حلفاء أو خصير أو من بردي أو ريش يصلى عليه ، وتقدم هذا الكلام فيما يصلَّى عليه ».

قُلْتُ : فِيمَا [قَالَه] (١) نَظَرٌ وَهُو [يَجْرِي] (٢) عِنْدِي عَلَى مَسْأَلَة الْعِمَامَة بِطَرَفَهَا الآخَر نَجَاسَةٌ [فَإِنْ] (٣) تَحَرَّكَ بَطُلَت ْ صَلاَتُهُ ، وَإِلاَّ [فَقَوْلان] (٤).

وَإِنْ لَمْ يَجِـدْ مَنْدُوحَــةً صَلَّى بِغَـيْـرِ [فـرَاش] (٥) وَيُعِـيـدُ فِي الْوَقْتِ إِنْ [أَمْكَنَتُهُ] (٦) الْبُقْعَةُ الطَّاهرَةُ » (٧) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٧) [٥٢] سُسؤالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ سَسقَطَتْ سِنُّهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ وَهُوَ المَسْجِدِ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي «الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّة»: وَمَنْ انْفَصَلَ مِنْهُ شَيءٌ مِنْ أَسْنَانِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهِ فَيضُرُّ ، وَإِذَا غَلَبَهُ اللَّمُ فَيطْرَحُهُ كَالرُّعَافَ وَيَغْسلُهُ وَيَتَمَادَى عَلَى صَلاَته .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٨) [٥٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ وَاحِدٌ نَقِيٌّ وَالآخَرُ نَجِسٌ هَلْ تَجُوزُ لَهُ الصَّلاَةُ إِلاَّ بِالطَّاهِرِ وَحْدَهُ وَلَوْ كَـانَ الْبَرْدُ شَدِيدًا يَرْتُعَدُ مِنْهُ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَبْرَأُ مِنْ الْبَرْدِ إِذَا لَبِسَ بَعْدَ الصَّلَاةِ ثَوْبَهُ الشَّانِيَ وَلاَ يَحْصُلُ ضَرَرٌ وَلاَ زِيَادَةُ مَرَضٍ مِنْ الْبَرْدِ [ق/ ٧١] فَإِنَّهُ لاَ يُصَلِّى إِلاَّ بِالطَّاهِرِ

⁽١) في البرزلي: قال أولاً.

⁽٢) سقط من مطبوع البرزلي .

⁽٣) في البرزلي : إن .

⁽٤) في البرزلي : قولان .

⁽٥) في البرزلي : فرش .

⁽٦) في البرزلي : أمكنت .

⁽٧) البرزلي (١/ ٤٥٧).

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعٍ شُتَّى _________

وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ لاَ يَبْرأُ مِنْهُ أَوْ خَافَ مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ فَيُصَلِّي بِهِمَا جَمِيعًا .

انْظُرُ «الأَجْوِبَةَ النَّاصِرِيَّةَ» . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠٩) [٥٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ وَخَافَ إِذَا ذَهَبَ لِغَسْلِهَا تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْجَنَازَة أَوْ الْعيد .

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يُصلِّيهِمَا وَالْحَالَةُ كَذَلكَ لأَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى صَلاَتِهِمَا بِالنَّجَاسَةِ أَوْلَى مِنْ فَوَاتِهَا لَهُ ، كَمَا فِي (مخ) (أ) .

· انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٠) [٥٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيء مِنْ الْمَعْفُوَّاتِ وَجَلَسَ مُصَلٍّ عَلَى ثَوْبِه هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (س) عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَعُـفِي عَمَّا يَعْسُرُ كَحَدَثُ مُسْتَنْكَحِ) (٢) مَا نَصُّهُ: وَلاَ يَجُوزُ لأَحَد أَنْ يُصَلِّي بِشَوْبِ صَاحِبِه إِلاَّ إِنْ أَيْقَنَّ طَهَارَتَهُ لأَنَّ الْعَفْوَ خَـاصٌ بِهِ وَصَحَّتْ صَلاَةُ مَأْمُومِهِ لاَرْتِبَاطِهَا بِصَلاَتِهِ وَصَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ فَكَذَلِكَ الْمُرْتَبِطُ بِهَا. انْتَهَى.

وَقَالَ (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَبَلَلُ بَاسُورٍ) (٣) : وَالْعَفْوُ عَامٌ فِي صَاحِبِهِ وَفِي غَيْرِهِ فِي الصَّلاَةِ كَمَا إِذَا صَلَّى صَاحِبُ الْبَاسُورِ بِغَيْرِهِ إِمَامًا لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، وَأَمَّا لَوْ أَصَابَ ثَوْبُ إِنْسَان آخَرَ فَقِيلَ : يُعْفَى عَنْهُ ، وَقِيلَ : لا يُعْفَى عَنْهُ ، وَقِيلَ : لا يُعْفَى عَنْهُ ، وَالْمُعْتَمَدُ : عَدَمُ الْعَفُو . انْتَهَى .

وَبِهَا ذَا اتَّضَحَ لَكَ بُطْلاَنُ صَالاَةٍ مَنْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبِهِ عَلَى الْـ قَوْلِ بِوُجُـ وب

⁽۱) انظر : «لتاج والإكليل » (۱/ ٤٧٢) و «مـواهب الجليل » (۱/ ٤٧٣) و «حاشيــة الخرشي » (۱/ ۱۸۷) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٥) .

زَوَال النَّجَاسَة (١) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١١) [٥٦] سُوَّالٌ عَنْ مَنْ مَسَّ ثَوْبًا مَثَلاً فِي الصَّلاَة وَهُوَ مُتَنَجِّسٌ وَلاَ يَدْرِي هَلْ مَسَّ الْمَتنَجِّسَ أَمْ لاَ ؟ وكَيْفَ إِذَا مَسَّ مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّجَاسَةُ عَالَبًا كَظَاهِرِ الثَّوْبِ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «الْمعْيَارِ»: وَسَنُّلَ عَنْ بَيْتِ الشَّعْرِ أَوْ الْخُبَاءِ إِذَا كَانَتْ فِي أَطْرَافِهِ نَجَاسَةٌ أَوْ بَوْلُ حَيَوَانٍ لاَ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ هَلْ تَصِحُّ فِيهِ الصَّلَاةُ أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ : إِذَا كَانَ سَطْحُ رأسِ الْمُصلِّى يَمَسُّ الْخُبَاءَ فَهِيَ كَمَسْأَلَةِ الْعمامَةِ وَإِلاَّ فَهِيَ كَالْبَيْتِ الْمَبْنِي وَلاَ تَضُرُّهُ (٢) . انْتَهَى .

وَفِي (مج) : إِذَا وَقَفَ فِي صَلاَة فَوَقَعَتْ رِجْلُهُ عَلَى حَاجَة مَنْجُوسَة فَدَفَعَهَا بِيَدِهِ أَوْ بِرِجْلِهِ بَطُلَتْ صَلاَتُهُ ؟ لأَنَّهُ مَتَى بَطُلَ جُزْءٌ مِنْ الصَّلاَة لأَجْلِ السَّجَاسَة

⁽١) انظر : «الفواكه الدواني » (١/ ٢٤٨) و«مواهب الجليل » (١/ ١٤٢) .

⁽٢) قال البرزلي: ومنه مسألة السقف إذا كانت فيه كوة تقابل مرحاضا أو غيره من النجاسات أو كان في الحصير ثقب لا تصل ثياب المصلي إلى ما تحته من النجس لكنه يستقر المضلي على الأعلى فكان شيخنا ابن عرفة _ رحمه الله تعالى _ يقول: تصح صلاة صاحب السقف والسرير ويعيد الثاني في مسألة الحصير لشدة الاتصال وكان شيخنا أبو القاسم الغبريني يفتي بصحة صلاة الجميع . انتهى .

وقد تقدم عن ابن ناجي ما يؤيد فتوى الغبريني ، وهو الظاهر والله تعالى أعلم .

فرع: قال سند: إذا فرقنا بين طرف الحصير والعمامة فمن صلى ومعه حبل مربوط بطرفه ميتة فإن كان طرف الحبل تحت قدميه فلا شيء عليه كالبساط وإن كان مشدودًا في وسطه أو ممكا له بيده لم يجزه ، وهو قول الإمام الشافعي .

فرع قال : فلو كمان الحبل مربوطا في دن خمر والدن طاهر لم ينفعه ذلك . «مـواهب الجليل» (١٣٨/١) .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعٍ شُتَّى ______

بَطُلَتُ كُلُّهَا . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَا لاَمَسَهُ مَلْبُوسُ غَيْرِهِ وَإِلاَّ فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي رَجُلُ إِزَاءِ رَجُلٍ فِي تَوْبِ أَحَدِهِمَا نَجَاسَةٌ مَا فِي رَجُلُ فِي تَوْبِ أَحَدِهِمَا نَجَاسَةٌ لَمْ يَضُو صَاحِبَ الشَّوْبِ الطَّاهِرِ مُلاَصَقَتُهُ لَذِي الثَّوْبِ النَّجِسِ إِلاَّ أَنْ يَجْلِسَ أَوْ يَسْجُدَ عَلَيْهِ فَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ [ق/٧٢] .

(١١٢) [٧٥] سُؤَالٌ عَنْ مَاءٍ اخْتَلَفَتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ فِي إِضَافَتِهِ فَأَيُّهُمْ يُقَدَّمُ قَوْلَهُ وَيُعْمَلُ به ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُقَدِّمُ قَوْلَ مَنْ أَثْبَتَ الإِضَافَةَ لِعِلْمِهِ مِنْ وَصْفِ الْمَاءِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ عَرْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ (١) مَا نَصَّهُ مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ: (وَإِذَا شَكَّ) فِي تَغَيِّرِ الْمَاءِ (قَبَلَ خَبَرِ الْوَاحِد) ـ أَىْ: عَـدْلَ الرِّوَايَةَ ـ فِي كَوْنِهِ مُتَنَجِّسًا أَوْ طَاهِرًا بِقَيدًا الإِضَافَةِ إِنْ بَيَّنَ الْمُخْبِرُ ـ بِالْكَسْرِ ـ لِلْمُخَبِرِ ـ بَالْفَتْحَ ـ وَجْهَيْهَا ـ أَىْ: النَّجَاسَةَ أَوْ الإَضَافَة بِغَيْرِ النَّجَاسَة ـ أَوْ اتَّفَقَا ـ أَيْ: الْمُخْبِرُ وَالْمُخْبَرُ ـ مَذْهَبًا ـ أَيْ: الْمُخْبِرُ وَالْمُخْبِرُ وَالْمُخْبِرُ عَالِمٌ بِمَا يَضُرُّ الْمَاءَ وَمَا لاَ يَضُرُّ لِزَوَالِ عِلَّةِ التَّبْيِينِ . . . إِلَخْ.

وَقَالَ (عج) فِي "نَوَازِله" بَعْدَ حذف جُزْء فِي أُوَّل كَلاَمه مَا نَصُّهُ: لأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِد لَمَّا انْضَمَّ لَهُ بَيَانُ الْوَجْهِ أَوْ اتِّفَاقُ الْمَّذْهَبِ فَقَدْ زَالَ الشَّكُ وَحَصُلَ الظَّنُّ أَوْ الْخَرْمُ بِالتَّغْيِيرِ، وَقَوْلُ التَّتَائِيِّ : وَإِذَا شَكَّ فِي تَغَيُّرِ الْمَاءِ قَبِلَ خَبَرَ الْوَاحِدِ . . إِلَحْ . كَلاَمٌ صَحِيحٌ .

انْتَهَى الْمُرَادُ منْ كَلاَمه .

⁽١) مختصر خليل (ص/١٣) .

وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قُلْنَاهُ مَا أَشَارَ لَهُ الزَّقَاقُ فِي مَنْظُومَتِهِ لِلْقَـوَاعِدِ: (وَمُثْبِتٌ أَ أَوْلَى منْ الَّذي نَفي) .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٣) [٥٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ في ثَوْبِه عَيْنُ نَجَاسَة غَيْر مَعْفُوًّ عَنْهَا أَيسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِد لصَلاَة الْجُمُعَة وَالْجَمَاعَة ؟ وَإِنْ دَخَلَهُ وَجَدَ ثَوْبًا طَاهِرًا يُصلِّي بِهِ أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يَفْصِلُ فَي ذَلكَ بَيْنَ الْجُمْعَة وَغَيْرها؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يَسُوعُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ [إِحْيَاء] (١) الْمَوَاتِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ بِقَوْلِه : (وَمُكُثُ بِنَجِسٍ) (٢) : أَى : غَيْرِ مَعْفُوً عَنْهَا ، وَظَاهِرُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ غَطَّاهًا بِشَيءٍ طَاهِرٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَلاَ مَفْهُومَ للْمُكْثِ بَلْ الْمُرُورُ مِثْلُهُ. انْظُرْ شُرُوحَهُ (٣) .

⁽١) زيادة من مختصر خليل .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٨).

⁽٣) قال الدردير: غير معفو عنه فيمنع والمتنجس كالنجس ولو ستر بطاهر وقيل إن ستر به جاز فيوضع النعل المتنجس في شيء يكنه ولو على القول الأول للضرورة «الشرح الكبير» (١/٤).

وقال الخرشي : (ومكث بنجس) يقتضي حرمة قتـل ما ذكره في المسجد لنجاسة الدم فيكون مخالفا لما صرح به هنا من الكراهة لأنا نقول خـفف ما ذكر للضرورة أو يقال هذا مبني على أن المكث بالنجس مكروه . « حاشية الخرشي » (٢/ ٣١) .

وقال أيضًا : التشبيه في المنع والمعنى أنه لا يجوز إخراج الريح في المسجد تعمدًا.

قال اللخمي : ولا يجوز جلب الربح فيه وإن كان مخليا لحرمة المسجد والملائكة وأما خروج الربح فيه غلبة فإنه لا يحرم فالإخراج تعمد الخروج .

فكلام المؤلف عين كلام اللخمي وكذلك يحرم على الإنسان أن يمكث في المسجد بشيء نجس العين غير المعفو عنه لتنزيه المسجد عن ذلك وظاهره أنه لا يكفي ستر النجس بطاهر وقد جرى فيه خلاف وأرجح القولين عدم الاكتفاء بذلك وعلى الخلاف يجري وضع النعال في شيء طاهر يكنه ويفهم من قوله: (ومكث) أن المرور بالنجس في المسجد غير ممنوع =

وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ الْجُمْعَة وَغَيْرِهَا .

وَفِي «الْمعْيَارِ» : وَسَتُلَ عَمَّنْ بِيَده أَوْ بِثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى كَثِيرًا ؟ وَهَلْ يُبَاحُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَيَمَسُّ كُتُبَ التَّفْسِيرِ وَالرَّقَائِقِ وَالْمَوَاعِظ وَيَقْرَأُ فِيهَا ، أَوْ يُؤَذِّنُ أَوْ يَقْرَأُ الْقُرُانَ أَوْ الْحَدِيثَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَمْ حَتَّى يُزيلَ عَنْهُ النَّجَاسَةَ ؟

127

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ تُلاَزِمُهُ أَكْثَرَ الأَوْقَاتِ فَيَجُورُ وَإِنْ كَانَتْ لاَ تُلاَزِمُهُ فَيَذُكُرُ وَلَكِنْ الأَوْلَى لَهُ الْغَسْلُ ، وَلاَ يَجُورُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ بِهَا إِلاَّ تَكُونَ مُلاَزِمَةً لَهُ فَيَجُوزُ لَهُ الدُّخُولُ وَالصَّلاَةُ بِهَا ، وَلاَ يَبِيتُ فِي الْمَسْجِدَ إِذْ تَكُونَ مُلاَزِمَةً لَهُ فَيَجُوزُ لَهُ الدُّخُولُ وَالصَّلاَةُ بِهَا ، وَلاَ يَبِيتُ فِي الْمَسْجِدَ إِذْ ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي غَسِلْهَا ، وَلاَ يَنْزِعُ الشَّوْبَ الَّذِي فِيهِ النَّجَاسَةُ ويَضَعُهُ فِي الْمَسْجِدِ إِلاَّ أَنْ يَخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَضِيعَ ، ويَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمَسَّ كُتُبَ التَّفْسِرِ ويَقُراهَا الْمَسْجِدِ إِلاَّ أَنْ يَخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَضِيعَ ، ويَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمَسَّ كُتُبَ الوَّغُطُ وَالرَّقَائِقُ الْمَسْجِدِ إِلاَّ أَنْ يُوَخُونُ لَهُ أَنْ يَقُرأً الْقُرْآنَ وَالأَوْلَى الْغُسُلُ ، وَكَذَلِكَ كُتُبُ الْوَعْظُ وَالرَّقَائِقُ لِمَنْ يَقُرأً الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ وَنَحْوَ ذَلِكَ . انْتَهَى .

⁼ وليس كذلك بل هو ممنوع أيضا كما يفيده كلامه في تكميل التقييد وأقامه أبو الحسن من المدونة في كتاب اللعان والمتنجس كالنجس والمراد بالمتنجس المتنجس بعين النجاسة وأما إن أزيل عينها وبقي حكمها فلا يمنع المكث به فيه كما استظهره الشيخ كريم الدين . «حاشية الخرشي» (٢/٢٧) .

وقال الحطاب : وقــال القلشاني : قلت : وعليــهما الخــلاف في إدخال النعل الذي لحقــته نجاسة في محفظة أو ملفوفة في خرقة كثيفة . انتهى .

وقال الأقفهسي: قال الجزولي: ودخول المسجد بالشوب النجس مكروه وكذلك نعليه إذا كان فيسهما نجاسة فلا يدخلهما المسجد حتى يحكهما ولا يغسلهما فإن ذلك يفسدهما. انتهى.

فما ذكره من الكراهة مخالف لما مـشى عليه المصنف وأما ما ذكره فظاهر ولا ينبغي أن يكون خلافا ، والله أعلم . «مواهب الجليل » (١٣/٦) .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَسُئِلَ سَيِّدِي أَحْمَدُ الْقَبَّابُ عَنْ رَجُلٍ بِهِ جَرَبٌ كَـثيرٌ فَإِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ لِلصَّلاَةِ حَـكَ فِيهَا فَتَقَعُ قُشُورُ الْجَرَبِ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ لاَ يَقْدِرُ عَلَى النَّحَفُّظُ مِنْ ذَلِكَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِد أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : لَمْ أَجِدْ فِيهَا نَصا ، وَلَوْ صَلَّى خَارِجَ الْمَسْجِدِ بِصَلاَتِهِمْ إِنْ قَدِرَ كَانَ أَحْوَطَ .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٤) [٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ فِي جَيْبِهِ تَمَرَاتٌ إِحْدَاهُنَّ مُتَنَجِّسَهُ لَمْ يُعْرَفْ عَيْنُهَا ، وأَخْرَجَهُنَّ من جَيْبِهِ سوى واحدة صَلَّى بها هل تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج): وقَدْ بَقِيَ مِنْ أَقْسَامِ الشَّكِّ الْمُتَعَلِّقِ بِالنَّجَاسَةِ قَسْمٌ آخَرُ وَهُوَ مَا إِذَا تَحَقَّقَ النَّجَاسَةُ بِبَعْضٍ مُتَعَدِّدٍ وَشَكَّ فِي عَيْنِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ مَا يُصلِّي به مِنْ الْمُتَعَدِّد . انْتَهَى .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ التَّمْرَةِ الَّتِي صَلَّى بِهَا وَهُوَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ؛ وَحِينَشْذَ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالتَّمْرَةِ حِينَ الصَّلَاةِ أَوْ تَذَكَّرَهَا فِي أَثْنَائِهَا وَفَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ وَيُعِيدُهَا أَبَدًا.

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ (١): (وَسُقُوطُهَا فِي صَلاَةٍ مُبْطِلٌ كَذِكْرِهَا فِيهَا) (٢).

مختصر خلیل (ص/۱۵) .

⁽٢) قال الحطاب: (وسقوطها في صلاة البطل) يعني أن سقوط النجاسة على المصلي مبطل لصلاته يريد ولو سقطت عنه النجاسة مكانها كما في الرواية ، وهذا على رواية ابن القاسم وهو المشهور وسواء أمكنه نزعها أو لم يمكنه وسواء نزعها أو لم ينزعها وقال مطرف إن أمكنه نزعها وننى وإلا ابتدأ .

وقال ابن الماجشون كذلك ، إلا أنه قال : إن لم يمكنه نزعها يتمادى لاختلاف أهل العلم ويعيد . حكاها ابن عرفة رحمه الله تعالى وأسقط الشارح منه قوله : « وبعيد» فأوجب ذلك خللا وسواء كانت فريضة أو نافلة إلا أنه لا يلزمه إعادة النافلة إلا أنه يتعمد حمل

انتهی

النجاسة قال سند : كما لو عبث بقرحة في جـسده عامدًا فسألت على جسده أو ثوبه فيقطع على قول ابن القاسم ويلزمها الإعادة وهذا مع سعة وقت الفريضة كما سيأتي .

(كذكرها فيها) يعني أنه إذا ذكر نجاسة غير معفو عنها في الصلاة فإنه يقطع سواء كانت فرضًا أو نفلاً .

قال ابن المدونة : ويبتدىء الفرض بإقامة ولا يبتدي النافلة إلا آن يحب .

قال ابن ناجي : ظاهره يبتدئ بإقامة طال أو لم يطل وعليه حمله بعضهم قائلاً لأن الإقامة الأولى كانت لصلاة فاسدة فبطلت لبطلانها .

وقال آخرون : إنما ذلك في الطول وأما لو كانت بالقرب فلا يفتقر لإقامة . انتهى .

ونقله في التوضيح والشامل وقال : تأويلان للشيوخ .

وقال سند : قوله : (في النافلة إلا أن يحب) لا يريد إلا أن يحب أن يقضي لأن النافلة لا تقضى بل يريد إلا أن يتطوع بنافلة أخرى . انتهى.

تنبيهان:

الأول : قال ابن ناجى : ظاهر المدونة أن القطع واجب .

وقال اللخمى : استحسان .

الثاني: قال في التوضيح هنا: والقطع مشروط بسعة الوقت وأما مع ضيقه فقال ابن هارون: لا يختلفون في التمادي لأن المحافظة على الوقت أولى من النجاسة وعلى هذا لو رآها وخشي فوات الجمعة والجنازة والعيدين لتمادى لعدم قضاء هذه الصلوات وفي الجمعة نظر إذا قلنا إنها بدل. انتهى .

وتردد سند في كونه يقطع أم لا ثم رجح القطع .

قلت : والمراد بـ (سعة الوقت) أن يبقى من الوقت ما يسع بعد إزالة النجاسة ركعة فأكثر ، قاله في «الذخيرة» ولا شك أن المراد بالوقت هنا الوقت الضروري والله تعالى أعلم .

قلت : وهذا الحكم يجري في المسألة التي قبل هذه أعني قول وسقوطها في صلاة مبطل وما تقدم من التمادي في الجنازة والعيدين مخالف لما سيأتي في الرعاف .

قال ابن ناجي : فيجري قطع المأموم في الجمعة بناء على امتداد وقتها وعدمه ويقطع على المشهور سواء أمكنه نزع النجاسة أم لا.

فروع :

الأول : لو رأى النجاسة في الصلاة فلما هم بالقطع نسي وتمادى .

قال في الشامل: بطلت على الأصح وهو الذي رجحه سند والمصنف في التوضيح واختار =

وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهَا حَتَّى تَمَّتْ صَلَاتُهُ فَصَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِعَادَتُهَا مَا دَامَ وَقُتَهَا الضَّرُورِيَّ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَإِلاَّ أَعَادَ الظُّهْرَيْنِ (١) للاصْفرار) (٢).

- tı tı ı

= ابن العربي الصحة .

الثاني : لو رآها في الصلاة فقطع وذهب ليغسلها فنسى وصلى بها ثانية .

قال سند _ رحمه الله تعالى _ في كتاب الحج : فهل يعتد بصلاته الثانية كما لو صلى بها ابتداء ساهيا أو لا يعفى عنه لموضع ذكره فيه خلاف . انتهى .

والظاهر أنه بمنزلة من صلى بالنجاسة ساهيا ابتداء وأنه داخل في قول المصنف رحمه الله تعالى : (لا قبلها) والله تعالى أعلم .

الثالث: قال سند: إذا كانت النجاسة تحت قدمه فرآها فتحول عنها فإن كانت حين رآها بين رجليه أو خلف عقبه أو قدام أصابعه فلا شيء عليه وإن كان قائما عليها خرجت على الخلاف في الثوب إذا أمكن طرحه هل يقطع أو يتحول قال وإن كانت النجاسة من تحت البساط تحت قدمه فلا شيء عليه . انتهى ونقله في التوضيح وغيره وقد علم أن المشهور في مسألة الثوب القطع فكذلك في الفرع المذكور .

الرابع : قال ابن عرفة : لو رأى بمحل سلجوده نجاسة بعد رفعه فقال بعض أصحابنا: يتم صلاته متنحيا عنه .

وقلت : يقطع لإطلاق قولها من علم في صلاته أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وابتدأ صلاته بإقامة وإن علم بعد صلاته أعاد في الوقت وأخبرت عن بعض متأخري فقهاء القيروان فيمن رأى بعمامته بعد سقوطها نجاسة في صلاته يتمادى ويعيد في الوقت . انتهى.

وهذا جار على قول ابن الماجـشون والجاري على المشهـور وعلى ما اختاره ابن عرفـة رحمه الله تعالى القطع .

(لا قبلها) يعني أن من رأى النجاسة قبل الدخول في الصلاة فإن ذلك لا أثر له في إبطال الصلاة وهو كمن لم يرها على المعروف فيعيد في الوقت . «مواهب الجليل» (١٤٠/١) .

مختصر خلیل (ص/ ۱۵) .

⁽٢) أي : الظهر والعصر .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعٍ شُتَّى ______ ١٥١

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٥) [٦٠] سُوَّالٌ عَمَّا ذَكَرَهُ بَعْضُ شُـرَّاحِ «الأَخْضَرِيِّ» عِنْدَ قَوْله: (وَمَنْ شَكَّ فِي إِصَابَة النَّجَاسَة نَضَحَ) (١): وَإِنْ تَرَكَهُ أَعَادَ الصَّلاَةَ كَاعِادَة تَارِكَ غُسْلِ النَّجَاسَة الْمُحَقَّقَة إِلاَّ في مَسْأَلَة الْمَنيِّ فَيُعْذَرُ فيهَا الْجَاهلَ دُونَ الْعَالِم.

هَلْ قَوْلُهُ: «إِلاَّ فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ فَيُعْذَرُ فِيهَا الْجَاهِلُ دُونَ الْعَالِمِ» صَحِيحٌ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ صَحِيحٌ ؛ فَفِي (ح) عَنْ "التَّوْضِيحِ» عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : "وَإِنْ تَرَكَ _ يَعْنِي : النَّضْحَ _ أَعَادَ الصَّلاةَ كَالْغُسْلِ» (٢) مَا نَصَّهُ : "تَنْبِيهٌ : قَوْلُ ابْنِ حَبِيبِ الْمُتَقَدِّمُ يُعِيدُ الْجَاهِلُ وَالْعَامِدُ أَبَدًا بِخِلاَفِ النَّاسِي مُقَيَّدٌ فِي "الْوَاضِحَة» بِمَا إِذَا شَكَّ هَلْ أَصَابَ ثَوْبَهُ شَيءٌ مِنْ جَنَابَة أَوْ غَيْرِهَا مِنْ "الْوَاضِحَة» بِمَا إِذَا شَكَّ هَلْ أَصَابَ ثَوْبَهُ شَيءٌ مِنْ جَنَابَة أَوْ غَيْرِهَا مِنْ النَّوَاضِحَةً» بِمَا إِذَا شَكَّ هَلْ أَصَابَ ثَوْبَهُ شَيءٌ مِنْ جَنَابَة أَوْ غَيْرِهَا مِنْ النَّوَاضِحَة مَا لَمْ يَرَ [ق/ ٤٧] وَصَلَّى فَلاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِ لَمَا صَلَّى ؛ وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ أَنْ يَنْضَحَ مَا لَمْ يَرَ [ق/ ٤٧] وَصَلَّى فَلاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِ لَمَا صَلَّى ؛ وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ الْمَاجِشُونِ» (٦) لَمَا يُستْقَبَلُ قَالَ : وَقَالَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ» (٦) . انْتَهَى . وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَلَى مَسْأَلَتَكُمْ قَوْلُهُ : "وَأَمَّا مَنْ وَجَدَ أَثَرَ احْتِلاَمٍ . . " إِلَخْ .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر الأخضري (ص/٤) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۵) .

⁽٣) في «مواهب الجليل »: النجاسة .

⁽٤) في «مواهب الجليل » : الاحتلام .

⁽٥) في «مواهب الجليل » : ينضحه .

⁽٦) مواهب الجليل (١/١٦٧) .

(١١٦) [٦١] سُؤَالٌ عَنْ وَسَخِ الأَسْنَانِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟

جَوابُهُ : قَالَ عَبْدُ الْبَاقِي الْعَبَّاسِيُّ فِي «نَوَازِله» : مَنْ مَسَحَ أُصُولَ أَسْنَانِهِ بِعُوْبِهِ عِنْدَ انْتِبَاهِهِ مِنْ النَّوْمِ لَمْ أَرَ فِيهِ نَصا إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَبْعُدُ مِمَّا تَعَلَّقَ بِالأَسْنَانِ.

وَفِي «النَّتَائِيِّ» : أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ لَمْ يَجُزْ أَكْلُهُ . انْتَهَى .

النَّفْرَاوِيُّ (١). لأَنَّهُ «صَارَ نَجِسًا ، وَنَظَرَ بَعْضُهُم فِي نَجَاسَتِه وَادَّعَى أَنَّهُ بَاقَ عَلَى طَهَارَتِه ، وَفِي «الْمَدْخَلِ» أَنَّ نَجَاسَةَ مَا بَيْنَ الأَسْنَانِ لَيْسَتْ بِمُجَرَّد تَغَيُّرِه بَلً لَمَا يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ مِنْ مُخَالَطَتِه بِشَيءٍ مِنْ دَمِ اللِّثَاتِ»؛ فَيُفْهَمُ مِنْ [كَلاَمِهِ] (٢) أَنَّ الْمُتَعَيِّرَ لاَ يَجُوزُ بَلْعُهُ » . انْتَهَى .

وَفِي «نوازِل» (عج) : قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ فِي «شَـرْحِهِ الْكَبِيرِ» : وَلَه أَنْ يَأْكُلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِه إِلاَّ أَنْ يَتَغَيَّرَ فَإِنَّهُ يَصِيرُ نَجِسًا .

قَالَ الأَقْفَهِسيُ (٣): هكَذَا قِيلَ ، وَفِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى .

فَأَنْتَ تَرَاهُ جَعَلَ الْقَوْلَ بِالنَّجَاسَة ضَعِيفًا وَلَمْ يَكْتُفَ بِذَلِكَ وَزَادَ : وَفِيهِ نَظَرٌ، وَهُوَ فِي شَيء خَاصِّ أَيْ: مَا تَغَيَّرَ بِالأَسْنَانِ سَوَاءً كَانَ لَحُمًا أَوْ خُبْزًا ، وَأَمَّا مَا تَغَيَّرَ اللَّهُ فِي شَيء خَاصٍ أَيْ: مَا تَغَيَّر بِالأَسْنَانِ سَوَاءً كَانَ لَحُما أَوْ خُبْزًا ، وَأَمَّا مَا تَغَيَّر اللَّذِي بَيْنَ أَسْنَانِه فَإِنَّهُ مَمَّنْ قَالَ بِنَجَاسَتِه ، عَلَى أَنَّ صَاحِبَ «الْمَدْخَلِ» ذَكر مَا يُغير أَنَّ لَكُ عَلَيْه مِنْ مُخَالَطَته بِشَيء مَا يُفيد أَنَّ نَجَاسَتَهُ لَيْسَتْ بِمُجَرَّد تَغَيَّرِه بَلْ لَمَا يَغْلُبُ عَلَيْه مِنْ مُخَالَطَته بِشَيء مِنْ دَمِ اللَّنَاتِ فَإِنَّهُ فَالَ : إِذَا عَالَجَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِه مِنْ أَثْرِ الأَكُلِ وَأَزَالَهُ فَلاَ يَبْتَلَعُهُ، مِنْ دَمِ اللَّنَاتِ . اَنْتَهَى . فَعَدَمُ ابْتِلاَعِهِ مِنْ ذَلِكَ . لاَتَهَى .

إِذَا تمهد هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ طَهَارَةُ وَسَخِ الأَسْنَانِ حَيْثُ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَأَمَّا إِنْ تَغَيَّرَ

⁽١) الفواكه الدواني (٢/ ٣١٨) .

⁽٢) في «الفواكه الدواني » : كلام المدخل .

⁽٣) هو ابن العماد الحنبلي ، انظر : «فتح الجواد شرح منظومة ابن العماد » (ص/٥٠).

فَفِي طَهَارَته قُولاَن ، وَالْقَوْلُ بِنَجَاسَته ضَعِيفٌ ، وَمَحَلُّ الْقَوْلَيْنِ حَيْثُ كَانَ تَغَيُّرُهُ بِغَيْرٍ دَمِ اللَّثَات وَإِلاَّ فَنَجِسٌ بِلاَّ خِلاَف كَمَا لاَ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبَيَّة .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٧) [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ فِرَاشِ الضَّيْفِ الَّذِي يُفْرَشُ لَهُ هَلْ تَجُوزُ لَهُ الصَّلاَةُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقِ طَهَارَتِهِ مَعَ النَّضْح تَرْخِيصًا لَهُ . . إِلَخْ.

جَوَابُهُ : مَا فِي «نَوَازِل» (عج) وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَـمَّا نُقِلَ مِنْ أَنَّ الضَّـيْفَ يُصَلِّى عَلَى مَا فُرِشَ لَهُ هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِغَـيْرِ [ق/٥٧] مَا هُوَ مُعَدَّ لِلنَّوْمِ أَوْ ذَلِكَ مُطْلَقًا وَيَكُونُ مَحْمُولاً عَلَى الطَّهَارَة أَوْ مَعْفُواً عَنْهُ ؟

فَأَجَابَ : مَا صَلَّى عَلَيْهِ الضَّيْفُ حُكْمُهُ حُكْمُ مَا صَلَّى عَلَيْهِ غَـيْرُهُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الطَّهَارَة وَغَيْرِهَا .

انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٨) [٦٣] سُـؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّـيْخِ خَليلِ (١): (وَسُـقُوطُهَـا فِي صَـلاَة مُبْطلِ كَذَكْرِهَا فِيهَا) (٢). هَلْ هُوَ مُفَرَّعٌ عَلَى الْقَوَّلِ بِوُجُوبِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ فَقَطْ أَوْ عَلِّيهِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِسُنَيَّة زَوَالهَا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (عج) في «نَوازله»: وَسُئلَ عَنْ الْقَوْلِ بِالسُّنَّة في إِزَالَة النَّجَاسَة هَلْ هُوَ مُسَاوِ لِلْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ أَمْ لاَ ؟ وَفِيمَنْ يَعْمَلُ بِه وَيُصَلِّي بِهَا عَامِدًا ذَاكِرًا لَهَا قَادِرًا عَلَى إِزَالَتَهَا هَلْ تَصِحُ صَلاَتُهُ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بِالسُّنَّيَّةِ أَمْ لاَ؟ وَعَنْ مَعْنَى مَا نَقَلَهُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى سَيِّدِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ (عج) الْجدُّ عَنْ ابْنِ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٥) .

⁽٢) تقدم شرح هذه العبارة عند جواب السؤال رقم (٥٩) .

رُشْد فِي أُوَّلِ بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ: أَنَّهُ يُعِيدُ أَبَدًا عَلَى الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ أَوْ السُّنَيَّةِ إِنْ صَلَّى بِهَا عَامِدًا ذَاكِرًا لَهَا قَادِرًا عَلَى إِزَالَتِهَا ؟

فَأَجَابَ : مَا ذُكِرَ مِنْ إِعَادَة مَنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَة ذَاكِرًا قَادِرًا يُعِيدُ أَبَدًا عَلَى الْقَوْلِ بِالسُّنِيَّة : مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ : فَالإِعَادَةُ أَبَدًا وَاجَبَةٌ لاَ مُسْتَحَبَّةٌ ؛ وَبَهَذَا ظَهَرَ تَغَايُرُ الْقَوْلَيْنِ. انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِه .

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا اتَّـضَحَ لَكُمْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَسُقُوطُهَا فِي صَلاَةَ مُنْطِلٌ كَذِكْرِهَا فِيهَا) (١) مُفَرَّعٌ عَلَى الْقَـوْلِ بِالْوُجُوبِ ، وَفِي «النَّفْرَاوِيِّ» (٢) مَا مُعْنَاهُ : وَأَمَّا لَوْ عَلَمَ الْمُصَلِّي بِالنَّجَاسَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ لَبَطُلَتْ بِمُجَرَّدِ عِلْمِهِ كَمَا لَوْ سَقَطَتْ عَلَيْه فيها .

إِلَى أَنْ قَـالَ : وَلاَ يَكُمُلُ ، وَلَوْ تَمكَّنَ مِنْ طَرْحِ مَـا عَلَيْهِ أَوْ تَحَـوُّلِهِ إِلَى مَحَلِّ طَاهِرٍ ؛ لِبُطْلاَنِهَا بِمُجَرَّدِ الذِّكْرِ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ إِزَالَتِهَا لاَ عَلَى الْقَوْلِ بِسُنِّيَّهَا . اَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَأَوَّلُ كَلاَمِهِ بِالْمَعْنَى .

وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ (عبق) نَاقِلاً عَنْ (ق): مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَيْنِ الْفَرْعَيْنِ وَاضِحٌ عَلَى وُجُوبِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لأَنَّ الْقَوْلَ بِالسَّنَيَّةِ إِلَّا مُسَاوِلَهُ أَوْ أَرْجَحُ مِنْهُ .

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٩) [٦٤] سُـوَّالٌ عَمَّـنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ نَجِـسَانِ وَصَـلَّى بِهِمَـا وَالْحَـالُ أَنَّ وَاحدًا منْهُمَا يَكْفيه مَا الْحُكْمُ في ذَلَكَ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهَا صَحِيحَةٌ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ «الرِّسَالَة» (٣): (وَقَلِيلُ كُلِّ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٥).

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ٢٣٠) .

⁽٣) (ص/ ١٣٧) .

نَجَاسَة [غَيْره] (١) وَكَثيرُهَا سَوَاءً) . انْتَهَى .

نَعَمْ: يُطْلَبُ تَخْفيفُ النَّجَاسَة فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا (ح) بِقَوْله: «إِنْ تَعَدَّدَ مَحَلُّ النَّجِسِ وَوَجِدَ مِنْ الْمَاءِ مَا يُغْسَلُ بِهِ النَّجَاسَةُ مِنْ مَحَلِّ دُونَ مَحَلِّ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِخِلاَفِ [ق/٧٦] غُسْلِ بَعْضِ مَا فِي مَحَلِّ وَاحِدٍ فَإِنَّ غُسْلَهُ يَزِيدُهُ انْتَشَارًا » (٢).

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠) [٦٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ صَلَّتْ بِثَوْبِ نَجِسٍ وَتَجْعَلُهُ تَحْتَ قَدَمَيْهَا هَلْ وُقُونُهَا عَلَيْه يَضُرُّهَا لعَدَم افْتقارها لَهُ أَمْ لَا؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي "الرِّسَالَة " (٣) مَسْبُوكًا بِكَلاَم شَارِحِهَا النَّفْرَاوِيِّ (٤): وأَقَلُّ مَا يُحْزِيءُ الْمَوْأَةَ (مِنْ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الحَرْعُ الْحَصِيفُ) ـ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَة ـ وَهُو : الْكَثيفُ الَّذِي لاَ يَصِفُ وَلاَ يَشِفُّ ، السَّابِغُ ـ بِالْغَينِ الْمُعْجَمَّة بَعْدَ الْبَاءِ الْمُوحَدّة ـ أَىْ : الَّذِي (يَسْتُرُ) جَمِيعَ جَسَدها حَتَّى (ظُهُورِ قَدَمَيْهَا) حَالَ وُقُوفِها الْمُوحَدّة ـ أَىْ : الَّذِي (يَسْتُرُ) جَمِيعَ جَسَدها حَتَّى (ظُهُورِ قَدَمَيْهَا) حَالَ وُقُوفِها فِي الصَّلَاةِ ، لأَنَّ بُطُونَهُما فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَسْتُورَانِ ، فَإِذَا سَجَدَتْ أَوْ جَلَسَتْ فَي الصَّلَاة ، لأَنَّ بُطُونَهُما فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَسْتُورَانِ ، فَإِذَا سَجَدَتْ أَوْ جَلَسَتْ فَي الصَّلَاةِ ، لأَنَّ بُطُونَهُما فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَسْتُورَانِ ، فَإِذَا سَجَدَتْ أَوْ جَلَسَتْ فَي الصَّلَاة ، لأَنَّ بُطُونَهُما فِي هَذَهِ الْحَالَةِ مَسْتُورَانِ ، فَإِذَا سَجَدَتْ أَوْ جَلَسَتُ فَي الصَّلَاةِ إِلَّ وَجْهَلَهَا لأَنَّ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ عَوْرَةٌ لَنْ مَالِكَ مَ مَعِ عَلْمَ أَوْنُ مَلِهُ وَلُولُ مَالِكُ مَنِ مَا اللّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا أَنْ عَمْلُهَ إِللّهُ وَهُمَا فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ عَوْرَةٌ لُولُولُونَهُمَا وَكُفَّيْهَا لأَنَّ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ عَوْرَةٌ وَلَوْلَ مَالِكَ مَا الْمَوْلَةِ عَوْرَةً وَلَوْلَ مَالَتُ الْمَالِكَ عَلَى عَنْهُ اللّهُ وَمَالِكَ عَلَى الْمَالُولُولُ مَالُولُ مَا الْمَالُولُ مَا الْمَالِقُولُ مَا الْمَالِكَ عَلَى الْمَلْهُ الْمَالُولُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعَلِقُ اللّهُ الْحَلَقَ الْمَالُولُ اللّهُ الْمُلْمَالُولُ الْمَلْمُ الْمُلْكَالِقُ الْمُلْولُولُ مَا الْمَالِقُ اللّهُ الْمُلْمَالَةُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُعْلَقِ الْمُلْكَالِقُ الْمُؤَالِقُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُولُولُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُولِقُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُلْكُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّ الْمَـرَأَةَ لَمْ تَفْعَلْ إِلاَّ مَا أَمَـرَهَا الشَّرْعُ بِهِ مِنْ سَتْرِهَا لِجَمِيعِ جَسَدِهَا سِوَى وَجْهِهَا وَكَفَيْهَا ، وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا صِحَّةُ صَلاَتِهَا بِلاَ

⁽١) سقط من الأصل ، والمثبت من «الرسالة» .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ١٣٤) .

⁽٣) (ص/ ۸۹ _ ۹۰) .

⁽٤) الفواكه الدواني (١/ ٢١٥) .

١٥٦ ----- الجيزء الأول

َ ريب

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١) [٦٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِالاسْتِنْكَاحِ فِي الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ؟

جَوابُهُ : قَالَ (شخ) عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعُفِيَ عَـمَّا يَعْسُرُ كَحَدَثِ مُسْتَنْكِحٍ) (١) مَا نَصَّهُ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرادَ بِالْمُسْتَنْكِحِ مَا فَسَّرُوهُ بِهِ فِي بَابِ السَّهُو وَهُو : إِنْيَانُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ ، وَهَذَا الْعَـفُو بِالنِّسْبَةَ لِلتَّوْبِ السَّهُو وَهُو : وَبِسَلسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ وَالْبَدَنِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِنْقَضِ الْوُضُوءِ فَسَيَأْتِي فِي قَـوْلِهِ: وَبِسَلسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ الزَّمَانَ. انْتَهَى .

(مخ) (٢): وَ (مُسْتَنْكِح): بِكَسْرِ الْكَافِ، لأَنَّ الْحَدَثَ هُوَ الْقَاهِرُ لِلشَّخْصِ، لأَنَّ الْحَدَثِ الْقَاهِرُ لِلشَّخْصِ، وَالْغَالِبُ [عَلَيْهِ] (٣) لاَ بِالْفَتْحِ لأَنَّ الشَّخْصَ لَيْسَ قَاهِرًا لِلْحَدَثِ إلاَّ الشَّخْصِ، مُسْتَنْكِح.

انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢) [٦٧] سُوَالٌ عَمَّنْ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ عَارِيَة ثَوْبِ طَاهر يُصلِّي به ، وَإِنْ عَلَمَ أَنَّ صَاحِبَهُ لاَ يُعيرُهُ لَهُ إِلاَّ عَلَى وَجْهِ الْحَيَاءِ ، أَوْ لاَ يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ إِلاَّ عَلَى وَجْهِ الْحَيَاءِ ؟ الطَّلَبُ إِلاَّ عَلَمَ أَنَّهُ لاَ يُعيرُهُ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْحَيَاءِ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الثَّوْبَ الْمُتَنَجِّسَ كَالْعَدَمِ لِلْقَاعِدَةِ الْمُشَارِ لَهَا بِقَوْلِ أَبُمَّتِنَا: الْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسا، وَحِينَئِذَ فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ (٤) مَسْبُوكًا الْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسا، وَحِينَئِذَ فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ (٤) مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِهِ التَّتَائِيِّ مَا نَصُّهُ : (هَلْ سَتَرَ عَوْرَتَهُ) _ أَيْ: الْمُصَلِّي _ (بِكَثِيفٍ)

⁽١) مختصر خليل (ص/١٥) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۱/٦/۱) .

⁽٣) سقط من الأصل ، والمثبت من «حاشية الخرشي » .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٦).

أَىْ : ثَوْبِ غَلِيظٍ _ ، وَخَرَجَ بِهِ الرَّقِيقُ غَيْـرُ [ق/٧٧] السَّاتِرِ فَإِنَّهُ كَالْعَدَمِ ، وَإِنْ حَصَلَ الْكَثَيْفُ بِإَعَارَة بغَيْر طَلَبَ .

قَالَ فِي «الذَّخِيرَةِ » (١): وَيَلْزَمُهُ قَبُولُهُ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى السَّتْرِ كَالْمَاءِ لِلْمُتَيِّمِّمِ أَوْ طَلَبَ بِاسْتِعَارَةٍ وَنَحْوِهَا . . . إِلَخْ كَلَامِهِمَا .

وَقَالَ (عبق) فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ (وَطَلَب) مَا نَصَّهُ : أَوْ طَلَبَ بِشِرَاءِ أَوْ بِاسْتِعَارَةِ مِمَّنْ جَهَلَ بُخْلَهُمْ بَهِ لِكُلِّ صَلَاةً وَإِنْ تَوَهَّمَهُ ، لاَ تَحَقَّقَ عَدَمَهُ كَمَا فِي طَلَبَهِ فِي التَّيَمُّمِ وَيَحْرِي فِيهِ . فَالْبَائِسُ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ . . . إِلَخْ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ التَّيَمُّم (إِنْ جَهَلَ بُخْلَهُمْ بِهِ) مَا نَصُّهُ : إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ يُعْطُونَهُ الْمَاءَ استَّحْيَاءً مِنْهُ وَلاَ يُعْطُونَهُ لَوْلاَ ذَلكَ سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَيَبْقَى النَّظَرُ إِنْ أَعْطَوْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هَلْ يَسُوغُ الشَّعْمَالُهُ أَمْ لاَ ؟ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْصُوبِ . انْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ يَسْقُطُ طَلَبُ الْمَاءِ إِنْ كَانَ لاَ يُعْطِيهُ صَاحِبُهُ إِلاَّ حَيَاءً فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنَّهُ يَسْقُطُ طَلَبُ النَّوبِ إِنْ كَانَ لاَ يُعِيرُهُ صَاحِبُهُ إِلاَّ حَيَاءً ؛ لأَنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ آكِدٌ مِنْ طَهَارَةِ الْخَبَثِ كَمَا فِي كَرِيمٍ عِلْمِكُمْ .

هَٰذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَٰذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣) [٦٨] سُوَّالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليل فِي مَبْحَثِ الأَشْيَاءِ الَّتِي لاَ يُسْتَجْمَرُ بِهَا: (وَرَوَثُ (٢) هَلْ هُوَ خَاصٌ بِالْجَدِيدِ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ عَامٌ فِي الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ ؟

^{. (}٣٤٤/١) (١)

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۸) .

جَوَابُهُ : قَالَ (مخ) (١) إِنَّ الْعَظْمَ لاَ يُسْتَجْمَرُ بِهِ وَلَوْ كَانَ بَالِيًا (٢) انْتَهَى الْمُرَادُ منهُ .

قُلْتُ : وَلَعَلَّ الرَّوَتَ مِثْلُ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤) [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى الصِّقَالَةِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وكَسَيْفٍ صَقِيلِ) (٣) .. إِلَخْ .

جُوابُهُ : قَالَ فِي الْقَامُوسِ (٤) : صَقَلَهُ جَلاَهُ فَهُ وَ مَصْقُولُ وَصَـقِيلٌ ، وَالْمِصْقَلَةُ كَمِكْنَسَةٍ خَرَزَةٌ يُصْقَلُ بِهَا ، وَالصَّيْقَلُ شَحَّاذُ السُّيُوفِ وَجَلاَؤُهَا.

وقَالَ (شخ) في تَـقْرِيرِهِ كَلاَمَ الشَّيْخِ خَلِيلِ مَا نَصُّهُ: وَعُفِيَ عَنْ مُصِيبِ كَسَيْف صَقَيلِ : فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ وَأَدْخِلَتْ الْكَافُ ، مَـا شَابَهَهُ فِي الصَّلاَبَةً وَالصَّقَالَةُ كَالشَّوْبِ وَالْبَدَن وَالظُّفْرِ وَالطُّفْرِ وَالصَّقَالَةُ كَالشَّوْبِ وَالْبَدَن وَالظُّفْرِ وَالسَّيْفِ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ الصَّدَأُ لَأَنَّهُ غَيْرُ صَقِيلِ لإِفْسَادِهِ أَيْ : لاَّجْلِ دَفْع إِفْسَادِهِ وَالسَّيْفِ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ الصَّدَأُ لاَنَّهُ غَيْرُ صَقِيلِ لإِفْسَادِهِ أَيْ : لاَّجْلِ دَفْع إِفْسَادِهِ بِالْغُسْلِ ، وَلَوْ قَالَ : لَدَفْعِ فَسَادِهِ كَفَاهُ مَعَ كَوْنِهِ أَخَصَّ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ . . . إِلَخْ . الْتَهْمَى مُرَادُنَا مِنْهُ .

إِذَا تَدَبَّرْتَ مَا تَقَدَّمَ اتَّضَحَ لَكَ مَعْنَى الصَّقَالَةِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥) [٧٧) سُؤَالٌ [ق/ ٧٨] يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ. فَفِي «حَاشِيَةِ المشداليِّ»

⁽۱) حاشية الخرشي (۱/ ۱۵۰) .

⁽٢) وقال أيضًا: لا يستجمر بالمبتل لنشره النجاسة وأحرى المائع وإن استجمر بــه فلا يجزئه ولابد من غسل المحل بعد ذلك بالماء وإن صلى عامدا قبل غسله أعاد أبدا وما قيل في المبتل يقال في النجس .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٦) .

⁽٤) (ص/ ١٣٢١) باختصار .

عَلَى الْمَدوَّنَةَ مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ سَحْنُونُ عَنْ دُورٍ بُنِيَتْ بِمَاءٍ نَجِسٍ هَلْ يُصلَّى عَلَى سُقُوفها وَيُتَوَضَّأُ بِمَاء يَجْتَمَعُ مِنْها ؟

قَالَ : نَعَمْ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦) [٧١] سُؤَالٌ عَنْ حَقيقَة الاسْتَبْرَاءِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى وُجُوبِه فَهِلْ لذَاتِه أَوْ للَصَّلاَةَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّ الاسْتِبْرَاءِ فِي اللَّغَةِ: هُوَ مُطْلَقُ طَلَبِ الْبَرَاءَة مِنْ الْحَدَث ؛ فَفِي (ق) عَنْ [ابْنِ] (١) الْجَلابِ: «الاسْتِبْرَاءُ وَاجِبٌ مُسْتَحَقَّ وَهُوَ [اسْتِخْرَاجُ مَا إِلْمَحلَّيْنِ مِنْ أَذَى] (٢) انْتَهَى (٣) .

وأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى حَقِيقَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ بِقَوْلِهِ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ (شخ): (وَوَجَبَ) اتِّفَ اقًا بَعْدَ قَضَاء الْحَاجَة (اسْتِبْرَاءً) (٤) ؛ إِنَّمَا وَجَبَ الاسْتَبْرَاءُ اتَّفَاقًا؛ لأَنَّ بِهِ يَحْصُلُ الْخُلُوصُ مِنْ الْحَدَثِ الْمُنَافِي لِلطَّهَارَةِ الَّتِي هِي شَرُطٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَأَمَّا إِزَالَةُ النَّجَاسَة فَهِي مُنَافِيَةٌ لِطَهَارَةِ الْخَبَثِ ، وَفِي وُجُوبِهَا الْمُقَيَّدِ بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ وَعَدَمٍ وُجُوبِهَا اخْتِلاَفٌ .

وَالاَسْتِنْجَاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ : (وَبَدَنِهِ) . وَدَلَيلُ وُجُوبِه خِلاَفًا للشَّافِعِيَّـة [الْقَائلينَ] (٥) بِسُنَّتِهِ مَـا فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) في «التفريع»: استفراغ ما في المخرج من الأذى . وفي بعض نسخ «التفريع: «المخرجين»، بدل «المخرج» و «المحلين».

⁽٣) التفريع (١/ ٢١٠ ـ ٢١١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٨) .

⁽٥) ليست بالأصل.

الصَّحيحَيْنِ في صَاحِبَى الْقَبْرِيْنِ اللَّذَيْنِ مَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَأُمَّا [أَحَدُهُمَا] (١) فَكَانَ لا يَسْتَبْرِئُ مَنْ الْبَوْل » (٢). انْتَهَى .

قُولُهُ (٣) : (بِاسْتَفْرَاغِ أَخْبِبَيْهِ) الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ ، وَالْبَاءُ في : بِاسْتَفْرَاغِ بَاءُ التَّصْوِيرِ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَال مُ قَدَّرٍ ، كَأَنَّ قَالُلاً قَالَ لَهُ : مَا صُورَةُ الاسْتَبْرَاء ؟ فَقَالَ : صُورَتُهُ اسْتَفْرَاغُ أَخْبَثَيْهِ ، أَوْ مُصَوَّرٌ بِاسْتَفْرَاغِ أَخْبَثَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتُ مَا قَالَهُ هَذَا الْمُتَأْخِرُ فَتَجْعَلُ الْبَاءَ لَلتَجْرِيدِ وَكَأَنّهُ بِاسْتَفْرَاغِ أَخْبَثَيْهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَهُمْ جَرَّدَ مِنْ الاسْتَبْرَاء شَيْئًا وَسَمَّاه بِاسْتَفْرَاغِ أَخْبَثَيْه عَلَى حَدِّ قَوْلِه تَعَالَى : ﴿ لَهُمْ فَيهَا دَارُ الْخُلْد ﴾ [فصلت: ٢٨] فَجَرَّدَ مِنْهَا دَارًا وَسَمَّاهَا دَارَ الْخُلْد ، وَلاَ يَصِحُ أَنْ تَكُونَ للاسْتَعَانَة خلاقًا للتَتَائِيِّ ، وَلاَ للدَّلاَلَة ، وَلاَ للسَّبَيَّة ؛ لأَنَّ الْمُسْتَعَانَ بِهِ عَيْرُ الْمُسْتَعَانَ عِلَيْه ، وَالْآلَة غَيْرُ الْفُعْلِ وَالسَّبَ غَيْرُ الْمُسْتَعَانَ بِهِ مَعْرُ الْمُسْتَعَانَ بِهِ الْأَخْبُقُيْنِ هُو الْاسْتِبْرَاء (مَعَ سَلْت [قَ/ ٢٩] ذَكَرِه) بِيسْرَاه بِأَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ سَبَّابَته وَيْمُرُّ بِهِمَا مِنْ أَصْلُه إِلَى الْكَمْرة ، وَفِي الْحَاشِيَة (٤) : (سَلْتُ ذَكَرِه) (٥) اللهُ وَيَمُرُّ بِهِمَا مِنْ أَصْلُه إِلَى الْكَمْرة ، وَفِي الْحَاشِيَة (٤) : (سَلْتُ ذَكَرِه) (٥) أَنْ : مَدُّهُ وَسَحَبُهُ وَنَتُورُ : بِالْمُثَنَّة الْفَوْقِيَّةِ السَّاكِنَة وَالرَّاء . .

⁽١) في الأصل : أخوهما .

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٣) ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عباس .

⁽٣) أي : خليل .

⁽٤) انظر : «حاشية العدوي» (١/ ١٦٧) والخرشي (١/ ١٤٧) .

⁽٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ويكره السلت والنتر ، ولم يصح الحديث في الأمور والمشي والتنحنح عقيب البول بدعة ، ويجزئ الاستجمار ، ولو بواحدة في الصفحتين والحشفة وغير ذلك لعموم الأدلة بجواز الاستجمار .

ولم ينقل عنه ﷺ في ذلك تقدير : «الفتاوى الكبرى » (٥/ ٣٠٠) .

وقال ابن القيم : فصل: ومن هذا ما يفعله كثير من الموسوسين بعد البول وهو عشرة أشياء: السلت والنتر والنحسنحة والمشي والقفرز والحبل والتفقد والوجور والحسسو والعصابة والدرجة أما : السلت فيسلته من أصله إلى رأسه ، على أنه قد روي في ذلك حديث غريب لا يثبت، ففي المسند وسنن ابن ماجه عن عيسى بن داود عن أبيه قال : قال رسول=

(خَفَّا) أَىْ : السَّلْتُ وَالنَّرُ لإِخْرَاجِ مَا بَقِيَ ، فَإِذَا تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِطُولِ مُكْنُهِ مُدَّةً طَوِيلَةً بَعْدَ الْبَوْلِ حَتَّى تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ شَىءٌ فَإِنَّهُ يَكُفِي ، وَلا يَسْلَتُهُ بِقُوَّة لأَنَّهُ كَالضِّرْعِ كُلَّمَا سُلْتَ أَعْطَى النَّدَاوَةَ لاَسْترْخَاء الْعُرُوقِ فَلاَ تَنْقَطِعَ الْمَادَّةُ ، وَلا يَسْتُرُهُ بِقُوَّة فَيَضُرُّ بِالذَّكِرِ وَيُؤْلِمُهُ ، وَوَصَفُ النَّرْ بِالْخَفَة مِنْ بَابِ الصِّفَة الْكَاشِفَة ؛ لأَنَّ النَّرْ بِالْمُثَنَّاةِ الْفَوْقِيَّةِ هُوَ الْجَذْبُ بِخِفَة . قَالَهُ الْجَوْهَرَى (۱) .

قَالَ مَخ : وَلاَ يَنْتُرُهُ بِقُوَّةً فُيُرْخِي الْمَثَانَةَ ـ أَىْ : مُسْتَقَرَّ الْبَوْلِ ـ . انْتَهَى. (شخ) : وَإِذَا نَتَرَهُ بِخِفَّةً خَرَجَ مَا يَبْقَى فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَلَلاً فِي رأْسِ

قالوا: وإن احتاج إلى مشي خطوات لذلك ففعل ، فقد أحسن ، والنحنحة ليستخرج الفضلة ، وكذلك القفز يرتفع عن الأرض شيئًا ثم يجلس بسرعة ، والحبل يتخذ بعضهم حبلاً يتعلق به حتى يكاد يرتفع ثم ينخرط منه حتى يقعد ، والتفقد يمسك الذكر ثم ينظر في المخرج هل بقي فيه شيء أم لا ، والوجور يمسكه ثم يفتح الثقب ويصب فيه الماء ، والحشو يكون معه ميل وقطن يحشوه به كما يحشو الدمل بعد فتحها ، والعصابة يعصبه بخرقة ، والدرجة يصعد في سلم قليلا ثم ينزل بسرعة ، والمشي يمشي خطوات ، ثم يعيد الاستجمار.

قال شيخنا : وذلك كله وسواس وبدعة فراجعته في السلت والنتر فلم يره وقال: لم يصح الحديث قال : والبول كاللبن في الضرع إن تركته قر ، وإن حلبته در .

قال : ومن اعتاد ذلك ابتلى منه بما عوفى منه من لها عنه .

قال : ولو كان هذا سنة لكان أولى الناس به رسول الله على وأصحابه ، وقد قال اليهودي لسلمان : لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخرأة ، فقال : أجمل ، فأين علمنا نبينا على ذلك أو شيئًا منه ، بلى علم المستحاضة أن تتلجم وعلى قياسها من به سلس البول أن يتحفظ ويشد عليه خرقة. « إغاثة اللهفان » (١٤٣/١ ـ ١٤٤).

⁼ الله ﷺ : « إذا بال أحدكم فليمسح ذكره ثلاث مرات .

وقال جابر بن زيد : إذا بلت فامسح أسقل ذكرك ، فإنه ينقطع ، رواه سعيد عنه .

قالوا : ولأنه بالسلت والنتر يستخرج ما يخشى عوده بعد الاستنجاء .

⁽١) الصحاح (١/١) .

الذَّكَرِ كَفَاهُ ذَلِكَ ، وَإِلا أَعَادَ حَتَّى لاَ يَبْقَى شَىءٌ ممَّا ذُكِرَ ، وَلاَ حَدَّ فِي عَدَد ذَلكَ عِنْدَنَا لاَخْتِلاَفِ أَمْزِجَةِ النَّاسِ ، بَلْ الْجَفَافُ فِي مَرَّةَ أَوْ مَا زَادَ كَافَ إِلا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ التَّعْجِيلَ فِي ذَلِكَ بَعْدَ الإِمْكَانِ وَلاَ يَجُوزُ التَّطْوِيلُ فِيهِ .

وَاسْتَقْصَاءُ الأَوْهَاجِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَمكُّنِ الْوَسْوَسَةِ فَيُحَارُ فِي زَوَالِهَا وَعلاَجِهَا بَعْدَ تَمكُّنِهَا ، وَيَفُوتُ صَاحِبَهَا مَا لاَ يَخْفَى مِنْ الْخَيْرِ وَيَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مَنْ الشَّرِّ ، نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَافِيَةَ .

قَالَ بَعْضُ الشُّيُّوخِ : إِذَا طَالَ الأَمْرُ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَهُزَّ بِأُصْبُعِهِ بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ الْحَاصِلَ وَيَرُدُّ الْوَاصِلَ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قِيَامٌ وَلاَ تَنَحْنُحٌ لِمَنْ لَمْ يَعْتَدُهُ .

اللَّخْمِيُّ : مَنْ عَـادَتُهُ احْتِبَـاسُ بَوْله ، فَإِذَا قَامَ نَــزَلَ مِنْهُ وَجَبَ أَنْ يَقُومَ ثُمَّ يَقْعُدَ، فَإِنْ أَتَى نَقَضَ وُضُوءَهُ بَمَا نَزَلَ مَنْهُ بَعْدَهُ .

قَالَ : وَلَوْ وَجَندَ بَعْدَ تَنْظِيفِهِ بَلَلاً لاَ يَدْرِي بَوْلاً أَوْ مَاءً ، فَقَالَ مَالِكٌ : أَرْجُو أَنْ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَلاَ سَمَعْتَ مَنْ أَعَادَ الْوَضُوءَ مِنْ مِثْلِهِ.

وَلُو ۚ أَحَسَّ بِشَيءٍ خَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ الْبَوْلِ ؟ فَقَالَ : هَذَا مِنْ الشَّيْطَانِ .

وَعَنْ بَعْضِهِمْ : إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ خَيْرًا يَسَّرَ عَلَيْهِ الطَّهَارَةَ .

وَسُئِلَ ابْنُ رُشْد عَـمَّنْ اسْتَنْجَى بِالْمَاءِ وَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَجِـدُ نُقْطَةً فِي الصَّلاَةِ أَوْ وَهُوَ سَائرٌ إِلَيْهَا فَيُفَتِّسُ [ق/ ٨٠] فَيَجِدُهَا وَقَدْ لاَ يَجِدُها.

فَأَجَابَ : لاَ شَيءَ عَلَيْهِ إِذَا اسْتَنْكَحَهُ ذَلِكَ ، وَدِينُ اللَّهِ يُسْرٌ (١) .

وَسُئِلَ رَبِيعَةُ عَمَّنْ مَسَحَ ذَكَرَهُ مِنْ الْبَوْلِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَوَجَدَ الْبَلَلَ .

فَقَالَ : لاَ بَأْسَ بِهِ فَقَدْ بَلَغَ نَحْبَهُ وَوَدَى فَرِيضَتَهُ .

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : (مَعَ سَلْتِ ذَكَرِهِ) أَنَّهُ خَاصٌ بِالْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْغَائِطُ فَيكتِفِي

⁽۱) فتاوی ابن رشد (۲/ ۹۰۱) بتصرف واختصار .

أَنْ يَحِسَّ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ شَيءٌ مِمَّا هُوَ بِصَدَد الْخُرُوجِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلُ مَا بَطُنَ مِنَ الْمَخْرَجِ بَلْ يَحْرُمُ لَشَبَهِ هِ بِاللَّواطِ ، وَتَغْسِلُ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا كَاللَّوْحِ بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا ، وَلاَ تُدْخِلْ يَدَيْهَا بَيْنَ شَفْرَيْهَا كَفَعْلِ مَنْ لاَ دِينَ لَهَا مِنْ النِّسَاء .

وَيُصَبُّ الْمَاءُ بِالْيَمِينِ وَيُعْرَكُ بِالْيُسْرَى، وَيُواصَلُ الصَّبُّ لِئَلاَّ يَبْقَى مِن الْفَضَلاَتِ شَيءٌ، وَعَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (شخ).

وَفِي (ق) هُنَا بَعْدَ ذِكْرِهِ لِجَوَابِ رَبِيعَـةَ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ ابْنُ يَسَارٍ عَنْ الْبَلَلِ يَجِدُهُ .

قَالَ : انْضَحْ مَا تَحْتَ ثُوبِكَ بِالْمَاءِ وَالْهَ عَنْهُ .

قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : إِذَا اسْتَبْرَأْتَ وَفَرَغْتَ فَارْشُشْ بِالْمَاءِ . انْتَهَى مُرَادُنَا منهُ .

وَأُمَّا قَوْلُهُ : وَعَلَى وُجُوبِهِ . . . إِلَخْ .

فَجَوَابُهُ : مَا فِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» ، وَنَصَّهُ : وَسَمُّلَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَوَجَبَ اسْتَبْرَاءٌ) هَلْ هُوَ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ فَلاَ تَعَلُّقَ لَهُ بِالصَّلاَةِ أَمْ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ فَلاَ تَعَلُّقَ لَهُ بِالصَّلاَةِ أَمْ وَاجِبٌ لأَجْلِ الصَّلاَةِ ؟

فَأَجَابَ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ ، وَهَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْمَقَاصِدِ أَمْ مِنْ بَابِ الْوَسَائِلِ؟

احْتَجَّ مَنْ قَـالَ : إِنَّهُ مِنْ الْمَقَـاصِدِ ، بِقَـوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [المدثر: ٥] وَقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْقَبْرِيْنِ : ﴿ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَبْرِئُ مِنْ بُولِهِ ﴾ وَقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْقَبْرِيْنِ : ﴿ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ ﴾ (١) وَظَاهِرُ قَـوْلِ خَلِيلٍ (وَوَجَبَ اسْتِبْرَاءٌ) (٢) ؛ وَعَلَى هَـذَا فَيَكُونُ بَوْلِهِ ﴾ (١)

⁽١) تقدم .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۸) .

وَاجبًا لذَاته.

وَمَنْ قَالَ بِالْوَسَائِلِ تَأُوَّلَ الآَيةَ وَالْحَديثَ بَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كلامِ خَلِيلٍ فِي قَوْلِهِ: (شَرْطُ الصَّلَاةِ طَهَارَةُ حَدَثٍ وَخَبَثٍ) وَقَوْلُهُ فِي إِذَالَةِ النَّجَاسَةِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧) [٧٢] سُوَالٌ عَمَّنْ حَمَلَ قِشْرَ الْقَمْلَةِ فِي الصَّلَاةِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (شخ) وَنَصَّهُ : اخْتَلَفَ الْمُتَّأَخَّرُونَ فِيمَنْ حَمَلَ قِشْرَ الْقَمْلَةِ فِي الصَّلاَةِ هَلْ تَبْطُلْ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟

فَقَالَ الْبُرْزُلِيُّ : كَانَ شَيْخُنَا (١) أَبُو الْقَاسِمِ [ق/ ٨١] الْغَبْرِينِيِّ يُفْتِي بِأَنَّ قِشْرَهَا نَجِسٌ ، وَيَنْقُلُهُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ ويَقُولُ : حَامِلُ الْقَشْرَةِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَلَّى بِنَجَاسَة ، [يَفْتُرِقُ] (٢) عَمَدُهُ مِنْ سَهُوهِ ، [وكَانَ شَيْخُنَا ابْنُ عَرَفَة] (٣) مُلَّى بِنَجَاسَة ، [يَفْتُرِقُ] (٢) عَمَدُهُ مِنْ سَهُوهِ ، [وكَانَ شَيْخُنَا ابْنُ عَرَفَة] (٣) يُفْتِي بِخَفَّة ذَلِكَ (٤) ؛ فَالأُوّلُ حَملَهَا علَى أَنَّ لَهَا نَفْسًا سَائِلَةً (٥) ، وحَملَها الثَّانِي عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْمَذْهَبِ قَوْلُ سَحْنُونِ : أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةً (٢) وَذَكَرَ ابْنُ نَاجِي فِي «شَرْحِ الْمُدُونَّة » عَنْ الشَّبِيبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالصِّحَة فِي وَذَكَرَ ابْنُ نَاجِي فِي «شَرْحِ الْمُدُونَة » عَنْ الشَّبِيبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالصِّحَة فِي اللَّنَ فَيْ الْمُدُونَة » عَنْ الشَّبِيبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالصِّحَة فِي اللَّكُونُ فِيمَا زَادَ ، وَلَعَلَّهُ اسْتَخَفَّ ذَلِكَ للضَّرُورَة .

⁽١) في «نوازل البرزلي » : كان شيخنا الشيخ الفقيه .

⁽۲) في «النوازل » : فيفترق .

⁽٣) في «النوازل » : وأما شيخنا الإمام رحمه الله .

⁽٤) في «النوازل» بعد هذا : وكل منهما جرى على ما ثبت له من أصل المذهب .

⁽٥) فأجراها على أحكام النجاسة .

⁽٦) نوازل البرزلي (١/ ٢٨٢) بتصرف واختصار .

وأَمَّا الصِّنْبَانُ (١) الْمَيِّتُ فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ لِعُسْرِ الاحْتِرَازِ مِنْهُ . انْتَهَى .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ : فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ مَرزُوق : سَمعْتُ مِنْ بَعْضِ مَنْ عَاصَرْتُهُ مِنْ الْفُضَلاَءِ الصَّالِحِينَ _ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى _ أُنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ احْتَاجَ إِلَى قَتْلِ مَنْ الْفُضَلاَءِ الصَّالِحِينَ _ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى _ أُنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ احْتَاجَ إِلَى قَتْلِ قَمْلَة فِي ثُوبِهِ أَوْ فَي الْمَسْجِد عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهَا يَنْوِى بِقَتْلِهَا الذَّكَاةَ لِيكُونَ جِلْدُهُمَا طَاهِرًا فَلاَ يَضُرُّهُ ، وَلاَ أَدْرِي هَلْ رَأَى ذَلِكَ مَنْقُولاً أَوْ قَالَهُ مِنْ رَأْيِهِ إِجْرَاءً عَلَى الْقَوْاعَد ، وَهُو وَإِنْ كَانَ مُحْتَملاً لأَبْحَاث ، لاَ بَأْسَ به.

قَالَ (ح) : وَهَذَا يُبْنَى عَلَى أَنَّ الْقَمْلَ [حَرَامٌ] (٢) [يُبَاحُ] (٣) أَكْلُهُ أَوْ يُكُرَهُ ؟ وَلَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ نَصا صَرِيحًا بَلْ رَأَيْتُ فِي «حَيَاةِ الْحَيَوانِ» لِلدِّميرِيِّ مِنْ الشَّافِعيَّةِ _ أَنَّ الْقَمْلَ حَرَامٌ بِالإِجْمَاعِ ، أَوْ يَكُونَ بَنَى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ شَاسٍ الشَّافِعيَّة _ أَنَّ الْقَمْلَ حَرَامٌ بِالإِجْمَاعِ ، أَوْ يَكُونَ بَنَى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ شَاسٍ أَنَّ الْذَّكَاةَ [تَنْفَعُ] (٤) وَتَعْمَلُ فِي مُحرَّمِ الأَكْلِ وَتُطَهِّرُهُ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعَلَمُ .

(١٢٨) [٧٣] سُوَّالُ عَنْ ثَوْبِ صُبِغَ بِصِبْغِ نَجِسٍ هَلْ يَقْبَلُ التَّطُّهِرَ ـ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: فَفِي (شخ): وَأَمَّا مَا صُبِغَ بِصِبْغِ نَجِسٍ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّطْهِيرَ بِأَنْ يُغْسَلَ حَتَّى يَزُولَ طَعْمُهُ، وَلَوْ بَقِى لَوْنُهُ وَرِيحُهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: لاَ لَوْنَ وَرِيحُهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: لاَ لَوْنَ وَرِيحٌ عُسِرًا. انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٩) [٧٤] سُؤَالٌ عَنْ زُرقِ الطَّيْرِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ ، حَتَّى مِمَّا يَأْكُلُ النَّجَاسَةَ أَوْ هُوَ نَجِسٌ مِمَّا يَأْكُلُ النَّجَاسَةَ أَوْ هُوَ نَجِسٌ مِمَّا يَأْكُلُها ، وَطَاهِرٌ مَنْ غَيْرِهَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ أَيْضًا فِي صَلاَةٍ مَنْ

⁽١) هو ما يتولد من القمل .

⁽٢) ليست في (ح) .

⁽٣) هكذا في الأصل ولعلها : أو يباح .

⁽٤) ليست في (ح) .

تَيَمَّمَ أَوْ صَلَّى بِأَرْضٍ فِيهَا زُرْقٌ مُتَفَاحِشٌ، وَجَهَلَ هَلْ هُوُ زُرْقُ مَا يَأْكُلُهَا مِنْهَا أَوْ زُرْقُ غَيْرِه ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مُبَاحَ الأَكْلِ مِنْ الْحَيَوَانِ طَيْرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ إِنْ كَانَ شَأْنُهُ عَدَمُ أَكُلِ النَّجَاسَةِ، فَبَوْلُهُ وَرَوَثُهُ طَاهِرَانِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ [ق/ ٨٢] خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : «وَبَوْلٌ وَعَذْرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ » (١) . انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ شَأَنُهُ أَكْلَهَا، فَإِنْ كَانَ لاَ يَصِلُ إِلَيْهَا لِحَبْسِ فَطَاهِرَانِ أَيْضًا مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْبُوسٍ عَنْهَا وَيَصِلُ إِلَيْهَا، فَإِنْ شُوهِدَ أَكْلُهُ لَهَا فَنَجَسَانِ مِنْهُ مُدَّةً وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْبُوسٍ عَنْهَا وَيَصِلُ إِلَيْهَا، فَإِنْ شُوهِدَ أَكْلُهُ لَهَا فَنَجِسٍ)(٢)، وَإِنْ لَمْ ظُنِّ بَقَائِهَا فِي جَوْفِه ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلاَّ الْمُتَغَذِّي بِنَجِسٍ)(٢)، وَإِنْ لَمْ يُشَاهِدُ أَكْلُهُ لَهَا فَنَجِسَانِ مِنْهُ عِنْدَ البساطِيِّ تَغْلِيبًا وَطَاهِرَانِ عِنْدَ (ح) ، وأَشَارَ إِلَى جَميعِ هَذَا (ح) عِنْدَ تَكَلُّمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (إِلاَّ الْمُتَغَذِّي بِنَجِسٍ) (٣) بِقَوْلِهُ : قَالَ البساطِيُّ : «اسْتَثْنَى [الْمُصَنِّفُ] (٤) الْمُتَغَذِّي بِنَجِسٍ فَإِنَّهُ نَجِسٌ وَلَهُ لَكُولُ حَالات :

الأُولَى : أَنْ يَكُونَ مَحْبُوسًا لاَ يَصِلُ لِلنَّجَاسَةِ فَهُوَ كَغَيْرِهِ.

الثَّانِيَةُ: [أَنْ يُشَاهَد] (٥) اسْتِعْمَالُهُ لَهَا فَبَوْلُهُ وَعُذْرَتُهُ نَجِسَانِ.

الثَّالِثَةُ : أَنْ يُنْفَى عَنْهُ كُلُّ مِنْهُمَا فَيُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَة تَغْلِيبًا.

قُلْتُ : مَا ذَكَرَ فِي الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ غَـيْرُ ظَاهِرٍ ، وَمُخَالِفٌ لِمَا قَالَ مَالِكٌ [فِي

مختصر خلیل (ص/ ۱٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٤) .

⁽٤) سقط من المطبوع من «مواهب الجليل» .

⁽٥) في «مواهب الجليل»: إن شوهد .

رَسْمِ مَرَضْ مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ كَتَابِ الطَّهَارَةِ] (١) فِي الْحَمَامِ يُصِيبُ أَرْوَاتُ الدَّوَابِّ : أَحَبُّ إِلَى آَنْ لَوْ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ مَنْ صَلَّى [بِخُرُوئِهَا] (٢) قَالَ ابْنُ رُشْد : إِنَّمَا [ذَلِك] (٣) إِذَا عَلَمَ مِنْ حَالِهَا أَنَّهَا تَأْكُلُ أَرْوَاتَ الدَّوَابِ وَلَمْ ابْنُ رُشْد : إِنَّمَا [ذَلِك] (٣) إِذَا عَلَمَ مِنْ حَالِهَا أَنَّهَا تَأْكُلُ أَرُواتُ الدَّوَابِ وَلَمْ [يُحَقَّقُ] (٦) لَقَالَ: [أَنْ] (٧) يُعيدَ فِي الْوَقْتِ الْيُحَقِّقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لأَنَّ [زُرْق] (٨) مَا يَأْكُلُ النَّجِسَ [عِنْدَهُ] (٩) نَجِسُ (١٠) انْتَهَى.

وَيُرِيدُ إِذَا صَلَّى بِهَا غَيْرَ عَامِدٍ ، وَأَمَّا الْعَامِدُ فَيُعِيدُ أَبَدًا.

إِلَى أَنْ قَالَ : فَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَيَوَانَ إِذَا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَأْكُلَ النَّجَاسَةَ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَكْلُهُ لَهَا فَأَمْرُهُ خَفِيفٌ يُسْتَحَبُّ غَسْلُ رَوَيْهِ ، وَهُوَ خِلاَفُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ البسَاطِيِّ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (ح) (١١) مَعَ حَذْفَ وَاخْتِصَارِ .

وَاخْتَصَرَ (ش) كَلاَمَ (ح) كَـمَا هُوَ عَادَتُهُ وَدَأَبُهُ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (إِلاَّ الْمُتَغَـٰذِي بِنَجسٍ) (١٢) بِقَوْلِهِ : اسْتَثْنَى الْمُصنَّفُ صَاحِبُ الْغِـٰذَاءِ النَّجِسِ بِقَوْلِهِ : إِلاَّ الْمُتَغَذِّي بِالْمُشَاهَدَةَ أَكُـٰلاً أَوْ شُرْبًا بِنَجِسٍ صَاحِبُ الْغِـٰذَاءِ النَّجِسِ بِقَوْلِهِ : إِلاَّ الْمُتَغَذَّي بِالْمُشَاهَدَةَ أَكُـٰلاً أَوْ شُرْبًا بِنَجِسٍ

⁽١) زيادة من «مواهب الجليل» .

⁽٢) تحرفت في المطبوع من «مواهب الجليل » إلى : بخربتها .

⁽٣) سقط من المطبوع من « البيان والتحصيل».

⁽٤) في المطبوع من « البيان والتحصيل» : يتحقق .

⁽٥) في «البيان والتحصيل» : أكلتها .

⁽٦) في «البيان والتحصيل»: تحقق ذلك .

⁽V) في «البيان والتحصيل»: إنه .

⁽٨) في البيان والتحصيل : خرو .

⁽٩) سقط من الأصل ، وأثبتناه من «البيان والتحصيل» .

⁽١٠) البيان والتحصيل (١/ ٨٩) .

⁽١١) مواهب الجليل (١/ ٩٤) .

⁽١٢) مختصر خليل (ص/١٤) .

فَبَوْلُهُ وَعُذْرَتُهُ نَجِسَانِ مُدَّةَ ظَنِّ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ في جَوْفِه ، وَقَيَّدْنَا بِالْمُشَاهَدَة ليَخْرُجَ مَا شَأْنُهُ اسْتِعْمَالُ النَّجَاسَةِ وَلَكَنَّهُ لاَ يَصِلُ إِلَيْهِ لَحَبْسِهِ ، وَمَا اَحْتُملَ أَمْرُهُ وَفَاقًا لِبَعْضِ _ يَعْنِي ح _ وَخِلاَقًا لِغَيْرِهِ _ يَعْنِي البسَاطِيَّ _ قَالَ : فَيُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَةِ تَعْلِيبًا . قَالَ بَعْضٌ _ يَعْنِي وَهُو عَيْرُ طَاهِرٍ وَمُخَالِفٌ لِمَا قَالَ مَالكٌ فِي الْحَمَامِ يُصِيبُ أَرْوَاتُ الدَّوَابِ : أَحَبُ إِلَى الْمَادَةُ مَنْ صَلَّى بِخُرِيهِ فِي الْوَقْتِ . الْحَمَامِ يُصِيبُ أَرْوَاتُ الدَّوَابِ : أَحَبُ إِلَى الْمَادَةُ مَنْ صَلَّى بِخُرِيهِ فِي الْوَقْتِ .

ابْنُ رُشْد : إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا إِذَا عَلَمَ مَنْ حَالُهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ، وَإِلاَّ أَعَادَ فِي [ق/ ٨٣] الْوَقْتِ عَلَى كُلِّ حَالً إِذَا صَلَّى بِهَا غَيْرَ عَامِدُ ، وَإِلاَّ فَأَبَدًا لأَنَّ زُرْقَ مَا يَأْكُلُ النَّجسَ عَنْدَهُ نَجسٌ . انْتَهَى .

قُلْتُ : قَوْلُهُ : (بِخُرِئِهِ) مَعْنَاهُ لُغَةً : هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَـوْلِ الْقَامُوسِ (١) : خَرِءَ كَـسَمِعَ ، خِـرَاءً أَوْ خَرَاءَةً ، [وَيُكَـسْرِ] (٢) ، [وَخُرُوءَةً] (٣) : سَلَحَ ، وَالْخُرُءُ بِالضَّمِّ الْعَذَرَةُ ، جَمْعُ [خَرَءَ وَخَرَاءَةً] (٤) . انْتَهَى .

وَمَعْنَى سَلَحَ : تَغَوَّطَ . انْتَهَى.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَكَيْفَ الْحُكْمُ أَيْضًا فِي صَلاَتِهِ . . . إِلَخْ .

فَجَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْه فِي صَلاَته وَالْحَالَةُ كَذَلكَ، لأَنَّ الأَصْلَ الطَّهَارَةُ؛ ولذا قَالَ الشَّيْخُ خَليلٌ مُخَرْجًا خَرْءًا لَهُ مِنْ وُجُوبِ النَّضْحِ: «لاَ إِنْ شكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ» (أ) فَلاَ نَضْحَ عَلَيْه عَلَى الْمَشْهُورِ .

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْصًا مَا فِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَـشِ » وَنَصُّهُ: وَسُئِلَ

⁽١) (ص/ ٤٩) .

⁽٢) في الأصل : وتكسر ، والمثبت من القاموس .

⁽٣) في القاموس : خروءًا .

⁽٤) في القاموس : خروء وخرآن .

⁽٥) مختصر خليل (ص/١٦) .

عَمَّنْ شَكَّ فِي رَائِحَةِ شَيءِ هَلْ هُوَ نَجِسٌ أَمْ لاَ؟ وَصَلَّى بِهِ أَيَّامًا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَحَقَّقَ أَنَّهُ نَجِسٌ ، هَلْ يُعِيدُ صَلاَتَهُ فِي تِلْكَ الأَيَّامِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : لاَ يُعِيدُ مِنْ الصَّلاَة إِلاَّ مَا كَانَ فِي وَقْتِهَا سَوَاءً قُلْنَا بِالْقَوْلِ بِالسَّنَيَة أَوْ الْفَرْضِيَّةِ، لأَنَّهُ عَملَ بِمَا أُمِرَ بِهِ فِي الشَّرْعِ وَهُوَ حَمْلُ الأَشْيَاءِ عَلَى الطَّهَارَة حَتَّى يَثْبُتَ خِلاَفُهُ ، وَمَنْ عَملَ بِمَا أُمِرَ بِهِ فَلاَ يُعَدُّ عَاصِيًا وَلاَ مُ فَرِّطًا. انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠) [٧٥] سُوَّالٌ عَنْ مُصلِّ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ ثَوْبِهِ فِي أَثْنَاءِ صَلاَتِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي صَلاَتِه ؟ الْحُكْمُ فِي صَلاَتِه ؟

جُواَبُهُ : قَالَ (س) فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : "كَمُسلِّم شَكَّ فِي الإِثْمَامِ، ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الأَظْهَرِ» (١) مَا نَصُّهُ : وَلاِبْنِ قَدَّاحٍ (٢) : مَنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةٍ فِي جسِمهٍ فِي الصَّلاَةِ، فَتَمَادَى، ثُمَّ ظَهَرَتْ لَهُ السَّلاَمَةُ ، فَلاَ شَيءَ عَلَيْه .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ: وَتَقَدَّمَتُ الإِشَارَةُ إِلَى قَاعِدَة يَذْكُرُهَا أَهْلُ الْمَذْهَبِ وَهِيَ مَنْ عَسَلَ عَمَلًا عَلَى شَكِّ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَاجِبٌ فَانْظُرْهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَوْ شَكَّ فِي عَسَلَ عَمَلًا عَلَى شَكِّ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَاجِبٌ فَانْظُرْهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فِي حَدَثِ ثُمَّ بَانَ لَهُ الطُّهْرُ لَمْ يُعِدْ» . انْتَهَى .

وَالْقَاعِدَةُ هِيَ الْمُ شَارُ إِلَيْهَا بَعْدَ نَقْلهِ هُنَاكَ عَنْ الْمَازِرِيِّ مَا نَصَّهُ : وَاخْتُلُفَ فَيَمَنْ شَكَّ فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ وَتَمَادَى ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ إِثْيَانُهُ بِهَا وَزَادَ فِي صَلاَتِهِ عَمْدًا أَوْ سَهُوًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ وُجُوبُهُ عَلَيْهِ ، هَلْ يُجْزِئْهُ أَوْ يُسَلِّمْ شَاكا فِي الإِكْمَالِ ثُمَّ يَظْهَرُ لَهُ الْكَمَالُ . انْتَهَى .

فَقَوْلُهُ : قَالَ الْمُصَنِّفُ : فَتَخْرُجُ قَاعِدَةٌ، وَهِيَ الشَّكُّ فِيمَا لاَ تُجْزِئ الصَّلاَةُ

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۳۲) .

⁽۲) انظر : «فتاوی البرزلی » (۱/٤٤٧) .

بِدُونِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ الإِتْيَانُ بِهِ هَلْ يُجْزِئُهُ . انْتَهَى .

فَبَانَ لَكُمْ أَنَّ لِلْمُصَلِّي التَّمَادِيَ عَلَى صَلاَتِهِ ، وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، فَإِنْ ظَهَرَتْ لَهُ النَّجَاسَةُ السَّلاَمَةُ مِنْ النَّجَاسَة بَعْدَ ذَلِكَ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ [ق/ ٨٤] وَإِنْ ظَهَرَتْ لَهُ النَّجَاسَةُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيءٌ ، فَصَلاَتُهُ صَحِيحةٌ ، ويُعيدُ فِي الْوَقْتِ . هذَا مُقْتَضَى كَلاَمِ الْأَثْمَة فِي تَصَانِيفِهَا وَنَوَازِلِهَا ، وَأَضْرَبْتُ عَنْ ذَكْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَة ، وَقَوْلِي : (إِنَّ لِلْمُصَلِّي التَّمَادِي) فَلاَ يَبْعُدُ عِنْدِي وَجُوبُهُ عَلَيْه لِدُحُولِهِ فِي الصَّلاَة بِيقِينٍ فَلاَ يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلاَّ بِيقِينٍ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١) [٧٦] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ غَيْرَ عَالِمٍ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ أَيْضًا مَأْمُومُهُ مَا مُرْمَامٍ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ ، فَهَلْ مَأْمُومُهُ تُنْدَبُ لَهُ الْإِمَامِ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ ، فَهَلْ مَأْمُومُهُ تُنْدَبُ لَهُ الْإِعَادَةُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ تَنْدُبُ لَهُ الإِعَادَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا يُشِيرُ لِذَلِكَ (س) بِقَوْلِه: وَحُكْمُ الْمُحْدِثِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّذُ وَلاَ عَلِمَ مَؤْتَمَّهُ وَحُكْمُ الْمُحْدِثِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّذُ وَلاَ عَلِمَ مَؤْتَمَّهُ حَتَى فَرَغَ أَعَادَ هُوَ فِي الْوَقْتِ وَلاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ عَلَى الْمَشْهُورِ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ تَعَمَّدَ أَوْ عَلِمَ مُؤْتَمَّهُ فَكَحُكُم مُتَعَمِّدِ الصَّلاَةِ بِالنَّجَاسَةِ. انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢) [٧٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمَشِيمَةِ هَلْ هِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ نَجِسَةٌ ؟

جَواَبُهُ: لاَ رَيْبَ فِي نَجَاسَتِهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ حَيَّةٍ أَوْ مَيَّتَةٍ غَيْرِ مُذَكَّاة لِدُخُولِهَا فِي قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَمَـا أُبْيَـنُ مِنْ حَيٍّ وَمَـيِّت مِنْ قَـرْن وَعَظَمٍ . . .) إِلَخْ(١). وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مُـذَكَّاةٍ فَفِي طَهَارَتِـهَا وَجَوَازِ أَكْلِهَا ثَلاَثَةُ أَقْـوَالٍ ، أَشَارَ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٤) .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعِ شَتَّى ___________

إِلَيْهَا (ح) (١) بِقَوْلهِ عِنْدَ تَكَلُّمهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا ذُكِّيَ وَجُزْؤُهُ) (٢) بِقَوْلهِ : الْمَشْيَمَةُ وَ بَمِيمَيْنِ مَفْتُوح تَيْنِ وَيُقَالُ لَهَا : (السَّلا) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفَيفِ اللامِ وَالْقَصْوِ ، وَهِي [وعاء] (٣) الْولَد ، قَدْ حَكَمَ ابْنُ رُشْد بِطَهَارَتِهَا وَتَخْفَيفِ اللامِ النَّاقَةِ الْمُذَكَّاةِ . ذَكَرَهُ فِي سَمَاعِ [عِيسى] (٤) مِنْ كِتَابِ الصَّلاَةِ ، وَفَهِمَ مِنْهُ ابْنُ عَرَفَةً جَوَازَ أَكُلِهِ .

قَالَ الْبُرْزُلِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ «الْمُدَوَّنَة » ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

وَحَكَى الْبُرْزُلِيُّ وَابْنُ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ الصَّائِغِ أَنَّهُ أَجَابَ: بِأَنَّهُ لاَ يُؤْكَلُ لأَنَّهُ بَائِنٌ مِنْ الْبَهِيمَةِ ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْحُكْمُ بِنَجَاسَتِه، ثُمَّ حَكَى ابْنُ عَرَفَةَ ثَالِثًا عَنْ بَعْضِ شَيُوخِهِ ، قَالَ الْبُرْزُلِيُّ : وَمَالَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٣٣) [٧٨] سُوَالُ عَن دَخَن تَنَجَّسَ بِقَدِح أَوْ دَم مِنْ دُبرَةِ الْمَرْكُوبِ وَتَفَاحَشَ ذَلِكَ حَتَّى تَغَيَّرَتْ رَائِحَةٌ مِنْهُ هَلْ يَقْبِلُ التَّطُهِيرَ أَمَّ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (س) نَاقِلاً عَنْ أَبِي مُحَمَّد فِي الْقَمْحِ يُصِيبُ ظَاهِرَهُ الدَّمُ: يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ ، وَلَيْسَ كَالْقَمْحِ إِذَا تَشَرَّبَ بِالْمَاّءِ النَّجِسِ.

انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤) [٧٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ لاَ يُرِيدُ الصَّلاَةَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ [ق/ ١٣٤] أَمْ لاَ ؟ (٥) .

⁽١) مواهب الجليل (٨٨/١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٤) .

⁽٣) في مواهب الجليل : وقاء .

⁽٤) في المطبوع من «مواهب الجليل» : موسى ، وهو تحريف .

⁽٥) انظر : «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (١٤٨/١ ـ ١٤٩) .

جُوابُهُ: مَا فِي (شخ) ونَصُّهُ: وأَمَّا مَنْ لاَ يُرِيدُ الصَّلاَةَ فَإِنْ أَرَادَ الطَّهَارَةَ وَكَانَتْ صَحَّتُهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِزَالَتَهَا فَهِى فَرْضُ عَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ تَتَوقَّفْ صحَّهَا عَلَى ذَلِكَ فَهِلْ يَجِبُ إِزَالَتُهَا فَوْرًا وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ عُمرَ وَالشَّيْخُ زروق ؛ وَعَلَيْهِ فَالتَّلَطُّخُ بِهَا مَكْرُوهٌ وَهُو الرَّاجِحُ فَالتَّلَطُّخُ بِهَا مَكْرُوهٌ وَهُو الرَّاجِحُ وَيَدَلُّ لَهُ قَوْلُ الْمُدُونَةِ : « وَيُكْرَهُ لِبْسُ الشَّوْبِ النَّجِسِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْرِفُ فِيهَ» (١) ، وَقَوْلُ الْمُدُونَةِ : « وَيُكْرَهُ لِبْسُ الشَّوْبِ النَّجِسِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْرِفُ فيه الْخَمْرِ ، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفُ فِي الْعَقِيقَة : (ولَطْخُهُ بِدَمِهَا) ، وهَذَا كُلُّهُ في غَيْرِ فيه الْخَمْرِ ، وَأَمَّا هُوَ فَالتَّلَطُّخُ بِهِ حَرَامٌ اتِّهَا قَالًا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . انْظُرهُ عَنْدَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ . . .) (٢) إِلَـخْ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى الشَّخِ خَلِيلٍ : (هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ . . .) (٢) إلَـخْ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ . . .) (٢) إلَـخْ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ . . .) (٢) إلَـخْ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُلْمَادُ . . . وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُعَلِيمُ .

(١٣٥) [٨٠] سُوَّالٌ عَنْ الْبَو (٣) الَّذِي تَفْعَلُ النَّاسُ مِنْ جِلْدِ مَيْتَةِ وَلَدِ الْبَهِيمَةِ الشَّائلَة ليَرُومُوهَا عَلَيْه، هَلْ يَجُوزُ ذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا فِي (عبق) وَ (شخ) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيُنْتَفَعُ بِمَتَنَجِّسِ لاَ نَجِسٍ . . .) (٤) إِلَخْ . وَاللَّفْظُ لِلَثَّانِي بِقَوْلِه : وَأَمَّا غَيْرُ الْخَمْرِ فَيُنْتَفَعُ - يَعْنِي النَّجِسَ - فِي بَعْضِ الأَشْيَاء كَإِطْعَامِ الْمَيْتَة لِكَلاَبِهِ وَلَوْ بِحَمْلِهَا لَهُمْ ، وَاسْتَعْمَالِ الْجِلْدِ الْمَدْبُوغِ فِي الْيَابِسَاتِ وَالْمَاء وَلُبْسِه فِي غَيْرِ وَلَوْ بِحَمْلِهَا لَهُمْ ، وَاسْتَعْمَالِ الْجِلْدِ الْمَدْبُوغِ فِي الْيَابِسَاتِ وَالْمَاء وَلُبْسِه فِي غَيْرِ الصَّلاَة وَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ ، وَجَعْلَ الْعَذْرَة فِي الْمَاء لِسَقْي الزَّرْع، وَتَخْلِيصِ الْفَضَّة الصَّلاَة وَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ ، وَجَعْلَ الْعَذْرَة فِي الْمَاء لِسَقْي الزَّرْع، وَتَخْلِيصِ الْفَضَّة بِعْظُمِ الْمُذَيِّة ، وَإِيقَادِ النَّارِ عَلَى الطُّوبِ وَحَجَارَة الْجِيرِ ، وَالْتَبَخُّرِ بِلُحُومِ السَّبَاعِ غَيْر الْمُذَكَّاة إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقُ دُحَانُهَا فِي الثَّيَابِ.

ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ كَانَ يَتَعَلَّقُ بِهَا فَلاَ يُعْجِبُنِي . انْتَهَى.

⁽١) المدونة (١/٢٦) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۵) .

⁽٣) ولد الناقة ، وجلد الحُوار يُحْشَى تُمامًا أو تبنًا فَيُقَرَّبُ من أُمِّ الفصيل فتعطف عليه فَتَدرُّ.

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٤) .

مَسَائِلُ مِنْ أَنْوَاعِ شَتَّى ___________

وَاسْتِعْمَالُ شَحْمِ الْمَيْتَةِ فِي دَهْنِ الطَّاجُونِ وَالسَّاقِيَةِ ، وَالظَّاهِرُ جَوَازُ الصَّيْدِ بِالنَّجِسِ غَيرِ الْخَمْرِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦) [٨١] سُؤَالٌ عَنْ غَسْلِ مَا دُونَ الدِّرْهَمِ مِنْ الدَّمِ مِن النَّوْبِ هَلْ هُوَ َ مَنْدُوبٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ مَنْدُوبٌ ؛ فَفِي (عبق) : ثُمَّ إِنَّ الْعَفْوَ عَنْ دُونِ الدِّرْهَمِ لاَ يُنَافِي نَدُبَ غَسْلِهِ قَبْلَ دُخُولِهِ الصَّلاَةَ وكرَاهَةَ دُخُولِهَا قَبْلَ غَسْلِهِ كَمَّا فِي «التَّوْضِيح».

وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَفِي «الْمُدَّوَنَة» : لاَ بَأْسَ بِنَزْعِ مَا فِيهِ يَسِيرُ الدَّمِ الْمَعْفُوِّ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْصَّلاَة ، بَلْ يُنْدُبُ ذَلكَ .

ابْنُ يُونُسَ : مَعْنَاهُ : إِذَا كَانَ عَلَيْهِ مَا يَسْتُرُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . انْتَهى .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧) [٨٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمَطْلُوبِ تَخْفيفُهُ مِنْ النَّجَاسَةِ، هَلْ هُوَ فِي الثَّوْبِ أَوْ الْجَسَد ؟ وَهَلْ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ الاسَتحْبَابِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي [ق/٨٦] (ح) (١) وَ (س) وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْهُمَا : وَلَوْ تَعَدَّدَ مَحَلُّ النَّجَاسَةَ مِنْ مَحَلًّ دُونَ مَحَلًّ وَجَبَ مَحَلُّ النَّجَاسَةَ مِنْ مَحَلًّ دُونَ مَحَلًّ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، بِخِلاَفِ بَعْضِ مَا فِي مَحَلًّ وَاحِدٍ ؛ فَإِنَّ غَسْلَهُ يَزِيدُهُ انْتِشَارًا . انْتَهَى.

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ تَخْفِيفَ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ حَيْثُ تَعَـدَّدَ مَحَلُّهَا ، وَيَسْتُوِي فِي ذَلِكَ الْبَدَنُ وَالثَّوْبُ إِنْ وَجَدَ مِنْ الْـمَاءِ مَا يَكْفِي أَحَدَهُمَا . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر: «مواهب الجليل » (۱/١٣٤).

١٧٤ ----- الجـزء الأول

مَبْحَثُ مَسَائِلِ الْوُضُوعِ وَنَوَاقِضِهُ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد النَّبِيِّ الأُمِّيِّ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ.

(١٣٨) [١] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الْخَيْطِ أَوْ الْخُيُوطِ أَوْ الصُّوفِ أَوْ الْحَرْقَةِ الَّتِي تُجْعَلُ فِي رَأْسِ الْمَرْأَةِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ أَوْ يَجُوزُ الْخَيْطُ وَالْخِيطَانُ لَجَوازِ الْمَوْعِي رَأْسِ الْمَرْأَةِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ أَوْ يَجُوزُ الْخَيْطُ وَالْخَيْطُ وَالْخَيْطُ وَالْمَوْلَةِ صَلَّى الْمَسْحِ عَلَيْهِ أَوْ يُمْنَعُ الْجَميعُ لِقَوْلَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ والْمُسْتَوْصِلَةً... » إلَى اللَّهُ عَلَيْه وَعَلَى آله وَأَصْدِحَابِهِ وَسَلَّمَ: (١) ؟

جَوابُهُ: مَا فِي (س) عِنْدَ قُوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَلاَ يُنْقَضُ ضُفْرَةُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَة) (٢) وَنَصَّهُ بَعْدَ حَذْفَي صَدْرَ كَلاَمِهِ: وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ مُعْقَصًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِخُوط يَسِيرَة ، وَأَمَّا لَوْ كَثَرَتْ شَعْرَهَا بِشَعْرِ غَيْرِهَا أَوْ بِصُوف أَوْ خُيُوط كَثِيرَة عَلَى ظُاهِ الشَّعْرِ لَمْ يَجُزُ الْمَسْحُ عَلَيْه حَتَّى تَنْزِعَهُ، لأَنَّهُ مَانِعٌ ، وَفِيه قَالً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ » (٣) ، وَوَصْلُهُ بِمَا يُشْبِهُ الشَّعْرَ حَرَامٌ . وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَوَصْلُ كُلِّ شَيءٍ مَمْنُوعٌ .

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَابِ: لأَنَّهُ غُرُورٌ وَتَدْلِيسٌ (٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٤٦٠٤) ومسلم (٢١٢٥) من حديث ابن مسعود تُطْثِيْهِ .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۳).

⁽٣) تقدم .

⁽٤) قال القرافي : قال صاحب المقدمات : تنبيه : لم أر للفههاء المالكية والشافعية وغيرهم في تعليل هذا الحديث، إلا أنه تدليس على الأزواج ليكثر الصداق ويشكل ذلك إذا كانوا عالمين به وبالوشم فإنه ليس فيه تدليس ، وما في الحديث من تغيير خلق الله لم أفهم معناه، فإن التغيير للجمال غير منكر في الشرع كالختان وقص الظفر والشعر وصبغ الحناء وصبغ الشعر وغير ذلك « الذخيرة» (١٤٣/ ٢١٥) .

قَالَ بَعْضُهُمْ : يَدُلُّ هَذَا عَلَى قَصْرِ النَّهْيِ عَلَى عَـدَمِ الْعِلْمِ بِهِ، أَمَّا إِذَا عَلِمَ السَّيِّدُ أَوْ الزَّوْجُ فَلاَ، لأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّجَمَّلِ وَالتَّحْسِينِ . انْتَهَى .

لا بِمَا لاَ يُشْبِهُهُ كَخَيْطِ الْحَرِيرِ الْمُلُوَّنِ الْمُرَادِ بِهِ التَّجَمُّلُ وَالتَّحْسِينُ؛ قَالَهُ فِي «الإِكْمَال» انْتَهَى .

«الرِّسَالَةُ » (١): « وَيُنْهَى عَنْ وَصْلِ الشَّعْرِ » ، قَالَ (عج) فِي حَاشِيتِهِ عَلَيْهَا مَا نَصَّةُ : النَّهْىُ الْمَذْكُورُ نَهْىُ تَحْرِيم .

قَالَ الْفَاكِهَانِيُّ (٢): لقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ والْمُسْتَوْصِلَةَ ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشَمَةَ » (٣) .

ابْنُ رُشْد : وَالظَّاهِرُ أَنَّ النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ فِي هَـٰذَا النَّهْ يِ سَوَاءٌ لِوُجُودِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِيهِمْ كَالنِّسَاءَ ، وَفِي الْحَديثِ أَنَّ وَصْلَ الشَّعْرِ مِنْ الْمَعَاصِي الْكَبَائِرِ للمَّاعِدِ ، وَفِي الْحَعِينَ عَلَى الْحَرَّامِ يُشَارِكُ فَاعِلَهُ فِي الإِثْمِ كَمَا أَنَّ الْمُعَاوِنَ فِي الطَّاعَةِ يُشَارِكُ فَاعِلَهَا فِي الثَّوَابِ .

عيَاضُ : اخْتُلُفَ [ق/ ٨٧] فِي الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالطَّبَرِيُّ وَالأَكْثُرُونَ : إِنَّ الْوَصْلَ مَمْنُوعٌ بِكُلِّ شَيء سَوَاءً وَصَلَهُ بِشَعْرٍ أَوْ صَُوف أَوْ خِرْقَة ، وَاحْتَجُّوا بِخَدِيث جَابِرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسلِمٌ (٤) وَهُو أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْكَةً زَجَرَ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِخَديث جَابِرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسلِمٌ (٤) وَهُو أَنَّ النَّبِي عَلَيْكَةً زَجَرَ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِخَديث مَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْد : النَّهْيُ مُخْتَصٌ بِالْوَاصِلِ بِالشَّعْرِ وَلاَ بَأْسَ بِوصَلْهِ بِصُوف وَخِرَق وَغَيْرِهَا .

الْقَاضِي عَيَاضُ : وَأَمَّا رَبْطُ خُيُوطِ الْحَرِيرِ الْمُلُوَّنَةِ وَنَحْوَهَا مِمَّا لاَ يُشْبِهُ

⁽۱) (ص/ ۲۷۰) .

⁽٢) كفاية الطالب الرباني (٢/ ٩٩٥) .

⁽٣) تقدم .

⁽٤) حديث (٢١٢٦) من حديث جابر بن عبد الله وطائف .

الشَّعْرَ فَلَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ لأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْلٍ وَلاَ هُوَ فِي مَعْنَى مَقْصُودِ الْوَصْلِ وَإِنَّمَا هُوَ لِي مَعْنَى مَقْصُودِ الْوَصْلِ وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّجَمُّلِ وَالتَّحْسِينِ . انْتَهَى .

أَبُو الْحَسَنِ فِي تَحْقيقه عَلَى الرِّسَالَة ناقلاً عَنْ الْقَرَافِيِّ بَعْدَ ذَكْرِهِ لَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَعَنَ اللَّهُ الْواصِلَةَ . . . » (١) الْحَديثُ : لَمْ أَرَ لَلْفُ قَهَاءِ الشَّافعيَّة وَالْمَالِكيَّة وَغَيْرِهمْ فِي تَعْليلِ هَذَا الْحَديث، إِلاَّ أَنَّهُ تَدْليسٌ عَلَى الشَّافعيَّة وَالْمَالِكيَّة وَغَيْرِهمْ فِي تَعْليلِ هَذَا الْحَديث، إِلاَّ أَنَّهُ تَدْليسٌ عَلَى الأَزْوَاجَ ليكثر الصَّدَاقُ ويَشْكُلُ ذَلكَ إِذَا كَانُوا عَالِمينَ بِهِ ، وَمَا فِي الْحَديثِ مِنْ تَغْيير خَلْقِ اللَّه تَعَالَى لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَاهُ فَإِنَّ التَّغْييرَ لِلْجَمَالِ غَيْرُ مَنْكَرِ فِي الشَّوْعِ تَعْيير وَصَبْغِ الْجَنَّانِ وَقَصًّ الأَظْفَارِ وَالشَّعْرِ وَصَبْغِ الْجَنَّاءِ وَصَبْغِ الشَّعْرِ وَغَيْرِ ذَلِكً (٢) .

انْتَهَى الْمُرَادُ منه .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الأَكْثَـرُ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْعُ وَصْلِ الشَّعْرِ بِكُلِّ شَيء ، وَمَنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالشَّعْرِ فَقَطَّ ، وَإِنَّ بَعْضُهُمْ قَـصَرَ النَّهْي عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِم بِهِ الزَّوْجُ أَوْ السَّيدُ فَلاَ شَيءَ فِيهِ ، لأَنَّهُ حِينَئذِ مِنْ بَابِ التَّجَمُّلِ وَالتَّحْسِينِ . أ هـ .

النَّفْرَاوِيُّ (٣): وَمَفْهُومُ (وَصْل) أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَصِلْهُ بِأَنْ وَضَعَتْهُ عَلَى رَأْسِهَا مِنْ غَيْرِ وَصْلِ لَجَازَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضُ ، لأَنَّهُ حينتَذ بِمَنْزِلَةِ الْخُيُوطِ الْمَلُويَّةِ كَالْعُقُوصِ [مِن] (٤) الصُّوفِ أَوْ الْحَرِيرِ تَفْعَلُهُ الْمَرْأَةُ لِلزِّينَةِ ، فَلاَ حَرَجَ الْمَلُويَّةِ كَالْعُقُوصِ [مِن] (١) الصُّوفِ أَوْ الْحَرِيرِ تَفْعَلُهُ الْمَرْأَةُ لِلزِّينَةِ ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْهَا فِي فَعْلِهِ فَلَمْ يَذْخُلُ فِي النَّهْيِ ، [ويَلْحَقُ] (٥) بِأَنْواعِ الزِّينَةِ . انْتَهَى.

⁽١) تقدم .

⁽۲) هذا ليس من كـلام القرافي ، وإنما نقـله القرافي في «الذخـيرة» (۱۳/ ۳۱۵) من كـلام ابن رشد في «المقدمات» .

⁽٣) الفواكه الدواني (٢/ ٣١٤) .

⁽٤) سقط من «الفواكه الدواني » .

⁽٥) في «الفواكه الدواني » : ويلتحق .

وَنَحْوَهُ لِلتَّائِيِّ عَلَى «الرِّسَالَةِ».

ثُمَّ إِنَّهُ عَنَّ لِي أَنْ أَذْكُرَ الْحُكْمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ للإِفَادَة، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ _ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكُلَانُ ، وَلاَ حَوْلُ وَلاَ قُوَّةً لِلإِفَادَة، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ _ وَاللَّهُ الْمُسْعِ عَلَى الْخَيْطِ وَالْخَيْطِينِ مَا أَشَارَ إِلاَّ بِاللَّهِ الْعَلَى الْعَظِيمِ : إِنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَيْطِ وَالْخَيْطُ وَالْحَيْطُ وَالْعَرْانِ فِي وَصُوءِ وَلاَ غَيْرُهُمَا فَالْحُكُم فِي الْمَسْحَ عَلَيْهِ مَا أَشَارَ غَيْلُ اللَّهُ الْمُسْحَ عَلَيْهِ مَا أَشَارَ إِلاَّ اللهَ الْعَلَى الْمَسْحِ عَلَيْهِ الْخُيُوطَ الْكَالُولُ وَالْمَالَ وَلَا مَنْ يَرْدُوطَ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَلْمُ وَالْمَالُ وَلَا مَنْ يَحْرَفُ لَو الْمَالُولُ وَالْمَالُ فَي وَلُولُهِ : وَأَمَّا إِنْ آوَتَلَتُ شَعْرَهُمَا اللَّالَ عَلَى قَوْلُ مَنْ يَحْرَقُ مَا اللَّهُ الْمُ اللَّهُ عَلَى قَوْلُ مَنْ يَحْرَى مَسْحَتْ عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِئُهَا إِلاَّ عَلَى قَوْلُ مَنْ يَحْرَى مَسْحَتْ عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِئُهَا إِلاَّ عَلَى قَوْلُ مَنْ يَحْرَى مَسْحَتْ عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِئُهَا إِلاَّ عَلَى قَوْلُ مَنْ يَحْرَى مَسْحَتْ عَلَيْهِ لَمْ يُعْرِقُ فَي الْمُسْعِ عَلَيْهِ لَمْ يُعْرِقُ فَي الْمَالُولُ مَنْ يَحْرَقُ فَي الْمُسْعِ عَلَى قَوْلُ مَنْ يَحْرَى مَسْحَتْ عَلَيْهِ لَمْ يُعْرِقُ فَي الْمُسْعِ عَلَى الْمُولُ مَنْ يَحْرِعُ لَوْلُ مَنْ يَحْرُولُ مَا إِلَا اللّهُ الْمُعْلَى الْمُولُ الْمُسْعِ عَلَى الْمُسْعُ الْمُعْلِقُولُ وَلَا مَنْ يَحْرُونُ وَلَالَمُ الْمُسْعُولُ وَلَيْهِ الْمُسْعُولُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُلُوا الْمُسْتُولُ اللْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُسْعُ اللْمُسْعُ الْمُسْعُ الْمُلْمُ الْمُسْعُ الْمُسْعُولُ الْمُسْعُولُ الْمُسْعُولُوا الْمُل

قُلْتُ : وَهَذَا _ وَاللَّهُ أَعْلَمُ _ إِذَا كَانَ مَا كَثَّرَتْ بِهِ شَعْرَهَا ظَاهِرًا فَوْقَ الشَّعْرِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي مُسْتَبْطَنِ الشَّعْرِ فَلاَ يَضُرُّ كَمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ صَاحب «الطَّرَاز» فِي مَسْأَلَة الْحِنَّاء . أه. .

قُلْتُ : وَمَسْأَلَةُ الْحَنَّاءِ هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ : قَالَ فِي "الطّراز": فَإِنْ [كَانَتْ] (٣) الْحَنَّاءُ فِي مُسْتَبْطَنِ الشَّعْرِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يُمْنَعْ ، لأَنَّ مُسْتَبْطَنِ الشَّعْرِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يُمْنَعْ ، لأَنَّ مُسْتَبْطَنِ الشَّعْرِ لاَ يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ وَلاَ مَبَاشَرَتُهُ بِالْمَسْحِ، وَلَهَذَا تَعَلَّقَ الْمَسْحُ بِظَاهِرِ الضَّفِيرَةِ دُونَ بَاطِيْهَا ، فَقَدْ أَجَازَ الشَّرْعُ التَّلْبِيدَ فِي الْحَجِّ. اهد.

وَقَـدْ نَقَلَ (عـبق) هَذَا عَنْ (ح) . أُنْظُرْهُ عِنْـدَ قَوْلِ الـشَّيْـخِ خَليلِ (وَنَقَضَ غَيْرُهُ) (٤) وَفِي (ح) (٥) أَيْضًا عَنْ الشَّيْخِ زروق عَنْ شَيْخِهِ الْقُورِيِّ أَنَّهُ قَالَ : إِنِّي

⁽١) مواهب الجليل (٢٠٦/١) .

⁽٢) في «المواهب» : فتلته على .

⁽٣) في الأصل : كان ، والمثبت من «مواهب الجليل» (٢٠٨/١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٦) .

⁽٥) مواهب الجليل (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) .

لأُفْتِيَ النِّسَاءَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْحِنَّاءِ لأَنَّا إِذَا [مَنَعْنَاهُنَّ] (١) مِنْهُ تَرَكُنَ الصَّلاَةَ وَإِذَا دَارَ الأَمْسِرُ بَيْنَ تَسرْكِ الصَّلاَةِ وَبَيْنَ فِعْلَمْهَا [جَرَى] (٢) الْخِلاَفُ فَارْتِكَابُ دَارَ الأَمْسِرُ بَيْنَ تَسرْكِ الصَّلاَةِ وَبَيْنَ فِعْلَمْ الْجَرَى] (٢) الْخِلاَفُ فَارْتِكَابُ [الأَخَفً] (٣) أَوْلَى فَانْظُرْ في ذَلكَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩) [٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ رَأَى لَمْعَةً بَعْدَ وُضُوئِهِ وَصَلاَتِهِ، وَلَمْ يَدْرِ هَلْ هِيَ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا ، مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوابُهُ : إِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَة حَائِلَة لَمْ يَرَهَا إِلاَّ بَعْدَهُمَا وَلَمْ يَدْرِ هَلْ هِيَ أَصَابَتْهُ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي (ح) (٤) وَنَصُّهُ : وَنَقَلَ أَصَابَتْهُ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي [عَيْنَهُ عَمَاشًا] (٥) قَالَ: البُرْزُلِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأْخِرِينَ فِيمَنْ صَلَّى فَوجَدَ فِي [عَيْنَهُ عَمَاشًا] (٥) قَالَ: صَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ ذَلَكَ عَيْنَهُ بِيدِهِ فِي وَضُوتُهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا صَلاَتُهُ مَصَحِيحَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ ذَلَكَ عَيْنَهُ بِيدِهِ فِي وَضُوتُهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا وَطَارِئَةٌ] (٦) بَعْدَ الصَّلاَة . اه. . ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعَيْنَ .

قُلْتُ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَٰذَا لَيْسَ خَاصا بِالْقَذَا بَلْ كُلُّ حَائِلٍ حُكْمُهُ كَذَلِكَ. فَإِذَا وَجُدَ بَعْدَ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ طَرَّأَ بَعْدَ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ طَرَّأَ بَعْدَ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ طَرَّأَ بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيمَنْ رَأَى فِي [ق/ ٨٩] ثَوْبِهِ مَنيًا فَإِنَّهُ بَعْدَ الْوُضُوء ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيمَنْ رَأَى فِي [ق/ ٨٩] ثَوْبِهِ مَنيًا فَإِنَّهُ يَعْدُ مِنْ آخِرِ نَوْمَة نَامَهَا فِيهِ . اهم الْمُرَادُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ جِمِهَ عَدَمٍ غُسلُه لِمُحَدِّهُا فَيه . اهم الْمُرَادُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ جِمِهَ عَدَمٍ غُسلُه لِمَحَدِّهُا فَي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنْ تَرَكَ فَرْضًا أَتَى بِهِ لِمَحَدِّلُهَا فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنْ تَرَكَ فَرْضًا أَتَى بِهِ

⁽١) في المطبوع من «مواهب الجليل »: منعناهم .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من مواهب الجليل .

⁽٣) في الأصل : الخلاف ، والمثبت من مواهب الجليل .

⁽٤) مواهب الجليل (١/ ٢٠٠).

⁽٥) في المواهب : عينه عمشًا.

⁽٦) في المطبوع من المواهب : صارت . خطأ .

وَبالصَّلاَة) (١) . اه. .

زِيَادَةٌ للإِفَادَة وَنَصَّهَا: فَفِي (ح) (٢): فَإِنْ ذَكَرَ [لَمْعَةً أَوْ عُضْوًا] (٣) فِي [مَوْضَع] (٤) لَمْ يَجِدْ فِيهِ مَا يَغْسِلُهَا بِهِ فَحُكِي فِي «النَّكَت » عَنْ غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُيُوخِهِ: أَنَّ حُكْمَ هُ حُكْمُ مَنْ عَجَزَ [عَنْ الْمَاءَ] (٥) إِنْ طَالَ طَلَبُهُ [الْمَاءَ] (٢) شَيُوخِهِ : أَنَّ حُكْمَ هُ حُكْمُ مَنْ عَجَزَ [عَنْ الْمَاءَ] (٥) إِنْ طَالَ طَلَبُهُ [الْمَاءَ] (٢) ابتُدَأً جَمِيعَ طَهَارَتِه ، وَنَقَلهُ فِي «التَّوْضِيح » وَاقْتَصَرَ عَلَيْه ، وَحَكَى عَبْدُ الْحَقِّ فِي «تَهْذَيبِ الطَّالَبِ » لَهُ قَوْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا للأَبْيَانِيِّ : أَنَّهُ يَبْنِي مُطْلَقًا وَجَدَ الْمَاءَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ وَمَضَى مُبَادِرًا .

وَالثَّانِي : مَا تَقَدَّمَ عَنْ النُّكَتِ (٧) .

ا هـ الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى كَلاَم شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (أَوْ نَوَى

« . . . ونصه بعد ما ذكر كلام الأبياني : وقد ذكرت في كتاب النكت خلاف هذا عن غير واحد من شيوخنا وأنه كمن عجز ماؤه في ابتداء طهارته لا فرق بين ذلك وفي الواضحة لابن حبيب مثل الذي حكيته عن شيوخنا ، ثم رد على الأبياني وبالغ في ذلك وأطال، وذكر القولين صاحب «الطراز» وذكرهما ابن عرفة إلا أنه عزاهما للأبياني وشيوخ عبد الحق وكذلك ابن ناجي ولم يعزواه للواضحة كما ذكر عبد الحق . ١ . هـ « مواهب الجليل»

⁽١) مختصر خليل (ص/١٧) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٢٢٧) .

⁽٣) في «المواهب» : اللمعة أو العضو .

⁽٤) سقط من «المواهب» المطبوع .

⁽٥) في «المواهب»: أماؤه .

⁽٦) في «المواهب» : للماء .

⁽٧) وتمام الكلام في «المواهب».

١٨٠ ----- الجيزء الأول

مُطْلَقَ الطَّهَارَة) (١) هَلْ هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْه أَوْ مُخْتَلَفٌ (٢) ؟ إِلَى أَنْ ذَكَرَ السَّائلُ أَنَّهُ

(١) مختصر خليل (ص/١٦) .

وقال الدردير: (الشاملة للحدث والخبث) أي من حيث تحققها في أحدهما لا بعينه أما إن قصد الطهارة لا بقيد الشمول فالظاهر الإجزاء كما لسند إذ فعله دليل على طهارة الحدث. «الشرح الكبير» (١/ ٩٤).

وقال الدسوقي : أي فلا يصح وضوءه « حاشية الدسوقي » (١/ ٩٤) .

وقال الخرشي: يعني أن المتوضى إذا نوى بطهره مطلق الطهارة الأعم من الحدث والخبث فلا يجزئه ، لأنه إن أمكن صرف النية للخبث لم يرتفع الحدث، أما إن قصد الطهارة لا بقيد الأعمية فالظاهر الإجزاء كما قاله صاحب «الطراز» لأن قرينة فعله تدل على طهارة الحدث، ولذا قال فيها: من توضأ ليكون على طهر أجزأه «حاشية الخرشي» (١/ ١٣٠).

وقال الحطاب: قال في التوضيح عن المازري: لو قصد الطهارة المطلقة فإن ذلك لا يرفع الحدث لأن الطهارة قسمان طهارة نجس وطهارة حدث، فإذا قصد قصدا مطلقا وأمكن صرفه للنجس لم يرتفع حدثه، ونقله ابن عرفة أيضا وسيأتي لفظه .

تنبيه : هــذا الذي اعتمده المصنف وتبــعه في الشامل، وذكر صاحب الــطراز وغيره أن ذلك يجزيه .

قال في «تهذيب» البراذعي : ومن توضأ لصلاة نافلة أو قراءة مصحف أو ليكون على طهر أجزأه.

قال أبو الحسن : يريد به الصلاة. انتهى .

ولفظ «الأم » : قال مالك : وإن توضأ يريد صلاة النافلة أو قـراءة في المصحف أو يريد به طهر صلاة فذلك يجزئه .

قال سند: ما ذكره صحيح لا يختلف فيه وهذا هو رفع الحدث مطلقا أن يريد استباحة الصلاة من غير تخصيص وتعيين، ولم ينقله البراذعي على هذا، وإنما قال: أو ليكون على طهر وهذا يختلف فيه إذا نوى بوضوئه التطهير، ولم يرتبط قصده بصلاة ولا بذكر حدث قال مالك في «المختصر»: يجزئه.

وقال الشافعي وبعض أصحابه: لا يجزئه ، لأن الطهارة تقع على رفع الحدث وعلى إزالة النجس فلابد من تعيين، وذكر الباجي عن الشيخ أبي إسحاق _ يعني: ابن شعبان _ فيمن اغتسل ينوي التطهير ولم يذكر الجنابة فقال مالك مرة: لا يجزئه، وقال مرة: يجزئه. =

⁽٢) قال المواق : المازري : نية الستطهير الأعم من الخبث والحدث لغو . «التاج والإكليل» (٢) قال المواق : المازري . (التاج والإكليل) .

تَحَيَّرَ فِي فَهْمِهِ حَتَّى أَنْ قَالَ: إِنَّ مَا ظَهَرَ لَهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَحَلَّ الْبُطْلاَنِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ هُوَ مَحَلُّ البُطْلاَنِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ هُوَ مَحَلُّ الصَّحَّة عِنْدَ الْبَعْضِ الْأَخَرِ.

جَوَابُهُ: أَنَّهُ مُتَّفَقٌ مَعْنَى مُخْتَلَفٌ لَفْظًا ، فَكُلُّ مِنْهُمْ حَاوَلَ الْإِتَّفَاقَ بَيْنَ كَلاَمُ الْمَازِرِيِّ التَّابِعِ لَهُ الْمُصَنِّفُ وكَلاَمُ صَاحِبِ "الطِّرازِ» والبَاجِيِّ ؛ فَالطَّهَارَةُ عِنْدَ (ح) مِنْ بَابِ الْمُشْتَرِكُ فَهِى لَفْظٌ وَاحِدٌ وُضَعَ لِطَهَارَةِ الْحَدَثِ وَوُضِعَ لِطَهَارَةِ الْخَبَثُ ؛ فَمَعْنَى كَلاَمهُ : فَإِنْ كَانَ مُرَادُ الْمَازِرِيِّ وَالْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمُتَطَهِّرَ قَصَدَ الطَّهَارَةَ الأَعَمَّ ، وتَعَلَّقَ قَصْدُهُ بِالطَّهْرِ بِقَيْدِ كُونِه أَعَمَّ مِنْ كُلِّ مِنْ الْحَدَثِ وَالْخَبَثُ ، فَمَا قَالاَهُ ظَاهِرٌ ؛ وَهُو أَنَّ الْمُتَطَهِّرَ نَوَى مُطَلَقَ الطَّهَارَةِ مُلاَحِظًا كُونَهُا وَالْخَبَثُ ، فَمَا قَالاَهُ ظَاهِرٌ ؛ وَهُو أَنَّ الْمُتَطَهِّرَ مَنْهُمَا ؛ فَالْمُتَطَهِّرُ النَّاوِي لِمُطْلَقِ الطَّهَارَةِ مُلاَحِظًا كُونَهُا أَعَمَّ مِنْ كُلِّ مِنْ الْحَدَثُ وَالْخَبَثِ ، لاَ أَنَّهَا أَعَمُّ مِنْهُمَا ؛ فَالْمُتَطَهِّرُ النَّاوِي لِمُطْلَقِ الطَّهَارَةِ لاَ يُجَّزِئُهُ ذَلِكَ لأَنَّ النَّيَّةَ إِنْ أَمْكَنَ صَرْفُهَا لِلْخَبَثِ لَمْ يُرْفَعُ الْحَدَثُ ؛ الطَّهَارَةِ لاَ يُجْرِئُهُ ذَلِكَ لأَنَّ النَّيَّةَ إِنْ أَمْكَنَ صَرْفُهَا لِلْخَبَثِ لَمْ يُرَفَعُ الْحَدَثُ ؛ وَلَكَ لَانَّ النَّيَّةَ إِنْ أَمْكُنَ صَرْفُهَا لِلْخَبَثِ لَمْ يُتَكَلَّمْ عَلَى هَذِهِ . وَبِهِذَا يَحْصُلُ الاَتَّفَاقُ بَيْنَ الْمَازِرِيِّ ، وَصَاحِبِ «الطَّرَازِ» لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى هَذِهِ .

⁼ وعلى هذا أكثر أصحابه، ويتخرج في الوضوء مثله، فإن فرق بأن في الوضوء نية تدل على طهارة الحدث، وهي غيسل أعضائه ومسح الرأس والأذنين قلنا: وكذلك في الغسل قرائن المضمضة والاستنشاق وتقدمه الوضوء وتخليل أصول الشعر، وغير ذلك انتهى مختصرا. ونقل ابن عرفة كلام الباجي إثر كلام المازري المتقدم ونص المازري: نية التطهير الأعم من الخبث والحدث لغو، الباجي في إجزاء نية التطهير لا الجنابة روايتا ابن شعبان قال: وعلى الأول أكثر أصحابه.

اللخمي روى أشهب عن مالك فيمن توضأ يريد الطهر لا الصلاة أجزأه . انتهى . وفيها من توضأ ليكون على طهر أجزاه . انتهى .

قلت: فإن كان مراد المازري والمصنف أن المتطهر قصد الطهر الأعم وتعلق قصده بالطهر يفيد كونه أعم من الحدث والخبث، فما قالاه ظاهر، وإن كان مرادهما ما قاله صاحب «الطراز» والباجي إن المتطهر قصد الطهارة ولم يرتبط قصده بكونها من حدث، فالظاهر الإجزاء كما قاله صاحب «الطراز» والباجي ونقله ابن شعبان عن أكثر الأصحاب، لأن قرينة فعله تدل على أنه إنما قصد الطهارة من الحدث فتأمله منصفا وانظر: تحرير الشامل . «مواهب الجليل» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧) .

ثُمَّ قَالَ : وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُما مَا قَالَهُ صَاحِبُ "الطّرَازِ " وَالْبَاجِيُّ أَنَّ الْمُتَطَهِّرَ قَصَدَ الطَّهَارَةَ وَلَمْ يَرْتَبِطْ فِي قَصْدهِ كَوْنُهَا مِنْ حَدَث فَالظَّاهِرُ الإِجْزَاءُ، فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمُتَطَهِّرَ الطَّهَارَةَ وَلَمْ يُلاَحِظُ كَوْنُهَا أَعَمَّ ، فَقَرينَةُ فِعْلِهِ الْمُتَطَهِّرَ [ق/ ٩٠] قَصَدَ مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ وَلَمْ يُلاَحِظُ كَوْنَهَا أَعَمَّ ، فَقَرينَةُ فِعْلِهِ تَصْرِفُهَا إِلَى الْحَدَث، فَلهَذَا أَجْزَأَتْهُ . أه .

وَالطَّهَارَةُ عِنْدَ (عج) مِنْ بَابِ الْمُتُواطِئُ فَهِي لَفْظُ وَاحِدٌ وُضِعَ لَمَعْنَي وَاحِد وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَنَّ الْمُتُوضِيَّ قَدُ وَالْقَهُ أَعْلَمُ : أَنَّ الْمُتُوضِيِّ قَدُ قَدْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَنَّ الْمُتَوَضِيِّ قَدُ يَقْصِدُ مُطْلَقَ حَقِيقَةِ الطَّهَارَةِ مُلاَحظًا لَهَا فِي ضَمْنِ فَرْدَيْهَا أَوْ فِي ضِمْنِ أَحَدهما وَهُوَ الْحَدَثُ وَقَدْ يَقْصِدُ حَقِيقَتَها مَعَ عَدَمَ الْمُلاَحظَةِ فِي ضَمْنِ أَوْ يَقْصِدُ مُلاَحظَة فِي ضَمْنِ أَوْ يَقْصِدُ مُلاَحظَة فِي ضَمْنَهَا أَوْ يَقْصِدُ مُلاَحظَة فِي ضَمْنَها أَوْ يَقْصِد مُلاَحظَتها فِي فَرْدِهَا الآخرِ وَهُو الْخَبَثُ مَا الْمُلاَحظَة فِي طَهَارَةَ الْحَدَث وَالْخَبَثُ مَا الْمُلاَحظة أَرَادَ هَذَيْنِ الْمُعَارَة الْحَدَث ، وَلَعَلَّ مَنْ قَالَ بِالصِّحَةِ أَرَادَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ .

وَإِنْ نَوَى حَقِيقَتَهَا لاَ بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي فَرْدَيْهَا وَإِنَّمَا نَوَى الْحَقِيقَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ قَاطِعًا النَّظَرَ عَنْ وُجُودِهَا فِي فَرْدِ مِنْ أَفْرَادِهَا ، أَوْ نَوَاهَا بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي فَرْدِ مِنْ أَفْرَادِهَا ، أَوْ نَوَاهَا بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي طَهَارَةَ الْخَبَثِ فَلاَ تُجْزِئُهُ نِيَّةً فِي وُجُودِهَا فِي طَهَارَةَ الْخَبَثِ فَلاَ تُجْزِئُهُ نِيَّةً فِي الصَّورَتَيْنِ ، ولَعَلَّهُ مُرَادُ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الصِّحَةِ . أهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١) [٤] سُوَالُ عَنْ رَجُلِ بِرأسه جُرْحٌ بِرَاً غَائِرًا أَوْ خُلِقَ كَذَلكَ وَلَمْ يَنْبُتْ فِيهِ شَعْرٌ وَنَبَتَ حَوْلَهُ وَطَالَ حَتَّى سَتَرَهُ أَوْ لَمْ يَطُلُ السَّعْرُ أَوْ خُلَقَ بَعْدَ طُولَهُ عَنْبُتْ فِيهِ شَعْرٌ وَنَبَتَ حَوْلَهُ وَطَالَ حَتَّى سَتَرَهُ أَوْ لَمْ يَطِلُ السَّعْرُ أَوْ حَلَقَ بَعْدَ طُولَهُ حَتَّى ظَهَرَ الْجُرْحُ ، لَكَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ الْمَسْحُ بِسَبَبِ مَا تَعَرَّضَ لَهُ مِنْ الْجِلْدِ دُونَهُ، مَا الْحُكْمُ فِي الْمَسْحِ عَلَيْهَ فِي الْوُضُوء ، فَهَلْ يَجِبُ تَكْرَارُ مَسْحِ الرَّأْسَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ أَوْ لاَ أَوْ يَتْرُكُ الْمَسْحَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ أَوْ لاَ أَوْ يَتْرُكُ الْمَسْحَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ أَوْ لاَ أَوْ يَتْرُكُ الْمَسْحَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ أَوْ لاَ أَوْ يَتْرُكُ الْمَسْحَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ (لاَ جُرْحًا بَرَأَ أَوْ

خُلِقَ غَائِرًا ﴾ (١) : وَلاَ بُدَّ مِنْ تَقْسِيدِ الْغَـوْرِ بِالْكَثِـيرِ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَأَطْـلَقَهُ

(١) مختصر خليل (ص/١٦) .

قال الحطاب : والمعنى أنه لا يجب غسل الجرح إذا برأ غائرًا من أجفانه أو غيرها.

فقوله : (غائرًا) حال من نائب فاعل خلق ويقدر مثله لفاعل (برأ) فهو من باب التنازع في الحال.

تنبيه : وهذا إذا كان استغوار ذلك كثيرًا لا يمكن إيصال الماء إليه وأصل المسألة في «النوادر» مقيدة بذلك، قال فيها ناقلاً عن بعض أصحابنا : وليحافظ على غسل ما تحت مارنه بيده وما غار من أجفانه وأسارير جبهته ، وليس عليه غسل ما غار من جرح برأ على استغوار كثير ، أو كان خلقًا خلق به ولا غسل ما تحت ذقنه . انتهى.

قال الباجي في « المنتهى » : معنى ذلك أن كل ما كان ظاهرًا فإنه يجب إيصال الماء إليه وما لم يظهر وشق إيصال الماء إليه ، فلا يجب غسله كجرح برأ على استغوار كثير وما كان خلقًا خلق به ، فإنه يشق إيصال الماء إليه باليد ، ولو كان أثر الجرح ظاهرًا لوجب إيصال الماء إليه وغسله كموضع القطع من الكوع وأصابع القدم . انتهى .

وقال سند بعد أن ذكر كلام «النوادر»: هذا يرجع إلى حرف وهو أن يغسل كل ما أمكنه غسله من وجهه فغور العين مما يمكنه غسله وهو مما يواجبه به، وكذلك غور الجرح إلا أن يكون غورا داخلاً أو طالعًا بحيث لا يتوصل إلى جميعه أو لا يواجه بجميعه أو يكون ضيقا فيغسل ما يمكنه من ذلك . انتهى .

وقوله: (أو طالعًا) كذا رأيته في ثلاث نسخ من الطراز ولعله يعني أن جوانب الغور طالعة. ونقل ابن يونس كلام «النوادر» وقبله وكذلك المصنف في «التوضيح» في الكلام على المضمضة وغيره وقبلوه بل لم يذكروا خلافه وكذلك ابن عرفة ونصه: ويجب غسل ما تحت مارنه وظاهر شفتيه وأسارير جبهته وغائر ما تحت مارنه وغائر أجفانه لا ما غار جدًا من جرح أو خلقة. انتهى .

وقال ابن فرحون بعـد أن ذكر ما تقدم : ووصف الاستغوار بكونه كثـيرًا هو الصواب وذكر بعضهم الاستبغوار ولم يقيده بالكثرة ، وليس بصواب ؛ لأن موجب سقـوط غسله حصول المشقة، وذلك لا يحصل إلا في الاستغوار الكثير .

قال الشيخ زروق : وذكر بعضهم أن ذلك محدود برؤية قعره عند المواجهة وعدمها . قلت : ولم أقف على من أطلقه وإنما أطلت في هذا لأن بعض الناس يميل إلى حمل كلام المصنف على إطلاقه وليس ذلك بصواب .

١٨٤ ---- الجيزء الأول

بعضهم

قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : وَلَيْسَ بِصَوَابِ ، وَالْكَثِيرُ مَا لَمْ يُرَ قَعْرُهُ عِنْدَ الْمُواجَهَةَ فَلاَ يَجِبُ غَسْلُهُ _ أَيْ : دَلْكُهُ _ لَمَشَقَّةً إِيصَالَ الْمَاءِ إِلَيْهِ ، وَالْقَلِيلُ ضِدَّهُ ، وَلَوْ أَمْكُنَ إِيصَالَ الْمَاءِ إِلَيْهِ مَنْ غَيْرِ دَلْكُ وَجَبَ . اَ هـ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

قَالَ (عـج) : وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ بِرَأْسِهِ جُرْحٌ غَـائِرٌ وَمَا خُلِقَ كَـذَلِكَ وَلَمْ يَنْبُتَ فِيهِ شَعْرٌ وَنَبَتَ الشَّعْرُ حَوْلَهُ وَطَالَ بِحَـيْثُ سَتَرَهُ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ مَسْحُهُ حَيْثُ أَمْكَنَ [قَ/ ٩١] مَسْحُهُ وَلاَ يَكْفِي مَسْحُ مَا حَـوْلَهُ مِنْ الشَّعْرِ ، إِلاَّ أَنْ يَشُقَّ فَيُتُرَكُ مَسْحُهُ عَلَيْه . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَفِي نَوَازِل سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ: فَإِنْ تَعَدَّدَ الْجُرْحُ وَكَانَ فِي غُسْلَهَا كُلِّهَا أَوْ مَسْحَهَا مَشَقَّةٌ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي كُلِّ وَاحِد بِانْفِرَادِهِ عُفِي عَنْهَا فَالْمَدارُ عَلَى الْمَشَقَّةِ لاَ عَلَى عَدَد مَخْصُوصٍ ، إِذْ قَدْ تَحْصُلُ لَزِيْدَ عَفِي عَنْهَا فَالْمَدارُ عَلَى الْمَشَقَّةِ لاَ عَلَى عَدَد مَخْصُوصٍ ، إِذْ قَدْ تَحْصُلُ لَزِيْدَ فِي عَسْلٍ أَوْ مَسْحٍ اثْنَيْنِ ، وَلاَ تَحْصُلُ لِعَمْرُو فِي أَكْثَر ، وَقَدْ تَحْصُلُ لِلشَّخْصِ فِي عُسْلٍ أَوْ مَسْحٍ اثْنَيْنِ ، وَلاَ تَحْصُلُ لِعَمْرُو فِي أَكْثَر ، وَقَدْ تَحْصُلُ لِلشَّخْصِ

تنبيه: يفهم من كلام الباجي أنه إذا أمكنه إيصال الماء إليه من غير ذلك وجب ذلك وهو كذلك.

قال أبو الحسن الصغير : لو انتقبت كفه بسهم ونفذت واندملت نافذة لزمه غسل داخلها إن أمكنه، وإلا أوصل الماء إليها ، ولو اتصل طرفاها واندملت لم يكن عليه نقبها . انتهى .

فرع : قــال سند : لا خلاف بين أرباب المذاهب أنه لا يــشرع غسل داخل العــينين ، ويؤثر عن ابن عمر أنه كان يفعله حتى عمي .

قلت : واستحبه بعض الشافعية لفعل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما .

قال الدميري : وسائر الأصحاب على خلاف ، قال : وفعل ابن عمر رواه البيهقي . والله تعالى أعلم .

وعن هذا احترز الشيخ في «الرسالة» بقوله : ويمر يديه على ما غار من ظاهر أجفانه . كما قاله الجزولي وقال : قال مالك : لا يلزمه ذلك لأنه يؤذي ، والله تعالى أعلم . «مواهب الجليل» (١/ ١٩٠ ـ ١٩١) .

الْوَاحِد فِي حِينِ ، وَلاَ تَحْصُلُ لَهُ فِي حِينِ آخَرَ .

(١٤٢) [٥] سُـوَالُ عَنْ رَجُلِ تَعَـذَّرَ عَلَيْهِ الْوُضُـوءُ وَالتَّيَـمُّمُ لِعِلَّةً بِيَـدَيْهِ ، أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوكِّلَ عَلَيْهِمَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الاستنابَةُ عَلَيْهِمَا فَفِي (عبق) (١) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوُضُوءِ : (وَالدَّلْكِ) (٢) مَا نَصُّهُ : وَيَجُوزُ الاسْتنَابَةُ فَيهِ ـ يَعْنِي الدَّلْكَ ـ لَضَرُورَة ، وَيَنْوِي الْمُسْتَنِيبُ دُونَ الـنَّائِبِ [وَيُمْنَعُ لِغَيْرِ ضَرُورَة] (٣) ، وَفِي إِخْزَائِهِ قَوْلاَن ، وَأَمَّا الاسْتَنَابَةُ عَلَى صَبِّ الْمَاءِ فَتَجُوزُ اتَّفَاقًا وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِغَيْرِ ضَرُورَة ، وَقَدْ تَجِبُ كَالأَقْطَعِ . ا هـ .

وَفِيهِ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الْمُصِنَّفِ: (أَوْ بِخِرْقَة أَوْ اسْتِنَابَة) (٤) مَا نَصَّهُ (٥): وَقَدْ جَرَى خِلاَفٌ فِيمَنْ اسْتَنَابَ عَن الدَّلْكُ مَعَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ ؛ فَفِي (ح) (٦): وَقَدْ جَرَى خِلاَفٌ فِيمَنْ اسْتَنَابَ عَن الدَّلْكُ مَعَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ ؛ فَفِي (ح) (٦): المَّذَانِّ أَنْ الدَّلُكُ مَعَ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ ؛ فَفِي (ح) (٦): المَّذَانِ أَنْ الدَّلْكُ مَعَ اللهَ اللهُ اللهُ

الْمَشْهُورُ : لاَ يَجُوزُ ابْتِدَاءً وَيُجْزِئُ إِنْ وَقَعَ ، وَفِي (طخ) ، وَأَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ : الْمَشْهُورُ : عَدَمُ الإِجْزَاءِ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِقَوْلِ نَاظِمٍ مُقَدِّمَةٍ ابْنِ رُشْدٍ :

وَالدَّلْكُ لاَ يَصحُّ بالتَّوْكيل إلاَّ لذي آفَة أَوْ عَلِيلِ

ا هـ . مُرَادُنًا منهُ .

وَفِي (عج) أَنَّه يَجُوزُ التَّوْكِيلُ عَلَى التَّيَمُّمِ لِعُذْر . وَلاَ يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْمُصنَّفُ (وَتَسْقُطُ صَلاَةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَم مَاء وَصَعِيدٍ) (٧) أ هـ .

⁽١) شرح الزرقاني (١/ ١١١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٦) .

⁽٣) في الزرقاني : وتمنع لغيرها .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ۲۰) .

⁽٥) شرح الزرقاني (١/١٨٣) بالمعنى .

⁽٦) مواهب الجليل (١/٣١٣).

⁽٧) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣) [٦] سُؤَالٌ عَنْ صَاحِبِ الشَّعْرِ الطَّوِيلِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الرَّدُ فِي الْوُضُوء هَلُ يُخَاطَبُ بِالسُّنَّة بَعْدَ ذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُخَاطَبُ بِالسُّنَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ حَـيْثُ بَقِيَ بَلَلٌ مِنْ مَسْحِ الْفَرْضِ وَإِلاَّ فَلاَ .

قَالَ (عبق) (١) تَبَعًا لـ (مج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَيُدْخِلاَنَ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) (٢) فِي رَدِّ الْمَسْحِ مَا نَصَّهُ : الإِدْخَالُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ تَعْمَيمُ الْمَسْحِ وَاجِبٌ (كَمَا فِي الشَّعْرِ) (٣) الطَّوِيلِ ، ويُخَاطَبُ بِالسَّنَّة بَعْدَ ذَلَكَ حَيْثُ الْمَسْحِ وَاجِبٌ (كَمَا فِي الشَّعْرِ) (٣) الطَّوِيلِ ، ويُخَاطَبُ بِالسَّنَّة بَعْدَ ذَلَكَ حَيْثُ بَعْقَى بَلُلٌ مِنْ مَسْحِ الْفَرْضِ ، وقَوْلُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : [إِنَّ] (٤) الرَّدَّ سُنَّةٌ طَالَ الشَّعْرُ أَوْ لَمْ يَطُلُ ل يَعْنِي بَعْدَ [ق/ ٩٢] حُصُولِ التَّعْمِيمِ ؛ إِذْ قَبْلُهُ لاَ يَتَأَتَّى الرَّدُ .

وَنَحْوُهُ لَـ (مخ) (٥) مَعَ زِيَادَة أَشَارَ إِلَيْهَا فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمِ الْمُصنَّف بِقَوْلِه : أَيْ إِنَّ الرَّجُلَ وَالْمَسْأَةَ إِذَا مَسَحًا عَلَى الشَّعْرِ الْمَسْدُولِ أَوْ الْمَضْفُورِ [أَوْ الْمَضْفُورِ [أَوْ الْمَضُورِ آوَ الْمَسْحِ لأَجْلِ مَا الْمَقْصُوصِ اللَّهُ فَالْإِذْ خَالُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّعْمِيمُ وَاجِبٌ كَمَا فِي الشَّعْرِ الطَّوِيلِ ، غَابَ عَنْهُمَا ؛ فَالْإِذْ خَالُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّعْمِيمُ وَاجِبٌ كَمَا فِي الشَّعْرِ الطَّويلِ ، وَيُخَاطَبُ بِالسَّنَّة بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ بَقِيَ بَلَلٌ مِنْ مَسْحِ الْفَرْضِ ؛ فَقُولُ الشَّيْخِ عَبْدِ وَيُخَاطَبُ بِالسَّنَّة بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ بَقِي بَلَلٌ مِنْ مَسْحِ الْفَرْضِ ؛ فَقُولُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِنَّ الرَّدَّ سُنَةٌ سَوَاءً طَالَ الشَّعْرُ أَمْ لا ، يَعْنِي : بَعْدَ حُصُولِ التَّعْمِيمِ ؛ الرَّحْمَنِ : إِنَّ الرَّدَّ سُنَةٌ سَوَاءً طَالَ الشَّعْرُ أَمْ لا ، يَعْنِي : بَعْدَ حُصُولِ التَّعْمِيمِ ؛

⁽۱) شرح الزرقاني (۱/۹/۱) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱٦) .

⁽٣) في شرح الزرقاني : كالشعر .

⁽٤) سقط من الزرقاني .

⁽٥) حاشية الخرشي (١/ ١٢٥) .

⁽٦) سقط من الأصل ، والمثبت من حاشية الخرشي .

إِذْ قَدْ قَبْلُهُ لاَ يَتَأَتَّى الرَّدُّ ، وَاسْتَظْهَرَ الزَّرْقَانِيُّ أَنَّ الرَّدَّ فِيمَا ذُكِرَ سُنَّةٌ ؛ لأَنَّ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ بِمَثَابَةِ الْبَاطِنِ وَالْبَاطِنُ لاَ يَجِبُ مَسْحُهُ . اه كَلاَمُهُ برُمَّته .

وَقَالَ (عبق) (١) أَيْضًا فِي تَكَلُّمهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَرَدُّ مَسْحِ رَأْسِهِ) (٢) مَا نَصُّهُ : ثُمَّ رَدُّ مَسْحِ رَأْسَهِ وَلَوْ طَوِيلاً إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَعْمِيمِهِ بِالْمَسْحِ ، فَمَنْ طَالَ شَعْرُهُ بِحَيْثُ لا يَعُمُّ مَسْحُهُ إِلاَّ بَإِدْخَالَ يَدَيْهِ تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ يُسَنُّ فِي حَقِّهِ إِذَا عَمَّمَ الْمَسْحَ أَنْ يَرُدَّ ، وَمَحَلُّ كُونِ الرَّدِّ سَنَّةً حَيْثُ بَقِي الْمَسْحِ الْوَاجِبِ وَإِلاَّ لَمْ يُسَنْ ، وَانْظُرْ إِذَا بَقِي بَلَلٌ بِيدِهِ يَكُفِي بِيدِهِ بَلَلٌ مِنْ الْمَسْحَ الْوَاجِبِ وَإِلاَّ لَمْ يُسَنْ ، وَانْظُرْ إِذَا بَقِي بَلَلٌ بِيدِهِ يَكُفِي بَعْضُ الرَّدُّ هَلْ يُسَنَّ بِقَدْرِ الْبَلَلِ فَقَطْ أَوْ يَسْقُطُ الرَّدُّ ؟

وَالأُوَّلُ هُوَ الطَّاهِرُ لِخَبَرِ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (٣) اهد. وَعَبَارَةُ (مِخ) (٤) فِي ذَلِكَ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرٌ كَلاَمَهِ وَفِي عِبَارَة : وَرَدُّ مَسْحِ رَأْسِهِ سُنَّةٌ وَلَوْ طَالَ الشَّعْرُ بَعْدَ تَعْمِيمِهِ بِالْمَسْحِ ، فَمَنْ طَالَ شَعْرُهُ بِحَيْثُ لَا يَعُمْ مَسْحُهُ إِلاَّ بِإِدْخَالِ يَدَيْهِ تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ يُسَنُّ فِي حَقِّهِ ، إِذَا عَمَّ الْمَسْحُ أَنْ يَرُدَّ، وَهَذَا مُرادُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : بأنَّ الرَّدَّ سَنَّةٌ وَلَوْ فِي الشَّعْرِ الطَّوِيلِ - أَىْ : بَعْدَ التَّعْمِيمِ - إِذْ لاَ يَسَعُ أَحَدًا مِمَّنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ مَسْحِ جَمِيعِ الرَّأْسِ أَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ مَسْحِ جَمِيعِ الرَّأْسِ أَنْ يَقُولُ : إِنَّ الرَّدَّ قَبْلَ التَّعْمِيمِ سُنَّةٌ . ا ه . .

وَقَالَ البنَانِيُّ (٥): الإِدْخَالُ مِنْ تَتَمَّةِ الرَّدِّ الَّذِي هُــوَ سُنَّةٌ وَشَرْطٌ فِيه ؛ وَلذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ وَاعْتَرَضَ كَلاَمَ (عبق) وَ (عج) الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِماً: الإِدْخَالُ الَّذِي يَحْصُـلُ بِهِ تَعْمِيمُ الْمَسْحِ وَاجِبٌ وَأَنَّهُ يُخَـاطَبُ بِالسُّنَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ،

⁽١) شرح الزرقاني (١/ ١٢٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٧) .

⁽٣) تقدم .

⁽٤) حاشية الخرشي (١/ ١٣٥) .

⁽٥) الفتح الرباني (١/ ١٢٤) مع «شرح الزرقاني» .

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقُولِهِ : قَـُولُ (عبق) : الإِدْخَالُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ تَعْمِيمُ الْمَسْحِ وَاجِبٌ، مَعَ قُولُهِ : وَيُخَاطَبُ [ق/ ٩٣] بِالسَّنَّة بَعْدَ ذَلِكَ . . . إِلَخْ . كُلُّ منْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ لأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لأَبُدَّ لِصَاحِبِ الْمُسْتَرْخِي مِنْ مَسْحِ رأْسِه ثَلاَثَ مَرَّاتَ : مَرَّةً لظَاهِرِهِ ، وَمَرَّةٌ لبَاطنه ، وَهُمَا وَاجِبتَانِ ، إِذْ بِهِمَا يَحْصُلُ التَّعْمِيمُ الْوَاجِبُ ، وَالثَّالِثَةُ لتَحْصِيلِ السَّنَّة ، وَبِهذَا قَـالَ (عج) وَمَنْ تَبعهُ ، وَهُو غَيْرُ صَحَيح ، وَإِنْ كَانَ فِي (ح) عَنْ السَّيْخِ زَرُّوق مَا يُوهِمُ التَّرَدُّدُ فِي ذَلِكَ ، بَلْ الْحَقُّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَصَرَّحَ بِهِ التَّتَاثِيُّ فِي «شَرْحِ الرِّسَالَةِ» مِنْ أَلَّهُ الْحَقُّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَصَرَّحَ بِهِ التَّتَاثِيُّ فِي «شَرْحِ الرِّسَالَةِ» مِنْ أَنَّهُ الْحَقُّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَلَسَّتَة أَخْرَى ، وَأَنَّ الإِدْخَالَ مِنْ تَتَمَّةَ الرَّدِ وَهُو سَنَّةٌ وَشَرْطُ فِيه ؛ وَلَذَا قَالَ الْمُؤلِّفُ فَي رَدِّ الْمَسْح ، وَلَمَّ كَانَ كَلاَمُهُ هَنَا وَهُو سَنَّةٌ وَشَرْطٌ فِيه ؛ وَلَذَا قَالَ الْمُؤلِّفُ فَي رَدِّ الْمَسْح ، وَلَمَّ كَانَ كَلاَمُهُ هَنَا لاَيْدَلُ عَلَى حُكُم الرَّدِ فِي نَفْسِهِ نَبَّة عَلَيْهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَرَدَّ مَسْحَ رأْسِهِ . . . إِلَخْ . . إِلَخْ . . إِلَى فَي رَقُولِهِ : وَرَدَّ مَسْحَ رأْسِهِ . . . إِلَخْ . . إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَرَدَّ مَسْحَ رأْسِهِ . . . إِلَخْ . . إِلَى الْحَدَى . . إِلَى اللَّهُ عَلَيْهُ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَرَدَّ مَسْحَ رأْسِهِ . . . إِلَخْ . . إِلَمْ الْتَوْدُ . . . إِلَى الْمَلْ الْحَدُى الْقَالَةُ الْسَلَيْمُ عَلَيْهُ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَرَدَّ مَسْحَ رأْسِهِ . . . إِلَخْ . . الْمَدْ . . . إِلَى الْحَدْ فَي نَفْسِهِ نَبَّهُ عَلَيْهُ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَرَدَّ مَسْحَ رأْسِهِ . . . إِلَى الْمَدْ . . . إِلَى الْمَدْ . . . إِلَى الْمَالَةُ الْمُنْ الْمُدُ الْمُ الْمَالَةُ اللَّهُ الْحُرَى الْمُنْ الْمُولِةُ الْمَالِقُولُ الْمُولِةُ الْمُولِةُ الْمُولِةُ الْمُهُ الْمُلْقُولُهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِولَةُ الْمُولِةُ الْمُؤْلِقُ الْ

وَنُصُوصُ الْأَثِمَّةِ كَنَصَّ «الْمُدُوَّنَةِ » و «الرِّسَالَةِ» وَعَبْد الْوَهَّابِ وَابْنِ يُونُسَ وَاللَّخْمِيِّ وَعَيَاضَ وَابْنِ شَاسٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ عَرَفَةَ وَغَيْرِهِمْ كُلُّهَا ظَاهِرَةٌ فَيمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَيْسَ فِي كَلاَم وَاحِد مِنْهُمْ إِشْعَارٌ فِيمَا قَالَهُ (عَج) أَصْلاً ، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الظَّوَاهِرَ إِذَا كَثُرَتْ بِمَنْزِلَةً النَّصِّ ، ويَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ عَلَلُوا الرَّدَّ مِنْ أَصْلِهِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ بِأَنَّهُ بِهِ يَحْصُلُ مَسْحُ بَاطِنِ الشَّعْرِ .

قَالَ ابْنُ بَشِيرِ : وَإِنَّمَا رَأَى أَهْلُ الْمَذْهَبِ أَنْ يَمُرَّ يَدَيْهِ عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ ذَاهِبًا وَعَائِدًا لِيَحْصُلَ الْمَسْحُ عَلَى وَجْهِي الشَّعْرِ ، إِذْ الشَّعْرُ مُنْصَبُّ مِنْ جِهَةِ الْوَجْهِ إِلَى جِهَةِ الْوَجْهِ .

وَقَالَ الْفَاكِهَانِيُّ: إِنَّمَا كَانَ الرَّدُّ سُنَّةً وَالثَّانِيةُ وَالثَّالِثَةُ فِي الْمَغْسُولِ مُسْتَحَبَّتَيْنِ؛ لَأَنَّ الَّذِي يَمْسَحُهُ فِي الرَّدِّ غَيْرُ الَّذِي يَمْسَحُهُ أَوَّلاً فِي حَقِّ ذِي مُسْتَحَبَّتَيْنِ؛ لَأَنَّ الَّذِي يَمْسَحُهُ أَوَّلاً فِي حَقِّ ذِي الشَّعْرِ، وَأُلْحِقُ غَيْرُهُ بِه بِخِلاَفِ الَّذِي غُسِلَ ثَانِيًا وَثَالِثًا، فَإِنَّهُ غَيْرُ الأَوَّلَ . أهد . فَهَذَا يَدُلُ عُلَى بُطُلاَنِ مَا ادَّعَاهُ (عج) ؛ لأَنَّ صَاحِبَ الْمُسْتَرْخِي لَوْ كَانَ فَهَذَا يَدُلُ عَلَى بُطُلاَنِ مَا ادَّعَاهُ (عج) ؛ لأَنَّ صَاحِبَ الْمُسْتَرْخِي لَوْ كَانَ

يَمْسَحُ فِي الأُولَى ظَاهِرَ الشَّعْرِ وَبَاطِنَهُ كَمَا زَعَمَهُ (عج) لَكَانَ الْمَمْسُوحُ أَوَّلاً هُوَ الْمَمْسُوحُ ثَانِيًّا ، وَذَلَكَ خِلاَفُ مَا قَالَهُ ابْنُ بَشِيرِ وَالْفَاكِ هَانِيُّ ، وَيَلْزَمُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهَ أَنْ يَمْسَحَ أَرْبُعَ مَرَّاتِ لِيَحْصُلَ التَّعْمِيمُ فِي السَّنَّةِ أَيْضًا وَلاَ قَائلَ به .

وَلَمَّا ذَكَرَ ابْنُ مَـرِ ْزُوق أَنَّ ظَاهِرَ [كلام] (١) الْمُصنَّفِ هُنَا يُوهِمُ وُجُوبَ الرَّدِّ قَـالَ : وَهُوَ مُشْكَلٌ بِمَـا ذُكِرَ فِي الـتَّسَنُّنِ ، لأَنَّ ذَلِكَ الرَّدَّ إِنْ كَـانَ هَذَا لَزَمَ أَنْ يَكُونَ فَلْ فَرْضًا [ق/ ٩٤] وَسُنَّةً مَعًا ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ آخَرَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ثَالِئًا وَلَمْ يَشْرَعْ عِنْدَ (عج) . اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظِه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

(١٤٤) [٧] سُوَّالٌ عَمَّنْ نَسِى نِيَّةَ الْوُضُوءِ وَتَذَكَرَهَا فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ منْهُ. مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَبْتَدِئُ الْوُضُوءَ طَالَ أَمْ لاَ كَمَا فِي «كَبِيرِ» (مخ) . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥) [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُتُوَضِّى انْقَطَعَتْ منْهُ لَحْمَةٌ أَوْ قُشرَ مِنْهُ جِلْدَةٌ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِ الْقِشْرِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ غَـسْلُ ذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ كَـمَا فِي (ح) (٢) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَوَضَّأَ لِصَلاَةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلاَةُ الْفَرْضِ بِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْوُضُوءَ إِذَا كَانَ لِعبَادَة لاَ يَصِحُ فِعْلُهَا بِغَيْرِ الطَّهَارَةِ كَالسَّنُنِ وَالـنَّوَافِلِ وَمَسَّ الْمُصْحَفِ ، فَيُبَاحُ بِهِ الْفَرْضُ ، وَإِنْ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) مواهب الجليل (١/٢١٧) .

كَانَ الْوُضُوءُ لِعِبَادَة يَصِحُ فِعْلُهَا بِغَيْرِ وُضُوءٍ كَالتِّلاَوَةِ وَالنَّوْمِ وَنَحْوِهِمَا ، فَلاَ يُبَاحُ بِهِ صَلاَةُ الْفَرْضِ .

انْظُرْ: ابْنَ عَبْدِ الصَّادِقِ عَلَى ابْنِ عَاشِرٍ . أه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧) [١٠] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ إِضَافَةِ الْماءِ بَعْدَ وُصُولِهِ لِلْعُضُو ِ مِنْ وَسَخه؟

جُوابُهُ: أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَضُرُّ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي (ح) (١) ، وَأَمَّا التَّغَيُّرُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الْعُضُو فَإِنَّهُ يَضُرُّ ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ مَا إِذَا تَغَيَّرَ بِالْيَدِ كَمَا فِي فَتَاوَى أَئِمَّنَا . أَ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨) [١١] سُوَّالٌ عَمَّنْ وَجَدَ فِي عَيْنِهِ قَدْاءً بَعْدَ وَضُوتِهِ وَصَلاَتِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحةٌ إِنْ كَانَ حَكَّ عَيْنَيْهِ فِي وَضُوتِه ، وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا طَرَأَتْ لَهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ كَمَا فِي «مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلُيِّ» ، واَسْتَظَهَرَ (ح) (٢) بَعْدَ ذَكْرِهِ لِكَلاَمِ الْبَرْزَلِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ خَاصًا بِالْقَذَاءِ بَلْ كُلُّ حَائِلٍ حُكْمُهُ كَذَلِكَ ، فَإِذَا وَجَدَهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ فَا إِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ طَرَأَ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ فَا إِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ طَرَأَ بَعْدَ الْوُضُوء فَا إِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ طَرَأَ بَعْدَ الْوَصُوء فَا إِنَّهُ يَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ نَحْوِ السِّدْرِ فِي الرَّأْسِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرَاَّةِ الْمَسْحُ عَلَيْه في الْوُضُوء أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : ذَكَرَ الشَّيْخُ زروق عَنْ شَـيْخِهِ القُوريِّ أَنَّهُ قَــالَ : إِنِّي لأُفْتِي النِّسَاءَ

⁽١) مواهب الجليل (١/ ١٨٣) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) .

بِالْمَسْحِ عَلَى الْحِنَّاءِ لأَنَّا إِذَا [مَنَعْنَاهُنَّ] (١) مِنْهُ تَرَكْنَ الصَّلاَةَ ، وَإِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ تَرْكُ الصَّلاَةِ وَبَيْنَ فِعْلَهَا [جَرَى] (٢) عَلَى الْخِلاَفِ فَارْتِكَابُ [الأَخْفِّ] (٣) أَوْلَى .ا هـ . مَنْ (ح) (٤) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ غَيْرُهُ بِكَمَالِ وُضُوئِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ يَقْبَلُ إِخْبَارَ الْنَغَيْرِ بِكَمَالُ الْوُضُوءِ وَالصَّوْمِ وَلَوْ وَاحِدًا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُ عَدْلُ رَوَايَة بِخِلاَفِ الصَّلاَة ، فَإِنَّهُ لاَ يَكْتَفِي وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُ عَدْلُ رَوَايَة بِخِلاَفِ الصَّلاَة ، فَإِنَّهُ لاَ يَكْتَفِي بِإِخْبَارِ [ق/ ٩٥] غَيْرِهِ بِكَمَالُهَا ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ رُشْد : لَوْ شَكَّ هِلْ صَلَّى أَمْ لاَ فَأَخْبَرَتُهُ رَوْجَتُهُ وَهِي ثَقَةٌ ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ أَنَّهُ صَلَّى لَمْ يَرْجِع فَلَ صَلَّى أَمْ لاَ فَأَخْبَرَتُهُ رَوْجَتُهُ وَهِي ثَقَةٌ ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ أَنَّهُ صَلَّى لَمْ يَرْجِع إِلَى قَوْلُ وَاحِد مِنْهُمَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ يَعْتَرِيهُ ذَلِكَ كَثِيرًا ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَكَّ هَلْ عَلْ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطْ لِعَدْلَيْنِ) (٥) .

وَأَمَّا لَوْ أَخْبَرَهُ الْغَيْرُ بِأَصْلِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّـوْمِ فَهَلْ هُوَ كَالإِخْبَارِ بِإِكْمَالِهَا أَمْ لاَ. انْظُرْ (عج) أ هـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ نِيَّةٍ غَسْلِ الذَّكَرِ مِنْ الْمَذْيِ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَوْ لَتَيمُّم ؟

جَوَابُهُ : قَالَ السُّودَانِيُّ : إِنَّ غَسْلَ الذَّكَرِ مِنْ الْمَذْيِ يُقَالُ لَهُ : جَنَابَةُ الذَّكَرِ

⁽١) في «مواهب الجليل»: منضاهم. خطأ .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من «مواهب الجليل» .

⁽٣) في الأصل : الخلاف ، والمثبت من «مواهب الجليل» وهو الصواب وقد سبقت الإشارة لمثل هذا.

⁽٤) مواهب الجليل (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٣٢) .

وَيُقَالُ : الْجَنَابَةُ الصُّغْرَى ، وَحِينَئِذَ فَيَنْوِي بِغَسْلِهِ نِيَّةَ رَفْعٍ جَنَابَةِ الذَّكَرِ وَالْجَنَابَةِ الصُّغْرَى . أهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢) [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ يَحُسُّ بِنُزُولِ قَطْرَة مِنْ البَوْلِ بَعْدَ وُضُوئِهِ فَيُفْتِّسُ فَتَارَةً يَجِدُهَا وَتَارَةً لاَ يَجِدُها . مَا الْحُكْمَ في ذَلك ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَلْتَفَتُ إِلَى هَذَا إِذَا اعْتَرَاهُ كَشِيرًا ، وَدِينُ اللَّهِ يُسْرٌ كَمَا فِي (عج) عَنْ «نَوَازِل ابْنِ رَشْد» (١): وَالْكَثْرَةُ فِي مَثْلِ هَذَا أَنْ يَحْصُلَ لَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَوْ مَرَّةً وَاحَدَةً ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ يَغِيبُ عَنْهُ بَعْضُ الأَيَّامِ فَلَيْسَ ذَلِكَ مَمَّا يَعْتَرِي كَثِيرًا وَيَنْقُضُ وُضُوءَهُ وَهَذَا مَا لَمْ يَتَحَقَّقُ نُزُولَهَا ، فَإِنْ تَحَقَّقَ نُزُولَهَا عَمِلَ عَلَيْهِ فَقَطَّ كَمَا فِي (عج) أه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣) [٦٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ الْمَذْيِ وَتَعَمَّدَ الْبَوْلَ أَوْ اللَّذَّةَ هَلْ يُبْطِلُ وُضُوءَهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ يَنْقُضُ وُضُوءَهُ بِتَعَمَّدُ ذَلِكَ وَتَعَـمدِ اللَّذَّةِ أَنْ يُلاَعِبَ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَذْيُ كَمَا فِي (طخ) . أ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤) [١٧] سُوَّالٌ عَنْ عَلاَمَةِ النَّوْمِ الثَّقِيلِ الَّذِي يَجِبُ مِنْهُ الوُّضُوءُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ عَلاَمَتَهُ سُقُوطُ شَيء منْ يَدِه أَوْ انْحِلاَلُ حَبْوَتِهِ أَوْ سَيَلاَنُ رِيقِهِ أَوْ بُعْدُهُ عَنْ الأَصْواَتِ بِهِ ، وَلاَ يَتَفَطَّنُ لِشِيءٍ مِنْ ذَلِكَ كَمَا فِي (ح) . أَ هَد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥) [١٨] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَنْعَظَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ هَلْ يَقْطَعُـهُا أَوْ يَتَمَادَى؟

فتاوی ابن رشد (۲/ ۹ · ۱) .

جَوابُهُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَادَتُهُ عَدَمُ الْمَذْيِ أَوْ كَانَ يَمْذِي بَعْدَ زَوَالِ الإِنْعَاظِ وَأَمِنَ مِنْهُ فِي صَلَاتِه أَتَمَّهَا ، فَإِنْ وَجَدَ شَيْئًا بَعْدَ فَرَاغِهَا قَضَاهَا ، وَإِنْ كَانَ عَادَتُهُ الْمَذْيُ مِنْهُ وَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا كَانَ عَلَى الْمَذَيُ مِنْهُ وَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا كَانَ عَلَى طَهَارَته . انْظُو (كَبير) (مخ) اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦) [١٩] سُــوَالٌ عَـنْ مَـسِّ الصَّـبِيِّ لِذَكَـرِهِ هَـلْ يَنْقُـضُ وُصُوءَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: لاَ ؛ إِذْ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ نَوَاقِضِ [ق/ ٩٦] الْوُضُوء : (وَمُطْلَقُ مَسٍ ذَكَرِهِ الْمُتَّصِلِ) (أ) خَاصٌ بِالْبَالِغِ كَمَا فِي [عبد] (٢) . ا هـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧) [٢٠] سُوَالٌ عَنْ مَسِّ الْمَحْبُوبِ مَوْضِعَ الْجَبِّ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: لاَ كَمَا فِي (ح) (٣) عَنْ «الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ» . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بالظُّفْرِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: لاَ ؛ طَالَ الظُّفْرُ أَمْ لاَ ، كَمَا فِي (عبق) (٤) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى عُلَمُ .

(١٥٩) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ اللَّمْسِ لِلْمَرْأَةَ بِالْعُوْدِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءِ أَمْ لاَ ؟ جَوَابُهُ: لاَ ؛ وَلَوْ قَصَدَ اللَّمْسَ بِهِ اللَّذَّةَ أَوْ وَجَدَهَا ؛ فَفِي (ح): مَنْ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۸ _ ۱۹) .

⁽٢) هكذا في الأصل ، وعادته التي نص عليها أن يشير لعبد الباقي بـ «عبق».

انظر : «شرح الزرقاني » (۱/۹۹۱) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/٢٩٩) .

⁽٤) شرح الزرقاني (١/٩٥١) .

ضَرَبَ شَخْصًا بِطَرَفِ كَفِّهِ قَاصِدًا لِلَّذَّةِ لاَ يَنْقُضُ وُضُوءَهُ . ا هـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ الشَّكِّ في السَّبَ هَلْ يَجِبُ منْهُ الوُّضُوءُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ كَالشَّكِّ فِي الْحَدَثِ ؛ فَفِي (عج): أَنَّ اللاَّمِسَ إِذَا شَكَّ هَلْ الْتَذَّ أَمْ لاَ ؟ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ أَ هـ .

وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي الشَّكِّ فِي الرِّدَّةِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَمْ لاَ ؟ ، وَالَّذِي يُفِيدُهُ كَلاَمُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ : أَنَّهُ لاَ يَنْقُضُهُ ، لأَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ بَعْضِ شُيُوجِه : أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي الرِّدَّةِ لاَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُهَا ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَنْقُضُ وُضُوءَهُ وَلَمْ يَعِزْهُ لِنَقْلِ . أَه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١) [٢٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ وَجَدَ بَلَلاً بَعْدَ وُضُوتِهِ وَشَكَّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ الْمَاء أَوْ الْبَوْل ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي (ح) (١) عَنْ : «الْمَجْمُوعَةِ» عَنْ

⁽۱) قال الحطاب : أرجو أن لا يكون علميه شيء وما سمعت من أعماد الوضوء من مثل هذا ، وإذا فعل هذا تمادى به ، يريد أنه تأخذه الوسوسة .

قال اللخمي : وقد قيل: إنه لا فرق بين الصورتين ؛ لأن كل ذلك شك ثم ذكر الأحاديث الدالة على ذلك ، والله أعلم .

وفي «الجواهر» في الكلام على النية: ولو شك في الحدث ، وقلنا لا يجب عليه استئناف الوضوء بالشك على إحدى الروايتين ، أو كان شكه غير مقتض للوضوء كالتردد من غير استناد إلى سبب مع تقدم يقين الطهارة فتوضأ احتياطًا ، ثم تبين له يقين الحدث ففي وجوب الإعادة قولان للتردد في النية . انتهى .

تنبيه: فرع صاحب «الطراز» على القول بوجوب الوضوء للشك لو شك في الصلاة وذكر في ذلك قولين ذكرهما في «التوضيح» عن الباجي وظاهر كلام ابن الحاجب واللخمي أن التفرقة بين ذكره في الصلاة أو خارجها أحد الأقوال في أصل المسألة. «مواهب الجليل» (١/ ٢٠١).

مَالِكِ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢) [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَسَّ بِبَلَلِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ هَلْ يَتَمَادَى أَوْ يَقْطَعُ؟ جَوَابُهُ: مَا فِي نَوَازِل الْبُرْزُلِيِّ (١) ، وَلَفْظُهُ:

وَسَئِلَ أَبُو مُحَمَّد عَمَّنْ يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ فَيَحِسُّ بَلَـلاً فَيَقْطَعُ فَمَرَّةً يَجِدُهُ وَمَرَّةً لاَ يَجِدُهُ . قَالَ : يَقْطَعُ وَيَسْتَبْرِئُ ؛ فَإِنْ تَمَادَى عَلَى شَكِّهِ وَظَهَرَتْ السَّلاَمَةُ بَعْدَ الصَّلاَةِ صَحَّتْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ ، ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣) [٢٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَقَّنَ دُخُولَ الصَّلاَة عَلَى طَهَارَة ثُمَّ رَأَى مَذْيًا بَعْدَ الْخُرُوج مِنْهَا بِسَاعَة وَشَكَّ هَلْ خَرَجَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ : مَا ذَكَرَهُ (ح) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي مَبْحَثِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ (وَيَشُكُ فِي حَدَثِ بَعْدَ طَهْرٍ عُلِمْ] (٢)) (٣) وَلَفْظُهُ : هَذَا إِذَا شَكَّ قَبْلَ الصَّلاَةِ، وَأَمَّا إِذَا صَلَّى وَشَكَّ هَلْ حَدَثَ فِيهِ أَمْ لاَ ؟ [فَفِيهِ] (٤) قَوْلاَنِ ، وَالصَّلاَةِ، وَأَمَّا إِذَا صَلَّى وَشَكَّ هَلْ حَدَثَ فِيهِ أَمْ لاَ ؟ [فَفِيهِ] (٤) قَوْلاَنِ ، وَذَكَرَهُمَا] (٥) الْبَاجِي فِي «الْمُنْتَقَى» (٦) فِي مَسْأَلَةِ مَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ احْتِلاَمًا لاَ يَدْرِي مَتَى وَقَعَ مِنْهُ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ مُحْدِثِ رَأَى لَوْحَ قُـرْآنِ [ق/ ٩٧] بِقَذَرٍ هَلْ يُبَادِرُ لَأَخْذه أَوْ يَتْرُكُهُ حَتَّى يَتَطَهَّرَ ؟

^{. ({{\\/})(\)}

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) سقط من الأصل ، والمثبت من «مواهب الجليل» .

⁽٥) في الأصل : ذكره ، والمثبت من «مواهب الجليل» .

^{(5) (1/313}_513).

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُبَادِرُ لأَخْذِهِ ، وَلاَ يَتْرُكُهُ حَتَّى يَتَطَهَّرَ كَمَا فِي نَوَازِلِ (عج) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥) [٢٨] سُوَّالٌ عَنْ تَأْليف الحر هَلْ يَجُوزُ للمُحْدث مَسُّهُ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لِخُرُوجِهِ عَنْ هَيْئَةِ الْمُصْحَفِ إِلَى جَهَة أُخْرَى ؛ فَضَاهَى الْفَقْهَ وَالتَّفْسِيرَ ، وَفِي الشَّيْخِ خَلِيلِ مَا نَصُّهُ : (وَتَفْسِيرٌ) (١) اللهُ يَجُوزُ للْمُحْدِثُ وَلَوْ أَكْبَرَ مَسُّ التَّفْسِيرِ ، وَلَوْ مَعَ قَصْدِ قِرَاءَةِ الآي كَمَا فِي (ق) خِلاَفًا للْمُحْدِثُ وَلَوْ أَكْبَرَ مَسُّ التَّفْسِيرِ ، وَلَوْ مَعَ قَصْدِ قِرَاءَةِ الآي كَمَا فِي (ق) خِلاَفًا للْمُن عَرَفَةَ (٢) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الْوُضُوءُ أَمْ لاَ ؟ [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَّ ثَوْبَ امْرَأَةً وَالْتَذَّ مِنْ ذَلِكَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لاَ ؛ لقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَلَمْسُ يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً) (٣) ؛ أَىْ : عَادَةُ السَّاسِ لاَ عَادَةُ الْمُلْتَذُّ وَحُدَهُ ، وَقَدْ عَلَمْتَ أَنَّ النَّوْبَ لاَ يَلْتَذُ مِنْهُ النَّاسُ عَادَةً ؛ فَفِي (ح) (٤) : أَنَّ مَنْ ضَرَبَ شَخْصًا بِكُمِّهِ قَاصِدًا اللَّذَّةَ لاَ يُنْتَقَضُ وُضُوءُهُ بِذَلِكَ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧) [٣٠] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ: ([إِلاَّ] (٥) بِأَمْتِعَةِ قَصَدْتَ) (٦) هَلُ الأَمْتِعَةُ فِي الْمُصْحَفِ أَوْ فِي الْجَبِيرَةِ ؟

مختصر خلیل (ص/۱۹).

⁽۲) انظر : «حاشية الخرشي» (١٦١/١) و«التاج والإكليل» (١/ ٣٠٤) و«مـواهب الجليل» (١/ ٣٠٤) و«الشرح الكبير» (١/ ١٢٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٨) .

⁽٤) انظر : «مواهب الجليل» (١/ ٢٩٩) و «الشرح الكبير » (١/ ١٢٠) .

⁽٥) في الأصل : لا ، والمثبت من «مختصر خليل » .

⁽٦) مختصر خليل (ص/١٩) .

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَشْمَلُ الأَمْتِعَةَ الَّتِي فِي الْمُصْحَفِ وَفِي الْجَبِيرَةِ ؟ فَيَحُوزُ لِلْمُحْدِثُ مَسُ الْمُصْحَف بِقَصْد نَزْع شَيء فِي الْجَبِيرَةِ أَوْ الْمُصْحَف كَورَقَة لِلْمُحْدِث مَسَ الْمُصْحَف بِقَصْد نَزْع شَيء فِي الْجَبِيرةِ أَوْ الْمُصْحَف كَورَقَة بَيْضَاءَ مَثَلاً فِيه أَوْ غَيْرِهَا، بِشَرْط أَنْ لاَ قَصْدَ عِنْدَهُ سُوى نَزْع ذَلكَ ، فَإِنْ قَصَد نَزْع ذَلكَ وَمَسَ الْمُصْحَف مَنْع عَلَى الْمُرْتَضِي كَمَا فِي (ح) (١) وَ (عبق) (٢)، وَهُو ظَاهِر كَلاَم السَّيْع بَانْحِصَار الشَّيء بِالذِّي يُفيد نَفْيَ الْحُكْم عَنْ الْقَصْد في الأَمْتِعة ؛ لأَنَّ تَخْصيص الشَّيء بِالذِّي يُفيد نَفْيَ الْحُكْم عَنْ فَالْحَدَث يَمْن وَلُو الْمُوافِق لَم المَّا في (الإرشاد » ولَفْظُهُ: عَيْرِه كَمَا فِي (شخ) ، وَهُو الْمُوافِق لَم لَما في « الإرشاد » ولَفْظُهُ: والْحَدَثُ يَمْنَعُ حَمْل الْمُصْحَف ولَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَعَلاقَة لاَ فِي أَمْتِعة يُقْصَد حَمْل الْمُصْحَف ولَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَعَلاقَة لاَ فِي أَمْتِعة يُقْصَد حَمْل الْمُصْحَف ولَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَعَلاقَة لاَ فِي أَمْتِعة يُقْصَد حَمْل الْمُصْحَف ولَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَعَلاقَة لاَ فِي أَمْتِعة يُقْصَد حَمْل الْمُصْحَف ولَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَعَلاقَة لاَ فِي أَمْتِعة يُقْصَد حَمْلُ الْمُصْحَف ولَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَعَلاقَة لاَ فِي أَمْتِعة يُقْصَد حَمْلُها دُونَهُ . ا ه . .

وَظَاهِرُ كَلاَمُ ابْنِ الْحَاجِبِ : أَنَّهُ يَجُوزُ للْمُحْدِثِ مَسَّ الْمُصْحَفِ بِقَصْدِ حَمْلِ الأَمْتِعَةِ وَحْدَهَا دُونَهُ ، أَوْ لَهُمَا مَعًا ، وَنَصُّهُ : وَلاَ بَأْسَ بِحَمْلِ صَنْدُوقَ أَوْ خَمْلِ الأَمْتِعَةِ وَحْدَهَا دُونَهُ ، أَوْ لَهُمَا مَعًا ، وَنَصُّهُ : وَلاَ بَأْسَ بِحَمْلِ صَنْدُوقَ أَوْ خَرَجَ هُوَ فِيهِ مَا لَمْ يَكُنُ الْمَقْصُودُ حَمْلُهُ . انظُرْ (عج) . أه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ مُحدث نَسِيَ كَلَمَةً أَوْ شَكَّ فِيهَا مِنْ الْقُرْآنِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ لِلْكَشْفِ عَنْهَا فِيهَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وُجُزْءٌ لِمُتَعَلِّمٍ) (٣) كَمَا فِي (مخ) (٤) اَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٤٤٢) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۱/۸۸) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٤) حاشية الخرشى (١٦١/١) .

(١٦٩) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي كَتْبِ الْمُحْدِثِ الْمُصْحَفَ أَوْ [ق/ ٩٨] الْكُرَّ اَسَةَ مِنْهُ مَثلاً ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي مَسِّ الْكُرَّ اَسَةَ مِنْهُ مَثلاً ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي مَسِّ وَقْف الْهَبَطَى ؟

جُواَبُهُ : أَنَّ كَتْبَهُ كَمَسِّهِ كَـمَا لأَئِمَّتَنَا ؛ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمُنِعَ مَسُّ مُصْحَفٍ) (١) . وَهُوَ يَشْمَلُ الْكَامِلَ وَالْجُزْءَ وَالْوَرَقَةَ فِيهَا بَعْضُ سُورَةٍ .

وَأَمَّا كَتْبُ آيَاتِ الْقُرُآنِ فِي الصَّحِيفَةِ لِلرُّقَى ، فَاإِنَّهُ جَاثِزٌ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ (٢) .

وَأَمَّا مَسُّ وَقْفِ الْهَبَطِيِّ فَمَـمْنُوعٌ لِلْمُحْدِثِ ، لأَنَّهُ بَعْضُ الْمُصْحَفِ فَلَمْ يَخْرُجُ عَنْ هَيْئَتِهِ إِلاَّ بِعَدَمِ التَّوَالِي ؛ فَـمَسُّهُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمُنِعَ مَسُّ مُصْحَفِ) (٣) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠) [٣٣] سُوَّالُ عَنْ جَمَاعَة دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ مَعَهَا مِن الْمَاءِ لِلَّ قَدْرَ وُصُوءٍ أَحَدِهِمْ. مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِسِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ »: مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَخَلَ الْمُوقُتُ عَلَى جَمَاعَةٍ لَيْسَ مَعَهُمْ إِلاَّ قَدْرُ وُضُوءٍ أَحَدِهِمْ أَعْطَوْهُ للإِمَامِ فَهُوَ الْوَقْتُ عَلَى جَمَاعَةٍ لَيْسَ مَعَهُمْ إِلاَّ قَدْرُ وُضُوءٍ أَحَدِهِمْ أَعْطَوْهُ للإِمَامِ فَهُوَ أَوْلَى . اه. .

قُلْتُ : ظَاهِرُهُ بِغَيْرِ قُرْعَةِ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٣) .

⁽۲) انظر : «حاشـية الدسوقي » (۱/ ۱۲۰) و«حــاشية الخــرشي» (۱/ ۱۲۰) و«مواهب الجليل» (۲/ ۱۲۰) و«منح الجليل» (۱۸/۱) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣) .

(١٧١) [٣٤] سُوَالُ عَنْ الْمَذْيِ إِذَا نَزَلَ فِي الْذَّكَرِ وَلَمْ يَخْرُجُ هَلْ يُنْقِضُ الْوُضُوءَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ وَصَلَ مَوْضِعًا مِنْ الذَّكَرِ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ بِمَا فَـوْقَ الْمُعْـتَادِ مِنْ السَّلْتِ وَالنَّتُـرِ فَلاَ يَلْزَمُـهُ إِخْرَاجُـهُ لأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْبَـاطِنِ بَلْ يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ ، وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا عَدَمُ نَقْضِ الْوُضُوءِ بِهِ كَمَا لاَ يَخْفَى .

وَإِنْ وَصَلَ إِلَى مَوضِعِ مِنْهُ يَخْرُجُ بِالسَّلْتِ وَالنَّرِ الْخَفِيفَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهُ بِهِمَا ؛ لأَنَّ مَا يَخْرُجُ بِهِمَا فِي حُكْمِ مَا بِالظَّاهِرِ، وَيَتَفَرَّعُ مِنْ ذَلِكَ نَقْضُ الْوُضُوء بِهِ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِمَّا فِي (عج) وَنَصَّهُ : سُئلَتُ عَنْ شَخْصٍ يَفْرُغُ مِنْ الْوُضُوء بِهِ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِمَّا فِي قَنَاةِ الذَّكْرِ وَلَكِنْ لاَ يَخْرُجُ هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَهُ السَّلْتِ وَالنَّرْ ؟ فَأَجَبْتُ : بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ بِمَا قَوِيَ مِنْ السَّلْتِ وَالنَّرْ ؟ فَأَجَبْتُ : بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ بِمَا قَوِيَ مِنْ السَّلْتِ وَالنَّرْ ؟ فَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهُ ؛ لأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، بَلْ يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ وَالنَّرْ ؛ فَلاَ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهُ بِهِمَا فِي عَنْ ذَلَكَ ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِالسَّلْتِ وَالنَّرِ الْخَفِيفَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهُ بِهِمَا ؛ لأَنَّ مَا يَخْرُجُ كَانَ يَخْرُجُ أَلِكَ مَا بِالظَّاهِرِ . أَهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۱۷۲) [٣٥] سُوَّالٌ عَنْ حُكْم مَنْ كَانَ كُلَّمَا نَظَرَ أَمْذَى وَهُوَ ذُو زَوْجَة ، وَيَعْرِفُ أَيْضًا أَنَّ الصَّوْمَ لاَ يَرْفَعُهُ عَنْهُ وَلاَ يَعْرِفُ لَهُ دَوَاءً وَلاَ رَأَى مَنْ يَعْرِفُهُ. هَلَ يُنْقضُ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: [ق/ ٩٩] قَالَ (شخ) : إِنَّ الْمُرَادَ بِسَلَسِ الْمَذْي : أَنْ يَـخْرُجَ مِنْهُ عَلَى وَجْه لاَ يَسْتَطِيعُ صَـاحِبُهُ أَنْ يُمْسِكَهُ كَأَنْ يَكُونَ كُـلَّمَا نَظَرَ أَوْ تَذَكَّرَ أَوْ لَمَسَ أَوْ بَاشَرَ أَمْذَى ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَسْتَمَرَّ دَائمًا . ا هـ .

وَصَاحِبُهُ إِنْ قَدرَ عَلَى رَفْعِهِ بِالتَّزْوِيجِ أَوْ التَّسَرِّي أَوْ الصَّوْمِ الَّذِي لَمْ يَشُقّ فِعْلُهُ عَلَيْهِ أَوْ بِدَوَاءٍ فَإِنَّهُ يُنْقِضُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، إِلاَّ فِي زَمَنِ التَّزُوَّجِ أَوْ زَمَنِ فِعْلُهُ عَلَيْهِ أَوْ بِدَوَاءٍ فَإِنَّهُ يُنْقِضُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، إِلاَّ فِي زَمَنِ التَّزُوَّجِ أَوْ زَمَنِ

شِرَاءِ السَّرِيَّةِ الَّتِي يَتَـدَاوَى بِهَا وَاسْـتِبْـرَائِهَا ، أَوْ زَمَنِ التَّـدَاوِي بِغَيْـرِهَا ، وَلَوْ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ السَّلِسَ الَّذِي لاَ يَقْدِرُ عَلَى رَفْعِهِ .

وَيُفَرَّقُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يُفَارِقَ أَكْثَرَ أَمْ لا ، وَيَنْزِلُ عَدَمُ الشَّمَنِ لِلدَّوَاءِ مِنْزِلَةَ عَدَمِ الدَّوَاءِ ، وَكَذَلَكَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالُهِ . أه . الْمُرَادُ مِنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ (كَسلسِ مَذْي قُدِرَ عَلَى رَفْعِهِ) (١) ، وَبَعْضُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الْغُسْلِ: (وَيَتَوَضَّأُ) (٢) انْتَهَى .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاحِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ: (وَبِسَلسِ فَارَقَ أَكْشَرَ الزَّمَنْ) (٣) ، فَإِنْ لَازَمَ جَمِيعَ الزَّمَانِ أَوْ جُلَّهُ فَلاَ نَقْضَ اتِّفَاقًا كَذَلِكَ لاَ نَقْضَ عَلَى الْمَشْهُورِ إِنْ لاَزَمَ نِصْفَهُ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى رَفْعِهِ كَمَا ذَكَرْتُمْ فِي السُّوَالِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۱۷۳) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا تَسَبَّبَ الرَّجُلُ فِي حُصُولِ سَلَسِ الْمَذْيِ لَهُ وَلَمْ يَقُدرُ عَلَى رَفْعه ، هَلْ يُنْقُضُ الْوَضُوءَ مُطْلَقًا أَوْ يُجْزِئُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَبِسَلِسِ فَارَقَ أَكْثَرَ الزَّمَانِ) (٤) ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج): السَّلَسُ الَّذِي لاَ يُقْدَرُ عَلَى رَفْعِه يُفْصَلُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي الْأَيُقُدَرُ عَلَى رَفْعِه يُفْصَلُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (وَبِسَلَسٍ ...) إِلَخْ . وَلَوْ تَسَبَّبَ فِي حُصُولِهِ ابْتَدَاءً كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلاَمٍ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ كَابْنِ بَشِيرٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ . اللهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مختصر خلیل (ص/۱۸) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٨) .

مَسَائِلِ الْوُضُوء وَنَوَاقضهُ ______

(١٧٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى مَا بَيْنَ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوء، هَلْ لاَ بُدَّ منْهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ مَا فِي «كَبِيـرِ» (مخ): فَلَوْ تَرَكَ التَّخْلِيلَ لَمْ يَضُرْ إِذَا وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى مَا بَيْنَ الأَصَابِعِ (١) أ هـ .

انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَنُدِبَ تَخْلِيلُ أَصَابِعِهِمَا) (٢) . أه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : «مواهب الجليل» (۱/ ١٩٥) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٦) .

٢٠٢ ----- الجازء الأول

مسائل الغسل

(١٧٥) [١] سُوَّالٌ عَنْ جُنُبِ اغْتَسَلَ بِنِيَّةِ الطُّهْرِ وَلَمْ يَنْوِ [ق/ ١٠٠] الْجَنَابَةَ هَلْ يُجْزِئْهُ غُسْلُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ وَالْقَوْلُ بِعَدَمِ الإِجْزَاءِ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الأَكْثَرُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ . انْظُرْ «التَّوْضِيحَ » . أه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦) [٢] سُوَالٌ عَنْ غُسلِ السُّنَّةِ كَغُسلِ الْجُمْعَةِ مَثَلاً هَلْ يُجْزِئُ عَنْ الْوُضُوءَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُجْزِئُ كَمَا فِي (مخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيُجْزِئُ عَنْ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ) (٢) أ هـ .

وَهَذَا إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ ، وَأَمَّا إِنْ تَوَضَّا قَبْلَهُ وَبَنَى عَلَى وَضُوئِهِ فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ ، وَيُقَدِّمُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ قَوْلاً وَاحِدًا لأَنَّ تَأْخِيرَهُمَا يُخِلُّ بِالْمُواَلاَةِ الْوَاجِبَةِ كَمَا فِي ابْنِ عَبْدِ الصَّادِقَ عَلَى ابْنِ عَاشِرِ وَإِنْ أَخَرَ غَسْلَهُ مَا عَتَى تَمَّ غُسْلُهُ أَسَاءَ وَصَحَّ وَضُوؤُهُ كَمَا فِي (ق) (آ) عنْدَ قُول الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَسُنَّ غَسْلُ مُتَّصِلٌ بِالرَّوَاحِ) (٤) اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰) .

⁽٢) حاشية الخرشي (١/ ١٧٥) قال الخرشي: أي وتجزئ نية الغسل الأكبر من جنابة أو حيض أو نفاس عن نية الأصغر إن كان جنبًا في نفس الأمر، بل وإن تبين بعد اغتساله عدم جنابته، قال في الرسالة، فإن اقتصر المتطهر على الفسل دون الوضوء أجزأه، وهذا في الغسل الواجب، أما غيره فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء إذا أراد الصلاة وإنما لم يقل المؤلف ويغني عن الوضوء للإشارة إلى أن الأفضل الوضوء، وتقدم هذا في قوله ثم أعضاء وضوئه كاملة.

⁽٣) التاج والإكليل (٢/ ١٧٤) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٤٤) .

مَسَائِلُ الْغُسُلِ ______مَسَائِلُ الْغُسُلِ _____

(١٧٧) [٣] سُوَّالٌ عَنْ صَبِيٍّ وَطَأَ بَالِغَةَّ وَحَسَّ بِخُرُوجِ شَيءٍ مِنْهُ لاَ يَدْرِي هَلَ هُو مَنيٌّ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْفَاكِهَانِيُّ: خَوَاصُّ الْمَنِيِّ ثَـلاَثٌ: الْخُرُوجُ بِشَهُوَةٍ مَعَ الْفُتُورِ عَقَبَهُ .

الثَّانِيَةُ: الرَّائِحَةُ كَرَائِحَةِ الطَّلْعِ قَرِيبَةٌ مِنْ رِيحِ الْعَجِينِ.

الثَّالَثَةُ : الْخُرُوجُ بِتَدَفُّقِ ، وَكُلُّ وَاحِدَة مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثِ إِذَا انْفَرَدَتْ اقْتَضَتْ كُونْهُ مَنِيًّا ، فَإِنْ فُقِدَتْ فَلَيْسَ بِمَنِيٍّ . انْتَهَى مَنْ (حَ) (١) فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ كُونْهُ مَنِيًّا ، فَإِنْ فُقِدَتْ فَلَيْسَ بِمَنِيٍّ . انْتَهَى مَنْ (حَ) (الْفَلاَثِ اقْتَضَتْ كُونَ الْخَارِجِ مِنْهُ بِأَنْ الْوَاطِئَ الْمَذْكُورَ إِنْ وَجَدَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثِ اقْتَضَتْ كُونَ الْخَارِجِ مِنْهُ مَنْ الْوَاطِئَ فَلَيْسَ بِمَنِيٍّ ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْعَلَامَتَيْنِ الأَخِيرَتَيْنِ بِقَوْلِهِ : مَنْهُ اللّهُ فَلَيْسَ بِمَنِيٍّ ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْعَلَامَ اللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَادَتْهُ مَهْمَا غَسلَ رَأْسَهُ مِنْ جَنَابَتِهِ أَصَابَتْهُ النَّازِلَةُ.

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى مَسْحِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ الْعَبْدَرِيُّ: إِنَّهُ لاَ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمَسْحِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ أَصَابَهُ ذَلِكَ مِنْ الْمَاءَ لاَ مِنْ الْهَوَى ، وَأَفْتَى ابْنُ رُشْدِ : بِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى التَّيَمُّمِ ، وَاسْتَبْعَدَ فَتُواهُ غَيْرُ وَاحد .

قَالَ ابْنُ عَـرَفَةَ : قَوْلُ ابْنُ رُشْد : «يَتَـيَمَّمُ مَنْ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَسْلِ رَأْسِهِ دُونَ مَسْحِهِ » بَعِيدٌ وَالأَظْهَرُ مَـسْحُه أ هـ . انْظُرْ «نَوَازِلَ ابْنِ هِلاَلَ» . اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (١/٣١٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۰).

(١٧٩) [٥] سُوَّالٌ بَيْنَ قَوْل (مخ) (١): فَإِنْ وَجَدَ الْمَنِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ احْتَلَمَ فَفِي وُجُوبِ الْغُسُلِ قَوْلاَنِ ، وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ: (كَتَحَقُّقِهِ) (٢).

جَوَابُهُ: [ق/ ١٠١] أَنَّ (مخ) ذَكَرَ قَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ اقْتَصَرَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُمَا ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (ح) (٣):

وَفِي أَبِي دَاوُد وَالتِّرْمِـذِيِّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّـلامُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يَجدُ الْبَلَلَ [وَلا] (٤) يَذْكُرَ اَحْتِلاَمًا قَالَ : عَلَيْهِ الْغُسْلُ (٥) . ا هـ .

انْظُرُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ بِنَوْمٍ) ، وَفِيهِ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِهِ : (كَتَحَقَّقهِ) مَا نَصَّه :
(وَإِنْ تَيَقَّنَ [َأَنَّهَا اَحْتلاَمٌ] (٦) فَإِنْ تَذكَّرَ أَنَّهُ احْتَلَمَ وَجُوبُ الْغُسْلُ بِلاَ خلاف ،
وإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ فَقَدْ اَخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ وَالصَّحِيحُ وُجُوبُ الْغُسلِ إِذَا لَمْ يَلْبِسهُ
غَيْرُهُ وَإِذَا لَبِسهُ أَيْضًا (٧) انْظُرْ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَإِنْ بِنَوْمٍ) مَا نَصَّهُ (٨) : فَإِنْ وَجَدَ الْمَنِيَّ وَلَمْ يَذْكُو أَنَّهُ احْتَلَمَ فَنَقَلَ الْقَرَافِيُّ الإِجْماعَ عَلَى وُجُوبِ الْغُسلِ وَقَدْ قَالَ الْمَرَادِيُ الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠) [٦]سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة تَخَافُ نَتْفَ شَعْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ الْجَنَابَةِ هَلْ

⁽١) حاشية الخرشي (١/ ١٦٢) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/٦٠) .

⁽٤) في (ح) : ولم ، والمثبت هو الصواب .

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٣٦) والترمذي (١١٣) وأحمد (٢٦٢٣٨) والبيهقي في «الكبرى» (٧٦٧) وابن الجارود في «المنتقى» (٨٩) من حديث عائشة ولين . قال الشيخ الألباني : حسن.

⁽٦) في (ح) : أنه احتلم .

⁽٧) مواهب الجليل (١/ ٣١٢) بتصرف واختصار .

⁽٨) مواهب الجليل (١/ ٣١٢).

⁽٩) (١/ ٤١٤) ونص كلام مجاهد : لا غسل عليه .

تَتْرُكُ غَسْلَهُ وَتَمْسَحُ عَلَيْهِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: سَتُلَ عَنْ ذَلِكَ سَيِّدِي إِبْرَاهِيمُ الْمُرلا نجافي وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا نَصَّهُ: وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: وَهِيَ الْمَرَّأَةُ يَنْتَفُ شَعْرُ رَأْسِهَا بِالْغُسْلِ فَلَمْ أَرَ نَصَّا فِيهَا وَإِنَّمَا نَصُّوا عَلَى أَنَ مَنْ خَافَ النَّزْلَةَ أَوْ التَّرْوِحَةَ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ، وكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا جَعَلَتْ فِي رَأْسِهَا طِيبًا حَيْثَ كَانَتْ عَرُوسًا لئلا يُفْسَدَهُ الْغُسْلُ ، والظَّهرُ و وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ و أَنَّهَا إِنْ وَبَعْضُ الْعُلْمَاءِ لَمْ يُرَخِّصْ لَهَا فِي ذَلِكَ ، والظَّهرُ و واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ و أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لاَ تَمْسَحُ عَلَيْه لأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَانَتْ لاَ تَمْسَحُ عَلَيْه لأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَانَتْ لاَ تَمْسَحُ عَلَيْه لأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِعُنْدٍ .

نَعَمْ : إِنْ كَانَتْ تَخَـافُ مِنْ ذَلِكَ ضَرَرُ بَدَنِهَـا فَإِنَّهَا تَمْـسَحُ عَلَيْهِ . ١ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١) [٧] سُوَالٌ عَنْ قَوْلِ الرَّبانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الرِّسَالَة في بَابِ الْغُسلُ : (وَإِنْ كَانَ أَخَّرَ غُسلَهُمَا ...) (١) إِلَخْ . هَلْ يَنُويَ عَنْدَهُمَا نَيَّةَ الْوُضُوء وَالْغُسلُ أَوْ الْغُسلُ ؟ وَهَلْ هَى نَيَّةُ الْغُسلُ الْمُتَقَدِّمَةَ وَيُعِيدُ أَوْ الْخُسلُ ؟ وَهَلْ هَى نَيَّةُ الْغُسلُ الْمُتَقَدِّمَةَ وَيُعِيدُ أَوْ نَيَّةُ الْخُسلُ أَوْ عَمَّنْ تَرَكَهَا هَلْ عَلَيْه شَيءٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ هَى نَيَّةُ الْغُسلُ الْمُتَقَدِّمَة وَيُعِيدُ أَوْ نَيَّةُ الْخُسلُ أَوْ عَمَّنْ تَرَكَهَا هَلْ عَلَيْه شَيءٌ أَمْ لاَ (٢)؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا نِيَّةُ تَـمَامٍ غُسْله الْوَاجِبِ وَتَمَامُ وُضُونِهِ الْمُسْتَحَبُّ كَـمَا يُرْشدُ لِهَذَا قُولُ الرِّسَالَةِ مَسْبُوكًا بِـمَعْنَاهُ : وَيَغْسَلُ رِجْلَيْهِ أَخَّرَ ذَلكَ بِجَمْعِ ذَلكَ الْغُسْلِ لَهِذَا قُولُ الرِّسَالَةِ مَسْبُوكًا بِـمَعْنَاهُ : وَيَغْسَلُ رِجْلَيْهِ أَخَّرَ ذَلكَ بِجَمْعِ ذَلكَ الْغُسْلُ الْفُسْدَحَبِّ إِنْ كَانَ أَخَّرَ غُسْلَهُمَا . أهـ الْمَلْذُكُورِ فِيهِمَا لِتَمَامِ عُسُلهِ وَلِتَمَامِ وُضُونِهِ الْمُسْتَحَبِّ إِنْ كَانَ أَخَّرَ غُسْلَهُمَا . أهـ انْظُرْ : التَّتَائِيَّ وَحَاشيَةَ (عج) عَلَى الرِّسَالَة .

الرسالة (ص/١٠٠).

⁽۲) انظر : «حاشية العدوي على الرسالة » و « كفاية الطالب الرباني » (۱/ ۲۷۸) و «الشمر الداني» (ص/٦٦) و «شرح زروق على الرسالة » (١٦٨/١) .

[ق/ ٢ · ٢] النَّفْرَاوِيُّ (١) : «اخْتَلَفَ الشُّيُوخُ إِذَا أَخَّرَ غُسْلَ رَجْلَيْهِ ، هَلْ يَغْسِلْهُمَا بِنَيَّةِ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ ؛ وَالَّذِي قَالَهُ الْمُصَنِّفُ [أَنَّهُ] (٢) يَنْوِىَ بِغَسْلِهِمَا الْوُضُوءَ وَالْغُسْلَ ، وَقَالَ القَابِسِيُّ : لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْوُضُوءِ ، وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْوِيَ بِهِ [إِتْمَامَ] (٣) وُضُوئِهِ . أه. .

إِذَا تَدَبَّرْتُمْ هَذَا الْكَلاَمَ وَتَأَمَّلْتُمُوهُ اتَّضَحَ لَكُمْ أَنَّهُ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ بِنَيَّة تَمَامِ الْغُسْلِ فَقَطْ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ «الرِّسَالَةِ » وَبِنَيَّة تَمَامِ الْغُسْلِ فَقَطْ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ القَابِسِيُّ ، وَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا عَلَى مَا ظَهَرَ لِي مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهَا عَلَى مَا طَهَرَ لِي مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهَا عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ القَابِسِيُّ ، وَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا عَلَى مَا ظَهَرَ لِي مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَة ، وَإِنْ تَرَكَهَا فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ لإِتْيَانِهِ بِهَا قَبْلُ عِنْدَ أَوَّلِ فَرْضٍ بَدَأَ بِغُسْلِهِ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَدَّمَ الْوُضُوءَ فِي الْغُسْلِ وَلَمْ يَنْوِ نِيَّةً أَكْبَرَ مُعْتَمِدًا عَلَى نَيَّةِ الْغُسْلِ عِنْدَ الذَّكْرِ هَلْ عَلَيْه شَيءٌ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ فِي غُسْلِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ حَتَّى إِنَّ غُسْلَهُ لِتلْكَ الأَعْضَاءِ بِلاَ نِيَّةٍ كَاف عَنْ إِعَادَتِه لِغُسْلِهَا بِنِيَّةِ الْجَنَابَةِ لاِتْيَانِهِ بِنِيَّتِهَا فِي مَحَلِّهَا ، وَذُهُولِهِ وَانْقَطَاعِهِ عَنْهَا بَعْدَ ذَلَكَ مُغْتَفَرٌ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي نِيَّةِ الْوُصُوءِ : (وَعَزُوبُها [وَرَفْضِهَا] (٤) بَعْدَهُ مُغْتَفَرٌ) (٥) .

(ح) : وَالضَّمِيرُ فِي قَـوْلِهِ : (بَعْدَهُ) عَـائِدٌ عَلَى الْوَجْهِ فِي قَـوْلِهِ : (عِنْدَ

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ١٤٨) .

⁽٢) ليس في الفواكه الدواني .

⁽٣) في الأصل : تمام ، والمثبت من الفواكه الدواني .

⁽٤) سقط من الأصل ، والمثبت من «مختصر خليل» .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/١٦) .

وَجْهِهِ) ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الذُّهُولَ عَنْ النَّيَّةِ بَعْدَ الإِتْيَانِ بِهَا فِي مَحَلِّهَا عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهُ مُغْتَفَرٌ . . . (١) إِلَخْ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي نَيَّةِ الْغُسْلِ : (وَوَاجِبُهُ نَيَّةٌ [وَمُواَلاَةٌ] (٢) كَالْوُضُوء) (٣) : أَيْ فِي الصِّفَةِ ؛ أَيْ : مِنْ كَوْنِه يجيءُ فِيهَا قَوْلُ الشَّيْخِ حَلِيلٍ : (وَنِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ) إِلَى قَوْلِه وَفِي (تَقَدَّمُهَا بِيَسْيَرِ خلافٌ) (٤) . أه . لا فِي الْحُكْمِ الْحُدَثِ) إِلَى قَوْلِه وَفِي (تَقَدَّمُهَا بِيَسْيَرِ خلافٌ) (٤) . أه . لا فِي الْحُكْمِ لُوحُوبَ فَفِي وَجُوبِهَا قَوْلاَنِ ، لَوَجُوبِهَا قَوْلاَنِ ، الْمَشْهُورُ مَنْهُمَا الْقَوْلُ بِوجُوبِهَا ، وَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ حَلِيلٌ . أه . .

وَلَكِنْ لاَ يَحْصُلُ لِلْمُغْتَسِلِ الْمَذْكُورِ أَجْرُ اسْتَحْبَابِ وُضُوءِ الْجُنُبِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي تَعْدَادِهِ لِمَنْدُوبَاتِ الْغُسْلِ : (ثُمَّ أَعْضَاءُ وَضُوثِهِ كَامِلَةٌ) (٥) إِلَخْ لِلْهُولِهِ عَنْ النَّيَّةَ فِيهِ ، وَلَيْسَ حِينَئذ إِلاَّ مَا ذَكَرَهُ (ح) (٦) عَنْ سَنَدَ كَامِلَةً) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِه : قَالَ سَنَدٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ الْأُوَّلِ : مَنْ نَسِيَ أَنْ يَتَوَضَّا قَبْلً عُسُلِ الْجَنَابَةِ تَوَضَّا بَعْدَهُ . أه. .

وَعِبَــارَةُ (س) فِي ذَلِكَ : وَفِي «الطّرَازِ » : يُؤْمَــرُ بِالْوُضُوءِ بَعْدَ الْـغُسْلِ إِنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ مَاء . أ هــ .

قُلْتُ : وَلَكِنْ إِنْ سَلَمَ مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ وَنَحْوَهُ فِي أَثْنَاءِ غُسْلُهِ وَكَانَ وَاجِبًا أَجْزَأَهُ عَنَ الْوُضُوءِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «بَاكُورَةِ الْمَنْهُ عَلَى الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ ﴿ الْمُتَطَهِّرُ عَلَى الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٢٣٩) .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من مختصر خليل .

⁽۳) مختصر خلیل (ص/۱۹).

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٦) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٠) .

⁽٦) مواهب الجليل (١/ ٣١٥) .

أَجْزَأَهُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَيُجْزِئُ عَنْ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمَ جَنَابَته. اهـ.

وَأَمَّا لَو اغْتَـسَلَ لِلإِحْرَامِ أَوْ الْجُمُعَـةِ ، فَإِنَّهُ لاَ يُجْزِئُهُ عَنْ الْوُضُـوءِ كَمَا فِي شُرُوح [ق/ ١٠٣] «الرِّسَالَة» وَالشَّيْخ خَليل . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣) [٨] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة لاَ تَقْدرُ عَلَى الْغُسْلِ هَلْ يُمْنَعُ وَطُؤُهَا عِنْدَ كُلِّ إِرَادَةٍ وَطَعْهَا إِلاَّ لِضَرُورَةٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَتَى شَاءَ وَطَعْهَا ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج) فِي تَقْرِيره لكَلاَمِ الشَّيْخ خَلِيلِ : (وَوَطْءُ فَرْج ، أَوْ تَحْتَ إِزَار ، وَلَوْ بَعْدَ نَقَاء وَتَيَمَّم) (أَ) مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : وَلَوْ بَعْدَ نَقَاء وَتَيَمَّم ، الْمُبَالَغَةُ رَاجِعَةُ لوَطْء الْفَرْج وَمَا تُحْتَ الإِزَار ، وَقَوْلُهُ : وَتَيمَّم أَيْ : تَيمَّم تَحِلُ الْمُبَالَغَةُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَث ، وَهَذَا مَا لَمْ يُوجَدُّ طُولٌ بِهِ الصَّلاَةُ لاَ يَرْفَعُ الْحَدَث ، وَهَذَا مَا لَمْ يُوجَدُّ طُولٌ يَحْصُلُ بِهِ ضَرَرٌ وَإِلاَّ جَازَلَهُ أَنْ يَطَأَهَا بَعْدَ أَنْ تَتَيَمَّمَ اسْتحْبَابًا ، وَهَذَا يُوافِقُ قُولُهُ: (وَمَنْعَ مَعَ عَدَمِ مَاء تَقْبِيلُ مُتَوَضِّي وَجِمَاعُ مُغْتَسِلٍ إِلاَّ لِطُولٍ) (٢) . أ ه.

وَفِي (س) عَنْ اللَّخْمِيِّ : إِنْ كَانَ فِي سَفَرٍ وَطَالَ ، لَهُ أَنْ يُصِيبَهَا وَيُسْتَحَبُّ تَيَمُّمهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَتَنْوِي بِهِ الطَّهْرَ مِنْ الْحَيْضِ . أهـ .

وَفِي (عج) مَا نَصَّهُ : وَإِذَا أُبِيحَتْ الْمَيْتَـةُ لِلْمُضْطَّرِّ لِلضَّرُورَةِ فَيُبَاحُ لَهُ الأَكْلُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَضْطَّر حَتَّى يَجِدَ غِنَى عَنْهَا . أَهِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا أَوْ تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ ظَهَرَ لَكُمْ أَنَّ الضَّرُورَةَ لاَ تَشْتَرِطُ إِلاًّ فِي جَوَازِ الْوَطْءِ الأَوَّلِ فَقَطْ . أه .

(فَائِدَةٌ) ذَكَرَهَا (عبق) عِنْدَ قُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَمُنِعَ مَعَ عَدَمٍ مَاءٍ تَقْبِيلُ

مختصر خلیل (ص/ ۲۳) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۰) .

مُتُوضِيً وَجمَاعِ مُغْتَسلِ إِلاَّ لِطُول) (١) وَنَصَّهَا: قَالَ الْعَوْفِيُّ: لَوْ عَلَمَ مِنْ زَوْجَتِه أَوْ أَمَتِه أَنَّهُمَا لاَّ تَغْتَسلاً نِ مِنْ جَنَابَة فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُؤُهُمَا لاَّنَّهُ مِنْ زَوْجَتِه أَوْ أَمَتِه أَوْ لاَ ؟ وَالْوَاجِبُ زَجْرُهُمَّا فَإِنْ تَعَذَّرَ خَيِّرَ بَيْنَ الإِمْسَاكُ مَعْ عَدَمِ الْوَطْء وَالطَّلاق ، فَإِنْ لَمْ [يَقْدُرْ] (٢) عَلَيْه طَلاَقُهَا ، فَإِنْ [لَمْ] (٣) مَكُنْ تَبَعَتْهَا [نَفْسُهُ] (٤) لَمْ يُجِزْ لَهُ وَطُؤُهَا إِلاَّ عِنْدَ خَوْفِ الْعَنَتِ .

المشداليُّ : قَوْلُهُ : (مَعَ عَدَمِ الْوَطَ) ، خلاَفٌ ظَاهِرٌ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فيمَنْ قَالَتْ : لاَ أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَة . أَنَّهُ لاَ يُجْبَرُ عَلَى فِرَاقِهَا فَقَدْ جُوِّزَ لَهُ الْبَقَاءُ مَعَ جَوَادِ الْوَطْ مِعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا لاَّ تَغْتَسِلُ (٥) أه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰).

⁽٢) في الأصل : يكن تتبعها نفسه وجب . وهو سبق نظر ، والمثبت من «شرح الزرقاني ».

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽۵) شرح الزرقاني (۱/۲۲۸) .

٢١٠ ------الأول

مسَائِلُ التَّيَمُّمِ

(١٨٤) [١] سُواَلُ عَنْ مُتَوضِّىً أَحْدَثَ فِي أَثْنَاء صَلاَة الْجُمُعَة وَخَشِيَ فَواَتَهَا إِذَا خَرَجَ لِلْوُضُوءِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلاَتُهَا بِالتَّيَمُّم أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ صَلاَتُهَا بِالتَّيَمُّمِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ الظُّهْرِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ حَسْبَمَا أَشَارَ لِذَلَكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَفَرْضٌ غَيْـرُ جُمُعَة)(١).

"التَّوْضِيحُ" : وَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُجْزِئُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، وَقَدْ بَالَغَ سَنَدٌ فِي إِنْكَارِ التَّيَمُّمِ لإِدْرَاكِ الْجُمُّعَةِ وَقَالَ : إِنَّهُ مُخَالِفٌ للإِجْمَاعِ .

وَقِيلَ : يَتَيَمَّهُ لإِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فَرْضُ يَوْمِهَا .

وَذَكَرَ ابْنُ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ شَيُوخِهِ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ : يَتَيَمَّمُ وَيُدْرِكُ الْجُمْعَةَ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ مَا بَعُدُ .

وَظَاهِرُ كَلاَمِ ابْنِ يُونُسَ اخْـتِيَارُ [ق/ ٤٠٤] ذَلِكَ وَاسْتَحْـسَنَهُ (ح) إِذَا تَحَقَّقَ فَوَاتُ الْجُمُعَةِ إِذَا ذَهَبَ لِلْوُضُوء .

انْظُرْ (ح) (٢) وَغَـيْرَهُ مِنْ شُـرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٣) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَـالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥) [٢) سُوَالٌ عَنْ جُنُب حَاضر صَحِيحٍ عَادِمِ الْمَاءِ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ النَّيَمُّمُ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِصَلاَةِ الْجُمُعَةِ أَمَّ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَسُوغُ لَهُ ذَلِّكَ ، لأَنَّهُ غَيْرُ مُضطَّرٍّ لِلْجَمَاعَةِ فَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۹) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٣٢٩) .

⁽٣) انظر حاشية الخرشي (١/ ١٨٥) .

قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (لاَ سُنَّةَ) (١) وَفِي قَـوْلِ «الْمُـدَوَّنَةِ » أَيْضًا : (لاَ يَتَـيَـمَّمُ الْحَاضِرُ لِسُنَّةً) (٢) .

وَفِي أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ مَا مَعْنَاهُ: لاَ يَجُوزُ لِلْحَاضِرِ الصَّحِيحِ الْجُنُبِ أَنْ يَتَيَمَّمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ الصَّلاَةُ ، لأَنَّهُ غَيْرُ مُضطَّرً لِلْجَمَاعَةِ . أه .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومٍ أَحْدَثَ فِي أَنْنَاء صَلاَةِ الْعِيدَيْنِ وَخَافَ فَوَاتَهَا إِذَا ذَهَبَ لِلْوُضُوءِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلاَتُهُا بِالتَّيَمُّمِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ صَلاَتُهَا بِالتَّيَـمُّمِ لِقَوْلِ «الْمُدُوَّنَةِ»: (وَلاَ يَتَيَمَّمُ مَنْ أَحْدَثَ خَلْفَ الإِمَامِ فِي صَلاَةِ الْعِيدَيْنِ) (٣) ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : (لاَ سُنَّةَ) (٤) ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧) [٤] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي النَّيَمُّمِ عَلَى الْحَجَرِ الصَّغِيرِ الَّذِي لاَ يَسَعُ الْكَفَّ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لَوْ مَسَحَ عَلَى حَجَرٍ قَدْرَ أَصْبُعِ يَدَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيء حَتَّى اسْتَوْعَبَ أَجْزَأَهُ كَمَا فِي « الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » . ا هـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨) [٥] سُوَّالٌ عَـمَّنْ اسْتَوْعَبَ مَسْحَ أَعْضَاءِ تَـيَمُّمِـهِ بِبَعْضِ يَدِهِ ، هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

مختصر خلیل (ص/ ۱۹).

⁽٢) المدونة (١/ ٤٣) .

⁽٣) المدونة (١/ ٤٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٩) .

جَوابُهُ : قَالَ فِي «الطِّرَازِ» : جَوَّزَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَسْحَ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ بِإِصْبَعِ إِذَا أَوْعَبَ (١) ، وَيَلْزَمُ مِثْلُهُ التَّيَمُّمُ كَمَا فِي «الْفِيْشِي » عَلَى مُقَدِّمَةِ «الْغُزِيَّة» . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ فَوَاتَ رُفْقَتِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءَ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ التَّيَمُّمُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ خَوْفُ فَوَاتُ الرَّفِيقِ كَمَا فِي (ح) (٢) عَنْ الْقُرْطُبِيِّ (٣) أه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى بِتَيَمَّمِهِ اسْتِبَاحَةَ صَلاَةِ الْفَرْضِ مِنْ غَيْر تَعْيين

⁽۱) انظر : «الذخيرة» (۱/ ٣٥٥) و «مواهب الجليل» (۱/ ٢٠٢) و «حاشية العدوي » (١/ ٢٤٥) و«القوانين الفقهية» (١/ ٣٠) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٣٣٦) .

⁽٣) تفسير القرطبي (٥/ ٢١٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فلم تجدوا ماءا ﴾ حيث قال: الأسباب التي لا يجد المسافر معها الماء هي: إما عدمه جملة ، أو عدم بعضه ، وإما أن يخاف فوات الرفيق ، أو على الرحل بسبب طلبه ، أو يخاف لصوصًا أو سباعًا أو فوات الوقت أو عطشًا على نفسه أو على غيره ، وكذلك لطبيخ يطبخه لمصلحة بدنه ، فإذا كان أحد هذه الأشياء تيمم وصلى .

ويترتب عدمه للمريض بألا يجد من يناوله أو يخاف من ضرره ويترتب أيضا عدمه للصحيح الحاضر بالغلاء الذي يعم جميع الأصناف أو بأن يسجن أو يربط ، لأن دين الله يسر .

وقالت طائفة : يشتريه ما لم يزد على قيمة الثلث فصاعدًا .

وقالت طائفة : يشتري قيمة الدرهم بالدرهمين والشلاث ونحو هذا ، وهذا كله في مذهب مالك رحمه الله .

وقيل لأشهب : أتشتري القربة بعشرة دراهم ؟ فقال: ما أرى ذلك على الناس . وقال الشافعي بعدم الزيادة .

لَهُ ، هَلْ يُصلِّي بِهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ظُهْرٍ أَوْ عَصْرٍ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصلِّيَ بِهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ظُهْرٍ أَوْ عَصْرٍ وَلاَ يُصلِّي بِهِ مَا خَرَجَ وَقْتُهُ ؛ لأَنَّ وَقْتَ الْفَائِتَةَ إِنَّمَا يَكُونُ بِذِكْرِهَا فَتَيَمَّمُهُ قَبْلَ تَذْكُّرِهَا تَيَمَّمٌ لَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا فَلاَ يَصِحُ ، وَمَنْ نَوَى اَسْتَبَاحَةَ صَلاَةً بِعَيْنِهَا مِنْ الْفَرَائِضِ لَهُ أَنْ يُصلِّي بِهِ غَيْرَهَا مِنْ الْفَرَائِضِ ، وَإِنْ نَوَى اَسْتَبَاحَةَ مَا مَنَعَهُ الْحَدَثُ صَحَّ وَفَعَلَ بِهِ مَا شَعْهُ الْحَدَثُ صَحَّ وَفَعَلَ بِهِ مَا شَاءً بِشَرْطَ الاتِّصَالَ ، وَإِنْ نَوَى فَرْضَهُ قَدَّمَهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وكذا لَوْ نَوى فَرْضَ النَّيَّةِ كَمَا فِي (شخ) . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. النَّيَّمُ ولَوْ جُنبٌ تَرَكَ التَّعَرُضَ لِنِيَّةِ كَمَا فِي (شخ) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٩١) [٨] سُؤَالٌ عَنْ جُنُب نَوَى فَرْضَ التَّيَمُّمِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِنِيَّةٍ أَكْبَر هَلْ يُجُزِئُهُ تَيَمُّمه [ق/ ١٠٥] أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّ الْجُنُبَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعَرُّضُ لِنَيَّةَ أَكْبَرَ حَيْثُ نَوَى اسْتِبَاحَةَ الصَّلاَةِ أَوْ مَا مَنَعَهُ الْحَدَثُ ، وَأَمَّا إِنْ نَوَى فَرْضَ التَّيَمُّمِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلاَةِ أَوْ مَا مَنَعَهُ الْحَدَثُ ، وَأَمَّا إِنْ نَوَى فَرْضَ التَّيَمُّمِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا فِي (عج) وَ (شخ) وَ(عبق) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ُ (١٩٢) [٩] سُؤَالٌ عَنْ الضَّرْبَةِ الأُولَى هَلْ يَمْسَحُ بِهَا يَدَيْهِ إِلَى كُوعَـيْهِ بَعْدَ مَسْحه بها وَجْهَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الضَّرْبَةَ الأُولَى لاَ يَمْسَحُ بِهَا إِلاَّ وَجْهَهُ خَاصَّةً كَمَا فِي نُصُوصِ أَئمَّنَا وَفِي مَا نَصُّهُ وَإِنَّمَا قَالَ المُصنَّفُ: (وَتَجْدِيدُ ضَرْبِهِ لِيَدَيْهِ) (١) لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ الْضَّرْبَةَ الأُولَى يَمْسَحُ بِهَا الْوَجْهَ خَاصَّةً وَالثَّانِيَةَ يَمْسَحُ بِهَا الْيَدَيْنِ . ا هـ .

وَفِي (مخ) (٢) : [وَلا] (٣) يُقَالُ : كَيْفَ يَمْسَحُ الْوَاجِبَ بِمَا هُوَ سُنَّةٌ ؟ لأَنَّا

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰).

⁽٢) حاشية الخرشي (١/ ١٩٤) .

⁽٣) في «الخرشي» : لا .

نَقُولُ: أَثَرُ الْوَاجِبِ بَاقِ مِنْ الضَّرْبَةِ الأُولَى مُضَافًا إِلَيْهِ الضَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا وَفَعَلَ [مَسَحَ] (١) الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ مَعًا بِالأُولَى [أَجْزَأَتْ] (٢) الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ مَعًا بِالأُولَى [أَجْزَأَتْ] (٢) اله وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ، هَلْ يَصِحُ تَيَمُّمُهُ أَوْ يَبْطُلُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ تَيَمَّمَهُ صَحِيحٌ عَلَى الأَظْهَرِ لَكَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالسَّنَّةَ كَمَا فِي (مخ)^(٣) وَزَادَ النَّفْرَاوِيُّ (٤) : وَلَوْ كَانَ الْمَسْحُ قَوِيًا ، وَفِي (عَبق) (٥) : أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَوِيًا يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ، وَعَزَى الْقَوْلَ بِذَلِكَ لَلْفَيْشِيِّ عَلَى الْعُزِيَّةِ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ .

وَذَكَ رَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَـوْلَيْنِ وَلَمْ يُفَـرِّقْ بَيْنَ الْمَسْحِ الْقَـوِيِّ وَالْم وَالْخَفِيفِ وَنَصُّهُ : «وَلَوْ مَسَحَ بِيَدَيْهِ عَلَى شَيءٍ قَبْلَ التَّـيَمُّمِ [فَفِيهِ لِلْمُتَأْخِّرِينَ](٢) قَوْلاَنِ» (٧) ا هـ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ الْمُتَيِمِّمُ عَلَيْهِ لَهُ غُبَارٌ كَالتُّرَابِ ، وَأَمَّا مَا لاَ غُبَارَ لَهُ كَالْحَجَرِ ، فَانْظُرْ هَلْ يُكْرَهُ لَهُ مَسْحُ يَدَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ لاَ ؟ كَمَا فِي (عبق) (٨). اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤) [١١] سُؤَالٌ عَنْ حَجَرِ الرَّحَى هَلْ يَسْوغُ التَّيَمُّمُ عَلَيْه أَمْ لا ؟

⁽١) سقط من «الخرشي» المطبوع .

⁽٢) في «الخرشي »: أجزأه .

⁽٣) حاشية الخرشي (١/ ١٩٤) .

⁽٤) الفواكه الدواني (١/١٥٧) .

⁽٥) شرح الزرقاني (١/ ٢٢٠) .

^{.)} في «جامع الأمهات» : فللمتأخرين .

⁽٧) جامع الأمهات (ص/٦٩) .

⁽۸) شرح الزرقاني (۱/ ۲۲۰) .

جَواَبُهُ: يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً بِلاَ خلاَف ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَكْسُورَةً فِيكَجُوزُ عِنْدَ الشَّبِيبِيِّ ، كَمَا فِي مَكْسُورَةً فَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْبُرْزُلِيِّ ، وَلاَ يَجُوزُ عِنْدَ الشَّبِيبِيِّ ، كَمَا فِي التَّاتِيِّ عَن ابْنِ نَاجِي . انْظُرْ شُرُوحَ خَلِيلٍ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥) [١٢] سُؤالٌ عَنْ حَجَر مَحْرُوق ، هَلْ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِ حَيَثُ غَيْرَهُ الْحَرْقُ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (وَجَصُّ لَمْ يُطْبَخْ) (1) ، وكَذَلِكَ غَيْرهُ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّعيد فَلاَ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مَشْوِيًا ؛ فَفَي ابْنِ الْحَاجِب : «وَيَتَيَمَّمُ بِالصَّعيد [الطَّهرِ] (٢) وَهُو وَجْهُ الأَرْضِ التَّرَابُ وَالْحَجَرُ وَاللَّحُ وَالرَّمْلُ وَالسَّبْخَةُ وَالنُّورَةُ وَالزَّرْنِيخُ وَغَيْرُهُ مَا لَمْ يُطْبَخُ » . (٣)

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُطْبَحْ) رَاجِعٌ إِلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ لأَنَّ كُلَّ مَا طُبِخَ [ق/١٠٦] مِنْ ذَكِكَ انْتُقِلَ عَنْ أَصْلِيَّتِهِ كَمَا شَرَحَهُ الرَّهُونِيُّ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦) [١٣] سُؤالٌ عَمَّنْ نَكَّسَ تَيَمُّمَهُ ، مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَعِيدُ الْمُنكَّسُ وَحْدَهُ [بِالْقُرْبِ] (٤) وَلاَ يُتَصَوَّرُ هُنَا بَعْدُ [] (٥) وَمَحَلُّ إِعَـادَتِهِ [للْمَنكَسِ وَحْدَه] (٦) حَيْثُ لَمْ يكُنْ صَلَّى بِهِ وَإِلاَّ أَجْزَأَهُ وَأَعَادَ التَّـيَمُّمَ بِتَـمَامَـهِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ [] (٧) مِنْ النَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ كَمَا فِي

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۹ ـ ۲۰) .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من «جامع الأمهات» .

⁽٣) جامع الأمهات (ص/٦٨) .

⁽٤) في (عبق) : مع القرب .

⁽٥) في (عبق) : «لأنه مبني على التخفيف ، وتقدم أن عدم موالاته مبطلة له ثم . . . » .

⁽٦) ليس في (عبق) .

⁽٧)في (عبق) : قاله في «الأم» ، قـال د: واستشكل قوله : «أعاده لما يستـقبل» إذ الحكم إعادة التيمم لكل صلاة ولو لم ينكس ، وأجاب بعض الأندلسيين : بأن إعادته لما يستقبل.

٢١٦ ----- الجيزء الأول

(عبق)^(١). ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧) [١٤] سُوَّالٌ عَنْ قَدْرِ الطُّولِ الْمُبْطِلِ للتَّيمُّم .

جَوابُهُ: حَدَّهُ أَنْ يَمْضِيَ مِقْدَارَ الْجَفَافِ بِتَقْدِيرِ الْوُضُوءِ فِي الزَّمَنِ وَالْمَكَانَ وَالْمَكَانَ وَاللَّمَّخُصِ الْمُعْتَدَٰلِ فِي كُلِّ ذَلِكَ ، وقيلَ بِالْعُرَفُ وِالْعَادَةِ فَمَا حَكَمَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ فَصْلٌ فَهُو وَصْلٌ فَهُو وَصْلٌ .

وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ بَقَاؤُهُ فِي مَكَانِهِ أَوْ بِحَضْرَةِ الْمَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي «الْمُوطَّأ » .

وَقِيلَ : حَدُّهُ بِالتَّسْبِيحِ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ .

انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَنَوَازِلَ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ . أهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨) [١٥] سُوَّالٌ عَنْ الَّذِي يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّولُ فِي التَّيَمُّمِ لأَجْلِ الشَّكِّ هَلْ يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَبْطُلُ بِذَلِكَ لإِخْلاَلِهِ بِالْمُوالاَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلِ : (وَلَزَمَ مُوَالاَتِه) (٢) ؛ أَىْ : فِي نَفْسِهِ وَمَعَ مَا فَعَلَ لَهُ ، فَإِنْ فَرَّقَ بَسِيْنَ أَجْزَائِهِ أَوْ مَعَ مَا فَعَلَ لَهُ وَطَالَ الْفَصْلُ وَلَوْ نَاسِيًا عَلَى الْمَشْهُورِ بَطُلُ تَيَمُّمُهُ كَمَا فِي (مَخ) (٣) . أه. .

قُلْتُ : وَلاَ يُعَذَرُ بِالشَّكِّ إِذْ لاَ يُعَذَرُ بِهِ فِي جَانِبِ الْعَمَلِ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُعَذَرُ بِهِ

⁽۱) شرح الزرقاني (۱/ ۲۲۰) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١/ ١/ ١٨٨ ـ ١٨٩) بالمعنى .

فِي جَانِبِ التَّرْكِ بِحَيْثُ يَتْرُكُ الْمُوسُوسُ مَا يَشُكُّ فِيهِ لِوُجُوبِ الإِلْغَاءِ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (ولَهِي عَنْهُ) (١) ا هـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الظُّفْرِ إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ قَصُّهُ لاَّجْلِ التَّيَمُّم أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّا لَمْ نَقِفُ عَلَى شَيْء فِي ذَلِكَ ؛ بَلْ الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْه أَنَّهُ لاَ يُعْفَى عَنْ وَسَخ الأَظْفَارِ ، وَإِنْ قَلَّ إِذَا طَالَ الظُّفْرُ طُولاً غَيْرَ مُعْتَاد فِي الطَّهَارَةِ يُعْفَى عَنْ وَسَخ الأَظْفَارِ ، وَإِنْ قَلَّ إِذَا طَالَ الظُّفْرُ طُولاً غَيْرَ مُعْتَاد فِي الطَّهَارَةِ الْمَائِيَّة . أَشَارَ لَذَلكَ [] (٢) عَنْ الْبُرْزُلِيِّ بِقَوْلِهِ (٣) : وَأَمَّا مَا زَادَ طُولُهُ عَلَى الْمُعْتَادِ فَإِنَّهُ لاَ يُعْفَى عَمَّا تَعَلَّقَ به قَلَّ أَوْ كَثُرَ . ا هَ .

وَنُقِلَ نَحْوُهُ أَيْضًا عَنْ الشَّيْخِ زَرُوقِ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ : وَمَا يَكُونُ تَحْتَ رُؤُوسِ الأَظْفَارِ مِن الْوَسَخِ إِذَا طَالَ . ا هـ .

يُرِيدُ إِذَا خَرَجَتْ عَنْ الْمُعْتَادِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ الآبِيِّ ، وَبِهَذَا يُقَيَّدُ إِطْلاَقُ الْبُرْزُلِيِّ .

وَمَا فِي نَظْمِ ابْنِ رُشْدِ _ أَعْنِي قَوْلَهُ :

وَوَسَخُ الأَظْفَارِ إِنْ تَرَكْتَهُ فَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ أَوْ زِلْتَهُ

ا هـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظه .

قُلْتُ : وَلَعَلَّ التَّيَمُّمَ كَالْوُضُوءِ فِيمَا تَقَدَّمَ لأَنَّهُ بَدَلُهُ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠) [١٧] سُوَّالٌ عَنْ الْجُنُبِ إِذَا قَراً آيَةً فِي أَثْنَاءِ تَيَـمُّمـه لِلْفَرْضِ هَلْ

مختصر خلیل (ص/ ۳۳) .

⁽٢) بياض في الأصل.

⁽٣) انظر : «فتاوي البرزلي » (١/ ٢٨٢) .

يَجِبُ عَلَيْهِ [ق/١٠٧] إعَادَتُهُ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: إِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُ لَهَا عَلَى وَجْهِ التَّعَوَّذُ وَنَحْوهِ فَلاَ يُعِيدُ تَيَمُّمَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْشَيْخِ خَلِيلٍ: (إِلاَّ [كآية] (١) لتَعَوَّذُ وَنَحْوِهِ) (٢) لأَنَّهُ لاَ يُعَدُّ قَارِئًا وَلاَ لَهُ ثَوَابُ الْقَرَاءَةُ كَمَا فِي غَيْرِ وَاحِدٌ مِنْ شُرُوحٌ الشَّيْخِ خَلِيلِ (٣).

وَإِنْ كَانَ قَرَاءَتُهُ لَهَا لاَ عَلَى وَجْهِ التَّعَوُّذُ وَنَحْوه، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ تَيَمُّمِهِ مِنْ أُوَّلِهِ لَفَرْضِهِ ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مَنْ قَوْلِ اَلشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَتْ جَنَازَةٌ وَمَا بَعْدَهَا بَتْيَمُّم فَرْضِ إِنْ تَأْخَرَتْ) (3) ؛ مَفْهُ ومُهُ : أَنَّهُ إِنْ تَقَدَّمَ شَيءٌ مِن الأَشْيَاءِ التَّتِي ذَكَرَهَا عَلَى الْفَرْضِ ، فَإِنَّهُ يَحِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِلْفَرْضِ ، وَطَاهِرُ كَلاَمِهِ وَلَوْ كَانَ الْمُقَدَّمُ عَلَى الْفَرْضِ مَسَ الْمُصْحَفِ أَوْ قِرَاءَةَ أَيَةٍ كَمَا فِي شُرُوحِهِ الْهَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١) [١٨] سُوَّالٌ عَنْ صَاحِبِ الْحَدَثِ الأَصْغَرِ ، إِذَا صَلَّى الْعَشَاءَ بِالتَّيَمُّمِ ، وَشَرَعَ فِي تلاَوَةِ الْقُرآنِ بإِنْرِهِ ، حَتَّى حَصَلَ الطُّولُ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ صَلاَةُ الشَّفْعِ وَالْوتْرِ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ تِلاَوَتَهُ لاَ تُمْسِكُ عَلَيْهِ تَيَمُّمَ الْعِشَاءِ لِجَوَازِهَا لَهُ بِلاَ تَيَمُّمٍ وَكَكُونِهِ أَيْضًا إِذَا تَيَمَّمَ لَهَا اسْتَقْلاَلاً فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ وَلاَ يَمَسَّ الْمُصْحَفَّ بِهِ كَمَا أَيْضًا إِذَا تَيَمَّمَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ بِتَيَمُّم لِمُسْتَحَبِّ) (٥) أ . هـ .

وَيَتَ فَرَّعُ عَنْ هَـذَا أَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ تَيَمُّمِ آخَرَ لِلشَّفْعِ وَالْوِتْرِ ، وَهَذَا إِنَّمَـا

⁽١) سقط من الأصل ، وأثبتناها من «مختصر خليل » .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۷) .

⁽٣) انظر : «التــاج والإكليل» (١/ ٣١٧) و«حــاشــيـة الخـرشي» (١٤٤/١) و«منــح الجليل» (١/ ١٣١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ۱۹).

مَسَائِلُ التَّيَمَّم ______

يَتَمَشَّى حَيْثَ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا عَادِمًا لِلْمَاءِ ، وأَمَّا إِنْ كَانَ حَاضِرًا صَحِيحًا عَادِمًا لِلْمَاءِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ صَلَاةً الشَّفْع وَالْوَتْرِ بِتَيُّمَمٍ آخَرَ إِنْ حَصَلَ الطُّولُ كَمَا عَادِمًا لِلْمَاءِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ صَلَاةً الشَّفْع وَالْوَتْرِ بِتَيُّمَمٍ آخَرَ إِنْ حَصَلَ الطُّولُ كَمَا أَشَارَ لِلْمَاءِ لَلْمَاءِ الشَّيْخُ حَلِيلٌ بِقَوْله : (لاَ سُنَّةً) (١) . أه .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَحْصُلُ طُولٌ فَيَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهُ مَا بِتَيَمَّمِ الْعِشَاءِ لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَتْ جَنَازَةٌ وَمَا بَعْدَهَا بِتَيَمَّمٍ . . .) (٢) إِلَخْ . ا هـ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَتْ جَنَازَةٌ وَمَا بَعْدَهَا بِتَيَمَّمٍ . . .) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ تَيَمُّمِ صَاحِبِ الْحَدَثِ الأَصْغَرِ لِلتِّلاَوَةِ إِذَا كَانَ فَرَضُهُ التَّيَمُّمَ هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إِذْ هُوَ مِنْ مُفْرَدَات قَـوْلِ الشَّيْخ خَلِيلِ : (لاَ بِتَيَـمُّم لَمُسْتَحَبِّ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى لَمُسْتَحَبِّ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى لَمُسْتَحَبِ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الطَّهَارَة كَالتَّيَمُّمُ للدُّعَاء عَلَى مَا ذَكَرَهُ الطَّهَارَة كَالتَّيَمُّمُ للدُّعَاء عَلَى مَا ذَكَرَهُ بعضُهُمْ ، فَإِنَّ التَّيَمُّمُ ليُ اللَّعَاء عَلَى مَا ذَكَرَهُ بعضُهُمْ ، فَإِنَّ التَّيَمُّمُ فِي هَذِهِ الْحَالَة مُسْتَحَبُ ؛ لأَنَّ الْوَسِيلَة تُعْطَى حُكْمَ الْمَقْصِدِ . ا ه .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣) [٢٠] سُوَالٌ عَنْ جُنُبِ مَرِيضِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بِلاَ تَيَمُّمٍ، وَتَيَّمَّمَ لَلْهُ وَهَلْ لُهُ وَهَلْ لُهُ وَهَلْ يُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَاللَّهْ اللهَ وَهَلْ يُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَاللَّهْ اللهَ عَلْ اللهَ عَلْمُ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهُ الله

جَوابُهُ: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نِسْيَانًا لِتَيَمُّمِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ فَصَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ، لَكَنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ إِعَادَتُهَا فِي الْوَقْتِ مُرَاعَاةً لِلْخِلاَفِ كَمَا فِي "نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٩) .

الأَعْمَشِ» [ق/٨٠] وإنْ كَانَ عَامِدًا فَصَلاتُهُ صَحِيحةٌ أَيْضًا كَمَا فِي أَجْوِبَة الأَعْمَرِيَّةِ ، وَيُعْضِدُهُ (مخ) لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْحُومِ الْعَلَاوِيِّ الشَّنْجِيطِيِّ بِالدِّيارِ الْمَصْرِيَّةِ ، وَيُعْضِدُهُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهُ فِي طُرَّة مَنْسُوبَة للْبَيَانَ وَنَصَّهَا : مَسْأَلَةٌ : إِذَا أَرَادَ الْجُنُبُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَيَتَيَمَّمَ لَلْفَرِيضَة أَجْزًا لَلْفَرِيضَة وَدُخُولِ الْمَسْجِد بِخلاف مَا إِذَا نَوَى بِهِ دُخُولَ الْمَسْجِد فَقَطْ فَلاَ يُجْزِئُهُ لَلْفَرِيضَة . أهد . ويُؤيِّدُهُ أَيْضًا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي أَجْوِبَة لِمُحَمَّد الْحَطَّابِ مِنْ عُلَمَاءِ الْغَرْبِ وَالسَّائِلُ لَهُ سَيِّدُ أَحْمَد بْنِ عَلَيْهِ فِي أَجْوِبَة لِمُحَمَّد الْحَطَّابِ مِنْ عُلَمَاءِ الْغَرْبِ وَالسَّائِلُ لَهُ سَيِّدُ أَحْمَد بْنِ عَلَيْهُ مُحَمَّد ابْنِ الْقَاضِي ، وَلَفْظُهُ : وَالْجَوَابُ عَنْ التَّاسِعَة : لاَ ارْتِبَاطَ بَيْنَ عَدَمُ التَيْمُ مِ لَدُخُولِ الْمَسْجِد وَصِحَة الصَّلاَة ؛ فَالصَّلاَةُ حَيْثُ تُوفَّرَتْ شُرُوطُهَا لاَ يُقَدِّحُ فِي صِحَتَهَا عَدَمُ التَيْمُ مِ لَدُخُولِ الْمَسْجِد : وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهد . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهم . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . المَعْ مَا عَدَمُ الْتَلْمُ فَيْ الْمَا الْقَالَمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُدُولِ الْمُسْجِد : وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمَعْمِ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلَمُ الْمُعْ

(٢٠٤) [٢١] سُوَّالٌ عَنْ تَيَمُّم سُجُودِ السَّهْوِ هَلْ يَجُوزُ التَّنَفُّلُ بِهِ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي سُجُود السَّهُو ِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ ؟ وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَعَلَى كلاَ الْقَوْلَيْنِ يَسُوغُ التَّنَفُّلُ بِهِ حَيْثُ أُوْصِلَ بِهِ ؟ لأَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَتْ جَنَازَةٌ وَمَا بَعْدَهَا بِيَمُّمُ فَرْضِ إِنْ تَأْخَرَتْ) (١) ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةً فِي بَيَمُّم فَرْضِ إِنْ تَأْخَرَتْ) (١) ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : (وَجَازَتْ جَنَازَةٌ وَمَا بَعْدَهَا بِتَيَمَّم نَفْلٍ) (٢) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥) [٢٢] سُؤالُ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِصَلاَةِ الْجُمعَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّنَقُّلُ به أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِدُخُـولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْـخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَجَازَتْ جَنَازَةٌ

مختصر خلیل (ص/۱۹) .

⁽٢) المصدر السابق.

مَسَائِلُ التَّيَمُّم ______

وَمَا بَعْدَهَا بِتَيَمُّمُ فَرْضِ إِنْ تَأْخَّرَتْ) (١) ؛ لأَنَّ دُخُولَهُ الْمَسْجِدَ لِلْجُمُعَة وَاجِبٌ عَلَيْهِ حَيْثُ تُوَلَّهُ تَوَاللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ حَيْثُ تَوَقَّرَتْ شُرُوطُهَا فِيهِ كَمَا لاَ يَخْفَى ذَلِكَ . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦) [٢٣] سُؤالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِلْعَصْرِ وَتَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِلظُّهْرِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ لِلظُّهْرِ لأَنَّهُ قَدْ تَيَمَّمَ بِنِيَّةِ الْعَصْرِ كَمَا فِي (عبق) (٢) ، وَاسْتَظُهُ رَ أَيْضًا : أَنَّهُ إِنْ تَيَمَّمَ لِلظُّهْرِ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ صَلاَّةُ أَنَّهُ يُعِيدُهُ لِلغَّهْرِ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ صَلاَّةُ أَنَّهُ يُعِيدُهُ لِلْعَصْرِ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧) [٢٤] سُؤالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لصَلاَة نَافِلَة وَصَلاَّهَا فِي الْمَسْجِد، وَلَمْ يَخْرُجُ مِنْ الْمَسْجِد حَتَّى حَصَلَ الطُّوَلُ، وَأَرَادَ التَّنَفُّلَ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ أَوْ لاَ بُدَّ مِنْ تَيَمُّمٍ آخَرَ ؟

جَوابُهُ: سئل عَنْ ذَلِكَ بَعْضُ فُقَهَائِنَا فَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا فِي (ح) (٣) عَنْ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي زَيْد ولَفَظُهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ تَيَمَّمَ لِنَافِلَة فَصَلَّى ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ فِي الْمَسْجِد فِي حَديث ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ يَتَنَفَّلُ بِذَلِكَ الْتَيَّمَّمِ . قَالَ : إِنْ تَطَاولَ ذَلِكَ فَلْيَتَيَمَّمْ تَيَمَّمُ اللَّهُ تَعَمَّمُ اللَّهُ تَعَمَّمُ اللَّهُ تَعَمَّمُ اللَّهُ تَعَلَى مَا وَإِنْ كَانَ شَيْئًا خَفِيفًا فَأَرْجُو أَنْ يُجْزِئَهُ . ا هـ كَلاَمُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . آمين .

(٢٠٨) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ تَيَـمُّمِ الْجُنُبِ ، إِذَا انْتَقَضَ وَهُو فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ الإِقَامَةِ أَوْ حِينَهَا ، فَهَلْ يُعِيدُهُ لِلْمُكْثِ فِي الْمَسْجِدِ أَمْ لاَ ؟

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) شرح الزرقاني (١/ ٢٢٣) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٣٣٩) بالمعنى .

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ نَقْضُهُ قَبْلَ الإِقَامَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ لِحُرْمَةِ مُكْثِ الْجُنُبِ [ق/ ١٠٩] فِي الْمَسْجِدِ بِلاَ طَهَارَةً .

الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى مَا تَـمْنَعُهُ الْجَنَابَةُ: (وَدُخُولُ مَسْجِدٍ ولَوْ مُسْجِدٍ ولَوْ مُجْتَازًا) (١) ا هـ .

وَإِنْ كَانَ نَقَضُهُ حَالَ الإِقَامَة فَتَيَمُّهُ لِلصَّلاَة الْمُقَامَة يَكُفيه عَن التَّيَمُّمِ لِلْمُكْث ؛ لأَنَّ الأَئمَّة إِنَّمَا مَنَعُوا مُكْث الجُنُب فِي الْمَسْجِد إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَة؛ وَحِينَئذ فَتَيَمُّمُهُ لِلصَّلاَة الْمُقَامَة صَيَّرَهُ عَلَى طَهَارَة فَزَالَ الْمَانِعُ الَّذِي هُوَ مُكْثُ الْجُنُب فِي الْمَسْجِد بِغَيْرِ طَهَارَة ، كَما أَفْتَى بِهِذَا الْقَاضِي سَيِّدي هُوَ مُكْثُ الْجُنُب فِي الْمَسْجِد بِغَيْرِ طَهَارَة ، كَما أَفْتَى بِهِذَا الْقَاضِي سَيِّدي الواف أرواني ، وَارْتَضاهُ الْفَقَيهُ الشَّرِيفُ أَحْمَدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيف بَعْد وَقُوفِهِ عَلَيْهِ وَقَالَ : إِنَّهُ صَحِيحٌ . ا ه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الْجُنُبِ إِذَا تَيَمَّمَ لِتـلاَوَةِ الْقُرْآنِ مِنْ الصَّبْحِ ، وَشَرَعَ في تلاَوَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ بِيَدهِ مُصْحَفٌ إِلَى وَقْتِ صَلاَةِ اَلظُّهْرِ . هَلْ يَجُوزُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدَ بِتَيَمُّمِهَ ذَلِكَ أَمْ لَاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجُورُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِد بِتَيَمَّمه ذَلِكَ لَبِقَائِه مَعَهُ مَا دَامَ يَقْرُأُ الْقُرْانَ أَوْ فِي يَدِهِ الْمُصْحَفُ ، وَالأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ - رَحِمهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهَا تَتْبَعُ صَلاَةَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ ، يَجُورُ بَعْضُهَا بِبَعْضَ فِيما بَيْنَهَا فِي أَنْفُسِهَا، قَدَّمَ الْمُسْتَأْخِرُ أَوْ قَدَّمَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (عَج)، ويُقَيِّدُ هَذَا فِي أَنْفُسِها، قَدَّمَ الْمُسْتَأْخِرُ أَوْ قَدَّمَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (عَج)، ويُقَيِّدُ هَذَا كَلامُ السَّيْخِ خَلِيلٍ بِغَيْرِ الْجُمعَة ، وَأَمَّا اللَّخُولُ لِلْجُمعَة فَلاَ يَكُونُ تَبَعًا لَوْجُوبِهِ فَهُو دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ فَرْضٌ آخَرُ) (٢) ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مختصر خلیل (ص/۱۷).

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٩) .

(٢١٠) [٢٧] سُوَّالٌ عَنْ جُنُبِ صَلَّى فَرْضَهُ وَشَرَعَ فِي تَلاَوَةَ الْقُرْآنِ بِإِثْرِ صَلَاةَ الْفَرْضِ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمَّمِهِ ذَلِكَ وَلَـوْ طَالَتَ تِلاَوَتُهُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَلَوْ طَالَتْ تِلاَوَتُهُ لِبَـقَاءِ تَيَمُّمِهِ مَعَهُ مَا دَامَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ؛ فَفِي « الْمُوطَّأِ ﴾ (١) : يَتَيَمَّمُ الجُنُبُ وَيَقْرَأُ حِزْبَهُ آمِنَ الْقُرآنِ [٢٠) وَيَتَنَقَّلُ .

وَفِي (ح) (٣): إِنْ تَيَمَّمَ الْجُنُبُ لَمسِّ الْمُصْحَف فَعَلَ الْقَرَاءَةَ وَسُجُودَ التَّلاَوَة ، وَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بِهِ ؛ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ مَالك وَالشَّانِي لَبَعْضِ الشَّافِعيَّة. أه. . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ بَقَاء تَيَمَّمه مَعَهُ مَا دَامَ يَقْرَأُ الْقُرُانَ ، وَأَنَّهُ يَتَنَقَّلُ بِهِ إِنْ أَوْصَلَ تَنَقَّلُهُ بِالتِّلاَوَة ، فَإِنْ فَصَلَهُ بَطُول أَوْ خُرُوجٍ مِنْ مَسْجِد وَأَنَّهُ يَتَنَقَّلُ بِهِ إِنْ أَوْصَلَ تَنَقَّلُهُ بِالتِّلاَوَة ، فَإِنْ فَصَلَهُ بَطُول أَوْ خُرُوجٍ مِنْ مَسْجِد أَعَادَ تَيَمُّمهُ ، وَيَسِيرُ الْفَصْلُ مَعْتَفَرٌ وَمِنْهُ قَدْرُ الْمُعَقَّبَاتِ . اه. . وَاللّهُ تَعَالَى اللّهُ تَعَالَى اللّهُ عَلَيْهُ .

(٢١١) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ جُنُب تَيَمَّمَ لِـدُخُولِ الْمَسْجِد يَوْمَ الْجُمُعَة ، وَهِى وَاجِبَةٌ عَلَيْه وَقراءَتُهُ قُرْآنًا أَوْ أَكْثَرَ ، أَوْ حَمَلَ لَوْحَ قُرْآنِ قَبْلَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدِ ، فَهَلَ يَجِبُ عَلَيْه إعَادَةُ التَّيَمُّم لدُخُولِ الْمَسْجِد أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لَوُجُوبِهِ عَلَيْهِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْراَدِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (إِنْ تَأْخَرَتَ) (٤) [ق/١٠]. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ تَيَمَّمَ لِصَلاَةِ الْفَرْضِ وَتَعَوَّذَ بِآيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ قَبْلَ

⁽١) (ص/٣٦) كتاب الطهارة ، هذا باب في التيمم .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من «الموطأ» .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٣٤٠) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٩) .

٢٧٤ ------ الجيزء الأول

دُخُوله الصَّلاَةَ فَهَلْ يَجِبُ عَلْيه إعَادَةُ التَّيَمُّم للْفَرْضِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِلْفَرْضِ لأَنَّ التَّعَوُّذَ لاَ يُعَدُّ قِرَاءَةً كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه : (إِلاَّ [كَآيَة](١) لتَعَوُّذ وَنَحْوِهِ) (٢) ، وَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِهِ : أَنَّ الْمُتَعَوِّذَ لاَ يُعَدَّ قَارِئًا ولا لَهُ ثَوَّابُ الْقِرَاءَةِ. ا هـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ إِعْدَادِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ .

الْبَاجِيُّ: يَجُوزُ السَّفَرُ فِي طَرِيقِ مُتَيَقَّنُ فِيهِ عَدَمُ الْمَاءِ ، طَلَبًا لِلْمَالِ ، وَرَعْى الْمَوَاشِي ، وَيَجُوزُ لَهُ الْمَقَامُ عَلَى حِفْظَ مَالهِ ، وَإِنْ أَدَّى ذَلَكَ إِلَى أَدَاءِ الصَّلاَةِ بِالتَّيَمُّمِ . انْظُرْ (ق) (٣) ، وَ(مَخ) (٤) . أه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤) [٣١] سُوَالٌ عَنْ عَدَمِ الْقُدْرَة عَلَى اسْتعْمَالِ الطَّهَارَة الْمَائيَّة وَالتُّرَابِيَّة كَالْمَجْدُورِ مَثَلاً إِذَا عَدَمَهَا هَلْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَتَسَّقُطُ صَلَاَةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَم مَاء وَصَعِيد) (٥) ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٧) .

⁽٣) التاج والإكليل (١/٣٢٦) .

⁽٤) حاشية الخرشي (١/١٩٩) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٠) .

خَلِيلِ (١). أه. .

(۱) قال المواق : روى معن والمدنيون عن مالك فيمن لــم يجد ماء ولا ما يتيمم به ، كمن تحت هدم أو مريض ولا يجد من يناوله ماء ولا ترابًا أنه لا يصلي ولا يقضي .

ابن القصار: وهو المذهب.

قالَ ابن خويز منداد : وهو الصحيح من مذهب مالك .

قال أبو عسمر : لا أدري كيف أقدر على أن أجعل هذا الصحيح من مذهب مالك مع خلافه جمهور السلف وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين .

روى ابن سحنون عن أبيه : أنه يصلي ولا إعادة عليه ، وكذا قال أشهب . «التاج والإكليل» (١/ ٣٦٠) .

وقــال الخطاب : قيل : يصلي ويقــضي ، وقيــل : لا يصلي ولا يقضي ، وقــيل : يصلي ولا يقضي ، وقيل : لا يصلي ويقضى .

قال الشاعر:

ومن لـــم يجد ماء ولا متيمــما فأربعة الأقوال يحكين مذهبا يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصبغ يقضي والأداء لأشهبا

وظاهر كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ أن المسألة خاصة بمن عدم الماء والصعيد وهي مفروضة فيما هو أعم من العدم ، بل هي مفروضة في العجز عن استعمال الطهارة المائية والترابية إما لعدمهما أو لغير ذلك.

قال ابن العربي في «شرح الترمذي» في أول المسألة الثالشة : العاجز عن استعمال الطهارة لمرض أو عدو أو سبع أو عدم قدرة حتى لا يمكنه تطهر بماء أو تراب مختلف فيه على ستة أقوال:

الأول : قال مالك وابن نافع : لا صلاة ولا قضاء .

الثاني : قال ابن القاسم : يصلي ويقضي .

الثالث : يصلي ولا يعيد ، قاله أشهب والشافعي .

الرابع: يصلي إذا قدر، قاله أصبغ.

الخامس : لا يصلي ويعيد ، قاله الذي قال : يوميء إلى التيمم ، وهو أبو الحسن القابسي .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : والذي أقول : إنه إنما يومئ إلى الماء لا للتيمم .

والسادس : يومئ إلى التيمم أشار إليه متأخر .

والأظهر قول أشهب؛ لأن الطهـارة شرط أداء لا شرط وجوب وعدمها لا يمنع من جـعلها كسائر شروطها من شروط طهارة ثوب واستقبال قبلة . انتهى .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٥) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ التَّوْكِيلِ عَلَى التَّيَمُّمِ لِعُذْرِ هَلْ يَسُوغُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ وَلاَ يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَمُنِعَ مَعَ عَدَمِ مَاءٍ تَقْبِيلُ مُتَوَضَيٍّ وَجِمَاعُ مُغْتَسِلٍ إِلاَّ لِطُولٍ)(١) .

هَلُ الْمُرَادُ بِالْمَنْعِ الْكَرَاهَةِ أَوْ التَّحْرِيمِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَنْعَ عَلَى النَّدْبِ عَلَى الْمَشْهُـورِ ؛ وَعَلَى هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُكْرَهُ أَوْ خلافُ الأُولَى ؟

وهذا القول الخامس الذي ذكره لم يتحرر لي فهمه ورأيته في نسخة : لا يصلي ويعيد ، وفي نسخة أخرى : لا يصلي ولا يعيد ، وعلى كل واحدة فهو يرجع إلى أحد الأقوال الأربعة ؛ لأنه على النسخة الأولى يرجع إلى القول الرابع الذي هو قول أصبغ فإنه يقول : لا يصلي به ، بل يؤخر إلى أن يجد أحد الطهرين ، وعلى النسخة الشانية يرجع للقول الأول الذي هو قول مالك وابن نافع إلا أن يجعل الخامس أنه يومئ إلى الماء فتأمله ، والله تعالى أعلم، انظر في النوادر .

وقد ذكر ابن رشد في أوائل سماع أشهب من كتاب الصلاة الأقوال الأربعة فيمن انكسرت به المركب ولم يمكنه الوضوء . وقال في « التوضيح » إثر قول ابن الحاجب : « ومن لم يجد ماء ولا ترابا » ويتصور ذلك في المربوط والمريض لا يجد مناولاً . انتهى وظاهر كلامه أنه سواء أمكنه أن يومئ إلى الأرض أم لا .

وقال ابن عرفة واللخمي عن القابسي : يومئ المربوط للتيمم بالأرض بوجهه ويديه كإيمائه بالسجود إليها . انتهى . وقال سيدي أبو عبد الله بن الحاج في «المدخل» في باب الحج : إن الإيماء مشهور مذهب مالك ، والله أعلم .

وقد ذكر البرزلي عن تعاليق أبي عمران واللخمي عن القابسي وانظر شرح قول «الرسالة» : (ويكون سلجوده أخفض من ركوعه) من ابن ناجي فإنه أطال في ذلك وكذلك «شرح المدونة» عند قولها : (ويومئ بالسجود أخفض من الركوع) ، والله أعلم.

(۱) (مختصر خلیل (ص/۲۰).

مَسَائِلُ التَّيَمُّم ______

(غ) عَنْ ابْنِ رُشْد : الْمَنْعُ اسْتحْبَابًا ، وَأَجَـازَهُ ابْنُ وَهْب ، وَقِيلَ : الْمَنْعُ عَلَى التَّحْرِيمِ كَمَا فِي السُّودَانِيِّ . انْظُرْ (عج) ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٦) [٣٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ لَدَغَتْهُ عَقْـرَبٌ وَهُوَ فِي كَرْبِ مِنْهَـا وَلاَ قُدْرَةَ لَهُ عَلَى التَّيَمُّم وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلاَة مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ كَانَ لاَ يَسْتَطَيعُ الْمَسْحَ عَلَيْهَا مِنْ فَوْقِ حَاثِلٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَعَادِمِ الْمَاءِ وَالصَّعِيدِ ، فَيَجْرِي فِيهِ قَـوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَـضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) (١) . اهـ . كَمَا فِي (ح) (٢) .

وَذَكَرَ (س) وَ (عج) : أَنَّهُ يَمْسَحُ مَا أَمْكَنَ مَسْحُهُ وَيَسْقُطُ مَا عَجَزَ عَنْهُ . اهـ وَكَانَ لاَ يَسْتَطِيعُ الْمَسْحَ عَلَيْهَا حَتَّى مِنْ فَوْقِ حَائِلٍ ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ مِنْ فَوْقِه وَلاَ تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلاَةُ ، وَهَذَا هُوَ الْمَأْخُوذُ مِنْ سَمَاعِ سَحْنُونَ مِنْ كَتَابِ الطَّهَارَةِ وَهُوَ النَّذِي أَفْتَى بِهِ الْبُرْزُلِيُّ ، وَمَأْخُوذٌ أَيْضًا مِنْ كَلاَمِ الشَّيْخِ ، وَإِنْ تَعَلَّرَ مَسُّهَا وَهُو النَّيْخِ ، وَإِنْ تَعَلَيْرَ مَسُّهَا وَهُو اللَّيْورِيِّ [ق/١١١] مِنْ كَوْنِهِ وَهُو اللَّهُ يَصِيرُ كَعَادِمِ الْمَاءِ وَالصَّعِيدِ . إِذَا كَانَ لاَ يَسْتَطِيعُ مَسَّهَا إِلاَّ مِنْ فَوْقَ حَائِلٍ أَنَّهُ يَصِيرُ كَعَادِمِ الْمَاءِ وَالصَّعِيدِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٧) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ)^(٣) هَلْ هُوَ خاصٌّ بالْفَرْضِ أَوْ يَشْمَلُ غَيْرَهُ ^(٤) ؟

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٣٦٠) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٠).

⁽٤) انظر : «التــاج والإكليل» (١/ ٣٥٥) و«حــاشــيــة الخــرشي» (١٩٣/١) و«مــواهب الجليل» (١/ ٣٥٥) .

جَواَبُهُ: أَنَّهُ خَاصٌ بِالْفَرْضِ ، وأَمَّا النَّفْلُ فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيهُ ، وَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ وَقَتِهِ ، فَفِي (عج): أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ وَالْوِتْرَ وَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الْفَجْرِ . اللهِ تُعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٨) [٣٥] سُوَّالٌ عَنْ جُنُّب خَرَجَ مِنْ الْمَسْجِد وَأَذَّنَ خَارِجَهُ وَلَمْ يَفْعَلُ غَيْرَ الأَذَانِ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولٌ الْمَسْجِدِ بِلاَ تَيَمُّمٍ أَوْ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ تَيَمُّمٍ آَخُر؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَـادَةُ التَّيَمُّمِ لِدُخُـولِ الْمَسْجِدِ ؛ لأَنَّ خُـرُوجَهُ مِنْهُ طُولٌ كَمَا فِي (عبق) ^(١) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٩) [٣٦] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ التَّيَمُّمِ عَلَى حَجَرٍ مُتَنَعَيِّرِ اللَّوْنِ مِنْ كَثْرَةِ وَضَعْ أَيْدِي الْمُتَيَمِّمِينَ عَلَيْهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا فِي « الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢٠) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مُحدث أَصْغَرَ أراد دُخُولَ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِلاَ تَيَمُّم هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ لإطْلاَق أَئمَّتنا في جَوازِ دُخُولِ صَاحِبِ الْحَدَثِ الأَصْغَرِ الْمَسْجِدَ بِلاَ طَهَارَة ، فَلَمْ يُفَرِّقُوا في ذَلِكَ بَيْنَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدً الأَئِمَّةِ أَنَّ مَا لَمْ يُقَيِّدُوهُ يَبْقَى عَلَى إِطْلاَقِهِ . اَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢١) [٣٨] سُوَالُ عَمَّنْ تَيَـمَّمَ عَلَى حَجَرٍ مَنْقُولٍ مَعَ وَجُودٍ تُرابِ غَيْرٍ

⁽١) شرح الزرقاني (٢٢٦/١) .

مَسَائِلُ التَّيَمُّ مِ

مَنْقُولَة ، مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟

جَوابهُ: أَنَّهَا صَحِيحَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْفَتْوَى حَسْبَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَوْ نَقَلَ) (١) ، وأَشَارَ بِ (لَوْ) لَوَ شَبَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَوْ نَقَلَ) (١) ، وأَشَارَ بِ (لَوْ) لِرَّ قَوْلِ ابْنِ بكيرٍ الْقَائِلِ بِعَدَمٍ جَوَازِ التَّيَمُّمِ عَلَى الْمَنْقُولِ تُرابًا كَانَ أَوْ حَجَرًا . اه. .

لَكِنَّ تَرْكَ الْمُصَلِّي الْمَـذْكُورَ الأَفْضَلُ ؛ لأَنَّ التَّيَمُّمَ عَلَى غَيْرِ الْمَنْقُولِ تُرَابًا كَانَ أَوْ حَجَرًا أَفْضَلُ مِنْ التَّيَـمُّمِ عَلَى الْمَنْقُولِ ، وَالْمُرَادُ بِالنَّقْلِ أَنْ يَجْعَلَ حَائِلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَرْضِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَقْلُهُ مِنْ مَوْضِعٍ لآخَرَ مِنْهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِنَقْلِ.

انْظُوْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٢) . ١ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٢٢) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بَقَاءُ الْوَقْت ، مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يُعِيدُهَا ؛ لأَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا جَائِزًا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (عج) فِي «نَوَازِله» أه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢٣) [٤٠] سُؤَالٌ وَجَواَبُهُ: مَنْ تَيَمَّمَ وَقَبْلَ تَمَامِ تَيَمَّمِهِ خَرَجَ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ لَأَنَّهُ لاَ يَتَيَمَّمُ إِلاَّ لِخَوْفِ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَقَدْ خَرَجَ . أَ هـ . مِنْ «نَوَاذِلِ» (عج) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . [ق/١١٢] .

(٢٢٤) [٤١] سُؤَالٌ عَنْ الزَّارِعِ وَالْحَصَّادِ وَالرَّاعِي أَيَجُوزُ لَهُمْ التَّيَمُّمُ وَلَوْ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٩) .

 ⁽۲) انظر : «التاج والإكليل » (۱/ ۳۵۰ ـ ۳۵۱) و «الشرح الكبير» (۱/ ۱۵۵) و «حاشية الخرشي»
 (۱/ ۱۹۲) و «مواهب الجليل » (۱/ ۳۵۰) ـ (۳۵) و «فتح الجليل» (۱/ ۱۵۱) .

كَانُوا في مُجَاورَة الْمَاء أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: نَعَمْ يَجُوزُ لَهُمْ التَّيَمُّمُ مَعَ عَدَمِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ كَمَا فِي «الأَجْوِبَةِ النَّاصريَّة» . ا هـ

قُلْتُ : وَمَعْنَى كَـلاَمَ صَاحِبِ الأَجْوِبَةِ لِيْ أَنَّ الزَّارِعَ وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِ لاَ مَاءَ مَعَهُ هُنَاكَ وَخَافَ تَلَفَ رَرْعِهِ أَوْ مَاشَيَتِهِ إِنْ اَشْتَغَلَ بِطَلَبِهِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ بِطَلَبِهِ تَلَفَ مَالٍ أَوْ خُرُوجٍ وَقْتٍ) (١) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢٥) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَدَخَلَ في الْفَرِيضَة ثُمَّ ضَحكَ أَوْ تَرَدَّدَ فِي الإحْرَامِ أَوْ النِّيَّة وَقَطَعَ هَلْ يُعيدُ التَّيَمَّمَ أَمَّ لاَ ؟ أَوْ يُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الطُّولِ وَعَدَمِهِ ؟ وَهَلْ يُفَرَّقُ أَيْضًا بَيْنَ الجُنُب وَغَيْرِه فِي ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: سُيْلَ الْفَقِيهُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ عَنْ حَدِّ الطُّولِ الْمُبْطِلِ لِلتَّيَمُّمِ فِي تَقْيِيدَ الْبُرْزُلِيِّ لِفَتْوَى السَّيُورِيِّ فِيمَنْ شَكَّ فِي إِحْرَامِهِ فِي أَثْنَاءِ الْمُبْطِلِ لِلتَّيَمُّمِ فِي تَقْيِيدَ الْبُرْزُلِيِّ لِفَتْوَى السَّيُورِيِّ فِيمَنْ شَكَّ فِي إِحْرَامِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ هَلْ بِقَدْرِ قَرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ أَوْ الْفَاتِحَةِ وَحُدَهَا؟ وَهَلْ يُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجُنُبُ وَغَيْرِهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لاَ يُتَقَدَّرُ بِقِرَاءَة الْفَاتِحَة وَلاَ بِالسُّورَة ، وَإِنَّمَا الطُّولُ الْمُبْطِلُ لَهُ هُوَ مَا أَشَارَ لَهُ أَبُو عَمْرُو عَثْمَانُ [ابَّنُ] -(٢) الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ «جَامِعِ الْهُهُوَ مَا أَشَارَ لَهُ أَبُو عَمْرُو عَثْمَانُ [ابَّنُ] -(٢) الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ «جَامِعِ الأُمَّهَاتِ » صَرِيحًا بِقَوْلِهِ : «وَالتَّرْتِيبُ وَالْمُوالاَةُ كَالْوُضُوءِ» (٣) ، وقَدْ عَلَمْتَ أَنَّ الْأُمَّهَاتِ » صَرِيحًا بِقَوْلِهِ : «وَالتَّرْتِيبُ وَالْمُوالاَةُ كَالْوُضُوءَ» (٣) ، وقَدْ عَلَمْتَ أَنَّ ذَلُكَ فِي الْوُضُوء مُقَدَّرٌ بَجَفَاف الأَعْضَاء بِالزَّمَنِ الْمُعْتَدَلُ ؛ فَالتَيَمُّمُ لاَ يُبْطِلُهُ إِلاَ الْقَدْرُ الْمُذْكُورُ عَنْدَ مَنْ حَدَّ ، وقيل : إِنَّ مَا قِيلَ وَصْلٌ فَوَصْلٌ وَمَلْ وَمَلْ قَالَ مَا قَيلَ وَصْلٌ فَوَصْلٌ وَمَا قِيلَ فَصَلٌ

⁽١) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) جامع الأمهات (ص/ ٦٩).

مَسَائِلُ التَّيَمُّم .

فَفَصْلٌ ، ذَكَرَهُ (عج) .

وَلاَ فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ أَجْزَائِهِ أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فَعَلَ لَهُ ، حَسْبَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي الْكُتُبِ الْمُتَعَاطَاةَ لَدَيْكُمْ .

فَإِنْ قَالَ قَـائِلٌ : إِنَّ التَّيَمُّمَ لَيْسَ فِيهِ جَـفَافٌ فَبِمَاذَا يُعْرَفُ التَّقْدِيرُ ؟ قُلْتُ: يُقَدَّرُ أَنْ لَوْ كَـانَ ذَلِكَ فِي الْوُضُوء يَجِفُ ، وَهُو ظَاهِرٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو لَيُحَسَنِ شَارِحُ "الْمُدَوَّنَة » عِنْدَ قَوْله : وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ تَيَمُّمِهِ فَإِنْ كَـانَ أَمَدًا قَرِيبًا الْحَسَنِ شَارِحُ "الْمُدَوَّنَة » عِنْدَ قَوْله : وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ تَيَمُّمِهِ فَإِنْ كَـانَ أَمَدًا قَرِيبًا أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ تَبَاعَدَ ابْتَدَأً التَّيَمُّمَ كَالْوُضُوء .

وَأَمَّا سُؤَالُكَ هَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْجُنُبِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ؟

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ؛ إِذْ لاَ تَخْتَلَفُ أَحْكَامُ التَّيَمُّمِ بِاخْتلاف مُوجِبِهِ سِوَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْجُنُبُ دُونَ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لاَ يَتَأَتَّى هُنَا . اهـ. كَلاَمُهُ بِرِمَّتِهِ.

قُلْتُ : وَلَعَلَّ الْمُرادَ بِقَوْلِه: ﴿ مَا يَخْتَصُّ بِالْجُنْبِ ﴾ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ آيَةً لأَ بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهِ التَّيَمُّم ، وَفِي فَتَاوَى بَعْضِ أَتُمَّتَنَا : وَسَعْلَ عَنِ الْمُتَيَمِّمِ إِذَا أَحْرَمَ عَلَى الإِمَامِ رَاكِعًا ثُمَّ قَطَعَ الصَّلاَةَ فَهَلْ لاَبُدَّ مِنْ إِعَادَةِ التَّيَمُّمِ أَمْ لاَ أَمْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الطُّولِ وَعَدَمِه ؛ فَإِنْ بَيْنَ الطُّولِ وَعَدَمِه ؛ فَإِنْ بَيْنَ الطُّولِ [ق/١١٣] وعَدَمِه ؟ فَأَجَابَ: بأنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الطُّولِ وَعَدَمِه ؛ فَإِنْ وَجِدَ الطُّولُ بَطُلَ تَيَمُّمُهُ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الطُّولُ مَعَ كَوْنِهِ مَعَ الإَمَامِ أَوْ كَانَ بَعْدَ وَجِدَ الطُّولُ مَعَ كَوْنِهِ مَعَ الإَمَامِ أَوْ كَانَ بَعْدَ الطُّولِ وَقَبْلَ دُخُولِهِ ثَانِيًا ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدُ طُولٌ لَمْ يَضُرُ ، وَالطُّولُ فِيهِ كَالطُّولِ فِي الْوَضُوءِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلُ صَاحِبِ ﴿ الْمُخْتَصَرِ ﴾ : (بِجَفَاف أَعْضَاء بِزَمَنٍ) (١) فِي الْوُضُوءِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلُ صَاحِبِ ﴿ الْمُخْتَصَرِ ﴾ : (بِجَفَاف أَعْضَاء بِزَمَنٍ) (١) في الطُّولُ . وَهُنَا أَنْ يُقَالَ : لَوْ كَانَ مُتَوَضَيًّا لَجَفَّتُ أَعْضَاؤُهُ. اَ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى . إِلَا مُنْ يَقَالَ : لَوْ كَانَ مُتَوَضَيًّا لَجَفَّتُ أَعْضَاؤُهُ. اَ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى .

(٢٢٦) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ الْحَاضِرِ الصَّحيحِ إِذَا عُدُمَ الْمَاءُ ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الصَّلاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ بِالتَّيَّمُّ لَهَا ، فَهَلْ إِذَا دَخَلَهَا يَجُوزُ

مختصر خلیل (ص/۱۳) .

لحَاضِر مثله الدُّخُولُ عَلَيْهِ فِيهَا أَمْ لا ؟

جُوابُهُ: قَالَ (عج): إِنَّهُ إِذَا وَجَدَ مَنْ يُصلِّي عَلَيْهَا بِوُضُوءَ أَوْ تَيَمَّمٍ مَمَّنْ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ لَهَا مُطْلَقًا وَللنَّافلَة كَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ ، فَلَيْسَ للْحَاضِ الصَّلاَةُ عَلَيْهَا بِالتَّيَمُّمِ لَهَا ، وَلَهُ أَنْ يُصلِّي عَلَيْهَا بَتَيَمَّم فَرْضٍ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدُ عَيْنُ بِالتَّيَمُّم لَهَا ، وَكَذَا إِنْ تَعَدَّدَ حَيثُ حَصلُ الْحَاضِرِ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا تَيَمَّمَ وَصَلَّى عَلَيْهَا ، وكذا إِنْ تَعَدَّدَ حَيثُ حَصلُ الْحَاضِرِ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا تَيَمَّمَ وَصَلَّى عَلَيْهَا ، وكذا إِنْ تَعَدَّدَ حَيثُ حَصلُ تَيَمَّمُهُمْ قَبْلُ دُخُولِ أَحَدَهِمْ فِي الصَّلاَة ، فَمَنْ تَيَمَّمَ بَعْدَ دُخُولِ غَيْرِه فِي الصَّلاَة وَلَوْ وَاحِدًا فَلَيْسَ لَهُ الدُّخُولُ مَعَهُ وَلاَ الصَّلاَةُ عَلَيْهَا ، وَانْظُرْ إِذَا دَخَلَ وَاحِدٌ وَلَوْ وَاحِدًا فَلَيْسَ لَهُ الدُّخُولُ مَعَهُ وَلاَ الصَّلاَةُ عَلَيْهَا ، وَانْظُرْ إِذَا دَخَلَ وَاحِدٌ مِنْ مَنْ مَعْهُ بَعْدَ إِكْمَالِ تَيَمَّمِهِ أَمْ مُنْ مَعْهُ بَعْدَ إِكْمَالِ تَيَمَّمِهِ أَمْ هُولُ لَهُ الدُّخُولُ مَعَهُ بَعْدَ إِكْمَالِ تَيَمَّمِهِ أَمْ هُمْ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ آخَوُ بُعْضَ التَّيَمَّمِ فَهَلْ لَهُ الدُّحُولُ مَعَهُ بَعْدَ إِكْمَالِ تَيَمَّمِهِ أَمْ اللهُ عَلَى الْهُ لَا لَيْ الْمَالِ لَا الْمَالَا لَا الْمَلْوَلُ لَهُ الدُّحُولُ مَعَهُ بَعْدَ إِكْمَالِ تَيَمَّمِهِ أَمْ لَا لَا اللهُ اللهُ اللهُ عُذَا إِنْ تَعَلَى أَعْلَمُ . ا ه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . ا ه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . ا

(٢٢٧) [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ حَاضر صَحيح عَادم الْمَاء، وَلَهُ وِرْدٌ مِنْ النَّوَافِلِ أَوْ قرَاءَةُ مُصْحَف، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَقُرَأَ بِالنَّيَمُّم أَمَّ لاَ ؟

جَوَابُهُ: لاَ لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (لاَ سُنَّةَ) (١) ا هـ.

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ هلاَلِ في «نَوَازِله» : وَسَئِلَ عَنْ رَجُلٍ مُقيمٍ صَحِيحٍ عَدَمَ الْمَاءَ ، وَلَهُ وِرْدٌ كَصَلاَةَ الضَّكَوَى أَوْ قَيامِ اللَّيْلِ أَوْ نَوَافِل قَبْلَ الظَّهْرِ وَبَعْدَهُ أَوْ قَرَاءَةٌ فِي مُصْحَفَ ، هَلْ يُصَلِّي وَيَقْرَأُ بِتَيَمَّمٍ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : فَالْمُقِيمُ الصَّحِيحُ لاَ يَتَيَمَّمُ لِمَا ذَكَرْتُمْ . أه. .

وَقَالَ فِي نَازِلَة أُخْرَى : وَأَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ مِنْ أَهْلِ التَّيَمُّمِ فَيَتَـيَمَّمُونَ لِلنَّوَافِلِ كُلِّهَا وَلِمَسَّ الْمُصْحَفِ .

قَالَ فِي «الطِّرَازِ »: وَإِذَا نَوَى مَسَّ الْمُصْحَفِ فَعَلَ الْقَرَاءَةَ وَسُجُودَ التَّلاَوَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَسِّ الْمُصْحَفِ وَيَتَنَقَّلُ بِهِ . قَالَهُ مَالِكٌ . ا هـ . كَلاَمُهُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۹) .

قَوْلُهُ : (وَأَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ . . .) إِلَحْ . فَهُو الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَتْ جَنَازَةٌ وَمَا بَعْدَهَا بِتَيَمُّم مِ فَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأْخَرَتُ) (١) تَأْمَلُ. اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢٨) [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ جُنُب تَيَمَّمَ لِصَلاَة الصَّبْحِ مَثَلاً ، وَشَرَعَ فِي تلاَوَة الْقُرْآن بِإثْر صَلاَته ، وَتَمَادَى عَلَيْهَا ، حَتَّى حَلَّ النَّفْلُ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمِهِ ذَلكَ أَمْ لاَ للطُّولَ ؟

جَوَابُهُ : فَفِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَـوْلِهِ : (وَجَارَتْ جَنَارَةٌ وَمَـا بَعْـدَهَا بِتَـيَـمُّمِ فَـرْضِ أَوْ نَفْلِ . . .) (٢) إِلَخْ ، مَـا نَصَّـهُ : وَظَاهِرُ إِنَّا وَمَـا بَعْـدَهَا بِتَـيَـمُّم فَـرْضِ أَوْ نَفْلٍ . . .) (٢) إِلَخْ ، مَـا نَصَّـهُ : وَظَاهِرُ [قُلُمُ أَوْ نَفْلُ . . .] (١١٤] الْمُصنَفِ كَظَاهِر «اللّهَوْنَةُ » وَلَوْ كَثُرَ النَّفْلُ .

وَقَيَّدَهُ التُّونِسِيُّ بِأَنْ لاَ يكثر جِدًا ، وَنَقَلَهُ فِي «النَّوَادِرِ» (٣).

وَعَنْ مَالِكَ ، [وللشَّافعِيَّة] (٤) أَنَّ لَهُ فِعْلَهُ لِدُخُولِ وَقْتِ الفَرِيضَةِ الثَّانِيَةِ ، وَاسْتَظْهَرَهُ فِي " التَّوْضِيحِ " تَبَعًا لابْنِ عَـبْد السَّلاَمِ قَالَ : لأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ النَّفُلِ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّبَعِ لِلْفَرِيضَةِ ، وَلاَ مَعْنَى لِلتَّابِعِ عِنْدَ عَـدَمِ المَّتُبُوعِ حِسَّا [و](٥) حُكُمًا (٦).

قَالَ (عبق) : يُكِنُ حَمْلُ مَا لِلتُّونِسِيِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي غَيْرِ الْمُشْتَرِكَتَيْنِ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) النوادر والزيادات (١/ ١١٩).

⁽٤) في الأصل : الشافعية ، والمثبت من «شرح الزرقاني » .

⁽٥) في شرح الزرقاني : أو .

⁽٦) شرح الزرقاني (١/ ٢٠٩ ، ٢١٠) .

وَأَمَّا [فِيهِمَا] (١) [فَبَعِيدٌ] (٢) ؛ إِذْ وَقُتُ الأُولَى بَاقِ مَعَ دُخُولِ الثَّانِيَةِ (٣) اهـ .

وَحَيْنَاذُ فَإِنْ فَرَّعْنَا مَسْأَلَتَكُمْ عَلَى ظَاهِرِ كَلاَمِ السَّيْحِ خَلِيلَ فِي مُخْتَصَرِهِ ، وَظَاهِرِ (فَ اتَحَة المَذْهَبِ (فَيَجُورُ تَنَقُّلُهُ بِتَيْمُمه ذَلِكَ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، وَإِنْ فَرَعْنَاهَا عَلَى اسْتَظْهَارِ التَّوْضِيحِ تَبْعًا لابْنِ عَبْدَ السَّلاَمِ فَلاَ تَجُورُ تِلاَوَتُهُ بِذَلِكَ التَّيْمُم بَعْدَ خُرُوج وَقْت الصَّبْح ؛ إِذْ لاَ مَعْنَى للتَّابِع عِنْدَ عَدَمِ المَتْبُوعِ حَسَّا التَّيْمُم بَعْدَ خُرُوج وَقْت الصَّبْح ؛ إِذْ لاَ مَعْنَى للتَّابِع عِنْدَ عَدَمِ المَتْبُوعِ حَسَّا وَحُكْمًا وَأَحْرَى أَنْ يَتَنَقَلَ بِه ، وَهَذَا هُو الَّذِي مَشَى عَلَيْهُ الإِمَامُ الأَخْضَرِيُّ فِي (مُخْتَصَرِه () بقولُه: (و لَهُ يَخْرُج الْوَقْتُ) () . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢٩) [٦٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِلنَّفْلِ آخِرَ اللَّيْلِ وَتَمَادَى عَلَيْهُ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مَلْ يَجُونُ لَهُ أَنْ يَرْكَعَ الْفَجْرَ بِتَيَمَّمِهِ ذَلِكَ أَمْ لاَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) (٥) ؟

جَواَبُهُ : يُسَوَّعُ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِ (عبق) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلَيلِ : (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) : «هَذَا فِي الفَرَائِضِ ، وأُمَّا النَّوَافِلُ فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيها وَلَوْ تَيَمَّمَ فَي الْوَقْتِهِ أَنْ يُصَلِّيها وَلَوْ تَيَمَّمَ لِلْفَجْرِ قَبْلَ وَقْتِهِ (٧) .اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٠) [٤٧] سُوَّالٌ عَنْ جُنُبٍ قَراً آيَةً لِلتَّعَوَّذِ وَنَحْوِهِ بَعْدَ تَيَمُّمِهِ لِلْفَرْضِ أَيْعيدُ تَيَمَّمَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُعِيدُهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلكَ مِنْ قَوْلِ أَتُمَّتِنَا أَنَّ الْمُتَعَوِّذَ بِالْقُرُآنِ لاَ يُعَدُّ قَارِبًا وَلَيْسَ لَهُ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ . انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلاَّ

⁽١) في الأصل : بهما ، والمثبت من «شرح الزرقاني » .

⁽٢) في شرح الزرقاني : فيبعد .

⁽٣) شرح الزرقاني (١/ ٢١٠) .

⁽٤) مختصر الأخضري (ص/٩).

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٠) .

⁽٦) في شرح الزرقاني تقديم وتأخير .

⁽۷) شرح الزرقاني (۱/۲۱۸) .

[كَآيَة] ^(١) لتَعَوُّذ وَنَحْوه) ^(٢) تَجدُ مَا ذَكَرْنَا لَكَ فيهَا .

وَيُؤيِّدُ هَٰذَا مَا ذَكَرَ سَيِّدِي عَبْدُ الوَهَّابِ الشَّغْرَانِيُّ فِي «لَطَائفِ المَنَنِ » (٣) وَنصُّ كَلامِه : لأَزِمُ المَذْهَبَ ، لَيْسَ بِمَذْهَبَ عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ أَهْلِ الأَصُولِ ، وَيُؤيِّدُهُ قَوْلُ عَلَمَائِنَا : لَوْ قَرَأَ الجُنُبُ القُرْآنَ لاَ يَقْصِدُ قُرُأْنَا جَازَ .

قَالُوا : لأَنَّهُ لَا يَكُونُ قُرْآنًا إِلاَّ بِالْقَصْد . اهـ .

وَأُمَّا مَا ذَكَرَهُ شُـرَّاحُ الشَّيْخِ خَلِيلِ عِنْدَ قَوْلِه : (وَ [جَارَتْ] (٤) جَنَازَةٌ . . .) إِلَى قَوْلِه : (إِنْ تَأْخَرَّتْ) (٥) لِقَوْلِهِمْ مَـفْهُومُهُ إِنْ تَقَدَّمَ شَيءٌ مِنْ الأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَلَى الْفَرْضِ مَسَّ الْمُصْحَفَ وَقَرَاءَةُ الْجُنُبِ (٦) . اهـ .

مُقَـيَّدٌ عِنْدِي فَيـمَا يَظْهَرُ لِي مَنْ كَـلاَمِهِمْ الْتَـقَدِّمِ بِغَيْدِ قِرَاءَتِهِ لِمَا لِلتَّعوُّذِ وَنَحُوه. اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الْمَسْتَفَاد منْهُ سُقُوطُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ عَنْ أَهْلِ الْمَسْتَفَاد منْهُ سُقُوطُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ عَنْ أَهْلِ الْبَادِيَة حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِلاَّ اللَّهُ الْمُضَافَ هَلْ هُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (لاَّ سُنَّةَ) (٧) أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّ الْمَاءَ الْمُضَافَ : لاَ عِبْرَةَ بِوُجُودِهِ شَرْعًا [ق/ ١١٥] بِالنِّسْبَة لِلْعِبَادَةِ كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ حَلَيلٌ بِقَوْلِهِ : (لاَ بِمُتَغَيِّرٍ لَوْنًا أَوْ طَعْمًا أَوْ رَيَحًا بِمَا يُفَارِقُهُ غَالِبًا) (٨) ؛ وَحِينَئَذَ فَنَصُّ مَسْأَلَتَكُمْ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ سُنَّةَ) ، قَالَ (مخ) (٩) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : وَالْمَعْنَى أَنَّ الْحَاضِرَ الصَّحِيحَ لاَ

 ⁽۱) سقط من الأصل .
 (۲) مختصر خليل (ص/ ۱۷) .

⁽٣) في الأصل : لطائف المنى . (٤) في مختصر خليل : جاز .

⁽٥) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٦) انظر : «التــاج والإكليل » (١/ ٣٣٨) و«الشــرح الكبــير» (١/ ١٥١) و«حــاشــية الخــرشي» (١/ ١٥٧) و«مواهب الجليل» (١/ ٣٣٨) و «متح الجليل» (١/ ١٤٧) .

⁽۷) مختصر خلیل (ص/۱۹) . (۸) مختصر خلیل (ص/۸) .

⁽۹) حاشية الخرشي (۱/ ۱۸۵) .

يَتَيَمَّمُ لَسُنَّةً عَـيْنَيَّةً كَالُوتْرِ وَالْعِيدَيْنِ أَوْ كَفَائِيَّة كَالصَّلاَة عَلَى الْجَنَازَة عَلَى الْقَوْلُ بِسُنِّيَّةً هَا [وَأَرَادَ] (۱) بِالسَّنَّة مَا يَشْمَلُ الْفَضِيلَة كَالرَّواتِ وَمَا يَشْمَلُ الرَّغِيبةَ كَالْفَجْرِ . اهـ كَـلاَمُهُ بِلَفْظَه . وَنَحْوُهُ فِي (س) مَعَ زِيَادَة وَلَفْظُهُ : فَلاَ يَتَـيَمَّمُ الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ للسَّنَّة عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَعَزَاهُ ابْنُ بَشِيرٍ للمُدُونَّة لِقَولِها : «فَلاَ يَتَيمَّمُ مَنْ أَحْدَثَ خَلْفَ الإِمَامِ فِي صَلاَة الْعِيدَيْنِ» (٢) . أهـ .

وَشَمَلَ كَلاَمُهُ الْعَيْنيَّةَ كَالْعِيدَيْنِ وَأَجْرَى الرَّغَائِبَ كَرَكْعَتَى الْفَجْرِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ كُلُّ فِعْلِ يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ كَتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ وَقِرَاءَةٍ جُنُبٍ الْقُرُانَ .

أُمَّا مَا يُنْدَبُ لَهُ الطَّهَارَةُ كَقراءَةِ الْقُرانِ [ظاهراً] (٣) أو الدُّعَاءِ وَالْمُنَاجَاةِ وَالنَّوْمِ وَنَحْو ذَلِكَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ لَذَلِكَ إِذَا خَافَ فَوَاتَهُ وَلَمْ يَجِد الْمَاءَ لأَنَّ الإِقْدَامَ عَلَيْهِ وَنَحْو ذَلِكَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ لَذَلِكَ إِذَا خَافَ فَوَاتَهُ وَلَمْ يَجِد الْمَاءَ لأَنَّ الإِقْدَامَ عَلَيْهِ وَنَحْو ذَلِكَ فَيَابُهِ طَهَارَةٍ جَائِزٌ لا يَزِيدُ إِلاَّ خَيْراً . اهد . مُرَادُنَا مَعَ حَذْف بَعْض كَلاَمِهِ (٤) .

قُلْتُ : مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْ كَوْنِ الْحَاضِرِ الصَّحِيحِ لاَ يَتَيَمَّمُ لِلسَّنَّةِ وَأَحْرَى الرَّغَائِبِ وَالنَّوَافِلِ هُوَ اللَّهْ هُورُ ؛ ولِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مُقَابِلَهُ (ح) و (س) بِقَوْلِهِ مَا : قَالَ ابْنُ سَحْنُونَ: سَبِيلُ السَّنَنِ فِي التَّيَمُّمِ سَبِيلُ الْفَرَائِضِ (٥).

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : وَهُوَ الأَظْهَرُ ، لأَنَّ الآيَةَ إِنْ تَـنَاوَلَتِ الْحَاضِرَ الصَّحِيحَ كَانَ كَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ ، وَإِنْ لَمْ تَتَنَاوَلْهُ فَلاَ يَتَيَمَّمُ لَهَا . اهـ .

(ح) (٦) : وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ ثَالِثًا بِأَنَّهُ يَتَيَمَّمُ لِلْعَيْنِيَّةِ [كَالْفَجْرِ وَالْوِتْرِ] (٧) دُونَ

⁽١) سقط من الأصل ، والمثبت من حاشية الخرشي . (٢) المدونة (١/ ٤٧) .

⁽٣) في الأصل: الطاهر، والمثبت من «مواهب الجليل».

⁽٤) مواهب الجليل (١/ ٣٣٠).

⁽٥) مواهب الجليل (١/ ٣٢٩).

⁽٦) مواهب الجليل (١/ ٣٢٩) .

⁽٧) في «مواهب الجليل » : تقديم وتأخير .

السُّنَنِ عَلَى الْكِفَايَةِ كَالْعِيدَيْنِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمَا كِفَايَةٌ (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٢) [٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُوَ جُنُبٌ نَاسِيًا التَّيَمُّمَ هَلْ يَتَيَمَّمُ حَيْثُ ذَكَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا لَوْ دَخَلَ بِالتَّيَمُّمَ وَانْتَقَضَ تَيَّمُ مُهُ ، أَوْ يَخْرُجُ وَيَتَيَمَّمُ للدُّخُول خَارِجَ الْمَسْجِدَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ حَيْثُ ذَكَرَ وَلاَ يَخْرُجُ وَيَتَيَمَّمُ لِلدُّخُولِ كَمَا هُو مُقْتَضَى نُصُوصِ أَئِمَّتَنَا وَنَوَازِلهَا .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٣) [٥٠] سُوَّالٌ عَمَّنِ انْتُقضَ تَيَمَّمُهُ عِنْدَ الإِقَامَة هَلْ يُجْزِثُهُ تَيَمَّمُ وَاحِدٌ لَفَرْضه وَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّيَمَّمُ للمُكُثُ أَوْ يَتَيَمَّمُ للمُكُثُ ثُمَّ للْفَرْض ؟

وَعَلَيْهِ فَإِنْ تَيَمَّمَ لِلْفَرْضَ وَصَلَّى فَهَلْ يَبْطُلُ فَرْضُهُ لاَّسْتِبَاحَةً الْمُكْثِ بِهِ أَمْ لاً؟

⁽١) وعزاه اللخمي للمذهب .

وَمَمَّا يَدُلُّ لَمَا نَقَلْنَاهُ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ نَصًّا فِي "النَّازِلَة» : أَنَّهُمْ أَجَازُوا للْجُنُبِ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِد إِنْ نُقِضَتْ طَهَارَتُهُ فِي الْمَسْجِد بِلاَ تَيَمُّم وَكَذَا إِذَا أَجْنَبَ فِي الْمَسْجِد يَخْرُجُ مِنَ غَيْرِ تَيَمُّم ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الشُّرَّاحِ إِلاَّ إِذَا كَانَ فِي لَمُرُوجِهُ طُولٌ فَيَ تَيَّمَمُ لِلْمُكْث حينَئذ ، وكَذَلك مَذَا لاَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَيمَّمَ للمُكْث حينَئذ ، وكَذَلك مَذَا لاَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَيمَّمَ لَلْمُكْث ثُمَّ للصَّلاة إِلاَّ أَنْ يَحْصُل طُولٌ مِنِ انْتَقَاضِ طَهَارَتِه وإِقَامَةِ الصَّلاة فَيَتَيمَّمُ لَلمُكْث ثُمَّ للصَّلاة وإِنَّا مَنْ الشَّرِيمَة وإِنَّا السَّبِيح ، عَنتَئذ للمُكْث فَعْلٌ اسْتُبِيح ، بِالتَّيَمُّمِ بَعْدُ كَمَا قَالُوا : إِذَا تَيَمَّمَ للفَريضَة بِعْلَى وَصَلَّى قَبْلَهَا نَافِلَةً أَوْ مَسَّ مُصْحَفًا أَوْ قَرَأَ فِي إِنَاءٍ لَمْ تَصِحْ صَلاَةُ الْفَريضَة بَعْدَ وَصَلَّى قَبْلَهَا نَافِلَةً أَوْ مَسَّ مُصَحَفًا أَوْ قَرَأَ فِي إِنَاءٍ لَمْ تَصِحْ صَلاَةُ الْفَريضَة بَعْدَ ذَلك .

قُلْنَا: ذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الصَّلاَة مُكْثٌ كَثيرٌ يُعْتَدُّ به بَعْدَ التَّيَمُّم. وَأَمَّا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الصَّلاَة شَيءٌ لكُون الإقامة قَامَتْ عند انتقاض الطَّهَارَة وَالْمُكْثُ الآتي بَعْدَ الصَّلاَة تَابِعٌ فَلاَ يَضُرُّ كَمَا لاَ يَخْفَى ذَلكَ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى تَأْمُّل . اه كَلاَّمُهُ برُمَّته . وَذَيَّلَهُ الشَّريفُ أَحْمَدُ بن فَاضلَ الشَّريف بمَا نَصَّه : أَقُولُ بَعْدَ تَأَمُّل : هَذَا الْجَوَابُ : إِنَّهُ جَوَابٌ صَحيحٌ ؛ فَلَلَّه دَرُّ قَائله مَنْ مُجـيب مُصيب ، إلاَّ أَنَّ مَا اسْـتَدَلَّ به فيه مَـا فيه فَلَوْ حَذَفَـهُ لَكَانَ أَحْسَنَ وَإِنَّ أَحْسَنَ وَإِنَّ أَوْلَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى سُقُوط تَيَمُّمه للْمُكْث حَالَ الإقَامَة أَنَّهُ لَوْ قيلَ بِهِ لَكَانَ عَـديمَ الْفَائِدَةِ لأَنَّهُ بِمُجَـرَّدِ الفَرَاغِ منْهُ يشْرَعُ فِي الثَّانِي وَبَتَـمَامـه يُحْرمُ بِفَرِيضَة ؛ فَقَدْ اسْتُبِيحَ الفَرْضُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ وَبَقِي الأُوَّلُ بِلاَ مَقْصُود مُتَرَتِّب عَلَيْه لِعَدَمِ اسْتِـبَاحَةِ شَيِّ بِهِ فَصَار مِنْ قَبْـيلِ مَا لاَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَقْصُـودُهُ ، وَمَا كَانَ كَذَلَكَ لاَ يُشْرَعُ ؛ فَبَانَ بهَذَا أَنَّ الأَوَّلَ غَيْرُ مَشْرُوع ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ وَاجِبًا فِي هَذه الْحَالَة لَكَانَ يَلْزَمُ الْجُنُبَ إِذَا أَحْـدَثَ في الْمَسْجِد وَأَرَادَ مَـا شُرطَتِ الطَّهَارَةُ لَهُ مَنْ صَلَاَة أَوْ طَـوَاف أَوْ مَسَّ مُصْحَف مَـثْلَ أَنْ يَتَيَــمَّمَ للْمُكْث [ق/١١٧] ثُمَّ الْمُنُوِيَّة ، وَهَذَا لاَ قَائِلً بِهِ ، بَلْ لاَ يَتَيَمَّمُ إِلاَّ لِمَا أَرَادَ فِعْلَهُ فَقَطْ .

مَسَائِلُ التَّيَمُّ مِ

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ قَطْعًا أَنْ لاَ يَتَكَيَمَّمَ حَالَ الإِقَامَةِ إِلاَّ لِلْمُقَامَةِ خَاصَّةً . اهـ. كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٤) [٥١] سُؤَالٌ عَنِ الرَّمْلِ المُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ: (مِنْ تُرَابٍ أَوْ رَمْلٍ) (١) ؟

جَوَابُهُ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَحْقِيقِهِ عَلَيْهَا (٢): وَأَمَّا الرَّمْلُ: بِسُكُونِ وَاحِدُ الرِّمَالِ، وَالرَّمْلَةُ أَخَصُ مَنْهُ.

فَقَالَ (ق) (٣): يَعْنِي: الْحَصْبَاءَ الْكَثِيرَةَ، وقَالَ. (غ): يَعْنِي: الْحِجَارَةَ الصَّغِيرَةَ، وقَالَ. (غ): يَعْنِي: الْحِجَارَةَ الصَّغِيرَةَ. اه. مُرَادُنًا مِنْهُ.

وَاقْتَ صَرَ التَّ تَائِيُّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي تَـ قُرِيرِهِ لِكَلاَمِ الرِّسَالَةِ : (مِنْ تُرَابِ أَوْ رَمْلٍ) (٤) ، قَـالَ ابْنُ عُـمَرَ : يَعْنِي : الْحِجَارَةَ الطَّغيرَةَ (٥). اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٥) [٥٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَهُوَ بِيَدِهِ شَيءٌ مِنْ طِينٍ لاَصِقِ بِهَا هَلْ يَضُرُّهُ أَمْ لاَ لأَنَّهُ منْ جنس الأَرْض ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» مَا نَصُّهُ : وَحَقِيقَةُ الْحَائِلِ مَا

⁽١) الرسالة (ص/١٠٢) .

⁽٢) كفاية الطالب الرباني (١/ ٢٨٧) .

⁽٣) التاج والإكليل (١/ ٣٥٠).

⁽٤) الرسالة (ص/١٠٢) .

⁽٥) الفواكه الدواني (١/٢٥٦).

حَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الصَّعِيدِ مِمَّا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الأَرْضِ. اه. المُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ.

وَفِي «نَوَازِلِ » الْفَقيه الْحَاجِّ الْحَسَنِ : وَسَئِلَ عَنِ التَّرَابِ الَّتِي فِي الْيَدِ قَبْلَ الْوَضْعِ هَلَ هِيَ حَائِلٌ خَفيفٌ لاَ بَأْسَ بِالتَّيَمُّم بِهَا أَوْ لاَ بُدَّ مِنْ مَسْحِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ فِي الأَرْضِ ؟ وَإِنْ وَضَعَ يَدَيْهِ وَهِيَ فِيهِمَا فَتَيَمَّمُهُ كَالْعَدَمِ ؟ فَأَجَابَ الْوَضْعُ فِي الأَرْضِ ؟ وَإِنْ وَضَعَ يَدَيْهِ وَهِيَ فِيهِمَا فَتَيَمَّمُهُ كَالْعَدَمِ ؟ فَأَجَابَ بِقُولِهِ: قَالَ (عج) عِنْدَ قُولِ خَلِيلٍ : (وَتَجْديدُ ضَربَة لِيَدَيْهِ) (١) : انظُرْ لَوْ لَمْ يَضَعُ يَدَيْهِ بِالأَرْضِ وَأَلْقَى الرِّيحُ فِيهِمَا تُرَابًا فَستَرتهُما فَتَيَمَّمَ بِهِ هَلْ يُجْزِئُهُ أَمْ يَضَعُ يَدَيْهِ بِالأَرْضِ وَأَلْقَى الرِّيحُ فِيهِمَا تُرَابًا فَستَرتهُما فَتَيَمَّمَ بِهِ هَلْ يُجْزِئُهُ أَمْ لاَ؟، والظَّاهِرُ : الثَّانِي . اه . كَلاَمُ (عج) لَكِنهُ لَمْ يَدْعَمُهُ بِنَقُلٍ وَذَكَرَهُ عَلَى وَجُه الْبَحْث .

قُلْتُ : إِنْ كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (فَيَتَيَحَمَّمُ) أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَسْتُرِ التُّرَابُ يَدَيْهِ اكْتُفَى بِذَلِكَ عَنْ وَضَعِهِمَا عَلَى الأَرْضِ وَنَوَى التَيَحَمُّمَ بِالتُّرَابِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِيدَيْهِ وَلَمْ يَضَعْ يَدَيْهِ فِي الأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ أَلْبَتَةً وَجَعَل لُصُوقَ التُّرَابِ بِيدَيْهِ نَازِلَةً مَنْزِلَةَ الْوَضْعِ يَدَيْهِ فِي الأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ أَلْبَتَةً وَجَعَل لُصُوقَ التُّرابِ بِيدَيْهِ فَنِي كَلَّمِهُ بِهِ . أَنَّهُ وَضَعَ يَدَيْهِ فِي الأَرْضِ وَتَيَمَّمُ بَعْدَ عُلُوقِ التُّرَابِ بِيدَيْهِ فَفِي كَلاَمِهِ نَظُرٌ ؛ لأَنَّ التُرَابِ يَدَيْهِ فَفِي كَلاَمِهِ نَظُرٌ ؛ لأَنَّ التُرَابِ يَدَيْهِ فَفِي كَلاَمِهِ نَظُرٌ ؛ لأَنَّ التُرَابِ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْيَدِ إِذَا وُضِعَتِ الْيَدُ فِي الأَرْضِ صَارَتُ كَالتُرَابِ الَّتِي وُضِعَتِ الْيَدُ عَلَيْهَا لأَنَّهُمَا تَخْتَلِطَانَ فَيَصِيرُ وَضْعُهُمَا وَاحِدًا وَلاَ وَاحِدَ مِنْهُمَا أَوْلَى بِالصَّعِيديَّةِ عَلَيْهَا لأَنَّهُمَا تَخْتَلِطَانَ فَيَصِيرُ وَضُعُهُمَا وَاحِدًا وَلاَ وَاحِدَ مَنْهُمَا أَوْلَى بِالصَّعِيديَّةِ مِنْ الآخَوِ ، والَّذِي يَقْتَضِيهُ أَوْلُ كَلام (عَج) وَهُو قَوْلُهُ : "وَلُو لَمْ يَضَعْ يَدَيْهِ بَلْأُرْضِ » أَنَّ مُرَادَهُ الْمَعْنَى الأَوْلُ لَآلَوي أَشَوْلُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ وَهُو عَدَمُ الْوَضْعِ الْبَتَّةَ ، وَهُو اللَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدَ مَنْ تَأَمَّلَ وَأَنْصَفَ آه . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

فَبَانَ [ق/١١٨] لِلنَّاظِرِ أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ وَبِيَدِهِ شَيءٌ لاصِقٌ مِنْ جِنْسِ الأَرْضِ مِنْ

مختصر خلیل (ص/ ۲۰).

تُرَابِ أَوْ طِينِ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ ، وَاسْتَظْهَرَ سَيِّدِي إِبْرَاهِيمُ المر لا يخافي في بَعْضِ «فَتَاوِيه» : أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْيَدِ الْمَبْلُولَةِ أَوِ الْمَدْهُ وَنَةَ مِنَ التُّرَابِ لاَ يَضُرُّ لاَّنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الأَرْضِ . اه. . جُمْلَةً مَا يُتَيَمَّمُ بِهِ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَلاَ يُعَدُّ حَائِلاً لأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الأَرْضِ . اه. . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٦) [٥٣] سُؤالٌ عَنِ الْمُتَـيَمِّمِ إِذَا وَجَدَ لَمْعَةً مِنَ الْمِدَادِ هَلْ هُوَ كَالْمُتُوضِّيُّ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لَيْسَ عندي مَا أَنْقُلُ لَكُمْ فِي جَوابِ الْمَسْأَلَةِ سُوَى مَا أَجَابَ بِهِ عَنْهَا الشَّرِيفُ ـ رَحمهُ الله ، وَلَفْظُهُ: وَسُئِلَ عَمَّا يُعْفَى عَنْهُ مِنْ خَيْطِ الْعَجِينِ هَلْ هُوَ خَاصٌ بِخَيْطِ الْعَجِينِ لِلْخَبَّارِ وَصَاحِبِ النَّسْخِ مِنَ الْمِدَادِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لاَ يُعْفَى عَمَّا يَكُونُ مِنَ الْحَائِلِ لَمْعَةٌ ، وَلَوْ يَسِيرًا عَلَى الْمَشْهُ ور ، وَقَالَ ابْنُ نَاجِي _ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى _ فِي «شَرْحِهِ عَلَى الرِّسَالَة» : وَاخْتَلَفَ الْمَدْهَبُ إِذَا كَانَتْ لَمْعَةٌ يَسِيرَةٌ كَالْخَيْطِ الرَّقِيقِ مِنَ الْعَجِينِ ؛ الْمَشْهُورُ: اعْتَبَارُهُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ .

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْمُدُوَّنَةِ » : إِنَّ الْفَتْوَى عِنْدَهُمْ بِهِ .

وَقَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي أَوَائِلِ الطَّهارَةِ عَنِ السيُورِيِّ : يُزَالُ الْقَذَى مِنْ أَشْفَارِ الْعَيْنِ إِذَا لَمْ يَشُوَ جَدًّا ، فَإِنْ صَلَّى بِهِ وَكَانَ يَسِيرًا مِثْلَ خَيْطِ الْعَجِينِ وَالْمِدَادِ فَفِيهِ إِذَا لَمْ يَشُونُ جَدًّا ، فَإِنْ صَلَّى بِهِ وَكَانَ يَسِيرًا مِثْلَ خَيْطِ الْعَجِينِ وَالْمِدَادِ فَفِيهِ وَلَانَ : الْمَشْهُورُ : الإعادةُ ، وَأَحْفَظُ لَابْنِ دِينَارِ أَنَّهُ : مُغْتَفَرٌ . اه. . بِنَقْلِ قَوْلاَن : الْمَشْهُورُ : الإعادةُ ، وَأَحْفَظُ لَابْنِ دِينَارِ أَنَّهُ : مُغْتَفَرٌ . اه. . بِنَقْلِ (ح) فَي «التّبِيانِ»(٢) لابْنِ رُشْدٍ فِيمَنْ تَوَضَّا وَقَدْ لاَصَقَ بِظُفْرِهِ أَوْ بِذِرَاعِهِ (ح)

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٢٠٠) .

⁽۲) البيان والتحصيل (۱/ ۸۸) .

الشَّيءُ الْيَسِيرُ مِنَ الْعَجِينِ [أَوْ القَيْرِ] (١) أَوِ الزِّفْتِ فِيهِ اخْتَلاَفٌ، والأَظْهَرُ مِنَ الْفَولُيْنِ تَخْفَيفُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو رَيْدِ بْنُ أَبِي [أُمَيَّةً] (٢) فِي بَعْضِ الْفَولُيْنِ تَخْفَيفُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو رَيْدِ بْنُ أَبِي [أُمَيَّةً] (٥) خلاَفُ قَولُ ابْنِ [روايَات] (٣) (العُتْبِيَّة) ، وَمُحَمَّدٌ (٤) فِي [(الْمَدَنَيَّة) (٥) خلاَفُ قَولُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي [الْمَدنيَّة] (٦) قُلْتُ : وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْمَدَادُ لِلْكَاتِبِ إِنْ رَآهُ بَعْدَمَا صَلَّى وَأُمَرَّ الْمَاءَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لاَ يَضُرُّ عِنْدَهُمْ لِعُسْرِ احْتِرَازِهِ وَمِثْلُ مَنْ يُشْبِهُهُ فِي عَسْرِ الاحْتِرَازِ كَصَانِعِهِ وَبَائِعِهِ .

قُلْتُ : وَالْمِدَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى عُسْرِ الاحْترَازِ ؛ وَلِذَا قَـيَّدَ الْبُرْزُلِيُّ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ إِزَالَةَ الْقَذَاء مَنْ أَشْفَارِ الْعَيْنِ بِمَا إِذَا لَمْ يَشُق جِدًا .

وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي الْوُضُوءِ كَمَا عَرَفْتَ وَلَمْ أَرَ مَنْ نَقَلَ فِي التَّيَمُّمِ اخْتلَفَ فِيمَا إِذَا لَمْ يُعَمِّمْ بِالْمَسْحِ بَلْ تَرَكُ اخْتلَفَ فِيمَا إِذَا لَمْ يُعَمِّمْ بِالْمَسْحِ بَلْ تَرَكُ مِنْ أَعْضَاء تَيَمُّمهِ يَسِيرًا ؛ فَالْمَشْهُورُ عَدَمُ الإِجْزَاءِ ، وَقَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ بِالإِجْزَاءِ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٧) [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليلِ فِي فَصْلِ التَّيَمُّمِ : (لاَ سُنَّةَ) (٧) هَلْ النَّهْيُ [ق/ ١١٩] عَلَى الْمَنْعِ أَو الْكَرَاهَةَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ عَلَى الْمَنْعِ ؛ فَفِي (ق) (٨) عَنِ ابْنِ بَشِيرٍ : مَذْهَبُ الكِتَابِ أَنَّهُ

⁽١) سقط من الأصل ، والمثبت من «البيان» .

⁽۲) فى «البيان والتحصيل» : آمنة .

⁽٣) في الأصل : رواية ، والمثبت من «البيان والتحصيل» .

⁽٤) يعنى : ابن دينار .

⁽٥) في الأصل : المدونة ، والمثبت من «البيان والتحصيل » .

⁽٦) في الأصل: المدونة ، والمثبت من «البيان والتحصيل » .

⁽٧) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٨) التاج والإكليل (١/ ٣٢٩) .

مَسَائِلُ التَّيَمُّ مِ

لاَ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلسُّنَنِ فِي حَق الحَاجِزِ.

وَفِيهَا (١): وَلاَ يَتَيَـمَّمُ مَنْ أَحْدَثَ خَلْفَ الإِمَـامِ فِي صَلاَةِ الْعِـيدَيْنِ وَلاَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَة بتَيَمُّم إِلاَّ مُسَافرٌ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٨) [٥٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي «مُخْتَصَرَ البُرْزُلُيِّ» مَا نَصُّهُ: وَسُئلَ النَّخْمِيُّ عَمَّا رُوِى عَنْ سَحْنُونَ مِنْ مَنْعِ الوُضُوءِ بَالْمَاءِ الْمَحْمُولِ عَلَى دَابَّةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ أَرْبَابِهَا وَدِيعَةً أَوْ غَيْرِهَا وَأَبَاحَ التَّيَمَّمَ ؟

أَجَابَ : لاَ تَحِلُّ لَهُ الصَّلاَةُ بِالـتَّيَمُّمِ وَعِنْدَهُ ذَلِكَ الْمَـاءُ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الحِكَايَةُ غَيْرَ صَحِيحَةِ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِر مَعَهُ مَاءٌ أَيُبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ بِخَوْف فَوَاتِ أَصْحَابِهِ بِاسْتَعْمَالِه الْمَاءَ وَلَوْ كَانَ لَا يَخَافُ مِنَ اللُّصُوصِ وَالسِّبَاعِ بَعْدَ مَشْيَ أَصْحَابِهِ بِاسْتَعْمَالِه الْمَاءَ وَلَوْ كَانَ لَا يَخَافُ مِنَ اللُّصُوصِ وَالسِّبَاعِ بَعْدَ مَشْيَ أَصْحَابِهِ إِنَ اشْتَعَلَ بِطَلَبِ الْمَاءِ أَصْحَابِهِ إِنَ اشْتَعَلَ بِطَلَبِ الْمَاءِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ : أَمَّا مَسْأَلَةُ خَوْف فَوَات أَصْحَابِهِ بِطَلَبِهِ الْمَاءَ فَقَدْ ذَكَرَهَا (س) وَالنَّفراوِيُ (٢) ؛ أَشَارَ إِلَيْهَا الثَّانِي بِقَوْلِهِ : "وَمِمَّا يَجُوزُ لاَّجْلِهِ التَّيَمُّمُ خَوْفُ فَوَاتِ الرُّفْقَةِ إِذَا طَلَبَ الْمَاءَ » . اه. .

وَأُمَّا مَسْأَلَةُ خَوْفِ فَوَاتِ أَصْحَابِهِ بِاسْتَعْمَالِهِ الْمَاءَ مَعَ حُصُولِ الأَمْنِ بَعْدَهُمْ مِنَ اللَّصُوصِ وَالسِّبَاعَ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَصٍّ صَرِيحٍ فِيهَا ؛ وَلَكِنَّ ظَاهِرَ إِطْلاَقِ

⁽١) يعنى : المدونة .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ١٥٣) .

(ح)(١) الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَـوْلِهِ نَاقِلاً عَنِ الْقُرْطُبِيِّ (٢) : أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ خَوْفَ فَوَاتِ الرَّفِيقِ وَلَوْ بِاسْتِعْمَالَ الْمَاءِ مَعَ حُصُولِ الأَمْنِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالسِّبَاعِ يُبِيحُ التَّيَمُّمَ ، مَعَ أَنِّي لاَ أَتَحَمَّلُ عُهْدَةَ الْفَتْوَى بِذَلِكَ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٤٠) [٧٥] سُوَّالٌ عَنْ النَّوافلِ الْمَنْذُورَة هَلْ تَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ: (لاَ فَرْضٌ آخَرُ) (٣) ؛ أَىْ: منْ كَوْنَ النَّاذر لَهَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّيمُّمُ لَكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مَنْهَا وَلَوْ كَشُرَت النَّوَافلُ أَوْ لاَ تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيها بِتَيمُّم وَاحِد كَالنَّوَافل غَير الْمَنْدُورَة ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج): دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: (لا فَرْضْ آخَرُ) مَا حَصَلَتْ فَرْضِيَّتُهُ بِالنَّذْرِ وَفْرضُ الْكَفَايَةِ إِذَا تَعَيَّنَ . آهـ . وَقَالَ (شخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ المُصنَّف : بِالنَّذْرِ وَفْرضُ آخَرُ) مَا نَصَّهُ : سَوَاءً كَانَ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرٍ جِنْسِهِ فَيَدْخُلُ النَّفْلُ الْمَنْذُورُ وَالطَّوَافُ الْوَاجِبُ وَالْجَنَازَةُ الْمُتَعَيِّنَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ كُلِّ مُتَعَيِّنٍ . آهـ .

إِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ دُخُولُ النَّفْلِ الْمَنْذُورِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ فَرْضٌ آخَرَ) .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا وُجُوبُ التَّيَمُّمِ عَلَيْهِ لَكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْهَا ، وَيَجْرِي فِيهَا إِذَا فَعَلَهَا بِتَيَمُّمِ وَاحِدٍ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَبَطُّلَ الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرِكَةً)(٤). (شخ) : [ق/ ١٢٠] وأَعَادَ أَبْدًا وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مَنْذُورَةً . اهـ .

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٣٣٦) .

⁽٢) تفسير القرطبي (٥/ ٢١٥) عند تفسيــر قوله تعالى : ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ وقد سبق أن نقلت نص كلام القرطبي .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٩) .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤١) [٥٨] سُوَّالٌ عَن الْقَوْل الَّذي قَالَ: «إِنَّ التَّيمُّمَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ» هَلْ الْمُرَادُ بِهِ الْحَدَثُ الأَكْبَرُ وَالأَصْغَرُ أَو الأَصْغَرُ فَقَط ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُمَا فَهَلْ يَجُوزُ لَمَنْ لَيْسَ مَعُهُ إِلاَّ قَدْرُ مَا يَتَوَضَّا بَه وَهُوَ جُنُبٌ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِنِيَّة الْحَدَث الأَكْبَر وَيَتُوضَّا بِالْمَاء وَلَكَنْ لاَ يَبْقَى عَلَيْهِ إِلاَّ الأَصْغَرُ وَيَتُوضَّا بِالْمَاء وَلَكَنْ لاَ يَبْقَى عَلَيْهِ إِلاَّ الأَصْغَرُ وَيَتَوَضَّا بِالْمَاء وَلَكَنْ لاَ يَبْقَى عَلَيْهِ إِلاَّ الأَصْغَرُ وَيَتَيَمَّمُ للصَّلاَة مَعَ وُجُودِ الْمَاء الَّذِي لاَ يَكُفِيه فِي الْغُسَل ؟

جَواَبُهُ: فَفِي بَعْضِ نُقُولات شَيْخنا بِخَطِّ يَده _ قَدَّسَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ وَبَرَّدَ ضَرِيحَهُ _ مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ : قَالَ ابْنُ شَهَاب ، وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَابْنُ أَبِي ضَرِيحَهُ _ مَا نَصَّهُ مَا الْحَدَثَ الأَصْغَرَ وَالأَكْبَرَ ، فَإِذَا أَجْنَبَ وَتَيَمَّمَ وَوَجَدَ الْمَاءَ لاَ يَتَطَهَّرُ حَتَّى يُجْنِبَ جَنَابَةً أُخْرَى ، وَنَقَلَهُ الْجَزُولِيُّ شَارِحُ الرِّسَالَةِ ، وَنَقَلَ لاَ يَتَطَهَّرُ حَتَّى يُجْنِبَ جَنَابَةً أُخْرَى ، وَنَقَلَهُ الْجَزُولِيُّ شَارِحُ الرِّسَالَةِ ، وَنَقَلَ الْفَاكِهَانِيُّ فِي شَرْحِهِ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . اهم . صَحَّمِنْ التَّقْبِيدِ .

قُلْتُ : وَهَذَا مُخَالِفٌ لَمَا فِي (ح) (١) و (س) مِنْ وُجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ . أَشَارَ إِلَيْهِ الأَوَّلُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ يَرْفَعُ الْحَدَثُ (٢) ؟ أَيْ : عَلَى الْمَشْهُور .

قُولُهُ: وقيلَ: يَرْفَعُهُ كَمَا فِي «الذَّحِيرَة» (٣) وَفَائِدَةُ رَفْعُ الْحَدَثِ عِنْدَ الأَصْحَابِ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ: وَطَءُ الْحَائِضِ إِذَا طَهُرَتْ بِهِ ، وَلَبِسَ الْخُفَيْنِ بِهِ ، وَلَبِسَ الْخُفَيْنِ بِهِ ، وَكَبِسَ الْخُفَيْنِ بِهِ ، وَعَدَمُ وُجُوبِ الْوُضُوءِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَهُ ، وَإِمَامَةُ الْمُتَيَمِّمِ لِلْمُتَوَضَّى مِنْ غَيْرِ كَرَاهَة .

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٣٤٨) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۹) .

⁽٣) الذخيرة (١/ ٣٦٥).

ابْنُ شَاسٍ : وَالتَّيَمُّمُ قَبْلَ الْوَقْتِ . فَتَكُونُ خَمْسَةً .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَعَلَى كُلِّ قَوْلِ لاَ بُدَّ مِنْ الْغُسْلِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ . اهد . وَعَبَارَةُ الثَّانِي : وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : (وَلاَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ عَلَى الْمَشْهُورِ) . اهد . وقيلَ : يَرْفَعُهُ ، وَعَلَيْهِ وَطْءُ الْحَائِضِ إِذَا طَهُرَتْ بِه ، ولَبِسُ الْخُفَّيْنِ بِه ، وَعَلَيْهِ أَيْضًا كَرَاهَةُ إِمَامَةِ الْمُتَيَمِّمِ وَعَدَمُ وَعَلَيْهِ أَيْضًا كَرَاهَةُ إِمَامَةِ الْمُتَيَمِّمِ لِلْمُتُوضِيِّ .

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤٢) [٥٩] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ حَمَلَ مُصْحَفًا أَوْ لَوْحَ قُرآنِ فِي أَثْنَاءِ صَلاَتِهِ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ بِذَلِكَ ؟

جَوابُهُ : لاَ تَبْطُلُ بِذَلِكَ ، بَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ ؛ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَ [جَازَتْ] (١) جَنَازَةٌ وَسُنَّةٌ وَمَسُّ مُصْحَف وَقَراءَةٌ [وَطَوَافَّ وَرَكُعَتَاهُ] (٢) بِتَيَسَمُّمِ فَرْضٍ [أَوْ نَفْلٍ] (٣) إِنْ تَأْخَرَتْ) (٤) . اهد . والشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (إِنْ تَأْخَرَتْ) .

اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤٣) [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبٍ تَيَمَّمَ لِتِلاَوَةِ الْقُرْآنِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمِهِ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: فَفِي «الْمُوطَّأَ» (٥): يَتَيَمَّمُ الْجُنُبُ وَيَقْرَأُ حِزْبَهَ وَيَتَنَقَّلُ [مِنَ

⁽١) في مختصر خليل : جاز .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/١٩) .

⁽٥) كتاب الطهارة ، باب : هذا باب في التيمم .

الْقُرآن]^(١) .اهـ .

وَفِي "نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ " : وَسَئُلَ هَلْ تَيَمُّمُ الْجُنُبِ لِقَرَاءَةِ الْقُرُانِ أَوْ مَسَّ الْمُصْحَفَ يَبْقَى بَعْدَهُمَا فَيُصلِّي بِهِ النَّوَافِلَ أَمْ لاَ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْجُنُبَ الْمُصْحَفَ يَتَنَفَّلُ بِتَيَمَّمِهِ ذَلِكَ إِنْ أَوْصَلَ تَنَفُّلُهُ الْمُسْتَبَاحَ بِالتَّيَمُّمِ مِنْ قَرَاءَةِ قُرْآن وَمَسٍّ مُصْحَفَ كَمَا اسْتَظْهَرَ ذَلِكَ [ق/ ١٢١] المَلاَّمَةُ سَيِّدِي (عج) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤٤) [٦١] سُؤَالٌ عَنِ الْجُنُبِ أَيَجُوزُ لَهُ الْفَتْحُ عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : فَفِي (عج) وَ (عبق) (٢) وَ (شَخْ) عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ : (إِلاَّ كَآيَة لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ) (٣) مَا نَصَّهُ : وَانْظُرْ فَتْحَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَرَبَّمَا يُقَالُ : هَذَا أُوْلَى مِنَ التَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ لاَ سِيَّما إِنْ كَانَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ خَلَطُ آيَةِ رَحْمَةٍ وآيَةٍ عَذَابِ.اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤٥) [٦٢] سُـوَّالٌ عَنِ الْجُنُبِ هَلْ يَجْمَعُ بَيْنَ نِيَّةِ الأَصْغَرِ وَالأَكْبَرِ فِي التَّيَمُّم أَوْ تَكْفيه نيَّةُ الأَكْبَر ؟

جَوَابُهُ: فَفِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ» مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ مَنْ يُطَالِبُ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْ الْمَذْي مَعَ وُجُودِ الأَكْبَرِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : لاَ حُكْمَ لِلْمَذْيِ مَعَ وُجُودِ الْحَدَثِ الأَكْبَرِ إِذْ لاَ وَجْهَ لِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْ الْمَذْيِ وَحْدَهُ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ الأَكْبَرِ بِهِ وَبِغَيْرِهِ مِنْ ظَاهِرِ الْجَسَدِ ، بَلْ بِنَفْسِ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) شرح الزرقاني (١/ ١٨٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٧) .

قِيَامِهِ بِهِ يَسْقُطُ حُكْمُ الْمَذْيِ بِحَيْثُ لاَ يُطَالِبُ بِغَسْلِ الذَّكَرِ لَهُ .

وَمَا أَفْتَى بِهِ الطَّلَبَةَ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ غَيْرُ ظَاهِرٍ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤٦) [٦٣] سُوَّالٌ عَنْ تَعْمِيمِ الْيَدَيْنِ بِالتُّرَابِ فِي الضَّرْبَةِ الأُولَى فِي التَّيَمُّم هَلْ وَاجبٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : مَا فِي أَجُوبَة سَيِّدِي إِبْرَاهِيم المر لا يخافي ونَصُّهُ : وأَمَّا الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَهِي : هَلْ يَجِبُ تَعْمِيمُ الْيَدَيْنِ بِالتُّرَابِ فِي ضَرْبَةِ التَّيَمُّمِ الأُولَى أَمْ لا؟ فَلَمْ نَرَ فِيهِ نَصَّا ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ : إِذَا أَرَادَ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا كُلِّهَا فَيَجِبُ تَعْمِيمُهَا وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا كُلِّهَا فَيَجِبُ تَعْمِيمُهَا وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَمْسَحَ بِبَعْضَهَا فَلاَ يَجِبُ تَعْمِيمُهَا وَإِنَّمَا يَلْمِسُ الأَرْضَ بِالْمَوْضِعِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَمْسَحَ بِعِ فَقَطْ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَالُوا : لَوْ عَمَّمَ بَاصُبُعِ وَاحِدٍ أَجْزَأَهُ لِمَسْحِ الرَّأْسِ .

قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدِي إِبْرَاهِيمُ الشَّبراخِيتِيُّ :

قَوْلُهُ : وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَكَفَيْهِ لِكُوعَيْنِ وَحَيْثُ حَصَلَ التَّعْمِيمُ كَفَى وَلَوْ ، بِأَصْبُع وَاحِدٍ . اهـ .

وَنَحْوُ هَذَا لِخَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفُ حَمَى اللهُ وَنَصَّهُ: وَسَئِلَ هَلْ يَجِبُ وَضَعُ الْيَدَيْنِ جَمِيعًا عَلَى الصَّعِيدِ فِي الْمُتَيَمِّمِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ لاَ يَجِبُ وَإِنَّمَا يُطْلَبُ عَلَى وَجْهِ الإِكْمَالِ.

قَالَ الفيشيُّ فِي « شَرْحِ العزيَّة »: وَضْعُ الْيَدَيْنِ جَمِيعًا هُوَ الأَكْمَلُ. قَالَ ابْنُ القَاسِمِ: إِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ بِأَصْبُعٍ وَاحِدٍ أَجْزَأَهُ ، وَيَجْرِي مِثْلُهُ فِي التَّيَمُّم . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مسائل الْحيش

(٢٤٧) [١] سُؤَالٌ عَنِ اسْتِظْهَارِ الْحَائِضِ هَلْ يَكُونُ لَهَا عَادَةٌ أَمْ لاً؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا عَادَةٌ وَإِنِ احْتَاجَتْ لاسْتِظْهَارِ عَلَيْهَا اسْتَظْهَرَتْ مَا لَمْ تُجَاوِزْ نِصْفَ شَهْرٍ كَمَا فِي «كَبِيرِ» (مخ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٤٨) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَثَلاً أَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَحَاضَتْ ظُهْرَ السَّبْتِ ، فَهَلْ إِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ تَكُونُ طَاهِرًا مِنْ ظُهْرٍ يَوْمُ الأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَّى يَتِمَّ يَوْمُ الأَحَدِ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا تَكُونُ طَاهِرًا مِنْ ظُهْرِ يَوْمِ الأَحَدِ الْمَذْكُورِ كَمَا فِي (ح) (٢). اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٤٩) [٣] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَة تَقَطَّعَ جَنينُهَا فِي بَطْنِهَا وَصَارَتْ تَرْمِيهِ قِطْعَةً بَعْدَ قِطْعَةً بِلاَ دَمِ مَا الْحُكْمُ فِي غُسُلِهَا ؟ وَمَا الْحُكَمُ أَيْضًا فِي عِدَّتِهَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ _ واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّها دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ [ق / ١٢٢] خَلِيلٍ : (وَنِفَاسٌ بِدَمٍ وَاسْتُحْسِنَ وَبِغَيْرِهِ) (٣)؛ وَحِينَيْذٍ

⁽١) حاشية الخرشي (١/ ٢٠٥) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٣٦٨) و «الخلاصة الفقهية» (ص/ ١١٠) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٧) قال الخرشي: الموجب الشالث والرابع الحيض والنفاس وهما معطوفان على (بمني) ومراده أن الحيض وهو دم خرج من قبل معتاد حملها والنفاس وأراد به تنفس الرحم بالولد فلذا قيده بقوله: (بدم) معه أو قبله لأجله أو بعده من موجبات الغسل ولو أراد به الدم لم يحتج إلى التقييد بما ذكر فلو خرج الولد جافا لم يجب الغسل وعليه اقتصر اللخمي قال: لأن اغتسالها للدم لا للولد ولو اغتسلت لخروج الولد لا للدم لم يجزها، وروي عن مالك بالوجوب واستظهرها ابن عبد السلام والمؤلف في «التوضيح» ولذا قال هنا: (واستحسن) عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك بالوجوب =

فَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ فَلاَ غُسْلَ عَلَى الْمَرْأَةِ لِخُرُوجِ جَنِينِهَا جَافَّا وَالْغُسْلُ لِلدَّمِ لاَ لِلْولَدِ كَمَا قَالِ اللَّخْمِيُّ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ؛ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُنْقَضُ الوُضُوءُ أَمْ لاَ؟ قَوْلاَن . اه. .

وَإِنْ فَرَعَنَاهَا عَلَى الثَّانِي فَالْغُسْلُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا بِنَاءً علَى إِعْطَاء الصُّورَةِ النَّادِرَةِ حُكْمُ غَالِبِهَا لأَنَّ الْغَالِبَ فِي النِّفَاسِ الدَّمُ ، وَإِنَّ النِّفَاسَ اسْمٌ لتَنَفُّس النَّرَحِمِ وَقَدْ وُجِدَ ، وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ تَكَرُّرُ عُسْلَهَا بِتَكَرُّرِهِ مِنْهَا لَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ الرَّحِمِ وَقَدْ وُجِدَ ، وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ تَكَرُّرُ عُسْلَهَا بِتَكَرُّرِهِ مِنْهَا لَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ الرَّحِمِ وَقَدْ وُجِدَ ، وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ تَكَرُّرُ عُسْلَهَا بِتَكَرُّرِهِ مِنْهَا لَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ : (وَتَقَلَّعُهُ) لَي يَعْنِي النِّفَاسَ لَ كَتَقَطُّعِ الْحَيْضِ مِنْ كَوْنِهَا تَلْفَقُ مِنْ أَيَّامِ الدَّمِ سَتِّينَ يَوْمًا وَتُلْغَى أَيَّامُ الانْقِطَاعِ وَتَعْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ وَتَصُومُ وَتُصُومُ وَتُصَلِّي وَتُوطَأً . اه . .

وَأَمَّا الْحُكُمُ فِي عِـدَّتِها فَإِلَيْهِ أَشَارَ (مخ) (١) فِي «كَبِيرِه» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعِدَّةُ الْمَحَمُلِ بَعْدَ الطَّلاَقِ أَوْ خَلِيلٍ : (وَعِدَّةُ الْمَحَمُلِ بَعْدَ الطَّلاَقِ أَوْ مَوْتِ النَّرَوْجَ وَبَقِى ثُلُثُهُ لَمْ تَخْرُجُ مِنَ العِدَّةِ عَلَى الْمَـذْهَبِ خِلاَفًا لابْنِ وَهْبٍ وَأُولَى إِذَا بَقِى أَكْثُهُ مِنْ ثُلُثِهِ .

وَأَمَّا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ قَبْلَ الطَّلاَقِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ وَالْبَعْضُ الآخَرُ بَعْدَ الطَّلاَقِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ وَالْبَعْضُ الآخَرُ بَعْدَ الطَّلاَقِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ فَمُقْتَضَى كَلاَمِ الْمُؤلِّفِ أَنَّ زَائِلَتَهَا كُلَّهَا حَيَّةٌ فَانْقِضَاءُ العِدَّةِ بِوَضْعِ بَقَيَّته . أهد .

⁼ والندب وحكاهما ابن بشير قولين وجـوب الغسل في حال خروج الولد بلا دم أصلا بناء على إعطاء الصورة النادرة حكم غالبها وأن النفاس تنفس الرحم وقد وجد .

وعلى القول بعدم الغسل هل ينتقض الوضوء أم لا ؟ قولان كما مر وليس من موجبات الغسل دم الاستحاضة لظاهر «الرسالة» لكن يستحب عند انقطاعه بما قررنا علم أن الحيض والنفاس من موجبات الغسل وأما انقطاع دمهما فهو شرط في صحته . «حاشية الخرشي» (١٢٥/١).

⁽١) حاشية الخرشي (١٤٣/٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/١٥٦) .

مَسَائِلُ الْحَيْضِ _______

وَخُرُوجُ بَعْضِهِ قَبْلَ الطَّلاَقِ أَوْ مَـوْتِ الزَّوْجِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِمَـا إِذَا كَانَ بَعْضُ الْخَارِجِ مُـتَّصِلاً بِمَـا بَقِى مِنْهُ أَوْ مُنْفَصِلاً عَنْهُ. انْظُـرْ (عج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَانْقَطَعَ الْحَيْضُ عَنْهَا ثُمَّ عَاوَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَمَكَنَتْهَا وَانْقَطَعَ الْحَيْضُ عَنْهَا ثُمَّ عَاوَدَهَا قَبْلَ أَقَلَ الطُّهْرِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج) في «حَاشيَتِه عَلَى الرِّسَالَة» : إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ وَعَاوَدَهَا بَعْدَ طُهْرٍ تَامٍّ فَهُو حَيْضٌ مُؤْتَنَفٌ سَوَاءً كَانَ انْقطَاعُهُ قَبْلَ تَمَامِ عَادَتِهَا أَوْ بَعْدَهُ ، وَإِنْ عَاوَدَهَا قَبْلَ طُهْرٍ تَامٍّ فَإِنْ كَانَ انْقطَاعُهُ قَبْلَ تَمَامِ عَادَتِهَا فَإِنْ عَاوَدَهَا قَبْلَ طُهْرٍ تَامٍّ فَإِنْ كَانَ انْقطَاعُهُ قَبْلَ تَمَامِ عَادَتِهَا فَإِنَّهَا تَضُمُّهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ حَتَّى تَسْتَكُمِلَ عَادَتَهَا ، أَوْ هِي وَالاسْتِظْهَارُ ، ثُمَّ مَا جَاءَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُو اسْتحَاضَةٌ .

وَإِنْ كَانَ انْقِطَاعُهُ قَـبْلَ تَمَامِ عَادَتِهَا وَقَبْلَ الاسْتِظْهَارِ فَإِنَّهَا تَحْسِبُ فِيهِ مُدَّةَ الاسْتِظْهَارِ وَمَا زَادَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ أَبَدًا حَتَّى تُمَيِّزَهُ .

وَإِنْ كَانَ انْقطَاعُهُ بَعْدَ اسْتمْرَارِهِ عَلَيْهَا عَادَتُهَا وَالاسْتظْهَارُ فَهُوَ اسْتحَاضَةٌ أَبَدًا حَتَّى تُمَيِّزَهُ أَنَّهُ حَيْضٌ بَعْدَ طُهْرٍ تَامَّ فَيكُونُ حَيْضًا ؛ وَلِهَذَا أَشَارَ السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُولِهِ : (وَالْمُمَيَّزُ بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْضٍ) (١) . اهد . المُرَادُ مِنْهُ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكَ أَنَّ الدَّمَ الَّذِي عَاوِدَ الْمَرْأَةَ فِي مَسْأَلَتِنَا قَبْلَ طُهْرِ تَامٍّ اللَّهَ اللَّهِ اللَّهُ عَيْضٌ بَعْدَ طُهْرٍ تَامٍّ فَيَكُونُ اللَّهِ اللَّهُ حَيْضٌ بَعْدَ طُهْرٍ تَامٍّ فَيَكُونُ حَيْثَ حَيْضًا مُؤْتَنَفًا كَمَا يُشيرُ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْمُمَيَّزُ بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْثُ مَا مُؤْتَنَفًا كَمَا يُشيرُ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْمُمَيَّزُ بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْثُ مِ اللهُ [ق/١٢٣] تَعَالَى أَعْلَمُ .

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

(٢٥١) [٥] سُوَالٌ عَنْ دَمِ فَسَادِ الْجَنِينِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ هَلْ هُوَ حَيْضٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ حَيْضٌ لِلْحَامِلِ وَيَجْرِي عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي حَيْضِ الْحَامِلِ وَإِنْ اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ اسْتِحَاضَةٌ .

انْظُر : «نَوَازِلَ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ» . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥٢) [٦] سُوَّالٌ عَنْ قِراءَة الْحَائِضِ الْقُرآنَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ عَنْهَا وَقَبْلَ غُسُلهَا هَلْ هي جَائزة لَمَّ لا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لَهَا وَقَيَّدَ (عج) الْقَوْلَ بِالْجَوَازِ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُلْتَبِسَةً بِجَنَابَةٍ قَبْلَ الْحَيْضِ وَإِلاَّ فَلاَ تَقْرُأُ . اهـ .

وَأَمَّا قِرَاءُتَهَا قَبْلِ انْقطاعِهِ عَنْها فَجَائِزَةٌ اتِّفَاقًا (١) كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِمَّا يَمْنَعُهُ الْحَيْضُ : (لاَ قِرَاءَة) (٢) .

عبق (٣): [فَتَـجُوزُ] (٤) وَلَوْ مُتَلَبِّسَةٌ بِجَنَابَةٍ قَبْلَـهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥٣) [٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ زَوْجِ الْحَائِضِ لَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِهِ

⁽۱) كيف وقــد قال القاضي عبــد الوهاب : اختلفت الرواية عن مالك ــ رحمــه الله ــ في قراءة الحائض ، فروى أكثر أصحابه : جواز قراءتها ما شاءت من القرآن وروي عنه منها كالجنب. انظر : «عيون المجالس» (۱/۲۱۲) و «التفريع» (۲/۳/۱) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

⁽٣) شرح الزرقاني (١/ ٢٤٦) .

⁽٤) في الأصل : فيجوز ، والمثبت من «شرح الزرقاني » .

مَسَائِلُ الْحَيْضِ _______ مُسَائِلُ الْحَيْضِ

وَقَبْلَ غُسْلَهَا مِنْهُ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ عَلَى الْمَشْهُورِ (١) كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاء) (٢) مَّ خلافًا لابْنِ بَكُيرٍ ، بَلْ وَلَوْ بَعْدَ تَيَمَّم بِشَرْطِه عَلَى بِقَوْلِه : (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاء) لابْنِ بَكُيرٍ ، بَلْ وَلَوْ بَعْدَ تَيَمَّم بِشَرْطِه عَلَى الْمَشَهُورِ ، كَمَا اقْتَصَرَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَهُو مَذْهَبُ «الْمُدَوَّنَة » لِقُولِه تَعَالَى : ﴿ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي : بِالْمَاء ، خِلافًا لابْنِ شَعْبَانَ.

(س): عَنِ اللَّخْمِيِّ: إِنْ كَانَ فِي سَفَرِ وطَالَ جَازَ لَهُ أَنْ يُصِيبَهَا وَيُسْتَحَبُّ تَيَمُّمُهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَتَنْوِي بِهِ التَّطَهَّرَ مِنْ الْحَيْضِ (٣). اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥٤) [٨] سُؤَالٌ عَـنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِـهِ الَّتِي لاَ تَغْتَـسِلُ مِنَ الجَنَابَة ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ وَطُوهُا وَلاَ يُجْبَرُ عَلَى فُرَاقِهَا كَمَا فِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى الله » عَنْ (مخ) عَنِ الوانوغيِّ ظَاهِرُ قَولِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْعَسْبِيّة » بخلاف النَّي لاَ تَقْدرُ عَلَى الْخُسْلِ مِنْ الْحَيْضِ فَلاَ يَجُوزُ لِزَوْجِهَا أَنْ يَطَأَهَا قَبْلَ الْغُسْلِ وَبَعْدَ النَّقَاءَ مِنْهُ إِلاَّ لِطُول يَضُرُّبُهُ فَيَجُوزُ لَهُ حينَئذ كَمَا قَيْدَ بِهِ (عج) قَول الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَوَطْءُ فَرْجٍ أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ ولَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ [أَوْ] (٤) تَيَمَّمٍ) (٥). الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَوَطْءُ فَرْجٍ أَوْ تُحْتَ إِزَارٍ ولَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ [أَوْ] (٤) تَيَمَّمٍ) (٥). واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) وهو مذهب الشافعي _ رحمه الله _ وأكثر الفقهاء ، خلافًا لأبي حنيفة .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

⁽٣) انظر : «النوادر والزيادات» (١/ ١٣٠) و «عيون المجالس» (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) .

⁽٤) في «المختصر»: و.

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

(٢٥٥) [٩] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَة خَرَجَ ولَلهُ هَا جَافَّا وَجَاءَهَا الدَّمُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَا الْحُكْمُ فَى ذَلَكَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ دَمُ نِفَاسٍ ؛ فَتَجْلِسْ لَهُ سِتِّينَ يَوْمًا لِمَجِيئِهِ لَهَا قَبْلَ طُهْرِ تَامٍّ .

قَالَ (عج) في تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (والنفاسُ دَمٌ خَرَجَ للْولاَدَةِ) (١) مَا نَصُّهُ : قَوْلُهُ : (خَرَجَ لِلْولاَدَةِ) أَيْ : مَعَهَا ، وكَذَا بَعْدَهَا لاَ قَبْلَهَا ، هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا يُفيدُهُ كَلاَمُ (ح) (٢) . اه. .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

⁽٢) قال الخطاب : وشــمل قوله : (للولادة) مــا خرج بعد الولادة ومــا خرج معــها أو عندها لأجلها وخرج به ما خرج قبل الولادة .

قال في «التنبيهات»: ثم هذا الدم المعتبر دم النفاس لا خلاف أنه الذي يهراق بعد الولادة وأما ما كان قبل خروج الولد فقيل: إنه غير دم نفاس وحكمه حكم غيره من الدماء التي تراها الحوامل واختلف فيما يهراق عند خروج الولد ومعه فقيل: ليس بدم نفاس حتى يكون بعده وهو ظاهر قول عبد الوهاب: والنفاس ما كان عقب الولادة.

وقيل : هو دم نفاس .

ولا فسرق بين ابتداء خسروج الولد وانفصاله وهو ظاهر قسول كثمير من أصمحابنا من قسولهم : (الدم الذي عند الولادة ومع الولادة) وكسذلك اختلف أصحاب الشافعي على قولين ولم يختلفوا في الوجهين الأولين : انتهى .

وعلم من كلامه أن مراده في الوجه الأول ما كان قبل خروج ولم يكن لأجل الولادة وأما ما خرج لأجل الولادة قبل خروج الولد ففيه الخلاف وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول المصنف في «التوضيح»: الدم الخارج قبل الولادة لأجلها حكى عياض فيها قولين للشيوخ أحدهما: أنه حيض ، والثانى : أنه نفاس . انتهى .

لكن لا يفهم من كلامه في التوضيح أن الخلاف جار أيضا فيما خرج مع الولد . وقال ابن عرفة : النفاس دم إلقاء حمل فيدخل دم إلقاء الدم المجتمع على المشهور .

عياض: قيل: ما خرج قبل الولد غير نفاس وما بعده نفاس وفيما معه قولا الأكثر والقاضي فإن قيل: فما فائدة الخلاف في الدم الخارج عند الولادة لأجلها والخارج معها؟ فالجواب: والله أعلم أن الفائدة في ذلك تظهر كما قال الشيخ أبو الحسن عن بعض=

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَكَلُّمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (فَإِنْ تَخَلَّلَهُمَا فِنْفَاسَانِ) (١) مَا نَصُّهُ : وَأُمَّا إِنْ تَخَلَّلَهُمَا أَقَلَ مِنْ أَكْثَرِ النِّفَاسِ فَنِفَاسٌ وَاحِدٌ فَتَبْني بَعْدَ وَضْعِ الثَّانِي عَلَى مَا مَضَى منَ الأُوَّل ، وَلَوْ وَضَعَت الثَّانِي قَبْلَ الستين بِيَسِيرٍ ثُمَّ إِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلُ لَهَا النَّقَاءُ خَمْ سَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِنْ حَصَلَ لَهَا النَّقَاءُ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ أَتَتْ بولَد فَإِنَّهُ يُسْتَأْنَفُ لَهُ نفاسٌ لانقطاع حُكْم النِّفَاسِ الأَوَّلِ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَمَا يَأْتِي بَعْدَ الْمُدَّةِ الْمَذَكُورَةِ فِي زَمَنِ النِّفَاسِ حَيْضٌ [ق/ ١٢٤] كَمَا صَرَّحُوا بِهِ . . . إِلَى أَنْ قَالَ: فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ : (فَإِنْ تَخَلَّلَهُ مَا فَنفَاسَان . .) (٢) إِلَخ عَلَى مَا اتَّصَلَ مِنَ الدَّم أَوْ كَانَ فِي حُكْم الْمُتَّصِل ، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا النَّقَاءُ منْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا سَوَاءً تَوَالَتْ أَمْ لاً ، وَيَدُلُّ عَلَيْه ذكرهُ مَسْأَلَةَ التَّقْطيع بَعْدَهُ ، وَقَدْ جَعَلَ تَقْطِيعَهُ كَالْحَيْضِ ، فَإِذَا انْقَطَعَ بِغَيْرِ طُهُر تَامٌّ فَإِنَّهَا تَلْفَقُ أَكْثَرَهُ كَمَا تَلْفَقُ الْحَائِضُ وَإِن انْقَطَعَ بِطُهْرِ تَامٍّ كَانَ مَا يَأْتِي بَعْدَ الطُّهْرِ التَّامِّ لَيْسَ بِنِفَاسٍ وَيَكُونُ حَيْضًا . اهـ . الْمُرَادُ من (عج) .

إِذَا تَأَمَّلْتُم مَا تَقَدَّمَ اسْتَبَانَ لَكُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكُمْ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁼ الشيوخ: التي رأت الدم قبل الولادة وتمادى بها حتى زاد على الحد الذي جعل لها وصارت مستحاضة لا يمنع من الولادة فهل يكون نفاسا أو استحاضة لا يمنع من الصلاة.

قلت : وتظهر أيضا ثمرة الخلاف ـ والله أعلم ـ في ابتداء زمن النفاس .

فعلى قـول الأكثر: إنه نفاس ، يكون أول النـفاس من ابتداء خروجـه فيحسب سـتين يوما من ذلك اليوم وعلى القول بأنه حيض لا يكون ابتداء النفاس إلا بعد خروج الولد . والله أعلم «مواهب الجليل» (١/ ٣٧٥) .

مختصر خلیل (ص/ ۲۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٢٢) .

(٢٥٦) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ تَقْلِيدِ قَولِ أَصْبَغِ الْقَائِلِ بِجَوازِ التَّمَتُّعِ مِنْ الْحَائِضِ فِيمَا عَدَا الْفَرْجِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) : قَالَ مَالِكٌ : وَلاَ [يَطَأُ] (٢) بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ .

ابْنُ يُونُسَ : للذَّرِيعَةِ .

ابْنُ حَبِيبٍ : وَلَيْسَ [يَضِيقُ اللهُ إِذَا [تَجَنَّب] (١٤) الْفَرْجَ .

[و] ^(٥) قَالَهُ أصبغ . اهـ .

وَالَّذِي لِلْغَزَالِي فِي « الإِحْيَاءِ » (٦) : أَنْ يَسْتَمْنِي [بِيَدِهَا] (٧) [وَأَنْ يَسْتَمْتِعَ وَالَّذِي لِلْغَزَالِي فِي « الإِحْيَاءِ » (٩) زَمَنَ الْحَيْضِ سِوى الْوِقَاعِ . اه. .

وَذَكَرَ ابْنُ مَرْزُوق حِكَايَةً قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَمِيلِ أَنَّهُ عَرَضَ لَهُ فِعْلُ أَمْرٍ وَمَشْهُورُ مَذْهَبِ مَالِك مَنعُهُ قَالَ : وَاضْطُّرِرْتُ إِلَى فِعْلِهِ فَوَجَدْتُ لَابْنِ حَبِيبِ وَأَصبغ جَوَازَهُ فَقَلَّدُتُهُمَا ، ثُمَّ مَضَيْتُ يَوْمًا فِي طَينَ وَحْلِ إِلَى لَابْنِ حَبِيبِ وأصبغ جَوَازَهُ فَقَلَلْاتُهُمَا ، ثُمَّ مَضَيْتُ يَوْمًا فِي طَينَ وَحْلِ إِلَى زِيَارة أُمِّي فَقَلَعْتُ الْقُبْقَابَ مِنْ رِجْلِي فَسَقَطَ عَلَى عَجَرٌ فَتَأَلَّمَ ذِرَاعِي مِنْ ذَلِكَ تَأْلُما شَدِيدًا ، ثُمَّ زُرْتُ سَيِّدِي إِبْرَاهِيمَ الْمَصْمُودِيَّ يَوْمًا فَصَدَرَ مِنِي أَنِينٌ أَينٌ

⁽١) التاج والإكليل (١/ ٣٧٣) .

⁽٢) في التاج : يطأها .

⁽٣) في التاج : بضيق .

⁽٤) في التاج : اجتنب .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) إحياء علوم الدين (٢/ ٥٠) .

⁽٧) في الإحياء : بيديها .

⁽٨) في الأصل : وما ، والمثبت من الإحياء .

⁽٩) سقط من الأصل ، والمثبت من الإحياء .

وَكُنْتُ اعْتَقَدْتُ أَنِّي عُـوقِبْتُ بِمُخَالَفَتِي الْمَشْهُورَ وَمَـا أَطْلَعْتُ أَحَدًا عَلَى قَصْدِي فَقَالَ : مَالِك يَا سَيِّدِي ؟ فَـقُلْتُ : ذَنُوبِي . فَقَالَ لِي عَلَى الْفَوْرِ : أَمَّا مَنْ يُقَلِّدُ أَصْبُغَ وابنَ حبيب فَلاَ ذُنُوبِ عَلَيْه . اهـ .

ثُمَّ أَدَاءُ الْعَمَلِ بِالْمَشْهُورِ وَاجِبٌ وارْتَكَابِ الرُّخْصَةِ يَومًا لِلضَّرُورَةِ سَائِغٌ قَالَ الشَّيْخُ زِرُوق : وَأَمَّا تَتَبُّعُ الرُّخَصَّ فَمُحَرَّمٌ إِجْمَاعًا لأَنَّهُ تَلاَعُبُ بِالدِّينِ وَأَمَّا تَقْلِيدُ الشَّيْخُ زِرُوق : وَأَمَّا تَتَبُّعُ الرُّخَصَةِ يَوْمًا لِلضَّرُورَةِ لَعَلَّهُ أَخَذَ بِالاحْتِياطِ والْوَرَعِ فَلاَ عَتْبَ عَلَى صَاحِبِهِ . اللهُ فَكُذَا نَصُّوا عَلَيْه . اله. .

وَفِي «الْمعْيَارِ» أَنَّ الْقَوْلَ الشَّاذَّ حُجَّةٌ لَمَنْ قَلَّدَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ مِنَ الْحُقُوقِ الدِّينِيَّةِ مِنْ صَلاَة وصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنْ وَرَعِ الْعُدُولِ الْحُقُوقِ الدِّينِيَّةِ مِنْ صَلاَة وَصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنْ وَرَعِ الْعُدُولِ الْحُقُوبِ الْعَدَالَةَ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وأَمَّا مَا يَكُونُ الْحَقُّ فِيهِ بَيْنَ الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ الْأَقْرَبُ فِي الْعَبَادِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِ لِنَفْسِهِ بِالشَّاذِ فَيَقُولُ : لاَ حَقَّ لَهُ عَلَيَّ لِقَوْلُ مِنَ الْعَبَادِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُم فِيهِ لِنَفْسِهِ بِالشَّاذِ فَيَقُولُ : لاَ حَقَّ لَهُ عَلَيَّ لِقَوْلُ يَرَاهُ إِلاَّ بَعْدَ حُكُم الْحَاكِمِ ؛ إِذْ بِحَكْمَهِ يَرْتَفِعُ الْخِلاَفُ وَيَرْجِعُ الْقَوْلاَنِ قَوْلًا وَاحِدًا . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥٧) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَهُرَتْ مِنَ الْحَيْضِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ تَحْسِبُ ذَلِكَ الْيَومَ مِنْ أَيَّامِ الْحَيْضِ أَو الطُّهْر ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَحْسِبُهُ مِنْ أَيَّامِ الطُّهْرِ [ق/ ١٢٥] وَلِذَا قَـالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ في الصَّوْمِ : (وَوَجَبَ إِنْ طَهُرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتُ)(١). اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥٨) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَطِئَ زَوْجَتُهُ حَالَ حَيْضِهَا هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

مختصر خلیل (ص/ ٦٧) .

جَواَبُهُ : مَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (١) ونَصُّهُ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِهِ الْمَنَاوِيِّ: (مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي حَيْضَهَا) عَـمْدًا أَوْ جَهْلًا (فَلْيَتَصَدَّقْ) نَدْبًا ، وَقَيلَ: وُجُوبًا (بِدِينَار) ؛ أَيْ : [مَثْقَال] (٢) إِسْلاَمِيٍّ خَالِصًا ، (وَمَنْ أَتَاهَا وَقَدْ وَقَيلَ: وُجُوبًا (بِدِينَار) ؛ أَيْ : [مَثْقَال] (٣) إسْلاَمِيٍّ خَالِصًا ، (وَمَنْ أَتَاهَا وَقَدْ أَدْبَر الدَّمُ عَنْهَا وَلَمْ تَغْتَسِلْ فَنصْفُ دِينَار) (٣) ، وَلاَ شَيَءَ عَلَى الْمَرْأَةِ لأَنَّهُ حَقُّ تَعَلَى الْمَرْأَةِ لأَنَّهُ حَقَّ تَعَلَى إِلْوَطْ فِخُوطِبَ بِهِ الرَّجُلُ دُونَهَا كَالْمَهْرِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) فيض القدير (٦/ ٢٤) .

⁽٢) في الفيض : بمثقال .

⁽٣) أخرجه أحــمد (٣٤٧٣) والطبراني في «الكبير» (١٢١٣٤) وعــبد الرزاق (٢٦٤) من حديث ابن عباس رشي مرفوعًا بسند ضعيف ومتن مضطرب .

مَسَائِلُ الْوَقْتِ

(٢٥٩) [١] سَأَلَ عَـمَّنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَأَتَى بِالْبَاقِي مِنْهَا فِي الضَّرُورِيِّ هَلْ يَأْفَمُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يَأْثَمُ عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ ابْنُ رُشْدُ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ؛ لأَنَّ الْوَقْتَ الْمُخْتَارَ لاَ يُدْرَكُ عِنْدَهُمَا إِلاَّ بِجَمِيعِ الصَّلَاةِ وَلاَ يَأْثُمُ عَلَى الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَابْنُ هَارُونَ ؛ لأَنَّهُ يُدْرَكُ بِرَكْعَة كَامِلَة عِنْدَهُمَا كَالضَّرُورِيِّ ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا عَبْدُ الْحَقِّ عَنْ غَيْدٍ وَاحد مِنْ شُيُوخِهِ أَنَّهُ يُدْرَكُ بِالإِحْرَامِ . انْظُرْ شُرُوحَ خَلَيلٍ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّنِ اسْتَنْكَحَهُ الشَكُّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ هَلْ يَجُوزِ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيهِ وَيَدْخُلُ الصَّلاَةَ وَهُو شَاكٌُّ فِي دُخُولَ الْوَقْتِ أَمَّ لاَ؟ وَإِذَا قُلْتُمْ بِجَوازِ ذَلِكَ فَهَلَ يَكُفِيهِ كُلُّ مُسْلِمَ قَلَّدَهُ أَوْ لاَ يُقَلِّد إِلاَّ عَذَلاً عَارِفًا بِالْوَقْتِ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجُورُ لَهُ تَقْلِيدُ الذَّكَرِ الْمُسْلَمِ الْبَالِغِ الْعَالَمِ بِالأَوْقَاتِ الْغَيْرِ الْمُسْلَمِ الْبَالِغِ الْعَالَمِ بِالأَوْقَاتِ الْغَيْرِ الْمُسْتَنْكِحِ وَأَحْرَى الْمُسْتَنْكِحِ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ ؛ فَفِي «النَّبْصِرَة» : وَالْمُؤذِّنُ يَكُفِي إِخْبَارُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ بَالِغًا عَالِمًا بِالأَوْقَاتِ مُسْلِمًا ذَكَرًا فَيُعْتَمَدُ عَلَى قَوْله . اه. .

وَفِي حَاشِيَةِ سَيِّدِي أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ عَنْ سَنَد مَا نَصَّهُ: يَجُوزُ أَنْ يُقَلِّدَ فِي الْوَقْتِ الْمَأْمُونِ عَلَيْهِ كَمَا يُقَلِّدُ فِيهِ أَئِمَّةَ الْمَسَاجِدِ ، وَلَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ يَفْزَعُونَ إِلَى الصَّلاَةِ عِنْدَ الإِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ ظَنِّ . اهد.

ثُمَّ وَقَفْتُ بَعْدَ هَذَا عَلَى مَا نَـصَّهُ : وَسَئِلَ هَلْ يَسُـوغُ تَقْلِيدُ الْمُـؤَذِّنِينَ فِي صَلاَةِ الصَّبْحِ وَالعِشَاءِ مَعَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ ؟ فَأَجَابَ : لاَ يَعْتَمِدُ عَلَى أَذَانِ الْمُؤَذِّنِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ بَلْ يَصْبِرُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَيَجْتَهِدَ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ بَالأَوْرَادِ ، وَأَمَّا فِي الصَّحْوِ فَلاَ يَعْتَمِدُ إِلاَّ عَلَى عَدْل وَيَجْتَهِدَ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ بَالأَوْرَادِ ، وَأَمَّا فِي الصَّحْوِ فَلاَ يَعْتَمِدُ إِلاَّ عَلَى عَدْل تُقْبَلُ رُوايَتُهُ فِي الشَّرْعِ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِالأَوْقَاتِ . اهد . مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مِنْ الْبُرْزُلِيِّ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦١) [٣] سُوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلاَة مَنْ شَكَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلاَةِ فِي دُخُول الْوَقْت مَعَ جَزْمه بدُخُوله عنْدَ الإِحْرَام ؟

جَوابُهُ : أَنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ حَيْثُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ وَقُوعُهَا فِي الْوَقْتِ كَمَا فِي (عبق) (١) وَلَفْظُهُ : [ق/٢٦] وَشَمِلَ قَوْلُهُ : (شَكَّ .) (٢) إِلْخ . شَكَّهُ قَبْلَ دُخُولِه جَازِمًا بِه ، [وكذَلك] (٣) [بشكّه] (٤) بَعْدَ [فَرَاغِه] (هُو فِي أَثْنَائِهَا بَعْدَ دُخُولِه جَازِمًا بِه ، [وكذَلك] (٣) [بشكّه] (٤) بَعْدَ [فَرَاغِه] (هُو عُهَا فِيه ، ولَيْسَ بَعْدَ [فَرَاغِه] (هُ مَعَ جَزْمه بِه عِنْدَ دُخُولِهَا حَيْثُ لَمْ يَتَبَيَّنْ وُقُوعُهَا فِيه ، ولَيْسَ الشَّكُ فِي أَثْنَائِهَا [هُنَا] (آ) بِمَنْزِلَة شكّه فِي أَثْنَائِهَا فِي طَهَارَتِه ، بَلْ تَبْطُلُ ولَوْ تَبِيَّنَ [وُقُوعُهَا] (٧) فِيهِ خِلاقًا للسُّودَانِيِّ . اه. . بِاخْتِصَارٍ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٦٢) [٤] سُوَالٌ عَمَّنْ شَكَّ في دُخُولِ الْوَقْتِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَعْدَ تَحقَّقِهِ دُخُولَ الْوَقْتِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَعْدَ تَحقَّقِهِ دُخُولَ الْوَقْتِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَة دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلَوْ شَكَّ فِي دُخُولِ

⁽۱) شرح الزرقاني (۱/۲۵۸) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳) .

⁽٣) في الزرقاني : وكذا .

⁽٤) في الزرقاني : شكه .

⁽٥) في الزرقاني: فراغها.

⁽٦) سقط من الأصل.

⁽٧) في الزرقاني : الوقوع .

الْوَقْتِ لَمْ تَجُزْ) (١) وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ كَمَا فِي (عج) وَ(عبق) (٢) خِلاَفًا لِمَا فِي (مخ) (٣) وَالسُّودَانِيُّ مِنْ أَنَّ صَلاَتَهُ صَحِيحَةٌ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ وُقُوعُ الإِحْرَامِ مِنْهُ بَعْدَ الْوَقْتِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٣) [٥] سُوَالٌ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَاشْتَرَكَتَا بِقَدْرِ إِحْدَاهُمَا) (٤) ... إِلَخْ عَلَى وَجْهِ الْاخْتِصَارِ مَعَ الْإِيضَاحِ ؟

جَوابُهُ: قَوْلُهُ: وَاشْتَرَكتَا أَيْ: الظُّهْرَان بِقَدْر مَا تُصَلَّى فِيه إِحْدَاهُمَا ، وَهَلْ الاشْتَرَاكُ الْمَذْكُورُ فِي آخِرِ القَامَة الأُولَى وَصَلَاتُهُ صَحِيحةٌ ؛ لأَنَّهُ صَلاَّهَ فَمَنْ قَدَّمَ الْعَصْرَ وَصَلَّهُ فِي آخِرِ الْقَامَة الأُولَى فَصَلَاتُهُ صَحِيحةٌ ؛ لأَنَّهُ صَلاَّهَ فِي أَوَّل الْقَامَة الشَّانِية عَصَى فِي أَوَّل وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ ، وَمَنْ أَخَّرَ الظَّهْرَ وَصَلَّى فِي أَوَّل الْقَامَة الشَّانِية عَصَى لأَنَّهُ أَخَّرَ صَلاَتَهُ للضَّرُورِيِّ ، أَوْ الاشْتِرَاكِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّل الثَّانِية - يَعْنِي قَامَة الْعَصْرِ ؛ وَعَلَى هَذَا فَمَنْ قَدَّمَ الْعَصْرَ وَصَلاَّهُ فِي آخِرِ الظُّهْرَ وَصَلاَّهُ فِي آخِر الظُّهْرَ وَصَلاَّهُ فِي التَّشْهِيرِ وَالْقَوْلُ الثَّانِية لاَ إِثْمَ الْطَلَةُ لصَلاَته لَهَا قَبْل وَقْتِه الْمُخْتَارِ ، خلاقًا فِي التَّشْهِيرِ وَالْقَوْلُ الأَوَّلُ الثَّانِية لاَ إِثْمَ عَلَيْهُ لاَنَّهُ فِي آخِر وَقْتِه الْمُخْتَارِ ، خلاقًا فِي التَّشْهِيرِ وَالْقَوْلُ الأَوَّلُ الثَّانَة لاَ إِثْمَ الْبُنُ رُشُدْ وَابْنُ عَطَاء اللَّه وَابْنُ رَاشَد ، وَالثَّانِي شَهَرَهُ سَنَدٌ وَهُو مُقْتَضَى كلامِ الْنِ الْحَارِهُ الْحَاجِبِ . انْظُرْ (مَخ) (٥٠) . اه. . .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ مخ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَفِيهَا نَدْبُ

مختصر خلیل (ص/ ۲۳) .

⁽۲) شرخ الزرقاني (۱/۲۵۸) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٤٠٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٢) .

⁽٥) حاشية الخرشي (١/٢١٢) .

٢٦٢ ----- الجيز الأول

تَأْخِيرِ العِشَاءِ قَلِيلاً وَالْقَبَائِلُ هِيَ الأَرْبَاضُ) (١).

جَواَبُهُ : أَنَّ الأَرْبَاضَ هِيَ مَا كَانَ خَارِجَ السُّورِ (٢) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليل : (وَبِمَعْطَنِ إِبِلٍ) (٣) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ المَعَاطِنُ الْمُعْتَادَةُ لِلإِبِلِ أَوْ وَلَوْ غَيْرَ مُعْتَادَةِ لَهَا ؟

جَواَبُهُ : مَا فِي (عج) عَنِ التَّتَائِيِّ وَلَفْظُهُ : وَهَذَا إِذَا اعْتِيدَ لِذَلِكَ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ فِي «التَّوْضِيح » فَإِنَّهُ قَالَ :

تَنْبِيهٌ : قَالَ ابْنُ الْكَاتِبِ : إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْمَعَاطِنِ الَّتِي مِنْ عَادَةِ الإِبِلِ أَنْ تَغْدُو وَتَرُوحَ إِلَيْهَا .

وأَمَّا لَوْ بَاتَتْ فِي بَعْضِ الْمَنَاهِلِ لَجَازَتِ الصَّلاَةُ فِيهِ ؛ لأَنَّهُ صَلَّى اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ فِي السَّفَرِ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٦) [٨] سُوَّالٌ عَنِ حُكْمِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ النَّائِمُ يَخْشَى النَّاعُرُ النَّائِمُ يَخْشَى النَّعْرَاقَهُ لَهُ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا فِي (س) . ا هـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٧) [٩] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ: قَالَ السُّودَانِيُّ: فُرِضَتِ الصَّلاَةُ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَبِيعِ الآخَرِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِسَنَةٍ ، وَقِيلَ: بَعْدَ الْبَعْثِ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٣) .

⁽٢) كالحسينية والناصرية والفوالة بمصر .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٤) .

مَسَائِلُ الْوَقْت _______ ٢٦٣

بِخَمْسِ سِنِينَ ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ ذَلِكَ رَكْعَـتَيْنِ عَشِـيًّا . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُغِيمَةٌ ، بِأَى شَيءٍ يُعْرَفُ الْوَقْتُ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي «الطِّرَازِ »: إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُغِيمَةً [ق/١٢٧] وَلَمْ تَظْهَرِ الشَّمْسُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْوَقْتَ . اه .

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ : إِذَا امْتَنَعَ الاستدلال للهِ بَتَزَایُدِ الظِّلِّ بِكَوْنِ الشَّمْسِ مَحْجُوبَةً بِالْغَیْمِ رُجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ قَدْرَ مَا مَضَى لَهُمْ مِنْ أَوَّلَ إَلَى أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ قَدْرَ مَا مَضَى لَهُمْ مِنْ أَوَّلَ إَلَى زَوَالِ الشَّمْسِ فِي يَـوْمِ الصَّحْوِ فَيَـقِيسُونَ يَوْمَهُمْ بَأَمْسِهِمْ وَيَعْرِفُونَ بِذَلِكَ الْوَقْتَ . اه .

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبِ : أَخْبَرنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكُ أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الصَّلاَةِ فِي الْغَيْمِ تَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى لاَ يُشَكَّ فِي اللَّيْلِ ، وَتَعْجِيلَ الْعَصْرِ وَتَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى لاَ يُشَكَّ فِي اللَّيْلِ ، وَتَعْجِيلَ العَشَاءِ إِلاَّ أَنَّهُ يَتَحَرَّى ذِهَابَ الْحُمْرَةِ ، وَتَأْخِيرَ الصَّبْحِ حَتَّى لاَ يَشُكَّ فِي الْفَجْرِ، العَشَاءِ إِلاَّ أَنَّهُ يَتَحَرَّى ذِهَابَ الْحُمْرَةِ ، وَتَأْخِيرَ الصَّبْحِ حَتَّى لاَ يَشُكَّ فِي الْفَجْرِ، ثُمَّ إِنْ وَقَعَتْ قَبْلَهُ قَضَى أَنْ وَقَعَتْ قَبْلَهُ قَضَى كَالاجْتِهادِ فِي طَلَبِ شَهْرِ رَمَضَانَ . اه. . مِنْ (ح) (١) واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٩) [١١] سُؤَالُ عَنْ قَوْلِ صَاحِب (الرِّسَالَة»: (ذَاهبًا مِنَ الْقَبْلَة إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَة) (٢٦٩) ، وَعَنْ مَعْنَى قَوْلِ السِّمَ الْآلِيَ فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِ «الرِّسَالَة» : (ذَاهبًا مِنَ الْقَبْلَة) أَيْ : مَنْ مَنْ جِعِ الشَّمْسِ فِي الشَّتَاءَ إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَةِ أَيْ : مَنْ مَرْجِعِ الشَّمْسِ فِي الصَّيْف ؟ الصَّيْف ؟

مواهب الجليل (١/ ٣٨٧) بنصه ، و«الذخيرة» (٢/ ٣٤) .

⁽٢) الرسالة (ص/١٠٨) .

جَوَابُهُ : قَالَ صَاحِبُ «الرِّسَالَة» وَشَارِحُهَا النَّفْرَاوِيُّ » (١) : (فأَوَّلُ وَقْتَهَا) الْمُخْتَارُ _ يَعْنِي : الصُّبْحَ _ (انصداعُ) _ أي : انشقاقُ _ (الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضُ) _ أَيْ: الْمُنْتَشر ــ (بالضّيَاء في أَقْصَى) ــ أَيْ : أَبْعَــدَ الْمَشْرِق ، وَيُقَالُ لَهُ : الْفَجْرُ الصَّادقُ منْ أَقْصَى الْمَشْرق مَوْضع طُلُوع الشَّمْس . وَقَوْلُهُ : (في أَقْصَى) يَحْتَمَلُ تَعَلُّقُهُ بِانْصِدَاع فَيُفيدُ أَنَّهُ يَطْلُعُ في أَقْصَى الْمَشْرِق دَائمًا ، وَفيه نَظرٌ ؛ لأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ ، وَهُو يَطلُعُ فِي مَوْضع طُلُوعها ، وَهُو تَارَةٌ أَقْصَى الْمَشْرِق وَذَلَكَ فِي غَيْرِ زَمَنِ الشِّتَاء ، وَتَارَةً إِنَّمَا يَطْلُعُ مِنْ الْقَبْلَةِ وَذَلِكَ فِي زَمَنِ الشِّتَاء ، وَالْأَحْسَنُ تَعَلَّقُهُ بِالْمُعْتَرِضِ ـ أَي : الْمُنْتَشِر ـ فِي أَقْصَى الْمَشْرِق ، وَهَذَا لاَ يَلْزَمُ منْهُ أَنَّهُ يَطْلُعُ دَائمًا في أَقْصَى الْـمَشْرِق بَلْ يُفيدُ أَنَّهُ يَطْلُعُ منْ جهَـة الْمَشْرِق وَهُوَ أَعَمُّ منْ أَقْصَـاهَا ، وَإِيضَاحُ هَذَا أَنَّ الْفَجْرَ هُوَ ضَـوْءُ الشَّمْسُ وَلاَ شَكَّ أَنَّهُ تَابِعٌ لَهَا سَوَاءً طَلَعَتْ مِنْ أَقْصَى الْمَـشْرِق أَوْ مِنَ الْقَبْلَة ، وَعَلَى كُلِّ حَال يَذْهَبُ مِنْ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِهَا أَخْرَجَ بِالْمُعْتَرِض بِالضِّيّاء الْفَجْرَ الكَاذبَ ؛ وَهُوَ البَّيَاضُ الَّذَي يَصْعَدُ كَذَنَبِ السِّرْحَان رَقيقًا غَـيْرَ مُنْتَشِر فَهَذَا لاَ حُكْمَ لَهُ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفَجْرَ مَعْنَاهُ الْبَيَاضُ وَيَتَنَوَّعُ إِلَى كَاذِبٍ وَصَادِقٍ وَكِلاَهُمَا مِنْ نُورِ الشَّمْسِ إِلاَّ أَنَّ الكَاذب لاَ يَنْتَشِرُ لِرِقَّتِهِ وَيَنْقَطَعُ بِالْكُلِّيَّةَ إِذَا قَرُبَ زَمَنُ الصَّادِق ، وَالصَّادِقُ يَنْتَـشرُ لقُرْبُهَا وَيَعُمُّ الأُفُقَ .

وَالسِّرْحَانُ هُوَ الذِّئْبُ .

قَالَ الْعَلاَّمَةُ ابْنُ عُمَرَ : وَهَذَا بَيَانٌ شَاف لِصِفَةِ الْفَجْرِ فَكَانَ فِي غَنْيَةَ عَنْ قَوْلِهِ : (ذَاهِبًا) _ أَيْ : بَارِزًا _ (وَجَائِيًا مِّنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ الْقِبْلَةِ) _ أَىْ : مُقَابِلَهَا _ (حَتَّى يَرْتَفَعَ) _ أَىْ : يَسُدُّ الأُفْقَ .

وَالْمُرَادُ (بِدُبُرِ الْقَبْلَةِ) : مُقَابِلُهَا .

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ١٦٥) .

قَالَ فِي "الصِّحَاحِ" (١): دُبُرُ الأَمْرِ آخِرُهُ.

والأُفْقُ : بِضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِهَا هُو مَا وَالَى الأَرْضَ مِنْ أَطْرَاف [ق/ ١٢٨] السَّمَاءِ ، وَقَـيلَ : مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ يَعُمَّ الأَّفُقَ : أَيْ : يَصلَهُ وَيَسُدَّهُ كَمَا بَيْنَا .

ثُمَّ إِنَّ فِي جَمْعِ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ قَوْلِهِ أَوَّلاً: (الْمُعْتَرِضُ بِالضَيَّاءِ فِي أَقْصَى الْمَشْرِقِ) وَبَيْنَ قَوْله : (ذَاهبًا مِنَ الْقبْلَة) تَنَاقُضًا بَيِّنًا ؛ لأَنَّ قَوْله : (ذَاهبًا مِنَ الْمُعْتَرِضُ..) إِلَخْ يَقْتَضِي أَنَّ الْفَجْرَ يَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ ، وَقَوْلُهُ : (ذَاهبًا مِنَ الْمُشْرِقِ ، وَقَوْلُهُ : (إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَة يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَطْلُعُ مِنَ الْقبْلَة لاَ مِنْ الْمَشْرِقِ ، وَقَوْلُهُ : (إِلَى دُبُرِ الْقبْلَة) يَقْتَضِي أَنَّ لِلْقبْلَة دُبُرًا ، وَلَيْسَ كَذَلك .

وَافْتَرَقَ النَّاسُ فِي الْجَوَابِ ؛ فَمِنْ قَائِلِ : إِنَّ الْمُصَنِّفَ أَخَذَ يُبِيِّنُ الْفَجْرَ لَأَهْلِ الْمُغْرِبِ قَوْلُهُ : (ذَاهِبًا مِنَ الْقَبْلَةَ إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَةَ) وَهُوَ الْجَوُّ ، أَوْ تَقُولُ : لأَهْلِ الْمَغْرِبِ قَوْلُهُ : (ذَاهِبًا مِنَ الْقَبْلَةَ ، بِمَعْنَى ﴿إِلَى » ؛ لأَنَّ حُروفَ الْجَرِّ يَنُوبُ ذَاهِبًا إِلَى الْقَبْلَةِ وَإِلَى دُبُرِ الْقَبْلَةِ ، بِمَعْنَى ﴿إِلَى » ؛ لأَنَّ حُروفَ الْجَرِّ يَنُوبُ بَعْضٍ ؛ وكَأَنَّهُ يَقُولُ : فَيَنْتَشِرُ فِي الْمَشْرِقِ وَحَتَّى إِلَى الْجَوِّ .

وَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ : (ذَاهِبًا مِنَ الْقَبِلَةِ إِلَى دُبُرِ الْقَبِلَةِ) فِي زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ . وَقَالَ بَعْضُ الْمُفْتِينَ : ذَاهِبًا مِنْ قِبْلَةِ النَّاظِرِ إِلَيْهِ .

فَهَذِهِ ثَلاثَةُ تَأْوِيلاَتٍ .

وَقَالَ بَعْضٌ : أَبْيَنُها : أُوَّلُها .

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي : أَنَّ مُرَادَ الْمُصنَّف بِقَوْله : (مِنَ الْقِبْلَة إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَة) أَنَّهُ يَنْتَشِرُ مِنْ مَبْدَأَ طُلُوعِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ ؛ فَالْمُراَدُ (بِالدَّبُرِ) : الآخِرُ ؛ لأَنَّ دُبُرَ كُلِّ شَيَءٍ آخِرُهُ (٢) . وَالتَّعْبِيرُ بِهِ (الْمَشْرِقِ) تَارَةً وَبِهِ (الْقِبْلَةِ) تَارَةً لَعَلَّهُ لِمُجَرَّدِ التَّفَنُّنِ

^{. (}٥٦٣/٢) (١)

⁽٢) كما تقدم عن صاحب « الصحاح » .

لأَنَّ الْمُرَادَ بِ (الْمَشْرِقِ وَالْقِبْلَةِ) مَا قَابَلِ الْمَغْرِبَ ؛ إِذْ كُلُّ مِنَ الْمَشْرِقِ وَالْقِبْلَةِ يُقَابِلاَنه .

عَلَى أَنَّهُ قِيلَ فِي مَذْهَبِنَا: إِنَّ الْقَبْلَةَ إِذَا خَفِيتْ عَلَى مُصَلِّ وَجَعَلَ الْمَشْرِقَ أَمَامَهُ فَالْمَغْرِبُ خَلْفَهُ يكونُ مُسْتَقْبِلاً ؛ لأَنَّهُ إِنَّ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةَ يكُونُ انْحِرَافًا يَسِيرًا قَالَهُ (عَج) فِي شَرْحِهِ عَلَى خَلِيلِ اهـ.

وَفِي حَاشِية (عج) عَلَى «الرِّسَالَة» : إِنَّ الْفَجْرَ هُوَ ضَوْءُ السَّمْس ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ ضَوْءَهَا تَابِعٌ لَهَا ، وَهِي تَارَةً تَطْلُعُ مِنَ الْقَبْلَةِ وَتَارَةً تَطْلُعُ مِنْ غَيْرِهَا ، وَهِي تَارَةً تَطْلُعُ مِنَ الْقَبْلَةِ وَتَارَةً تَطْلُعُ مِنْ غَيْرِهَا وَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ غَيْرِهَا فَلاَبُدَّ مِنْ مَجِيئِهَا لِلْقَبْلَة ، وَعَلَى كُلِّ حَال تَذْهَبُ إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَة وَهُوَ الْغَرْبُ فَمُرَادُهُ بِالْقَبْلَة قَبْلَةَ الْمَغْرِبِ وَالشَّمْسُ تَطْلُعُ فِي الشِّتَاءِ عِنْدَهُمْ مِنَ الْقَبْلَة وَفِي غَيْرِه مِنْ أَقْصَى الْمَشْرِق . اه . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَأَمَّا كَلاَمُ السَّملالِيِّ فَمَعْنَاهُ _ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْمُرادَ بِمَرْجِعِ الشَّمْسِ فِي كَلاَمِهِ مَعَ مَوْضَعِ طُلُوعِهَا ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَجْرَ تَابِعٌ لَهَ الْأَنَّهُ مِنْ ضَوْئِهَا ، وَلَقْدَ عَلَمْتُمْ مَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَطْلُعُ مِنَ الْقَبْلَة فِي زَمَنِ السَّتَاء وَمِنْ جَهَة الْمَشْرِقِ فِي غَيْرِ زَمَنِ الشَّتَاء ، وَالْجِهَةُ الَّتِي طَلَعَتَ مِنَها يَنْتَشُرُ الْفَجْرُ مِنْهَا الْمَشْرِقِ فِي غَيْرِ زَمَنِ الشَّتَاء ، وَالْجِهَةُ التَّتِي طَلَعَتَ مِنَها يَنْتَشُرُ الْفَجْرِ مَنْها إِلَى الْمَعْرِب ، إِذَا تَمَهَدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ اتَّضَحَ لَكُمْ أَلِى الْمَعْرِب ، إِذَا تَمَهَد هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ اتَّضَحَ لَكُمْ أَلِي الْمَعْرِب ، إِذَا تَمَهَد هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ اتَّضَحَ لَكُمْ أَلَى الْمَعْرِب ، إِذَا تَمَهَد فِي الشَّتَاء ، وَذَكَر أَنَّهُ يَنْتَشُرُ مِنْ الْقَبْلَة الْكُون ذَلِكَ مَوْضِعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الشَّتَاء ثُمَّ يَدُهَبُ إِلَى مُوضِع طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الشَّتَاء ثُمَّ يَدُهُبُ إِلَى الْمَعْرِب وَهُو دَبُرُ وَهُو جَهَة الْمَشْرِقِ ثُمَّ يَنْتَشَرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَعْرِب وَهُو دَبُرُ وَهُو دَبُرُ وَهُو دَبُرُ وَهُو جَهَة الْمَشْرِق ثُمَّ يَنْتَشَرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَعْرِب وَهُو دَبُرُ وَهُو دَبُرُ

(٢٧٠) [١٢] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَرَادَ النَّومَ قَـبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَيُعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ _ أَيْ : يُغْلُبُ عَلَى ظَنِّهِ _ أَنَّهُ لاَ يَقُومُ حَتَّى يَخْرِجَ الْوَقْتُ . هَلْ يَبَاحُ لَهُ النَّوْمُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ ؟

جَوَابُهُ : فَفِي (س) : [ق/١٢٩] وَلاَ إِثْمَ عَلَى النَّائِمِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَلَوْ خَشِيَ الاَسْتِغْرَاقَ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ؛ لأَنَّهَا لَمْ تَجِبْ .

عَنْ عِـيَـاضِ فِي شَرْحِ حَـدِيثِ : « إِذَا نَعِسَ أَحَـدُكُمْ فِي صَـلاَتِهِ فَلْيَرْقُدُ » (١) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

⁽١) أخرجه مالك (٢٥٧) والبخاري (٢٠٩) ومسلم (٧٨٦) من حديث عائشة نولتيها .

الجيزء الأول

مُسَائِلُ الْأَذَانِ

(٢٧١) [١] سُؤَالٌ عَنِ الأَذَانِ هَلْ يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ الإِقَامَةُ تَحْتَاجُ لَهَا أَيْضًا .

انْظُرُ (طخ) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٢) [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الشُّرُوعِ فِي الإِقَامَةِ قَـبْلَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الأَّذَان ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ مَكْرُهُ كَمَا فِي (شخ) عَنْ أَهْلِ الْمَلْهَبِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٢٧٣) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الطُّول في قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَبَنَى [بِنَيَّةِ إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ] (١) مَا لَمْ يَطُلُ) (٢) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حَدَّهُ مَا يَحْصُلُ بِهِ لِلسَّامِعِ اعْتِقَادٌ أَنَّهُ غَيْرُ أَذَانٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٤) [٤] سُوَّالٌ عَنِ المُوَّذِّنِ إِذَا نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الأَذَانِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِك؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا نَسِيَ جُلَّهُ وَتَذَكَّرَهُ بِالْقُرْبِ أَعَادَ مِنْ مَـوْضِعِ نَسِيهُ ، وَإِنْ كَانَ نَسِيَ مِثْلَ (حَيَّ عَلَى الصَّلاَة) مَرَّةً وَاحِدَةً . فَلاَ يُعِيدُ شَيْئًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرُ حَتَّى نَسِيَ مِثْلَ (حَيَّ عَلَى الصَّلاَة) مَرَّةً وَاحِدَةً . فَلاَ يُعِيدُ شَيْئًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرُ حَتَّى تَبَاعَدَ ذَلِكَ لَمْ يُعِـدْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ . قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَصْبَغُ ؛ لَكُنْ يَنْبَغِي إِذَا كَانَ نَسِيرًا أَجْزَأَهُ .

⁽١) سقط من الأصل.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۳) .

مَسَائِلُ الأَذَانِ ______

انْظُرْ (عج) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٥) [٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُقيم أَو الْمُؤَذِّن إِذَا رَعَفَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُقِيمَ يَقْطَعُ وَأَقَامَ غَيْرُهُ ، وَالْمُؤَذِّنُ يَتَمَادَى ، فَإِنْ قَطَعَ وَغَسَلَ الدَّمَ ابْتَدَأً .

اللَّخْمِيُّ : إِنْ قَرُبَ بَنَى .

وَكَلاَمُ اللَّخْمِيِّ تَقْيِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ نَاجِي .

انْظُرْ (ح) (١) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٦) [٦] سَأَلَ عَنْ وَصْلِ الإِقَامَةِ مَعَ الأَذَانِ أَوْ فَصْلِهَا عَنْهُ فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُنْدَبُ وَصْلُهَا مَعَهُ فِي صَلاَة الْمَغْرِبِ وَتَأْخِيرُهَا عَنْهُ فِي غَـيْرِ الْمَغْرِبِ لاَنْتِظَارِ النَّاسِ . كَمَا فِي (مخ) (٢) . اهـ .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٧) [٧] سَأَلَ عَنْ حُكْم الْكَلاَم وَالْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ ، وَقَدْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ تَفْعَلُهُ كَمَا فِي (طخ) و (س) . اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٨) [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَعَـدُّدِ الأَذَانِ مِنْ وَاحِدٍ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمْعَة ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَـبْحَثِ الْجَوَازِ : (وَتَعَدُّدُهُ)(٣)؛ إِذْ

⁽١) مواهب الجليل (١/٤٢٧) .

⁽٢) حاشية الخرشي (١/ ٢٣٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٤) .

يَشْمَلُ تَعَدُّدُهُ مِـنْ وَاحِد مَرَّات في الْمَسْجِـد ، لَكِنْ نَصَّ سَنَدٌ عَلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجُمُعَة وَغَيْرِهَا (ً اللهِ عَلَى عَالَمُ .

(٢٧٩) [٩] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة خَرَجَتْ لتَشْييع جَنَازَة مَثَلاً وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَقُتُ الصَّلاَة وَهِي خَارِجَةٌ عَنِ الْقَرْيَةً هَلْ يُنْدَبُّ لَهَا الأَذَانُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُنْدَبُ لَهَا كَمَا فِي «الْمُدُوَّنَةِ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨٠) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي أَذَانِ الرَّاكِبِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا فِي «الْمُدُوَّنَة» (٢).

وَلاَ يُقِيمُ إِلاَّ نَازِلاً ، وَتُكْرَهُ إِقَامَتُهُ رَاكِبًا كَمَا فِي «الْمُدُوَّنَةِ» (٣) والشَّيْخِ خَليلِ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨١) [١١] سُوَّالُ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْكَلاَمِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقِيمِ فِي الْكَلاَمِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقِيمِ فِي الْإِقَامَة؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ الإِمَامُ فَيَحْـرُمُ ، وَلاَ يَخْتَصُّ هَذَا التَّفْصِيلُ بِالْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا فِي (مخ) (٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) قال الخرشي: يعني أنه يجوز تعدد المؤذن في المكان الواحد مسجداً أو مسركباً أو محسرساً بحرا أو برا سفرا أو حضرا ، فإن قيل: المسجد لا يتأتى في السفر ولا في البحر وأجيب بأن المراد به ما يعد لصلاة الجماعة فيتأتى فيما ذكر ويدخل في كلامه تعدده من مؤذن واحد مرات في المسجد قاله بعضهم ، لكن نص سند على كراهته ويحتمل عود ضمير (تعدده) للأذان أي وجاز تعدد الأذان في البلد بعدد مساجده المتباعدة أو المتقاربة والمتراكبة بالعلو والسفل ويرجح الحمل الأول. «حاشية الخرشي» (١/ ٢٣٥).

 ⁽۲) قال يحيى : سمعت مالكًا يقول : لا بأس أن يؤذن الرجل وهو راكب «الموطأ» (١٥٩) .
 وانظر : «الفواكه الدواني » (١/ ١٧١) و «المدونة» (١/ ٠٠) و «الاستذكار» (١/ ٣٠١) .
 (٣) (١/ ٠٠) .

⁽٤) حاشية الخرشى (١/ ٢٣١ ، ٢٣٢) .

مَسائلُ الأَذَان -

(٢٨٢) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الأَذَانُ هَلْ يُنْدَبُ تَعَدَّدُ حِكَايَتِهِ بِتَعَدَّدِهِ أَمْ

جَواَبُهُ : أَنَّ الْمَشْهُورَ نَفْيُ نَدْبِ تَعَدُّد [ق/ ١٣٠] حِكَايَتِهِ ، وَالْقَوْلُ بِنَدْبِ تَعَدُّد [ق/ ١٣٠] حِكَايَتِهِ ، وَالْقَوْلُ بِنَدْبِ تَعَدُّدِهَا أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ «الْمُدُوَّنَةِ » . انْظُرْ (ح) (١) . اهـ .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٨٣) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ لإِمَامٍ مُعَيَّنٍ وَتَعَذَّرَ وَأَرَادَ غَيْرُهُ أَنْ يَؤُمَّهُمْ فَهَلْ تُعَادُ الإِقَامَةُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُعَادُ كَمَا فِي (ح) (٢) عَنِ ابْنِ عَرَفَةَ عَنِ ابْنِ العَربِيِّ ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨٤) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ الصَّبِيِّ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ الإِقَامَةُ أَوْ تُنْدَبُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ فِي حَقِّهِ كَـمَا فِي (عـبق) (٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨٥) [١٥] سُوَالٌ عَنِ الْخُنثَى الْمُشْكِلِ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ الإِقَامَةُ أَوْ تُندَنُّ فِي حَقِّهِ الإِقَامَةُ أَوْ تُنْدَنُ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا تُسَنُّ فِي حَقِّهِ كَالرَّجُلِ وَيُسِرُّ بِهَا كَالْمَرْأَةِ. كَمَا فِي(مخ) .اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨٦) [١٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِقْهُ الإِمَامِ فِي الصَّلاَةِ؟

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٤٤٦).

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٤٦٩) .

⁽٣) شرح الزرقاني (١/ ٢٨٤) .

جَوَابُهُ: إِنَّهَا أَرْبَعَةٌ:

الأُولَى : تَأْخِيرُهُ لِلإِحْرَامِ قَلِيلاً بَعْدَ الإِقَامَةِ بِقَدْرِ الإِقَامَةِ بَعْدَ تَسْوِيَةِ الصَّفُوف.

الثَّانِيَةُ : أَنْ لاَ يَدْخُلَ الْمِحرَابَ إِلاَّ بَعْدَ الإِقَامَةِ .

الثَّالِثَةُ : خَطْفُهُ لِلإِحْرَامِ وَالسَّلاَمِ ؛ أَعْنِي : إِسْرَاعَهُ [بِهِمَا] (١) لِثَلاَّ يُشَارِكَهُ الْمَأْمُومُ فيهَا .

الرَّابِعَةُ: تَقْصِيرُ جَلْسَةِ الْوُسْطَى.

انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلِ (٢) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨٧) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم الأَذَان في أُذُن الْمَوْلُود؟

جَواَبُهُ : كَرِهَهُ مَالِكٌ ، وَاسْتَحْسَنَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَحَدِيثِ : «مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى لَمْ تَضَرَّهُ أَمُّ الْصِّبْيَانِ» (٣) .

ھ_ .

⁽١) في الأصل: بها.

⁽۲) انظر : «حاشيــة الدسوقي » (۱/ ۲۰۰) و «حاشية الخــرشي» (۱/ ۲۳۲) و «مواهب الجليل» (۱/ ۲۳۲). (۲/ ۲۸۸) و «بلغة السالك» (۱/ ۳۷۳) و «منح الجليل» (۱/ ۲۰۲).

⁽٣) أخرجه أبو يعلى (٦٧٨٠) وابن عدي في «الكامل» (١٩٨/) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٥/ ٢٨٠ ، ٢٨١) والبيهقي في «الشعب» (٨٦١٩) وأبو عبد الله الدقاق في «مجلس في رؤية الله» (٤٩٠) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦١٧) من حديث الحسين بن على مرفوعًا بسند تالف .

قال الهيثمي : فيه مروان بن سالم الغفاري وهو متروك . «مجمع الزوائد» (٤/ ٩٥) .

وقال العراقى : ضعيف .

وقال الألباني : موضوع .

وَلَمْ تَعْرِضْ لَهُمْ وَرُبَّمَا غُشِيَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ، وَقِيلَ : أَرَادَ التَّابِعَةَ مِنَ الجِنِّ ، كَمَا فِي (شخ) اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٨٨) [١٨] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الأَذَانِ خَلْفَ الْسَافِرِ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ بِدْعَةٌ كَما فِي (ح) (١) عَنِ «الْمَدْخَلِ» (٢) اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ ذَكَرَهَا (مخ) (٣) فِي «كَبِيرِه» وَهُو أَنَّهُ قَالَ فِي «الزَّاهِي» (٤): حَقُّ عَلَى كُلِّ قَائِمٍ لِلصَّلاَةِ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ (٥) لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٤٣٣) .

⁽٢) المدخل (٢/ ٦٧) .

⁽٣) انظر : «مواهب الجليل » (١/ ٤٦٩) وليس (مخ) فكان ينبغي أن يقول : ح .

⁽٤) لابن شعبان .

⁽٥) قال ابن جرير : وذلك ركعـتا الفـجر بعد قـيام الناس مِن نومـها ليـلاً : «جامع البـيان» (١٩/ ٤٩٩) وقال ابن كثير : وقوله تعالى : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدُ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ .

قال الضحاك : أي إلى الصلاة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وقد روي مثله عن الربيع بن أنس وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهما .

وروي مسلم في «صحيحه » عن عمر أنه كان يقول : هذا في ابتداء الصلاة . ورواه أحمد وأهل السنن عن أبي سعيد وغيره عن النبي والله أنه كان يقول ذلك .

وقال أبو الجوزاء : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ أي من نومك من فراشك .

واختاره ابن جرير ويتأيد هذا القول بما رواه الإمام أحمد: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثنا عمير بن هانئ حدثني جنادة بن أبي أمية حدثنا عبادة بن المصامت عن رسول الله على الله عن الليل فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال رب اغفر لي _ أو قال ثم دعا _ استجيب له فإن عزم فتوضأ ثم صلى قبلت صلاته وأخرجه البخاري في صحيحه وأهل السنن من حديث الوليد بن مسلم به . وقال : ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿ وسبع بحمد ربّك حين تَقُوم ﴾ قال : من كل مجلس . وقال الشوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص : ﴿ وسبع بحمد ربّك حين تَقُوم ﴾ قال : إذا أراد الرجل أن يقوم من مجلسه قال : سبحانك اللهم وبحمدك .

= وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي حدثنا محمد بن شعيب أخبرني طلحة بن عمرو الحضرمي عن عطاء بن أبي رباح أنه حدثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَسَبِحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ يقول حين تقوم من كل مجلس إن كنت أحسنت الاددت خيرا وإن كنت غير ذلك كان هذا كفارة له وقد قال عبد الرزاق في جامعه: أخبرنا معمر عن عبد الكريم الجزري عن أبي عشمان الفقير أن جبريل علم النبي عليه إذا قام من مجلسه أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وهذا مرسل ، وقد وردت مسندة من طرق يقوي بعضها بعضا بذلك فمن ذلك حديث ابن جريج عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي على أنه قال : «من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر الله له ما كان في مجلسه ذلك » رواه الترمذي وهذا لفظه ، والنسائي في «اليوم والليلة » من حديث ابن جريج ، وقال الترمذي : حسن صحيح وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال : إسناده على شرط مسلم ، إلا أن البخاري علله .

قلت : علله الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم ونسبوا الوهم فيه إلى ابن جريج على أن أبا داود قد رواه في سننه من طريق غير ابن جريج إلى أبي هريرة ولي النبي على أن أبا دوه ، ورواه أبو داود واللفظ له ، والنسائي والحاكم في «المستدرك» من طريق الحجاج بن دينار عن هاشم عن أبي العالية عن أبي برزة الأسلمي قال: كان رسول الله على يقول بآخر عمره إذا أراد أن يقوم من المجلس : «سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك » فقال رجل : يا رسول الله إنك لتقول قولا ما كنت تقوله فيما مضى قال : «كفارة لما يكون في المجلس» .

وقد روي مرسلا عن أبي العالية فالله أعلم .

وهكذا رواه النسائي والحاكم من حديث الربيع بن أنس عن أبي العالية عن رافع بن خــديج عن النبي ﷺ مثله سواء . جَوَابُهُ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لاَ يكُونَ الْمُؤَذِّنُ لَحَّانًا كَمَا فِي (مخ) (١).

وَفِي «النَّفْرَاوِيِّ» (٢): عَدَمُ اللَّحْنِ فِي الأَذَانِ مُسْتَحَبُّ فَلاَ يَبْطُلُ بِنَصْبِ الْمَرْفُوعِ ، وَلاَ بِرَفْعِ الْمَنْصُوبِ ، لأَنَّ الْمُعْتَمَدَ صِحَّةُ الصَّلاَةِ بِاللَّحْنِ فِي الْفَاتِحَةِ فَكَيْفَ بِالأَذَانِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا عَكَسَ الأَذَانَ هَلْ يُعِيدُهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْفَاكِهَانِيُّ: مِنْ صِفَاتِ الأَذَانِ أَنْ لاَ يُنكِّسَهُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْبَدَأَ ؛ إِذْ لاَ يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِلاَّ بِتَرْتِيبِهِ، وَلاَّنَّهُ عِبَادَةٌ شُرِعَتْ عَلَى وَجْهٍ فَلاَ يُغَيَّرُ . اه. .

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَوْ قَدَّمَ الشَّهَادَةَ بِالرِّسَالَةِ عَلَى الشَّهَادَةَ بِالرِّسَالَةِ عَلَى الشَّهَادَة بِالتَّوْحِيدِ أَعَادَ الشَّهَادَة بِالرِّسَالَةِ اهد. مِنْ (ح) (٣). وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٩١) [٢٦] سُوَّالٌ عَنْ قَوْل الْمُوَّذِّن حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: أَصْبَحَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَوْ جَائزٌ أَوْ مَكْرُوهٌ ؟

وكذا رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «كلمات لا يتكلم بهن أحد في مجلسه عند قيامه ثلاث مرات إلا كفر بهن عنه ولا يقولهن في مجلس خير ومجلس ذكر إلا ختم له بهن كما يختم بالخاتم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك». وأخرجه الحاكم من حديث أم المؤمنين عائشة وصححه ومن رواية جبير بن مطعم ورواه أبو بكر الإسماعيلي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كلهم عن النبي بي النبي عن أمير الراهمايلي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كلهم عن النبي عليه الحمد والمنة . «تفسير ابن كثير » (٤/ ٣١٢) .

⁼ وروي مرسلا أيضا فالله أعلم .

⁽١) حاشية الخرشي (١/ ٢٣٢) .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ١٧٣) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٤٢٥) .

جَوابُهُ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَئِمَّتُنَا ؛ فَفِي [ق/ ١٣١] «الْمعْيَارِ» : وَسَٰئِلَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ (١) عَمَّنْ قَالَ : أَصْبَحَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَذَانِ صَلاَةِ الصَّبْحِ .

فَأَجَابَ : إِنَّ قَـوْلَهُمْ : أَصْبَحَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، زِيَادَةٌ فِي شَـرْعِ الأَذَانِ لِلْفَجْرِ هُوَ بِدْعَةٌ قَبِيحَةٌ أَحْدِثَتْ فِي الْمِائَةِ السَّابِعَةِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي ﴿ نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حمى اللَّهُ ﴾ مَا نَصُّهُ:

قَوْلُ الْمُؤذِّنِ : أَصْبَحَ وَلَلَهِ الْحَمْدُ ، حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْبُرْزُلِيُّ وَصَحْحهُ الزرْقَانِيُّ بِقَوْله : وَالْبِدْعَةُ تُعْرِضُ عَلَى الْقَوَاعِد وَالأَدلَّة وَالْأَدلَّة وَالْقَوَاعِد وَالأَدلَّة وَالْقَوَاعِد وَالأَدلَّة وَالْقَوَاعِد وَالأَدلَّة وَالْقَوَاعِد أَلْحَقَتْ بِهِ مِنْ إِيجَابٍ أَوْ تَحْرِيمٍ أَوْ غَيْرَ وَأَيُّ شَيء تَنَاوَلَهَا مِنَ الأَدلَّة وَالْقَوَاعِد أَلْحَقَتْ بِهِ مِنْ إِيجَابٍ أَوْ تَحْرِيمٍ أَوْ غَيْرَ وَأَيُّ شَيء تَنَاولَهَا مِنَ الأَدلَّة وَالْقَوَاعِد وَالأَدلَّةِ وَالْقَوَاعِد وَالأَدلَّةِ وَالْعَلَّمُ وَالْمَنْدُوبَ أَيْسُابُ عَلَيْهِمَا كَمَا لاَ يَخْفَى . اه. . الْمُوادُ مِنْ كَلَامِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) قال الشاطبي:

وقد أحدث بالمغرب المتسمي بالمهدي تثويبا عند طلوع الفجر وهو قولهم: أصبح ولله الحمد إشعارا بأن الفجر قد طلع لإلزام الطاعة ولحضور الجماعة وللغد ولكل ما يؤمرون به فيخصه هؤلاء المتأخرون تثويبا بالصلاة كالأذان .

وقال أيضًا: بدعة أصبح ولله الحمد في نداء الصبح ظاهرة ثم لما عمل بها في المساجد والجماعات مواظبا عليها لا تترك كما لا تترك الواجبات وما أشبهها كان تشريعا أولا يلزمه أن يعتقد فيه الوجوب أو السنة وهذا ابتداع ثان إضافي ثم إذا اعتقد فيها ثانيا السنية أو الفرضية صارت بدعة من ثلاثة أوجه ومثله يلزم في كل بدعة أظهرت والتزمت وأما إذا خفيت واختص بها صاحبها فالأمر عليه أخف فيا لله ويا للمسلمين! ماذا يجني المبتدع على نفسه عما لا يكون في حسابه ؟ وقانا الله شرور أنفسنا بفضله . «الاعتصام» (ص/٣٣٧، ٢٧٠).

نُواَزِلُ الصَّلاَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِا مِنْ رُعَافٍ وسَتُرِعَوْرَةٍ واسْتِقْبَالِ قَبِلُةٍ

(٢٩٢) [1] سُوَّالُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ فِي مَبْحَثِ الْمَعْفُوَّاتِ: (وَدُونَ درْهَم مِنْ دَم مُطْلَقًا) (١) ، وَبَيْنَ قَوْلَهُ فِي مَبْحَثُ الرُّعَاف: (فَإِنْ زَادَ عَنْ درْهَم مِنْ دَم مُطْلَقًا) (١) ، وَبَيْنَ قَوْلَهُ فِي مَبْحَثُ الرُّعَاف: (فَإِنْ زَادَ عَنْ درْهَم قَطَع) (٢) ، فَقَدْ جَعَلَ الدِّرْهَمَ فِي الْمَعْفُوَّاتِ مِنْ حَيِّز الْكَثِيرِ ، وَجَعَلَهُ فِي مَبْحَث الرَّعَاف منْ حَيِّز الْيَسِير ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - جَمَعَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ؛ فَقَدْ مَشَى فِي مَبْحَثِ الْمَعْفُ وَات عَلَى الْقَوْلَ بِأَنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ حَيِّزِ الْكَثيرِ فَلاَ يُعْفَى عَنْهُ ، وَمَشَى فِي مَبْحَثِ الرُّعَافِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ حَيِّزِ الْيَسِيرِ فَيُعْفَى عَنْهُ ، وَالرَّاجِحُ أَنَّ مَبْحَثِ الرُّعَافِ عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ حَيِّزِ الْيَسِيرِ فَيُعْفَى عَنْهُ ، وَالرَّاجِحُ أَنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ حَيِّزِ الْيَسِيرِ فَيُعْفَى عَنْهُ ، وَالرَّاجِحُ أَنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ حَيِّزِ الْيَسِيرِ فِي الْبَابَيْنِ .

وَيُمْكُنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا جَعَلَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ الدِّرْهَمَ في بَابِ الرُّعَافِ مِنْ حَيِّزِ الْيَسيرِ لأَنَّ بَابَ الرُّعَافِ مِابُ ضَرُورَةٍ فَيُتَسَامَحُ فِيهِ .

انْظُرُ (شخ) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٣) [٢] سُـؤَالٌ عَنْ رَاعِفٍ غَـسَلَ الدَّمَ وَبَنَى ثُمَّ رَعَفَ أَيْضًا أَيَجُـوزُ لَهُ الْبَنَاءُ أَيْضًا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: لاَ ؛ وَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ سَواءٌ اتَّسَعَ الْوَقْتُ أَوْ لاَ كَمَا فِي «كَبِيرِ» (مخ) (٣) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵) .

⁽٣) حاشية الخرشى (٢/٥١).

(٢٩٤) [٣] سُؤَالٌ عَنِ الرَّاعِف إِذَا وَجَدَ مَاءً قَرِيبًا لَكِنَّهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَسْتَدْبِرُ الْقَبْلَةَ وَفِي جِهَةِ الْقِبْلَة مَاءُ أَبْعَدُ مَنْهُ فَأَيُّهُمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى الْقَرِيبِ وَإِنِ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ ؛ لأَنَّ تَرْكَ الاسْتَقْبَالِ أَخَفُ مِنْ [كَثْرَة] (١) الأَفْعَالِ الْمُنَافِيَةِ لِلصَّلَاةِ . قَالَهُ (ح) (٢) بَعْدَ قَوْلِهِ : لَمْ أَرَ فِيهِ نَصَّا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٥) [٤] سُوَّالٌ عَنِ الرَّاعِف دَمَ الـرَّعَاف بِأَنَامِلِه الْوُسْطَى مِنْ يُسْرَاهُ قَبْلَ فَتْلِهِ بِالْعُلْيَا مِنْهَا هَلْ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا يُغْتَفَرُ فِي الْعُلْيَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (مخ) (٣) فِي ﴿ كَبِيرِهِ ﴾ : وُجِدَ عِنْدِي مَا نَصُّهُ : فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهَم تَحقِيقًا لاَ شَكَّا ؛ لأَنَّ الشَّكَ فِي الْمَانِعِ لاَ يَضُرُ ، فَإِنْ زَادَ - أَى : الْحَاصِلُ - فِي الْأَنَامِلِ الْوُسْطَى وَلَوْ أَنْمُلَةً وَاحِدَةً مِنْهَا بَطُلَتْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَيَا لَا اللهُ تَعَالَى شَيءٌ مِنَ الدَّمِ فِي الْعُلْيَا ؛ لأَنَّ الْوُسْطَى لَيْسَتْ آلَةً لِلْقَتْدِلِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٦) [٥] سُوَّالُ عَنِ الْبَانِي وفِي صَلاَة الرُّعَاف هَلْ يَجِبُ [ق/ ١٣٢] عَلَيْه فِي خُرُوجِه لِطَلَبِ الْمَاء الْمُحَافَظَة عَلَى اسْتَقْبَالِ الْقِبْلَةِ مَا أَمْكَنَهُ وَأَنْ يُجْنِبَ وَقَهْقَرَى أَوْ لاَ يَجَبُ عَلَيْه ذَلكَ بَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُحَافَظَةُ فِي خُرُوجِهِ عَلَى اسْتِقْبَالِهَا مَا أَمْكَنَهُ وَأَنْ يُخْنِبَ أَوْ قَهْ قَرَي كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يَسْتَدْبِرْ قِبْلَةً بِلاَ عُذْرِ) (٤).

⁽١) في الأصل: ترك.

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٤٨١) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١/ ٢٣٩) بمعناه .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٥) .

نَوَازِلُ الصَّلاَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَافٍ وَسَتْرٍ عَوْرَةٍ وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَةٍ _____

(س) : وَهُوَ طَلَبُ الْمَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا عُـذْرًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ اسْتَـدْبَرَهَا لِغَيْرِهِ بَطَلُتْ ، وَإِنِ اسْتَدْبَرَهَا لِطَلَبِ الْمَاءِ لَمْ تَبْطُلْ . قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ (١) . اهـ .

وَهُو َ ظَاهِرُ كَلاَمِ صَاحِبِ «الطِّرَازِ» أَيْضًا المُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (ح) (٢): قَالَ فِي «الطِّرَازِ»: إِنْ أَمْكَنَهُ طَلَبُ الْمَاءِ وَهُو مُسْتَقْبِلٌ فَلاَ يَسْتَدْبِرُهَا وَإِنِ اسْتَـدْبَرَهَا للضَّرُورَة فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ . اه. .

(ح) (٣) : وَقَدْ عُلِمَ مِنْ كَلاَمِهِمْ أَنَّ الضَّرُورَةَ هِيَ كَوْنُ الْمَاءِ فِي غَيْرِ جِهَةِ القَبْلَةِ ، وَهُوَ الْعُذُرُ الَّذِي أَرَادَ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : (بِلاَ عُذْرٍ) . اه. .

وَذَهَبَ ابْنُ فَرِحُونَ إِلَى اسْتحْبَابِ مُحَافَظَتِه عَلَى الْقَبْلَة فِي خُرُوجِهِ مَا أَمْكَنَهُ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (ح) (٤) بِقَوْله : قَالَ ابْنُ فَرحُونَ : الْمَعْرُوفُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَخْرِجُ [مَا] (٥) أَمْكَنَهُ سَوَاءٌ اسْتَدْبَرَ الْقَبْلَةَ فِي خُرُوجِهِ أَوْ لاَ إِلاَّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُحَافَظَةُ عَلَى اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ [فِي خُرُوجِهِ] (٢) مَا أَمْكَنَهُ . اه. .

وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ فَرْحُون أَوَّلُهُ مُوافِقٌ لِكَلاَمِ المُصنَّف ، وَقَوْلُهُ : إِلاَّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ . . . إِلْخ . مُخَالِفٌ لَهُ . تَأَمَّلُ . اه . الْمُرَادُ مِنْ (ح) مَعَ حَذْفٍ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٧) [٦] سُؤَالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليل فِي فَصْلِ الرُّعافِ: (وَأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ [بَقَاءَ إِنْ ظَنَّ [بَقَاءَ وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ [بَقَاءَ

⁽١) واللخمي وغيرهما .

⁽۲) مواهب الجليل (۱/ ٤٨٠) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٤٨٠) .

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) في (ح) : كيفما .

⁽٦) سقط من (ح) المطبوع .

إِمَامِهِ] (١) أَوْ شَكَّ وَلَوْ بِتَشَهَّد) (٢) . أَتَصِحُ صَلاَةُ الرَّاعِفِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَتَبَيَّنَ لَهُ خَطَأُ ظَنِّه أَوْ تَبْطُلُ ُ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ تَصِحُّ صَلاَتُهُ إِذَا فَعَلَ شَرْعَهُ سَواءً أَصَابَ ظَنَّهُ أَوْ أَخْطأ . هَذَا هُو الْمَشْهُورُ . انْظُرْ (ح) (٣) . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٨) [٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلاَةِ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ ثَوْبُهُ فِي أَثْنَائِهَا وَرَدَّهُ فِي الْحَالِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَبْطُلُ عِنْدَ بَعْضِ الْقَرَوِيِّنَ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا قَالَ سَحْنُونُ (٤) فِي إِمَامٍ يَسْقُطُ سَاتِرُ عَوْرَتِه فِي الصَّلَاةِ : أَنَّهُ يَخْرُجُ ويَسْتَخْلَفُ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ ، فَإِنْ رَدَّهَا بِالْقُرْبِ عَوْرَتِه فِي الصَّلاَتُهُمْ فَاسِدَةٌ وَإِنْ رَدَّهَا بِالْقُرْبِ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ ، فَإِنْ رَدَّهَا بِالْقُرْبِ وَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ : لاَ شَيءَ عَلَيْهِ إِنْ رَدَّ ثَوْبَهُ بِالْقُرْبِ ، وَإِنْ رَدَّهُ بِالْبُعْدِ أَعَادَ فِي وَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ : لاَ شَيءَ عَلَيْهِ إِنْ رَدَّ ثَوْبَهُ بِالْقُرْبِ ، وَإِنْ رَدَّهُ بِالْبُعْدِ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ (٥) . ا هم . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٩٩) [٨] سُؤَالٌ عَنْ كَابَةٍ لِهَا بِطَانَةٌ مِنْ حَرِيرٍ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَاسُهَا وَالصَّلاَةُ بِهَا أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : مَا فِي (مج) وَلَفْظُهُ : قَالَ ابْنُ قَداحٍ : وَلاَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُبَطِّنَ ثَوْبَهُ بِحَرِيرٍ عَلَى الْمَشْهُورِ . [ق/١٣٣] ا هـ .

⁽۱) في «مختصر خليل»: بقاءه .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٤٨٧) .

⁽٤) في «كتاب أبيه » وفي «المجموعة» .

⁽٥) انظر : «النوادر والزيادات » (٢٠٨/١ ، ٢٠٩) .

نَوَازِلُ الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَافٍ وَسَتْرِ عَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَةِ

وَنَحْوَهُ فِي (ح) (١) عَنِ « النَّوَادِرِ» (٢) : وَلاَ تَجُوزُ لَهُ الصَّلاَةُ بِهَا ، فَإِنْ فَعَلَ عَصَى وَصَحَتْ صَلاَتُهُ ، كَمَا أَشَارَ لِذَلكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَعَصَى وَصَحَتْ إِنْ لَبِسَ حَرِيرًا) (٣) اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٠) [٩] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ ثَوْبَهُ تَحْتَ إِبِطَيْهِ وَصَلَّى كَـذَلِكَ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهَا لاَ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ ؛ وَلَكنَّهُ فَعَلَ مَكْرُوهًا لِقَوْلِ « الرِّسَالَة» (٤) : (وَيُكْرَهُ أَنْ يُصلِّى بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى أَكْتَافِهِ مِنْهُ شَيءٌ) (٥) . اَهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ر ٣٠١) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل صلَّى وَجَعَلَ ثَوْبَهُ مِنْ فَوْق ذِرَاعَيْهِ وَجَعَلَ يَدِيهُ مِنْ فَوْق ذِرَاعَيْهِ وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَهُ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِلَلِكَ أَمْ لاَ ؟ أَو إِنْ ظَهَرَتْ عَوْرَتُهُ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلاَّ فَلاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ إِنْ ظَهَـرَتْ عَوْرَتُهُ وَإِلاَّ فَلاَ ، وَلَكِنَّهُ فَعَلَ مَـمْنُوعًا لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَصَمَّاء بِسِتْرِ وَإِلاَّ مُنِعَتْ) (٦) .

قَالَ (مخ) (٧) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ: وكُرِهَ فِي الصَّلاَةِ الاشْتِمَالُ بِالصَّمَاءِ إِنْ كَانَتْ مَعَ سَتْرِ تَحْتَهَا مِنْ مِثْزَرٍ أَوْ ثَوْبٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَربُوطِ فَلاَ يَتَمكَّنُ مِنْ

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٥٠٥) .

⁽٢) انظر : «النوادر والزيادات » (١/ ٣٢٦، ٢٢٧) من قول حبيب رحمه الله .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٧) .

⁽٤) (ص/ ۸۹) .

⁽٥) فقــد أخرج البــخاري (٣٥٢) ومسلم (٥١٦) من حــديث أبي هريرة يُطْقِي قال : قــال النبي وللنفط البخاري . واللفظ للبخاري .

⁽٦) مختصر خليل (ص/٢٧) .

⁽۷) حاشية الخرشي (۱/۲۵۱) .

إِثْمَامِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، أَوْ لأَنَّهُ لاَ يُبَاشِرُ الأَرْضَ بِيَدَيْهِ ، وَإِنْ بَاشَرَ بِهِمَا انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ ، [وَإِنْ] (١) عُدمَ السَّاتِرُ مُنعَتْ لِحُصُولِ الْكَشْفَ حِينَئذ (٢) . الله . وَفِي «تَحْقِيقِ الْمَبَانِي » عِنْدَ قَوْلَ «الرِّسَالَة» (وَيُنْهَى عَنِ اَشْتَمَالِ السَّمَاءِ . .) (٣) إِلَخْ مَا نَصُّهُ : وَفَسَّرَهُ أَهْلُ اللَّغَة أَنْ يُخَلِّلَ نَفْسَهُ بِثَوْبِ وَلاَ يَرْفَعُ شَيْئًا مِنْ جَوَانِهِ وَلاَ يَتُرُكُ لِيَدَيْهِ مَخْرَجًا فَيصِيرُ قَدْ عَلقَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْرَجَ يَدَيْه كُشَفَتْ عَوْرَتُهُ . اه . .

وَفِي طخ : اشْتَمَالُ الصَّمَاءِ : أَنْ يَشْتَمِلَ بِثَوْبٍ يُلْقِيهِ عَلَى مَنْكَبَيْهِ مُخْرِجًا يَدَهُ الْيُسْرَى مَنْ تَحْتُه .

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٢) [١١] سُؤَالٌ عَنْ جَعْلِ خَيْطِ الْحَرِيرِ فِي التَّسْبِيحِ هَلْ هُـوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) : مِثْلُ الْجَيْبِ وَالزِّرِّ خَيْطُ الْمِسْبَحَةِ مِنَ الْحَرِيرِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٣) [١٢] سُوَّالٌ عَنِ امْراَة عِنْدَهَا ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدهَا لَكَنَّهُ غَيْرُ طَاهِرٍ فَعَيْرُ طَاهِرٍ وَعِنْدَهَا ثَوْبٌ آخَرُ إِنْ صَلَّتْ بِهِ ظَهَرَتْ أَطْرَافُهَا مِنْهُ وَهُوَ طَاهِرٌ فَأَيُّهُمَا

⁽١) في (مخ) : فإن .

⁽٢) قال مخ : وهي عند الفقهاء _ يعني : اشتمال الصماء _ أن يشتمل بثوب يلقيه على منكبيه مخرجًا يده اليسرى من تحته أو مخرجًا إحدى يديه من تحته .

⁽٣) عندما عزمت على عزو هذا القول للرسالة وجدت أنه قد سقط من طبعة الرسالة التي تحت يدي وهي طبعة دار غرب ، تحقيق الدكتور الهادي حمو ، والدكتور محمد أبو الأجفان ، وهذا السقط يبدأ من قول المؤلف : "واختلف في لباس الخز" إلى آخر الباب وهو قوله : "وليس الرقم في الثوب من ذلك وتركه أحسن " .

انظر : «الرسالة» (ص/ ٢٧٣) ط . دار غرب .

تُصلِّي به ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهُ فَأَجَابَ : بِأَنَّهَا تُصلِّي بِالطَّاهِرِ فَيما يَظْهَرُ لَنَا ، لأَنَّ الْخِلاَفَ الَّذِي فِي وَجُوبِ سَتْرِ الْعَوْرة إِنَّما هُو فِي الْمُغَلَّظَةِ كَمَا فِي شَرْحِ (عج) وَالْمُغَلَّظَةَ للْحُرَّةِ مَا عَدَا أَطَرَافِهَا ، كَمَا فِي الْمُغَلِّظَةِ كَمَا فِي شَرْحِ (عج) وَالْمُغَلَّظَةَ للْحُرَّةِ مَا عَدَا أَطَرَافِهَا ، كَمَا فِي الْمُغَلِّظَةِ كَمَا فِي النَّوْبِ النَّجِسِ فَيه أَيْضًا عَنِ التَّتَائِيِّ : وَإِذَا لَمْ يَجِبْ سَتْرُ الأَطْرَافَ وَصَلَّتْ بِالثَّوْبِ النَّجِسِ مَعَ وُجُودِ الطَّاهِرِ السَّاتِرِ لَمَا عَدَا أَطَرَافِهَا صَلَّتْ بِنَجَاسَة لَمْ تُلْجِئُهَا إِلَيْهَا مَعَدَّ ضَرُورةٌ فَلاَ تَصِحَ لَهَا الصَّلاَةُ بِهَا ، وَيَدَّلُّ لَمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهَا لَوْ تَعَمَّدَتِ الصَّلاة بِهَا ، وَيَدَّلُّ لَمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهَا لَوْ تَعَمَّدَتِ الصَّلاة بِالْإِعَادَة إِلاَّ فِي الْوَقْتَ الصَّلاة بِالْإِعَادَة إِلاَّ فِي الْوَقْتَ الصَّلاة بِالْمِالَة بِالْإِعَادَة إِلاَّ فِي الْوَقْتَ بِخِلافَ مَا لَوْ تَعَمَّدَتِ الصَّلاة بِالنَّجَاسَة . تَأَمَّلْ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظَهِ . وَاللَّهُ بَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٤) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ تِرْدَادِ النَّظَرِ وَإِدَامَتِهِ مِنْ رَجُلٍ إِلَى امْرَأَةً مِنْ مَحَارِمه أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَى شَابَّةِ مِنْ ذَوِي مَحَارِمِهِ أَوْ غَـيْرِهِنَّ إِلاَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالضَّرُورَةِ فِي الشَّهَادَةِ وَنَحْوِهَا [ق/ ١٣٤] كَمَا فِي (عج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم نَظَر الْمَرْءِ لعَوْرَة نَفْسه ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ القَطَّانِ : «كَرِهَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءُ وَلاَ مَعْنَى لَهُ » (١) ، ولَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُروءَةِ وَإِلاَّ فَلاَ مَانِعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ كَمَا فِي (شخ) . وَعَنِ التِّرْمِذِيِّ الْحَكِيمِ : مَنْ أَدَامَ عَلَى ذَلَكَ ابْتُلِي بالزِّنَا (٢) . اهـ .

⁽١) صنف ابن القطان كتابًا حافلاً أسماه : «أحكام النظر » والكتاب مطبوع متداول .

⁽٢) ليس عليه دليل إطلاقًا ، ولو كان بهذه الخطورة لنهى عنه الشرع .

وَقَدْ جُرِّبَ ذَلِكَ كَمَا فِي «النَّصيحَة الكَافِيَة» . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣٠٦) [١٥] سُــوَالُ عَنْ حُكْمٍ نَظَرِ جَــوارِحِ نسَــاء إفــلان وإســوانك المُتَخَلِّقَات بِخُلُق نسَـاء بنبار مِنْ كَوْنهِنَّ لاَ يَسْتُرْنَ فِي اَلْعَادَة مِنْ أَجْـسَامِهِنَّ إِلاَّ مَا تَحْتَ السُّرَّةَ للرُّكْبَة هَلَ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ إِذْ هُنَّ أَحْرارٌ فِي الأَصْل ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُنَّ كَغَيْرِهِنَّ مِنَ الْحَرَائِرِ فِي وُجُوبِ غَضِّ الْبَصَرِ عَنْهُنَّ مَا عَدَا وُجُوهِهِنَّ وَأَكْفَافِهِنَّ ، وَلَا عَبْرَة بِعَادَة خَالَفَت الشَّرْعَ ، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي وَجُوهِهِنَّ وَأَكْفَافِهِنَّ ، وَلَا عَبْرَة بِعَادَة خَالَفَت الشَّرْعَ ، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنَ لَلْحَسَنَ : إِنَّ نِسَاءَ الْعَجَمِ يَكُشُفْنَ صُدُورَهُنَّ وَرُوُوسَهُنَّ. قَالَ: اصْرِف بَصَرَكَ لَلْحَسَنِ : إِنَّ نِسَاءَ الْعَجَمِ يَكُشُفْنَ صُدُورَهُنَّ وَرُوُوسَهُنَّ. قَالَ: اصْرِف بَصَرَكَ (١) _ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ .

وَقَـالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِـتَابِهِ الْعَـزِيزِ : ﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُـضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ [النور : ٣٠] .

وَ(مِنْ) (٢) فِي الآيَة للتَّبْعِيضِ فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ غَضُّ أَبْصَارِهِم عَمَّا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ زَوْجَة وَأَمَة . وَفِي الْحَدِيث : «الْعَيْنَانِ تَوْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ زَوْجَة وأَمَة . وَفِي الْحَدِيث : «الْعَيْنَانِ تَوْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ زَوْجَة وأَمَة . وَفِي الْحَدِيث : «الْعَيْنَانِ تَوْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ زَوْجَة وأَمَة . وَفِي الْحَدِيث : «الْعَيْنَانِ تَوْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ زَوْجَة وأَمَة . وَفِي الْحَدِيث : «الْعَيْنَانِ تَوْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ زَوْجَة وأَمَة وأَمَانِهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِمْ عَضَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُ فَيْعَالَهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُمْ عَلْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيكُمْ عَلْكُمْ عَلِيكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيكُمْ عَلْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ

⁽١) أخرجه البخاري (٥/ ٢٢٩٩).

⁽٢) قال ابن جرير : يقول تعالى ذكره لنبيه محمد على الله وبك يا محمد ﴿ يَكُونُ مَنِينَ ﴾ بالله وبك يا محمد ﴿ يَخُضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ يقول : يكفوا من نظرهم إلى ما يشتهون النظر إليه ما قد نهاهم الله عن النظر إليه ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ أن يراه من لا يحل له رؤيتها بلبس ما يسترها عن أبصارهم ﴿ ذَلِكَ أَذْكَىٰ لَهُمْ ﴾ يقول : فإن غيضها من النظر عما لا يحل النظر إليه وحفظ الفرج عن أن يظهر لأبصار الناظرين أطهر لهم عند الله وأفض ﴿ إِنَّ اللَّه خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ يقول: إن الله ذو خبرة بما تصنعون أيها الناس فيما أمركم به من غض أبصاركم عما أمركم بالغض عنه وحفظ فروجكم عن إظهارها لمن نهاكم عن إظهارها له .

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل . «جامع البيان» (٩/ ٣٠٢) .

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢١٥٣) وأحمد (٧٠٠٨) وابن حبان (٤٤١٩) وأبو يعلى (٦٤٢٥) وابن عبان (٢٤١٩) وأبو يعلى (٦٤٢٥) والبيهقي في «الشعب» (٨٤٢٨) وفي «الكبرى» (١٣٢٨٩) وإسحاق بن راهويه في «مسنده»=

وَفِي « الرِّسَالَةِ» (١) . وَمِنَ الْفَرَائِضِ غَضُ الْبَصَرِ عَنِ الْمَحَارِمِ . اه. .

وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الأَجْنَبِيِّ غَضُّ بَصَرِهِ عَنْهَا هِيَ الْمُشَـارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ) (٢) . اهـ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ والْكَفَّانِ فَيَجُوزُ النَّظرُ إِلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَوْ شَابَّةً إِلاَّ لِخَوْفِ فِتْنَةِ أَوْ قَصْدِ لَذَّةٍ (٣) فَيَحْرُمُ حِينَذِ النَّظَرُ لَهُمَا .

وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَة حينئذ سَتْرُهُمَا وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ ابْنُ مَرْزُوق وَالْقَاضِي عَبْدُ الوَهَّابِ ، أَوْ لاَ يَجِبُ عَلَيْهاً سَتْرُهُمَا وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الأَجْنَبِيِّ غَضُّ بَصَرِهِ عَبْدُ الوَهَّابِ ، أَوْ لاَ يَجِبُ عَلَيْهاً سَتْرُهُمَا وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الأَجْمَيلَة وَغَيْرِهَا عَنْهُمَا وَهُوَ مَفْتَضَى مَا نَقَلَهُ (ق) (٤) عَنْ عِياض ، أَوْ يُفَرِّق بَيْنَ الْجَميلَة وَغَيْرِهَا فَالْجَميلَة يُعَرِّها فَالْجَميلَة يُعَرِّها وَعَيْرُهَا يُسْتَحَبُّ لَهَا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الشَيْخُ زَرُوقً ، انْظُر البنَاني (٥) .

فَائِدَةٌ : فَفِي « نَوَازِلِ سَيِّدِي عَبدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ» مَا نَصُّهُ : وَلا

^{= (}٣٠) من حديث أبي هريرة ألطي بسند صحيح .

قال الحافظ: وأصله في صحيحي البخاري ومسلم أيضا من طريق ابن عباس ما رأيت أشبه باللمم مما قال أبو هريرة: إن رسول الله على إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة فزنا العين النظر وزنا اللسان النطق والنفس تتمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذبه " وروى أحمد والطبراني من حديث مسروق عن عبد الله نحوه «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٢٥).

وقال الألباني : صحيح .

⁽۱) (ص/ ۲۲۲) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٦) .

⁽٣) الصواب أن يقول : لا يجوز النظر إلا لضرورة .

⁽٤) التاج والإكليل (١/ ٤٩٩) .

⁽٥) انظر : « الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني » (١/٣١٣) .

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُواكِلَ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ زَوْجَتَهُ أَوْ ذَاتَ مَحْرَمِه إِلاَّ الْمُتَجَالَّة (١)مِنْهُنَّ قَالَ ابْنُ هِلاَلًا : وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا فِي الْمُدَوَّنَةِ عَنْ مَالِكً .

وَأَمَّا رَفْعُ الأَحْمَالِ مَعَهُنَّ فَجَائِزٌ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ شَدِيدَةٌ وَإِلاَّ فَلاَ. قَالَهُ ابْنُ هلاَل .

وَلاَ تَجُوزُ خُلُوةُ الأَجْنَبِيِّ بِالْمَرْأَةِ وَلَوْ مُتَجَالَّةً وَلَوْ كَـانَا مِثْلَ سُفْيَـانَ الثَّوْرِيِّ وَرَابِعَةَ العَدَوِيَّة .

وَقِيلَ : تَجُوزُ إِنْ كَانَا مِثْلَيْهِمَا مَا لَمْ تَكُنْ بِمَـفَازَة يُخْشَى عَلَيْهَا الْهَلاَكُ فِيهَا فَلْيَصْحَبْهَا وَيَحْتُرِسْ جُهْدَهُ ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُنِيخَ لَهَا لِتَرْكَبَ لِلضَّرُورَةِ، وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَضِيَّةُ صَفْوانِ وَعَائِشَةَ عِينَ .

وَلاَ يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى مَا لاَ يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لاَ شَهْوَةَ لَهُ .

ابْنُ هِلاَلٍ : هَذَا فِي الْبَادِيَةِ وَأَحْرَى فِي الْحَاضِرَةِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَ

(٣٠٧) [٦٦] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمٍ مُصَافَحَة الأَجْنَبِيِّ لِنِساءِ بنبار لِكَوْنِهَا [٥٧٥] هِيَ التَّحِيَّةُ فِي عَادَتِهِنَّ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ نَاجِي عَلَى «الرِّسَالَةِ» عِنْدَ قَـوْلِ صَاحِبَها : (وَالْمُصَـافَحَةُ

⁽١) قال النفراوي : الْمُجَالَّة : وَهِي التي لاَ تَمِيلُ إِلَيْهَا نَفْسُ النَّاظِرِ .

[«] الفواكه الدواني » (٢/ ٢٧٧) .

قال ابن عبد البر: وأما قوله: (اعتدي في بيت أم شريك) ثم قال: (تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدي في بيت ابن أم مكتوم) ففيه دليل على أن المرأة الصالحة المتجالة لا بأس أن يغشاها الرجال ويتحدثون عندها ومعنى الغشيان الإلمام والورود قال حسان بن ثابت يمدح بنى جفنة:

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل «التمهيد» (١٥٣/١٩) .

نَوَازِلُ الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَاف وَسَتْرِ عَوْرَة وَاسْتَقْبَالِ قِبْلَة ______ ٢٨٧ حَسَنَةٌ) (١) مَا نَصُّهُ : وَلَا يُصَافِحُ الرَّجُلُ الْمَرأَةَ وَلَوْ مُتَّجَالَّةً وَلَا مُبْتَدِعًا وَلاَ كَافرًا . اهـ .

وَفِي "النَّفْرَاوِيِّ" مَا نَصَّهُ: وَإِنَّمَا تَحْسُنُ الْمُصَافَحَةُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ [بَيْنَ] (٢) امْسرَأْتَيْنِ لاَ بَيْنَ رَجُلِ وَامْرَأَةً وَإِنْ كَانَتْ مُتَجَالَةً ، ولاَ بَيْنَ مُسلِمٍ وكَافِرٍ أَوْ مُبْتَدَعِ (٣). اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٨) [١٧] سَأَلَ عَنِ الأَجْنَبِيَّةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا سَتْرُ مَا عَدَا الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ مِنَ جَسَدِهَا عَنِ الصَبِّيِّ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مخ) (٤) فِي « كَبِيرِهِ » : إِنَّ الْمُرَاهِقَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْبَالِغِ فِي وُجُوبِ السِّنْرِ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْقَولَيْنِ أَنَّ غَيْرَ الْمُرَاهِقِ يَرَى مِنَ الأَجْنَبِيَّةِ غَيْرَ الْمُرَاهِقِ يَرَى مِنَ الأَجْنَبِيَّةِ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ، وَظَاهِرَهُ يَشْمَلُ مَا بَيْنَ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَة . اه. .

الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةِ ابْنِ كَسَبْعٍ) (٥) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٠٩) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَجَّس ثَوْبُهُ هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ عَارِية ثَوْبِ طَاهِر يُصلِّي بِهِ وَإِنْ عَلَمَ أَنَّ صَاحِبَهُ لاَ يُعِيرُهُ لَهُ إِلاَّ عَلَى وَجْهِ الْحَياءِ ، أَوْ لاَ يُلزَمُهُ لَا يُعيرُهُ لَهُ إِلاَّ عَلَى وَجْهِ الْحَيَاء؟ الطَّلَبُ إِنْ عَلَمَ أَنَّهُ لاَ يُعيرُهُ لَهُ إِلاَّ عَلَى وَجْه الْحَيَاء؟

جَوَابُهُ : أَنَّ النَّوْبَ النَّجِسَ كَالْعَدَم ، لِلْقَاعِدَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَـوْلِ أَئِمَّتِنَا :

الرسالة (ص/ ۲۷۷) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) الفواكه الدواني (٢/ ٣٢٥) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٢/ ١٣١) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٥٣).

الْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًا ؛ وَحِينَئذ فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ حَليلٌ (١) مَا نَصَّهُ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ التَّتَائِيِّ : (هَلْ سَتْر عَوْرَته) _ أَي : الْمُصَلِّي _ (بِكَثيف) _ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ التَّتَائِيِّ : (هَلْ سَتْر عَوْرَته) _ أَي : الْمُصلِّي _ (بِكَثيف) _ أَيْ : بِقُوْبٍ غَلِيظ _ وَخَرَجَ بِهِ الرَّقِيقُ السَّاتِرُ فَا إِنَّهُ كَالْعَدَمِ وَإِنْ حَصلَ الْكَثِيفُ إِعَارَةٍ بِغَيْرٍ طَلَبٍ .

قَالَ فِي «الذَّخِيرَةِ» : وَيَلْزَمُ قَبُولُهُ لِلْقُدْرَةِ عَلَى السَّسْرِ كَالْمَاءِ لِلتَّيَمُّمِ أَوْ طَلَبِ بِاسْتِعَارَةِ وَنَحْوِهَا . . إِلَخْ .

وَقَال (عبق) (٢) فِي تَقْرِيرِه لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (أَوْ طَلَب) (٣) مَا نَصُّهُ: أَوْ طَلَب بِشَرَاء أَوْ بِاسْتِعَارَة مِمَّنْ جَهِلَ بُخْلَهُمْ بِهِ لِكُلِّ صَلاَة وَإِنْ تَوَهَّمهُ لاَ تَحَقَّقَ عَدَمُهُ كَمَا فِي طَلَبِهِ [المَّاء] (٤) فِي التَّيَمُّمِ وَيَجْرِي فِيهِ فَالآيسُ أَوَّلُ المُخْتَارِ.. إِلَخْ.اه. المُرَادُ مِنْهُ.

وَفِي [] (٥) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ إِنْ جَهِلَ بُخْلَهُمْ بِهِ مَا نَصُّهُ : إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ يُعْطُونَهُ المَاءَ اسْتِحْيَّاءً مِنْهُ وَلَا يُعْطُونَهُ لَوْلاَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ: وَيَبْقَى النَّظَرُ إِنْ أَعْطَوْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هَلْ يَسُوغُ اسْتِعْمَالُهُ أَمْ لاَ لأَنَّهَ بِمَنْزِلَةِ الْمَغْصُوبِ ؟

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ يَسْقُطُ طَلَبُ الْمَاءِ إِنْ كَانَ لاَ يُعْطِيهِ صَاحِبهُ إِلاَّ حَيَاءً فَمِن

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٦) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/ ۳۰۸) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٦) .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) بياض في الأصل.

نَوَازِلُ الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَاف وَسَتْرِ عَوْرَة وَاسْتَقْبَالِ قِبْلَة ______ ٢٨٩ بَابِ أَوْلَى أَنَّهُ يَسْقُطُ طَلَبُ الثَّوْبِ إِنْ كَانَ لاَ يُعْطِيهِ صَاحِبُهُ إِلاَّ لأَنَّ طَهارَةَ الْحَدَث أَوْكَدُ مِنْ طَهَارَة الْخَبَث كَمَا في كَرِيم عَلْمَكُمْ .

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَهُو يَغْسلُ الدَّمَ فَتَوضَّا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَى طَهَارَته ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (طخ) وَلَفْظُهُ : وَلَوْ شَكَّ فِي [ق/ ١٣٦] الْوُضُوءِ وَهُوَ يَغْسِلُ الدَّمَ فَتَوَضَّاً ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى وُضُوئِهِ بَطُلَتْ صَلاَتُهُ . اهـ . مِن «اللَّبَابِ». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١١) [٣٠] سُوَّالٌ عَنْ قَوْل بَعْضِ شُرَّاحِ خَليل فِي تَقْرِيرِه لَكَلاَمِه (أَوْ نَظَر مُحْرمًا فِيهَا) (١) فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ _ أَيْ مَا لَمْ يَلْتَذُّ _ هَلْ اَلْمَادَ بِهَا مَيْلُ الْقَلْبِ فَقَطْ أَوْ غَيْرُه ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ مُرَادَهُ بِهَا مَيْلُ الْقَلْبِ فَقَطْ وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ؛ فَهُوَ فِي غَيْرً غِنَى عَنْ جَلْبِ نَصِّ عَلَيْهِ وَلَكِنْ إِنَّمَا ذَكَـرُوا ذَلِكَ فِي نَظَرِهِ عَـوْرَةً أُخْرَى غَـيْرَ إِمَامِهِ.

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (عج) بِقَوْله : أَوْ نَظَرَ عَوْرَةَ غَيْرَ إِمَامِهِ لَمْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ ذَلِكَ أَوْ يَلْتَذُّ به . ذَكَرَهُ اَبْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُه .

وَلَعَلَّ الْمُوادَ بِالاشْتِغَالِ الَّذِي يَتَضَمَّن خَللاً بِرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلاَّةِ.

إِلَى أَنْ قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا وَجْهُ تَقْيِيدِ الْبُطْلاَنِ فِيمَا إِذَا نَظَرَ عَوْرَةً أُخْرَى غَيْرَ إِمَامِهِ بِمَا إِذَا اشْتَغَل أَوْ تَلَذَّذَ ؟

مختصر خلیل (ص/۲۷) .

قُلْتُ : لأَنَّهُ حينَئذ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ . اهـ .

الْمَرادُ منهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٢) [٢١] سُؤَالُ وَجَوابُهُ: أَقُوالُ الصَّلاَة كُلُّهَا لَيْسَتْ فَرْضًا إِلاَّ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ وَالْفَاتِحَةُ وَالسَّلاَمُ، وأَفْعَالُهَا كُلُّها فَرْضٌ إِلاَ ثَلاَثَةٌ: رَفْعُ الْيَدَيْنِ عَنْدَ الإِحْرَامِ وَالْجَلْسَةُ الْوُسْطَى وَالتَّيَامُنُ عَنْدَ السَّلاَمِ. زَادَ فِي عَنْدَ تَكْبِيرَة الإِحْرَامِ وَالْجَلْسَةُ الْوُسْطَى وَالتَّيَامُنُ عَنْدَ السَّلاَمِ. زَادَ فِي اللَّهَدِّمَاتِ» (١):

والاعْتِدَالُ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فيه .

وَاخْتُلِفَ فِي الْقِيامِ للفاتحةِ هَلْ هُوَ فَرْضٌ لأَجْلِهَا أَوْ فَرْضٌ مُسْتَقِلٌ ؟ انْظُرِ «التَّوْضيحَ» ا هد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٣) [٢٢] سُوَّالٌ عَنْ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ هَلْ تَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى نِيَّةِ الصَّلاَة المُعَيَّنَة أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: لاَ ؛ فَهِي بَعْضُهَا لأَنَّهَا افْتتَاحٌ لَـهَا كَمَا أَنَّ السَّلاَمَ خُرُوجٌ مِنْهَا كَمَا فِي «نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٤) [٢٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَلَفُّظِ الْمُصَلِّي بِنِيَّةِ الصَّلاّةِ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ جَائِزٌ كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلِ لَكَنَّهُ خِلاَفُ الأَوْلَى كَمَا فِي «التَّوْضِيح» إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْكِحًا فَيَنْدُبُ تَلَقُّظُهُ بِهَا كَمَا فِي «حَاشِيَةِ البَنَانِيِّ» (٢) وَالْجَهُرُ بِهَا بِدْعَةٌ كَمَا فِي (ح) (٣) عَنِ «الْمَدْخَلِ» (٤) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

^{. (110/1)(1)}

⁽٢) الفتح الرباني (١/ ٣٤٥) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ١٧) .

^{. (}YVo/Y) (E)

ُ (٣١٥) [٢٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قِراَءَةِ السُّورَةِ السِّريَّةِ أَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً أُخْرَى أَوْ يَسْكُتُ ؟

جَواَبُهُ : إِنَّ قِـرَاءَتَهُ أَفْضَلُ مِنْ سُكُوتِهِ كَـمَا فِي (عـبق) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٦) [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَرَأً فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى بِ « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» هَلْ يُعِيدُ قِراءَتَهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانيَةِ أَوْ يَقْرَأُ سُورَةً فَوْقَهَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ وَلَكِنَّ صَلاَتَهُ تَامَّةٌ كَيْفَ صَلَّى النَّانِيَةَ .

انْظُرْ (ق) (٢) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٧) [٢٦] سُؤَالٌ عَن الْحُكْم في السُّجُود عَلَى حَجَر التَّيَمُّم ؟

جَواَبُهُ : إِنَّهُ لاَ شَيءَ فِي ذَلكَ ؛ فَمَنْ فَعَلَهُ فَصَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ لأَنَّ الْحَجَرَ مِنْ جِنْسِ الأَرْضِ كَمَا فِي (شخ) و (عبق) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٨) [٢٧] سُــوَّالٌ عَــمَّنْ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ مِنَ الأَرْضِ فِي جُـلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْن حَتَّى سَجَدَ الثَّانيَةَ أَيُجْزِئُهُ ذَلكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يُجْزِئُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ لأَنَّ الأَصْلَ فِي السُّجُودِ [ق/ ١٣٧] الْوَجْهُ وَأَمَّا الْيُدَانِ فَــَتَبَعٌ لَهُ ، وَالتَّابِعُ لاَ يَضُرُّ تَرْكُهُ كَمَا فِي (شخ) عَنِ «الذَّخِيرَةِ» (٣). اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣١٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَيُنْدَبُ تَطْوِيلُهَا عَنِ الأُولَى أَوْ تَقْصِيرُهَا عَنْهَا ؟

⁽۱) شرح الزرقاني (۱/ ٣٦٠) .

⁽٢) التاج والإكليل(١/ ٥٣٨) .

^{. ((((() () () () ()}

جَواَبُهُ: مَا فِي (عبق) (١) وَلَفْظُهُ: وَانْظُرْ هَلْ يُنْدَبُ تَقْصِيرُ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ كَالأُوْلَى ؟ لَمْ أَرَ فِيهِ نَصِّا . اهـ . وَعِبَارَةُ (شخ) فِي ذَلِكَ : وَهَلْ يُطِيلُ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى ؟ اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ زِيَادَة الْمَأْمُومِ وَالْفَذِّ عَلَى قَوْلِهِ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ طَيِّبًا مُبَارَكًا » أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ بِذَلَكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : كَرِهَ مَالكُ زِيَادَةَ ذَلِكَ ، وَاسْتَحَبَّهُ بَعْضُ الأَشْيَاخِ لِمَا وَرَدَ فِيهِ ، وَنَقَلَ بَعْضُ الأَشْيَاخِ لِمَا وَرَدَ فِيهِ ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الشَّيْخِ زَرُوق : أَنَّ مَنْ قَالَهُ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ (٢)، كَمَا فِي «كَبِير» (مخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢١) [٣٠] سُوَّالٌ عَمَّنْ رَكَعَ وَوَضَعَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهِ وَأَمْسَكَ بِيَده الأُخْرَى لِبَاسَهُ مَا الْحُكْمُ في صَلاَّته ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ مَنْ رَكَعَ وَلَمْ يَضَعْ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَرَفَعَ شَيْئًا أَوْ تَرَكَ شَيْئًا فَي فَذَلَكَ يُجْزِئُهُ كَمَا فِي (عج) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِك فِي «الْمَجْمُوعَة » . انْتَهَى .

وَمُقْتَصَى هَذَا أَنَّ السَّدْلَ لَا يَضُرُّ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ فَرحُون فِي «شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِبِ» .

⁽١) شرح الزرقاني (١/ ٣٥٥) .

⁽٢) قال زروق : قال ابن رشد : في "صحيح مسلم " أن النبي عَلَيْ كان يقول إذا رفع رأسه من الركوع : "سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد ، حمدًا طيبًا مباركًا فيه " الحديث ، وكره مالك ذلك لئلا يعتقد أنه من فرائض الصلاة . . . وقال ابن شعبان : تبطل صلاة قائله .

قــال : وقول ابن شــعــبان : (تبطل صــلاة قــائله) لامــعنى له لثبــوته ، والله أعلم . «شــرح الرسالة» لزروق (١/ ٢٢٦) .

نَوَازِلُ الصَّلاَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَاف وَسَتْرِ عَوْرَة وَاسْتَقْبَال قَبْلَة ______ ٢٩٣

وَذَكَرَ الْبُرْزُلِيُّ وَالشَّبِيبِيُّ وَأَبُو مَهْدِي : أَنَّ الصَّلاَةَ لاَ تَبْطُلُ بِالسَّدْلِ ، وَصَرَّحَ الْبُرْزُلِيُّ بِاسْتَحْبَابِ الْوَضْع .

وَقَـالَ ابْنُ نَاجِي : إِنَّ وَضْعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ مُسْتَحَبُّ ، فَإِنْ لَمْ يَضَعُهُمَا فَصَلَاتُهُ مُجْزِئَةٌ . نَقَلَهُ ابْنُ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ فِي «الْمَجْمُوعَةِ» وَلَمْ يَحْكِ غَيْرَهُ .

وَذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ الزُّغْبِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ تَبْطُلُ الصَّلاَةُ بِتَرْكِهِ . انْظُرْ (عج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٢) [٣١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الصَّلاَةِ عَلَى سَرِيرِ الْخَشَبِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْقرقةِ وَعَنِ الصَّلاَةِ عَلَى الْحَصِيرِ الْمُرْتَفِعِ عَنِ الأَرْضِ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الغلاوِيِّ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ: إِنَّهُ لاَ إِشْكَالَ فِي صِحَّةِ الصَّلاَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الْمُرْتَفِعِ عَنِ الأَرْضِ بِدَلِيلِ جَوَازِ الصَّلاَةِ عَلَى السَّرِيرِ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : وَجَوَازُهُ عَلَى السَّرِيرِ أَمْرٌ لاَ اخْتِلاَفَ فِيهِ ؛ لأَنَّ الصَّلاَةَ عَلَيْهِ كَالصَّلاَةِ عَلَى السُّطُوح (١) .

وَأَمَّا الْفَرْعُ الَّذِي أَشَرْتُمْ إِلَيْهِ فِي (ح) (٢) حَيْثُ قَالَ : [قَال] (٣) ابْنُ فَرحُونَ فِي «شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِب» : فَرْعٌ : وَالسُّجُودُ عَلَى الْفَرَاشِ الْمُرْتَفِعِ عَنِ الأَرْضِ فِي «شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِب» : فَرْعٌ : وَالسُّجُودُ عَلَى الْفَرَاشِ الْمُرْتَفِعِ عَنِ الأَرْضِ أَوْ عَلَى الْفَرَاشِ لَا يَجُوزُ ، فَمَعْنَاهُ _ وَاللَّهُ أَعْلَمُ _ يُصلِّي الْمُصلِّي عَلَى الأَرْضِ أَوْ عَلَى الْفَرَاشِ وَالْفِرَاشُ مُرْتَفِعٌ عَنْ فِرَاشِهِ حَيْثُ يَسْجُدُ عَلَيْهِ . فَتَأَمَّلُهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

يَظْهَرُ ذَلِكَ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي حَدِّ السُّجُودِ حَيْثُ ذَكَرَهُ (ح) فَوْقَ هَذَا الْفَرْعِ

⁽١) البيان والتحصيل (١/٣٠٢) .

⁽٢) مواهب الجليل (١/ ٥٢١) .

⁽٣) سقط من الأصل.

بَأْسُطُرٍ وَنَصَّهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّ السَّجُودِ: وَالسُّجُودُ مَسُّ الأَرْضِ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ سَطْحِ مَحِلِّ الْمُصَلِّي كَالسَّرِيرِ بِالْجَبْهَةِ (١). اهـ كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ.

قَالَ (عج) : وَإِنَّمَا زَادَ مِنْ سَطْحِ مَحَلِّ الْمُصلِّي إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مَحَلُّهُ بِالأَرْضِ وَسَجَدُ عِلَى سَرِيرٍ بِالأَرْضِ لَيْسَ سَاجِدًا لَأَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ بِسَطْحِ مَحَلِّ الْمُصلِّى . اه. .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : لاَ بَأْسَ بِهَا فَوْقَ سَرِيرٍ .

ابْنُ رُشْد : [ق/١٣٨] لأَنَّهُ كَغُرْفَةٍ (٢) . اهـ .

ذَكَرَهُ قَبْلَ الاسْتخْلاَفِ بِأَسْطُرٍ .

وَفِي (ح) (٣) مَا نَصَّهُ : فَرْعٌ : وَيَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الأَرْضِ سَرِيرُ الْخَشَبِ [لا]^(٤) الْمَنْسُوجِ منَ الشَّرِيطِ وَنَحْوه . اهـ .

وَالشَّرِيطُ هُوَ الْحَبْلُ الْمَفْتُولُ مِنَ الْخُوصِ وَهُوَ سَعَفُ النَّخْلِ. قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٥) . اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٣) [٣٢] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمٍ قِراءَةِ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّةِ إِذَا كَانَ لاَ يَسْمَعُ قَراءَةَ إلمَامه ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا تُكْرَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي كَبِيرِ (مخ) (٦) . اه. . وَاللَّهُ

⁽١) مواهب الجليل (١/ ٥٢٠) .

⁽٢) البيان والتحصيل (١/ ٣٠٢) .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٥٢١) .

⁽٤) في الأصل : إلا ، والمثبت من «مواهب الجليل » .

⁽٥) الصحاح (٣/ ٩٥٢).

⁽٦) حاشية الخرشي (١/ ٢٨٠) .

(٣٢٤) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي يُكُرَهُ الدُّعَاءُ فِي الصَّلاَة فيها وَعَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ فِيهَا وَعَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ فِيهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُكُرَهُ فِي ثَمَانِيَة مَـوَاضِعَ مِنْهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُـشَبِّهًا بِالْكَرَاهَة بِقَوْلِـه : (كَدُعَاء قَبْـلَ قراءَة وَبَعْدَ فَـاتِحَة وَأَثْنَاءِهَا وَأَثْنَاءِ سُـورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهَّدُ وَبَعْدَ سَلاَم إِمَّامٍ وَتَشَهَّدُ أَوَّلٍ) (١) . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : (وَأَثْنَائِهِـمَا وَأَثْنَاءِ سُورَة) خَـاصٌّ بِصَلاَةِ الْفَرْضِ ، وَأَمَّـا النَّافِلَةُ فَلاَ يُكْرَهُ الدُّعَاءُ فيهَا كَمَا في (مخ) (٢) . اهـ .

وَيَجُورُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْهَا:

أَحَدُهُما : بَعْدَ فَرَاغِ الْقِرَاءَةِ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ .

وَالثَّانِي : بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَقَبْلَ انْحِطَاطِ لِلسُّجُودِ.

وَيُنْدَبُ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ :

الأُوَّلُ : السُّجُودُ .

وَالثَّانِي : الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَكَانَ النَّبِيُّ بَيَّكِالَةٍ يَقُولُ فِي ذَلكَ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاسْتُرْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْزُقْنِي وَاعْفُ عَنِّي وَعَافِنِي » (٣) . اهـ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۳۰) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۱/ ۲۸۹) .

⁽٣) أخرجــه أبو داود (٨٥٠) والترمــذي (٢٨٤) وابن ماجــه (٨٩٨) وأحمــد (٢٨٩٧) والحاكم (٩٦٤) والطبراني في «الكبير» (١٢٣٤٩) من حديث ابن عباس مرفوعًا .

وفى الباب عن حذيفة مرفوعًا ، وعن على موقوفًا .

قال الألباني: صحيح.

الثَّالثُ : التَّشَهُّدُ الأَخيرُ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٥) [٣٤] سُؤَالُّ عَمَّنْ قَراً سُورَةً فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى هَلْ تُكْرَهُ لَهُ إِعَادَتُهَا فِي الرَّكْعَةِ الأَّانِيَةِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي «كَبِيرِ» (مخ) وَنَحْوُه فِي «مُخْتَصَر الْبُرْزُلِيِّ » اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (١) .

(٣٢٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم تَسْوِيَة الْمُصَلِّي لِلتُّرَابِ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا وَعَنْ مَسْحِ التُّرَابِ عَنْ وَجْهِهِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَّ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ جَائِزٌ كَمَا فِي "نَوَازِل " (عج) . اهـ . وَقَالَ الْقَسْطُلاَنِيُّ عَلَى الْبُخَارِيِّ (٢) : إِنَّ النَّبِيَّ عَيَّا ِ قَالَ فِي شَأْنِ الرَّجُلِ حَالَ كَوْنِهِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ الْبُخَارِيِّ (٢) : فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَسْجُدُ فِيه _ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : (إِنْ كُنْتَ سَجَدَ أَيْ : فِي الْمَكَانِ النَّذِي يَسْجُدُ فِيه _ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : (إِنْ كُنْتَ فَاعِلاً) _ أَيْ : مُسَوِّيًا التُّرَابَ _ (فَوَاحِدَةً) (٣) بِالنَّصْبِ بِتَقْديرِ فَامْسَحْ وَاحِدةً أَو فَالْمَكُنْ وَاحِدةً ، أَوْ بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأً [وَ] (٤) حُذِفَ خَبَرُهُ أَيْ : افْعَلُ وَاحِدةٌ لَأَيْ : فَوَاحِدةٌ لَيْ الْمَشْرُوعُ فِعْلُهُ وَاحِدةٌ لَأَيْ الْمُعَلِّ وَاحِدةٌ لَأَيْ الْمُعْلِلُ أَوْ [عَدَمُ] (١) الْمُحَافَظَة عَلَى الْخُشُوعِ ، أَوْ لَئَلاً يَتَأَذَى بِهِ فِي يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ التَّتِي تُواجِهِهُ وَائِلاً ، وأَبِيحَ لَهُ الْمَرَّةَ لِئَلاَ يَتَأَذَى بِهِ فِي يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ التَّتِي تُواجِهُ و حَائِلاً ، وأَبِيحَ لَهُ الْمَرَّةَ لِئَلاَ يَتَأَذَى بِهِ فِي يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ التَّتِي تُواجِهُ وَ حَائِلاً ، وأَبِيحَ لَهُ الْمَرَّةَ لِئَلاَ يَتَأَذَى بِهِ فِي يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ التَّتِي تُواجِهُ و حَائِلاً ، وأَبِيحَ لَهُ الْمَرَّةَ لِئَلاَ يَتَأَذَى بِهِ فِي

⁽١) انظر السؤال [٣١٦] (٢٥).

⁽٢) إرشاد السارى (٣/ ٢٥٤) .

⁽٣) أخرجه البخاري (١١٤٩) ومسلم (٥٤٦) من حديث معيقيب .

⁽٤) سقط من الأصل ، والمثبت من القسطلاني .

⁽٥) سقط من الأصل ، والمثبت من القسطلاني .

⁽٦) في الأصل : على ، والمثبت من القسطلاني .

سُجُوده ، وَفِي حَـديث أَبِي ذَرِّ عَنْدَ أَصْحَابِ السَّنَنِ مَرْفُوعًا : "إِذَا قَامَ أَحدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُواجِهُهُ فَلاَ يَمْسَحِ الْحَصَى » (١) .

وَقَوْلُهُ : (إِذَا قَامَ) أَرَادَ بِهِ الدُّخُولَ فِي الصَّلاَةِ لِيُوافِقَ حَديثَ الْبَابِ فَلاَ يَكُونُ مَنْهِيًّا عَنِ الْمَسْحِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا بَلِ الأَوْلَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ [ق/ ١٣٩] كُونُ مَنْهِيًّا عَنِ الْمَسْحِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا بَلِ الأَوْلَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ [ق/ ١٣٩] حَتَّى لاَ يَشْتَغِلَ بَاللهُ وَهُو فِي الصَّلاَةِ بِهِ .

وَالتَّعْبِيرُ بِ (الرَّجُلِ) خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَإِلاَّ فَالْحُكُمُ جَارٍ فِي جَميع الْمُكَلَّفِينَ . وَحَكَايَةُ النَّوَوِيِّ الاتِّفَاقُ عَلَى كَراهة مَسْحِ الْحَصَى جَميع الْمُكَلَّفِينَ . وَحَكَايَةُ النَّوَوِيِّ الاتِّفَاقُ عَلَى كَراهة مَسْحِ الْحَصَى [أُوْ] (٢) غَيْرِهِ فِي الصَّلاَةِ مُعَارضٌ بِمَا فِي «الْمَعَالِمِ » (٣) للْخَطَّابِيِّ عَنْ مَالك أَنَّهُ لَمْ يَرْبِهِ بَأْسًا، وَكَانَ يَفْعَلُهُ ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغُهُ الْخَبَرُ . اه. . وَاللَّهُ تَعَلَى الْمَالَى أَعْلَمُ .

ُ (٣٢٧) [٣٦] سُـؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى عَلَى مُرْتَفَعٍ هَلْ تُسَـنُّ فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَرَى رُؤُوسَ النَّاسِ فَإِنَّهَا تُسَنُّ فِي حَقِّهِ وَإِلاَّ فَتُنْدَبُ كَمَا

⁽۱) أخرجه أبو داود (٩٤٥) والترمذي (٣٧٩) والنسائي (١١٩١) وابن ماجه (١٠٢٧) وأحمد (١٠٣٨) أخرجه أبو داود (٩٤٥) والترمذي (٩١٣) والنسائي (٩١٣) وابن حبان (٢٢٧٣) و (٢٢٧٨) وعبد الرزاق (٢٣٩٨) والبيهقي في «الكبرى » (٣٣٦١) وعبد بن حميد في «مسنده» (١٢٨) وابن الجعد في «مسنده» (١٢٨) وابن الجارود في «المسنده» (٢١٩) وابن المبارك في «الزهد» (١١٨٥) وفي «المسند» (٤٥) من حديث أبي ذر رابي قال الترمذي : حسن .

وقال الألباني : ضعيف .

قلت : والقول ما قال الشيخ الألباني _ رحمه الله _ فإن أبا الأحوص مجهول .

⁽٢) زيادة ليست بالأصل.

⁽٣) في القسطلاني : و .

فِي (ق) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ حَرِيمِ الْمُصَلِّي ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَمِنْ أَتُمَّتَنَا مَنْ قَالَ : إِنَّ حَرِيَهُ أَمَامَهُ وَلَوْ طَالَ ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ رَمْيَةِ سَهُم ، طَالَ ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ رَمْيَةِ سَهُم ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ رَمْيَةِ سَهُم ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ مُضَارَبَةِ السَّيْف ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ مُضَارَبَةِ السَّيْف ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ مُضَارَبَةِ السَّيْف ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَدْرُ مُضَارَبَة وَلَسَّنُ ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : مَوْضِعُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ فَقَطْ (٢) انْظُرْ (س) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ صَلاَةِ الْجَنَازَةِ هَلْ تُسَنُّ السُّتْرَةُ فِي حَقِّهِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: لاَ ؛ إِذِ الْمَـيِّتُ وَإِنْ كَانَ بِالأَرْضِ فَـهُوَ السُّـتْرَةُ ؛ لَأَنَّ سِـرَّ وَضْعِ السُّتْرَةَ مَوْجُـودٌ فِيهِ فَيَمْتَنِعُ الْمُرُورُ بَيْنَ الْإِمَـامِ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ كَمَا فِي (عج) اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَخَافَ الْمُرُورَ هَلْ تُسَنُّ فِي الْقَضَاءِ وَخَافَ الْمُرُورَ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّه السُّتُرَةُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (ق) (٣) وَلَفْظُهُ (٤) : [إِنَّهُ يَنْحَازُ] (٥) إِلَى مَا قَـرُبَ مِنْهُ [بَيْنَ] (٦) الأَسَاطِينِ بَيْسَنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَـارِهِ وَإِلَى خَلَفِهِ يُقَـهْقِـرُ قَلِيلاً

التاج والإكليل (١/ ٣٣٥) .

⁽٢) انظر : «النوادر والزيادات » (١/ ١٩٤ ـ ١٩٧) ، و«البيان والتحصيل» (١/ ٤٧٣) .

⁽٣) التاج والإكليل (١/ ٣٣٥) .

⁽٤) عن مالك .

⁽٥) في «التاج» : لا بأس أن ينعاز الذي يقضى بعد سلام الإمام .

⁽٦) في «التاج» : من .

نَوَازِلُ الصَّلاَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَاف وَسَتْرِ عَوْرَة وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَة ______ ٢٩٩ ليَسْتَـتِرَ [بِهَا] (١) إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَرِيبًا ، وَإِنْ بَعُدَ [قَام] (٢) وَدَرَأَ الْمَارَّ جُهْدَهُ ، وَرَوَى ابْنُ نَافِعٍ بِالْمَعْرُوفِ . اه. . وَنَحْوُهُ فِي «الْمُدَوَّنَةِ» . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣١) [٤٠] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الْمُنَاولَةِ يُرَى مِنْ عَلَى يَمِينِ الإِمَامِ وَمِنْ عَلَى يَسِنِ الإِمَامِ وَمِنْ عَلَى يَسَاره هَلْ هي بمثَابَة الْمُرُور أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا كَالْمُرُورِ بَيْنَ يَدِي الْمُصَلِّي كَمَا فِي «الْمُدُوَّنَة » ، وكَذَلَكَ أَيْضًا الْكَلاَمُ ، وَإِذَا تَشَوَّشَ الْمُصَلِّي مِنْ شَيء أَمَامَهُ يَمْنَعُهُ مِنَ السُّجُودِ أَزَالَهُ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ يَمينه أَبْعَدَهُ وَلاَ يَرُدُّهُ عَنْ يَسَارِهِ لأَنَّهُ كَالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا فِي (ح) (٣) . اهر. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣٢) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ _ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ _ فِي قِراءَةِ الإِمَامِ وَصَلَّى الْمَأْمُومُ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ لاَ بَأْسَ فِي ذَلِكَ ، كَمَا لاَ بَأْسَ بِسُـوَّالِ الْجَنَّةِ وَالتَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ إِذَا مَرَّ ذَكْرُهُمَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّة ، وكَذَلِكَ لاَ بَأْسَ بِقَـوْلِهِ عَنْدَ قَـوْلِ الْإِمَامِ : ﴿ إِذَا مَرَّ ذَكْرُهُمَا الْمَرَّة بَعْدَ الْمَوْتَى ﴾ [القيامة: ٤٠] : بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءِ ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [القيامة: ٤٠] : بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءِ قَديرٌ، وَعَنْدَ قَرَاءَتِه : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] . . . إلَخْ كَذَلِكَ اهد . أَنْظُرُ (س) . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣٣٣) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ وَهُوَ في الصَّلاَة : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه ﷺ ، عَمْدًا أَوْ جَهْلاً أَوْ سَهُواً هَلَ تَبْطُلُ صَلَاَتُهُ أَمْ لَاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لاَ تَبْطُلُ لأَنَّهُ ذِكْرٌ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّفْهِيمَ كَمَا فِي نَوَادِل

في «التاج» : بذلك .

⁽٢) في «التاج » : أقام .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٥٣٥) عن "فتاوي البرزلي " (١/ ٤٣٨) من "مسائل ابن قداح" .

الجـزء الأول

٣..

(عج). اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣٤) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليل : (وَنَيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ) (١) هَلْ مَغْنَى «الْمُعَيَّنَةِ» أَنَّهَا فَرْضٌ عَلَى الأَعْيَان ، أَوْ أَنَّهًا ظُهْرٌ أَوْ عَصْرٌ مَثَلاً ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهُ الاحْتِمَالُ [ق/ ١٤٠] الثَّانِي .

قَالَ التَّتَائِيُّ : أَيْ : يَقْصِدْ عِنْدَ الْدْخُولِ فِيهَا إِيقَاعَهَا بِعَيْنِهَا ظُهْرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ غَيْرَهُ ؛ لأَنَّهَا فِي الذِّمَّة كَذَلكَ ، وَفِي «الْمُ قَدِّمَات» (٢) : النِّيَّةُ الكَامِلَةُ هِي أَوْ غَيْرَهُ ؛ لأَنَّهَ النِّمَة كَذَلكَ ، وَفِي «الْمُ قَدِّمَات» (٢) : النِّيَّةُ الكَامِلَةُ هِي الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاء : تَعْيِينَ الصَّلاَة وَالتَّقَرُّب بِهَا وَوَجُوبِهَا وَآدَابِهَا وَاسْتشْعَارِ الإِيمَانِ أَوْ الإِيمَانِ يُعْتَبَرُ فِي ذَلكَ كُلِّه ؛ فَهَذه هِي النِّيَّةُ الكَامِلَةُ ، فَإِنْ سَهَا عَنِ الإِيمَانِ أَوْ وَجُوبِ الصَّلاَةِ أَوْ كُونِهَا أَدَاءً وَالتَّقَرُّبُ بِهَا لَمْ تَفْسَدْ إِذَا عَيْنَها لاِشْتِمَالِ التَّعْيِينِ عَلَى ذَلِكَ . اه. .

وَنَقَلَهُ (ح) (٣) وَمِثْلَهُ فِي «التَّوْضِيحِ » . وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ» عَلَى نِيَّة تَعْيِنِ الصَّلاَة . اه. .

مِنْ «نَوَازِلِ الفَاسِيِّ» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣٥) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَـتَلَ قَمْلَةً فِي صَلاَتِهِ عَامِـدًا أَوْ جَاهِلاً هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتِهُ عَامِـدًا أَوْ جَاهِلاً هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟ (٤) .

جَواَبُهُ: سَئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: الْقَمْلَةُ فِي نَجَاسَتُهَا وَطَهَارَتِهَا خِلاَفٌ، وَالْمَشْهُورُ نَجَاسَتُهَا ، وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّهَا نَجسٌ فَمَنْ حَمَلَ قِشْرَهَا فِي صَلاَتِهِ فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ إِذَا تَعَـمَّدَ حَمْلَهَا ، أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدُهُ، وَلَكِنْ حَمَلَ قَشْرَهَا فِي صَلاَتِهِ فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ إِذَا تَعَـمَّدَ حَمْلَهَا ، أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدُهُ، وَلَكِنْ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۸) .

⁽۲) (۱/ ۱۱۱ ، ۱۱۱) باختصار .

⁽٣) مواهب الجليل (١/ ٥١٥).

⁽٤) تقدم نحوهما السؤال والجواب عليه في : مسائل الطهارة .

ذَكَرَهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاة ؛ لأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ قَلِيلَ كُلِّ نَجَاسَة غَيْرَ الدَّمِ وكَثيرَهَا سَوَاءٌ ، ولَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ نَاجِي فِي «شَرْحِ الْمُدوَّنَة» عَنِ الشَّبِيبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالصِّحَّة فِي ثَلاَث فَأَقَلَ وَبِالْبُطْلاَنِ فِيمَا زَادَ ، ولَعَلَّهُ اسْتَخَفَّ ذَلِكَ للضَّرُورَةِ . بِالطِّحَة فِي ثَلاَث فَأَقَلَ وَبِالْبُطْلاَنِ فِيمَا زَادَ ، ولَعَلَّهُ اسْتَخَفَّ ذَلِكَ للضَّرُورَةِ . اللهَ الشَّهُورِيَّ . اه كَلاَمهُ بِلَفُظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . آمِينَ . وَاللَّهُ تَعَالَى . أَمِينَ . وَاللَّهُ تَعَالَى . أَمِينَ . وَاللَّهُ تَعَالَى . أَمِينَ . وَاللَّهُ تَعَالَى .

(٣٣٦) [83] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الصَّلاَةِ فِي وَسَطٍ مِنَ النَّاسِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَوْ مَكُرُوهَةٌ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ لاَ تَنْبَغِي الصَّلاَةُ إِلاَّ فِي مَوْضِع يَكُونُ الإِنْسَانُ فِيهِ فَارِغًا حَيْثُ لاَ يَشْغَلُهُ حَدِيثٌ وَلاَ غَيْرُهُ عَنْهَا لأَنَّ رُوحَ الصَّلاَةِ الْخُشُوعُ فِيهَا وَالْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَإِنْ فَعَلَهَا حَيْثُ ذَكَرْتُمْ وَأَقَامَ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا وَأَركَانَهَا كُلَّهَا فَصَحِيحَةٌ. اه. من «نَوَازِل ابْنِ هِلاَلٍ» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣٧) [٤٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ هَلْ يُسَنُّ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ فِي صَلَاةِ السَّنَّةِ كَالْعَيدَيْنِ وَالنَّافِلَةِ كَالتَّرَاوِيحِ كَصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ أَوْ لاَ يُسَلِّمُ إِلاَّ وَاحِدةً كَصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ أَوْ لاَ يُسَلِّمُ إِلاَّ وَاحِدةً كَصَلَاةِ الْجَنَازَة ؟

جَوابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: إِنَّ الَّذِي الْحُفَظُ وَأَسْبَقُ لِفَهُمِي أَنَّ الْمُقْتَدِي يَرُدُّ عَلَى إِمَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِقَةَ وَلاَ غَيْرُهُ؛ إِذْ لَمْ أَحْفَظُ وَأَسْبَقُ لِفَهُمِي أَنَّ الْمُقْتَدِي يَرُدُّ عَلَى إِمَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِقَة وَلاَ غَيْرُهُ؛ إِذْ لَمْ أَرْ مَنْ خَصَّ الرَّدَّ عَلَى الإِمَامِ بِالْفَرَائِضِ دُونَ النَّوَافِلِ . اه. . بِاخْتِصَارٍ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣٨) [٤٧] سُوَّالٌ عَنِ الصَّلاَة عَلَى الْمَحْمَلِ الَّذِي يُصْنَعُ مِنَ الْخَسَبِ وَالْحَشِيشِ وَعَنِ السُّجُودِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ ... إِلْخَ إِلْخ ؟.

جَوَابُهُ : [ق/ ١٤١] جَوَازُ الصَّلاَةِ عَلَى السَّرِيرِ وَفِي الْغُرَفِ وَعَلَى السُّطُوحِ.

ابْنُ رُشْد (١): وَجَوَازُ الصَّلاَةِ عَلَى السَّرِيرِ أَمْرٌ لاَ اخْتِلاَفَ فِيهِ لأَنَّ الصَّلاَةَ عَلَى السَّطُوحِ . اهـ .

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ الْفَرْعِيِّ» : وَمِنْ فَرَائِضِ الصَّلاَةِ السُّجُودُ وَهُوَ مَسَّ الأَرْضِ أَوْ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ سَطْحٍ مَحَلِّ الْمُصلِّي كَالسَّرِيرِ بِالْجَبْهَةِ وَالأَنْفِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٣٩) [٤٨] سُؤَالٌ عَمَّنَ قَالَ فِي تَشَهَّدِهِ: «التَّاحِيَّاتُ لِلهِ » بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ بَعْدَ التَّاء هَلْ تُبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (شخ): قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ زَرُّوق : وَمِمَّا يَقَعُ لِلْعَوَامِّ كَشِيرًا قَوْلُهُمْ : التَّاحِيَاتُ [لِلَّهِ الزَّاكِيَاتُ لِلَّه] (٢) [بِزِيَادَةً] (٣) الأَلِف بَعْدَ التَّاءِ كَشِيرًا قَوْلُهُمْ : التَّاحِيَاتُ [لِلَّهِ الزَّاكِياتُ لِلَّه] (١) أَلْفَ بَعْدَ النَّاءِ وَالتَّخْفِيفُ بَعْدَ] (٤) الْلَياءِ ، [وَقَدْ] (٥) نَصَّ الشَّافِعِيُّ لَوْمَنِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَوَالتَّخْفِيفُ بَعْدَ] (٤) الْلَياءِ ، وَلَمْ أَقِفْ لأَهْلِ الْمَذْهَبِ عَلَى شيءٍ فِسيهِ ، عَلَى بُطْلُانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ ، ولَمْ أَقِفْ لأَهْلِ الْمَذْهَبِ عَلَى شيءٍ فِسيهِ ، فَانْظُرُهُ (٢). أهـ .

وَيُحْتَمَلُ إِجْرَاؤهُ عَلَى اللَّحْنِ فِي الْقِرَاءَةِ وَسَيَأْتِي الْخِلاَفُ . اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) البيان والتحصيل (١/ ٣٠٢) ، وانظر السؤال (٣٢٢) [٣١] .

⁽۲) سقط من شرح الرسالة لزروق .

⁽٣) سقط من الأصل ، والمثبت من «شرح الرسالة» .

⁽٤) في «شرح الرسالة»: وتخفيف الياء.

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) شرح «الرسالة» لزروق (١٠/ ٢٤٠).

نَوَازِلُ الصَّلاَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَافٍ وَسَتْرِ عَوْرَةٍ وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَةٍ ______

(٣٤٠) [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةٍ مَنْ لَمْ يَجْزِمِ الرَّاءَ مِنْ «أَكْبَر » مِنْ تَكْبيرة الإحْرام ؟ .

جَوابُهُ : قَالَ (شخ) : وَمَنْ لَمْ يَجْزِمِ الرَّاءَ مِنْ «أَكْبَر» لَمْ يَضُرُّه خِلاَفًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلاَمُ ابْنُ يُونُسَ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِكَلاَمِهِ عَلَيْهِ الصَّلاّةُ وَالسَّلاّمُ: (التَّكْبِيرُ جَزْمٌ)(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : إِنَّ هَذَا لاَ أَصْلَ لَهُ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَـوْلِ النَّخْعِي ، وَعَلَى تَقْدير وُجُوده فَمَعْنَاهُ عَدَمُ التَّرَدُّدِ فِيهِ . اهـ .

وَنَحْوُهُ فِي «النَّفْرَاوِيِّ» (٢) أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ: وَتَحْرِيكُ الرَّاءِ لاَ يَبْطُلُ بِهِ الإِحْرَامُ وَخَبَرُ : (التَّكْبِيرُ جَزْمٌ) لاَ أَصْلَ لَهُ ، وَعَلَى صِحَّتِهِ فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ لاَ تَرَدُّدَ فيه اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٤١) [٥٠] سُوَالٌ عَنْ قَوْل (مخ) (٣): وَلاَ يَجُوزُ مَنْ الْبَاء [منْ أَكْبَر] (٤٤ حَتَى يَصِيرَ أَكْبَارُ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ كُفُرٌ، وَأَكْبَارُ طَبْلٌ هَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ ذَكَرَهُ (س) تَبَعًا لـ (شخ) أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله: وَمِمَّا يَعْلُطُ الْمُؤَذِّنُ فِيه مَدُّ بَاءِ أَكْبَيرُ فَيَخْرُجُ لِمَعْنَى فِيه مَدُّ بَاءِ أَكْبَيرُ فَيَخْرُجُ لِمَعْنَى الكَّفْر. اه. .

وَنَحْوُهُ لِ (شخ) ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَهُوَ الطَّبْلُ الْكَبِيرُ » « أُوِ الشَّيْطَانُ» . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) انظر: «التلخيص الحبير » (١/ ٢٢٥) حديث (٣٣٣).

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ١٧٦) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١/ ٢٦٥) .

⁽٤) سقط من الأصل.

(٣٤٢) [٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَادَتْهُ أُمَّهُ وَهُوَ فِي أَثْنَاءٍ لَوْحٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ مْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ لِلإِجْمَاعِ عَلَى وُجُوبِ إِجَابَتَهَا بِخِلاَفِ اللَّوْحِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْمَامُهُ كَمَا فِي كَرِيمِ عَلْمِكُمْ؛ فَفِي (شخ) نَاقِلاً عَنِ الْحَاشِيَة : لَوْ دَعَا الْمُصَلِّي أَبُواهُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَإِنَ كَانَ فِي الْفَرْضِ تَمَادَى ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَرْفِ تَمَادَى ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَرْضِ تَمَادَى ، وَإِنْ كَانَ فِي النَّفُلِ فَإِنْ أَمْكُنَهُ التَّخْفِيفُ وَالإِجَابَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَاذَى الْمُنَادِي فَعَلَ وَإِلاَّ قَطَعَ وَأَلَا قَالَ فَإِنْ أَمْكُنَهُ التَّخْفِيفُ وَالإِجَابَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَاذَى الْمُنَادِي فَعَلَ وَإِلاَّ قَطَعَ وَأَجَابَهَا لأَنَّ إِجَابَتَهَا وَاجِبَةٌ بِاتِّفَاق ، وَالنَّفْلُ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ ولَوْ دَحَلَ فِيهِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ [ق/١٤٢] .

(٣٤٣) [٥٢] سُؤَالٌ عَـنِ النَّفْلِ الْمَنْذُورِ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ بِنَفْلٍ) (٢) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ بِنَفْلٍ) (٢) .

جَواً بُهُ : إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعَوُّذ بِنَفْلِ) لأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْلِ مَا قَابَل الْفَرَائِضَ الْخَصْسَةَ فَيَصَّمَلُ النَّفْلَ الْمَنْذُورَ . هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلاَمِ الْفَرَائِضَ الْخَصْسَةَ فَيَصَّمَلُ النَّفْلَ الْمَنْذُورَ . هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلاَمِ الْأَئِمَةِ (٣) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٤٤) [٥٣] سُؤَالٌ: هَلِ الأَفْضَلُ الإِنْيَانُ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّعُوُّذِ فِي الْفَرْضِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلاَفِ أَمْ لاَ؟

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۳۰) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) انظر : «الناج والإكليل » (١/ ٥٤٤) و «الشرح الكبير» (١/ ٢٥١) و «حاشية الـدسوقي» (١/ ٢٥١) و«حاشية الخرشي » (١/ ٢٨٩) و«مواهب الجليل » (١/ ٥٤٤) و«منح الجليل» (١/ ٢٦٥) .

جُوابُهُ : قَالَ النَّفْرَاوِيُّ عَلَى «الرِّسَالَة» : وَمَحَلُّ كَرَاهَة الْبَسْمَلَة فِي الْفَرِيضَة إِذَا أَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِ أَنَّهَا فَرْضٌ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيد لِمَنْ يَقُولُ بِوجُهُ وِبِهَا ، وأَمَّا إِذَا أَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِ أَنَّهَا فَرْضٌ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيد لِمَنْ يَقُولُ بِوجُهُ وِبِهَا ، وأَمَّا إِذَا أَتَى [بِهَا] (١) مُ قَلِّدًا لَهُ أَوْ بِقَصْد الْخُرُوج مِنْ الْخِلاَف مِنْ غَيْرِ [تَعْرِيضٍ أَتَى [بِهَا] (١) وَلاَ نَفْلِيَّةً فَلاَ كَرَاهَةَ بِلْ وَاجِبَةٌ إِذَا قَلَّدَ الْقَائِلُ بِالْوُجُوبِ وَمُسْتَحَبَّةٌ فِي غَيْرِه (٣) . اهد .

وَفِي (س): إِنَّ مِنَ الْوَرَعِ الْخُرُوجَ مِنَ الْخِلاَفِ بِالْبَسْمَلَةِ أُوَّل الْفَاتِحَةِ. قَالَهُ القَرَافِيُّ وَغَيْرُهُ.

الْمَازِرِيُّ : وَيُسِرُّهَا وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ بِهَا . اهـ . مُرَادُنًا مِنْهُ .

وَأَمَّا التَّعَوُّذُ فَلَمْ أَرَ إِلاَّ مَنْ ذَكَرَ كَرَاهَةَ إِنْيَانِهِ فِي الْفَرِيضَة ، وَوَجْهُ كَرَاهَته هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (شخ) عَلَى «الْعَشْمَاوِيَّة » : وَأَمَا كَرَاهَةُ التَّعَوُّذِ فِي الْفَرِيضَةِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (شخ) عَلَى «الْعَشْمَاوِيَّة » وَلَأَنَّ التَّكَبِيرَ يَنُوبُ عَنْهَا ، وَقَدْ جَاءَ فَلأَنَّ الاَّسْتِعَاذَةَ خَارِجَةٌ عَنِ التِّلاَوَة ، وَلأَنَّ التَّكَبِيرَ يَنُوبُ عَنْهَا ، وَقَدْ جَاءَ هُرُوبُ الشَّيْطَانِ مِنْهُ فِي الأَذَانِ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ رُشُد (٤) : لاَ بَأْسَ للقَارِئ فِي الصَّلاَة إِذَا أَخْطأ فِي قراءته أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنَ الشَّيْطَانِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَرُويَ أَنَّهُ عَرَضَ لِلنَّبِيِّ فِي صَلاتَه فَي قراءته أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنَ الشَّيْطَانِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَرُويَ أَنَّهُ عَرَضَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ فِي صَلاَتَه فَي قراءته أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنَ الشَّيْطَانِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَرُويَ أَنَّهُ عَرَضَ لِلنَّبِي عَلَيْهِ فِي صَلاَتِه فَيَقَالَ : «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ » (٥) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) ليست في النفراوي .

⁽٢) في النفراوي : تفرض الفريضة .

⁽٣) الفواكه الدواني (١/ ١٧٨) .

⁽٤) البيان والتحصيل (١/٢٤٧) باختصار . واستحب ابن القاسم أن يبتدئ سورة أخرى، ووجه استحبابه أنه لما افتتح بسورة فقد نوى إتمامها ، فاستحب له أن لا يركع حتى يقرأ قدر ما كان نوى قراءته ، والله أعلم .

⁽٥) أخرجه مسلم (٥٤٢) من حديث أبي الدرداء .

(٣٤٥) [٥٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّة صَلاَة النَّبِيِّينَ قَبْلَ سَيِّدِنَا مُحَمَّد ﷺ هَلْ لَهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ أَمْ لاَ ؟ وَمَا عَدَدُهُمَا وَأَوْقَاتُهَا ؟

جَوابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَاسِيِّ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: أَمَّا كَيْفِيَّةُ صَلاَة مَنْ قَبْلَنَا مَنَ النَّبِيِّنَ فَهِي كَالصَّلاَة الْمَعْهُودَة ذَات قِيَامٍ وَسُجُود وَكُلُّ ذَلِكَ فِي الْقُررَان ، إِلاَّ أَنَّهُ اَخْتُلُفَ فِي الرُّكُوع ، فَقَيلَ : لَمْ يَكُنَ فِي صَلاَة بَنِي فِي الْقُررِان ، إِلاَّ أَنَّهُ اَخْتُلُفَ فِي الرُّكُوع ، فَقيلَ : لَمْ يَكُنَ فِي صَلاَة بَنِي إِسْرَائِيلَ رُكُوعٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّة (١) عَنْ قَوْمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

وَقَيلَ : كَانَ فِي صَلاَتَهِمْ رُكُوعٌ إِلاَّ أَنَّهُ اخْتُلِفَ هَلْ هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ السُّجُودِ أَوْ مُقَدَّمُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ (٢) أَيْضًا فِي قَوْلِهِ : ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران : ٤٣] .

وأمَّا عَدَدُهَا وَأَوْقَاتُهَا وَجَمِيعُ هَيْتَاتِهَا فَلكُلِ شَرْعَةٌ وَمَنهاجٌ ، وَذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي «الْخَصَائِصِ» أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّلَةٌ اخْتَصَّ بِمَجْمُوعِ الصَّلُواتِ الْخَمْسِ وَلَمْ تَجْتَمعْ لَأَحَد قَبْلَهُ ، وَبِالْعَشَاء وَلَمْ يُصَلِّهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ ، وَبِالْأَذَانَ ، وَالإِقَامَة ، وَافْتتَاحِ الصَّلاَة بِالتَّكْبِيرِ ، وَبِالْتَيَامُنِ، وَالرُّكُوعِ قَبْلَهُ ، وَبِالْأَذَانَ ، وَالإِقَامَة ، وَافْتتَاحِ الصَّلاَة بِالتَّكْبِيرِ ، وَبِالْتَيَامُنِ، وَالرُّكُوعِ فَيهَا ؛ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ ، وَبِقُولُه : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ (٣)، وَبَتَحْرِيمِ الْكَلامِ فِي الصَّلاة ، وَبِالسَّعْفَة ، وَبِالصَّفِّ فِي الصَّلاة ، وَبِصَلاة الْكَلامِ فِي الصَّلاة ، وَبَصَلاة أَلْكُو وَالْعَيدَيْنِ وَالْكُسُوفَيْنِ وَالاسْتسْقَاء وَالْوِثْرِ ، وَتَقْصِيرِ الْحَمْاعَة ، وَصَلاة النَّيْلُ وَالْعِيدَيْنِ وَالْكُسُوفَيْنِ وَالاسْتسْقَاء وَالْوِثْرِ ، وَتَقْصِيرِ الصَّلاة فِي الصَّلاة ، وَبَصَلاة أَلْمَرْضَ فِي أَحَد الْقَوْلِيْنِ وَهُو الْمُخْتَارُ ، وَبِصَلاة وَالْمَوْفِ عَنْدَ الْالْتِحَامِ إِيمَاءً وَحَيْثُ تَوَجَّه ، وَبِالسَّجُودِ الْخَوْفِ عَنْدَ الْالْتِحَامِ إِيمَاءً وَحَيْثُ تَوَجَّه ، وَبِالسَّجُودِ الْخُوفِ عَنْدَ الْالْتِحَامِ إِيمَاءً وَحَيْثُ تَوَجَّه ، وَبِالسَّجُودِ

⁽١) المحرر الوجيز (١/ ١٣٦) .

⁽٢) المحرر الوجيز (١/ ٤٣٤) .

⁽٣) تقدم تخريجه .

عَلَى الجِبَاهِ وَكَانُوا يَسْجُدُونَ عَلَى حَرْف ، وَبِكَرَاهَةِ التَّمْيِلِ فِي الصَّلاَةِ وَكَانُوا يَتَمَيَّلُونَ فِيهَا ، وَبِالَصَّلاَةِ فِي النِّعَالِ وَالْخَفَاف، وَبِجَعْلِ الأَرْضِ كُلِّهَا مَسْجِدًا وَلَمْ تَكُنْ الأَمْمُ تُصلِّي إِلاَّ فِي الْبِيعِ وَالْكَنَائِسِ، وَالتَّرَابُ طَهُورٌ ، أَوْ بِالْوُضُوءِ عَلَى أَحَد الْقَولَيْنِ وَهُو الأَصَحُ ؛ فَلَمْ يَكُنْ إِلاَّ فِي الْبِياءِ دُونَ أُمَّمِهُمْ ، وَبِنَهْيِنَا عَنِ الاعْتِمَادِ عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الْجُلُوسِ فِي الطَّلْاَةِ لَانَها صَلاَةً اليَهُود . اه .

إِلاَّ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي صَلاَةِ الْجَمَاعَةِ يَظْهَرُ مِنْ كَلاَمِ ابْنِ عَطِيَّةَ فِي تَفْسِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَارْكَعِينَ﴾ [آل عمران : ٤٣] أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي الصَّلاَةِ كَانَتُ عَالَى : ﴿وَارْكَعِينَ﴾ [آل عمران : ٤٣] أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي الصَّلاَةِ كَانَتُ عَالَى عَنْدَهُمْ (١) . اه. . مِنْ «نَوَازِلِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْفَاسِيِّ » . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى مُنْ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

(٣٤٦) [٥٥] سُؤَالٌ عَنِ الْخُشُوعِ هَلْ هُوَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ فَرَائِضِهِ هَلْ تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا حَقِيقَتُهُ ؟

جَوَابُهُ : قَـالَ (مخ) في «كَـبِيـره» : قَـالَ بَعْضُ الشَّـارِحِينَ : وَلَمْ يَذْكُـرِ الْمُصَنَّفُ الْخُـالِقِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ رَلْمُصَنِّفُ الْخُـالِقِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ رَلْمُد (٢) : فَرْضٌ لَكَنْ لاَ شَرْط . اهـ .

وَفِي «نَوَازِلِ ابْنِ هلاَل» : الْخُشُوعُ فِي الصَّلاَةِ هُوَ التَّذَلُّلُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا وَالاسْتَكَانَةُ وَالْخُضُوعُ بِالْخُوْفِ الْحَاصِلِ فِي قَلْبِ الْمُصَلِّي بِاسْتِ شْعَارِهِ الْوُقُوفَ بَيْنَ يَدَي خَالِقِه فِي صَلاَتِهِ وَمُنَاجَاتِه إِيَّاهُ فِيهَا . اهـ .

وَقَالَ مَالِكٌ فِي «الْعُتْبِيَّةِ» (٣): الْخُشُوعُ: الإِقْبَالُ عَلَى الصَّلاَةِ.

⁽١) المحرر الوجيز (١/ ٤٣٤) .

⁽٢) البيان والتحصيل (١/ ٢١٩) .

⁽٣) البيان والتحصيل (١/ ٢١٩).

وَقَالَ مُقَاتِلٌ : لاَ يَعْرِفُ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَلاَ مَنْ عَلَى يَسَارِهِ (١) .

وَقَالَ ابْنُ الْعَـرَبِيِّ : وَحَقِـيقَـتُهُ السُّكُونُ عَلَى حَـالِ الإِقْبَالِ الَّتِي تَـأَهَّبَ لَهَا [واحترم بها] (٢) إِبَالسِّ (٣) فِي الضَّميرِ وَبِالْجَوَارِحِ فِي الظَّاهِرِ (٤) .

وَالْخُشُوعُ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلاَةِ وَهُوَ رُوحُهَا غَيْرَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْشَعْ فِي صَلاَتِهِ لَمْ تَبْطُلُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ خَلافًا للصُّوفِيَّةِ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ لاَ يُكْتَبُ لِلْمُصَلِّي مِنْ صَلاَتِهِ لِلمُ مَنْهَا . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٤٧) [٥٦] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ قَدُولِ الْمُصَلِّي فِي دُعَاءِ التَّشَهُّدِ: عَنْ حُكْمِ قَدُولِ الْمُصَلِّي فِي دُعَاءِ التَّشَهُّدِ: عَنْ مُا ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ مَطْلُوبٌ كَمَا يُرْشِدُ لِذَلِكَ ذِكْرُ صَاحِبِ «الرِّسَالَة» لَهُ فِي الدُّعَاء بِقَوْلِه : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلاَّئَمَّ تِنَا وَلِمَنْ سَبَقَانا بِالإِيمَانِ مَغْفِرةً عَزْمًا) (٥).

النَّفْرَاوِيُّ : أَيْ : عَاجِلَةً ، وَقَيلَ : قَطْعًا ؛ [لأَنَّهُ] (٦) يَنْبَغِي لَهُ الْعَزْمُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ (٧) . اه. .

ابْنُ نَاجِي عَلَى «الرِّسَالَةِ» : وَمَعْنَى عَزْمًا أَيْ : لاَ غِنَى لَنَا عَنْ مَغْفِرِ تِكَ

⁽۱) انظر : «تفسير الطبري » (۱۹٦/۹) و «تفسير ابن كثير» (۱۹۸/۳) و «تفسير القرطبي» (۱/۶۱۶) و (۱۹۲/۰۶) عند تفسير قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ۲] .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من «أحكام القرآن » .

⁽٣) في الأصل : في السر ، والمثبت من «أحكام القرآن » .

⁽٤) أحكام القرآن (٣/ ٣١٢) .

⁽٥) الرسالة (ص/ ١٢١) .

⁽٦) في «الفواكه» : لأن العبد .

⁽٧) الفواكه الدواني (١/ ١٨٩) .

[ق/ ١٤٤] ، ولَوْ قَالَ : إِنْ شِئْتَ لَكَانَ فِيهِ إِظْهَارًا لِلْغِنَى .

وَذَكَرَ ابْنُ نَاجِي عَلَى "الرِّسَالَة" هُنَا مَا يُؤيِّدُ الْجَوَابَ الَّذِي أَجَبْتُكُمْ بِهِ قَبْلُ عَنْ سُؤَال سَأَلْتُمُونِي عَنْ بِرِّ الْوَالدَيْنِ وَالأَشْيَاخِ أَيُّهُمَا أَوْكَدُ ، وَنَصُّ كَلاَمِه: وَفِي عَنْ سُؤَال سَأَلْتُمُونِي عَنْ يِرِّ الْوَالدَيْنِ وَالأَشْيَاخِ أَيُّهُمَا أَوْكَدُ ، وَنَصُّ كَلاَمِ الشَّيْخِ عِنْدي دَلِيلٌ إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ لِمَنْ أَرَادَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ أَنْ يَبْدَأَ بِأَبَويْهِ ثُمَّ كَلاَمِ الشَّيْخِ عِنْدي دَلِيلٌ إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ لِمَنْ أَرَادَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ أَنْ يَبْدَأَ بِأَبُويْهِ ثُمَّ بَمَنْ قَرَأً عَلَيْهِ لَأَنَّ لِلتَّ قَدْيمِ مَزِيَّةً ، وكَانَ بَعْضُ مَنْ مَضَى مِنَ الْعُلَمَاءِ يَبْدَأُ بِمَنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ الْعَلْمَاءِ يَبْدَأً بِمَنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ الْعَلْمَ قَبْلَ أَبُويَّهِ وَيَحْتَجُ أَنَّ مُعَلِّمَهُ قَدْ تَسَبَّبَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ الْبَاقِيَةِ وَأَبُويْهِ إِنَّمَا تَسَبَّبَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ الْفَانِيَةِ .

قُلْتُ : وَالْحَقُّ عِنْدِي هُوَ الأَوَّلُ وَبِهِ كَانَ بَعْضُ مَنْ لَقِيتُهُ يُفْتِي أَنَّ الشَّرْعَ دَالُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ نَفَ قَةَ الأَبُويْنِ إِذَا كَانَا فَ قِيرِيْنِ تَجِبُ عَلَى الْولَدِ الْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ نَفَ قَةَ الأَبُويُنِ إِذَا كَانَا فَ قِيرِيْنِ تَجِبُ عَلَى الْولَدِ الْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ لِمَنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ اللهَ يُقُلُ أَحَدُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَا قَدْ عَلَمْتُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ لِمَنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ . اهـ . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٤٨) [٥٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِعَادَةِ الصَّلاَة لِتَرْكِ الْخُشُوعِ ؟ .

جَوَابُهُ : مَا فِي «مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ» ، ولَفْظُهُ : اخْتَلَفَ الْقَرَويُّونَ فِي تَكْرِيرِ الإِعَادَةِ لِلصَّلَاةِ لِكَثْرَةِ الْعَوَارِضِ مِنَ الْغَفْلَةِ وَتَرْكِ الْخُشُوعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَهَلْ ذَلِكَ مَحْمُودٌ أَوْ مِنْ بَابِ التَّعَمُّقِ فِي الدِّينِ . اهد . الْمُرادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣٤٩) [٥٨] سُوَّالٌ عَنِ الْمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ هَلْ يُطَالَبُ بِتَكْمِيلِ التَّشَهُّد الأَخير منْ دُعَاء أَوْ غَيْره أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الدُّعَاءَ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ يُكْرَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ سَلاَمِ إِمَامٍ)^(١) فَيَشْمَلُ الْمَسْبُوقَ وَغَيْـرَهُ كَمَا لاَ يَخْفَى ، وَلاَ سِيِّما

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۳۰).

أَفْتَى بِـذَا الْقَاضِي عَبْـدُ اللَّهِ بْنُ الطَّالِبِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَعل بْنَ الشَّـيْخِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥٠) [٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى الْجُمْعَةَ عَنْ ظُهْرِ الْخَمِيسِ لِظَنِّهِ أَنَّهُ جُمُعَةٌ مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (مخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَنِيَّةُ الصَّلاَةِ الْمُعَيَّنَةِ)^(١) وَلَفْظُهُ :

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ نِيَّةُ الْجُمُعَةِ عَنِ الظُّهْرِ فَتُجْزِئُ عَلَى الْمَشْهُورِ بِخَلاَفِ الْعَكْس .

ابْنُ الْحَاجِبِ (٣): [و](٤) فِيمَنْ ظَنَّ الظُّهْرَ جُمُعَةٌ [وَعَكْسُهُ](٥) ثَلاَثَةُ أَقْوَالِ: مَشْهُورُهَا تُجْزِئ فِي الأُولَى .

قَــالَ الْمُـــُوَلِّفُ : وَجْــهُ الْمَـشْهُــورِ أَنَّ [شَــرْطَ] (٦) الْجُــمُعَــةِ أَخَصُّ مِنْ [شَـرْط] (٦) الظُّهْرِ وَنَيَّةُ الأَخَصِّ تَسْتَلْزِمُ [نَيَّةَ] (٧) الأَعْمِّ . اهــ .

تَنْبِيهٌ : فَفِي «نَوَازِل ابْنِ هلال» : أَمَّا مُصلِّى الْجُمْعةِ فَلاَ يَنْوِي عِنْدَ الإِحْرَامِ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَإِنَّمَا يَنُوي الْحُمُعَةَ لأَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَنَا بِزَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هُوَ صَلاَةُ الْجُمُعَةِ لاَ الظُّهْرِ ، هَذَا مَذْهَبُنَا .

⁽١) حاشية الخرشي (١/ ٢٦٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۸) .

⁽٣) جامع الأمهات (ص/٩٣).

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في «حاشية الخرشي »: عكسها .

⁽٦) في «حاشية الخرشي» : شروط .

⁽٧) سقط من الأصل .

وَقَـوْلُ الْقَاضِي أَبِي مُحَـمَّدُ _ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَـالَى _ في «التَّلْقِينِ » (١) : وَوُجُـوبُ الْجُـمُعَـةِ دَاخِلٌ فِي وُجُـوبِ الظُّهْـرِ [لأَنَّهُ] (٢) بَدَلٌ مِنْهَا ؛ إِذْ لاَ [يَجْتُمعُ] (٣) وُجُوبُهُمَا لأَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ .

مَعْنَاهُ: أَنَّ مَنْ خُمُوطِبَ بِالْجُمُعَةِ سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ بِالظُّهْرِ وَمَنْ خُوطِبَ بِالظُّهْرِ سَقَطَ عَنْهُ الطَّلُبُ بِالْجُمُعَةِ ؛ فَكَانَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَنُوبُ عَنْ صَاحِبَتِها إِذَا سَقَطَتْ .

قَالَهُ [ق/ ١٤٥] الْمَازِرِيُّ فِي شَرْحِهِ "لِلتَّلْقِينِ» ، وَقَالَ: هَذَا مَعْنَى التَّعَاقُبِ؛ فَالْمُرَادُ بِالْبَدَلِيَّةِ مَا حَصَلَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ مِنَ التَّعَاقُبِ . اه. . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمه ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥١) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: (وَلاَ يُنَاوِلُ مَنْ عَلَى يَمِينه مَا عَلَى يَسَارِه بَيْنَ يَدَيْه أَوْ بِالْعَكْسِ) هَلْ هُوَ صَحَيِحٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى صحَّته فَهَلَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ مَنْعُ حَكِّ الْمُصَلِّي شَقَّهُ الأَيْسَر بِيَده الْيُمْنَى أَو الْعَكْسُ إِذَا كَانَ يُرْسِلُ يَدَهُ لَـمَا يُرِيدُ حَكِّ الْمُصَلِّي شَقَّهُ الأَيْسَر بِيَده الْيُمْنَى أَو الْعَكْسُ إِذَا كَانَ يُرْسِلُ يَدَهُ لَـمَا يُرِيدُ حَكَّهُ مِنْ جَهَة وَجْهِه ، وتَحْوِيلَه أَيْضًا طَرَفُ ردَاته الَّذِي عَلَى مَنْكَبِهِ الأَيْمَنِ إِلَى مَنْكِبِهِ الأَيْمَنِ إِلَى مَنْكِبِهِ الأَيْمَنِ إِلَى مَنْكِبِهِ الأَيْمَنِ إِلَى مَنْكِبِهِ الأَيْمَنِ وَالْعَكْسُ أَوْ لاَ مَنْعَ فِي هَذَا .. بَلْ هُوَ جَائِزٌ ؟

جَوابُهُ : لاَ رَيْب فِي صِحَّةٍ قَـوْلِهِمْ : (وَلاَ يُنَاوِلُ . .) إِلَخ . أَشَارَ إِلَيْهِ (مَخ) بِقَـوْلِهِمْ : وَلاَ يُنَاوِلُ مَنْ عَلَــي يَمِـينِهِ مَــا عَلَى يَسَارِهِ بَيْـنَ يَدَيْنِ أَوْ بِالْعَكْسِ . اهـ.

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ (ق) (٤): مِثْلُ الْمُرُورِ الْمُنَاوَلَةُ وَالْكَلاَمُ ، وَقَالَ

⁽١) التلقين (١/ ٧٩) .

⁽٢) في «التلقين »: لأنها .

⁽٣) في «الأصل » : لا يجتمعان ووجوبهما ، والمثبت من «التلقين» .

⁽٤) التاج والإكليل (١/ ٣٤٥) .

مَالِكٌ : إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِ الْمُصلِّي رَجُلٌ وَعَـنْ يَسَارِهِ رَجُلٌ فَأَرَادَ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ أَنْ يُنَاوِلَ ثَوْبًا لِلَّذِي عَنْ يَسَـارِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ لَـمْ يَصْلُحْ لَهُ ذَلِكَ . قَـالَ اَبْنُ الْقَاسِم: وَلاَ يُكَلِّمُهُ . اهـ .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ: قَالَ السَّيِّدُ الْبُرْزُلِيُّ (١): إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَي الْمُصَلِّي مَا يَمْنَعُهُ مِنْ السُّجُودِ أَبْعَدَهُ عَنْهُ وَلاَ يَرُدُّهُ لِجِهَةٍ لأَنَّهُ مُرُورٌ . اه. .

قُلْتُ : وَأَمَّا الحَكُّ وَالتَّحْوِيلُ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَظَاهِرُ مَا فِي «الْبُخَارِيِّ» (٢) جَوَازُهُ ، وَلَفْظُهُ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلاَتِهِ مِنْ جَسَدُهِ بِمَا شَاءَ وَوَضْعُ كَفَّهِ عَلَى رُسْغِهِ الأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ يَحِكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا.

(٣٥٢) [٦١] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: سَمِعَ ابْنُ الْقَاسِمِ كَرَاهَةَ النبَّر فِي الصَّلاَةِ .

ابْنُ رُشْد : هُو إِظْهَارُ الْهَمْزِ [بِكُلِّ] (٣) مَوْضِع ؛ وَلِذَا جَرَى عَمَلُ قُرْطُبَةَ أَنْ لاَ يَقْرَأُ إِمَامَ جَامِعِهَا إِلاَّ بِوَرْشِ وَإِنَّمَا تُركَ مُنْذُ زَمَنِ قَرِيب، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ التَّرْجِيعُ اللَّذِي يَحْدُثُ مَعَهُ الْنَبْرُ ءَا ءَا ءَا ، أَوْ فِعلُ بَعْضِ الْمَغْرِبِيِّيْنَ مِنْ تَحْقِيْقِ الْهَمْوْ وَالْقِشْمَامُ وَإِخْفَاءُ الْحَرَكَةِ وَإِخْراجُ كُلِّ الْحُرُوفِ مِنْ مَخَارِجِهَا لَشَغَلَ ذَلِكَ عَنْ فَهْمٍ حِكَمِهِ وَعَبَرِهِ وَتَدَبَّرِهِ .

قُلْتُ : هَذَا الاحْتَمَالُ لاَ يَلِيقُ لاتِّفَاقِ كُلِّ الْقُراءِ عَلَيْهِ وَتَوَاتُرِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَلاَسِيما إِخْرَاجُهُ الْحُرُوفَ مِنْ مَخَارِجِهَا حَتَّى قِيْلَ مَا قِيْلَ فِيمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الظَّاءِ وَالضَّادِ وَلاَ يَشْغَلُ ذَلِكَ قَارِئًا مُحَصِّلًا بَلْ مُسْتَدِئًا أَوْ مُتَعَلِّماً اه. . الْمُرَادُ

⁽١) فتاوي البرزلي (١/ ٤٣٨) .

⁽٢) صحيح البخاري (١/ ٤٠٠) باب : استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة.

⁽٣) في «البيان والتحصيل» : في كل .

نَوَازِلُ الصَّلاَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَافٍ وَسَتْرِ عَوْرَةٍ وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَةٍ ______ ٣١٣ منْهُ (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَخدْمَة المَسَاكِين وَالعيَال وَالضَّيْف والتِّلاَوَة وَالذِّكْرِ والتَّعْليم وَغَيْر كَبَدْل مَالهُ وَخدْمَة المَسَاكِين وَالعيَال وَالضَّيْف والتِّلاَوَة وَالذِّكْرِ والتَّعْليم وَغَيْر ذَلكَ مِن أَفْعَال الطَّاعَة وَهُوَ ذَاهلٌ عَنْ نَيَّة الثَّواَب لتَعَذَّر اَسْتَمْرارها واسْتَصْحَابِها في جَميع فَلكَ وَكَذَا مَا يُنْتَفَعُ به مِنْ مَالَه بلا علْمَه كَإِعْطَاءَ الزَّوْجَة وَعُمَّاله وَمَا يُؤْخَذُ مَنْهُ فَلكَ وَكَذَا مَا يُنْتَفَعُ به مِنْ مَالَه بلا علْمَه كَإِعْطَاءَ الزَّوْجَة وَعُمَّاله وَمَا يُؤْخَذُ مَنْهُ قَهْرًا مُتَعَذَرةٌ فَيْه أَيْضًا ، هَلْ لَهُ فَي ذَلكَ ثُوابٌ ، أَوْ الثَّوَابُ مُتَعَذِرةٌ فَيْه أَيْضًا بَالنَّيَّة لاَ يَحْصُلُ دُونَهَا بوَجْه مِنَ الوُجُوه ؟ وَهَلْ النِّيَّةُ تَصِحُّ بَعْدَ فِعْلِ الْخَيْرِ أَوْ تَفُوتُ بِفَوَاتِه؟ دُونَهَا بوَجْه مِنَ الوُجُوه ؟ وَهَلْ النِّيَّةُ تَصِحُّ بَعْدَ فِعْلِ الْخَيْرِ أَوْ تَفُوتُ بِفَوَاتِه؟

جَوَابُهُ : وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : أَنَّهُ لاَ يَحْصُلُ ثَوَابٌ إِلاَّ بِنِيَّة بِفِعْلٍ مِنَ [ق/ ١٤٦] الأَفْعَالِ سَوَاءً كَانَ مِنْ قَبِيْلِ الأَعْمَالِ أَوْ مِنْ قَبِيْلِ المَّتَرُوكَاتِ ، وَقَدْ اسْتَثْنُوا مِنْ ذَلِكَ نَحْوَ القِرَاءَةِ والأَذَانِ والذِّكْرِ فَإِنَّهُ لاَ يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ .

قَالَ القَسْطَلاَنِيُّ (٢): لقَرَاحَتهَ ا ؛ إِذْ الغَرَضُ الإِثَابَةُ . اهـ . وَغَيْرُهَا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ الإِخْلاَصِ ، فَإِنْ خَامَرَهَا رِيَاءٌ بَطلَتْ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِن قَبِيلِ المَّرُوكِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ عُهْدَتِه بِمُجَرَّدِ التَّرُكِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْعَقَابُ غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُثَابُ عَلَى التَّرُكِ إِلاَّ بِنِيَّةَ الاَمْتِثَالَ ، وكَذَلَكَ مَا كَانَ نَحْوَ النَّفَ قَةَ عَلَى الزَّوْجَة وأَدَاء السدُّيون ورَدِّ الودَائِع والمَعْصُوبَاتِ وغَسْلِ النَّجَاسَاتِ ونَحْوُ ذَلِكَ ممَّا يُعْلَمُ فَعْلَهُ بِغَيْرِ نِيَّة فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِن عُهْدَتِه بِفَعْلِه مُجَرَّدًا ويُجْزِئُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ ممَّا يُعْلَمُ فَعْلَهُ بِغَيْرِ نِيَّة فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِن عُهْدَتِه بِفَعْلِه مُجَرَّدًا ويُجْزِئُهُ فَلاَ تَجَبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ وَلَكِنْ لاَ ثَوَابَ لَهُ إِلاَّ بِنِيَّةَ الاَمْتِثَالَ ؟ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ بُدَّ فَلاَ تَجَبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ وَلَكِنْ لاَ ثَوَابَ لَهُ إِلاَّ بِنِيَّةَ الاَمْتِثَالَ ؟ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ بُدَّ فَلَ مِنَ الأَفْعَالِ لِقَوْلِه وَيَا اللَّهُ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِيَّاتَ وَإِنَّمَا لِكُلِّ مِنَ اللَّيْقَةِ فِي وَيَعْلَمُ اللَّهُ عَمَلَ اللَّهُ عَمَلَ اللَّهُ عَمَلَ اللَّهُ عَمَلَ إِلاً عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَكُونَ وَلَا عَمَلَ إِلاَ عَمَلَ إِلَا عَمَلَ الْمَالِيَةِ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ إِلَيْ إِلَا عَمَلَ الْمَالِعَمَالَ إِلَا عَمَلَ إِلَيْ الْمَالِكُولُ إِلَا عَمَلَ إِلَا عَمَلَ

⁽۱) البيان والتحصيل (۳٥٨/۱) بمعناه ، وحذف أكثره ، وأدخل فيه مـقاطع من الكلام ليست من كلام ابن رشد .

⁽٢) إرشاد الساري (١/ ١٦٢) .

⁽٣) أخرجه البخاري (١) .

بنيَّة) (١) . اهـ .

هَذَا إِذَا جَعْلَنَا النَّيَّةَ هِيَ قَصَدُ الفَعْلِ ابْتَغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى وَامْتِثَالاً لأَمْرِه فَتُرَادِفُ الإِخْلاَصَ ، وَأَمَّا إِنْ جُعلَتْ هِيَ القَصْدُ إِلَى الشَّيَءِ مُقْتَرِنًا بِفِعْلِهِ فَإِنَّهَا لاَ تَجِبُ فِي كُلِّ شَيء كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ . اه. .

وَقَدْ اسْتُشْنِيَ عَلَى كلاَ القَوْلَيْنِ النَّيَّةُ فَلاَ تَجِبُ فِيهَا النَّيَّةُ ؛ إِذْ لَوْ احْتَاجَتْ إِلَيْهَا لَلَزِمَ احْتَنيَاجُ الأَخْرَى إِلَى أُخَرَى ، وَهَكَذَا فَسَيَلْزَمُ الدَّوْرُ والتَّسسَلْسُلُ ، وَكَلاَهُمَا مُحَالًا فَمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا كَذَلكَ ، وَكَذَلكَ النَّظَرُ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَكَلاَهُمَا مُحَالًا فَمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا كَذَلكَ ، وَكَذَلكَ النَّظَرُ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ مَعْرِفَتِه . اه .

انْظُرْ شُرُوحَ « الرِّسَالَة» (٢) عِنْدَ المَحَلَّيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، وَ(عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَنَّيَةُ الصَّلَاةِ المُعَيَّنَةِ) (٣) ، وَابْنُ جَزِي عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ الآية [البينة:٥] .

وَأَمَّا مَا تُنْفَقُهُ رَوْجَتُهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ فَهُو قَوْلُهُ عَلَيْهِ : "إِذَا أَنْفَقَتْ المَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا مِنْ غَيْرِ مَفْسَدَة كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ طَعَامِ بَيْتِهَا مِنْ غَيْرِ مَفْسَدَة كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ وَلِلْخَارِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضَهُم أَجْرَ بَعْضٍ شَيْعًا » (٤) . اهد . هكذا لِلْبُخَارِيِّ فِي صَحِيْحِهِ .

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ : «وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ» (٥) . اهـ .

غَيْرَ أَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ طَيِّبَ النَّفْسِ بِذَلِكَ وَإِلاًّ لَمَا كَانَ لَهَا أَنْ تَفْعَلَ إِلاًّ

⁽١) الرسالة (ص/٧٩) .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ٩٣) وكفاية الطالب الرباني (٨/١) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٨) .

⁽٤) أخرجه البخاري (١٣٥٩) ومسلم (١٠٢٤) من حديث عائشة ﴿عَلَيْكَا .

⁽٥) أخرجه مسلم (١٠٢٦) وأبو داود (١٦٨٧) من حديث أبي هريرة ثيليُّك .

بإذْنه . اهـ .

وَأَمَّا مَا أُخِذَ مِنْهُ غَصْبًا فَإِنَّهُ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّة وَهُو لَهُ أَجْرُهُ مِنْ جَهَةِ الْمُصِيَةِ وَفِي الآخِرَةِ يَقْضِي لَهُ مَتَاعَهُ مِنْ حَسَنَاتِ غَـاصِبِه ، فَإِنْ نَفَدَتْ قَبْلَ قَضَائِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ أَصْلاً أُخِـذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ كَمَا ثَبَتَ هَذَا كُلُّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ تَكُنْ أَصْلاً أُخِـذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ كَمَا ثَبَتَ هَذَا كُلُّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ يَهِيْهِ (١).

فَقَدْ تَقَرَّرَ مِنْ هَذَا أَنَّ النِّيَّةَ لاَ بِمَعْنَى الإِخْلاَصِ لا بُدَّ مِنْهَا فِي شَيء مِنْ [قَرُرَ مِنْ هَذَا أَنَّ النِّيَّةَ لاَ بِمَعْنَى الإِخْلاَصِ لا بُدَّ مِنْهَا فِي شَيء مِنْ [قَرُرَ أَنَّهُ لاَ يُثَابُ عَلَيْهِ إِلاَّ بِنِيَّةَ اللهُمْتِثَالَ، وَبَعْضُهَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا ويُثَابُ عَلَيْهِ كَالذِّكْرِ ، وبَعْضُهَا يَسْتَحِيْلُ وَقُوعُهَا فَيْه وَيُثَابُ عَلَيْه كَمَا تَقَدَّمَ أَمْثَلَةُ ذَلِكَ كُلِّه.

وَأَمَّا النِّيَّةُ بِمَعْنَي الإِخْلاَصِ فَإِنَّهَا لا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ طَاعَة سوى مَا يَسْتَحيلُ وُقُوعُهَا فِيه ، فَأَمَّا النِّنَّةُ لاَ بِمَعْنَى الإِخْلاصِ فَإِنَّهُ لاَ يُمْكِنُ تَدَارُكُهَا وَلاَبُدَّ أَنْ تُقَارِنَ الفِعْلَ ، وَلَم أَرَ فِي ذَلِكَ خِلاَفًا وَأَمَّا النِّيَّةُ بِمَعْنَى الإِخْلاصِ فَكَذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورَ ، وَعَنْ بَعْضِ العُلَمَاء يُعْتَبَرُ وَقْتُ الفَرَاغِ مِنْ العَمَلِ ؛ فَإِنْ فَرغ عَلَى إِخْلاصٍ أَوْ رِيَاء فَقَدْ انْقَضَى الأَمْرُ وَلاَ يُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُةً بَعْدُ .

وَقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ : إِنَّ الفَـرِيضَةَ يُمْكِنُ إِقَامَةُ الإِخْلاَصِ فِيـهَا إِلَى الْمَوْتِ وَأَمَّا النَّوَافلُ فَلاَ سَبِيلَ فَيها إِلَى ذَلِكِ .

وَعِنْدَ غَيْرِنَا مِنْ مَشَايِخِ الكَرَامِيَّةِ : يُمْكِنُ مَا لَمْ يَنَلُ الْمَنْفَعَةَ المَطْلُوبَةَ بِالرِّيَاءِ ، فَإِذَا نَالَ المَطْلُوبَ مَنْهُ فَقَدُ فَأَتَ .

انْظُرْ (عج) عِنْدَ قَـوْلِهِ : (وَلاَ قَوْلَ وَعَمَلَ وَنِيَّـةً إِلاَّ بِمُواَفَـقَةِ السُّنَّةِ) (٢) مِنْ

⁽١) عند البخاري (٦١٦٩) ومسلم (٢٥٨١) .

⁽٢) الرسالة (ص/٧٩) .

رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الأَقْوَالَ كُلَّهَا . اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . أَعْلَمُ . أَعْلَمُ .

(٣٥٤) [٣٣] سُوَالٌ عِنْدَ قَوْلِ الأَنَّمَةِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ: (يَجِبُ بِفَرْضٍ قِيَامٌ إِلاَّ لِمَشَوَّةً) (١) _ أَيْ: أَوْ إِكَراه _ فَبِأَيِّ شَيءٍ يَكُونُ الإِكْراهُ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِخَـوْفِ القَـتْلِ فَقَطْ كَـمَـا اسْتَظْهَـرَهُ(مخ)(٢) فِي «كَبِيرِهِ» . قَالَ: وَعَلَيْهِ فَمَنْ خَافَ اللُّصُوصَ أَيْ : خَافَ القَتْلَ صَلَّى جَالِسًا وَإِنْ خَافَ غَيْرَهُ لَمْ يُصَلِّ جَالِسًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥٥) [٦٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَهُ شَخَصٌ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى سَقَطَ مِنْ القِيَامِ إِلَى الجُلُوسِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : أَنَّهَا لاَ تَبْطُلُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (يَجِبُ بِفَرْضِ قِيامٌ إِلاَّ لِمَشَقَّة أَوْ إِكْرَاه) (٣) ، وَمِنْ قَوْلِ القَبَّابِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ بِنَقْلِ (ح) لَهُ بِقَوْله : قَالَ القَبَّابُ : إِنَّ مَنْ مَنَعَهُ وَقَهَرَهُ [عَنَ الْأَبَّابِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ بِنَقْلِ (ح) لَهُ قُدْرَةٌ وَقَهُ لَا فَالُ الصَّلاَةِ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ وَقَهُ لَا فَاللهُ يَكُونُ ذَلِكَ عُذُرًا يُسْقِطُ عَنْهُ مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الإِثْيَانِ [بِهَا] (٥) مِنْ قِيامٍ أَوْ رُكُوع أَوْ سُجُود . ويَفْعَلُ سَائِرَ مَا يَقْدرُ عَلَيْهُ مِنْ إِحْرَامٍ وَقِرَاءَةً [أَوْ اللهَ الْمَاءُ كَمَا لَمْ يَقْدرُ عَلَيْهُ مَنْ إِحْرَامٍ وَقِرَاءَةً [أَوْ اللهُ اللهُ يَعْلُ اللهُ يَقْدرُ عَلَيْهُ مَا سَوَاهُ (٧) . اهد .

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/۳۱) .

⁽٢) حاشية الخرشي (١/ ٢٦٤) .

⁽۳) مختصر خلیل (ص/۳۱) .

⁽٤) في ((ح) : على .

⁽٥) في «ح» : به .

⁽٦) سقط من «ح» .

⁽٧) انظر : «مواهب الجليل » (٢/٢) .

وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أيْ : طَاقَتَهَا . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥٦) [٦٥] سُوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى الوِتْرَ جَالِسًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى القِيَامِ مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ: (وَلَمْتَنَفِّلِ جُلُوسٌ) (١) سَوَاءً كَانَتْ سُنَّةً أَوْ غَيْرِ السُّنَنِ كَالْوِتْرِ وَالْحَوْفِ ، سُنَّةً أَوْ غَيْرِ السُّنَنِ كَالْوِتْرِ وَالْحَوْفِ ، وانْظُرْ إِذَا أَدَّاهَا الصَّحِيحُ اخْتِيارًا (٢) . انْظُرْ (طخ) .اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥٧) [٦٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَكَرَ مَنْسِيَّةً فِي أَثْنَاءِ صَلاَةِ الجَنَازَةِ هَلْ [ق/ ١٤٨] يَقْطَعُهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يَقْطَعُهَا وَلَوْ ضَاقَ الوَقْتُ ؛ إِذْ لاَ تَرْتِيبَ بَيْنَ الفَرِيضَةِ والجَنَارَةِ ، والَّذِي يَأْتِي عَلَى أَصْل مَالِكٍ أَنَّ الإِمَّامَ يَقْطَعُ وَيَسْتَخْلِفُ كَمَا فِي (ق) (٣) . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥٨) [٦٧] سُؤَالٌ عَنْ مَفْهُومِ الفَذِّ مِن قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَكُلُّ فَذَّ بَعْدَ شَفْعِ مِنْ المَغْرِبِ كَثَلاَثِ مِنْ غَيْرِهَا) (٤) إِلَخ .

جَوَابُهُ : قَالَ (عبق) (٥) و (شخ) : واللَّفْظُ لِلثَّانِي : وكُلُّ فَـذٍّ بِنِيَّةِ الفَرْضِ

مختصر خلیل (ص/ ۳۲) .

⁽۲) انظر : «حاشية الخرشي » (۱/ ۳۰۰) و «مواهب الجليل» (۲/۲) .

⁽٣) التاج والإكليل (١١/٢) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٣٢) .

⁽٥) شرح الزرقاني (١/ ٤٠٤) .

كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ سَنَدٌ ، والإِمَامُ أَوْلَى مِنْ الفَذِّ بِهَذَا الْحُكْمِ . اه. .

وَأَمَّا الْمَامُومُ فَحُكْمُهُ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (لاَ مُؤْتَمَ فَيُعِيدُ فِي الوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةٌ) (١) . اه. .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّهُ حُكْمُ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٥٩) [٦٨] سُــؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ فَوَائِتُ هَـَلْ يَجُـوزُ لَـــهُ قِيَامُ رَمَضَـانَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا أَشَارَ لِللَاكَ الإِمَامُ الأَخْضَرِيُّ بِقَوْلِهِ : (وَلاَ قَيَامَ رَمَضَانَ) (٢) .

قَالَ : شَارِحُهُ الشَّرِيفِيُّ : وَإِذَا صَلَى النَّاسُ التَّرَاوِيحَ شَرَعَ فِي القَضاءِ فَهِيَ أَعْظَمُ أَجْدٍ وَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلُ بِالقَضَاءِ صَلَّى التَّرَاوِيحَ فَيكُونُ مَأْجُدورًا مِنْ وَجْهٍ وَمَأْتُومًا مِنْ وَجْهٍ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٠) [٦٩] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليل : (وَالفَوَائِتُ فِي أَنْفُسِهَا) (٣) هَلْ هُوَ أَنَّ الفَوَائِتَ يُقَدَّمُ أُوَّلُهَا زَمَنَا ؟ أَوْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُرَتِّبُ صَلَاةَ اليَوْمِ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهُ يُقَدِّمُ أَوَّلَهَا زَمَنًا ؛ إِذْ لاَ يَحْصُلُ التَّرْتِيبُ إِلاَّ بِذَلِكَ.

قَالَ (مخ) (٤) فِي «كَبِيْرِهِ» فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ أَيْ : وَوَجَبَ مَعَ الذِّكْرِ تَرْتِيبُ

مختصر خلیل (ص/ ۳۲) .

⁽٢) مختصر الأخضري (ص/١٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٣٢) .

⁽٤) حاشية الخرشي (١/ ٣٠١) .

نَوَازِلُ الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ رُعَاف وَسَتْرِ عَوْرَة وَاسْتِقْبَالِ قِبْلَة _____ ٣١٩

الفَوَائِتِ فِي أَنْفُسِهَا [قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ] (١) مُتَمَاثِلَةً أَوْ مُخْتَلَفَةً [أَوَّلُها فَأُوَّلُهَا] (٢) لَكُنِ لَيْسَ بِشْرَطَ فَلاَ إِيْلْزَمُهُ] (٣) مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ فَلاَ يُعِيدُهَا أَصْلاً لَوْ خَالَفَ وَنَكَسَ [وَ] (٤) لَوْ عَامِدًا ؛ إِذْ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا خَرَجَ وَقْتُهَا . اهد .

السُّودَانِيُّ: وَوَجَبَ تَرْتَيْبُ الفَوائِت فِي أَنْفُسِهَا الأُوَّلُ فَالأُوَّلُ كَانَتْ مُتَّفَقَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً . مَنْ تَرَكَ صَبْحَ يَوْمِهِ حتَّى فَاتَ الوَقْتُ وَعَلَيْهِ الفَوَائِتُ فَلاَ يُصَلِّيهَا إِلاَّ بَعْدَ الفَوَائِتِ لَأَجْلِ التَرْتِيبِ ؟ يَعْنِي وُجُوبًا غَيْرَ شَرْط . اهد . وَفِي (ق)(٥) عَنْ بَعْدَ الفَوَائِتِ لَأَجْلِ التَّرْتِيبِ ؟ يَعْنِي وُجُوبًا غَيْرَ شَرْط . اهد . وَفِي (ق)(٥) عَنْ ابْنِ رُشُد (٦) : يَجِبُ عَلَى مَذْهَبِ مَالِك تَرْتِيبُ الفَوائِتِ فِي القَضَاءِ الأَوَّل. اهد .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ التَّـرْتِيبَ لاَ يَحْصُلُ إِلاَّ بِتَقْـدِيمِ قَضَـاءِ أَوَّلِهَا زَمَنَاً الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ .

وَفِي (طخ) عَنْ العُوفِيِّ عَنِ الصَّائِغِ عَنْ القَاضِي عَبْدِ الوَهَّابِ: إِنَّ التَّرْتِيبَ وَاجِبٌ فِي الفَوَائِتِ إِذَا كَانَتَ مُخْتَلِفَةً كَظُهْرٍ وَعَصْرٍ مَثَلاً ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مَمَاثِلَةً كَظُهْرَيْنِ أَوْ عَصْرَيْنِ مَثَلاً فَالتَّرْتِيبُ سَاقِطٌ فِي قَضَائِهَا .

العُوفِيُّ : وَهَذَا أَيْضًا نَقَلَهُ عَبْدُ الحَقِّ عَنْ ابْنِ القَصَّارِ ، وَمَنْ ذَكَرَ ظُهْرَيْنِ أَوْ عَصْرَيْنِ فَإِنَّ التَّرْتِيبَ يَسقُطُ فِيهْمَا لأَنَّهِمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدَ وَصِفْتُهُمَا وَاحِدَةٌ وَالنِّيَّةُ وَالنِّيَّةُ [5/ ١٤٩] لَهُمَا وَاحِدَةٌ وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي وَقْتِ الذِّكْرِ فَلاَ فَائِدَةً فِي تَرْتِيبِ أَحدِهِمَا عَلَى الآخر . اه. .

⁽١) في «مخ» تقديم وتأخير .

⁽۲) سقط من «مخ» .

⁽٣) في «مخ» : يلزم.

⁽٤) سقط من «مخ» .

⁽٥) انظر : «التاج والإكليل » (٢/٩) .

⁽٦) البيان والتحصيل (١/ ٢٠٤) .

الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْعَنْى . وَفِي مَيَارَة عَلَى ّ ابنِ عَاشِرِ عَنْ (ق)(١) انظُوْ مَسَأَلَةً تَعُمُّ بِهَا الْبَلْوَى بِالنَّسْبَة لَمَنْ فَرَّطَ فِي صَلَوَات كَثْيْرَة ثُمَّ رَجَعَ عَلَى نَفْسِه وَأَخِذَ فِي قَضَاءِ فَوَائِتِه شَيْئًا فَشَيْئًا فَقَدْ تَطَلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَعَلَيْهِ صَبْحُ يَوْمِهِ أَوْ تَغُرُبُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَعَلَيْهِ صَبْحُ يَوْمِهِ أَوْ تَغُرُبُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَعَلَيْهِ صَلَاةً يَوْمِهِ [أَوَ يَنَامُ عَنْ العِشَاءَيْنِ فَيَسْتَيْقِظُ وَقَدْ بَقِي تَغُرُبُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَعَلَيْهِ صَلَاةً يَوْمِهِ أَوْ يَنَامُ عَنْ العِشَاءَيْنِ فَيَسْتَيْقِظُ وَقَدْ بَقِي قَدْرُ مَا يُصَلِّي الصَّبِحَ] (٢) هَلْ يُسْتَحَسَنُ أَنْ يَتْرُكُ النَّاسَ وَمَا هُمْ اليُومَ عَلَيْهِ مِنْ قَدُرُ مَا يُصَلِّي الصَّبِحَ] (١) هَلْ يُسْتَحَسَنُ أَنْ يَتْرُكُ النَّاسَ وَمَا هُمْ الْيُومَ عَلَيْهِ مِنْ قَوَائِتِ القَديمة وَ] (٣) يَبْدَأُونَ بِقَضَاء هَذَه أَنَّهُمْ [يُغَيِّبُ بَلِكَ عَلَى الفَوَائِتِ العَدِيمة قَإِنَ اللمِّيَة وَاللَّهُ اللَّهُ وَائِتِ العَدِيمة قَإِنَ اللَّمَةُ وَالْتَهِمُ الْقَوَائِتِ الْعَوَائِتِ الْقَدِيمة قَإِنَ اللَّمَةُ وَا لَكُمْ الْفُوائِتِ الْقَدِيمة قَإِنَ اللَّمَةُ وَى الْاَسُونَ الْمَوْائِتِ الْقَدِيمة يَتَكَاسَلُونَ عَنْ الاَشْمِعُالِ عَوَّضَهَا بِشَيْء مِنْ فَوَائِتِهِمْ القَدِيمة .

انظُرْ آخِرَ « العَواصِمِ مِنَ القَواصِمِ» فَإِنَّهُ يُرَشِّحُ هَذَا المَأْخَذَ (٦) . اه. .

أَيْ : هَلْ يَتْرُكُ مَا جَرَى عَمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَائِتَةِ القَرِيبَةِ أَوْ يُقَدِّمُ الفَوَائِتَ الْفَوَائِتَ الْفَوَائِتَ أَوْ يَفْعَلُ مَا جَرَى الْفَوَائِتَ الْفَوَائِتَ الْفَوَائِتَ أَوْ يَفْعَلُ مَا جَرَى الْفَوَائِتَ الْفَوَائِتَ أَوْ يَفْعَلُ مَا جَرَى الْفَوَائِتَ الْفَوَائِتَ أَوْ يَفْعَلُ مَا جَرَى الْفَوَائِتَ النَّاسِ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَائِتَةِ القَرِيبَةِ فَإِنَّ الذِّمَّةَ تَبْرِأُ بِذَلِكَ عَلَى المَشْهُورِ . اهد. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) التاج والإكليل (٢/ ٩) .

⁽٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

⁽٣) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

⁽٤) في (ق): الفائتة.

⁽٥) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

⁽٦) انظر : «التاج والإكليل » (٢/٩) .

مُسائِلُ

السَّهُو فِي الصَّلاَةِ

(٣٦١) [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ تَذَكَّرَ السُّجُودَ البَعْدِيَّ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ أَيَسْجُدُ حِينَئذِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ فَرِيضَـة سَجَدَهُ حَيِنَئِذ ، وَإِنْ كَـانَ مِنْ نَافِلَةٍ ، فَفِي سُجَودِهِ حِينَئِذ خِلَافٌ . أُنْظُرْ (طخ) اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٢) [٢] سُوَّالٌ عَنْ الإِمَامِ إِذَا أَخَّرَ القَبْلِيَّ هَلْ يَسْجُدُهُ المَسْبُوقُ مَعَهُ حِيْنَيْدُ أَوْ حَتَّى تَتمَّ صَلَاةً نَفْسه ؟

جَواَبُهُ : إِنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ؛ قِيلَ : إِنَّهُ يَسْجُدُهُ مَعَهُ حَيْنَذَ ، وَقَيْلَ : لاَ يَسْجُدُهُ مِعَهُ مَعَهُ حَيْنَذ ، وَقَيْلَ : لِاَ يَسْجُدُهُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ صَلاَة نَفْسَهِ ، وَقَيْلَ : إِنْ كَانَتْ عَنْ ثَلَاَثِ سَنْنِ فَالأَوَّلُ وَإِلاَّ فَالثَّانِي .

انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ حَلِيلٍ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٣) [٣] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ المَسْبُوقِ إِذَا قَدَّمَ الإِمَامُ البَعْدِيَّ هَلْ يَسْجُدُهُ مَعَهُ حِينئِذِ أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ : إِنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ هَلْ يَسْجُدُهُ مَعَهُ حِينَئْذِ نَظَرًا لِفَعْلِهِ أَوْ لاَ يَسْجُدُهُ مَعَهُ حَينَئْذَ نَظَرًا لِفَعْلِهِ أَوْ لاَ يَسْجُدُهُ مَعَهُ نَظَرًا لأَصْلَهِ ؟ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلاَ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِسُجُودِهِ مَعَهُ مَرَاعَاةً لِلْخِلاَفِ كَمَا فِي (شخ) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٤) [٤] سَأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ سَجَدَ القَبْلِيَّ فِيْ مَحَلِّهِ وَأَخَّرَهُ إِمَامُهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ؟

٣٢٢ ----- الجـزء الأول

جَواَبُهُ : أَنَّهَا صَحِيحَةٌ كَمَا فِي (عبق) (١) عَنْ «البُرْزُلِيِّ» (٢) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٥) [٥] سَأَلَ عَنْ مَـأُمُومٍ قَدَّمَ البَـعْدِيَّ وَسَجَـدَهُ إِمَامُهُ فِي مَحلِّهِ أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا صَحِيحَةٌ كَمَا فِي (عبق) (٣) عَنْ «البُرْزُلِيِّ» (٤) أَيْضًا . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٦) [٦] سَأَلَ عَنْ المَسْبُوقِ إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ وَشَـرَعَ فِي السُّجُودِ البَعْدِيِّ هَلْ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ بإثْر سَلاَم الإِمَام أَمْ لاَ ؟

َجُواَبُهُ : أَنَّهُ [ق/ ١٥٠] يَقُومُ حِينَئذ وَهُوَ الَّذِي اخْـتَارَهُ ابْنُ القَاسِمِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ لاَ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ إِلاَّ بَعْدَ فَرَاغِ الإِمَامِ مِنَ السُّـجُودِ البَعْدِيِّ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مُخَيَّرٌ ' فِي ذَلِكَ . انْظُرْ (ح) (٥) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٧) [٧] سأَّلُ عَمَّنْ تَذَكَّرَ سَجْدَةً من الشَّفْع في تَشَهُّد الوتْر مَاذَا يَفْعَلُ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَشْفَعُ الوِتْرَ وَيُكُملُهُ بِنَيَّةِ الشَّفْعِ ، وَلاَ يَضُرُّ إِحْدَاتُ هَذِهِ النِّيَّةِ فِي أَثْنَائِهِ ، ثُمَّ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلاَمِ لِزِيادَةَ الجُلُوسِ الَّذِي كَانَ يُسَلِّمُ بَعْدَهُ لَوْ لَمْ يَتَذَكَّرْ مَا نَسِيَهُ مِنْ شَفْعِهِ ثُمَّ يُوتِرُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي (عج) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) شرح الزرقاني (١/ ٤٤٤ ، ٤٤٥) .

⁽٢) فتاوي البرزلي (١/ ٤٢٤) .

⁽٣) شرح الزرقاني (١/ ٤٤٤، ٤٤٥) .

⁽٤) فتاوي البرزلي (١/ ٤٢٤) .

⁽٥) مواهب الجليل (٢/ ٢١) .

مَسَائِلُ السَّهُو في الصَّلاَة ___________

(٣٦٨) [٨] سَأَلَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ شَكَّ فِي تَشَهَّدِهِ هَلْ هُوَ فِي صَلاَةِ العِشَاءِ أَوْ الشَّفْع أَوْ الوتْر مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُسَلِّمُ بِنِيَّةِ العِشَاءِ وَيَشْفَعُ وَيُوتِرُ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَمَا فِي « مُخْتَصَرِ البَرْزَلَيِّ » (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٩) [٩] سَأَلَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي السُّجُودِ البَعْدِيِّ فَأَحْرَمَ مَعَهُ ظَانًا أَنَّهُ مَا زَالَ فِي الصَّلاَةِ أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ عَلَى الرَّاجِحِ ، وَقَالَ بَعَضٌ : إِنَّهَا صَحِيحَةٌ . انْظُرْ (عج) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٠) [١٠] سَأَلَ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبْلِيٌّ وَلَمْ يَسْجُدُهُ وَأَعَادَ الصَّلاَةَ كُلَّهَا هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ يُجْزِئُهُ إِلاَّ الإِثْيَانُ بِالسُّجُودِ الَّذِي تَخَلَّدَ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا فِي (ح)(٢) اهـ. (واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧١) [١١] سَأَلَ عَنْ مُصَلِّ عَلَيْه سُجُودُ سَهُو وَشَكَّ في سُجَوده الأَخيرِ مِنْ صَلاَتِهِ هَلْ هُوَ سُجُو دُ الرَّكْعَةِ الأَخِيرَةِ أَوْ سُجُودُ سَهُوٍ مَاذَاً يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يَسْجُدُ أَرْبَعَ سَجَدَات وَهُوَ اللائِقُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ القَاسِمِ ؛ إِذْ لاَ يَنُوبُ سُجُودُ السَّهُو عَنْ سُجُودِ رَكَّعَةٍ كَمَا فِي (طخ) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) فتاوي البرزلي (١/ ٤١١) و (١/ ٤٢٤) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٢١) .

(٣٧٢) [١٢] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَـنْ شَكَّ فِي فَرْضٍ مِنْ صَلاَتِهِ وَلَمْ يَـدْرِ عَيْنَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجْعَلُهُ الإِحْرَامَ وَالنِّيَّةَ _ يَعْنِي أَنَّهُ يُحْرِمُ بِنِيَّةِ الدُّحُولِ فِي الصَّلاَةِ وَيَأْتِي بِجَمِيعِهَا وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلاَمِ لسَهْوِهِ ، فَإِنْ تَرَكَ السَّجُودَ فَلاَ شَيءَ عَلَيْه ، وَلَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ أَتَى بِالإِحْرَامِ جَعَلَهُ الفَاتَحَةَ وَيَأْتِي بِهَا وَبِمَا بَعْدَهَا وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ أَتَى بِالإِحْرَامِ جَعَلَهُ الفَاتَحَةَ وَيَأْتِي بِهَا وَبِمَا بَعْدَهَا وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ أَتَى بِالإِحْرَامِ جَعَلَهُ الوَّكُوعَ وَيَأْتِي بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ مِنْ الصَّلاَةِ وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلاَمِ انْظُرْ (ح) (1) اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٣) [١٣] سَأَلَ عَنْ حُكْم قراءَة المُصلِّي حَالَ التَّنَاوُب فَهْلَ تُجْزِئُهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ وَتُجْزِئُهُ إِنْ كَانَ يَفْهَمُ مَا يَقُولُ وَإِلاَّ فَيُعِيدُ مَا قَرَأَ ، فَإِنْ لَمْ يُعِدْ ، فَاإِنْ كَانَ فِي الفَاتِحَةِ فَلاَ تُجْزِئُهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهَا أَجْزَأَتْهُ انْظُرْ (طخ). اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٤) [١٤] سَأَلَ عَنْ حُكْم التَّرَوُّح بِالكُمِّ فِي الصَّلاَة مَثَلاً ؟

جَوابُهُ: قَالَ مَالِكُ : الصَّوَابُ أَنْ لاَ يَفْعَلَ (٢) ، ابْنُ القَاسِمِ : يُرِيدُ فِي الْكُتُوبَة وَلاَ بَأْسَ به في النَّافلَة إذَا غَلَبَهُ [العَرَقُ] (٣) .

وَفِي « النَّوَادِرِ» (٤): أَنَّهُ يُكُرهُ فِي الفَرْضِ وَالنَّفْلِ.

وكَذَلِكَ يُكْرَهُ إِلْقَاءُ الرِّدَاءِ عَنْ مِنْكَبَيْهِ فِي الْحَرِّ.

⁽۱) مواهب الجليل (۲/۲۲) عن «الكافي» (۱/٥٦) بتصرف واختصار .

⁽٢) انظر : «البيان والتحصيل » (١/ ٢٥١) و (١/ ٣١٧) .

⁽٣) في «البيان والتحصيل » : الحر .

⁽٤) النوادر والزيادات (٢/ ٣٣٦) لكن الذي قاله بنصه : «وكـره الترويح من الحر في المكتوبة ، وخففه في النافلة » وهو مخالـف لما نقله المصنف هنا ، وهذا هو الموافق لقول مالك ومذهبه إلا أن المصنف عمد إلى هذا . فنقله عن ابن حبيب كما في « النوادر» (٢/ ٢٣٩) .

مَسَائِلُ السَّهْو في الصَّلاَة ______ ٣٢٥

وَقَالَ مَـالِكٌ : لاَ بَأْسَ بِهِ فِي النَّافِلَةِ إِذَا كَـانَ جَالِسًا ، وَلاَ يَفْـعَلُ ذَلِكَ فِي قَيَامِهِ.

وَفِي «الوَاضِحَة» (١): وَلاَ بَأْسَ أَنْ يَمْسَحَ [ق/ ١٥١] العَسرَقَ ، وَيُكْرَهُ الإِتْيَانُ بِالْمَرَاوِيحِ إِلَى المَسْجِدِ والتَرَوِيحِ بِهَا فِيهِ .

انظر (ح) (٢) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٥) [١٥] سَأَلَ عَنْ حُكْم النَّفْث في الصَّلاَة لغير حَاجَة (٣).

جَوَابُهُ : إِنَّهُ إِذَا كَانَ بِصَوْتَ فَكَالْكَلَامِ تَبْطُلُ الْصَّلْاَةُ بِعَلَمْده ، والجَاهِلُ كَالعَامِد ، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلامِ لِسَهْوِه ، وَإِذَا كَانَ بِلاَ صَوْتَ فَلاَ تَبْطُلُ بِعَمْدِهِ وَلاَ سُجُوْدَ بَعْدَ السَّلامِ ؛ لِسَهْوِه كَمَا فِي (شخ) اهر . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٦) [٦٦] سَأَلَ عَنْ مَسْبُوقَ قَامَ لِلْقَضَاء بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَتَذَكَّرَ الإِمَامُ سُجُودًا بَعْدِيًّا وَرَجَعَ المَسْبُوقُ إِلَى الجُّلُوسِ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِمًا . هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهَا تَبْطُلُ، وَعَنْ عِيسَى: إِنْ رَجَعَ جَاهِلاً صَحَّتْ. انْظُر (س) اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٧) [١٧] سَأَلُ عَمَّنْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ الرَّكْعَةِ الأُوْلَى وَالفَاتِحَة مِنَ الرَّكْعَةِ الأُوْلَى وَالفَاتِحَة مِنَ الثَّانِيَةِ سَهُواً وَلَمْ يَتَذَّكَرْ إِلاَّ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ فَهَلْ يَفُوتُهُ تَدَارُكُ الأُولَى أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَفُوتُهُ تَدَارُكُ الأُولَى ؛ إِذْ عَقْدُ الرَّكْعَةِ الفَاسِدَةِ يَفُوتُ بِهِ تَدَارُكُ

النوادر والزيادات (١/ ٢٣٩) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٣١) .

⁽٣) انظر : «النوادر والزيادات » (١/ ٣٣٢ _ ٢٣٤) .

نَقْصِ مَا قَبْلَهَا كَعَقْد الصَّحِيحة كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ : (وَبَطَلَ بِأَرْبَعِ سَجْدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الأُولُ) (١) . اهـ .

وَلاَ سِيَّمَا ذِكْرُ (مخ) (٢) فِي « كَبِيرِه» مَا نَصَّهُ: وَلَعَلَّ فَائِدَةَ ذِكْرِ هَذَا الفَرَاغِ بَعْدَ القَاعَدَةِ السَّابِقَةِ فِي قَوْلِهِ: (وَتَدَارَكُهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَلَمْ يَعْقَدْ [رُكُوعَهَا] (٣) وَهُو رَفْعُ رَأْسِ إِلاَّ لِتَرْكُ رُكُوعٍ فَبِالانْحنَاء) (٤) أَنْ يُقَالَ: نَصَّ عَلَى هَذَا الفَرْعِ لَعُو رَفْعُ رَأْسِ إِلاَّ لِتَرْكُ رُكُوعٍ فَبِالانْحنَاء) الله يُقالَ: نَصَّ عَلَى هَذَا الفَرْعِ لِعُلَا يُتَوَوِّهُمَ أَنَّ الرَّكُعَةَ البَاطِلَةَ لاَ تُفْيِتُ التَّدَارُكَ ؛ لِعَدَمِ الاغتِدَادِ بِهَا . اهد. المُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظُه .

والفَاتِحَةُ كَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ الصَّلاَةِ عَلَى المَشْهُورِ ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَهَلْ تَجِبُ الفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَة ؟ . .)(٥) الخ . أَنَّ التَفْصِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصنَّفُ فِي تَوْضِيحَ الفَاتِحَة عَنْ ابْنِ رُشْد ضَعيفٌ، وَالمَعْمُولُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي «مُخْتَصَرِهِ» : (وَبِتَرْكُ رُكُن وَطَالَ [و] (٦) تَدَارَكَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا) (٧) وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوْلَى بِبُطْلاَنِهَا لِفَذِّ وَإِمَام . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٧٨) [١٨] سَأَلَ عَنْ القَبْلِيِّ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى المَامُومِ حَالَةَ الاقْتِدَاءِ دُونَ إِمَام أَيْنَ هُو ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ هُوَ الْمُشَارُ لَـهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الكُسُوفِ : (وَتُدْرَكُ

⁽١) مختصر خليل (ص/٣٥) .

⁽٢) انظر : « حاشية الخرشي » (١/ ٣٤١) .

⁽٣) في «مختصر خليل» : ركوعًا .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٥) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٢٩) .

⁽٦) سقط من الأصل ، والمثبت من « مختصر خليل» .

⁽٧) مختصر خليل (ص/٣٥) .

مَسَائِلُ السَّهْو في الصَّلاَة __________٣٢٧ ______

الرَّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ) (١) الثَّانِي بِقَوْلِ (مخ) (٢) : وَلَوْ رَكَعَ بِنِيَّةِ الثَّانِي [وَسَهَا] (٣) عَنْ الأَوَّلِ سَجَدَ قَبْلَ السَّلاَم . اهـ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ رَكَعَ) يَعْنِي : الْمَأْمُومُ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣٧٩) [١٩] سُـؤَالٌ عَنْ حَــدِّ القَلِيلِ والمُتَــوَسِّطِ والكَثِيــرِ مِنْ الحَكِّ فِي لَصَّلاَة؟

جَوابُهُ : إِنِّيْ لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا لَدَيْنَا مِنْ تَصَانِيفِ أَئِمَّتِنَا إِلاَّ الأَوْجَلِيِّ عَلَى ابِنِ عَاشَرَ وَنَصُّ كَلاَمِهِ فِي ذَلِكَ : قَالَ شَيْخُنَا الْحَسَّانِيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلاَثُ حَكَّاتٍ قَلِيْلٌ ، وَمِنْهَا إِلَى الْعَشَرَةِ مُتَوَسِّطٌ ، وَمَا فَوْقَهُ كَثِيرٌ . اه. . كَلاَمُهُ بِلَفْظه .

وَفِي (ق) عَنْ ابْنِ عَـ الأَقِ مَا نَصُّهُ: لاَ أَذْكُرُ لأَهْلِ المَـذْهَبِ ضَابِطًا لِلْفِعْلِ الكَثِيرِ وَقَـالَ ابْنُ شَاسٍ: الْكَثِيرُ مَـا يُخَيِّلُ للنَاظِرِ الإِعْرَاضَ عَنْ الصَّلاَةِ الكَثِيرِ وَقَـالَ ابْنُ شَاسٍ: الْكَثِيرُ مَـا يُخَيِّلُ للنَاظِرِ الإِعْرَاضَ عَنْ الصَّلاَةِ الكَثِيرِ وَقَـالَ ابْنُ شَاسٍ: الْكَثِيرُ مَـا يُخَيِّلُ للنَاظِرِ الإِعْرَاضَ عَنْ الصَّلاَةِ [ق/ ١٥٢] بِإِفْسَادِ نِظَامِهَا وَمَنْعِ التَّصَالِهَا (٤).

وَهَذَا الكَلاَمُ ذَكَرَهُ أَبُوْ حَامِد ، قَالَ فِي «الوَجِيزِ» : الكَثِيرُ مَا يُخَيِّلُ لِلنَّاظِرِ إِلَيْهِ الإِعْرَاضَ عَنْ الصَّلاَةِ كَثَلاَتُ خَطَواتٍ أَوْ ثَلاَثِ ضَرَبَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ . اهـ.

الْمُرَادُ مِنْهُ وَنَحْوُهُ لـ (شخ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ومِنْ شُرُوْطِ الصَّلاَةِ تَرْكُ الأَفْعَالِ الكَثْيرةِ فِيهَا ، وَالكَثْرَةُ مَا يَحْصُلُ لِلنَّاظِرِ الإِعْراضَ عَنْ الصَّلاَةِ بِإِفْسَادِ لِلْأَفْعَالِ الكَثْيرةِ فِيهَا ، وَالكَثْرَةُ مَا يَحْصُلُ لِلنَّاظِرِ الإِعْراضَ عَنْ الصَّلاَةِ بِإِفْسَادِ فِي تَسْبِيحٍ نِظَامِهَا وَمَنْعِ التَّصَالِهَا ، فَلاَ تَبْطُلُ بِمَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيكِ الأَصَابِعِ فِي تَسْبِيحٍ

مختصر خلیل (ص/٤٩).

⁽۲) حاشير الخرشي (۱۰۸/۲) .

⁽٣) في «بخ» : نفسها .

⁽٤) وقال الصاوي : والكثير عندنا ما يخيل للناظر أنه ليس في صلاة .

أَوْ حَكَّةً وَلاَ بِمَشْي يَسِيرٍ وَإِنْ كُـرِهَ ذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَصْلَحَةٍ ، أَوْ لِمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُوْرَةُ. اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٠) [٢٠] سُوَّالٌ عَنْ مَأْمُ ومٍ مُسَلِّمٍ قَبْلَ سَلاَمٍ إِمَامِهِ لِظَنِّهِ سَلاَمَ إِمَامِهِ ثُمَّ تَفَطَّنَ لذَلكَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوابُهُ: إِنْ تَفَطَّنَ قَبْلَ سَلاَمٍ إِمَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ رَجَعَ إِلَيْهِ وَتَصِحُّ صَلاَتُهُ وَلاَ سُجُودَ عَلَيْهِ لاَّجْلِ سَلاَمِهِ ، لاَنَّهُ حَالُ القُدْوَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَطَّنْ حَتَّى سَلَّمَ الإِمَامُ وَتَمَادَىْ عَلَى صَلاَتِهِ فَصَحِيحةٌ ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلاَمِ لِنَقْصِ السَّلاَمِ مَعَ الإِمَامِ وَتَمَادَىْ عَلَى صَلاَتِهِ فَصَحِيحةٌ ، ويَسْجُدُ قَبْلَ السَّلاَمِ لِنَقْصِ السَّلاَمِ مَعَ الإِمَامِ وَزِيَادَتِهِ السَّلاَمَ قَبْلَ سَلاَمِ الإِمَامِ (١).

انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلِ . اهم . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨١) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ مَسْبُوق ظَنَّ سَلاَمَ إِمَامِهِ وَقَامَ لِلْقَضَاءِ ، ثُمَّ بَعْدَ فَعْله لَبَعْض الصَّلاَة تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَامَ للْقَضَاء قَبْلَ سَلاَم الإِمَامَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ سَلاَمِ إِمَامِهِ رَجَعَ إِلَيْهِ حَتَّى يُسلِّمَ - أَعْنِي : الإِمَامَ - وَيَقُسُومُ هُوَ لِلْقَضَاء حَيْنَتِذ ، وَلاَ سَجُودَ عَلَيْهِ فِي الزِيَادَة ؛ لأنَّها حَالُ القُدُوة، وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى سَلَّمَ الإِمَامُ رَجَعَ وَلاَ يُعْتَدُ بِمَا فَعَلَهُ قَبْلَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَبَعْضَهُ بَعْدَ سَلاَمِهِ لَمْ يُعْتَدّ سَلاَمٍ الإِمَامِ وَبَعْضَهُ بَعْدَ سَلاَمِهِ لَمْ يُعْتَدّ سَلاَمٍ الإِمَامِ وَبَعْضَهُ بَعْدَ السَّلاَمِ يَتُوقَّفُ بِمَا فَعَلَ بَعْدَ السَّلاَمِ يَتُوقَقَفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَفَعْلِ سُجُودِ رَكْعَة رَكَعَ فِيهَا قَبْلَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَفَعْلِ سُجُودِ رَكْعَة رَكَعَ فِيهَا قَبْلَ سَلاَمٍ الإِمَامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإَمَامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإَمْامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإَمَامِ وَسَجَدَ لَهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإَمْامِ ، فَلاَ يُعْتَدُّ بِجَمِيعِهَا وَيُعِيدُ الرَّكْعَة بِتَمَامِهَا ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلامِ كَمَا فِي التَّوْضِيح» . «التَّوْضِيح» .

انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلَيلٍ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « النوادر والزيادات» (۱/ ۳۹۰) .

(٣٨٢) [٢٢] سَالًا عَنْ حُكْمِ مُصلً عَطَس فِي أَثْنَاءِ صَالاَتِهِ وَحَمدَ اللَّهَ تَعَالَى وَشَمَّتَ لَهُ مُصلً آخَرُ .

فَإِنْ قَالَ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ العَظِيمُ ، هَلْ تَبْطُلُ صَلاَّتُهُمَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ رَيْبَ فِي صِحَّةِ صَلاَةِ العَاطِسِ ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ فِيْ مَبْحَثُ عَدَم سُجُوْدِ السَّهْوِ ، وَعَدَم بُطْلاَنِ الصَّلاَة بِقَوْله: (وَلاَ لِحَمْد عَلَيْلٌ فِيْ مُبْحَثُ عَدَم سُجُوْدِ السَّهْوِ ، وَعَدَم بُطْلاَنِ الصَّلاَة بِقَوْله: (وَلاَ لِحَمْد عَاطسٍ أَوْ مُبَشِّر) (1) . اهد . لكن يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَنُدِبَ تَرْكُهُ) (٢) . اهد .

وَأَمَّا صَلاَةُ الْمُشَمِّتِ فَفِي صِحَّتِهَا خِلاَفٌ ذَكَرَهُ (ح) (٣) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٣) [٢٣] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ الْمُصَافَحَةِ فِي الصَّلاة ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ بَأْسَ بِهَا (٤) كَمَا فِيْ حَاشِيَةٍ أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٤) [٢٤] سَأَلَ عَنْ حُكْمٍ مَا [ق/١٥٣] يَعْرِضُ لِلْمُصَلِّى فِي الصَّلاَةِ مِنْ حَدِيْثِ النَّفْسِ وَرَبَّمَا كَانَ فِيْ جُلِّ صَلاْتِهِ ؟

جَواَبُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ اللَّخْمِيُّ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَادِ أَوْ زِيَادَةً يَسِيْرَةً فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيْرَةً حَتَّىْ لاَ يَدْرِيْ كَيْفَ صَلَّيْ أَعَادَ أَبُدًا .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٣٤) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) انظر: « التاج والإكليل » (٢/ ٣٠) و«حاشية الحرشي» (١/ ٣٢٢).

⁽٤) هو قول ابن الماجشون كما في «النوادر والزيادات» (١/ ٢٣٣) .

قَالَ البُرْزُلِيُّ : وَهَذَا مَاْ لَمْ يَكُثُرُ عَلَيْهِ فَإِنْ كَثُرَ عَلَيْهِ وَلاَ يَسْتَطِيْعُ ضَبْطَ نَفْسِهِ فَيَسْقُطْ حَيْنَذَ كَالْمُوسُوسِ فِي الصَّلاَةِ . اهـ .

انْظُو (مُخْتَصَرَ البُوزُلِيِّ) (١) . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم المَأْمُوم إِذَا نَعِسَ عَنْ الرَّفْعِ مْنِ الرَّكُوعِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (٢) : فَإِنْ مَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ نَعِسَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرَّكُوْعِ فَأَجْرَاهَا ابْنُ يُونْسُ عَلَىْ الخِلاَفِ فِي عَقْدِ الرَّكْعَةِ .

قَالَ : فَعَلَى قَوْل مَنْ يَقُوْلُ : عَقْدُ الرَّكْعَةِ إِمْكَانُ اليَدَيْنِ مِنْ الرُّكْبَيْنِ، فَهُوَ كَمَنْ نَعِسَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ رَفْعُ الرَّاسِ كَمَنْ نَعِسَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ رَفْعُ الرَّاسِ مِنْهَا فَهُوَ كَمَنْ نَعِسَ قَبْلَ الرَّكُوْعِ . اه. .

قَوْلُهُ : (كَمَنْ نَعِسَ بَعْدَ الرُّكُوعِ . . .) إِلَخْ . أَيْ : فَلاَ يَفُونُهُ تَدَارُكُ الرَّفْعِ وَلاَ السَّجُوْدُ وَلَوْ فَرَغَ الإِمَامَ مِنْ جَمِيْعِهِ مَا لَمْ يَعْقِدْ رُكُوعَ السِّيْ تَلِيْهَا . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَواَبُهُ: قَالَ (عج) فِيْ حَاشَيَة عَلَىْ «الرِّسَالَة»: مَنْ قَالَ بَعْدَ مَا صَلَّى ْ رَكْعَ تَيْنِ: «السَّلاَمَ» فَقَطْ سَهُواً _ أَيْ: وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيْكُمْ _ ثُمَّ تَذَكَّرَ وَرَجَعَ للصَّلاَة سَجَدَ بَعَدَ السَّلاَم.

قَالَ البُرْزُلِيُّ (٣): وَكَانَ شَيْخُنَا الإِمَامُ يُفْتِيْ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ للإِحْرَامِ ويَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَام، وَسَمَعْتُ فِيْ المُذَاكَرَاتِ أَنَّهُ لاَ سُجُودَ عَلَيْهِ ، لأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ السَّلَام، وَسَمَعْتُ فِيْ المُذَاكَرَاتِ أَنَّهُ لاَ سُجُودَ عَلَيْهِ ، لأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ

⁽۱) انظر : «فتاوي البرزلي » (۱/ ۲۱۰ ، ۲۱۱) باختصار شدید .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/٥٦) .

⁽٣) فتاوي البرزلي (١/ ٤١٢) .

تَعَالَى ، وَعَنْ البَاجِيِّ : إِنْ وَقَعَ سَهُواً لَمْ يُقْصَدُ بِهِ الخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ يَرْجِعُ بِلاَ إِحْرَامٍ وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلاَمِ وَمَنْ جَعَلَهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ لَمْ يُصِبْ. اه. .

المُرَادُ مِنْهُ .

فَهَذَا الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ .

قُلْتُ : وَلَعَلَّهُ إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى تَلَفَّظَ بِبَعْضِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِإِحْرَامٍ وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ بِلاَ خِلاَف ؛ لِتَلَقَّظُهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ أَنِّي لاَ أَتَحَمَّلُ عُهْدَةَ الفَتْوَى بِذَلِكَ ؛ لِعَدَمِ وُقُوفِيْ عَلَى صَرِيْحٍ فِيهِ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٧) [٢٧] سُوَّالٌ عَنْ حَدِّ الكَثِيْرِ مِنْ الكَلاَمِ لإِصْلاَحِ الصَّلاَةِ الْبُطِلِ لَهَا المُشارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ : (إِلاَّ لإِصْلاَحِهَا) (١) فَبكَثَيْرِه ؟

جَواَبُهُ: قَالَ النَّفْرَاوِيُّ (٢): إِنَّ مَا كَانَ مِنْ الكَلاَمِ لِإِصْلاَحِ الصَّلاَةِ ، فَلاَ تَبْطُلُ إِلاَّ أَنْ يَكْثُرَ فِيْ نَفْسِهِ وَهُوَ مَا يَعُدُّهُ العُرْفُ كَثِيْرًا ، وَلَوْ تَوَقَّفَ الإِصْلاَحُ عَلَيْهِ . . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٨) [٢٨] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ زُوْحِمَ عَنْ رُكُوْعِ الْأَخِيْرَةِ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ السَّجْدَة الأَخِيْرَة ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عبق) (٣) : مَحِلُّ قَوْلِهِ : (فِيْ غَيْرِ [ق/ ١٥٤] الأُولَى) (٤) : إِذَا زَالَ [اللَانِعُ عَنْهُ] (٥) قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَـامِ مِنْ سُجُـوْدِ مَا حَـصَلَ فِيْهَـا المَانِعُ [أَوْ

مختصر خلیل (ص/۳٤) .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ٢٢٣) و (٢/ ٢٦٨) .

⁽٣) شرح الزرقاني (١/ ٤٦٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٦) .

⁽٥) في «عبق» : مانعه .

عَقِبَهُ] (١) فَإِنْ اسْتَمَّرَ حَتَّىْ عَقْدَ الإِمَامُ رَكْعَةً تَالِيَةً لِرَكْعَة الْعُذْرِ ، فَإِنَّهُ يَتَلافَىْ مَا فَاتَهُ مِنْ رَكْعَة بَعْدَهَا أَيْضًا لَكُلاَّ يَصِيْرَ قَاضِيًا وَالرَّكُعَة] (٢) فِي صُلْب الإِمَامِ [فَإِنَّهَا] (٣) يَقْضَيْهَا بَعْدَ سَلاَمِهِ وَيَجْتَمِعُ مَعَهُ [لَرَكْعَة] (١) فِي صُلْب الإِمَامِ [فَإِنَّهَا] (٣) يَقْضَيْهَا بَعْدَ سَلاَمِهِ وَيَجْتَمِعُ مَعَهُ [لَرَكْعَة قَبْلَ إِحْرَامِهِ وَرَكْعَة مَثَلاً بَعْدَهُ ، [حَيْنَئذ] (٤) البِنَاءُ وَالقَضَاءُ لِسَبْقِ الإِمَامِ لَهُ بِرَكْعَة قَبْلَ إِحْرَامِهِ وَرَكْعَة مَثَلاً بَعْدَهُ ، وَمُحَلِّ تَلاَفِيهُ مَا حَصَلَ فِي هَا المَانِعُ مَا لَمْ يَخْشَ فَوَاتَ رَكُوعَ الرَّابِعَة مَعَ الإِمَامِ ، وَمَحَلُّ قَلْنَ تَرَكَ تَكُمَيْلَهَا مُحَافَظَةً عَلَى رُكُوعِهِ مَعْ الإِمَامِ فِي الرَّابِعَة ، ولَوْ عَلَى أَنْ خَشِي ذَلَكَ تَرَكَ تَكُمَيْلَهَا مُحَافَظَةً عَلَى رُكُوعِهِ مَعْ الإِمَامِ فِي الرَّابِعَة ، ولَوْ عَلَمَ أَنَّهُ إِنْ كَمَّلَ المَزْحُومَ عَنْهَا أَدْرَكَهُ فِي سَجْدَةِ الرَّابِعَةِ هَكَذَا يَنْبَغِي . اهِ المُرَادُ مَنْهُ . المَّ المُرَادُ . اللهَ المُرَادُ . اللهُ المُعَامِ المُعَلِقُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمَالِعَةِ هَكَذَا يَنْبَغِي . اهِ المُرَادُ مَنْهُ .

قُلْتُ : وَلَعَلَّ سَلاَمَ الإِمَامِ بِمثَابَةِ عَقْدِهِ الرَّكْعَةَ التَالِيَةِ لِرَكْعَةَ العُذْرِ ، لأَنَّهُ رُكُنٌ ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنْ زَالَ الزِّحَامُ عَنْهُ - أَيْ : المَاْمُومِ المَذْكُورَ - بَعْدَ رَفْعِ الإِمَامِ مِنْ السَّجْدَةِ الأَخْيرةِ وَقَبْلَ سَلاَمَهِ فَلاَ يَفْعَلُ مَا رُوْحِمَ عَنْهُ وَيْسَتَأْنِفُ رَكْعَةً بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ أَلْ مَا رُوْحِمَ عَنْهُ وَيْسَتَأْنِفُ رَكْعَةً بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ ، وَإِنْ اسْتَمَ المَانِعُ حَتَّى سَلَّمَ الإِمَامُ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا رُوْحِمَ عَنْهُ مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودُ وَيُعْتَدُّ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ . ا ه. .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٨٩) [٢٩] سُوَّالٌ عَنْ المَسْبُوقِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ مَعَ الإِمَامِ القَبْلِيَّ وَسَجَدَهُ بَعْدَ تَمَام صَلَاتِه مَا الْحُكْمُ فِيْ ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (عج): قَوْلُهُ: (وَأَخَّـرَ البَعْدِيَّ) (٥): أَيْ: وَيَسْجُدُ القَبْلِيَّ قَبْلِيً قَبْلِيً قَبْلِيً قَبْلِيً قَبْلِيً القَاسِمِ. قَبْلَ قَيْلِي فَاللهُ ابْنُ القَاسِمِ.

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) سقط من (عبق) .

⁽٣) في (عبق) : فإنما .

⁽٤) سقط من الأصل .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٣٤) .

وَقَالَ أَشْهَبُ : بَعْدَ قَضَاء مَا عَلَيْه .

وَمُنشَأُ الخِلاَفِ : هَلْ مَا أَدْرَكَهُ آخِرُ صَلاَتِهِ أَوْ أَوَّلُهَا (١) ؟

· (١) قال الرجراجي : « فإذا قام إلى القضاء هل يكون ما أدرك هو أول صلاته أو هو آخرها ؟ فاختلف فيها المذهب على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن ما أدرك هو أول صلاته ، وما فاته هو آخرها ، وهو مذهب الشافعي . والثاني : أن ما أدرك هو آخر صلاته ، وما فاته هو أولها ، وهو مذهب أبي حنيفه .

والقولان عن مالك .

والقول الثالث : الفرق بين الأقوال والأفعال ؛ فقال : يقـضي في الأقوال ـ يعني القراءة ـ ويبني في الأفعال [ق/ ٢٧ جـ] يعنى : الأداء .

وهذا القول الثالث هو قوله في « المدونة » ، وهذا هو الصحيح عن مالك ، والقولان الآخران حكاهما أبو محمد عبد الوهاب في المذهب عن مالك ، وفائدة الخلاف هل حكم ما يأتى بعد سلام الإمام حكم الأداء أو حكم القضاء ؟

وسبب الخلاف : اختلاف طريق الحديث الوارد عنه ﷺ : « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا» والإتمام يقتضى أن يكون ما أدرك هو أول صلاته .

وفي بعض طرق الحديث : « فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا » .

والقضاء يوجب أن ما أدرك هو آخر صلاته .

فمن ذهب مذهب الجـمع جعل القضاء في الأقوال ، والأداء في الأفعـال ، وهذا ضعيف في النظر أن يكون بعض الصلاة أداء وبعضها قضاء .

قال القـاضي أبو الوليـد بن رشد والحفـيد :مع اتفـاقهم علي وجـوب الترتيـب في أجزاء الصلاة، وعلى أن تكبيـرة الإحرام هي افتتاح الصلاة ، والسـلام تحليلها دليل واضح أن ما أدرك هو أول صلاته .

لكن تختلف نية الإمام والمأموم في الترتيب في أجزاء الصلاة فتأمل هذا .

فيشبه أن يكن آخر ما راعاه من قال ما أدرك هو آخرصلاته ، انتهي قوله . فإذا قلنا : إن الذي أدرك هو أول صلاته ، فإنه يقوم بتكبير ؛ الذي أدرك هو أول صلاته ، فبعل الذي أدرك أولها ، ثم يأتي بركعتين متواليتين بأم القرآن في كل ركعة دون السورة وهذا حكم البناء وهكذا في المغرب أيضًا إذا أدرك منها ركعة ، فإنه يقوم إذا سلم الإمام يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ، ثم يقوم بعد التشهد ، فيأتي بالركعة الثانية بأم القرآن خاصة ، ويجلس ويتشهد ، ويسلم .

فَلَوْ تَرَكَ سُجُوْدَ القبلِيِّ مَعَهُ وَسَجَدهُ بَعْدَ تَمَامٍ صَلاَتِه ، فَقَالَ البَرْزَلِيُّ : مَسْأَلَةٌ: إِذَا لَمْ يَسْجُدُ اللَّسْبُوقُ مَعْ الإِمَامِ القَبْلِيَّ حَتَّى أَتَمَّ صَلاَتَهُ وَسَجَدَهُ قَبْلَ السَّلَامِ فَصَلاَتُهُ صَحيْحَةٌ .

قُلْتُ : كَأَنْ يَتَقَدَّمُ لَنَا فِي المَجَالِسِ بُطْلاَنُ صَلاَتِه ؛ لَمُخَالَفَتِهِ الإِمَامَ فِي الْمُغَالِ وَهَذَا عَلَى القَوْلُ ابْنِ القَاسِمِ الأَفْعَالِ وَهَذَا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ مَا أَدْرَكَهُ هُوَ آخِرُ صَلاَتِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ القَاسِمِ

= وعلى القول بأن ما أدرك هو آخر صلاته ، فإنه إذا سلم الإمام يقوم ويأتي بركعتين بأم القرآن وبسورة في كل ركعة من غير أن يجلس بينهما ، وهذا حكم القضاء .

وعلي القول الثالث الذي يكون فيه بانيا في الأفعال قاضيًا في الأقوال ، فيقرأ فيها بأم القرآن وسورة ، فيجلس ثم يقوم إلى الركعة الباقية يقرأ فيها بأم القرآن وبسورة فيجلس .

وهذا الحكم فيما أدرك ركعة واحدة من صلاة هي أربع ؛ فقد قال في « الكتاب» : يقوم ويأتي بركعة يقرأ فيها بأم القرآن وسورة، ثم يقوم ويأتي بركعة يقرأ فيها بأم القرآن وسورة، ثم يقوم ولا يجلس ويأتي بركعة يقرأ بأم القرآن خاصة ، ويتشهد ، ويسلم .

وهذا يتخرج على القول بأن الذي أدرك هو أول صلاته ، إلا أنه يقضي مثل الذي فاته ، كما نص في « المدونة » ، وأما على القول بأن ما أدرك هو آخر صلاته فيبني في الأقوال والأفعال ، فإنه يقوم ويأتي بركعتين وسورة ، فيجلس ثم يقوم ويأتي بركعتين متواليتين بأم القرآن خاصة في كل ركعة .

فهذا فائدة قولهم : ما أدرك هو أول صلاته ، أو هو آخر صلاته .

وقد قال بعض المتأخرين: إن ذلك اختلاف في عبارة لا ترجع إلى معنى ، وهو قول أبي إسحاق التونسي وغيره ، حتى إن الشيخ أبا محمد عبد الله بن أبي زيد حكي إجماع أهل المذهب في كتاب «الـنوادر»: أن القاضي إنما يفترق من البانـي في القراءة [ق/١٣٦] فقط ، لا في قيام أو جلوس ، وإن كل فذ أو إمام فبان ، وكل مأموم فقاض .

فانظر ما حكاه هذا الشيخ ، وانظر [إلى] الخلاف الذي حكيناه في المذهب ، وربك أعلم بمن هو أهدى سبيلاً .

وعلى هذا اختلف ابن القاسم وأشهب في الفذ يسقط سجدة من أول ركعة أو من الثانية. قال ابن القاسم وغيره : يكون بانيًا ، وفرق بينه وبين المأموم .

وقال أشهب وابن وهب : يكون قاضيًا ، ويأتي بركعة بأم القرآن وسورة ، ويسجد بعد السلام»، «مناهج التحصيل » (١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٣) .

الّذِي مَشَىْ عَلَيْهِ الْصَنِّفُ ، وَهُو يَفْيدُ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْجُد القَبْلِيَّ مَعَ الآمِامِ حَيْثُ أَدْرَكَ رَكْعَةً تَبْطُلُ صَلاَّتُهُ _ أَيْ : حَيْثُ كَانَ عَمْدًا وَجَهْلاً لاَ سَهْوًا وَعُلْمَ أَنَّهُ عَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ لَوْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلاَمِ صَحَّتْ صَلاَتُهُ عَمَلاً بِقَوْلِ وَعُلْمَ أَنَّهُ عَلَى القوْلِ الثَّانِي حَيْثُ أَخَرَهُ المُصَنِّفِ : (وَصَحَّ إِنْ قَدَّمَ أَوْ أَخَرَ) (١) وكذلك على القوْلِ الثَّانِي حَيْثُ أَخَرَهُ سَهُواً . اه. .

المُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَىْ القَوْلِ بِالصِّحَّةِ (شخ) والنَّفْرَاوِيُّ ^(٢) فَلاَ نُطِيْلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِمَا فِي ذَلِكَ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٠) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ المَسَائِلِ الَّتِيْ تَبْطُلُ فِيْهَا صَلاَةُ الإِمَامِ دُوْنِ المَّأْمُومِ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (عبق) (٣) عنْدَ تَكَلُّمه عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ: (وَإِلاَّ سَجَدَ) (٤) القَبْلِيَّ مَعَهُ (وَلَوْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ) أَوْ لَمْ يُدْرِكُ مُوْجِبَهُ مَا نَصَّهُ : وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ [ق/ ٥٥] لِلْفَقَيْرِ جَمْعَ مُسْتَشْنَيَات مِنْ القَاعِدَة المَذْكُورَة _ يَعْنِيْ: قَاعِدَة كُلِّ صَلاَة بَطُلَتْ عَلَى اللَّمُوْمِيْنَ _ كَأَنَّهَا أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَهَا أَنَا أَسُردُهَا عَلَيْكَ :

الْأُوْلَى: سَبْقُ الْحَدَثِ لِلإِمَامِ.

الثَّانِيَّةُ: صَلاَتُهُ [بِهِ] (٥) نَاسِيًا لَهُ.

الثَّالثَةُ: ضَحِكُهُ غَلَبَةً أَوْ نِسْيَانًا واَسْتَخْلَفَ [فِي الثَّلاَثَةِ] (٦) .

⁽١) مختصر خليل (ص/٣٣) .

⁽۲) انظر : «الفواكه الدواني » (۱/ ۲۱۸ ، ۲۱۹) .

⁽٣) شرح الزرقاني (١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٤) .

⁽٥) سقط من الأصل . (٦) سقط من الأصل .

الرَّابِعَةُ: عَلَمَ الْمُؤْتَمَ بِنَجَاسَة بِثَوْبِ إِمَامِهِ وَأَعْلَمَهُ بِهَا فَوْرًا [بِنَاءً] (١) عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ رُشُد مِنْ اسْتَخْلَفْ بَطُلَتْ عَلَى مَا سَيَخْلَفْ بَطُلَتْ عَلَيْهِمْ دُوْنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ بَطُلَتْ عَلَيْهِمْ أَيْضًا ، وَأَمَّا عَلَى مَا شَهَرَهُ ابْنُ نَاجِيْ مِنْ القَطْعِ قَائِلاً : إِنَّ بِهِ الْفَتْوَى فَلاَ اسْتُثْنَاءَ .

الخَامِسَةُ : [إِنْ] (٢) سَقَطَ سَاتِرُ عَوْرَتِهِ فَقَطَعَ وَاسْتَخْلَفَ فَصَلاَتُهُمْ صَحِيْحَةٌ دُوْنَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ وَتَمَادَىْ بَطُلَتْ عَلَيْهِم أَيْضًا . هَذَا قَوْلُ سَحْنُوْن . وَلاَبْنِ القَاسِمِ أَنَّهُ إِنْ رَدَّهُ وَتَمَادَى صَحَّتْ صَلاَتُهُمْ مُ طُلَقًا [وَيُعِيدُ هُو] (٣) فِي الوَقَّتِ إِنْ رَدَّهُ بِالْبُعْد .

السَّادَسَةُ : إِذَا رَعُفَ واسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمْ بِالْكَلاَمِ لِغَيْـرِ ضَرُوْرَةِ سَهْوًا اتَّفَـاقًا وَعَمْدًا أَوْ جَهْلاً عَنْدَ ابْنِ القَاسِم .

السَّابِعَةُ: مُسْتَخْلَفٌ _ بِفَتْحِ اللَّمِ _ لَمْ يَنْوِ الاسْتِخْلاَفَ فَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ وُنْهُمْ.

الثَّامِنَةُ: [أَنْ يَسْجُدَ الإِمَامُ] (٤) سَجْدَةً [وَلَمْ] (٥) يُتْبَعْ ثُمَّ سَلَّمَ فَأَتَوْا بِرَكْعَة فَتَبْطُلُ عَلَيْهِ دُوْنَهُمْ وَمَشَى عَلَيْهِ [المُصنَّف فِيمَا يَأْتِي] (٦) وَهُوَ مَذْهَبُ سَحْنُوْن، لأَنَّ الْسَّلاَمَ عِنْدَ أَبْنِ الْقَاسِمِ إِنْ طَالَ عَلَيْهِ دُوْنَهُمْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ إِنْ طَالَ بَعْدَ السَّلاَمِ وَلَمْ يَأْتِ بِرِكْعَةً (٧).

⁽١) في الأصل : بناءه .

⁽٢) في (عب) : إذا .

⁽٣) سقط من الأصل.

رع) في (عبق) : إن سجد إمام .

⁽٥) في (عبق) : لم .

⁽٦) سقط من الأصل.

⁽٧) تمام الكلام في (عبق) : «وقول الشيخ سالم : لا تستثني هذه من القاعدة على كلا القولين. غير صحيح » .

التَّاسِعَةُ : إِذَا تَرَكَ الإِمَامُ [قَبْلِيًا] (١) عَنْ ثَلاَث سُنَنِ وَطَالَ [وَفَعَلَ] (٢) مَا مُمُوْمُهُ فَتَصِحُ لَهُمْ دُونَهُ ، وَلَوْ كَانَ تَرْكُهُ عَـمْدًا أَوْ جَهَلًا كَمَا يَفيدُهُ قَوْلُهُ : (وَلَوْ تَرَكُ إِمَامُهُ) (٣) وَبِهِ عَبَّرَ جَـمْعٌ ، خلاقًا لِقَوْلِ ابْنِ رُشْد فِيْ إِحْدَى قَـاعِدَتَيْهِ : (كُلُّ مَا لاَ يَحْمِلُهُ الإِمَامُ عَمَّنْ خَلْفَهُ لاَ يُكُونُ سَهْوُهُ عَنْهُ سَهْوًا لَهُمْ إِذَا هُمْ فَعَلُوهُ » ، الْمُفَيْدَةُ بِمَفْهُومِهَا إِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا تَبْطُلُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا .

العَاشرَةُ: إِذَا فَارَقَ الإِمَامُ الطَّائِفَةَ الأُوْلَى بصَلاَةِ الخَوْفِ فِي مَـحِلِّ مُفَارَقَتِهَا فَحَصَلَ مَنْهُ مُبْطلٌ بَعْدَ مُفَارَقَتِهَا لَهُ فَتَبْطُلُ عَلَيْه دُوْنَهُمْ .

[الْحَادِيَةُ عَشْرَة] (٤): إِذَا انْحَرَفَ عَنْ القِبْلَةِ انْحَرَافًا غَيْرَ مُغْتَفَرٍ فَلِلْمَأْمُومِ مُفَارَقَتُهُ بِالنِّيَّةِ وَصَحَّتْ لَهُمْ دُوْنَهُ ، وَهُوَ فَرْعٌ غَرَيْبٌ كَمَا فِيْ (عج) .

ثم [الإحدى عَشْرَة] (٥) فِي غَيْرِ مَا الجَمَاعَةُ فِيْهِ شَرْطٌ [وَإِلاً] (٦) كَالْجُمُعَةِ وَالجَمْع لَيْلَةً المَطَرِ وَإِلاَّ بَطُلَتْ عَلَيْهِمْ أَيْضًا .اه. . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩١) [٣١] سُؤالٌ عَنْ قَدْر التّبَسُّم الكَثير المُبْطل للصَّلاَة ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ التَّبَسُّمَ مِنْ جُمْلَةِ الأَفْعَالِ ؛ وَحِيْنَئِذِ فَفِيْ (ق) عَنْ ابْنِ عَلاَّقِ : لاَ أَذْكُرُ لاَهْلِ الكَثِيْرِ ، وَقَالَ ابْنُ شَاسٍ : الكَثِيْرُ مَا يُخَيَّلُ لاَ أَذْكُرُ لاَهْلِ اللَّهْبِ ضَابِطًا للْفَعْلِ الكَثِيْرِ ، وَقَالَ ابْنُ شَاسٍ : الكَثِيْرُ مَا يُخَيَّلُ لِلنَّاظِرِ إِلَيْهِ الإِعْرَاضُ عَنْ الصَّلاَةِ كَثَلاثِ خُطُواتٍ أَوْ ثَلاَثِ ضَرَبَاتٍ لِلنَّاظِرِ إِلَيْهِ الإِعْرَاضُ عَنْ الصَّلاَةِ كَثَلاثِ خُطُواتٍ أَوْ ثَلاَثِ ضَرَبَاتٍ

⁽١) في الأصل غير واضحة ، والمثبت من (عبق) .

⁽٢) في (عبق) . وفعله .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٣٤) .

⁽٤) في الأصل: الحادي.

⁽٥) في الأصل: الحادي عشر.

⁽٦) سقط من الأصل.

مُتَّوَالِيَات . اهـ . وَنَحْوَهُ فِيْ [ق/١٥٦] (مخ) (١) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْله : وَمِنْ شُرُوطِ الصَّلاَة : تَرْكُ الأَفْعَالِ الكَثْيْرة فِيهَا ، وَالكَثْرَةُ مَا يَحْصُلُ لَلنَّاظِ إِلَيْهِ شُرُوطِ الصَّلاَة : تَرْكُ الأَفْعَالِ الكَثيْرة فِيهَا ، وَالكَثْرَةُ مَا يَحْصُلُ لَلنَّاظِ إِلَيْهِ الْإِعْرَاضُ عَنْ الصَّلاَة بِإِفْسَاد نظَامِهَا وَمَنْع اتَّصَالِهَا ، فَلاَ تَبْطُلْ بِمَا دُوْنَ ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيْكِ الأَصَابِع فِيْ تَسْبِيْحِ أَوْ حَكَّة وَلا بِمَشْي يَسِيْرٍ وَإِنْ كُوهُ ذَلِكَ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ أَوْ لِمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٢) [٣٢] سُوَالٌ عَنْ الفَرْق بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْل : (وَبَمُ شُغل عَنْ فَرْض) (٣٦) وَقَوْله : (وَإِنْ زُوْحِمَ مُسَوَّتُمٌ عَنْ رَكُوْعٍ ...) (٣) إِلَخْ . لأَنَّ نَحْوَ الزِّحَامِ مَنْ الشَّعَلَ بِحَلِّ إِزَارِهِ أَوْ رَبْطِه ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ فِي الأُولَى لابَسَهُ شَاغِلٌ مَنَعَهُ مِنْ الإِتْيَانَ بِالرَّكْنِ وَلَمْ يَزُلُ عَنْهُ فِي الطَّلْتُ صَلاَتُهُ ، وَفِيْ الثَّانِية عَنْهُ فِي الحوقْتِ الَّذِيْ يُمكنُ لَهُ الإِتْيَانُ بِهِ فَلذَا بَطُلَتْ صَلاَتُهُ ، وَفِيْ الثَّانِية لابَسَهُ أَيْضًا وَمَنَعَهُ مِنْ الإِتْيَانِ بِهِ حَتَّى فَاتَهُ الإِمَامُ بِهِ وَلَكِنْ زَالَ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الوَقْتِ الَّذِيْ يُمْكِنُ لَهُ الإِتْيَانَ بِهِ وَلِذَا لَمْ تَبْطُلْ صَلاَتُهُ . اهد. واللَّهُ تَعَالَى فِي الوقْتِ الَّذِيْ يُمْكِنُ لَهُ الإِتْيَانُ بِهِ وَلِذَا لَمْ تَبْطُلْ صَلاَتُهُ . اهد. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٣) [٣٣] سُوالُ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَلِيْل : (كَمُسلَم شَكَّ فِيْ الإِثْمَامِ..) [٣٣] سُوالُ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَلِيْل : (كَمُسلَم شَكَّ فِيْ الإَمْمَامِ..) [الإِثْمَامِ..) [اللَّهُ عَدْمَهُ عَدَمَهُ ؟ اللَّهُ عَدَمَهُ ؟

⁽١) انظر : «الذخيرة» (٢/ ١٤٤) عن «الجواهر» .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٣٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٣٦) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٤) .

جَوَابُهُ: حُكْمُ المَسْأَلَةِ الأُوْلَىٰ هُوَ الَّذِيْ يُشِيْرُ إِلَيْهِ (ح) والتَّتَائِيُّ فِيْ شَرْحَيْهِمَا أَنَّ الحُكْمَ عَامٌ فِيْ المَامُومِ والإِمَامِ وَالفَلِّ ، وَنَصَّ (ح) (١) مَنْ سَلَّمَ عَلَىْ شَكَّ فِيْ صَلَاته ثُمَّ تَبَيَّنَ كَمَا لَهَا بَطُلَتْ عَلَىْ المَشْهُوْرِ اهـ.

وَبِهَذَا العُمُومِ صَرَّحَ فِي "النَّوَادِرِ" (٢) فَقَالَ : مِنْ "الوَاضِحَة" : إِذَّا سَلَّمَ عَلَىٰ يَقَيْن ، ثُمَّ شَكَّ ، فَلَهُ أَنْ يَبْنِي عَلَىٰ يَقَيْنه ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فَسَأَلَ مَنْ خَلْفَهُ عَلَىٰ يَقَيْن ، ثُمَّ شَكَّ ، فَلَهُ أَنْ يَبْنِي عَلَىٰ يَقَيْنه ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فَسَأَلَ مَنْ خَلْفَهُ [فَأَخْبَرُونه] (٣) أَنَّهُ لَمْ يُتِم ، فَقَدْ أَحْسَنَ وَلْيُتُم مَّا بَقِي وَيُجْزِثُهُمْ ، ولَوْ شَكَّ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّم لَمْ يَجُزُ [لَهُ أَنْ يَسْأَل أَحَدًا] (٤) إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا [وَإِنْ] (٥) فَعَلَ اسْتَأْنَفَ وَلَمْ يَبْن وَأَمَّا مَنْ عَرَضَ لَهُ [الشَّك] (٦) بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ فَلْيَسْأَلْهُمْ [وَإِذَا اسْتَأْنَفَ وَلَمْ يَبْن وَأَمَّا مَنْ عَرَضَ لَهُ [الشَّك] (٦) بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ فَلْيَسْأَلْهُمْ [وَإِذَا شَكَّه وَسَأَلُهُمْ أَوْ أَنْ يُسْبَحُوا بِه فَلْيَرْجِع إِلَى يَقِينهمْ فِي شَكَّ فِي "الصَّلاَة فَلْيَسْنِ عَلَى يَقِينه ، وَسَأَلَهُمْ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَى شَكَّه وَسَأَلَهُمْ ، فَقَدْ شَكِّه وَسَأَلَهُمْ ، فَقَدْ مَالَعُهُمْ ، فَقَدْ وَمَنْهُ لَمْ يَبْنِ عَلَى يَقِينه ، وَقَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ] (٧) .

وَلَوْ كَانَ وَحْدَهُ فَسَلَّمَ عَلَىْ يَقِيْنِهِ ثُمَّ شَكَّ فَسَأَلَ مَنْ حَوْلَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ بِخِلاَفِ الإِمَامِ الَّذِيْ يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَىْ يَقِيْنِ مَنْ مَعَهُ . اهد .

وَأَمَّا المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فَجَوابُهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (حم) أَيْضًا فِيْ بَعْضِ فَتَاوِيْهِ بِقَوْلِهِ أَوْ أَمَّا حُكْمُ المَّأْمُومِ إِذَا شَكَّ وَتَيَـقَّنَ الإِمَامُ - فِي شَرْحِ خَلِيْلٍ لـ (شخ) : إِذَا ظَنَّ أَوْ أَمَّا حُكْمُ المَّأُمُومِ إِذَا شَكَّ وَتَيَـقَّنَ الإِمَامُ - فِي شَرْحِ خَلِيْلٍ لـ (شخ) : إِذَا ظَنَّ

⁽١) مواهب الجليل (٣٨/٢).

⁽٢) النوادر والزيادات (١/ ٣٨٦ ، ٣٨٧) .

⁽٣) في الأصل: فأخبره .

⁽٤) في الأصل : لأحد أن يسلم ، وهو خطأ واضح ، والمثبت من "النوادر » .

⁽٥) في «النوادر»: فإن .

⁽٦) في «النوادر» : شك .

⁽V) سقط من الأصل ، فاستدركته من «النوادر» .

المَّأُمُومُ اللُوْجِبُ أَوْ ظَنَّ عَدَمَهُ أَوْ شَكَّ فَيْهِ أَوْ شَكَّ فِي عَدَمِهِ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتْبَعَ الإِمَامَ فِيْ عَدَمِهِ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتْبَعَ الإِمَامِ فِيْ أَحَدِ هَذِهِ الوُجُوْهِ سَواءً فِيْ قَيَامِهِ ، وَظَاهِرُ كَلامِ المُصنَّفِ أَنَّهُ يَلْزَمُ اتَّبَاعُ الإِمَامِ فِيْ أَحَدِ هَذِهِ الوُجُوْهِ سَواءً كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَلاَتِهِمْ وَصَلاَةِ الإِمَامِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيْ صَلاَةً إِمَامِهِم وَأَمَّا كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَلاَتِهِمْ وَأَمَّا مِلاَتُهُمْ فَيَتَيَقَّنُونَ تَمَامَهَا . انظره أَن اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . الله واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٤) [٣٤] سُؤالٌ عَنْ الإِمَام والمَأْمُوم إِذَا تَخَالَفَ يَقِينُهُمَا في المُوْجب؟

جَوابُهُ : فَفِيْ بَعْضِ فَتَاوِي الشَّيْخِ (حَمَ) مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا حُكْمُ الْمَامُومُ إِذَا شَكَّ وَتَيَقَّنَ الإِمَامُ ، فِيْ شُرُوْحِ خَلِيْلٍ : إِذَا ظَنَ المَامُومُ المُوْجِبَ أَوْ ظَنَّ عَدَمُهُ أَوْ شَكَّ فِيْ وَيَامِهِ ، وَظَاهِرُ كَلاَمِ المُصَنِّفِ أَنَّهُ شَكَّ فِيْ وَيَامِهِ ، وَظَاهِرُ كَلاَمِ المُصَنِّفِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتْبَعَ الإِمَامَ فِيْ قَيَامِهِ ، وَظَاهِرُ كَلاَمِ المُصَنِّفِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ النِّمُ اللَّمِسَةِ إَلَى اللَّمَامُ وَيُ عَدَمه الأَوْجُهِ سَواءً كَانَ [ق/١٥٧] ذَلِكَ بِالنِّسْبَةَ إِلَى عَلازَمُهُ النِّمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّمَامُ فَي صَلاَةً إِمَامِهِمْ ، وَأَمَّا صَلاَتُهُمْ فَيَتَيَقَنُونَ وَمَامَهُمْ . اللهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ ال

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٥) [٣٥] سُؤالٌ عَنْ المَامُومِ إِنْ لَمْ يَسْجُدُ مَعَ الإِمَامِ عَمْداً مَا الحُكُمُ فِي صَلاَته؟

جَوابُهُ: إِنَّكُمْ أَبْهَمْتُمْ فِي السُّوَال ، وَقَالَ ابْنُ زِكَرِيَّاء : فَفِيْ السُّوَالِ طَبَقَةٌ تَجْسِيْتَةٌ ، وَحِيْنَاذ فَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ أَنَّ الإِمَامَ سَجَدَ الْقَبْلِيَّةٌ وَفِيْ الجُوابِ طَبَقَةٌ تَحْسِيْتَةٌ ، وَحِيْنَاذ فَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ أَنَّ الإِمَامَ سَجَدَ الْقَبْلِيَّ فِيْ مَحلِّهِ وَلَمْ يَسْجُدُهُ الْمَامُومُ مَعَهُ بَلْ أَخَرَهُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلاَتِه ثُمَّ القَبْلِي فِي مَحلّة وَلَمْ يَسْجُدُهُ الْمَامُومُ مَعَهُ بَلْ أَخَرَهُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلاَتِه ثُمَّ سَجَدَهُ بَعْدَ سَلاَمَه منها مَا الحُكُمُ فِيْ ذَلِكَ فَجَوَابُهُ أَنَّهَا صَحِيحةٌ لِقَوْل السَّيْخِ ضَيَادًا لَهُ السَّاهِد قَوْلُهُ : (أَوْ أَخَرَ) .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۳۳) .

(شخ) : وَلَوْ سَجَدَ الإِمَامُ القَبْلِيَّ فِيْ مَحَلِّهِ وَأَخَّرَهُ المَّامُومُ صَحَّتْ صَلاَتُهُ ، وَقَوْلُهُ : أَوْ أَخَرَهُ وَلَوْ مِنْ الْمَأْمُوم . اه .

وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ أَنَّ المَأْمُوْمَ إِذًا لَمْ يَفْعَلْ سُجُوْدَ الصَّلَاةِ حَتَّى يَفْرُغَ الإِمَامُ مِنْهُ مَا الحُكْمُ فَيْ ذَلِكَ ؟

فَجَوَابُهُ : مَا فِي (عبق) (١) وَنَصَّهُ : وَمِثْلُ السَّبْقِ المَمْنُوْعِ التَّأْخِيرُ عَنْ الإِمَامِ فَي فَعْلِ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ حَتَّىٰ يَفْرُغَ مِنْهُ ، وَزَادَ س : وَلاَ تَبْطُلُ بِهِ .

وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدُ سُجُوْدَ السَّهُوِ أَصْلاً - أَيْ : لاَ مَعَ الإِمَامِ وَلاَ بَعْدَهُ - فَإِنْ كَانَ قَبْلِيًا فَيَجْزِيْ فِيْهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ عَاطِفًا عَلَى البُطْلاَنِ : (وَبِتَرْكِ قَبْلِيًّ عَنْ ثَلاَثِ سُنُنِ وَطَالَ لاَ أَقَلَ (٢) - أَيْ : وَلاَ سُجُوْدَ وَلاَ بُطُلاَنَ - وَإِنْ كَانَ بَعْدِيًّا ، فَصَلاَتُهُ صَحِيْحَةٌ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ مُطَالَبَتِهِ بِهِ . اه . .

وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ غَيْرَ هَذَا فَلَمْ أَفْهَمُهُ . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٦) [٣٦] سُوّالٌ عَنْ الفَرْق بَيْنَ قَوْل ابْنِ القَاسِم المُشَار إِلَيْه بِقَوْل الشَّيْخِ خَلَيْل فِي مَبْحَثِ السَّهُ و فَيْ تعْدَاده المَسَائِلَ الَّتِيْ تَفَوَتُ بَالأَنْحَنَاء : (وَسَجُددَةَ تَلاَوة) (٣) وَبَيْنَ قَوْله أَيْضًا المُشَار إِلَيْه بِقَوْل الشَّيْخِ خَلَيْل فِي مَبْحَث سُجُوْد التَّلاَوَة : (وَسَهُواً اعْتُدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِك لاَ ابْنِ القَّاسِمِ فَيَسْجُدً إِن اطْمَأَنَّ بِه) (٤) ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (شخ) وَنَصُّهُ : وَلاَ تَعَارُضَ بَيْنَ ابْنِ القَاسِمِ : أَنَّ الإِنْحِنَاءَ

⁽١) شرح الزرقاني (١/ ٤٤٤ ، ٤٤٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۳٤) .

⁽٣) مخـتصـر خليل (ص/٣٥) ، وانظر : «حاشـية الخرشي » (٢/٣٣٦) و «مـواهب الجليل» (٤١٨/١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٧) ، وانظر : «التاج والإكليل » (٢/ ٦٦) .

لاَ يُفِيْتُ سَجْدَةَ التَّلاَوَة ، وَبَيْنَ قَوْله فِي بَابِ سَجْدَة التَّلاَوَة : أَنَّهُ يُفِيْتُهَا الاَنْحِنَاءُ » بِاتِّفَاقِ ابْنِ القَّاسِمِ وَغَيْرِه أَنَّ الاِنْحِنَاءَ الحَاصِلَ هُنَا لَيْسَ للرُّكُوعِ فَلاَ يُفِيْتُهُ الاَنْحِنَاءُ بِنِيَّةِ الرُّكُوعِ . اه. . انْظُرْهُ عند قَوْل يُفِيْتُهُ الاَنْحِنَاءُ بِنِيَّةِ الرُّكُوعِ . اه. . انْظُرْهُ عند قَوْل الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (لاِبْنِ القَاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنْ اطْمَأَنَّ بِهِ)(١) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٩٧) [٣٧] سُوَّالٌ عَنْ إِمَامٍ مُسْتَنْكِحٍ هَلْ يُطَالَبُ بَعْدَ السَّلاَمِ بِسُوَّالِ مَنْ خَلْفَهُ هَلْ تَمَّتْ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يُطَالَبُ بِمَا أَخْبَرَهُ بِهِ مِنْ نَقْصِ أَوْ تَمَامٍ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ (عج) فِي بَعْضِ فَتَاوِيْهِ عَنْ «الوَاضِحَة» وَنَصُّهُ: وإِنْ كَانَ إِمَامًا فَسَأَلَ مَنْ خَلْفَهُ [فَأَخْبَرُوهُ] (٢) أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلْيُتِمَّ مَا بَقِيَ وَيُجْزِئُهُمْ وَإِنْ عَرَضَ لَهُ الشَّكُ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ فَلْيَسَأَلُهُمْ (٣). اه. .

وَفَائِدَةُ مَا فِي (عبق) (٤) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَرَجْعُ إِمَامِ فَقَطْ لِعَدْلَيْنِ) (٥٠ أَخْبَرَاهُ بِالتَّمَامِ وَهُو غَيْرُ مُسْتَنْكِحٍ وَلَفْظُهُ : [ق/١٥٨] فَقَطْ لِعَدْلَيْنِ) (٥٠ أَخْبَرَاهُ بِالتَّمَامِ وَهُو غَيْرُ مُسْتَنْكِحٍ وَلَفْظُهُ : [ق/١٥٨] [وكَذَلَك] (٦) يَرْجِعُ لَهُ مَا إِنْ أَخْبَرَاهُ بِالنَّقْصِ وَهُو مُسْتَنْكِحٌ يَبْنِي عَلَى الأَقْلُ . اهد . المُرَادُ مِنْهُ واللَّهُ تَعَالَى الأَقْلُ . اهد . المُرَادُ مِنْهُ واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مختصر خلیل (ص/ ۳۷) .

⁽٢) في الأصل : فأخبره ، والمثبت من «النوادر» .

⁽٣) انظر : «النوادر والزيادات» (١/ ٣٨٧) باختصار شديد .

⁽٤) شرح الزرقاني (١/ ٤٣٠) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٣٤) .

⁽٦) في (عبق) : وكذا .

(٣٩٨) [٣٨] سُؤالٌ عَنْ المَّأْمَوُمِ إِذَا سَلَّمَ أَهْلُ الصَّفِّ وَهُوَ شَاكُّ مَا حُكْمُهُ ؟

جَواَبُهُ: فَفِيْ بَعْضِ فَتَاوِيْ الشَّيْخِ (حم) مَا نَصُّهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي «الْمُخْتَصَرِ»: (كَمُسْلَم شَكَّ فِي الْإِثْمَامِ) (١) هَلْ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَأْمُومٍ وَإِمَامٍ وَفَلِّ ؟. فَظَاهِرُ كَلاَمٍ (ح) (٢) وَالتَّسَائِيِّ فِي شَرْحَيْهِ مَا أَنَّ الحُكْمَ عَامٌ فِيْ المَامُ وم والإِمَامِ وَالفَلَدُ ، وَنَصُّ (ح): مَنْ سَلَّمَ عَلَىْ شَكَّ فِي صَلاَتِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ كَمَالَهَا بَطُلَتْ عَلَى المَشْهُور . اه. .

وَبِهِذَا العُمُومِ صَرَّحَ فِي "النَّوَادِرِ" فَقَالَ: وَمِنْ "الوَاضِحَة": إِذَا سَلَّمَ عَلَى يَقِيْنِ ثُمَّ شَكَّ فَلَهُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَىْ يَقِيْنِهُ ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فَسَأَلَ مَنْ خَلْفَهُ فَأْخْبَرُوهُ يَقِيْنِ ثُمَّ شَكَّ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ [لَمُ أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلْيُتمَّ مَا بَقِيَ وَيُجْزِئُهُمْ ، وَلَوْ شَكَّ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ [لَمُ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَسْأَلُ أَحَدًا] (٣) إِمَامًا كَانَ أَوْ مَا مُومًا [وَإِنْ] (٤) فَعَلَ اسْتَأَنَفَ وَلَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَسْأَلُهُمْ [أَنْ يُسَلِّمَ فَيَسْأَلُهُمْ] (٦) [وَإِذَا شَكَّ يَبْنِ ، وَأَمَّا [إِنْ] (٥) عَرَضَ لَهُ الشَّكُ بَعْدَ أَنْ [يُسلِّمَ فَيَسْأَلُهُمْ] (٦) [وَإِذَا شَكَّ فِي الصَّلَاة فَلْيَبْنِ عَلَى يَقِينِهِ ، إِلاَّ أَنْ يُسَبِّحُوا بِهِ ، فَلْيَرْجِعْ إِلَى يَقِينِهِمْ فِي فِي الصَّلاَة فَلْيَبْنِ عَلَى يَقِينِهِ وَسَأَلَهُمْ أَوْ سَلَّمَ عَلَى شَكِّهِ وَسَأَلَهُمْ فَي قَلْهُ أَنْ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ] (٧) مَنْ لَمْ يَبْنِ عَلَى يَقِينِهِ وَسَأَلَهُمْ أَوْ سَلَّمَ عَلَى شَكِّهِ وَسَأَلَهُمْ فَ قَلْهُ أَنْ القَاسِمِ وَغَيْرُهُ] (٧) .

[قَالَ أَصْبُعُ] : ولَوْ كَانَ وَحْدَهُ فَسَلَّمَ عَلَى يَقِينْهِ ثُمَّ شَكَّ فَسَأَلَ مَنْ حَوْلَهُ فَقَدْ أَخْطَأ بِخَلَفِ الإِمَامِ الَّذِي يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى يَقِيْنِ مَنْ مَعَهُ (٨) اهـ . واللَّهُ تَعَالَى

مختصر خلیل (ص/ ۳٤) .

⁽۲) انظر : «حاشية الخرشي » (۱/ ۳۲۲) ، و«مواهب الجليل » (۲/ ۳۰) .

⁽٣) سقط من الأصل ، فاستدركته من «النوادر» .

⁽٤) في «النوادر» : فإن .

⁽٥) في «النوادر» : من .

⁽٦) في «النوادر »: سلم فليسألهم .

⁽٧) سقط من الأصل فاستدركته من «النوادر» .

⁽A) انظر : «النوادر والزيادات » (۱/ ٣٨٦ ، ٣٨٧) .

455

أَعْلَمُ .

(٣٩٩) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ مِنْ القِيَّامِ ثُمَّ سَجَدَ مِنْ جُلُوسِهِ مَا الحُكْمُ فِيْ جُلُوسِهِ مَا الحُكْمُ فِيْ جُلُوسِهِ ذَلِكَ ؟

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٠) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ سُجُودِ الرَّكْعَةِ الأُولَى أَوْ الثَّالثَة ثُمَّ قَامَ منْهُ ما الحُكْمُ في فعْله ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا قَالَ ابْنُ أَبِيْ زَيْد فِيْ رِسَالَتِه وَأَبُوْ الحَسَنِ فِيْ حَاشَيَتِه عَلَيْهَا وَنَصُّ كَلَامِهِ (٣) : (ثُمَّ تَشُومُ كَمَا أَنْتَ كَلَمِهِ (٣) : (ثُمَّ تَشُومُ كَمَا أَنْتَ

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ١٨٦) .

⁽٢) الرسالة (ص/١١٧) .

⁽٣) كفاية الطالب الرباني (١/ ٣٤٢) .

مُعْتَمِدًا عَلَيْ يَدَيْك) (١) وأَشَارَ المُصَنِّفُ بِمَا ذُكِرَ إِلَى الْحَنَفِيَّةِ القَائلِيْنَ بِأَنَّهُ لاَ يَقُوْمُ مَعْتَمِدًا، وَبِقَوْله: (وَلاَ تَرْجِعْ جَالِسًا لِتَقُومُ مِنْ جُلُوسٍ) (٢) إِلَى الشَّافِعِيَّةِ القَائلِيْنَ بِأَنَّهُ يَقُومُ إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ [ق/ ١٥٩] وَالثَّالثَةِ مِنْ جُلُوسٍ عَلَى جَهَة القَائلِيْنَ بِأَنَّهُ يَقُومُ إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ [ق/ ١٥٩] وَالثَّالثَةِ مِنْ جُلُوسٍ عَلَى جَهَة الشَّافِعِيَّةَ وَيُسَمُّونُهَا جَلْسَةَ الاسْتِرَاحَة ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ العَرَبِيِّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ لَمَا فِي السَّنَّةَ وَيُسَمُّونُهَا جَلْسَةَ الاسْتِرَاحَة ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ العَرَبِيِّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ لَمَا فِي السَّنَّةَ وَيُسَمُّونُها جَلْسَةَ الاسْتِرَاحَة ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ العَرَبِيِّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ لَمَا فِي السَّكَةِ وَيُسَمِّونُها جَلْسَةَ الاَسْتِرَاحَة ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ العَرَبِيِّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ لَمَا فَيْ السَّلاَمِ لَمَا فَيْ السَّلاَمِ لَمَا أَنْ الْعَرَبِيِّ وَمَا أُرِيْدُ الصَّلاَة لَكُنِّيْ أَرْيُدُ أَنْ الْعَرَبِيِّ وَمَا أُرِيْدُ الصَّلاَة لَكَنِّيْ أَرْيُدُ أَنْ الْعَرَبِي مَسْجِدُنَا هَذَا فَقَالَ : إِنِّي لأَصَلِيْ بِكُمْ وَمَا أُرِيْدُ الصَّلاَة لَكَنِّيْ أُرِيدُ أَرْيُدُ أَلْ اللَّهُ عَلَيْكُولُهُ يُسَلِيْ يُعْمَلُ أَلْعَالَة الْعَالَ اللَّهُ عَلَيْكُولُهُ يُصَلِّيْ بُكُمْ وَمَا أُرِيْدُ الصَّلاَة لَكَنِي أَرْيُدُ أَنْ الْعَرَبِي وَالْمَالِكُ أَنْ الْعَرَبِي الْعَلَى اللهَ يَعْلِقُونُهُ يُصَالِقُ اللهُ الْمُؤْلِقُهُ اللهُ اللهُ الْعَلَاقِ الْعَالِمُ اللّهُ الْعَلِيْكُولُولُولُ اللّهُ اللّهُ الْمَالِقُ اللّهُ الْعَلَاقِ الْمَالِي الْمُعْلَى الللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعُلُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

قَالَ أَيُّوْبُ : وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيْرَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهَ عَنْ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الأَرْضِ .

ابْنُ أَبِيْ زَيْد : قَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا ثَقُلَتْ أَعْضَاؤُه فَهُو عَادِيٌّ لاَ شَرْعِيُّ ، وَهَذَا تَأْوِيْلُ أَمِّ الْمُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ وَلَيْهِا .

وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ جَلَّسَ عَمْدًا لاَ شَيءَ عَلَيْهِ؛ لِوُرُودِهِ سُنَّةً .

فَأَمَّا السَّهْوَ فَإِنْ كَانَ قَدْرَ التَّشَهَّدِ ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ ، وَإِنْ كَانَ دُوْنَ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَشْهَبُ : يَسْجُدُ .

وَقَالَ ابْنُ الْـقَاسِمِ وابْنُ كِنَانَةَ وَابْنُ أَبِيْ حَــازِمٍ مَعَ رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ وابْنِ أَبِيْ أُوَيْسِ : لاَ سُجُوْدَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠١) [٤١] سَأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ شَكَّ فِي الإِثْمَامِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَنْكِحٍ مَاذَا يَفْعَلُ

⁽١) الرسالة (ص/١١٨) .

⁽٢) الرسالة (ص/١١٨).

⁽۳) حدیث (۲٤٥) و (۷۹۰) .

⁽٤) في الأصل: ابن.

هَلْ يُسَبِّحُ لِلإِمَامِ وَلاَ يَجْلِسُ مَعَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ وَهَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ بِسَبَبٍ وَهُوَ شاكٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُسَبِّحُ لإمَامه وَلاَ يَجْلسُ مَعَهُ ، وَيَجِبُ عَلَى الإِمَامِ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يُتَـيَقَّنْ كَـذِبُهُ ؛ فَفِيْ س عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَرَجَعَ إِمَـامٌ فَقَطْ لعَدْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ . .) (١) إِلَخْ . مَا نَصُّهُ : وَتَقْرِيْرُنَا صَدْرَ اللَّهْ أَلَةِ بِمَا إِذَا أَخْبَرَ العَدْلَانِ بِالتَّمَامِ وَشَكُّ الإِمَامِ فَيْهِ هُوَ الَّذِيْ يَتَعَيَّنُ ، كَمَا قَالَهُ العَلاَّمَةُ اللَّقَانَىُّ وَحَمَلَ المَسْأَلَةُ عَلَيْهُ ، وَلاَ يُحْمَلُ أَنَّهُمَا أَخْبَرَا بِالنَّقْصِ ؛ إِذْ لَوْ أَخْبَرَاهُ بِذَلكَ وَحَصَلَ لَهُ الشَّكُّ بِالإِخْـبَارِ لَرَجَعَ إِلَىْ خَبَـر الْمُخْبر مَنْ كَـانَ عَدْلاً أَوْ مَأْمُــوْمًا أَوْ غَيْرَهُمَا كَـمَا تَقَدَّمَ عَنْ اللَّخْمِيِّ وَالْمَازِرِيِّ أَنَّهُ مَتَىْ حَصَلَ لَهُ شَـكٌ بِالإِخْبَارِ امْتَنَعَ سُؤَالُهُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ البِنَاءُ عَلَى اليَقيْنِ ، وَقَالَ ابْنُ بَشيْرِ : إِنْ أَخْبَرَ الإِمَامُ مَنْ مَعَهُ فِيْ الصَّلاَةِ أَنَّهُ لَمْ يُتُمَّ فَإِنْ أَيْقَنَ بِخَلاَف مَا قَـالُوهُ فَلاَ يَلْتَفَتْ إِلَيْهِمْ إِلاَّ أَنْ يُكْثُرُوا حَتَّى يَكُونُوا مَنْ يَقَعُ بِهِمْ العِلْمُ الضَّرُوريُّ ، وَإِنْ أَيْقَنَ بِصَحَّةَ مَا قَالُوهُ أَوْ شَكَّ رَجَعَ إِلَيْهِمْ . هَذَا إِذَا طَرَأً لَهُ الشَّكُّ بَطُلَتْ صَلاَّتُهُ . اهـ . الْمُرَادُ منهُ وَفي (عبق)(٢) بَعْدَ حَــٰذْفي صَدْرَ كَــٰلاَمه مَا نَصُّهُ وَأَمَّا إِنْ أَخْـبَرَاهُ بِنَقْص وَهُوَ غَــٰيْرُ مُسْتَنْكِح فَشَكَ فَيَبْنِي عَلَى الأَقَلِّ [وَكَمَا] (٣) يَبْنِي عَلَى الأَقَلِّ بِخَبَرِهِمَا يَبْنِي عَلَيْهِ بِخَبَـرٍ وَاحِدٍ أَيْضًا، وَلَوْ غَيْـرَ عَدْلِ ؛ لحُـصُوْل شَكِّه وَهُوَ [بسَـبَب] (٤) الإِخْبَارِ كَمَا حَصَلَ لَهُ شَكٌّ مِنْ نَفْسِهِ . اهـ المُرَادُ مِنْهُ .

وَنَحْوُ هَذَا لِـ (مج) و (مخ) وَغَيْرِهِمَـا أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكَرِ كَــلاَمِهِمْ خَشْـيَةَ الإِطَالَة [ق/ ١٦٠] اهـ .

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/۳٤).

⁽۲) شرح الزرقاني (۱/ ٤٣٠) .

⁽٣) في (عبق) : فكما .

⁽٤) في الأصل: سبب.

وأُمَّا إِنْ جَلَسَ مَعَ الإِمَامِ وَسَلَّمَ مَعَهُ وَهُوَ شَاكُ فَصَلاَتُهُ بِاطِلَةٌ بِلاَ مِرْيَة ؟ فَفَيْ بِعَضِ فَتَاوَيَ العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ (حم) مَا نَصُّهُ : وَأُمَّا قَوْلُهُ فِي «المُخْتَصَرِ» : وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي «المُخْتَصَرِ» : (كَمُسْلِم شَكَّ فِي الإِتْمَامِ) (١) هَلْ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَامُومٍ وَإِمَامٍ وَفِذَ فَظَاهِرُ كَلاَمٍ (ح) والتَّتَائِيِّ فِي شَرْحَيْهِمَا أَنَّ الحُكْمَ عَامٌ فِي المَامُومِ وَالإِمَامِ وَالفَذِ ، وَنَصُ (ح) (٢): مَنْ سَلَّمَ عَلَى شَكِّهِ فِي صَلاَتِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ كَمَالَهَا بَطُلُت عَلَى المَشْهُورِ انْتَهَى.

وَبِهَذَا العُمُومُ صَرَّحَ فِي "النَّوادرِ" (٣) فَقَالَ : وَمَنْ " الوَاضِحَة " : إِذَا سَلَّمَ عَلَى يُقَيْنِه ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا [فَيَسْأَلُ] (٤) مَنْ عَلَى يُقَيْنِه ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا [فَيَسْأَلُ] (٤) مَنْ خَلْفَهُ [فَأَخْبَرُوهُ] (٥) أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ [فَقَدْ] (٦) أَحْسَنَ وَلْيُتِمَّ مَا بَقِي وَتُجْزِئُهُمْ ، وَلَوْ شَكَّ قَبْلُ أَنْ يُسَلِّمَ لَمْ يَجُزُ [لَهُ أَنْ يَسْأَلَ أَحِدًا] (٧) إِمَامًا كَانَ أَوْ مَامُومًا شَكَّ قَبْلُ أَنْ يُسَلِّمَ لَمْ يَجُزُ اللهُ أَنْ يَسْأَلُ أَحِدًا] (٩) إِمَامًا كَانَ أَوْ مَامُومًا وَإِنْ اللهَ قَعَلَ اسْتَأْنَفَ وَلَمْ يَبْنِ ، وَأَمَّا إِنْ عَرَضَ لَهُ [الشَّكُ] (٩) بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ فَعَلَ اسْتَأْنَفَ وَلَمْ يَبْنِ ، وأَمَّا إِنْ عَرَضَ لَهُ [الشَّكُ] (٩) بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ فَلْيَرْجِع فَلْيَسْأَلُهُمْ [وَإِذَا شَكَّ فِي الصَّلاَة فَلْيَبْنِ عَلَى يَقِينِه ، إِلاَّ أَنْ يُسَبِّحُوا بِه ، فَلْيَرْجِع إِلَى يَقْينِهِمْ فِي شَكِّه ، وَمَنْ لَمْ يَبْنِ عَلَى يَقِينِه ، وَسَأَلَهُمْ ، أَوْ سَلَمَ عَلَى شَكِه وَسَأَلُهُمْ ، فَقَدْ أَبْطَلَ صَلاَتَهُ ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَامُومًا ، وقَالَهُ ابْنُ القَاسِمِ وَعَيْرُهُمْ أَنْ أَنْ مُسَلَّمَ عَلَى يَقَيْنِهِ ثُمَّ شَكَ وَخَدُهُ ، فَسَلَّمَ عَلَى يَقَيْنِهِ ثُمَّ شَكَ وَخَذَهُ ، فَسَلَّمَ عَلَى يَقِيْنِهِ ثُمَّ شَكَ وَغَيْرُهُ] (١١) ، ولَوْ كَانَ وَحْدَهُ ، فَسَلَّمَ عَلَى يَقِيْنِهِ ثُمَّ شَكَ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٣٤) .

⁽۲) مواهب الجليل (۲/ ۳۰) .

⁽٣) النوادر والزيادات (١/ ٣٨٦ ، ٣٨٧) .

⁽٤) في الأصل: فيسأل.

⁽٥) في الأصل: فأخبره.

⁽٦) في الأصل : وقد .

⁽٧) في الأصل: لأحد أن يسلم.

⁽٨) في «النوادر» : فإن .

⁽٩) في «النوادر» : شك .

⁽١٠) سقط من الأصل .

⁽١١) سقط من الأصل.

[وَسَأَلَ]^(١) مَنْ حَوْلَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ ، بِخلاَفِ الإِمَـامِ الَّذِيْ يَلْزَمُهُ الرُّجُوْعُ إِلَى يَقِيْنِ مَنْ مَعَهُ . اهـ . كَلاَمُهُ برُمَّتَه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٢) [٤٢] سُوَّالٌ عَنْ مَعْنَى التَّعْبِيْرِ الَّذِيْ ذَكَرَ (ق) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْل : (وَقَرَاءَةٌ بِتَلْحِيْن) (٣) .

جُوابُهُ : مَا فِي «الْقَامُوسِ» (٤) وَنَصَّهُ : الْمُغَبِّرَةُ قَوْمٌ يُغَبِّرُوْنَ بِذِكْرِ اللَّه ؟ أَيْ: يُهَلِّلُوْنَ [ويَرَفَعُوْنَ] (٥) الصَّوْتَ بِالْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا [فَسُمُّوا] (٦) بِهَا لأَنَّهُمْ يُرَغِّبُوْنَ النَّاسَ فِيْ الغَابِرَةِ . أَيْ : البَاقِيَةَ .

اهـ . المُرَادُ منهُ .

وَعَنْ مَعْنَى قَوْله أَيْضًا : «مَجْلسُ السَّبْتِ» (٧) مَا هُو ؟

جَواَبُهُ : لَعَلَّ مَعْنَاهُ _ واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّهَا حَاضِرَةٌ تُفْعَلُ فِي السَّبْتِ . اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٣) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (وَجَلَسَ فِيْ آخِرَةِ الإِمَامِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانيُتَهُ هُوَ ...) (^) إِلَخْ ؟

جَوابُهُ (٩): أنَّهُ خَاصٌّ بِمَا إِذَا اجْتَمَعَ البِنَاءُ والْقَضَاءُ لِلْرَّاعِفِ أَوْ

⁽١) في «النوادر»: فسأل.

⁽٢) التاج والإكليل (٢/ ٦٣) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٣٧) .

⁽٤) القاموس (ص/ ٥٧٥ ، ٥٧٦) .

⁽٥) في «القاموس» : ويرددون .

⁽٦) في القاموس : سموا .

⁽٧) التاج والإكليل (٢/ ٦٣) .

⁽٨) مختصر خليل (ص/٢٦) .

⁽٩) انظر : «التاج والإكليل » (١/ ٤٩٦) ، و«حاشية الخرشي » (١/ ٣٤٣) ، و«مواهب الجليل» (١/ ٤٩٦) .

النَّاعِسِ أَوْ نَحْوِهما .

وأَمَّا المَسْبُوْقُ الَّذِيْ لاَ بِنَاءَ عَلَيْهِ فَلاَ يُتَصَوَّرُ ولاَ يَجْرِيْ فَيْهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : وَجَلَسَ فِيْ آخِرِيَّة إِمَامِهِ . . إِلَخْ لِجُلُوْسِهِ مَعَ الإِمَامِ فِيْ آخِرَتِهِ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ لَهُ ، وَإِنْ قَامَ لِلْقَضَاء بَعْدَ مُفَارَقَتِه الإِمَام فَلاَ يَجْلِسُ إِلاَّ حَيْثُ يَجْلِسُ الفَذُ ، لأَنَّه بَان فِي الأَفْعَالِ وَفِي الْأَقُوالِ أَيْضًا عَلَى المَشْهُور سِوى القراءة خَاصَّة ، فَإِنَّهُ قَاضِ فَيْهَا .

قَالَ الشَّيْخُ حَلَيْلٌ ، وَشَارِحُهُ (شخ) : وَقَضْىُ المَسْبُوْقِ فِيْمَا فَاتَهُ بِهِ الإِمَامُ القَوْلُ وَهُوَ القراءَةُ خَاصَّةً ، وأَمَّا غَيْرُهَا مِنْ الأَقْوَالِ فَهُو بَانٍ فِيهَا ؛ فَلِذَا يَجْمَعُ بَيْنَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ .

قَالَهُ سَيِّدِيْ زَرُوْقٌ . وَإِذَا أَدْرَكَ ثَانِيَةَ الصُّبْحِ قَنَتَ فِيْ فِعْلِ الأَوْلَى عَلَى الْمَشْهُوْرِ كَمَا قَالَهُ الجَزُوْلِيُّ وَيُوْسُفُ بنُ عُمَرَ فِيْ شَرْحَيْهِمَا عَلَى «الرِّسَالَةِ» خِلاَقًا لِلشَّرُويْنِيِّ لِنَفْسِهِ لِلْفَعْلِ وَالْفَذِّ وَالْقَضَاءِ عَبَارَةٌ عَنْ [ق/ ١٦١] جَعَلْ مَا فَاتَهُ قَبْلَ الدُّخُوْلِ مَعْ الإِمَامَ أَوَّلَ صَلاَتِهِ وَمَا أَدْرَكَ آخرَ صَلاَته .

قَالَ الْ (س): فَإِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ العشاء قَامَ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَيَأْتِيْ بِرَكْعَة بِأُمِّ القُرانِ وَسُورَة جَهْرًا ، لأَنَّهَا أُوَّلُ صَلاَتِه، فَهُو قَاضِ للْقَوْلِ ثُمَّ يَجْلِسُ لأَنَّ الَّتِي أَدْرَكَهَا مَعَ الإِمَامِ كَالأُوْلَى بِالنَّسْبَة إِلَى الفِعْلِ، فَيْبْنِي ثُمَّ يَانِّسُ لأَنَّ الَّتِي بِأُمِّ القُرانِ وَسُورَة جَهْرًا لأَنَّهُ يَقْضِيْ القَوْلَ وَلاَ فَيْبْنِي ثُمَّ يَانِّتِي بِأُخْرَى بِأُمِّ القُرانِ وَسُورَة جَهْرًا لأَنَّهُ يَقْضِيْ القَوْلَ وَلاَ يَجْلِسُ ، بِلْ يَقُومُ وَيَأْتِي بِرَكْعَة بِأُمِّ القُرانِ فَقَطْ وَيَتَشْهَدُ وَيُسَلِّمُ ، وَإِنْ أَدْرُكَ الأَخِيرَة مِنْ المَغْرِبِ يَأْتِي بِرَكْعَة بِأُمِّ القُرانِ وَسُورَة جَهْرًا ؛ لأَنَّهُ أَدْرَكَ الأَخِيرَة مِنْ المَغْرِبِ يَأْتِي بِرَكْعَة بِأُمِّ القُرانِ وَسُورَة جَهْرًا ؛ لأَنَّهُ

قَاضِ فِي الأَقْوَالِ وَيَجْلِسُ ؛ لأَنَّهُ بِانَ فِيْ الأَفْعَالِ ثُمَّ بِرَكْعَة بِأُمِّ القُرْآنِ وَسُوْرَةَ أَيْضًا جَهْرًا وَيَتَشَهَدُ وَيُسَلِّمُ وَصَارَتْ صَلاَتُهُ كُلُّهَا بِالجُلُوسِ . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٤) [٤٤] سُوَالٌ عَمَّنْ كَانَ يُصلِّيْ وَحْدَهُ وَدَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رُكُوعِ الْأَخِيْرَةِ أَوْ قَبْلَهُ وَنَوَى الإِمَامَةَ حِيْنَدْ ، فَهَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الجَمَاعَةِ أَوْ إِلاَّ إِنْ كَانَ إِمَامًا أَوَّلَ صَلاته وَنَوَى الإِمَامَةَ حَيْنَئذ ؟

جَوَابُهُ : قَال (س) : وَالطَّاهِرُ عَلَىْ قَوْلِ الأَكْثَرِ أَنَّهُ يَحْصُلُ لِلإِمامِ فَـضْلُ الجَمَاعَـةِ وَلَوْ بِنِيَّةِ الإِمَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ لِمَنْ كَانَ يُصَلِّيْ مُنْفَرِدًا ، فَأَحْرَمَ رَجُلٌ خَلْفَهُ ، فَنُوَى ْ الْإِمَامَةَ حِيْنَئِذِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ إِلاَّ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوْعِ الأَخِيْرَةِ ، فَلاَ يَحْصُلُ لِوَاحِدِ مِنْهُمَا فَضْلُ الجَسَمَاعَةِ ، وَلَوْ نَوَيْ الإِمَامُ المَذْكُوْرُ الإِمَامَةَ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَإِنَّمَا يَحْصُلُ فَضْلُهَا بِرَكْعَةِ) (١) . اهر .

مَعَ أَنَّ الدَّاخِلَ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْرُمُ بِنِيَّةِ الاَثْتَمَامِ فَفِيْ (مج): وَإِنَّمَا يُوْمَرُ مُدْرِكُ التَّشَهَّدِ بِالإِحْرَامِ وَإِنْ كَانَ فِيه زِيَادَةُ الصَّلاَةِ ؛ لأَنَّ لَهُ فَضْلاً فِي إِدْرَاكِ لئَشَهَّد وَيُحْرِمُ بِنِيَّةِ الاَثْتَمَامِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُشَارِكُهُ فِيْ الصَّلاَةِ . إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ عَيَاضٌ : وَكَمَا أَنَّ مَا دُوْنَ الرَّكْعَةِ لاَ يَحْصُلُ فِيهِ فَضْلُ التَّضْعِيْفِ هَكَذَا لاَ يَلْزَمُ بِهِ عَيَاضٌ : وَكَمَا أَنَّ مَا دُوْنَ الرَّكْعَةِ لاَ يَحْصُلُ فِيهِ فَضْلُ التَّضْعِيْفِ هَكَذَا لاَ يَلْزَمُ بِهِ حَكْمُ الصَّلاَةِ مِمَّا يَلْزَمُ الإِمَامَ مِنْ سُجُودِ السَّهُو وَانْتِقَالِ فَرْضٍ مِنْ اثْنَتَيْنِ لاَرْبَعٍ فَيْ الْجُمُعَةِ وَانْتِقَالِ فَرْضٍ مِنْ اثْنَتَيْنِ لاَرْبَعٍ فِي الجُمُعَةِ وَانْتِقَالِهِ فِيْ حُكْمٍ نَفْسِهِ إِلَى اخْتِلاَفِ حَالِهِ مِنْ سَفَرٍ وَإِقَامَةً ، وَعَنْ فِي الْجُمُعَةِ وَانْتِقَالِهِ فِيْ حُكْمٍ نَفْسِهِ إِلَى اخْتِلاَفِ حَالِهِ مِنْ سَفَرٍ وَإِقَامَةً ، وَعَنْ

مختصر خلیل (ص/۳۹) . .

أَبِيْ هُرَيْرَةَ وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الَّذِي يَدْخُلُ فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ وَالإِمَامُ قَاعِدٌ لِيَـقْعُدَ مَعَـهُ أَتَرَى أَنْ يُكَبِّرَ حِينَ يَقْـعُدَ أَوْ يَنْظُرَ حَـتَّى يَفْرُغَ فَـيَرْكَعُ [ق/١٦٢] رَكَـعْتَىْ الْفَجْرِ؟

قَالَ : أَمَّا إِذَا قَعَدَ مَعَهُ فَأَرَى أَنْ يُكَبِّرَ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ إِذَا طَلَعَتْ الشَّمْسُ.

ابْنُ رُشْد لابْنِ حَبِيب فِي «الْوَاضِحَة» : إِنَّهُ لاَ يُكَبِّرُ وَيَقْعُدُ مَعَهُ فَإِذَا سَلَّمَ قَامَ فَركَعَ الْفَجْرَ ، وَقَوْلُ مَالِك أُولَى وَأَحْسَنُ ؛ لقوْلِ النَّبِيِّ عَيَلِيْ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعُ رَكُعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلسَ » (١) وَإِنْ فَاتَتَاهُ رَكْعَتَا الْفَجْرِ فِي وَتْتِهِمَا فَقَدْ أَدْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَة لدُخُولِه مَعَ الإِمَامِ فِي آخِرِ صَلاَتِهِ عَلَى مَا جَاءَ أَنْ مَنْ أَدْرَكَ الْقَوْمَ جُلُوسًا فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَة . اه. .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِهِ آخِرُهُ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٥) [٥٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ وَجَدَ الإِمَامَ بَعْدَ السَّلاَمِ جَالِسًا عَلَى هَيْئَةِ الصَّلاَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ وَأَحْرَمَ ثُمَّ عَلَمَ بَعْدَ ذَلكَ مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (س): وأَمَّا مَنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ وَلَمْ يَعْلَمُ ثُمَّ عَلَمَ ، فَإِنَّهُ يَتْمُ شُمَّ عَلَمُ ثُمَّ عَلَمُ مَا تَبْطُلُ بِهِ صَلاَتُهُ لَمْ تَبْطُلُ عَلَى هَذَا . قَالَهُ فِي «النَّوَادِر» . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ: قَالَ (س): وَلَوْ أَدْرَكَ الْمُعِيدُ لِفَصْلِ الْجَمَاعَةِ دُونَ رَكْعَةِ فَاسْتَحَبَّ لَهُ فِي ﴿ الْجَلَابِ ﴾ إِتْمَامُهَا نَافِلَةً إِذَا كَانَتْ الأُولَى مِمَّا يُتَنَفَّلُ بَعْدَهَا . اه. .

⁽١) أخرجه البخاري (٤٣٣) ومسلم (٧١٤) من حديث أبى قتادة لطُّك .

الجـزء الأول

401

الْمُرَادُ منهُ .

قُلْتُ : وَإِنْ كَانَتْ الأُولَى مِمَّا لاَ يُتَنَقَّلُ بَعْدَهَا ، فَلاَ يُسْتَحَبُّ لَهُ إِتْمَامُهَا نَافِلَةً بَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ إِتْمَامُهَا نَافِلَةً بَلْ يُسَلِّمُ الإِمَامِ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلاَمِ «الْجلابِ» . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٦) [٤٦] سُوَّالٌ عَنْ إِمَامٍ رَعَفَ وَغَسَلَ الدَّمَ هَلْ يَكُونُ إِمَامًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ يَكُونُ لَهُمْ إِمَامًا فِي تِلْكَ الصَّلاَةِ الْمَرْعُوفِ فِيهَا وَتَصِحُّ لَهُ وَلَهُمْ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الرُّعَافُ رُعَافَ بِنَاءً وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ الإِمَامُ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَمِلُوا بَعْدَهُ عَمَلًا .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (كَعَوْدِ الإِمَامِ لإِتْمَامِهَا) (١).

قَالَ (مخ) (٢): تَشْبِيهٌ فِي الْبُطْلاَنِ ، وَظَاهِرُ كَلاَمِ الْمُؤَلِّفِ كَغَيْرِهِ بُطْلاَنُ الصَّلاَةِ كَانَ الْعُذْرُ حَدَثًا أَوْ رُعَافًا اسْتَخْلَفَ الإِمَامُ أَمْ لاَ عَمِلُوا بَعْدَهُ عَمَلاً أَمْ لاَ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلُ الْبُطْلاَنُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِي حَدَث أَوْ رُعَاف بِنَاءً وَاسْتَخْلُف وَعَمِلُوا بَعْدَهُ عَمَلاً ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَسْتَخْلُف وَعَمِلُوا بَعْدَهُ عَمَلاً ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَسْتَخْلُف وَعَمِلُوا بَعْدَهُ عَمَلاً ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَسْتَخْلُف وَكَمْ يَعْمَلُوا عَمَلاً بَعْدَهُ فَلاَ تَبْطُلُ . اهـ .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ آخِرُ الْكَلاَمِ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٧) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ رِحَابِ الْمَسْجِدِ وَطُرُقِهِ وَأَفْنِيَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/٤٣) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٢/٥٤) بتصرف واختصار .

هَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْجِد في جَمِيعِ أَحْكَامِه مِنْ مَنْعِ الْجُنُبِ دُخُولُهَا وَمُكْنُهُ فيهَا وَمَنْعِ الصَّلاَة فيها بَعْدَ الْإِقَامَة وَكَرَاهَتَهَا قَبْلَ صَلاَة الإِمَامِ وَبَعْدَهَا فيها، أَوْ في كَالْمَسْجِد في صَحَّة الْجُمُّعَة فيها لاَ في جَمِيعِ أَحْكَامِه ؟ وَهَلْ مَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ خَليلِ عَنْدَ قَوْلَه : (وَإِنْ أُقيمَت الصَّبْحُ وَهُو بَمَسْجَد تَرَكَهَا) (١)، وقَوْلُهُ: (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ بَعْدَ الإقامَة) (٢) أَنَّ رَحَابَهُ وَطُرُقَهُ وَأَفْنِيَتَهُ الْمُتَّصِلَةَ بِه كَالْمَسْجِد مُخَالِفٌ لِقَوْل الْبِنَانِيِّ [قَ/ ١٦٣] عِنْدَ قَوْله: (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ بَعْدَ الإِقَامَة) (٣) أَنَّ رَحَابَهُ وَطُرُقهُ وَافْنِيَتَهُ الْمُتَّصِلَة بِه كَالْمَسْجِد مُخَالِفٌ لِقَوْل الْبِنَانِيِّ [قَ/ ١٦٣] عِنْدَ قَوْله: (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ بِعْدَ الإِقَامَة) (٣) أَنَّ مَنِ الصَّلاَتِيْنِ إِنَّمَا هُوَ خَاصٍ خَاصٌ بِالْمَسْجِد .. إِلَخْ ؟

جَوابُهُ: لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجُنُبِ ؛لِجَوَازِ مُرُورِهِ مِنْهَا وَمُكْثِهِ فِيهَا ؛ فَفِي (مخ) (٥) عِنْدَ قُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : (وَدَخَلَ. .) إِلَحْ . مَا نَصَّهُ : وَسَطْحُهُ وَصَحَنْهُ حُكْمُهُمَا حُكْمُهُ وَأَمَّا بِنَاوُهُ فَلا ، وَإِنَّمَا مَنَعَ الشَّيُوخُ صَلاَةَ الْفَجْرِ فِي فَنَائِهِ وَالإِمَامُ يُصَلِّي وَكَذَا انْتِظَارُ الْجَنَارَةِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ لاَ لَأَنَّهُ مَنْهُ . اه. .

وَفِي (مخ) (٦) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وخارجه ركعها) (٧) مَا نَصَّهُ : قَالَ : قَالَ فِي «إِكْمَالِ الإِكَمَالِ » : قُلْتُ : الْفِنَاءُ مَا يَلِي الْجِدَارَ مِنْ الشَّارِعِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۳۹) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٣٩) .

⁽٤) الفتح الرباني (٢/ ١٢) .

⁽٥) حاشية الخرشي .

⁽٦) حاشية الخرشي (٢/ ١٦) .

⁽۷) مختصر خلیل (ص/۳۹) .

النَّافذ الْمُتَّسَعِ فَلاَ فِنَاءَ لِلشَّارِعِ فَلاَ فِنَاءَ لِلشَّارِعِ الضَّيِّقِ ، لأَنَّهُ لاَ يَفْضُلُ مِنْهُ شَيءٌ للْمَارَّةِ ، وَكَذَّالِكَ للأَفْنِيَةِ حُكْمٌ جَازَ لِلْجُنُبِ أَنْ يَمُرَّ بِفَنَاءِ الْجَامِعِ . اهـ .

وأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلاَةِ فَلَهَا حُكُمُ الْمَسْجِدِ أَيْ: مِنْ كَوْنِهَا لاَ يَجُوزُ لِفَذِّ وَلاَ لَجَمَاعَةِ ابْتَدَاءُ صَلاَة فِيهَا لأَنْفُسِهِمَا بَعْدَ الشَّرُوعِ فَي الإِقَامَةِ بِالْمَسْجِدِ لإِمَامِ لَجَمَاعَةِ ابْتَدَاءُ صَلاَة فِيهَا لأَنْفُسِهِمَا بَعْدَ الشَّرُوعِ فَي الإِقَامَةِ بِالْمَسْجِدِ لإِمَامِ رَاتِب؛ فَي فِي (عَج) مَّا نَصَّهُ : تَنْبِيهٌ : قَولُهُ (١) : (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ بَعْدَ الإَقَامَةِ .) (٢) إِلَخْ . أَيْ : فِي الْمَسْجِدِ وَأَفْنِيَتُهُ الَّتِي تُصلَّي فِيهَا الْجُمُعَةُ . الْإِقَامَةِ .) (٢) عَنْ ابْنِ رُسُدِ (٤) . اه. .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ الْبَاجِي : رِحَابُ الْمَسْجِدِ الْمَمْنُوعُ فِيهَا الْفَجْرُ مثلُهُ . اه. .

وَنَحْوُ هَذَا فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِهِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِ خَشْيَةَ الإطَالَة . اه .

وَيُكُرَهُ الْجَمْعُ فِيهَا قَبْلَ الإِمَامِ وَبَعْدَهُ ؛ لوُجُود الْعِلَلِ بِالْجَمْعِ فِيهَا الَّتِي كَرِهَ الْجَمْعُ بِالْمَسْجِدِ لاَجْلِهَا مِنْ التَّسَاهُلِ وَالتَّهَاوُنَ بِالصَّلاَةِ وَتَفْرِيقُ الْجَمَاعَةِ وَقِلْتُهَا.

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ وَمَذْكُورٌ فِي مَحَالِّهِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذَكْرِهِ خَشْيَةَ الإطالَة ، وأَيْضًا تَنْصِيصُ أَتْمَّتَنَا عَلَى مَنْعِ ابْتِدَاءِ صَلَاة فِيهَا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الإطالَة في الْمَسْجِد وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسْجِد فِي ذَلِكَ الْمَنْعِ ، فَجَعَلُوهَا سِيَّانِ فِي كَرَاهَة ذَلِكَ الْجَمْعِ . اه.

⁽١) أي : خليل في «المختصر » .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۳۹) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ٨٨) .

⁽٤) البيان والتحصيل (١/ ٣٧٠) .

مَسَائِلُ السَّهْوِ فِي الصَّلاَةِ __________ ٣٥٥

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٨) [٤٨] سُؤَالٌ عَمَّا قَالَ بَعْضُ شُرَّاحٍ خَلِيلِ عَنْدَ قَـوْله: (وَإِنْ أُقيمَت الصَّبْحُ ..) (١) إِلَخْ . وَعَنْدَ قَوْله أَيْضًا: (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلَّاةٌ بَعْـدَ الْإِقَامَةِ) (٢) : أَنَّ رَحَابَهُ وَطُرُقَهُ وَأَفْنِيَتَهُ الْمُتَّصِلَةَ بَهَ كَالْمَسْجِد .

هَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لِقَـوْلِ الْبِنَانِيِّ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ بَعْـدَ الإِقَامَةِ) مِنْ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْمَسْجِد (٣) ؟

جَوابُهُ : لاَ مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا ، لأَنَّ قَصْدَ الْبَنَانِيِّ بِمَا ذَكَرَهُ الاحْترارُ مِنْ الطَّخراء لاَ مِنْ الأَفْنِيةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمَسْجِدِ وَمَا فِي حُكْمِهَا مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ، إِذْ حُكْمُهَا حُكُمُ الْمَسْجِدَ كَمَا ذَكَرْتُمْ عَنْ تَقْرِيرِ شُرُوح الشَّيْخ خَلِيلٍ : الْجُمُعَةُ، إِذْ حُكْمُهَا حُكُمُ الْمَسْجِد كَمَا ذَكَرْتُمْ عَنْ تَقْرِيرِ شُرُوح الشَّيْخ خَلِيلٍ : (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ بَعْدَ الإقَامَةِ) (3) مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الصَّحرَاءُ فَلاَ بَأْسَ ، وَفِي السَّودَانِيِّ » هُنَاكَ مَا نَصَّهُ : سَوَاءً كَانَ فِي مَسْجِد أَوْ فِي مَوْضِعِ اتَّخَذُوهُ للصَّلَاةِ، وَأَمَّا فِي الصَّحرَاءِ . اهـ .

وَيَشْهَدُ لِمَا قُلْنَاهُ أَيْضًا مَا فِي «حَاشِيَةِ أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ» وَنَصَّهُ: قَوْلُهُ: (وَلاَ تُبْتَدَأُ صَلاَةٌ . .) (٥) إِلَى آخِرِهِ مَخْصُوصٌ بِمَنْ فِي الْمَسْجِدِ لِقَوْلِهِ وَخَارِجُهُ رَكِعها اهِ كَلاَمُهُ .

قُلْتُ : وَالْمُرَادُ بِخَارِجِهِ : أَيْ :الْخَارِجُ عَنْ الْمَسْجِدِ [ق/١٦٤] وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ كَمَا مَرَّ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ . اهـ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٣٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۳۹) .

⁽٣) الفتح الرباني (٢/ ١٢) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٩) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٣٩) .

(٤٠٩) [١] سُؤَالٌ عَنْ مُحْدِث أَصْغَرَ شَرَعَهُ التَّيَمُّمُ وَدَخَلَ فِي الْمَسْجِدِ فِي وَقَتْ يَجُوزُ النَّفْلُ به هَلْ يُصلِّى تَحيَّةُ الْمَسْجِدِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : لاَ يَنْدُبُ لَهُ صَلاَتُهَا كَمَا فِي (ق) وَ (ح)^(١) وَ «النَّفْرَاوِيِّ»^(٢)، لَكَنْ يَنْدُبُ لَهُ بَدَلُهَا وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَرْبُعَ مَرَّاتٍ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ كَمَا فِي «النَّفْرَاوِيِّ» . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١٠) [٢] سُوَّالٌ عَنْ مَسْجد الْبَادية هَلْ لَهُ تَحيَّةٌ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَحِيَّةُ مَسْجِد) (٣) مَا نَصُّهُ : هَلْ الْمُرَادُ بِالْمَسْجِدِ مَا اتَّخَذَ لِلصَّلاَةِ لِيَشْمَلَ أَهْلَ الْبُوَادِيَ وَمَسْجِدً بَيْتِهِ أَمْ لَاَ وَنَحُوهُ لَـ (شخ) وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَيَأْتِي أَنَّهُمْ يُجَمِّعُونَ لَيْلَةَ الْمَطَرِ بِمُصَلَّى لَا وَنَحُوهُ لَـ (شخ) وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَيَأْتِي أَنَّهُمْ يُجَمِّعُونَ لَيْلَةَ الْمَطَرِ بِمُصَلَّى أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَهُوَ يُؤكِّدُ كَوْنَهُ كَالْمَسْجِدِ . اهـ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى سَيِّدِي إِبْرَاهِيمَ المرلايخافي مَا يُحْالِفُ ذَلِكَ ، وَنَصَّهُ : وَسَّئُلَ عَنْ بُقْعَةَ اتَّخَذَهَا أَهْلُ الْبَادِيَةِ لَصَلاَتِهِمْ فَهَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْجِد إِنْ لَمْ يُقِيمُ وَا بِمَحَلِّهَا أَمْ لا ؟ وَهَلْ تُخْرِجُهَا نِيَّتُهُمْ لاجْتِمَاعِ مَصَالِحِ دُنْيَاهُمْ وَآخِرَتِهِمْ عَنْ الْمَسْجِد أَمْ لا ؟

⁽۱) «حاشية الخرشي» (۲/٥) و «مواهب الجليل » (۲/ ۲۹) .

⁽٢) الفواكه الدواني (٢٠٣/١) ولا أعلم لهذا دليلاً .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٣٨) .

فَأَجَابَ : بِأَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَة إِذَا اتَّخَذُوا بُقْعَةً لِلصَّلاَة فَلاَ تُعْطَى حُكْمَ الْمَسْجِد ؛ لأَنَّ مِنْ شَرْط الْمَسْجِد الْبِنَاءَ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُسَمَّى مَسْجِدًا إلاَّ بِذَلكَ كَمَا قَالَ ابْنُ رُشُد (١) ، وَيَجُوزُ لَلْجَنب الْمُكْثُ فِيه وَلاَ يُطْلَبُ الدَّاخِلُ فِيه بِلاَتَّحِيَّة وَإِنْ كَانُوا يُجَمِّعُونَ فِيه لَيْلَةَ الْمَطَرِ للضَّرُورَة ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ إِنْ نَووْا التَّحَيَّة وَإِنْ كَانُوا يُجَمِّعُونَ فِيه لَيْلَةَ الْمَطَرِ للضَّرُورَة ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ إِنْ نَووْا التَّخَاذَة لاَجْتَمَاعِ مَصَالِح دُنْيَاهُمْ أَمْ لاَ ؛ لأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَثْبُت لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِد ، فَلاَ إِشْكَالَ .

اهـ . كَلاَمُهُ بِرُمَّتُه .

وَيُوْيِّدُ هَذَا مَا أَشَارَ لَهُ (ح) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَحِيَّةُ مَسْجِد) (٣) بِقَوْلِهِ : أَمَّا لَوْ [اتَّخَذُوا] (٤) مَوْضِعًا لِلصَّلاَةِ ، فَلاَ يُطْلَبُ فِيهِ بِالتَّحِيَّةِ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١١) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ صَلاَةِ النَّفْلِ بِإِثْرِ الْفَرْضِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ .

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَكِكَ ، وَقَدْ جَذَبَ عُمَرُ ﴿ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَالَ : مَا أَهْلَكَ مَنْ قَعْلَ ذَلِكَ وَقَالَ : مَا أَهْلَكَ مَنْ قَبْلَكُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَانُوا لاَ يَفْصِلُونَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفُلِ ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ مَقَالَتَهُ ، فَقَالَ لَهُ : « أَصَابَ اللَّهُ بِكَ يَا عُمَرُ ﴾ كَمَا فِي «كَببيرِ» النَّبي عُنَظِيْهِ مَقَالَتَهُ ، فَقَالَ لَهُ : « أَصَابَ اللَّهُ بِكَ يَا عُمَرُ ﴾ كَمَا فِي «كَببيرِ» (مخ). اهد.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) المقدمات (١/ ١٦٥) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٦٨) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٣٨) .

⁽٤) في (ح) : اتخذ .

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٠٠٧) والحاكم (٩٩٦) والطبيراني في «الكبيير» (٢٢/ ٢٨٤) حـديث (٧٢٨) والبيهقي في «الكبرى» (٢٨٦٧) من حديث أبي رمثة بسند ضعيف.

(٤١٢) [٤] سُوَّالٌ عَـمَّنْ نَوَى التَّنَفُّلَ بِأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ هَـلْ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي (عج) وَزَادَ: وَإِذَا أَفْسَدَهُ وَقَدْ نَوَى أَرْبَعًا فَإِنْ كَانَ قَبْلَ عَقْدِ الثَّانِيَةِ قَضَى رَكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ عَقْدِهَا قَضَى أَرْبَعًا . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١٣) [٥] سُؤَالٌ عَنْ الاشْتغَال بطلَب العلم وصلاة النَّفْل أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ لاَ خِلاَفَ أَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ فِي غَيْرِ الأَوْقَاتِ الْمُرْغَبِ فِيهَا أَفْضَلُ، وَاخْتُلِفَ فِي الأَوْقَاتِ الْمُرْغَبِ فِيهَا فَقَالَ سَحْنُونُ: الْعِلْمُ أَفْضَلُ، وَاخْتُلِفَ فِي الأَوْقَاتِ [ق/١٦٥] الْمُرْغَبِ فِيهَا فَقَالَ سَحْنُونُ: الْعِلْمُ أَفْضَلُ، وَقَالَ مَرَّةً: الصَّلاَةُ أَفْضَلُ كَمَا فِي (ق). اهـ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١٤) [٦] سُوَّالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليلِ : (وَعَقيبُ شَفْعٍ) (١) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي رَكْعَتَىْ الشَّفْعِ أَنْ يَخُصَّهُمَا بِالنِّيَّةِ أَمْ لَاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢): وَفِي كَوْنِهِ لأَجْلِهِ قَوْلاَنِ.

التَّوْضِيحُ : يَعْنِي أَنَّهُ اخْتُلِفَ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي رَكْعَتَيْ الشَّفْعِ أَنْ يَخُصَّهُ مَا بِالنِّيَّةِ أَوْ يَكْتَفِي بِأَيِّ رَكْعَتَيْنِ كَانَتَا وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ .

وَقَالَ فِي «الشَّامِلِ» : وَلاَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ لاَّجْلِ الْوِتْرِ عَلَى الأَظْهَرِ . اهـ. انْظُرْ (ح) (٣) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۳۸) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/ ١٣٤) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ٧٢) .

(٤١٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الْفَجْرَ وَالصَّبْحَ حَتَّى طَلَعَتْ الشَّمْسُ فَأَيُّهُمَا يَبْدَأُ ؟

جَوَابُهُ: رَوَى ابْنُ وَهْبِ عَنْ مَالِك : أَنَّهُ لاَ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ حَتَّى يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : وَعَنْ ابْنِ زِيادٍ : أَنَّهُ يَـرْكَعُ رَكْعَتَيْ الْفَـجْرِ ثُمَّ يُصَلِّي الْفَريضَةَ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : وَعَنْ ابْنِ زِيادٍ : أَنَّهُ يَـرْكَعُ رَكْعَتَيْ الْفَـجْرِ ثُمَّ يُصَلِّي الصَّبْحَ (١) . اهـ .

(۱) قال ابن عبد البر: وأما صلاة ركعتي الفجر لمن نام عن صلاة الصبح فلم ينتبه لها إلا بعد طلوع الشمس فإن مالكا قال: يبدأ بالمكتوبة ولم يعرف ما ذكر عن رسول الله عليه في دكتى أنه ركعتى أنه ركعها يوم نام عن صلاة الصبح في سفره قبل أن يصلى الصبح.

ذكر أبو قرة في سماعه من مالك قال: قال مالك فيمن نام عن الصبح حتى طلعت الشمس: أنه لا يركع ركعتي الفجر ولا يبدأ بشيء قبل الفريضة .

قال : وقال مالك : لم يبلغنا أن النبي ريكي صلى ركعتي الفجر حين نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ، وقال ابن وهب : سئل مالك هل كان رسول الله ريكي حين نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ركع ركعتي الفجر قال : ما علمت .

قال أبو عمر : ليس في رواية مالك ـ رحمه الله ـ لا في حديث زيد بن أسلم هذا ولا في حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله على ركع يومئذ ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح ، وإنما صار في ذلك إلى ما روى وعليه جمهور أصحابه إلا أشهب وعلى بن زياد فإنهما قالا : يركع ركعتي الفجر قبل أن يصلي الصبح ، قالا : وقد بلغنا ذلك عن النبي على يومئذ .

وكذلك قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري والحسن بن حي ، وهو قاول جماعة أصحاب الحديث، وإليه ذهب أحمد وأبو ثاور وداود لما روى في ذلك عن النبي عليه من حديث عمران بن حصين وغيره .

وقد كان يجب على أصل مالك أن يركعهما قبل أن يصلي الصبح ؛ لأن قول ه فيمن أتي مسجدًا قد صلى فيه : «لا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة إذا كان في سعة من الوقت » وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وداود : إذا كان في الوقت سعة .

وقال الثوري : ابدأ بالمكتوبة ثم تطوع بما شئت .

وقال الحسن بن حي : يبدأ بالفريضة ولا يتطوع حتى يفرغ من الفريضة . «التمهيد» (٥/ ٢٣٨ _ ٢٤٠) .

٣٦٠ ---- الجسزء الأول

مِنْ (ح) (١) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١٦) [٨] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ سُوَالِ الضُّعَفَاءِ فِي الْمَسْجِدِ وَرَفْعِ الأَصْواَتِ بِالْمَسْأَلَة ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ» (٢) وَلَفْظُهُ : قَالَ مَالِكٌ : يُحْرَمُونَ وَيُقَامُونَ مَنْ الْمَسْجِد .

قُلْتُ : وَمِنْ هَذَا مَا يَقَعُ الْيَوْمَ مِنْ رَفْعِ الأَصْوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ لِرَفْعِ الْحَوَائِجِ . اهد . بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١٧) [٩] سُوَّالٌ عَنْ حُكْم الْكَلاَم فِي الْمَسْجِد ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) نَاقِلاً عَنْ صَاحَبِ "الْمَدْخَلِ" (٣) مَا نَصَّهُ : وَيُنْهَى النَّاسُ عَنْ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ للْحَدِيثُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا ؛ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الْكَلاَمَ فِي الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ ذَكْرِ اللَّه تَعَالَى يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبِ (٤)، وَي عَنْهُ أَيْضًا عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَنَّهُ قَالَ : " إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ فَأَكْثَرَ اللَّه مَ قَوْلُ الْمَلاَكُتُ يَا وَلِيَّ اللَّه ، فَإِنْ زَادَ فَتَقُولُ : اسْكُتْ يَا بَغِيضَ اللَّه ، فَإِنْ زَادَ فَتَقُولُ : اسْكُتْ يَا بَغِيضَ اللَّه ، فَإِنْ زَادَ فَتَقُولُ : اسْكُتْ عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللَّه » (٥) اهـ .

وَفِي بَعْضِ الأَحَادِيث : « يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْعُدُونَ فِيهِ حِلَقًا ذِكْرُهُمْ الدُّنْيَا لاَ تُجَالِسُوهُمْ فَلَيْسَ للَّهَ بِهِمْ حَاجَةٌ (٦)...» اهـ.

⁽۱) مواهب الجليل (۲/ ۸۰) . (۲) فتاوي البرزلي (۱/ ۳۰۹) .

⁽٣) انظر : «المدخل » (٢/ ٢٢٧ ، ٢٢٨) .

 ⁽٤) لا أصل له . انظر : «كشف الخفا » (٢/ ٦٠٢) حديث (١١٢١) و «السلسلة الضعيفة»
 (١/ ٦٠) حديث (٤) و «الثمر المستطاب» (١/ ٦٨٣) .

⁽٥) لم أقف عليه ، وعلامات الوضع تلوح عليه .

⁽٦) أخرجه الحاكم (٧٩١٦) من حديث أنس ولي قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الذهبي : صحيح . وقال الألباني : صحيح . وفي الباب عن ابن مسعود مرفوعًا، وعن الحسن مرسلاً .

وَفِي «نَوَازِلِ الشَّرِيف حمَى اللَّهُ» : أَنَّهُ يَجُوزُ التَّحَدُّثُ بِالْمَبَاحِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ لَغَطُ وَلَا رَفْعِ صَوْتَ عَلَى مَا لَابْنِ رُشْد فيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ (حم) عِنْدَ قَوْل أَبِي لَغُطُ وَلَا رَفْعِ صَوْتَ عَلَى مَا لَابْنِ رُشْد فيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ رَحم) عِنْدَ قَوْل أَبِي الْمُوَدَّةَ فِي بَابِ الإحْيَاء : (وَتَعْلِيمِ صَبِيً (١) إِلاَّ أَنَّهُ بَعْدَمَا نَقَلَهُ نَظَرَ فِيهِ وَنَصُّ ذَلِكَ : فَرْعٌ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ يَقْعُدُ بَعْدَ صَلاَة الْعَصْرِ فِي الْمَسْجِدِ بِالْمُبَاحِ دُونَ لَغَط وَلَا رَفْعِ صَوْتٍ . اه. . قُلْتُ : وَفِي جَوَازِ التَّحَدُّثُ فِي الْمَسْجِدِ بِالْمُبَاحِ نَظَرٌ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٠١) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَاتَهُ الإِمَامُ بِبَعْضِ قِيَامٍ رَمَضَانَ هَلْ يَقْضِيَهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (ق) نَاقِلاً عَنْ الْقَاضِي أَبِي مُحَمَّد فِي « مَعُونَته» (٢) مَا نَصَّهُ : الْقَيَامُ بَعْدَ صَلاَةِ الْعِشَاءَ ، فَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صُلِّيَتِ الْعَشَاءَ وَشَرَعَ فِي الْقَيَامُ بَعْدُ الْعَشَاءَ وَلاَ يُصَلِّي مَعَهُمْ ؛ لأَنَّ الْقِيَامَ مِنْ بَعْدُهَا . فَإِذَا فَرَغَ دَخَلَ مَعَهُمْ ؛ لأَنَّ الْقِيَامَ مِنْ بَعْدُهَا . فَإِذَا فَرَغَ دَخَلَ مَعَهُمْ فَصَلَّى مَا لَحَقَ .

اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ [ق/١٦٦] مَعَ حَلْف .

فَمُقْتَضَى هَذَا الْكَلاَمِ أَنَّهُ لاَ يَقْضِي مَا فَاتَهُ الإِمَامُ بِهِ مِنْ الْقِيَامِ .

نَعَمْ : إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي ثَانِيَة تَرْوِيَحة قَبْلَ رَفْعِه مِنْ رُكُوعِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ مِنْهَا قَضَاءُ الرَّكْعَة الأُولَى الَّتِي سَبَقَة بَهَا ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيهَا جَالِسًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ (ق) (٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَمُتَنَفِّلِ جُلُوسٌ جَالِسًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ (ق) (٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَمُتَنَفِّلِ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدُّخُلُ عَلَى الإِنْمَامِ) (٤) بِقَوْلِهِ : قَدْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتِمَ

مختصر خلیل (ص/ ۲۵۱) .

⁽٢) المعونة (١/ ٢٨٩) والتفريع (١/ ٢٦٩) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/٧) ومواهب الجليل (٢/ ٩١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٣٢).

النَّافلَةَ جَالِسًا إِذَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَهُو فِي النَّافِلَةِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا كَانَ مَسْبُوقًا فِي الإَسْفَاعِ فِي رَمَضَانَ . اه. .

وَمَحَلُّ الشَّاهِ مِنْهُ قَوْلُهُ: « وَكَذَلِكَ أَيْضًا .. » إِلَخْ. وَنَدَبَ لَـهُ أَيْضًا أَنْ يُخفِّفَ رَكْعَة الْقَضَاء بِحَيْثُ يُدْرِكُ الإِمَامَ فِي أُوَّلِ التَّرْويحة الثَّانية ، وَهُو قَوْلُ سَحْنُونَ وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، خَلاقًا لابْنِ الجلاب (١) الْقَائِلِ أَنَّهُ يَتَحَرَّى مُوافَقَة الإِمَامِ فِي الأُولَى عَنْدَهُ هُو وَهِي الأَحِيرَةُ عِنْدَ الإِمَامِ وَيُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَهَكَذَا ، وَلا يَزَالُ مَسْبُوقًا فِي كُلِّ تَرْويحَة ، هَذَا قَوْلُ الْبَنِ الْقَاسِمِ وَظَاهِرُ وَحَفَّفَ (النَّخيرَة» أَنَّهُ الْمَذْهَبُ ، وَهَذَا كُلُّهُ هُو الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَخُفِّفَ مَسْبُوقُهَا [ثَانيَةً] (٢) وَلَحق) (٣) . اه.

انْظُرْ شُرُوحَهُ تَجِدْ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤١٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ فعْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْجُمْعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ لَهَا سَنَدٌ صَحيحٌ أَمَّ لاَ؟

جَوابُهُ: قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ زروق فِي تأليفه الْمُسَمَّى "بِالنَّصْحِ الأَنْفَعِ" بَعْدَ حَدْفِي بَعْضَ كَلاَمه : إِنَّ صَلاَةَ أُوَّل حَمْيسَ مِنْ رَجَبَ، وَلَيْلَةَ النَّصْفَ مِنْ شَعْبَانَ ، وَلَيْلَةَ سَبْعِ وَعَشْرِينَ مِنْ رَجَبَ ، وَوَدَاعَ رَمَضَانَ، وَصَلاَةَ يَوْمِ عَشُوراء، وَصَلاَةَ الْقَبْرِ ، وَصَلاَةَ الْوَالدَيْنِ ، وَصَلاَةَ الأَسْبُوعِ كُلَّ يَوْمٍ ولَيْلَة بِمَا فِيهِ كُلُّ ذَلِكَ مَوْضُوعٌ _ أَيْ مَكْذُوبٌ _ عَلَى رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ وَقَدْ نَصَّ الأَئِمَةُ عَلَى مَنْعِ الْعَمَلِ بِهِ ، كَابْنِ الْعَرَبِيِّ وَالطَّرْطُوشِيِّ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ،

⁽۱) انظر : «التفريع» (۱/ ۲٦٩) .

⁽٢) في الأصل: ثانية.

⁽٣٨ /ص/ ٣٨) .

وَابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ وَالنَّووِيِّ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ (١) ، وَبَالَغَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي إِنْكَارِ صَلاَةِ التَّسْبِيحِ وَلَمْ يُوافِقْ عَلَى ذَلِكَ ؛ إِذْ صَحَحَهَا أَئِمَّةٌ وَعَمِلَ بِهَا جُمْلَةً مِنْ أَهْلِ التَّسْبِيحِ وَلَمْ يُوافِقْ عَلَى ذَلِكَ ؛ إِذْ صَحَحَهَا أَئِمَّةٌ وَعَمِلَ بِهَا جُمْلَةً مِنْ أَهْلِ الْعَلْمِ (٢) ، وَقَالَ الدَّارَقَطْنِيُّ : لَيْسَ فِي فَضْلِ السُّورِ أَصَّحُ مِنْ فَضْلِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، وَلاَ فِي فَضَائِلِ الصَّلاَةِ أَصَّحُ مِنْ صَلاَةِ التَّسْبِيحِ ، وَذَهَبَتْ طَائفةٌ مِنْ أَحَدٌ) ، ولا فِي فَضَائِلِ الصَّلاةِ أَصَحَ مِنْ صَلاَةِ التَّسْبِيحِ ، وَذَهَبَتْ طَائفةٌ مِنْ أَنَّهُ الْفَقْهِ الْفَقْهِ للْعَمَلِ بِذَلِكَ كُلِّهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لاَ يَقْدَحُ فِي الأَصْلِ وَلاَ يَدْفَعُ الْفَوْعَ ؛ مَنْهُمْ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَأَبُو طَالِبِ الْمَكِيُّ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُما.

وَطَائِفَةٌ إِلَى قَبُولِ [ق/١٦٧] مَا لاَ تَدْخُلُهُ كَيْفِيَّةٌ كَحَديث الأَيَّامِ السَّبْعَة وَبَعْضِ أَعْدَادِ الأَذْكَارِ وَفَضْلِ الصَّلاَةِ فِي لَيْلَةٍ مَا أَوْ يَوْمٍ مَا مُطَّلَقًا ، وَهِي طَرِيقَةُ ابْنِ حَبِيبِ .

وَقَالَ ابْنُ الْمَغْرِبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : أَمَّا أَحَادِيثُهُ فَلَحَمُ جَمَلَ غَثِّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَعْرٍ لاَ سَهْلَ فَيَرْتَقِي ولاَ سَمِينٌ فَيُرتَقِي ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي الْفَقْهِ فَاسْتَمِعْ لَمَا يُوحَى ، وَقَدْ رَأَيْتُ غَالِبَ فُقَهَاء هَذَا الزَّمَان بَلْ سَاثِرَ النَّاسِ مِنْ فَاسْتَمِعْ لَمَا يُوحَى ، وَقَدْ رَأَيْتُ غَالِبَ فُقَ هَاء هَذَا الزَّمَان بَلْ سَاثِرَ النَّاسِ مِنْ الْعُوَامِّ وَغَيْرِهِمْ يَدَعُونَ الْحَقَّ الْوَاضِحَ فَلاَ تَقْبَلُهُ نَفُوسُهُمْ وَتُنْكُو بَلْ يَتُركُونَهُ رَأْسًا ويتغادون لَهَذه الأُمُورِ وَيَتَأَنَّى عَلَيْهَا وَرُبَّمَا ضَيَّعَ فَرْضاً وَوَقَعَ فِي مَحْرَم بِسَبَب ذَلِكَ وَهُو غَالِبَ أَمْرِهِمْ ثُمَّ لاَ يُبَالُونَ بِذَلِكَ فَهُو مِنْ أَكْبَرِ الْمَصَائِبُ وَلَيْوَائِبَ الْمُ لَكِ وَلَيْكُومُ مِنْ أَكْبَرِ الْمَصَائِبُ وَالنَّوائِبَ الْمُ لَكِ وَلَيْ عَلْمُ وَنَفَعَنَا بِهِ وَبِعُلُومِه . آمِينَ . وَالنَّوائِبُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِه وَبِعُلُومِه . آمِينَ . وَمَنْ هَذَا الأَسْلُوبِ مَا فِي (س) وَنَصَّه : وَلَعَ كَثِيرٌ مِنْ الْمُثَتَمِينَ لِلصَّلاح وَمِنْ هَذَا الأُسْلُوبِ مَا فِي (س) وَنَصَّه : وَلَعَ كَثِيرٌ مِنْ الْمُثَتَمِينَ لِلصَّلاح وَمِنْ هَذَا الأُسْلُوبِ مَا فِي (س) وَنَصَّه : وَلَعَ كَثِيرٌ مِنْ الْمُنْتَمِينَ لِلصَّلاح

⁽١) ومنهم أيضًا : ابن الجوزي ، وابن تيمية وتلميذه ابن عبد الهادي ، وسراج الدين القزويني، وهم من جملة القائلين بأن الحديث موضوع ، يعني : حديث صلاة التسبيح .

ومنهم : الترمذي ، والعقيلي ، والذهبي ، وابن حـجر وهم من جملة القائلين بأن الحديث ضعيف.

⁽٢) كـأبي داود ، وابن السكن ، وابن منده ، والحـاكم ، والآجـري ، وأبي مـوسى المديني ، والديلمي ، والخطيب البغدادي ، وأبي سعد السمعاني ، وجماعة .

بِقَضَاء فَ وَائِتَ عَنْ غَيْرِ تَحَ قُي أَوْ ظَنِّ أَوْ شَكِّ وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ صَلاَةَ الْعُمْرِ وَيَجْعَلُونَ فِي مَحَلِّ كُلِّ نَافِلَة فَرْضًا لِمَا عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ نَقْصٍ أَوْ جَهْلٍ أَوْ تَقْصِيرٍ ، وَهُوَ خِلاَفُ السُّنَّةَ بَعِيدٌ عَنْ حَالِ السَّلَفِ ، وَفِيهِ هُجْرَانُ الْمَنْدُوبَاتِ لِمَا لاَ أَجْرَ فيه .

قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا: وَالنَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ مَنْصُوصٌ لِلْقَرَافِي فِي « الذَّخِيرَةِ». إلى أَنْ قَالَ: نَعَمْ : رَأَيْتُ لِسَيِّدِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبِلالِيِّ فِي «اَخْتِصَارِ الْإِحْيَاءِ» عَكْسَهُ ، فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌ ، وَالْعَمَلُ بِالْعِلْمِ خَيْرٌ كُلُّهُ وَعَكْسُهُ عَكْسُهُ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٠) [١٢] سُواَلٌ عَمَّنْ لَهُ ورْدٌ مِنْ الصَّلاَة مَحْدُودٌ بِقراءَة مَحْدُودة وَمَحْدُودة مِحْدُودة م

جَواَبُهُ : إِنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ بِتِلْكَ الْقِرَاءَة بَلْ إِنْ شَاءَ قَرَأَهَا وَإِنْ شَاءَ قَرَأَهَا وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ فَي بِتِلْكَ الْقِرَاءَة بَلْ إِنْ شَاءَ قَرَأَهَا وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ غَيْرَهَا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلَكَ مِمَّا نَقَلَهُ (حَ) (١) عَنْ «الذَّخِيرة»(٢) بَعْدَ ذَكْرِهِ الْمُسَائِلَ السَّبْعَ الَّتِي تَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ فِيهَا ، وَتَجِبُ إِعَادَتُهَا عَلَى مَنْ قَطَعَهَا الْمُشَارُ إِلَيْهَا بَقَوْلُ النَّاظِمِ (٣) :

صَلاَةٌ وَصَوْمٌ ثُمَّ حَجُّ وَعُمْرَةٌ يَلِيهَا طَوَافٌ وَاعْتِكَافٌ وَائْتِمَامٌ يُعِيدُهُمْ فَرْضًا عَلَيْهِ وَإِلْزَامٌ يُعِيدُهُمْ فَرْضًا عَلَيْهِ وَإِلْزَامٌ يُعِيدُهُمْ فَرْضًا عَلَيْهِ وَإِلْزَامٌ

وَلَفْظُهُ : أَمَّا لَوْ شَرَعَ فِي تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ . نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ قَطْعَهُ لاَ يُوجِبُ قَضَاءَهُ ، وَكَذَا الشُّرُوعَ فِي الصَّدَقَةِ وَالْقِراءَةِ [ق/١٦٨] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٩٠) .

⁽٢) الذخيرة (٢/٤٠٤) .

⁽٣) هو ابن عرفة .

الْقُرُبَاتِ . اهـ .

وَقَالَ فِي «الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَة» بَعْدَ ذكْرِهِ السَّبْعَ الأُولَى : بِخلاَف الْوُضُوءِ وَالصَّدَقَة [وَالْوَقْف] (١) وَالسَّفَرِ للْجَهَاد وَغَيْرِ ذَلكَ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا سَافَرَ للْجِهَاد فَغَيْر فَلكَ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا سَافَرَ للْجِهَاد فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ ذَلكَ ، وكَذَا الصَّدَقَةُ بِشَيء ، وَاخْتُلفَ إِذَا خَرَجَ بِكَسْرَة لِسَائِل فَلَهُ أَنْ يُرْجِع عَنْ ذَلكَ ، وكَذَا الصَّدَقَةُ بِشَيء ، وَاخْتُلفَ إِذَا خَرَجَ بِكَسْرَة لِسَائِل فَلَهُ مَعْ يَنَا أَكَلَهَا وَإِلاَّ فَلاَ. اهم .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَانْظُرْ مَاذَا كُرِهَ مِنْ لُزُومِ الإِعَادَةِ فِي الائْتَمَامِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ، فَلاَ يَجُوزُ الانْتِقَالُ عَنْهُ ، لَكِنَّهُ إِذَا قَطَعَ لَزِمَتْهُ الإِعَادَةُ لاَ أَنَّهُ مَعَ إِلَاشُرُوعِ، فَلاَ يَجُوزُ الانْتِقَالُ عَنْهُ ، لَكِنَّهُ إِذَا قَطَعَ لَزَمَتْهُ الإِعَادَةُ لاَ أَنَّهُ مَعَ إِمَامٍ. اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرَاد بِالتَّطَوَّعِ في كَلاَمِ السُّودَانِيِّ عَقب قَوْله: «وَأَفْضَلُهُ السُّنَّةُ ثُمَّ الرَّغِيبَةُ ... » إِلَخْ . عِنْدَ قَوْلَ اَلشَّيْخِ خَلِيلِ: (نَدْبُ نَفْلِ) (٢).

جَوَابُهُ: قَالَ (ق) (٣) نَاقِلاً عَنْ عِيَاضٍ: الصَّلاَةُ عَلَى سَتَّة أَقْسَامٍ: فَرْضٌ عَلَى الأَعْيَانِ ، وَقَطْوَعٌ وَهِيَ ـ يَعْنِي عَلَى الأَعْيَانِ ، وَفَرْضٌ عَلَى الْكُفَايَة ، وَسُنَّةٌ ، وَفَضِيلَةٌ ، وَتَطَوَّعٌ وَهِيَ ـ يَعْنِي صَلاَةَ التَّطَوُّعِ ـ كُلُّ صَلاَة تَنَفَّلَ بِهَا فِي الأَوْقَاتِ الَّتِي أُبِيحَتْ الصَّلاَةُ فِيهَا . اهـ. كَلاَمُهُ بِرُمَّتِه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في «الذخيرة» : والرفد .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۳۸) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/ ٦٦) .

مسائل صلاة الْجَماعة والاستخلاف

فَائِدَةٌ : صَلاَةُ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ ، تَلْزَمُ إِقَامَتُهَ بِالْبَلَدِ وَالْقُرَى الْمُجْتَمِعَةِ ، وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ :

مَسْجِدٌ مُخْتَصٌ بِالصَّلاَةِ .

وَإِمَامٌ يَؤُمُّ فِيهَا.

وَمُؤَذِّنٌ يَدْعُو إِلَيْهَا .

وَجَمَاعَةٌ يُجَمِّعُونَهَا .

أَمَّا الْمَسْجِدُ: فَيُبْنَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ فَعَلَى الْجَمَاعَة بِنَاوُهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَيُجْبَرُونَ عَلَى ذَلِكَ ؟ لأَنَّ ذَلِكَ إِحْيَاءٌ لِلسَّنَنِ الظَّاهِرَةِ ، فَلاَ رُحْصَةَ فِي تَرْكِهَا .

وَإِنْ وُجِدَ مُتَبَـرِّعٌ بِالْإِمَامَةِ وَالأَذَانِ فَلاَ إِشْكَالَ ، وَإِلاَّ فَعَلَيْهِمْ اسْتِـ عُجَارُهُمَا ، وَإِلاَّ فَعَلَيْهِمْ اسْتِـ عُجَارُهُمَا ، وَقِيلَ : ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ .

وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ : فَإِنْ امْتَنَعُوا أُجْبِرُوا عَلَى إِحْضَارِ عَدَد يَسْقُطُ بِهِ الطَّلَبُ ؛ وَذَلِكَ ثَلاَثَةٌ وَلاَ يُسْتَكُفَى بِاثْنَيْنِ هُنَا ؛ إِذْ لاَ يَقَعُ بِهِمَا شُهْرَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ كَثِيرَةُ الْعَدَد بِحَيْثُ يُخَاطَبُونَ بِالْجُمُعَة تَأكَّدَ الأَمْرُ ؛ لكونْهَا وَاجِبَةٌ وَحُضُورُهَا وَاجِبَةٌ وَحُضُورُهَا وَاجِبَةٌ وَحُضُورُهَا وَاجِبَةٌ وَعُضُورُهَا وَاجِبَةٌ وَعُضُورُهَا وَاجِبَةٌ وَعُضُورُهَا وَاجِبَةٌ وَالْإِمَامُ وَالْمُؤَذِّنُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . اهـ ، مِنْ (عج) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٢) [١] سُوَّالٌ عَنْ الْجَمَاعَةِ هَلْ تُسَنَّ فِي الْفَرْضِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبَ أَوْ في الْحَاضِرِ فَقَطْ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا تُسَنُّ فِيهِمَا مَعًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ:

مَسَائلُ صَلاَة الْجَمَاعَة وَالاسْتخْلاَف ________ ٣٦٧

(الْجَمَاعَةُ بِفَرْضِ غَيْرٍ جُمُعَة سُنَّةٌ) (١) وَقَالَ (عج) (٢): قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (بفَرْض) يَشْمَلُ الْحَاضِرَ وَالْفَائتَ . اه.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٣) [٢] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ اخْتِيَارًا سِوَى رَكْعَة وَاحدَة منْهَا هَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَة أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (س) : قَـالَ بَعْضُهُمْ : وَانْظُرْ [ق/١٦٩] هَلْ يَحْصُلُ فَـضْلُهَا لِمُدْرِكِ رَكْعَة وَلَوْ فَاتَهُ مَا قَبْلُهَا اخْـتيَارًا بِتَفْرِيط، لَمُدْرِكِ رَكْعَة وَلَوْ فَاتَهُ مَا قَبْلُهَا اخْـتيَارًا بِتَفْرِيط، وَيَكُونُ تَقْبِيدُ الْحَفِيدَ بِغَيْرِ الْمُفَـرِّطِ خِلاَفَ الْمَذْهَبِ ، أَوْ كَمَا قُيِّدَ الْحَفِيدُ وَيَكُونُ وَقَاقًا لِلْمَذْهَبِ ، أَوْ كَمَا قُيِّدَ الْحَفِيدُ وَيَكُونُ وَقَاقًا لِلْمَذْهَبِ ؟ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٤) [٣] سُوَّالٌ عَنْ مَسْبُوق لَمْ يُدْرِك الإِمَامَ إِلاَّ فِي التَّشَهَّدِ الأَخِيرِ وأَرادَ أَحَدُ الاقْتِدَاءَ بِهِ أَيَقْتَدِي قَبْلَ سَلاَمِ الْإِمَامِ أَوْ حَتَّى يُسَلِّمَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ لاَ يَصِحُّ الاقْتِدَاءُ بِهِ حَتَّى يَقُومَ لِصَلاَتِهِ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ كَمَا فِي (عبق) (٣). اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٥) [٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ دَخَلَ مَعَ الإِمَـامِ فِي الرُّكُوعِ إِلاَّ أَنَّهُ لَمَّـا مَكَّنَ يَدَيْهُ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَقَبْلَ إِثْيَانِهِ بِالطُّمَأْنِينَةِ رَفَعَ الإِمَامُ مِنْ الرَّكُوعِ هَلُ أَدْرَكَ تِلْكَ الرَّكْعَةِ أَمَّ لَاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ أَدْرَكَهَا ؛ لأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي إِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ تَمْكِينُ الْيَدَيْنِ مِنْ

مختصر خلیل (ص/۳۹) .

⁽۲) وكذا في «مخ» (۲/۱۲) .

⁽٣) شرح الزرقاني (٢/ ٥٠ ، ٥١) .

الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَامِ ، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ الطُّمَانِينَةُ إِلاَّ بَعْدَ رَفْعِ الإِمَامِ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ حُصُولُ التَّمْكِينِ وَالطُّمَانِينَةِ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَامِ ، كَمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ ابْنِ عَرَفَةَ يَشْتَرَطُ حُصُولُ النَّيْ الْحَاجِبِ . انْظُرْ (عج) .

وَفِي حَاشِيتِهِ عَلَى «الرِّسَالَةِ» أَنَّهُ يَكْفِي فِي إِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ انْحِنَاوُهُ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَام .

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَـوْلِهِ: قَالَ فِي «كَفَايَةِ الطَّالِب» (١): وَإِدْرَاكُ الرَّكْعَةِ مَعَ الإِمَامِ يكُونُ بِوَضَعِ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُظُمَّئِنَا مُـوقِنًا أَنَّ الإِمَامَ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَةُ مِنْ الرَّكُوع. اهـ.

وَمُقْتَضَى كَلاَمِهِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي إِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ أَنْ يَطْمَئِنَّ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَامِ ، وَالْمُرَادُ وَلَيْسَ كَذَلكَ بَلْ يَكْفِي انْحَنَاؤُهُ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَامِ كَمَا فِي «اَبْنِ عَرَفَةَ » ، وَالْمُرَادُ وَلَيْسَ كَذَلكَ بَلْ يَكْفِي انْحَنَاؤُهُ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَامِ كَمَا فِي وَلَفْظُهُ : «مَنْ أَدْرَكَ بِرَفْعِ الإِمَامِ : إِقَامَةُ صُلْبُهُ كَمَا ذَكْرَهُ فِي حَدِيثِ الْبَيْهِقِيِّ وَلَفْظُهُ : «مَنْ أَدْرَكُ رَفْعِ الإِمَامُ صُلْبَهُ » (٢) . اهد . الْمُرَادُ مِنْ رَكْعَةً مِنْ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الإِمَامُ صَلْبَهُ » (٢) . اهد . الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٦) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ عَلَى الإِمَامِ بَعْدَ سَلاَمِهِ وَهُو عَيْرُ عَالِمٍ بِسَلاَمِهِ ثُمَّ عَلَم مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ صَلاَتَهُ صَحِيحَةٌ كَمَا فِي (س) عَنْ «النَّوَادِرِ» (٣). اه. .

^{. (}٣٨٠/١)(١)

⁽٢) أخرجه ابن خريمة (١٥٩٥) والدارقطني (١/ ٣٤٦) والبيه قي في «الكبرى» (٢٤٠٨) والعقيلي في «المعجم» (٩٦٤) من حديث أبي هريرة وُلِيْكِي .

والحديث صحيح بشواهده إن شاء الله تعالى .

⁽٣) النوادر (١/ ٣٩٠) .

مَسَائِلُ صَلاَةِ الْجَمَاعَةِ وَالاسْتِخْلاَفِ ______ ٣٦٩

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٧) [7] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الاقْتِداءِ بِفَاسِقِ بِجَارِحَةٍ ؟ وَهَلْ تَبْطُلُ صَلاَةً مَنْ اقْتَدَى به أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فَسْقُهُ لاَ تَعَلَّقَ لَهُ بِالصَّلاَة كَشُرْبِ خَمْرٍ أَوْ عَقُوقَ أَوْ زِنَا وَنَحُو ُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الاقْتَدَاءَ بِهِ مَكْرُوهٌ وَالصَّلاَةُ خَلْفَهُ صَحيحةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِسْقُهُ مُتَعَلَقًا بِالصَّلاَة وَ لَوَ شُرُوطِهَا ، فَإِنَّ مَا مَتْ الْكَبَرُ أَوْ التَّهَاوُنَ بِالصَّلاَة أَوْ شُرُوطِهَا ، فَإِنَّ الاقْتِدَاءَ بِهِ مَمْنُوعٌ وَالصَّلاَة خَلْفَهُ بَاطِلَةٌ ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ .

وَأَمَّا مَا دَرَجَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْ بُطْلاَنِ الصَّلاَةِ خَلْفَهُ مُطْلَقًا (١) _ أَيْ: سَوَاءً كَانَ فِسْقُهُ مُتَعَلَّقًا بِالصَّلاَةِ أَمْ لاَ _ فَاإِنَّهُ خِلاَفُ الْمُعْتَمَدِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ عَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرُوحِهِ . اه . .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٨) [٧] سُوَّالٌ عَـمَّنْ يَحْفَظُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ فَرَائض الصَّلاَةِ مِنْ سُنَنِهَا وَلاَ مَا تَصِحُّ بِهِ الصَّلاَةُ وَمَا يُفْسِدُهَا هَلْ تَصِحُّ الصَّلاَةُ خَلْفَهُ أَمْ لاَ؟

جُواَبُهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَأْتِي بِالصَّلاَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ فِيهَا فَصَلاَتُهُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةُ وَصَلاَةً وَقُر اللهُ مَنْ الْفَرَائِضِ وَمَا فِيهَا مِنْ الْفَرَائِضِ وَمَا فِيهَا مِنْ غَيْرِ الْفَرَائِضِ كَمَا فِي «نوازِلِ» (عج) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٢٩) [٨] سُوَّالٌ عَنْ الإمَامِ إِذَا أَطَالَ الصَّلاَةَ حَتَّى خَرَجَ عَنْ الْعَادَةِ وَتَعَدَّى فِي الإِطَالَةِ ، وَخَافَ الْمَأْمُومُ تَلَفَ بَعَضِ مَالِهِ إِنْ أَتَمَّ مَعَهُ ، أَوْ يَفُوتُهُ غَرَضٌ يَلْحَقُهُ

⁽۱) حيث قال : « وبطلت باقتداء بمن بان كافرا أو امرأة أو فاسقًا بجارحة » مختصر خليل (ص/٤٠).

مِنْهُ ضَرَرٌ شَدِيدٌ أَشَدُّ مِنْ الْمَالِ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ إِمَامَتِهِ أَمْ لاً؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يَسُوغُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ إِمَامَةِ الإِمَامِ لِذَلِكَ كَمَا فِي (ق)(١). اه.. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٠) [٩] سُوَّالٌ عَنْ جَمَاعَة بَعْضُهَا شَرَعَهُ التَّيَمُّمَ وَبَعْضُهَا عَلَى وُضُوءٍ فَهَلْ تَجُوزُ إِمَامَةُ الْمُتَيَمِّم لِلْمُتَوَضِّىً أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ : أَنَّهُ تَجُورُ إِمَامَةُ الْمُتَيَمِّمِ لِلْمُتَوضِّى إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُتَوضِّى أَهْلاً لِلإِمَامَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَهْلاً لَهَا فَهُو أَوْلَى بِهَا مِنْ الْمُتَيَمِّمِ كِمَا فِي بَعْضِ فَتَاوِي النَّقِيقِيِّ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣١) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليل : (وَكُرِهَ أَقْطَعُ وَأَشَلُّ ..) إِلَى قَوْله : (وَإِمَامَةُ مَنْ يُكُرَهُ) (٢) . هَلْ الْكَرَاهَةُ فِيَّ جَمِيعِ ذَلِكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَوْ الإِمَامِ فَقَطْ (٣) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ (عج) فَأَجَابَ بِأَنَّ الْكَرَاهَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ إِلاَّ فِي الْفَرْعِ الأَخِيرِ _ أَيْ : قَوْلُهُ : (وَإِمَامَةُ مَنْ يَكُرَهُ) _ فَإِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالإِمَامِ .

قَالَ : وَالْفَرْقُ بَيْنَـهُمَا أَنَّ الْخَلَلَ الَّذِي فِي الْفُرُوعِ الأُولَى رَاجِعٌ إِلَى ذَاتِ

⁽١) التاج والإكليل (٢/ ١٣٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ٤٠) .

⁽٣) قال المواق : المازري والباجي : جمهـور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك أنه لا بأس بإمامة الأقطع والأشل ولو في الجمعة والأعياد .

المازري : لأنه عضو لا يمنع من فروض الصلاة فجازت الإمامة فعــده كالعمى ، ومن قول مالك: إنما العيوب في الأديان لا في الأبدان .

ابن رشد : وكره ابن وهب إمامة الأقطع والأشل . انتهى «التاج والإكليل» (٢/٣/٢) .

الصَّلاَةِ ، فَيُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا ، وأُمَّا فِي الأَخِيرِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الإِمَامِ فَاخْتَصَّ بِالْكَرَاهَةِ . قَالَهُ بَعْضُ أَشْيَاخِ شَيْخِنَا الْبرموني . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٢) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ الإِمَامَ فِي التَّشَهَّد الأَخِيرِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصلِّي تِلْكَ الصَّلاَةَ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ سَلاَم الإِمَامِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيهَا وَلاَ غَيْرَهَا حَتَّى يُسَلِّمَ الإِمَامُ ؛ لقَوْلُ (ح) (١): فَإِذَا كَانَ الإِمَامُ فِي فَرْضٍ فَلاَ يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يُصَلِّي تِلْكَ الصَّلاَةَ فَدُّا وَلاَ جَمَاعَةً وَلاَ أَنْ يُصَلِّي فَريضَةً غَيْرَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ أَسَاءَ وَتُجْزِئُهُ. اهر. وَنَحْوُهُ لر (عبق) (٢) أَشَارَ لَهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّاتِبِ) (٣) بِقَوْلِهِ : وَحَرُمَ مَعَهُ . اهر.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الإِمَامَ مَا زَالَ حَتَّى يُسَلِّمَ مِنْهَا. اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة صَلَّتْ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الإِمَامِ الرَّاتِبِ هَلْ يَحْصُلُ لَهَا فَضْلُ الْجَمَاعَة أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لاَ يَحْصُلُ لَهَا فَضْلُ الْجَمَاعَةِ ؛ لأَنَّ الْكَرَاهَةَ تُنَافِيهِ كَمَا فِي "كَبِيرِ" (مخ) ، وَنَقَلَ أَيْضًا عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا يَحْصُلُ لَهَا فَضْلُ الْجَمَاعَةَ ؛ لأَنَّ الْكَرَاهَةَ إِذَا كَانَتْ لأَمْرٍ خَارِجٍ لاَ يَنْتَفِي بِهَا ثَوَابُ الْفِعْلِ عَنْ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ.

نَعَمْ : يَنْتَفِي بِهَا ثَوَابُ تَرْكِ الْمَكْرُوهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الثَّوَابَ يَتَرَتَّبُ عَلَى فَضْلِ

مواهب الجليل (٢/ ٨٩) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/۲۷) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٤٠) .

الْجَمَاعَةِ مِنْ حَيْثُ ذَاتِهَا وَعَلَى تَرْكِ الْمَكْرُوهِ وَهُوَ فِعْلُهَا بَعْدَ الرَّاتِبِ؛ فَالْكَرَاهَةُ يَنْتَفِي بِهَا الثَّوَابُ الثَّانِي دُونَ الأَوَّل . اهـ .

الْمُرَادُ منهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٤) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ فَوَاتَ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْخَبَبُ (١) أَوْ يُكُرَهُ [كَغَيْرها] (٢) من الصَّلَوَات؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يُكُرَهُ الْخَبَبُ [ق/ ١٧١] لِلصَّلاَة جُمُعَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا ، خَافَ فَوَاتَ الصَّلاَة كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا كَمَا أَشَارَ لَذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْله: (وَإِسْرَاعٌ لَهَا فَوَاتَ الصَّلاَة كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا كَمَا أَشَارَ لَذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ بِقَوْله: (وَإِسْرَاعٌ لَهَا بِلاَ خَبَب) (٣) وَأَمَّا إِنْ خَافَ بِتَرْكُ الْخَبَبِ فَوَاتَ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يَخُبُ ، وَعَنْ اللَّوَقُتِ فَإِنَّهُ يَخُبُ ، وَعَنْ اللَّوْمِي قَالَ السَّكِينَة أَفْضَلُ مِنْ إِدْرَاكِ الرَّكْعَة وَإِدْرَاكِ الصَّفِّ الأَوَّلِ أَفْضَلُ مِنْ السَّكِينَةِ انْظُو (شخ) (٤) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمُسْمِع هَلْ يُشْتَرَطُ فيه أَهْليَّةُ الإِمَامَة أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ إِلاَّ الصِّدْقُ وَحْدَهُ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي "كَبِيرِ" (مخ) (٥) ، وَذَكَرَ الْبُرْزَلِيُّ عَنْ فَتْوَى بَعْضِ شُيُوخِهِ : الْبُطْلاَنَ إِنْ كَانَ الْمُسْمِعُ صَغِيرًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ غَيْرَ مُصَلِّ أَوْ غَيْرَ مُتُوَضِّى ، واَسْتَظْهَرَ (ح)(٦) مَا لِلْبُرْزُلِيِّ(٧) فِي الأَوْلِينَ وَمَا لِشَيْخِهِ فِي الأَخِيرَيْنِ . اه. . واَخْتَارَ هُوَ الصِّحَّةَ . اه. . انظُرْ

⁽١) الخبب : الرمل ، وهو الهرولة فوق المشى ودون الجري .

⁽٢) في الأصل: تغيرها.

⁽٣) مختصر خليل (ص/٤١) .

⁽٤) وانظر أيضًا : «حـاشية الخرشي » (٢/ ٣٣) و «مـواهب الجليل» (٢/ ١١٤ ـ ١١٥) و «التاج والإكليل» (٢/ ١١٤ ، ١١٥) و «حاشية الدسوقي » (١/ ٣٣٤) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٢/ ٣٧) .

⁽٦) مواهب الجليل (٢/ ١٢١، ١٢٢) .

⁽٧) انظر : فتاوي البرزلي (١/ ٤١٢ و ٤٣٧ و ٤٤٤) .

مَسَائِلُ صَلاَةِ الْجَمَاعَةِ وَالاسْتِخْلاَفِ صَلاَةِ الْجَمَاعَةِ وَالاسْتِخْلاَفِ

(عبق) ^(۱) .

وَفِي (ح) (٢) عَنْ «الْمَدْخَلِ» : أَنَّ صَلاَةَ الْمُسْمِعِ إِذَا بَطُلَتْ سَرَى الْبُطْلاَنُ إِلَى صَلاَةِ مَنْ صَلَّى بِتَبْلِيغِهِ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ تَعَمَّدَ قَطَعَ صَلاَتَهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَةُ مَنْ خَلْفَهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا تَبْطُلُ كَمَا فِي «المُدَوَّنَةِ». اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٤٣٧) [٦٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَا أُمُومٍ رَكَعَ وَرَفَعَ وَالإِمَامُ مَا زَالَ وَاقِفًا ، أَوْ سَجَدَ وَرَفَعَ وَالإِمَامُ مَا زَالَ وَاقِفًا ، أَوْ سَجَدَ وَرَفَعَ قَبْلَ شُرُوحٍ إِمَامِهِ فِي السَّجُودِ ، أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ الْبُرْزُلِيُّ: الْمَنْصُوصُ عَنْدَنَا إِنْ سَبَقَ الإِمَامَ بِفِعْلِ الرُّكْنِ وَعَقَدَهُ قَبْلَهُ فَلاَ خلاَفَ فِي عَدَمِ الإِجْزَاءِ ، وَإِنْ كَانَ يَلْحَقُهُ الإِمَامُ قَبْلَ كَمَالِهِ فَقَوْلاَنِ : الْمَشْهُورُ : الصِّحَةُ . اه. .

وَفِي (ح) (٣) عَنْ ابْنِ رُشْد مَا نَصَّهُ : إِنْ رَكَعَ الْمَأْمُومُ وَرَفَعَ وَالإِمَامُ وَاقِفٌ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ الإِمَامُ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ الإِمَامُ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ مَعَ الإِمَامِ فِي رَكُوعِهِ وَسُجُودهِ وَفَعَلَ ذَلكَ فِي الصَّلاَة كُلِّها فَلاَ صَلاَةً لَهُ ، مَعَ الإِمَامِ فِي رَكُوعِهِ وَسُجُوده وَفَعَلَ ذَلكَ فِي الصَّلاَة كُلِّها فَلاَ صَلاَةً لَهُ ، وَاخْتُلُفَ إِنْ فَعَلَ ذَلكَ فِي رَكُوعِهِ وَاحد أَوْ سَجْدة وَاحدة وَاحدة؛ فَقِيلَ : تُجْزِئُهُ وَاحْد أَوْ سَجْدة وَاحدة وَاحدة شَلاَم الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ الرَّعْعَةُ ، وَقِيلَ : لاَ تُجْزِئُهُ وَقَدْ بَطُلَتْ عَلَيْهِ فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطُلتَ عَلَيْهِ فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطُلَتَ عَلَيْهِ فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ بَطُلتَ عَلَيْهِ فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ سَلاَم الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ بَطُلتَ عَلَيْهِ فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ سَلاَم الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ بَطُلتَ عَلَيْهِ فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَد سَلاَم الإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ بَطُلْتَ عَلَى الْكُولُ بَطُلْتَ عَلَاكَ عَالَى الْعَلْمَ عَلَى الْكَالَة عَالَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ لَا مَامِ فَإِنْ لَمْ اللَّهُ تَعَالَى الْعَلْكَ عَلَى الْعَلْمَ لَلْهُ اللَّهُ لَعَلَى الْمَامِ فَإِنْ لَمْ اللَّهُ لَعَلَى الْعَلْمَ لَعْلَ اللَّهُ اللَّهُ لَا عَلَى الْعَلْمَ اللَّهُ لَعْلَامِ الللَّهُ الْعَلَى الْعَلْمِ اللَّهُ الْعَلْمَ الْعَلْمَ لَا عَلَى الْعَلْمَ لَا اللَّهُ لَهُ اللَّهُ الْعَلْمَ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمَ الْمَامِ فَالْمَامِ اللَّهُ الْعَلْمَ لَا اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعِلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَامِ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَامُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَ

شرح الزرقاني (۲/ ۳۵) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ١٢٢) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ١٢٨) بمعناه .

(٤٣٨) [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى خَلْفَهُ جَمَاعَةٌ لاَ صَلاَةَ لَهَا لتَرْكِهَا شُرُوطُهَا مِنْ طَهَارَةٍ حَدَث وَخَبَث ، وَنَوَى الإِمَامَةَ بِهَا . أَتَصِحُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ إِذَا نَوَى الإِمَامَةَ بِهَا لِظَنَّهِ صِحَّةً صَلاَتِهَا لِجَهْلِهِ أَحْوالَهَا فَصَلاَتُهُ صَحِيحةٌ ، وَإِنْ كَانَ عَالِماً بِبُطْلاَن صَلاَتِهَا لِعلْمِهِ أَحْوالِهَا مَنْ تَرَكَهَا لِشُرُوطِ الصَّلاَةِ وَنَوَى الإِمَامَةَ بِهَا فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ لِتَلاَعُبِهِ ؟ إِذْ هِي مَعْدُومَةٌ شَرْعًا فَهِي الصَّلاَةِ وَنَوَى الإِمَامُ كَالْمَعْدُومَةِ حسِّا ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ (مخ) فِي «كَبِيرِه» : ولَوْ نَوَى الإِمَامُ كَالْمَعْدُومَة حسِّا ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ (مخ) فِي «كَبِيرِه» : ولَوْ نَوَى الإِمَامُ الإِمَامَ الإِمَامَ اللهَ اللهَ اللهَ مَنْ يَقْتَدِي بِهِ فَتَبَيَّنَ خَلاَفُهُ فَصَلاَتُهُ صَحِيحةٌ ، وَأَمَّا إِنْ فَعَلَ اللهَ مَعْ جَزْمِهِ بِأَنَّهُ لاَ يَقْتَدِي بِهِ أَحَدٌ فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ لِتَلاَعُهِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٣٩) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ الإِمَامِ إِذَا رَأَى بِيدِهِ حَائِلَةً بَعْدَ سَلاَمِهِ مِنْ الصَّلاَةِ فَهَلْ يُعيدُ بإعَادَته مَنْ صَلِّى خَلْفَةً أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ إِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ جُمُعَةً كَانَتْ الصَّلاَةُ أَوْ غَيْرُهَا، قَرَأَ أَمْ لاَ ، عَلَى الْمَشْهُورِ ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ [ق/ ١٧٢] الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (أَوْ عَلَمَ مُؤْتَمَّهُ) (١) . اه. .

وَفِي (ح) (٢) عَنْ ابْنِ الْجَهْمِ: وَالْمَذْهَبُ (أَنَّ صَلاَتَهُمْ تُحْزِئِهُمْ) (٣) مَنْ قَرَأَ وَمَنْ لَمْ يَقْرُأُ ؛ لأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلاَةِ مِنْ طَهَارَةِ الإِمَامِ إِنَّمَا [يَتَأَتَّى] (٤) فِي حَقِّهِمْ عَلَى حُكْمِ اعْتِقَادِهِمْ ؛ فَإِنْ اعْتَقَدُوا فَسَادَ طَهَارَتِهِ ثُمَّ اثْتَمُّوا بِهِ لَمْ [تُجْزِئْهُمْ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ٤٠) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٩٦) .

⁽٣) في (ح) : أنه يجزئهم .

⁽٤) في (ح) : ينبني .

صَلَّاتُهُمْ] (١) وَإِنْ كَانَتْ طَهَارَتُهُ صَحِيحَةً ، [وكَذَا] (٢) إِنْ اعْتَقَدُوا [صِحَّتُهُمْ] (١) بَاطِلَةً . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٠) [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ الإِمَامَ فِي التَّشَهَّدِ الأَخِيرِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ عَلَيْه أَيَنْوي الاقْتداء به أَمْ لاَ؟

جُواَبُهُ: أَنَّهُ يَنْوِي الاقْتداء بِهِ كَمَا فِي (مج) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . (عَوَابُهُ : أَنَّهُ مَا أَفْضَلُ ؟ (٤٤١) [٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ فِي يَمِين الْمَسْجِد أَوْ يَسَارِه فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ يَمِينَ الْمَسْجِدَ أَفْضَلُ ؛ لَمَا فَي « الْقَسْطَلَانِيِّ » (٥) عَنْ عَائِشَةَ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا _ مَرْفُوعًا : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيامِنِ الصَّفُوف » (٦) . اه. .

وَهَذَا إِنْ لَمْ تَتَعَطَّلْ مَيْسَرَةُ الْمَسْجِدِ وَإِلاَّ فَالْيَسَارُ أَفْضَلُ . اه. الْمُرَادُ مِنْهُ . وَكَانَ البنوفري وَالنَّاجُورِيُّ وَ(عَج) قُلْتُ : وَلَذَا قَالَ (مخ) في «كَبِيرِهِ » : وَكَانَ البنوفري وَالنَّاجُورِيُّ وَ(عَج) وَاللَّقَانِيُّ لاَ يُصَلُّونَ فِي الْجَامِعِ الأَزْهَرِ إِلاَّ فِي جَهَة خُلُوةَ الْخَطَابَة ؛ عَلَى هَذَا يُحْمَلُ حَدِيثُ : «وَمَنْ أَحْيَا يُسَارَ الْمَسْجِدِ فَلَهُ أَجْرَانِ» (٧) وَحِكْمَتُهُ أَنَّ يَسَارَ يُسَارَ الْمَسْجِدِ فَلَهُ أَجْرَانِ» (٧) وَحِكْمَتُهُ أَنَّ يَسَارَ

⁽١) في (ح) : لم تجزهم صلاته .

⁽٢) في (ح): فكذا .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في الأصل : طهارته ، والمثبت من (ح) .

⁽٥) إرشاد الساري (٢/٤١٧) .

⁽٦) أخرجه أبو داود (٩٦٧٦) وابن حبان (٢١٦٠) والبيهقي في «الكبرى» (٤٩٨٠) وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٧٢) من حديث عائشة ﴿ﷺ .

قال الألباني : حسن .

⁽٧) أخرجـه ابن ماجه (١٠٠٧) والطبـراني في «الأوسط» (٦٧٨) وابن حبـان في «المجروحين» =

الْمَسْجِدِ يَقِلُّ فِيهِ النَّاسُ وَهُو أَبْعَدُ مِنْ الرِّيَاءِ وأَقْرَبُ مِنْ الإِخْلاَصِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٢) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومِ تَحَقَّقَ عَدَمُ إِدْرَاكِ رَكْعَـتِهِ الأُولَى مَعَ الإِمَامِ وَرَفَعَ مَعَهُ عَمْدًا أَوْ جَهْلاً هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الشَّيْخُ حَلَيلٌ وَشَارِحُهُ (عِج) مَا نَصُّهُ: (وَإِنْ شَكَّ فِي الإِدْرَاكِ الْغَاهَا) (١) وَيَرْفَعُ وَلَوْ تَحَقَّقَ عَدَمُ الإِدْرَاكِ بَعْدَمَا انْحَنَى ؛ أَيْ: وقَدْ انْحَنَى فِي حَالِ شَكِّه فِي عَدَمِ الإِدْرَاكِ أَوْ فِي حَالَ ظَنَّه أَوْ تَيَقُّنُه الإِدْرَاكَ ، وَلاَ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ وَلَوْ رَفَعَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلاً ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ حَالُ انْحَنَائِه مُتَيقِّنًا عَدَمَ الإِدْرَاكِ أَوْ ظَانًا وَلَوْ رَفَعَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلاً ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ حَالُ انْحَنَائِه مُتَيقِّنًا عَدَمَ الإِدْرَاكِ أَوْ ظَانًا لَهُ ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ رَفَع برَفْع الإِمام . كَذَا يَنْبَغِي وَظَاهِرُ كَلاَمِ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ فِيمَنْ رَفَعَ مُتَيقًنًا عَدَمَ الإِدْرَاكِ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي هَذَهِ الْحَالَةَ بِالرَّفْعِ مَعَهُ عَلَى الرَّاجِحِ ، فَلَوْ لَمْ يَرْفَعُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ صَلاَتَهُ لاَ تَبْطُلُ . اهَ .

وَاقْتَصَرَ الْوَرْزَازِي في «نَوَازِله» عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ وَنَصُّ كَلاَمه: وَسُئِلَ عَمَّنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ ، ثُمَّ أَيْقَنَ بَعْدَ الرَّفْعِ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكُ الرُّكُوعَ هَلُ يَرْفَعُ مَعَ الْإِمَامِ ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : الْحَقُّ فِيمَنْ أَيْقَنَ بَعْدَ رَفْعِ الإِمَامِ مِنْ الرَّكُوعِ أَنَّهُ يَرْفَعُ مَعَ الإِمَامِ مُواَفَقَةً لَهُ ، كَمَا يُواَفِقُهُ فِي الرَّكُوعِ أَنَّهُ يَرْفَعُ مَعَ الإِمَامِ مُواَفَقَةً لَهُ ، كَمَا يُواَفِقُهُ فِي الرَّكُوعِ أَنَّهُ يَرْفَعُ مَعَ الإِمَامِ مُواَفَقَةً لَهُ ، كَمَا يُواَفِقُهُ فِي السَّجُودِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَمُقَابِلُهُ صَعِيفٌ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁼ قال العراقى: ضعيف.

وقال في "زوائد ابن ماجه » : ضعيف .

وقال القسطلاني : في إسناده مقال .

وقال الألباني : ضعيف .

وذلك لانفراد ليث بن أبي سليم به .

⁽١) مختصر خليل (ص/٤٢) .

(٤٤٣) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ: (كَفَضْلِ الْجَمَاعَة) (١). هَلْ مَعْنَاهُ [ق/ ٢٧٣] أَنَّهُ لاَ يَحْصُلُ لِلإِمَامِ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ الإِمَامَةَ أَوْ سَعْنَاهُ وَحْدَهُ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ الإِمَامَةَ أَوْ سَعْنَاهُ وَحْدَهُ أَوْ مَعْ غَيْرِهِ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ الإِمَامَ الرَّاتِبَ لاَ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ وَحُكْمُهَا إِنْ صَلَّى وَحُدَهُ إلاَّ بحُصُول أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَة .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَارِحُهُ (عبق) (٢) مَا نَصُّهُ: (وَالإِمَامُ الرَّاتِبُ) (٣) فِي جَميع الصَّلُواتِ أَوْ بَعْضِهَا كَجَمَاعَة فِيمَا هُو رَاتِبٌ فِيه فَضْلاً وَحُكْمًا [فَيَنْوِي] (٤) إِذَا صَلَّى وَحْدُهُ الإِمَامَةَ وَلاَ يُعِيدُ فِي أُخْرَى وَلاَ [تُصَلَّى] (٥) بَعْدَهُ جَمَاعَةٌ وَيُعِيدُ مَعَهُ [مريد] (٦) الْفَضْل اتِّفَاقًا وَيَجْمَعُ لَيْلَةَ الْمَطَر .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَمَحَلُّ كَوْنِهِ كَجَمَاعَة إِنْ حَصَلَ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَانْتَظَرَ النَّاسُ عَلَى الْعَادَة ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الإِمَامَة ، كَمَا مَرَّ حَتَّى عِنْدَ اللَّخْمِيِّ ؛ لأَنَّهُ لاَ تَتَمَيَّزُ صَلاَتُهُ إِمَامًا عَنْ صَلاَتِهِ فَذَا [هُنَا](٧) إِلاَّ بِالنِيَّة ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا صَلَّى مَعَهُ جَمَاعَةٌ . اه. . مِنْ (عبق) (٨) نَاقِلاً مِنْ (عبج) . اه. .

السُّودَانِيُّ: قَوْلُهُ: (وَالإِمَامُ الرَّاتِبُ كَجَمَاعَة) الرَّاتِبُ: هُوَ الْمُنْتَصِبُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ٤١) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/ ۱۱ ، ۱۲) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٣٩) .

⁽٤) في الأصل: سواء، والمثبت من (عبق).

⁽٥) في الأصل: يصلي.

⁽٦) في الأصل: مريدًا ، والمثبت من (عبق) .

⁽٧) سقط من الأصل.

⁽۸) بتصرف یسیر .

للإمَامَة فِي كُلِّ صَلاَة أَوْ بَعْضِهَا ، وَهَذَا إِذَا أَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهِ وَفِي الْإِمَامَة . اه. .

كَلاَمُهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِهِ .

وَأَمَّا إِنْ صَلَّى غَيْرَهُ مَعَهُ فَالْحُكُمُ فِيهِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَفْضْلِ الْجَمَاعَةِ) (١) فَلاَ يَحْصُلُ لَهُ إِلاَّ بِنَيَّةِ الإِمَامَةِ عِنْدَ الأَكْثَرِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : (وَاخْتَارَ فِي الأَخْيرِ خِلاَفَ قَوْلِ الأَكْثَرِ) (٢) .

(س) : فَشَرْطُ حُصُول فَضْلِ الْجَمَاعَة لِلإِمَامِ فِي كُلِّ صَلاَة نِيَّةُ الإِمَامَةِ سَوَاءً كَانَ رَاتِبًا أَوْ غَيْرَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا كَرَجُلَ مَنْفُرِدًا يَنْوِي الانْفُرَادَ ؛ فَصَلَّى رَجُلٌ خَلْفَهُ حَصَلَ لِلْمَأْمُومِ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ دُونَ الْإِمَامِ . قَالَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ مَالك .

وَالظَّاهِرُ عَلَى قَوْلِ الأَكْثَرِ أَنَّهُ يَحْصُلُ للإِمَامِ فَسَضْلُ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ بِنِيَّةِ الإِمَامَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ كَمَنْ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا فَأَحْرَمَ رَجُلٌ خَلْفَهُ ، فَنَوَى الإِمَامَةَ حِينَئِذٍ . المُرَادُ منْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْوِ الإِمَامَةَ يُعِيدُ فِي جَمَاعَةٍ أَمْ لا ؟

فَجَوَابُهُ : قَالَ (عبق) (٣) : ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ عَلَى قَوْل إِذَا لَمْ يَنْوِ الإِمَامَةَ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهُ اقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ . قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ وَابْنُ عَرْفَةَ .

قَالَ ابْنُ عَلاق : مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ بِذَلِكَ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٤١) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) شرح الزرقاني (١١/٢) ، ١٢) .

(٤٤٤) [٢٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ تَأَخَّرَ عَمْدًا أَوْ جَهْلاً فِي فعْلِ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلاَة حَتَّى فَرَغَ الإِمَامُ مِنْهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟ وَهَـلْ إِنْ كَانَتُ الأُولَى تَبْطُلُ وَإِلاَّ فَلاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ مَمْنُوعٌ لاَ تَبْطُلُ بِهِ الصَّلاَةُ ، قَالَ (س) مَسْبُوكًا بِالنَّصِّ: (لَكِنْ سَبْقَهُ مَمْنُوعٌ) (١) ـ أَيْ: سَبْقُ الْمَاْمُومِ لِلإِمَامِ فِي غَيْرِ الإِحْرَامِ وَالسَّلاَمِ مِنْ جَميع أَفْعَالِ الصَّلاَةِ ـ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُبْطِلاً رَفْعًا كَانَ أَوْ خَفْضًا مَمْنُوعٌ إِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا لاَ سَهْوًا أَوْ غَفَلَةً وَحُكُمُ التَّأْخُرِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ إِدْرَاكِهِ فِيهَا حُكُمُ سَبْقِه وَإِلاَّ عَمْدًا لاَ سَهُوا أَوْ غَفَلَةً وَحُكُمُ التَّأْخُرِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ إِدْرَاكِهِ فِيهَا حُكُمُ سَبْقِه وَإِلاَّ مِنْ عَيْرِ إِدْرَاكِهِ فِيهَا حُكْمُ سَبْقِه وَإِلاَّ بِعُدُ وَيُدْرِكُهُ بِعُدُ وَيُدْرِكُهُ فِي الْجَمِيعِ [ق/ ١٧٤] وَالأَوْلَى بَعْدُ وَيُدْرِكُهُ فِيهَا.

اهـ الْمُرَادُ منه .

وَنَحْوُهُ لـ (عبق) (٢) أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه : وَمِثْلُ السَّبْقِ الْمَمْنُوعِ تَأْخُّرِه عَنْهُ فِي فَعْلِ مِنْ أَفْعَالِهَا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَهُ (ق) (٣) عَنْ الْبَاجِي وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْفَعْلُ غَيْرَ رُكُن فَـمَنْ تَأْخَرَ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ الرَّكْعَةِ الأَخِيرَةِ إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ حَرُمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَإِنْ رَفَعَ قَبْلَ سَلاَمِ الْإِمَامِ [فَلاَ] (٤) يَحُرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

اِلْحَاَقُ : وَالْجَاهِلُ كَالْعَـامِدِ ؛ فَفي (ق) ^(٥) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلِ : (وَرَدُّ

مختصر خلیل (ص/ ٤١) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/ ٤٣) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/ ١٢٧) .

⁽٤) في (عبق) : لم .

⁽٥) التاج والإكليل (٤/ ٣٣) .

الْمَالِ بِشَهَادَةِ سَمَاعٍ عَلَى الضَّرَرِ) (١) فِي مَبْحَثُ عَدَّهُ الْمَسَائِلَ الَّتِي لاَ يَعْذُرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ مَا نَصَّهُ : وَمِنْ ذَلِكَ مَسَائِلُ الصَّلاَةِ يَسْتَوِي فِي حُكْمِهَا الْجَاهِلُ وَالْعَامِدُ وَلاَ يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٥) [٢٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيء مِنْ الْمَعْفُوَّاتِ هَلْ تَجُوزُ الْمَعْفُوَّاتِ هَلْ تَجُوزُ إِمَامَتُهُ لِغَيْرِهِ فِي الصَّلاَة إِذَا بَطُلَتْ مِنْهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ كَرَاهَةِ الإِمَامَةِ بِقَوْلِهِ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ : (س) : (وَذُو سَلِس) (٢) مَعْفُو ٌ عَنْهُ فِي طَهَارَةِ حَدَثَ أَوْ خَبَثِ بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ : (س) : (وَذُو سَلِس) (٢) مَعْفُو ٌ عَنْهُ فِي طَهَارَةِ حَدَثَ أَوْ خَبَثِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا كَعُمرَ شِ وَهِ _ . رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَهْبِ : « إِنِّي لَأَجِدُ المُدي فِي اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللللللْولَا اللللْهُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللل

(وقرح) (٣) سَائِلٌ وَنَحْوُهُ مِـمَّا يَخْرُجُ مِنْ الْبَدَنِ (لِصَحِيحٍ) رَاجِعٌ لَهُمَا بِنَاءً عَلَى عَدَم تَعَدِّ الرُّخُصَ مَجَالَهُمَا. اهـ .

الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِ كَلاَمِ (س) .

وَعَبَارَةُ (شخ) فِي ذَلِكَ : (وَذُو سَلِس (وقرح) (٤) لِصَحِيح) (٥) ، ثُمَّ إِنَّهُ لاَ خُصُوصَيَّةَ لِلسَّلِسِ وَالْقُرُوحِ بِذَلِكَ بَلْ سَّائِرُ الْمَعْ فُوَّاتِ كَذَلِكَ ؛ فَمَنْ تَلَبَّسَ خُصُوصَيَّةَ لِلسَّلِسِ وَالْقُرُوحِ بِذَلِكَ بَلْ سَّائِرُ الْمَعْ فُوَّاتِ كَذَلِكَ ؛ فَمَنْ تَلَبَّسَ بِشَيءٍ مِمَّا يُعْفَى عَنْهُ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَؤُمَّ غَيْرَهُ مِمَّنْ هُوَ سَالِمٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا ذَكَرَهُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۳۱) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ٤٠) .

⁽۳) في «مختصر خليل » : قروح .

⁽٤) في «مختصر خليل » : قروح .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ٤٠).

الْمُصَنَّفُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَم تَعَدِّ الْعَفُو لِغَيْرِ ذِي السَّلسِ وَالْقُرُوحُ ، وَالرَّاجِحُ التَّعَدِّي ، وأَشَارَ إِلَى ذَلَكَ الْقَرَافِيُّ بِقَوْلَهِ : إِذَا عَفِي عَنْ الأَحْدَاثِ فِي التَّعَدِّي ، وأَشَارَ إِلَى ذَلَكَ الْقَرَافِيُّ بِقَوْلَه : إِذَا عَفِي عَنْ الأَحْدَاثِ فِي حَقِّ صَاحِبِهَا عُفِي عَنْهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ لَسُقُوطَ اعْتَبَارِهَا [شَرْعًا](١) ، وقيل : لاَ يُعْفَى عَنْهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ ؛ لأَنَّ سَبَبَ الْعَفْوِ الضَّرُورَةُ وَلَمْ تُوجَدُ فِي حَقً للْغَيْرِ (٢). اهد.

قَالَ (مج) : وَتَجُوزُ إِمَامَةُ مَنْ تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ لِمِثْلِهِ فِي الصِّفَةِ لَهَا . اهـ .

قُلْتُ : وَهَذَا مَفْهُومُ قَوْلِهِ (٣) : (الصَّحِيحُ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٦) [٢٥] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ : أَمَّا بَعْدُ : فَاعْلَمْ بِأَنَّ مَنْ زَعَمَ مَنْعَ إِمَامَةُ الصَّانِع ، فَقَدْ افْتَرَى عَلَى الشَّرْع بِمَا لَيْسَ فيه ، بَلْ إِمَامَتُهُ كَإِمَامَة غَيْرِه حَتَّى إِنَّهُ

يُنْدَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى النَّاسِ إِن كَانَ هُو أَعْلَمُهُمْ بِحُكْمِ الصَّلاَةِ كَمَا يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِهِ (عبق) (٤): ثُمَّ إِنْ [ق/٥٧] لَمْ يَكُنْ (رَبُّ مَنْزِل) (٥) نَدَبَ تَقْدِيمُ زَائِدِ فِقْهِ أَعْلَمُ بِحُكْمِ الصَّلاَةِ عَلَى مَنْ دُونَهُ فِيهِ وَلَوْ زَادَ

عَلَيْه في غَيْره . اهـ .

لأَنَّ رَبَّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمَقْدِمِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بَمَقْدِمِهَا) (أَ).

(شخ) وَغَيْرُهُ : وَإِنَّمَا أَتَى بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَليلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْفَقِيهِ عَلَى غَيْرِهِ لِعِلْمِهِ بِمَصَالِحِ الصَّلاَةِ وَمَفَاسِدِهَا . اه .

⁽١) في «الذخيرة» : تشرعيًا .

⁽٢) الذخيرة (١/ ١٩٩) .

⁽٣) أي خليل في المختصر .

⁽٤) شرح الزرقاني (٢/ ٤٤ ، ٤٥) باختصار وتصرف .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/٤١) .

⁽٦) مختصر خليل (ص/٤٢) .

قُلْتُ : بَلْ وَلَوْ كَانَ عَبْدًا يَنْدُبُ تَقْدَيْهُ عَلَى الْحُرِّ غَيْرِ الْعَالِمِ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَالْحُرُّ عَلَى غَيْرِهِ) (١) بِقَوْلِهِ : وَقُيِّدَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْعَبْدُ أَوْرَعَ وَأَعْدَلَ وَأَزْيَدَ فِقْهَا . اهد . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي السّملالي عَلَى «الرِّسَالَة»: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ : « لاَ فَضْلَ لاَّحَد عَلَى أَحَد عَلَى أَحَد إلاَّ بعلم وَدِين » (٢) ، وقَالَ أَيْضًا: «الأَبُ وَاحِدٌ وَالأُمُّ وَاحِدَةٌ فَمَنْ أَبُّطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يَبْطأ بِهِ نَسَبُهُ » (٣) ، وقَالَ عَمَلُهُ لَمْ يَبْطأ بِهِ نَسَبُهُ » (٣) ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّه أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

وَفِي «نَوَازِلِ» (عج) : وَسُئِلَ هَلْ الشَّرِيفُ أَفْضَلُ أَمْ الْعَالِمُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الشَّرِيفَ أَفْضَلُ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ وَالْعَالِمِ أَفْضَلُ مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ وَفَضِيلَةُ النَّسَبِ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ آيَةً مِنْ كَتَابِ اللَّهَ تَعَالَى أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٧) [٢٦] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ عَالِمٍ بِحُكْمِ الصَّلاَةِ صَلَّى خَلْفَ جَاهِلٍ لحُكْمِهَا بِالْكُلِّيَّة ؟

جُواَبُهُ : إِنَّ صَلاَتَهُ صَحِيحَةٌ كَمَا فِي «نَوَازِل» (عج) وَلَـفْظُهُ : وَسَئِلَ عَمَّنْ يَحْفَظُ أُمَّ الْكَتَابِ وَالسُّورَةَ لَا غَيْرَ وَلاَ يَعْرِفُ الْفَرْضَ مِنْ السُّنَّةِ وَلاَ مَا تَصِحُّ بِهِ

⁽١) مختصر خليل (ص/٤٢) .

⁽٢) لم أقف عليه ، وحديث «المسلمون إخوة لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى » موضوع . والصحيح في هذا الباب قوله ﷺ : « لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي . . . » أخرجه أحمد (٢٣٥٣٦) والطبراني في «الكبير» (٤٧٤٩) وابن المبارك في «مسنده» (٢٣٩) من حديث أبي سعيد ، وفي الباب عن جابر أيضًا .

مَسَائِلُ صَلاَة الْجَمَاعَة وَالاسْتخْلاَف ______

الصَّلاَةُ وَلاَ مَا يُفْسِدُهَا فَهَلْ الصَّلاَةُ خَلْفَهُ صَحيحَةٌ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِه : حَيْثُ كَانَ يَأْتِي بِالصَّلاَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ فِيهَا وَلَمْ يُمَيِّزُ بَيْنَ مَا فِيهَا مِنْ أَلْفَرَائِضٍ، فَصَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ وَصَلاَةُ مَنْ خَلْفَهُ صَحِيحَةٌ وَصَلاَةُ مَنْ خَلْفَهُ صَحِيحَةٌ . أهـ.

قُلْتُ : وَلَكِنْ يَنْدُبُ تَقْدِيمُ الْمَأْمُومِ الْمَذْكُورِ عَلَى الإِمَامِ الْمَذْكُورِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (ثُمَّ زَائِدُ فِقْهِ) (١) . اهر .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٨) [٢٧] سُؤَالٌ إِذَا ظَهَرَ الْحَسَدُ فِي بَعْضِهَا هَلْ يَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنْ الصَّلاَة مَعَهَا لذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي _ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنْهَا للْأَعْذَارَ الْمُبِيحَةَ لِلتَّخَلُّف عَنْ الْجُمُعَة لِلنَّخَمُّاعَة ؛ فَفِي (مخ) (٢) فِي مَبْحَثِ مَا يُبِيحُ التَّخَلُّفَ عَنْ الْجُمُعَة وَالْجَمَاعَة مَا نَصَّهُ : وَكَذَلَكَ خَوْفٌ عَلَى عَرْضٍ أَوْ دِينٍ [كَخَوْف] (٣) إِلْزَامٍ قَتْلِ رَجُلٍ أَوْ ضَرْبِهِ أَوْ يَمِينِ بَيْعَة ظَالِمٍ أَوْ خَوْفٍ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبِ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ التَّلاَمِيذِ هَلْ يُبَاحُ لَهُمْ التَّخَلُّفُ عَنْ صَلاَةِ الْجَمَاعَةِ الْجَمَاعَةِ بَالْمَسْجِدِ لاشْتغَالِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ اشْتِغَالَهُمْ بِالْعِلْمِ لَيْسَ مِنْ الأَعْذَارِ الْمُبِيحَةِ لِلتَّخَلُّفِ عَنْ الْجَمَاعَةِ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٤٢) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۲/ ۹۱) .

⁽٣) في الأصل : لحوف .

وَالْجُمُعَة ، بَلُ السَّعْي إلَيْهَا ممَّا يَعِينُهُمْ عَلَى تَحْصِيلِ مَطَالِهِمْ ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَاتَّقُ وَاتَّقُ وَاللَّهُ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وَفِي (ح) (١) عَنْ «الْمَدْخَلِ» (٢) فِي آدَابِ طَالِبِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشُدَّ يَدَهُ [ق/ ١٧٦] عَلَى [مُدَاوَمَة] (٢) فِي آدَابِ طَالِبِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشُدَّ يَدَهُ [ق/ ١٧٦] عَلَى المُدَاوَمَة] (٣) فِعْلِ السُّنَنِ الرَّواتِبِ وَمَا كَانَ [مِنْهَا] (٤) تَبَعًا لِلْفَرْضِ وَقَبْلِه. اهد. تَأَمَّل .

وَيَشْهَدُ لِمَا قُلْنَاهُ مَا فِي «الْعُهُود الْمُحَمَّدِيَّة » لسَيِّدي عَبْد اللَّه الشَّعْرَانِيِّ وَنَصَّهُ : أُخذَ عَلَيْنَا الْعَهْدُ الْعَامَ مِنْ رَسُولِ اللَّه عَيَّا اللَّهَ عَيْرِهِ أَدْبًا مَعَ السَّنَة الْمُطَهَّرة وَلاَ غَيْرِه أَدْبًا مَعَ السَّارع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ ؛ فَإِنَّ لَكُلِّ سُنَّة وَقْتًا يَخُصُّهَا فَلإِجَابَةَ الْمُؤذِّن وَقْتٌ ، وَلِلْعِلْمِ اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ ؛ فَإِنَّ لَكُلِّ سُنَّة وَقْتًا يَخُصُّها فَلإِجَابَةَ الْمُؤذِّن وَقْتٌ ، وَلِلْعِلْمِ وَقْتٌ ، وَلِللَّوَةِ الْقُرُآنِ وَقْتٌ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِعَبْدِ أَنْ يَجْعَلَ مَوْضِعَ الْقُراتِ وَقْتٌ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِعَبْدِ أَنْ يَجْعَلَ مَوْضِعَ النَّسُجُودِ تِلاَوَةً ، وَلاَ مَوْضِعَ النَّشَهُدُ غَيْرَهُ ، وَهَكَذَا ؛ فَافْهَمْ .

وَهَٰذَا الْعَهْدُ يَخِلُّ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ ، فَيَتْرُكُونَ إِجَابَةَ الْمُؤَذِّنِ بَلْ رُبَّمَا تَرَكُوا صَلاَةَ الْجَمَاعَة ، حَتَّى يَخْرُجَ النَّاسُ مِنْهَا ، وَهُمْ يُطَالِعُونَ فِي عِلْمِ الْمَنْطَقِ ، أَوْ النَّحْوِ أَوْ الأُصُولِ أَوْ الْفَقْهِ وَيَقُولُونَ: الْعِلْمُ مُقَدَّمٌ مُطْلَقًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؟ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا تَفْصِيلٌ ، فَمَا كُلُّ عِلْمٍ يكُونُ مُقَدَّمًا فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؟ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا تَفْصِيلٌ ، فَمَا كُلُّ عِلْمٍ يكُونُ مُقَدَّمًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى صَلاَةِ الْجَمَاعَةِ ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ شَمَّ رَائِحَةً مَرَاتِبِ الأَوامِرِ الشَّرْعِيَّةِ . اه. . مِنْ «الْعُهُودِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» .

نَعَمْ : لاَ شَكَّ فِي حُصُولِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ لِلتَّلاَمِيذِ إِنْ صَلُّوا جَمَاعَةً فِي

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٦٧) .

⁽٢) المدخل (٢/ ١٣٤).

⁽٣) في (ح) : مداومته ، وهي كذلك في «المدخل» .

⁽٤) سقط من الأصل.

دَارِهِمْ لَكِنْ يَفُوتُهُمْ أَجْرُ السَّعْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَفَضْلُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ؟ فَفِي «كَبِيرِ » (مخ) إِنَّ صَلاَةَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَتِهِ مَعَ أَهْلِ بَيْتِهِ . اه. .

وَفِي «مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ » عَنْ أَبْنِ حَبِيبٍ : أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَتَفَاضَلُ بِالْكَثْرَةِ وَبِفَضْلِ الإِمَامِ وَبِالْجَامِعِ الْعَتِيقِ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ أَتَبْطُلُ الصَّلاَةُ بِتَرْكِهَا أَمْ لاَ؟ جَوَابُهُ: أَنَّهَا لاَ تَبْطُلُ بِتَرْكِها اللَّهُ الْأَنَّهَا وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ . انْظُرْ (عج) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥١) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مُصلِّ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا بَطُلَتْ صَلاَتُهُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا وَاللَّهُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا وَفَدًّا صَحَّتْ فَأَيْنَ هُو ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ثُمَّ عَرَضَ لَهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ صَمَمٌ ؛ فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا بَطُلَتْ صَلَاتُهُ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٢) [٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَدَى بِشَخْصِ لاَ يُعْرَفُ مَا الْحُكُمُ فِي صَلاَتِهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا صَحِيحَةٌ ، وَكَذَا لَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ زَيْدٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ عَمْرو فِيمَا يَظْهَرُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ الاقْتِدَاءُ بِهِ إِنْ كَانَ زَيْدًا لاَ إِنْ كَانَ غَيْرَهُ ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ وَإِنْ تَبَيْنَ أَنَّهُ زَيْدٌ لِتَرَدُّدِهِ كَمَا فِي (عج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٣) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ فِنَاءِ الْمَسْجِدِ هَلْ تُكْرَهُ فِيهِ صَلاَةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الرَّاتِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُكْرَهُ فِيهِ ؛ فَفِي (عج) أَنَّ سَطْحَ الْمَسْجِدِ وَصَحْنَهُ حُكْمُهُ حُكْمُ

٣٨٦ ----- الجيزء الأول

الْمَسْجِد وَأَمَّا فَنَاؤُهُ فَلاَ .

قَالَ : وَإِنَّمَا مَنَعَ السُّيُّوخُ مِنْ صَلاَةِ الْفَجْرِ فِي فِنَائِهِ وَالإِمَامُ يُصَلِّي - أَعْنِي الصُّبْحَ ـ لقُرْبه منهُ . اهـ .

وَفِي (مج) مَا نَصُّهُ: قَالَ ﴿ إِكْمَالُ الإِكْمَالِ »: قُلْتُ: الْفَنَاءُ: مَا يَلِي الْجِدَارَ مِنْ الشَّارِعِ النَّافِذِ الْمُتَّسِعِ فَلاَ فِنَاءَ لِلشَّارِعِ الضَّيِّقِ؛ لأَنَّهُ لاَ يَفْضُلُ مِنْهُ شَيءٌ عَنْ الْمَارَّةِ ، وَكَذَلَكَ لاَ فِنَاءَ لِغَيْرِ النَّافِذِ وَلَمَّا كَانَ لِلأَفْنِيَةِ [ق/١٧٧] حُكُمُ الطَّرِيقِ جَازَ لِلْجُنُبِ أَنْ يَمُرَّ بِفِنَاءِ الْجَامِعِ . آهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٤) [٣٣] سُوَّالٌ عَنْ مَوْضِعِ الإِمَامِ إِذَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ هَلْ تَجُوزُ صَلَاتَهُمْ أَسْفَلُهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ : فَأَمَّا إِذَا ضَاقَ بِهِمْ الْمَوْضِعُ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُصَلِّي أَيْضًا بِصَلاَتِه نَاسٌ أَسْفَلَ مِنْهُ ، وَرِوَايَتُهُ لِسَحْنُونَ وَيَحْيَى بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ يُونُسَ . اه. . كَلاَمَهُ بِلَفْظِهِ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٥) [٣٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ظَنَّ أَنَّ الإِمَامَ كَبَّرَ فَكَبَّرَ هُوَ ثُمَّ كَبَّرَ الإِمَامُ بَعْدَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُكَبِّرُ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الإِمَامِ وَيَكُونُ قَطْعُهُ بِغَيْرِ سَلاَمٍ .

ابْنُ يُونُسَ : لأَنَّ تَكْبِيرَهُ قَبْلَ الإِمَامِ كَلاَ شَيءَ ؛ فَهُو كَمَنْ لَمْ يُكَبِّرْ فَهُو فِي غَيْر صَلاَة .

اهـ . مِنْ (ق) (١) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) التاج والإكليل (٢/ ١٣٤) .

مَسَائلُ صَلاَة الْجَمَاعَة وَالاسْتخْلاَف ______

(٤٥٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومٍ انْقَطَعَ عَنْهُ صَوْتُ إِمَامِهِ أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَوْ يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ صَلاَة إِمَامِهِ ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: لاَ نَصَّ فِي الْمَسْأَلَة بخُصُوصِهَا يَعْتَمَدُ عَلَيْه وَلَهُ عندي حَالَتَانِ:

الأُولَى : أَنْ لاَ يَبْقَى لَهُ مِنْ الصَّلاَةِ إِلاَّ السَّلاَمُ فَيَتَحَرَّى سَلاَمَ إِمَامِهِ وَيُسَلِّمُ.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ : انْقَطَعَ عَنْهُ صَوْتُ الإِمَامِ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ رُكُنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلاَةِ غَيْرِ السَّلاَمِ فَهَذهِ هِيَ الَّتِي فِيهَا الْوَقْفُ ، وَالْقِيَاسُ : الصِّحَّةُ ، لَكِنْ إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً نَدَبَ لَهُمْ الاسْتِخْ لَافُ وَإِنْ كَانَ فَذًا صَحَّتْ صَلاَتُهُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ كَانُوا جَمَاعَةً نَدَبَ لَهُمْ الاسْتِخْ لَافُ وَإِنْ كَانَ فَذًا صَحَّتْ صَلاَتُهُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ الْبَنِ الْقَاسِمِ وَبَطَلَتْ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ خَلِيفَةً عَلَى نَفْسِهِ ، وَالْمَشْهُورُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ .

وَذَكَرْتُ هَذَا اسْتِحْسَانًا مِنِّي وَقِيَاسًا عَلَى مَا إِذَا قُتِلَ الإِمَامُ أَوْ اخْتُطِفَ أَوْ تَفَرَّقَتْ السَّفُنْ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ بِجَامِعِ أَنَّ كُلاٍّ مِنْهُمَا لَهُ عَـُذُرٌ اضْطِرارِيٌّ ، تَأْمَّلُ مُنْصِفًا. اهـ كَلاَمُهُ برُمَّته رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ . آمِينَ .

وأَجَابَ عَنْهَا غَيْرُهُ بِمَا نَصَّهُ: قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ: مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَفْعَالِ الإِمَامِ فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ وَكَذَلِكَ أَقُوالُهُ ، ولا شَكَّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ سَلاَمَ الإِمَامِ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَقُوالُه ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ سَلاَمَ الإِمَامِ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَقُوالِه ، وَيُؤيِّدُ ذَلِكَ مَا قَالَ (ح) (١) عِنْدَ قَوْلِهِ : (كَمُسْلِم شَكَّ فِي يَتَمَكَّنْ مِنْ أَقُوالِه : (كَمُسْلِم شَكَّ فِي الإِثْمَامِ) (٢) إِلَحْ .

ونَصُّهُ : مَنْ سَلَّمَ حَدَسًا فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ، فَعَايَتُهُ أَنَّهُ سَلَّمَ شَاكا فِي الإِتْمَامِ ؛

⁽١) مواهب الجليل (٣٨/٢).

⁽٢) مختصر خليل (ص/٣٤) .

لأَنَّ سَلاَمَهُ بَعْدَ سَلاَمِ الإِمَامِ شَـرْطٌ ، وَهُوَ لاَ يَقْطَعُ أَنَّهُ سَلَّمَ بَعْدَ سَلاَمِهِ وَلاَ تَبْرَأُ الذِّمَّةُ مِنْ الْفَرْضِ إِلاَّ بِيَقِينِ . اهـ كَلاَمُهُ .

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . آمين .

قُلْتُ : وَعَلَى هَذَا الْجَوَابِ إِنْ انْقَطَعَ عَنْهُ صَوْتُ الإِمَامِ ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ رَكُنٌ غَيْرُ السَّلاَمِ ، فَصَلاَتُهُ بَاطِلَةٌ مِنْ بَابِ الأَحْرَويَّة. اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٧) [٣٦] سُوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى فَذًا وَنِيَّتُهُ إِعَادَتُهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَتُجْزِئُهُ صَلَّى فَذًا وَنِيَّتُهُ إِعَادَتُهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَتُجْزِئُهُ صَلَّتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَتْ نَيَّتُهُ إِعَادَتُهَا فِي الْجَمَاعَةِ قَبْلَ تَلَبُّسِه بِهَا مَعَ جَزْمِهِ أَنَّهَا غَيْرُ الْفَرْضِ أَوْ تَرَدُّهِ أَوْ لاَ نَيَّةَ لَهُ فِي ذَلَكَ ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ وَتَكُونُ الَّتِي يُصَلِّيهَا مَعَ الْفَرْضَ إَنْ نَوَى بِهَا الْفَرْضَ لاَ التَّفْويضَ فَقَطْ ، فَلا تُجْزِئُهُ الْجَماعَة هِيَ الْفَرْضَ إِنْ نَوَى بِهَا الْفَرْضَ لاَ التَّفْويضَ فَقَطْ ، فَلا تُجْزِئُهُ كَالأُولَى ، وَيُنْهَى الشَّخْصُ عَنْ صَلاته مُنْفَرِدًا نَاوِيًا إِعَادَتَهَا جَمَاعَةً لِخَبَرِ أَبِي كَالأُولَى ، وَيُنْهَى الشَّخْصُ عَنْ صَلاته مُنْفَرِدًا نَاوِيًا إِعَادَتَهَا جَمَاعَةً لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ: «لاَ تُصَلُّوا صَلاَةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ إِلاَّ لَضَرُورَةً» (١٠ كَمَا فِي الشَّيْخِ (س) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّرَ لِلإِمَامَة هَلْ يَصِحُّ الاقْتداء به أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهُ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ: إِنَّ الإِمَامَ إِذَا [ق/١٧٨] طَلَبَ الإِمَامَةَ لاَ لِفَضْلِهَا ، بَلْ لِلتَّصَدُّرِ بِهَا كَانَ مُتُكَبِّرًا بِهَا ،كَمَا

⁽۱) أخرجه أبو داود (۵۷۹) والنسائي (۸۷۰) وأحمد (٤٦٨٩) وابن خزيمة (١٦٤١) وابن حبان (٢٣٩٦) وابن المرادي في «الأوسط» (٤٥٩٥) وابن أبي شيبة (٧٨/٢) والبيهــقي في «الكبرى» (٣٤٦٧) وأبو نعيم في «الحليــة» (٨/ ٣٨٥) وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٢٥٩) من حديث ابن عمر راهي .

قال الشيخ الألباني : حسن صحيح .

قلت : قوله : «إلا لضرورة» لم أقف عليه .

فَسَّرَ بِهِ سَيِّدِي (مخ) (١) قَوْلَ أَبِي الْمَوَدَّةَ : (لاَ لِكِبْرٍ) (٢) « [بِطَلَبِ] (٣) الرِّيَاسَةِ الدُّنْيُويَّة» .

وَالْمُتُكَبِّرُ - كَمَا عَلَمْتَ - فَاسَقٌ وَلاَ يَنْبَغِي الاقْتَدَاءُ بِهِ ، وَلَكُنْ لاَ تَبْطُلُ الصَّلاَةُ إِلاَّ بِقَصْد الْكَبْرِ فِي حَالَ عُلُوهِ عَلَى غَيْرِهِ ، عَلَى مَا أَفْهَمُهُ كَلاَمُ أَبِي الْمَوَدَّةَ خِلاَفُ مَا تَقْتَضِيه الْعَلَّةُ كَمَا قَالَ الْعَلاَّمَةُ (عج) ، وَالْعَلَّةُ أَنَّ الْمُتَكَبِّرَ الْمَوَدَّةَ خِلاَفُ مَا تَقْتَضِيه الْعَلَّةُ كَما قَالَ الْعَلاَّمَةُ (عج) ، وَالْعَلَّةُ أَنَّ الْمُتَكَبِّرَ الْمَتَكَبِرَ بِالإِمَامَة فَاسِقٌ وَفِسْقُهُ فِي ذَاتِ الصَّلاَةِ ؛ لأَنَّ فِعْلَهَا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَعْصِيةٌ. اهد.

كَلاَّمُهُ بِلَفْظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . آمِينَ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٥٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ خُرُوجِ التُّرَابِ فِي جَبْهَةِ الْمُصَلِّي أَيُكْرَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي (مَجْ) فِي بَابِ [إِحْيَاء] (٤) مَوَاتِ الأَرْضِ وَلَفْظُهُ: وَمَنْ خَرَجَ مِنْ الْمَسْجِد بِحَصْبَاءَ بِيَدِه نَسِيهَا أَوْ تَعَلَّقَتْ ، فَإِنْ رَدَّهَا فَحَسَنٌ وَمَا ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا لَوْ حَمَلَهَا قَصْدًا فَلاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ نَقْلٌ لَلْحَبْسِ عَنْ مَحِلَّهِ.

وَرَأَيْتُ قَدِيمًا فِي «شَرْحِ الْتَهْذِيبِ » لِلزَّنَاتِي أَنَّ رَجُلاً حَمَلَ حَصْبَاءَ مِنْ مَكَةَ وَأَتَى بِهَا إِلَى الْمَغْرِبِ فَكَانَتْ بِاللَّيْلِ تُصَوِّتَ حَتَّىٰ مَنَعَتْهُ مِنْ النَّوْمِ فَقِيْلَ لَهُ: رُدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا ، فَرَدَّهَا ، فَحِينَئِذِ نَامَ اه. .

وَفِي (ح) (٥) وَ (س) وَاللَّفْظُ لِلْثَانِي مَا نَصُّهُ : ابْن عَرَفَةَ : سَمَعِ الْقَرِينَيْنِ :

⁽١) حاشية الخرشي (٢/٤٦) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٤٢) .

⁽٣) في (مخ) : لطلب .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) مواهب الجليل (١١٦/٢) .

مَنْ خَرَجَ مِنْ الْمَسْجِد وَبِنَعْلِهِ حَصْبَاءُ إِنْ رَدَّهَا فَحَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبِ لأَنَّهُ أَمْرٌ عَالَبٌ ، وَسَٰئِلَ الْدَّارْقَطَنِيُّ عَنْ حَدِيْثِ ﴿ إِنَّ الْحَصَاةَ [لَتُنَاشِدُ](١) الَّذِي َّ يُخْرِجُهَا مِنْ الْمَسْجِدِ ﴾ وَسُئِلَ الْدَارْقَطَنِيُّ عَنْ حَدِيْثِ ﴿ إِنَّ الْحَصَاةَ [لَتُنَاشِدُ](١) الَّذِي َ يُخْرِجُهَا مِنْ أَبِي مِنْ الْمَسْجِدِ ﴾ (٢) فَذَكَرَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَفْعُهُ وَهُمٌّ مِنْ أَبِي مِنْ أَبِي اللهِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَفْعُهُ وَهُمٌ مِنْ أَبِي بَدْر. اهـ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ كَلاَمِ (مخ) (٣) و (عبق) (٤) أَنَّ الْمُرَادَ بِآخِرِ فَرْجَة فَرْجَة فَوْل أَبِيْ الْمَوَدَّةَ : (يَدَبُ كَالْصَّفَيْنِ لآخِرِ فُرْجَة) (٥) : الَّتِي تَلِيْ الْإِمَامَ : هَلَّ مُخَالِفٌ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الشَرْحُ مِنْ أَنَّهَا الَّتِي تَلَيْ الْدَاخِلَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ كَلاَمَهُمَا مُخَالِفٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ مِنْهُمَا مَشْيًا عَلَى قَوْل ، وَالْشَّرْحُ عَلَى آخَرَ ، وَأَشَارَ إِلَى الْقَوْلَيْنِ (ق) نَاقِلاً عَنْ «الْتَوْضِيْحِ » بِقَوْله : إِذَا رَأَى فُرجًا عِدَّةً فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكَ فِي «الْمَجْمُوعَةِ» يَدِبُّ إِلَى آخِرِهَا ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَبِيبِ : يَدِبُّ لأَوَّلُهَا . اه .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في الأصل: تناشد.

⁽٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠) بسند ضعيف .

⁽٣) حاشية الخرشي (٢/٤٦) .

⁽٤) شرح الزرقاني (٢/ ٥١ ، ٥٢) .

⁽٥) التاج والإكليل (٢/ ١٣١) .

مسائِلُ الْسَّفَرِ وَالْجُمُعَةِ

(٤٦١) [١] سُوَّالٌ عَنْ بَدَوِيٍّ بَلَغَهُ أَنَّ أَهْلَهُ بِالْمَوْضِعِ الْفُلاَنِيِّ وَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ رَحَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ مَا الْحُكْمُ فِي صَلاَتِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى الْمَوْضِعِ إِلَى الْمَوْضِعِ الْحَيْمُ الْمَوْضِع الآخَر ؟

جَوابُهُ : مَا فِيْ (ح) (١) عَنْ «الْنَوَادِرِ» (٢) وَلَفْظُهُ : وَمَنْ خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْخُصُوصِ [ثُمَّ قَدِمَ] (٣) [فَوَجَدَ] (٤) أَهْلَهَ [قَدْ] (٥) انْتَقَلُواْ فَلْيُتِمُّ مِنْ مَوْضِع تَرْكَهِمْ بِهِ إِلَى مَوْضِع سَارُواْ إِلَيْهِ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعَةُ بُرُدٍ. تَأَمَّلُ أهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٤٦٢) [٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ خَرَجَ مُسَافِراً ثُمَّ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَنُزُوْلِهِ بَدَا لَهُ الرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ ، ثُمَّ قَبْلَ رُجُوْعِهِ رَجَعَتْ نِيَّتُهُ لِلْسَفَرِ أَيْضًا . فَهَلْ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ قَبْلَ طُعُونِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ صَلَّى حَضَرِيَّةً أَمْ سَفَرِيَّةً ؟ الْوَقْتُ قَبْلَ طُعُونِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ صَلَّى حَضَرِيَّةً أَمْ سَفَرِيَّةً ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُصَلِّى حَضَريَّةً حَتَّى [ق/١٧٦] يَظْعَنَ مِنْ مَــوْضِعِهِ ذَلِكَ ،كَمَا فِي (طخ) و (ح) (٦) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٣) [٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ خَرَجَ لِتَشْيِيْعِ رُفْقَة وَمَشَىْ مَعَهَا إِلَى مَحلِّ النُّزُوْلِ وَنِيَّتُهُ الرُجُوْعُ لَأَهْلِهِ ثُمَّ نَوَى السَّفَرَ وَعَزَمَ عَلَيْهِ مَعَهَا أَيُصلِّيْ سَفَرِيَّةً أَوْ حَضرِيَةً

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ١٤٥) .

⁽۲) النوادر والزيادات (۱/ ۲۱۱) .

⁽٣) سقط من الأصل .

⁽٤) في (ح): فألفى ، وكذا في «النوادر».

⁽٥) سقط من «النوادر».

⁽٦) مواهب الجليل (٢/ ١٤٤) .

٣٩٢ ----- الجيزء الأول

قَبْلَ ظُعُوْن الرُّفْقَة منْ ذَلكَ الْمَوْضع (١) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُصلِّي إِلاَّ حَضرِيَّةً حَتَّى يَبْرُزَ عَنْ ذَلِكَ الْمَوْضِع .

ابْنُ يُونْسَ : لأَنَّ الأَصْلَ الإِقَامَةُ ، وَالسَّفَرُ طَارِئٌ عَلَيْهَا ، فَهُ وَ فَرْعٌ فَوَجَبَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الأَصْلِ بِالنِّيَّةِ ، وَلاَ يَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلاَّ بِالْفِعْلِ وَهُوَ الظَّعْنَ كَمَا فِي (طخ). اهد .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٤) [٤] سُوَالٌ عَنْ حُكْمٍ صَلاَة مُسَافِر رَجَعَ إِلَىْ وَطَنِهِ مُكْرَهًا هَلْ يُصلِّيهَا فِيْ رُجُوْعِه وَإِقَامَتِه فِي وَطَنِه سَفَرِيَّةً أَمْ حَضَرِيَّةً ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (ح) (٢) : وَلَوْ رَدَّهُ غَـاصِبٌ لَكَانَ عَلَى الْقَصْـرِ فِي رُجُوْعِـهِ وَإِقَامَتِهِ إِلاَّ أَنْ يَنْوِي إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّام .اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٥) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ لطَلَب آبق أو ضَالَّة أَيَقْصُرُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يَقْصُرُ ؛ لِـقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (قَصَـدْتَ دَفْعَهُ) (٣) ، وَفِيْ (قَ) (٤) : مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبَ حَـاجَة أَوْ آَبِقٍ ، فَقِـيْلَ : هَا هِيَ بَيْنَ يَدَيْكَ عَلَى بَرِيْدٍ فَمَشَى ْ أَيَّامًا لاَ يَدْرِيْ غَايَةَ سَفَرِهِ .

قَالَ فِي «الْمُدَوَّنَةِ » (٥): فَلْيُتِمُّ فِي سَفَرِهِ وَيَقْصُرُ فِي رُجُوْعِهِ إِذَا كَانَ أَرْبَعَةَ بُرُدِ فَأَكْثَرَ . اهـ .

⁽١) انظر : «البيان والتحصيل » (١/ ٢٥٦) .

⁽٢) كان ينبغي أن يرمز هنا (مخ) فهو عنده (٢/ ٦٠) وليس عند (ح) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٤٣) .

⁽٤) التاج والإكليل (٢/ ١٤٢) .

⁽٥) المدونة (١/ ١١٩ ، ١٢٠) .

مَسَائِلُ الْسَّفَرِ وَالْجُمُعَةِ ________مَسَائِلُ الْسَّفَرِ وَالْجُمُعَةِ ______

الْمُرَادُ منهُ .

نَعَمْ : إِنْ خَرَجَ لِطَلَبِ ضَالَّةٍ أَوْ آبِقٍ فِي بَلَد يَبْلُغُ المَسَافَةَ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ أَيْضًا فِي ذِهَابِهِ لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (قَصَّدْت) . اهـ .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٦) [٦] سُوَّالٌ عَنْ مَسَافِر قَدمَ عَلَى أَهَلِ بَاديَة وَنَيَّتُهُ إِقَامَةُ أَرْبَعَة أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ عِنْدَهُمْ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ وَجَدَهُمَّ عَلَى نِيَّةِ الرَّحِيْلِ غَدًا ، وَهُمْ مَتِمُّونَ ، هَلُ يَلْزَمُهُ الْإِثْمَامُ مَعَهُمْ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكُمُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الإِثْمَامُ مَعَهُمْ ؛ إِذْ نِيَّتُهُ عَلَى نِيَّهِمْ وَهُمْ مُقِيمُونَ وَحُكْمُهُمْ الإِثْمَامُ ، فَكَذَلِكَ هُو كَمَا فِي أَجْوِبَةِ (عَج) بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ للحَاجِّ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْحُومِ الغَلَاوِيِّ الشَّنْجِيْطِيِّ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٧) [٧] سُؤَالٌ عَنْ المُرَادِ بِحِلَّةِ الْعَمُودِيِّ الَّتِي لاَ يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَهَا ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَحلَّةُ الَّتِي - يَجْمَعُهُ مَعَهَا اسْمُ الحَيِّ سَواءً جَمَعَهُ مَعَهَا اسْمُ الخَيِّ سَواءً جَمَعَهُ مَعَهَا اسْمُ الدَّارِ أَمْ لا ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (عج) ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَجْمَعُهُ مَعَهَا اسْمُ الدَّارِ ، ولا اسْمُ الحَيِّ فلاَ عِبرةَ بِهَا وَيَقْصُرُ إِذَا جَاوِزَ بُيُوتَ مَحلَّته . واسْتَظْهَرَ الدَّارِ ، ولا اسْمُ الحَيِّ فلاَ عِبرةَ بِهَا ويَقْصُرُ إِذَا جَاوِزَ بُيُوتَ مَحلَّته . واسْتَظْهَرَ أَيْضًا (ح) (١) : أَنَّهُ إِذَا جَمَعَهُمْ مَعَهُ اسْمُ الحَيِّ وَلَمَ يَجْمَعُهُمْ اسْمُ الدَّارِ أَنَّهُ يَعْتَبِرُ كُلَّ دَارِ عَلَى حِدَتِهَا .

قَالَ : وَهَذَا ظَاهِرٌ حَـيْثُ كَانَ لاَ يَرْتَفَقُ بَعْـضُهُمْ بِبَعْضٍ ، وَإِلاَّ فَـهُمْ كَأَهْلِ اللَّهُ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٦٨) [٨] سُوَّالُ عَنْ مُسَافِرٍ نَوَى إِقَامَةً تُوْجِبُ الإِثْمَامَ بِمَوْضِعٍ قَبْلَ

⁽١) هذا في (مخ) (٥٨/٢) وليس في (ح) .

وُصُولِه ثُمَّ رَجَعَتْ نَيَّتُهُ [ق/ ١٨٠] لعَدَمِ تِلَكَ الإِقَامَةِ بِهِ قَبْلَ وُصُوْلِهِ إِلَيْهِ مَا حُكْمُ صَلَاتَهَ إِذَا وَصَلَهُ أَحَضَرَيَّةُ أَمْ سَفَريَّةُ `؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى قَصْرِهِ فِيهِ كَمَا فِي (ح) (١) . اه. .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٩) [٩] سُوَّالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (أَوْ العِلْمُ بِهَا عَادَةً) (٢) ؟

جَوابُهُ : يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا قَدِمَ بَلَدًا للتِّجَارَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَلَمْ يَنْوِ إِقَامَةً مَحْدُودَةً بِانْقضَاء حَاجَتِه ، فَإِنْ عُلَمَ بِالْعَادَة مَحْدُودةً بِانْقضاء حَاجَتِه ، فَإِنْ عُلَمَ بِالْعَادَة أَنَّهَا تَنْقَضِي قَبْلَ أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى قَصْرِهِ وَإِنْ زَادَتْ إِقَامَتُهُ عَلَى أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، وَإِنْ زَادَتْ إِقَامَتُهُ عَلَى أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، وَإِنْ عَلَمَ بِالْعَادَة أَنَّهَا لاَ تَنْقضِي إِلاَ بَعْدَ أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، فَإِنَّهُ يُتِمُّ صَلاَتَهُ فَفِي قَلْمٍ ، وَإِنْ عُلْمَ بِالْعَادَة أَنَّهَا لاَ تَنْقضِي إِلاَ بَعْدَ أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، فَإِنَّهُ يُتِمُ صَلاَتَهُ فَفِي اللهَ عَلْمَ بالْعَادَة أَنَّهَا لاَ تَنْقضي إِلاَ بَعْدَ أَرْبَعَة أَيَّامٍ ، فَإِنَّهُ يُتِمُ صَلاَتَهُ فَفِي (حَ) (٣): عَنْ اللَّخْمِيِّ : فَيمَنْ قَدِمَ لَبَلَد لِبَيْعِ نَجِزٍ شَاكًا فِي قَدْرِ مَقَامِهِ ، فَإِنَّهُ رَحْلَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَغُرُغُ مِنْهَا فِي يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلاَثَة يُتِمُ إِلاَ أَنْ يَكُونَ حَاجَتُهُ عِنْدَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَغُرُغُ مِنْهَا فِي يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلاَثَة فَيَقُصُر. اهـ.

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ «الطِّرَازِ» : لَوْ نَوَى الْمُسَافِرُ إِقَامَـةً غَيْرَ مُحَدَّدَة لِتُنْجَزَ حَاجَتُهُ وَفِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهَا تُنْجَزُ قَبْلَ الأَرْبَعَةِ ، فَهَذَا يَقْصُرُ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ وَإِنْ زَادَّتْ عَلَى أَرْبَعَةِ وَفِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهَا تُنْجَزُ قَبْلَ الأَرْبَعَةِ ، فَهَذَا يَقْصُرُ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ وَإِنْ زَادَتُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيْام . اهـ . المُرادُ مِنْهُ .

وَأَمَّا إِنْ نَوَى الْمُسَافِرُ إِقَامَةً مَحْدُودَةً بِمُدَّة ، فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صِحَاحٍ فَإِنَّهُ يُتِمَّ صَلَاتَهُ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَنِيَّةُ إِقَامِةِ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صِحَاحٍ وَلَوْ بِخِلاَلِهِ) (٤) . اهـ .

مواهب الجليل (٢/ ١٤٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٤٤) .

⁽٣) هذا في (ق) (٢/ ١٥٠) وليس في (ح) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٤٤) .

مَسَائِلُ الْسَّفَرِ وَالْجُمُعَة ______ مَسَائِلُ الْسَّفَرِ وَالْجُمُعَة _____

وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَهُو عَلَى قَصْرِهِ ، وَإِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ كَمَا أَشَارَ لِنَاتَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : لاَ الإِقَامَةُ وَإِنْ تَأْخَرَ سَفَرُهُ . اه. .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٠) [١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ بَلَغَهُ أَنَّ مَحلَّةَ زَوْجَته اللَّخُول بِهَا بِالْمَوْضِعِ الْفُلاَنِيِّ وَخَرَجَ مُسَافِرًا إِلَيْهَا فَلَمَّا وَصَلَ الْمَوْضِعَ الْمَذْكُوْرَ وَجَدَ اَلْمَحلَّةَ رَحَلَتُ الْفُلاَنِيِّ وَخَرَجَ مُسَافِرًا إِلَيْهَا فَلَمَّا وَصَلَ الْمُوضِعَ الْمَذْكُورَ وَجَدَ الْمَوْضِعِ وَفِيْمَا مِنْهُ لِمَوْضِعِ آخَرَ وَالزَّوْجَةُ مَاتَتْ بِهِ مَا الْحُكْمُ فِي صَلاَتِه بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَفِيْمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُوضِعِ الثَّانِي الَّذِيْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ الْمَحِلَّةُ أَحَضَرَيَّةً أَمْ سَفَرِيَّةً ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ إِذَا عَلَمَ مَوْتَ زَوْجَتِهِ قَبْلَ وُصُولِهِ لِلْمَوْضِعِ الأُوَّلِ فَ إِنَّهُ عَلَى قَصْرِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الثَّانِي الَّذِي ارْتَحَلَتُ إِلَيْهِ الْمَحلَّةُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهَا حَتَّى وَصَلَ الْمَوْضِعِ الأَوَّلَ فَإِنَّهُ يُتُمَّ صَلَاتَهُ بِهِ لأَنَّهُ وَطَنٌ لَهُ ؟ وَحَيْنَذِ فَيُراعَيْ فِي مَسَافَة وَصَلَ الْمَوْضِعِ الأَوْلَ فَإِنَّهُ يَتُمَادَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْضِعِ الثَّانِي ؟ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَقَلُ مِنْ مَسَافَة القَصْرِ فَإِنَّهُ يَتَمَادَى عَلَى الإِثْمَامِ حَتَّى يَبْلُغَ المَحلَّةَ بِمَوْضِعِهَا الثَّانِي وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَتَمَادَى يَقْصُرُ فَيْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَتَمَادَى يَقْصُرُ فَيْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَتَمَادَى يَقْصُرُ فَيْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَتَمَادِي يَقْصُرُ فَيْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ النَّانِي وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَقُصُرُ فَيْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَقُصُونُ فَيْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةً الْقَصْرِ فَإِنَّهُ عَلَى الإِثْمَامِ حَتَّى يَبْلُغَ المَحِلَّةَ بِمَوْضِعِهَا الثَّانِي وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصِرِ فَإِنَّهُ يَنْهُمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَعْمَا بَيْنَهُمَا مَسَافَةً الْقَصْرِ فَإِنَّهُ يَقُومُ وَالْأَلُولُ فَإِنْهُ إِنْهُ مَا بَيْنَهُمَا .

وَالدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّ دُخُولَ مَكَانِ الزَّوْجَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا يَقْطَعُ حُكْمَ السَّفَرِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَقَطَعَهُ دُخُولُ وَطَنِهِ أَوْ مَكَانِ زَوْجَةٍ دَخَلَ بِهَا فَقَطْ) (١).

وَالدَّلْيْلُ عَلَى التَّفْرِقَة بَيْنَ عِلْمِهِ مَوْتِهَا وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ قَوْلُ (مخ)^(٢): فَلَوْ مَاتَتْ وَعَلَمَ بِهَا فَلاَ يُعْتَبَرُ مَوْضِعُهَا حِينَئذَ إِذَا كَانَ مُتَّوِّطَنَّا [َغَيْرَهُ]^(٣) وَإِلاَّ فَيُعْتَبَرُ ؛ لاَّنَ مَوْتَهَا كَالرَّفْضِ وَالْوَطَنُ لاَ يُرْفَضُ إِلاَّ [إِنْ تَوَطَّنَ] (٤) غَيْرَهُ . اه. .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٤٤) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۲/ ۲۱) .

⁽٣) في الأصل: بغير.

⁽٤) في (مخ) : أن يتوطن .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يُتِمُّ صَلاَتَهُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِيْ كَانَ يَبْلُغُهُ أَنَّ الْمَحلَّةَ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ مَوْتَ زَوْجَتِهِ حَتَّى [ق/ ١٨١] وَصَلَهُ وَأَنَّهُ يُراعَى فِي مَسَافَةِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْضِعِ الثَّانِيْ مَا فِي (ح) (١) عَنْ «النَّوادر» (٢) ولَفْظُهُ: وَمَنْ خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ الْمَوْضِعِ الثَّانِيْ مَا فِي (ح) (١) عَنْ «النَّوادر» (٢) انْتَقَلُوا فَلْيُتم مِنْ مَوْضِعِ تَرْكِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْخُصُوصِ ثُمَّ قَدمَ فَأَلْفَى أَهْلَهُ [قَدْ] (٣) انْتَقَلُوا فَلْيُتم مِنْ مَوْضِعِ تَرْكِهِمْ [بَدُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْمَوْفِعِ سَارُوا إِلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ مَا أَرْبَعَةُ بُرُدٍ . اه . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧١) [١١] سُؤَالٌ عَنْ الصَّبِيِّ أَيَقْصُرُ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (مخ) فِي «كَبِيْرِهِ» : إِنَّهُ لاَ يَقْصُرُ ، فَإِنْ بَلَغَ فِي أَثْنَاءِ الْمَسَافَةِ فَإِنْ بَقَيَ مِنْهَا مَا يَقْصُرُ فِيْهِ قَصَرَ وَإِلاَّ فَلاَ ، وكَذَلِكَ الْحَائِضُ وَالنَّفَسَاءُ يَطْهُرَانِ ،

وَاعْتَرَضَ الْبَنَانِيُّ (٥) عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الصَّبِيَّ لاَ يَقْصُرُ ، وَلَفْظُهُ : قَوْلُ (عبق) (٦) : خَاصَّةً بِالْبَالِغ . . . إِلَخْ . اعْتُرِضَ بِأَنَّ الْقَصْرَ فِيْ حَقِّ الصَّبِيِّ أَوْلُى مِنْ الْبَالِغ ، وَفِيْ (ح) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقْصُرُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَيُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ أَحْمَدَ أَنَّ قَصْرَ الصَّبِيِّ لَيْسَ بِسُنَّة بَلْ مَنْدُوبٌ فَقَطْ ؟ لِتَّلاً يَكُونَ أَوْكَدَ مِنْ صَلاَتِهِ ؛ لأَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ لاَ سُنَّةٌ وَلَـيْسَ مُرَادُهُ أَنَّهُ لاَ يَقْصُرُ . َاهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٢) [١٢] سُوَّالٌ عَنْ الْمُسَافِرِ إِذَا نَوَى عَدَمَ الرَّحِيْلِ فِي أَثْنَاءِ أَحَدِ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ١٤٥) .

⁽٢) النوادر والزيادات (١/ ٤٢١) .

⁽٣) ليس في «النوادر» .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) الفتح الرباني (٢/ ٦٧) .

⁽٦) شرح الزرقاني (٦٧/٢) .

الظُّهْرَيْنِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ مَا حُكْمُ صَلاَتِه ؟

جَواَبُهُ : قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ : وَإِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ فِي أَثْنَاءِ إِحَدَاهُمَا بَطُلَ الْجَمْعُ (١) :

«التَّوْضِيْحُ »: وَبُطْلاَنُ الْجَمْعِ لاَ يَسْتَلْزِمُ بُطْلاَنَ الصَّلاَة ؛ فَلهَذَا إِذَا نَوَى الإِقَامَةَ فِي أَثْنَاءِ الأُولَى أَوْ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْهَا وَقَبْلَ التَلَبُّسِ بِالثَّانِيَةِ صَحَّتِ الأُولَى وَأَجْزَأَتُهُ وَيُؤَخِّرُ الثَّانِيَةَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُهَا ، وَإِنْ نَوَى الإِقَامَةَ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ وَأَجْزَأَتُهُ وَيُؤَخِّرُ الثَّانِيَةَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُهَا ، وَإِنْ نَوَى الإِقَامَةَ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ صَحَّتِ الأُولَى ، وَإِذَا نَوَى صَحَّتِ الأُولَى أَيْضًا وَقَطَعَ الثَّانِيَةَ أَوْ أَتَمَّهَا نَفُلاً والإِثْمَامُ أَوْلَى ، وَإِذَا نَوَى صَحَّتِ الأُولَى أَيْضًا وَقَطَعَ الثَّانِيَةَ أَوْ أَتَمَّهَا نَفُلاً والإِثْمَامُ أَوْلَى ، وَإِذَا نَوَى الإِقَامَةَ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْهُمَا فَلاَ يَبْطُلُ الْجَمْعُ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُمَا فَلاَ يَبْطُلُ الْجَمْعُ (٢) .

«التَّوْضِيْحُ »: لِوُقُوعِ الصَّلاَتَيْنِ صَحِيْحَتَيْنِ كَالْمُصلِّي بِالتَّيَمُّمِ ثُمَّ يَجِدُ الْمَاءَ. اه. الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَلَكُنْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ» : إِنَّهُ يُعِيْدُ الثَّانِيَةَ بِالْوَقْت ؛ أَشَارَ لِلْكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ قَدِمَ وَلَمْ يَرْتُحِلْ . . . أَعَادَ الثَّانِيَةَ بِوَقْت) (٣) . قَالَ لِللَّكُ بِقَوْلِهِ : (أَوْ قَدِمَ وَلَمْ يَرْتُحِلْ . . . أَعَادَ الثَّانِيَةَ بِوَقْت) (٣) . قَالَ (مَخَ) (٤) فِي تَقْرِيْرِهِ لِكَلاَمِهِ : إِنَّهُ يُعِيْدُ اسْتحْبَابًا الصَّلاَةَ الثَّانْيَةَ فِي الْوَقْت المُخْتَارِ والأَرْجَحُ الضَّرُورَيُّ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الإِعَادَةِ فِي الوَقْت لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَالصَّوَابُ لاَ إِعَادَةَ عَلَيْهِ أَصْلاً . اه. . المُرَادُ مِنْهُ بِالتَّلْفِيقِ .

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ (الإِقَامَةِ) فِي كَلاَمِ ابْنِ الحَاجِبِ مُقَابَلَةُ السَّفِ مِناً.

جامع الأمهات (ص/ ۱۲۱) .

⁽۲) جامع الأمهات (ص/۱۲۱) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٤٥) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٢/ ٧٠) .

أَعْنِي: كَمَا لاَ يُشْتَرَطُ فِي جَمْعِ الظُّهْرَيْنِ طُوْلُ السَّفَرِ ، فَلاَ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُوْنَ الإِقَامَةُ هُنَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ .

انْتَهَى . انْظُرُ (ح) (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٣) [١٣] سُوَّالٌ عَنْ مَسَافَة القَصْرِ أَيُشْتَرَطُ فِيْهَا أَنْ يَكُوْنَ السَّفَرُ وَجْهًا وَاحِدًا بِمَعْنَى أَنْ يَكُوْنَ طَرِيْقُهُ مُسْتَقِيمًا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنَّمَا يَعْنُوْنَ أَنْ تَكُوْنَ الجِهَةُ الَّتِيْ يَقْصِدُهَا الْمَسَافِرُ أَرْبَعَةَ بُرَدِ وَلَوْ بِالدَّوَرَانِ ؛ فَفَي «الْمُدُونَّة» (٢) عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهَا (ح) (٣) فِي الَّذِي يَدُوْرُ فِي الْفَرَىٰ وَفِيْ دَوَرَانِهِ أَرْبَعَةُ بُرُدٍ أَنَّهُ يَقْصُرُ .

ابْنُ القَاسِمِ : وَكَذَلِكَ السُّعَاةُ . اهـ .

وَفِيْهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ (٤): قَالَ أَبُوْ عِمْرَانَ : الْمُرَادُ هُنَا بِالسُّعَاةِ سُعَاةُ المَاشِيَةِ ، وَقِيْلَ : المَسَاكِيْنُ [ق/١٨٢] .

قَالَ اللَّخْمِيُّ فِيْ مَسْأَلَة الدَّورَانِ : وَلاَ [يُحْسَبُ] (٥) مِنْ ذَلِكَ مَا فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ ، فَإِنْ خَرَجَ يَمِيْنَا ثُمَّ رَجَعَ أَمَامًا ثُمَّ شِمَالاً ثُمَّ انْعَطَفَ رَاجِعًا حَتَّى الرُّجُوعِ ، فَإِنْ خَرَجَ مَنْهُ فَإِنَّهُ يُحْتَسَبُ بِمَا كَانَ يَمِيْنًا وَشِمَالاً ، وَأَمَّا لَمْ يَسْتَدْبِرْ فَيَصِيْرُ وَجْهُهُ فِيْ تَصَرُّفِهِ ذَلِكَ [الَّذِي](٧) يَدُورُ فِيْهِ إِلَى البَلَدِ الَّذِيْ خَرَجَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَصَرُّفِهِ ذَلِكَ [الَّذِي](٧) يَدُورُ فِيْهِ إِلَى البَلَدِ الَّذِيْ خَرَجَ يَسْتَدْبِرْ فَيْصِيْرُ وَجْهُهُ فِيْ تَصَرُّفِهِ ذَلِكَ [الَّذِي](٧) يَدُورُ فِيْهِ إِلَى البَلَدِ الَّذِيْ خَرَجَ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ١٥٤) .

⁽٢) المدونة (١/ ١١٩) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ١٤٢) .

⁽٤) مواهب الجليل (٢/ ١٤٢) .

⁽٥) في (ح) : يحتسب .

⁽٦) في (ح) : يدخل .

⁽٧) سقط من الأصل.

499

مِنْهُ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٤) [١٤] سُوَّالٌ عَنْ مُتقِيْمِ اسْتَخْلَفَهُ مُسَافِرٌ عَلَى مُسَافِرِيْنَ وَمُقَيْمِيْنَ وَمُقَيْمِ اسْتَخْلَفَهُ مُسَافِرٌ عَلَى مُسَافِرِيْنَ وَمُقَيْمِيْنَ وَمُقَيْمِيْنَ وَبَعْدَ صَلَاةَ الْمُسْتَخْلَفِ _ بِالكَسْرِ _ طَرَأً عُذْرٌ عَلَى المُسْتَخْلَفَ _ بِالفَتْحِ _ هَلْ يَسْتَخْلَفُوْنَ مُقَيْمًا أَمْ مُسَافِرًا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لاَ أَدْرِيْ لِعَدَمِ وُقُوْفِيْ عَلَى شَيء صَرِيْحٍ فِيه ، وَفِيْ (شخ) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ مُسِيِّنًا لِمَا بِهِ الفَتْوَى : ويَنْبَغِي لِلْمُفْتِيْ النَّمَّتِيْ التَّكَرُّزُ فِيْ الإِفْتَاءِ وَالتَّأَنِّي الشَّيْخِ خَلِيْلٍ مُسَيِّنًا لِمَا بِهِ الفَتْوَى : ويَنْبَغِي لِلْمُفْتِيْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ يَقُولُ : وَالإِكْثَارِ مِنْ قَوْلِ: لاَ أَدْرِيْ ، وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ يَقُولُ : لاَ أَدْرِيْ ، وَسُئِلَ عَنْ نَيِّفٍ وَعِشْرِيْنَ مَسْأَلَةً فَأَجَابَ عَنْ وَاحِدَةٍ ، وَقَالَ فِي اللَّهُ أَدْرِيْ .

وَقِيْلَ : عَنْ أَرْبَعِيْنَ وَأَجَابَ عَنْ أَرْبَعٍ ، وَكَانَ يَقُوْلُ : جَنَّةُ العَالِمِ: لاَ أَدْرِي فَإِنْ أَخْطَأَهَا أُصِيْبَتْ مَقَاتِلُهُ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِيْ لَيْلَى : أَدْرَكْتُ مِائَةً وَعِشْرِيْنَ مِنْ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - إِذَا سُئِلَ أَحَدُهُمْ أَحَالَ المَسْأَلَةَ عَلَى غَيْرِهِ (١) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى غَيْرِهِ (١) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٥) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ الْتَقَيْ مَعْ زَوْجَتِهِ فِي السَّفَرِ هَلْ يَقْطَعُ ذَلِكَ سَفَرَهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ الْقَاضِي سَنْبِيْرُ أُورَانِي فِي بَعْضِ فَتَاوِيْهِ نَاقِلاً عَنْ «النَّوَادر» : امْرَأَةٌ سَافَرَتْ إِلَى مَوْضِعِ وَكَانَتْ تَقْصُرُ فِيْهِ ؛ إِذْ لَمْ تُجْمِعْ مُكْثًا فَخَرَجَ عَلَيْهَا زُوْجُهَا ،لِيُقِيْمَ مَعَهَا فَلْيَقْصُرُ ؛ إِذْ لَيْسَ لَهَا بِوَطَنٍ وَلاَ أَجْمَعَتْ مُكْثًا . اه كَلاَمُهُ

⁽۱) انظر : «المزهر في علوم العربية » (۲/ ۲۷۰) .

بِلَفْظهِ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ُ (٤٧٦) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ ارْتَحَلَ مَعَ جَمِيْعِ أَهْلِهِ وَانْتَهَىْ سَفَرُ أَهْلِهِ وَبَاتَ مَعَهُمْ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى السَّفَر غَدًا مَا الْحُكْمُ فِيْ صَلَاتِه؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يُصلِّيْ إِلاَّ حَضريَّةً حَتَّىْ يَبْرُزَ عَنْ مَحِلَّتِهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (والعَمُوْدِيُّ حِلَّتُهُ) (١) .

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٧) [١٧] سُوَّالُ عَنْ أَهْلِ مَحلَّة صَعَّدُوا الظُّهْرَ فِيْ الشَّتَاء لطَلَبِ المَرْعَى بِنَيَّة القَصْرِ، فَلَمَّا وَصَلُوا دنْدَارَ أَوْ تَكْلَهَا مَثَلاً عَزَمُوا عَلَى إِقَامَة أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَزْيَدَ عَنْدَهَا وَالْحَالُ أَنَّهُمْ خَائِفُوْنَ مِنْ أَتْوَارِقَ مَا الْحُكْمُ فِيْ صَلاَتِهِمُ ؟

جَوابُهُ: لاَ رَيْبَ فِي إِنْمَامِهِمْ لِصَلاَتِهِمْ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؛ لقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ فِيْ مَبْحَثِ مَا يَقْطَعُ حُكْمَ السَّفَرِ مَنْ قَصَرٍ وَغَيْرِهِ : (كَفَطْرِ رَمَضَانَ وَنِيَّةَ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صِحَاحٍ وَلَوْ بِخلالهِ) (٢) . اهم ؛ إِذْ هُوَ شَامِلٌ لَكُلِّ مُتَلَبِّسِ بِسَفَرِ قَصْرٍ سَوَى مَا اسْتَثْنَاهُ بِقَوْلُهِ : (إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الحَرْبِ) (٣) . قَالَ (مَخِ) (٤) فِي تَقَرِيْرِهِ لِقَوْلُهِ : (إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الحَرْبِ) (٣) . قَالَ (مَخِ) (وَنَيَّةُ تَقَرِيْرِهِ لِقَوْلُهِ : (إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُمْ وَقُلُهِ : (وَنَيَّةُ الْعَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُمْ فَا إِنَّهُمْ يَقُصُرُونَ وَلَا عَيْرَهُ فَإِنَّهُمْ وَقُولُهِ : (إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُهِ : (إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُمْ وَيَقُولُهُ : وَلَيْهُمْ وَقُولُهُ : إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُمْ وَلَهُ : وَلَيْهُمْ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا إِلاَّ العَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ عَيْرَهُ فَا إِنَّهُمْ وَيَقُولُونَ وَقُولُهِ : (إلاَ العَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ لاَ غَيْرَهُ فَا إِنَّهُمْ وَاللَّهُ مِنْ وَلَوْ الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَوْ الْمُؤْلُونَ وَلَا وَلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ . : (إلاَ العَسْمَانُونَ وَلَوْلِهُ : (إلاَ العَسْمَانُ وَلَهُ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْمُعْمَالُونَ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ الْعَلْمِ وَلَا الْعَلَامِ الْعَلَامُ وَالْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ وَالْعُمْ وَالْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ عَلَيْهُ الْعَلَامُ وَلَا الْعَلَامِ الْعَلَامِ اللْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ وَالْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ اللْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامِ ال

وَفِيْ (مخ) أَنَّ مِثْلَ دَارِ الْحَرْبِ دَارُ الإِسْلاَمِ حَيْثُ لاَ أَمْنَ . اهـ .

وَفِي : «مُخْتَصَرِ البَرْزَلِيِّ » مَا نَصُّهُ : وَلأَنَّ شَيْخَنَا الإِمَامَ يَقُوْلُ : إِنَّ جَيْشَ

⁽١) مختصر خليل (ص/٤٣) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٤٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٤٤) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٢/ ٦٢) .

إِفْرِيْقِيَّةَ فِيْ هَذَا الوَقْتِ مَعْ الأَعْرَابِ كَالْحَبَشِ فِيْ دَارِ الحَرْبِ ؛ لِقِلَّةِ الأَمْنِ مَعَهُمْ .اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٨) [١٨] سُوَّالٌ عَنْ أُنَاسِ مُجْتَمعينَ عنْدَ مَنْهَلِ مُتَفَرِّقَيْنَ ولَكِنْ جَمَعَهُمْ السَّفُرِ مِنْ جَهَةَ لاَ عِمَارَةَ فِيْهَا لاَ يَقْصُرُ حَتَّى السَّمُ الدَّارِ هَلْ مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ للسَّفُرِ مِنْ جَهَةَ لاَ عِمَارَةَ فِيْهَا لاَ يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ قَدْرَ العِمَارَةِ مِنْ الجِهَةِ الَّتِيْ فِيْهَا العِمَارَةُ قِيَاسًا عَلَى البَسَاتِيْنِ المَسْكُونَةِ للبَّكَدِيِّ أَوْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْعَمَارَةِ مِنْ الْجِهَةِ الَّتِيْ فِيْهَا الْعِمَارَةُ حَيْثُ خَرَجَ مِنْ جِهَة لاَ عِمَارَةَ فِيْهَا بَلْ يَقْصُرُ مَتَى ْجَاوَزَ مَحِلَّتُهُ ، وَلَفَظُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَالْعَمُودُيُّ حَلَّتُهُ) (١) يُعْطَى هَذَا .

قَالَ (ح) (٢) فِيْ تَقْرِيْرِهِ لِكَلاَمِهِ: وَالبَدَوِيُّ لاَ يَقْصُرُ حَتَّى يُفَارِقَ جَمِيْعَ بَيُوتَ الْجَيِّ وَيَبْرُزَ عَنْهَا وَلَوْ كَانَتُ البُيُوتُ مُتَفَرِقَةً ، [فَإِنْ كَانَتْ مُتَقَارِبَةً بِحَيْثُ رَبِّهُ بِحَيْثُ يَجْمُعُهُمْ إِسْمُ الْحَيِّ وَالدَّارِ وَلَمْ يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ الجَمِيْعَ .

وَزَادَ (عبق) (٤): أَوْ جَمَعَهُمْ اسْمُ [الحَيِّ وَالدَّارِ أَو] (٥) الثَّانِي فَقَطْ كَالأُوَّلِ إِنْ ارْتَفَقَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِيْمَا يَظْهَرُ وَإِلاَّ قَصَرَ عَنْدَ مُجَاوِزَةِ دَارِهِ هُوَ فَقَطْ .

كَمَا إِذَا لَمْ يَجْمَعْهُمْ اسْمُ حَيٍّ وَلاَ دَارِ . اه. .

قَوْلُهُ : « كَالأَوَّل إِنْ ارْتَفَقَ بَعَـضُهُمْ مِنْ بَعْضِ» : أَيْ : مَنْ أَخَذَ نَارًا وَطَبَخَ

مختصر خلیل (ص/ ٤٣) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ١٤٤) .

⁽٣) سقط من الأصل ، فاستدركته من (ح) .

⁽٤) شرح الزرقاني (٢/ ٦٨) .

⁽٥) سقط من الأصل.

أَوْ خَبَزَ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْ شِرَائِهِ . انْظُرْ «كَبِيْرَ » (مخ) عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَتُؤُولِّتُ أَيْضًا عَلَى مُجَاوَزَةِ ثَلَاثَةٍ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الجُمُعَةِ) (١) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٧٩) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ المُرَاد بـ (الارْتِفَاقِ) الَّذِيْ ذَكَرَ (مخ) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخ خَليْل : (وَالْعَمُوديُّ حَلَّتُهُ) (٣) ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سَلَفٌ وَعَارِيَةٌ وَسَقْيُ بِعْضِهِمْ لَبَعْضِ وَشَبْهُ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّ مَنْ احْتَاجَ إِلَى النَّارِ لِلْطَّبْخِ وَنَحْوِهِ أَتَى بِهَا مِنْ عَنْدَ اللَّحَلَّةِ الأُخْرَى ؛ لَشَدَّة قُرْبِ مَنْ احْتَاجَ إِلَى النَّارِ للْطَّبْخِ وَنَحْوِهِ أَتَى بِهَا مِنْ عَنْدَ اللَّوَاحِدَة ؛ فَمَنْ سَافَرَ مِنْهُمْ مَنَا لِهِمْ وَلَكُونِ حَيِّهِمْ وَاحِدًا ؛ فَلَذَلِكَ كَانُوا كَالدَّارِ الوَاحِدَة ؛ فَمَنْ سَافَرَ مِنْهُمْ فَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ الْجَمِيْع ؛ كَذَا يَنْبَغي ؛ فَهَذَا هُوَ مَعْنَى مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ.

وَفِيْ (س) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَانْتَقَلَ فِي حَلْفِهِ لاَ سَاكِنِهِ عَـمَّا كَانَا عِلْهِ) (٧) _ أَيْ : قَبْلَ الْيَمِيْنِ _ مَا نَصَّةُ : وَلَوْ كَانَا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةَ فَحَلَفَ لاَ

⁽١) مختصر خليل (ص/٤٣) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٢/ ٥٨) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٤٣) .

⁽٤) الفواكه الدواني (١/ ٢٥٤) .

⁽٥) في «النفراوي» : إحداهما .

⁽٦) في «النفراوي » : من .

⁽٧) مختصر خليل (ص/ ٩٧) .

يُجَاوِرُهُ أَوْ لَيَنْتَقِلَنَّ عَنْهُ نَقَلَ بَيْتَهُ، حَتَّىْ يَنْقَطَعَ مَا بَيْنَهُ مَا مِنْ خُلْطَةِ العيالِ والصِّبْيَانِ وَلاَ يَنَالُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي العَارِيَةِ والاجْتِمَاعِ إِلاَّ بِكُلْفَةٍ وَتَعَبٍ . اهد . تَأَمَّلُ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حَضريٍّ مَرَّتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ مُسَافِرَةً مِنْ بَلَدِهَا؛ لأَنَّهَا مَا زَالَتْ عنْدَ أَهْلهَا هَلْ يَنْحَلُّ سَفَرُهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا يَنْحَلُّ [ق/ ١٨٤] سَفَرُهَا ويَجِبُ عَلَيْهَا إِنَّمَامُ الصَّلاَة؛ للْأَخُولِهَا هِي عَلَى رَوْجِهَا فِي وَطَنِهَا أَوْ دُخُولُهَا هِي عَلَيْهِ فَيْ وَطَنِهَا أَوْ دُخُولُهَا هِي عَلَيْهِ فَيْ وَطَنِهَا أَوْ دُخُولُهَا هِي عَلَيْهِ فَيْ وَطَنِهَ كَمَا فَيْ بَعْضِ فَتَاوَى الْقَاضِي أَبِيْ عَبْدِ اللَّه بْنِ أَحْمَدَ الوَلاَتِيّ، عَلَيْهِ فَيْ وَظَنِه كُما فَي بَعْضِ فَتَاوَى الْقَاضِي سَنْبِيْرِ أَرْوَانِي وَنَصَّهُ نَاقِلاً عَنْ وَإِلَيْهَ يُرْشِدُ أَيْضًا مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى الْقَاضِي سَنْبِيْرِ أَرْوَانِي وَنَصَّهُ نَاقِلاً عَنْ (النَّوَادِي) أَنْ اللهُ عَنْ اللهَ عَنْ مَوْضِع وَكَانَتْ تَقْصُرُ فَيْهِ إِذْ لَمْ تَجْمَعْ مُكْثًا ، وَطَنِه إِذْ لَمْ تَجْمَعُ مُكُثًا ، وَطَنِها اللهَا لِيُقَيْمَ مَعَهَا [يَوْمَيْنِ] (٣) [فَلْتَقُصُرُ] (٤) ؛ إِذْ لَيْسَ [لَهَا فَخَرَجَ [عَلَيْهَا] (١) وَلا أَجْمَعَا مُكُثًا . اهم .

وَنَقَلَ المَسْأَلَةَ صَاحِبُ « الْمِعْيَارِ » وَزَادَ : وَالرَّجُلُ مِثْلُهَا فِي التَّعْلِيلِ وَالْحَكُم . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِه .

وَمَحِلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ مَفْهُــومُ قَوْلِهِ : «إِذْ لَيْسَ لَهَـا بِوَطَنٍ . . . » إِلَخْ. وَقَوْلُ «المِعْيَارِ » : «والرَّجُلُ مِثْلُهَا . . » إِلَخْ . . اهـ .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

النوادر والزيادات (١/ ٤٢٦) .

⁽٢) في «النوادر» : إليها .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في «النوادر» : فليقصر .

⁽٥) في «النوادر » : بوطن ـ وفي بعض النسخ : بموطن ـ لهما .

(٤٨١) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ مَسَافَةَ القَصْرِ وَلَمْ يَقْصُرْ أَوَّلاً حَتَّيْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ مَعَ أَهْلِهِ إِلاَّ القَلِيْلُ أَيْقُصُرُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَقُصُرُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ الْمَسَافَة كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ (عج): إِنَّ مَنْ قَصَدَ سَيْرَ أَرْبَعَةِ بُرُد، وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِمَا يُعْتَبَرُ فِيْ قَصْدُه، ثُمَّ نَامَ فَمَا اسْتَيْقَظَ حَتَى بُقِيَ مِنْهَا مَا لاَ تُقْصَدُ فِيْهِ الصَّلاَةُ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ فِيْمَا بَقِيَ ، وَكَذَا يُقَالُ فِيْمَنْ سَكَرَ وَلَمْ يَزَلُ سُكُرُهُ حَتَّى بَقِيَ مِنْ المَسَافَةِ مَا لاَ تُقْصَرُ فِيْهِ الصَّلاَةُ . اه. . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . .

(٤٨٢) [٢٢] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنْ قَدَّرَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ سَيْرَ يَوْمَيْنِ مُعْتَدلَيْنِ سَيْرَ الْحَمَالُ - أَيْ: عَلَى الْمُعْتَاد - وَالظَّاهِرُ أَنَّ اليَوْمَيْنِ مَعْتَدُ لَيْنَ مَحْسُوبَانِ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ هَلْ يُعَدُّ مِنْ اليَوْمَيْنِ نُزُوْلُ الْمَسَافِرِ عَادَةً عِنْدَ القَيْلُولَةِ وَلاَ يَرْتَحِلُ إِلاَّ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ أَوْ لاَ يُعَدُّ مِنْهَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يُعَدُّ مِنْهَا كَمَا فِي القَسْطَلاَنِيِّ وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْهُ: [إِنَّ المَسَافَةَ بِزَمَنِ] (١) يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَعْ المُعْتَادِ مِنْ النَّزُوْلِ والاسْتِرَاحَةِ وَالأَكْلِ والصَّلاَةِ وَنَحْوِهَا (٢) . اهد .

وَيُرْشِدُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا مَا فِي «هِدَايَةِ الطَّالِب» للشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ سَيِّدِي المُخْتَارِ الكَنْتِيِّ وَنَصَّةُ : وَالبَرِيْدُ مَا بَيْنَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ إِلَى أَوَّلِ البَحْرِ . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ . قُلْتُ : واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . قُلْتُ : واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في «القسطلاني » : وبالزمن .

⁽٢) إرشاد السارى (٣/ ١٧٣) .

⁽٣) في هامش الأصل : صوابه نصف النهار .

(٤٨٣) [٢٣] سُوَالٌ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلاً بِتَقْصِيْرِ المَرِيْضِ لِلصَّلاَةِ ؟

جَوابُهُ: نَعَمْ ، فَفِيْ «نَوَازِل عَبْد القَادِرِ الفَاسِيِّ » مَا نَصُّهُ: وَذَكَرَ السُّيُوْطِيُّ فِي «الخَصَائِصِ» أَنَّ النَّبِيَّ وَيَنْكُو خُصَّ بِمَجْمُوعِ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ وَلَمْ تَجْتَمِعْ لَاَحَد قَبْلَهُ ، وَأَطَالَ الكَلاَمَ فِي تعْدَاد خَصَائِصِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ . . . إلَى لأَحَد قَبْلَهُ ، وَأَطَالَ الكَلاَمَ فِي تعْدَاد خَصَائِصِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ . . . إلَى أَنْ قَالَ: وتَقْصِيْرُ الصَّلاَة فِي «السَّفَرِ وَالمَرضِ فِي أَحَد القَوْلَيْنِ وَهُوَ المُخْتَارُ». اهاللَّهُ مَعْ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨٤) [٢٤] سُوَّالٌ عَنْ أَهْلِ البَادِيَة إِذَا قَصَدَ أَهْلُ الحَلِّ وَالعَقْدِ منْهُمْ مَسَافَةَ القَصْرِ وَلَمْ يَعْلَمْ الأَتْبَاعُ كَالتَّلاَمِيْدَ وَالجَيْرَانِ حَتَّى ظَعَنُوا وَنَزَلُوا مَوْضَعًا وَصَلَّى القَصْرِ وَلَمْ يَعْلَمْ الأَتْبَاعِ [ق/ ١٨٥] القَصْرُ حيْنَئذ أَوْ لاَ أَهْلُ العَقْد وَالحَلِّ مُقْصِرِيْنَ هَلَ يَجُوْزُ لَلاَّتْبَاعِ [ق/ ١٨٥] القَصْرُ حيْنَئذ أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُمْ حَتَّى يَظْعَنُوا مِنْ ذَلِكَ المَوْضِعِ الَّذِيْ عَلِمُوا فِيْهِ بِقَصْدِ المَسَافَة ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُمْ لاَ يَقْصُرُونَ حَتَّى يَظْعَنُوا مِنْ مَكَانِهِمْ ذَلِكَ ؛ فَفِيْ (ح)(١) مَا نَصَّهُ: إِذَا سَافَ العَبْدُ بِسَفَرِ العَبْدُ وَالمَرْأَةُ بِسَفَرِ زَوْجَهَا وَالجُنْدُ بِسَفَرِ الأَمْيْرِ وَلاَ يَعْلَمُونَ قَصْدَهُمْ لَمْ يَتَرَجَّصْ وَاحَدُ مِنْهُمْ ، فَإِنْ عَلَمُوا قَصْدَهُمْ وَنَوَوْا الْقَصْرَ يَعْلَمُونَ قَصْدَهُمْ وَنَوَوْا الْقَصْرَ قَصَرُوا . وَهَذَا صَوَابٌ لِقَوْلِنَا : [شَرْطُهُ] (٢) الْعَزْمُ مِنْ أَوَّلِهِ . اه. . كَلاَمُهُ . واللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨٥) [٢٥] سُوَّالٌ عَنْ إِمَامٍ تَذَكَّرَ فِيْ ثَوْبِهِ نَجَاسَةً أَيَجُوْزُ اسْتِخْلاَفُهُ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ أَمْ لاَ (٣) ؟

جَوَابُهُ : الجَارِي عَلَى قَوْلِ ابْنِ القَاسِمِ أَنَّهُ يَقْطَعُ وَيَقْطَعُونَ ، وَقِيْلَ : إِنَّهُ

⁽١) مواهب الجليل (١٤٧/٢) .

⁽٢) في الأصل: شرط.

⁽٣) انظر : «النوادر والزيادات » (١/ ٢١٤) و «البيان والتحصيل » (٢/ ٨٠) .

يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ كَذَاكر حَدَث .

انْظُرْ (ح) (١) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨٦) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ شَكَّ فِيْ أَثْنَاءِ صَلاَتِهِ هَلْ دَخَلَ بِوُضُوءٍ أَمْ لاَ؟ هَلْ يَسْتَخْلَفُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَسْتَخْلُفُ كَمَا فِي (عبق) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَنَصَّهُ: إِنْ تَحَقَّقَ الحَدَثُ والوُضُوءُ وَشَكَ قِي السَّابِقِ مِنْهُمَا إِنَّهُ يَسْتَخْلِفُ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ر ٤٨٧) [٢٧] سُوَّالٌ عَنْ المُسْتَخْلَف _ بِالْفَتْحِ _ إِنْ قَالَ لَهُ المُسْتَخْلَفُ _ بِالْفَتْحِ _ إِنْ قَالَ لَهُ المُسْتَخْلَفُ _ بِالْكَسْرِ _ أَنَّهُ أَسْقَطَ رُكُوْعًا قَبْلَهُ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوْعُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفُتْ تَدَارُكُهُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِيْ ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَأْتِيْ بِهِ مَعْ سَجْدَتَيْنِ وَيَجْلِسُ ؛ لأَنَّهَا ثَانِيَةُ إِمَامِه ثُمَّ يَقُومُ فَيَأْتِي بِركْعَتَيْنِ بِالْفَاتَحَةِ فَقَطْ وَيَجْلِسُ لأَنَّهَا ثَانِيَتُهُ هُوَ وَرَابِعَةُ إِمَامِهِ وَيَجْلِسُ مَنْ كَانَ خَلْفَهُ هُنَاكَ وَيَقُومُ هُوَ لِلْقَضَاءِ فَيَاثْتِيْ بِرَكْعَةٍ بِالْفَاتِحَةِ وَالسَّوْرَةِ وَيُسَلِّمُ وَيَسُلِمُ وَيَسُلِمُ وَيَسُلِمُ مَعَهُ بَعْدَ السَّلام .

وَفِيْ «الذَّخِيْرَةِ» (٣): إِذَا قَدَّمَ مَنْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ فَصَلاَّهَا جَلَسَ؛ لأَنَّهُ ثَانِيَةُ الإِمَامِ وَيَجْتَزِئُ بِمَا قَرَأَ الإِمَامُ .

قَالَ صَاحِبُ «الطِّرَارِ» : هَــذَا حَقَيْقَةُ التَّـبَعِيَّةِ ، وَلَأَنَّهُ بِإِحْـرَامِهِ خَلْفَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ اتَّبَاعُ مَا أَدْرَكَ مِنْ غَيْرِ اسْتِخْلاَفٍ فَكَيْفَ إِذَا اسْتُخْلِفَ ؟

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ١٣٦) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/٥٦) .

^{. (7 / 3 / 7)}

وأَطَالَ صَاحِبُ "الذَّخِيْرَةِ" فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ اسْتَخْلَفَهُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَرَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً وَقَامَ فَذَكَرَ لَهْ سَجْدَةً مِنْ إِحْدَى رَكْعَتَيْهِ صَارَتْ الثَّالِثَةُ ثَانِيَةً وَهُو يَجْلِسُ فِيْهَا فَيَأْتِي بِرَكْعَة بِنَاء ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيَسْجُدُ بِهِمْ قَبْلَ السَّلَامِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيَسْجُدُ بِهِمْ قَبْلَ السَّلَامِ ثُمَّ يَأْتِي بِرَكْعَة قَضَاء بِالْحَمْد وَالسَّوْرَةِ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ ذَلِكَ حَيْنَ قَدَّمَهُ السَّجْدَ بِهِمْ سَجْدَة ثُمَّ بَنَى عَلَى رَكْعَة وَيُعِيْدُ مَنْ خَلْفَهُ لاحْتِمَالِ إِصَابَةِ السَّجْدَة مَوْضِعَهَا . اه. . المُرَادُ مِنْ "الذَّخِيْرَةِ" وَبَعْضَهُ بِالْمَعْنَى .

وإِلَى هَذَا الكَلاَمِ أَشَارَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ: وَلَوْ اسْتَخْلَفَ مَنْ فَاتَنّهُ رَكْعَتَانِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ لَهُ الأُوّلُ : أَسْقَطْتَ سَجْدَةً مِنْ الأُوْلَيَيْنِ [ق/١٨٦] بَعْدَ صَلاَةً رَكْعَة ، فَقَطَعَ فَصَارْتَ النَّالِثَةُ ثَانِيَةً وَهُو يَجْلِسُ عِنْدَهَا فَيُصَلِّيْ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ بِنَاءً وَيُشَمَّدُ وَيَسْجُدُ بِهِمْ وَكُعْتَيْنِ بِنَاءً فَيَتُسَمَّدُ وَيَسْجُدُ بِهِمْ قَبْلِيًا فَيَأْتِيْ بِرَكْعَة قَضَاء فَيُسلِلُمُ بِهِمْ ، وَلَوْ قَالَهُ حِيْنَ قَدَّمَهُ سَجَدَ بِهِمْ سَجْدَةً وَبَنَى عَلَى رَكْعَة وَصَلّى بِهِمْ ثَلاثًا بِنَاءً يَتَشَهّدُ بِهِمْ آخِرِهَا وَيَسْتَمُ وَيَشْتُمُ وَيَشْمُ وَيَنْ عَلَى رَكْعَة وَصَلّى بِهِمْ ثَلاثًا بِنَاءً يَتَشَهّدُ بِهِمْ آخِرَهَا وَيَسْتَمُ وَيَسْلَمُ بِهِمْ .

الشَّيْخُ : وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلاَمِ .

قَالَ : وَيُعيدُ مَنْ خَلْفَهُ لاحْتِمَالِ إِصَابَةِ السَّجْدَةِ فَيَصِيْرُ مُسْتَخْلَفًا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَتَصِيْرُ الثَّالِثَةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ فَلِمًا فَلَمَّا صَلَّوْهَا مَعَهُ بَطَلَتْ صَلاَتُهُمْ وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ وَتَصِيْرُ الثَّالِثَةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ فَلِمًا فَلَمَّا صَلَّوْهَا مَعَهُ بَطَلَتْ صَلاَتُهُمْ وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ وَتَصِيْرُ الثَّالِيَةُ وَاجْرِبِ البَّاعِهِمْ لَهُ وَالأَوْلَى بِتَقْدِيْمٍ غَيْرِهِ . اهد . مُرَادُنَا مِنْهُ . تَأْمَلُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوْقِ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْبُوْقِ: أَنَّ الْمَسْبُوْقِ: أَنَّ اللَّهُ عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلاَفَهُ. .) (١) إِلَخْ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ٤٣) .

أَيْ : مِنْ كَوْنِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلاَفَ قَوْلِ الإِمَامِ مِنْ الْمُسْتَخْلَفِ _ بِالفَتْحِ _ وَغَيْرِهِ مِنْ الْمَأْمُ وْمِيْنَ يَرْجِعُوْنَ إِلَى الرَّكُوْعِ فَيَا أَتُوْنَ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَفُتْ تَدَارُكُهُ ، أَوْ يَأْتِي بِرَكْعَةِ مَوْضَعَهُ حَيْثُ فَاتَ تَدَارُكُهُ .

قُلْتُ : وَلاَ فَرْقَ فِيْ هَذَا بَيْنَ الرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلاَةِ ؛ وَلِذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِهِ : صَوَابُهُ أَنْ يَقُولُ رُكْنًا إِلَخْ . يَدَلَ قُولِهِ . رُكُوعًا .اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨٨) [٢٨] سُوَّالٌ عَنْ الإِمَامِ إِذَا رَعُفَ وَحَصَلَ الاسْتِخْ لاَفُ مِنْ أَوْ مِنْ الْمُسْتَخْلَفُ مِنْ الْمُسْتَخْلَفِ مِ بِالفَتِحِ مِ بَعْدَ غَسْلِهِ الدَّمَ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: مَا فِي (عبق) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَاسْتَخْلُفَ الإِمَامُ) (٢) وَنَصُّهُ : وَإِذَا غَسَلَ تَأَخَّرَ مَوْتَمًّا لِلْمُسْتَخْلَفِ مِنْهُ أَوْ مِنْهُمْ وَصَلَّىْ مَعَهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ صَلَاّتِهِ . اهد . وَنَحْوَهُ فِيْ (شخ) . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٨٩) [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَذَكَّرَ فِيْ ثَوْبِهِ نِجَاسَةً فِيْ أَثْنَاءِ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ آخَرُ أَوْ وَجَدَ مَنْ يُعِيْرُهُ أَوْ كَانَ المَاءُ قَرِيْبًا مِنْهُ بَحَيْثُ يَغْسِلُ النَّجَاسَةَ وَيُدْرِكُ الصَّلاَةَ قَطَعَ وَإِلاَّ تَمَادَىْ مَعَ الإِمْامِ احْتِيَاطًا وأَعَادَهَا ظُهْرًا لِمَا فِي «مُخْتَصَرِ البَرْزَلِيِّ» (٣) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) شرح الزرقاني (۱/ ۳۰۰ ، ۳۰۱) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٢٥) .

⁽٣) انظر : «فتاوي البرزلى » (١/ ٤٤٨) .

(٤٩٠) [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي ثَانِيَةِ الجُمْعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ سَلاَمِهِ وَبَعْدَ سَلاَم إمَامه سَجْدَةً مَاذَا يَفْعَلُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ القَاسِمِ : إِنَّهُ يَسْجُدُ السَّجْدَةَ وَيُكْمِلُهَا أَرْبَعًا ، وَقَالَ أَشْهَبُ: يَأْتِي بِالسَّجْدَةِ وَرَكْعَةِ القَضَاءِ . انْظُرْ (عج) اه. . واَللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩١) [٣١] سُوَّالٌ عَمَّنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِيْ تَشَهَّدِ الجُمُّعَةِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ عَلَيْهِ هَلْ يُحْرِمُ بِنيَّة الجُمُّعَة أَوْ الظُّهْرِ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يُحْرِمُ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ وَيُتِمَّهَا أَرْبَعًا كَمَا فِي «الْمُدُوَّنَة» [ق/١٨٧] قَالَ (ح) (١) : هَذَا أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ [الشَّيُوخِ] (٢) أَنَّهُ يُحْرِمُ بِنِيَّةِ الجُمُعَةِ المُوافِقَةِ نِيَّةً إِمَامِهِ (٣) . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٢) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ نِيَّةٍ مُصَلِّيْ الجُمُعَةِ أَيَنْوِيْ الجُمُعَةَ خَاصَّةً أَوْ كَيْفَ الحُكْمُ فِيْ ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يَنْوِيْ عِنْدَ الإِحْرَامِ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَإِنَّمَا يَنْوِيْ صَلاَةَ الظُّهْرِ وَإِنَّمَا يَنْوِيْ صَلاَةَ الجُمُعَةِ الْجَمُعَةِ الْجَمُعَةِ الْجَمُعَةِ الْجَمُعَةِ لاَ الطَّهْرِ كَمَا فِيْ "نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَلِ " . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٤) [٣٤] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ النَّافِلَةِ إِذَا جَلَسَ الإِمَامُ عَلَى المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُّعَةِ قَبْلَ الزَّوَال هَلْ تَحْرُمُ مِنْ حَيْنَئذ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عبقَ) (٤) : وَانْظُرْ لَوْ جَلَسَ الإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَبْلَ الزَّوَالِ هَلْ

⁽١) مواهب الجليل (١/ ١٥٥) .

⁽٢) في (ح) : شيوخ شيوخنا .

⁽٣) انظر : «البيان والتحصيل » (١/ ٢٩٢) .

⁽٤) شرح الزرقاني (١/ ٤٩٣) .

يَحْرُمُ النَّفْلُ بِدُخُوْلِ وَقْتِ الخُطْبَةِ أَوْ بِالْقِيَامِ لَهَا أَوْ بِالْأَذَانِ لَهَا ؟ الظَّاهِرُ الحُرْمَةُ بِمَجِيءِ الوَقْتِ الَّذِي يَخْرُجُ فِيْهِ أَنْ لَوْ كَانَ بِمَحِلِّ يَخْرُجُ مِنْهُ . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٥) [٣٥] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ صَلاَةِ النَّافِلَةِ فِيْ المَسْجِدِ بِعْدَ صَلاَةِ النَّافِلَةِ فِيْ المَسْجِدِ بِعْدَ صَلاَةِ الجُمُعَة؟

جُوابُهُ: قَالَ (شخ): ظَاهِرُ اللَّهْ الكَرَاهَةُ (١). قَالَ: وَهِيَ لَكُلِّ مُصَلِّ إِلَى أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَى المَنْصُوصِ، فَلَوْ كَانَ قريبًا أَوْ لاَ بَيْتَ لَهُ أَوْ يُرِيْدُ انْتِظَارَ صَلاَةِ الْعَصْرِ هَلْ كَرَاهَتُهَا إِلَى خُرُوجِهِ مِنْ بَابٍ وَدُخُولِهِ مِنْ آخَرَ أَوْ انْتِقَالِهِ مِنْ مَكَانِهِ أَوْ طُول مَ جُلِسِهِ أَوْ حَدِيْتِهِ بِمَا يَسُوْغُ الْكَلاَمُ بِهِ ؟ أَقْوَالٌ . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٦) [٣٦] سُوَالٌ عَنَ حُكْمِ شِراءِ المَاءِ لِلْوُضُوءِ عِنْدَ أَذَانِ الجُمُعَةِ الثَّاني؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ ، بَلْ وَاجِبٌ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٧) [٣٧] سُوَالٌ عَمَّنْ فِيْ ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ للجُمُعَة أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنْ كَانَتْ مَعْفُوا عَنْهَا وَجَبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ إِلَى الجُمُعَةِ وَإِلاَّ فَلاَ؛ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ عَاطِفًا عَلَى المَنْع وَمَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ: (وَمُكُثٌ (٢) أَيْ : بِمَسْجِد، وَمَثْلُهُ الْمُرُورُ كَمَا يَفِيْدُهُ كَلاَمُ ابْنِ (غ) فِيْ تَكْمِيْلِهِ التَّقْيِيْدَ : (بِنَجِسٍ) ؛ أَيْ : غَيْرَ مَعْفُو عَنْهُ كَمَا يُفِيْدُهُ النَّقْلُ . اه . انْظُرْ (س) و (عبق) و (مج).

⁽١) خلافًا لأبي حنيفة .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥١) .

وَكَذَا يُمْنَعُ الْمُثُ فِي السَّجِدِ بِنَجِسٍ ظَاهِرُهُ وَإِنْ غَطَّاهَا ، وَقِيْلَ: إِنْ غَطَّاهَا فَلَا بَأْسَ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٨) [٣٨] سُوَالٌ عَنْ حُكْمٍ صَلاَة الجُمْعَة بِقَرْيَة صُغْرَى هَلْ هِي صَحَيْحَةٌ أَمْ لاَ ؟ لأَنَّ أَرْضَهَا لاَ أَمْنَ عَلَيْهَا مَنْ خَرَابِ الكَفَرَة لَهَا لأَنَّهُمْ خَرَبُوْهَا عَنْ مَا مَرَّة وَرُبَّمَا أَغَارُواْ عَلَى ْ بَعْضِ أَهْلهَا بِأَدْنَى سَبَبَ ، وَلاَ أَمَنَ عَلَيْهَا أَيْضًا مِنْ غَيْرَ مَا مَرَّة وَرُبَّمَا أَغَارُواْ عَلَى ْ بَعْضِ أَهْلهَا بِأَدْنَى سَبَبَ ، وَلاَ أَمَنَ عَلَيْهَا أَيْضًا مِنْ لَصُوصِ الأَعْرَابِ ، لأَنَّهُمْ يَحيْفُونَ عَلَيْهَا بِالْخَيْلِ [ق/ ١٨٨] وَالرِّكَابِ فِي كُلِّ سَنَة فِي الغَالِبِ وَيَسْبُونَ مَنْ قَدَرُوا عَلَيْهِ مَنْ الرِّجَالِ والنِّسَاء والصَّبْيَانَ وَرُبَّمَا قَتُلُوا الرِّجَالَ وَالنِّسَاء والصَّبْيَانَ وَرُبَّمَا فَيُ الْعَلْوا الرِّجَالَ وَلاَ قُدْرَة لأَهْلهَا عَلَى دَفْعَ هَوْلاَء عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمُوالِهِمْ وَلاَ غَنَاء لَهُمْ أَيْضًا عَنْ غَيْرِهِمْ وَلاَنَّهُمْ تَحْتَ حُكُم الكَفَرَة .

أَجِيْبُونَا بِالنُّصُوْصِ الصِّرَاحِ الصِّحَاحِ جَزَاكُمْ اللَّهُ تَعَالَى أَفْضَلَ جَزَاتِهِ الفَتَّاح؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيْحَةِ لإخْتِلال أَرْبَعَةِ مِنْ شُرُوطِها:

الأوَّلُ مِنْهُمْ: عَدَمُ أَمْنهِمْ مِنْ الكَفَرَة وَلُصُوْسِ الأَعْرَابِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةً بِأَحْوَالَ بِلاَدهِمْ وَقَدْ خَرَّبَهَا الكُفَّارُ مَرَّتَيْنِ وَنَحْنُ بِقَيْدِ الحَيْاةِ، وَأَمَّا شَنُّ اللَّصُوصِ الغَارَة عَلَيْهِمْ فَممَّا لا يُحْصَى كَثْرَةً فَكَيْفَ يُمْكُنُ لَهُمْ دَوَامُ الثِّواءِ وَالْحَالُ كَذَل لَكُ ؟! وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالْعَادَة أَنَّهُ كُلَّمَا مَاتَ مَنْ لَهُ مَمْلكة سِيك تَضْطَرِبُ بِلاَدُهُمْ وَيُخَافُ عَلَيْهِمْ الخَرَابُ .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ (١) عِنْدَ قَوْل صَاحِب « بَاكُورَةَ المَذْهَبِ» و [صَلاَةً] (٢) الجُمُعَة تَجِبُ بِالمِصْرَ وَالجَمَاعَةِ) مَا نَصَّةُ : حَقَيْقَةُ الاسْتِيْطَانِ الإِقَامَةُ عَلَى [التَأْبِيدِ] (٣) مَعَ تَجِبُ بِالمِصْرَ وَالجَمَاعَةِ) مَا نَصَّهُ : حَقَيْقَةُ الاسْتِيْطَانِ الإِقَامَةُ عَلَى [التَأْبِيدِ] مَعَ

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ٢٥٩) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) في «النفراوي» : التأييد . خطأ .

الأَمْنِ عَلَى النَّفْسِ وَالمَالُ وَهُوَ المُرَادُ بِكُوْنِ الجَسَمَاعَة تَتَقَرَّىْ [بِهِمْ] (١) القَرْيَةُ . إِلَى أَنْ قَالَ : فَإِنْ قِيْلَ كَيْفَ [نَتَوَصَّلُ] (٢) إِلَى الْعَلْمِ بِكُوْنِ تَلْكَ الجَمَاعَةِ الْكَائِنَةَ بِالْبَلَدِ تَتَقَرَّىْ بِهِمْ الْقَرْيَةُ دَائِمًا مَعَ أَنَّ العِلْمَ [الأَمْرِ] (٣) فِي الْمُسْتَقْبُلِ مُخْتَصُّ بِاللَّهَ بِالْبَلَدِ تَتَقَرَّى بِهِمْ الْقَرْيَةُ فِي أَزْمَنَة الْمُسْتَقْبُلِ مَخْتَصٌ بِاللَّهَ تَعَالَى ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّ [الشَّرْطُ] (٤) كُونْهَا تَتَقَرَّى بِهَا القَرْيَةُ فِي أَزْمَنَة المُسْتَقْبُلِ بِحَسَبِ اعْتَقَادِنَا وَالعَادَةُ وَإِنْ كَانَ العَقْلُ [يُجِيزُ] (٥) تَخَلُّفَ ذَلِكَ ؛ فَافْهَمْ . اه. . المُرَادُ مَنْهُ .

قُلْتُ : وَاعْتَقَادُنَا فِي الخَوْفِ عَلَيْهَا فِي أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. اهـ. وَفِيْ (ح) (٦) مَا مَعْنَاهُ : إِنَّ مَعْنَى التَّقَرِّيْ هُوَ أَنْ تُمكِّنَهُمْ الْإِقَامَة آمِنِيْنَ مُسْتغْنَيِنَ عَنْ غَيْرِهِمْ . اهـ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْد (٧) وَالبَاجِيُّ : وَالمُعْتَبَرُ فِيْهَا الجَسَاعَةُ الَّتِيْ يُمْكِنُهَا الثِّواءُ بِقَرْيَتِهِمْ بِنِيَّةِ التَأْبِيْدِ آمِنِيْنَ . اه. .

انْظُرْ « نَوَازِلَ الوِرْزَازِيِّ» .

الثَّانِيْ : عَدَمُ قُدْرَتِهِمْ عَلَى الدَّفْعِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَقَدْ عَلَمْنَا بِتَوَاتُرِ الْخَبَرِ عَجْزَهُمْ عَنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ غَيْرُ وَأَحد مِنْ شُرُوحٍ خَلَيْلَ «فِي شَرْطُ الْجَمَاعَةِ الْخَبَرِ عَجْزَهُمْ عَنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ غَيْرُ وَأَحد مِنْ شُرُوحٍ خَلَيْلَ «فِي شَرْطُ الْجَمَاعَةِ النَّرَقُ يُ بَهَا القَرْيَةُ : أَنْ تَكُونَ مِمَّا يُمَكِّنَهُمْ الدَّفْعُ عَنَ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ فِي اللَّمُورِ الكَثِيْرَةِ لاَ النَّادِرَةِ . اه. .

⁽١) في «النفراوي»: بهما .

⁽٢) في «النفراوي » : يتوصل .

⁽٣) في الأصل : الأمن ، والمثبت من «النفراوي» .

⁽٤) في الأصل: شرط.

⁽٥) في «النفراوي » : يجوز .

⁽٦) مواهب الجليل (٢/ ١٦٣) .

⁽٧) البيان والتحصيل (١/ ٣٤٩) و (٢/ ١٠٠٩ _ ١٠٠١) .

الثَّالثُ : عَدَمُ اسْتغْنَائِهِمْ عَنْ غَيْرِهِمْ فِي الإِقَامَة ؛ إِذْ لاَ إِقَامَةَ لَهُمْ الآنَ إِلاَّ بِأَهْلِ سِيْك . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِيْ غَايَتِه وَكَفَايَتِه مَا نَصَّةُ : وَإِنَّمَا المَطْلُوبُ فَيْهَا بِأَهْلِ سَيْك . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِيْ غَايَتِه وَكَفَايَتِه مَا نَصَّةُ : وَإِنَّمَا المَطْلُوبُ فَيْهَا بِغَنِي جَمَاعَةَ الْجُمُعَةِ الأُولَى - مَنْ يَسْتَ قِلَّ بِنَفْسِه بِدَفْع مَنْ يَقْصِدُهُ وَيُسَاعِدُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا فِيْ الْمَعَاشِ الْحَاجِيِّ . وَزَادَ مَا نَصَّةُ : قَلْتُ : هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلُهِ فِي المُخْتَصَرِ وَبِجَمَاعَة تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةٌ أُولًا . اه. .

الرَّابِعُ: عَدَمُ إِقَامَة قَرْيَتِهِمْ أُبَّهَةَ الإِسْلامِ فِيْ مَوْضِعِهِمْ كَمَا بَلَغَنِيْ . اه. . وَنَحْوُهُ لَـ (س) مَعَ زِيَادَة بَعْضِ الشُّرُوط الْمَتَ قَدِّمَة . أَشَارَ لذَلكَ بِقَوْله : (بِاسْتِيْطَان بَلَد) (١) يُمْكِنُ الشِّواءُ . فيه واَسْتغْنَاؤُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ وَإِقَامَةُ أَبَّهَةِ (بِاسْتِيْطَان بَلَد) كَانَ أَوْ غَيْرَهُ عَلَى المَشْهُوْدِ ، [ق/ ١٨٩] وَمِثْلُهُ لـ (ق)(٢).

ابْنِ بَشِيْرٍ : مِنْ شُـرُوْطِ أَدَاءِ الجُمُعَةِ اسْتِيْطَانٌ ، وَاللَّشْهُـورُ أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ أَنْ يكُونَ مِصْـرًا بَلْ يُجْمَعُ فِي القُـرَى إِذَا أَمْكَنَ فِيْـهَا مُدَاوَمَـةُ الثَّوَاءِ واسْـتَغْنَوا عَنْ عَيْرِهِمْ وَحَصَلَتْ إِقَامَةُ أَبَّهَةِ الإِسْلاَمِ . اهـ المُرَادُ وَمَا يُرَادُ مِنْهُ .

الأُبَّهَةُ: العَظَمَةُ. قَالَهُ فِي القَامُوسِ (٣). اه. .

فَإِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ عَدَمُ صحَّتَهَا لَكُمْ؛ لأَنَّ المَاهِيَّةَ المَركَّبَةَ مِنْ أَجْزَاء تَنْعَدَمُ بِالْعَدَامِ بَعْضِ أَجْزَاتُهَا كَمَا فِيْ تَصَانِيْفِ أَنْمَّتِنَا وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لَلْجُمُعَةً للْجُمُعَةً اللَّوْلَى، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَالْحُكُمُ فَيْهِ هُوَ اللَّشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَإِلاَّ اللَّوْلَى، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَالْحُكُمُ فَيْهِ هُوَ اللَّشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَإِلاَّ فَتَجُورُ بِاثْنَى عَشَرَ بَاقِيْنَ لِسَلَامِهَا بِإِمَامِ مُقَيْمٍ) (٤) . اه. .

وأَمَّا كَونْهُمْ فِي مَمْلَكَةِ الكُفَّارِ فَلاَ يُسْقِطُ عَنْهُمْ الجُمْعَةَ إِنْ تَوَقَّرَتْ فِيهِمْ

⁽١) مختصر خليل (ص/٥٤) .

⁽٢) التاج والإكليل (٢/ ١٥٩) .

⁽٣) القاموس (ص/١٦٠٣) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٤٦) .

شُرُوْطُهَا، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ ممَّا ذَكَرَهُ ابْنُ عَـبْدِ السَّلاَمِ مِنْ أَنَّ الأُسَارَى يُصَلُّوْنَ الجُمُعَةَ وَالأَعْيَادَ إِذَا خَلَّى العَدُوُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دِيْنِهِمَ. اهـ.

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مسائل صلاة الجنازة

فَائِدُةٌ : أُوَّلُ مَنْ صَلَّى عَلَى نَبِينَا وَرَسُولْنَا _ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آله وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا _ عَمَّهُ العَبَّاسُ ثُمَّ بَنُوْ هَاشِمٍ ثُمَّ اللَّهَاجِرُونَ ثُمَّ الْأَنْصَارُ ثُمَّ الْفُا وَمِنْ غَيْرِهِمْ ثَلاَثُونَ أَهْلُ القُرَى ، وَجُمْلَةُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِنْ المَلاَئِكَة سَتُوْنَ أَلْهًا وَمِنْ غَيْرِهِمْ ثَلاَثُونَ أَهْلًا ، وَصَلَّوا عَلَيْهِ فُرَادَى ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ خليْفَةٌ يُجْعَلُ إِمَامًا ، وَكَانَ مَوْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحُوةَ الاثنينِ وَدُفْنَ لَيْلَةَ الأَرْبَعَاء ، وَالَّذِيْنَ غَسَّلُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَةٌ : عَلَيْ وَالفَضْلُ وَشُقْرَانُ مَوْلاَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسَامَةُ الْأَرْبَعَاء ، وَالَّذِيْنَ عَنْهُمْ - آمِيْنَ . وَنُونَ لَيْلَةً وَسَلَّمَ وَأَسَامَةُ الشَّرُ رَيْدٍ وَالعَبَّاسُ ، وَكَانَتُ أَعْيُنُهُمْ مَغْضِيَّةً _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - آمِيْنَ . الله أَنْ أَنْ أَعْلَمُ وَاللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - آمِيْنَ . اللَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - آمِيْنَ . الْفُرْ (شُخ) . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ أَلْهُ مَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ أُخْرَى : رُوى أَنَّ آدَمَ ـ عَلَى نَبِينًا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَمُ ـ لَمَّا تُوفِّى أَتِي اَعِنَّهُ وَكَفَّتُهُ فِيْ وَثْرِ مِنْ الثِّيَابِ وَحَنَّطُوهُ أَتِى بَحَنُوْط مِنْ الجَنَّة وَنَزَلَتْ المَلاَئِكَةُ فَغَسَّلَتُهُ وَكَفَّتُهُ فِي لَحْد وَنَصَبُواْ عَلَيْهِ اللَّبِنَ ، وَابْنُهُ وَتَقَدَّمَ مَلَكٌ ، وَصَلَّتُ المَلاَئِكَةُ خَلْفَهُ وَدَفَنُوهُ فِي لَحْد وَنَصَبُواْ عَلَيْهِ اللَّبِنَ ، وَابْنُهُ شَيْتٌ حَاضِرٌ مَعْهُمْ ، فَلَمَّا فَرَغُوا قَالُوا لَهُ : اصْنَعْ هَذَا بِأُولادِكَ وَإِخْوَتِكَ فَإِنَّهَا سُنْتُكُمْ . اهد . من (عج) واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٩) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْطاً القبْلَةَ في صَلاَةِ الْجَنَازَةِ أَيْعِيدٌ صَلاَتَهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي الإعَادَةِ هَلْ تُسْتَحَبُّ قَبْلَ الدَّفْنِ لاَ بَعْدَهُ أَوْ تَجِبُ فَيْهِمَا أَوْ لاَ تُعَادُ مُطْلَقًا ؟ أَقْوَالٌ نَقَلَهَا (ح) عَنْ «الشَّمَائِلِ» . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠٠) [٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (وَتَجَنَّبُ حَائِضٍ وجُنُبٍ لَهُ)(١)

⁽١) مختصر خليل (ص/٥١) .

مَا الْمُرَادُ بِهِ هَلْ مِنْ البَيْتِ الذَّي هُوَ فَيْهِ أَوْ بَعْدِهِمَا مِنْهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنْ لاَ يَكُونَا مَعَهُ فِيْ بَيْتِ وَاحِد ، وَكَذَا يُقَالُ فِيْ تَجَنَّبِ الكَافِرِ وَالتِّمْثَالِ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّوْبُ النَّجِسُ وَالصَّبِيُّ الَّذِيْ يَعْبَثُ وَلاَ يَكُفُ إِذَا نَهِيَ الكَافِرِ وَالتِّمْثَالِ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّوْبُ النَّجِسُ وَالصَّبِيُّ الَّذِيْ يَعْبَثُ وَلاَ يَكُفُ إِذَا نَهِيَ فَالْمُرَادُ بِتَحَبَّبُهِمَا لَهُ بُعْدُهُمَا مِنْهُ ، وَكَذَا [ق/ ١٩٠] يُقَالُ فِيْمَا أَشْبَهَهُ مَا انْظُرْ (عج). اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠١) [٣] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ الْجُلُوسِ عَلَى القُبُورِ أَيَجُوْزُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: قَالَ الْمَارِرِيُّ: عِنْدَنَا أَنَّ الْجُلُوسَ جَائِزٌ وَالْمُرَادُ بِالنَّهْيِ [مِنْ] (١) ذَلكَ الجُلُوسُ عَلَيْهِ لِلنَّهْ وَالْبَوْلَ ؛ كَذَا فَسَرَهُ مَالِكَ وَرُويَ ذَلِكَ مُفَسِرًا عَنْ النَّبِيِّ الجُلُوسُ عَلَيْهِ لِلْغَائِطَ وَالْبَوْلَ ؛ كَذَا فَسَرَهُ مَالِكَ وَرُويَ ذَلِكَ مُفَسِرًا عَنْ النَّبِيِّ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَي يَتَوَسَّدُهَا وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا (٣) . اهمن (ق) (٤) . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠٢) [٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا وَلَهُ ابْنُ صَغَيْرٌ عِنْدَهُ نَاقَتَان وَأَرْبَعَةُ مَثَاقِيْلً فَهَلُ تَكُونٌ مَؤُنَّةُ تَجْهِيْزِهِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ اللَّذُكُورِ أَوْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَالَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى ا

جَـوابه : قَـالَ الشَّـيْخُ حَلَيْلٌ : (وَهُـو) _ أَيْ : الكَفَنُ _ (عَلَى المُنفقِ بِقَرَابَةَ . .) (٥) إِلَخْ . وَحِيْنَتُ ذَ فَفِيْ (شخ) مَا نَصُّه : إِنَّمَا تَجِبُ نَفَ قَةُ الوَالِدَيْنِ حَيْثُ يكُونُ لَهُ فَضْلٌ عَنْ قُـوْتِهِ وَقُـوْتِ زَوْجَتِهِ، وَكَذَا فِيْ عَكْسِهِ وَهُو نَفَقَةُ حَيْثُ يكُونُ لَهُ فَضْلٌ عَنْ قُـوْتِهِ وَقُـوْتِ زَوْجَتِهِ، وَكَذَا فِيْ عَكْسِهِ وَهُو نَفَقَةً

⁽١) في (ق) : عن .

⁽٢) فيما رواه الديلمي عن أنس مرفوعًا : «إياكم والبول على المقابر فإنه البرص » ولم أقف له على إسناد .

⁽٣) أخرجه مالك (٥٥٢) والطحاوي في «شرح المعاني » (٢٧١٩) .

⁽٤) التاج والإكليل (٢/ ٢٥٢) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٥١) .

مَسَائِلُ صَلاَة الجَنَازَة _______ ١٧٤

الولَّد. هَكَذَا يُفَيْدُهُ كَلاَّمُ (ح) (١) . اه.

وَمِنْ المَعْلُوْمِ أَنَّ المَالَ المَذْكُوْرَ لاَ فَضْلَ فِيْهِ عَنْ نَفَقَةِ الاَبْنِ ، وَلَيْسَ حَيْنَئذ إِلاَّ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلَيْلِ : (وَالْفَقِيْرُ مِنْ بَيْتِ المَالَ وَإِلاَّ فَعَلَى جَمَاعَةِ المُسْلِمِيْنَ) (٢٠). اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠٣) [٥] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ فِيْ الشَّهِيْدِ المُعْتَرِكِ : (وَدُفِنَ بِثِيَابِهِ إِنْ سَتَرْتَهُ) (٣) هَلْ دَفْنُهُ فَيْهَا عَلَى الوُّجُوبَ أَوَّ النَّدْبِ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ عَلَى الوُجُوبِ كَمَا فِي (عَبَقِ) (٤) ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ: وَهَلْ تُمْنَعُ الزِّيَادَةُ أَوْ لاَ بَأْسَ بِهَا ؟ قَـوْلاَنِ ، وَالأَوَّلُ أَحَقُّ بِالاِتِّبَاعِ . قَـالَهُ (س) .اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٠٤) [٦] سُوَّالٌ عَمَّنْ يُدْخِلُ المَرْأَةَ فِيْ قَبْرِهَا ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ الزَّوْجَ أَحَقُّ بِإِدْخَالِهَا فِيْ قَبْرِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَقْرَبُ مَحَارِمِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَقْرَبُ مَحَارِمِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَقِيْلَ : النِّسَاءُ، وقيْلَ : أَهْلُ الفَضْلِ ، كَمَا نَقَلَهُ النَّفْرَاوِيُّ (٥) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم اسْتعْدَاد الكَفَن وَالقَبْر ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ سَائِغٌ وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى الكَفَنِ انْتَفَعَ بِهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْقَبْرِ الَّذِيْ يَجُوْزُ اسْتَعْدَادُهُ، القَبْرُ الَّذِيْ فِيْ مِلْكِهِ، وَأَمَّا فِيْ قُبُورِ الْمُسْلِمِيْنَ فَلاَ يَجُوزُ انْظُرْ (ح) اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٢١٨).

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٥١) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٥٤) .

⁽٤) شرح الزرقاني (٢/ ١٩٤) باختصار .

⁽٥) الفواكه الدواني (١/ ٢٨٧) .

(٥٠٦) [٨] سُوَّالٌ عَمَّنْ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ وَابْنَهُ وَنَفَقَتَهُ وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْ أَبِيْهِ لَكُونْهُ بَلَغَ زَمَنًا فَأَيَّهُمَا يَكُونْ كَفَنَهُ عَلَيْه ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ كَفَنَهُ عَلَى أَبِيْهِ كَمَا فِيْ (ح) عَنْ الجَـزُوْلِيِّ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠٧) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مَيِّت جُمِعَ لَهُ ثَمَنُ كَفَنه ثُمَّ كَفَنهُ رَجُلٌ آخَرُ مِنْ عِنْدهِ فَهَلْ ذَلِكَ المَجْمُوعُ يُرَدُّ إِلَى أَرْبَابِهِ أَوْ يُدْفَعُ لِغُرَمَاءِ المَيَّتِ أَوْ وَرَثَتِهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (طخ) : إِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى أَرْبَابِهِ .

ابْنُ القَاسِمِ : إِلاَّ أَنْ يَتْرُكُوهُ لُورَثَتِهِ ، وَهُو َأَحَبُّ إِلَى سَنَد ؛ لأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَخْرَجُوهُ لِحَاجَةُ رَجَعً المَالُ إِلَى الَّذِينَ أَخْرَجُوهُ لِحَاجَةُ رَجَعً المَالُ إِلَى الَّذِينَ أَخْرَجُوهُ .

العَوْفِيُّ : فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ أَرْبَابُهُ فَلْيُتَصَـدَّقْ بِهِ عَنْهُمْ ؛ لِقَوْلِ مَالِك فِيمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهُ قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِهِ عَنْهُ اهَ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٥٠٨) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ المَرْأَة هَلْ يَعُزَّى فَيْهَا أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يُعَـزَّىْ فِي الأُمِّ خَاصَـةً وَيُكُرَهُ فِيْ غَيْـرِهَا كَمَـا فِيْ (عج) عَنْ «الشَّمَائِلِ» ، وَفِيْ التَتَائِيِّ : أَنَّهُ يُعَزَّىْ فِيْ [ق/ ١٩١] المَرْأَة مُطْلَقًا ولَفْظُهُ : قَوْلُهُ: (وَتَعْزِيَةُ) (١) ظَاهِرُهُ كَانَ المَيَّتُ صَعْيِراً أَوْ كَبِـيْراً حُرِّا أَوْ عَبْـداً رَجُلاً أَوْ امْراَةً ، وَهُو كَذِيْكَ . اهـ .

وَفِيْ (س) عَنْ صَاحِبِ «اللَّهْ حَلِ» (٢) : أَنَّهُ يُعَزَّى السَّجُلُّ بِقَرِيْبِهِ السَّالِحِ وَزَوْجَته الصَّالَحَة ؛ لأَنَّهُمَا مَنْ المَصَائبِ .اهـ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٥٣) .

⁽٢) انظر : «المدخل » (٣/ ٢٥٤ ، ٢٥٥) .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٠٩) [١١] سُؤَالُ عَنْ المَرْأَة هَلْ تُعَزَّى في مُصِيْبَتهَا أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ سَحْنُونٌ: وَلاَ تُعَزَّى المَرْأَةُ الشَّابَّةُ.

الشَّافِعِيُّ : إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ ذَاتَ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ . وَتُعَزَّى الْتَجَالَةُ وَتَرْكُهُ أَثْ وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ (١) .

انْظُرْ (شخ) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥١٠) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة تَزَوَّجَتْ أَزْوَاجًا فَأَيُّهُمْ تَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّة؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ اخْتُلُفَ فِيْ ذَلِكَ ؛ قِيْلَ : إِنَّهَا تَكُوْنُ لِلأَوَّلِ ، وَقَيْلَ : لِلآخِرِ ، وَقِيْلَ : إِنَّهُ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ فِيْهَ. وَقِيْلَ : إِنَّهُ يَقْرَعُ بَيْنَهُمْ فِيْهَ.

وَهَذَا إِذَا مَاتَتَ وَلَـمْ تَكُنْ فِيْ عَصْمَةَ وَاحِد مِنْهُمْ ، وَإِلاَّ فَلَمَـنْ مَاتَتَ فِيْ عَصْمَتَه قَوْلاً وَاحِدًا كَمَا فِيْ (عَبق) وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ فِيْ الدُّنَيَا نَسَاءً لَمْ يَتَزَوَّجْ هُونَّ غَيْرُهُ فَهُنَّ لَهُ فِيْ الجَنَّة كَـما هُوَ ظَاهِرُ "الرِّسَالَةِ" (٢) ، ورَوَى نَسَاءً لَمْ يَتَزَوَّجْ هُونَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _عَنْهُ عَنْهُ _عَنْهُ وَمَائَةَ حَوْرًاء كُـلُّ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّة أَرْبُعَة اللَّه بِكُرِ [و] (٣) ثَمَانِيَة آلاف أَيّـم وَمَائَة حَوْرًاء (٤) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

⁽۱) انظر : «مواهب الجليل » (۲/ ۲۳۰) .

⁽۲) انظر : «الرسالة» (ص/ ۱۵۰) .

⁽٣) في الأصل : أو .

⁽٤) أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤/ ١٨٧) من حديث ابن أبي أوفى مرفوعًا. قال الحافظ العراقي : إسناده ضعيف .

وقال الشيخ الألباني : منكر .

(٥١١) [١٣] سُؤَالٌ عَن قَيْرَاط الصَّلاَة عَلَى الجَنَازَة هَلْ يُتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَى الجَنَازَة هَلْ يُتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَى عَلَى البَّاعِ الميِّت منْ دَارِهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلَ يُتَوَقَّفُ أَيْضًا حُصُولُ قَيْرَاط الدَّفْنِ عَلَى حُصُولُ قَيْراَط الصَّلاَة أَمْ لاَ ؟ حُصُولُ قَيْراَط الصَّلاَة أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ اخْتُلْفَ فِيْ ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ النَّفْرَاوِيُّ (١) إِلَىْ أَنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ حَدَيْثِ البُخَارِيِّ (٢) أَنَّ قَيْراطَ الصَّلاة وقيْراطَ الدَّفْنِ لا يَتَوَقَّفُ أَحَدُهُما عَلَى الأَخْرِ، وَقَالَ أَيْضًا قَبْلَ كَلاَمِهِ هَذَا : إِنَّ ظَاهِرَ كَلاَمِ «الرِّسَالَة» (٣) : حُصُولُ قَيْراطِ الصَّلاة وَلَوْ لَمْ يَتْبَعْهَا فِي الطَّرِيْقِ قَالَ : وَهُوَ مُخَالِفٌ لَحَدَيْثِ البُخَارِيِّ؛ وَيْرَاطِ الصَّلاة وَلَوْ لَمْ يَتْبَعْهَا فَي الطَّرِيْقِ قَالَ : وَهُو مُخَالِفٌ لَحَدَيْثِ البُخَارِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِيْ تَوْقَيْفَهُ عَلَى اتَبَاعِهَا وَعَلَى الإَبْقَاءِ مَعَهَا حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ثُوابُ مَنْ اتَبَعَها وَلاَزَمَهَا إِلَى تَمَامِ الدَّفْنِ أَعْظَمُ . اه. .

وَذَهَبَ (عبق) (٤) إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ الخَبَرِ تَوْقَيْفُ حُصُوْلُ قَيْسِرَاطِ الصَّلاَةِ عَلَى التَّبَاعِهَا مِنْ بَيْتِ المَيِّتِ وَتَرْتِيْبُ القَيراطِ السَّانِيْ عَلَى الأَوَّلَ . أَشَارَ إِلَى ذَلكَ بقَوْلِهِ: فَمَنْ لَمْ يَتْبَعْهَا لَكِنْ صَلَّىٰ عَلَيْهَا أَوْ شَاهَدَهَا حَتَّىٰ تُدْفَنَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا لَكُنْ عَلَيْهَا أَوْ شَاهَدَهَا حَتَّىٰ تُدْفَنَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا لَمُ يَحْصُلُ لَهُ قِيْراطُ الصَّلاةِ فِيْ الأَوَّلِ وَلاَ قِيْسِراطُ الدَّفْنِ فِيْ الثَّانِي (٥) . اهد. المُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارِ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ دَفْنِ المَيِّتِ بِأَحْجَارِ القُبُوْرِ الدَّارِسَاتِ أَيَجُوْزُ أَ أَمْ لاَ؟

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ٢٩٤) .

⁽٢) وهو ما رواه من حديث أبي هريرة رئي قال: قال رسول الله ﷺ: "من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله قيراط ، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان . . . » أخرجه البخاري (١٢٦١).

⁽٣) الرسالة (ص/١٥٤) قال : « وفي الصلاة على الميت قيراط من الأجر ، وقيراط في حضور دفنه » .

⁽٤) شرح الزرقاني (٢/ ١٨٥) .

⁽٥) وانظر في ذلك «قضاء الأدب في أسئلة حلب » (ص/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) .

جَوابُهُ: مَا فَي "الزَّنَاتِي" وَنَصُّهُ: قَدْ نَدَبَ العُلَمَاءُ إِلَى تَجْدِيْد مَا دُثْرَ مِنْ القُبُورِ لِتَبْقَى رُسُوْمُهَا وَلاَ تُنْسَى وَلاَ يُزَالُ مَا حُفظَ بِهِ قَبْرٌ ليُحْفَظَ بِه آخَرُ مِنْ حَجَارَة أَوْ شَوْكُ إِلاَّ مَعْ الاسْتغْنَاء عَنْهُ مَعَ طُولُ الزَّمَانَ ، وَلاَ يَقْلَعُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ العُشْبُ؛ لأَنَّهُ يُسَبِّحُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَنْتَفِعُ المَيِّتُ بِذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُجَذَّ إِذَا كَبُرَ وَتَبْقَى وَيَنْتَفِعُ المَيِّتُ بِذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُجَذَّ إِذَا كَبُرَ وَتَبْقَى وَيَنْتَفِعُ المَيِّتُ بَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥١٣) [١٥] سُوَّالٌ عَنْ عَبْد يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهَ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي وَلاَ يَصُوْمُ فَهَلْ يُغَسَّلُ أَوْ يُصَلِّى عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟(١)

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى ْ عَلَيْهِ لِحُصُولِ إِسْلاَمِهِ بِتَلَفَّظُهِ بِكَلَمَتَى الشَّهَادَة ؛ فَفِي ْ الحَدیْث : « أُمرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ فَفِي ْ الحَدیْث : « أُمرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ فَفِي ْ اللَّه عَلَى اللَّه عَصَمُوا مني دَمَاءَهُم ْ وَأَمُوالَهُم ْ وَأَعْرَاضَهُم ْ إِلاَّ بِحَقِّهَا اللَّه عَلَى اللَّه تَعَالَى » (٢) أَيُ : فِي سَرَائِرِهِم فَ . اه . وَتَرْكُهُ لِلْصَّلاة وَالصَّوْمِ لاَ يَكْفُرُ بِهُ عَلَى اللَّهُ هُورٍ ؛ فَفِي « الرِّسَالَة » : (وَلاَ يَكُفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبِ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ) (٣) . اه .

لَكِنْ يُكْرَهُ لأَهْلِ الفَضْلِ الصَّلاَةُ عَلَيْهِ إِنَ كَانَ مُظْهِرًا لِذَلِكِ كَمَا أَشَارَ إِلَى فَلكَ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ فِي مَبْحَثِ الكَرَاهَةِ بِقَوْلِهِ : (وَصَلاَةُ فَاضِلٍ عَلَى بدعيًّ أَوْ مُظْهِر كَبيْرَةٌ) (٤) . اهد .

واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « فتاوي ابن رشد » (۱/ ۲۳۲ ـ ۲۲۳) .

⁽٢) تقدم .

⁽٣) الرسالة (ص/٧٩).

⁽٤) مختصر خليل (ص/٥٤) .

٢٢٤ ----- الجيزء الأول

(١٦) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ مَجْدُور (١) خِيْفَ عَلَيْهِ مِنْ التَّزَلُّع (٢) مِنْ صَبِّ الْمَانِهُ مَنْ التَّزَلُّع (٢) مِنْ صَبِّ المَاء عَلَيْه أَيْدَمَّمُ وَيُصَلِّى عَلَيْه أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُيمَّمُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ كَمَا فِي (ق) (٣) عَلَى «الْمُدُوَّنَةِ» (٤) ؟ اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥١٥) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ المَجْدُورِ هَلْ يَبْلُغُ مَبْلَغًا يُسْقِطُ تَيَمَّمَهُ عِنْدَ المَوْتِ أَمْ

جَوَابُهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ القَاضِيْ أَحْمَدُ بْنُ الحَاجِّ الشَّنْجِيْطِيِّ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ: لاَ يَسْقُطُ التَّيَمُّمُ وَلَوْ كَانَ لَحْمًا وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥١٦) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ السَّقْطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟وَهَلْ يُبْعَثُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّىْ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَهَلَّ صَارِخًا ، وَإِلاَّ كُرِهُ غُـسْلُهُ والصَّلاَةُ عَلَيْهِ كَمَا فِي « مُخْتَصَرِ الشَّيْخَ خَلِيْلٍ » لَكِنَّهُ يُغْسَلُ دَمُهُ اَسْتَحْبَابًا وَيُلَفَّ فِي خُرْقَة وَيُدْفَنُ وَجُوْبًا فِيْهِمَا كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ بِقَوْلِهِ : (وَغُسِلَ دَمُهُ وَلُفَّ بِخِرْقَة وَوُرِيَ وَجُوْبًا) (٥) . اه. .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ وَهَلْ يُبْعَثُ أَمْ لاَ (فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا نُفِخَتْ فِيْهِ الرُّوْحُ يُبْعَثُ وَإِلاَّ فَلاَ كَمَا فِي « نَوَازِلِ» (عج) ١٠. هـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) المجدور : القليل اللحم . «القاموس» (ص/٤٦٣) .

⁽٢) التزلع : هو التشقق والتكسر . «القاموس» (ص/ ٩٣٦) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/٢١٢) .

⁽٤) المدونة (١/ ١٨٦) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٥٤) .

(١٧) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ المِّيِّتِ هَلْ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَمْ لا ؟ (١)

وَعَنْ ابْنِ الفُرَاتِ : أَنَّهُ يَحْصُلُ إِلَيْهِمْ بَرَكَةُ القَرَاءَةِ كَمَا يَحْصُلُ لَهُمْ بَرَكَةُ الرَّجُلِ [ق/١٩٣] الصَّالِح يُدْفَنُ عِنْدَهُمْ أَوْ يُدْفَنُونَ عِنْدَهُ ، وَوَصُولُ القِراءَةِ الرُّجُلِ [ق/١٩٣] الصَّالِح يُدْفَنُ عِنْدَهُمْ أَوْ يُدْفَنُونَ عِنْدَهُ ، وَوَصُولُ القِراءَةِ لِلْمَيِّتِ وَإِنْ حَصَلَ الخَلَافُ فِيْهَا فَلاَ يَنْبَغِي إِهْمَالُهَا فَلَعَلَّ الحَقَّ الوصُولُ إلَيْهِ ، فَإِنَّ هَذَهِ الأَمُورَ مُغَيَّبَةٌ عَنَّا ، وكَذَلكَ التَّهْلِيلُ الَّذِيْ عَادَةً النَّاسُ يَعْمَلُونَ اليَوْمَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ ويَعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ عَلَى فَضْلِ اللَّه تَعَالَى ، وَمِنْ اللَّهِ الجُودُ والإِحْسَانُ هَذَا هُوَ اللاثِقُ بِالْعَبْدِ ، وَبِاللَّهُ التَّوْفِيقُ ، وصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى هَذَا هُوَ اللاثِقُ بِالْعَبْدِ ، وَبِاللَّهُ التَّوْفِيقُ ، وصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى اللهُ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ . اه . كَلاَمُهُ بِلَفُظِهِ ورَضِى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

آمِیْنَ .

⁽١) صَنَّف فِي هذه المسألة جماعة من أهل العلم منهم : ابن الديري الحنفي ، في «الكواكب النيرات في إثبات وصول الحسنات المهداة إلى الأحياء والأموات» وطبع الكتاب في دار البشائر الإسلامية ببيروت ، عناية الشيخ نظام يعقوبي حفظه الله .

والسروجي الحنفي في «نفحات النسمات في وصول الثواب إلى الأموات» وغيـرهما ، ومذهب الحنفية في المسألة معروف مشهور .

قُلْتُ : وَالقَوْلُ الأَوَّلُ هُوَ المُوافِقُ لِقَوْلِ «المُدَوَّنَةِ» : (وَلاَ يُقْرَأُ عَلَى الجَنَازَةِ)، ولَقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ فِيْ مَبْحَثِ الكَرَاهَـةِ : (وَقَرَاءَةٌ عِنْدَ مَـوْتِهِ وَبَعْدَهُ وَعَلَى قَبْرِه)(١) . اهـ .

وَقُولُ «اللُّدَوَّنَةِ » : (لاَ يُقْرَأُ عَلَى الجَنَازَةِ) : حَمَلُوهُ عَلَى العُمُومِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَلِ » .

اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم زِيَارَة النِّسَاء لِلْقُبُورِ ؟

جَوابُهُ : ذَكرَ صَاحِبُ "اللَّهْ خَلِ " (٢) فِيْ ذَلكَ ثَلاَثَةَ أَقُوال : قَوْلاً بِالمَنْع ، وَقَوْلاً بِالمَنْع ، وَقَوْلاً فَرَق بَيْنَ الْمُتَجَالَّة وَالشَّابَة ؛ فَالْجَوَازُ فِيْ الأُولَى وَقُولاً بِالْجَوازِ ، وَقُولاً فَرَق بَيْنَ الْمُتَجَالَّة وَالشَّابَة ؛ فَالْجَوازُ فِيْ الأُولَى وَالْمَنْعُ فِيْ الشَّانِية ، وَمَحِلُّ الخِلاف فِيْ نِسَاء ذَلكَ الزَّمَنِ ، وَأَمَّا خُرُوجُهُنَّ فِيْ وَالْمَنْعُ فِيْ اللَّهِ أَنْ يَقُولُ أَحَدُ مِنْ العُلَمَاء أَوْ مَنْ لَهُ مُرُوءَةٌ فِيْ الدِّيْنِ بِجَوَازِهِ .

انظر (ح) ^(٣) . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥) [٢١] سُؤَالُ عَـمَّنْ مَاتَ مِنْ أُمَّة مُـحَمَّد ﷺ هَـلْ يَحْضُرُ لَهُ جِـبْرِيْلُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَزْكَى الصَّلاَةُ وَالتَّسْلِيمُ أَوْ لاَ يَحْضُرُ لَهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَحْضُرُ لِمَنْ مَاتَ مِنْهَا سِوَى الجُنُبِ كَمَا فِيْ (عبق) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مختصر خلیل (ص/٥٣).

⁽٢) انظر : «المدخل» (١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ٢٣٧) .

نَسَائِلُ صَلَاةَ الْجَنَازَةَ ________

فَائِدَةٌ : اخْتُلِفَ فِي الرُّوحِ هَلْ هِي مَخْلُوقَةٌ قَبْلَ البَدَن أَوْ بَعْدَهُ عَلَى قَوْلُونَ مِن مَشْهُ وْرَيْنِ ، وَمَقَرُّ الرَّوْحِ فِي حَالِ الحَيَاةِ القَلْبُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ الغَزَالِيُّ ، وَمَقَرُّهَا بَعْدَ الوَفَاةِ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ ؛ فَأَرْوَاحُ الأَنْسِيَاءِ عَلَى نَبِينًا وَعَلَيْهِمْ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ وَيْ الجَنَّةِ ، وَأَرْوَاحُ السَّعَدَاءِ قِيلً : إِنَّهَا فِي أَفْنِيةِ وَعَلَيْهِمْ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ وفي الجَنَّةِ ، وأَرْوَاحُ السَّعَدَاءِ قِيلً : إِنَّهَا فِي أَفْنِيةِ القَبُورِ .

ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَهُوَ أَصَحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وَالْمَعْنَى عِنْدِيْ أَنَّهَا تَكُوْنُ فِيْ أَفْنِيَةِ القُبُوْرِ وَهُوَ مَوَافِقٌ لِقَـوْلِ مَالِكِ : تَسْرَحُ حَيْثُ شَاءَتْ (١).

وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهَا لاَ تَذْهَبُ مِنْ أَفْنِيَةِ القُبُورِ إِلَى مَحِلِّهَا مِنْ عِلِيِّينَ أَوْ سِجِّيْنٍ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَيْهِ .

اهـ . مِنْ (عج) . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٢٠) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ الصَّدَقَة المُسمَّاة (بعَشَائهم) هَلْ يَجُوْزُ إعْطَاؤُهَا لكُلِّ مُحْتَاجٍ مِنْ جُمْلَةِ المُسْلِمِيْنَ أَوْ لاَ تَعْطَى إِلاَّ لِمَنْ يَعْلَمُ عِلْمَ التَّوْجِيْدِ أَوْ تَعْطَى إِلاَّ لِمَنْ يَعْلَمُ عِلْمَ التَّوْجِيْدِ أَوْ تَعْطَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَمَ اللَّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمُ عَلَامًا عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْمَ عَلَى اللّهُ عَلَيْمَ عَلَمُ عَلَمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْمَ عَلَمُ اللّهُ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَمَ اللّهُ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمُ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمُ

جَوابُهُ: أَنَّهَا تُعْطَى لِكُلِّ مُحْتَاجٍ مِنْ جُمْلَةِ الْسُلْمِیْنَ ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ الوَقْفَ عَلَى الذِّمِّيِّ صَحِیْحٌ وَفِیهِ الأَّجْرُ كَمَا قَالَهُ الشَّیْخُ خَلِیلٌ فِي الوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ عَلَیْهِ تَصِحُّ وَفِیْهَا الأَجْرُ [ق / ١٩٤] بَابِ الوقْفِ ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ عَلَیْهِ تَصِحُّ وَفِیْهَا الأَجْرُ [ق / ١٩٤] كَمَا فِیْ (مخ) هُنَاكَ فَكَیْفَ بِمَنْ هُو مَنْ جُمْلَةً عَوامٌ المُسْلَمِیْنَ ؟ لَكِنْ فِیْ الْحَدِیْثِ : "اخْتَارُوا لِصَدَقَاتِكُمْ كَمَا تَخْتَارُوا لِبَنَاتِكُمْ " (٢) . اهد . واللَّهُ الحَدِیْثِ : "اخْتَارُوا لِصَدَقَاتِكُمْ كَمَا تَخْتَارُوا لِبَنَاتِكُمْ " (٢) . اهد . واللَّهُ

⁽۱) انظر : « الاستذكار » (۳/ ۸۹) و «شرح الزرقاني على موطأ مالك » (۲/ ۱۱٥) .

⁽٢) لم أقف عليه ، وعلامات الوضع ظاهرة عليه .

٢٦٤ _____ الجيزء الأول

تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٢١) [٣٣] سُوَّالٌ عَنْ صَدَقَةِ المَوْتَى هَلْ الأَفْضَلُ فِيْهَا أَنْ يَعُمَّ قُرَبَاءَهُ أَوْ يَخُصَّ وَالدَيْهِ ؟

جَوابه أن سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الفَقِيهُ الشَّرِيْفُ مُحَمَّدُ بنُ فَاضِلِ الشَّرِيْف ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّ اللَّاثِقَ بِاللَّتَصَدِّقِ جَمْعُ وَالدَيْهِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَهُ حَقُّ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَهُ حَقَّ عَلَيْهِ وَيَنْوِي عِنْدَ التَّصَدُّقِ أَنْ يُقَسِّمَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمْ بِقَدْرِ حُقُوقِهِمْ عَلَيْهِ كَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَدَائِهِ لِكُلِّ حَقَّهُ بِتَوَّلِيَتِهِ القِسْمَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى العَالِم بِمَبْلَغِهَا وَالمُوصَلِّلُ لَهَا .

وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ تَخْصِيْصُ وَالدَيْهِ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ لِتَأَكَّدِ حَقِّهِ مَا عَنْ غَيْرِهِمَا ، وَفِي «الرَّوْضِ اليَانِع» أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّصَدُّقُ عَنْ وَالِدَيْهِ بِكُلِّ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ لِلثَّوَابِ لأَنَّ اللَّهَ بِفَضْلِهِ يُنِيْلُهُمَا الثَّوَابَ وَلاَ يُنْقِصُ لَهُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٢٥) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّة زِيَارَة الأَمْوات ؟

جَوابُهُ : قَالَ (ح) (١) نَاقِلاً عَنْ صَاحِبِ «المَدْخَلِ» (٢) : وَصَفَةُ السَّلاَمِ عَلَى الأَمْوَاتِ أَنْ يَقُولُ : السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنْ المُؤْمِنِيْنَ وَالمُؤْمِنَاتِ عَلَى الأَمْرِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُشْلَمِيْنَ وَالْمُشْلَمِيْنَ وَالْمُشْلَمِيْنَ وَالْمُشْلَمِيْنَ وَالْمُشْلَمِيْنَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ المُسْتَقْدِمِيْنَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِيْنَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَكُمْ لاَحقُونَ ، وَأَسْلَلُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ ، ثُمَّ يَقُولُ :

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٢٣٧) .

⁽٢) انظر : «المدخل » (١/ ٢٥٤).

⁽٣) في «المدخل » : رحم .

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ » [وَ] (١) مَا زِدْتَ أَوْ نَقَصْتَ فَوَاسِعٌ .

وَالْمَقْصُودُ: الاجْتهَادُ لَهُمْ فِي الدُّعَاءِ [لأَنَّهُمْ أَحْوَجُ النَّاسِ لذَلكَ لانقطاع أَعْمَالِهِمْ] (٢) ثُمَّ يَجْلِسُ فِي قبْلَةَ الْمَيِّتِ وَيَسْتَقْبِلُهُ بِوَجْهِهِ ، وَهُوَ مُلَخَيَّرٌ فِي أَنْ يَجْلِسَ فِي نَاحِيَة رَجْلَيْهِ إِلَى رَأْسِه ، [أَوْ قُبَالَة وَجْهِه] (٣) ثُمَّ يُثْنِي عَلَى اللَّه يَجْلِسَ فِي نَاحِيَة رَجْلَيْهِ إِلَى رَأْسِه ، [أَوْ قُبَالَة وَجْهِه] (٣) ثُمَّ يُثْنِي عَلَى اللَّه تَعَالَى بِمَا حَضَرَهُ ثُمَّ يُصَلِّى عَلَى النَّبِيِّ يَعْلِيْهِ الصَّلاَة الْمَشْرُوعَة ثُمَّ يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بِمَا أَمْكَنَهُ . اه. .

وَعَنْ الْقُرْطُبِيِّ (٤) : يَنْبَغِي لَمَنْ عَزَمَ عَلَى [زيارة] (٥) القُبُورِ أَنْ يَتَأَدَّبَ بَآدَابِهَا وَيُحْضَرَ قَلْبَهُ فِي إِتَيَانَهَا وَلاَ يَكُونَ حَظُّهُ [مَنْهَا] (٦) التَّطُوافُ عَلَى الأَجْدَاثِ [فَقَطْ] (٧) فَإِنَّ هَذِه حَالَةٌ تُشَارِكُهُ فِيهَا [الْبَهِيمَةُ] (٨) ، [وَنَعُوذُ بِاللَّه مِنْ الأَجْدَاثِ [فَقَطْ] (١٠) قَلْبِه [وَ] (١١) ذَلك] (٩) بَلْ يَقْصِدُ بِزِيَارَتِه وَجْهَ اللَّه تَعَالَى وَإصْلاَحَ [فَسَاد] (١٠) قَلْبِه [وَ] (١١) نَفْعَ المَيْت بِالدُّعَاء [بِمَا] (١٢) يَتْلُو عَنْدَهُ مِنْ الْقُرآنِ ، ويُسلِّمُ إِذَا دَخلَ الْمقابِرَ، ويُخاطِبَهُمْ خِطَابَ الْحَاضِرِينَ فَيَعُولُ : السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ ويُخَاطِبَهُمْ خِطَابَ الْحَاضِرِينَ فَيَعُولُ : السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) انظر : «تفسير القرطبي » (٢٠/ ١٥٧) و «التذكرة» (ص/ ١٢) .

⁽٥) في «تفسير القرطبي » و «التذكرة» : الزيارة .

⁽٦) سقط من الأصل.

⁽٧) سقط من الأصل.

⁽٨) في «التفسير» و «التذكرة» : بهيمة .

⁽٩) سقط من الأصل.

⁽١٠) سقط من الأصل.

⁽١١) في «التفسير» و«التذكرة»: أو .

⁽١٢) في الأصل: وما .

شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاحِقُونَ ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى قَبْرٍ يَعْرِفُهُ أَيْضًا سَلَّمَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَيَأْتِيَهُ مَنْ تَلْقَاء وَجُهه ثُمَّ يَعْتَبرُ بِحَالَه .

ثُمَ ذُكِرَ عَنْ عَاصِمِ [الجحدُرِيِّ] (١) أَنَّهُ سُئِلَ بَعْدَ مَوْتِه : هَلْ تَعْلَمُونَ بِزِيَارَتِنَا إِيَّاكُمْ ؟ فَقَالَ : نَعْلَمُ بِهِ عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ كُلَّهُ وَيَوْمَ السَّبْتِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

وَعَنْ ابْنِ وَاسِعِ : أَنَّ المَوْتَى يَعْلَمُونَ بِزُوَّارِهِمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ ، وَعَنْ الْقُرْطُبِيِّ : أَنَّ الأَرْوَاحَ تَزَورُ قُبُ وَرَهَا كُلَّ جُمُعَةٍ عَلَى الدَّوَامِ، وَلِذَا تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا وَبُكْرَةَ السَّبْتِ .

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ _ رَضِيَ اللَّهُ [ق/ ١٩٥] تَعَالَى عَنْهُ _ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ فَاقْرَوُوا الْفَاتِحَةَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَاجْعَلُوا ثَوَابَ ذَلِكَ لأَهْلِ المَقَابِرِ فَإِنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِمْ .

وَعَنْ الْقُرْطُبِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْلِيٍّ : «مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ وَقَرَأَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ» أَحَدَ عَشَرَ مَرَّةً ثُمَّ وَهَبَ اللَّهُ عَلَى الْمُواتِ أَجْرِ بِعَدَدِ الأَمْوَاتِ (٢) .

وَعَنْ الْقُرْطُبِيِّ أَيْسَطًا عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : مَنْ دَخَلَ المَقَابِرَ فَقَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذه الأَجْسَادِ الْبَالِيَةِ وَالْعِظَامِ النَّخِرَةِ الَّتِي خَرَجَتْ مِنْ الدُّنْيَا وَهِيَ بِكَ مُوْمَنَةٌ أَدْخِلْ عَلَيْهَا رُوحًا [منْكَ وَسَلاَمًا منِّي] (٣) ، كُتِبَ لَهُ بِعَدَدِهِمْ حَسَنَاتُ (٤) ، اهد. وفي رواية : اسْتَغْفَرَ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ مَاتَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ .

⁽١) في الأصل: الجعدي.

⁽٢) موضوع انظر : «تذكرة الموضوعات » و«السلسلة الضعيفة» (٣/ ٤٥٢) حديث (١٢٩٠).

⁽٣) في «مصنف ابن أبي شيبة» : من عندك وسلامًا .

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ١٨٨) .

مَسَائِلُ صَلاَةَ الجَنَازَةَ _____

وأَخْرَجَ [ابْنُ أَبِي] (١) الدُّنْيَا بِلَفْظ : كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِعَـدَدِ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَسَنَاتِ.

انْظُرُ (ح) (٢) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٢٣) [٢٥] سَأَلَ عَنْ حُكْمٍ أَخْذِ التُّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَبُو عَلِيِّ الْقَرَوِيُّ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : إِنْ حَشِيَ مُخَالَطَةَ أَجْزَاءِ اللَّيِّتِ فَهُو نَجِسٌ ، وَالتَّبَرُّكِ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُو اسْتِعْمَالُ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الأُوْصَافِ الدِّينِيَّةِ وَاسْتِعْمَالُ الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَقَدْ رَأَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ عَلَيْهِ فِي الأَوْصَافِ الدِّينِيَّةِ وَاسْتِعْمَالُ الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَقَدْ رَأَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ النَّاسَ يَرْدَحِمُونَ عَلَى جَنَازَةِ رُجُلِ صَالِحٍ فَعَاتَبَهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: تَرْدَحِمُونَ عَلَى عَمله . اه. مِنْ "المعْيَار» .

وأَفْتَى ابْنُ عَرَفَةَ بِأَنَّ مَا جُعلَ عَلَى قُبُورِ الأَنْبِيَاءِ مِنْ الطِّينِ وَالْحَصْبَاءِ وَنَحْوِهِمَا لاَ يَجُورُ الأَخْذُ مِنْهُ لأَنَّهُ حَبْسٌ ، وكُنَّا نَخْتَارُ مِنْ الْفَتْوَى أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَأَجْلِ أَخْذِهِ وَالتَّبُّرِكِ بِهِ فَيَجْرِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَلَيْسَ نَجِسٌ ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَاَ عَلْيِبِ الْمَكَانِ وَانْتِفَاعِ الزَّائِرِينَ فَهُو حَبْسٌ عَلَيْهِمْ لاَ يَجُوزُ صَرَفْهُ عَنْهُمْ . اه. . لِتَطْييبِ الْمَكَانِ وَانْتِفَاعِ الزَّائِرِينَ فَهُو حَبْسٌ عَلَيْهِمْ لاَ يَجُوزُ صَرَفْهُ عَنْهُمْ . اه. .

(٢٤) [٢٦] سُؤالٌ عَنْ الحَشِيشِ وَالشَّجَرِ النَّابِتِ بِالْمَقْبَرَةِ أَيَجُوزُ قَلْعُهُمَا أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ هِلاَلٍ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : فَإِنْ كَانَ لِذَلِكَ ثَمَنُ

⁽١) في الأصل : أبو .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٢٣٦ _ ٢٣٨) .

بَيْعِ وَصُرِفَ فِي مَصَالِحِ الْقُبُودِ ، وَإِلاَّ لَمْ يُمْنَعْ مِنْ الانْتِفَاعِ بِهِ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٢٥) [٢٧] سُؤالٌ عَنْ بِنَاءِ مَسْجِدِ عَلَى الْقُبُورِ الفَانِيَةِ أَيسُوغُ أَمْ لا ؟ جَوَابُهُ: أَجَازَهُ فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَكَرِهَهُ فِي غَيْرِهِ .

وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ الْقَبْرَ حَبْسٌ وَالْمَسْجِدَ حَبْسٌ كَذَلِكَ وَمَا كَانَ لِلَّهُ يُسْتَعَانُ بِبَعْضِهِ فِي بَعْضٍ . اه. انْظُرْ « مُخْتَصَرَ الْبَرْزَلِيِّ » . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٦٥) [٢٨] سُؤالٌ عَنْ الدُّعَاءِ هَلْ يَجِبُ عَلَى المَّامُومِينَ فِي صَلاَةِ الْجَنَازَةِ الْجَنَازَةِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ وَهُوَ رُكُنٌ مِنْ أَرْكَانِهَا لاَ يَحْمِلُهُ الإِمَامُ عَنْهُمْ كَمَا فِي «نَوَاذِلِ» (عج) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى [ق/١٩٦] أَعْلَمُ .

وَفِي " نَوَازِلِ الفَاسِي " : أَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَنْهُمْ وَنَصُهُ : لاَ يَشُكُ أَحَدٌ بِأَنَّ الدُّعَاءَ فِي صَلاَةً الْجَنَارَةَ مَطْلُوبٌ فِي حَقِّ الإِمَامِ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا تَرَكُوا الدُّعَاءَ رَأْسًا بَطُلُتْ الصَّلاَةُ وَأُعِيدَتْ ، وَإِنْ تَرَكَهُ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ فَإِنْ كَانَ التَّارِكُ هُو الإِمَامُ بَطُلُت أَيْضًا وَأُعِيدَتْ وَإِنْ كَانَ التَّارِكُ غَيرهُ صَحَّتْ؛ لأَنَّهَا - أَىٰ: الصَّلاةُ للإِمَامُ بَطُلُت أَيْضًا وَأُعِيدَتْ وَإِنْ كَانَ التَّارِكُ غَيرهُ صَحَّتْ؛ لأَنَّهَا - أَىٰ: الصَّلاةُ مَنْ أَمْرٌ كَفَائِيُّ وَهُو مَقْصُودُ حُصُولُهُ فِي الْجَمَاعَة مِنْ غَيْرِ نَظَرِ إِلَى فَاعِله؛ لَتَحْصِيله مَنْ أَمْرٌ نَظْرِ إِلَى فَاعِله؛ لَتَحْصِيله مَنْ أَمْرٌ اللّهَ عِنْ الْبَاقِينَ ، فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ مَنْ الْبَاقِينَ ، فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامُ اللّهِ عَلَيْهِ إِنْمَامُهُ وَسَعَطَ عَنْ الْبَاقِينَ ، فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْمَطْلُوبَةُ فِي صَلاَةِ الْجَنَارَةِ حَصَلَ الْمَطْلُوبَةُ فِي صَلَاقِ الْجَنَارَةِ حَصَلَ الْمَطْلُوبَةُ فِي صَلاَةِ الْجَنَارَةِ حَصَلَ الْمَطْلُوبَةُ وَلَى الْجَنَارَةِ وَقَعَ ذَلِكَ مَنَ اللّهُ عَلَيْهِ الْمَعْرُوبُ وَقَدْ حَصَلَ الدُّعَاءَ عَيْرِه ؛ أَلا تَرَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَسْبُوقًا اللّهُ يَدُعُو إِنْ تُرِكَتْ وَوَالَى التَّكْبِيرَ وَاكْتَفَى بِدُعَاءَ غَيْرِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ نُصُوصٍ فَإِنْ تُرْكَتْ وَوَالَى التَّكْبِيرَ وَاكَتَفَى بِدُعَاءً غَيْرِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ نُصُوصٍ فَإِنَا عَيْرَةٍ مِنْ أَنْ أُولَى التَّكْبِيرَ وَاكْتَفَى بِدُعَاءً غَيْرِه ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ نُصُوصٍ فَإِنْ تُركَتَ وَوَالَى التَّكْبِيرَ وَاكْتَفَى بِدُعَاءً غَيْرِه ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ نُصُومِ فَا أَنْ الْمَامِلُونَ الْمُؤْرِةِ مِنْ الْمُؤْرِةُ مِنْ الْمُؤْرِةُ مِنْ الْمُؤْرِةُ مِنْ الْمُؤْرِةِ مَلَا طَاهُورٌ مِنْ الْمُؤْرُ مِنْ الْمُؤَالِقُورُ مَنْ الْكَانَ مَا الْمُؤْرِةُ مِنَا طَاهُ مَا مُؤَا الْمُؤَلِّ مِنْ الْبُورِةُ مِنْ الْمُؤَالِقُولُ اللّهُ عَلَى الْعُورُ مِنْ الْمُؤْرِقُ الْمُؤْرِقُ مِلْ الْعُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالِقُولُ الْمُؤَا فَا الْمُؤَالِقُولُ الْعَلَا الْمُؤَا اللّهُ الْمُؤَالِ اللْمُؤَا الْمُؤَالِولُ اللْمُؤَ

مَسَائِلُ صَلاَةِ الجَنَازَةِ ______

الْمَذْهَب .

ابْنُ عَرَفَةَ: سَمِعَ زِيَادَ إِنْ كَبَّرَ الإِمَامُ دُونَ دُعَاء أَعَادَ الصَّلاَةَ ـ يَعْنِي: بِخلاَف غَيْر الإِمَامِ ـ لأَنَّ قِيَامَ الصَّلاَةِ وَإِكْمَالَهَا مُعْتَبَرٌ بِإِكْمَالِ الإِمَامِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٢٧) [٢٩] سُؤالٌ عَنْ حُكْمٍ أَخْذِ التَّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ هُوَ جَائزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ قَدْ سُئِلْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلُ (١) فَأَجَبْتُ عَنْهَا بِمَا تَقَدَّمَ آنفًا ثُمَّ أَجَبْتُ عَنْهَا الآنَ بِمَا فِي «الْمَعْيَارِ» وَنَصَّهُ: وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ ثُمَّ أَجَبْتُ عَنْهَا الآنَ بِمَا فِي «الْمَعْيَارِ» وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ تُرَابِ الْمَقَابِرِ الَّذِي كَانَ النَّاسُ يَحْمَلُونَهُ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ يَجُوزُ أَوْ يُمْنَعُ ؟

فَأَجَابَ : هُو جَائِزٌ (٢) ، مَا زَالَ النَّاسُ يَتَبَرَّكُونَ بِتُرَابِ قُبُورِ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَكَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ تُرَابَ سَيِّدِي حَمْزَةَ بْن عَبْد الْمُطَّلِبَ فِي الْقَدِيمِ مِنْ الزَّمَانِ ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ قَبْرَ سَيِّدنَا حَمْزَةَ يُحْمِلُ تُرَابَهُ مِنْ قَدِيمِ النَّكُوتِ عَنْ هَذِهِ الْبِدْعَةِ الْمُحَرَّمَةِ؟ هَذَا مِنْ الْبِدْعَةِ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ هَذِهِ الْبِدْعَةِ الْمُحَرَّمَةِ؟ هَذَا مِنْ الْبَعِيدِ .

قُلْتُ : مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا جَرَى عَلَيْهِ عَـمَلُ الْعَوَامِّ فِي نَقْلِ تُـرَابِ ضَرِيحِ الشَّيْخِ أَبِي غَالِبِ السَّابُورِيِّ للاَسْتِشْفَاءِ مِنْ الأَمْرَاضِ وَالْقُرُوحِ الْمُعْضِلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) السؤال رقم (٥٢٣) [٢٥] .

⁽٢) قلت : هذا من التبرك الممنوع ، ولا يـجوز هذا على الإطلاق ، أمـا استـدلاله بأن الناس يفعلونه ، فهؤلاء الناس جهلة وفعلهم هذا ليس دليلاً ولا حجة فيه .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ

(٢٨٥) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ أَرْبَعَةُ أَبَاعِيرَ وَنِصْفُ بَعِيرَيْنِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ مَنْ مَلَكَ نِصَابًا بِالأَجْزَاءِ أَوْ غَـيْرِهَا، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (تَجِبُ زَكَاةُ نِصَابِ النِّعَمِ...)(١) إِلَخْ.

وَأَفْتَى بِهَذَا الْقَـاضِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَد بْنِ الْحَاجِّ الشَّنْجِيطِيِّ وَالْفَقِـيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ بْنُ أَغْبَرِ وَلِيْكِ آمِينَ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَدَفَعَ قِيمَةَ مَا بَيْنَهُمَا أَيسُوعُ ذَلِكَ وَيُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ وَكَاته أَصْغَرَ مِنْ السِّنِّ الوَاجِبَةِ عَلَيْهِ

جَوابُهُ: أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَفِي «ابْنِ الْحَاجِب» (٢): [وَإِنْ] (٣) أَعْطَى [السَّاعِي] (٤) عَنْ الْفَضْلِ أَوْ أَخَذَ عَنْ النَّقْصِ لَمْ [يُجْزِئْ] (٥) [ق/١٩٧] عَلَى الْمَشْهُور . اه. .

وَفِي « الْمُدُوَّنَة » (٦) : وَلاَ يَأْخُدْ السَّاعِي دُونَ السِّنِّ الْمَـفْرُوضَةِ وَزِيَادَةِ ثَمَن، وَلاَ فَوْقَهَا وَيُؤَدِّي ثَمَنًا . ١ هـ .

قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : وَظَاهِرُهَا الْمَنْعُ كَمَا شَهَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ.

مختصر خلیل (ص/٥٥).

⁽٢) جامع الأمهات (ص/ ١٥٥) .

⁽٣) في «ابن الحاجب »: فإن .

⁽٤) ليست عند « ابن الحاجب» .

⁽٥) في الأصل: تجز.

⁽٦) انظر : «المدونة» (٢/ ٣٠٨) .

وَفِي «مُخْتَصَوِ مَا لَيْسَ فِي الْمُخْتَصَوِ » : أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بِذَلِكَ ، وَقَالَ ابْنُ الْفَاسِمَ : يُكُرَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأً .

ابْنُ يُونُس : عَنْ أَصْبُعْ : إِنْ أَعْطَى أَفْضَلَ مِمَّا عَلَيْهِ وَأَخَذَ لِزِيَادَةَ الْفَضْلِ ثَمَنًا فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ إِلاَّ رَدَّ الزِّيَادَةَ ، وَإِنْ أَعْطَى دُونَ مَا عَلَيْهِ وَزِيَادَةَ ثَمَنٍ فَظَاهِرُهُ الْمُنْعُ كَظَاهِرِ «الْمُدُوَّنَةِ » . اه .

ابْنُ يُونُسَ : وَيَجِبُ عَلَى قَوْلِ أَصْبُعْ إِذَا دَفَعَ أَدْنَى وَزَادَ فَلَمْ يَجُزْ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى وَزَادَ فَلَمْ يَجُزْ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيءٍ ؟ لأَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَى السَّاعِي بِمَا دَفَعَ إِنْ كَانَ قَـائِمًا وَإِنْ فَاتَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيءٍ ؟ لأَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَى إِتْلاَفِهِ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٠) [٣] سُوَالٌ عَنْ شَاةٍ ثَنِيَّةِ الْقَدْرِ دُونَ السِّنِّ هَلْ تُجْزِئُ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهَا لاَ تُجْزِئُ لِنَقْصِ سِنِّهَا عَنْ سِنِّ الزَّكَاةِ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ لشَيْخ خَليل : ([لاً] (١) الصَّغِيرَةَ) (٢) . ا هـ .

وَأَيْضًا تَظَافَرٌ نُصُوصِ الأَئمَّةِ عَلَى تَحْديد سِنِّ الزَّكَاةِ دَليلٌ عَلَى أَنَّ الْقَدَرَ لأَ عِبْرَةَ بِهِ وَلاَ سِيَّمَا أَفْتَى بِهَذَا الْفَقِيةُ سَيِّدِي إِبْرَاهِيمُ الْمَرَّ لاَ يَخَافِي . ا هـ .

فَائِدَةٌ : فَفِي بَعْضِ نَقُولاَت شَيْحِ أَشْيَاحِنَا الْحَاجِّ أَبِي بِكُرِ بْنِ الْحَاجِّ عِيسَى عِنْدَ قَوْل الشَّيْخ حَلِيلِ فِي الْمَفْقُود : (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْديرِ) (٣) مَا نَصُّهُ : وَمَثُلُ الْمَفْقُود فِي الشَّهَادَةِ عَلَى السَّقْديرِ شَاةُ الزَّكَاة وَالأُضْحِية وَالْعَقِيقَة ويَعيرُهَا أَوْ يَقْرِنُهَا . اه. . انظُرْ السُّودَانِيَّ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في الأصل : إلا .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/٥٦) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١٥٧) .

(٥٣١) [٤] سُؤالٌ عَنْ شَاة الزَّكَاةِ هَلْ يُعْتَبَرُ فِيهَا عَيْبُ الضَّحِيَّةِ أَوْ لاَ يُعْتَبَرُ فيهَا عَيْبُ الضَّحِيَّةِ أَوْ لاَ يُعْتَبَرُ فيهَا إلاَّ عَيْبُ يُنْقصُ مَنْ قيمَتها ؟

جَوابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ : مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاَوِيِّ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : لاَ أَحْفَظُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْمَالِكَيَّةِ نَصًّا صَرِيحًا ، وَذَكَرَ ابْنُ حَجَر فِي «شَرْحِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ» (١) عَنْ الشَّافَعِيَّةِ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ هَلْ الْعَيْبُ فِي صَجَر في «شَرْحِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ» (١) عَنْ الشَّافَعِيَّة فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ هَلْ الْعَيْبُ فِي شَاةِ الزَّكَاةِ كَعَيْبِ الْأَضْحِيةِ أَوْ عَيْبِ شَاةِ الْبَيْعِ ؟ . ا هـ .

وَفِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَّى اللَّهُ » مَا نَصَّهُ : الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَشْيَاخِنَا وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فَيَهَا الْعَيْبُ الَّذِي يُنْقَصُ مِنْ قَيْمَتَهَا . ا هـ .

وَفِي «القَسْطَلَانِيِّ» (٢): أَنَّ الْمُسرَادَ بِالْعَيْبِ مَا تُرَدُّ بِهِ فِي الْبَيْعِ وَخَسرَجَ بِهِ عَيْبُ الْأُضْحِيَةِ . اهـ . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ : «وَلاَ ذَاتُ عَوَارِ» (٣) . اهـ .

⁽١) فتح الباري (٣/ ٣٢١) .

⁽٢) إرشاد الساري (٤/ ٥٧).

⁽٣) قال ابن رشد : قال أصبغ : سمعت ابن القاسم يقول : سأل عشمان بن الحكم مالكًا عن الساعي يأتي الرجل فيجد ماشيته عجافًا كلها .

قال : يأخذ منها وإن كانت عجافًا.

قال سحنون : وهو قول المخزومي .

قال ابن رشد : زادني «كتاب ابن المواز» من قول مالك في هذه الرواية : ولو كانت ذوات عوار كلها وتيوسًا ، فليأت بغيرها .

قال محمد : وكذلك العجاف فليشتر له ما يعطيه .

وقول محمد خلاف لقول مالك ، لأن قـول مالك : ولو كانت ذوات عوار كلها وتيوسًا ، فليأت بغيرها ، يدل على أن العجاف يأخذ منها ولا يأتى بغيرها .

وقد وقع لمحمد في موضع آخر أنه قال : معنى قول مالك : يأخذ منها وإن كانت عجافًا ، أنه يزكيها لا يدعـها ، ولكن لا يأخذ عجافًا ، وما يدل عليـه قوله أولى من تأويل غيره . والله أعلم .

قُلْتُ : وَهَـذَا حَيْثُ لَـمْ يَرْضَ السَّاعِي بِهَـا ، وَإِلاَّ فَتُجْزِئُ بِلاَ رَيْبِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : إِلاَّ أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخْذَ الْمَعِيبَةِ (١) . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٢) [٥] سُـؤالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِالْبَلَدِ فِي قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلُنَّ عَنَم الْبَلَد المعزُ) (٢) ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ بِهِ كَانَ بَلَدًا أَمْ لاَ (٣) ، كَمَا فِي السُّودَانيِّ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٣) [7] سُوَالٌ عَنْ الشُّرَكَاء فِي الْمَاشِيَة [ق/ ١٩٨] أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْحَرْثِ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِكُ فِيهِ يَبْلُغُ النِّصَابَ وَإِنْ اقْتَسَمُوهُ لَمْ يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابٌ أَتَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَـالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٤) : وَلاَ زَكَاةَ عَلَى شَرِيكَ حَتَّى تَبْلُغَ حِصَّتُهُ نِصَابًا فِي عَيْنِ أَوْ حَـرْث أَوْ مَاشَية فَلَوْ نَقَصَتْ حِصَّةُ أَحَدِ الْوَرَثَةِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ مَا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ (٥) . اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁼ والقياس أن يأخذ منها عجافًا كانت أو ذوات عوار ، فيتحصل في المسألة ثلاثة أقوال ، قولان وتفرقة ، وكذلك الصغار ، القياس أن يأخذ منها إذا كانت كلها صغارًا ، وقد ذهب من تعلق بظواهر الروايات أن الخلاف لا يدخل في الصغار ، وليس ذلك عندي بصحيح . « البيان والتحصيل » (٢/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧) .

⁽۱) انظر : «النوادر والزيادات » (۲/ ۲۲۱ ـ ۲۲۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٥٦) .

⁽٣) انظر : "فتح الجليل " (٢/٦) و "مواهب الجليل"(٢/٢٥٨) و"حــاشية الخرشي" (٢/ ١٤٩) و" التاج والإكليل " (٢/ ٢٥٨) .

⁽٤) جامع الأمهات (ص/ ١٦١) .

⁽٥) انظر أيضًا : «النوادر والزيادات » (٢/ ٢٤٨ _ ٢٥٤) .

(٥٣٤) [٧] سُوالُ عَمَّنْ بَاعَ مَاشِيَةً بِعُرُوضٍ ثُمَّ بَاعَ الْعُرُوضَ بِمَاشِيَةٍ أُخْرَى فَأَيْنَ حَوْلُ الْمَاشِيَة الأَخيرَة ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهَا سَنَةً مِنْ يَوْمٍ قَبْضِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ الإِسْتِقْبَالِ : (أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ) (١). ١ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٥) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ شَاةَ زَكاتِهِ وَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ أَتُجْزِئُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لاَ تُجْزِئُهُ وَكَذَلِكَ لاَ تُجْزِئُهُ إِذَا أَمَـرَ رَجُلاً بِذَبْحِهَا وَالتَّـصَدُّقِ بِلَحْمِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ؛ لأَنَّ يَدَ وَكِيلِهِ كَيَدِهِ. كَمَا فِي «مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ» (٢) . اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٦) [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ عِنْدَهُ مَاشِيَةٌ غَائِبَةٌ لاَ يَدْرِي أَهِى سَالِمَةٌ أَمْ لاَ وَحَالَ حَوْلُهَا مَا حُكْمُ زَكَاتِهَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (مج) نَاقِلاً عَنْ: «الْبَيَانِ» (٣) عَنْ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ: إِذَا كَانَ لِرَجُلِ إِبِلٌ فَسَيَّرَهَا فِي سَفَرٍ فَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا ـ وَهِى فِي سَفَرِهَا ـ إِذَا كَانَ لِرَجُلِ إِبِلٌ فَسَيَّرَهَا فِي سَفَرٍ فَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا ـ وَهِى فِي سَفَرِهَا ـ فَلَيْسَ عَلَيْهِ صَدَقَةً عَلَيْهِ [مِنَهَا] (٤) .

⁽۱) مختصر خليل (ص/٥٧) ، وانظر : «التاج والإكليـل» (١/٢٦٦) و«حاشـية الخـرشي» (١٥٦/٢) و«منح الجليل» (٢/٢١) .

⁽۲) انظر : «فتاوى البرزلي » (۱/ ٥٦٥) و«البيان والتحصيل» (۲/ ٤٥٤ ، ٥٥٥) .

⁽٣) انظر : «البيان والتحصيل » (٢/ ٤٤٣ ، ٤٤٤) .

⁽٤) زيادة من «البيان» .

ابْنُ رُشْد : إِنَّمَا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ صَدَقَتُهَا [لأَجْلِ] (١) أَنَّهُ لاَ يَدْرِي مَا حَدَثَ عَلَيْهَا مِنْ تَلَفَ [أَوْ عَطَبِ] (٢) وَلاَ يَلْزَمُهُ أَيْضًا أَنْ يُخْرِجَ زَكَاتَهَا إِلاَّ مِنْهَا وَهُو لاَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ مَعَ غَيْبَتِهَا عَنْهُ ، وَقُولُهُ : [إِنْ] (٣) مَاتَتْ . . فَلاَ صَدَقَةَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَعَ غَيْبَتِهَا عَنْهُ ، وَقُولُهُ : [إِنْ] (٣) مَاتَتْ . . فَلاَ صَدَقَةَ عَلَيْهِ فِي هَلْ عَلَى ذَلِكُ مَعَ غَيْبَتِهَا مَاتَتْ بَعْدَ [حُلُولِ] (٤) الحَوْلِ [عَلَيْهَا] (٥) إِذْ لَمْ يُعْمَ طَيْهِ فَي ذَلِكَ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٧) [١٠] سُؤالٌ عَنْ حُكْمِ زَكَاةِ مَنْ عِنْدَهُ مِنْ إِبِلِهِ شَيءٌ وَغَابَ عَنْهُ مِنْهَا شَيءٌ لاَ يَدْري لَهُ خَبَرًا ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يُزكِّي مَا حَضَرَ مِنْهَا وَيَصْبِرُ بِزكَاةٍ مَا غَابَ مِنْهَا حَتَّى يَعْلَمَ خَبَرَهُ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْغَائِبُ وَالْحَاضِرُ لَيْسَا فِي سِنَّ وَاحِدَة ، كَمَا إِذَا لَزِمَـ ثَهُ جَذَعَـةٌ وَعِنْدَهُ مِنْهَا إِحْدَى وَثَلاَثُونَ وَالْبَاقِي غَائِبٌ ، فَحُكْمُ أَنْ يَصْبِرَ بِزكَاةِ الْحَاضِرِ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ الْغَائِبِ كَمَا نَقَلَهُ (ح) عَنْ «الْعُتَبِيَّة » (٦) عِنْدَ تَكَلُّمِهِ الْحَاضِرِ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ الْغَائِبِ كَمَا نَقَلَهُ (ح) عَنْ «الْعُتَبِيَّة » (٦) عِنْدَ تَكَلُّمِهِ عَلَى قُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ تُجْزِئُ) (٧) أَفْتَى بِهِذَا الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَش ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَفْتَى أَيْضًا بِهِذَا الشَّيْخُ الْفَقِيهُ السَّيِّدُ الْوَلِيُّ الصَّالِحُ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّد بْنِ الْحَبِيبِ الشَّنْجِيطِيِّ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في «البيان»: من أجل.

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) في «البيان » : فإن .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) انظر : «البيان والتحصيل » (٢/ ٤٥٢) و(٢/ ٤٦٥ _ ٤٦٦) .

⁽٧) مختصر خليل (ص/ ٥٧) .

(٥٣٨) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بِزَكَاتِهِ ثِيَابًا أَوْ طَعَامًا وَتَصَـدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتُلُفَ [ق/١٩٩] فِي ذَلِكَ فَالْقَـوْلُ بِعَدَمِ الإِجْزَاءِ لاَبْنِ الْقَاسِمِ وَالْقَوْلُ بِالإِجْزَاءِ لأَشْهَبْ ، وَاخْتَارَ اللَّخْمِيُّ فِيمَا إِذَا كَانَ خَيْرًا لِلْفُقَرَاءِ جَوَازُهُ بَلْ هُوَ مُحْسَنٌ . ا هـ .

انْظُو ْ «مُخْتَصَر الْبَرْزِلِيِّ (١) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٣٩) [١٢] سُؤالٌ عَمَّنْ أَصْدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعَيَّنَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا عِنْدَ الزَّوْجِ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاء مَا حُكْمُهَا فِي زَكَاتِه ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي «الْمُدُونَة» (٢): وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَاشَيَة بِعَيْنِهَا فَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى تَمَّ لَهَا حَوْلٌ عِنْدَ الزَّوْجِ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَقَبْلَ مَجِيءِ السَّاعِي فَإِنْ أَتَى السَّاعِي وَلَمْ يَقْتَسَمَاهَا أَوْ وَجَدَهُمَا قَدْ تَخَالَطَا بَعْدَ الاقْتَسَامِ فَهُمَا كَالْخَليطيْنِ لَتَى السَّاعِي وَلَمْ يَقْتَسَمَاهَا أَوْ وَجَدَهُمَا قَدْ تَخَالَطَا بَعْدَ الاقْتَسَامِ فَهُمَا كَالْخَليطِيْنِ لَا وَاحِد مِنْهُمَا مَا فَيهِ الزَّكَاةُ كَانَتْ الزَّكَاةُ لا رَكَاةَ عَلَيْهِمَا حَتَّى يَكُونَ فِي حَظِّ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا مَا فَيهِ الزَّكَاةُ كَانَتْ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ فَي عَنْمِهِ فَقَطْ وَلاَ تَكُونَ لِلزَّوْجَةِ فَائِدَةٌ ؟ إِذْ لَهُ فِيهِمَا شَرْكُ فِي نَمَائِهَا وَلَقُصِهَا. اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٤٠) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ شُركَاء في مَاشيَة يَتَامَى أَوْ غَيْرهمْ إِذَا بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمْ نِصَابًا هَلْ حُكْمُهُ فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ الْخُلْطَةِ أَمْ لاَ ؟

كَمَا فِي «نَوَازِلِ» ابْنِ هِلاَلٍ وَ«نَوَازِلِ» الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ ، وَهُوَ أَيْضًا

⁽١) انظر : «فتاوي البرزلي » (١/ ٥٦٥ ، ٥٦٥) .

⁽٢) انظر : «المدونة» (٢/ ٢٦٩) بمعناه .

⁽٣) طمس بالأصل.

مُقْتَضَى قَوْلُ « الْمُدُوَّنَةِ » ، وَنَظِيرُهُ مُشَارٌ إِلَيْهِ بِقَوْلِهَا فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ الثَّانِي (١): وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرُأَةً عَلَى مَاشِيَة بِعَيْنِهَا فَلَمْ تَقْبِضُهَا حَتَّى تَمَّ لَهَا حَوْلٌ عِنْدَ الزَّوْجِ وَطَلَّقَهَا . قَبْلَ الْبِنَاءِ . . إِلَخْ . ا ه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١) [١٤] سُؤالٌ عَنْ رَجُلِ زَكَّى مَاشْيَتَهُ فَبَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَزْيَدَ مِنْ تَزْكَيَته لَهَا خَلَطَهَا عَلَى آخَرَ عنْدَ تَمَامِ حَوْله وَّزَكَّى الثَّانِي آَيْضًا مَاشْيَتَهُ. هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ تَمَامٍ حَوْل الأَوَّل أَوْ الثَّانِي أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُمَا لاَ تَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ إِلاَّ عِنْدَ تَمَامٍ حَوْلِ الأَخِيرِ ؛ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ بِحَوْل . اه. . فَفِي (مخ) (٢) : فَلَوْ زَكَّى أَحَدُهُمَا غَنَمَهُ وَلَبِثَ سَتَّةَ أَشْهُرَ ثُمَّ خَالَطً رَجُلاً قَدْ تَمَّ حَوْلُهُ فَأَتَى السَّاعِيَ فِي شَهْرِ الْخُلْطَة زَكَّى مَنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَلاَ زَكَاةً عَلَى الآخرِ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ عَلَى صَاحِبِهِ الْخُلْطَة زَكَّى مَنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَلاَ زَكَاةً عَلَى الآخرِ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ يَوْمٍ يُزْكِّى أَلْ أَنْ يُخْرِجَ غَنَمَهُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ اه. .

وَنَحْوُهُ فِي (ق) (٣) ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ رُشْد : هَذَا كَمَا قَالُ لَآ يَكُونُ الرَّجُلاَنِ خَلِيطَيْنِ وَيُزكِّيَانِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ حَتَّى يَكُونَ الْحَوْلُ قَدْ حَالَ عَلَى مَاشِيَةٍ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلسَّاعِي؛ لأَنَّ الْحَوْلَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ مَجِيئُهُ ، وَأَمَّا الْبِلاَدُ التَّي لاَ سَاعِيَ فِيهَا فَيُزَكِّي كُل مِنْهُمَا عِنْدَ حَوْلِهِ زَكَاةَ الانْفرادِ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥) [١٥] سُؤالٌ عَمَّنْ أَصْدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعَيَّنَةً وَلَمْ تَقْبضْهَا حَتَّى

⁽١) المدونة (٢/ ٢٦٩) و (٢/ ٣٢٤).

⁽٢) حاشية الخرشي (٢/١٥٧) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/ ٢٦٧) .

حَالَ [ق/ ٢٠٠] عَلَيْهَا الْحَوْلُ . فَهَلْ تَجِبُ زَكَاتُهَا عَلَيْهَا أَمْ لاَ؟

جُوابُهُ : أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهَا ؛ لأَنَّ ضَمَانَهَا مِنْهَا كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِب، بِخلاَفِ الْعَيْنِ ، وَلَوْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً فَلاَ زَكَاةً عَلَيْهَا فِيهَا إِلاَّ بَعْدَ حَوْل مِنْ قَبَضِهَا لَهَا ، وَكَذَلَكَ الْمَاشِيَةُ الْغَيْرُ اللَّعَيَّنَةِ كَمَا فِي «ابْنِ الْحَاجِبِ » أَيْضًا «وَالتَّوْضِيحِ» ا هد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٤٣) [١٦] سُؤالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لِولَدِهِ الصَّغِيرِ مَاشِيةً هَلْ يَضُمُّهَا لِمَا عِنْدَهُ مِنْ الْمَاشِيةَ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغلاوِيِّ عَمَّنْ وَهَبَ حَيُوانًا يُزكَّى أَوْ نَخْلًا أَوْ ذَهَبًا لِوَلَدِهِ فَحَالَ حَوْلُ الْمَاشِيَةِ وَالذَّهَبِ وَأَثْمَرَ النَّخْلُ وَهَيَ بِيَدِهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيمَا وَهَبَ زَكَاةٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَ أَشْهَدَ بِذَلِكَ وَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ وَوَلَدِهِ مَحْجُوزًا لَهُ فَلاَ زَكَاةً عَلَيْهِ فِيهِ بَلْ يُزكِّى عَلَى مَلْكِ وَلَدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُشْهِدَ بِذَلِكَ أَوْ كَانَ مِمَّا لاَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ أَوْ كَانَ الْوَلَدُ مَالِكًا لأَمْرِ نَفْسه فَعَلَى الْوَاهِبَ زَكَاتُهُ دُونَ وَلَدِهِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْهِبَةَ زَكَاتُهَا عَلَى الْمَوْهُوبَةِ لَهُ إِلاَّ إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ مَاتَ الْوَاهِبُ لَيَعْلَى الْحَوْزِ (١) .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ عَـزَلَ ضَحَايَا لِعِيَـالِهِ قَبْلَ مَجِيءِ السَّاعِي فَـإِنْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا .

ابْنُ يُونُسُ : يُرِيدُ : أَشْهَدَ أَنَّهَا لِعِيَالِهِ لِفُلاَنِ كَذَا وَلِفُلاَنِ كَذَا وَلِفُلاَنِ كَذَا وَلِفُلاَنِ

فَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا وَإِنْ جَاءَ وَهِيَ حَيَّةٌ بَعْدُ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَمْ يُشْهِدْ فَلَيْزَكِّهَا، وَإِنَّمَا لاَ يُزَكِّي مَا لَوْ مَاتَ الْمُعْطِي صَحَّتْ لِمَنْ أَعْطَاهَا لَهُ . ١ هـ .

⁽۱) انظر : «مواهب الجليل» (۲/ ۲۷۰) و«الذخيرة» (۳/ ۱۰۸).

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاة لِلسِّلِينَ الزَّكَاة لِللَّهِ اللَّهِ الزَّكَاة لِللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهِ اللّ

مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ عَنْ ابْنِ يُونُسْ . ا هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤) [١٧] سُؤالٌ عَـمَّنْ وَهَبَ مَالَهُ لولَده أَوْ عَـبْده قَبْلَ الْحَـوْلِ فِرَارًا مِنْ الزَّكَاةِ ثُمَّ يَنْزِعُهُ مِنْهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ بِذَلِكَ أَمَّ لاَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَنْفَعُهُ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ بَلْ هِيَ لاَزِمَةٌ لَهُ كَـمَا فِي (س) اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٤٥) [١٨] سُوَّالٌ عَمَّنْ لَـزِمَتْهُ الزَّكَـاةُ فِي الشَّـهْرِ الْفُـلاَنِيِّ وَجَـهِلَ يَوْمَ لُزُومِهَا لَهُ منْهُ أَيُزكِيِّ أَوَّلَ ذَلكَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَهُ أَوْ آخرَهُ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ إِلاَّ فِي الْيَوْمِ الأَّخِيرِ مِنْهُ ؛ إِذْ لاَ يَتَحَقَّقُ تَمَامُ الْحَوْلِ إِلاَّ عِنْدَ تَمَامِ الشَّهْرِ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (بِمِلْكِ وَحَوْلَ كَمُلاً) (١) اه. .

وَلَكِنْ إِنْ أَخْرَجَهَا فِي أَىِّ يَوْمٍ مِنْ الشَّهْ رِ أَجْزَأَتُهُ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : أَوْ قُدِّمَتْ بِكَشَهْرِ فِي عَيْنِ وَمَاشِيَةِ ا هُـ .

وَفِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بِكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » مَا نَصَّهُ: وأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مَنْ اَخْتَلَاطَ أَحْوَالِ الزَّكَاةِ جَوَابُهُ _ وَاللَّهُ أَعْلَمُ _ أَنَّ السُّوَالَ فِيهِ إِجْمَالٌ وَذَلِكَ بِجِهَةٍ عَدَمٍ تَبْيِينِ الْمُزَكَّى هَلْ هُوَ الْعَيْنُ أَوْ الْمَاشِيَةُ ؟.

أَمَّا الأَوَّلُ _ أَعْنِي: الْعَيْنَ _ فَـقَدْ بَيَّنَهُ حَلِيلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ » كَـمَا فِي كَرِيمِ عِلْمكُمْ.

وَأَمَّا الشَّانِي وَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ بِالسُّوَالِ فَلاَ أَذْكُرُ فِيهِ نَصًّا غَيْرَ أَنَّ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْقَاعِدَةُ الأُصُولِيَّةُ أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجٌ حَتَّى يَتَحَقَّقَ تَمَامُ الْحَوْلِ، إِذْ هُوَ الْقَاعِدَةُ الأَصُولِيَّةُ المَّنُوسِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ. اهد. [ق/ ٢٠١] شَرْطُ وُجُوبِ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ السُّنُوسِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ. اهد.

مختصر خلیل (ص/٥٥) .

بِاخْتِصَارِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٤٦) [١٩] سُؤَالُ عَنْ زَكَاةِ الْحَيَوانِ الْمَوْقُوفِ هَلْ تَخْرُجُ مِنْ غَلَّتِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) : قيلَ لأبِي عَمْرَانَ : الإِبلُ المَحْبَسَةُ أَرْقَابُهُا أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ خَمْسَ ذَوْد كَيْفَ تُخْرِجُ زَكَاتَهَا ؟ قَالَ: إِنْ تَسَطَوَّعَ أَحَدٌ بِذَلِكَ أَوْ كَانَ فِي إِجَازَتِهَا مَا يُشْتَرَى مِنْهُ زَكَاتُهَا فَعَمِلَ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةٍ عَلَفِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا إِجَارَةٌ بِيعَ مِنْهَا وَاحِدٌ وَاشْتَرَى مِنْ ثَمَنِهِ شَاةً .

قِيلَ لَهُ : فَمَا يُصْنَعُ بِبَاقِي الثَّمَنِ ؟ قَالَ : يُشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ بَعِيرٌ دُونَ الْبَعِيرِ الأَوَّلَ أَوْ يُشَارِكَ به فيه . ا ه .

وكذلك أكثر من خمس ذود مما يُزكِّى بِالْغَنَمِ فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ، وكذلك أيضًا لَوْ وَجَبَ فِي زكاتها وَفِي «نَوازِلِ الشَّرِيفَ حمَى اللَّهُ » مَا نَصُّهُ : وكذلك أيضًا لَوْ وَجَبَ فِي زكاتها بَعِيرٌ لَمْ تُوجَدْ سِنَّهُ فِيها ولا غَلَّةٌ يُشْتَرى مِنْهَا ولا تَطَوَّعَ أَحَدٌ بإِخْرَاجِهِ فَإِنَّهُ يُشْتَرى مِنْهَا فِي زكاتها فِي زكاتها فَإِنَّهُ يُخْرِجُ يُشْتَرَى مِنْهَا بِخِلافَ مَا لَوْ كَانَ فِيهَا مَا يَخْرُجُ عَنْها فِي زكاتها فَإِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْها وَي زكاتها فَإِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْها وَلا تَعَلَى عَنْها وَلا يَخْفَى أَنَّ الْمُدَارَاتِ النِّي لاَ بُدَّ مِنْهَا للإبلِ تُؤدِّي عَنْها وَلا يَخْفَى أَنَّ الْمُدَارَاتِ النِّي لاَ بُدَّ مِنْهَا للإبلِ تُؤدِّي مَنْهَا حَيْثُ لاَ غَلَةً وَلا تَطَوَّعَ بِهَا أَحَدٌ . اه. . كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى مَنْهَا .

(٧٤٧) [٢٠] سُوَّالٌ عَنْ الْوَقْفِ إِذَا كَانَ لاَ يَفِي نِصَابًا هَلْ يَضُمُّهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْه لمَاله وَيُزَكِّيَّهُ مَعَهُ أَمْ لاَ؟

جُواَبُهُ : أَنَّهُ يَضُمُّهُ لَمَالِهِ وَيُزَكِّيهُ مَعَهُ فِي بَعْضِ الصُّورِ وَيتَصَوَّرُهُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ نَبَاتًا أَوْ نَسْلَ حَيُوانِ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُتَعَيَّنًا وَتَوَلَّى تَفْرِقَتَهُ وَسَقْيَهُ وَعَلاَجَهُ وَحَصَلَ لَهُ مِنْهُ نِصَابٌ وَلَوْ بِالضَّمِّ لِمَا عَنْدَهُ مِنْ مِلْكَ أَوْ وَقُف كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ و(ح) . يَأْتِي نَصُّهُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ و(ح) . يَأْتِي نَصُّهُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ

زَكَاتُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِتَمَلُّكِهِ لِذَاتِهِ ، وَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ هَذِهِ الشُّرُوطِ ، فَإِنَّهُ يُزَكِّي جُمْلَةً عَلَى مَلْكِ الْوَاقِفَ إِنْ كَانَ نِصَابًا وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لِكُلِّ وَاحِدَ مِنْ الْمُعَنَّيْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ نِصَابٌ ، وَأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ بِقَوْلُهِ : (كَنَبَاتِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ نِصَابٌ ، وَأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ بِقَوْلُهِ : (كَنَبَاتِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ نِصَابٌ ، وَأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ بِقَوْلُهِ : (كَنَبَاتِ الْمَالِكُ الْمَالِكُ عَلَيْهِمْ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَقُوقَتَهُ وَإِلاً إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٌ) (١٠) ا هـ .

قَوْلُهُ: (عَلَى مَسَاجِدَ...) إِلَخْ.. رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: (كَنَبَات) وَلِقَوْلِهِ: (أَوْ اللهٰ نَتفَاعِ نَسْله) لاَ إِلَى قَوْلِهِ: ([َأَوْ اللهٰ عَيَوَان) لأَنَّ الْحَيوَان) إِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى مُعيَّنَيْنِ أَوْ بِعَلَّتَهُ فَإِنَّهُ تُزكَّى جُمْلَتُهُ عَلَى ملْكِ الْوَاقِفِ وَسَواءً كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى مُعيَّنَيْنِ أَوْ غَيْرِهُمْ كَمَا يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى غَيْرِهُمْ كَمَا يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى هَذُهُ الطَّرِيقَة الْمُفَصَّلَة وَهِي خلافُ الْمَدْهَبِ تَبَعًا لابْنِ الْحَاجِبِ (٤) ، وَهِي هَذُهُ الطَّرِيقَةُ اللّهُمُوصَّلَة وَهِي خلافُ الْمَدْهَبِ تَبَعًا لابْنِ الْحَاجِبِ (٤) ، وَهِي أَيْضًا طَرِيقَةُ اللّخُمِيّ وَالرّجْرَاجِيّ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمُدُونَّة» وَالنَّمَاءِ عَنْ الْغَيْرِ . انْظُرْ فِي النَّبَاتِ بِجَامِعِ النَّوَلُّدِ وَالنَّمَاءِ عَنْ الْغَيْرِ . انْظُرْ (مَجَ) . وَنَقْيِدُ اللّهُ عَنْ الْغَيْرِ . انْظُرْ (مَج) .

قُلْتُ : وَالْمَدْنُهُ مَا فِي (عج) وَلَفْظُهُ : قَالَ سَحْنُونُ وَالْمَدَنَيُّونَ : إِنَّهُ تُزكَّى جَمْلَةُ الْوَقْف عَلَى مِلْكَ الْوَاقِف إِذَا كَانَ نِصَابًا أَوْ دُونَهُ وَعِنْدَهُ مَا يُصَيِّرُهُ نُوكَى جَمْلَةُ الْوَقْف عَلَى مِلْكِ الْوَاقِف إِذَا كَانَ نِصَابًا إِوْ دُونَهُ وَعَنْدَهُ مَا يُصَيِّنُنِ نِصَابًا بِحَيْثُ كَانَ الْوَاقِفُ حَيِّا وَسَوَاءً تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ أَمْ لاَ كَانَ عَلَى مُعَيَّنُيْنِ أَوْ غَيْرِهِم ، وَإِنْ مَاتَ الْوَاقِفُ زَكَّى عَلَى مِلْكِهِ أَيْضًا حَيْثُ يَفِي [ق/٢٠٢] أَوْ غَيْرِهِم ، وَإِنْ مَاتَ الْوَاقِفُ زَكَّى عَلَى مِلْكِهِ أَيْضًا حَيْثُ يَفِي [ق/٢٠٢] نِصَابًا؛ إذ الْمَلْكُ لَهُ . ا ه . .

⁽١) في «المختصر » : و .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦٣) .

⁽٣) في «المختصر » : و .

⁽٤) انظر : «جامع الأمهات» (ص/١٤٦) .

⁽٥) المسمى : «مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحَل مشكلاتها » طبع بتحقيقنا في مركز التراث الثقافي المغربي ، ودار ابن حزم ، والحمد لله على منّه وكرمه.

وَالنَّسْلُ فِيما إِذَا كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ وَلَفْظُهُ: أَمَّا إِذَا حَبَسَهَا لِيَا خُذَ نَسْلُهَا كَانَتُ الزَّكَاةُ فِي الأُمَّهَاتِ عَلَى الْمُحْبَسِ ثُمَّ يُنْظَرُ فِي الأَوْلادَ فَإِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ لَمْ تُزِكَّ الأَوْلادُ مِعَ الأُمَّهَاتِ؛ لأَنَّ الأَوْلادَ إِنْ وُجِدَتْ قَبْلَ الْحُولِ فَقَدْ مُعَيَّنَيْنِ لَمْ تُزِكَّ الأَوْلادُ عِنْ مَلْكُ صَاحِبِهَا فَلَمْ يَصِحَ أَنْ تُضَمَّ إِلَى الأُمَّهَاتِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ فَقَدْ خَرَجَتْ عَنْ ملْكُ صَاحِبِهَا فَلَمْ يَصِحَ أَنْ تُضَمَّ إِلَى الأُمَّهَاتِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ فَقِلُ مَحْبَيَء السَّاعِيَ فَهُو فِي الْمَعْنَى لَمْ يَحلَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؛ لأَنَّهُ لَوْ بَاعَهَا وَقَبْلُ مَحْبَوْنَ مَلْكُ مِنْ الْعَلَيْةِ فَلاَ زَكَاةٌ وَإِنْ أَتَى السَّاعِي وَهُنَّ حَوَامِلُ، فَولَدَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَهِي حَيْنَذِ لَمْ تَجِبْ فِيهَا زَكَاةٌ وَإِنْ أَتَى السَّاعِي وَهُنَّ حَوَامِلُ، فَولَدَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَهِي مَخْسُوبَةٌ مِنْ الْمُعَيِّنِينِ نِصَابٌ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مَنْ يَوْمَ الْولِادَةِ . ا هَ . . مَارَ لَهُ مِنْ الْمُعَيَّنِينِ نِصَابٌ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مَنْ يَوْمَ الْولِادَةِ . ا هَ . .

قَالَ (عج) : فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ غَلَّةَ النَّبَاتِ وَنَسْلَ الْحَيُوانِ يَتَّفِقُونَ فِيمَا إِذَا كَانَا عَلَى مُعَيَّنِيْنِ فَنَسْلُ الْحَيُوانِ يُزَكِّيَهُ إِذَا كَانَا عَلَى مُعَيَّنِيْنِ فَنَسْلُ الْحَيُوانِ يُزَكِّيَهُ مَنْ حَصَلَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ مِنْهُ نِصَابٌ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ الْوِلاَدَةِ .

وأُمَّا النَّبَاتُ فَيُزكَّى عَلَى ملْكِ الْواقفِ سَواءً حَصَلَ لِلْكُلِّ نِصَابٌ أَمْ لاَ مَ وَسَواءً تَولَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَـتَهُ أَمْ لاَ عَلَى الْمُعْتَمَد خلاَفًا لَمَا مَشَى عَلَيْه الْمُصنَّفُ مِنْ التَّفْصِيلِ ، وَإِذَا وَقَـفَ نَسْلُ الْحَيَوانِ لِيُفرَّقُ وَلَمْ تُحْبَسْ الأُمَّهَاتُ فَإِنَّهُ يَجوزِ مِنْ التَّفْصيلِ ، وَإِذَا وَقَـفَ نَسْلُ الْحَيَوانِ لِيُفرَّقُ وَلَمْ تُحْبَسْ الأُمَّهَاتُ فَإِنَّهُ يَجوزِ فِي النَّبَاتِ وَلاَ عَلَى الْمُعْتَمَد فيه ؟ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصنَّفُ مِنْ التَّفْصِيلِ فِي النَّبَاتِ وَلاَ عَلَى الْمُعْتَمَد فيه ؟ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصنِّفُ مِنْ التَّفْصِيلِ فِي النَّبَاتِ وَلاَ عَلَى الْمُعْتَمَد فيه ؟ لَأَنَّ النَّسْلَ حَيْثَ كَانَ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ يُزكِيَّهُ مَنْ حَصِلَ لَهُ مِنْهُ نِصَابٌ ، ولاَ يَنْظُرُ لِكُنَّ النَّسْلُ حَيْثَ كَانَ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ يُزكِيَّهُ مَنْ حَصِلَ لَهُ مِنْهُ نِصَابٌ ، ولاَ يَنْظُرُ لَتَوْلِي الْمَالِكِ تَفْرِقَتَهُ وَعَلْتَهُ وَعِلْجَهُ ولاَ لِعَدَمِ ذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ الْ (ش) لَتَوْلَى الْمَالِكِ تَفْرِقَتَهُ وَعَلْتَهُ وَعِلْجَهُ ولاَ لِعَدَمِ ذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ الْ (ش) وَالْعُوفَى الْمَالِكِ تَفْرِقَتَهُ وَعَلْتَهُ وَعِلْجَهُ ولاَ لِعَدَمِ ذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ كَلامُ الْ (ش) وَالْعُوفَى الْمُتُوفَى الْمَالِكِ تَفْرِقَتَهُ وَعَلْتَهُ وَعِلْتَهُ وَعِلْتَهُ وَلَا لِعَدَمِ ذَلِكَ كَمَا يُفِيدِهُ كَلَامُ الْد (ش) وَالْعُوفَى الْمُتُقَدِّمُ . ا هم .

وَفِيهِ أَيْضًا بِأَنَّ الَّذِي يَفْصِلُ فِيهِ بَيْنَ تَفْرِقَتِهِ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمْ وَبَيْنَ تَوَلِّي الْمَالِكَ تَفْرِقَتَهُ وَمَا يَحْصُلُ مِنْ تَمَرِ الْمَالِكَ تَفْرِقَتَهُ وَمَا يَحْصُلُ مِنْ ثَمَرٍ الْمَالِكَ الْمُحْبَسِ وَمَنَ النَّبَاتِ المُحْبَسِ . وأمَّا الأَعْيَانُ الْمُحْبَسَةِ الَّتِي هِي أَصْلُ الْحَائِطِ المُحْبَسِ بَمَنَ النَّبَاتِ المُحْبَسِ . وأمَّا الأَعْيَانُ الْمُحْبَسَةِ الَّتِي هِي أَصْلُ

مَبْحَثُ نَوَازِلَ الزَّكَاة ________ 63

النَّبَاتِ وَالنَّعَمِ الَّذِي وَقَفَ لِيُفَرَّقُ عَلَّتَهُ أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ أَوْ لِيُفَرِّقَ نَسْلَهُ فَإِنَّهُ تُزكَى جُمْلَتَهُ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ مُطْلَقًا أَىْ: سَوَاءً وَقَفَ لِيُفرِّقَ عَلَّتَهُ أَوْ نَسْلَهُ عَلَى مُعْيَنَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمْ تَولَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ أَمْ لاَ . اَ هـ . الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

فَإِنْ قِيلَ : هَلْ يَصِحُّ وَقُفُ النَّسْلِ وَالثَّمَرَةِ قَبْلَ وُجُودِهِمَا ؟

قُلْتُ : نَعَمْ يَصِحُّ وَقُفُهُمَا قَبْلَ وُجُودِهِمَا كَمَا فِي (ح) (١) وَ (عج) وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ التَّصَرُّفُ فِي الأُصُولِ بِبَيْعٍ وَنَحْوِهِ إَلاَّ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنْ نَسْلِهِ كَمَا فِي (عج) . ا هـ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ الْوَقْفَ إِنْ كَانَ مَمَّا تَجِبُ فِي غَلَّتِه دُونَ عَيْنِه كَحَائِط النَّخْلِ وَالأَعْنَابِ فَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنَيْنِ كَالْمَسَاكِينِ وَبَنِي زُهْرَةَ فَلاَ خَلافَ أَنَّ ثَمَرَتَهَا تُزكَّى عَلَى ملْك الْوَقف إِنْ كَانَتْ نصَابًا وَلَوْ بِالضَّمِّ لِمَا عِنْدَهُ حَيْثُ أَثْمَرَتْ فِي تُزكَّى عَلَى مَلْك الْوَقف إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ وَالْوَاقِفُ هُو الْمُتُولِّي حَيَاتِه ، وكَدَذلك الْحُكْمُ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ وَالْوَاقِفُ هُو الْمُتُولِّي الْوَقْفَ فِي السَّقْي وَالْعِلاَجِ وَالتَّفْرِقَة ، وأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ وَهُمْ الْمُتُولُونَ لَهُ الْمَتَولُونَ لَهُ فِي السَّقْي وَالْعِلاَجِ وَالتَّفْرِقَة فَفِي ذَلِكَ ثَلاَئَةُ أَقُوالٍ :

مَشْهُورُهَا _ وَهُو قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كَتَابِ الْحَبْسِ مِنْ «الْمُدُوَّنَة » _ أَنَّهُ تُزكَّى جُمْلَتُهُ عَلَى مِلْك [ق/٣٠٢] الْوَاقَف إِنْ كَانَ نِصَابًا، بَلْ وَلَوْ بِالْضَّمِّ لِمَا عَنْدَهُ حَيْثُ أَثْمَرَ فِي حَيَاتِه، وَبِهِ أَيْضًا قَالَ سَحْنُونَ وَالْمَدَنِيُّونَ ، وَقَوْلُ ابْنِ عَنْدَهُ حَيْثُ أَثْمَرَ فِي حَيَاتِه، وَبِهِ أَيْضًا قَالَ سَحْنُونَ وَالْمَدَنِيُّونَ ، وَقَوْلُ ابْنِ عَنْدَهُ حَيْثُ أَثْمَرَ فِي كَتَابِ الْحَبْسِ مِنَ «الْمُدُوّنَة » : أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ الْمُحَبِسِ عَلَيْهِمْ قَبْلَ طَيْبِ الشَّمْرَةِ لَمْ يُورَّثْ نَصِيبُهُ وَيَرْجِعُ إِلَى أَصْحَابِهِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُزَكِّى عَلَى مِلْكِ الْمُوْقُوفِ عَلَيْهِمْ حَيْثُ بَلَغَ حَظُّ كُلِّ نِصَابًا ولَوْ بِالضَّمِّ لِمَا عِنْدَهُ مِنْ مِلْكٍ لَهُ أَوْ وَقْفٍ عَلَيْهِ آخَرَ كَمَا فِي (خ) وَمَنْ لَمْ يَحْصُلُ لَهُ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٢٣٢) .

مِنْهُمْ نَصَابٌ فَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَشْهَبْ فِي كِتَابِ الْحَبْسِ مِنْ «الْمُدُونَّة » وَهُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : (وَإِلاَّ إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٌ) (١) وَهُوَ مَا فِي كِتَابِ ابْنِ المُوَّازِ أَيْضًا ، وَهَذَا عَلَى أَصْلِ قَوْلِ أَشْهَبْ فِي كِتَابِ ابْنِ المُوَّازِ أَيْضًا ، وَهَذَا عَلَى أَصْلٍ قَوْلُ أَشْهَبْ فِي كِتَابِ ابْنِ المُوَّازِ أَيْضًا ، وَهَذَا عَلَى أَصْلٍ قَوْلُ أَشْهَبْ فَي كِتَابِ الْمُدُونَةِ » : إِنْ مَاتَتْ مِنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ بَعْدَ إِبَّارِ الثَّمَرة فَي كَتَابِ الْحَبْسِ مِنْ «الْمُدُونَة » : إِنْ مَاتَتْ مِنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ بَعْدَ إِبَّارِ الثَّمَرة فَي فَحَظُّهُ وَاجِبٌ لُورَثَتِهِمْ . ا ه . .

الثَّالثُ : هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ (٢) : وَقِيلَ : إِنَّهُ كَانَ عَلَى مَا يَسْتَحقُّ الزَّكَاةَ فَلاَ زَكَاةَ . ا هَ .

وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونَ وَالْمَشْهُورُ خِلاَفُهُ . ا هـ .

وَفِي "كَبِيرِ" (مخ) مَا نَصَّهُ: (كَنَبَات) أَىْ: وَقْفُ الْحَبِّ بِيَدِ شَخْصِ لِيَزْرَعَهُ وَيَصْرِفَ مَا يَخْرُجُ فِي كُلِّ سَنَة وَتَبْقَى الزَّرِيعَةُ فَقَطْ فَيَجِبُ عَلَى الْمُتَوَلِّي أَنْ يُزكِّى وَيَصْرِفَ مَا يَخْرَجُ فِي كُلِّ سَنَة وَتَبْقَى الزَّرِيعَةُ فَقَطْ فَيَجِبُ عَلَى الْمُتَوَلِّي أَنْ يُزكِّى الْخَارِجَ كُلَّ عَامٍ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ منْهُ فَلاَ زَكَاةَ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الْخَارِجَ كُلَّ عَامٍ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ الْخَبِ لِمَنْ يَتَسَلَّفُ منْهُ فَلاَ زَكَاةَ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفُ (٣) . (وَزكِيتْ عَيْنٌ . . . إِلَخْ) ، وأَمَّا الْوَقْفُ الَّذِي تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهُ وَالْوَقِفَ إِنْ كَانَ فِيهَا عَيْنَ وَأَوْقَفَ إِنْ كَانَ فِيهَا عَيْنَ وَأَوْقَفَ إِنْ كَانَ فِيهَا لِلسَّلُف ، فَإِنَّهَا تُزكَّى عَلَى مُعْيَنَيْنَ أَوْ غَيْرِهِمْ كَمَا شَلَا اللَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَزُكِيتْ عَيْنٌ وَقَفَتْ لِلسَّلُفِ . ا هـ . . أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَزُكِيتْ عَيْنٌ وَقَفَتْ لِلسَّلُفِ . ا هـ . .

وَأَمَّا إِنْ وَقَفَتْ لِتَفْرِقَة أَعْيَانِهَا فِي سَبِيلِ اللَّه أَوْ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَإِنَّهَا لاَ زَكَاةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ عَلَى هَالْمُ لَوَّنَةَ» : وَإِنْ وَقَفَ الدَّنَانِيرَ لِتُفُرَّقَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَلاَ زَكَاةَ فِيمَا أَدْرِكَ الْحَوْلُ مَنْها . ا ه .

وَإِنْ كَانَ نَعَمًا وَأُوْقَفَهُ للانْتِفَاعِ بِغلَّتِهِ مِنْ لَبَنٍ وَصُوفٍ وَحمْلٍ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ تُزكَّى

⁽١) مختصر خليل (ص/٦٣) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/١٦٣) .

[.] (77) (0) (17) (17) (17) (17)

جُمْلَتُهُ عَلَى ملْكِ الْوَاقِفِ إِنْ كَانَ نَصَابًا وَلَوْ بِالضَّمِّ لِـمَا عِنْدَهُ حَيْثُ كَانَ حَيًّا أَوْ مَاتَ وَكَانَ الْوَقْفُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ أَوْ مَاتَ وَكَانَ الْوَقْفُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ أَوْ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ أَوْ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ أَوْ عَيْرِهِمْ وَأَوْلاَدُ الْوَقْفِ تَبَعٌ لَهُ إِذَا شَـرَطَ دُخُولِـهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ سَكَتَ عَنْهَا ، وَحَوْلَهَا مُو الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ([أَوْ] (١) حَيَوانٌ) . ا ه. .

وَنَحْوُهُ أَشَارَ لَهُ (عج) بِقَوْلِهِ: وَإِنْ وَقَفَ النَّعَمَ لَـ تَكُونَ عَلَّتُ هَا مِنْ لَبَنِ وَصُوف وَنَحْوِه تُفَرَّقُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ : أَوْ غَيْرٍ مُعَيَّنَيْنِ فَالزَّكَاةُ عَلَى الأُمَّهَاتِ وَصُوف وَنَحْوِه تُفَرَّقُ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ : أَوْ غَيْرٍ مُعَيَّنَيْنِ فَالزَّكَاةُ عَلَى الأُمَّهَاتِ وَالأَوْلاَد جَميعُهَا وَحَوْلُهَا وَاحِدٌ لأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَـوْقِفٌ . ا هـ وَفِي «التَّوْضيح» عَنْ اللَّخْمِيِّ مَا نَصَّهُ : ولَوْ حَبَسَ أَرْبَعِينَ شَاةً عَلَى أَرْبَعِ نَفَرٍ لكُلِّ وَاحِد عَشْرَةٌ بِأَعْيَانِهَا رُكِيتٌ ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَى الْمَنَافِعَ وَالأَعْيَانُ بَاقِيَةٌ عَلَى مَلْكِهِ . ا هـ .

وَإِنْ وَقَفَهُ مَ أَعْنِي النَّعَمْ لِلتَّفْرِقَة نَسْلِه فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ فِي زَكَاتِه وَزَكَاة الأُمَّهَاتِ وَإِنْ وَقَفَهُ لِتَفْرِقَة أَعْيَانِهَا فَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنَيْنِ فَلاَ زَكَاةَ فِيهِ لاَ عَلَى الْمُسَاكِينِ الْمُالك، لأَنَّهُ خَرَجَ [ق/٤٠٢] عَنْ مِلْكِه لإيصائِه بِتَفْرِقَتِه وَلاَ عَلَى الْمَساكِينِ الْمَالك، لأَنَّهُمْ غَيْرُ مُعَيَّنَيْنِ ؛ فَفِي «الْمُدُونَّفَة » : وَإِنْ وَقَفَ الدَّنَانِيرَ أَوْ الْمَاشِيَةَ لِتُفَرَّقَ فِي المُدَونَّفَة) المَّاشِية لِتُفَرَّقُ الدَّنَانِيرَ أَوْ الْمَاشِية لِيُفَرَّقُ الدَّمَنُ ، فَلاَ زَكَاة فِيمَا أَدْرَكَ سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَوْ لِتُبَاعَ المَاشِيَةُ وَيُفَرَّقُ الثَّمَنُ ، فَلاَ زَكَاة فِيمَا أَدْرَكَ الْحَوْلُ مَنْ ذَلِكَ . ا ه. .

وَإِنْ وَقَفَهُ لِتَفْرِقَةِ أَعْيَانِهِ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ فَمَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ نِصَابًا زُكِّى وَإِلاَّ فَلاَ كَمَا فِي (مخ) (٢) ، وَإِنْ وَقَفَهُ لِيُبَاعَ وَيُصْرَفَ ثَمَنُهُ فَلاَ زَكَاةَ فِيهِ كَانَ عَلَى مُعَيَّنَيْنِ كَمَا فِي (مخ) أَيْضًا . ا هـ .

⁽١) في «المختصر» : و .

⁽۲) حاشية الخرشي (۲/۲) .

وَأَمَّا كَتْبُ بَعْضِ الأَصْحَابِ بِوُجُوبِ زَكَاةِ الْوَقْفِ عَلَى الْوَاقِفِ الْحَىِّ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ بِهِ إِذْ لاَ تَسَلُّطَ لَهُ عَلَى مَا بِيدَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ خَطَأٌ صَرِيحٌ ؛ فَالِهَ الْخَاصِّ بِهِ إِذْ لاَ تَسَلُّطَ لَهُ عَلَى مَا بِيدَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ خَطَأٌ صَرِيحٌ ؛ فَقَيَ «حَاشِيةِ الفَيْشِيِّ » مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (وَزُكِيَّتُ عَيْنٌ) : أَيْ : مَنْهَا ، وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي (مَخ) (١) . ا ه. .

وَفِي الْحَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَيُزَكَّى النَّبَاتُ وَالْحَيُوانُ وَالنَّسْلُ مِنْ عَيْنِهِ ؛ لَأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجَبَةٌ فِي عَيْنِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَحَيْثُ لَمْ يَكُمُلُ فِي جُمْلَتِهِ نِصَابٌ يَضُمُّهُ الْوَاقِفُ لِمِلْكِهِ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُكَمِّلُهُ . ا هـ .

وَالْمَسْأَلَةُ أَيْضًا فِي (ق) (٢) عَنْ أَبِي عِمْرَانَ كَمَا تَقَدَّمَ . انْتَهَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ إِبْقَاءَ مِلْكِ الْوَاقِفِ عَلَى الْوَقْفِ لَا يَلْزَمُ وُجُوبِ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ مِنْ مَالِ الْوَاقِفِ الْخَاصِّ بِهِ بَلْ ذَلَكَ هُوَ لَازِمٌ تَزْكِيَةُ الْوَقْفِ عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ مِنْ عَلَيهِ أَوْ عَيْنِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَّةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بِهَا أَحَدٌ كَمَا فِي مُلْكِ الْوَاقِفِ مَنْ عَلَيهِ أَوْ عَيْنِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَّةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بِهَا أَحَدٌ كَمَا فِي نُصُوصٍ أَمْمَّتَنَا .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : وَالْمِلْكُ لِلْوَاقِفِ لاَ لِلْعَلَّةِ .

وَفِي (ق) (٣) عَنْ ابْنِ عَـرَفَةَ مَـا نَصُّهُ: صَـرَّحَ البَاجِي [بِإِبْقَـاءً] (٤) مِلْكِ الْمُحْبَسِ عَلَى حَـبْسِهِ وَهُوَ لَأَزِمٌ [و] (٥) تَزْكِيَةُ [حَوَائِطِ](٦) الأَحْبَاسِ عَلَى مِلْكِ مُحْبِسِهَا .

⁽۱) حاشية الخرشي (۲/۲۰۷) .

⁽٢) التاج والإكليل (٢/ ٣٣١) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/ ٣٤٢) .

⁽٤) في (ق) : ببقاء .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) في الأصل : الحوائط .

فَقُولُ اللَّخْمِيِّ: الْحَبْسُ يُسْقِطُ مِلْكَ الْمُحْبِسِ. غَلَطٌ . ا هـ .

ويُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ : (وَالْمِلْكُ لِلْوَاقِف) (١) : الْمَسَاجِدُ ؛ فَفِي (عبق) مَا نَصُّهُ : اتَّفَقَ الْعَلْمَاءُ فِي الْمَسَاجِد أَنَّهَا مِنْ بَابِ الإِسْقَاطِ كَالْعِتْقِ لاَ مِلْكَ لاَّحَد فيها ؛ لقوْله تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨] وَلاَنَّها تُقَامُ فِيها اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨] ولأنَّها تَعَالَى تُقَامُ فِيها الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ وَالْجُمُعَةُ لاَ تُقَامُ فِي الْمَمْلُوكِ . ١ هـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٤٨) [٢١] سُوَّالُ عَنْ رَجُل مَاتَ وَتَرَكَ بَنِينَ صِغَارًا فِيهِمْ مَنْ هُوَ مُكَمَّلُ لَلْصَابِ وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يُكَمِّلُهُ وَتَرَكَ شَيْئًا مِنْ الْمَاشِيَةِ وَلَمْ يَقَتَسِمَاهَا مَا حُكْمُ زَكَاتِهِمْ ؟

جَوابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهُ الْحَاجُّ أَبُو بِكُرِ بْنِ الْحَاجِّ عِيسَى فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْأَيْتَامَ الْـمَذْكُورِينَ حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْخُلَطَاءِ فِيمَا بَيْنَهُمْ قَبْلَ الْقَسَمِ فَمَنْ لَهُ نِصَابٌ مِنْ نَسْلِ أَوْ فَائِدَةً فَمَنْ لَهُ نِصَابٌ مِنْ نَسْلِ أَوْ فَائِدَةً وَمَنْ لَهُ شَيءٌ مَعْرُوفٌ يَضُمُّهُ لِمَالِهِ مِنْ التَّرِكَةِ حَيْثُ كَانَ كُلِّ مِنْهُما فَائِدَ الْمَالَيْنِ _ نِصَابًا أَوْ أَحَدُهُمَا نِصَابٌ وَالاَّخِرُ دُونَهُ أَوْ مَجْمُوعُهُمَا نِصَابٌ .

ابْنُ يُونُسْ: قَالَ مَالِكُ : الشَّرِيكُ الْمُشَارِكُ فِي الرِّقَابِ وَلاَ يَعْرِفُ غَنَمَهُ مِنْ غَنَمَ مِنْ غَنَمَ مُنْ [قَ/ ٥٠٤] (ق) (٢٠) . اه. منْ [ق/ ٢٠٥] (ق) (٢) .

وَقَوْلِي : أَحَدُ الْمَالَيْنِ نِصَابًا وَالآخَرُ دُونَهُ . . . إِلَخْ . أُنَبِّهُكَ أَنْ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْمَالِ الْمُخَالَطِ بِهِ أَنْ يَكُونَ نِصَابًا كَمَا فِي «الْمَجْمُوعَةِ » .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۳) .

⁽٢) التاج والإكليل (٢/ ٢٦٦) .

قَالَ سَحْنُونُ : لَوْ أَنَّ الْبَعْضَ الَّذِي بِهِ خَلْطٌ لاَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِلاَّ مَعَ غَنَمِهِ الأُخْرَى فَلَهُ بِهِ حُكْمُ الْخَلِيطِ مَعَ شَرِيكه ؛ لأَنَّ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ فِيما غَابَ . اه. . مِنْ (طبخ) . ا هـ . كَلاَمَهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٩٥) [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنِ الْتَبَسَ عَلَيْهِ حَوْلُ زَكَاةٍ مَاشِيَتِهِ فَلاَ يَدْرِي فِي أَيِّ شَهْر هُو ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ يَحْتَاطُ وَيَبْنِي عَلَى يَقِينِهِ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي الْقَاضِي أَحْمَدَ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِ الشَّنْجِيطِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمينَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٠) [٢٣] سُؤَالٌ عَـنْ حُكْمِ زَكَاةِ الْخُلْطَةِ إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَـا هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا تُزَكَّى زَكَاةَ مَالِ وَاحِد عَلَى الْوُجُوبِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَخُلُطَاءُ الْمَاشِيَةِ كَمَالِكٌ فِيمَا وَجَبَ ...) (١) إِلَخُ . ا هـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥١) [٢٤] سُوَّالُ عَنْ رَجُلِ مَاتَ عَنْ مَاشَيَة تَبْلُغُ النِّصَابَ وَعَنْ أَوْلاَد صغار ووَصَّى عَلَيْهِمْ رَجُلاً وأَمَرَهُ أَنَّ لاَ يُقَسِّمَ الْمَاشَيَة بَيْنَهُمْ حَتَّى يَبْلُغُوا ، وَفَعَلًّ الْوَصَّى ثُذَلكَ وَلَكُلِّ وَاحد مَاشِيَة مَنْ غَيْر مَاشَيَة الْمَثَرُوكِ فَمنْهُمْ مَنْ تَبْلُغُ مَاشَيَتُهُ النِّصَابَ إِلاَّ النِّصَابَ دُونَ نَصِيبه مِنْ مَاشَيَة الْمَتْرُوكَ وَمنْهُمْ مَنْ لاَ تَبْلُغُ مَاشيَتُهُ النِّصَابَ إِلاَّ النِّصَابَ وَلاَ مَنْ لاَ تَبْلُغُ مَاشيَتُهُ النِّصَابَ إلاَّ بنصيبه مِنْ حَاشَيَة الْمَتْرُوكَ وَمنْهُمْ لاَ شَيءَ عنْدَهُ إلاَّ نَصيبه مِنْ المَتْرُوكَ وَمَنْهُمْ لاَ شَيءَ عنْدَهُ إلاَّ نَصيبه مِنْ المَتْرُوكَ مَاشيتَهُمْ وَلاَ مَاشِيَةُ الْمَتْرُوكِ مَنْهُمْ لاَ شَيءَ عنْدَهُ إلاَ نَصيبه مِنْ المَتْرُوكَ وَلَا مَاشِيةُ الْمَتْرُوكِ مَنْ لاَ تَبْلُغُ مَاتَ وَالدَّهُمْ إلَى الأَنْ. الْمَتَرُوكَ وَلَمْ مَا الْحُكُمُ في زَكَاة الأَعْوَامِ الْمَاضِية هَلْ هِي سَاقِطَةٌ عَنْهُمْ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۵۷) .

غَيْرُ سَاقطَة مَا كَيْفيَّةُ إِخْرَاجِهِمْ لَهَا؟ هَلْ يَضُمُّ مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ الْمَاشيَة لَمَاشيَة الْمَتْرُوكَ وَيُزَّكِّي الْجَمِيعُ عَلَى حُكْمِ زَكَاة الْخُلْطَة أَوْ عَلَى حُكْمِ زَكَاة الْخُلْطَة أَوْ عَلَى حُكْمِ زَكَاة الْأَعْوَامِ الْمَاضيَة بأَسْرِهَا عَلَى مَا عَلَيْه وَعَلَى كُلِّ مِنْ التَّقْدِيرَيْنِ فَهَلْ يَغْرِمُونَ زَكَاةَ الأَعْوَامِ الْمَاضيَة بأَسْرِهَا عَلَى مَا عَلَيْه الْمَاشيَةُ مِنْ الْعَدَد الآنَ أَوْ عَنْ كُلِّ عَامٍ مَا فِيه فَقَطْ ؟ وَهَلَ يَجْرِي فِيهِمْ قَوْلُ الْمَاشِيَةُ مَنْ الْعَدَد الآنَ أَنْ يُنْقِصَ الأَخْذُ النِّصَابَ أَوْ الصِّفَة فَيُعْتَبَرُ) (١) أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسْمُ مَاشِيةِ الْمَتْرُوكِ وَحَالَتُهُمْ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَضَاءُ زَكَاةِ الأَعْوَامِ الْمَاضِيَةِ، فَلاَ تَسْقُطُ عَنْهُمْ بِعَدَمِ بُلُوغِهِمْ اتَّفَاقًا؛ لأَنَّ وُجُوبَ زَكَاةِ الْمَاشِيةِ وَالْحَرْثُ عِنْدَ الأَئمَّةِ الأَرْبَعَةِ مِنْ بِكُوغِهِمْ اتَّفَاقًا؛ لأَنَّ وُجُوبَ زَكَاةِ الْمَاشِيةِ وَالْحَرْثُ عِنْدَ الأَئمَّةِ الأَرْبَعَةِ مِنْ بِمُضِي تَعْلَمُ فَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّكْلِيفُ كَمَا أَنَّهَا لاَ تَسْقُطُ عَنْهُمْ أَيْضًا بِمُضِي تَعْلَمُ بَمُضِي وَمَنِهَا) (٢) . وَلاَ تَسْقُطُ بِمُضِي وَمَنِها) (٢) .

قُلْتُ : هَذِهِ الَّتِي هِيَ مِنْ [ق/٢٠٦] دَعَائِمِ الْإِسْلاَمِ وَحِينَسْد فَيَحْرِي فِي قَضَائِهِمْ لَهَا قُولُ السَّيْخَ حَلِيلٍ بِتَبْدئَةِ الْعَامِ الْأُوَّلَ إِلاَّ أَنْ يُنْقِصَ الْأَخْذُ النِّصَابَ أَوْ الصِّفَةَ فَيُعْتَبَرُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لِي ؟ لأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَسُواً حَالاً مِنْ الْهَارِبِ بِالزَّكَاةِ الَّذِي الصِّفَةَ فَيُعْتَبَرُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لِي ؟ لأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَسُواً حَالاً مِنْ الْهَارِبِ بِالزَّكَاةِ الَّذِي قَالَ (مخ) (٣) وَغَيْرِهُ مِنْ شُراَحِ الشَّيْخِ حَليلِ عِنْدَ قَوْلهِ : (لاَ إِنْ نَقَصَتُ هَارِبًا) (٤) أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ للأَعْوامِ الْمَاضِيَةِ بِالنِّسْبَةِ لِعامِ الْقُدْرَةِ ، فَعَلَى هَارِبًا) (٤) أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ للأَعْوامِ الْمَاضِيَةِ بِالنِّسْبَةِ لِعامِ الْقُدْرَةِ ، فَعَلَى مَا وَجُد بَيْدهِ وَإِنْ جَهَلُوا عَدَدَ الْمَاشِيةِ فِي الْأَعْوامِ الْمَاضِيَة فِي الْأَعْوامِ الْمَاضِيَة فِي الْأَعْوامِ الْمَاضَيَة أَوْ جَهَلُوا عَدَدَ السِّينَ وَيُحْرِجُهَا وَلاَ يَعْلَمُ عَنْ الْعَوادِ فَي وَلَكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُشْدَالِيُّ فِي "نَوازِله" بِقُولُهِ: وَسُئلَ عَنْ رَجُل تَرَتَّبَتْ فِي ذَمِّتَهُ زَكَاةُ مَالُهُ مُدَّةً أَعُوامٍ لَمْ يُخْرِجُهَا وَلاَ يَعْلَمُ عَنْ وَلَاكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُشْدَالِيُّ فِي "نَوازِله" بِقُولُهِ: وَسُئلَ عَنْ رَجُل تَرَتَّبَتْ فِي ذَمِّتَهُ زَكَاةُ مَالُهُ مُدَّةً أَعُوامٍ لَمْ يُخْرِجُهَا وَلاَ يَعْلَمُ مَاكُو عَدَدَ السِّينَ وَيُخْرِجُهَا أَوْلَا مَالَهُ مُ لاَ ؟ وَتَابَ وَأَرَادَ أَنْ يُحَلِّلُ مَالَهُ مُ لَلْ يَتَحَرَّى أَكْثَرَ عَدَدَ السِّينَ وَيُخْرَجُهَا أَمْ لاَ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص/٥٨) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/٦٦) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٢/ ١٦٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٥٨) .

فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَتَحَرَّى مِقْدَارَ مَا يَخْلُبُ عَلَى ظَنِّهِ مِمَّا يَلْزَمُهُ مِنْ الزَّكَاةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَعْوَامِ فَإِذَا أَخْرَجَ ذَلِكَ بَقِيَ مَالُهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَلاَلاً . ١ هـ .

وَقُولُ (ق) (١) أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلِ : (وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ) (٢) وَنَصَّهُ : وَلَهُ أَنْ [يَأَمَنَ] (٣) الْمُبْتَاعَ فِي مَبْلَغِ مَا [رَجَعَ] (٤) فِيهِ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا وَنَصَّهُ : وَلَهُ أَنْ [يَتَحَرَّى] (٥) قَدْرَ ذَلِكَ وَيَزِيدَ لِيُسلِّمَ ؛ قَالَهُ ابْنُ الْمَوَّازِ ، وَهُو وَإِلاَّ فَعَلَيْهِ أَنْ [يَتَحَرَّى] (٥) قَدْرَ ذَلِكَ وَيَزِيدَ لِيُسلِّمَ ؛ قَالَهُ ابْنُ الْمَوَّازِ ، وَهُو صَحَيحٌ ؛ كَمَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ ضَيَّعَهَا لاَ يَعْرِفُ مَبْلَغَهَا فَإِنَّهُ يُصلِّي حَتَّى لاَ يَشُكَّ أَمُنُ مَمَّا عَلَيْهِ . اه. . وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ آخِرُ كَلاَمِهِ .

وَفِي «الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ» : وَسُئِلَ عَمَّنْ فَرَّطَ فِي زَكَاةِ مَاشِيَةٍ أَوْ زَرْعِ أَوْ ثَمَرٍ أَوْ ثَمَرٍ أَوْ ذَرَاهِمَ بِالْجَهْلِ وَلَمْ يَعْرِفْ تَـمَامَ الْحَوْلِ وَلاَ مَتَى وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ كَذَا مِنْ السِّنِينَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ هَلْ ؟ السِّنِينَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ هَلْ يَعْطِي قِيمَةَ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ يَلْزَمُ إِخْـرَاجُ مَا فَرَّطَ فِيهِ مِنْ زَكَـاةِ الْمَاشِيَةِ وَغَـيْرِهَا بِعَيْنِهِ لاَ بِالْقِـيمَةِ وَلاَ تَـخْـرُجُ الزَّكَاةُ إِلاَّ مِنْ عَـيْـنِ مَا وَجَـبَتْ فِيـهِ مِــنْ عَيْنٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ غَيْرُه. اهـ.

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِأَنَّهُمْ يَضُمُّونَ مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ الْمَاشِيَةِ لِمَاشِيةِ الْمُشَارُ إِلَى كَيْفِيتَهَا بِقَوْلِ الْمَاشِيةِ لَمَاشِيةِ الْمُشَارُ إِلَى كَيْفِيتَهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَخُلُطَاءُ الْمَاشِيةِ كَمَالِكُ فِيمَا وَجَبَ مِنْ قَدْر وَسِنِّ وَصَنْفُ) (٢) لِنَوَقُر شُرُوطِهَا فِيهِمْ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ نَوَيَّتَ وَكُلُّ حُرًّ مُسْلِمِ لِتَوَقَّر شُرُوطِهَا فِيهِمْ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ نَوَيَّتَ وَكُلُّ حُرًّ مُسْلِم

⁽١) التاج والإكليل .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٥٩) .

⁽٣) في الأصل: يأمر.

⁽٤) في (ق) : دفع .

⁽٥) في (ق) : يتوخى .

⁽٦) مختصر خليل (ص/ ٥٧) .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ ______مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ ______

مَلَكَ نصَابًا ...) (١) إلَخْ .

قَالَ (مخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنَّفِ : (مَلَكَ نِصَابًا) : هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِلْك نِصَابًا وَلَوْ لَمْ يُخَالَطْ بِجَمِيعِه ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِلْك نِصَابً ضُمَّ مَا لَمْ يُخَالَطْ بِهِ إِلَى مَالِ [ق/٧٠] نِصَابِ ضُمَّ مَا لَمْ يُخَالَطْ بِهِ إِلَى مَالِ [ق/٧٠] الْخُلُطَة وَزُكِّى الْجَمِيعُ ، وكَذَا لَوْ كَانَ عِنْدَ كُلِّ نِصَابِ وَخَالَطَ كُلُّ بَعْضِ نِصَابِهِ الْخُلُطَة وَزُكِّى الْجَمِيعُ ، وكَذَا لَوْ كَانَ عِنْدَ كُلِّ نِصَابِ وَخَالَطَ كُلُّ بَعْضِ نِصَابِهِ بِبَعْضِ نِصَابِ الآخَرِ بِحَيْثُ صَارَ مَا وَقَعَ فِيهِ الْخُلُطَةُ نِصَابًا. اه. . مُرَادُنًا مِنْهُ .

وَفِي نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَل : وَسَٰئِلَ عَنْ الشُّرَكَاءِ فِي الْمَاشِيَةِ كَالْيَتَامَى وَغَيْرِهِمْ إِذَا بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ هَلْ حُكَمُهُمْ حُكْمُ الْخُلَطَاءِ فِي الزَّكَاة أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : فَالشُّرَكَاءُ خُلَطَاءُ وَيُزكُّونَ زَكَاةَ الْخُلْطَة إِذَا كَانَ لَهُمْ سَاع .

هَذَا مُقْتَضَى قَوْلِهِ فِي كَتَابِ الزَّكَاةِ الثَّانِي مِنْ «الْمُدُوَّنَةِ» فِي مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً علَى مَاشْيَة فَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى تَمَّ حَوْلُ الزَّوْجِ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَقَبْلَ مَجِيءِ السَّاعِي ثُمَّ أَتَى السَّاعِي وَلَمْ يَقْتَسِمَاهَا . اه . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ .

وقولُهُ : إِذَا كَانَ لَهُمْ سَاعٍ لاَ مَفْهُومَ لَهُ مَعَ نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ ، وَسَعْلَ عَنْ أَخَوَيْنِ بَيْنَهُمَا مِنْ الشَّفَقَةِ وَالْمُودَّةِ وَالْمُسَامَحَةِ مَا مَنَعَهُمَا مِنْ قِسْمَةِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ إِرْثِ وَمَا تَمَلَّكَاهُ بِغَيْرِهِ مِنْ وُجُوهِ الْكَسْبِ حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمَا يَسْتَحِي أَنْ يَشْهُمَا مِنْ إِرْثِ وَمَا تَمَلَّكَاهُ بِغَيْرِهِ مِنْ وُجُوهِ الْكَسْبِ حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمَا يَسْتَحِي أَنْ يَقُولَ : هَذَا لِي . . . إِلَحْ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : لاَشَكَّ أَنَّ هَذَيْنِ الأَخَويْنِ شَرِيكَانِ وَخَلِيطَانِ وَزَكَاةُ مَالِهِمَا عَلَى الْخُلْطَةِ إِذَا تَوَفَّرَتْ فِيهَا الشُّرُوطُ النَّتِي ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ فِي الْخَلِيطَيْنِ وَهِي مَبْسُوطَةٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ كَمَا فِي كَرِيمٍ عِلْمِكُمْ . اهـ كلامَهُ فِي الْخَلِيطَيْنِ وَهِي مَبْسُوطَةٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ كَمَا فِي كَرِيمٍ عِلْمِكُمْ . اهـ كلامَهُ

⁽١) مختصر خليل (ص/٥٧) .

⁽۲) انظر : «حاشية الخرشي» (۲/۱۵۷) .

بِلْفُظٰه ، وَلَمْ يُعَرِّجُ وَلَمْ يَعْتَبِرْ ـ رَحِمَـهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ ذَلِكَ الْقَيْدَ ، وَكَذَلِكَ الشَيْخُ خَلِلَ ّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَرَضِى عَنْهُ ـ وَلَعَلَّهُ فَرَضَ مَسْأَلَةً ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ نَصِيبُ أَخِيهِمْ مِنْ الْمَثْرُوكِ وَالَّذِي لاَ ملْكَ عِنْدَهُ فِي الْمَاشية سواهُ يَبْلُغُ كَانَ نَصِيبُ أَخِيهِمْ مِنْ الْمَثْرُوكِ وَالَّذِي لاَ ملْكَ عِنْدَهُ فِي الْمَاشية سواهُ يَبْلُغُ وَاللَّهُ الْمُعْرَدُوكَ وَالَّذِي لاَ ملْكَ عِنْدَهُ فِي الْمَاشية مِواهُ يَبْلُغُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُعْرَدُونَ آلفًا اللَّهُ الْمُعْرَدُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا شَيءَ عَلَيْهِ فِي نَصِيبِهِ كَمَا فَي هُو مَ فَوْل الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (مَلَكَ نَصَابًا) (١) وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقُولَ عَبْد الْقَادِرِ الْفَاسِيِّ فِي «نَوَازِلَه» : وَأَمَّا الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الاَتْبَاعِ فَلاَ زَكَاةً عَلَى مَنْ الْقَادِرِ الْفَاسِيِّ فِي «نَوَازِلَه» : وَأَمَّا الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الاَتْبَاعِ فَلاَ زَكَاةً عَلَى مَنْ الْمُتَامِ اللَّهُ عَصَّتُهُ مِنْ أَوْ مَاشِيةً] (٤) وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِب (٣) : وَلاَ زَكَاةً عَلَى شَرِيكَ [فِي عَيْنٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيةً] (٤) [حَتَّى الْمُلْكُ حَصَّتُهُ نِصَابًا] (٤) . ا هـ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسْمُ مَاشِيَةِ الْمَتْرُوكِ . . . إِلَخْ .

فَجَوَابُهُ: قَالَ الْحَافظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي «نَوَازِله» بَعْدَ حذفي صَدْرَ كَلاَمِه: إِنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ الاَجْتِمَاعِ وَالاَفْتِرَاقَ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُمَا لَوْ فَعَلاَ ذَلكَ مِنْ غَيْرِ فِرَارِ لَجَازَ وَهُو كَذَلكَ ، قالَ فِي «التَّوْضِيح »: لَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ ذَلكَ مِنْ غَيْرِ فِرَارِ لَجَازَ وَهُو كَذَلكَ ، قالَ فِي «التَّوْضِيح »: لَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى صَدْقهِمَا مِنْ حُسْنِ السِّيرَةِ وَالدِّيَانَةِ وَالْمُعَامَلَةِ لَعَمْلَ عَلَيْهَا . اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٢) [٢٥] سُؤالُ عَمَّنْ تَمَّ حَوْلُـهُ وَلَمْ يُخْرِجْ زَكَاتَهُ حَتَّى تَغَيَّرَتْ مَاشِيتُهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ كَانَ تَأْخِيرُهَا لَهُ لِعُذْرٍ أَمْ لاَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۹۹).

⁽٢) حيث قال : «وكل خليطين فإنهـما يترادان بينهما بالسوية ولا زكـاة على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة » .

⁽٣) جامع الأمهات (ص/ ١٦١) .

⁽٤) في «جامع الأمهات » تقديم وتأخير .

جَوابُهُ: مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى الْقَاضِي أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّنْجِيطِيِّ وَلَفْظُهُ: وَسَئِلَ عَمَّنْ أَخَّرَ الزَّكَاةَ حَتَّى تَمَّ الْحَوْلُ وَنَمَا الْمَالُ ، فَأَجَابَ : بِأَنَّ عَلَيْهِ زَكَاةَ مَا تَمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَيْثُ أَمْكَنَ لَهُ أَذَاءُ الزَّكَاةِ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي عَلَيْهِ زَكَاةَ مَا تَمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَيْثُ أَمْكَنَ لَهُ أَذَاءُ الزَّكَاةِ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدِ السَّعَاةِ فَيَضُمُّ الزَّائِدَ مَعَ الأُولُ . ا ه. . كَلاَمُهُ بِرِمَّتِه .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي النَّقْصِ ؛ أَىْ : مِنْ كَوْنِهِ عَلَيْهِ زِكَاةُ مَا تَمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَلَا عِبْرَةَ بِالنَّقْصِ الْحَاصِلِ بَعْدَ الْحَوْلِ حَيْثُ أَمْكَنَ لَهُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ وَلَمْ الْحَوْلُ وَلَا عِبْرَةَ بِالنَّقْصِ الْحَاصِلِ بَعْدَ الْحَوْلُ حَيْثُ أَمْكَنَ لَهُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَى الْعَلَالَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَامُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَالَ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَالَ عَلَا اللَّهُ عَا عَلَا عَل

(٥٥٣) [٢٦] سُؤالٌ عَنْ تَخْيِيرِ السَّاعِي الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَليلٌ فِي مائة وَعِشْرِينَ مِنْ الْبَقَرِ وَفِي غَيْرِهَا فَهَلْ يَكُونُ لِلْفَقِيرِ عِنْدَ تَعَذَّرِ السَّاعِي أَوْ للْمَالك؟

جَواَبُهُ : أَنَّ ثُبُوتَهُ لِلسَّاعِيَ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتُهُ لِلْفَقِيرِ بِالأَحْرُويَّةِ ؛ لأَنَّ السَّاعِيَ وَكِيلٌ عَنْهُ كَمَا فِي نُصُوصِ الأَئِمَّةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٤) [٢٧] سُؤالٌ عَنْ تَخْيير السَّاعي هَلْ هُوَ عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي «الْمُدَوَّنَة » (٣) عَلَى نَقْلِ (ح) (٤) عَنْهَا : فَإِذَا بَلَغَتُ الإِيلُ

مختصر خلیل (ص/ ٦٥) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) انظر : «المدونة» (٢/ ٣٠٨) .

⁽٤) مواهب الجليل (٢/ ٢٦٢) .

مَائَتَيْنِ كَانَ السَّاعِي مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ أَخَذَ أَرْبَعَ حِقَاقِ أَوْ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُون كَانَ السَّنَانُ فِي الإبلِ أَمْ لا ، وَيُجْبَرُ رَبُّ الْمَالِ عَلَى أَن [يَأْتِي بِمَا اخْتَارَهُ السَّاعِيَّ لأَنْ السِّنَانُ فِي الإبلِ أَمْ لا ، وَيُجْبَرُ رَبُّ الْمَالِ عَلَى أَن [يَأْتِي بِمَا اخْتَارَهُ السَّاعِيَّ لأَنْ الْخَيَارَ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ الْآ أَنْ يَأْتِيهُ بِمَا شَاءَ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَالِ سِنُّ وَاحَدُ فَلَيْسَ للسَّاعِي غَيْرُهَا . اه. .

فَبَانَ لِلنَّاظِ ِ أَنَّ تَخْيِيرَهُ عَلَى الْوُجُوبِ أَىْ : مِنْ كَوْنِ رَبِّ الْمَالِ يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يَأْتِيهُ بِمَا أَحَبَّ حَيْثُ كَانَ السَّنانُ فِي الْمَاشِيةِ أَوْ مِنْهَا . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٥) [٢٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ للْحَجِّ أَوْ غَيْرِه وَأَقَامَ أَعُوامًا فِي السَّفَرِ وَلَهُ مَالٌ فِيه الزَّكَاةُ أَوْ وَجَبَتْ فِيه بَعْدَهُ وَلَمْ يُخْرِجْهَا فِي السَّفَرِ إِمَّا لِضَرُورَة تَلْحَقْهُ فِي مَلْ فَي السَّفَرِ إِمَّا لِضَرُورَة تَلْحَقْهُ فِي سَفَرِهَ إِنْ أَخْرَجَهَا أَوْ لِصَبَّرِه حَتَّى يَعْلَمَ سَلاَمَةَ الْمَال أَوْ لِعَدَمَ مُبَالاَته بِهَا ، فَلَمَا قَدَمَ وَجَدَ الْمَالَ قَدْ تَلَفَ . هَلْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ عَمَلاً بِقَوْل الشَّيْخِ خَلِيل: (وَإِنْ تَلَفَ جُرْه نصاب بَعْدَ الْحَوْلِ وَلَمْ يُمْكِنْ الأَدَاءُ سَقَطَتَ) (٢) أَمْ لاَ تَسْقُطْ عَنْهُ وَالْحَالَةُ كَذَلَك ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) نَاقِلاً عَنْ اللَّخْمِيِّ : وَعَلَى مَنْ أَرَادَ سَفَرًا أَنْ يُوكِّلَ مَنْ يُخْرِج عَنْهُ - أَىْ : الزَّكَاةَ - عِنْدَ حَوْلِهَا إِنْ عَلَمَ أَنَّهُ لاَ يَعُودُ إِلاَّ بَعْدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَغُولُ صَارَ مُتَعَدِّيًا فَتَصِيرُ الزَّكَاةُ فِي ذَمَّتِه فَحِينَئَذ يَجِبُ عَلَيْه إِخْرَاجُهَا وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا عَلَى أَحَد قَوْلَى مَالِك فِي اعْتَبَارِ مَوْضَعِ الْمَالِك ، وَكَذَا عَلَى الْقَوْلِ مُحُوازِ نَقْلِهَا ، وَأَمَّا عَلَى قُولُ سَحْنُونَ فَيُؤَخَّرُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى بَلَدِهِ . قَالَهُ أَبُو الْحَسَن . اه. الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَحِينَئِذٍ فَلاَ رَيْبَ فِي عَدَمِ سُقُوطِ الزَّكَاةِ عِنْدَ تَلَفِ الْمَالِ لِتَفْرِيطِهِ فِي

⁽١) سقط من الأصل.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ٦٥) .

إِخْرَاجِهَا بِعَدَمِ الْوَكَالَةِ عَلَى إِخْرَاجِهَا وَهَذَا حَيْثُ سَافَرَ عَـنْ الْمَالِ وَهُوَ نِصَابٌ وَعَلِمَ أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ مِنْ سَـفَرِهِ إِلاَّ بَعْدَ الْحَـوْلِ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُ الشَّـيْخِ خَلِيلٍ: (وَضَمِنَ إِنْ أَخَّرَهَا عَنْ الْحَوْلُ) (١) . اهـ .

وأُمَّا إِنْ سَافَرَ عَنْهُ أَقَلَ مِنْ النِّصَابِ أَوْ عَنْهُ وَفِي اعْتَقَادِهِ أَنَّهُ يَرْجِعُ مِنْ سَفَرِهِ قَبْلَ الْحَوْلُ فَهِي سَاقِطَةٌ عَنْهُ بِلاَ شَك؛ لِعَدَمِ تَفْرِيطه فِي إِخْرَاجِهَا بِعَدَمِ وَكَالَتِهُ عَلَيْهَا ؛ إِذْ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ الوكَالَةُ عَلَى إِخْرَاجِها وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْها ؛ إِذْ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ الوكَالَةُ عَلَى إِخْرَاجِها وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَيْنِها ؛ إِذْ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ الوكَالَةُ عَلَى إِخْرَاجِها وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَيْنَذِ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ تَلَفَ جُزْءُ نِصَابٍ . . . إلَخْ . وكذلك عَلَى قَوْلُ سَحْنُونَ الْقَائِلِ بِتَأْخِيرِهِ لَهَا حَتَّى يَقْدُمُ مِنْ سَفَرِهِ إِلَى بَلَدَهِ اله . . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٦) [٢٩] سُؤالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (أَوْ مَعْدَنِ) (٢) ؛ هَلْ مَعْنَاهُ مَا يَخْرُجُ مِنْ الْمَعْدَن أَوْ قيمَة الْمَعْدَن (٣) ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الَّذِي يُقَابَلُ مَعَ قَصْاءِ الدَّيْنِ وَيُزكَّى مُقَابِلُهُ مِنْ الْعَيْنِ مَا يَخْرُجُ مِنْ الْمَعْدَنِ . قَالَ السُّودَانِيُّ فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ مَعْدَن) مَا نَصُّهُ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَعْدَنٌ وَلَهُ عِشْرُونَ وَعَلَيْهِ مَثْلُهَا وَصَفْر فِي الْمَعْدَنِ مَا يُسَاوِي الدَّيْنَ فَإِنَّهُ يُزكِّى مَا عِنْدَهُ . اه. .

وَيَشْهَــدُ لِذَلِكَ أَيْضًـا [ق/٢٠٩] مَا فِي (ق) ^(٤) عَنْ سَــحْنُون وَلَفْظُهُ: مَنْ وَجَدَ فِي الْمَعْدَنِ مِائَةَ دِينَارٍ فَزَكَّاهَا وَمَعَهُ مِائَةُ [دِينَارِ] ^(٥) أُخْرَى[حَلَّ] ^(٦) حَوْلُهَا

مختصر خلیل (ص/ ٦٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ٦٣) .

⁽٣) انظر : «حاشية الخرشي» (٢٠٣/٢) .

⁽٤) التاج والإكليل (٢/ ٣٢٩) .

⁽٥) ليست في (ق) .

⁽٦) في (ق) : حال .

وَعَلَيْهِ مَائَةُ [دِينَار] (١) [فَيَجْعَلُ] (٢) دَيْنَهُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ الْمَائَةِ [الْمَعْدَنِيَّةِ بَعْدَ الزَّكَاةِ وَيُزَكِي مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ الْمَائَةِ] (٣) الَّتِي بِيَدِهِ [يُرِيدُ] (٤) إِنْ لَمْ يَكُنْ عَرْضٌ يُسَاوِي مَا بَقِيَ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٧) [٣٠] سُؤالٌ عَنْ زَكَاةِ مائَتَىْ بَقَرَةٍ هَـلْ يُجْزِئ فِيهَا مُسِنَّتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَتْبَعَهُ أَوْ لاَ يُجْزِئ فِيهَا إلاَّ خَمْسُ مُسَنَّات ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج) عند قَول الشَّيْخ خليل : (وَفِي أَرْبَعِينَ مُسنَّة ذَات ثَلَاث . .) (٥) إِلَخْ . مَا نَصُّهُ : ابْنُ عَرَفَة : وَطَرِيقُ مَعْرِفَة الْوَاجِب فِي ذَلِكَ مِنْ سَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا أَنْ يَقْسَمَ الْعُقُودَ عَلَى الأَرْبَعِينَ وَالشَّلاثِينَ فَإِنْ انْقَسَمَتْ عَلَى الأَرْبَعِينَ فَالْوَاجِب عَدَدُ الْخَارِج مُسنَّات ، وَعَلَى الشَّلاثِينَ فَالْوَاجِبُ عَدَدُهُ أَتْبِعَة ، وَعَلَى الشَّلاثِينَ فَالْوَاجِبُ عَدَدُ الْخَارِج مُسنَّات ، وَعَلَى الشَّلاثِينَ فَالْوَاجِبُ عَدَدُهُ أَتْبِعَة ، وَانْكسارُها عَلَى أَرْبَعِينَ يَلْغِي قَسْمُها وَعَلَى ثَلاثِينَ ، فَالْوَاجِبُ عَدَدُ صَحيح خارِجُهُ أَتْبِعَة وَبَدَلُ الْكُلِّ ثُلُثٌ مِنْ كَسْرِه مُسنَّةٌ مِنْ صَحيح فَالْوَاجِبُ عَدَدٌ صَحيح خارِجُهُ أَتْبِعَة وَبَدَلُ الْكُلِّ ثُلُثُ مِنْ كَسْرِه مُسنَّةٌ مِنْ صَحيح خارِجُهُ أَتْبِعَة وَبَدَلُ الْكُلِّ ثُلُثُ مِنْ كَسْرِه مُسنَّةٌ مِنْ فَمُسنَّتُنْ وَهَكَذَا . اه. .

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ أَنَّهُ لاَ يُجْزِئُ فِي زَكَاةِ مِائَتَيْنِ مِنْ الْبَقَرِ إِلاَّ خَمْسُ مُسنَّات لانْقَسَامِهَا عَلَى الأَرْبَعِينَ بِلاَ كَسْرٍ دُونَ الثَّلاَثِينَ فَيَلْغِي قَسْمَهَا عَلَيْهَا لانْكَسَارها عَلَيْه . اه. .

قُلْتُ : وَلاَ يُجْزِئَ هُنَا مَا أَشَارَ لَهُ (عج) بِقَوْلِهِ تَالِيًا لِكَلاَمِ ابْنِ عَرَفَةَ الْمُتَقَدِّمْ: قَالَ (خ) : وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ . اه. . وَمَا تَقَدَّمَ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ

⁽١) في (ق) : دين .

⁽٢) في (ق) : فليجعل .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) مختصر خلیل (ص/٥٦).

في كثير من الصُّور يَسْقُطُ الْوَاجِبُ وَهُو خلاَفُ مَا يَقْتَضِيه كَلاَمُ ابْنِ عَرَفَةً ؛ وَمِنْ أَمْثَلَة ذَلَكَ ثَلاَثَمَائَة وَسَتُونَ مِنْ الْبَقرِ فَهُنَّ تَنْقَسِمُ عَلَى ثَلاَثَيْنَ وَعَلَى أَرْبَعِينَ فَيكُونَ الْوَاجِبُ عَنْهُ عِنْدَهُ اثْنَا عَسَرَ تَبِيعًا أَوْ تَسْعَ مُسنَّات ، وَذَكَرَهُ الْمُسنِّفُ يُفِيدُ أَنَّهُ الْوَاجِبُ عَنْهُ عِنْدَهُ أَثْنَا عَسَرَ تَبِيعًا أَوْ تَسْعَ مُسنَّات ، وَذَكَرَهُ الْمُسنِّقُ يُفِيدُ أَنَّهُ يُخْرِبُ عَنْهَا سِتُ مُسنَّات وَأَرْبَعَةُ أَتْبِعَة أَوْ ثَمَانِيَة أَتْبِعَة وَأَرْبُع يَخُرُبُ عَنْهَا سِتُ مُسنَّات وَأَرْبَعَة أَتْبِعَة أَوْ ثَمَانِيَة أَتْبِعَة وَأَرْبُع يَنَ بِلاَ مُسنَّات اهد . الْمُوادُ مِنْهُ ؟ لَانْقِسَامِ هَذَه الْمَسْأَلَة عَلَى ثَلَاثِينَ وَعَلَى أَرْبُعِينَ بِلاَ كَسْرٍ وِلاَّ كَسْرٍ إِلاَّ عَلَى الأَرْبَعِينَ فَقَطْ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى كَسْرٍ وَمَ سُأَلَتُكُمْ لاَ تَنْقَسِمُ بِلاَ كَسْرٍ إِلاَّ عَلَى الأَرْبَعِينَ فَقَطْ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٨) [٣١] سُؤالٌ عَـمَّنُ اشْتَـرَى فلُوًا بِبَقَـرَات بِنيَّة التَّجْـرِبِه وَمَكَثَ عِنْدَهُ حَوْلاً وَبَاعَهُ بِأَرْبَعِينَ شَاةً فَهَلْ يُزكيها حينَئذ أَوْ يَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلاً ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلاً ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى جَلْبِ نَصِّ عَلَيْه. اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٥٩) [٣٢] سُؤالٌ عَمَّنْ أَبْدَلَ إِبلاً بِبَقَر أَوْ بَقَراً بِغَنَمٍ هَلْ حُكْمُهُ كَحُكْمٍ مَنْ أَبْدَلَ إِبلاً بِبَقَر أَوْ بَقَراً بِغَنَمٍ هَلْ حُكْمُهُ كَحُكْمٍ مَنْ أَبْدَلَ إِبِلاً بِإِبِلٍ أَوْ بَقَراً بِبَقَرٍ أَوْ غَنَمًا بِغَنَمٍ أَمَّ لاً؟

جَوابُهُ : أَمَّا حُكْمُ مَن أَبْدَلَ إِبِلاً بِبَقَرٍ أَوْ بَقَرًا بِغَنَمٍ، فَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ مُخَالفُهَا) (١) قَالَ (مِخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمَه : هَذَا مَفْهُومَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ مُخَالفُهَا) (١) قَالَ (مِخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمَه : هَذَا مَفْهُومَ نَوْعِهَا أَىْ : [لا] (٣) إِنْ أَبْدَلَ مَاشِيَةَ التِّجَارَةِ أَوْ القَيْيَةَ بِنَوْعَ مُخَالفَهَا كَإِبِلِ بِبَقَرٍ أَوْ نَوْعِهَا أَىْ : [لا] (٣) إِنْ أَبْدَلَ مَاشِيَةَ التِّجَارَةِ أَوْ القَيْبَةِ بِنَوْعَ مُخَالفَهَا كَإِبِلِ بِبَقَرٍ أَوْ غَنْمَ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ [حَوْلاً] (٤) عَنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوايَتِه عَنْ مَالَك . ابْنُ رَشُد : قَنَمُ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ [حَوْلاً] (٤) عَنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوايَتِه عَنْ مَالَك . ابْنُ رَشُد : قَنَامًا عَلَى الْمَاشِيَةِ تُشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ [و] (٥) الدَّنَانِيرِ ، وَزَادَ (ق) (٢): أَنَّهُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ج) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۲/۱۵٦) .

⁽٣) سقط من (مخ) .

⁽٤) سقط من (مخ) .

⁽٥) في (ق) : أو . (٦) التاج والإكليل (٢/ ٢٦٥) بمعناه .

يَسْتَأَنفُ بِهَا حَوْلاً؛ لأَنَّهُمَا صِنْفَان . اهـ .

وَأَمَّا مَنْ أَبْدَلَ إِبِلاً بِإِبِلِ أَوْ بَقَرًا بِبَقَرِ أَوْ غَنَمًا بِغَنَمٍ فَإِنْ كَانَتْ الْمُبْدَلَةُ لِلتَّجَارَةِ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْمُسْارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَمُبْدِل مَاشِيَةَ تَجَارَةً فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْمُسْارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَمُبْدِل مَاشِيَةَ تَجَارَةً وَالْمُنْ أَوْ نَوْعَهَا (٢) . اهد . وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ: [وَإِنْ] (أَوْ نَوْعَهَا) .

قَالَ (مخ) (٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِمَحَلِّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : وَإِنْ أَبْدَلَهَا بِنَوْعِهَا كَبُخْتِ بِعَرابِ وَبَقَرٍ بِجَامُوسٍ وَمَعْزٍ بِضَأْنِ بُنِي عَلَى حَوْلِ الْمُبْدَلَةِ مُطْلَقًا سَوَاءً زكَّى عَيْنَهَا أَمْ لا . اه مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِهِ . وَإِنْ كَانَتْ لِلْقَنْيَةِ فَالْحُكْمُ فِي سَوَاءً زكَّى عَيْنَهَا أَمْ لا . اه مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِهِ . وَإِنْ كَانَتْ لِلْقَنْيَةِ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ [ق/ ٢١٠] الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَنِصَابِ قِنْيَةٍ) (٤) .

قَالَ (مخ) (٥) فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمِه : يَعْنِي أَنَّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ نِصَابُ مَاشِيةً لِلْقَنْيَةِ فَأَبْدَلَهَا بِنصَابِ عَيْنِ أَوْ بِنصَابِ مِنْ نَوْعِهَا، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى حَوْلِ الأَصْلِ لَلْقَنْيَةِ فَأَبْدَلَهَا بِنصَابِ عَيْنِ أَوْ رَكَّاهَا ، [فَالتَّشْبِيهُ فِي الصُّورَتَيْنِ] (٦) وَلَوْ أَبْدَلَهَا أَيْ : مِنْ يَوْمِ مَلْكُ رِقَابِهَا أَوْ رَكَّاهَا ، [فَالتَّشْبِيهُ فِي الصُّورَتَيْنِ] (٦) وَلَوْ أَبْدَلَهَا بِدُون نَصَابِ مِنْ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ لَا رَكَاةَ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا نَقَلَهُ فِي «التَّوْضِيح» وَكَذَا إِذَا أَبْدَلَهَا بِدُون نَصَابِ مِنْ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ لَا رَكَاةً عَلَيْهِ اتَّفَاقًا بَقُلُهُ فِي «التَّوْضِيح» وَكَذَا إِذَا أَبْدَلَهَا بِدُون نَصَابِ مِنْ نَوْع الْمَاشِية وَأَبْدَلَهُ بِنصَابِ [فَإِنْ كَانَ عَيْنًا اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْع الْمَاشِية الْمُبْدَلَةِ] (٧) بَنِي كَعْشْرِينَ بَقَرَةً لِلْقِنْيَةِ أَبْدَلَهَا بِثَلاَثِينَ جَامُوسًا فَيُزَكِّهَا عَلَى حَوْلًا وَالْمَاشِية وَالْمُدْدَلَةِ] (٧) بَنِي كَعْشْرِينَ بَقَرَةً لِلْقِنْيَةِ أَبْدَلَهَا بِثَلاَثِينَ جَامُوسًا فَيُزَكِّهَا عَلَى حَوْلًا وَالْهَالْمَاشِيةً الْمُبْدَلَة] (٧) بَنِي كَعْشْرِينَ بَقَرَةً لِلْقِنْيَةِ أَبْدَلَهَا بِثَلاَثِينَ جَامُوسًا فَيُزَكِّيهَا عَلَى حَوْل

⁽١) في الأصل : أرقنية .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٥٧) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٢/ ١٥٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٥٧) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٢/ ٢/ ١٥٥، ١٥٦).

⁽٦) زيادة من (مخ) .

⁽٧) في (مخ) : [أنه لا يبني ويستقبل ، وهذا بالنسبة إلى العين صحيح ، وأما بالنسبة إلى نوع الماشية فلا ، بل يبني] .

مَنْ يَوْمٍ مَلَكَ الْبَـقَرَ . اهـ كَـلاَمُهُ مَـعَ حَذْف بَعْـضهِ . إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَـرَفْتَ مُخَالَفَةَ حُكْم الْمَسْأَلَتَيْن . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦٠) [٣٣] سُوالٌ عَنْ الأُرْزِ الَّذِي يَنْبُتُ عِنْدَ الْمِيَاهِ فِي الْخَلُواتِ هَلْ تَجبُ فيه الزَّكَاةُ إِنْ يُحْرَثَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : وَمِنْ «الْمَجْمُوعَة » وَكَتَابُ ابْنِ الْمَوَّازِ قَالَ مَالكٌ : وَلاَ زَكَاةَ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْ الْجَبَالِ مِنْ [كَرْم] (٢) وَزَيْتُون [وَتَمْر مِمَّا لاَ ملْك] (٣) لَهُ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَمَا أُخِذَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَصَيهِ الْخُمْسُ إِنْ [جُعِل] (٤) فِي الْمَغَانِم . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦١) [٣٤] سُؤالٌ عَنْ عَبِيد يَزْرَعُونَ لأَسْيَادِهِمْ وَيَحْصُدُونَ الزَّرْعَ دُونَ حَضُرَتِهِمْ لِتَعَذُّرِ الْحُضُورِ عَلَيْهِمْ زَمَنَ الْحَصَادِ وَيَسْرَقُونَ الْعَبِيدَ مِنْ الزَّرْعِ مَا يَفْعَلُ السَّيِّدَ فِي زَكَاته ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يُزَكِّى مَا وَجَدَ مِنْ الزَّرْعِ وَمَا فَوَّتُوهُ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ فِيهِ لِعَدَمِ تَفْرِيطِهِ؛ لَتَعَذُّرِ حُضُورِهِ زَمَنَ الْحَصَادِ كَمَا فِي السُّؤَالِ فَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ تَفْرِيطِهِ؛ لَتَعَذُّر حُضُورِهِ زَمَنَ الْحَصَادِ كَمَا فِي السُّؤَالِ فَهَذَا هُو مُقْتَضَى نُصُوصِ أَعْمَّنا وَنُوازِلِهَا فَفِي «الْمُدُونَّة» : ومَنْ جَذَّ ثَمَرةُ أَوْ حَصَدَ زَرْعَهُ وفِيهِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَلَمْ يَدُخُلُ بَيْتَهُ حَتَّى ضَاعَ مِنْ الأَنْدَرِ أَوْ الْجَرِينِ لَمْ يَضْمَنْ زَكَاتَهُ . اه. .

وَفِي الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتُبِرَتْ) (٥). وَفِي (ح) (٦) عَنْ اللَّخْمِيِّ: فَإِنْ سُرِقَتْ الثِّمَارُ بَعْدَ الْخَرْصِ أَوْ أَجِيحت لَمْ يَكُنْ عَلَيْه شَيَءٌ. اهـ.

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٢٧٩) .

⁽٢) في (ح) : كروم .

⁽٣) في (ح) : وتمر مما لا مالك له .

⁽٤) في (ح) : جعله .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٥٩) .

⁽٦) مواهب الجليل (٢/ ٢٨٩).

وَفِي «نَوازِلِ الزَّوَاوِي» مَا نَصُّهُ: وَسُئِلَ عَنْ زَرْعٍ مُصفَّى تَرَكَهُ رَبُّهُ لِيَنْظُرَ مَوْضِعًا يَحْرِزُهُ فِيهِ فَسُرِقَ أَوْ غُصِبَ فَهَلْ حَظُّ الْمَسَاكِينِ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ الْمُصِيبَةُ مِنْ الْجَميع ؟

فَأَجَابَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفْرِيطٌ مِنْ مَالَكِه فِي تَأْخِيرِ الإِخْرَاجِ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَتَلْكَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِالْجَمِيعِ . اه . فَإِذَا تَأَمَّلُتَ هَذِهِ الأَنْقَالَ عَلَمْتَ أَنْ لاَ زَكَاةَ عَلَى السَّيِّدِ فِي مَا سَرَقَ عَبِيدُهُ مِنْ الزَّرْعِ حَيْثُ تَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ لِلْحَصَادِ وَلَمْ يُفَرِّطْ فِيْ تَأْخِيْرِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٥) [٣٥] سُؤالٌ عَنْ قَدْر نصاب العَيْن بوزَن بلاَدنا وَلاَتَة (١) ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ نِصَابَ الفَضَّة عِنْدَنَا خَمْسَة عَشَرَ أُوقِيَّةٌ وَمِنَ الذَّهَبِ ثَلاَثَةَ عَشَرَ مَثْقَالاً وَثَلُثُ مَثْقَالاً وَثُلُثُ مَثْقَالاً وَثُلُثُ مَثْقَالاً وَثُلُثُ مَثْقَال عِنْدَنَا وَاحِدٌ ؛ لَأَنَّ الأُوقِيَّةَ عِشْرُونَ درْهَمَا الأُوقِيَّة مَثَاقًيلَ سَوَى ثُلُث عِنْدَنَا وَاحَدٌ ؛ لَأَنَّ الأُوقِيَّة عِشْرُونَ درْهَمَا وَالمُثْقَالُ السَّبْعَة سَوَى ثُلُث عِشْرُونَ ثَلُثًا وَقَدْرُ الدِّرْهَمِ والثُلُث وَاحِدٌ ، وَالمُثْقَالُ أَرْبَعَ قَيْرُونَ قيراطأ ، ووزُن قيراطنا أَرْبَع حَبَّاتٍ ونَصْفُ مَن حَبِّ الشَّعيرِ ، وَحَبُّ الصَّلاحِ المُتوسِط وَهُو أَقْنَاتُ وَحَبُّ الصَّلاحِ المُتَوسِط وَهُو أَقْنَاتُ وَعَشْرُ الهند المُتَوسِط وَهُو أَقْنَاتُ قيراطان عَنْدَنَا ، وحَبَّ نَصْفُ قيراط وهو حَبُّ أَحْمَرٌ طَغِيرٍ . فَهَذَا التَّحْديدُ وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْقَاضِي الطَّالِبِ أَبِي بِكُو المَحْجُوبِيِّ [ق/٢١١] عَلَى المُخْتَصَر اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦٣) [٣٦] سُؤالٌ عَنِ الحُلِيِّ الَّذِي لاَ تَجِبُ فِيْهِ الزَّكَاةُ وَعَنِ الَّذِي ْ تَجِبُ لَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي لاَ تَجِبُ فِيْهِ الزَّكَاةُ هُوَ المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ:

⁽١) وتكتب أيضًا : ولاتا ، من كبريات المدن الموريت انية وهى قلب الشقافة والحـضارة العـربية والإسلامية في موريتانيا .

(وَحُلِيّ وَإِنْ تَكَسَّرَ إِنْ لَمْ يَتَهَسَّمْ وَلَمْ يَنْوِ عَـدَمَ إِصْلاَحِهِ أَوْ كَـانَ لِرَجُلٍ أَوْ كرَاء)(١). اهـ .

وَالَّذِيْ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيْهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ أَيْضًا: (إِلاَّ مُحْرِمَ [اللَّبْس] (٢) أو مُعَدًا [للعاقبة] (٣) أوْ صَدَاقًا أوْ مَنْوِيًا بِهِ التَّجَارَةُ) (٤). أهـ.

وَمَفْهُومُ قَـوْلِهِ : (إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ) أَىْ : فَإِنْ تَهَشَّمَ فَإِنَّهُ تَـجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إذا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَعَدُ تَهَشُّمهِ، لِتَعَذَّرِ إِصْلاَحِهِ وَلاْ يَعُوْدُ إِلاَّ بِالسَّبَكِ فَهُو كَالتَّبْرِ ، وَسَوَاءٌ نَوَىْ إصْلاَحَهُ أَمْ لاَ .

وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ أَيْضًا: (وَلَمْ يَنْوِ عَـدَمَ إِصْلاَحِهِ) أَىْ: فَإِذَا تَكَسَّرَ دُوْنَ تَهَشَّمٍ وَنَوَى عَدَمَ إِصْلاَحِهِ) أَىْ: فَإِذَا تَكَسَّرَ دُوْنَ تَهَشَّمٍ وَنَوَى عَدَمَ إِصْلاَحِهِ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَعْدَ كَسْرِهِ.

انْظُوْ شَرُوْحَ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ (٥) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣٦٤) [٣٧] سُوَّالٌ عَمَّنْ كَانَ عنْدَهُ نِصاَبٌ مِنَ العَيْنِ وَاَشْتَرَى بِهِ عُرُوْضًا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ أَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ بِإِجْـمَاعٍ كَمَا فِي (ح) (٦) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ. اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦٥) [٣٨] سُؤالٌ عَنْ مُدِيْرٍ مَلَكَ عَرْضَهُ بِهَبَةٍ مَثَلاً وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ عَلَى حِدَةٍ

⁽۱) مختصر خليل (ص/ ٦٠) وانظر : «حاشية الخرشي» (٢/ ١٨٢) و«التاج والإكليل» (٢/ ٢٩٦) .

⁽٢) سقط من «مختصر خليل» .

⁽٣) في «المختصر»: العاقبة.

⁽٤) مختصصر خليل (ص/ ٦٠) وانظر : «حاشية الخرشي » (٢/ ١٨٣) و«مواهب الجليل» (٤) مختصصر خليل (ص/ ٢٠) .

⁽٥) تقدمت الإشارة إلى بعضها فانظرها غير مأمور .

⁽٦) مواهب الجليل (٢/ ٣٢١) و«التاج والإكليل» (٢/ ٢٦٤ / ٣١٤).

منْ مَاله الآخَر وَمَلَكَ منْهُ عَيْنًا بَعْدَ تَكَرَّر الْبَيْعِ فَيْه حَتَّى صَارَ ثَمَـنُهُ يَقُومُ بِهِ بِأَنْ بَاعَهُ ثُمَّ بَاعَ ثَمَنَهُ بِعَيْنِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ تَقْوِيمَ مَالِهِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ مَا عِنْدَهُ مِنْ عُرُوضِ التِّجَارَةِ مِنْ مَالِهِ الأَصْلِيِّ وَغَيْدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ الْعَرْضَ الْمَبِيْعَ الآنَ وَغَيْدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ الْعَرْضَ الْمَبِيْعَ الآنَ بِمُعَاوَضَةٍ وَنَوَى بِهِ التِّجَارَةَ وَمَلَكَ أَصْلَهُ بِمُعَاوَضَةٍ أَيْضًا وَبَاعَهُ بِالْعَيْنِ وَقَبَضَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ: (وَإِنَّمَا يُزَكِّيْ عَرْضُ لاَ زَكَاةً فِيْ عَيْنِهِ مُلكَ بِمُعَاوَضَةً) (١) إلخ . وَالحَاصِلُ أَنَّ المُديرَ إِذَا بَاعَ عَـرْضًا مِنْ عُـرُوضِ التِّجَارَةِ بِعَـيْنِ وَلَوْ دَرْهَمًا وَقَبَضَهَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقُويمُ جَمِيعٍ مَا عِنْدَهُ مِنْ عُـرُوضِ التِّجَارَةِ عِنْدَ تَمَامٍ وَقَبَضَهَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقُويمُ جَمِيعٍ مَا عِنْدَهُ مِنْ عُـرُوضِ التِّجَارَةِ عِنْدَ تَمَامِ حَـوْله الشَّينِ اللَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَقَـوْل الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَلْ حَـوْله [الأَصْل](٢) أَوْ وَسَطُهُ أَوْ وَسَطَهُ أَوْ المَا اللَّهُ عَلَى أَوْل حَوْله أَوْ وَسَطَهُ أَوْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٥) ، وَمَنْ الإِدَارَةِ تَأُويلانَ) (٤) وَسَوَاءٌ بَاعَ بِالْعَـيْنِ أَوْلَ حَوْله أَوْ وَسَطَهُ أَوْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٥) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦٦) [٣٩] سُؤالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ تَرَكَ شِرَاءَ العَيْنِ فِرَارًا مِنْ الزَّكَاةِ أَنَّهَا لاَ تَسْقُطُ عَنْهُ ، مَا صُوْرَةُ التَّرْك ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ صُورَتَهُ أَنْ يَكُوْنَ الْمَانِعُ لَهُ مِنْ بَيْعِ العُرُوْضِ الفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةَ وَلَوْلاَ خَشْيَتُهَا لَبَاعَ عَرْضَهُ بِالْعَيْنِ ؛ فَفِي (ح) (٦) عَنِ الرَّجْرَاجِي فِي المُديرِ إِذَا

⁽۱) مختصر خليل (ص/ ٦١) وانـظر : «حاشـيـة الخـرشي» (۲/ ١٩٥) و«مـواهب الجليل» (۲/ ٣١٨) و«التاج والإكليل» (٣١٨/٢) .

⁽٢) في «المختصر »: للأصل .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٦٢) .

⁽٥) انظر : «حاشية الخرشي» (٢/ ١٩٧) و «التاج والإكليل» (٢/ ٣٢٣) .

⁽٦) مواهب الجليل (٢/ ٣٢١) .

كَانَ يَبِيْعُ الْعَرِضَ ذَرِيعَةً لإِسْقَاط الزَّكَاةِ، فَلاَ يَجِبُ لَهُ بِاتِّفَاقِ الْمَذْهَبِ وَيُؤْخَذُ بزكاة ما عنْدَهُ مِنَ الْمَالِ . اهـ .

وَفَيْهِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ جزى : مَنْ كَـانَ يَبِيْعُ العَرْضَ بِالْعَرْضِ ولا يَنُضُّ لَهُ مِنْ ثَمَن ذَلِكَ عَيْن فَـلاَ رَكَاةَ عَلَيْـهِ إِلاَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ الزَّكَـاةِ فَـلاَ تَسْقُطُ عَنْهُ اهـ .

قَالَ : فَيَعُمُّ اللَّدِيرُ واللُّحْتَكِرُ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ . ا هـ .

وَالفَرَارُ إِنَّمَا يَعْلُم مِنْ جِهَتِهِ كَمَا فِيْ [ق/٢١٢] شُرُوح الشَّيْخِ خَلِيلٍ.اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦٧) [٤٠] سُؤالٌ عَمَّنْ مَلَكَ مِنْ عَرْضِ التِّجَارَة بَعْدَ حَوْله عَيْنًا مِرَارًا في شَهْرِ وَاحد يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ في ذَلَكَ العَامِ فَقَطْ أَوْ مَلَكَهُ الأَوَّلُ يُوجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِهِ فِي العَامِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِهِ فِي العَامِ المُسْتَقْبَلِ؟ التَّقُويمُ بِهِ فِي العَامِ المُسْتَقْبَلِ؟

جُوابُهُ: أَنَّ مَا مَلَكَ مِنَ العَيْنِ أُوَّلَ الشَّهْرِ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ حِينَئِذ، وكَانَ مِنْ يَوْمِئِذ حَوْلُهُ ؛ فَهَى «اللَّدَوَّنَة » (١): وإِنْ لَمْ يَنُض لَهُ شَيءٌ فِي سَنَتِه فَلاَ تَقْوِيمَ عَلَيْهُ ثُمَّ إِنْ نَضَّ لَهُ شَيءٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ قَوْمٌ وَزَكَّى وَكَانَ مِنْ يَوْمِئِذ حَوْلُهُ. اهد.

وَأَمَّا مَا مَلَكَ مِنَ الْعَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِهِ فِي الْعَامِ الْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ تَمَامِهِ لِنُضُوْضِ عَيْنِ لَهُ فِي أُوَّلَهِ ، وَسَوَاءً بَقَى بِيَدهِ مَا نَضَّ أَوْ ذَهَبَ مِنْ يَدهِ وَلَوْ سَرِيعًا كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ (٢) وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَضَّ لَهُ عَيْنٌ بَعْدَ حَوْلُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ حَينَئذ وَكَانَ مِنْ يَوْمِئِذ حَوْلُهُ كَمَا. مَرَّ عَنْ (اللَّدَوَّنَةِ » قَرِيبًا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ نَضَ لَهُ عَيْنٌ أَيْضًا فِي أُوَّلَ حَوْلِهِ المُسْتَقْبَلِ فَوَجَبَ (المُدَوَّنَةِ » قَرِيبًا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ نَضَ لَهُ عَيْنٌ أَيْضًا فِي أُوَّلَ حَوْلِهِ المُسْتَقْبَلِ فَوَجَبَ

⁽١) انظر : «المدونة» (٢/ ٥٥٧) .

⁽٢) الفواكه الدواني (١/ ٣٣٤) .

عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِذَلِكَ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ؛ فَفِي «التَّوْضِيحِ» أَنَّ المَشْهُورَ لا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَنُضَّ أَوَّلَ الْحَوْلِ أَوْ وَسَطَهُ أَوْ آخِرَهُ .

قَالَ فِي «اللَّهُوَّنَة »: وَإِنْ نَضَّ للْمُدِيرِ فِي السَّنَةِ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ فِي وَسَطِهَا أَوْ فِي طَرَفَيْهَا قُوْمً عُرُوْضَهُ لِتَمَامِهَا وَزَكَّى آهِ (١). واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٥٦٨) [٤١] سُؤالٌ عَنْ مُدير بَاعَ عَرَضًا مِنْ عُرُوضِ التِّجَارَةِ بِعَيْنِ أَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّقُويمُ بِمُجَرَّدِ البَيْعِ إِنْ تَمَّ حَوِّلُهُ أَوْ حَتَّى يَقْبَضَ العَيْنَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْـوِيمُ إِلاَّ بَعْدَ قَبْضِهِ لِلْعَـيْنِ كَمَا فِي (مخ) (٢) والنَّفْرَاوِيِّ (٣) اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٦٩) [٤٢] سُؤالُ عَنْ مُديرِ اشْتَرَىْ سلْعَةً بِعَيْنِ إِلَىْ أَجَلِ وَاتَّجَرَ بِهَا حَتَّى رَبَحَ فَيْهَا مِنَ الْعَيْنِ أَزْيَدَ مِنَ الْعَيْنِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقُوْيَمُ عُرُوضُه بِذَلكَ أَمْ لاَ؟ وَمَا الْحُكُمْ أَيْضًا فِي زَكَاةً تِلْكَ الْعَيْنِ أَيَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا بِأَسَرِهَا أَو الزَّائِدِ مِنْهَا عَلَى الدَّيْنِ فَقَطْ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ عُرُوضِهِ بِذَلكَ لَمْلكِهِ لِلسِّلْعَةَ بِمُعَاوَضَةَ وَبِنيَّة تَجَرٍ وَقَدْ عَاوَضَ عَلَيْهَا بِعَيْنٍ وَبَاعَهَا بِهَا وَقَبَضَهَا ؛ فَلَقَدْ تَوَفَّرَتْ فَيْهِ شُرُوطَ تَجَرٍ وَقَدْ عَاوَضَ عَلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (مَلَكَ بِمُعَاوَضَة بِنِيَّة تَجَرٍ)(٤) وكَانَ كَأْصُلُهِ أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ وَبِيْعَ بِعَيْنِ . اهد . وأَمَّا الْعَيْنُ فَالْحُكُمُ فَيِهَا أَنَّهَا تُزَكَّيْ كَأْصُلُهِ أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ وَبِيْعَ بِعَيْنِ . اهد . وأَمَّا الْعَيْنُ فَالْحُكُمُ فَيها أَنَّهَا تُزَكَّيْ عَلَى حُكْمٍ زكَاةِ الدَّيْنِ ، وَهُو إِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَجْعَلُ فِي مُقَابَلَةِ الدَّيْنِ زكَّاهَا عَلَى عَدْرِ الدَّيْنِ فَقَطْ ؛ فَفِي حَاشِيةٍ أَحْمَدَ الزَّرْقَ بِأَسْرِهَا وَإِلاَّ زكَّى الزَّائِدَ مِنْهَا عَلَى قَدْرِ الدَّيْنِ فَقَطْ ؛ فَفِي حَاشِيةٍ أَحْمَدَ الزَّرْقَ

⁽۱) انظر : «مواهب الجليل » (۲/ ۳۲۰) .

⁽۲) حاشية الخرشى (۲/ ۱۹۷) .

⁽٣) الفواكه الدواني (١/ ٣٣٢) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٦١) .

عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَلَوْ رَبَحَ دَيْنٌ لاَ عَوَضَ لَهُ عِنْدَهُ) (١) مَا نَصُّهُ: ونَبه بِقَوْلِهِ: لاَ عَوَضَ لَهُ عِنْدَهُ عَلَى مَحَلِّ التَّوَهُم ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عِوضٌ عِنْدَهُ كَانَ أَحْرَى بِالْحُكُم ؛ فَإِذَا كَانَ بِيده عشْرُونَ دِيْنَارًا أَوِ اشْتَرَى سلْعَةً بِعِشْرِيْنَ دِيْنَارًا عَلَى أَنْ يَنْقُدَهَا فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى حَوْلٌ فَبَاعَ السِّلْعَةَ بِأَرْبَعِيْنَ، فَإِنَّهُ يُزكِّى عَلَى أَنْ يَنْقُدُها فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى حَوْلٌ فَبَاعَ السِّلْعَةَ بِأَرْبَعِيْنَ، فَإِنَّهُ يُزكِّى الْعِشْرِيْنَ الرَّبْحَ عَلَى المَشْهُورِ وَبَقِيَّةُ الثَّمَنِ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَزَكَاتُهُ عَلَى حُكْم زكاة الدَّيْنِ الآتِي [ق/٢١٣] وَهُو إِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَجْعَلُهُ فِي الدَّيْنِ زَكَّى وَإِلاَّ فَلا ، وأمَّا مَا بِيَدِه قَبْلَ الشَّرَاء فَيُزكِّى عَلَى حَالَتِهِ اهِ. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧٠) [٤٣] سُؤالٌ عَنْ مَدين تَسلَّفَ عشْريْنَ مشْقَالاً ذَهبًا وَضَمَّهَا إِلَى عشْرِيْنَ مَشْقَالاً ذَهبًا وَضَمَّهَا إِلَى عشْرِيْنَ أُخْرَى عنْدَهُ واشْتَرَى بِالْجَمِيعِ سِلْعَةً وَاتَّجَرَ بِهَا حَتَّى صَارَ منْهَا مَلْحٌ وَعَيْنٌ فَدَفَع المِلْحَ فِي قَضَاءِ السَّلَفَ وَرَبَحَ العَيْنَ أَيَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيْمُ عُرُوضِهِ بِذَلكَ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ عُرُوضِهِ بِذَلِكَ لِتَوَفَّرِ شُرُوْطِ التَّقْوِيمِ فِيهِ وَعُدُمُ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧١) [٤٤] سُؤالٌ عَنْ مُديْرِ بَاعَ عَرْضًا مِنْ عُـرُوضِ التِّجَارَة بِعَـيْن وَقَوْمَ لِذَلِكَ وَزَكَّى مَا وَجَبَتْ عَلَيْه زَكَاتُهُ بِه مِنْ دَيْن وَغَـيْرِه ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَبَضَ البَاقِي لَذَلِكَ وَزَكَّى مَا وَجَبَتْ عَلَيْه زَكَاتُه بِه مِنْ دَيْن وَغَـيْره ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَبَضَ البَاقِي مَنْهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْه بِقَبْضِه تَقْوِيمٌ حَيْنَاد إِنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَإِلاَّ انْتَظَرَ تَمَامَهُ ، أَوْ لاَ تَجَبُ عَلَيْه تَقُويمٌ بِذَلَكَ بَلْ حَتَّى يَمْلكَ عَيْنًا بِبَيْع آخَرٍ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ مُقْ تَضَى نُصُوصِ أَئِمَّتَنَا بَلْ صَرِيْحِهَا أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمٌّ حَتَّى يَمْلكَ عَيْنًا آخَرَ ؛ فَفِي الشَّيْخِ خَلَيْلٍ فِي مَبْحَثَ شُرُوْطِ الزَّكَاةِ ثَمَنُ الْعَرْضِ أَوْ قِيمَتُهُ مَا نَصَّهُ : (وَبَيْعٌ بِعَيْنٍ) (٢) ، وَفِي «اللَّدَوَّنَةِ » : فَإِنّ لَمْ يَنْض لَهُ شَيءٌ أَوْ قِيمَتُهُ مَا نَصَّهُ : (وَبَيْعٌ بِعَيْنٍ) (٢) ، وَفِي «اللَّدَوَّنَةِ » : فَإِنّ لَمْ يَنْض لَهُ شَيءٌ

مختصر خلیل (ص/ ۲۰) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۲) .

فِي سَنَّتِهِ فَلاَ تَقُويْمَ اهـ .

(ح) (١) عَن ابْنِ يُونْسُ : وَلاَ زَكَاةَ . اهـ .

أَحْمَــدُ الزَّرْقَانِي فِي «حَاشِـيَتِه» : وَمَعْـنَى النَّضُوْضِ : البَيْعُ بِعَـيْنٍ عَلَى مَا يَظْهَرُ ، وَقَدْ أَفَادَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَبَيْعٌ بِعَيْنِ) . اهـ .

وَفِيْهِ أَيْضًا قَبْلَ هَلْ اللَّهُ بِأَسْطُرِ مَا نَصُّهُ: أَمَّا لَوْ كَانَ يَبِيْعُ العُرُوضَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ فَالْمَشْهُورُ عَدَمُ التَّقْوِيمِ. قَالَهُ فِي «التَّوْضيح». اه. .

وَظَاهِرُ هَذَا وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَيْنٌ لَمْ يَبِعْ بِهَا فَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ نِصَابُ عَيْنٍ فَأَكْثَرَ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيْهِ وَلاَ يُقَوِّمُ عُرُوضَهُ . اهـ الْمُرَادُ منْهُ .

فَإِذَا عَـرَفْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْمُديرَ لاَ يُقَوِّمُ مَـرَّتَيْنِ بِثَمَنِ مَـا بَاعَ مِنْ عُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَسَوَاءٌ قَبَضَهُ فِي مَرَّةِ أَوْ أَكْثَر . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧٢) [٤٥] سُوَّالٌ عَمَّا يَأْخُذُ المَعَافِرَةُ مِنَ الزَّرْعِ مِنْ عِنْدِ أَرْبَابِهِ عَلَى زُرُوْعِهِمْ هَلْ يَسْقُطُ مِنَ الزَّكَاة أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَسْقُطُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرُهُ ، وَمَالَ ابْنُ مِحْرِزِ إِلَى عَدَمِ السُّـقُوْطِ واخْتَارَهُ ابْنُ عَرَفَةٍ ـ رَحِمَةُ اللَّهُ ـ وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنَ «اَلْمُدَوَّنَة».

انْظُرْ «نَوَازِلَ ابْنِ هِلاَلِ» و«مَسَائِلَ الزَّوَاوِي» اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : في ذَكْرِ جُمْلَة مِنْ كَلاَمِ الأَئِمَّة ـ رَضَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ـ في زَكَاةِ العُرُوْضِ ؛ لَتَكُوْنَ تَبْصِرةً لمَنْ لاَ عِلْمَ لَهُ بِهَا وَتَذْكُرةً لمَنْ لَهُ بِهَا عِلْمٌ فَأَقُولُ فِي الْعُرُوْضَ ؛ لَتَكُوْنَ تَبْصِرةً لمَنْ لاَ عِلْمَ لَهُ بِهَا وَتَذْكُرةً لمَنْ لَهُ بِهَا عِلْمٌ فَأَقُولُ فِي ذَلكَ ـ وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلاَنُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُولًا قُولًا بِالله الْعَلَى العَظِيمُ : إِنَّا العَرْضَ إِمَّا أَنْ يكونَ لِلتَّجَارَةِ مِنْ إِدَارَةٍ أَوْ احْتِكَارٍ أَمْ لاَ ؟ فَإِنْ كَانَ لِلتَجَارَة فَلزَكَاتِه شُرُوطُ سَتَّةٌ.

⁽۱) مواهب الجليل (۲/ ۳۲۰) .

أَشَارَ لَأُوَّلُهَا الشَّيْخُ خَلَيْلٌ بِقَوْله : (وَإِنَّمَا يُزَكِّى عَرْضًا لاَ زَكَاةَ فِي عَيْنهِ)(١) أَىْ : كَالْعَبِيْدِ ، وَالثَيَّابِ وَمَا دُونَ النِّصَابِ مِنَ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ .

وأُمَّا الْعَرْضُ الَّذِي فِي عَيْنِهِ الزَّكَاةُ كَنِصَابِ الْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ وَالْحُلِيِّ الَّذِي وَيَعْنِهِ الزَّكَاةُ مَنْ عَيْنِهِ الزَّكَاةُ مَنْ عَيْنِهِ الزَّكَاةِ مِنْ عَيْنِهِ بَلْ تَجِبُ فَيْهِ الزَّكَاةُ فَلاَ يَعْدَلُ بِهِ عَمَّا [ق/٢١٤] هُوَ عَلَيْهِ مِنْ زَكَاتِهِ مِنْ عَيْنِهِ بَلْ الْمَاشِيَةُ يُزِكِيها مِنْ رِقَابِها وَلاَ يُقَوِّمُها يَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مُديرًا فَبَاعَها فَيُزكَّى ثَمَنُها لِمَا الْمَرْثِ فَإِنَّهُ يُزكِيها مِنْ عَيْنِهِ أَوَّلاً وَيُقَوِّمُهُ لِحَوْل مِنْ تَزْكِية رِقَابِها ، وأُمَّا نِصَابُ الْحَرْثِ فَإِنَّهُ يُزكِيه مِنْ عَيْنِهِ أَوَّلاً وَيُقَوِّمُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ؟ أَيْ : فِي ثَانِي عَامٍ مَثَلاً كَمَا فِي (عَبَقٍ) (٢) كَالْعَرَضِ إِذَا كَانَ مُدِيْرًا.

قَوْلُهُ : (وَإِنَّمَا يُزَكِّى عَرْضَ) : أَىْ : عِوَضَ عَرْضٍ ؛ وَهُـوَ قِيْمَتُـهُ لِلْمُدِيْرِ حَيْثُ قَوَّمَ وَثَمَنُهُ للْمُحْتَكِرِ حَيْثُ بيْعَ .

قَوْلُهُ : (لاَ زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ) بَعْضُهُمْ جَعَلَهُ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهُ شَرْطًا .

الثّانِي : أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ حَلَيْلٌ بِقَوْلِه : (ملْكُ بِمُعَاوَضَةَ) ؛ أَى : يُشْتَرَطُ فِي هَذَا الْعَرْضِ الْمَبِيْعِ أَنْ يَكُونَ مُلِّكَ بِمُعَاوَضَة مَالَيَّة ، وَمَنْهَا الْقَرْضُ كَما فِي «كَبِيرِ» (مخ) (٣) : لاَ عَرْضَ مُلِّكَ بِهِبَة أَوْ إِرْثَ أَوْ مُلِّكَ بِمُعَاوَضَة غَيْرِ مَالِيَّة كَبِيرِ» (مخ) وَلا مِنْ قَبْضِه إِلاَّ أَنْ يُؤَخِّرً كَخُلُعِ أَوْ صَدَاق أَوْ جَنَايَة فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِقَمْنِ الْكُلِّ حَوْلاً مِنْ قَبْضِه إِلاَّ أَنْ يُؤَخِّرً قَبْضُه أَوْ يُزكِيه قَوْلاَنَ هَلْ يَسْتَقْبِلُ بِالثَّمَنِ حَوْلاً مِنْ قَبْضِه أَوْ يُزكِيه لَوْ يُولاً مِنَ قَبْضِه أَوْ يُزكِيه لَوْ يَسْتَقْبِلُ بِالثّمَنِ حَوْلاً مِنْ قَبْضِه أَوْ يُزكِيه لَمْ اللّهَ عَرْضَ مُفَادُه قَوْلاَن هَلْ الشَّيْخُ خَلِيْلُ بِقَوْلِه : (وَلَعَنَا (عَلَا) إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضَ مُفَادُه قَوْلاَن) (٥) .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٦١) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/ ۲۷۵) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٢/ ١٩٥) بمعناه .

⁽٤) في الأصل: من.

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ٦١) .

وَاعْلَمْ بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (وَلَوْ فَـرَّ بِتَأْخِيْرِهِ إِنْ كَانَ عَنْه كَهِبَة أَوْ أَرْشِ اسْتَقْبَلَ) (١) لأَنَّهُ هَنَاكَ غَيْرُ مَـقَبُّوضٍ وَهُنَا قَبَضَ الْعَـرْضَ وَبَاعَهُ وَأَخَرَ قَبْضَ الثَّمَنِ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ ؛ فَلذَا جَرَى فَيْهِ الْقَوْلاَنِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مَلْكُهُ لِلَعَرْضِ مَصْحُوبًا بِنِيَّةِ التَّجَرِ فَقَطْ مِنْ إِدَارَةِ أَوْ الْخَلَّةُ ، وَإِنْ وَجَدَ رَبْحًا احْتَكَارِ أَوْ مَعَ نِيَّة غَلَّة كَنِيَّة كَرَائِه عنْدَ شَرَائِه ، وَهَذَا هُوَ الْغَلَّةُ ، وَإِنْ وَجَدَ رَبْحًا بَاعَهُ وَهَذَا هُو التَّعَةُ وَهَذَا هُو التَّعَةُ وَهَذَا هُو التَّجَارَةُ ، وَإِنْ وَجَدَ رَبْحًا بَاعَهُ وَهَذَا هُو التَّجَارَةُ ، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيْلُ القَنْيَةُ ، وَإِنْ وَجَدَ رَبْحًا بَاعَهُ وَهَذَا هُو التِّجَارَةُ ، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيْلُ بِقَوْلِهِ : (بِنِيَّة تَجَرٍ أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنْيَةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرَجَعِ) (٢).

قَوْلُهُ : (عَلَى المُخْتَارِ) (٣) : رَاجِعٌ للصُورتَينِ.

وَقَوْلُهُ : (وَالْمُرَجَّحِ ، رَاجِعٌ للثَّانِيَةِ فَقَطْ، وَيُحْتَمَلُ رُجُوْعُهُ لللُّوْلَي أَيْضًا لأَحْرَوِيَّهَا بِذَلكَ ، لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُؤْثِرْ مُصَاحَبَةَ نِيَّة القَنْيَةِ للتِّجَارَةِ فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ لاَ تُؤْثِرَ نِيَّةَ الْغَلَّةِ فِي نِيَّةِ التِّجَارَةِ؛ لأَنَّ الغَلَّةَ نَوْعٌ مِنَ التِّجَارَةِ.

الرَّابِعِ: أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ حَلِيْلُ بِقَوْلِهِ: (وكَانَ كَأْصْلِهِ أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ) (٤)، يَعْنِي: أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي زَكَاةِ هَذَا الْعَرْضَ أَنْ يكُوْنَ أَصْلُهُ عَرْضًا مُلِّكَ بِمُعَاوَضَة سَوَاء كَانَ عَرْضَ قَنْيَة فَبَاعَهُ بِعَرْضَ نَوَى بِهِ سَوَاء كَانَ عَرْضَ قَنْيَة فَبَاعَهُ بِعَرْضَ نَوَى بِهِ التَّجَارَة ثُمَّ بَاعَهُ بِعَيْنِ فَإِنَّهُ يُزَكِّيْ ثَمَنَهُ لِحَوْلَ أَصْلُه عَلَى اللَّهْ هُوْرِ لإعْطَاء حُكُم التَّجَارَة ثُمَّ بَاعَهُ بِعَيْنِ فَإِنَّهُ يُزِكِي هُوَ عَرْضُ التِّجَارَة لاَ حُكْمُ أَصْلُه الأَوْلُ الّذَى هُو عَرْضُ التِّجَارَة لاَ حُكْمُ أَصْلُه الأَوْلُ الّذَى هُو عَرْضُ التِّجَارَة لاَ حُكْمُ أَصْلُهُ اللَّذِي اشْتَرَى عَرْضُ القَنْيَةِ ، وَإِلاَ لاسْتَقْبَلَ بِالشَّمَنِ مِنْ يَوْمٍ قَبَضَهُ أَوْ يكُوْنَ أَصْلُهُ الَّذِي اشْتَرَى

مختصر خلیل (ص/ ٦١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۱) .

⁽٣) انظر : «حــاشــيــة الخــرشــي» (٢/ ١٩٥) و «منح الجليل» (٢/ ٥٩) و «التــــاج والإكليل» (٣١٨/٢) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٦٢) .

بِهِ عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ مِنَ النَّصَابِ.

الخَامِسُ وَالسَّادِسُ: أَشَارَ إِلَيْهِ مَا الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلُه: (وَبَيْعٌ بِعَيْنِ) (١) يَعْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي وَجُوبِ زَكَاةَ هَذَا الْعَرْضِ أَنْ يَبِيْعَهُ بِالْعَيْنِ ، وَهَذَا عَامٌ فِي يَعْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي وَجُوبِ زَكَاةً هَذَا الْعَرْضِ أَنْ يَبِيْعَهُ بِالْعَيْنِ ، وَهَذَا عَامٌ فِي الْمُدَّكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ وَالْمُحْتَكِرِ اللَّهُ عَلْمَ مَوْلُهُ إِذَا النِّصَابِ يُزكِي ثَمَنَ الْعَيْنِ وَلَوْ دِرْهَمَا لاَ أَقَلُ ، وَأَمَّا المُدِيْرُ ، فَإِنَّهُ يَقُومُ عُرُوضَةُ عَنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ إِذَا بَعَيْنِ وَلَوْ دِرْهَمَا لاَ أَقَلُ ، فَلاَ يُقَوَّمُ بِهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مَنْ كَلاَمِ الأَنْمَة وَلَا بَعَيْنَ وَلَوْ دَرْهَمَا لاَ أَقَلُ ، فَلاَ يُقَوَّمُ بِهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مَنْ كَلاَمِ الأَنْمَة وَلَا بَعَيْنِ وَلَوْ مَرْعِمًا لاَ أَقَلُ ، فَلاَ يُقَوَّمُ بِهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مَنْ كَلاَمِ الأَنْمَة وَلَا مَنْ طَنْ اللَّذَيْ وَاللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ل لَهُ اللَّوْمَةِ عَلَيْهُ ، وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَبْقَى مَا نَضَ المُديرِ فِي السَّنَة دِرْهَمُ وَاحِدٌ وَسَطَهَا أَوْ طَرَقَيْهَا قَوَّمَ عُرُوضَهُ لِتَمَامِهَا وَزَكَّى ، وَإِنْ لَصَ لَمُديرِ فِي السَّنَة دَرْهَمُ وَاحِدٌ وَسَطَهَا أَوْ طَرَقَيْهَا قَوَّمَ عُرُوضَهُ لَتَمَامِها وَزَكَّى ، وَكَانَ مَنْ يَوْمِئذَ حَوْلُهُ وَأَلْغَى الْوَقْتَ الأَوْلَ . اه . . .

قَوْلُهُ: (وَبَيْعٌ بِقَيْنِ) (٣): أَى: وَلاَ بُدَّ مَعَ ذَلكَ مِنْ قَبْضِهِ عَيْنًا ؛ فَفِي «كَبِيْرِ» (مخ) وَاقْتَصَارُ الْمُؤَلِّفِ عَلَى البَيْعِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبْضَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ قَبْضَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ لاَ بَشْتَرَطُ قَبْضَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ لاَ بَشْتَرَطُ قَبْضَ مَيْنًا . اه. .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ (٤): إِنَّ المُدَيْرَ لاَ يَلْزَمُهُ تَقْوِيمُ عُرُوضِهِ إِلاَّ إِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنْهَا وَلَوْ بدِرْهُم حَيْثُ قَبْضَهُ وَلَوْ أَتْلَفَهُ سَرِيعًا . اهـ .

وَفِي (س) إِنْ لَمْ يَبْقَ بِيَدِ اللَّذِيرِ مَا نَضَّ لَهُ أَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ جُزْءِ الزَّكَاةِ الوَّاجِبِ عَلَيْهِ بَاعَ مِمَّا فِي يَدِهِ . وَأَخْرَجَ عَيْنًا وَلاَ يُخْرِجُ العَرْضَ بِقِيمَّتِهِ عَلَى

مختصر خلیل (ص/ ٦٢) .

⁽٢) انظر : «المدونة» (٢/ ٢٥٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٦٢) .

⁽٤) الفواكه الدواني (١/ ٣٣٢) .

المشهور

قَيْلَ لَابْنِ القَاسِمِ : فَإِنْ لَمْ يَبِعْ مِنَ العُرُوضِ حَتَّى تَلَفَتْ بَعْدَ مَا حَالَ عَلَيْهَا الحَوْلُ ، هَلْ يَكُونُ ضَامِنًا لِلزَّكَاةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

ابْنُ رُشْد : وَهَذَا كَمَا قَالَ ، [لأَنَّ للرَّجُلِ أَنْ يَسْتَقْصِي] (١) فِي سلْعَتِهِ [للبَيْع] (٢) وَيَجْتَهِدُ فِي تَسْوِيقَهَا لِيُؤَدِّي [مِنْهَا] (٣) الزَّكَاةَ دُوْنَ تَفْرِيط وَلاَ تَأْخِيرٍ ، وَلَيْسَ يَلْزَمُهُ . أَنْ [يَبِيعَهَا] (٤) مَنْ حينه بِمَا يُعْطِي فِيهَا مِنْ قَلِيلِ أَوْ كَثِيرٍ ؛ لأَنَّ ذَلكَ مِنْ إضَاعَةِ المَال ، فَإِنْ فَرَّطَ فِي بَيْعَهَا حَتَّى تَلَفَتْ ، لَزِمَهُ ضَمَانُ الزَّكَاة ، وَإِنْ تَلَفَتْ قَبْل أَنْ يُفَرِّطَ لَمْ يَلزَمْهُ ضَمَانُ مَا تَلَف ، [ويُزكِّي] (٥) البَاقِي إِنْ كَانَ وَمِنَّا تَجِبُ] (٦) فِيهِ الزَّكَاةُ . اه المُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

قُولُهُ : (وَبَيْعٌ بِعَيْنِ) عَدَّهُ بَعْضُهُمْ شَرْطَيْنِ ، وَعَدَّهُ بَعْضُهُمْ شَرْطًا وَاحِدًا ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (بِعَيْنٍ) مِمَّا إِذَا بَاعَ العَرْضَ بِمثْلِهِ فَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَكَاةَ عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَكَا فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (بِعِينَ) مَمَّا إِذَا لَمْ يَبِعْهُ ؛ فَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ إِلاَّ إِذَا فَرَ مِنَ الزَّكَاةِ بِتَأْخِيرِ البَيْعِ ، وَالفِرَارُ فِي المَسْأَلَتَيْنِ لاَ يُعْلَمُ إِلاَّ مِنْ عَلَيْهِ إِلاَّ إِذَا فَرَ مِنَ الزَّكَاةِ بِتَأْخِيرِ البَيْعِ ، وَالفِرَارُ فِي المَسْأَلَتَيْنِ لاَ يُعْلَمُ إِلاَّ مِنْ جَهَتِهِ . انْظُو (مخ) .

قَـولُهُ: (وَإِنْ لاسْتـهـلاك) مَعْـنَاهُ: أَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَـكُونَ المُعَاوَضَـةُ اخْتِيَارِيَّةً أَوْ اضْطِرارِيَّةً كَمَا إِذَا اسْتَهْلَكَ شَخْصٌ للْمُديرِ أَوْ المُحْتَكِرِ سِلْعَةً مِنْ سِلَعِ الْخَتِيَارِيَّةً أَوْ اضْطِرارِيَّةً كَمَا إِذَا اسْتَهْلَكَ شَخْصٌ للْمُديرِ أَوْ المُحْتَكِرِ سِلْعَةً مِنْ سِلَعِ النَّجَـارَةِ وَدَفَعَ قِيمَـتَهَا لَهُ عَـيْنًا ، زكَّى حِينَئذٍ إِنْ مَصْى للأَصْلَ حَوْلٌ ، وَإِنْ لَمْ التَّجَـارَةِ وَدَفَعَ قِيمَـتَهَا لَهُ عَـيْنًا ، زكَّى حِينَئذٍ إِنْ مَصْى للأَصْلَ حَوْلٌ ، وَإِنْ لَمْ

⁽١) في «البيان» : إن للرجل أن يتقصى .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) في الأصل : منه ، والمثبت من «البيان» .

⁽٤) في الأصل : يبيعه ، والمثبت من «البيان» .

⁽٥) في «البيان» وزكى .

⁽٦) في «البيان» ما يجب.

يَمْضِ لَهُ حَوْلٌ فَلاَ يُزكِّيْهَا حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُهُ ، وَإِنْ اشْتَرَى بِالْقِيمَةِ سِلْعَةً فَهِى عَلَىْ مَا نَوَى مِنْ تَجَارَةً أَوْ قَنْيَةً ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ بِقِيمَة سِلْعَتَهُ سِلْعَةً فَإِنْ نَوَى بِهَا التِّجَارَةَ زَكَّى ثَمَنَهَا سَاعَةً بَيْعِهَا إِنْ مَضَى حَوْلٌ لَأَصْلِ ثَمَنِ السِّلْعَةِ مِنْ يَوْمِ زَكَّاه، التِّجَارَةَ زَكَّى ثَمَنَهَا سَاعَةً بَيْعِهَا إِنْ مَضَى حَوْلٌ لَأَصْلِ ثَمَنِ السِّلْعَةِ مِنْ يَوْمِ زَكَّاه، وَإِنْ بَاعَهَا حَتَّى يَحِلَّ وَإِنْ نَوَى بِالسِّلْعَةِ حِيْنَ أَخَذَهَا القَنْيَةَ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ فَيْهَا ، وَإِنْ بَاعَهَا حَتَّى يَحِلَّ الْخَوْلُ عَلَى ثَمَنِهَا مِنْ يَوْمِ بَاعَهَا . اهد . من (ق) (أ) قَوْلُهُ : (فكالدَّيْنِ إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ) .

جُوابُ شَرْط مُقَدَّر ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِنْ اجْتَمَعَتْ هَذَهِ السُّرُوْطُ فَيُـزَكِّى العَرْضَ زَكَاةَ الدَّيْنِ إِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُحْتَكُرًا بِأَنْ [ق/٢١٦] رَصَدَ ـ أَى : انْتَظَرَ وَارْتَقَبَ ـ بِهِ السُّوْقَ وَلَمْ يَرْضَ بِيَسِيرِ الرَّبْحِ .

قَوْلُهُ : (إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوْقَ) شَرْطٌ فِي قَوْلِهِ : (فَكَالدَّيْنِ) .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرُوْطَ الْمَتَ قَدِّمَةَ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ سَوَاءٌ كَانَ الْعَرَضُ عَرَضَ احْتَكَارِ أَوْ إِدَارَة ، وَأَمَّا هَذَا الأُخِيرُ فَشَـرْطٌ لِكُوْنِ الزَّكَاةِ كَزَكَاةِ الدَّيْنِ لاَ لِوُجُوبِهَا إِذْ لاَ فَرْقَ فِي وُجُوْبِهَا بَيْنَ عَرْضِ الاحْتِكَارِ وَالإِدَارَةِ .

فَرْعٌ : وَأَمَّا مَا يَأْخُذُهُ الظَّالَمُ فَقَالَ السُّوْدَانِي : لا زَكَاةَ فِيهِ لأَنَّهُ كَالْجَائِحَةِ ، وَأَجَابَ النَّاصِرُ اللَّقَانِي عَنِ المَسْأَلَة بِقَوْله : مَا يجني لَبَيْعِه فِي المَكْسَبِ عَلَيْهِ لا تَسْقَطُ الزَّكَاةَ عَنْهُ فَيْهِ فَنْدَلكَ جَائِزٌ وَأَجْرُهُ فَيْمَا ظَلَمَ فِيهِ عَلَى الله تَعَالَى ، وَأَجَابَ تُسْقَطُ الزَّكَاةَ عَنْهُ فَيْهُ فَيْدُلكَ جَائِزٌ وَأَجْرُهُ فَيْمَا ظَلَمَ فِيهِ عَلَى الله تَعَالَى ، وَأَجَابَ (حَ) (٢) عَنْهَا : أَنَّهُمْ إِنْ أَخذُوا سلَعًا فَلاَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤَمِّهُا ، وَأَمَّا إِنْ أَلْزَمَ لِبَيْعِ السَّلَعِ وَقَبَضَ ثَمَنَهَا وَدَفَعَهُ إِلَيْهِمْ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُزَكِّي عَنْ ذَلِكَ . انْظُر (شخ) .

وَإِنْ لَمْ يَرْصُدُ بِالعَرْضِ السُّوقَ، بَلْ يَبِيعُ بِالسِّعْرِ الْحَاضِرِ وَيَخْتَلِفُ بِغَيْرِهِ

⁽١) البيان والتحصيل (٢/ ٤٠٣، ٤٠٣) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٢/ ١٩٦).

وَرُبَّمَا بَاعَ بِغَيْرِ رَبْحِ خَوْفَ الكَسَادِ كَالْعَطَّارِيْنَ وَالزَّيَّاتِيْنَ وَنَحْوِهِمْ مِنْ كُلِّ مَا لاَ يَرْصُدُ الأَسْوَاقَ، فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ جَمِيعَ عُرُوضَهُ المُعَدَّةَ للتَّجَارَةِ وَلَوْ طَعَامُ سَلَمٍ وَيُقَوِّمُ سِلْعَةً وَلَوْ بَارَتْ عِنْدَهُ سِنِينَ ؟ لأَنَّ بَوَارَهَا وَكَسَادَهَا لاَ يَبْلُغُهَا للقَنْيَة وَلاَ للاَحْتَكَارِ ، وَكَذَلِكَ دَيُونُهُ التَّتِي عَلَى النَّاسِ المُؤَجَّلَةُ الكَائنَةُ مِنْ بَيْعِ كَانَتْ عُرُوضًا للاَحْتَكَارِ ، وَكَذَلِكَ دَيُونُهُ التَّتِي عَلَى النَّاسِ المُؤجَّلَةُ الكَائنَةُ مِنْ بَيْعِ كَانَتْ عُرُوضًا أَوْ نُقُودًا بِعَيْنِ وَالنَّقْدَ بِعَرْضٍ ثُمَّ بِنَقْدٍ، لاَ أَوْ نُقُونُهُ عَلَى ظَالِم أَوْ مُعْدَم ، وَلا دَيْنِ القَرْضُ .

وأَمَّا دُيُونُهُ الكَائِنَةُ مِنْ بَيْعِ إِذَا كَانَتْ مِنَ النَّقْدِ الحَالِّ المَرْجُوِّ، فَالْمُعْتَبَرُ عَدَدُهَا وَدَيْنُ القَرْضِ لَا يُزكِّفَيْهِ إِلاَّ بَعْدَ قَبْضِهِ لَسَنَة مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ مَكَثَ أَعْوَامًا عَلَى المَدِيْنِ إِلاَّ أَنْ يُؤخِّرَ قَبْضَهُ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يُزكِّيه لَمَاضِي الأَعْوَامِ . وَتَأُوّلَ القَاضِي عِياضُ «المُدَونَّه» : عَلَى أَنَّ المُدير يُقَوِّمُ دَيْنَهُ القَرْضَ ثُمَّ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْ القَاضِي عَياضُ «المُدونَّة » : عَلَى أَنَّ المُدير يُقَوِّمُ دَيْنَهُ القَرْضَ ثُمَّ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْ القَيْنِ وَلَوْ حُلِيًا التَّقْوِيْمِ يُزكِّي وَزْنَهُ إِنْ رَصَعَ بِوَجْهِ وَأَمْكَنَ نَزْعَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَدٍ ، وَإِلاَّ تَحَرَّى وَزْنَهُ .

وَصفَةُ النَّفُويْمِ عَلَى مَا فِي (ح) (١) عَنْ أَبِي الحَسَنِ^(٢) : أَنَّهُ يُقَوِّمُ سِلْعَتَهُ بِالقِيمَةِ الَّتِي يَجِدُهَا الإِنْسَانُ إِذَا بَاعَ سِلْعَتَهُ عَلَى غَيْرِ الاضْطِرَارِ الكَثْيْرِ .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ (٣): يُقَوِّمُ المُدِيْرُ عُـرُوْضَهُ قِيْمَةَ عَـدْلٍ يُرَاعِيْ فِيْهَـا الزَّمَانَ وَالكَانَ .

وَفِي (ح) (٤) أَيْضًا عَنْ «الذَّخِيرَةِ» (٥): فَيُقَوِّمُ مِا [بَاعَ] (٦) بِالذَّهَبِ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٢٣) .

⁽٢) في (ح) أنه من قول عبد الحق عن بعض شيوخه.

⁽٣) الفواكه الدواني (١/ ٣٣١) .

⁽٤) مواهب الجليل (٢/ ٣٢٣) .

⁽٥) الذخيرة (٣/ ٢١).

⁽٦) في (ح) : يباع .

[غَالِبًا] (١) بِالذَّهَبِ ، وَمَا يُبَاعُ غَالِبًا بِالفَضَّة يُقُوَّمُ بِالفَضَّة ، فَإِذَا كَانَتُ السَّلْعَةُ تُبَاعُ بِهِمَا وَاسْتَوَيَا ، [وَإِلاَّ] (٢) فَمَنْ تُبَاعُ بِهِمَا وَاسْتَوَيَا ، [وَإِلاَّ] (٢) فَمَنْ قَالَ : الأَصْلُ فِي الزَّكَاةِ الفَضَّةُ قَدَّمَ بِهَا ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ مَا أَصْلاَنِ فَيعْتَبَرُ الأَفْضَلُ لِلْمَسَاكِيْنِ؛ لأَنَّ التَّقُويمَ لَحقِهِمْ . اهد .

وَإِلَى جَمِيْعِ مَا تَقَدَّمَ يُشِيْرُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِلاَّ زَكَّى عَيْنَهُ وَدَيْنَهُ النَّقْدَ الْحَالَّ الْمَرْجُوَّ ، وَإِلاَّ قَـوَّمَهُ وَلَوْ طَعَامُ سَلَمٍ كَسِلْعَـة وَلَوْ بَارَتْ لاَ إِنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا ، وتُؤُوُّلَتْ [اللَدُونة] (٣) أَيْضًا بِتَقْوِيمَ القَرَّضِ) (٤) .

قُولُـهُ: (وَلَوْ بَارَتْ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الاحْـتكَارِ وَالبَوَارِ ـ وَإِنْ كَـانَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا انْتِظَارٌ للسُّـوْقِ ـ هُوَ: أَنَّ الانْتِظَارَ فِي الاَحْتِكَارِ الرِّبْحُ الَّذِي [ق/٢١٧] لَهُ بال ، وَفِي البَوَارِ رِبْحٌ مَا . انْظُرْ (مخَ) (٥) .

وَفِي مَيَارَةِ عَلَى ّ ابنِ عَاشُور مَا نَصَّهُ: وَالَّذِي يُقُوِّمُ اللَّدِيرُ مِنْ سلَعِه هُوَ مَا دَفَعَ ثَمَنَهُ وَمَا حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ عِنْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعُ ثَمَنَهُ ، وَحُكْمُهُ فَي الثَّانِي دُفَعَ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحُلُ عَلَيْهِ الحَوْلُ عَنْدَهُ فَلَا رَكَاةً مَا إِنْ لَمْ يَدْفَعُ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحُلُ عَلَيْهِ الحَوْلُ عَنْدَهُ فَلاَ رَكَاةً عَلَيْهِ فَيْهِ وَلاَ يَسْقُطُ مِنْ رَكَاةً مَا حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ عِنْدَهُ شَيءٌ بِسَبَبِ دَيْنِ المُقَوَّمَاتِ. اه. وَنَحْوُهُ فِي البَنَانِي عَلَى [عَبَق] (٦) .

وَاعْلَمْ بِأَنَّ حَوْلَ الْمُحْتَكِرِ للأَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا اللَّدِيرُ فَهَلْ حَوْلُهُ الَّذِي يُقَوِّمُ عُـرُوضَهُ عِنْدَهُ وَيُزكِّيْ إِذَا تَقَدَّمَ وَقْتَ مُلْكِهِ وَتَزْكِينَةُ اللَّالِ الَّذِي أَدَارَ بِهِ عَلَى وَقْتِ إِدَارَتِهِ بِهِ للأَصْلِ وَوَسَطَ مِنْهُ وَمِنَ الإِدَارَةَ تَأْوِيلاَنَ .

⁽١) ليست في (ح) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٦٢) .

⁽٥) حاشية الخرشي (٢/ ١٩٧) .

⁽٦) الفتح الرباني (٢/ ٢٨٠، ٢٨١) .

مِثَالُهُ: مَلَكَ نِصَابًا وَزَكَّاهُ فِي الْمُحَرَّمُ وَأَدَارَ بِهِ فِي رَجَبِ فَهَلْ حَوْلُهُ حَوْلُ الْأَصْلِ الَّذِي مَلَكَ وَزَكَّى فِيهِ وَهُوَ الْمُحَرَّمُ ، أَوْ حَوْلُهُ وَقْتَ وَسَطَ مِنْ حَوْلُ الأَصْلِ وَمِنْ حَوْلُ الإِدَارَةَ فَيكُونُ عَلَى هَذَا رَبِيعُ الثَّانِي ؟ وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلُه : (وَهَلْ حَوْلُهُ للأَصْلِ أَوْ وَسَطَ مِنْهُ وَمِنَ الإِدَارَةِ تَأْوِيلاَنِ) (١) وَمَحَلُّ الخَلاَفُ فِي الْحَوْلُ الَّذِي يُقَوِّمُ عِنْدَ تَمَامِه ، وَأَمَّا حَوْلُ مَا عِنْدَهُ مِنْ العَيْنِ وَمَحَلُّ الخَلاَفُ فِي الْحَوْلُ الَّذِي يُقَوِّمُ عِنْدَ تَمَامِه ، وأَمَّا حَوْلُ مَا عِنْدَهُ مِنْ العَيْنِ إِذَا كَانَ نِصَابًا فَإِنَّهُ للأَصْلِ قَطْعًا . انْظُرُ (مخ) (٢) . اه. .

وَإِذَا قَوَّمَ الْمُدِيرُ عُرُوضَهُ ثُمَّ بَاعَهَا بِأَكْثَرِ مِنَ القِيمَةِ أَلْغِيَتِ الزِّيَادَةُ لِمَا أَشَارَ لِلْكَ الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ زِيَادَتُهُ مَلْغَاةٌ) (٣) إِلاَّ أَنْ يَتَحَقَّقَ الْخَطَأُ فِي التَّقْوِيمِ لَذَلَكَ الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ زِيَادَتُهُ مَلْغَاةٌ) (٣) إلاَّ أَنْ يَتَحَقَّقَ الْخَطَأُ فِي التَّقْوِيمِ فَلاَ تُلْغَى . انْظُرُ (س) آه. .

(بِخِلاَف حُلِيِّ البَحْرِ) يَعْنِي : أَنَّ الحُلِيَّ الَّذِي تَجِبُ فَيْهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ مُرَصَّعًا بِجَوْهُرٍ وَكَانَ نَزْعُهُ فِيهِ ضَرَرٌ وَزَكَّى ْ وَزْنَهُ تَحَرِّيًا ثُمَّ نَزَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فَزَادَ عَلَى مَا تَحَرَّى ْ فِيْهِ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ تُزكَّى ْ لِظُهُورِ الخَطَأِ قَطْعًا . اه. .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلاَ يُقَوِّمُ) المُديرُ (الأَوَانِي) الَّذِي يُديرُ فِيْهَا بِضَاعَتَهُ كَالَةِ الحَائكِ وَمَاعُونِ الْعَطَّارِ ، وَكَـٰذَلَكَ لاَ يُقَوِّمُ بَقَـرَ الحَرْثِ وَالْإِبلِ المُعَدَّةِ لِلْحَمْلِ وَيُزَكِّى عَيْنَهَا إِنْ كَانَتْ نِصَابًا ، وَلاَ يُقَوِّمُ كِتَابَةَ المُكَاتِبِ وَلاَ خِدْمَةَ المُخَدِّمِ (٤).

وَالْمُوَادُ بِالْأُوَانِي غَيْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَإِلاَّ زَكَّى زِنَتَهَا .

وَإِذَا اجْتَمَعَ عِنْدَ شَخْصِ مَالُ إِدَارَة وَاحْتَكَارِ وَتَسَاوَيَا أَوْ احْتَكَرَ بِالأَكْثَرِ وَأَدَارَ بِالأَقَلِّ فَكُلُّ عَلَى حُكْمِهِ ، أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيْلُ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ اجْتَمَعَ إِدَارَةٌ

مختصر خلیل (ص/ ٦٢) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۱۹۷/۲) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٦٢) .

⁽٤) انظر في هذا أيضًا «جامع الأمهات » (ص/١٤٩) .

وَاحْتِكَارٌ وَتَسَاوِيَا أَو احْتَكَرَ الأَكْتُرَ فَكُلُّ عَلَى حُكْمِهِ)^(۱) ؛ أَىْ : يُقَوِمُ مَالَ الإِدَارَةِ لَكُلِّ عَلَم وَيُزَكِّيهِ وَمَالُ الاحْتَكَارِ يُزَكِّيهِ بَعْدَ بَيْعِهَ لَهُ بِنصَابِ مِنَ العَيْنِ فِي مَرَّةً أَوْ مَرَّات لِعَامٍ وَاَحِدُ وَإِلاَّ فَالْجَمِيعُ لِلإِدَارَةِ ؛ يَعْنِي أَنَّهُ إِذًا أَدَارَ بِالأَكْثَرِ وَاحْتَكُرَ بِالأَكْثَرِ بِالأَكْثَرِ بِالأَكْثَرِ بِالأَقَلَّ فَالْجَمِيْعُ لِلإِدَارَةِ . اهـ .

وَإِذَا كَانَ الْمُدِيرُ كَافِرًا وَأَسْلَمَ فَهَلْ يُقَوِّمُ لِـحَوْلِ مِنْ يَوْمِ إِسْلاَمِهِ أَوْ حَتَّى يَبِيْعَ وَيَسْتَقْبِلَ بِالثَّمَنِ حَوْلاً مِنْ يَوْمِ قَبْضِهِ ؟ فِي ذَلكَ قَوْلاَنِ أَشَارَ لَهُمَا الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلِهِ : (وَفِيْ تَقْوِيمِ الكَافِرِ لِحَوْلِ مِنْ إِسْلاَمِهِ أَو اسْتِقْبَالِهِ بِالثَّمَنِ قَوْلاَنِ)(٢).

وَأَمَّا الْمُحْتَكِرُ إِذَا أَسْلَمَ فَ إِنَّهُ [ق/٢١٨] يَسْتَقْبِلُ بِالثَّمَنِ حَوْلاً مِنْ يَــوْمِ قَبْضِهِ قَوْلاً وَاحدًا . اهـ .

وَلَمَّا انْتَهَى مَا أَرَدْنَا مِنَ الكَلاَمِ عَلَى عَرَضِ السِّجَارَةِ فَانْتَقَلْنَا إِلَى الْكَلاَمِ عَلَى عَرْضِ غَيْرِهَا فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ _ وَاللَّه المُوفِّقُ لِلصَّوَابِ _ قَالَ فِي «الرِّسَالَة» : «وَلاَ عَرْضِ غَيْرِهَا فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ _ وَاللَّه المُوفِّقُ لِلصَّوَابِ _ قَالَ فِي «الرِّسَالَة» : «وَلاَ رَكَاةَ فِيه ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي العَرْضِ القَنْيَةُ ، وكَذَلكَ إِذَا اشْتَرَاهُ شَي فَيه فَا إِنَّهُ لاَ زَكَاةَ فَيه ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي العَرْضِ القَنْيَةُ ، وكَذَلكَ إِذَا اشْتَرَاهُ بَيْتَة الْقَنْيَة مَعًا ؛ لأَنَّ الإشْتِرَاء للشَّيْحَ اللَّهُ هُو مَعْنَى القَنْيَة فَقَطْ كَنيَّة كَرَائِه أَوْ نيَّة الغَلَّة وَالقَنْيَة مَعًا ؛ لأَنَّ الإشْتِرَاء لَلْفَلْلَة هُو مَعْنَى القَنْيَة فَلاَ زَكَاةً عَلَيْه فِي جَميع الصُّورِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ نَعَلَيْلُ بِقُولُهِ : (لاَ بِلاَ نَيَّة قَنْيَة قَنْيَة [أَوْ غَلَّةً] (٤) أَوْ هُمَا) (٥) ؛ أَى : إِلاَ بَعْدَ خَلِيلُ بِقُولُه : (لاَ بِلاَ نَيَّة قَنْية قَنْية [أَوْ غَلَّةً] (٤) أَوْ هُمَا) (٥) ؛ أَى : إِلاَ بَعْدَ بَيْعِ العَرْضَ بِنِصَابِ مِنَ العَيْنِ وَاسْتَقْبَالِه بِهِ حَوْلاً مِنْ يَوْمٍ قَبْضِهِ وَلَـوْ أَخَوْ قَبْضِهُ وَلَـوْ أَخَوْرَ قَبْضَهُ وَلَـوْ أَخَوْرَ قَبْضَهِ وَلَـوْ أَخَرَ قَبْضَهُ وَلَـوْ أَنْ الْمُؤْمَ قَبْضِهِ وَلَـوْ أَخَرَ قَبْضَهُ وَلَـوْ أَنْ الْعَرْضَ بِنِصَابٍ مِنَ الْعَيْنِ وَاسْتَقْبَالِه بِهِ حَوْلاً مِنْ يَوْمٍ قَبْضِهِ وَلَـوْ أَخَرَ قَبْضَهُ وَلَـوْ أَنْ أَنْهُ الْعَرْضَ بِنِصَابٍ مِنَ الْعَيْنِ وَاسْتَقْبَالِهِ بِهِ حَوْلاً مِنْ يَوْمٍ قَبْضِهِ وَلَـوْ أَنْ أَلْقُولُهُ إِلَا مِلْ أَلْهِ بَالْعَرْضَ بَوْمَ فَيْصَالِهُ إِلَى الْقَنْهِ فَلَا قَنْهُ أَلَاهُ إِلَا مِلْهُ الْعَرْضَ بِنِصَابٍ مِنَ الْعَيْنِ وَاسْتَقْبَالِهِ بِهِ حَوْلاً مِنْ يَوْمٍ قَبْضِهِ وَلَـوْ أَلَاهُ أَلَا مَا الْعَرْفِهِ الْعَرْضَ فَلَا أَسُالَاهُ الْعَرْفَ الْعَرْفَ الْلُولُولُهُ إِلَا لَيْ الْعَرْفُ الْقُلْهُ الْوَلَقُولُ الْعَرْفُ الْعَرْفُولُهُ الْعَلْمُ الْعَرْفُ الْعُرْفِقُ الْعَرْفُولُ الْعَلْمُ الْعَرْفُولُولُولُولُهُ الْعَلْمُ الْعُرْفَا الْعَلْمُ الْعَلْهُ الْعَلْمُ الْعَرْفُولُ الْعَلْمُ الْعَلْعُولُولُولُولُولُ

مختصر خلیل (ص/ ٦٢) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) انظر : «الرسالة» (ص/١٦٦) .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽۵) مختصر خلیل (ص/ ۱۲) .

فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةَ عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (كَثَمَنِ مُقْتَنَى) ، وَظَاهِرِ «اللَّدُونَة» أَيْضًا قَوْلِهِ (١) : وَمَنْ وَرَثَ عَرْضًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ طَعَامًا فَنَوَىْ بِهِ التِّجَارَةَ حِيْنَ وَرَثَهُ أَوْ وُهُبَ لَهُ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِلتِّجَارَةِ بِسَبَبِ نِيَّتِهِ وَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ فَيْهِ حَتَّى يَبِيْعَهُ وَيَسْتَقْبِلُ بِثَمَنِه حَوْلاً بَعْدَ قَبْضِه . اه. .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (لاَ عَنْ مُشْتَرِي لِلْقَنْيَةِ وَبَاعَهُ لاَّجلٍ فَلكُلِ) (٢) فَإِنَّهُ إِشَارَةٌ مِنْهُ لِطَرِيقَةِ ابْنِ رُشُدٌ وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لظَاهِر كَلاَمه هُنَا وكَلاَمُ «المُدَوَّنَة» .

وَقُولُهُ (٣): (كَثَمَنِ مُقْتَنَى) يُقَيَّدُ بِمَا إِذَا كَانَ المُقْتَنَى غَيْرَ مَاشِيَة ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَاشِيَةً ، فَإِنْ أَبِدَلَهَا بِعَيْنِ أَوْ نَوَّعَهَا بَنَى عَلَى حَوْلِ الأَصْلِ ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ كَانَ مَاشَيَةً ، فَإِنْ أَبِدَلَهُ بِعَيْنِ أَوْ نَوَّعَهَا بَنَى عَلَى حَوْلِ الأَصْلِ ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ كَنِصَابٍ قَنْيَةٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَ البَدَلُ نِصَابًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . اه . .

تَتْميمٌ : قَـالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَانْتَـقَلَ المَدَارُ للاحْـتَكَارِ[وَهُمَا لِلْقَنْيَـةِ] (٤) بِالنِّيَّةِ) (٥) . قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَتَعَقَّبُهُ المَـازِرِيُّ بِتُهْمَةِ الفِـرَارِ ، وأُجِيبُ : بِأَنَّ الأَصْلَ سُقُوطُ زَكَاةِ العَرْضِ .

قَالَ (س) : فَـيُؤْخَذُ مِنْ هَـذَا لَوْ تَحَقَّقَ قَصْـدُ الفِرَارِ لاَ يَنْتَـقِلُ وَهُمَا أَىْ : عَرْضُ الحَكْرَة وَالإِدَارَة للْقَنْيَة بالنَّيَّة .

قَوْلُهُ : (بِالنِّيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِانْتَقَلَ (لاَ الْعكْسِ) ؛ يَعْنِي : إِنْ قَالَ : الاحْتكَارُ لاَ يَنْتَقِلُ لِلإِدَارَةِ ، وَمَالُ القَنْيَةِ لاَ يَنْتَقِلُ لِلْجَارَةِ ، مِنْ إِدَارَةِ وَاحْتكَارِ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ كَانَ العَرْضُ أَوَّلاً لِلتِّجَارَةِ ثُمَّ نَوَى بِهِ القَنْيَةَ، فَإِنَّهُ يَنْتَـقِلُ إِلَيْهاً بِالنِّيَّةِ ، لأَنَّ النِّيَّةَ سَبَبٌ

⁽۱) انظر : «مواهب الجليل » (۳۰۳/۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦١) .

⁽٣) أي : خليل .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) مختصر خليل (ص/٦٢) .

ضَعيفٌ تنقِلُ الأَصْلَ وَلاَ تَنْقَلُ عَنْهُ ، لأَنَّ الأَصْلَ فِي العُرُوضِ القَنْيَةُ ، والحِكْرَةُ تُشْبِهُهَا لِدَوَامِ ذَاتِ العَرْضِ مَعَهَا .اهـ .

مَا أَرَدْنَا مِنَ الْكَلاَمِ عَلَى عَرْضِ التِّجَارَة وَغَيْرِهَا وَلَيْسَ لَـنَا فَيْهِ إِلاَّ حَرِكَةُ الْقَلَمِ بِالْمِدَادِ، وَإِنَّـمَا هُو كَلاُم أَئِمَّـتَنَا جَمَعْنَاهُ وَوَالَيْنَاهُ لِيكُونَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ عَلَى مَنْ أَرَادَ اللَّطَالَعَة فِي حُكْمٍ زَكَاةِ العُرُوضِ. آه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَهُو المُـوفِّقُ لِلصَّوابِ وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالمَآبُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَهُو المُوفِّقُ لِلصَّوابِ وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالمَآبُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيْرِ .

(٥٧٣) [٦٤] سُؤالٌ عَنْ صَبِيٍّ أَبُوهُ فَقَيرٌ أَيُعْطَى منَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يُغطَى مِنْهَا كَمَا فِي «الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٤٧٤) [٤٧] سُؤالٌ عَنْ زَوْجَة الفَقير أَتُعْطَى منَ الزَّكَاة [ق/ ٢١٩] أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا تُعْطَى مِنْهَا وَلَوْ وَحَدَّتُ مُسَلِفًا، لَأَنَّهَا لاَ مُنْفَقَ لَهَا، وَكَذَلكَ تُعْطَى زَوْجَةُ الغَائِبَةَ البَعِيْدَةَ المُوْسِرِ مَا تَحْتَاجُهُ حَيْثُ لَمْ تَجِدْ مُسَلِّفًا . اهـ. من (عبق) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَوابُهُ: أَنَّهُ يُعْطَى مِنْهَا ؛ إِذْ لاَ تَجِبُ لَهُ إِلاَّ بِالْحُكْمِ ، فَإِذَا تَرَكَ الطَّلَبَ فَكَانَّهُ لَمْ يكُنْ لَهُ ولَكٌ ، ولَوْ كَانَ عَلَى العكْسِ فَفَيْهِ نَظَرٌ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يكُنْ الهِ . اهد . واللَّهُ تَعَالَى القَاسِمِ . اهد . مِنْ «مُخْتَصَرِ البَرْزِلِيَّ» (١) عَنْ السيوري . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧٦) [٤٩] سُؤالٌ عَمَنَّ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِصِهْرِهِ أَوْ صَاحِبِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُجْزِئُهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ بِهَا عَارًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِلاَّ فَلاَ كَمَا فِي

⁽١) انظر : «فتاوي البرزلي » (١/ ٥٦٥) .

«الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمْ .

(٥٧٧) [٥٠] سُؤالٌ عَنْ حُكْمِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْقُرَبَاءِ الَّذِيْنَ لاَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَلَيْسُوا في الْعيَال ؟

جَوَابُهُ : ذَكَــرَ ابْنُ الحَاجِبِ فِي «مُـخْــتَصَــرِهِ » (١) فِي ذَلِكَ ثَلاَثَةَ أَقْوَالٍ : الجَوَازَ، والكَرَاهَةَ ، والاسْتحْبَابَ . اهـ .

وَفِيْ (س) (٢) عَنِ ابْنِ العَرَبِي مَا نَصَّهُ: الصَّدَقَةُ عَلَى الأَهْلِ أَفْضَلُ فَرْضًا وَتَطَوَّعًا ، وَقَدْ فَعَلَ خَصْلَتَيْنِ الصَّدَقَةُ والصِّلَةُ ، لاَ بُدَّ أَنْ يُحْمَدَ الرَّجُلُ عَلَى مَا فَعَلَ مِنَ الْخَيْرِ ، إِنَّمَا المَذْمُومَ أَنْ يُحِبَّ أَحَدُ أَنْ يُحْمَدَ عَلَى مَا لَمْ يَفْعَلْ. اه. .

وَقَالَ بَعْضٌ : إِنَّمَا كَرِهَ إِعْطَاءَ قَرَابَتِهُ خَوْفَ أَنْ يَحْرِمَهُمْ صِلَةَ القَرَابَةِ. اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧٨) [٥١] سُؤالٌ عَمَّنْ كَانَ يُنْفِقُ عَلَى غَيْرِهِ تَطَوَّعًا وَأَعْطَاهُ زَكَاتَهُ أَتُجْزِئُهُ أَمُ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : لاَ يُعْطِيهَا مِنْ فِي عَيَالِهِ غَيْرَ لازِمٍ نَفَقَتُهُ لَهُ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبيا ، فَإِنْ فَعَلَ جَاهِلاً أَسَاءَ وَأَجْزَأَتُهُ إِنْ بَقِيَ فِي نَفَقَتِهِ .

ابْنُ حَبِيبِ : وَإِنْ قَطَعَهَا بِذَلِكَ لَمْ تُجْزئ ، وَنَقَلَهُ البَاجِي. فِي القَرِيبِ فَقَطْ وَلَمْ يُقَيِّدُ إِجْزَاءً إِعْطَائِهَا بِجَهْلِهِ . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٧٩) [٢٥] سُوَالٌ عَنْ حُكْم إِعْطَاء الزَّكَاةِ لِلْقَرِيبِ الَّذِي تَلْزَمُ نَفَقَتُهُ ليَقْضى بهَا دَيْنَهُ أَيَجُوز ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِرٌ وَتُجْزِئُ صَاحِبَهَا؛ لأَنَّ المَنْفَعَةَ لاَ تَعُودُ عَلَى المُعْطِي كَمَا فِي

جامع الأمهات (ص/١٦٤) .

⁽٢) وفي (ق) (٢/٣٥٣) أيضًا .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ ______مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ _____

(ح) (١) عَنِ ابْنِ فَـرْحُونِ ، وَنَقَلَ أَيْضًا عَنِ اللَّخْـمِيّ : أَنَهُ يَجُوزُ إِعْطَاءُ أَحَـدِ الزَّوْجَيْنِ لِلاَّحَرِ لَهَـا لِيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ لأَنَّ المَنْفَعَةَ لاَ تَعُودُ عَلَى المُعْطِى (٢). اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨٠) [٥٣] سُؤالٌ عَنْ مَنْ قَدِمَ بَلَدًا مَسَافَةَ القَصْرِ مِنْ بَلَدِهِ أَيَجُوزُ لأَهْلِ الْبَلَد أَنْ يُعْطُوهُ مِنْ زَكَاتهمْ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ السيوري ، وَيَجُوزُ لَهُمْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ السيوري ، وَيَجُوزُ لَهُمْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ السيوري ، وَقَالَ : إِنَّهُ السَّسِيلِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ السَّسِيلِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ السَّسِيلِ ، وَفَرَّقَ بَعْضُ بَيْنَ أَنْ يُقِيمَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَيُعْطَى وَإِنْ كَانَ مُجْتَارًا فَلاَ يُعْطَى (٣) . النَظُرُ (س) اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨١) [٤٥] سُوَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ: (وَتَفْرِقَتُهَا بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ) (٤) مَا الْمُرَادُ به (٥) ؟

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٥٤).

⁽٢) ذكر الرجراجي أن المديون يعطى من الزكاة بشروط أربعة :

١ ـ أن لا يكون عنده ما يقضى منه دينه .

٢ ـ وأن يكون الدين لآدمي .

٣ ـ وأن يكون فيما يحبس فيه .

٤ ـ وأن لا تكون تلك المداينة في فساد .

فقــولنا : أن يكون الدين للآدمي ، احتــرازًا مما هو لله مثل كــفارة الظهار، وقــتل النفس . «مناهج التحصيل » (٣١١/٢) .

⁽٣) انظر : «فتاوى البرزلي » (١/٧٥٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٦٥) .

⁽٥) قال المواق : من «المدونة» قال مالك : العمل في الصدقة أن لا تخرج عن موضع جبيت منه كانت من عين أو حرث أو ماشية إلا أن يفضل عنهم فلضلة فتجعل في أقرب البلدان إليهم جل تلك =

جَواَبُهُ : قَـالَ ابْنُ شَاسٍ : وَهَلِ الْمُعْتَـبَرُ مَكَانَ المَالِ وَقْتَ تَمَـامِ الحَوْلِ أَوْ مَكَانَ المَالِك ؟ قَوْلاَن . اهـ .

وَفِي (عبق) (١): أَنَّ المُرَادَ بِهِ مَـوْضِعُ المَالِكِ والمُـسْتَحِقُّ فَـقَطْ ، وَانْظُرْ البَنَانِيَ (٢) فِي قَـوْلِ (عبق) : إِنَّ المُرَادَ بِهِ مَـوْضِعُ المَالِكِ وَالمَالُ . . إلخ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨٢) [٥٥] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ العَرْضِ فِي زَكَاةِ المَاشِيَةِ أَوِ الْعَيْنِ أَيْجُوزُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي الْبَنَانِي (٣) عَنِ « التَّوْضِيحِ» وَلَفْظُهُ : المَشْهُورُ فِي إعْطَاءِ الْقَيمَةِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا مُحَرَّمٌ ، قَالَ فِي «اللَّدَوَّنَة» : وَلَا يُعْطَى فِيمَا لَزِمَهُ مِنْ زَكَاةَ الْغَيْنِ عَرْضًا أَوْ طَعَامًا وَيُكُرَهُ [ق/ ٢٠٠] لِلرَّجُلِ اشْتَراءَ صَدَقَتِهِ. اهد. فَجَعَلَهُ مِنْ شِرَاءِ الصَّدَقَةِ وَأَنَّهُ مَكْرُوهٌ ، وَمِثْلُهُ لابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ .

ابْنُ نَاجِي : قَـالَ ابْنُ عَبْد السَّـلاَمِ : ظَاهِرُ «الْمُدَوَّنَةِ » وَغَيْـرِهَا أَنَّهُ مِنْ بَابِ شِرَاءِ الصَّدَقَةِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لاَ مُحَرَّمٌ، قَـالَ أَبُو عَلِي: وَظَاهِرُ كَلاَمِهِمْ أَنَّ شِرَاءِ الصَّدَقَةِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لاَ مُحَرَّمٌ، قَـالَ أَبُو عَلِي: وَظَاهِرُ كَلاَمِهِمْ أَنَّ

⁼ الصدقة رأيت ذلك صوابا لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت الحاجة وروى ابن نافع ما على أميال من محلها كمحلها سحنون وكذا ما دون مسافة القصر .

وقال النفراوي : وهو الموضع الذي فيه المال وفيه المالك والمستحقون بالنسبة للحرث والماشية حيث كان لهما ساع وأما النقد وعروض التجارة، فهو موضع المالك كالحرث والماشية إن لم يكن ساع وفي حكم موضع الوجوب ما قرب منه، وهو ما دخل مسافة القصر وأما الخارج عن مسافة القصر، فلا يجزئ نقل الزكاة وليه إلا أن يعدم المستحق بموضع الوجوب أو قربه أو يكون مساويا لفقراء موضع الوجوب وأولى لو كان أعدم فتجزئ .

⁽١) شرح الزرقاني (٢/ ٣٢٤) إلا أنه قال: هو في الحرث والماشية الموضع الذي جبيت منه ، مع وجود مستحق به ، وفيمن لا ساعي لهم ، وفي النقد موضع المالك والمال والمستحق .

⁽٢) الفتح الرباني (٢/ ٣٢٤) .

⁽٣) الفتح الرباني (٢/ ٣٢٥) .

مَا فِي ﴿ التَّوْضِيحِ ﴾ وابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ هُوَ الرَّاجِحُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اخْتِيَارُ ابْنُ رُشْدِ القَائِلُ : إِنَّ الإِجْزَاءَ هُوَ أَظْهَرُ الأَقْوَالِ ، وتَصْوِيْبُ ابْنِ يُوْنُسَ لَهُ كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ قَالَ أَبُوْ عَلَى ً : وأَمَّا تَفْصِيْلُ (عِج) فَلَمْ أَرَهُ لأَحَد. اه. .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ أَنَّ العَرْضَ يُجْـزِئُ فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ وَالْعَيْنِ مَعَ الكَرَاهَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨٣) [٥٦] سُؤالٌ عَـمَّنْ قَدَّمَ زَكَاتَهُ قَبْلَ حَوْلِهَا بِشَهْرٍ مَثَلاً وَتَغَيَّرَ حَالُ اللهَ الْهَدْ فَوْعَة إِلَيْه مَا حُكْمُ ذَلكَ ؟

جُوابُهُ : قَالَ (ح) (١) : إِنَّ الجَارِي عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ رُشْد : أَنَّهَا لَيْسَتْ زَكَاةً وَقَعَتْ مَـوْقِعَهَا وَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى تَغَيَّر حَالِ الْمَـالِ وَرَبِّهِ وَالْفَقَيْر ، وَعَلَىْ مَـا قَالَهُ سند: أَنَّهَا زَكَاةٌ أُوْقِعَتْ مَوْقِعَهَا لا يَنْظُرُ إِلَى ذَلِكَ ، وَعَلَى اعْتِبَارِ تَغَيُّرِ الأَحْوَالِ سند: أَنَّهَا زَكَاةٌ أُوْقِعَتْ إِلَيْهِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَـةً بِعَيْنِهَا ، وَبُيّنَ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ وَإِلاَّ لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ اسْتغْنَاءُ الْفَقيْرِ مِنَ الزَّكَاةِ فَلاَ كَلاَمَ فِي الإِجْزَاءِ اهـ . الْمَرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى (٢) وَفِي «نَوَازِل (عج) » وَإِذَا عَجَّلَهَا عَنْ وَقْتِهَا تَعْجِيْلاً تُجْزِئُ مَعَهُ سَقَطَتْ عَنْ الدَّافِعِ (٣) وَلَوْ مَاتَ الآخِذُ أَوِ اسْتَغْنَى اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٦٣) .

⁽٢) وباختصار .

⁽٣) وهو قول مالك في «كتاب ابن المواز» و«القبية» إذا قرب الحول .

واختلفوا في هذا القرب ، فقال ابن القاسم : وأرى الشهر قريبًا على وكره .

وقــال ابن حبــيب : مثل خــمــسة أيام وعــشرة قــبل الحــول . انظر : «النوادر والزيادات » (٢/ ١٩٢ ـ ٢٨٤) فإنه فَـصلً (٢/ ١٩٠) . وانظر كــذلك : «مناهج التــحصــيل » (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤) فإنه فَـصلً المسألة تفصيلاً مانعًا .

(٥٨٤) [٧٥] سُؤالٌ عَنْ الزَّكَاةِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيْهَا إِعْلاَمُ الْفَقِيْسِ أَنَّهَا زَكَاةٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلِكَ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ فَمَنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ رَكَاتِهِ مَعَ عَدَمِ الشَّرْطُ اللَّذْكُورِ قَلَّدَ مَنْ لاَ يَشْتَرِطُهُ ، وَمَنْهُمْ مَنْ يَكُرهُ إِعْلاَمَهُ بِهَا ؛ لأَنَّ فَيْهِ حَرَجَ القُلُوبِ كَا فِي (عبق) (١) ، وَفِي (ق)(٢) : أَنَّهُ إِذَا دَفَعَها لقَرِيْبِ لأَنَّ فَيْهِ حَرَجَ القُلُوبِ كَا فِي (عبق) (١) ، وَفِي (ق)(٢) : أَنَّهُ إِذَا دَفَعَها لقَرِيْبِ وَنَحُوهِ مِنَ الصَّدَقَاءِ فَلاَ تُجْزِئ حَتَّى يُعَيِّنَهَا لَهُ أَوْ يَعْلَمَ ذَلِكَ مِنْهُ اهِ . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨٥) [٨٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الغَيْرِ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَعَلْمِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ : أَنَّهَا يَجْرِى فِي إِجْزَائِهَا مَا جَرَى مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الأُضْحِيَةِ الْمُشَارِ إِلَّهِ بِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ : (أَوْ بِعَادَةِ كَـقَرِيبٍ) [وإلا] (أُ) ، فَتَرَدَّدَ (٤) كَمَا فِي (شَخَ) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلُم .

(٥٨٦) [٥٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَـاةِ وَأُخِذَتْ مِنْهُ كَـرْهًا أَتَجِبُ عَلَيْه إعَادَتُهَا إِنْ تَابَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ (ح) عَنِ الشَّيْخِ زروق فِي "شَرْحِ الإِرْشَادِ» (٥) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨٧) [٦٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِغَيْرِ مَصْرِفِهَا عَالِمًا بِذَلِكَ هَلْ هُوَ

⁽١) شرح الزرقاني (٢/ ٣٢٣) .

⁽۲) الفتح الرباني (۲/ ۳۲۳ _ ۳۲۳) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٩٤) .

⁽٥) كـتاب الإرشــاد هذا هو رسالة في الفـقه المالكي لـشهــاب الدين عبــد الرحمن بن عــسكر البغدادي (ت/ ٧٣٢هــ) وكان أحد كبار شيوخ المالكية ، وأستاذًا ببغداد بالمدرسة المنتصرية.

كَالْمَانِعِ لَهَا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ كَالّمَانِعِ لَهَا هَلْ يَجُوزُ للْمُسْلَمِينَ أَخْذَ مَا ظَفَرُوا بِهِ مِنْ مَالَهُ إِلاَّ قَدْرَ زَكَاتَهُ فَقَطْ ، أَوْ يُفَرَّقُ فِي مِنْ مَالَهُ إِلاَّ قَدْرَ زَكَاتَهُ فَقَطْ ، أَوْ يُفَرَّقُ فِي مَنْ مَالَهُ إِلاَّ قَدْرَ زَكَاتَهُ فَقَطْ ، أَوْ يُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ قَائَمَ الْوَجْهَ صَحِيْحِ التَّمْلِيْكَ وَمُغْتَرِقَ الذِّمَّةَ ، فَالأَوَّلُ لاَ يَجُوزُ الأَخَذْ مَا ظَفَرَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ كَيْفَ مَنْ مَالِهِ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكُمُ؟

جَوابُهُ: أَنَّ مَنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِغَيْرِ مَصْرِفِهَا وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَمَانِعِهَا لِعَدَمِهَا شَرْعًا [ق/ ٢٢١] وَالمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًا كَمَا فِي قَواعِد أَثْمَّتَنَا ؛ وَحِينَئِذ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَفَافِ صَحِيحِ التَّمْلِيكَ فَإِنْ قُدرَ عَلَى أَخْدُهَا مِنْهُ ظَاهْرَةً أَخَذَتْ وَدُفَعَتْ فِي مَصْرِفِهَا الشَّرْعِي كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلً بِقَوْلِهِ : أَخَذَتْ وَدُفَعَتْ فِي مَصْرِفَهَا الشَّرْعِي كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلً بِقَوْلِهِ : (وَأُخِذَتْ آمِنْ تَرِكَةِ المَيِّتِ ، وَ] (١) كَرْهًا وَإِنْ بِقِتَالِ وَأُدِّب)(٢). اهـ.

وَفِي إِعَادَتِه لَهَا إِنْ تَابَ خِلاَفٌ ذَكَرَهُ عَنِ الشَّيْخِ زروق ، وَإِنْ لَمْ يَقْدُرْ عَلَى أَخْدُهَا مِنْهُ إِلاَّ خُفْيَةً فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ مَا أَشَارَ لَهُ (عبق) بِقَوْلِه : وَلاَ تَجُوزُ السَّرِقَةُ مِنْ مَالَ مَنْ لاَ يُزكِّى بِقَدْر مَا عَلَيْه لفقد النِّيَّة ، وَلَكِنْ يُنْبَغِي الجَوَارُ إِذَا عَلَمَ مَنْ شَخْصِ أَنَّهُ لاَ يُخْرِجُهَا بِحَالَ وَلَيْسَ ثَمَّ حَاكِمٌ يُكْرِهُهُ عَلَى إِخْرَاجِهَا وَيَتَحَيَّلُ مَنْ شَخْصٍ أَنَّهُ لاَ يُخْرِجُهَا بِحَالَ وَلَيْسَ ثَمَّ حَاكِمٌ يُكْرِهُهُ عَلَى إِخْرَاجِهَا وَيَتَحَيَّلُ رَبُّهَا عَلَى مَنْعِه مِنْ أَخْدُهَا ، لأَنَّهُ بِبَرَاءَتِه مِنْهُ عَلَى قَوْل خَيْرٌ مِنْ بَقَائِهَا بِذِمَّتِه عَلَى قَوْل خَيْرٌ مِنْ بَقَائِهَا بِذِمَّتِه عَلَى كُلِّ قَوْل خَيْرٌ مِنْ بَقَائِهَا بِذِمَّتِه عَلَى كُلِّ قَوْلُ خَيْرٌ مِنْ بَقَائِهَا بِذِمَّتِه عَلَى كُلِّ قَوْلَ الْهَ وَلَ يَعْدَمُ الإِجْزَاءِ وَالجَوَازِ . اهد .

وأُمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ اسْتغْرَاقِ الذِّمَمِ فَالحُكُمُ فِي أَخْذ زَكَاةِ مَا بِيدهِ مِنَ المَالِ مَا فِي «المَعْيَار» وَلَفْظهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الفَقِيهُ مُحَمدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهاشمِ العَلاوى: إِنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ وَتُعْطَى لأَهْلِ الحَاجَةِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى رَدِّهَا لِلبَّهَا وَلاَ يَعْرِفُونَ وَلاَ تُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُمْ وَغَيْرُ المُحْتَاجِ لاَ يَأْخُذُ فَتَجْرِي الزَّكَاةُ وَأَخْذُهَا مِنْهُمْ مَجْرَى أَمْوَالِ مُغْتِرِقَ الذِّمَّةِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في الأصل : منه .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵) .

(٥٨٨) [٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرادَ سَفَرًا بَعِيدًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَام حَوْله مَاذَا يَفْعَلُ في شَأْن زكاته ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُوكِلَ مَنْ يُخْرِجُهَا عَنْهُ لِتَمَامِ الحَوْلِ كَمَا فِي «التَّوْضِيح» عَنِ اللَّخْمِي ، اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٨٩) [٦٢] سُـوَالٌ عَنْ عَوَامٍّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَذْكُـرُونَ اللَّهَ وَيُصَلُّونَ وَلاَ يَعْرِفُونَ حُكْمَ الطَّهَارَةِ وَلاَ الصَّلاَةِ وَلاَ الصَّيَامَ أَتُعْطَى لَهُمْ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُعْطَى لَـهُمْ لِقَوْلِ (مخ) (!) : وَيُعْطَى [لأَهْلِ] (٢) المعاصِي مَا يُصْرِفُونَهُ فِي ضَرُورِيَّاتِهِمْ ، وَإِنَّ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُمْ يُنْفِـقُوْنَهَا فِي المَعَاصِي فَلاَ يُعْطُونَ وَلاَ تُجْزِئ . اهـ .

وَفِي "الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » أَنَّهَا تُعْطَى لِتَـارِكِ الصَّلَاةِ ؛ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لِلَّرَجُلِ أَنْ يَخْتَارَ لِزِكَاتِهِ أَهْلَ الفَضْلِ وَالدِّينِ عَلَى الفَسَقَّةِ وَالسَّفَلَةِ (٣)؛ فَفِي الحَديثِ : "اخْتَارُوْا لِصَـدَقَاتِكُمْ مَا تَخْتَـارُوْنَ لأَنْفُسِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ » (٤) ، والصَّدَقَاتُ تَشْمَلُ

حاشية الخرشى (٢/ ٢١٣) .

⁽٢) في (مخ) : أهل .

⁽٣) قال ابن المواز : قــال أصبغ : ولا يعجبني أن يعطى من الزكــاة أحد من أهل الأهواء ، إلا الهوى الخفيف .

قال عيسى : عن ابن القاسم في أهل الأهواء : إن احتاجوا فلا بأس أن يعطوا منها ، وهم من المسلمين يرثون ويورثون .

ولم يجز ابن حبيب أن يعطى تارك الصلاة ، وقال : إن ذلك لا يجزئ من فعله .

قــال ابن أبي زيد : وهذا قول انفــرد به ، وإن كــان غيــرهم أولى، ولا بأس أن يعطوا إذا كانت فيهم الحاجة البينة .

قال ابن حبيب : قال مطرف وابن الماجشون : ولا يعطي من زكاته لأهل الأهواء ، فإن فعل أساء ويجزئه . انظر : «النوادر والزيادات» (٢/ ٢٩٦) و«البيان والتحصيل» (٢/ ٣٩٢).

⁽٤) تقدم الكلام عليه .

الفَرْضَ وَالـنَّفْلَ ؛ فَيَنْقُلُهَا إِلَى ذِي دِيْنِ وَفَضْلِ فِي غَـيْرِ بَلَدِهِ مَـا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَسَافَة القَصْر . اهـ المُرادُ منْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩٠) [٦٣] سُوَّالُ عَنْ رَجُلُ وكَّلَ رَجُلًا عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاة مَاشَيَته وَدَفَعَهَا الوَكِيلُ لصَبِيٍّ غَنِيٍّ بِأَبِيه لِيُسْرِه ولَمَّ يَعْلَمُ اللُوكِلُ ذَلكَ حَتَّى تَوَالَدَتْ الزَّكَاةُ وَهِي الوَكِيلُ لصَبِيٍّ غَنِيٍّ بِأَبِيه لِيُسْرِه ولَمَّ يَعْلَمُ اللُوكِلُ ذَلكَ حَتَّى تَوَالَدَتْ الزَّكَاةُ وَهِي مَوْجُودَةٌ الآنَ وَكَذَلكَ نَسْلُهَا مَوْجُودٌ إِلاَّ بَعِيرًا وَاحِدًا مِنْهُ فَوْتَهُ الأَبُ فِي مَصَالِحَه. أَيْجُوزُ لَربِّهَا اسْترْدَادُهَا مَع نَسْلُهَا وَيَدْفَعُ الآنَ السَّنَّ الوَاجِبَةَ عَلَيْهِ أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ وَعَلَيْه أَتُجْزِئُهُ عَن الزَّكَاة أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لاَ تُجْزِئُهُ إِذْ يَدُ وَكِيلِهِ كَيَدهِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ (مخ) (١) فِي مَبْحَث دَفْع الزَّكَاة لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا بِقَوْلِهِ : وَ[أَمَا] (٢) إِنْ كَانَ الدَّافِعَ لَهَا رَبُّهَا أَوْ وَكِيْلُهُ فَإِنَّهَا لاَ تُجْزِئُ . اه. .

وَحينَتُ ذَيجِبُ عَلَيْهِ غَرْمُ السِّنِّ الوَاجِبَةِ عَلَيْهِ ، وَيُجُوزُ لَهُ استردادُهَا [ق/٢٢٢] مَعَ مَا بَقَى مِنْ نَسْلُهَا وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى وَالِدِ الصَّبِيِّ بِعُوضِ البَعِيْرِ النَّذِي فَوَّتَ فِي مَصَالِحِهُ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخَ خَلَيْلَ فِي مَبْحَثُ عَدَمِ النَّذِي فَوَّتَ فِي مَصَالِحِهُ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخَ خَلَيْلَ فِي مَبْحَثُ عَدَمِ النَّذِي فَوَّتَ فِي مَصَالِحِهُ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخَ خَلَيْلَ فِي مَبْحَثُ عَدَمَ الْإَجْزَاءِ الزَّكَاةَ : (أَوْ دُفَعَتُ بِاجْتَهَاد لِغَيْرِ مُسْتَحَقً) (٣) فِي نَفْسِ الأَمْرِ كَغَنِي مَثَلاً وَتَعَذَّرَ رَدُّهَا فَلاَ تُجْزِيءُ ، وَأُولَى فِي عَدَمِ الإِجْزَاءِ إِنْ أَمْكَنَ رَدُّهَا وَحِينَئذَ فَإِنْ لَمْ وَتَعَذَّرُ رَدُّهَا وَصَرْفُهَا فَي مَصَارِفِها ، وكَذَلِكَ إِنْ فَاتَتْ ورَدَّ عَوضَهَا ثُمَّ إِنَّهُ يَرُدُّ يَعَلَى مُ اللَّهُ . . انظر (عج) عَوضَهَا مُنْهُ إِذَا أَكَلَهَا أَوْ صَرَفَهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لأَنَّهُ صون بِهِ مَالَهُ . . انظر (عج) وتَلاَمِيذَه . اه (3).

(٥٩١) [٦٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ عنْدَهُ أَبْعرةٌ لاَ تَكْفيْهِ غَـلَّتُهَا فِي نَفَقَتهِ سَنَةً وَإِنْ

حاشية الخرشي (٢/٢٢).

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٦٥) .

⁽٤) مواهب الجليل (٢/ ٣٤٦) .

بَاعَهَا يَكْفيْه ثَمَنُهَا فِي نَفَقَته سَنَةً ، وَلَكِنَّهُ إِذَا بَاعَهَا يَحْصُلُ لَهُ الضَّرَرُ الشَّدِيْدُ أُو الْهَلَاكُ هَلَ يُعْطَى مَنْ الزَّكَاةَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : سئلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفُ حمى الله فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ تُعْطَى لَهُ الزَّكَاةُ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لأَنَّ شَدَّةَ الضَرُورَةِ اللاَّحقَة لَهُ فِي بَيْعِهِ ذَلِكَ فَضْلاً عَنْ هَلاَكِهِ يَقْضِيْ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لأَنَّ شِدَّةَ الضَّرُورَةِ اللاَّحقَة لَهُ فِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ وَنَحْوِهِ يَدُلُلُّ لِهَذَا . اه. . فَاللهُ تَعَالَى أَعْلَم ..

(٩٩٢) [٦٥] سُؤالٌ عَنْ قَوْل بَعْضِ الطَّلَبَة : إِنَّ الغَنيَّ الَّذي يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ أَخْذ الزَّكَاة العَيْنِ وَأَمَّا المَاشِيَةُ فَلاَ ؟ إِذْ هِيَ تَسْرَحُ وَتَرُوْحُ وَذَلِكَ مُخَاطَرَةٌ . وَعَزَى هَذَا لِهِ (عَج) هَلُ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنِّي بَحَثْتُ عَنْهُ فِي مَظَانِّ طَلَبِهِ فَلَمْ أَرَهُ فِيهِ ، وَهُو غَيْرُ صَحِيحٍ لِمُخَالَفَتِه نُصُوصَ الأَئمَّة وَنَوازِلها ؛ فَفِي (ح) (١) : وَالغَنِيُّ المراعِي العَيْنَ وَعُرُوضَ التِّبِجَارَةِ أَوْ فَصَلْلَةً بَيِّنَةً [عَلَى](٢) القَنْية فَإِنْ كَانَتْ لَهُ دَارٌ وَخَادِمٌ لاَ وَغُرُوضَ التِّجَارَةِ أَوْ كَانَ فِيهِما فَضْلَةً يَسِيرَةٌ أَعْطِى مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَتْ فَضْلَةً الْعَيْنَةُ لَمْ يُعْطَ . اه. .

وَفِي ابْنِ يُونُسَ عَنِ «المُدَوَّنَةِ: لاَ بَأْسَ أَنْ يُعْطَى مِنْهَا مَنْ لَهُ الدَّارُ وَالْخَادِمُ وَالْفَرَسُ (٤).

⁽١) في الأصل: عن.

⁽٢) في (ح) : فضلة .

⁽٣) المدونة قال : وسألناه عن الرجل تكون له الدار والخادم هل يعطى من الزكاة ؟

فقال: إن الدور تختلف، فإن كانت دارًا ليس في ثمنها فضل إن بيعت اشترى من ثمنها دارًا وفضلت فضلة يعيش فيها رأيت أن يعطي ولا يبيع مسكنه، وإن كانت داره دارًا في ثمنها ما يشتري به مسكنًا ويفضل له فضلة يعيش فيها لم يعط منها شيء والخادم كذلك.

⁽٤) مواهب الجليل (٤/ ١٢٦).

أَبُو الْحَسَنُ عَنْ بَعْضِ الشَّيُوخِ : هَذَا فِي بَلَد مُحْتَاجٍ فِيهِ لِلْفَرَسِ . اهـ . فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ دُخُولَ المَاشِيَةِ فِي قَوْلِهِ : وَعُرُوضَ التِّجَارَةِ أَوْ فَضْلَةً بَيْنَةً مِنَ القَنْيَة بِلاَ مَرْيَة .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الْعَلاَّمَةِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاَّوِي مَا نَصَّهُ: إِنَّ الْفَقْرَ وَالْغْنَى مِنَ الْأُمُورِ النِّسِيَّةِ الَّتِي تَخْتَلَفُ بِاخْتَلاَفُ الْأَشْخَاصِ وَالأَرْمِنَة وَالْبِلاَدِ وَالْأَخُوالِ ، فَرُبَّ شَخْصِ آخَرَ ، وَزَمَانُ الْخَصْبِ يُخَالِفُ زَمَانَ الجَدْب ، وَالْبِلاَدِ وَالْأَخُوالِ ، فَرُبَّ شَخْصِ آخَرَ ، وَزَمَانُ الْخَصْبِ يُخَالِفُ زَمَانَ الجَدْب ، وَبِلاَدُ العَافِيةِ لَيْسَتْ كَبِلاَدِ الشَّرِّ وَالْحُرُوبِ ؛ فَلَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُتُرِكَ فِيهِ التَّحْديدُ وَبِلاَدُ العَافِيةِ لَيْسَتْ كَبِلادِ الشَّرِّ وَالْحُرُوبِ ؛ فَلَهْذَا يَنْبَغِي أَنْ يُتُرك فِيهِ التَّحْديدُ وَمَا لاَ فَلاَ ، وَكُلُّ أَهْلِ مَحلَّة وَقَوْمٍ يَعْرِفُونَ فَقَرَاءَهُمْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ؛ هكذَا يَنْبَغِي وَمَا لاَ فَلاَ ، وَكُلُّ أَهْلِ مَحلَّة وَقَوْمٍ يَعْرِفُونَ فَقَرَاءَهُمْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ؛ هكذَا يَنْبَغِي الجَوَابُ فِي هَذِهِ اللسَّالَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : [ق/٢٢٣] إِنَّ الفَقيرَ مَنْ عِنْدَهُ بُلْغَةٌ لا تَكْفيه لعَامه بَعْدَ ضَرَوريَّاتِه ، فَمَنْ عِنْدَهُ مِنَ المَالِ مَا لاَ يَبْلُغُ قِيمَتُهُ كَفَافَ سَنَة فَهُو فَهُو فَهُو فَهُو أَفَهُم وَلاَ يَقُومُ فِي الْخَضِرِ : بَيْتُهُ وَخَادِمُهُ اللَّذَانَ لاَ فَضْلَ فيهِما ، وَفِي الْبَادِيَة : بَيْتُهُ وَمَا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ مِنْ جِمَالِه وَخَادِمِه وَمَا وَرَاءَ هَذَا مِنْ مِلْكِهِ ، وَفِي الْبَادِيَة : بَيْتُهُ وَمَا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ مِنْ جِمَالِه وَخَادِمِه وَمَا وَرَاءَ هَذَا مِنْ مِلْكِهِ ، يُقُومً لُهُ وَيَنْظُرُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ تَفِي بِمُؤْنَة مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ طَعَامٍ وَكُسُوة سَنَةً فَلَهُ أَنْ يَأْخُدُ . اهم . كلامُهُ بِلَفْظِة رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَى . آمِينَ .

وَنَحْوُهُ فِي نَوَازِلِ ابْنِ هلال بِزِيَادَةِ وَلَفْظُهُ : وَالْحَاصِلُ فِي الضَرُورِي للإِنْسَانَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الأَخْذَ ، وَالضَّرُورِي لَكُلِّ إِنْسَانَ بِحَسَبِهِ كَالْفَرَسِ لَنْ هِي لَهُ كَرِجْلَيْهُ كَمَا يَتَّفِقُ لَبَعْضِ اللَوْجُودِينَ وَبَعْضِ اللَّفُقَرَاءِ اللَّرَابِطِينَ ، فَإِنَّ الفَرَسَ لاَ تَمْنَعُهُ مِنَ كَمَا يَتَّفِقُ لَبَعْضِ اللَوْجُودِينَ وَبَعْضِ اللَّفُقَرَاءِ اللَّرَابِطِينَ ، فَإِنَّ الفَرَسَ لاَ تَمْنَعُهُ مِنَ الأَخْذِ كَمَا فِي «التَّهْذِيبَ » و «التَّبْيهاتِ » وابْنُ مَحْرِز وعَبْدُ الحَقِّ لَمَا فيه مِنْ الأَخْذِ كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ » و «التَّبْيهاتِ » وابْنُ مَحْرِز وعَبْدُ الحَقِّ لَمَا فيه مَنْ أَهْلِيَّةِ الطَّلَبِ ، وكَابْنِ يُونُسَ واللَّخْمِيِّ وَ «البَيَانِ» و «التَّعَالِيقِ» لِمَنْ فِيهِ قَابِلِيَّةً

التَّدْرِيسِ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩٣) [٦٦] سُؤالٌ عَنْ رَجُلِ طَلَبَ لآخَـرَ شَيئًا وَوَاعَدَهُ بِإِعْطَائِهِ ثُمَّ أَعْطَاهُ منْ زَكَاتِه وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ زَكَاةٌ أَمُجْزِئُهُ ذَٰلِكَ أَمْ لاَ لِتَصْوِينِهِ لِمَالِهِ بِهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا أَعْطَاهُ الزَّكَاةَ لأَجْلِ مَا وَعَـدَهُ بِهِ مِنَ الإِعْطَاءِ وَلَوْلاَ مَا أَعْطَاهُ لَهُ مِنْهَا لاَ بُدَّ أَنْ يُعْطِيَـهُ شَيْئًا فَأَعْطَـاهَا لَهُ فَإِنَّهَا لاَ تُجْزِئُهُ لأَنَّهُ صَـوَّنَ بِهَا مَالَهُ ، وَفَي (ق) أَنَّ مَنْ صَوَّنَ مَالَهُ بِالزَّكَاةِ لاَ تُحْزِئُهُ ، وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي (ح) (١) وأَيْضًا يُشْتَرَطُ فِيْهَا أَنْ تَكُونَ مُحَرَّرَةً للزَّكَاةِ فَقَطْ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الظِّهَارِ : (مُحَرَّرَةٌ لَهُ) (٢) . اهـ .

وَإِنْ أَعْطَاهَا لَهُ لاَ لأَجْلِ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ ؛ فَفِي «الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّة» : أَنَّهُ يَجُوْزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَدْفَعَ زَكَاتَهُ لِصَاحِبِهِ أَوْ صِهْرِهِ إِنْ لَمْ يَدْفَعُ بِهَا عَارًا . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٤٥) [٦٧] سُؤالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِفَقِيرٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ غَنِيٌّ تَبَرُّعًا هَلْ يُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ عج: إِنَّهُ لاَ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَنْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ نَـفَقَةً تَكُفِيهِ، وَإِنْ كَـانَتْ لاَ تَلْزَمُـهُ أَصَالَةً كَـمَـا هُوَ ظَاهِرُ كَـلام المُصَنَّفِ وَابْنِ الحَـاجِبِ، والمُرَادُ بِالإِنْفَاقِ: مَا يَشْمَلُ الكُسْوَةَ.

واسْتَظْهَرَ (ح) ^(٣) أَنَّ مَنْ لَهُ مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ وَلَهُ ضَرُورِيَّاتٌ شَـرْعِيَّةٌ لاَ يَقُومُ بِهَا يُعْطَىٰ لَهُ مِنْهَا . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥٩٥) [٦٨] سُؤَالٌ عَنْ غَنِيٍّ بِغَلَّةٍ أَحْبَاسٍ عَلَيْهِ هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ؟

⁽١) مواهب الجليل (١٢٦/٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۵۰) .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ٣٤٣) .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاة _____________

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يُعْطَى مِنْهَا لوُجُوده الكفَايَة مِنْ غَلَّة الأَحْبَاسِ عَلَيْه كَمَا فِي السُّوَالِ، فَفِي الشَّيْخ خَلَيْلٍ مَا نَصَّهُ : (وَعَدَمُ كَفَايَتُهُ بِقَلَيْلٍ أَوْ إِنْفَاق) (١) مَفْهُومُهُ: (٢) أَنَّهَا لاَ تُعْطَى لواحِد الكِفَايَة بِواحِد مِنْهُمَا [ق/٢٢٤] انْظُرْ شُرُوحَهُ (٣) . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩٦) [٦٩] سُوَّالٌ عَنْ قُربَاءَ كَإِخْوَة ظَهَرَ بَيْنَهُمْ التَّرَاحُمْ وَالْهَدَايَا جِداً أَيَمْنَعُ ذَلكَ منْ دَفْع زكاة بَعْضهمْ لبَعْض أَمْ لا ؟

جُوابُهُ : أَنَّ الصِّلَةَ مَمْدُوْحَةٌ بَيْنَ الْقُرْبَاءِ وَلَا تَمْنَعُ مِنْ إِعْطَاءِ زَكَاة بَعْضِهِمْ لَبَعْضٍ كَمَا فِي (س) عَنْ بَعْضِ لَبَعْضٍ ، بَلْ تنتفي بِهَا كَرَاهَةُ إِعْطَاء زَكَاة بَعْضَهِمْ لَبَعْضٍ كَمَا فِي (س) عَنْ بَعْضِ الشَّيُوخِ وَلَفْظُهُ : إِنَّمَا كَرِهَ إِعْطَاءُ قَرَابَتَه خَوْفَ أَنْ يَحْرِمَهُمْ صِلَةَ القَرَابَة اتَّكَالاً لَهُمْ عَلَى الزَّكَاة ، وَفِيهِ أَيْضًا عَنِ ابْنِ العَرَبِي : الصَّدَقَةُ عَلَى الأَهْلِ أَفْضَلُ فَرْضًا لَهُمْ عَلَى الزَّكَاة ، وَفِيه أَيْضًا عَنِ ابْنِ العَرَبِي : الصَّدَقَةُ عَلَى الأَهْلِ أَفْضَلُ فَرْضًا وَتَطُوّعًا وَقَدْ فَعَلَ خَصْلَتَيْنِ الصَّدَقَة وَالصَلَّة ، لاَ بُدَّ أَنْ يُحْمَد الرَّجُلُ عَلَى مَا وَتَطُوّعًا وَقَدْ فَعَلَ خَصْلَتَيْنِ الصَّدَقة وَالصَلَّة ، لاَ بُدَّ أَنْ يُحْمَد الرَّجُلُ عَلَى مَا فَعَلَ . اهد . فَعَلَ مِنَ الخَيْدِ ، إِنَّمَا المَلْمُومُ أَنْ يُحِبَّ الرَّجُلُ أَنْ يُحْمَد بِمَا لَمْ يَفْعَلْ . اهد . واللّه تَعَالَى ْ أَعْلَمُ .

(٩٩٧) [٧٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْرَجَ جَذْعَةً فِي زَكَاتِه ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ بِنْتَا لَبُونِ بَعْدَ تَغَيَّرِ الجَذْعَة بِهَلاَكِ أَوْ غَيْرِهِ مَا الحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ : مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ التنواجيوى المَعْرُوْفِ بِالسَّيِّدِ وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا مَنْ أَخْرَجَ بِنْتَ مَخَاضٍ فَتَبَيَّنَ أَنَّ عَلَيْهِ بِنْتَ لَبُون فَبِنْتَ اللَّوْنَ فَبِنْتَ اللَّهُ اللَّوْنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْكَاةِ وَإِلاَّ فَلاَ ؛ المَخَاضِ لاَ تُجْزِئُهُ قَطْعًا وَلَهُ نَزْعُهَا مِنْ يَدِ المَسْكَيْنِ إِنْ بَيَّنَ أَنَّهَا لَلزَّكَاةِ وَإِلاَّ فَلاَ ؛ المَخَاضِ لاَ تُجْزِئُهُ قَطْعًا وَلَهُ نَزْعُهَا مِنْ يَدِ المَسْكَيْنِ إِنْ بَيَّنَ أَنَّهَا لَلزَّكَاةِ وَإِلاَّ فَلاَ ؛ وَإِنْ قَلَا عَلَى كَفَّارَةِ الْيَمِيْنِ . اه كَلاَمُهُ بِلَفْظَهِ . وَفِي «التَّوْضِيح» عَنْ مَالِك : وَإِنْ

⁽۱) انظر : «التاج والإكليل» (۲/ ٣٤٢) «وحاشيه الخرشي» (٢/ ٢١٣) و«مواهب الجليل»

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦٤) .

⁽٣) انظر : «التاج والإكليل» (٢/ ٣٤٢) «وحاشيه الخرشي» (٢/ ٢١٣) و«مواهب الجليل»

أَخْرَجَ عَرْضًا أَوْ طَعَامًا _ يَعْنِي عَنِ الْعَيْنِ _ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْفَقَيْرِ وَدَفَعَ لَهُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، فَإِنْ فَاتَا فِي يَدِ الْفَقِيْرِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ شَيَءٌ؛ لأَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَى ذَلِكَ وَذَلِكَ إِذَا أَعْلَمَهُ أَنَّهُ مِنْ زَكَاتِهِ . فَإِنْ لَمْ يُعْلِمُهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ مُطْلَقًا؛ لأَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ. اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩٥) [٧١] سُؤَالٌ عَنِ النَّبِيِّ - صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ - هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ ؟ (١) .

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ عَطَاءِ اللَّه عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الورزازي فِي نَوَازِلَهِ وَنَصَّهُ: مِنْ خَصَائِصِه عَلَيْهِ أَنَّهُ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ رَكَاةُ المَالِ لأَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ لاَ تَجَبُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ لاَ لَهُمْ مَعَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا فِي أَيْدِيْهِمْ مِنَ المَالَ وَحَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ مَا للَّهُ مَعَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا فِي أَيْدِيْهِمْ مَنَ المَالَ وَدَيعَةٌ عَنْدَهُم فَيُبِذِلُونَهُ فِي مَحَلَّهِ وَيَمْنَعُونَ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَلأَنَّ الزَّكَاةَ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ مُبَرَّؤُونَ مِنَ الدَّنسِ . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٩٩٥) [٧٢] سُـؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّـيْخِ خَلَيْلِ : وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَا مَـعَهُ وَمَـا غَابِ (٢) الخ . هَلُ هُوَ خَاصٌ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ المَاشِيَةَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ حَاصٌ بِالْعَيْنِ كَمَا قَيَّدَهُ فِي تَـوْضِيْحِه بِهَا . اهـ . ويَشْهَدُ لذَلكَ أَيْضًا فَتُوى (حم) ؛ أَى : سئلَ عَنْ زكَاة المَاشيَة إِذَا حَضَرَ البَعْضُ وَغَابَ البَعْضُ غَيْبَةً بِحَيْثُ لاَ يُعْلَمُ مَا طَرَأَ عَلَيْهَا وَحَالَ الْحَوْلُ فَمَا حُكْمُ زَكَاتُهَا ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحُكْمَ فِي زَكَاتِهَا مَا فِي «العُـتْبِيَّة » (٣) عَنِ ابْنِ القَاسِمِ وَنَصَّةُ : وَمْنَ بَعَثَ مَالاً الحَكْمَ فِي زَكَاتِهَا مَا فِي «العُـتْبِيَّة » (٣) عَنِ ابْنِ القَاسِمِ وَنَصَّةُ : وَمْنَ بَعَثَ مَالاً إِلَى إِفْرِيقيَة وَحَالَ حَوْلُهُ فَإِنْ لَمَّ يَعْلَمْ حَالَهُ وَلاَ كَمْ هُوَ أَخَرَ حَتَّى يُقَدِّمَ فَيُزكِيّهُ لِمَا مَضَى . اهـ . مِنَ «النَّوَادِرِ » .اهـ . كَلاَمُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِ . آمِينَ .

⁽١) انظر : «النوادر والزيادات» (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧) و«البيان والتحصيل» (٢/ ٣٨١، ٣٨٣) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵) .

⁽٣) البيان والتحصيل (٢/ ١٠٤) بمعناه .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ ______مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ _____

وَنَحُوهُ فِي نَوَازِلِ (عج) . اهـ .

وَفِي (عـبق) (١) أَنَّ قَـوْلَ المُصنَفِ : (وَمَا غَـابِ) (٢) يَشْـمَلُ المَاشِيـةَ ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَا بَقَىَ مَنْهَا .اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٠) [٧٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ تَلَفَ لَهُ جُزْءُ نِصَابٍ قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ مَا حُكْمُ ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ : إِذَا تَلَفَ قَبْلَ الْحَوْلِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ وَيَنْظُرُ لَمَا بَقَىَ بِيَدهِ مِنَ الْمَاشِيَةِ فَإِنْ كَانَ نِصَابًا وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ زَكَّاة وَإِلاَّ فَلا ، وَلاَ تَفْصِيْلَ فِي الْمَاشِيَةِ فَإِنْ كَانَ نِصَابًا وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ زَكَّاة وَإِلاَّ فَلا ، وَلاَ تَفْصِيْلَ فِي هَذَا بَيْنَ إِمْكَانِ الأَدَاءِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي (مخ) (٣) [ق/ ٢٢٥] وَإِذَا تَلَفَ بَعْدَ الْحَوْلُ فَلَا بَيْنَ إِمْكَانِ الأَدَاءِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي (مخ) فَالْحُكْمُ فِي المَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلُ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ تَلَفَ جُزْءُ نِصَابٍ وَلَمْ يُمْكِنِ الأَدَاءُ سَقَطَتُ) (٤) .

قَالَ (مخ) في تَقُرِيرِهِ لكَلاَمه : وكَلاَمُ المُؤلِّف مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا تَلَفَ جُزْءُ النِّصَابِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، وَمَفْهُ وَمُ قَوْلِه : (ولَمْ يُمْكِنِ الأَدَاءُ) أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ مَعَ النِّصَابِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، وَمُو كَذَلكَ ، وَمِثْلَهُ إِذَا تَلَفَ بِتَفْرِيطٍ حَيْثُ لَمْ يُمْكنِ الأَدَاءُ . اه وَلاَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠١) [٧٤] سُؤالٌ عَنْ رَجُلِ وَاعَدَهُ آخَرُ بِإِعْطَاء زَكَاته لَهُ ثُمَّ غَابَ الرَّجُلُ المَوْعُودُ بِهَا فَطَلَبَهُ المَوْعُودُ بِهَا فَطَلَبَهُ بِمَا وَعَدَهُ هَلْ يَلْزَمُهُ غُرْمُ ذَلِكَ لَهُ ؟

شرح الزرقاني (۲/ ۳۲۹) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦٥) .

⁽٣) حاشيه الخرشي (٢/ ٢٢٥).

⁽٤) مختصر خليل (ص/٦٥) .

⁽٥) باختصار .

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُهُ غُرْمُ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ المُشْدِاليُّ . اه. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢) [٧٥] وَسُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لاَ (١) ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ بِزَمَنِ طَوِيلِ لَمْ تُجْزِئُهُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ بِيَسِيرٍ فَهْ إِجْزَائِهَا خِلاَفٌ . قَالَ اللَّخْمِي : مَنْ عَجَّلَ زَكَاةً مَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْرُبَ الْحَوْلُ لَمْ تُجْزِئُهُ ، وَسُمِعَ أَشْهَبُ : أَرَأَيْتَ الَّذِيْ يُصلِّي الظُّهْرَ قَبْلَ الزَّوَال أَو الصَّبْحَ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ أَلَيْسَ يُعِيدُ ؟ فَكَذَلِكَ الَّذِي يُؤَدِّى زَكَاتَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ عَلَى مَالِهِ .

ابْنُ رُشْد : ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهَا لاَ تُجْزِئُهُ وَإِنْ كَانَتْ قُرْبَ الْحَوْلِ ، وَعَلَى هَذَا حَملَهَا ابْنُ نَاقِع ، وَقَالَ ابْنُ الْمَوَّازِ : تُجْزِئُهُ إِنْ كَانَ قُرْبَ الْحَوْلِ بِيَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ . وَرَوَى عِيْسَى عَنِ ابْنِ القَاسِمِ : أَوْ شَهْرٍ وَنَحْوِهِ ، وَقَالَ ابْنُ وَيَحْوِهِ ، وَرَوَى عِيْسَى عَنِ ابْنِ القَاسِمِ : أَوْ شَهْرٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَى عِيْسَى عَنِ ابْنِ القَاسِمِ : أَوْ شَهْرٍ وَنَحْوِهِ ، وَقِي «المُبْسُوطِ» : الشَّهْرَانِ وَنَحْوُهُمَا . اه . من (ق)(٢) .

وَاقْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ عَلَى الْقَوْلِ الشَّالِثِ بِقَوْلِهِ : أَوْ قُدِّمَتُ بِكَشَهِرِ فِي عَيْنِ وَمَاشيَة . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٣) [٧٦] سُؤالُ عَنْ تَأْخير الزَّكَاةِ عَنْ يَوْمِهَا أَيَجُوْز أَمْ لا ؟

جَوَابهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوْزُ إِلاَّ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ كَمَا أَفْتَى بِهَذَا القَاضِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الحَاجِّ الشنجيطي . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمَ .

إِلْحَاقٌ وَتَتْمِيْمٌ: قَالَ (عج) في نَوازِله : وَيَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فَوْرًا وَلاَ يَجُوزُ وَلَا يَجُوزُ وَأَخْيُدُوهُا ، وَهَذَا هُوَ المَذْهَبُ ، بِخِلاَفَ كَفَّارَةِ اليَمِينِ ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَرَفَةَ

⁽١) تقدم نحو هذا السؤال في السؤال (٥٨٣) [٥٦] فراجعه مشكوراً .

⁽۲) التـــاج والإكلـيل (۲/ ٣٦٠) وانظر : «النــوادر والزيادات» (۲/ ١٩١,١٩٠) و«البــيــان والتحصيل» (۲/ ٢٦٦) و«مناهج التحصيل» (۲/ ۲۸۲ ـ ۲۸۲) .

جَوَازَ تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ لِيَوْمِ عَاشُوْرَاءَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ حُلُولِهِ مَعَ اتِّسَاعِ الحَالِ، فَإِنْ بَعُدَ أَوِ اشْتَدَّ الْحَالُ لَمْ يَجُزْ . اهـ المُرَادُ مِنْهُ ، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٠٤) [٧٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَعَدَ غَيْرَهُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ ثُمَّ صَرَفَهَا لِغَيْرِهِ أَيَلْزَمُهُ غُرْمُهُ لَهَا أَيْضًا أَمْ لاَ ؟(١)

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ العَلاَّمَةُ سَيِّدِي المَعْرُوفُ : ببقيع ، فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ يُكْرَهُ وَلاَ يُضْمَنُ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٥) [٧٨] سُؤَالٌ عْنِ مُتَولِّي الحَبْسَ أَيسُوغُ لَـهُ أَخْذُ زَكَاتِهِ لِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ فَقَيْرًا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَلاَّوِي .

فَأَجَابَ : بِأَنَّ فِي ذَلِكَ خِلاَفًا ذَكَرَهُ (ح) وَغَيْرُهُ فِي مَصْرِفِ الزَّكَاةِ فِيمَا أَظُنُّ. اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٦) [٧٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ أَعْطَى عَطيَّتَهُ وَالدَّيْنُ حَاثِطٌ بِمَالِه وَحَالَ حَوْلُ رَكَاته قَبْلَ أَنْ يَرُدَّ الغَرِيمُ عَطيَّتَهُ أَوْ يُجِيزَ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ عَطيَّتِهِ مَعَ مَالِهِ الآخَرَ أَوْ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا مَعَ مَالِهِ الآخَرِ؛ لأَنَّهَا عَلَى مَلْكِهِ حَتَّى يُجِيزَهَا الغَرِيمُ ، بِدَلِيْلِ : أَنَّهُ لَوْ مَاتَ كَانَتْ فَي دَيْنِهِ . اهد . مِنْ بَعْضِ فَتَاوَى لَجَيزَهَا الغَرِيمُ ، بِدَلِيْلِ : أَنَّهُ لَوْ مَاتَ كَانَتْ فَي دَيْنِهِ . اهد . مِنْ بَعْضِ فَتَاوَى الشَّرِيْف حَمَى اللهُ _ رَضِيَ اللَّهُ [ق/٢٢٦] تَعَالَى عَنْهُ ، ونَفَعنَا بِهِ . آمِينَ . واللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، ونَفَعنَا بِهِ . آمِينَ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٧) [٨٠] سُؤالٌ عَنْ العُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ هَلْ يُؤْثَرُونَ فِي الزَّكَاةِ عَلَى غَيْرِهِمْ أَمْ لاَ ؟

⁽١) تقدم نحو هذا السؤال في السؤال (٦٠١) [٧٤] .

جَواَبُهُ: قَالَ (ح) (١) نَاقِلاً عَنْ سند: إِنْ اسْتَوَتِ الحَاجَةُ قَالَ مَالِكٌ: يُؤثَرُ الأَدْيَنُ وَلاَ يُحْرَمُ غَيْرُهُ ، وَكَانَ عُمَرُ يُؤثِرُ أَهْلَ الحَاجَةِ وَيَقُولُ: الْفَضَائِلُ الديْنِيَّةُ لَهَا أُجُورٌ فِي الآخِرَةِ .

والصِّدِيْقُ عَلَيْ يُؤْثِرُ بِسَابِقَةِ الإِسْلاَمِ وَالفَضَائِلِ لأَنَّ إِقَامَةً بِنْيَةِ الأَبْرَارِ أَفْضَلُ مِنْ إِقَامَةً بِنْيَةِ غَيْرِهِمْ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى فُقَهَائِهَا مِنَ المَصَالِحِ . اهد . وَنَحُوهُ فِي «النَّوَادر» .

وَفِي «الأَجْوِيةِ النَّاصِرِيَّةِ »: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْتَارَ الرَّجُلُ لِزَكَاتِهِ أَهْلَ الفَضْلِ وَالدِّيْنِ عَلَى الفَسَقَةِ السَّفَلَةِ المُسْتَعِينِينَ بِهَا عَلَى مَعْصِيةِ اللَّه ؛ فَفَى الحَديث: «الخُتَارُوا لِصَدَقَاتِكُمْ كَمَا تَخْتَارُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ » (أَ) ، وَالصَّدَقَاتُ تَشْمَلُ الفَرْضَ وَالتَّطُوعُ ؛ فَيَنْقُلُهَا إِلَى ذِي فَضْلٍ وَدِينٍ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ مَا لَمْ يكُنْ عَلَى مَسَافَةِ القَصْرِ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٨) [٨١] سُؤالٌ عَنِ الفُقهَاء وَحَملَة التَّنْزِيلِ هَلْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ لَهُمْ وَإِنْ كَانُوا فُقَرَاءَ؟

جُوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجُورُ صَرْفُهَا لَهُمْ إِلاَّ بِـوَصْفُ الْحَاجَةِ وَالْفَـقْرِ كَغَـيْرِهِمْ ، وَهَا ذَكَـرَهُ الْحَفِيدُ وَالمَصْمُودِي فِي «تُحْفَته» من جَواز دَفْعها لمَنْ فِيه المَنْفَعةُ العَامَّةُ وَإِنْ كَانَ غَنِياً ضَعِيفًا لاَ يَعُولُ عَلَيْهِ كَمَا فِي نَوَازِلَ أَنْمَّتَنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٠٩) [٨٢] سُوالٌ عَنْ فَقِيرٍ وَلَهُ أَبُ غَنِيٌّ لاَ يَنَالَهُ رِفْقُهُ هَلْ يُعْطَى مِنْ الزَّكَاة أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (س) نَاقِلاً عَنِ ابْنِ القَاسِمِ: أَنَّهُ لاَ بَأْسَ أَنْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَ يَنَالُهُ رِفْقُهُ فَغَيْرُهُ مِمَّنْ لاَ يَنَالُهُ رِفْقٌ مِنْ أَحَد أَوْلَى أَنْ يُؤْثَرَ .

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٥٢) .

⁽٢) تقدم الكلام عليه .

قَالَ بَعْضُهُمْ : فَقُولُهُ : (يَنَالُهُ رِفْقُهُ) فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ مُلْتَزِمًا لَهُ بِالْكِفَايَةِ فَلُو الْتَزَمَ لَهُ بِالْكِفَايَةِ لَمْ يُعْطَ . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦١٠) [٨٣] سُؤالٌ عَـمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِشَخْصٍ يَظُنَّـهُ فَقِيرًا ثُـمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَيُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُجْزِئِهُ إِلاَّ أَنَّهُ لاَ ثَوَابَ لَهُ لاَّنَّهُ إِثْمٌ ، كَمَا فِي (ح) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦١١) [٨٤] سُوَّالٌ عَنْ رَجُل عَادَتُهُ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْرفَهَا لغَيْره أَمْ لاَ حَتَّى يَكُونَ منْ غَيْر أَهْلها؟

جَوَابُهُ : قَالَ (س) مَا نَقَلَهُ بَعْضُ أَئِمَّتنا مَا نَصُّهُ : وَإِذَا تَعَلَّقَ حَقُّ لِمِسْكِينٍ أَوْ فَقيرِ بِزَكَاةِ اخْتُصَّتْ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَإِنْ وُقِفَتْ لِمَسَاكِينَ مُعَـيَّنِينَ اخْتُـصَّتْ بِهِمْ . قَالَهُ سَنَدٌ. اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢) [٨٥] سُأَلَ عَنْ إعْطَاء الزَّكَاة للشُّرَفَاء هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الْفَاسِيُّ فِي ﴿ نَوَازِلَهِ »: إِنَّ الْمَسَّالَةَ سُئِلَ عَنْهَا الإِمَامُ ابْنُ مَرْزُوُقِ فَأَجَابَ: بِأَنَّ المَسْأَلَةَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فَيِهَا وَالرَّاجِحُ فِي هَذَا الزَّمَان: جَوَازُ الإِعْطَاءِ لَهُمُّ وَرُبَّمَا كَانَ الإِعْطَاءُ لَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ [ق/٢٢٧] إِعْطَاءِ غَيْرِهِمْ. اهـ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى.

وَكَذَلِكَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فَجَائِزَةٌ لَهُمْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ كَمَا فِي " نَوَازِلِ " (عج). اهد. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦١٣) [٨٦] سُوَّالٌ عَـمَّنْ دُفعَتْ إِلَيْهِ زَكَاةٌ يُفَـرِّقُهَا عَلَى أَهْلِهَا أَيَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ منْهَا إِنْ كَانَ منْ أَهْلهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِهَا بِالْمَعْرُوفِ بِأَنْ لاَ يُحَابِي نَفْسَهُ فَيَـأَخُذُ أَكْثَرَ

مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي (س) عَنْ سَنَدِ اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمْ .

(٦١٤) [٨٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ بَكَرَةً فِي زَكَاتِه وَاسْتُحقَّتْ مِنْ يَد الْفَقيرِ أَيَّجَبُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ صَرْفُهَا أَيْضًا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ صَرْفُهَا أَيْضًا للَّذِي اسْتُحقَّتْ مِنْ يَدِه أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ غَرْمِهَا أَيْضًا كَمَا فِي بَعْضِ "فَتَاوَيْ الْحَافظ ابْنِ الْأَعْمَشِ » ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ صَرْفُهَا لِلَّذِي اسْتُحقَّتْ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ بَتَلَهَا لَهُ قَوْلاً وَفِعْلاً كَمَا هُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ أَئِمَّتِنَا . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمْ .

(٦١٥) [٨٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ كَانَ يُزَكِّي عَلَيْهِ آخَرُ وَأَوْصَاهُ عَلَى وَلَدهِ وَمَاتَ وَصَارَ يَأْخُذَهَا قَبْلُ مِنْ مَالِ اللَّبِيمِ كَمَا كَانَ يَأْخُذَهَا قَبْلُ مِنْ مَالِ الأَبِ؟ وَمَاتَ وَصَارَ يَأْخُذَهَا قَبْلُ مِنْ مَالِ الأَبِ؟ لَكُونُهِ مَصْرِفًا لَهَا ثُمَّ إِنَّهُ حَالَ حَوْلَ اليَّتِيمِ فِي بَعْضِ المَرَّاتِ وَلَمْ تَكُنْ عَنْدَهُ سَنِ لَكُونُهِ مَصْرِفًا لَهَا ثُمَّ إِنَّهُ حَالَ حَوْلَ اليَّتِيمِ فِي بَعْضِ المَرَّاتِ وَلَمْ تَكُنْ عَنْدَهُ سَنِ المَرَّاتِ وَلَمْ تَكُنْ عَنْدَهُ سَنِ المَرَّاتِ وَلَمْ تَكُنْ عَنْدَهُ اللَّهُ مَالِهُ الْمَرَّاتِ وَلَمْ اللَّهُ مَالِهُ الْمَعْمِ المَرَّاتِ وَلَمْ عَنْ مَالَ الْيَتِيمِ . المَرَّكَةُ وَأَعْظَاهُ الْوَصِيُّ إِيَّاهَا مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ اسْتَرْجَعَهَا لِنَفْسِهِ زَكَاةً عَنْ مَالَ الْيَتِيمِ . مَا الْحُكُمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَصِحُّ وَتُجْزِئُ عَنْ الْيَتِيمِ فِيـمَا يَظْهَرُ لَنَا _ وَيَكُونُ الْوَصِيُّ دَافِعًا قَابِضًا عَلَى قَاعِـدَة تَقْدَيْرِ الْوَاحِدِ كَالاَثْنَيْنَ كَمَـا يُشِيرُ الشَّـيْخُ خَلِيلُ إِلَى بَعْضِ أَفْرَادِهَا بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ كَمُوْصِي لِيَتَيِمَهِ) (١) . اهـ .

وَالْحُكْمُ فِي اسْتَـرْجَاعِ الْوَصِي لَهَا لِنَفْسِهِ مَا ذَكَرَهُ (ح) (٢) وَلَفْظُهُ: قَالَ سَنَدُ فِي الْحُكْمُ فِي اسْتَـرْجَاعِ الْوَصِي لَهَا لِنَفْسِهِ مَا ذَكَرَهُ (ح) (٢) وَلَفْظُهُ: قَالَ سَنَدُ فِي الْكَلاَمِ عَلَى مَصْرَف الزَّكَاة: مَنْ دُفعَتُ إِلَيْهِ زَكَاةٌ لِيُفَرِّقَهَا فِي أَهْلِهَا وَكَانَ [هُو] (٣) مِنْ أَهْلِهَا جَازَ [لَهُ] (٤) أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ (٥). اهـ . وَالْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ

مختصر خلیل (ص/ ۱۸۷) .

⁽٢) مواهب الجليل (٢/ ٣٥٤) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) ليست في (ح) .

⁽٥) هذا قول مالك أيضًا كما في «كتاب ابن المواز» انظر : «النوادر والزيادات» (٢/ ٢٨٣).

عَدَمُ المُحَابَاةُ لِنَفْسه كَمَا بَيَّنَهُ ابْنُ [رُشْد] (١) بِقَوْله: جَازَ لِمَنْ بُعثَ مِنْهُ بِمَال فِي [حَجِّ أَوْ غَزُو] (٢) لِيُفَرِّقَهُ عَلَى المُنْقَطَعِينَ أَنْ يَأْخُدَ مِنْهُ إِذَا احْتَاجَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمَعُرُوفُ أَنْ لاَ يُحَابِي نَفْسَهُ فَيَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا يُعْطِي غَيْرَهُ . اهـ. من (ح) (٣) .

وَالْحَاصِلُ : مَنْ وَلِيَ عَلَى تَفْرِقَة مَال بَأَيٍّ وَجْه مِنْ الوُجُوه وَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَقِّه مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَابِي نَفْسَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِد ؛ فَفِي فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَرْحِ هَذَهِ الْمَسْأَلَة أَنَّ مَنْ (ح) (٤) : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : يُؤْخَذُ مِنْ شَرْحِ هَذَهِ الْمَسْأَلَة أَنَّ مَنْ أَعْطِيَتْ لَهُ صَدَقَةٌ يُفَرِقُهُما أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِقْدَارَ حَظِّهِ إِذَا كَانَ مِسْكِينًا. اهر.

بَلُ لاَ إِثْمَ عِنْدِي وَلاَ حَرَجَ عَلَيْهِ فِي اسْتَبْدَادِه بِهَا لَمَا عَلَمْتُمْ مِنْ حَالِ الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ حَتَّى إِنَّ مِنَ الزَّاوِيَةِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لَاضطَّرَارِهِ وَفَاقَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يَسْتَقَيَمُ الْمَعَاشُ إِلاَّ بِذَلِكَ لَكَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الاضطِّرَارِ ؛ وَحِينَئِذَ فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَرِهَ تَمْلُّكَ صَدَقَةً بِغَيْرِ مِيرَاتُ) (٥). اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦١٦) [٨٩] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْعَالِمَ مِنْ مَصْرِف الزَّكَاة ولَوْ كَانَ عَنِيا . هَلْ هُوَ مَشْهُورٌ أَمْ لاَ ؟ وَمَا حَقِّ بِقَةُ الَّذَي يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ عَالِم ؟ [قَ/٢٢٨] .

جَواَبُهُ: مَا فِي «نَوازِل الشَّرِيف مُحمَّد فَاضِلِ الشَّرِيف»؛ إِذْ سَأَلَهُ الْفَقِيةُ الْطَّالِبُ عُمَرُ بْنُ بَابِ الوَلَاَتِي عَنْ ذَلَكَ وَلَفْظُ السُّوَّالَ بَعْدَ حَذْفنا مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْهُ : وَبَعْدُ أَيُّهَا الْفَقِيهُ أَفْتِنَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةً وَاقِعَةً فِيْنَا وَأَنْتُمْ أَوْلَى مَنْ

⁽١) في (ح) : بشير .

⁽٢) في (ح) تقديم وتأخير .

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ٣٥٤) .

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

وَلِي الْكَلاَمُ عَلَيْهَا ؛ وذَلك أَنِّي كُنْتُ فِيما مَضَى إِذَا أَتَانِيَ أَحَدٌ بِصَدَقَته الْوَاحِبَة أَرْشَدُهُ إِلَى مَنْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ أَوْ أَقْبَضُها وَأَصْرِفَها فِي مَصَارِفِها خَشْيَة أَنَ لاَ أَكُونَ أَرْشَدُهُ إِلَى مَنْ يَدْفَعُها إِلَيْهِ أَوْ أَقْبَضُها وَأَصْرِفَها فِي مَصَارِفِها خَشْيَة أَنَ لاَ أَكُونَ مَنْ أَهْلَها حَتَّى وَقَفْتُ عَلَى مَا نَصَّهُ : وَيَجُوزُ للْعَالِمِ أَخَدُ الزَّكَاة لما فيه مِنْ مَنْ فَيه وَقَفْتُ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ اللَّخْمِي وَابْنُ رُشْد فِي «حفيده» مَنْفَعَة الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ غَنيًا وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ اللَّخْمِي وَابْنُ رُشْد فِي «حفيده» قَالَ فِي «كَتَابِ الْحَفيد» لابْنِ رُشْد : وَتَجُوزُ الزَّكَاةُ للْعُلَمَاء ولَوْ كَانُوا أَغْنِياء وكَنُ كَلُولُ كُلُولُ كُلُولُ كُلُلُ كُلُلُ كُلُلُ كُلُلُ مَنْ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ كَالْقُضَاةِ وَالْمُفْتَينَ وَالْمُدرِسِينَ لِلْعِلْمِ وَالْمُؤَذَّنِينَ وَالاَّمُةَ .

قَالَ اللَّخْمِيُّ : الْعُلَمَاءُ أَوْلَى بِالزَّكَاةِ وَلَوْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ .

قَالَ أَبُو حَامِدِ الْغَزَالِيِّ فِي كَتَابِهِ ﴿ الْوَجِيزِ ﴾ مثلُ ذَلكَ ، وكَذَلكَ قَالَ فِي كَتَابِ ﴿ الْتَدْرِيجِ ﴾ لَأَبِي الْعَبَّاسِ الْجَوْهَرِيِ ، فَلَمَا وَقَفْتُ عَلَى هَذَا طَمِعْتُ فِي جَوَازِ أَخْذِ الزَّكَاةِ لِي ، فَهَلْ يَا سَيِّدِي يَجُوزُ لِي أَخْذُ الزَّكَاةِ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ جَهَةِ الْعَالَمِيَّةِ لِأَنِّي لَسْتُ بِعَالِمٍ حَقًّا ولَكَنْ مُتَعَلِّمًا ، أَوْ مَنْ جَهَةِ الْعَالَمِيَّةِ لِأَنِّي لَسْتُ بِعَالِمٍ حَقًّا ولَكَنْ مُتَعَلِّمًا ، أَوْ لَا يَجُوزُ لِي أَخْذَهَا ؟ وَأَيْضًا مَا حَقِيقَةُ الْعَالِمِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ عَالِمٍ فَهَلْ وَقَفْتُمْ لَهُ عَلَى حَدِّ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الزَّكَاةَ لاَ تُدْفَعُ إِلاَّ للأَصْنَافِ الشَّمَانِيَةِ الْمَذْكُوْرَةِ فِي الآيةِ الْكَرِيمَةِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْحَفِيدُ وَالْمُصَمُودِيُّ : فِي «تُحْفَقَه» مِنْ جَوَازِ دَفْعِهَا لَمَا فِيهِ الْمَنْفَعَةُ الْعَامَةُ ضَعِيفٌ لاَ يَعُولُ عَلَيْه ، بَلْ لاَ تُصْرَفَ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي سُورَ وَلاَ مَرْكَبِ وَلاَ لِلْفُقَهَاءِ وَالْقُضَاةِ وَالأَئمَّةِ وَأَئمَّةِ المَسَاجِدَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَمَّنْ فِيهً مَنْفَعَةٌ عَامَّةٌ حَسْبَمَا نَصَ عَلَى ذَلِكَ أَتُمَّتُنَا عَنْدَمَا أَشَارَ أَبُو الْمَودَّةَ لِهَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : (لاَ سَورُ وَمَرْكِب) (١) وَعَنْدَ قَوْلِهِ : (أَوْ فَكُ أُسِيرٍ لَمْ يُجْزِئهُ (٢) كَمَا يَقُولُهِ : (لاَ سَورُ وَمَرْكِب) (١) وَعَنْدَ قَوْلِهِ : (أَوْ فَكُ أُسِيرٍ لَمْ يُجْزِئهُ (٢) كَمَا

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۶) .

⁽٢) المصدر السابق.

أَشَارَ لَهُ الْعَلاَّمَةُ (ح) (١) هُنَاكَ ، وَفِي الْجَلاَّبِ (٢) : وَلاَ يَجُورُ شَيءٌ مِنْ الصَّدَقَةِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأَصْنَافِ الشَّمَانِيَةِ مِنْ [عِمَارَةَ] (٣) الْمَسْجِد[و] (٤) بِنَاءُ الصَّدَقَةِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأَصْنَافِ الشَّمَانِيَةِ مِنْ [عِمَارَةَ] (٣) الْمَسْجِد[و] (١) بِنَاءُ الْقَنَاطِيرِ] (٥) [و] (٦) تَكُفِينِ اللَّوْتَى وَفَكُ الأَسِيرِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الْمَصَالِحِ أَوْ شَيءٌ مِنْ [المصارب] (٧) . أه. .

وَأَمَّا حَدُّ الْعَالِمِ فَلَمْ أَرَ لَهُمْ تَحْدِيدًا أَعْتُمدَ عَلَيْهِ فِي الْجَوَابِ وَإِنْ كَانَ يصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِفَنِّ مِنْ الْفُنُونِ أَنْ يُقَالَ لَهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ الْفَنِّ كَمَا فِي عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِفَنِّ مِنْ الْفُنُونِ أَنْ يُقَالَى لَهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ الْفَنِّ كَمَا فِي شُرُوحِ «ورَقَاتِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ» . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦١٧) [٩٠] سُؤَالٌ عَنْ مَاشيَة مَوْقُوفَة هَلْ يَضُمُّهَا الْوَاقَفُ لَمَا عنْدَهُ مِنْ الْمَاشيَة وَيُزكِّي الْجَمِيعُ وَسَوَاءٌ كَانَتَ الْمَوْقُوفَةُ نصابًا أَمْ لاَ أَوْ يُزكِّيها وَحْدَها إِنْ كَانَتُ نِصَابًا وَإِلاَّ ضَمَّها إِلَى مَا عِنْدَهُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جُواَبُهُ: إِنْ كَانَتْ نَصَابًا فَ إِنَّهَا تُزَكَّى وَحْدَهَا ، وَسَوَاءٌ كَانَ [ق/٢٢٦] الْوَاقِفُ حَيًّا أَوْ مَيَّتًا ؛ فَفَي (عبق) : فَإِنْ مَاتَ _ يَعْنِي : الْوَاقِفَ _ زُكِّيتْ أَيْضًا عَلَى مُلْكِه ؛ إِذْ الْمُلْكُ لَهُ حَيْثُ بَلَغَتْ نَصَابًا فَإِنْ تَـطَوَّعَ أَحَدٌ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عَنْهَا عَلَى مُلْكِه ؛ إِذْ الْمُلْكُ لَهُ حَيْثُ بَلَغَتْ نَصَابًا فَإِنْ تَـطَوَّعَ أَحَدٌ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عَنْهَا أَوْ كَانَ فِي إِجَازَةِ الإبلِ مَثَلًا مَا يَشْتَرِي مِنْهُ زَكَاتَهَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا وَهُو بِمَنْزِلَة غَلَّهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا أُجْرَةٌ وَلاَ تَطَوَّعَ أَحَدٌ بِمَا يَخْرُجُ عَنْهَا بِيعِ مِنْهَا وَاحِدٌ قَاشَرَى شَاةً ويَشْرَى بَبَاقِي الشَّمَنِ بَعِيرًا دُونَ الْبَعِيرِ الأُوَّلِ أَوْ يُشَارِكُ بِهِ فَيْهِ. اهـ. وَاشْتَرَى شَاةً ويَشْتَرِي بِبَاقِي الشَّمَنِ بَعِيرًا دُونَ الْبَعِيرِ الأُوَّلِ أَوْ يُشَارِكُ بِهِ فَيْهِ. اهـ.

وَزَادَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهُ فِي «نَوَازِله» بِمَا نَصُّهُ : قُلْتُ : وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَبَ فِي زَكَاتِهَا بَعِيـرٌ لَمْ تُوْجَدْ سُنَّةُ فِيهَا وَلَا عَلَّةٌ لَهَا يَشْتَرِي مِنْهَـا بِخِلاَفِ مَا لَوْ كَانَ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٥٠ ، ٣٥١) .

⁽٢) انظر : «التفريع» (١/ ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

⁽٣) في الأصل : عمار ، والمثبت من «الجلاب» .

⁽٤) في «الجلاب»: أو . (٥) في «الجلاب»: القناطر .

 ⁽٦) في «الجلاب» : أو .
 (٧) في الأصل : المشارب ، والمثبت من «الجلاب» .

فِيهَا مَا يَخْرُجُ عَنْهَا مَنْ سَنَّ زَكَاتُهَا فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا وَلاَ حَاجَـةَ لِلْبَيْعِ بِذَلِكَ. اهـ. مُرَادْنَا منْ كَلاَمه .

وَأُمَّا إِنْ كَانَتْ لاَ تَبْلُغُ نِصَابًا وَيُزكِّي الْجَمِيعُ فَفِي (عبق) (١): وَالْمَذْهَبُ أَنَّ النَّبَاتَ كَالْحَيَوانِ تُزكَّى جَمْلُتُهُ عَلَى ملْكِ الْوَاقِفِ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا أَوْ كَانَ دُونَهُ وَالْوَاقِفُ حَيُّ وَعِنْدَهُ مَا يُصِيِّرَهُ نِصَابًا . اهَ الْمُرَادُ مَنْهُ . وَاعْلَمْ أَنَّ زَكَاةَ الْوَقْفِ وَالْوَاقِفُ حَيُّ وَعِنْدَهُ مَا يُصِيِّرَهُ نِصَابًا . اهَ الْمُرَادُ مَنْهُ . وَاعْلَمْ أَنَّ زَكَاةَ الْوَقْفِ وَالْوَقْفِ عَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَّةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعُ بِهَا أَحَدٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ إِنَّمَا تَخْرُجُ مِنْهُ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَّةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعُ بِهَا أَحَدٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلاَمُ (عَيْنَ وَيَشْهُ لَكُ أَيْفُ عَلْهُ وَلَمْ يَعْفِى الْمَشْيِةِ الْفَيْشِي عَلَى الْشَيْخِ خَلِيلٍ وَلَفْظُهُ : (عَبَى وَيَشْهُ لَكُ وَيَقْفَ لَلْمَالُوهِ إِلَّا اللَّهُ عَلَى الْشَيْخِ عَلَيلٍ وَلَفْظُهُ : (وَرَكِبَتْ عَيْنٌ . . وُقْفَتَ لِلْسَلَفِ) (٢) _ . أَيْ : مَنْهَا _ وَنَحْوُهُ فِي (مَخِ) (٣) وَفِي الْحَاشِيةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَيُرْكَى النَبَاتُ وَالْحَيُوانُ وَالنَسَّلُ مِنْ عَيْنِهِ لَأَنَّ الرَّكَاةَ وَاجِبَةٌ فِي عَيْنِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَكُمُلُ فِي جُمَّلَتِه نِصَابٌ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ فِي عَيْنِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَكُمُلُ فِي جُمَّلَتِه نِصَابٌ يَضَمَّةُ الْوَاقِفُ لِمُلْكِهِ إِنْ كَانَ عَنْدَهُ مَا يُكَمِّلُهُ . اه . . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . .

(٦١٨) [٩١] سُوَّالٌ عَمَّنْ قَالَ لَهُ وَالدُّهُ فِي حَيَاتِهِ: حَوْلَكَ الْشَهْرُ الْفُلاَنِيُّ، فَهَلْ يَكُونُ حَوْلُهُ مِنْ أَوَّله أَوْ وَسَطه أَوْ آخَرِه ؟

جَواَبُهُ: لاَ يَجِبْ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ إِلاَّ فِي الْيَوْمِ [الأَخيرِ] (٤) مِنْ الشَّهْرِ ؟ إِذْ لاَ يَتَحَـقَّ تُمَامُ حَـوْلهِ إِلاَّ بِذَلِكَ كَمَـا يُسْتَـفَادُ هَذَا مَنْ قَوْلِ الْشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (بِمِلْكِ وَحَوْلِ كُمِّلاً) (٥) . اهـ .

وَيُرْشِدُ لِذَلِكَ مَا أَشَارَ لَهُ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكَرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاَّوِيُ الْفَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَلْفِي صَدْرَ كَلاَمِهِ: إِنَّ الَّذِي تَقْضِيهِ الْقِرَاءَةُ الأُصُولِيَّةُ أَنَّهُ لاَ يَجِبُ

⁽۱) شرح الزرقاني (۲/۲۹۷) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦٣) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٢/ ٢٠٥).

⁽٤) في الأصل: الآخر.

⁽٥) مختصر خليل (ص/٥٥).

عَلَيْهِ إِخْرَاجٌ حَتَّى يَتَحَّقُ تَمَامُ الْحَوْلِ ؛ إِذْ هُوَ شَرْطُ وُجُوبٍ حَسْبَمَا نَصَّ. عَلَيْهِ الْسنُوسِيُّ فِي «مُقَدِّمَته». اها الْمَقْصُودُ منه .

نَعَمْ : إِنْ أُخَرَجَهَا فِي أَيِّ يَوْم : مِنْ الشَّهْرِ أَجْزَأَتْهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ قَدِمَتَ بِكَشَهُرِ فِي عَيْنِ وَمَاشِيَةٍ) (١١ . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمْ .

(٦١٩) [٧٩] سُوَّالُ عَنْ ثَلاَثَة أَشْخَاص خُلطَاءَ وَلَكِنْ بَيْنَ حَوْلِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ ثَلاَثُونَ يَوْمًا فَأَيُّهِمْ يَكُونُ حَوْلُهُم وَالثَّالِثُ ثَلاَثُونَ يَوْمًا فَأَيُّهِمْ يَكُونُ حَوْلُهُم مِنْ تَمَام حَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ خُلَطَاء أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ كُلَّ وَاحِد منهُمْ يُزكِّي زَكَاةَ الأَنْفِرَاد عِنْدَ تَمَامٍ حَوْلُه ؛ لِعَدَمِ الثَّفَاقِهِمْ ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الْشَيْخِ خَلِيلٍ : فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى مَاشَية الثَّفَاقِهِمْ ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الْشَيْخِ خَلِيلٍ : فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى مَاشَية أَحَدُهمَا دُونَ الآخِرِ لَمْ تُؤثِّر الْخُلْطَة (٢) . اه . وَمَا ذَكَرَهُ (مِخ) (٣) بِقَوْلُه : «فَلَوْ زَكَّى أَحَدُهُمَا غَنَمَهُ و [لَبَثَتْ] (٤) سَتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ خَالَطَ [رَجَلاً] (٥) قَدْ تَمَّ حَوْلُهُ فَا تَنَى الْسَّاعِي فِي شَهْرِ الْخُلْطَة زكَّى مَنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَلاَ زَكَاةَ عَلَى الآخِرِ حَوْلُهُ فَا أَتَى الْسَّاعِي فِي شَهْرِ الْخُلُطَة زكَّى مَنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَلاَ زَكَاةَ عَلَى الآخِرِ حَتَّى يَحُولُ الْحَوْلُ [ق/ ٢٣٠] عَلَى صَاحِبَه مِنْ يَوْمٍ يُزكِّي إِلاَّ أَنْ يُحْرَجَ غَنَمُهُ وَتَى مَا اللَّهُ لَمَا أَتَى الْسَّاعِي صَارَحَ عَنَمُهُ الْتَاعِي مَارَ وَلُولُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْحَوْلُ الْمَاعِي مَارَعُهُمُ مِنْ عَيْرَ إِنْيَانِهِ لِصَاحِبِهِ فَقَدْ اتَّفَقَا فِي الْحَوْلُ الْبَنَّانِي (٧) . الْخُولُ الْظُولُ الْبَنَّانِي (٧) .

(ق) (٨) : وَهُوَ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ أَفَادَ غَنَمًا أَوُ اشْـتَرَاهَا [فَلِبثَتْ] (٩) فِي يَدِهِ سِتَّةَ

مختصر خلیل (ص/ ٦٥) .

⁽۲) انظر : «الشرح الكبير » (۱/ ٤٤) و «حاشية الدسوقي » (۱/ ٤٤) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٢/ ١٥٧) .

⁽٤) في (مخ) : لبث . ٠

⁽٥) في الأصل : رجل ، والمثبت من (مخ) .

⁽٦) في (مخ) : منها .

⁽٧) الفّتح الرباني (٢/ ٢٢٠) .

 ⁽٨) التاج والإكليل (٢/ ٢٦٧) .

أَشْهُرٍ ثُمَّ أَتَاهُ السَّاعِي فَلاَ زَكَاةً عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيهِ مِنْ [سَنَتِهِ] (١) قَابَلَ. اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمْ .

(٦٢٠) [٩٣] سُؤَالٌ عَنْ الْوَاقف هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ زَكَاةٍ وَقْفِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَصْرَف الْزَّكَاة أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِبَقَاءِ مُلْكِهِ عَلَى وَقْفِهِ ، وَحِينَئِذٍ فَالإِنْسَانُ لاَ يَدْخُلُ فِي صَدَقَة نَفْسه .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَالْمُلْكُ لِلْوَاقِفِ) (٢) .

وَفِي (عَبْقِ) (٣) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: صَرَّحَ الْبَاجِيُّ بَبَقَاءِ مُلْكِ الْمُحْبَسِ عَلَى مُلْكِ مَحْبَسِ هَا، فَـقَوْلُ عَلَى مُلْكِ مَحْبَسِ هَا، فَـقَوْلُ اللَّحْمِي: يَسْقُطُ مُلْكُ الْمَحْبَسِ، غَلَطٌ . اه. .

وَفِي الْنَفْرَاوِيِّ (٤) عِنْدَ قَوْلِ الْرِّسَالَةِ : (وَإِنْ انْقَرَضَ مَنْ [حُبِسَ] (٥) عَلَيْهِ .) (٦) الخ . مَا نَصُّهُ : وَلَا يَدْخُل _ يَعْنِي الْوَاقِفُ _ فِي الْوَقْف وَلَوْ صَارَ فَقَيرًا ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لاَ يَدْخُلُ فِي صَدَقَة نَفْسِهِ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢١) [٩٤] سُوَالٌ عَنْ أَخْذِ الضَّأْنِ عَنْ الْمَعِزِ فِي الْزَّكَاةِ أَوُ الْمَعِزِ عَنْ الْضَّأْن ؟

⁽١) في (ق) : سنة .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵۳) .

⁽٣) شرح الزرقاني (٧/ ١٦٧ ، ١٦٨) .

⁽٤) الفواكه الدواني (٢/ ١٦٣) .

⁽٥) في «الرسالة»: حبست.

⁽٦) الرسالة (ص/ ٢٣٠).

جَوابُهُ: فَفِي (عبق) (١) عنْدَ قَوْلِ الْشَيْخِ خَلِيلِ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلِّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَعْزِ) (٢) مَا نَصَّهُ: فَإِنْ أَخْرَجَ مَعزًا فِي مَعْطُوفِ المَصنف لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ أَخْرَجَ مَعزًا فِي مَعْطُوفِ المَصنف لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ أَخْرَجَ مَعزًا فِي مَعْطُوفِ المَصنف لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ أَخْرَجَ ضَأَنًا (فَفِي) (٣) مَفْهُومِهِ [أَجْزَأَهُ] (٤) وَيُجْبَر الْمَصَدَقُ ـ أَيُّ : الْسَّاعِي ـ أَخْرَجَ ضَأَنًا (فَفِي) (٣) مَفْهُومِهِ [أَجْزَأَهُ] (٤) وَيُجْبَر الْمَصَدَقُ ـ أَيُّ : الْسَّاعِي عَلَى قَبُولِهِ قَالَهُ فِي «الْتَوْضِيحِ » عَنْ «الْمُدُونَة».

وَفِي (س) مَا نَصُّهُ : قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ مَعِزٌ وَأَعْطَى ضَأَنًا قُبِلَ مَنْهُ لاَ مَعزَ عَنْ ضَأَن (٥٠) .

أَشْهَبُ : إِلاَّ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهُ مِثْلَ مَا لَزِمَهُ مِنْ الْضَّأَنِ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ . اه. المُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ خَاصًا بِزَكَاةِ الإِبِلِ بِالْغَنَمِ بَلْ يَجْرِي أَيْضًا فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ بِالْغَنَمِ بَلْ يَجْرِي أَيْضًا فِي زَكَاةِ الْغَنَم بِالْغَنَم . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٢) [٩٥] سُؤَالٌ عَنْ ضَمِّ الْقَمْحِ وَالشَّعيرِ وَالسَّلْتِ والْذَّهَبِ وَالْفضَّةُ وَالْفَضَّةِ وَالْفَطَانِيِّ فِي الزَّكَاةِ هَلْ مَوْضُوعُهُ إِنْ قَصَرَ أَحَدُّ الأَنْوَاعِ عَنَ النِّصَابِ أَوْ الضَّمَّ مُطْلَقًا؟

جَوابُهُ: فَفِي (شَخْ) مَا نَصُّهُ: كُلُّ بِحِسَابِهِ كَمَا سَيَـاْتِي فِي قَوْلِهِ وَأَخَذَ مِنْ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي كُلِّ نِصَابٌ فَلاَ حَاجَةَ لِلَّضَمِّ . اهـ.

وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٢٣) [٩٦] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِر مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَأَتَى مُـزَكً بِزَكَاتِهِ لأَهْلِ بَيْتِهِ

⁽١) شرح الزرقاني (٢/٧/٢) ..

⁽٢) مختصر خليل (ص/٥٦) .

⁽٣) في (عبق) : في .

⁽٤) في (عبق) : أجزأ .

⁽٥) انظر : «التوادر والزيادات» (٢/ ٢٢٠) .

قَاصِدًا إعْطَاؤُهَا لَهُ وَهُو َفِي الْغَيْبَةِ هَلْ تُجْزِئْهُ أَمْ لاً؟

جَوابُهُ: مَا ذَكَرَهُ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ الْعَلاَّمَةِ سُلَيْمَانَ الرَسَمُوكِي فِي أَثْنَاء جَوابِ لَهُ وَلَفْظُهُ: قَالَ الْسَمَازِيُّ : سَئِلَ الْفَقِيهُ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ التَّلْمِسَانِيُّ عَنْ قَوْمٍ جَمَعُوا زَكَاتَهُمْ لَشَخْصِ غَائِبِ فِي غَيْرِ وَطَنِهِمْ لَطَلَبِ الْعِلْمِ وَهُو أَشَدُّ حَاجَة.

فَأَجَابَ : جَازَ إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ لَهُ وَقَالَ بِهْرَامُ فِي «شَامِله» : فَإِنْ نُقِلَتْ عَنْ مَحَلِّ الْوُجُوبِ لِمَثْلِهِ فِي الْحَاجَةِ أَجْزَأَتْ لَا لِدُونِهِ فِي الْحَاجَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِحَلِّ الْوُجُوبِ لِمَثْلِهِ فِي الْحَاجَةِ أَجْزَأَتْ لَا لِدُونِهِ فِي الْحَاجَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْحَاجَةِ عَلَى الْمَسْهُورِ فِي الْحَاجَةِ عَلَى الْمَسْهُورِ فَي الْحَاجَةِ عَلَى الْمَسْهُورِ فِي الْحَاجَةِ عَلَى الْمَسْهُورِ فَي الْحَاجَةِ فَي الْحَاجَةِ عَلَى الْمُسْهُورِ فَي الْحَاجَةِ فِي الْحَاجَةِ فَي الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ الْحَاجَةِ فَي الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَي الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْدُونِهِ فِي الْحَاجَةِ فَي الْمَاسُلَةِ فَي الْمُعْلِقِينِ الْمُثْلِقِ فِي الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْهُ مَا الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةُ فِي الْحَاجَةِ فَيْعِمَا الْحَاجَةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْعِمَا الْحَاجِةِ فَيْ الْحَاجَةِ فَيْعِمَا الْحَاجِةِ فَيْعِمِ الْحَاجِةِ فَيْعِمَا الْحَاجَةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْ الْحِلْمِ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحِلْعِيْمِ الْحِيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِلْمُ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِمْ الْحَاجِةِ فَيْعِلْمُ الْحَاجِةِ فَيْعِلْمُ الْحَاجِةِ فَيْعِلْمُ الْحَاجِةِ فَيْعِلْمُ الْحَاجَةِ فَيْعَالِمُ الْعَلَاءِ لَاعِيْعِ الْعَلَاعِ الْعَلَاءِ فَيْعَامِ الْعَلَاءِ لَاعِلْمُ ال

وَفِي بَعْضِ «فَتَاوَي أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِ» مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا وَعَـدَ بِزَكَاتِهِ لأَحَد مِنْ الْفُـقَرَاءِ فَـيَقُولُ لَهُ: اجْـعَلْ لَهَا وكِسِلاً [ق/ ٢٣١] عِنْدَ الْحَوْلِ يَأْخُذُهَا مِنْ عَنْدِي ؟

فَأَجَابَ : لاَ يَجُوزُ إِذَا حَضَرَ مُسْتَحِقُّهَا وَإِلاَّ فَيَجُوزُ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَبْحَثُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

(٦٢٤) [١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ فَضَلَ عَنْهُ صَاعٌ وَاحِدٌ وَبِعدَدِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَـقَتُهُ أَيُخْرِجُهُ عَنْ الْجَمِيعِ أَوْ يُقَدِّمُ مَنْ يُقَدِّمُ في الْنَّفَقَة ؟

جَواَبُهُ: تَرَدَّدَ فِي ذَلكَ (ح) (١) هَلْ يُخْرِجُهُ عَنْ الْجَمِيعِ أَوْ يُقَدِّمُ الْمُ قَدَّمَ مَنَّ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، ثُمَّ اسْتَظْهَرَ بَعْدَ ذَلكَ أَنَّهَا تَابِعَةٌ للنَّفَقَة. اهـ.

وَحِينَئِذ فَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُقَـدَّمَةٌ عَلَى نَفَقَةِ الأَبُويْنِ وَالْوَلَدِ ، وَاخْتُلِفَ هَلْ تُقَدَّمُ نَفَقَةُ الْوَلَدَ عَلَى نَفَقَةِ الأَبُويْنِ أَوْ هُمَا سَوَاءٌ ؟ قَوْلاَن .

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٥) [٢] سُوَّالُ عَنْ قَوْلِ الأَئمَّة: إِنَّ زَكَاةَ الْفطرِ لاَ تَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْشَرُ . مَا الْمُرَادُ بَعَدَمِهِ هَلْ هُوَ عَدَمُهُ مِنْ الْبَلَدِ أَصْلاً أَوْ يَشْمَلُ الْقَلَة ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُهُ أَصْلاً مِنْ الْبَلَد ؛ فَفِي (س) مَا نَصَّهُ: اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ تُعْدَمَ الْتَسْعَةُ وَلاَ يُوجَدُ مِنْهَا شَيْءٌ فَحِينَئِذٍ تَخْرُجُ مِنْ أَغْلَبِ مَقْتَاتِ غَيْرِهَا عِنْدَ الْجُمْهُور. اهد.

وَفِي (عج) : اعْلَمْ أَنَّ غَيْـرَ الْمُعْشَرِ . لاَ يَخْـرُجُ مِنْهُ حَيْثُ غَلَبَ اقْتـيَاتُهُ أَوْ انْفَرَدَ إِلاَّ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مِنْ الْمَعْشَرِ وَالأَقْطَ شَيءٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٦) [٣] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَجِبُ طَلَبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْهَا إِذَا عُدُمَ الْمَعشَرُ مِنْ الْبَلَد ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْشَّرِيفُ حَمَى اللَّهُ فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : وَلَمْ نَرَ

مواهب الجليل (٢/ ٣٦٥) .

مَنْ حَدَّ الْقَدْرَ اللازمَ مِنْ الْمَسَافَة فِي طَلَبِهِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يَحْتَاطُ فِي دِينهِ فَوْقَ مَا يَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ، وَلَعَلَّ الْمُرَاعِي فِي ذَلك الْمَشَقَّةَ .

قَالَ أَبُو الْمَـوَدَّةَ فِي طَلَبِ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ : (طَلَبًا لاَ يُشَقُّ بِهِ) (١) . اه. . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٧) [٤] سُوَالٌ عَنْ قَدْرِ الشَّمَنِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْشَّخْصِ شِرَاءُ زَكَاةٍ فِطْرِه بِهِ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنِ فَأَجَابَ : بِأَنَّها يَجِبُ شَرَاؤُهَا بِالثَّمَنِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ عَنْ الْعَادَةِ وَإِلاَّ فَلاَ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهَا كَثَمَنِ مَاءِ الطَّهَارَةِ وَثَمَنُ رَقَبَةٍ الظَّهَارِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٨) [٥] سُوَّالٌ عَنْ قَدْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ اللَّبَنِ وَاللَّحَمِ حَيْثُ كَانَ الاقْتِيَاتُ بِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مَعْشَرُ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ مِقْدَارُ عَيْشِ الْصَّاعِ مِنْ الْقَصْحِ . كَذَا يَنْبَغِي عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْشَّبِيبِيُّ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ .

قَالَ الشَّرِيفُ حمَي اللَّهُ فِي «نَوَازِله» : وَيُخْرِجَهُ وَلَوْ بَعَـدَ يَوْمَ الْفَطْرِ مَا لَمْ يُوْجَدُ مَعْشَرُ بِمُضِيٍّ يَوْمِ الْفَطْرِ . اهر. يُوْجَدُ مَعْشَرُ بِمُضِيٍّ يَوْمِ الْفَطْرِ . اهر.

وَأَفْتَى الْبَرْزَلِيُّ بِقَـدْرِ كَيْلِ الْصَّاعِ مِنْهُ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي شِرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٢٩) [٦] سُوَّالٌ عَنْ بَلَد غَالِبُ قُوتِهِ الأُرْزُ هَلْ يُخْرِجُونَ زَكَاةَ فِطْرِهِمْ مِنْهُ بِقَشْره أَوْ بَعْدَ تَصْفِيَته ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْعَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بَقِيعِ فَأَجَابَ : بَأَنَّ النَّزَاعَ فِي هَذِهِ

مختصر خلیل (ص/۱۹) .

الْمَسْأَلَة قَدِيمٌ وَأَكْثَرُ طَلَبَة الْبِلاَد يَمِيلُونَ إِلَى إِجْـزَاءِ الإِخْرَاجِ مِنْهُ بِقَشْرِه وَعَلَيْهِ عَمَلُ مَنْ أَذْرَكْنَا مِنْ شُيُوخِنَا وَبَلَغَنَا عَنْ الْعُدُولَ ، بِذَلَكَ أَفْتَى مَحْمُودُ بْنُ أَعْمُرِ ، وَقَاسَ ذَلَكَ أَكْثَرُ الْطَّلَبَة عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ (١): أَنَّ قَشْرَ الْعَلَسِ (٢) وَالأَرْزِ مَحْسُوبٌ فِي نصابِ الزَّكَاة ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الطَّلَبَة الْعُلَسِ (٢) وَالأُرْزِ مَحْسُوبٌ فِي نصابِ الزَّكَاة ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الطَّلَبَة وَقَالُوا : لاَ بُدَّ مِنْ [ق/ ٢٣٢] إِزَالَة قَشْرِه ، ويَقُرِّقُونَ بَيْنَ زَكَاة الْفَطْرِ وَبَيْنَ الزَّكَاة بَعْضُ الزَّكَاة بَانَّ مَصْلُحَة الْفُطْرِ وَبَيْنَ الزَّكَاة بَالْفَطْرِ عَدَمُ حِسَابِهُ - أَعْنِي الْقِيَشُرَ - فِي النِّصَابِ وَمَصْلُحَتَهُمْ فِي زَكَاة الْفَطْرِ عَدَمُ حِسَابِه .

حكى لَنَا هَذَا الْفَرْقَ عَنْ شَيْخِ شَيُوخِنَا مَخْلُوفُ الْبَلْبَالِي ، وَرَدَ هَذَا الْفَرْقُ دُونَ مَصْلَحَة أَرْبَابِ الأَمْوَال ، بَـلْ الْمُعْتَبَرُ الْفَرِيقَانِ كَـمَا فِي إِيْجَابِ الْوَسَطِ فِي الْأَنْعَامِ وَالْثِمَّارِ وَخُرُوجِ السَّاعِي وَقْتَ الصَّيْفِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمْ .

(٦٣٠) [٧] سُؤَالٌ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا عُدِمَ الْزَّرْعُ وَكَـانَ عَيْشَ أَهْلِهِ اللَّبَنُ مَا قَدْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يُخْرُجُ مِنْهُ قَدْرَ عَيْشِ الْصَّاعِ مِنْ الْبُرِّ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ الْمَعِيشَةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي كَمَا فِي «نَوَازِلَ الْشَّرِيْف حَمَى اللَّهُ » عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْشَّبِيْبِي وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَأَفْتَى الْبُرزُلِي بِقَدْرِ كَيْلِ الصَّاعِ مِنْ اللَّبَنِ ، وَهَذَا الضَّعِيفِ كَمَا فِي شُرُوح خَلِيل ، اهد ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٣١) [٨] سُوَّالُ عَنْ تَدَاولُ الْفُقرَاءِ لصَاعِ وَاحِد بَيْنَهُمُ فِي زَكَاة الْفطرِ ؛ كُلُّ وَاحِد بَيْنَهُمُ فِي زَكَاة فِطْرِهِ حَتَّى يَأْتِي عَلَى جَمِيْعِهِم هَلْ يَجُوزُ كُلُّ وَاحِدٍ يَدْفَعُهُ للآخَرِ مِنْهُمْ فِي زَكَاةٍ فِطْرِهِ حَتَّى يَأْتِي عَلَى جَمِيْعِهِم هَلْ يَجُوزُ

⁽۱) انظر : «مـواهب الجليل » (۲/ ۲۲۸) و «الشـمر الدانـي » (۱/ ۳۵۲) و «الفواكـه الدواني » (۱/ ۳٤۸) .

⁽٢) صنف من الحنطة باليمن .

١٠٥ ----- الجيزء الأول

ذَلكَ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : سُئُلَ عَنْ ذَلَكَ الْشَّرِيفُ _ حَمَى اللَّهُ _ فَأَجَابَ : بِأَنَّهُمْ لَا يُجْزِئُهُمْ إِنْ قَصَدُوا تَدَاوُلُهُ بَأَنْ دَخَلُوا عَلَيْه بِشَرْط أَوْ عُرْف بَيْنَهُمْ كَمَا بَلَغَنَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْبُوَادِي ، وَإِنْ لَمْ يَقْصَدُوا تَدَاوُلُهُ بَلْ اتَّفَّقَ إِعْطَاؤُهُ هَذَا لَهَذَا ثُمَّ هَذَا لَآخَرَ وَهَكَذَا الْبُوادِي ، وَإِنْ لَمْ يَقْصَدُوا تَدَاوُلُهُ بَلْ اتَّفَقَ إِعْطَاؤُهُ هَذَا لَهَذَا ثُمَّ هَذَا لَآخَرَ وَهَكَذَا اللَّوَادِي ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا تَدَاوُلُهُ بَلْ اتَّفَقَ إِعْطَاؤُهُ هَذَا لِهَذَا ثُمَّ هَذَا لَآخَرَ وَهَكَذَا اللَّوْلَ مَنْ نَعْيْرِ مَنْ غَيْرِ تَوَاطُؤ مِنْهُمْ وَلَا دُخُولَ عَلَيْهِ بِعُرْف أَجْزَأَهُمْ ، وَكَرِهَ لَلْأُوّلِ تَمَلَّكَ مُلَّكً مِيرَاتُ) (١٠) . اهـ.

وَأَجَابَ عَنْ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ الْفَقِيهِ سَيِّدِي عُثْمَانَ الْغَلاَّوِيِّ بِمَا نَصَّهُ : فَأَجَبْتُ بِمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ في كِتَابِ «تُحْفَةَ الإِخْوَان في قراءَة رَجَبَ وَشَعْبَانَ » وَنَصَّةُ : فَرعٌ مُهِمٌ : لَوْ دَفَعَ فِطْرَتَهُ إِلَى فَقِيرٍ . مَمَّنْ تَلْزَمُهُ الْفِطْرَة فَدَفَعَهَا الْفَقِيرُ إِلَيْهِ عَنْ فِطْرَتِه جَازَ لِلدَّافِع أَخْذُهَا . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٣٢) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ مَلَي، بِبَلَدِهِ وَعَجَزَ عَنْ إِخْرَاجِ زَكَاةٍ فَطْرِهِ هَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لاَ ؟ "

جَوَابُهُ: أَنَّهَا لاَ تَسْقُطُ عَنْهُ لِقَوْلِ الْشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلاَ تَسْقُطُ بِمُضِيٍّ زَمَنَهَا) (٢) . اه. .

فَائِدَةٌ : ذَكَرَهَا شَيْخُنَا _ بَرَّدَ اللَّهُ ضَرِيحَهُ _ فِي "نَوَازِلهِ" عَنْ سَيِّدِي عَبْدِ الْوَهَّابِ الْشَعْرَانِيِّ وَنَصُّها : وَرَفْعُ صِيامِ رَمَضَانَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ؛ فَلاَ يُرْفَعُ إِلَى السَّمَاءِ إِلاَّ بِإِخْرَاجِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٣٣) [١٠] سُوَالُ عَنْ زَكَاة الْفطر هَلْ هي كَنزكَاة الْمَال في الْتَّفْريق وَالْنَقْلِ وَالْحَسَبِ عَلَى الْمَدينِ الْمَعْدُومِ وَدَفْعُهَا لَهُ ثُمَّ أَخْذَهَا مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ وَعَيْرُ ذَلِكَ منْ الْأَحْكَام أَمْ لاَ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦٦) .

جَواَبُهُ: أَمَّا تَفْرِيقُهَا: فَالْحُكُمُ فِيه قَـولُ الشَّيْخِ خَلِيلِ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِهِ (عبق) (١): [ق/٣٣٣] (وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرِّ مُسْلَمٍ) غَيْرِ هَاشِمِي (فَقَيرِ) (٢) الزَّكَاةَ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا يَكُفِيهِ لِعَامِهِ، وتُدْفَعُ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا يَكُفِيهِ لِعَامِهِ، وتُدْفَعُ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا يَكُفِيهِ لِعَامِهِ، وتُدْفَعُ اللَّمُسْلَمِينَ] (٣) بِالأُولَى ، وَلَا تُدْفَعُ لِمَنْ يَلِيها وَلاَ لِمَنْ يَحْرُسَها وَلاَ لِبَقِيّة اللَّمُسْلَمِينَ] (٣) بِالأُولَى ، وَلاَ تُدْفَعُ لِمَنْ يَلِيها وَلاَ لِمَنْ يَحْرُسَها وَلاَ لِبَقِيّة الأَصْنَافَ الشَّمَانِيَة . وَزَادَ مَا نَصُّهُ: فَفِي ﴿ الذَّخِيرَةَ ﴾ (٤): لَيْسَ للإِمَامِ أَنْ يَطْلُبُهَا كَمْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وَرَوى مُحَمَّدٌ فِي « الْمُوطَّأ » : كُلُّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً عَجَزَ الْمُسلِمُونَ عَنْ أَخْذَهَا منْهُ وَجَبَ جَهَادُهُ .

قَالَ فِي «الْشَامِلِ» : وَلاَ بَأْسَ بِدَفْعِهَا لأَقَارِبِهِ الَّذِينَ لاَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتَهُمُ عَلَى الأَظْهَرِ ، وَالْمَرَأَةُ تَدْفَعُهَا لِزَوْجِهَا الْفَقِيرَ وَلاَ يَجُوزُ لَهُ هُوَ دَفْعُهَا لَهَا وَلَوْ كَانَتْ فَقِيْرَةٌ ، لأَنَّ نَفَقَتَهَا تَلْزَمُهُ . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف وَاخِتِصَارِ .

وَأَمَّا نَقْلُهَا فَالْحُكُمُ فِيهِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عج) بِقَوْلِهِ فِي "نَوَازِلِهِ": وَأَمَّا نَقْلُهَا: فَقَالَ فِي «اللَّبَابِ»: وَمَحَلُّ إِخْرَاجِهَا _ أَيْ: زَكَاةُ الْفَطْرِ _ فِي مَوْضِعِ الْمَالِكِ، فَقَالَ فِي «اللَّبَابِ»: وَمَحَلُّ إِخْرَاجِهَا _ أَيْ: زَكَاةُ الْفَطْرِ _ فِي مَوْضِعِ الْمَالِكِ، فَقِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ . اهـ .

وَعَبَارَةُ (عَبَق) فِي ذَلِكَ : فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ _ يَعْنِي الْفَقِيرُ وَالْمسكِينُ _ بِبَلَدَهَا نُقِلَتْ لَأَقْرَبِ بَلَدَ فِيهِ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِأُجْرَة مِنْ غَيْرِهَا لاَ مِنْهَا لِتَلاَّ يَنْقُصَ لَقُلِمَا لِأَجْرَة مِنْ غَيْرِهَا لاَ مِنْهَا لِتَلاَّ يَنْقُصَ الصَّاعَ. هَذَا إِنْ أَخْرَجَهَا الْمُزَكِّي . فَإِنْ دَفَعَهَا للإِمَامِ فَفِي نَقْلِهَا حِينَ فَقْدِهِمَا

شرح الزرقاني (۲/ ۳۳۷ ، ۳۳۸) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/٦٦) .

⁽٣) في (عبق) : للمساكين .

⁽٤) الذخيرة (٣/ ١٧٠) .

بِالْبَلَدِ للأَقْرَبِ لَهَا بَأُجْرَةٍ مِنْهَا أَوْ مَنْ الْفَيْءِ ؛ قَـوْلاَنِ . قَالَهُ أَبُو الْحَـسَنِ عَلَى «الْمُدُوَّنَة» . اهـ .

وَأَمَّا حَسْبُهَا عَلَى الْمَدِينَ الْمُعْدَمِ أَيْ: دَفْعُهَا لَهُ ثُمَّ أَخْذِهَا مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ - فَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيء صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّهَا كَزَكَاةِ الْمَالِ فِي ذَلِكَ وَحِينَتُ فَهِي كَزَكَاةِ الْمَالِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ بَعْضِهَا . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

جَوَابُهُ: مَا فِي بَعْضِ فَتَاوِي سَيِّدي مُحَمَّد بْنِ أَعْمُرَ بْنِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ الْوِدَّانِي وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ فِطْرَةَ الْعَسِيدِ الَّذِينَ لاَ يُصَلَّونَ وَلاَ يَعْرِفُونَ مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ هَلْ تَلْزَمُ سَادَاتِهِمْ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْله : إِنَّ الَّذِينَ وُلدُوا فِي الإِسْلاَمِ زِكَاتُهُمْ وَاجِبَةٌ عَلَى سَادَاتهِمَ وَلَوْ كَانُوا لاَ يُصَلُّونَ لاَتِّفَاقِ الْمَنْهُمْ الْمُفْرُ بِأَمْر بَيِّنِ ، وَأَمَا الَّذِينَ وُلَدُوا فِي الإِسْلاَمِ إِلاَّ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُمْ الْكُفْرُ بِأَمْر بَيِّنِ ، وَأَمَا الَّذِينَ وُلَدُوا فِي الْإِسْلاَمِ إِلاَّ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُمْ الْكُفْرُ فَلاَ تَجِبُ زِكَاةً فِطْرِهِمْ عَلَى فِي الْكُفْرِ وَكَبِرُوا فِيهِ فَهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَى الْكُفْرِ فَلاَ تَجِبُ زِكَاةً فِطْرِهِمْ عَلَى سَادَاتهِمْ حَتَّى يُجِيبُوا إِلَى الإِسْلاَمِ بِالشَّهَادَتِينِ وَيُعْرَفُ أَنَّهُمْ [ق/ ٤٣٤] عَقَلُوهُ وَعَرِفُوا مَعْنَاهُ وَقَبِلُوا مَا دَعُوا إِلَيْهِ فَحِينَئِذٍ تَجِبُ عَلَى سَادَاتهِمْ زِكَاةً فِطْرِهَمْ .

وَفِي «نَوَازِلَ الْشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ » مَا أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه : وَالْعَبِيدُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلاَمِ تَلْزَمُ سَادَاتُهُمْ ذَكَاةً فِطْرِهِمْ إِلاَّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الْكُفْرُ مَحْجُوبُونْ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى يُجِيبُوا إِلِي الْكُفْرُ بَأَمْرَيْنِ ، وَالَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْكُفْرِ مَحْجُوبُونْ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى يُجِيبُوا إِلِي الْكُفْرُ بَا مُنْ الْكُفْرِ مَوْجُوبُونْ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى يُجِيبُوا إِلِي الْكُفْرُ مَوْجُوبُونْ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى يُجِيبُوا إِلِي اللهِسْلاَمِ ، وَهَا ذَكَرْتُم فِي نَصِ سُؤَالِكُمْ مِنْ أَنَّ الْإِسْلاَمِ ، وَهَا ذَكَرْتُم فِي نَصَ سُؤَالِكُمْ مِنْ أَنَّ

الْعَبِيدَ الْمَستُولَ عَنْهُم لاَ شَيءَ عنْدَهُمْ مِنْ الاعْتقادَاتِ لاَ يُخْرِجُهُمْ عَنْ الْكُفْرِ إِذْ لاَ فَائِدَةَ لَذَكْرِ اللَّه بِلاَ اعْتقاد مَعْنَى الذِّكْرِ لاَّنَّا نَجِدُ مَنْ يَنْطِقُ بَكَلَمَة الشَّهَادَة وَلاَ يَعْرِفُ لَهَا لَهُ مَعْنَى وَذَلِكَ لاَ يُضْرَبُ لَهُ نَصِيبٌ فِي الإِسْلاَمِ كَما فِي "شَرْحِ الْوُسُطَى" للسَّنُوسي .

قُلْتُ : وَهَذَا فِيمَنْ لاَ يَعْلَمُهَا تَفْصِيلاً وَلاَ إِجْمَالِاً كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْسَّنُوسِي فِي جَوَاب لَهُ يَطُولُ ذِكْرُهُ .

اه كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . آمِينَ .

وَفِي «نَوَازِل الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ » مَا يُخَالِفُ هَذَا وَنَصَّهُ : وَسُـئِلَ عَنْ الْبِنْبَارِيُ الَّذِي يَذْكُرُ اللَّهَ بِلِسَانِهِ وَلاَ يُصلِّي هَلْ تَجِبُ زَكَاةُ فَطْرِهِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : نَعَمْ تَجِبُ زَكَاةُ فَطْرِهِ عَلَى سَيِّدِهِ. اهـ .

وَنَحْوُهُ أَفْتَى بِهِ شَيْخُ أَشْيَاخَنَا الْفَقِيهِ الْحَاجُّ أَبُو بَكْرِ بْنِ الْحَاجُ عِيْسَى وَلَفْظُهُ: وَسَعُلَ عَسَنَ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُلَحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّالِيَّ ، مِنْ الْعَبِيدِ وَلاَ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا وَلاَ يَصُومُ وَلاَ يَصلِّى وَلاَ يَعْلَمْ حُكْمُ الْبَعْثِ هَلْ تَلْزَمُ سَيِّدَهُ فَطْرَتُهُ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ : فِي كَتَابِ الْجَنَائِزِ مِنْ « الْمُدُوّنَةِ » (١) وَنَصَيُّهَا : وَلاَ تُوطَأُ الاَمَةُ مَنْ غَيْدِ أَهْلِ الْكِتَابِ حَتَّى تُجِيبَ إِلَى الإِسْلاَمِ بَأَمْرِ يُعْرَفُ أَنَّهَا قَدْ دَخَلَتْ فِي مَنْ غَيْدِ أَهْلِ الْكَتَابِ حَتَّى تُجِيبَ إِلَى الإِسْلاَمِ بَأَمْرِ يُعْرَفُ أَنَّهَا قَدْ دَخَلَتْ فِي الْإِسْلاَمِ وَتُصَّدُ : الإِسْلاَمُ الحُكْمِي كَالِ الْمُلَامِ وَتُسْتَبْراً . اهد . وَمَا فِي كِتَابِ الْبِنِ عَرَفَةً وَنَصَّهُ : الإِسْلاَمُ الحُكْمِي كَالِ الْمُ الْمُ وَتُصَدِّديّ . اهد .

فَيكُفِي هَذَا نَصًا ؛ فَقَوْلُكُم : لاَ يُصلِّي وَلاَ يَصُومُ وَلاَ يَعْرِفُ حُكْمَ الْبَعْثِ، لَمْ يَشْتَرِطُوا الْجَـميعَ فِي جَوَازِ الإقْدَامِ عَلَى وَطْءِ الْمَجُوسِيَّةِ الْمُؤدِّي لِلولَدِ عَنْ أَنْ لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهُ عَلَى أَنْ لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّه عَلَي لِكِنْ مَنْ عَرَفَنَا أَنَّهُ مَنْكُرٌ لِلْبَعْثِ فَلاَ نُعْطِي لِزَكَاةٍ فِطْرِهِ وَلاَ يَسْتَمْتِعُ بِهَا إِنْ كَانَتْ لَكِنْ مَنْ عَرَفَنَا أَنَّهُ مَنْكُرٌ لِلْبَعْثِ فَلاَ نُعْطِي لِزَكَاةٍ فِطْرِهِ وَلاَ يَسْتَمْتِعُ بِهَا إِنْ كَانَتْ

⁽١) انظر : «المدونة» (٤/٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٥) ـ

أَمَةَ ، وَيُحْرَمُ النَّقْبُ عَمَّا فِي صُـدُورِهِمْ ، فَلَمْ يَحْضُرْنِي الآنَ مَحَلُّ نَقْلِهِ ، لَكِنَّهُ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ للْقَسْطَلَانِيِّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٣٥) [١٢] سُؤَالُ وَجَوابُهُ: أما بعد فَاعْلَم بَأَنَّ صَاحِبَ «الرِّسَالَةِ» لَمْ يُبَيِّنُ وَقْتَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ ، وَبَيَّنَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ بَأُوَّلِ لَيْلَةِ لِيُعَيِّنُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ بَأُوَّلِ لَيْلَةِ الْعَيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ ؟ خِلاَفٌ) (١).

أَيْ: وَهَلَ يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ بِزَكَاةِ الْفَطْرِ عَلَى مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلَهَا بِأُوَّلَ لَيْلَةِ الْعَيد ؛ وَهِو غُرُوبُ الْشَّمَسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَطْرَ الْفَرُوبِ الْشَّمَسِ مِنْ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَطْرَ الْغُرُوبِ أَضَيفَتْ إِلَيْهِ هُوَ الْفَطْرُ الْجَائِزُ [ق/ ٢٣٥] ؛ وَعَلَيْهِ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ مِنْ وَلَد وَلَدَ لَهُ أَوْ زَوْجَة تَزَوَّجَهَا أَوْ عَبْد اشْتَرَاهُ ولا تَجَبُ عَلَيْهِ زَكَاةً فَطْرِهِ ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْهُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ كَالُولَد يَمُوتُ أَوْ الزَّوْجَة تَطَلَّقُ أُو تَمُوتُ فَعَلَيْهِ زَكَاةً فِطْرِهِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجُ عَنْهُ أَوْ يَمُوتُ فَعَلَيْهِ زَكَاةً فِطْرِهِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلاَّ بَعْدَ وُجُوبِهَا عَلَيْه .

أَوْ تَجِبُ بِفَحِدِ الْعِيد بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِطْرَ الَّذِي أُضِيفَ ۚ إِلَيْهِ هُوَ الْفِطْرُ اللَّذِي يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِطَلُوعِ الْفَجْرِ ؛ وَعَلَيْهِ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ مَنْ وَلَد ولِدَ لَهُ الْوَاجِبُ الَّذِي يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِطَلُوعِ الْفَجْرِ ؛ وَعَلَيْهِ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ مَنْ وَلَد ولِدَ لَهُ أَوْ رَوَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ وَاسْتَمَرَّ عَنْدَهُ إِلَى الْفَجْرِ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ فِطْرِهِ لِدُخُولِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقْتَ الْوِجُوبِ ، وَعَلَيْهِ فَمَنْ خَرَجَ عَنْهُ الْفَجْرِ ، فَعَلَيْهِ رَكَاةً فِطْرِهِ لِدُخُولِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقْتَ الْوِجُوبِ ، وَعَلَيْهِ فَمَنْ خَرَجَ عَنْهُ عَنْهُ مَنْهُمْ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ ، وَهُو كَانَ عِنْدَهُ مِنْ قَبْلَ الْغُرُوبِ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَلَا يَخْرُبُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ إِلاَّ بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَهُو كَانَ عَنْدَهُ مِنْ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَلَا يَعْدُونِ اللّهَ الْعَرْوبِ فَلَا الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ اللّهُ عَلَى الْعَالَى عَنْدَهُ مَنْ قَبْلَ الْعُرُوبِ وَلَيْهِ الْخِلَافُ كَمَا تَقَدَّمَ . اهد . وَاللّهُ تَعَلَى أَعْلَمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى أَعْلَمْ أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى أَعْلَمُ أَلَاقُ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ اللهُ ا

مختصر خلیل (ص/ ٦٥) .

(٦٣٦) [٦٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْه زَكَاةُ فطر لَهَا سَنَتَانِ وَعَدَم الزَّرْعِ الآنَ هَلْ يَقْضِيْهَا مِنْ النَّرْعِ الآنَ هَلْ يَقْضِيْهَا مِنْ اللَّبَنِ حَيْثُ كَانَ اقَتْيَاتُ أَهْل بَلْدَهِ أَوْ لاَ يَقْضِيهَا إِلاَ مِنْ الزَّرْعِ الَّذِي تَرَبَّتُ في ذَمَّته منْهُ ويَصْيرُ حَتَى يَجِدَهُ ؟

جَوابُهُ: فَفِي "نَوَازِلِ الْشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ »: وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَعْشَرٌ وَقُلْنَا يُخْرِجُ مِنْهُ وَلَوْ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ مَا لَمْ يُوجَد يُخْرِجُ مِنْهُ وَلَوْ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ مَا لَمْ يُوجَد مَعْشَرَ قَبْلَ الإِخْرَاجُ مِنْهُ وَتُؤَخَّرُ لُوجُودِ الْمَعْشَرِ بِمُضِيِّ مَعْشَر قَبْلُ الإِخْرَاجُ مِنْهُ وَتُؤَخَّرُ لُوجُودِ الْمَعْشَرِ بِمُضِيًّ يَوْمِ الْفِطْرِ كَمَا لاَ يَخْفَى . آه. . مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِهِ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٣٧) [١٤] سُواَلٌ يُعْرَفُ مِنْ جَواَبَهِ: فَفِي «كَبِيرِ» (مخ) (١) عَنْ بَعْضِ شَيُّوخِ غَرْنَاطَةٍ مَا نَصَّهُ: هُوَ ـ أَيْ : الصَّاعَ ـ مُدُّ مَمْسُوحٌ مِنْ أَمْدَادِ غِرْنَاطَةٍ ، أَوْ يَغْرَفْ الإِنْسَانُ أَرْبَعَ حَفْنَاتِ بِكَلْتَى يَدَيْهِ .

ابْنُ حَبِيبِ : مُدُّ الْنَبِيِّ عَلَيْهُ حَفْنَةٌ بِالْيَدَيْنِ جَمِيعًا مِنْ رَجُلٍ وَسَطَ، وَالصَّاعُ: أَرْبَعُ حَفَنَاتَ كَذَٰلِكَ بِكَفَّ الرِّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظِيمَ الْكَفَّيْنِ (٢) . اهـ .

وَفِي (س) و (ح) (٣) مَا نَصُّهُ وَاللَّفْظُ للثَّانِي : قَدْرَ الصَّاعِ : أَرْبَعَةُ أَمْدَادِ بِمُدَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ . . إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ الرَّجِرَاجِي فِي آخِر كِتَابِ بِمُدَّهِ عَنْ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّد أَنَّهُ قَالَ (٤) : بَحَثْنَا عَنْ مُدِّ الْنَبِيِّ فَيَلِيْهُ فَلَمْ نَقَعُ عَلَى طَقِيقَتِهِ وَ يَعْنِي حَقِيقَة قَدْرِه و وأحْسَنُ مَا أَحَدْنَاهُ عَنْ الْمَشَائِخِ أَنَّ قَدْرَ مُدِّ النَّبِي حَقِيقَة الرَّجُلِ عَنْ الْمَشَائِخِ أَنَّ قَدْرَ مُدِّ النَّبِي الْوَسَطِ لاَ يَخْتَلْفُ وَلا يَعْدَمْ فِي سَائِر الأَمْصَارِ أَرْبَعُ حَفَنَات بِحِفْنَة الرَّجُلِ الْوَسَطِ لاَ بِالطَّوِيلِ جِدًّا وَلاَ بِالْقَصِيرِ جِدًا ، لَيْسَتْ بِالْمَبْسُوطَة جِدًا وَلاَ الْوَسَطِ لاَ بِالطَّوِيلِ جِدًا وَلاَ بِالْقَصِيرِ جِدًا ، لَيْسَتْ بِالْمَبْسُوطَة جِدًا وَلاَ إِلْقَصِيرِ جِدًا ، لَيْسَتْ بِالْمَبْسُوطَة جَدًا وَلاً

انظر : «التاج والإكليل » (٢/ ٢٧٨) و (٢/ ٣٦٤) .

⁽٢) الأنسب أن يقول: بكف الرجل المعتدل.

⁽٣) مواهب الجليل (٢/ ٣٦٥) .

⁽٤) مناهج التحصيل (٢/ ٤٥٤ ، ٤٥٤) .

بِالْمَقْبُوضَةِ [ق/٢٣٦] جِدا ؛ لأَنَّهَا إِنْ بُسِطَتْ فَلاَ تَحْمِلُ إِلاَ قَلِيلاً وَإِنْ قَبِضَتْ فَكَا تَحْمِلُ إِلاَ قَلِيلاً وَإِنْ قَبِضَتْ فَكَا لَكَ.

قَالَ الرَجَرَاجِي: وَقَدْ عَارَضَنَا ذَلِكَ بِمَا يُوجَد الآنَ بِأَيْدِي النَّاسِ ممَّا يَوْعُمُونَ أَنَّهُ مُدُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فَوَجَدْنَاهُ صَحِيحًا لاَ شَكَّ فيهِ وَقَدْ كَانَ عَنْدَ سَيِّدَنَا وَقَدْوَتِنَا شَيْخُ الطَّرِيقَة وَإِمَامُ الْحَقيقَة أَبِي مُحَمَّد صَالِح الدكالِي عَنْدَ سَيِّدَنَا وَقَدْوَتِنَا شَيْخُ الطَّرِيقَة وَإِمَامُ الْحَقيقَة أَبِي مُحَمَّد صَالِح الدكالِي مُدَّ عُير بِمُدِّ زَيْد بِنْ ثَابِتْ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا _ بِسَنَد صَحِيح مَكْتُوبٌ مُذَّ عُير بِمُدِّ زَيْد بِنْ ثَابِتْ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُما _ بِسَنَد صَحِيح مَكْتُوبٌ عَنْدَهُ [فَعَيرنا] (١) علَى هَذَا الْتَعْبِيرِ فَكَانَ مِثْلَهُ ذَلِكَ الْقَدْرِ (٢) . اه الْمُرَادُ مِنْ (ح).

وَزَادَ (س) مَا نَصُّهُ: قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا بِغَرُنَاطَةَ: هُـوَ مُدُّ مَمْسُوحٌ أَوْ يَغْرِفُ الإِنْسَانُ أَرْبَعُ حَفْنَات بِكَلْتَى يَدَيْهِ لَكِنْ فِي تَعْبِيرِهِ بِالْمُدِّ نَظَرٌ ؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي اصْطِلاَحِهِم يَكُونَ غَلَطًا مِنْ النَّاسِخ وَصَّوَابُهُ التَّعْبِيرُ بِالْصَّاعِ ، أَوْ يَكُونُ فِي اصْطِلاَحِهِم لَكُونَ غَلَطًا مِنْ النَّاسِخ وَصَّوَابُهُ التَّعْبِيرُ بِالْصَاعِ ، أَوْ يَكُونُ فِي اصْطِلاَحِهِم التَّعْبِيرُ بِالْصَاعِ مَ الْمُدِّ عَنْ الصَّاعِ لِقَوْلِ بَعَضُ شَيُوخِ غَرْنَاطَةٍ هُوَ مُدُّ مَمْسُوحٍ. اه. .

وَفِي (عج) عَنْدَ قُول حَلَيلِ : (وَفِي حَمْسَة أُوسُق) (٣) مَا لَفْظُهُ : اعْلَمْ أَنِّي حَرَّرْتُ نَصَابَ الْحَرْثُ فِي أَوَائِلِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَأَلْف بِكَيْلِ مِصْرَ فَوَجَدْتُهُ أَرْبَعَةَ أَرَادِبَ وَوَيْبَةَ ، لَأَنَّ الْمُدَّ كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَلْءُ الْيَدَّيْنِ الْمُتَوَسِّطَتَيْنِ لاَ مَقْبُوضَتَيْنِ وَلاَ مَبْسُوطَتَيْنِ ، وَقَدْ وَجَدَتَ الْقَدَحِ الْمِصْرِيَّ يَأْخَذَ مِلْتَهَا ثَلاَثُ مَرَّات كَمَا اخْتَبَرَتُ ذَلِكَ بَأَيْدِي جَمَاعَةً أَيْدِيهُمْ عَلَى مَا وَصَفَتُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ مَرَّات كَمَا اخْتَبَرَتُ ذَلِكَ بَأَيْدِي جَمَاعَةً أَيْدِيهُمْ عَلَى مَا وَصَفَتُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّصَابُ بِالْقَدَحِ الْمَصْرِيِّ أَرْبُعَةُ أَمْدَاد، فَيكُونُ النِّصَابُ بِالْقَدَحِ الْمَصْرِيِّ أَرْبُعَةُ أَمْدَاد، فَيكُونُ النِّصَابُ بِالْقَدَحِ الْمَصْرِيِّ أَرْبُعَةُ أَرْدَبَ وَوَيْبَةٍ كَمَا ذَكَرُنْا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ.

⁽١) في «مناهج التحصيل » : غيرناه .

⁽۲) راجع «مناهج التحصيل» (۲/٤٥٤).

⁽٣) مختصر خليل (ص/٥٨) .

وَفِي (عج) أَيْضًا و «كَبِير» (مخ) عنْدَ قُوْلَ خَلِيلٍ : (يَجِبُ بِالسَّنَّة صَاعٌ) (١) مَا نَصُّةُ : قَالَ فِي الْقَامُوسِ (٢) : قَالَ الدَّاوُدِيُّ : مِعْيَارُهُ الَّذِي لاَ يَخْتَلِفُ فِيه : أَرْبَعُ حَفَنَاتِ [بِكَفًّ] (٣) الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظيم الْكَفَّيْنِ وَلاَ صَغِيرَهُما ؟ أَرْبَعُ حَفَنَاتِ [بِكَفًّ] (٣) الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظيم الْكَفَّيْنِ وَلاَ صَغِيرَهُما ؟ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مُكَانٍ يُوجَدُ فِيهِ صَاعُ النَّبِي عَيَالِيَّ [وَجُرِّبَ ذَلِكَ فَوجُد] (٤) صَحيحًا. اهـ.

(شخ): وَهُو َأَربَعَةُ أَمْدَاد ، وَقَدْ حُرِّرَ فَوُجِدَ أَرْبَعُ حَفَنَات بِحِفْتَي الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظِيمِ الْكَفَّيْنِ وَلاَّ صَغِيهِ هُمَا . اهد . وَنَحُوهُ لِ (عَبَق) . وفي الَّذِي لَيْسَ بِعَظِيمِ الْحَقَيْنِ وَلاَّ صَغِيهِ مَّمَدُ بَابًا مَا نَصَّهُ : وَكَانَ وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَلاَ يَصْولُ اللَّوْتُوقِ [بالْمكَاييلِ] (٨) الْمَنْقُولِ وَلَة [بالرواية] (٩) [يقول :] (٧) لا يَحْصلُ الْوَثُوقِ [بالْمكَاييلِ] (٨) الْمَنْقُولِ عَنْ الطَّعَامِ اخْتَلاَفِهَا اخْتلاقها مُثْبَايِنًا كَمَا اخْتَبَرْتُهُ [بالكَيْلِ] (١٠) الشَّرْعِي تَقْرِيبًا مَنْقُولاً عَنْ شيُوخَ يُدْرِكَهُ كَلَّ أَحَد حَفْنَةً مِنْ الطَّعَامِ [بكلْتَي] (١١) الْيَدَيْنِ مُجْتَمِعَتَيْنِ مِنْ يَد مُتُوسِطَة لاَ صَغِيرة وَلاَ كَبِيرة ، فَالْصَاّعُ أَرْبَعَةٌ مِنْها ، جِرَّبُتُهُ فَصَحَّ، فَهُو اللَّذِي يَنْجُي أَنْ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ ، لأَنَّهُ مَبْنِيُّ عَلَى أَصْلِ تَقَرِيبٍ شَرْعِي ، وَتَدْقِيقُ الأُمُورِ يَنْجُعِي أَنْ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ ، لأَنَّهُ مَبْنِيُّ عَلَى أَصْلِ تَقَرِيبٍ شَرْعِي ، وتَدْقِيقُ الأُمُورِ غَيْرُ مَطْلُوبِ شَرْعًا ، لأَنَّهُ مَبْنِيُّ عَلَى أَصْلِ تَقَرِيبٍ شَرْعِي ، وتَدْقِيقُ الأُمُورِ غَيْرُ مَطْلُوبِ شَرْعًا ، لأَنَّهُ تَكَلُّفٌ وَتَنْطُعٌ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٦٥) .

⁽٢) انظر : «القاموس » (ص/ ٩٥٥) .

⁽٣) في «القاموس» : بكفّي .

⁽٤) في «القاموس» : وجرّبت ذلك فوجدته .

⁽٥) انظر : «نيل الابتهاج» (ص/ ٩٤) .

⁽٦) يعني : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشاطبي ناصر السنة .

⁽٧) سقط من الأصل.

⁽٨) في «كفاية المحتاج» : بالأكيال .

⁽٩) في «كفاية المحتاج» : بالروايات .

⁽١٠) في «كفاية المحتاج» : بل الكيل .

⁽١١) في "كفاية المحتاج " : بكليتي .

وَ [مِنْ] (١) كَلاَمِهِ: مِنْ تَعَسَّفُ وَطَلَبِ الْمُحْتَمَلاَتِ وَالْغَلَبَةِ بَالْمُشْكلاَتِ وَأَعْرَضَ عَنْ الوَاضِحَاتِ فَيَخَافُ عَلَيْهِ [التَّشْبِيه] (٢) بِمَنْ ذَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقُولِهِ: ﴿ وَأَعْرَضَ عَنْ الوَاضِحَاتِ فَيَخَافُ عَلَيْهِ [التَّشْبِيه] (٢) بِمَنْ ذَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقُولِهِ: ﴿ وَأَعْرَضَ عَنْ الوَاضِحَاتِ فَي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ [آل عمران : ٧] إلَخْ .

وَفِي "نَوَازِلِ الْمُعَيَارِ" مَا نَصَّهُ: فَإِنْ أَرَدْتُم كَيْلاً شَرْعِيًّ تَقْرِبِيًا مَنْقُولاً [قر/٢٣٧] عَنْ شُيُوخِ المَذْهَبِ يُدْرِكُهُ كَلُّ وَاحِد ؛ فَالْمُدُّ الْشَرْعِيُّ حَفْنَةٌ مِنْ الْبُرِّ وَالْكَبَرِ ؛ أَوْ غَيْرِه بِكَلْتَى الْيَدَيْنِ مُجْتَمِعَتَيْنِ مِنْ ذَوِي يَدَيْنِ مُتَوِسِطَتَيْنِ بَيْنَ الْصِّغَرِ وَالْكَبَرِ ؛ فَالْصَّاعُ مِنْهُ أَرْبَعُ حَفَنَات ، وَقَدْ جَرَبْتُ أَنَا ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ صَحِيحًا ؛ فَهُو اللَّذِي فَالْصَّاعُ مِنْهُ أَرْبَعُ حَفَنَات ، وَقَدْ جَرَبْتُ أَنَا ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ صَحِيحًا ؛ فَهُو اللَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَنْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ الْتَقَريبِ الْشَرعي ، وَالتدْقيقات فِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَوِّلُ عَلَيْهِ لأَنَّهُ مَنْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ الْتَقَريبِ الْشَرعي ، وَالتدْقيقات فِي الأُمُورِ غَيْرِ مَطْلُوبَةٍ شَرْعًا ؛ لأَنَّهَا مِنْ التَّنَطُّعِ وَالتَّكَلُّف ، فَهَذَا مَا عِنْدِي فِي الْقَضِيَّة . اهـ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ (٣): التَّنطُّعُ: الْتَّعَمُّقُ. اهـ. قُلْتُ: فَإِذَا تَأَمَّلَ الْمُتَأَمِّلُ هَذْهِ النُّصُوصَ الصَّرَاحِ بِإِنْصَافِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ مِعْيَارَ الصَّاعِ الْيَوْمَ بِالْحَفْنَاتِ الْمُوصُوفَة بِمَا ذَكَرْنَا؛ لَأَنَّهَا الَّتِي لَا تَخْتَلِفُ بِخِلَافِ الْكَيْلِ الْمُتَدَاولِ بَيْنَ الْنَّاسِ فَلاَ يُعْتَبَرُ لاَّنَّهُ يَخْتَلَفُ وَلاَ يَنْضَبَطُ.

وَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ أُنَاسَ زَمَننَا هَذَا أَضْعَفُ مِن أُنَاسِ الزَّمَنِ الأُوَّلِ فَذَلِكَ يَكُفِي فِي بُطْلَانِهِ عَدَمُ اعْتِبَارِ هَؤُلاَءِ الْمَشائِخ بِهِ ، لأَنَّ مَا بَيْنَ أُوَّلَهُم وآخِرَهم مِنْ الزَّمَنْ أَكْرَهُ مِمَّا بَيْنَ أُوَّلَهُم وَآخِرَهم مِنْ الزَّمَن أَكْثَرُ مِمَّا بَيْنَا وَبَيْنَ آخِرِهم ، وَيُبيِّنِ ذَلَكَ مَا ذَكَرَهُ (حم) فِي تَرْجَمَةِ الرَّجْراجِي أَكْثُرُ مُمَّا بِيَّنَا وَبَيْنَ آخِرِهم وَسَبْعُمَائَةُ (٤) ، وَفِي تَرْجَمَةِ الْشَّاطِبِيِّ أَنَّهُ تُوفِّي سَنَة أَنَّهُ تُوفِّي سَنَة ثَمَانِي عَشْرَة وَسَبْعُمَائَةُ (٤) ، وَفِي تَرْجَمَةِ الْشَّاطِبِيِّ أَنَّهُ تُوفِي سَنَة

⁽١) في الأصل: في.

⁽٢) في «كفاية المحتاج » : التشبيه .

⁽٣) انظر : «القاموس» (ص/ ٩٩١) .

⁽٤) نيل الابتهاج (ص/٣١٦) ولكني لا أدري أن ذكر هذا التاريخ فإنه لم يذكره هناك ، ولا في «كفاية المحتاج» .

تسْعِينَ وَسَبْعُ مَائَة (١) ، وَفِي تَرْجَمَة (ق) أَنَّهُ تُوفِّي سَنَة تَسْعِ وَثَمَانِينَ وَثَمَاغَائَة ، وَفِي تَرْجَمَة (ور) أَنَّهُ تُوفِّي سَنَة تَسْعِ وَثَمَانِينَ وَثَمَاغَائَة ، وَفِي تَرْجَمَة رَحِهُ أَنَّهُ كَانَ حَيا فِي حِدُودِ أَرْبَعِ وَأَرْبَعِينَ وَتَسْعُمَائَة (٤) ، وَفِي تَرْجَمَة (عج) أَنَّهُ تُوفِّي سَنة سِتٍ وَسِيِّين وَأَلْف ، وَفِي تَرْجَمة (مخ) أَنَّهُ تُوفِّي سَنة بَنْ وَالْف ، وَفِي تَرْجَمة (شَخ) أَنَّهُ تُوفِي سَنة سَت وَمَائَة وَأَلْف ، وَفِي تَرْجَمة (عبق) أَنَّهُ تُوفِي سَنة تِسْعٍ وتِسْعِينَ وَأَلْف ، وَلاَ يَخْفَى أَنْ زَمَنَهُم كَزَمَننا هَذَا لِقَرْبِهِ مِنهُ .

قُلْتُ : وَنَحْنُ عَارَضْنَا ذَلِكَ مَعَ مَا وُجِدَ فِي قَرْيَتَنَا مِنَ الصِّيعَانِ فَوجَدْنَا الصَّاعَ مِلْؤُهُ مَمْسُوحًا أَرْبَعُ حَفْنَات مَوْصُوفَة بِمَا ذُكِرَ ، وَالْمَسْحُ هُو الْمُعْتَبَرُ فِي الصَّاعِ كَمَا تَقَدَّمَ لَبَعْضِ شِيُوخِ غِرْنَاطَةَ لَا الحَلْبِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَتَى الْغَلَطُ لِلنَّاسِ فِي الصَّاعِ ؛ لِظَنِّهِمُ أَنَّهُ مَحْلُوبِ وَهُوَ مَمْسُوح . اه. .

قُلْتُ : مِنْ تَأُمَّلَ وَأَنْصَفَ ، وَبِالْعِلْمِ تَحَلَى واتَّصَفَ ، عَلِمَ بَدِيهَة صحَّةِ هَذَا فِي مِعْيَارِ الْصَّاعِ وَالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ مَكْرُوهَة ؛ فِيفِي (عج) مَا نَصَّهُ : تَنْبِيه : قَالَ الْقَرْافِيُّ : التَّحْديدُ بِالصَّاعِ مِنْ الشَّارِعِ عَلَيْهِ وَالزَّائِدِ بِدْعَة مَكْرُوهَة كَالْزَّائِدِ فِي التَّسْبِيحِ عَلَى ثَلَاثُ وَثَلَاثِينَ ، وَهَذَا حَيْثُ تَحَقَّقَتْ الزِّيَادَة ، وَأَمَّا مَعَ الشَّكُ فَلاَ. اه. . وَإِلَيْهِ أَشَارً خَلِيل بِقَوْلِهِ فِي سَلْكِ الاسْتِحْبَابِ وَعَدَم زِيَادَة .

(مخ) : وَالزِّيَادَةِ مَكْرُوهَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

 ⁽١) كفاية المحتاج (ص/ ٩١ _ ٩٥).

⁽٢) نيل الابتهاج (ص/ ٦٦١ _ ٦٦٥) .

⁽٣) نيل الابتهاج (ص/ ٣٣٧) ، ٣٣٨) .

⁽٤) نيل الابتهاج (ص/ ٨٨٥ ، ٩٨٥) .

(٦٣٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ صَغَير أَوْ زَوْجَة أَوْ عَبْد أَخْرَجُوا زَكَاةَ فطرِهمْ دُونَ إِذْن الأَبِّ وَالزِّوْجِ وَالسَّيِّد هَلْ تَجْزئُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهَا لاَ تَجْزَتُهُم إِنْ لَمْ يُعْلَمُ وَهُمْ بِإِخْرَاجِهَا حِينَئذ لِفَ قَد النَّيَة ؛ لأَنَّهُ لأَبُدَّ فِي الزَّكَاةِ مِنْ السَّنِيَّة عَلَى المَذْهَبِ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومُ أَن الزَّكَاة المَذْكُورَة وَاجِبَةٌ لأَبُدَّ فِي الزَّكَة مِنْ السَّغِيرِ وَمَنْ ذُكَرَ مَعَهُ فَالنِّية إِنَّمَا تُعْتَبَرُ [ق/٢٣٨] عَلَى الأَبِّ وَمَنْ ذُكرَ مَعَهُ فَالنِّية إِنَّمَا تُعْتَبَرُ [ق/٢٣٨] مِنْ الأَبِّ وَمَنْ ذُكرَ مَعَهُ ، وَإِنْ أَعْلَمُوهُمْ بِإِخْرِاجِهَا عِنْدَ الإِخْرَاجِ فَتُجْزِئً بِلاَ مِنْ الأَبِ فَوَامَة إِعْلاَمِهِم مَقَامَ النَّيَة .

فَفِي (عج) : وَيُجْزِئُ إِخْرَاجُ الأَبِ الْزَّكَاةَ عَلَى وَلَـده الصَّغِيرِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمُهُ بِذَلِكَ بِخَلاَفِ الْكَبِيرِ، فَلاَبُدَّ مِنْ إِعْلَمُهِ بِذَلِكَ، لأَنَّهُ لاَبُدَّ فِي الزَّكَاةِ مِنْ النِيَّةِ عِلَى الْمَذْهَبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

(٦٣٩) [١٦] سُؤَالٌ عَـمَّنْ غَلَبَ عَلَيْه كَثْرَة العيال ولَمْ يَجِدْ مَـا يخْرِجُ مِنْهُ وَكَاةَ الْفِطْرَ أَوْ وَكَاةَ فطره هَلْ يَجِزِئهُ أَنْ يَدْفَعَ شَـاة أَوْ عَرْضًا قِيمَتهُ بِمَـا يَلزَمَهُ مِنْ وَكَاة الْفِطْرَ أَوْ لاَ يجْزَئَهُ ذَلكَ (١) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُجْزِئَهُ ؛ إِذْ لاَ يَفْرِقُ بَيْنَ هَذَا وبَيْنَ الْكَفَّارَاتِ مِنْ الظِّهارِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّيْخِ سَيِّدِي مَحْمُود بْنِ أَعْمَر : أَنَّ مَا لَا يُجْزِئُ فِي الْكَفَّارَات لاَ يُجْزِئُ هُنَا .

قُلْتُ : وَفِي (مخ) (٢) فِي مَبْحَث كَفَّارَة الظِّهَارِ : لاَ يُجْزِئُ عَرْضٌ وَلاَ ثَمَنٌ فِي وَفَاءً [لِلقِيمَةِ] (٣) ، وَخَرََّجَهُ بَعْضُهُم عَلَى إِجْزَاءَ الْقِيمَةَ فِي الزَّكَاةِ.

⁽۱) انظر : «البيان والتحصيل» (٢/ ٤٨٦ و ٥١١) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۶/ ۱۲۰) .

⁽٣) في (مخ) : القيمة .

ابْنُ عَـرَفَة : [وَرَدَ] (١) بِظهُـورِ التَّعَـبُّدِ فِي الْكَـفَّارَةِ بِعَـدَدِ الْمُعْطِي وَعَـدَدِ

فَإِذَا تَمَـهَدَ هَذَا فَلَيْسَ إِلاَّ مَا فِي بَعْضِ فَتَـاوَى الشَّيْخِ سَيِّـدِي مَحْـمُودَ بْن أَعَمَـر: وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ لَهُ إِبِلِّ أَوْ بَقَـرٌ أَوْ غَنَمٌ وَدَخَلَ يَوْمُ الْفِطْرِ عَلَيْهِ وَلاَ سَعَةَ لَهُ فِي قُـوتِه بِحَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى زَكَاةِ الْفِطْرِ وَلاَ لَهُ سَـوَى ذَلِكَ ، فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ يُؤَخرِ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِلَى سِعَتِهِ وَلاَ إِثْم عَلَيْه .

قَالَ أَبُوَ الْمَودَّة فِي «مُخْتَصَرِهِ» (٢): (وَلاَ تَسْقُطُ بِمُضِيٍّ زَمَنِهَا) وَإِنْ قَدِرَ يَأْثُمْ وَإِنْ لَمْ يَقْدِر كَالْمُسَافِرِ فَلاَ . وَكَذَا الْبَدَوِي .

اهـ . كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٠) [١٧] سُوَّالٌ وَجَوَابِه: فَفِي كَتَابِ «قَيْد الْمُشْكُلِ وَحَلِّ الْمُعْضِلِ» لابْنِ يَسِ: وَأَمَّا مَا يُدْكُرُ مِنْ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَخْرُجُ مِنْ اللَّبَنِ بَكَيْلِ الصَّاعِ فَضَعِيفٌ لاَ عَملَ عَلَيْه عِنْدَنَا ، أَنْكَرَهُ الأَشْيَاخُ وَوَبَّخُوا قَائِلَهُ ، وَالَّذِي عَلَيْهُ الْحَقَّقُ وِنَ مِنْ أَهْلِ الأُصُولِ أَنْ الْعَملِ عِنْدَهُمُ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلاَثَة أَقُوال مَعَ الْعَراضِ الْمُعْشَرَاتِ حَيْثُ لاَ يُوجِدُ بَبِيْعِ وَلا سَلَفَ قَوْل بِأَرْبَعَة آصُعُ وَهُوَ الَّذِي الْخَتَارَةُ الأَبْهَرِي ، وَقَوْلُ سِتَّة ، وَقَوْلُ ثَمَانِيَة ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الأَكْثَرُونُ .اهـ.

ابْن نَاجِي فِي «شَرْحِ الْمُدُونَةً » : إِذَا فَرَعَنَا عَلَى الْمَشْهُورِ فَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّد الشبيبي يَفْتِي بِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ اللَّحْمِ وَاللَّبَنِ وَشَبْهَهُمَا مِقْدَارَ عَيْشِ الصَّاعِ ، وَكَانَ الْبَرْزَلَى لاَ يَرْتَضِيهِ وَيَقُولُ : الصَّوَابُ أَنَّهُ يُقَالُ كَالَقْمَحِ ، وَهُو بَعِيدٌ لأَنَّ اللَّحَمَ وَشَبْهَهُ لاَ يُقَالُ . اه. .

ح: وَمَا قَالَهُ الشَّبِيبِيُّ ظَاهِرٌ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في (مخ) : ويرد .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ٦٦) .

(٦٤١) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ بَيَانِ مَصْرِفِ صَدَقَةِ التَّطَوَّع؟

جَواَبُهُ: مَا فِي (عج) وَنَصَّه : قَالَ ابْن عَبْد الْبَرِّ فِي حَدِيثِ : «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أُوقيَّة فَقَد سَأَلَ النَّاسَ إِلْحَاقًا » (١) .

الْمُرَادُ (٢): أُوقيَّةُ مِنْ فَضَّة لأَنَّ الأُوقِيَّةَ إِذَا أُطْلَقَتْ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا الْفَضَّةُ دُونَ غَيْرِهَا ، وَالأُوقيَةُ : أَرْبَعُونَ دَرَّهَمًا ؛ فَمَنْ سَأَلَ وَلَه هَذَا الْقَدْرُ مِنْ الْفَضَّة وَمَا يَقُومُ مَقَامهُ فَهُو مُلْحِف ، وَالإِلْحَافُ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ : الإِلْحَاحِ ، بِاتِّفَاقَ جَمِيع يقُومُ مَقَامهُ فَهُو مُلْحِف ، وَالإِلْحَافُ عَلَى غَيْر [وجْه] (٣) اللَّه مَذْمُومٌ ؛ أَيْ : [ق/ ٣٩٤] أَهْلِ اللغَة ، وَالإِلْحَافُ عَلَى غَيْر [وجْه] الله تَعَالَى قَد مَدَحَ ضدَّهُ الإِلَحافُ فِي السَّوَال مِنْ [غَيْر] (٤) اللَّه مَذْمُومٍ لأَنَّ اللَّه تَعَالَى قَد مَدَحَ ضدَّهُ وَقَالَ : ﴿لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ [البقرة: ٢٧٣] ، والسُّوَالُ لِمَنْ مَلَكَ هَذَا الْقَدُر مَكْرُوهُ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةً فَلَهُ أَكْلُهُ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ للْغَنِّي وَالْفَقِيرِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : ﴿ لاَ يَسْأَلُولَ السَّائِلَ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ » (٥) .

وَقَالَ فِي مَحَلِ آخَر (٦): إِن صَدَقَةَ التَّـطَوُّعِ غَيْرُ مُحَرَّمَـة عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ أَنَّ

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱٦٢٨) والمنسائي (٢٥٩٥) وأحمد (١١٠٥٩) والدارقطني (١١٨/٢) والمحاوي في «شرح المعاني » (٢٧٨٩) وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري تطفي قال الشيخ الألباني : صحيح .

⁽٢) التمهيد (٤/ ٩٦ ، ٩٧) بمعناه .

⁽٣) زيادة ليست في «التمهيد» .

⁽٤) زيادة يقتضيها المعنى . ليست في الأصل .

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٦٦٥) والطبراني في «الكبير» (٢٨٩٣) وأبو يعلي (٦٧٨٤) والبزار (١٣٤٣) والبناء (١٣٤٣) والقضاعى (١٣٤٣) والبيهقي في «الكبرى» (١٢٩٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٧٩) والقضاعى (٢٨٥) وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣٩١) من حديث الحسين بن علي مرفوعًا. ضعفه السخاوي والعراقي وابن عبد البر والألباني والقزويني وجماعة .

⁽٦) التمهيد (٣/ ١٠٠) .

التَّنَزُّهُ عَنْهَا حَسَنٌ وَقَبُولها مِنْ غَيَر مَسَأَلَةِ لاَ بَأْسَ بِهِ وَمَسْأَلَتُهَا غَيْرُ جَائِزَةٍ إِلاَ لِمَنْ لاَ يَجِدُ ا هـ .

فَقَدْ استُفِيدَ مِنْ هَذَا أَنَّ فِي سُؤَالِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ قَوْلَيْنِ بِالْكَرَاهَةِ وَالْحُرْمَةِ.

وَفِي (تَبْصِرَة ابْنِ مِحْرِز) مَا ظَاهِرَهُ الْحُرِمَةُ. فَإِنَّهُ قَالَ : قال أَبُو الْحَسَن القصَّارِ : مَنْ كَانَ مَعَهُ مَا يَقُومُ لأَدْنَى عَيْشٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ وَإِنْ لَمْ يكُنْ لَهُ شَيءٌ فَالْمَسْأَلَةُ لَهُ حَلاَلٌ ، ويَجُوزُ أَنْ يُعْطَى فِي دَفْعَة وَاحِدَة مَا يَقُومُ بِعَيْشِهِ لآخِرِ عُمُرِهِ .

قُلْتُ : قَوْلُهُ : «لأَدْنَى عَيْشِهِ » ظَاهِرِ وَلَو قَلَّ زَمَنهُ كَيَوم ، وَيَدُل لَهُ قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيءٌ .

قَالَ : وَرَأَيْتُ بِخَط بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ مَا صَوَّرْتُهُ : قَالَ بَعْضُهُمْ : الإِنْسَانُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَخْدُ الصَّدَقَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ : طَالِب لَهَا ، وَغَيْرُ طَالِب ، وَالطَّالِبُ مُحْتَاجُ وَغَيْرُ مُحْتَاج ؛ فَالْمُحْتَاجُ يَجُوزُ لَهُ الأَخْدُ مُطْلَقًا ، وَأَعْنِي بِالإِطْلاَقِ سَوَاء كَانَ مَا يَأْخُدُ مِنْ الْمُتَصَدِّقِ وَاجِبًا عَلَيْهِ كَالزَّكَاةِ أَوْ تَطَوَّعًا ، وَأَعْنِي بِغَيْرِ سَوَاء كَانَ مَا يَأْخُدُ مِنْ الْمُتَصَدِّقِ وَاجِبًا عَلَيْهِ كَالزَّكَاةِ أَوْ تَطَوَّعًا ، وَأَعْنِي بِغَيْرِ الْمُحْتَاجِ مَنْ عِنْدَهُ قُوت يَوْمِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَلَبِ الْوَاجِبِ ، وَالْمُحْتَاجِ عَكْسهُ .

وَالْقَسْمِ الثَّانِي وَهُوَ غَيْرُ الْطَّالِبِ عَلَى قَسْمَيْنِ أَيْضًا : مُحْتَاجُ وَغَيْرُ مُحْتَاجِ؛ فَالْمُحْتَاجُ لَهُ الأَخْذُ فَلاَ حَدَّ لَهُ وَلاَ فَالْمُحْتَاجُ يَجُوزُ لَهُ الأَخْذُ فَلاَ حَدَّ لَهُ وَلاَ غَايَةَ. اهـ . مَا رَأَيْتُهُ وَهُوَ حَسَنٌ إِلاَّ أَنَّهُ غَيْرَ مَعْزُوِّ واللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَهُ (ح) (١).

قُلْتُ : وَقَوْلُهُ إِنَّ غَيْرَ الْمُحْتَاجِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ طَالِبًا يَجُوزُ لَهُ الأَّخْذُ مِنْ التَّطَوُّعِ مَحَلَهُ مَا لَمْ يَعْلَم أَوْ يَظُن أَن الدَّافِعَ دفع لَهُ عَلَى ظَن صِفَة ولَمْ يَكُنْ مُتَلَبِسًا بِهَا ، وَانْظُرْ إِنْ شَكَّ فِي أَنَّ الدَّافِعَ يَعْتَقِدُ أَوْ يَظُن أَنَّهُ مُتَلَبِس بِصُفَة ولَيْسَ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٤٨) .

هُوَ عَلَيْهِا فَهَل هُو كَذَلِكَ أَمْ لاَ فَلاَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الأَخْذُ . وَأَمَّا الطَّالِبُ غَيْرُ المُحتَاجِ فَإِنَّا حَرُمَ عَلَيْهِ الأَخْذُ مِنْ صَدَقَةٍ؛ التَّطَوُّعِ لأَنَّ طَلَبَهُ مَظَنَّةَ أَنَّ الدَّافِعَ يَعْتَقَدُ وَيَظُنُّ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى هَذَا .

وَقَالَ السُّيوطِيُّ فِي كَتَابِ «غَايَة الْمُرَادِ فِي كَرَاهَة السُّوَّالِ وَالرَّدِّ » مَا نَصَّهُ: أَخْرَجَ مَالكُ فِي «الْمُووَطَأ » عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَارِ أَنْ رَسُولَ اللَّه ﷺ أَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِعَطَاء فَرَدَّهُ عُمَرُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «[لم](١) رَدَدْتَهُ » ؟ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِعَطَاء فَرَدَّهُ عُمَرُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «[لم](١) رَدَدْتَهُ » ؟

[قال] (٢): يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ خَيْرًا لأَحَدْنَا أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ أَحَد شَيْئًا . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّمَا ذَلِكَ عَنْ المَسْأَلَةِ، [وأَمَّا] (٣) مَا كَانَ مِنْ عَيْرٍ مَسْأَلَةِ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ [رَزَقَهُ] (٤) اللَّهُ » .

قَالَ عُـمَرُ : أَمَّا [ق/ ٢٤٠] وَالَّذِي [بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا] (٥) لاَ أَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا وَلاَ يَأْتِينِي مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ إِلاَّ أَخَذَتُهُ (٦) .

وَفِي الْكَتَابِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا عَنْ الطَّبَرَانِيِّ فِي « الأَوْسَطِ» وَأَبُو نعَيم فِي «الحَلْيَة » عَنْ أَنْسَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : «مَا الَّذِي يَعْطِي مِنْ سَعَة بَأَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ الَّذِي يَقْبَلُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا » (٧) .

⁽١) سقط من الأصل ، والمثبت من «الموطأ » .

⁽٢) في «الموطأ»: فقال.

⁽٣) في «الموطأ » : فأما .

⁽٤) في «الموطأ» : يرزقكه .

⁽٥) في «الموطأ » : نفسي بيده .

⁽٦) أخرجه مالك (١٨١٤) مرسلاً.

قال الشيخ الألباني : صحيح لغيره .

⁽٧) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٣٥) و«الكبير» (١٣٥٦٠) وابن حبان في «المجروحين» (٧/ ١٩٥٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٤٥) وابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٥٨) بأسانيد لا تخلو من ضعف .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَأَخْرَجَ مُسْلُمٌ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « سُنَنه» مِنْ طَرِيقِ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ كَانَ يُعْطَي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ فَيَقُولَ لَهُ عُسَرَ الْخَطَّةِ وَلَا اللَّه مَنْ هُو أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا اللَّه مَنْ مُسْتَشْرِفٌ وَلاَ سَائِلٌ وَلَا سَائِلٌ فَيُحَدُّهُ وَمَا لَا قَلْ سَائِلٌ إِنْ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ عُمَرُ لاَ فَخُذُهُ وَمَا لاَ قَلا تَشْبَعُهُ نَفْسَك » (١) . قَالَ سَالِم ": فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ عُمَرُ لاَ يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا وَلاَ يَرُدُ شَيْئًا أَعْطَيهُ .

انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَصرِفِ الزَّكَاةِ : (أَوْ صَيَغة) (٢) . اه. .

وَفِي بَعْضِ أَجْوِبَةِ الشَّيْخِ الرَّبَانِي وَالْقُطْبُ الْعَمَدَانِي سَيِّدِي الْمُخْتَارُ الكَنْتَى مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَرْبَعُونَ دَرْهَمَا فَقَد أَلْحَفَ » (٣) ، وَهَذَا الأَثْرِ الشَّرِيفَ خاص بِمَنْ لَمْ يَقُم بِمَصْلَحَة عَامَّة مَنْ مَصَالِح الْمُسْلَمِينَ وَلَمْ يَكُن ذَا مؤنَة وَكَانَ بِمَحَل فَيْه عَامِرةٌ ، وَأَمَّا طَلَبَةُ الْعُلْمِ وَمُعَلِّمِيهِ فَإِنَّمَا كَانَتُ مَسْأَلَتُهُم كَحَق هُو لَهُمْ عَلَى عَامة الْمُسْلَمِينَ لوصيَّتَه عَلَيْهِ السَّلامُ بإكْرامِهِم وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَفِي بَعْضِ وَالْعَقِيقَة وَغَيْرِ ذَلِكَ هَلْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَيُعْطُونَهُ مُوافِقٌ لِلشَّرَعِ أَمْ لاَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لاَ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مُوافقًا لِلشَّرْعِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : « أَعْطُوا حَمَلَةَ الْقُرآنِ وَلاَ تُواجِرُوهُم فَتُتَعَبُوهُم » (٤) ، وَلَيْسَ طَلَبَة

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۲۰۶) و (۲۷۶۶) ومسلم (۱۰۶۵) والنسائي (۲۲۰۵) وأحمد (۱۰۰) و (۱۳۲) و (۲۷۹) والدارمي (۱۲٤۷) والبيهقي في «الكبري» (۲۷۷۷) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٦٤) .

⁽٣) تقدم قريبًا .

⁽٤) لم أقف عليه .

الْعَلْمِ بِدُونِ حَمَلَةِ الْقُرَآنِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ : « مَنْ أَعَانَ طَالبَ الْعَلْمِ وَلَوْ بِلُقْمَة أَوْ جُرْعَة أَوْ أَكْرَمَهُ بِثَوْبِ يَسْتُر بِهِ عَوْرَتَه أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقَيَامَةِ الْعَلْمِ وَلَوْ بِلُقْمَة أَوْ جُرْعَة أَوْ أَكْرَمَهُ بِثَوْبِ يَسْتُر بِهِ عَوْرَتَه أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقَيَامَة بِكَرَامَةِ النَّيِيْنَ وَالصَّالِحِينَ » (١) ، وَفِي بَعْضِ تَصَانِيفِ السُّيُوطِي : أَنْ لَحَامِلِ الْقُرآنِ الْمُعَلَمِ وَلِطَالِبِ الْعَلَم فِي كُلِّ سَنَة مائَةُ دينَارِ مَنْ بَيْتِ الْمَال ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ تَافَةٌ بَلْ يَسُوعُ لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِك ؟ مائَةُ دينَارِ مَنْ بَيْتِ الْمَال ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ تَافَةٌ بِلْ يَسُوعُ لَهُمْ أَكْثُرُ مِنْ ذَلِك ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِ وَالتَّقُوى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والْعُدُوانِ ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَذَا الْبَابُ مِنْ أَعْظَمِ أَبُوابِ الْبِرِّ لَمَسِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ الأَحْوال . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) لم أقف عليه.

مَبْحَثُ ثَوَازِلِ الصَّوْم

(٦٤٢) [١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : فَفي نَوَازِل (عج) بَعْدَ حَذْفي صَـدْرَ كَلاَمِهِ مَا نَصُّهُ : الَّذي يَتَحَصَّلُ أَنَّهُ يَثْبُتُ كُلُّ منْ شَوَّالَ وَرَمَضَانَ إِمَا برُؤْيَة مُسْتَفيضَة وَهيَ رُؤْيَة جَمَاعَة يُفيدُ قَوْلهُمْ العلْمَ أَوْ الظَنَّ الْقَريب منه ، وَإِمَّا برُؤْيَة عَدْلَيْن ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدُ [الرُّؤْيَة] (١) المُسْتَفيضَة وَتَعَذَّرَتْ الْعُدُولُ فَلاَ يَثْبُتْ إلاَّ بشَهَادَة جَمْع منْ أَصْلَحِ النَّاسِ كَثِيرَ كَالثَّلاَثِينَ [ق/ ٢٤١] وَالأَرْبَعِينَ كَـمَا يُفيدُهُ كَلاَمُ ابْن عُمَرَ، أَوْ كَالعِشْرِينَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ صنيع بَعْضهم ، فَإِنْ شَهَدَ رَجُلاَن فَأَكْثَرُ منْ غَيْر الْعَدُول فَإِنْ قَامَ بهما أَوْ بهم وصف الفيسق فَلا يُلْتَفَت لهذه الشَّهَادة وَلا للحُكْم بِهَا وَلَوْ مِنْ الْمُخَالِفِ ، لأَنَّ أَئمَّتنَا حَكُواْ الاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ قَـضَاءَ الْقَاضِي بشَهَادَة الْفَاسِقِينَ بَاطِلٌ وَلَوْ كَـانَ غَيْرِ مَالكي، وَلَوْ كَانَ الشَّاهِدَانِ أَوْ الشُّـهُودِ ممَّنْ جَهُلَ حَالَهُ فَلاَ عِبْرَةَ بِالْشَّهَادَةِ الحَاصِلَةَ مَنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَصْلَحِ أَهْل النَّاحِيَة ، أَوْ كَـانُوا منْ أَصْلَحِهمْ وَلَمْ يُكْثرُوا عَلَى الْقَوْلِ المَصوبِ كَـالْعشْرِينَ أَوْ الثَّلاَثينَ أَوْ الأَرْبَعينَ ، وَهَــذَا حَيْثُ لاَ يَحْكُمُ بِهَذِه للشَّـهَادَة حَــاكمٌ يَرَاهَا ، فَإنْ حَكَمَ بِهَا فَهَلْ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ وَتَلْزَمُ الْمَالِكِيُّ الصَّوْمَ بِهَا أَوْ لاَ ؟ وَيَظْهَرُ مَنْ كَلاَم سَنَد وَالْقَرافيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا: أَنَّهُ الرَّاجِحُ وَلاَ تُعْتَبَرُ ولاَ يَلْزَمُ الصَّوْمُ . اهـ. وَفِي (عبق) وَغَـيْرِه مِنْ شُرُوح خَليل : إِنَّ نَقْلَ الْوَاحِـدِ عَنْ اسْتَفَاضَـة أَوْ تُبُوتِ عِنْدَ حَاكِم أَوْ عَنْ حُكْمِهِ مُعْتَبَرٌ فَيَعُم بِمَحَل لاَ يَعْتَني فِيه بِأَمْرِ الْهلالِ ، وكَذَا مَا يَعْتَنِي فِيهِ بَأَمْــرِهِ لأَهْلِهِ وَكَذَا لغَيْرِهِمْ عَلَى الْمُعْتَــمَد ، وَأَمَّا نَقْلُ الوَاحِد عَنْ رُؤْيَة الشَّاهِدَيْنِ أَوْ أَحَدهما فَلاَ يُعْتَبَرُ مُطْلَقًا . اه. .

⁽١) في الأصل : رؤية .

وَفِي (ق) (١): وَمِمَّا يُخَاطَبُ بِهِ الإِنسَانُ بِالصِّيَامِ إِذَا أَخْبَرَهُ الإِمَامُ [أَنَّهُ] (٢) ثَبُّتُ وُفِي (ق) (١): وَمِمَّا يُخَاطَبُ بِهِ الإِنسَانُ بِالصِّيَامِ إِذَا أَخْبَرَهُ عَدْلٌ عَنْ الإِمَامِ بِذَلِكَ أَوْ عَنْ النَّاسِ أَنَّهُمْ رُؤْيَتُهُ عَنْدَ قَاضِيهِمْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ قَضَاءَ ذَلِكَ رَأُوهُ رُؤْيَةً عَامَةً أَوْ بِثُبُوتِ رُؤْيَتِهِ عِنْدَ قَاضِيهِمْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ قَضَاءَ ذَلِكَ اليَوْمِ (٣). اهد. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ر ٦٤٣) [٢] سُؤَالُ عَنْ الْمُسْتَفِيضَةِ هَلْ تَحُدُّ بَعَدَدٍ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ فيها ذُكُورٌ أَحْرَارٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا عَدَدٌ مَحْصُورٌ ؛ فَقَدْ تَكُونُ الْخَمْسَةَ مُسْتَفِيضَةَ إِذَا أَفَادَ خَبَرُهُمْ الْعِلْمَ الْعِلْمَ الْضَرُورِيَّ وَقَدْ لاَ تَكُونُ إِذَا لَمْ يَفِدُ ذَلِكَ ، وَالْحَاصِلُ أَنْ الْسَتَفِيضَةَ مِنْ الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَنْتَشِرُ الْخَبَرُ عَنْهَا بِحَيْثُ يُفِيدُ خَبْرُهَا الْعِلْمَ أَوْ الظَّنَّ الْقَرِيبَ مِنْهُ وَيَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهَا عَلَى الْكَذَبِ عَادَةً ، وَلاَبُدَّ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا ذُكُورًا أَوْ وَيَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهَا عَلَى الْكَذَبِ عَادَةً ، وَلاَبُدَّ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا ذُكُورًا أَوْ بَعْضُهَا كَذَلِكَ ، فَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا نِسَاءً أَوْ عَبِيدًا فَإِنَّهَا لاَ يُكْتَفَى بِهَا . اهم مِنْ (ح) (٤) و (شخ) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكُم مَنْ انْفَرَدَ بِرؤْيَة الْهِلاَلِ هَلاَل رَمَضَانَ وَصَامَ ثَلاَثِينَ وَلَمْ يَرَ أَحَدُ الْهِلاَلَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَثَلاثِينَ مِنْ رَؤُيَّتِهِ وَالسَّمَاءَ مصْحِيَّة (٥) ؟

جَوَابُهُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَابْنُ المَوَّادِ: هَذَا مُحَالٌ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَلَى أَنْ يُعْمَلَ فِي ذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِهِ الأَوَّلِ وَيَكْتُم أَمْرَهُ كَمَا فِي « التَّوْضيح» .

التاج والإكليل (٢/ ٣٨١) .

⁽٢) في (ق): أن .

⁽٣) باختصار ، وهذا الكلام كله لابن رشد .

⁽٤) مواهب الجليل (٢/ ٣٨٣) .

⁽٥) انظر : «البيان والتحصيل » (٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢) و «النوادر والزيادات» (٢/ ٦، ٧) .

وَاسْتَبْعَدَ (ح) (١) الْقَوْلَ الثَّانِي قَالَ : لأَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْشَّاهِدَيْنِ يَكْذِبَانِ فَكَيْفَ بِهَذَا ؟

وَالْعَجَبُ مِنْ اقْتِصَارِ صَاحِبِ «الشَّامِلِ» عَلَيْهِ.

قَالَ : وَظَاهِرُ كَلاَمِ «التَوْضِيحِ» أَنَّهُ لَوْ [كَانَ] (٢) غَيْمٌ يَعْمَلُ عَلَى رُوْيَتِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٥) [٤] سُؤَالٌ هَلْ نُقلَ الْوَاحِدُ يَعْمَلُ بِهِ فِي الْصَّوْمِ أَوْ الْفِطْرِ أَوْ لاَ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْصَّوْمِ أَوْ الْفِطْرِ أَوْ لاَ يُعْمَلُ بِهِ كَرَوْيَتِهِ وَعَلَى أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ فَهَل مُطْلَقًا أَوْ إِلاَّ إِذَا كَانَ عَلَى حُكْمٍ حَاكِمٍ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (مخ) فِي «كَبِيرَه» (٣) نَاقلاً عَنْ (عج): اعلَمْ أَنَّ نَقْلَ الْوَاحِدِ مُعْتَبَرٌ حَيْثُ كَانَ فِي مَحَلَ لاَ يَعْتَنِي فِيهِ بِأَمْرِ الهِلاَلِ وَكَذَا فِي مَحِل يَعْتَنِي بِأَمْرِهِ بَالنِّسَبَةِ لَـ كَأَهْلِهِ وَكَذَا بِالنِّسَبَةِ [ق/٢٤٢] لِغَيْرِهِم عَلَى مَا صَوَّبَهُ ابْنُ رُشُدٍ وابنُ يُونُس واقْتَصَرَ عَلَيْهِ البَاجِيُّ واللَّخْمِيُّ .

ثُمَّ إِنَّ نَقْلَ الوَاحِدِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ حَيْثُ كَانَ عَلَى الاسْتَفَاضَة أَوْ عَنْ الثَّبُوتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ عَنْ حُكْمِهُ وَلاَ يُعْتَبَرُ نَقْلُهُ عَنْ الشَّاهِدَيْنِ لأَنَّهُ لاَبُدَّ فِي النَّقْلِ عَنْهُمَا أَنْ يَنْقُلَ عَنْ كُلِّ وَاحِد اثْنَان ، وأَمَّا ثُبُوتُهُ بِرُوْيَةِ الوَاحِد فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهَا ولَوْ يَنْقُلَ عَنْ كُلِّ وَاحِد اثْنَان ، وأَمَّا ثُبُوتُهُ بِرُوْيَةِ الوَاحِد فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهَا ولَوْ بِالنِّسَبَةِ لِغَيْرِ أَهْلِهُ حَيْثُ كَانَ المَحْلُ لاَ يُعْتَنَى فِيهِ بِأَمْرِ الْهِلال ، فَإِنْ كَانَ يُعْتَنَى فِيهِ بِأَمْرِ الْهِلال ، فَإِنْ كَانَ يُعْتَنَى فِيهِ بِأَمْرِ الْهِلال ، فَإِنْ كَانَ يُعْتَنَى فِيهِ بِأَمْرِه فَلاَ وَلَوْ بِالنِّسَبَةِ ل كَأَهْلِهِ . اه . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٦) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ يَوْمَ ثَلاَثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ ثَبُتَ بَعْدَ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٣٨٧) بمعناه .

⁽۲) زیادة من (ح) .

⁽٣) انظر : «الشرح الكبيـر » للدرير (١/ ٥١١) و «مواهب الجليل » (٢/ ٣٨٦) و «منح الجليل» (// ١١٢) .

ذَلكَ أَنَّهُ يَوْمُ الفطر هَلْ عَلَيْه كَفَّارَةٌ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ ، وَمَثْلُهُ الْحَائِضُ تَفْطُرُ مُتَعَمِّدَةً قَبْلَ عِلْمِهَا أَنَّهَا حَاضَتْ كَمَا فِي (ح) (١) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٧) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ والتَّطَوُّعِ يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضُ وَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ التَّطُوعُ عَمْ لاَ ؟ الْفَرْضُ وَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ التَّطُوعُ عَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (عبق) نَاقِلاً عَنْ ابْن عَرَفَة مَا نَصَّهُ: ابْنُ رُشْد (٢) تَرْجِيحُ صَوْمٍ يَوْمٍ عَاشُورَاء تَطَوَّعًا أَوْ قَضَاءُ ثَالِيْهَا هُمَا سَوَاءِ وَرَابِعِها منع صَوْمِهِ تَطَوَّعًا. اهـ.

وَعَلَى أَنَّهُ يَتَرَجَّحُ صَوْمُهُ قَضَاءَ تَرَدُّد بَعْضُ شيُـوخ (عج) فِي حُصُولِ ثَواَبِ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ مُطْلَقًا زِيَادَةً عَلَى سقُوطِ الْفَـرْضِ وَعَدَمُهُ مُطْلَقًا أَوْ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهُ إِنْ كَانَ عَادَتُهُ صَوْمَهُ تَطَوَّعًا وَإِلاَّ فَلاَ . اهـ . مِنْ (عبق) .

ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَظْهَـرَ حُصُولِ الشَّـوَابِ إِنْ نَوَاهُ مَعَ نِيَّةِ الْقَضَـاءِ قِيَاسًا عَلَى غُسْلِ الْجُمُعَةِ مَعَ الْجَنَابَةِ لاَ إِنْ لَمْ يَنْوِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٨) [٧] سُوَالٌ عَمَّنْ سَاغَ لَهُ الفطر َ لعُـذْر مِنْ عَطَشٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ بَدَأَ بِالْفِطْرِ بِمَا لَمْ يُبِحْ لَهُ الْفِطرَ لأَجْلِهِ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (مخ) فِي «كَبِيرِهِ» : إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَعَاطَى أَوَّلاً مَا لَمْ يُبِحْ لَهُ الْفِطْرَ لاَّجْلِهِ وَلاَ كَفْارَةَ عَلَيْهِ . اهـ .

وفي [] (٣) خِلاَفُ هَذَا ، وَلَفْظُهُ : وَمَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِعُذْرِ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٤٣١) .

⁽٢) انظر (٢/ ٣٢٥ ، ٣١٦) من البيان .

⁽٣) بياض في الأصل.

منْ عَطَشٍ شَدِيدٍ أَوْ مَرْضٍ ثُمَّ تَلَذَّذَ بِإِصَابَتِهِ أَهْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يُكَفِّر .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِك : إِنْ بَدَأ بِإِصَابَةِ الأَهْلِ كَفَّرِ ، وَإِنْ بَدَأَ بِأَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ لَمْ يُكَفِّرْ ، وَإِنْ بَدَأَ بِأَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ لَمْ يُكَفِّرْ ، وَإِنْ أَصَابَ أَهْلَهُ بَعْدَ ذَلَكَ . أه .

وَمَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْهُ قَوْلُ عَبْدِ المَلكِ . اهـ . . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٤٩) [٨] سُوَّالٌ عَمَّا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ زَمَنَ الْحَرِّ، وَفِي وَقْتِ الْحَرْثِ أَوْ الْحَصَاد هَلْ يَسُوغُ للحَرَّاث وَالْحَصَّاد الْفطْرَ أَمْ لاَ (١) ؟

جَوابُهُ: قَالَ مَيَّارَةُ عَلَى ابْن عَاشِر: إِنَّ الْحَصَّادَ الْمُحْتَاجَ يَجُوزُ لَهُ الْحَصَادَ وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْفَطْرِ وَإِلاَّ كَرِهَ لَهُ ، بِخَلاَف رَبِّ الزَّرْعِ فَلاَ حَرَجَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لَحَرَاسَة مَالِه وَقَدْ نَهِي عَنْ إضَاعَة المَال ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ الْفَطْرُ إِلاَ بَعْدَ أَنْ تَنَالَهُ الْضَرُّ وَرَّة لاَ قَبْلَ ذَلِكَ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصْبِحَ مُفْطِرًا إِذْ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَصُدَّهُ أَمْرٌ الْحَصَاد رأسًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَمِنْ أَفْطَرَ [ق/ ٤٣] قَبْلَ أَنْ يُسَافِر ، وَفِي عَنْ الْحَصَاد رأسًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَمِنْ أَفْطَرَ [ق/ ٤٣] قَبْلَ أَنْ يُسَافِر ، وَفِي يَوْمِ الْحَيْضِ قَبْلَ مَجَيتُه . اهد . وَنَحْوُهُ فِي " النَّفْرَاوِيِّ " وَنَوَازِلِ (عج) وَزَاد : والْحَرَّاتُ مِثْلُ الْحَصَّاد . اهد . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٠) [٩] سُؤَالٌ عَنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ أَيَجُوزُ لَهُمْ مُعَالَجَة صَنْعَتِهِمْ وَإِنْ أَفْضَى ذَلكَ إِلَى فطرهمْ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (قَ) (٢) : [رَوَى] (٣) ابْنُ مِحْرِزٍ عَنْ مَـالِكٍ فِي الذي يُعَالِجُ مِنْ صَنْعَتِهِ .

⁽١) انظر : «البيان والتحصيل » (٢/ ٣٣٥) و (٣٤٨/٢) .

⁽٢) التاج والإكليل (٢/ ٣٩٥) .

⁽٣) في (ق): نقل.

فَيَعْطَشُ [فَيُفْطِرُ] (١) فَقَالَ : يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ لاَ يَتَكَلَّفُوا مِنْ عِلاَجِ الصَّنْعَةِ مَا يَمْنَعُهُم مِن الْفَرَأَئِض وَشَدَّدَ فِي ذَلكَ .

قَـالَ ابْنُ مِحْرِز : وَيُحْتَـمَلُ أَنْ يَكُـونَ إِنَّمَا شُـدَّدَ فِي ذَلِكَ لِمَنْ كَـانَ فِي كَفَايَة عَن [عَـيْشَتِهِ] (٣) [إِنْ] (٣) كَانَ يُمْكِنُهُ مِنْ التَّسَبُّبِ مَـا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الْفَطْرُ.

وَفِي « نَوَازِل الْبَرْزَلِيِّ » (٤): الفَتْوَى عِنْدَنَا أَنَّ الْحَصَّادَ المُحْتَاجَ لَهُ الْحَصَادُ وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْفِطْرِ وَإِلاَّ كَرِهَ لَهُ بِخِلاَفِ رَبَّ الزَّرْعِ فَلاَ حَرَجَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لِحِراسَةِ مَالِهِ وَقَدْ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالَ. اهد. كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥١) [١٠] سَأَلَ عَنْ الْمُتَعَطِّشِ إِذَا ذَهَبَتْ عِلَّتُهُ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟

جَوابه : قَالَ (ق) (٥) : وأَمَّا المُتَعَطِّش يُتَوجُه عَلَيْهِ الصَّومُ فِي شِدَّة الْحَرِّ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ ويَقْضِي فِي غَيْرِ ذَلِكَ الوَقْتِ ، وَإِنْ كَانَ لاَ يَقْدِرُ أَنْ يُوفِّي بِالصَّوْمِ فِي شَتَاء وَلاَ [في] (٦) صَيْف لحَاجَتِه للشُّرْب لِعَلَّة [به] (٧) وَفِي بِالصَّوْمِ فِي شِتَاء وَلاَ [في] (٦) صَيْف لحَاجَتِه للشُّرْب لِعَلَّة [به] (٧) أَفْطَرَ ، فَإِنْ ذَهَبَتْ عَنْهُ تِلْكَ الْعِلَّة قَضَى ، وَإِلاَّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ . اه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) في (ق) : عيشه .

⁽٣) في (ق) : أو .

⁽٤) فتاوي البرزلي (١/ ٥٢٥ _ ٥٣١) .

⁽٥) التاج والإكليل (٢/ ٤١٤) .

⁽٦) ليست في (ق) .

⁽٧) زيادة من (ق) .

(٢٥٢) [١١] سُؤَالٌ عَنْ الرُّجُوعِ عَنْ نِيَّةِ صَوْمِ التَّطَوَّعِ أَوْ الْقَضَاءِ أَوْ النَّذْرِ الْمُعَيَّن قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ هُو جَائِزٌ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي «الإِرْشَادِ»: فَفِي الْحَدِيثِ: «الْمُتَطَوِعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ » (١). قَالَ فِي شَرْحِهِ: إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ. اهـ.

قُلْتُ : وَهَذَا يُفِيدُ جَوَازُ الرُّجُوعِ عَن نِيَّةِ الصَّوْمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْفَجْرِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ الرَّاعِي فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالأَجِيرِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا أَبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ هَلْ يَبِيتُونَ عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: قَالَ ميارَةُ عَلَى ابْنِ عَاشِرِ: إِنَّ الْحَصَّادَ الْمُحْتَاجَ يَجُوزُ لَهُ الْحَصَادُ وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْفِطْرِ وَإِلاَّ كَرِهَ لَهُ بِخَلَافَ رَبِّ الزَّرْعِ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لِحَرَاسَتِه مَالَهُ ، وَقَدْ نُهِي عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يُصِيعَ مُفْطِرًا إِذْ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ تَنَالَهُ الضَّرُورَةُ لاَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصْبِحَ مُفْطِرًا إِذْ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ يُصُدّةُ أَمْرُ عَنْ الْحَصَادِ رَأَسًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَمَنْ أَفْطَرَ قَبْلَ أَنْ يُسَافِرَ وَفِي يَوْمِ الْحَيْضِ قَبْلَ مَجِيئِهِ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٥٤) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَّقَ نِيَّةَ الصَّوْمِ بَعْدَ الْغُرُوبِ عَلَى وُجُودِ طَعَامٍ فَوَجَدَهُ وَلَمْ يُحَدِّدُهَا بَعْدَ ذَلكَ هَلْ تَكْفِيهِ أَمْ لاَ؟

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲٤٥٦) و الترمذي (٧٣٢) وأحمد (٢٦٩٣٧) والحاكم (١٥٩٩) والحاكم (١٥٩٩) والدارقطني (١٤٧/) والبيهقي في «الكبري» (٨١٣٠) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢١٣٣) وأحمد في «العلل» (٣/ ٢٥١) من حديث أم هانئ ولي المحالي علي العلل علي العلل عديث أم هانئ ولي العلل علي العلل عديث أم هانئ والي المدين المحمد في «العلل» (٣/ ٢٥١) من حديث أم هانئ والي الشيخ الألباني : صحيح .

جَواَبُهُ: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا بِنِيَّةَ مُبِيَّتَةَ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ) (١)، قَالَ (مخ) (٢): وَلاَ بُدَّ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ جَازِمَةٌ لاَ تَرَدُّدً فِيهَا . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ .

إِذَا عَلَمْتُمْ . هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ عَدَمَ كِفَايَتِهِ بِتِلْكَ النَّيَّةِ لِمَا فِيهَا مِنْ التَّرَدُّدِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٥) [١٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ كَانَ صَـائِمًا وَعَلَّقَ الْفِطْرَ عَلَى وُجُودِ شَيءٍ فَلَمْ يَجِدْهُ هَلْ يَبْطُلُ صَوْمُهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: مَا فِي (عج) وَنَصَّهُ: قَالَ ابْنُ عَبْدُوسِ فِي مُسَافِرِ [ق/ ٢٤٤] عَطِشَ فَعَزَمَ عَلَى الْفِطْرِ فَقُرِّبَتْ إِلَيْهِ قَرْبَةٌ لِيَشْرَبَ فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا مَاءً فَكَفَّ؟ عَطِشَ فَعَزَمَ عَلَى الْفِطْرِ فَقُرِّبَتْ إِلَيْهِ قَرْبَةٌ لِيَشْرَبَ فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا مَاءً فَكَفَّ؟ أَحَبُ إِلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَصَوَّبَ اللَّخْمِيُّ سُقُوطَهُ وَهُو جُلُّ قَوْلِ مَالك . اهد . وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا رَفْضًا لِنيَّة الصَّوْمِ لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ عَلَّقَ ذَلِكَ عَلَى وُجُود مَاءً فَهُو غَيْرُ رَافِضِ لَهَا مُطْلَقًا بَلْ رَفْضًا لِنيَّة الصَّوْمِ لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ عَلَّقَ ذَلِكَ عَلَى وُجُود مَاءً فَهُو غَيْرُ رَافِضِ لَهَا مُطْلَقًا بَلْ رَفْضًا مَقَيَّدًا بِوجُود الْمَاءِ مَثَلًا ، وَالْمُقِرُّ هُوَ الأَوَّلُ .

وَقُولُهُ : «فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا مَاء » ، مُقْتَضَاهُ إِنْ وَجَدَ فِيهَا مَاءً وَتَرَكَ شُرْبَهُ لاَ يَكُونُ الْحُكْمُ كَذَلِكَ ، وَهُوَ خِلاَفُ قَوْلِهِ أَوَّلاً : وَأَمَّا لَوْ قَصَدَ الاَّكُلَ وَالشُّرْبَ يَكُونُ الْحُكْمُ كَذَلِكَ ، وَهُو خِلاَفُ قَوْلِهِ أَوَّلاً : وَأَمَّا لَوْ قَصَدَ الاَّكُلَ وَالشُّرْبَ فَلَمْ يَفُعِدُهُ أَوَّلُ كَلاَمِهِ يُوجَّهُ بِأَنَّهُ رَفْضٌ فَلَمْ يَفْعِدُهُ أَوَّلُ كَلاَمِهِ يُوجَّهُ بِأَنَّهُ رَفْضٌ مُقَيَّدٌ بِحُصُولِ الأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَلَمْ يَحْصُلُ فَلَيْسَ رَفْضًا مُطْلَقًا . اه. .

وَاخْتَصَرَ (عبق) (٣) كَلاَمَ (عج) أَشَارَ إِلَيْهِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نهارًا) (٤) ، بِقَوْله : وَهَذَا إِنْ رَفَضَ رَفْضَاً مُطْلَقًا أَوْ مُعَكَلَّقًا عَلَى أَكُلِ أَوْ شُعْدًا لِهُ وَحَصَلَ نَهَارًا لاَ فِي مُعَلَّقٍ عَلَيْهِ [وَلَمْ] (٥) يُوجَدْ فَلاَ كَفَّارَةَ ، وكَذَا لاَ

مختصر خلیل (ص/ ۲۷) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۲/۲۶۲) .

⁽٣) شرح الزرقاني .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٦٨) .

⁽٥) في (عبق) : لم .

قَضَاءَ كَمَا صَوَّبَهُ اللَّخْمِيُّ قَائِلاً : إِنَّهُ جُلُّ قَوْلِ مَالِكِ خِلاَفًا لابْنِ عَبْدُوسٍ . اهـ.

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ أَنَّهُ لا قَضَاءَ عَلَى الصَّائِمِ الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِ اللَّخْمِيِّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ فطر أَهْلِ الْبَاديَة في رَمَضَانَ يَوْمَ الرَّحيلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى جَوَازِهِ فَهَلْ يُبَاحُ لَهُمْ بِمُجَرَّدَ اَشْتَغَالِهِمْ فِي شَأْنِ الرَّحيلِ أَوْ حَتَّى يَحْصُلَ لَهُمْ الْعَطَشَ ؟ وَهَلْ يَسْتَوِي فِي الإِبَاحَةِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُشْتَغِلاً بالرَّحيل وَغَيْرِه أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ مَنْ كَانَ مُشْتَغِلاً منهُمْ فِي شَأْنِ الرَّحِيلِ مِنْ حَمْلِ عَلَى الْمَرَاكِيبِ وَسَوْقِ مَاشَية وَرِعَايَتِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَجُوزُ لَهُ الْفَطْرُ إِنْ عَطَشَ عَطَشًا يَخِلُّ بِصِيانَة مَاله إِنْ لَمْ يُفُطْرُ لُوجُوب حِراسَة الْمَال وَقَدْ نَهِى عَنْ إِضَاعَة الْمَال؛ أَلاَ تَرَى مَاله إِنْ لَمْ يُفُطْرُ لُوجُوب حِراسَة الْمَال وَقَدْ نَهِى عَنْ إِضَاعَة الْمَال؛ أَلاَ تَرَى الْخَصَّادَ والْحَرَّاثَ وَالدَّرَاسَ وَرَبَّ الزَّرْع قَدْ أُبِيح لَهُمْ الْفِطْرُ بَعْدَ أَنْ نَالَتْهُمُ الْفَطْرُ وَلَا لَا نَاللهُ مَنْ الْعَطَشِ لِحِراسَةِ الْمَال وَقَدْ نَهِي عَنْ إِضَاعَتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ هَذَا فِي الضَّرُورَةُ مِنْ الْعَطَشِ لِحِراسَةِ الْمَال وَقَدْ نَهِي عَنْ إِضَاعَتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ هَذَا فِي كَلاَم أَتُمَنَا .

وأَمَّا غَيْرُ الْمُشْتَغِلِ مِنْهُمْ فِي شَأْنِ الرَّحِيلِ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ إِلاَّ بِالْعَطَشِ الَّذِي يُبِيحُ الْفُطْرَ فِي الْمَقَامِ وَهُوَ الْجُهْدُ الشَّدِيدُ ، وَسَوَاءً كَانَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا فِي الرَّحِيلِ كَمَا لاَ يَخْفَى . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٧) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ المسَافِرِ فِي رَمَضَانَ هَلْ الأَفْضَلُ لَهُ الصَّوْمُ أَمْ الفطرُ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ اخْتُلُفَ فِي ذَلكَ ، فَمنْ الأئمَّةِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ أَفْضَلُ لَهُ ؛ لِقَوْلِه تَعَالَى : ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمَّ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصرَهِ» الَّذِي قَالَ فِي دِيبَاجِتِه إِنَّهُ مُبِينٌ لِمَا بِهِ الْفَتُوى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَشَارَ لَهُ فِي مَبْحَثِ الاسْتِحْبَابِ بِقَوْلِهِ : (وَصَوْمٌ الْفَتْوَى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَشَارَ لَهُ فِي مَبْحَثِ الاسْتِحْبَابِ بِقَوْلِهِ : (وَصَوْمٌ

بسَفَرِ)(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى اسْتِحْبَابِ الْفِطْرِ لَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَلَخَبَر : ﴿ لَيْسَ مِنْ الْبِرِ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ ﴾ (٢) وَلَخَبَر أَيْضًا : ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى وَرُخَصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ ﴾ (٣). وَلَخَبَر أَيْضًا : ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَرْاتُمُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَزَائِمُهُ ﴾ (٣). وَكُلُّ مِن الآية [ق/ ٢٤٥] وَالْحَديثِ مَحْمُولانِ عَلَى مَنْ حَصِلَ لَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ شَديدَةٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ حَبِيبِ إِلَى اسْتِحْبَابِ الصَّوْمِ لِلْمُسَافِرِ (٤) إِلاَّ فِي سَفَرِ الْجَهَادِ . انْظُرْ (س) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٨) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ صَحِيحٍ تَنَالُهُ الْمَشَـقَّةُ الشَّدِيدَةُ بِالصَّوْمِ هَلْ يُبَاحُ لَهُ الْفَطْرُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (مخ) فِي «كَبِيرِه»: الصَّحِيحُ إِذَا خَافَ بِصَوْمِهِ الْهَلاَكَ فَحُكُمهُ حُكْمُهُ الْمَرِيضِ مُكْمُ الْمَريضِ ، وأَمَّا إِنْ خَافَ حُصُولَ الاَّذَى الَّذِي يُوْجِبُ الْفِطْرَ لِلْمَريضِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلكَ ، ويَرْجِعُ فِي مَعْرِفَة شَدِيدِ الاَّذَى الَّذِي يُوجِبُ الْفِطْرَ وَالَّذِي يُجوِّبُ الْفِطْرَ وَالَّذِي يُجوِّزُهُ لاَهْلِ الْمَعْرِفَة ، ثُمَّ إِنَّ الْجُهْدَ الشَّدِيدَ يُبِيحُ الْفِطْرَ . اه.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٥): ولَوْ طَرَأَ عُذْرٌ كَالتَّقْوِّي عَلَى الْعَدُوِّ أَوْ [الْجهَاد] (٦)

⁽١) مختصر خليل (ص/٦٧) .

⁽٢) أخرجه مسلم (١١١٥) وأبو داود (٢٤٠٧) من حديث جابر بن عبد الله رَجْعُتِي .

⁽٣) أخرجه أحـمد (٥٨٦٦) وابن خزيمة (٢٠٢٧) وابن حبان (٣٥٦٨) والبيهقي في «الشعب» (٣) أخرجه أحـمد (١٩١٠) والخطيب في «تاريخ (٣٨٨٩) وفي «الكبـرى» (١٩٩٠) وأبو نعـيم في «الحليـة» (١٩١/٦) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/١٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/٤٣) من حديث ابن عمر را

⁽٤) نقل ابن أبي زيد أن هذا مذهب مالك . « النوادر » (١٩/٢) وهو قول أشهب . وانظر في ذلك : «البيان والتحصيل » (٢/ ٣١٤ _ ٣١٩) .

⁽٥) جامع الأمهات (ص/١٧٦) .

⁽٦) فى الأصل : الجهد ، والمثبت من «جامع الأمهات» .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الصَّوْمِ ______ ٣٧

أُبِيحَ اتِّفَاقًا [الْجُهْدُ الشَّدِيدُ] (١) . اهم . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٥٩) [١٨] سُوَّالُ عَنْ صَائِمٍ تَصْعَدُ إِلَى صَدْرِهِ وَعُنُقَهِ حَرارَةٌ وَهِي الْمُسَمَّاةِ عِنْدَنَا بِالْمحورِ وَتَدُومُ عَلَيْهِ نَحْوَ ثُلُثَ اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ إِنْ أَتَنْهُ فيه ولَمْ يَتَأَلَّمْ مِنْهَا وَتَقبضُهُ بَعْدَ زَوَالِهَا مِنْهُ هَمَزَاتٌ وَضِيقٌ فِي البصَّدْرِ وَيَدُومُ عَلَيْهِ أَيْضًا يَتَأَلَّمْ مِنْهَا وَتَقبضُهُ بَعْدَ زَوَالِهَا مِنْهُ هَمَزَاتٌ وَضِيقٌ فِي البصَّدْرِ وَيَدُومُ عَلَيْهُ أَيْضًا ذَلكَ جُزْءًا مِن اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَإِنَ اسْتَقَاءَ بَرَا مَنْ حَينه مِنْ الْحَرَارَةِ وَيَسْلَمُ أَيْضًا مِنْ الْهَمَزَاتَ وَضِيقَ الصَّدْرِ وَالنَّفْسِ حَتَّى يَأْكُلَ أَوْ يَشُرَبَ شَيْئًا آخَرَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّدَاوِي بِاسْتَدْعَاءَ الْقَيءَ أَمْ لاَ؟ وَهَلْ إِنْ اسْتَدْعَاهُ وَرَجَعَ مِنْهُ شَيءٌ بَعْدَ إِمْكَان طَرْحِهَ تَجَبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلاَّ الْقَضَاءُ فَقَطْ أَوْ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ أَصُلاً للمَشَقَة؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ اسْتَدْعَاءُ الْقَيِءِ للتَّدَاوِي بِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ لَعَلْمِهِ بِالتَّجْرِبَةِ أَنَّهُ دَوَاؤُهُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكٌ بَقِيَّةُ يَوْمِهِ ؟ فَفِي (ق)(٢): وَلَوْ كَانَ بِالتَّجْرِبَةِ أَنَّهُ دَوَاؤُهُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكٌ بَقِيَّةُ يَوْمِهِ ؟ فَفِي (ق)(٢): وَلَوْ كَانَ بِرَجُلِ مَرَضٌ يَحْتَاجُ مِنْ الدَّوَاءِ فِي نَهَارِهِ إِلَى الشَّيَءِ الْيَسْيِرِ يَشْرَبُهُ لَمْ يُـؤْمَرُ بِالصَّيَامِ وَلَا بِالْكَفِّ عَمَّا سُوى مَا يَضْطَرُّ إِلَيْهِ . اهد .

وَيَفْسَدُ صَـوْمُهُ بِمُجَرَّد خُرُوج الْقَي ، وَلَوْ تَيَـقَنَ عَدَمَ رُجُوع شَي منهُ إِلَى حَلْقه قَالَ فِي «الرِّسَالَة» : حَلْقه قَالَ فِي «المُدَوَّنَة» (٣) : وَإِنْ تَقَيَّأُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَقَالَ فِي «الرِّسَالَة» : وَإِنْ اَسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءَ ٤٤ ؛ أَيْ : بِمُجَرَّد خُـرُوجِهِ ، ظَاهِرهُ وَلَوْ تَيَقَّنَ عَلَمْ رُجُوع شَي مِنْهُ إِلَى حَلْقِهِ كَمَا فِي «النَّقْرَاوِيِّ » (٥) .

قُلْتُ : وَظَاهِرُهُ أَيْضًا سَوَاءً اسْتَقَاءَ عَبَثًا أَوْ لِلتَّدَاوِي . اهـ . وَلاَ كَفَّارَةَ عَلَيْهِ

⁽١) ليس في «جامع الأمهات » .

⁽۲) التاج والإكليل (۲/ ۳۹٥).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٠٠) .

^{. (}٤) الرسالة (ص/ ١٦٠) .

⁽٥) القواكه الدواني (١/ ٣٠٩).

إِذَا رَجَعَ شَيَءٌ مِنْهُ إِلَى حَلْقَهِ بَعْدَ إِمْكَانَ طَرْحِهِ لأَنَّهُ يَفْطُرُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِهِ وَلاَ يَجَبُ عَلَيْهِ إِمْ سَاكٌ بَقِيَّةُ يَوْمَهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ (ق) وَلدُّخُولِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَث اسْتَحْبَابِ الإِمْسَاكَ : (أَوْ زَوَالَ عُذْر مُبَاحٍ لَهُ الْفِطْرُ)(١). الشَّيْخِ خَليلٍ فِي مَبْحَث اسْتَحْبَابِ الإِمْسَاكَ : (أَوْ زَوَالَ عُذْر مُبَاحٍ لَهُ الْفِطْرُ)(١). إِلَخْ . اهد . وَفِي (ق) (٢) أَيْضًا مَا نَصَّهُ : قَالَ مَالِكٌ : رَأَيْتُ رَبِيعَةَ أَفْطَرَ فِي مَرضٍ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ لَقُلْتُ : يَقْوَى عَلَى الصَّوْمِ .

اللَّخْمِيُّ : صَوْمُ ذِي الْمَرَضِ إِنْ لَمْ يَـشُقُّ وَاجِبٌ وَإِنْ شَقَّ فَقَطْ خَـيْرٌ وَإِنْ خَافَ طُولَهُ أَوْ حُدُوثَ مَرَضِ آخَرَ مُنعَ فَإِنْ صَامَ أَجْزَأً .

ابْنُ بَشِيرٍ : يَحْرُمُ الصَّوْمُ مَعَ الْمَرَضِ [ق/ ٢٤٦] إِذَا أَدَّى إِلَى التَّلَفِ أَوْ الْأَذَى الشَّديد . اه. .

وَفِي «كَبِيرِ» (مخ) : الْفِطْرُ لِلْمَرِيضِ أَزْكَى مِنْ الصَّوْمِ عَكْسُ الْمُسَافِرِ . اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦٠) [١٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ زِيَارَةِ شَيْخِهِ فِي كُلِّ وَقْت لَبُعْدِهِ مِنْ وَيَارَةِ شَيْخِهِ فِي كُلِّ وَقْت لَبُعْدِهِ مِنْهُ وَتَمَكَّنَ مِنْهَا مَرَّةً فِي رَمَضَانَ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ لِزِيَّارَةِ شَيْخِهِ وَإِذَا سَافَرَ أَفْظُرَ، أَوْ أَفْضَلُ لَهُ تَرْكُ السَّفَر ويَشْتَغِلُ بَبَرَاءَة ذَمَّتِه مِنْ اَلْفَرَض؟

جَوابُهُ : أَنَّ الاشْتخالَ بِبَراءَة ذَمَّته مِنْ الْفَرْضِ فِي زَمَنهِ أَوْلَى وَأَفْضَلُ مِنْ الْفَرْضِ فِي زَمَنهِ أَوْلَى وَأَفْضَلُ مِنْ الْفَرْتُ فِي الْمَنْدُوبِ بِلاَ رَيْبَ وَلَكَنَّهُ إِنْ سَافَرَ لَلزِّيَارَةَ جَازَ لَهُ الْفَطْرُ لِقَوْل الاَشْتَخَالَ بِتَحْصِيلِ الْمَنْدُوبِ بِلاَ رَيْبَ وَلَكَنَّهُ إِنْ سَافَرَ قَصْرٌ شُرِعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ . .) (٣) الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْجَوازِ هَنَا الْكَرَاهَةُ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ إِلَحْ وَالْمُرَادُ بِالْجَوازِ هَنَا الْكَرَاهَةُ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ إِلَحْ

⁽۱) مخــتصــر خليل (ص/ ٦٧) ، وانظر : «التاج والإكليل » (۲/ ٣٩٥) و «حــاشيــة الخرشي» (۲/ ۲۳۹) .

⁽٢) التاج والإكليل (٢/ ٤٤٧) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٦٩) .

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الصَّوْمِ ______مَبْحَثُ نَوَازِلِ الصَّوْمِ ______

شُرَّاحِهِ (١) بَلْ يُنْدَبُ لَهُ الصَّوْمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لِّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، وأَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا عَاطِفًا عَلَى النَّدْبِ بِقَوْلِهِ : (وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦١) [٢٠] سُوَّالٌ عَنْ الصَّائِمِ إِذَا سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ أَيَجُوزُ لَهُ الْفَطْرُ في يَوْمه الأَوَّل أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ فِي الْيَوْمِ الأُوَّلِ عَلَى الْمَشْهُ وِ ، وَقَالَ ابْنُ الْفَصَّارِ : يُجُوزُ لَهُ . انْظُرْ (ح) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦٢) [٢١] سُوَّالٌ عَنْ الصَّائِمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتَعْمَالُ الْكُحْلِ وَدَهْنُ الرَّأْسِ نَهَارًا أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ اَسْتَعْمَلَهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: إِذَا تَحَقَّىَ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَى حَلْقِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَإِنْ شَكَّ كُرِهَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَإِذَا فَعَلَهُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ الإِمْسَاكُ مَعَ الْقَضَاءِ، وَإِذَا تَحَقَّىَ أَنَّهُ لاَ يَصِلُ إِلَى حَلْقِهِ جَازَ لَهُ فَعْلُهُ وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَيَخْتَبِرُ نَفْسَهُ وَإِذَا تَحَقَّى أَنَّهُ لاَ يَصِلُ إِلَى حَلْقِهِ جَازَ لَهُ فَعْلُهُ وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَيَخْتَبِرُ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ زَمَنِ الصَّوْمِ ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ فَعَلَهُ نَهَارًا ، وأَمَّا مَنْ فَعَلَهُ لَيْ فَعَلَهُ نَهَارًا ، وأَمَّا مَنْ فَعَلَهُ لَيْ فَعَلَهُ مَا اللَّهُ عَلَىهُ لَيْ الْبَدَنِ فَكَأَنَّهُ لَيْ اللّهُ فَلا شَيءَ عَلَيْهِ وَلاَ يَضُر لَّ هُبُوطُهُ نَهَارًا لأَنَّهُ غَلَصَ فِي أَعْمَاقِ الْبَدَنِ فَكَأَنَّهُ لِي مَثَابَةٍ مَا يَنْحَدِرُ مِنْ الرَّأْسِ إِلَى الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْبَدَنِ .

انُظُرُ (س) . اهـ .

وَيَدْخُلُ فِي هَٰذَا اسْتَعْمَالُ الشَّمِّ لَيْلاً فَـلاَ يَضُرُّ هُبُوطُهُ نَهَارًا كَمَا لاَ يَخْفَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : «التاج والإكليل » (۲/ ٤٤٣) و «حــاشية الخــرشي » (۲/ ۲۲۰) و «مواهب الجليل » (۱) انظر : «التاج والإكليل » (۱/ ۱۶۶) .

(٦٦٣) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ ازْدِرَادِ الْبَلْغَمِ بَعْدَ إِمْكَانِ طَرْحِهِ أَيَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: الْقُولُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَهُو الَّذِي يَنْبَغِي الْفَتْوَى بِهِ وَرَجَّحَهُ الْقُبَّابُ أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَى الصَّائِمِ فِي ابْتِلاَعِه لَهُ ، وَبِئْسَ مَا فَعَلَ ، وَمَا مَسْمَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْ وُجُوبِ الْقَضَاء بِهِ فَإِنَّهُ خِلاَفُ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَالرَّاجِحُ كَمَا فِي خَلِيلٌ مِنْ وُجُوبِ الْقَضَاء بِهِ فَإِنَّهُ خِلاَفُ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَالرَّاجِحُ كَمَا فِي (شَخ). اهد . . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦٤) [٢٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ جَمَعَ رِيقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَـالَ (س) فِي فطْرِ مَنْ قَصَـدَ جَمْعَ رِيقهِ وَابْتِلاَعه وَعَدَمَ قَـوْلا سَحْنُون ، لأَنَّهُ ابْتَلَعَـهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْمُعْتَادِ ، وَابْنُ حَبِيبِ لأَنَّهُ مِعْدَتُهُ وَلأَنَّ قَلْيلَهُ لاَ يُفْطِرُ فَكَثِيرُهُ كَذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ فِيهِ ثُمَّ يُعِيدُهُ . أهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦٥) [٢٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ ابْتَلَعَ دَمًا غَلَبَةً خَرَجَ مِنْ أَسْنَانِهِ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ [٣٤] أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي (ح) (١) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَابْنِ شَاسٍ ، وَأُمَّا إِنْ ابْتَلَعَهُ وَهُو قَادِرٌ عَلَى طَرْحِهِ فَفِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ خِلاَفٌ .

ابْنُ قَدَاحِ: وَمَنْ وَجَدَ فِي فَمه دَمًا وَهُوَ صَائِمٌ فَمَجَّهُ حَتَّى ابْيَضَّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَيُسْتَحَبُّ لَـهُ غُسْلُهُ إِذَا قَامَ [لَلصَّلاَة](٢) أَوْ إِلَى الأَكْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَيُسْتَحَبُّ لَـهُ غُسْلُهُ إِذَا قَامَ [لَلصَّلاَة](٣) أَوْ إِلَى الأَكْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ ابْتَلَعَ مِنْهُ شَيئًا [أَمْ لا] (٣) . انْظُرْ (ح) (٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٤٢٧) .

⁽٢) في (ح) : إلى الصلاة .

⁽٣) في (ح) : أو لم يبتلع .

⁽٤) وانظر أيضًا : "فتاوي البرزلي " (١/ ٥٣٦) .

(٦٦٦) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ صَائِمٍ رَعَفَ وَخَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ

جَوابُهُ : قَالَ (ح) (١) نَاقِلاً عَنْ [الْـبَرْزَلِيِّ] (٢) : مَنْ رَعَفَ فَأَمْ سَكَ أَنْفَهُ فَخَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى حَلْقِهِ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ مَنْفَذَ الأَنْف [إِلَى فَخَرَجَ الدَّمُ مِنْ فَيهِ فَلَمْ يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ [لاً] (٤) شَيءَ عَلَيْهِ . اه. . الْفَمِ الْفَمِ الْجَوْفِ [لاً] (٤) شَيءَ عَلَيْهِ . اه. .

وَفِي (عبق) (٥) أَنَّ مُقْتَضَى قَـوْلهِ : «وَلَمْ يَرْجِعْ مِنْهُ شَيءٌ إِلَى حَلْقِهِ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ أَنَّهُ : إِنْ وَصَلَ حَلْقَهُ أَفْطَرَ ، وَمُقْتَـضَى قَوْله أَخِرًا : فَهُو مَا لَمْ يَصِلُ إِلَى الْجَوْفُ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ ، أَنَّ وُصُولَهُ لِلْحَلْقِ غَيْرُ مُـفَطْرٍ وَلَعَلَّ الْمُعْتَمَدُ كَلاَمَهُ اللَّوَلُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦٧) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الإِنْعَاظِ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (س): قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهُوَ الأَشْهَرُ: لاَ يَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ، وَقَوْلُ غَيْرِهِ الْقَضَاءُ مِنْهُ ، وَقَيلَ : إِنَّمَا الْخِلاَفُ إِذَا أَنْعَظَ عَنْ مُبَاشَرَةَ أَوْ قُبْلَةَ لاَ عَنْ نَظَرٍ وَفِكْرٍ فَلاَ قَضَاءَ إِلاَّ أَن يُمْذِي ، ذَكَرَ ذَلِكَ عِيَاضٌ ، وَنَحُوهُ لابْنِ بَشْيرِ وَابْنِ عَبْدِ السَّلامِ ، وَالأَقْرَبُ الْقَضَاءُ فِيهِ لِعَدَمِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٦٨) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِالاسْتِنْكَاحِ الَّذِي لاَ قَضَاءَ عَلَى صَاحِبِهِ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٤٢٥) .

⁽٢) في الأصل : الجزولي ، والمثبت من (ح) وهو الصواب .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في «البرزلي » : فلا .

⁽٥) شرح الزرقاني (٢/ ٣٦٣) بتصرف واختصار .

الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَمَنِيٌّ مُسْتَنَّكِحِ أَوْ مَذْيٌ) (١) ؟

جَوابُهُ (٢): أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا تَفَكَّرَ أَوْ نَظَرَ أَمْنَى أَوْ أَمْذَى أَوْ يَكْثُرُ وَلَكَ مَنْهُ بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ مِنْ غَيْرِ تَتَابِع ، وَأَمَّا إِنْ قَلَّ مَجِيءُ ذَلِكَ أَوْ سَاوَى فَهُو غَيْرُ مُسْتَنْكَح ، وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ مِنْ الْمَنِيِّ أَوْ الْمَذْي بِالْمُلاَعَبَة فَإِنَّهُ لاَ يُعْفَى عَنْهُ إِذْ لاَ يَعْسُرُ الانفكاكُ مِنْهُمَا بِتَرْكِهِ لَهُمَا زَمَنَ الصَّوْمِ بِخِلاَفِ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ فَلْفِكْرِ فَيُعْسُرُ الانفكاكُ مِنْهُمَا زَمَنَ الصَّوْمِ .

انْظُرْ «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٦٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَـمَّنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ لَيْلاً وَخَرَجَ مِنْهُ مَنِيُّ أَوْ مَـذْيٌ بَعْدَ الْفَجْر هَلْ عَلَيْه الْقَضَاءُ بِذَلِكَ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَحْدُثْ عَنْ فِكْرِ مُسْتَدَامٍ بَعْدَهُ وَإِلاَّ فَالْكَفَّارَةُ فِي الثَّانِي كَمَا فِي (عج) . اه. . وَالْقَضَاءُ فَقَطْ فِي الثَّانِي كَمَا فِي (عج) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرْضِعِ لِولَد غَيْرِهَا أَيَجُوزُ لَهَا الْفِطْرُ أَمْ لاَ؟ جَوابُهُ: أَنَّهُ نَظَرَ في ذَلكَ (س) وَقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ.

ثُمَّ قَالَ أَيْضًا: لَكِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «تَوْضِيحِه» عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِب: (وَتَوْبُ مُرْضِعَة) (٣) وَهَذَا وَاضِحٌ فِي وَلَدِهَا وَيَنْبَغِي أَنَّ وَلَدَ غَيْرِهَا كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُحْتَاجَةً . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٧١) [٣٠] سُؤَالُ عَنْ نِيَّةِ التَّرْتِيبِ فِي الْقَضَاءِ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لاَ؟

مختصر خلیل (ص/ ٦٩) .

⁽۲) انظر ; «حاشیة الخرشی » (۲/ ۲۵۸) .

⁽٣) هذا كلام خليل في «مختصره» (ص/١١) .

جَوابُهُ: قَالَ (ح) (١): عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ [ابْنِ عَبْدُوسِ] (٢) عَنْ أَشْهَبَ: مَنْ دَامَ مَرَضُهُ حَتَّى انْقَضَى آخِرَ الشَّهْرِ بَدَأَ بِالأَوَّلِ وَيُجْرِيُّ الْعَكْسُ. اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧٢) [٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَسِيَ قَـضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَـلَ عَلَيْهِ آخَرُ أَيَجِبُ عَلَيْه الإطْعَامُ أَمْ لاَ ؟ ^(٣)

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اُخْتُلُفَ فِي ذَلَـكَ وَظَاهِرُ «الْمُدَوَّنَةِ» (١) وُجُوبُهُ عَـلَيْهِ كَمَـا فِي (ح) (٥) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قال ابن عبد البر: الحامل والمرضع والشيخ الكبير والمفرط في قضاء رمضان حتى يدخل عليه رمضان آخر لا يؤمر واحد منهم بعتق ولا صيام مع القضاء وإنما يؤمر بالإطعام فصار الإطعام له مدخل في الصيام ونظائره من الأصول فهذا ما اختاره مالك وأصحابه.

وقال ابن عرفة : ابن يونس : كفارة من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر مد لكل مسكين عن كل يوم وكذلك إن مات فأوصى به .

وفي المدونة : قلت: فما قول مالك فيمن كان عليه صيام رمضان فلم يقضه حتى دخل عليه رمضان آخر ؟

فقال : يصوم هذا الرمضان الذي دخل عليه فإذا أفطر قضى ذلك الأول وأطعم مع هذا الذي يقضيه مدا لكل يوم ، قال : إلا أن يكون كان مريضا حتى دخل عليه رمضان آخر فلا شيء عليه من الطعام وإن كان مسافرًا حتى دخل عليه رمضان آخر فلا شيء عليه أيضًا إلا قضاء رمضان الذي أفطره لأنه لم يفرط .

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٤٤٩) .

⁽٢) سقط من الأصل .

⁽٣) قال يحيي : وَحَدَّثَنِي عن مَالِك عن عبد الرحمن بن الْقَاسِمِ عن أبيه أنَّهُ كَانَ يقول : من كان عليه قضاء رَمَضَانَ فلم يقضه وهو قوي على صيامه حتى جاء رمضان آخر فإنه يطعم مكان كل يوم مسكينًا مدًا من حنطة وعليه مع ذلك القضاء وحدثني عن مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك .

⁽٤) انظر : «المدونة » (١/ ٢١٩) .

⁽٥) مواهب الجليل (٢/ ٣٩٣) .

(٦٧٣) [٣٢] سُوَالٌ عَمَّنْ تَنَخَّمَ الدَّمَ [ق/ ٢٤٨] هَل عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى حَلْقِهِ وَإِلاَّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَهَذَا إِذَا وَصَلَ حَيْثَ يُمْكِنُ إِلْقَاؤُهُ، وَإِلاَّ فَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي «الْمِعْيَارِ».اه.. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧٤) [٣٣] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمٍ حَاضِر صَامَ رَمَضَانَ الْحَاضِرَ بِنِيَّةٍ قَضَاءِ رَمَضَانَ الْمَاضِي أَيُجْزِئُهُ عَنْ الْحَاضِرَ أَمْ لاَّ؟ً

جَوابُهُ : قَالَ (عج) : إِنَّهُ يُحِزْئُهُ عَنْ الْحَاضِرِ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِهِ الْفَتْوَى لأَنَّهُ قَولُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » وَصَوْبَهُ فِي « النّكت » كَمَا فِي الْفَتْوَى لأَنَّهُ قَولُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُوَّنَةِ » وَصَوْبَهُ فِي « النّكت » كَمَا فِي (ق)، وَعَلَيْهِ الإطْعَامُ لِلْخَارِجِ حَيْثُ فَرَّطَ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ لاَ يُجْزِئُهُ عَنْ الْحَاضِرِ أَيْضًا .

وَاخْتُلُفَ هَلْ تَلْزَمُ هُ كَفَّارَةٌ كُبْرَى إِلاَّ أَنْ يَعْذُرَ بِجَهْلِ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ لاَ كَفَّارَةَ كُبْرَى إِلاَّ أَنْ يَعْذُرَ بِجَهْلِ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ لاَ كَفَّارَةَ كُبْرَى عَلَيْهِ لاَّنَّهُ صَامَهُ وَلَمْ يَفْطُرُهُ ؟ ، وَصَوْبَهُ أَبُو مُحَمَّمَ (١) . اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧٥) [٣٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ أَبْصَقَ دَمًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ وَصَلَ حَلْقَهُ وَابْتَلَعَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَإِلاَّ فَلاَ.

اه. مِنَ «الْمِعْيَار» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧٦) [٣٥] سُوَّالٌ عَمَّنْ اسْتَنْعَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَانْكَسَرَ ثُمَّ بَعْدَ الْفَجْرِ خَرَجَ مِنْهُ مَذْيُ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟

⁽۱) انظر : «النوادر والزيادات» (۸/۲) .

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلكَ مِمَّا اسْتَظْهَرَهُ (مخ) في "كَبيرِهِ" وَلَفْظُهُ : وَانْظُرْ لَوْ جَامَعَ لَـيْلاً وَنَزَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَنْهُ مَنِيٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْه كَمَنْ اكْتَحَلَ لَيْلاً ثُمَّ هَبَطَ نَهَارًا (١) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٧٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ لَيْلاً وَنَامَ إِلَى الصَّبَاحِ فَلَمَّا انْتَبَهَ وَقَامَ للصَّلَاةِ خَرَجَ مِنْهُ لَيْلاً أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ فَقِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَنَزْعُ مَا نُصُّهُ : وَظَاهِرُ قَوْلِهِ : (وَنَزْعُ مَا نُصُّهُ : وَظَاهِرُ كَلاَم الْمُصنَّف عَدَمُ الْقَضَاءِ وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَهُو كَلاَم الْمُصنَّف عَدَمُ الْقَضَاء وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَهُو كَذَلَكَ إِنْ لَمْ يَحْدُث عَنْ فَكُو مُسْتَدَام وَإِلاَّ فَالْكَفَّارَةُ فِي الأَوَّلُ وَالْقَضَاء فِي الثَّانِي (٣) . . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

(٦٧٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ حَمْلِهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (س) : وَيَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ إِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ حَـمْلِهَا وَلاَ يَشَقُّ عَلَيْهَا وَلاَ تَخْشَى إِنْ صَامَتْ شَيْئًا . . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) قال البرزلي: هذه المسألة فيها ترتيب في الأسباب والمسببات ، أما الأسباب إما أن يتذكر أو ينظر أو يلمس أو يقبل أو يباشر أو يطأ ، ينتج عنه إما لذة القلب أو الإنعاظ أو المذي أو المني أو لا يحرك شيئا ، ولكل واحد حكم يخصها وتفصيل واضطراب فينظر في المطولات، غير أنه ذكر هنا وجوب القضاء في المذهب وهذا هو المشهور ، ومذهب البغداديين فيه استحباب القضاء خاصة بأي سبب كان إلا الوطء فإنه يفسد . «فتاوي البرزلي» (١/ ٥٣٠).

⁽٢) مختصر خليل (ص/٦٩) .

⁽٣) انظر : «التاج والإكليل » (٢/ ٤٤١) و «حاشية الخرشي » (٢/ ٢٥٩) .

(٦٧٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَفْطَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَعَزْمُهُ عَلَى السَّفَرِ وَقَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ أَيْكَفِّرُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ لَمْ يَتَأُوَّلَ كَفَّرَ وَإِلاَّ فَلاَ كَفَّارَةَ عَلَيْهِ بِشَرْطِ أَنْ يُسَافِرَ مِنْ يَوْمِهِ كَمَا فِي (عج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٠) [٣٩] سُوَّالٌ عَمَّا يُبِيحُ الْفِطْرَ مِنْ الأَعْذَار ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » (١): وَسُئِلَ اللَّخْمِيُّ عَمَّا يُبِيحُ الْفِطْرَ مِنْ الأَعْذَارِ .

فَأَجَابَ : هُوَ [ما] (٢) لاَ يَسْتَطِيعُ الصَّـوْمَ [مَعَهُ] (٣) إِلاَّ بِجُهْد وَمَـشَقَّة ، [وَ] (٤) إِنْ كَانَ مُنْصَرِفًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [وَ] (١٨٥] .

وأَجَابَ ابْنُ أَبِي زَيْد (٥): إِذَا كَانَ الصَّوْمُ [بِغَيْسِهِ] وَيَزِيدُهُ ضَعْفًا أَفْطَرَ ، وَيَفْطِرُ الزَّمِنُ إِذَا أَضَرَّ بِهِ الصَّوْمُ، وَيَفْطِرُ الزَّمِنُ إِذَا أَضَرَّ بِهِ الصَّوْمُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ صَوْمٍ يَضُرُّ [فَإِنَّهُ] (٦) يُبِيحُ الْفِطْرَ .

اهـ . كَلاَمُهُ بِلَفْظه وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨١) [٤٠] سُوَالٌ عَنْ مُتَطَوِّعٍ تَسَحَّرَ [ق/ ١٤٩] وَهُوَ شَالٌ فِي طُلُوعِ الْفَجْر؟

⁽١) انظر : «فتاوي البرزلي » (١/ ٥٢٥ ، ٥٢٥) .

⁽٢) في «البرزلي »: الذي .

⁽٣) ليست في «البرزلي » .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) انظر : « النوادر والزيادات » (٢/ ٣٤ _ ٣٦) .

⁽٦) ليست في «البرزلي » .

جَوابُهُ : أَنَّهُ إِنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ تَسَحَّرَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلاَ رَيْبَ فِي عَدَمِ وُجُوبِ الإِمْسَاكِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ فِيهِ أَيْضًا .

قَالَ (ح) (١): قَوْلُهُ: (وَكَأَكْلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ) (٢): أَيْ: وَاسْتَمَرَّ عَلَى شَكِّهِ، وَأَمَّا إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ فَيَعْمَلُ عَلَى مَا تَبَيَّنَ . اه. . وَنَحْوُهُ نَقَلَهُ (ق) (٣) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : فَإِنْ أَكَلَ فَبَانَ كَوْنُ أَكْلِهِ فَتْلَهُ (ق) أَوْ بَعْدَ فَوَاضِحٌ وَإِلاَّ فَفِي الْمُدُونَّةِ يَـقْضِي . اه. . وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِهِ أَوَّلُهُ .

وَأَمَّا إِنْ اسْتَمَرَّ عَلَى شَكِّهِ فَلاَ خِلاَفَ فِي وُجُوبِ الإِمْسَاكِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْم.

وَهَلْ يَقْضِيه أَمْ لا ؟ وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا نَقَلْنَاهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عبق) (٤) بِقَوْلِه : وَيَنْغِي جَرَيَانُ قَوْلِ الْمُصنَّف _ يَعْنِي قَوْلُهُ فِي مَبْحَث وُجُوبِ الْقَضَاء : (وَكَأَكُلُهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ) (٥) _ فِي النَّفْلِ أَيْضًا ، ويُحْتَمَلُ عَدَمَ قَضَائِهِ مَعَ الشَّكَّ الْمَذْكُور بِمَنْزِلَة الْفَطْر فِيه نَاسِيًا . اه . وعبارة (عج) فِي ذَلِك : ويَنْبَغِي أَنْ يَجْرِي قَوْلُهُ : (وَكَأَكُلُه شَاكًا فِي الْفَجْرِ) (٦) فِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ ، وقَدْ يُقَالُ : عَدَمُ وُجُوبِ الْكَفَّارَة عَلَيْه يَقْتَضِي أَنَّهُ بِمَنْزِلَة السَّاهِي ، وَمَنْ أَكَلَ نَاسِيًا فِي النَّوْرُ وَكَأَكُلُه مَا اللَّهُ فَي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ ، وقَدْ يُقَالُ : عَدَمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَة عَلَيْهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ بِمَنْزِلَة السَّاهِي ، وَمَنْ أَكَلَ نَاسِيًا فِي النَّطَوِّع لا قَضَاءَ عَلَيْهِ . اه . وأَمَّا إِنْ تَسَحَّرَ الْمُتَطَوِّعُ وَهُو يَعْتَقِدُ عَدَمَ طُلُوعِ النَّطَوِّعُ لا قَضَاءَ عَلَيْهِ . اه . وأَمَّا إِنْ تَسَحَّرَ الْمُتَطَوِّعُ وَهُو يَعْتَقِدُ عَدَمَ طُلُوعِ النَّقَادُ عَلَيْهِ . اه . وأَمَّا إِنْ تَسَحَّرَ الْمُتَطَوِّعُ وَهُو يَعْتَقِدُ عَدَمَ طُلُوعِ

⁽١) مواهب الجليل (٢/ ٤٢٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۸) .

⁽٣) التاج والإكليل (٢/ ١٨) .

⁽٤) شرح الزرقاني (٢/ ٣٦٥) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٦٨) .

⁽٦) انظر السابق .

الْفَجْرِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ تَسَحَّرَ طُلُوعهُ فَالْحُكْمُ فِي ذَلكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (ق)(١) بِقَوْله: اللَّخْمِيُّ: مَنْ تَسَحَّرَ فِي تَطَوَّعٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْفَجْرِ قَدْ طَلَعَ فَإِنْ كَانَ بَيَّتَ الطَّيِّامَ أَمْسَكَ بَقَيَّةَ يَوْمه .

قَالَ فِي «الْمُدُوَّنَة» (٢): وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ [كَانَ] (٣) نِيَّتُهُ مِنْ أُوَّلِ اللَّيْلِ أَنْ يَقُومَ فَيَسَسَحَّرُ ثُمَّ يَعْقَدُ الصِّيَامَ بَعْدَ سُحُورِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ بَقَيَّةً يَوْمِهِ وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنْ أُوَّلِ اللَّيْلِ اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْوِ الصِيّامَ مِنْ أُوَّلِ اللَّيْلِ اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٢) [٤١] سُوَالٌ عَنْ صَائِمٍ مُتَطَوِّعٍ لاَعَبَ زَوْجَتَهُ وَأَمْذَى هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ عَلِمَ عَدَمَ السَّلاَمَةَ مِنْ الإِنْزَالِ وَالْمَذْي مِنْ ذَلِكَ أَوْ شَكَّ فِيهِمَا فَيَحُرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ فَيَكَ مُعَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ مُسْتَثْنِيًا لَهُ مِنْ الْكَرَاهَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِلاَّ حُرِّمَتْ) (٤) . وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ وُجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ الْكَرَاهَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِلاَّ حُرِّمَتْ) (٤) . ويَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ وُجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (وَبِالنَّفْلِ فِي الْعَمْدِ الْحَرَامِ) ا هـ .

وَإِنْ عَلِمَ السَّلاَمَةَ مِنْ ذَلِكَ فَيُكُرَهُ لَهُ فِعْلُهُ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَليلٌ فِي هُخْتَصَرِهِ » ، أَشَارَ إِلَيْه فِي مَبْحَثِ الْكَرَاهَة بِقَوْله : (وَمُقَدِّمَةُ جِمَاعٍ كَقُبْلَة وَفِي «مُجْتَصَرِهِ » ، أَشَارَ إِلَيْه فِي مَبْحَثِ الْكَرَاهَة بِقَوْله : (وَمُقَدِّمَةُ جَمَاعٍ كَقُبْلَة وَفَيْ (وَمُبَاشَرَة (إِنْ عَلَمْتَ السَّلاَمَة) (٥) وَشَهَرَهُ فِي (تَوْضِيحِه » ، وَيَجُوزُ لَهُ وَفَكْرٍ) وَمُبَاشَرة وَقَعَقَبَ بِهِ كَلاَمَ الْمُصَنِّف كَمَا ذَلِكَ عَنْدَ اللَّخْمِيِّ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، وَذَكْرَهُ الشَّارِحُ وَتَعَقَّبَ بِهِ كَلاَمَ الْمُصَنِّفِ كَمَا فَي (شَخ) .

⁽١) التاج والإكليل (٢/ ٤٢٨) .

⁽۲) انظر : «المدونة » (۱/ ۲۱۵) .

⁽٣) في (ق) : كانت .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٦٧) .

⁽۵) مختصر خلیل (ص/ ٦٧) .

قُلْتُ : وَعَلَى كِلاَ الْقَوْلَيْنِ لاَ قَصَاءَ عَلَيْهِ إِنْ أَمْذَى لِعَدَمِ مَنْعِهِ عَلَيْهِ . وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْحَرَامُ . اهـ .

قُلْتُ : وَكَلاَمُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَمُقَدِّمَةُ جِمَاعٍ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِلاَّ حُرِّمَتْ)، لاَ فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ صَوْمِ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ كَـمَا فِي (قَ) (١) وَ (شخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٣) [٤٢] سُوَّالٌ عَنْ الْعَيْشِ إِذَا وَصَلَ لِلْمَعِدَةِ مِنْ الْحُقْنَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الصَّائِم الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : لاَ رَيْبَ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ مِنْ ذَلِكَ لأَنَّ الْعَيْشَ مِمَّا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ وُصُوله للْمَعَدَة .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (وَإِيصَالُ مُتَحَلَّلٍ [أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ] (٢) لِمَعِدَتِهِ بِحُقْنَةً بِمَاثِعٍ) (٣) .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَوْلُهُ : (بِمَائِع) لاَ بِوُصُولِ جَامِد لَهَا . إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَوْ قَالَ : وَلَوْ قَالَ : (قَ/ ٢٥٠) إِلاَّ أَنْ يَتَحَلَّلَ مَنْهُ شَيَءٌ عَقَبَ الإِذْخَالِ قَبْلَ وَصُولِهِ لَهَا . إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَوْ قَالَ - أِي المُصَنِّفُ م وَإِيصَالُ مُتَحَلَّلٍ لِمَعِدَتِهِ بِحُقْنَةً أَوْ غَيْرِهِ لَحَلْق ، كَانَ أَوْلَى .

اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٤) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ (ق) (٤) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وكَفَتْ نِيَّةٌ

التاج والإكليل (٢/ ٤١٦) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص/٦٨) .

⁽٤) التاج والإكليل (٢/ ١٩٤٤) .

لَمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ) (١) : [ابْنُ رُشْد] (٢) : وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ الصِّيَامِ لاَ يَجِبُ تَتَابُعُهُ كَفَ ضَاء رَمَضَانَ وَالصِّيَامِ فِي السَّفَرِ وَكَفَّارَة الْيَمِينِ وَفَدْيَة الأَذَى فَالأَظْهَرُ مِنْ الْخِلاَفَ إِذَا نَوَى مُتَابَعَةَ ذَلِكَ أَنَّ تَجْزِئَةَ نَيَّة وَاحِدَة يَكُونَ حُكْمُهَا بَاقيًا وَإِنْ زَالَ الْخِلاَفَ إِذَا نَوَى مُتَابَعَة ذَلِكَ أَنَّ تَجْزِئَة نَيَّة وَاحِدَة يَكُونَ حُكْمُها بَاقيًا وَإِنْ زَالَ عَيْنُهَا مَا لَمْ يَتُو مُتَابَعَتهُ مِنْ ذَلِكَ فَلاَ خَلاَفَ عَيْنُهَا مَا لَمْ يَتُو مُتَابَعَتهُ مِنْ ذَلِكَ فَلاَ خَلاَفَ أَنَّ عَلَيْهِ مَا نَعْ مَنْ ذَلِكَ فَلاَ خَلاَفَ أَنَّ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِي (مخ) (٣) و أَنَّ عَلَيْهِ بَعُديدَ النِّيَّة لَكُلِّ يَوْمٍ . هَلُ هَذَا الْكَلاَمُ يُعُولُ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِي (مخ) (٣) و (شخ) مِنْ وُجُوبِ التَّبْيِيتِ عَلَى الصَّائِم لِذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةً ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (ق) (٤) بِإِثْرِ كَلاَمِهِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ : وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ : لاَ يُجْزِئُ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ إِلاَّ بِتَبْيِتِهِ [فِي]^(٥)كُلِّ لَيْلَةِ .

ابْنُ يُونُسَ : لِجَوَازِ الْفِطْرِ لَهُ .

قَالَ ابْنُ الْجَهْمِ : وَالَّذِي يَقْضِي رَمَضَانَ عَلَيْهِ التَّبْيِيتُ كُلُّ لَيْلَةٍ . انْظُرْ ابْنَ يُونُسَ فَإِنَّهُ رَشَّحَ هَذَا بِنَقْلِ نَحْوِهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ (٦) . اهـ .

وأَشَارَ إِلَىٰهِ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (لاَ إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ) (٧) إِلَخْ بِقَوْلِهِ : ابْنُ الْقَاسِمِ : قَالَ مَالِكُ : لاَ يُجْزِئُ الصِّيَامُ فِي رَمَضَانَ _ أَيْ : فِي السَّفَرِ _ إِلاَّ بِتَبْيِيتِهِ كُلُّ لَيْلَةِ .

ابْنُ رُشْد : وَسَواءً نَوَى أَنْ يُتَابِعَ الصِّيامَ فِي سَفَرِهِ أَمْ لا . ابْنُ يُونُسَ :

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۷) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) حاشية الخرشى (٢/ ٢٤٦) .

⁽٤) التاج والإكليل (٢/ ٤١٩) .

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) انظر : «النوادر والزيادات » (٢/ ١٤) .

⁽۷) مختصر خلیل (ص/ ۲۷) .

مَبْحَثُ نَوَازِل الصَّوْم ______ ٥٥١ ____

لجَوَازِ الْفطرِ لَهُ . اهـ مُرَادُنًا مِنْهُ (١) .

وَإِلَيْهِ يُشيرُ أَيْضًا (عبق) (٢) بِقَوْلِهِ مَسْبُوكًا بِنَصِّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ) ؛ أَيْ : انْقَطَعَتْ النَيَّةُ فَيه (كَمرَض أَو كَسَفَرٍ) فَلاَ تَكْفِي النَّيَّةُ الْقَطَعَ تَتَابُعُهُ) ؛ أَيْ : انْقَطَعَتْ النَيَّةُ فَيه (كَمرَض أَو كَسَفَرٍ) فَلاَ تَكْفِي النَّيَّةُ الأُولَى وَلَوْ اسْتَمَرَّ صَائِمًا بَلْ لاَ بُدَّ مِنْ التَّبْييتِ كُلِّ لَيْلَةَ عَلَى الْمُعْتَمَد كَمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ الشَّيْخِ سَالِمٍ وَ ﴿ تَحْقِيقُ الْمَبَانِي ﴾ وَ ﴿ كَفَايَةُ الطَّالِبِ ﴾ وَهُو مَفْهُومُ قَوْلِهِ : كَلاَمُ الشَّيْخِ سَالِمٍ وَ ﴿ تَحْقِيقُ الْمَبَانِي ﴾ وَ ﴿ كَفَايَةُ الطَّالِبِ ﴾ وَهُو مَفْهُومُ قَوْلِهِ : (يَجِبُ تَتَابُعُهُ) ، وقيل : لاَ يَحْتَاجَانِ للتَبْييتِ .

وَمَا فِي التَّتَائِي مِنْ إِيَهَامِهِ [مُسَاوَأَتُهُ] (٣) غَيْرُ مُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَعَـلَى الْمُعْتَمَدِ فَـإِنْ لَمْ [يُبيِّتْ] (٤) وَجَبَ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَفْطُرْ .

وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكٌ لِحُرْمَةِ الزَّمَنِ أَمْ لاَ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ الآتِي : (وَفِطْرٌ بِسَفَرِ قَصْرٌ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ) . اهـ .الْمُرَادُ مِنْهُ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْتُ عَنْ (مخ) وَ (شخ) الْمُوافِقِ لِكَلاَمِ (ق) الأَخيرِ وَصَدَّرَ بِهِ (عبق) وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ وَحَكَى مُقَابِلَهُ الْمُوافِقَ لِكَلاَمِ (ق) الأَخيرِ وَصَدَّرَ بِهِ (عبق) وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ وَحَكَى مُقَابِلَهُ الْمُوافِقَ لَكَلاَمِ (ق) النَّذِي هُو مَوْضُوعُ السُّؤالِ بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٥) [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ نَوَى صَوْمَ رَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ هَلْ يَسُوغُ لَهُ الْفَطْرُ أَمْ لاَ؟

⁽١) انظر : « التاج والإكليل » (٢/ ٤٢٠) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/۳۵۹) .

⁽٣) في (عبق) : مساواتهما .

⁽٤) في (عبق) : يبيته .

جَواَبُهُ : لاَ رَيْبَ فِي جَوَازِ الْفِطْرِ لَهُ وَلَوْ نَوَى الْتَتَابُعَ لِلصَّوْمِ فِي سَفَرِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (ق) (١) بِقَوْلِهِ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ : لاَ يُجْزِئُ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ فِي رَمَضَانَ إِلاَّ بِنِيَّةٍ فِي كُلِّ لَيْلَة .

ابْنُ رُشْدٍ : يُرِيدُ : وَسَوَاءً نَوَى أَنْ يُتَابِعَ الصِّيَامَ فِي سَفَرِهِ أَمْ لا .

ابْنُ يُونُسَ : لِجَوَازِ الْفِطْرِ لَهُ . اهـ .

وَيُوَيِّدُهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عبق) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ [ق/ ٢٥١] لِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَليل: (لاَ إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ) إِلَخْ . فَقَوْلُهُ _ أَيْ وُجُوبُ تَتَابُعِه ؟ أَيْ : انْقَطَعَتْ النَّيَّةُ فيه (بِمَرَضِ وَسَفَر) فَلاَ تَكْفِي الأولَى وَلَوْ اسْتَمَرَّ صَائمًا بَلْ لاَبُدَّ مِنْ التَّبِيتِ كُلَّ لَيْلَةَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ كَمَا يُقَيِّدُهُ كَلاَمُ الشَّيْخِ سَالِمٍ وَ «تَحْقِيقُ الْمَبَانِي» وَ«كَفَايَةُ الطَّالِب» وَهُوَ مَفْهُومُ قَوْله : (يَجِبُ تَتَابُعُهُ) .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّتْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَفْطُرْ. وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكٌ لِحُرْمَةِ الزَّمَنِ أَمْ لاَ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ الاَّتِي : وَفَطْرٌ بِسَفَرِ قَصَوْرٌ وَلَمْ يَنُوهِ فِيه) . اهد . الْمُحرَادُ مِنْهُ . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْمُسَافِرَ لاَ يُجْزِئُهُ إِلاَّ بِنَيَّتِهِ فِي كُلِّ لَيْلَة . وَلَوْ نَوَى مُتَابَعَةَ الصَّوْمِ . هَذَا فَطُو وَلَوْ الْمَهْجُورُ ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّبْيِيتُ عَلَى نِيَّةِ الْفَطْوِ وَلَوْ نَوَى مُتَابَعَةَ الصَّوْمِ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبَيِّتْ فِيهَا عَلَى نَيَّة الصَّوْمِ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبَيِّتْ فِيهَا عَلَى نَيَّة الصَّوْمِ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبَيِّتْ فِيهَا عَلَى نَيَّة الصَّوْمِ وَلاَ عَلَى نَيَّة الْفَطْوِ وَلَوْ الْمُفْلِ وَلَوْ الْمُفْوِ وَلَوْ الْمُفَاوِمُ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبَيِّتْ فِيهَا عَلَى نَيَّة الصَّوْمِ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبَيِّتْ فِيهَا عَلَى نَيَّة الصَّوْمِ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبِيِّتُ فِيهَا عَلَى نَيَّة الصَّوْمِ وَلَا عَلَى نَيَّة الْمَدُومِ وَإِنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي لَمْ يُبِيعُ فَضَاؤُهَا ، وَهَلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الإِمْسَاكُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِحُرْمَةَ الزَّمَنِ أَمْ لا وَهُو ظَاهِرُ قَوْلِهِ الآتِي : (وَفَطَرٌ بِسَفِرِهِ) (٣) فَصُرٌ . . .) إِلَخْ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْكَفَّارَةُ إِلاَّ أَنْ يَنْويَهُ بِسَفَرِهِ) (٣)

⁽١) التاج والإكليل (٢/ ٤٢٠) .

⁽۲) شرح الزرقاني (۲/ ۳۵۹) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٦٧) .

فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا شَرِعَ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَيَّتَ عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ تلْكَ اللَّيْلَةِ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ الْفَطْرُ فِيهِ وَإِنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِغَيْرِ ضَرُورَة كَفَّرَ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَة مِنْ لَيَالِي سَفَرِهِ النَّي بَعْدَ لَيْلَتِهِ الأُولَى إِنْ بَيَّتَ فِيهَا يُتَمُّهًا عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ يَوْمُهَا مَنْ لَيَالِي سَفَرِهِ النَّي بَعْدَ لَيْلَتِهِ الأُولَى إِنْ بَيَّتَ فِيها يُتَمُّهًا عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ يَوْمُها فَلَا يُبَاحُ لَهُ فِطْرُ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَإِنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ كَفَّرَ . اهم .

وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى فِي سَفَرِهِ مُتَابَعَةَ الصَّوْمِ يَسُوغُ لَهُ التَّبْيِيتُ عَلَى نِيَّة الْفَطْرِ فَيْسِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى فِي سَفَرِهِ مُتَابَعَةَ الصَّوْمِ يَسُوغُ لَهُ النَّيْرِ ضَرُورَة كَفَّرَ ؟ الْفَطْرِ فَيْهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَقَدْ أَخْطَأً _ وَسَكُبْحَانَ مَنْ لاَ يُخْطَئُ _ ويَجُوزُ لَهُ التَّبْيِيتُ عَلَى نِيَّة الْفَطْرِ ولَوْ نَوَى مُتَابَعَةَ الصَّوْمِ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ . اهـ. واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٦) [٤٥] سُوَّالٌ عَنْ كَيْفيَّة الْمَشَقَّة الَّتِي يَجُوزُ الْفِطْرُ لِلْمُرْضِعِ أَوْ الْحَامل منْهَا دُونَ خَوْف عَلَى نَفْسها أَوْ وَلَدها إِنْ صَامَتْ؟

جَوْاَبُهُ: مَا فِي (قٌ) (١) وَنَصُّهُ: اللَّخْمِيُّ: صَوْمُ الْحَامِلِ إِنْ لَمْ يَشُقَّ وَاَجِبٌ ، وَإِنْ خِيفَ مِنْهُ حُدُوثُ عِلَّة عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا مُنِعَ ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ يُجْهِدُهَا وَيَشُقَّ عَلَيْهَا وَلاَ تَخْشَى إِنْ هِي صَامَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كَانَتُ الصَّوْمُ وَالْفِطْرِ . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِهِ: وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ إِلَخْ.

وَنَحْوُهُ (لعج) فِي شَرْحه عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلِ وَحَاشِيَتِه عَلَى « الرِّسَالَة» وَنَصُّ كَلاَمه فِي حَاشَيَتِه بَعْدَ حَذْفَي صَدْرَ كَلاَمه : وقَدْ أُسْتُفَيدَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَامِلَ وَالْمُرْضِعَ لَهُمْ الْفَطْرُ حَيْثُ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ الصَّوْمُ وَإِنْ لَمْ يَخَافُوا حُدُوثَ مَرَضَ وَلا زِيَادَةً إِلَى أَنْ قَالَ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرادَ بِالْمَشَقَّةِ الَّتِي [ق/ ٢٥٢] تُبِيحُ لَهُمُّ

التاج والإكليل (٢/ ٤٤٧) .

الْفِطْرَ الْمَشَقَّةُ الزَّائِدَةُ عَلَى مَا يَحْصُلُ لَهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا.

اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

نُوازِلُ الذَّكَاةِ وَالْمُبَاحِ وَالضَّحَايا

(٦٨٧) [١] سُؤَالٌ عَنْ ثَـوْرٍ ضُرِبَ بِرُصَاصَةٍ عَلَى الْقَلْبِ وَذُبِحَ قَبْلَ مَوْتِهِ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ قَطَعَتْ الرَّصَاصَةُ الْقَلْبَ أَوْ بَعْضَهُ فَلاَ يُؤْكَلُ لِعَدَمِ إِفَادَةِ الذَّكَاةِ فِي مَبْحَثِ تَعْدَادِهِ الْمُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ فِيهِ شَيْئًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ تَعْدَادِهِ الْمُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِهِ (س): (وَنَـثُرُ [دِمَاغٍ وَ] (١) حُشْوَةٌ) (٢): بِكَسْرِ الْحَاءِ المهملة وَضَمَّهَا. اهـ..

الصِّحَاحُ ^(٣) : وَهِيَ كُلُّ مَا حَوَاهُ الْبَطْنُ مِنْ كَبِدٍ وَطُحَالٍ وَرِثَةٍ وَأَمْعَاءٍ وَكُلَى وَقَلْب . اهـ .

وَإِنْ شَقَّتْهُ أَوْ ثَقَبَتْهُ دُونَ قَطْعٍ فَفِي جَوَازِ أَكْلِهِ قَوْلاَنِ .

(س) : قَالَ بَعْضُ : كَانَ سَيِّدِي ابْنُ سِراَج - رَحَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقُولُ : انْتَصَارُ الْحُشْوَةِ : انْقِطَاعُهَا ، وأَمَّا شَقُّ شَيَء مَنْهُ أَوْ ثَقْبُهُ فَيَظْهَرُ أَنْ لاَ يَكُونَ مُقْتِلاً ، وَرَأَيْتُ لاَ بِنِ جَمَاعَة : اخْتُلَفَ فِي شَقِّ الْقَلْبِ وَالْكَبِد وَالطَّبِحَالِ وَالْمَرَارَةِ وَالأَنْبُولَةِ وَالدَّوَارَةِ وَاللَّعْرِ وَالْكَرِشِ وَالرِّنَةِ ؛ قَالَ : وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لاَ يَمْنَعُ الذَّكَاةَ.

وَنَحْوُ هَذَا فِي «الْمِعْيَارِ» أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ ابْنُ سِرَاجٍ عَنْ الْمَـقَاتِلِ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص/٩١) .

⁽٣) انظر : «الصحـاح » (١٨٤٦/٥) والذي فيه : حُـشوة البطن وحِشــوته ، بالكسر والضم : أمعاؤه .

الَّتِي فِي الْبَهِ يمَة كَمْ عَـدَدُهَا وَمَا هيَ ؟ فَأَجَابَ : الْمَـقَاتِلُ انْتَسَارُ الدِّمَاغِ وَقَطْعُ النُّخَاعِ وَهُو الْمُخُّ الأَبْيَضُ فِي السِّلْسِلَةِ وَقَطْعُ الأَوْدَاجِ وَثَقْبُ الْمُصِيرِ الأَعْلَى وَهُوَ الْمَعِدَةُ وَمَا قَرُبَ مِنْهَا وَأَنْتَشَارُ الْحُشْوَة وَهِيَ مَا حَوَاهُ الْبَطْنُ مِنْ الأَمْعَاء وَالْكُلْيَة وَالْكَبِد وَالرِّئَة وَالْقَلْبِ وَغَيْرِ ذَلكَ ، وَاَخْتُلْفَ فِي ثَقْبِهَا وَانْشِقَاقِهَا مِنْ غَيْرٍ انْتِثَارِ وَلاَ قَطْع ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الأَكْلِ . اهـ . وَفِي «الْمِعْيَارِ» أَيْضًا مِنْ جَوَابَ لابْن لُـبِّ : أَنَّ شَقَّ الْقَلْبِ مَقْـتَلُ أَشَارَ إِلَى ذَلكَ بِقَـوْلِهِ عَنْ نَقْلِ الْبِنَانِيّ عَنْهُ ، وَأَمَّا كَلاَمُهُمْ فِي الْمَقَاتِلِ وَلَمْ يَعُدُّوا الْقَلْبَ مَعَهَا فَقَدْ كَانَ وَقَعَ فِي هَذَا كَلاَمٌ وَانْفَصَلَ كَـلاَمٌ وَانْفَصَلَ الْبَحْثُ فيه عَلَى أَنَّهُ مَقْـتَلٌ منْ الْمَقَاتِل وَأَنَّهُ دَاخلٌ بِالْمَعْنَى فِي فَرْي الأَوْدَاج وَقَطْع الْحُلْقُومَ لأَنَّ ذَلكَ في كَلْاَمهم عَبَارَةٌ عَنْ مَحَلِّ قَطْعِ الذَّكَاةِ وَقَدْ عُلُمَ أَنَّ مَحَلَّهَا أَيْضًا الْمَنْحَرُ فَيمَا يُنْحَرُ وَمَا كَانَ الْمَنْحَرُ مَقْتَلاً إِلاَّ لِوُصُولِ آلَة النَّحْرِ إِلَى الْقَلْبِ وَذَلكَ وَالذَّبْحُ سَوَاءٌ ، وَاكْتَفُوا بِالْعِبَارَة عَنْ ذكر النَّحْرِ وَهُمَا سَوَاءٌ ، وَالْكُلْيَتَانَ وَالريَّة في مَعْنَى الْقَلْبِ للاتِّصَالَ في الْجَوْف . اه. إِلَى أَنْ قَالَ : إِنَّ تَفْسِيرَنَا نَثُرُ الْحُشْوَةِ بِزَوَالِ التَّصِاقِ بَعْضِهِ بِبَعْضِ أَوْ الْتِصَاقِهَا بِمِقْعَدِ الْبَطْنِ دَخَلَ فِي ذَلِكَ جَرْحُ الْقَلْبِ لأَنَّ بِجُرْحِهِ يَزُولُ الالْتصاقُ اهـ.

ُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَقَّ الْقَلْبِ دُونَ انْتِثَارٍ وَقَطْعٍ فِيهِ قَوْلاَنِ هَلْ هُوَ مِنْ الْمَقَاتِلِ أَمْ لاَ ؟ وَهُوَ الظَّاهِرُ . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٨) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمُنْخَنَقَة وَأَخَوَاتِهَا إِنْ لَمْ يَنْفَذْ مَقْتَلُهَا وَذُبِحَتْ حَالَ سُكْرِهَا هَـلْ [ق/ ٢٥٣] تُؤْكَلُ أَمْ لَاَ؟ وَمَـا مَـعْنَـى قَـوْلُهُ : ﴿ إِلاَّ مَـا ذَكَـيْـتُمْ ﴾ المُكْرِهَا هَـلْ [ق/ ٢٥٣] تُؤْكَلُ أَمْ لَاَ؟ وَمَـا مَعْنَـى قَـوْلُهُ : ﴿ إِلاَّ مَـا ذَكَـيْـتُمْ ﴾

جَوَابُهُ : إِنَّ الذَّكَاةَ عَامِلَةٌ فِيهِنَّ هِيَ وَأَخَوَاتِهَا حَيْثُ لَمْ يَنْفَذْ مَقْـتَلُهَا وَإِنْ

صَارَتْ إِلَى حَالِ الإِيَاسِ مِنْ حَيَاتِهَا وَلَوْ ذُبِحَتْ حَالَ سُكْرِهَا كَمَا فِي «الْمِعْيَارِ» حَيْثُ تَحَقَّقَتْ حَيَاتُهَا حَالَ الذَّبْح .

قَالَ السَّيْخُ حَلِيلٌ : (وَأَكُلَ الْمُذَكَّى وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ [بِكَتَحَرُّكُ] (١) قَوِيَ مُطْلَقًا وَسَيْلُ دَمٍ إِنْ صَحَّتْ) (٢) ، وَقَالَ أَيْضًا : وَفِيهَا أَكُلُ مَا دُقَّ عُنُقُهُ أَوْ مَا عُلَمَ أَنَّهُ لاَ يَعِيشُ إِنْ لَمْ يَنْخَعُهَا . اه. . خلاقًا لِمَا فِي «نَوَازِلِ ابْنِ هِلالٍ» مِنْ أَنَّهُ لاَ يَعِيشُ إِنْ لَمْ يَنْخَعُهَا . اه. . خلاقًا لِمَا فِي «نَوَازِلِ ابْنِ هِلالٍ» مِنْ أَنَّ الذَّبِيحَةَ إِذَا ذُبُحَتْ حَالَ سُكُرهَا لاَ تُؤْكُلُ . اه. .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَمَا مَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِلاَّ مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣] ؟ فَجَوابُهُ: أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ فِي الآيَة الْكَرِيمَةِ مُتَّصِلٌ عِنْدَ مَالِك وَمَعْنَاهُ حِينَئِذ : إِلاَّ مَا كَانَتُ ذَكَاتُكُمْ عَامِلَةٌ فِيهِ ، وَالَّذِي تَعْمَلُ الذَّكَاةُ فِيهِ هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْفَذُ مَعَقَاتِلُهُ . انْظُو (مخ) (٣) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٨٩) [٣] سُواَلُ عَنْ الْحُكْم فِي ذَكَاة مَنْ يَقُولُ: لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه عَنْدَ النَّه هُوَ الْحَالَقُ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقَ وَالرَّازِقُ ولَيْسَ بِمَرْزُوقَ وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّه وَاللَّهُ أَكْبَرُ عنْدَ الذَّبْحِ وَهُو رَجُلٌ مِنْ الْعَوَامِّ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِي مُمْيَّزٌ هَلُ تُؤْكَلُ إِلاَّ إِذَا تَعَذَّرَ صَبِي مُمْيَّزٌ هَلْ تُؤْكَلُ إِلاَّ إِذَا تَعَذَّرَ وَصَلِي جَوَازَ أَكُلُهَا فَهَلُ لاَ تُؤْكَلُ إِلاَّ إِذَا تَعَذَّرَ وَسَبِي مُمْيَّزٌ هَلُ تُؤْكَلُ إِلاَّ إِذَا تَعَذَرَ وَعَلَى جَوَازَ أَكُلُهَا فَهَلُ لاَ تُؤْكَلُ إِلاَّ إِذَا تَعَذَرَ وَبَعَى عَدَم الشَّرَاطِ ذَلِكَ فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَحْضُرُهُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَنْ كَانَ يَعْرِفُ مَعْنَى «لاَ إِلَهَ إِلاَّ الـلَّهُ» عَلَى الإِجْمَالِ عَلَى وَجْهُ يَتَضَمَّـنُ التَّفْصِيلَ بِأَنْ يَعْـرِفَ أَنَّ اللَّهَ لاَ يُصلَّى إِلاَّ لَهُ وَلاَ يُصامُ إِلاَّ لَهُ وَلاَ يُحَجُّ إِلاَّ لَهُ وَلاَ مَعْـبُودَ سِوَاهُ فَـهُو مَوْمِنٌ بِلاَ خِـلاَفٍ ؛ وَيَتَفَـرَّعُ عَلَى هَذَا جَوَازُ أَكْلِ

⁽١) في «المختصر » : بتحريك .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۹۱) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٣/ ٢٣) .

ذَبيحَته

وَأَمَّا مَنْ لاَ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا جُمْلَةً وَلاَ تَفْصِيلاً وَلاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ وَالرَّسُولِ بَلْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَثَلٌ أَوْ نَظِيرٌ لِلَّه تَعَالَى فَلاَ يُضْرَبُ لَهُ بِنَصِيبٍ فِي وَالرَّسُولِ بَلْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَثَلٌ أَوْ نَظِيرٌ لِلَّه تَعَالَى فَلاَ يُضْرَبُ لَهُ بِنَصِيبٍ فِي اللهِ سُلاَم؛ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ جَوَاذِ أَكْلِ ذَبِيحَتِهِ . اهد .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَعَلَى جَوَازِ أَكُلْهَا فَهَلْ لاَ تُؤْكُلُ إِلاَّ إِنْ تَعَـٰذَّرَ ذَبَحَ غَيْرُهُ إِلَخْ جَوَابُهُ: إِذَا كَانَ يَعْرِفُ مَعْنَى: «لاَ إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ» عَلَى وَجْهِ الإِجْمَالِ الْمُتَضَمِّنُ التَّفْصِيلَ فَيَجُوزُ أَكُلُ ذَكَاتِهِ ، وَسَوَاءً وُجِدَ غَيْرُهُ أَمْ لاَ ؛ إِذْ هُوَ مُؤْمِنٌ وَلَكِنْ إِنْ كَانَ فَاسِقًا كُرِهَتْ ذَكَاتُهُ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ الْكَرَاهَةِ بِقَوْلِهِ: (وَذَكَاةُ فَاسِقًا كُرِهَتْ (1). اه. .

وَيُصَدَّقُ حِينَئِذ فِي الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَحْضُرُهُ أَحَدُ ؛ فَفِي « التَّبْصِرَة » : وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْقَصَّابِ فِي الذَّكَاةِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًا ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ ذَكَى ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ وَلاَ الرِّواَيَةِ بَلُ هُوَ مِنْ بَابِ الْقَاعِدَةِ الشَّرْعيَّة. اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٠) [٤] سُوَّالٌ عَنْ بَهِيمَة [ق/ ٢٥٤] سَقَطَتْ فِي بِئْرٍ وَتَعَذَّرَ ذَبْحُهَا هَلْ تُوْكَلُ بِالْعَقْر أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لاَ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ وَإِنَّمَا تُؤْكَلُ بِالذَّبْحِ أَوْ النَّحْرِ . انْظُرْ «نَوَازِلِ» (عج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩١) [٥] سُوَّالٌ عَنْ ذَبِيحَةِ مَنْ لاَ يَعْتَقِدُ الْبَعْثَ وَلاَ الْحَشْرَ وَهُوَ شَاكٌٌ فِي ذَلكَ هَلْ تُوْكَلُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا حَرَامٌ فَلاَ تُؤْكَلُ كَمَا فِي « نَوَازِل » الْمِشْدِاليِّ اه. وَاللَّهُ

⁽۱) مختصر خليل (ص/ ۹۱) .

تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٢) [٦] سُؤَالٌ عَنْ النَّحْرِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ قَطْعُ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ عَلَى الْمَـشْهُورِ كَمَا فِي (مخ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٣) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم زَكَاة الأَيْسَر ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ كَمَا فِي (ق) (٢) عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٤) [٨] سَأَلَ عَنْ كَيْفَيَّة نيَّة الذَّكَاة؟

جَوابُهُ: أَمَّا كَيْسَفِيَّتُهَا فَيَقْصِدُ النَّابِحُ فِعْلَ النَّبْحِ وَإِنْ ذُهِلَ عَنْ قَصْدِ حِلِّهَا بِهِ ؛ فَمَنْ نَوَى بِالنَّبْحِ قَطْعَ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ وَذُهلَ عَنْ كَوْنِ ذَلِكَ عِبْهَا بِهِ ؛ فَمَنْ نَوَى بِالنَّبْحِ قَطْعَ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ وَذُهلَ عَنْ كَوْنِ ذَلِكَ يُبِيحُ الذَّبِيحُ كَفَى ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمُدُونَةِ فِي الذَّبْحِ وَالصَّيْدِ كَمَا فِي (عج)، وَاسْتَظْهَرَ أَيْضًا أَنَّهُ يُجْرِئُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةٍ أَنُواعِ الذَّكَاةِ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٩٥) [٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَبيحة سَقَطَتْ آلَةُ الذَّبْحِ مِنْ يَدِ ذَابِحِهَا وَأَخَذَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَأَتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاَ؟

جَوابه ؛ أَنَّ الذَّابِحَ إِذَا رَفَعَ يَدَهُ عَلَى جِهةِ الاضطرارِ مِثْلَ أَنْ تَضطَّرِبَ الذَّبِيحَةُ فِي يَدِه أَوْ تَنْكَسَرَ فِي يَدِه أَوْ غَيْرٍ ذَلَكَ مِنْ وُجُوهِ الضَّرُورَةِ فَإِنْ عَادَ عَنْ بُعْدَ فَإِنْ كَانَ قُطعَ الضَّرُورَةِ فَإِنْ عَادَ عَنْ بُعْدَ فَإِنْ كَانَ قُطعَ

حاشية الحرشي (٣/٣) .

⁽٢) التاج والإكليل (٣/ ٢٢٠) .

بَعْضُ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ فَلاَ تُؤْكَلُ بِالذَّكَاةِ الثَّانِيَةِ لأَنَّهَا مَنْفُوذَةُ الْمَقَاتِلِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ شَيْعًا مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ بَلَغَ بِالْقَطَّعِ الأَوَّلِ حَدَّ الإِيَاسِ فَتُـؤْكَلُ بِلاَ خِلاَفٍ . انْظُرُ (طخ) .

وكَذَلِكَ لَوْ تَعَايَا رَجُلٌ فَوَضَعَ رَجُلٌ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ فَذَبَحَ أَوْ رَفَعَ الأَوَّلُ يَدَهُ لاَ فَوْقَ .

وَانْظُرْ هَلْ يَحْتَاجُ الثَّانِي إِلَى التَّسْمِيَة وَالنِّيَّةِ أَمْ لاَ؟ انْظُر (ق) (١) . وَفِي (عبق) (٢) : أَنَّهُ لاَ بُدَّ لِلثَّانِي مِنْهَا عَادَ عَنْ قُرْبِ أَوْ بَعْد ، وَكَذَلِكَ الأُوَّلُ إِنْ عَادَ عَنْ بُعْدِ لاَ عَنْ قُرْبِ فَلاَ يَحْتَاجُ لِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٩٦) [١٠] سُوَّالٌ عَنْ بَهِيمَةٍ أَكَلَتْ الرَّبِيعَ الَّذِي يَقْتُلُهَا عَادَةً كدنبن عِنْدَنَا هَلْ تُوْكَلُ بِالزَّكَاة أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : تُؤْكَلُ بِهَا ، وَقَدْ وَقَعَ التَّرَدُّدُ هَلْ يَكْتَفِي بِأَكْلِهَا بِسَيَلاَنِ الدَّمِ أَوْ لاَ بُدَّ مِنْ التَّحَرُّكِ الْقَلوِيِّ وَهُوَ الأَحْوَطُ ؟ انْظُرْ «الأَجْوِبَةَ النَّاصِرِيَّةَ » . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٧) [١١] سُوَالٌ عَمَّنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِدًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّكَاةِ ثُمَّ [سَمَّى] (٣٩٥) قَبْلَ تَمَامِهَا أَتُجْزِئُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (عَج): إِنَّهُ يَنْبَغِي الإِجْزَاءُ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ كَانَ التَّرْكُ الْبَدَاءً نَاسِيًا ثُمَّ ذَكَرَهَا بَعْدَمَا قَطَعَ بَعْضَ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا وُجُوبًا، وَإِنْ تَرَكَهَا بَعْدَ الذِّكْرِ عَامِدًا كَانَ كَالتَّارِكُ لَهَا الْبَدَاءً عَامِدًا، وَانْظُرْ إِذَا لَمْ يَقْدَرْ عَلَى الإِنْيَانِ بِالتَّسْمِيةِ _ أَيْ : ذِكْرِ اللَّهِ _ إِلاَّ بِالْعَجَمَيَّةِ فَهَلْ يَأْتِي بِهَا أَمْ لاَ ؟

⁽١) التاج والإكليل (٣/ ٢٠٨) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٣/ ٥) .

⁽٣) سقط من الأصل.

نَوَازِلُ الذَّكَاة وَالْمُبَاحِ وَالضَّحَايَا _______ ١٣٥

وَالظَّاهِرُ السُّقُوطُ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٨) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ [ق/ ٢٥٥] خَليل : (وَشُهِرَ أَيْضًا الاَكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ) (١) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالذَّبْحِ أَوْ يَشْمَلُ النَّحْرَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ خَاصٌ بِالذَّبْحِ كَمَا لاَبْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْعُتبِيَّةِ» (٢) وَمِثْلُهُ لاَبْنِ حَبِيلةِ عَالَى أَعْلَمُ . حَبِيبِ كَمَا فِي (س) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٦٩٩) [٦٣] سُؤَالٌ عَنْ ذَكَاة الْمَجُوسِ إِذَا حَضَرَ لَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ لَهُ: بِسْمِ اللَّه ، وَنَعَلَ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلاً بِجَوازِ أَكْلِهَا أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: ذَكَرَ ذَلِكَ يُوسُفُ بْنُ عُمَرَ فِي شَرْحِهِ عَلَى "الرِّسَالَة" وَنَقَلَهُ عَنْهُ النَّفَرَاوِيُّ (٣) وَاعْتَرَضَهُ بِمَا نَصُّهُ: وَرَبَّمَا يَبْحَثُ فِي كَلاَمِ الْعَلاَّمَةَ ابْنِ عُمرَ بِمَفْهُومِ آيَة : ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكَتَابَ حِلِّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] [باًنَّ] (٤) الْمُرادَ ذَبَائِحُهُمْ وَبُصَرِيحِ الْمُصَنِّفُ وَخَلِيلِ: وَلاَ يُؤْكَلُ مَا ذَكَاهُ [الْمَجُوسُ] (٥) وَبَعَرَطِهِمْ فِي صَحَّة الذَّكَاة كَوْنِ الْمُذَكِّي مِمَّنْ تُوطاً أَنْثَاهُ] (٦) ولَوْ كَانَ مُجَرَّدَ بِاشْتَرَاطِهِمْ فِي صَحَّة الذَّكَاة كَوْنِ الْمُذَكِّي مِمَّنْ تُوطاً أَنْثَاهُ] (٨) لَجَعَلَتْ الْفُقَهَاءُ الشَّرْطَ التَّسْمَيَةَ [كَافَيًا] (٧) فِي جَوَازَ أَكُلِ مُذَكِّي [الْمَجُوسِ] (٨) لَجَعَلَتْ الْفُقَهَاءُ الشَّرْطَ تَسْمِيَةَ الذَّابِحِ فَقَطْ . اه. . الْمُرَادُ مِنْهُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۸۹).

⁽۲) انظر : «البيان والتحصيل » (٣/ ٢٦٩) .

⁽٣) الفواكه الدواني (١/ ٣٩٠) .

⁽٤) في «النفراوي » : فإن .

⁽٥) في «النفراوي » : المجوسي .

⁽٦) في «النفراوي » : نساؤه .

⁽٧) في «النفراوي » .كاف.

⁽۸) في «النفراوي » : المجوسي .

وَفِي " نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ " : إِنَّ ذَبَائِحَ الْعَبِيدِ الْمَحْكُومِ لَهُمْ بِالْكُفْرِ لاَ يَجُورُ أَكْلُهَا وَإِنْ وَقَعَ مَنْهُم التَّسْمِيةُ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الأَئمَّةُ فِي كُفَّارِ الْمَجُوسِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ ، وَلاَ يَجُوزُ لَنَا الْخُرُوجُ عَنْ مَذْهَبِهِمْ إِلَى الْعَمَلِ بِمَا الْمَجُوسِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ ، وَلاَ يَجُوزُ لَنَا الْخُرُوجُ عَنْ مَذْهَبِهِمْ إِلَى الْعَمَلِ بِمَا تَقْتَضِيهِ ظَوَاهِرُ الآيَاتِ وَالسَّنَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَلاَ فَرْقَ فِيما ذَبَحُوهُ بِحَضْرَتِكُمْ أَوْ غَيْبَكُمْ كَمَا لاَ يَخْفَى . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٠) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمَصير الَّذي يَكُونُ خَرْقُهُ مَقْتلاً فَأَيْنَ هُو ؟

جُوَابُهُ : قَالَ (ق) ^(١) : وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ الْمَصِيرَ الأَعْلَى [و] ^(٢) هُوَ الْمَرِّيءُ [أَنَّهُ] ^(٣) مَقْتَلٌ .

ابْنُ رُشْد : وَمَعْنَى قَوْلُهُمْ فِي خَرْقِ الْمَصِيرِ : أَنَّهُ مَقْتَلٌ ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا خَرَقَ أَعْلاَهُ فِي مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ وَيَصِيرَ إِلَى حَالِ الرَّجِيعِ ، وَأَمَّا [إِذَا] (3) خَرَقَ أَسْفَلَهُ حَيْثُ يَكُونُ [الرَّجِيعُ] (٥) فَلَيْسَ بِمَقْتَلٍ (٦) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠١) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ الزَّرَافَةِ هَلْ تُذْبَحُ أَوْ تُنْحَرُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُنْحَرُ كَـمَا اسْتَظْهَرَهُ (٧) [عج] وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافعِيِّ ، وَذَكَرَ

⁽١) التاج والإكليل (٣/ ٢٢٦) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) في «المقدمات» : ما .

⁽٥) في «المقدمات» : لا رجيع .

⁽٦) انظر : «المقدمات » (ص/ ٣٢١) .

⁽٧) قال محـمد القروي : ويكون الذبح في الغنم والبـقر والطيور والوحوش المقـدور عليها إلا الزرافة فلها النحـر . وقال العدوي : وقول ابن فُجلة : أن الزرافة تذبح غـير ظاهر ، قاله عـمـ

بَعْضُ الأَئِمَّةِ أَنَّهَا تُذْبَحُ كَالْبَقَرِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٢) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَحْشِيَّةِ إِذَا حُصِرَتْ هَلْ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ أَوْ لاَ تُؤْكَلُ إِللَّهِ الْمَقْرِ أَوْ لاَ تُؤْكَلُ إِللَّابِالذَّبْحِ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ أَمْكَنَ أَخْذُهَا بِغَيْـرِ مَشَقَّة فَلاَ تُؤْكَلُ إِلاَّ بِالذَّبْحِ كَـما أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ تَردي بكهوة) (أَ) . ا هـ .

وَإِنْ كَانَ فِي أَخْذَهَا مَشَـقَةٌ جَازَ أَكْلُهَا بِالْعَقْرِ كَمَـا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (عَجَزَ عَنْهُ إِلاَّ بِعُسْرٍ) (٢) . ا هـ .

وَفِي (حَ) (٣) : وَمِنْ الْمَشَقَّةِ رَوَغَانُ الصَّيْدِ . اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٣) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَة غَلَبَتْ ذَابِحَهَا وَهَرَبَتْ وَطَلَبَهَا حَتَّى قَبَضَهَا وَأَتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (ق) (٤) نَاقلاً عَنْ التُّونِسِيِّ : انْظُرْ لَوْ غَلَبَتْهُ قَبْلَ تَمَامُ الذَّكَاةِ فَقَامَتْ ثُمَّ أَضْجَعَها وَأَتَمَّ الذَّكَاةَ وَكَانَ أَمْرًا قَرِيبًا [هَلْ تُؤْكَلُ عَلَى مَا مَرَّ] (٥)؟

ابْنُ عَرَفَةَ : قَالَ أَبُو [حَفْص] (٦) بْنُ الْعَطَّارِ : تُؤْكَلُ ؛ لأَنَّهُ مَعْذُورٌ ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ بِـقُرْبِ وَلاَ بُعْد ، وَنَزَلَتْ أَيَّامَ قَضَاء ابْنِ قَدَاحٍ في ثَوْرٍ هَرَبَ وَحُكِمَ بِأَكْلِهِ وَبَيَانُ بَانِعِه لِذَٰلِكَ وَكَانَتْ مَسَافَةُ هُرُوبِهِ نَحْوًا مِنْ ثَلاَثِمَائَةِ بَاعٍ . اهـ .

قَىالَ (عج) : وَهَذِهِ الْوَاقِعَةُ حَصَلَ الرَّفْعُ اضْطِرَارًا فَلا يُقَاسُ [ق/٢٥٦]

مختصر خلیل (ص/ ۹۰).

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۹۰) .

⁽٣) مواهب الجليل (٣/ ٢١٥) .

⁽٤) التاج والإكليل (٣/ ٢٠٨) .

⁽٥) سقط من (ق) المطبوع .

⁽٦) في الأصل : جعفر .

عَلَيْهَا مَا إِذَا وَقَعَ الرَّفْعُ اختيَارًا فَلاَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا الْقُرْبُ فِي حَالَةِ الاخْتِيَارِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِمَائَةِ بَاعٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٤) [١٨] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ذَبَحَ الصَّيْدَ أَوْ غَيْـرَهَا حَالَ سُكْرِهَا بِضَرْبَةٍ مَـثَلاً هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُؤْكَلُ إِنْ تَيَقَّنَ حَيَاتَهَا حِينَ الذَّبْحِ كَمَا فِي «الأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ» وَ «الْمعْيَارِ» خِلاَفًا لِمَا فِي «نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَلٍ» وَالزَّوَاوِيِّ . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (١).

(٧٠٥) [١٩] سُوَّالٌ عَنْ ذَات الدُّرِّ مِنَ النَّعَمِ وَفُحُولِهِ أَيَجُوزُ ذَبْحُهَا لِمَنْ النَّعْنَى عَنْهَا أَمْ لاَ ؟ إِذْ الْفَحْلُ هُوَ الَّذِي يَنْسِلُ وَذَاتِ الدُّرِّ هِيَ الَّتِي تُحْلَبُ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدِ بْنِ الْحَاجِّ فَأَجَابَ : لاَ يَنْبَغي ذَبْحُهَا وَلاَ يَجُوزُ إِلاَّ لَضَرُورَةِ .اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

إِلْحَاقٌ: قَالَ (ق) فِي بَابِ الْغَصْبِ:قَالَ فِي «الْأَلْغَازِ»: قَالَ ابْنُ رُشْد (٢): يُمنَعُ ذَبْحُ الْفَتَى مِنْ الْبَقَرِ مِمَّا هُوَ لِلْحَرْثِ ، يُمنَعُ ذَبْحُ الْفَتَى مِنْ الْبَقَرِ مِمَّا هُوَ لِلْحَرْثِ ، وَذَبْحُ الْفَتَى مِنْ الْبَقَرِ مِمَّا هُوَ لِلْحَرْثِ ، وَذَبْحُ ذَوَاتِ اللَّرِّ مِنْ الْغَنَمِ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ لِلنَّاسِ ؛ فَتُمنَعُ الْمَصْلَحَةُ وَذَبْحُ ذَوَاتِ اللَّرِّ مِنْ الْغَنَمِ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ لِلنَّاسِ ؛ فَتُمنَعُ الْمَصْلَحَة

⁽۱) مالك أنه بلغه أن رسول الله على دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسألهما فقالا : أخرجنا الجوع فقال رسول الله على وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري فأمر لهم بشعير عنده يعمل وقام فذبح لهم شاة فقال رسول الله على نكب عن ذات الدر فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال رسول الله على لتسألن عن نعيم هذا اليوم قال ابن عبد البر: وهذا الحديث يستند من وجوه صحاح من حديث أبي هريرة وغيره

قال ابن عبد البر. وهدا الحديث يستند من وجوه صحاح من حديث ابي صريره ا وفيه كراهية ذبح ما يجري نفعه مياومة ومداومة كراهية إرشاد لا كراهية تحريم.

⁽۲) انظر : «البيان والتحصيل » (۳/ ۲۸۹ _ ۲۹۰) .

الْخَاصَّةُ. اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٦) [٢٠] سُـوَّالُ عَنْ اللَّحْمِ النَّيِّ الَّذِي بَيْنَ الرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ أَيَجُوزُ النَّيِّ الَّذِي بَيْنَ الرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ أَيَجُوزُ الْكُلُهُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ لِمَنْ لاَ يَضُرُّهُ ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلَيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (الْمُبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ) (١) مَا نَصَّهُ : وَيَدْخُلُ فِي ذَلكَ خُلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (الْمُبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ) (١) مَا نَصَّهُ : وَيَدْخُلُ فِي ذَلكَ كُلُّ طَاهِرٍ مِنْ جَامِدٍ وَمَائِعٍ حَتَّى اللَّحْمَ النَّيَّ لِقَوْلِهِ فِي " تَوْضِيحِهِ " : إِنَّهُ يَجُوزُ أَكُلُهُ . اه . .

وَلاَ يَجُوزُ أَكْلُهُ لِـمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَضُرُّهُ لِقَـوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٧) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم اسْتِعْمَالِ الشَّمِّ وَطَبْغِ ؟

جَواًبُهُ: اخْتَلَفَ أَتُمَّتُنَا فِي جَوَازِ ذَلَكَ لِمَنْ لاَ يَغِيبُ عَقْلُهُ وَلاَ يَضُرُّ جَسَدُهُ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نَقَلَهُ (حَم) عَنْ صَاحِب « الْعُمْدَة » : وَالنَّبَاتَاتُ كُلُّهَا مُبَاحَةٌ إِلاَّ مَا فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ يُغَطِّي الْعَقْلَ ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ جَوَازَ شُرْبِ وَالنَّبَاتَاتُ كُلُّهَا مُبَاحَةٌ إِلاَّ مَا فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ يُغَطِّي الْعَقْلَ ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ جَوَازَ شُرْبِ وَالنَّبَاتَاتُ كُلُّهَا مُبَاحَةً إِلاَّ مَا فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ يُغَطِّي الْعَقْلَ ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ جَوَازَ شُرْبِ دُخَانِ الْوَرَقِ الْمُسَمَّى طَبْغَ ، وَقَدْ ظَهَرَ شَرْبُهُ فِي أَوَّلِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ بَعْدَ الْمُغْرِبِ فِي أَكُسْ ودرْعَةَ اعْتِمَادًا عَلَى الْأَلْفَ ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَفْتَى بِذَلِكَ فِي بِلاَدِ الْمَغْرِبِ فِي أَكْسُ ودرْعَةَ اعْتِمَادًا عَلَى كَلام ابْنِ عَسَاكِرَ وَغَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ أَلَّفَ فِي عُرَّاسًا سَمَّاهَا اللَّمَغَ فِي حُكُم شُرْبِ طَبْع ، ا أَنْظُرْ (س) وتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ (عج) و(عبق) .

وَقَالَ : الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» : وَأَمَّا طَبْغُ فَمَذْهَبُ الأَكْثَرِينَ التَّحْرِيمُ وَالْمُحَقِّقِينَ التَّحْلِيلُ ، وَاسْتِعْمَالُهَا وَالتَّجْرُ فِيهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ . اه. .

⁽۱) مخـتصـر خليل (ص/ ۹۲) ، وانظر : « التـاج والإكليل» (۳/ ۲۲۹) و«حاشــية الخـرشي» (۲/ ۲۲).

كَلاَمُهُ بِلَفْظه .

وَحِينَئِذَ فَالْحُكُمُ فِيمَنْ فَعَلَ فِعْلاً مُخْتَلِفًا فِي تَحْرِيمِهِ فَإِلَيْهِ يُشِيرُ (مخ) (١) نَاقِلاً عَنْ الشَّيْخِ زروق (عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ..)(٢) إِلَخْ. بِقَوْلِهِ : مَنْ فَعَلَ فِعْلاً مُخْتَلِفًا فِي تَحْرِيمِهِ وَهُو يَعْتَقِدُ [تَحْرِيمُهُ] (٣) أَنْكِرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ اعْتَقَد التَّحْلِيلَ لَمْ يُنكَرْ عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يكُونَ مُدْرِكَ الْقَوْلِ بِالتَّحْلِيلِ ضَعَيفًا يُنْقَضُ قَضَاءُ الْقَاضِي بِمِثْلِه ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدُ التَّحْرِيمَ وَلاَ التَّحْلِيلَ ضَعَيفًا يَنْقَضُ قَضَاءُ الْقَاضِي بِمِثْلِه ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدُ التَّحْرِيمَ وَلاَ التَّحْلِيلَ وَالْمَدْرِكُ فِيهِ مُتَوَازٍ أَرْشَد [إِلَى التَّرْكِ] (٤) [برفق] (٥) مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلا تَوْبِيخِ وَالْمُدُرِكُ فِيهِ مُتَوَازٍ أَرْشَد [إِلَى التَّرْكِ] (٤) [برفق] (٥) مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلا تَوْبِيخِ اللَّهُ مِنْ بَابِ الْوَرَعِ . اه . .

وَالتَّقْلِيدُ لأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ اخْتَلَفَ الأَئمَّةُ فِيهِ هَلْ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ كَالْحُكْمِ أَمْ لاَ؟ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ مِيَارَةُ بِقَوْلِهِ: هَلْ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ تَقْلِيدٌ وَلاَّهُ عَلَيْهِمَا الْتِزَامُ خَصْم مِقُولاً .

وَالْـوَاوُ فِـي (وَلاً) بِمَـعْنَى: [ق/٢٥٧] أَوْ ، وَالْمِـقُولُ بِكَـسْـرٍ وَسُكُـون بِمَـعْنَـى الْقَـوْلِ . انْظُرْ نَوَاذِلَ شَيْـخِنَا رَحِـمَهُ اللَّهُ تَعَـالَى . آمِينَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٨) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمَحْرُوقِ مِنْ الطَّعَامِ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ هلاَلِ فِي «نَوَازِلهِ» : إِنَّهُ يَجُوزُ أَكْـلُهُ مَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُ ضَرَرٌ كَالْـمَوْتِ أَوْ الْمَرَضِ الْـبَيِّنِ ، وَيُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ منه ضَـرَرٌ بَيِّنٌ . اهـ . وَفِي

⁽۱) حاشية الخرشي (۳/ ۱۰۹) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۱۰۱) .

⁽٣) في (مخ) : التحريم .

⁽٤) في (مخ) : للترك .

⁽٥) سقط من الأصل.

«الأَجْوِبَةِ النَّاصِرَّيةِ» أَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ إِذَا كَانَ لاَ يَضُرُّ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٠٩) [٢٣] سُوَّالٌ عَنْ الْحبَّةِ السَّوْدَاءِ الْمُسمَّاةِ عِنْدَنَا «بدات» الَّتِي تُجْعَلُ بتغى في الطَّعَام هَلْ هِيَ حَرامٌ أَمْ لاَ ؟

جُواَبُهُ: إِنَّهَا مُبَاحَةٌ إِذْ لاَ ضَرَرَ فِيهَا وَلاَ تُغَطِّي الْعَقْلَ ، وَقَدْ قَالَ (حم) نَاقِلاً عَنْ صَاحِبِ ﴿ الْعُـمُدَةِ ﴾ : إِنَّ النَّبَاتَاتِ كُلَّهَـا مُبَاحَـةٌ إِلاَّ مَا فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ يُغَطِّي الْعَقْلَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٠) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمُضطَّرِّ إِذَا أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ أَيَضْمَنُهُ لِمَالِكِهِ أَمْ لاً؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ الْجَـلاَّبِ : إِنَّهُ يَضْمَنُهُ ، وَقَالَ الأَكْثَـرُونَ : إِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْه كَمَا في(ق) (١) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١١) [٢٥] سُوَّالٌ عَنْ دُودِ الطَّعَامِ أَيَجُوزُ أَكْلُهُ مَعَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ مَعَهُ كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ ، فَإِنْ انْفَرَدَ مِنْ الطَّعَامِ فَلاَ شَكَّ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَشَاشِ وَيُفْتَقَرُ للِذَّكَاةِ حِينَئِنْ كَمَا فِي (عبق) . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٢) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ مَنْفُوذَةِ الْمَقَاتِلِ هَلْ لَبَنْهَا كَلَحْمِهَا أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ كَلَحْمِهَا لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَبَنُ غَيْرِهِ تَابِعٌ لِلَحْمِهِ) (٢). اهر. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٣) [٢٧] سُؤَالٌ عَن أَكْلِ وِعَاءِ الْوَلَدِ ـ أَعْنِي ـ السَّلاَ ـ مِن الْمَذْبُوحَةِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٢٥٠) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۰) .

جَوَابُهُ : فَمِنْ أَئِمَّتَنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِبَاحَة أَكْلِهِ مُطْلَقًا ، وَمِنْهَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَنْعِهِ مُطْلَقًا ، وَمِنْهَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ حِلِّيَّةَ أَكْلِهِ تَابِعَةٌ لِحِلِّيَّةٍ أَكْلِ الْوَلد. انْظُرْ (ح) وَ (ق) اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : رَوَى ابْنُ حَبِيبِ اسْتِثْقَالُ أَكْلِ عَشْرَة دُونَ تَحْرِيمِ الأُنْشَيَانِ وَالْعَسِيبِ وَالْغُدَّةَ وَالطُّحَالِ وَالْعُرُوقِ وَالْمَرَارَةِ وَالْكُلْيَتَانِ وَالْحُشَا وَالْمَثَانَةَ وَأَذُنَا الْقَلْبِ. اهد. انظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ حَلِيلٍ . وَالْمَشَانَةُ : بِالْمُثَلَّشَةِ : مَوْضِعُ الْبَوْلِ كَما في (س) وَالْغُدَّةُ: كُلُّ مَا انْعَقَدَ مِنْ الْجَسَدِ وَطَافَ بِهِ الشَّحْمُ كَما فِي «الْقَامُوسِ» (١). اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤) [٢٨] سُؤَالُ عَنْ اتِّخَاذِ الْقَرْدِ وَتَرْبِيتِهِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: قَالَ (طخ) نَاقِلاً عَنْ «الْوَاضِحَةِ» : لاَ يَحِلُّ اتِّخَاذُ الْقِرْدِ وَلاَ حَبْسِهِ . الهَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٥) [٢٩] سُؤَالُ عَنْ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَ السَّمْلاَلِيُّ عِنْدَ قَوْلَ «الرِِّسَالَة»: (وَلاَ بَأْسَ لِلْمُضِطَّرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ) (٢) وَلَفْظُهُ: وَرُويَ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ عَيْقِ فَقَالَ لَهُ: مَا يَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ ؟ فَقَالَ: مَا طَعَامُكُمْ ؟ فَقَالَ: قَدَحُ مِنْ لَبَنٍ غُدُوةً وَقَدَحُ عَشِيَّةً . فَقَالَ: «ذَلِكَ الْجُوعُ » وَأُحلَّ لَهُمُ الْمَيْتَةُ (٣) .

هَـلْ هَذَا حَديثٌ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟وعَـلَى صحَّته هَلْ لكُـلِّ إِنْسَـان قَدَحُ لَبَنِ أَوْ قَدَحُ بَيْنَ [ق/ ٢٥٨] عِيَـالِهِ بِأَسْرِهِ ؟ وَمَا قَدَرُ الْقَـدَحِ الَّذِي يَحِلُّ مَعَةً أَكُلُ

⁽۱) انظر : «القاموس » (ص/ ۳۸۸) .

⁽۲) الرسالة (ص/۱۸٦) .

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٨١٧) والطبـراني في «الكبير» (٢١/١٨) حديث (٨٢٩) والبـيهقي في «الكبرى» (١٩٤٢٤) وابن سعد في «الطبقات» (٦/٦) .

قال البيهقي : في ثبوت هذه الأحاديث نظر .

وقال الألباني : ضعيف الإسناد .

الْمَيْتَة ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الْحَدِيثَ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّبِيعِ فِي تَأْلِيهِهِ الْمُسَمَّى "بَيْسيرِ الْوُصُولِ عَامِعِ الأُصُولِ فِي حَدِيثِ الرَّسُولِ _ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَعَلَى اَلَهُ وَاصْحَابِهِ الْفُحُولِ " _ أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : وَعَنْ الْفَجِيعِ الْعَامِرِيِّ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ الْفُحُول " _ أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : وَعَنْ الْفَجِيعِ الْعَامِرِيِّ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ قَالَ : مَا ظَعَامُكُمْ ؟ قُلْنَا : مَا نَعْتَبِقُ _ أَيْ : شُرْبُ آخِرَ النَّهَارِ _ وَنَصْطَبِحُ . قَالَ أَبُو نَعِيمٍ مَوْلَى عُقْبَةَ : فَسَرَةُ لَنَا عُقْبَةُ قَدَحٌ غُدُوةً وَقَدَحٌ عَشِيَّةً . قَالَ : ذَلِكَ وَاءُ الْجُوعِ ؛ فَأُحِلَّ لَهُمُ الْمَيْتَةُ عَلَى هَذَا الْحَال . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد . اه كَلاَمُهُ الْجُوعِ ؛ فَأُحِلَّ لَهُمُ الْمَيْتَةُ عَلَى هَذَا الْحَال . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد . اه كَلاَمُهُ إِلْفُظْهِ . قُلْتُ : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي _ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِه . وَاللَّهُ مَا نَصَهُ : قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : إِذَا تَعْدَى لَمْ تَحِلُّ لَهُ يَوْمُهُ ، وَإِذَا لَكُولُ لَهُ السَّمُلالِيُّ مَا نَصَهُ : قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : إِذَا تَعْدَى لَمْ تَحِلُّ لَهُ يَوْمُهُ ، وَإِذَا تَعْمَى لَمْ تَحِلُّ لَهُ لَيْلَتَهُ .

فَمَفْهُومُهُ إِذَا لَمْ يَتَغَدَّ حَلَّتْ لَهُ وَإِذَا لَمْ يَتَعَشَّ حَلَّتْ لَهُ . وَقَالَ ابْنُ شَاسٍ: حَدُّ الاضْطِرَارِ الَّذِي يُبِيحُ أَكُلَ الْمَيْتَةَ أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلاكَ ، وَلاَ يَشْتَرِطُ أَنْ يَشُرُفَ عَلَى الْمَوْت ، وَالظَّنُّ كَالْعَلْم . اهـ .

قُلْتُ : وكَلاَمُ ابْنِ شَاسٍ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِنَا ؛ فَفِي (مج) قَالَ الد (س) . وَحَدُّ الضَّرُورَةِ أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلاَكَ وَلاَ يَشْتُرِطُ أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالَ يَشْرُفُ مَعَهَا عَلَى الْمَوْتِ ؛ فَإِنَّ الأَكْلَ بَعْدَ ذَلِكَ لاَ يُفِيدُ، وَالظَّنُّ كَالْعِلْمِ. حَالَ يَشْرُفُ مَعَهَا عَلَى الْمَوْتِ ؛ فَإِنَّ الأَكْلَ بَعْدَ ذَلِكَ لاَ يُفِيدُ، وَالظَّنُّ كَالْعِلْمِ. الهد . وَمَا ذَكَوْنَا مِنْ أَنَّ الاضْطرار خَوْفُ الْهَلاك تَبَعّا لَلْ (س) وَنَحْوِه فِي الْجَوَاهِ » ، وَقَالَ التَّتَائِيُّ فِي «شَرْح الرِّسَالَة «مَا نَصُّهُ : وَهَلْ حَدُّ الاضْطرار. خَوْفُ الْهَراك لَمَالك وَالشَّافِعِيِّ . اهد . وَقَالَ الشَّذَلي تُ : الضَّرُورَةُ ظَنَّ خَوْفِ هَلاك النَّفْسِ . اهد . .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتَـوى بِقَوْلِ ابْنِ شَاسٍ وَمَنْ وَافَقَهُ لِكُوْبِهِ هُوَ

الْمَشْهُورُ . اهـ .

فَائِدَةٌ: قَالَ (عج): وَإِذَا أَبِيحَتْ لَهُ لِلضَّرُورَةِ فَيُبَاحُ لَهُ الأَكْلُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَضْطَّرُ حَتَّى يَجِدَ غَيْرِهِ. اهم. وَإِنْ لَمْ يَضْطَّرُ حَتَّى يَجِدَ غَيْرِهِ. اهم. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٦) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مَيْتَةٍ حِيتَانِ الآبَارِ وَالْقَلاَتِ وَالْغُدَرِ هَلْ هِيَ كَمَيْتَةٍ الْبَحْر أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا كَمَيْتَةَ الْبَحْرِ فِي الْحلِّيَّةِ لَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ، وَنَصَّهُ : قُلْتُ لِعَطَاء : صَيْدُ الأَنْهَارِ وَقلاَتِ السَّيْلِ كَصَيْد بَحْر هُو؟ قَالَ: نَعَمْ ، ثُمَّ تَلاَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلِّ تِأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ [فاطر: ١٢] اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٧) [٣١] سُوَّالٌ عَنْ وَقْتِ ذَبْحِ النَّاسِ لِضَحَاياهُمْ إِذَا كَانَ الإِمَامُ لاَ أَضْحيَّةَ عنْدَهُ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُمْ يَذْبَحُونَ بَعْدَ صَلاَةِ الإِمَامِ وَخُطبَتِهِ كَمَا فِي «التَّوْضِيحِ» . اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧١٨) [٣٢] سُوَّالُ عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليل : (وَذَاهِبَةُ ثُلُثِ ذَنَبٍ) (١) مِنْ كَوْنهَا لاَ تُجْزئُ ضَحيَّةً . أَيُعْتَبَرُ ذَلكَ في غَنَم بَلَدَنًا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ ذَلِكَ فِي الغَنَمِ الَّذِي لَهُ إِلَيْهِ كَعْنَمِ شُعَيْبٍ ، وَأَمَّا غَنَمُ بِلَدِنَا فَالْمُعْتَبَرُ فِيهَا مَا يُنْقِصُ جَمَالَهَا وَلَا يَتَقَيَّدُ بِالثَّلُثِ وَكَذَلِكَ فِي الثَّوْرِ وَالْجَمَلِ كَمَا فِي الثَّوْرِ وَالْجَمَلِ كَمَا فِي (ق)(٢) وَ (عج) وَالنَّفُرَاوِيِّ (٣) . اهد . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مختصر خلیل (ص/۹۳) .

⁽٢) التاج والإكليل (٣/ ٢٤٢) .

⁽٣) الفواكه الدواني (١/ ٣٧٩) .

(٧١٩) [٣٣] سُـؤَالٌ عَنْ شَقِّ الآذَانِ [ق/ ٢٥٩] إِذَا كَانَ لاَ يَـبْلُغُ عَرْضُـهُ. ثُلُثَ الأَذُن وَيَزيدُ عَلَى طول ثُلُثْهَا هَلْ يَمْنَعُ الإِجْزَاءُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: الْمُقَابِلَةُ وَالْمُدَابَرَةُ مُغْتَفَرَانِ فِي الضَّحِيَّةِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَسِيرُ رَفِيقًا وَلَوْ مِنْ أَعْلَى الأُذُونِ إِلَى أَسْفَلِهَا. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧٢٠) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا كَانَ مَشْقُوقًا مِنْ كُلِّ أُذُنِ ثُلُثُهَا أَتُجْزِيءُ ضَحِيَّةً أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ نَظَرَ (عبق) فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: وَالأَحْوَطُ عَدَمُ الإِجْزَاءِ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧٢١) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ مَكْسُورَةِ الْقَرْنَيْنِ أَتُجْزِيءُ بَعْدَ بُرْتِهِمَا أَمْ لاً؟

جَوَابُهُ: قَالَ (ح) (١): وَفِي إِجْزَاءِ مُسْتَأْصَلَةِ الْقَرْنَيْنِ دُونَ إِدْمَاءٍ قَوْلَانِ.

خَلِيلٌ : (وَالصَّوَابُ الإِجْزَاءُ) . اهـ . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٢٢) [٣٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمَجْرُوحَة هَلْ تُجْزِيء صَحيَّةً أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ (س) نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ نَاقِلاً عَنْ « الْمُدَوَّنَةِ » : لاَ تُجْزِئُ ذَاتِ الدَّبُرُةِ الْكَبِيرُ . اه. . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . أَعْلَمُ .

(٧٢٣) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ الشَّاة الْخُنْثَى هَلْ تُجْزِئُ ضَحِيةً أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : قَال (حم) : أَفْتَى الـنَّوَوَىُّ ـ مِنْ الشَّافِعِيَّة ـ بِـالإِجْزَاءِ ؛ لأَنَّهُ إِمَّا ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى وَكِلاَهُمَا مُـجْزِئُ ، وَبَحَثَ فِيهِ حَ بِأَنَّهُ عَيْبٌ يُوجِبُ خَيَـارَ الْمُشْتَرِي

⁽١) مواهب الجليل (٣/ ٢٤٠) .

فَيَحْتَمِلُ أَنْ لاَ تُجْزِئُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٢٤) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ ولَى الْيَتِيمِ أَيَلْزَمُهَ أَنْ يُضَحِّي عَنْهُ مِنْ مَالِهِ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (ق) (١): وَسُئِلَ مَالِكُ عَنْ الْيَتِيمِ يَكُونُ لَهُ ثَلاَثُونَ دينَارًا أَيُضَحِّي عَنْهُ وَلَيُّهُ بِالشَّاة بِنصْف دينَار وَنَحْوَه ؟ قَالَ: نَعَمْ ، ورِزْقُهُ عَلَى اللَّه. اهد. وَيُقْبَلُ فِي النَّفَقَة كَمَا فِي (ق) . اهد. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧٢٥) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ الإِنْسَانِ أَيَلْزَمُهُ أَنْ يُضَحِّى عَمَّنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ قَدْ قَالَ فِي «التَّوْضِيح » إِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُضَحِّيَ عَمَّنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ وَلَد وَوَالِد ، وَفِي «الْمُدَوَّنَةِ » : لاَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُضَحِّيَّ عَنْ زَوَّجَتِهِ ، وَفِي الْمُدَوَّنَةِ » : لاَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُظْرَمُهُ ، وَفِي «الْمُدُوَّنَةِ » : لاَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُضَحِّي عَنْ زَوَّجَتِهِ ، وَفِي الْبَنِ عَرَفَةَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ، وَفِي «نَوَازِل سَحْنُون» : أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُهُ ، وَفِي أَنْ اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَرْفُهُ ، وَأَنْ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ الل

(٧٢٦) [٤٠] سُوَّالٌ عَنْ دُخُولِ ثَني الْمَعِزِ فِي السَّنَةِ ، هَلْ هُوَ تَمَامُ الشَّهْرِ أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَيْه أَوْ دُونَهُ ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عبق) عنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (بِجِذْعِ ضَأَن وَتُنْيِ) مَعزِ مَا نَصُّهُ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَعزِ دُخُولُهُ فِي السَّنَةَ الثَّانِيَةِ دُخُولًا بَيِّنًا ، كَمَا تُفَيدُهُ الرِّسَالَةُ وَالطَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَيِّنِ مَا يُلَقَّحُ فِيهِ أَىْ: تَحْمِلُ مِنْهُ الأُنْثَى وَحْدَهَ بَعْضَ بكالشَّهْرِ. اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٩) .

⁽٢) مواهب الجليل (٣/ ٢٤٠) .

(٧٢٧) [٤١] سُوَّالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَجْرِ أُضْحيته بِالشُّرُوطِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: إِنْ سَكَنَ مَعَهُ .. إِلَخ . هَلْ يَسْقُطُ طَلَبُهَا عَنَ الْمُشْرِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (عبق): وَفَائِدَةُ الاَشْتِرَاكِ فِيهِ _ يَعْنِي: الأَجْرَ _ سُقُوطُ طَلَبِهَا عَمَّنْ أَدَخَلَهُمْ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ. اهـ . وَنَحْوَهَ فِي (ح) و (س). اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٢٨) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ يَتَامَى في حجْرِهِ في ضَحِية وَاحِدَة اشْتَراهَا مِنْ مَالِهِمْ أَوْ مِنْ مَالِهِ وَضَحَّى بِهَا عَنْهُمْ ، مَا الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا الصُّورَةُ الأُولَى فَإِلَيْهَا الإِشَارَةُ بِقَوْلٍ (س) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ إِنْ كَانَ فِي الأَيْتَامِ الَّذِين .

إِخْوَةٌ وَمَالُهُمْ فِي يَدَهِ مُشْتَرِكٌ بَيْنُهُمْ ضَحَّى عَنْ كُلِّ وَاحِدَ مِنْهُمْ بِشَاة وَاحِدَة. اله . وَنَحْوَهُ فِي نَوَازِلَ اَبْنِ [ق/ ٢٦٠] هلال أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلُهِ : وَيَشْتَرِي لَكُلِّ يَتِيمٍ شَاةً يَشْتَرِيَهَا لَهُ وَلَيَّهُ إِذَا لَمْ يَجْحُفُ بِهِ وَلَوْ بِالدَّيْنِ ، وَتَسْقُطُ عَمَّنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ بِهِ وَلَوْ بِالدَّيْنِ ، وَتَسْقُطُ عَمَّنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْعَفُ عَمَّنْ يَجْحَفُ عَنْ يَجْحُفُ عَنْ يَجْعَفُ عَمَّنْ يَجْعَفُ عَنْ يَجْعَلُهُ بَاللَّهُ بِهَاللَّهُ . اهد .

وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فَإِلَيْهَا يُشِيرُ (س) عَنْ ابْنِ رُشْد أَيْضًا بِقَوْلِهِ: وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُضَحِّي عَنْهُمْ كُلِّهِمْ بِشَاةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ مَالِهِ ، إِنْ كَانُوا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ. اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَلاَ يُشْتَرَطُ الشُّرُوطُ الشَّلاَثَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلِ: إِنْ سَكَنَ مَعَهُ . . . إِلَخِ . في هذه الصُّورة كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلَكَ (س) نَاقَلاً عَنْ (عج) بِقَوْلِه : وَظَاهِرُ كَلاَمِ اللَّخْمِيِّ أَنَّهُ إِذَا أَشْرِكَ فِيهِ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ (عج) بِقَوْلِه : وَظَاهِرُ كَلاَمِ اللَّخْمِيِّ أَنَّهُ إِذَا أَشْرِكَ فِيهِ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ مَعْهُمْ أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ الشَّرُوطُ الثَّلاَثَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمُصَنِّفُ أَنْ يَدْخُلُ مَعْهُم أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فيهِ الشَّرُوطُ الثَّلاَثَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: إِنْ سَكَنَ مَعَهُ لاَ فِيمَنْ يُشْرِكُهُ مَعَهُ لاَ فِيمَنْ يُشْرِكُ أَلَّهُ فِيمَنْ يُشْرِكُ أَنْ يُشْرِكُهُ مَعَهُ لاَ فِيمَنْ يُشْرِكُ

بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمْ . اه. . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٢٩) [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّقَ بِضَحِيته عَلَى شَخْصِ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : إِنَّهَا لاَ تُجْزِئُهُ . قَالَ فِي «الْمُدُوَّنَة» : وَلاَ يَدَعَ أَحَدُ الأُضْحِيَةَ يَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهَا . اهـ . قُلْتُ : وَكَذَا ذَاتَهَا فِيمَا يَظْهَرُ لِي . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٧٣٠) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ ضَحِيةً قَبْلَ الإِمَامِ أَوْ تَغَيَّبَتْ حَالَةُ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَ الإِمَامِ أَوْ تَغَيَّبَتْ حَالَةُ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهَا وَذَبَحَها ، هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْه قَضَاؤُهَا أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ مَا زَالَ يُطَالِبُ بِسُنِّيَّتَهَا قَالَ (شخ) و (عبق) وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ:

وَأَعَادَ عَلَى سَبِيلِ السُّنَّةِ - يُرِيدُ سَابِقَ الإِمَامِ بِالذَّبْحِ - لأَنَّ الأُضْحِيةَ مِنْ أَصْلها سُنَّةٌ . اه .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ الأُخْرَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . (٧٣١) [50] سُؤَالٌ عَنْ الْمُخَاطَب بشاة الْعَقيقَة ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ الأَبُ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَحَسَنٌ أَنْ يُوسِّعَ بِغَيْرِ شَاةِ الْعَقِيقَةِ . انْظُرْ «نَوَازِلَ ابْن هلال» .

تَتَمَّةٌ : ذَكَرَهَا (عَبَق) : تَسْمِيةٌ الْمَوْلُودِ حَقٌ للأَبِ ، وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُهَا لِيَوْمِ سَابِعه ، إِنْ أَرَادَ أَنْ يَعُقَ عَنْهُ ، وَإِلاَّ سَمَّى فِي أَى وَقْتَ أَرَادَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ لَهُ اسْمًا قَبْلَ السَّابِعِ ثُمَّ يَضَعُ عَلَيْهِ فِيهِ قَبْلَ ذَبْحِ الْعَقِيقَة أَوْ بَعْدَهَا أَوْ مَعَهَا ، وَتُكْرَهُ تَسْمِيةُ السَّقْطُ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْجَنَائِزِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَسْمِيتِهِ وَفِي وَتُكْرَهُ تَسْمِيةُ السَّقْطُ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْجَنَائِزِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَسْمِيتِهِ وَفِي كُون مَنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ يُسَمِّى ؛ لأَنَّهُ وَلَدٌّ تُرْجَى شَـفَاعَتُهُ قَوْلَيْنِ . إِلَى أَنْ قَالَ كُون مَنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ يُسَمِّى ؛ لأَنَّهُ وَلَدٌّ تُرْجَى شَـفَاعَتُهُ قَوْلَيْنِ . إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ الْبَاجِيُّ : مِنْ أَفْضَلُهَا الْعُبُودِيَّةُ لِحَدِيث : « أَحَبُّ أَسْمَائِكُمْ إِلِيَّ عَبْدُ الله وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » وَقَدَ سَمَّى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ بِحَسَن وَحُسَين ، ويُمنَعُ بِمَا وَعَدْ سَمَّى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ بِحَسَن وَحُسَين ، ويُمنَعُ بِمَا قَيْحَ كَحَرْبٍ وَحُرْنِ وَمَا فِيهِ تَزْكِيَةٌ كَبَرَةً وَمَنْعُهَا فِي الْمَهْدِي ، فَقِيلَ لَهُ : قَبْلَ لَهُ عَلَى الْمَهْدِي ، فَقِيلَ لَهُ :

فَالْهَادِيُ. قَالَ : هَذَا أَقْرَبُ لأَنَّ الْهَادِي هَادِي الطَّريقِ .

الْبَاجِيُّ : وَتُحَرَّمُ بِمَالِكَ الأَمْلاكِ لِحَدِيث : «هُوَ أَخْنَعُ الأَسْمَاءِ عَنْدَ الله» بِخَاء مُعْجَمَة سَاكِنَة فَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ ؛ أَيْ : أَذْلُّ الأَسْمَاءِ ؛ أَيْ : إِذَا وُضِعَ عَلَى مَخْلُوقِ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَالِكَ الأَمْلاكِ إِلاَّ اللهُ سَبْحَانَهْ وَتَعَالَى .

عِياضٌ : غَيَّرَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ عَزِيزًا وَحَكِيهَا للِتَسْمِيَةِ بِأَسْمَاءِ صِفَاتِ الله تَعَالَى . اهـ .

قَـالَ (عج) : وَانْظُرْ هَلْ يُمْنَعُ ذَلِكَ أَوْ يُكَرَّهُ ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّهُمْ مَنَعُـوا إِطْلاقَ بَعْضِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى عَلَى غَيْرِهِ ، كَلَفْظِ اللهِ وَالرَّحْمَنِ وَلَمْ يَمْنَعُوا غَيْرَ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَقَعَتْ التَّسْمِيَةُ بِعَلِّي وَلَمْ يُنْكُرْهُ أَحَدٌ .

اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ [ق/٢٦١] .

انْتَهَى الرَّبُعُ الأَوَّلُ مِنْ نَوَازِلِ الْعَلَّامَةِ الْقَصْرِيِّ عَلَى يَدِ كَاتِبِهِ لَنَفْسِهِ ، ثُمَّ لِمَنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَهُ مِنْ عَقِبِهِ مُحَمَّد السَّالِمِ ، تيبَ عَلَيْهِ وَعَلَى وَالدَيْهِ وَمُحبِيهِ لَمَنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَهُ مِنْ عَامِ ١٤٠٤ هِجْرِيَّة . اللَّهُم صَلَّ وَكَانَ انْتِهَاؤِهُ مُنْسَلَخَ شَهْرِ جَمُ مَادَى الأَخْرِةِ مِنْ عَامِ ١٤٠٤ هِجْرِيَّة . اللَّهُم صَلَّ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ تَسَلِيمًا عَدَدَ خَلْقكَ وَرِضَى نَفْسِكَ وَزِنَة عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ تَسَلِيمًا عَدَدَ خَلْقكَ وَرِضَى نَفْسِكَ وَزِنَة عَرْشكَ وَمِدَاد كَلِمَاتِكَ . آمين . اللَّهُمَّ اغْفَرْ لِي وَلُوالِديَّ وَلِلْمُؤْمْنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَمِدَاد كَلِمَاتِكَ . آمين . اللَّهُمَّ اغْفَرْ لِي وَلُوالِديَّ وَلِلْمُؤَمْنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

اللَّهُمَّ اجْعَلْ هَذَا الْعَمَلَ لَنَا عِنْدَكَ ذُخْرًا وَانْفَعْنَا بِهِ يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ إِلاَّ الْعَمَلُ الصَّالِحُ . آمينْ . اللَّهُمَّ اجْزُ عَنَّا الْمُؤَلِفَ وَالْكَاتِبَ وَالْمُعِيرَ . اهـ .

وَيَلِيهِ الرُّبْعُ الثَّانِي وَأَوَّلُهُ نَوَازِلُ الْيَمِينِ وَالنَّذْرِ.

فهرست

الصفحة	لموضوع
71	مقدمة المؤلف
74	مقدمة في ذكر مسائل من التوحيد
V £	مسائل القرآن
97	مسائل الحديث
۱۰۸	مسائل من أنواع شتى
145	مبحث مسائل الوضوء ونواقضه
7 - 7	مسائل الغسل
۲1.	مسائل التيمم
7 2 9	مسائل الحيض
709	مسائل الوقت
771	مسائل الأذان
***	نوازل الصلاة وما يتعلق بها من رعاف وستر عورة واستقبال قبلة
441	مسائل السهو في الصلاة
401	مبحث مسائل النفل
411	مسائل صلاة الجماعة والاستخلاف
491	مسائل السفر والجمعة
210	مسائل صلاة الجنازة
247	مبحث نوازل الزكاة
٥٠٧	مبحث زكاة الفطر
OTV	مبحث نوازل الصوممبحث نوازل الصوم
000	نوازل الذكاة والمباح والضحايا